







داماد جانی شانی

۹۰











وجد المتاسبة بينه وبين ما قبله أعز ما قبله أزاله الملك لا المالك وفيه وفيه  
 ما قبله فذل الوقت في ذلك منزلة البسيط من المركب والبسيط مقدم على المركب في الوجود  
 فقدمه في القيلم وهي جمع **بيع** بمعنى مبيع كعرب الأمير والبيعان أضاد في مختلفه ولجاس  
 متفاوتة أوجع المصدر لاختلاف أنواعه أما باعتبار المبيع لأنه أتباع سلعة سلعة  
 ويسمى مقايضة أو باليمن وهو المهور أو بيع ثمن ثمن وهو الصرافة بين ثمنين وهو السلم  
 وكما باعتبار الثمن لأن الثمن الأول لم يعتبر يسمى مساومة أو عتس مع زيادة فهو المراجعة  
 أو بدو بها فهو التولية أو مع النقص فهو الوضعة أو أريد به الحاصل بالمصدر كعلوم في جمع  
 علم وهو من الأضداد يقال على إخراج عن الملك والأحوال فيه قال صلى الله عليه وسلم لا  
 يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري على شراء أخيه لأن الشئ  
 عنه هو الشراء لا البيع ويقع غالباً على إخراج المبيع عن الملك قصداً أو يتعدى إلى المفعول  
 الثاني بنفسه وبالخرق نحو باع الشئ أو باعه منه وربما دخلت الكلام فيقال بعث الشئ  
 أو بعث لك فهو زائدة وإساءة زائدة الدار بمعنى شترها وبيع عليه القاضى أي من غير  
 رضا وكذا الشراء قال الله تعالى وشروه بثمن بخس أي ببعوه ويقع غالباً على إخراج  
 الثمن عن الملك قصداً ثم البيع لا انعقد إلا بصور ركن من أهله مضافاً إلى محل قابل  
 للحكمة كسائر العقود وهذا في المحليات فإنه يحتاج في إيجاد السرير إلى التجار وهو  
 مثل العاقد في مسئلة والى لا يمثل قول بعث واشترى إلى التجر وهذا إخراج هذا القول  
 على سبيل الأنشأ موالى المحل وهو المبيع وهذا معنى قول أهل الحكمة أن العلة على أربعة  
 أقسام آتية كالفاسد ومحلته كالحطب وفاعلية كالتجار وما يئى كالتجر وعلى هذا يخرج  
 مسائل البيوع وغيرها من العقود عند دخول المفسد من حيث الأهل ومن حيث المحل أو غيره  
 فإن بذل كان مختلفاً أما فإن العقد لا ينعقد أصلاً إذا لم يكن العاقد أهلاً ولا ينعقد موقوفاً  
 عند توقف الأهلية وكذلك لا ينعقد عند فوات المحل وشروط البيع بقول تعالى  
 وأحل الله البيع وبالحسنه وهي كثيرة وبأجمع الأمة وبالعقل البيع في الشرع مبادله على مال  
 لم يقل بالتأصيل يتناول بيع المكره فإنه منعقد وإن لم يلزم قال يعقوب باشا وغيره ينبغي  
 أن يزاد قيد بطريق اكتساب كما وقع في الكتب إخراج مبادلة رجلين مالهما بطريق الهبة  
 بشرط العوض فإنه ليس ببيع ابتداءً وإن كان في حكمه بقاء انتهى وفيه كلام لأن قول  
 ليس ببيع ابتداءً يقتضى أن تكون الهبة بشرط العوض في ابتداء العقد تبرعاً محضاً  
 لا مبادلة فخرج بقول المبادلة فلم حاجة إلى هذا القيد وكذا حاجة إلى قيد على وجه التملك  
 كما قيل لأنه يفهم من المبادلة أيضاً وانه عقد البيع أي يحصل شرعاً بإيجاب هو كلام أولي  
 يتكلم من المتعاقدين حلل إنشاء البيع سمي بإيجاب مبالغة لكونه موجباً أو ثبتاً لا خيار القول

وقول أي من إيجاب وقول أي من سببها وهو كلام ثان من تكلم منهما في ذلك حال فعلم أن هذا  
 اللفظين من أركانه فمن الظن أيضاً خارجاً عن حقيقة البيع وينبغي أن تكون العاقد  
 بمعدى الفاء فانها لو كانا مقاماً ينعقد والاطلاق شامل لأنواعه الأربعة المجاز والفاسد  
 والموقوف والمباطل كما في القهستاني وفيه إشارة إلى أنه لا ينعقد بالوكالة كقول الجانيين  
 الأقارب فإنه يتولى الطرفين في مال الصغير وفي الحانية الواحد لا يتولى العقد من الجانبين  
 الآتي مسائل منها الأب إذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه أو باع ماله من ولده فإنه يكتفى  
 بلفظ واحد وقال خواجه زاده هذا إذا كان بلفظ يكون أصلاً في ذلك اللفظ بأن باع ماله  
 فقال بعث هذا من ولده فإنه يكتفى بقوله بعث أما إذا أتى بلفظ لا يكون هو أصلاً في  
 اللفظ بأن أراد أن يبيع ماله من ولده فقال اشترى هذا المال لولدي لا يكتفى بقوله اشترى  
 ويحتاج إلى قول بعث ومنها الوصود أباغ ماله من اليتيم أو يشتري مال اليتيم لنفسه  
 وكان ذلك خيراً لليتيم ومنها الوصى إذا اشترى مال اليتيم للقاضى ومنها المعبى يشتري  
 لنفسه من ماله باع ماله القاضى فإنه لا ينعقد لنفسه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك  
 كما لا يملك تزويج اليتيم من نفسه بلفظي الماضى كبعث واشترى لأنه إنشاء في  
 الشرع قد اعتبر الإخبار إنشاء في جميع العقود فينعقد في إنشاء الماضى إيجاب وقطع  
 والمستقبل عدة أو امر أو توكل فلهذا انعقد بالماضى وفي القية ينعقد بلفظين مستقبلين  
 ثم قال لا ينعقد وبين التوفيق بين القولين بأنه إن زاد بالمضارع الحال ينعقد وإن  
 أريد الاستقبال والتوكل لأن المضارع يحتمل الحال والاستقبال وفي التحفة بالاعطين  
 الماضيين ينعقد بدو والنية وأما بصيغة المستقبل لا إلا بالنية قال صاحب الفقه  
 وهذا أقرب لفقه وهو أن الشرع جعل الإيجاب والقول علامة الرضى والإخبار عن  
 الحال أدل على الرضى وقت العقد من الماضى فقول الهداية ولا ينعقد بلفظين أحدهما  
 لفظ المستقبل محله ما إذا خلا عن النية أو مراده المستقبل المصدر أو سوق فإنه  
 لا يحتمل غيره فإنه يراد على كلام الهداية بشئ كما في المنع وقيل المولى سعدى أفرد  
 في هذا المحل في حاشيته فليطالع وفي المحيط سمى المتعاقدين الإيجاب والقول  
 بشرط انعقاد ولو سمع أهل المجلس وقال البائع لم اسمعه ولم يكن به وقيل يصح  
 وما دل على معناها أي معنى الإيجاب والقول كقول البائع أعطيت أو بذلت أو ربت  
 أو جعلت لك هذا بكذا فإنه في معنى بعث والمشتري اشترى أو قبلت أو فعلت  
 أو أجزت أو أخذت وقد يقوم القبض مقام القول كما لو قال بعثك هذا  
 ب درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً ينعقد البيع كما في الحانية وينعقد أيضاً  
 بالتعاطى لأن جوارحه باعتبار الرضى وقد وجد وحقيقته وضع الثمن  
 وأخذ الثمن عن تراض من مالى المجلس كما قالوا وهو يفيد أنه لا بد من إعطاء  
 من الجانبين وعليه الأكثر كما ذكره الطرسوسى وأفتى به الحلوانى وفي البراءة  
 زينة أنه المتعار لكن في التويز ويكتفى بالإعطاء من أحد الجانبين على الأصح  
 إذا لم يصح مع التعاطى بعدم الرضى وفي المنع هذا أصح الكمال في الفقه وقد  
 تجدد على أن بيع التعاطى يثبت بقبض أحد البديلين وهذا ينظم المبيع والثمن  
 ووالقاسوس وغيره التعاطى المتبادل وهو أنما يقتضى إعطاء من جانب





لا الاعطاء من الجانبين كما في المثلين وفي الكرخ وبه يفتى الكرخان قبل  
المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض فليجوز في النفس والعبد والمجرى  
والخمس كاللحم والخمر هو الصحيح اختراجه قول الكرخ فانه قال انما يتعقد بالمعنى  
دون النقص ولو قال خذ بكذا فقال اخذت او رخصت صح لان قوله خذ امر بالاخذ باليد  
وهو لا يكون الا بالمعنى فكذلك قال بعته منك انه فخره فقدر البيع اقتضاء فيقتضيه باعتباره  
و فرق في الولوية في القول فمعنى ان يبداه البائع بالبيع او المشتري فان بداه البائع  
فقال بعته عدي هذا بان قال المشتري نعم لم يتعقد كونه ليس بتحقيق وان بداه المشتري  
فقال اخذت اشتريت عدي هذا بان قال المشتري نعم صح البيع كانه جواب وان اوجب احدهما  
او احد المتعاقدين فالأخر ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس اي في مجلس الإيجاب  
اعلم من ان يكون بالخطاب وبان سول كما اذا قال الرسول قد اقبلت بعته عدي بكذا  
فذهب الرسول فاعبره فقال المشتري في مجلسه ذلك اشتريت او بالكتاب لان كل منهما  
يسفر فجلس المجلس العقد بالخطاب فلو قال بعته منه فافلعه فافلعه فافلعه هو او قبل  
اخر جاز بخله ان لم يقبل بقله فقله قيل لا يجوز ان يشترط العقد في البيع لا يتوقف على قبول  
غائب انفا كما في السكاع على الاظهر عند الطرفين وفي الزاوي لو قال بعته من فلان  
الغائب فحضر الغائب في المجلس وقال اشتريت صح او يترك كل المبيع يعني اذا قال البائع  
بعته هذا بكذا فافاخر بالخيار ان شاء فقله وان شاء رده كانه مختار في اختيار بينهما  
شاء وهذا خيار القبول فيتم الى آخر المجلس الحاجة الى التفكير والتدبر في المجلس  
جامع للمتعاقبات فاعتبر ساعة واحدة ففعل للمعنى وتحقيقا للسري وعند  
الشافعي لا يمتد بل هو على تقدير القبول لا يقبل الاخر بايعا كان او مشترا بعضا دون بعض  
اي ليرى ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن او ببعضه بكلمة او ببعضه كانه كثر من الصفقة  
وانه ضرر بالبائع فان من عاداة التجار رضى الردى الى الجيد في البيع لتجوز الردى فلو صح  
التعريف ينزل الجيد عن تلكه ويبقى الردى فينصرف بذلك وكذلك المشتري يرغب  
في الجميع فاذا فرق البائع الصفقة على بغير ردة ان يرضى الاخر بذلك في المجلس بعد  
قبوله في البعض ويكون البيع ما ينقسم عليه الثمن بالجزء كعبد واحد او مكيلا او  
مادونا فاما ما لا ينقسم الا بالقيمة كثوبين او عديدين فلا يجوز وان قبل الاخر  
اذ بين ثمن كل ما قبل الاخر وما ترك لان ذلك دليل على رضاه بالتفرق ولان الإيجاب  
في معنى إيجابان متعقبة اما ان كثر في البيان لفظ البيع بان قال بعته عديدين بدرهمين  
بعته هذا بدرهم وبعته هذا بدرهم فيجوز انفا واما ان لم يكرر بان قال بعته عديدين  
بدرهمين كل واحد بدرهم فيجوز عندها خلافا للامام بناء على ان البيع يكرر  
بتكرار اللفظ بعته عديدين ويتقبل الثمن عندهما كما في اكثر المقترنات فلهذا ينبغي  
للمتقن ان يذكر حله كما هو أدب تدبر وان رجح الموجب سواء كان بايعا او مشترا  
او قام احدهما يعني لو كانا قاعدين فقام احدهما عند المجلس قبل القول فلهذا يرجع  
وقام على سبيل التامع بطل الإيجاب اما الاول فلهذا المنافع من الرجوع لزوم ابطال  
خلافه وهو مستغنى ههنا لان الإيجاب لا يفيد الحكم بدون القول فانه قبل ان كان  
الموجب المشتري فمردجوه ابطال خراف البائع وهو ملكه الثمن وان كان البائع نقي

رجوعه ابطال خراف المشتري وهو ملكه المبيع اجيب بان الحق للموجب لا تترابعت وكذا التملك  
للاخر وبان حق التملك لا يعارض حقيقة الملك للبائع كونه اقوى منه واما الثاني فلهذا  
القيام دليل الاعراض والرجوع ولهذا كذا قبل القول فان قيل الترخي اقوى من الدلالة  
فلو قال بعته عديدين فقلت ينبغي ان لا يثبت الرجوع اجيب بان الإيجاب بطل ما يدل على الاعراض فلهذا  
يلزم الترخي بعده وفي الفقه وعلى اشراط اتحاد المجلس ما اذا ابتاعا واما يمشيا او سيران ولو  
كانا على راية واحدة فاجاب الاخر لا يصح لاختلاف المجلس في ظاهر الرواية واختاره واحد كما  
لطحاوي وغيره انه ان اجاب على قوله متصلا جاز وفي الخلوصة عن الزاوي ان اجاب  
بعد ما مضى خطوة او خطوتين جاز ولا شك انهما اذا ابتاعا يمشيا متصلا لا يقع الإيجاب  
الا في مكان آخر بل شبهة وقال الصمد السهيد لا يصح في ظاهر الرواية ولو كانا مخاطبين وصلا  
فريضة ففرع منها واجاب صح وكذا في نافله فعلم الى رتبة الإيجاب اخرى ثم قبل بخله  
مالوا اكملها اربعا ولو كان في يده كور فترتب فما جاب جاز وكذا لو اكل الثمن لا يقتضي المجلس  
الا اذا اشتغل بالاكل ولو كانا جالسين لا يختلف بخله في مالونا ما مضى طبعين او احدهما  
واذا كانا قاعدين او واقفين فساوا واحدهما بطل الإيجاب وكذا لو لم يتم ولكن يتشاغل  
في المجلس ينفي غير ملك البيع بطل الإيجاب كما في اكثر المقترنات فعلى هذا ان ما في الاصل  
اوقام احدهما لم يقبل عن مجلسه لان الإيجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن المجلس  
لدلالة على الاعراض فيه كعدم لوجوه دليل الاعراض بدون القيام والمراد من كبر القيام  
تبدل المجلس القيام مطلقا تدبر في الجوهرة وان كانا قائما ففقدتم قبله فانه يصح كونه  
بالقبول لم يكن مرفوعا وفي الفقيه رجل في البيت فقال للذي في البيت بعته منك  
بكذا فقال اشتريت صح اذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتزم الكلام للبعد وكذا  
اذ تعاقدوا بينهما الزهر والسياسة كالبنت وان اوجدها الإيجاب والقول من المتعاقدين  
لزم البيع وفيه اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض والالزام والبيع  
البائع بعدهما وهو الصحيح بل خيار المجلس الا من عيب او عدم روية وقال الشافعي  
لا يلزم به بل لهما خيار المجلس لقول صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
فان التفرق عرفنا بقولهم بالمهور وهو الايدان ولنا قول صلى الله عليه وسلم لا ضرر في  
الاسلام وفي اثبات الخيار لحددهما اضرارا لآخر فلا يثبت والخيار فيما رواه محمود على  
خيار القبول وتفرقهما بمحمول على التفرق وبالا قول بان قال احدهما بعته وقال الاخر  
لا اشترى لما جاء في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا من  
بيعهما وهذا لان الاحوال على ثلاثة اقسام قسم لم يوجد فيه ركن ما هو حال الحنة  
وقسم وجد فيه ركنان وقسم وجد فيه احدهما دون الاخر فيقول هذا الاكم وهذا  
كقولهما متبايعين قبل صدور الركنين وبعده فلهذا بطريق الجواز باعتبار ما يؤول  
في الاول باعتبار ما كان في الثاني وفيما اذا وجد احدهما دون الاخر بطريق الحقيقة فيكون  
مردا ان يحمل ان يكون مردا ان يحمل عليه والفرق بينهما ان احدهما مراد والاخر  
محمول للمراد وقامه في العناية فليطالع ويصح البيع في العوض المتارلية  
مبينا كان او ثمتا فان كلا منهما عوض عن الاخر والحكم المذكور مشترك بينهما  
ولذلك قال في العوض ولم يقبل في الثمن كما في الاصلح وقال سعدى الفندي







اشترى صبرة والعقد البيع في غير كفاي شرح المجمع ومن باع قطيع غنم كل سنة بدرهم كاشع  
البيع في شئ منها من القطيع عند الامام لانه يتصرف في الواحد والواحدة منها متفاد  
فلو يصح البيع في واحد منها بخله ومثله البصر وكذا لا يصح لوباع ثوب كل ذراع بدرهم  
عند الامام لما تطلق الثوب بغير ما في اكثر المقاصد المتون وفيه العتاي بنوب بصره  
التعويض اما في الكرياس فينبغي ان يجوز عنده في ذراع واحد وفي الطعام لانه التعويض  
لا يضره كما في العناية لكن الحكمة تدعي في الجسد في كل فرد فاذا وجد التفاوت في جسد  
الثوب اعتبر الحكم في الكل تدبر في المنع نقله عن القيمة اشترى ذراعا من خشية او ثوب  
من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجز ايضا لان يقبل وعن ابي يوسف جواز  
وعز محمد فساد و لكن لو قطع وسلم فليس للمشتري الاضاعة وعلى هذا لوباع غنصان  
شجرة من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصا منها فكان موضع قطعها معلوما  
ومضى وقتها فليس للمشتري ان يسترد الثمن وكذا لا يصح كل معدود متفاوت كالبقرة وال  
والعبد والبطيخ والربان والسفرجل لما ذكرنا بخله في التفاوت المتقارب كالجوز لعدم الثبات  
وعندها والتمسكة التامة يصح في الكل ان في كل البيع في جميع ذلك المذكور من البقرة والقطيع  
والثوب والمعدود والتفاوت كان زوال الجهالة بينهما فله تعضي الى المازعة لانها تزول  
بالكيل والعدو والزرع ومن لم يقد متافوت قيام طريق العرفة كقيام حقيقة المعرفة  
في حق جواز البيع ككلوباع عبد بوزن هذا الجوز هذا اوبهذه الدراهم ولا يعلم وزنها واعلم ان  
المقدر ربح قول الامام لانه قد مره كما هو رايه لكن ظاهر ما في الهدية ترجيح قولهما بالخير  
دليلهما كما هو مقرر عادة وصريح في الحلة صفة والزاهد في غيرها بان الفتوى على قولها  
تسير على التساقط في البحر وقد صنعت صابغا فقيها لم يتوالت له كلمة كل بعد تصحيح  
بانها لا تستغرق افراد ما دخلت في المنكر واخرت في المعرف وهو ان افراد ان كان متما  
لا يعلم نهايتها فان لم تفض الجحالة الى المازعة فانها تكون على اصلها من الاستغراق  
كسئلة التعليق والامر بالرفع عنه والافاء كان الاقرار متفادته لم يصح في شئ غيره بيع  
انفاقا كالأجارة والاقار والكفالة والافاء كان الاقرار متفادته لم يصح في شئ غيره بيع  
قطيع كل شاة بكذا وصح في الكل عندها كالبقرة والاصح البيع في واحد عنده كالبقرة  
استصح وان باع صبرة على انها مائة فغير مائة درهم فكذلك فوجدت اقل من المائة  
عشرة مثله او اكثر من المائة فخير ان شاء اخذ المشتري اقل اى التسعين بحسب  
بالكسري بنصيب من المائة واستقطب من مائة درهم من النقصان او فسخ البيع  
ان شاء بالاجماع لعدم رضائه باقل والرائد للبايع لانه في الكمية المفصلة قد راصل  
فله يكون للمشتري ان البيع وقع على قدر معين فله يستحق الزيادة بل القدر للمعين ومن  
هنا ظهر انه ان وجد مائة فغير يجوز البيع في الكل بل خيار لو احدى منهما اجماعا وفيه  
اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة التحقيق  
بل خياره كما في المانية والى المذروع يعني لو اشترى ثوبا على انه مائة ذراع يانه  
درهم فوجد اقل فخير المشتري ان شاء يأخذ اقل بكل الثمن اى مجموعه كانت  
الاخذ باطله جميع الثمن نافع للبايع لاخذ الثمن بد نقصان مع عدم المنع  
من جانب الشرع لان الزرع وصف بالمذروع لكونه عبارة عن الطول فعوانه كيجوز

سعد ما شئ من الثمن المتيقن او يصح اى ان يصح عدم انعقاد البيع حقيقة او المر يوجد  
المبيع المتيقن فكيف اخذه بكل الثمن على وجه التعاطي والرائد اى للمشتري بالثمن  
بلو زيادة قضاء وليس له يانه كما في الفهستان بلو خيارا للبايع لانه وجد المبيع  
مع زيادة وهو في الكمية المتصلة صفة ونوع فلو يقابل به شئ من الثمن كما لو باعه  
على انه معيب فوجده سليما فالبايع لا يجز بل يجز على التسليم وحاصله ان الفكة  
والكثرة من حيث الكيل والوزن قدر راصل في المكيل والموزون لا يتعيان بها  
لتعويض ومن حيث الذرع وصف ونوع فالمد روع يتعيب به وفي العناية تفصيل  
فليراجع وان سمي كل ذراع قسطا من الثمن بان قال بعثك هذا الثوب على انه مائة  
ذراع بانه درهم كل ذراع بدرهم فوجده المشتري اقل من القدر المستحق ان شاء  
اخذ اقل بحسبه اى بحسبه الاقل من الثمن لا بكل الثمن لان الذرع هنا اصل يقض  
بقوله كل ذراع بدرهم وقول كذا غير له ثوب على حدة وان شاء يتركه كك كانت  
المبيع او المر يوجد بان لا يوجد العقد حقيقة فيكون اخذه على وجه التعاطي وكذا  
الرائد اى لو وجد المشتري اكثر من القدر المستحق فخير بين ان ياخذ الزيادة  
بحسب كل ذراع بدرهم وان البايع عن بقوله كل ذراع بدرهم ان كل واحد من الذراع  
المستأمة بدرهم واحد على ما يتيه فله بد من رعاية هذا المعنى وبين ان يصح دفعا لفر  
التزام الزائد وعن هذا قال ولا يلى المشتري الخيار في الوجهين اى في النقصان و  
الزيادة وفيه اشارة بان شئ من الخيل فيها يدل على بقاء العقد الاول فيها اى في  
التساقط بطل البيع وفي العناية كذا في ليطالع وصح بيع عشرة اسهم او اقل او  
اكثر من مائة سهم من دار او غيرها بالاتفاق لان العشرة منها سهم جزء من مائة و  
السهم ايضا كسهم شايع للموضع معين وبيع الشايع جائز فيصير من عشرة سهم  
شربكا لمن لم يسمون سها فلا يوزن الى المازعة لا يصح بيع عشرة اذرع من مائة  
ذراع منها اى من الدار عند الامام لان المبيع معين كذا ومجهول بحسب لتفاوت جواز  
الدار في القيمة فصار كبيع بيت من بيوت الدار بغير معين وذكر الحنفى ان القياس  
عنده اذا لم يعلم حكمة حيلة الذرعان واقار اذا علم حيلتها فيجوز عدمه الصحيح انه  
لا يجوز عدمه مطلقا وعندهما يصح البيع فيها اى في الاسهم والاذرع او كانية الدار  
مائة ذراع لان عشرة اذرع مائة ذراع منها عشرة اذرع كعشرة درهم من مائة درهم  
فتخصيص الجواز باحدهما تحكم ولو باع عددا عدل الشئ بكسر العين شئ من جنسه  
في مقداره ومنه عدل الحمل على انه عشرة اثواب بعشرة دراهم او اقل او اكثر فاذا  
هو اقل من المسمى او اكثر من المسمى ففسد البيع في الصورتين لعدم التقابل بالثمن  
المعدوم التفاوت في اقل فيوزن الى النزاع وجهان البيع في اكثر من مائة  
غير معلوم فيما بين الجملة فله يمكن الرد لو نوع المازعة والتعارض فيها بينهما ففسد  
وفي البحر ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا نخلة مثمر فوجد فيها نخلة كسرة تفسد  
فسد وفي التنوير لوباع عدة او غنم او ثياب واحد بغير عين فانه فاسد  
ولو بيعت جازا لبيع ولو فصل الثمن بان قال بعثك هذا العدل على انه عشرة اثواب  
كل ثوب بدرهم فكذا يفسد البيع في اكثر اى فيما كان احد عشر مثله لان العقد



يتناول العشرة فعلى المشتري رد الثوب الزائد وهو مجهول الاحتمال كونه جيداً او ردياً  
ولجهالة يصير البيع ايضا مجهولاً فيفسد ويصح البيع في الاول بحقه يعني اذا كانت  
تسعة مثلاً لان حقه المعلوم معلومة وهو درهم لكل ثوب فيكون حقه الباقي  
معلومة ايضا ويحيز المشتري ان شاء الله الموجد بحقه من الثمن وان شاء الله  
لتفرق الصيغة عليه وان باع ثوباً على ام عشرة اذرع كل ذراع بدرهم احده اى  
الثوب المشتري بعشرة دراهم لو كان الثوب عشرة ونصف مثلاً لحصول النفع  
الحاصل واخذ الثوب المشتري تسعة دراهم لو كان الثوب تسعة ونصف مثلاً  
لفوز الوصف الموعود فيه وهذا عند الامام لان الذرع وصف في الاصل وانما اخذ  
حكم المقدار بالشروط وهو مقيد بالذراع فعند عدم عاد الحكم الى الاصل وعند اي  
يخير المشتري واخذه باحد عشر مثلاً اى فيما اذا اوجده عشرة ونصف ويخير  
المشتري باخذه بعشرة والثاني اى فيما اذا اوجده تسعة ونصف لا ثم اذ وكل ذراع  
بدرهم نزل كل ذراع منزلة ثوب على حدة وقد استقصى وعند محمد يخير في اخذه في الاول  
اى فيما اذا اوجده عشرة ونصف بعشرة ونصف وفي الثاني اى فيما اذا اوجده تسعة  
ونصفاً بتسعة ونصف لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصف ونصف  
قبل هذا في ثوب بضعة القطع وانما الكريهة التي لا يضره القطع ولا يتفاوت جوابه  
فلا يطيب للمشتري ما زاد على الشروط **فصل** فيما يدخل في البيع تبعاً بغير  
تسمية وما لا يدخل والاصل ان كل ما هو متعلق بالبيع عرفاً او كان متعلقاً بالبيع  
انقال قراراً او كان من حقه في البيع ومما يقع بدخول في البيع بله كرسى وبقدر القرار  
الحال ان لا يعلو من انما وضع لان فصل البشر بالاحقة ليس باتصال قرار وما وضع  
لا لان فصله منه فهو اتصال قرار ثم فرع على هذا الاصل فقال يدخل البناء والمقاييم  
في بيع الدار بله ذكر لا بناء متصل بالارض اتصال قرار يدخل في البيع تبعاً وكذا  
مقتضى غلق متصل بباب الدار محله في المنفصل وهو القفل ومقتضى حديد خزان  
والبناء في الاصل بمقتضى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولومن خبأه كان متعلقاً به  
محله في المنفصل والتركيب كالسكن وفي التبيين ينبغي ان يدخل السلم مطلقاً في عرف اهل  
لان بيوتهم طبقات لا يتلفع بها بدونه وفي المبنى ويدخل الحجر المنقل من الرمي وكذا الهيكل  
مستحقاً اذا كانت مركبة في الدار لا المنفصلة وفي الثانية لو اشترى بيت الرمي بكل احد  
هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد في الشروط ان لا اعلى ولا اسفل وكذا لو كان  
فيه قدر خمس موصولة بالارض وقيل الاعلى لا يدخل وتدخل الاستجار في طمها ضحكنا  
والبناء فيها صغيرة او كبيرة وان كان خارج الدار لا يدخل وان كان له باب في الدار  
وقيل ان كان اصغر من الدار ومفتحة فيه لا يدخل وان اكبر او غلظها لا وكان تدخل البيت  
المكائنة في الدار والكبرة على البئر لا يدخل الدار والجمل المعلقان عليها اذ قال  
بمراقبها وفي التبيين وثياب الخلام والحجارة يدخل في البيع ان يكون ثياباً غالية  
اذ العرف جار على ثياب البذلة ثم البايغ بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء  
اعطى غيره وخطام البعير والجمل المشتري بغير الفقرة والابل وفصيل الناقة وقلق  
الزركمة ومجنن الاثان والعجول والجمل ان ذهب به مع الاكام الى موضع البيع

دخل فيه العرق والافلو وكل ما يدخل في بيع الارض بله ذكر محمد كانت الاشجار  
او لا على الاصح اذا كانت موضوعة في الارض للقرار فتدخل تبعاً صغيرة كانت او  
كبيرة الا اليابسة فانها على شرف القلع فهي كالحطب الموضوع وقيل ان يكونا مو  
صوعة في الارض لا تكونا لو كانت فيها اشجاراً وصغاراً محولاً في فصل الربيع وتباع وانما  
ان كانت تعلق من اصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري وان كانت تقطع من وجه  
الارض فهي للبايع الا بالشروط في البئر باع ارضاً فيها قطن لم يدخل الثمر اما اصله فممن  
من قال لا يدخل على الصحيح وانما الكثران وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل  
وما كان مغيباً في الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل وفي الكرخى والاصل  
ان ما كان لقطعه مدة معلومة فهو كالثمر فلا يدخل وما ليس لقطعه مدة معلومة يدخل  
كالشجر وشجرة الخلق للمشتري وكذا اكل ما كان له ساق ولا يقطع اصله حتى كان يثمر  
واصل الاصل والزعفران للبايع والغصن في الارض كالثمر وانما وقفاً تدخل في البيع  
وانما قوائم المليون والبايخان تدخل في البيع ذكره الرخسي والامام الفضل جعل  
قوائم الخلق كالثمر بلع او انقطع او لا وبه يفتى ولو اطلق ثمر شجرة اى لم يبين بان  
شراها للقطع او للقرار دخل مكانها اى مكان الشجرة من الارض بقدرها كالحال والقرار  
بالشجرة لعله ان تدخل ارضها وكما لو اقسمتها وقيل يقدر بقدر ساقها وقيل بقدر  
ظلالها عند الزوال وقيل بقدر عمر وقيل العظام هذا اى لم يبين قدراً فان علمت يدخل المقين  
حله حاله في يوسف فانه قال يدخل عينها لا غيرها في الشراء لقطع ارضه اصل  
اصل الشجر تبع فلو دخلت ارض يصير ارضه تبعاً بقدر باطلون كانت لو اشترى  
للمقطع لا تدخل ارضاً اتفاقاً وان اشترى ارضاً للمقطع دخل ما تحت الشجرة من الارض  
بقدر غلظها وانما تنسحق الى الروق اتفاقاً ولا يدخل المزرع في بيع الارض بله  
ذكره بالاجماع لانه متصل به للفصل فاشبه المتاع الموضوع في البيت ولا يدخل الثمر  
في بيع الشجر الا بشرط اى بان شرط المشتري دخول المزرع في بيع الارض ودخول  
الثمر في بيع الشجر لقول صلى الله عليه وسلم من باع نخلة او شجرة فيه ثمر فشرته  
للبايغ الا ان يشترط المتاع اى يقول المشتري اشترى مع درهم اومع ثمره فدخل  
والا فلا مطلقاً وعند الامامة الثلثة لو كانت مؤبدة يدخل واة فلو وان وصليته ذكر  
الحقوق والمراقب لا فيها تدفع الى المثل المسيل والشرب والطريق لا الى المزرع والشجر  
فلو قال بعثتها بكل قليل او كثير هو فيها ارضها من حقوقها او من مرقعها لا يدخل  
وان لم يقل من حقوقها ومراقفها دخل اتفاقاً لانه يكون من المبيع بخلاف الثمر المحرقة  
او المزرع المحصور حيث لا يدخل الا بالتخصيص عليه ويقال للبايع على تقدير عدم  
اقله اى المزرع واقطعها اى الثمرة وثانيتها الضم ان اكتم الذي يفرق بينه وبين  
واحدة التام يذكر ويؤتى وسلم المبيع فانه التسليم كزم عليه وذلك لا يكون الا  
بالقبلة وعند الامامة الثلثة للبايع تركها حتى يظهر صلوح الثمر ويستحصد المزرع  
وكذا لا يدخل في بيع الارض حب بدرمان مجهول صفة حب ولم يثبت بعد اوبت  
وصار له قيمة وتعرف قيمته فيقوم ارضه بذرة وغيرها فان كانت قيمة بذرة  
اكثر علم انه صار متقوماً وان ثبت البذر ولم يصرف قيمة بعد دخل في البيع وقيل لا يدخل



ومصر في التخصيص بان القدر الذي كان مقررا له القدر في الاستيعاب وفصل في  
الزجر في غير النابت بين ما ادركه من غصن او ثمران غصن ثم لم يبق له الا الغصن  
لا يجوز بيعه على الاقران فصار كجزء من اجزاء الارض وفي البحر وصح في المزارع  
عدم الدخول الا بالذكر وصح في المحل دخول الزرع قبل النبت فالجاءت  
المصلحة عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة الا قبل النبت فالجاءت مصلحة لا قيمة له  
فاضاف الترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الخلاف الذي لا قيمة له ومن باع ثمرة  
اصلاحها او لم يبد من البذر والاشجار وبالصناعات والتشييد الظاهر في عدم ما لم يتقدم  
اما لكونه منقضا به في المال او في المال وقيل لا يجوز قبل بدو الصلاح وهو قول الامم  
الثلة وانما قيد بدو صلاحها لان بيعها قبل البدو لا ينعى اتفاقا وقيل بدو الصلاح  
يشترط القطع في الشفع به صحيح اتفاقا وبمعنا تهاهت صحيح اتفاقا والخلق  
واما شرط الترك فغير خلو من شيئا في صغار محل الخل في البيع بعد التطوير قبل  
بدو الصلاح مطلقا اي بدو شرط القطع ولا بشرط الترك فعند الامم الثلاثة  
لا يجوز وعندنا يجوز ولكن اختلفوا فيما اذا كان غير متفيع في الامم الا ان الكلا  
وعلقا للدواب فيقول بعد الجوار وسقيا صحنان لغاية مشايخنا والصحيح  
الجواز كما في البحر وفي الفقه والحيلة في جواربه باتفاق المشايخ مع اكثر الاول  
ما يخرج مع الاوراق فيجوز فيها بغير الاوراق كانه ورق كتم وان كان ينفع به  
ولو علقا للثوب والبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع ان  
مطلقا وفي الشئ وانما الخل في تغيير بدو صلاحها فعندنا على ما في الميسر  
هو ان ياتى العاقد والفساد وعلى ما في الخلقة عن التجرى ان يكون منقضا به  
عندنا في ظهور النية ومبادىء الخلافة وقطعها المشتري للمال فربما ملك  
البايع واجرة القطع على المشتري وان شرط تركها اي الثمرة على الشجر فبد البيع  
كانه شرط لا يقتضي العقد وهو منقول ملك العبد والامم صفقة في صفقة لانه اجارة  
في بيع ان كان للمنفعة حق من الثمن او اجارة في بيع ان لم يكن لها حصة من الثمن  
في اكثر المقربات قال في البحر ويعقبهم في البنية بانكم قلتم ان كل من الاجارة والامارة  
ينبغي صحيح فكيف يقال انه صفقة في صفقة وجواب انه صفقة فاسدة في صفقة  
صحيحة فيقيدنا جميعا انتهى هذا مسلم ان كانت الاجارة فاسدة وان باطله فلا  
لاستبان ان اجارة الخيل باطله والباطل عبارة عن المعدم والصحيح المعدم  
لا يصلح متضمنا فيلزم في هذه الصورة ان لا توجد صفقة في صفقة فلا يندفع  
الاشكال تأمل ولو وصليته اي ولو كان بعدتها هي عظمها عند الشئين وهو  
القياس لان ما زاد وحده من الترك في ملك البايع مضمون عند البيع وهو محمول  
خلونا لانه فانه لا يفسد في المشايخ سحنا لانه شرط متعارف وهو قول  
الامة الثلاثة وفي البحر نقله عن الاسرار المتدوية على قول محمد وبه اخذ  
الطحاوي وفي المسوق ثم اليه ابا يوسف وفي الفقه والصحيح قولها لان  
التعامل لم يكن بشرط الترك وانما كان بالاداء بالترك لمن غير شرط وكذا يفسد  
فناء الزرع بشرط الترك لما قدرنا وان تركها اي الثمرة الغير المستحقة

على النحر

على النحر باذنا البايع بله اشتراط تركها حال العقد طاب لاي المشتري الزيادة  
الحاصلة في ذات الثمرة بالترك لان حصل بطريق مباح وان تركها اي الثمرة  
بغير اذنه اي البايع تصدق بما زاد في ذاتها لحصول بطريق مخطو ويعرف مقدار  
الزيادة بالتقويم يوم البيع وبين الادراك وماتفاقا وتبينهما يكون زائدا ولان  
تركها اي الثمرة بعد ما تهاهت بغير اذنه اي ان تدرك لا يتصدق للمشتري بشئ  
لان الثمرة اذا حاصرت بهذه المثابة لا يتحقق زيادة فيها وانما هو مقتضى وصف  
وهو من اثر النحر والقر الكواكب وان ساجر المشتري الشجر بطلت الاجارة  
اي لو اشترها مطلقا عن الترك والقطع ثم ساجر الشجر الى وقت ادراك الثمرة  
بطلت الاجارة وطابت الزيادة لان الاجارة باطلت لعدم التعارف والحاجة  
فبقى الاذن معتبرا فتطلب وان ساجر المشتري الارض لترك الزرع الى ان  
يستقصد فبدت الاجارة لمكانة المدة فقد يتقدم الادراك ان العمل الحق  
وقد يتأخر اذ الحال البرد ولا تطيب الزيادة الحاصلة فيها لاخت والاصل  
ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا اذ الباطل عبارة عن المعدم المفضل  
والمعدم لا يصلح متضمنا فصار اذنه مقصودا ولا كذلك في الفاسدة لان الفاسدة  
ما كان موجودا با صلا فاما بوسف فمكن جعل متضمنا للاذنه وفيما دلتضيق  
اقتضى قسا وما في الضمن فيفسد الاذن فيتمكن الخبز وفي العناية كلام فليطالع  
الوامر الشجرة ثم انشأ بعد ذلك في التوضيح بتولية البايع بين الثمر  
وبين الثمرة فبد البيع ان لم يحل له البايع بغيره انما سبب الاختلاف وعدم  
التمييز هذا اذا لم يعرف الحادث بالموجود فان عرفه فالعقد صحيح على حاله وكذا اذا  
علمه البايع كما في الكافي ولو امرت الشجرة ثم اخرج بعد اقتضائه اي بعد قبض  
المشتري بالبيع بالتولية فلا يفسد بالاختلاف ولكنها يشتركان فيه لاختلاف  
ملك احدهما للاخر والقول في قدر الحادث للمشتري مع يمينه لكونه في يده وفي  
القبضين وكذا في الباذجان والبطيخ في صلته ان هذه المسئلة ثلاث صور اجبر  
اذا خرج الثمار فانه يجوز بيعه بالاتفاق وحكمه ماضى وثانيها ان لا يخرج  
شئ منه فانه لا يجوز بيعه اتفاقا وثالثها ان يخرج بعضها دون بعضها  
بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل يجوز اذا اكل الخارج اكله بغير المثل  
بقا للموجود سحنا لتعامل الناس وللضرورة وكان شئنا الامم  
الخلواتي والذكر بين الفضل بفتيان به وقال الشئنا الامم انما سحنا  
ان لا يجوز وفي البحر وهو ظاهر المذهب لكن في الفقه ان الناس تعاملوا  
ببيع الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزع الناس  
عن عاداتهم حتى وقد رايت في هذا زمان عن محمد وهو في بيع الورد على  
الاستجار فان الورد لا يخرج جملة ولكن يتلوه حق البعض البعض ثم جاز  
البيع في الكل بهذا الطريق وفوق ذلك مالك والمخلص ان يبيعه اصول  
الباذجان والبطيخ ليكون ما يحد على ملكه وفي الزرع والخمس يشتري  
الموجود بعض الثمن وبساجرة مة معلومة يعلم منها غايمة الادراك وانفق الثمن



فيما باق الثمن في ثمن المتعارفين الموجد ويجوز له البيع ما يوجد فان كان في بيع  
يعمل كما قال ابو الليث في الاذن في ترك الثمن على الشجر على ان يجمع على الاذن كان ثمنه  
في الزرع باذن جدي فيعمل على مثل هذا الشرط ان يجمع على ثمنه على الشجر ويبقى  
متعارفين من الثمن المبيعة المجزوة او غيرها اوطا معلومة فتح اي البيع والاستثناء  
في ظاهر الرواية وهو مذهب مالك لان المستثنى معلوم بالعبارة والبيع معلوم بال  
شأنه وجها لا قدره لا يمنع الجواز الا ان يبيعه بجماعة جائز ولا يصلح انما جاز  
بيع ابتداء يجوز استثناءه لبيع بصره الاقتير او بغيره بصره بخله في الجواز والحيوان  
حيث لا يجوز استثناءه لانه لا يجوز بيعه ابتداء وقيل لا يصح وهو رواية الحسن والبطي  
وهو قول السافعي واحمد لهما لا يباقي وهو من الاستثناء اقيم بذهب الامام  
في مسئلة بيع بصره طعام كل بغيره بصره فانه انفس البيع بجماعة لا قدر المبيع وقتا وقد  
وهو لا يتم في استثناء اوطا معلومة على الاشجار وان لم يقض الى المازعة في المصل  
ان كل جهالة تقضي الى المازعة مبطله فيسقط البيع انما لا يفتق اليها بصره معها  
بل لا بد من عدم الاستثناء اليها في الصحة من كون البيع على حد والشئ الا ترى ان  
المتبايعين قد تراضيا على شرط لا يقضي العقد وعلى البيع باجل مجهول لا يعتبر  
ذلك المقتضى كما في الفتح وفي المنع وقد تقدم من كلام الزيلعي ان رواية عدم الجواز  
بصرف رواية الحسن وحده وليس كذلك بل هي رواية ابو يوسف ايضا عن الامام في قوله في البيع  
ثم محل الخلاف ما اذا استثنى مينا فان استثنى جزءا كربع او ثلث فانه صحيح اتفاقا  
وكذا لو كان الثمن مجزوا وفيما استثنى منه اوطا جاز وقيد بالارطال لانه لو استثنى  
وطلا واحد جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف اوطال الجواز فيكون  
ان كان فيكون استثناء الكل من الكل ويجوز بيع الثمن والشئ في حال كونه  
في سلبه ان بيع بغيره وان بيع بغيره لا يجوز بغيره الربوا وكذا يجوز بيع باقية  
هو بالقر والتخريف او بالمد والتخفيف الحب المعروف في فشره والارز والسهم  
يجوز بيع اللوز والفسق بضم الفاء والباء وسكون السين والجواز في سطره الاول  
قيد للجمع وانما قيد بالاول وهو الاعلى تخصيصا على موضع الخلاف فان الشافعي  
لا يجوز ذلك كله ولا في بيع السبلة قوله مستحسن وعندنا يجوز ذلك كله وعلى البيع  
تخليصها تسليمها الى المشتري هو المختار وفي مكان وفي غيره وللشافعي ان البيع مستور  
بشيء لا منفعة له فصار كقرب الصياغة ان يبيع ثوب الفضة بغيره الفضة او  
بالفضة الشاة انه صلى الله عليه وسلم في بيع النخل حتى يذهب منه ربع السبل  
حتى يبيض ويقامن العاهة وحكم ما بعد الفاية بما قاله ما قبلها فظاهرها يقتضي  
الجواز بعد وجود الفاية وعندنا لا يجوز حتى يخرج منه فشره الاول انتهى لكن  
الاستدلال بمفهوم الفاية لا يجوز عندنا الا ان يقال انه مبني على الزم الشافعي بذهبه  
في المفهوم وان لم يكن معتبرا عندنا فيكون جوابا الزائما على مذهبه ويصح حجة  
على هذا استدفع به اعتراض صاحب العلامة فلا يلزم عليه ما قال صاحب الدرر  
تأمل اجرة الكيل في مثل التبر للكيل ونقد المبيع او اجرة العقد فمثل الغنم للعقد  
ووزنه ان اجرة الوزن في مثل العسل للوزن ووزنه او اجرة الذرع في مثل الارض

لذراع على البايغ فيما بيع بشرط الكيل والقد والوزن والذرع لانه من تمام  
التسليم وتسليم المبيع عليه وكذا ما كان من تمامه قيد بالكيل لان صفة المنفعة في الوعاء  
على المشتري وكذا اخرج الطعام من السفينة ونزاع قطع العنب المشتري جزارا  
عليه وكذا كل شئ باع جزارا كالنوع والبصل والخمر اذا اشترى بينها وبين المشتري  
وكذا قطع الثمن اذا اشترى بينها وبين المشتري كما في البحر وغيره لكن في الفتح وقبها  
في وعاء المشتري على البايغ ايضا هو المختار واجرة نقد الثمن ان يميز حصة  
عقد رتبة ووزنه على المشتري لانه يحتاج في تسليم الثمن الى تعيين قدره وصفت  
فكونه مؤنة عليه وكذا مؤنة الجيد عن غيره هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر  
الرواية كما في الحاشية وبم اتفاق كما في الزايد وغيره اذا اشترى البايغ الثمن ثم جاء  
ببذره بعيب الزيادة فانه على البايغ وانما اجرة نقد الثمن فانه على البايغ اذا اشترى  
رب الدين ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين كما في البحر وفي بيع سلعته ثمن  
اي بدراهم ورواية مسلم هو اذا اشترى الثمن قبل البيع اذا وقع المارعة بينها  
في تسليم المبيع والثمن قبل المشتري او دفع الثمن اذ كان حواله المشتري تعين في البيع  
فيقدم دفع الثمن لتعني حواله البايغ بالقبض لما انه يتعين بالتعيين تحققات  
للمساواة في تعين حق كل واحد منهما فله فالشافعي في قوله اذا اشترى البايغ  
حاضرا وان غابا فلم يسلم حتى يحضر البايغ المبيع على مثال الراهن مع المرتفق  
وفي البراءة باع بشرط ان يدفع المبيع حاضرا وان غابا لم يسلم حتى يحضر البايغ  
قبل نقد الثمن فسد البيع لانه لا يعتضه العقد وقال محمد لا يصح بيعها بالاجل  
ان لم يكن البيع موقفا فانه لو كان موقفا لا يمكن تسليمه الا بل يجب تسليم المبيع  
فانه وان اسقط البايغ موقفا لاجل فانه سقط حق المشتري في قبض المبيع  
وفي بيع سلعته بسلعة هذا بيع المعاينة على ما ذكره من او عن يعقوب ويصح بيع الف  
سلما معا لتعوية بينهما في البينة والذمة فلو ضرر في تقديم احدهما بالدفع  
لكن لا بد من معرفة التسليم والتسليم الموجب للبراءة في التبريد تسليم المبيع ان يحل  
بينه وبين المبيع على وجه يمكن من قبضه من غير ما قل وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس  
يعبر في صحة التسليم فلو انه معان ان يقول خليت بينك وبين المبيع وان يكون  
المبيع بحضرة المشتري على مائة في فيه العقل من غير مانع وان يكون مفررا غير  
مستقل بخلافه وعن ابو البراء المتاع لغير البايغ لا يمنع فلو اذن لم يقبض المتاع في  
البيت صح وصار المتاع وديعة عنده وكان الامام يقول لا يقبض ان يقول خليت  
بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهذا باع قبضه فلو اخذه برأيه  
صاحبه عنده فقاره فهو قبض اية او بغيره وان كان غلويا او جارية فقال المشتري  
تعال معي او امس فخطي معي فعه فهو قبض وكذا لو ارسله في حاجته وفي الغوب ان  
اخذه بيده او خطي بينه وبينه وهو موضوع على ارضه فقال خليت بينك وبينه  
فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع العاسد بالقبض ولو اشترى  
حشوة في بيت ودفع البايغ المتاع لم وقال خليت بينك وبينه فهو قبض وان  
لم يقل شيئا لا يكون قبضا ولو باع دابة فقال استأجرها اليك فقال قبضتها لم يكن



فقد ان كانت قديمة كان قبضه وحيث ان يكون محال بقدر على غلقها وانه فريضة وتامه  
في البحر فليطالع وفي الشراء وجو البايع المثلث ويؤخذ ليس له شتر واد التلعة وجب قبضه  
بدل الجيار زيوفانم علم بهايه ها ويستمر الجيار ان قائمه وانه فله شتر شيئا قبضه  
مغلسا قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للفرمان ولم يقبضه بايبيع اخذت اتفاق **باب الخيار**  
وفي المصنف العلق فومان عقلة وحيما لا يجوز تراض الحكم فيها كالسواء مع الاسود او  
لذلك قال الشيخ ابو نصر علة العقلة ما اذا وجد يجب الحكم به في شتره كالتسليم  
الاوقات للصلوة والبيع للملك وفي مثل هذه العلة يجوز تراض الحكم عن علة الآنة  
يجوز تخلف الحكم عن العلة الا على قول من يجوز تخصيص العلة واعلم ان الموضع  
انواع يمنع مانع يمنع كيار العقلة كما اذا اضاف البيع الى شتره ومانع يمنع تمام  
العلة كما اذا اضاف الى مال الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم كيار الشتر ومانع يمنع تمام  
الحكم كيار الروية ومانع يمنع لزوم الحكم كيار البيع العيب تقدم خيار الشتر على  
انواعه لهذا في البحر الجيار في البيع لا تنحصر في الثلاثة بل هي ثلثة عشر خيار  
خيار الشتر خيار الروية خيار العيب خيار العيب خيار الكمية خيار الاستحقاق خيار  
كشف الحال خيار تفرق الصفقة بهذا في بعض قبل القبض خيار ارجاء عقد  
القبض خيار فوات الوصف المشروط المستحق بالعقد خيار التعيين خيار الجارة  
في المراجعة خيار نقد الثمن وعدمه صرح خيار الشتر اي الخيار الممنوع او ارجاء  
بسبب شرط ولو بعد البيع فالجيار من الخيار والاضافة من قبل اضافة الحكم  
الى علة وبسبب وهي بين العتيق والعقلاء فتاوية فله حجة الى ما قبل ان لو قال ابيع  
بشرط الخيار كان اولى لان الموصوفين بالصفة مشروط الخيار لا نقض الخيار بتدبير لكل  
من العاقلين اي البايع والمشتري منفردا وكلهما معا اي صرح الخيار للبايع والمشتري  
جميعا في منع او بعض صرح في التراجع حيث قال شترى منك كذا او سوز رذا او عبدا  
وشتر الخيار في نصف او ثلثة اربعة جاز كما في البحر ثلثة ايام بالصلب على الطرف  
او بالرفع على ابتداء الجز هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو متبدا على من قوله  
تعالى ومنهم ومن ذلك فيكون من قبل التجارب كما في القهستان لكن في الفقه  
والاصواب ان تيقن رقة ثلثة ايام فمادونها فتكون اكثر من ثلثة ايام عند الامام  
وذكره الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم فيما يان بن منقذ بعين في البياعات انما بعته  
فقل لا خلابة ولا خيار ثلثة ايام وجه ان شرط الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو  
اللزوم او لا يكون مفسدا لكنه يجوز بهذا النص على خلاف القياس فيقتصر على ثلثة  
المذكورة لاما فواتها وفي البحر وخبرنا بتقديم جعلناه داخل على الحكم مانعا لتقليد  
لعله بقدر الامكان ولم جعله داخل على البيع للتهن تباع بشرط البيع الذي  
شرط فيه الجيار يقال فيه علة اسمها ومفعولها حكمها والثالثة علم اسمها ومفعولها  
انه ان اجاز ايسر له الجيار في الثلثة يعني لا يجوز الجيار اكثر من ثلثة ايام لكن  
لو ذكر اكثر منها و اجاز في الثلث باسقاط خيار اكثر جاز عند الامام ولا اعتبار اول  
لزوالم المفسد قبل تفرقه فالجواب ما انما صرحا وقد اختلفوا في صحة العقد فيقبل  
العقد فاسدا ثم يعود صحيحا بزوال المفسد في ظاهر الرواية وهو قول العراقيين اقبل

موقوف على اسقاط الشرط فبعضه جزء من الرابع يفسد فلا ينقلب صحيحا وهو  
الشرطي وغير الاسلام وغيرها من مشايخ ما وراه التمهيد وشذوذ في الشافعي  
فقد من اول الاكفاد مراد ان شرط الزيادة على الثلث ولو ساعة فلا ينقلب جائزا  
كما لكاح بغير مجهود حيث لا ينقلب صحيحا بالاشتداد وعندهما يجوز ان كثر من  
الثلث ان يبين مدة معلومة اي مدة كانت طويلة او قصيرة لما روى عن ابن عمر  
اجاز الخيار في شهرين ولا في الخيار شرع للتروى لدفع العيب وقد تمت الحاجة الى الاكثر  
فتاويه التاجيل في التمهيد يعلم لان الخيار اذا كان مجهولا بان قال اشتريت  
على في الخيار اياما او قال توبد فانه غير جائز اتفاق وفي خلاصة لو اشترت الخيار  
ولم يذكر وقتا فله الخيار مادام في المجلس وان شترى منك كذا شيئا على ان لم يقدر  
الثلث في ثلثة ايام فلا بيع صرح البيع بتمسكنا اذا نقض في الثلث والقيس وهو  
زفر والامة الثلثة لا يجوز بيع شرط فيه الا انه فهو مفسد ولنا ان ابن عمر رضي  
الله عنهما باع قافة بهذا الشرط ولم يكره عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم ولا نقض  
في بعض شرط الخيار فلا يفسده قيده بقوله في ثلثة ايام لو لم يبين الوقت اصله  
او يذكر وقتا مجهولا فلا يفسد فاسد اتفاقا وان شترى على ان لم يقدر الثلث في اربعة  
ايام لا يصح البيع عند الامام لان هذا في خيار من حيث ان المقصود منها التمسك  
وشروطه فوق الثلثة مفسد فكذا هذا وعنه ابو يوسف ورويانا وانما خصها ان مع  
الامام الا ان يقدر في الثلثة اي شترى على ان لم يقدر في الثلث في اربعة ايام ففقد  
في الثلث جازا بالاجماع كما في شرط الخيار لزوالم المفسد وعند محمد يجوز في اربعة ايام  
واكثر كما في خيار الشتر جازا على اصله وابو يوسف كان مع محمد في هذا الاصل  
لكن خالفه في هذه المسئلة عملا بالنهي الوارد عن البيع بشرط الا ان التقدر وزر  
في شرط الخيار فجاز في الحكم في المسئلة على مقتضى النهي لكن بشكل قول ابو يوسف  
بجواز الزيادة على شهرين لعدم الاثر في الزيادة مع التجوز تأمل وخيار  
والبايع يمنع خروج المبيع عن ملكه وان قبضه المشتري باذن البايع كان خراج  
انما يكون بردناه البايع والخيار ينافيه فيفتح تفرق البايع في المبيع في مدة  
الخيار فصرف المالك من الجهة والعق ووطي وعمرها وبصير فستحق للبايع  
فيخرج الثمن على من ملك المشتري انما قال لكنه لا يدخل في ملك البايع عند الامام  
وقا لا يدخل فان قبضه اي البايع المشتري سواء باذن البايع او لا فملك عنده في  
مدة الخيار حتى لو ملك عند البايع يفسخ البيع ولا شترى على المشتري لزوم قيمته  
اي قيمة البيع على المشتري لان خيار البايع لا يسقط عن البيع المالك فيفتح  
المالك على ملكه فيفسخ البيع لعدم امكان اللزوم او لو لم يملك الثمن بعد المالك  
وزا لا يجوز لعدم المحل فكان مضمونا كما لم يقوض على يوم الشتر لان بطلان  
العقد لا يبطل المساومة فوجب الضمان بالقيمة ان قيمها وبالمثل ان شيئا كان يكرم  
البعض اشياء بذكر كراصل في الدهان قيدها في مدة الخيار لا لو ملك بعد تمام  
المدة يجب علم الثمن الضمان لان العقد قد لزوم بعد علمها وخيار  
المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع اتفاقا للزوم البيع وجانبه ويمنع



خرج النكاح من ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار  
لا يخرج عن ملكه فان هلك البيع في يده اي المشتري لم يملك النكاح لان البيع اذا قرب  
من الهلاك يكون مبيعا لا يملك الرد فيلزم العقد الموجب للتمتع المشتري خلافا للشافعي  
فان عنده يجب القعدة وكذا ان لم يملك النكاح لو تعيب في يد المشتري المطلق فشملا ما اذا اعيته  
المشتري او اجنى او تعيب باق في مساوئته ولكن باقيا على الطلقة وانما المراد عيب  
يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده واما جوارز ارتفاعه كما لم يرض فهو على ضمان  
ان زال المدعى في اوقات الثلثة واما اذا مضت والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد  
كما في البحر ويزعم وانما لم يقل عيبا لا يرتفع كما ان عيب الفضة لا يرفع اذا كان اظلم  
المهلك يفهم ان يكونه العيب مما لا يرتفع كما لا يرتفع الهلاك لان الكلام فيما يمكن  
رده على وجه قبض او لا تأمل الا ان اي البيع اذا خرج عن ملك البيع فيما اذا  
شرط الخيار للمشتري لا بد من ان يملك المشتري عند الامام يكلو جميع البدل والمبايع  
منه في ملكه شخص واحد خلافا لما فان عندهما بدخل وهو قول الاثنية المكية لا  
لما خرج المبيع عن ملك البيع وجب ان يدخل في ملك المشتري يكلو جميع ما ساقط  
بغير ملك قبضه يكون البيع في يد المشتري لا يملك قبضه لا يملك قبضه لا يملك قبضه  
ولم يذكر حكم ما اذا كان الخيار لهما ففي اكثر المعبرين لا يخرج من البيع والتمتع  
من ملك البيع والمشتري اتفاقا فلو اشتري زوجته بالخيار هذا اذ لم يملكها  
لا يقصد النكاح عند الامام لا يملكها باعتبار الخلع ويقصد عند الامام لا يملكها  
وان وطئها او الزوجية المشتري بالخيار فله اي الزوج والمشتري ردها  
عند الامام لانه ان وطئها بالنكاح اي حكم ملك النكاح بقائه كما يحكم ملك  
العدمة وعند الامام ليس له ان يرد هله مطلقا الا في الكبر فانها لا ترق اتفاقا لانه لا  
الوطئ ينقصها عنده وعند الامام لو طئ يملك الزوجين وطأه ان لو نقصها وهي  
نيت فالحكم كذلك كما في البحر ولو ولد ذلك المشتري او حبلت منه في مدته اي  
في مدة الخيار بالنكاح لا ينصرف ذلك المشتري اتم ولد ما في الزوج عند الامام  
خلافا لهما فان عندهما تصير اتم ولد لو ادعى الولد لا يملك والد الفرائض ضعيف  
كما في الاصل ولكن الكلام في الحمل من المشتري بالنكاح فلا حاجة الى قيد  
التعويذ تدبر ويحل ما اذا كان قبل القبض ما بعده سقط الخيار اتفاقا وقصير  
اتم ولد للمشتري لا يملك نيت عنده بالولادة فعلى هذا القول ولو ولد في مدته  
بالنكاح قبل القبض كما في اكثر القبر ان كان له تدبر ولو لم يولد فليس له اذ لم  
درهم راجع محرم منه اي بالخيار او اشتري عبد او امه بعد قوله ان ملك  
عبد فهو حر لا يعقبا في مدته عند الامام لعدم الدخول خلافا لهما بخلاف  
ما اذا قال ان اشتري لانه يغير كالمشتري للعقد بعد ان يفسد الخيار فيحقق عند  
جميع لا يجد متبعا بالخيار المشتري او بالخيار اذا مات في مدته اي مدته  
الخيار من الامام عند الامام خلافا لهما ولا اشتريه على البيع ان اردت  
الخيار به اي بالخيار عند الامام سواء كان قبل القبض او بعده لا يملك بدخل وان

عبر وعندهما ان كان الرد قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء ستمائنا و  
القياس ان يجب لتحديد الملك وان كان بعده يجب قياسا وتحسنا واجمع  
في البيع المات ان يفسخ بالاقالة وبغيرها الاستبراء واجب على البائع ان كان  
القبض قبل القبض وعنده قياسا وتحسنا كما في العضدية ولو لم يفسخ  
لكن بالخيار والمبيع بل ان البائع ثم اودع اي اودع المشتري المبيع عنده اي البائع  
ههنا في يد البائع في المدة او بعد حيا فهو على البائع عند الامام ولا يملك  
المشتري لا ارتفاع القبض بالرد اعدم الملك فلا يثبت الودياع بل يصير رده لرفع  
القبض فيقع الهلاك قبل قبض المشتري وهو بطل البيع وعند الامام ملك ملك  
المشتري ويلزمه النكاح لانه ملكه فصار مودعا ملكه نفسه فله رده في يده  
المودع كملكه في يده هذا لو كان الخيار للمشتري ولو للبائع فملك البيع الى  
المشتري فاودع البائع بطل البيع عند الكل ولو كان البيع باقيا فقبض باذنت  
البائع فهلك عنده بطل البيع عند الكل ولو كان باقيا فقبض البيع باذنت  
البائع او بغير اذنت ثم اودع البائع فملك كان على المشتري اتفاقا لصحة  
الودياع كما في البحر ولو لم يفسخ العقد اتفاقا بينه وبينه اي بالخيار فله ردها  
يعبر عن نية في المدة في خياره عند الامام لا يملكه كان الرد اتفاقا  
عن التملك وله ان يفسخ الرد بالخيار لانه اي الماذون بل عدم التملك  
كما اودعته له فانه فافسخ بين القول وعند الامام بطل خياره لا يملكه  
فكان الرد والقبض منه تملكه من البائع بل يرد وهو يتبع والماء دون  
لا يملكه وهذا يقتضي صحة الاستبراء لكن لا يخرج عند الامام قياسا وتحسنا  
عند ستمائنا وتحسنا ولو لم يفسخ من غير خيار اي بالخيار واسلم في مدته  
بطل خياره عند الامام يكلو جميع ما ساقط ان الخيار باقيا لا جازة وعند الامام بطل  
الخيار لانه لا يملكه فلا يملك ردها وهو مسلم هذا في هلام المشتري اتفاقا  
لو سلم البائع فلا يملك بالاجماع وصار المشتري على حاله خلافا لهما في جميع اي  
جميع الحاصل المذكورة من قوله فلو اشتري الى هذا وقد ذكرنا قولنا لهما وجهها  
عقب كل مسئلة وقد زاد بعض الشارحين على ما ذكره في مسائلها اذا اشترى  
الامير فربما يملك في مدته فله خيار عنده اجرة عن النكاح وعند الامام  
يتم له رده رده ومنها لو اشتريه دارا على اتم بالخيار وعدسا كنهان  
بارة او امانة فاشترى منها دارا على الرضى لا يكون اختيارا وهو كابتد  
الركن وقال فواجر زاده ستمائنا اختيارا عندها ملك العين وعنده  
ليس باختيار ومنها حلول المشتري طيبا بالخيار فقبضه ثم احرم وابطى  
في يده فقبض عند ويرد الى البائع وانما يملك المشتري ولو كان الخيار  
للبائع يفسخ بالاجماع ولو كان المشتري ما احرم للمشتري ان يرد ومنها  
اذا كان الخيار للمشتري وفسخ العقد فالتزاد في مدته على البائع عنده  
كأنها تحدث على ملك المشتري وعند الامام لا يملكه مدته على ملكه كما  
في البحر ومنه الخيار وان كانا ابنا او اشتريا او اجنيا فلم ان يفسخ



وله ان يجزئه ولو اراد الاجازة تجزئ البيع بحضرة صاحبه وخبرته ومقدته  
بالقول او بافعول وان لم يعلم صاحبه بالاعتق نكوة راتيا وقت انبات الجار  
ولا يفسخ البيع في هذه الاجازة والمراد بالحضرة علم صاحبه او علم من يقوم  
مقامه عند الطرفين لا ان الفسخ تصرف في حق صاحبه وذلك يجوز بدون علمه  
كالموكل اذا غدر الوكيل ثبت حكم غدره في حق ما لم يعلم فاختار باق على حاله  
خلقا لا ييوسف وهو قول زفر والامة الثالثة فانهم يقولون ان يفسخ بغير  
ايضا لانه مستند على الفسخ من طرف صاحبه فلا يتوقف على علمه ولذا لو ثبت  
رضا وه فصار كالوكيل بالبيع هذا اذا كان الفسخ بالقول ولو كان بالفعل كالا  
عناق والبيع والوطق يجوز بغير علمه بالاعتق لانه حكمي ولا يشترط العلم في  
الحكمي وذكر الكرخي ان خيار الرقبة على هذا الخلاف وفي خيار العيب لا يصح  
فسخ بغير علمه بالاعتق لانه لا يثبت الا بالقبض فان فسخ من لم يجز بغير  
صاحبه وعلم به الاخرى المدة الفسخ البيع لم يحصل العلم به والى وان  
لم يعلم به الاخرى المدة بل علم بعد مضي المدة ثم العقد لوجود الرقبة دلالة  
حيث لم يتم الفسخ كما قال ان في شرط العلم ضرورة الخيارات يجوز ان  
يحتقن صاحبه فلا يضر اليه الجرم في مدته كما نقول يمكن تداركه بان  
اخذ منه كفيلا يضر في المدة او وكلا يتيقن حتى اذا ابداه الفسخ رده  
عليه وقال بعضهم لورفع الامر الى الحاكم فنصب من يخاصم منه حتى الرد  
عليه ويتم العقد انما يكون من الجار ولا ينقل الى الورثة وقال الشافعي  
يورث عنه كانه حقه لم يفسخ في البيع فيجوز فيه الارث كخيار العيب وبه قال مالك  
ولما ان العرض منه انما لغيره نفسه وقد بطلت اهلية انما يفسخ في خيار  
العيب لان المورث يتحقق المبيع سلبا فكذلك الوارث لانه ورث خياره كذا قالوا  
اذ علمت هذا ظهر ان خيار التفرير وهو ما اذا افسخ البيع المشتري او بالفاكس  
ووقع البيع بينهما فبين فاحش كايورث لانه تجزئ حقه ثبت للبايع والمشتري  
كافي خيار الشرط كما في المنة وقد عرفت من الجار لان الجار لا يبطل بموت من  
الخيار اتفاقا وكذا في العقد يبطل لمضي المدة فان اغنى عليه او جئت اوانه او كثر  
حيث لا يعلم حق ممت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار خلافا لما  
وتم بالاخذ بشفقة بسبب البيع بشرط الخيار يعني لو اشترى دارا على اقله  
بالخيار في عشرة ارا اخرى بجنتها في مائة وطلبها بطريق الشفعة فهذا  
الطلب رفق بملك الذراة والى لان طلبا بشفقة بهما يقتضي ابطال الخيار  
واجازة الشراء سابقا اذ الشفعة لا تصير اذ بالملك وقد تابشر الجار  
لان طلبها لا يسقط خيار الرقبة والعيب والوقال وبالكلمة بشفقة كان أولى  
لان طلبها مسقط وان لم يرد في حدها كما في المراء فلهذا انما تصورها  
بطريق الشفعة ويتم بكل ما يدل على الرقبة من قبل عطف العام على الخاص  
كالركوب غير الاختيار او اذ متحان فلو ركب دابة لينظر الخبير ما يريد  
على رضاءه كالوركيها ليردها او ليسقيها او يعلفها وفيه اشعار بان لا يخدم

جارية قرية للامتحان ثم اخرها فان كان من نوع واحد فهو رضاء الآفله وكذا لو اشترى  
سكان اكثر الكتب فلهذا يكون في عموم عدم لغير الاختيار نظر كما في الفرائد لكن يمكن  
ان يقال انه انتم من الاختيار اولى فيكمه فيسند في به النظر تدبر الوطى والقبيل  
والنفس مشهورة والنظر في الفرج مشهورة والامتنان والوداد او توابعه متفق  
والتيير والمكاتبه وكذا كل تصرف ينفذ الا في الملك كالبيع والاجارة والاسكان  
والقرعة والبناء والتخصيص والهدم ودرى الماشية وطلب البقرة ومعالجة الدابة  
وكري او افسار لان هذه التصرفات دليل الملك هذا كله اذا كان الجار للمشتري ووجد  
منه شيء من هذه الاشياء وان كان الجار للبايع ومثل هذه الاشياء الفسخ البيع  
وان شرط المشتري الجار لغيره بما قد او غيره العموم الغير جازا الشرط عندنا وثبت  
لهما الخيار والقبيل ان لا يجوز وهو قول زفر في موجب العقد فلا يجوز  
شترط لغيره بما قد كما تقدم الاستحسان ان ثبت له ابتداء ثم لغيره بياض  
لصاحبها التصرف والقبيل بالمشتري اتفاقا لان البيع لشرط الجار جازا ايضا كما  
في اكثر الكتب وفي هذا الزمان ومن شرط احد المتعاقدين الجار لا جني كان او لم يكن  
البايع والمشتري واليخرج اشترط احدهما للآخر فان قوله لغيره صادق بالبايع  
وايسر ان كان في الجار وفي الخوازل لشرط الجار لغيره انما يدعى اسماء هم جاز  
والآفله وانما اى اى من المشتري والغير او البايع اجاز البيع او فسخ البيع صحيح  
لان كل منهما يملك التصرف اصاله او بياضه وان اجاز البيع واحد ممن شرط  
الخيار لم من المتعاقدين والاجنب وفسخ الآخر البيع اعتبر السابق روا كان  
او اجازة لوجوده في زمان كبراحه فيه احد ونقر في اخر بعده لغو وان كانا  
اي اللقطان وهما الاجازة والفسخ معا اى مجموعين بان اجاز واحد وفسخ  
الآخر اخرج الكلامان معا فافسخ او فاعبر للفسخ في روايته لان الخيار شرع  
للمصنف فهو تصرف فيما مشاء لاجله وكان اول صحاح الاختيار وصححه قاضيان  
وقال الزيلعي وهو الصحيح وبه جزم المقصود وكثير من المتون فكان هو المذهب  
وقيل يربح تصرف العاقد نقضا او اجازة كان الصادر عن نيابة لا يصلح معارضا  
للمصدر عن اذ ماله وفي البيع لو تفاضعا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى اعادة  
العقد بينهما جاز ولو باع شخص عبيدين مسبيين با اقبال والمقبول على ان  
بالجار واحد في احد العبدين ثلثة ايام فاذ تيمم اى من محل الخيار بان  
قال على اى بالجار في القابل مثلا وفصل من كان بينهما بان قال القابل بالف  
والمقبول بالفسخ صحيح البيع لان الذي فيه الخيار كالجار عن العقد فكان العاقل  
فيه غير عام يمكن ذلك الداخل معلوما فانه معلوم لا يجوز اذ جهالة المبيع  
والثمن ففسخ البيع ولما يكونا معا ومنه الا بالتفصيل والتعيين والى وانهم  
يفصل الثمن ولم يبين محل الخيار او ان يفصل ولم يبينه او ان يفصل ويبين  
فانه صحيح البيع لهما ان الثمن والمبيع او احدهما فلهذا اربعة انواع واما البيع  
عبد علم انه بالجار فلهذا يفسخ فجاز بغير تفصيل لان النصف من الواحد كالتفاوت  
ونذا الحكم يبيع شئ من الكلى او الوزنى بالجار فانه لان ثمن الكل اذا كان معلوما







بحسن ذلك لكنه متى تمكن فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط كنه وخبره  
وكان يحسن ذلك فليس فيه بيع البائع رده عليه  
فانما يره جازاى صحت البيع عندنا وعند الشافعي في القول الجديد كما يصح وفي الكفا  
الحلاف فيما اذا كان المبيع قائما بين يديها موجودا كما اذا اشترى زينا في رزق  
او بران جوالق او ثوبا في كم او شيئا مستحي موصوفا او اشار اليه او الى مكانه وايس  
فيه عن ذلك الاسم حتى لو لم يكن كذلك ولم يشتر اليه او الى مكانه لا يصح البيع  
اتفاقا وضع الحلاف في المبيع اذا اخطى في الثمن الدين واما الثمن العين فيعجز الجار  
عندنا لانه بمنزلة المبيع لم ان المبيع مجهول الوصف وجهاته تمنع الجواز وان  
قوله صلى الله عليه وسلم من اشترى ما لم يره فله الجار اذا رآه وفي البحر وادابا  
لم يره ما لم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالروية العلم بالمقصود من باب  
عموم الجواز فصار الروية من افراد المعنى المجازي يشمل ما اذا كان المبيع مما  
يعرف بالشئ كالمسك وما اشترى بعد روية فوجده متغيرا وما اشترى المسمى  
وفي الفقه اشترى ما يذاق فذاقه ليل ولم يره سقط خياره ولو اشترى  
رده او اشترى الذي اشتراه ولم يره اذا رآه ما لم يوجد من المشتري ما يبطل  
اي الجار وفي البحر خافضا هو مطلق او موقت فقبل موقت بوقت امكان  
الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد الاشارة  
صريحا ولا لالة وقيل يثبت الجواز مطلقا فيكون الفسخ في جميع عمره ما لم  
يسقط بالقول او بقول ما يدل على الرضى وهو الصحيح لا طلاق النضر والعبارة  
لعين النضر لا لغناه وان وصيلة رضى قبلها اي لم الترد اذا رآه وان قال قبل  
الروية رضى لانه خيار ثبت شرعا فلا يسقط باستقاطها بخلاف خيار الشرط  
والغيب وفي شرح المجمع ثم ان اجازة بالقول قبل الروية لا يزول خياره لانه  
ثبت عند الروية فلا يبطل قبل وقتها وان اجازة بالفعل بان يتصرف فيه يزول  
كما سيظهر واما الفسخ بالفعل فاما قبل الروية لعدم العقد لان المردوم يفقد  
تمام الرضى وتامه بالعلم باوصاف مقصودة وهو غير حاصل قبل الروية ولا جاز  
لمن باع ما لم يره لان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت خيار الجوز في الشراء لا في البيع وهو  
قول الامام آخر ارجع اليه وفي قوله الاول لم الجار اعتبارا بالمشتري كخيار الغيب  
ويبطل من ابطال خيار الروية ما يبطل خيار الشرط من صريح ودلالة وضرة  
فما يفعل للامتناع لا يبطلها ان لم يتقرر كما في اكثر المقترحات لكن فيه كلام لانه  
قد يحتاج الى التكرار اذا لم يعلم بالمرة الاولى تدبر من كعيب وتعتب في يده قبل  
الروية بعيب لا يرتفع كقطع اليد لانه اخذه تسليمها فيمنع ان يره معيبا  
وقدر معذور معطوف على قوله بعيب او بغيره بسبب هلاك بغيره الباقي لان  
تفريق الصفقة وتفريق من الشئ لا يفسخ بالامتناع ونواحه من التدبير  
الا شلوا او تصرف من المشتري بوجوب حقا للغير كالباع المطلق اي كالباع بغير  
قيد الجار والرهن والاجارة والجهة تسليم قبل الروية وبعدها لان هذه  
الاعتقادات تمنع الفسخ فيما لم يبيع بطلان خياره فمعدن السطو قبل الروية خرج به

عن صلاحته ان ثبت له الخيار عند الروية وما اى التصرف الذي لا يوجب حقا للغير  
كالباع بالخيار والمساومة اى العرض على البيع والجهة تسليم يبطل خيار الروية  
بعدها اي بعد الروية لا قبلها لانه هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضى فانه لا يبطل  
قبلها بل بعدها وهذا لا يوجد الا لالة على الرضى المجرد بخلاف الافعال الشارعة  
فان فيها يوجد مع الرضى حقوق زائدة يبطل بعدها وقبلها ثم اعلم ان قوله يبطل  
خيار الروية ما يبطل خيار الشرط غير منقضى فلو يقال لا يبطل خيار الشرط  
لا يبطل خيار الروية لامتصاصه بالقص بعد الروية فانه يبطل خيار الروية والعب  
الشرط وهذا كبيع المبيع لا يبطل خيار الشرط والغيب ويبطل خيار الروية  
واورد صاحب البحر على اكثر الهداية في هذا العمل فليطالع وكيفت روية  
وجه الرقيق في سقوط الخيار سواء كان امة او عبدا كان المقصود في الرقيق  
وجهه لانه ما قرأه لعضاه فله بيع لوجهه لانه القيمة فيه تفاوت بقاؤه  
مع السائر في سائر الاعضاء وروية وجه الدائم وكفها اي لا يسقط الخيار لروية  
وجهها حتى يبطل الى ثبوت امة موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح كما  
في البحر وكفى محمد بالنظر الى وجهها بالا اعتبارا بالادنى وسئل بعض العلماء  
روية القوائم وعن الامام في البرزخ والبيع والجار يكن ان يري شيئا منه  
او الى فرد الذن والناسية كالى البحر في سائر الكم الى الشاة التي لهما مقصود  
لا يقيد لا بيمين الختم وهو التمسك باليد لانه يعرف به الكم المقصود وفي سائر  
القينة هي التي تحيد لاجل الحاج لا يدين روية الضرع لانه هو المقصود منها و  
في الجوهرة ولو اشترى بقرعة طوبى فمرا وكفا ولم يصر بها فله الجار لانه  
الضرع هو المقصود لكن في البحر لا يدين النظر الى ضرعها وسائر جسدها فيلحق  
فان في بعض عبارات ما يدهم الا قصار على روية ضرعها انتهي فعلى هذا القول  
لا يدين روية الضرع مع جميع جسدها كما في الخيار كان اولى بغير روية  
طاهر الجوز ان لم يكن معلما كافي لان برؤية طاهر يعلم حال البقية ان لا  
تفاوت اطراف الثوب الواحد لا يميز او روية عليه كافي ان كان معلما  
لان ما لينة تفاوت بحسب علمه اطلق في هذا لكن في المحيط مقتد بما اذا كان مطويا  
هذا اذا لم يخالف باطن المصنوع الثوب طاهر اما اذا اختلفا فلا يدين روية الباطن  
قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فما لم ير الباطن لا يسقط خياره لانه ليس بمنى فلو  
يعرف محله بدون شئ ولا يقنع وهو قول وفي المبسوط الجواب على ما قال  
وفي وهو المتعار كما في اكثر العتبات فعلى هذا يقتضي للمصنوع ان يذكر قول ففر  
ويرجمه تامل وروية داخل الدار كافي وان وصلت لم يشاهد بيوتها عند  
التمتة الثلاثة وعند روية كايه من مشاهدة البيوت وعلم اي على قول روية القوي  
اليوم قال في التبيين وغيره وفي عامة الروايات اذا ادعى صحتها الدار او خارجها  
يسقط خياره لكن هذه الروايات مبني على عادة اهل الكوفة في ذلك الزمان  
فان درهم كانت على شرط واحد لا تختلف وذلك يظهر برؤية خارجها  
فاما في زماننا اليوم فلا يدين من النظر الى داخلها لتفاوت بيوتها



وموافقا لغيره شيئا فغير روية ماهو المقصود في الدور حتى لو كان في الدور  
يتمتع بتسوية بيتان ضيقا فغير روية الكل مع روية التخصف فلو شتر روية  
المطبخ والمزبلة والعلو التي بلد يكون مقصودا وبعض شتر روية الكل وهو  
الاظهر والاشبه كما قال الشافعي وهو المقدر في دارنا وفي الخزانة ان الفتوى بيت  
العلو هل ان يكون روية خارجة ولا في غير تفاوت ولكن في البستان روية خارجة وروية  
اشجاره في ظاهر الرواية لكن في البحر قالوا لا في البستان روية كاهلها وبالمسند  
في زجاجة روية من خارج الزجاج لا تكون حتمية وكذا عند الامام لان لم ير الرزق  
حقيقة بوجود الحمل وكذا لو اشترى سكاك ماء يمكن اخذه من غير احتياط فراه  
في الماء فروية لا تكون على الصحيح وان رآه المبيع فلم اذا رأى باقية لا لولته  
يكون الزمان للمبيع فيما لم يره وان خلط النص وكذا في حارة في البعض لا يكون الحارة  
في الكل ولا تخرج الحارة في البعض ورد الباقي كما في الاختيار وما يعرف بالنور  
كالكل والموروث فروية بصفة بعض كروية كلف وفي الاختيار والاصل اذا كان  
المبيع اتيه ان كان من العديك المتعارفة كالتياب والروان والبطيخ ونحوها  
لا يسقط الخيار الا بروية الكل لا تتفاوت وان كان مكيلا او موزونا وهو  
الذي يعرف بالنور بالنور او مقدر متفارا كالجوز فروية بعض يسقط الخيار  
في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التعاريف الا ان يحده اذ في  
من النور فلم الخيار وان كان المبيع مقيلا تحت الارض جاز والافلا فاذ باع  
ثم قلعه منه فوجد اوصفه فان كان مما يباع كله كالصنوبر او وزنا كالنوم بطل  
خياره عندها وعليه الفتوى للحاجة وجران التعامل به وعند الامام وان كان  
مما يباع عددا كالخجل فروية بعض لا تسقط خياره لما تقدم وفيما يطعم لا بد من  
الذوق لان المعرفة المقصود وان كان ما شتم فله بد من شتمه كالمسك وفي  
الولد الحية اشترى ثوبا فمكس فخرج المسك منه ليس له الرجوع خيار الروية  
والعيب لان الاخراج يدخل عليه عينا طاعا حتى لو لم يدخل كان له ان يرد عينا  
العيب والروية جميعا كما في البحر ونظر الوكيل بالشراء او القبض اي قبض  
المبيع كان لا نظر الرسول وفي الدرر اعلم ان هنا وكلا بالقبض ورسولا صورة  
الوكيل بالشراء ان يقول الموكل كن وكلا عتري بشره كذا او صورة التوكيل بالقبض  
ان يقول كن وكلا عتري قبض ما اشترته وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول  
كن رسولا عتري قبض فروية الوكيل او تسقط الخيار بالاجماع لان حقوق العقد  
ترجع اليه وروية الوكيل الثاني تسقط عند الامام اذا قبضه بالنظر اليه في تسليم  
ولا للوكيل ان يردّه الا من عيب وانما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط الخيار  
فانه لا يسقط اذا قبض مستورا ينسب التوكيل بالقبض انما قبضه بملكه بتمام  
قصد البصر وانما خيار الوكيل بخيار روية الرسول لا تسقط الخيار بالاجماع  
وعندهما هو قدر التامة الثلاثة هو ان الرسول كالوكيل وفي الغرض هذا هو  
تمام الناسخ والصواب ان يقال وعندهما الوكيل بالقبض اذا قبضه ناظرا اليه  
فان روية تسقط الخيار عن الامام لان الوكيل بالقبض ويكمل بتمام العقد وقامه

تمام الصفقة وتامها يسقط خيار الروية فصار قبضه كقبض الموكل مع الروية بخلاف  
الرسول لان من ياتى عن الشراء وعندها لا يسقط بروية الوكيل بالقبض لان  
وكيل بالقبض لا يسقط الخيار فله ملكه ما لم يصر وكلا به وبغاية المتعدي لا تسقط  
خياره اصلا ولا يمكن ان يدعى من باب القلب بما في معنى ان الوكيل بالقبض كالرسول  
وهو اظهر من ان يخطى فلو يصر اليه انتهى هذا ظاهر لكن يمكن ان يقال وعندهما  
كالوكيل بالقبض عندها انهما سواء في عدم اسقاط روية الخيار بامل وسبع وكذا  
وتمت اوجه صحته وعند الشافعي في قول لا يصح لكن لا وجه له ان يلزم ان يموت جوعا  
لو لم يجد وكلا بخلاف ما يطعمه ولم يلا عن الخيار اذا اشترى في شتمه بملكه ما لم يره  
ومن اشترى ما لم يره فلم الخيار اذا رأى بالخيار كمال الخزانة وفي العناية في نظر  
لان قوله صلى الله عليه وسلم ما لم يره تطلب وهو يقتضي تصورا لا يجب وهو انما يكون  
في البصر فلا بد ان يستدل بمعاملة الناس اعيان من غير تكرار ذلك اصل  
في الشراء بمنزلة الاجماع انتهى لكن ان ارد ان يتصور الاحتياج وقوده فغلام  
ان غاية كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكه ويكون فيها امكان الروية بان يكون  
مما يشانه وكذا تحقق بالآدمية وان لم يره دائما فيندفع به النظر ويسقط الاحتياج  
ان يجرى الاعنى المبيع ان كان مما يعرف بالجمد كالغنم مثلا او شتمه ان كان مما يعرف بالنم  
كالصنوبر او روية ان كان مما يعرف بالذوق كالصنوبر فيما يعرف بذلك اي بالجمد  
او بالشم او بالذوق على سبيل البدل لان هذه تفيد العلم كما يصح فتقوم مقام  
الروية وبوصف العقار لراى له عملا لا تسبيل للمعرفة الا ان تسقط خياره  
بعد ذلك وعن ابي يوسف انه اشترط مع ذلك ان يقف في مكان لو كان بصيرا  
رأه منه وقال الحسن يوكل وكلا قبضه لم وهو يراه او يراه بقول الامام وفي المتن  
انما بالقبض خياره بغير الخيطان ولا شتما مع الوصف وان اصر بعد الوصف  
وبعد ما وجد منه ما يدل على الرضا فلم خياره لان العقد تم ولو اشترى البصر  
ثم عي قبل الروية انتقل الى الوصف لوجود الخبر قبل العلم هذا كله اذا وجدت  
المذكورات من الشتم والذوق والجمد ونحوها من الاعمال قبل شتمه ولو وجد  
بعد ثبت لم الخيار بالمذكورات فيمتد الخيار ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من  
قول او دخل في الصحيح ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم رأى الثوب الاخر  
فوجد مديبا فلم اخذها او ردها اي رد الثوبين ان شاملا روية احدهما  
لا يكون روية الاخر للتفاوت في الثياب فيشتر الخيار فيما لم يره كالاخذ احدهما او لا  
المعيب وحله لا ان يكون تفرقا للصفقة قبل التمام على البايح لان الصفقة  
لا تتم مع خيار الروية قبل القبض وبعد ان قبض مستورا وهذا يمكن من الله  
الرد بغير قضاة ولا رضاه فيكون فسخا من الاصل ومن رأى شيئا فاصدا لشرايه  
عند روية عالمه بانه مرئيه وقت الشراء ثم شره بعد زمان فوجده متغيرا من غير  
ذلك الروية لم تقع مكية باوصافه فكان له يره والا ان لم يتغير عن الصفقة  
التي رآها عليها فلا يتخير لان العلم بالمبيع قد حصل بالروية السابقة وقد روى  
بما دام على تلك الصفقة وانما قدنا قاصدا لشرايه عند روية لانه لو رآه العقد



الشراء ثم اشتراه وله الخيار لأنه لا يملك كل التام لم يقع معرفته  
كما في البيع وإنما فيما عدا ذلك بأنه مرتبة وقت الشراء لأنه لو لم يعلم عند العقد أنه رأى من  
قبل فثبت له الخيار لعدم الرضا به كما في الهدية فله من هذا ما لو قبله هذين القيدين  
كما قدنا لكان أولى تأمل وإن اختلفا في غيره فقال المشتري قد تغير وقال البائع  
لم يتغير فالتزم البائع مع يمينه وعمل المشتري اليقظة لا بالتغير خارجا عن ريب اللزوم  
كلما هذا إذا كانت المدة قريبة أمّا إذا كانت بعيدة فالقول للمشتري لأن  
الظاهر أنه قد علم في البيع ما يرد في دعوى التغير لا سيما إذا انطوى وانتهى  
طويل ومادونه قليل وفي الفسخ التغير قليل وأما اختيار الرتبة فقال البائع لم  
رايت قبل الشراء وقال المشتري ما رايت أو قال لم رايت بعد الشراء ثم رخصت فقال  
رخصت قبل الرتبة فالقول للمشتري مع يمينه لا البيع يدعى امرأ عاصيا  
وهو العلم بالصفة والمشتري ينكره فالقول للمشتري وفي البيع لو اراد المشتري أن  
يرده فأنكر البائع كون المورد مبيعاً فالقول للمشتري وكذلك في خيار الشرط لأن  
انقضاء العقد بمرده وبقي ملك البائع في يده ويكون القول قول البايع في تعيين ملك  
أيهما كان أوصيئاً كالمرور والفاصل ولو اختلفا في الرد بالبائع فالقول للبائع وسواء  
عدل رطباً ولم يرد وقبضه والعدل المنزلة والمراجيل من المهندس إليهم التي في البيع  
أي من العدل ثوباً أو ذهباً أو سائر فلم يرد أي للمشتري من أن يرد ما بقي  
بغير خيار رتبة أو شرط لأن تعذر الرد فيما خرج عن ملكه وورثه ما بقي  
الصفة قبل التمام لأن خيار الرتبة والشرط يمتنعان تماماً بخلاف خيار العيب تماماً  
معه بعد القبض وكل ما فيه فإن عاد إليه ذلك الثوب فبقي وهو على خيار الرد وال  
المانع وهو نفي الصفة وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه  
اعتاد القدرى وصححه فاضمان **فصل في خيار العيب** ثم  
يجمع الأزوم بعد التمام وإضافة الخيار إلى العيب من قبل إضافة البيع إلى المطلق  
البيع الإضافية من قبل إضافة الصفة الموصوفها والمشتري بالبيع المطلق من شرط  
البراءة من كل عيب يقتضيه سلامة البيع عن العيوب لأن الأصل هو السلامة وهو  
وصف مطلوب مرغوب عادة وعرفاً والمطلوب عادة كالشرط نقضاً فثبت وجوب  
في شتره بفتح الهمزة كسر الراء اسم مفعول من اشتراه مبيعاً كان عند البائع والمرد  
المشتري عند البائع عند القبض أو رآه ولكن لم يعلم أنه عيب عند الخلو فقبضه فعلم  
بذلك نظراً أن كان عيباً ينافي بحسب الناس كالعود لم يكن له أن يردّه وإن كان يخفى  
بمرورده بشفاهه موخر جرح قول فليمن أو اخذه أي أخذ المشتري المبيع المبيع بكل ثمن  
لأنه ما رضى عند العقد أو بوصف السلامة بدلالة الحال فقد قوتها بتخيير  
امساك ونقص ثمنه أي لا يختار بين امساك وبين أخذ نقصان الثمن لأن الواضحة  
بقا بلها من الثمن أو أن الأبرضى بايعه أي بامساك المشتري المبيع المبيع  
ونقص ثمنه والمدعى عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من زمان يعلم به ولم يوجد  
من المشتري ما يدعى الرضا به بعد العلم بالعيب وكلها أوجب نقصان الثمن  
عند التجار فهو عيب العيب ما يخلو عند أصل القطر السليمة ودر النقصان بطله

كله بما يعلم العيوب الموجبة للخيار على سبيل الاحتمال فقال وكل ما أوجب نقصان الثمن  
في عادة التجار فهو عيب لأن التقرر بنقصان المالية بانتقاض القيمة فالقول  
بانتقاض القيمة فليراجع في معرفته عرضاً ههنا كلف العناية فلا باق كالكتاب  
لغة الاستحقاقه **فصل في استحقاق العود أو الجارية عند المولى ثم رده ولو وصلته**  
إلى مادونة العرف من صغير يعقل هو ياكل ويشرب ويبغى لفراره عن العمل حيث وفيه  
إشارة إلى أن باق الصغير الذي لا يعقل ولا يميز ليس بعيب لأن مال له العيب  
لا يقع في القهستاني وليس باق لوقوعه في محنة إلى محنة أو قرية إلى بلد وأما  
العكس فباق انتهى لكل الاستمارة كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيباً  
كما في التبيين وكذا الترتيب والدم العهد أي سرقه صغير يعقل عيب وإن لم يكن  
شتره دراهم وفيه ربح درهم ليس عيب وفيه عاقل لأنها صادرة بلفظك وفيه  
أن يسرق من ماله أو غيره لكن سرقته المأكول من المولى ليست عيباً والبول  
في الفراش من صغير يعقل عيب لكونه من دابة وليس عاقل لا يعذب عيباً لظهوره  
من ضعف المنة ولعدم التذكر وهو باق والسرقة والبول في الفراش في الكثرة  
آخر ثم فرعه بقوله فلو أن أوسق أو بال في الفراش نصفه عند البائع ثم عاوده  
أي عاوده كل واحد منهما عند المشتري فيه أي في الصفقة به أي رد المشتري بكل  
واحد منها عند البائع أو شاء لكونه باعاً لهما لا تخاراً لب وهاهنا مسئلة عجيبة  
وهي أن يشتري عبيداً صغيراً فوجد في الفراش وقبضه عنده بغير آخر  
كان له أن يرجع بنقصان العيب فليراجع بنقصان العيب ثم كبر للبائع أن  
يسترد ما استطاع من الثمن لرد العيب بالبرء وإن أوسق أو بال عند  
البائع في صفوه ثم عاوده عند أي عند المشتري بعد البرء لأنه لا يردّه كان ما عاوده  
بعد البرء يكون عيباً آخر بخلاف العيب والجنون المطلق قبل أكثر من يوم  
ليتم وقيل من ساعته عيب في العلم والجارية سلباً سواء كان له مال غيره أو كثر  
فلو جرح في صفوه عند البائع وعادوه عند المشتري فيه أي في صفوه أو في كبره رده  
لأن الثاني يمين الأول إذ معدن العقل هو القلب وشعاعه في السماع والجنون  
انقطاع هذا الشعاع وهو لا يمتنع بل قد واثق قيل يكفي في الرد جنونه عند  
البائع فقط لكن الصحيح أنه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور والخبير بفتح  
والحاء المعجمة تنوين رابعة المهم في الزانية تنوين رابعة الأذن والذنوب بفتح  
والذال المعجمة شدة الريح طيلة أو خيفة ومراهم تنوين الأبط وبالذال  
المهملة مصدر وفراخ حيث بفتح راء بفتح وبالكسر لهم منه كمال الطلبة وغيره ومن  
الطوائف في المذهب مراهم منه أحدها الذبحة منقطة أو طيلة بأنه قال أراد منه  
المصطغان بضم المهملة وهنوتن الاستطاب على أن الذبحة الطيلة من الطوب  
عيب لا يخفى على عاقل كما في العتق والزنا والنوال منه أي من الثمن كل من هذه  
الأربعة عيب والجارية لأن ذلك يخل بالمقصود منها فالعيب والتدليس  
والزنا يخل بالزنا للخدمة والزنا بالاستغناء والتدليس والتدليس  
يطلب الولد في العلم أي ليس هذه الأسماء عيباً في العود لأن المظاهرة



الاستخدام من بعد هذه الاشياء لا يحل له الا ان يكون الشيء الذي من داه وهو مستقرا  
من مقدار تقديره ان المذكور لا يكون عينا في الغلام في كل الاحوال الا ان يكون الشيء  
والذرفا حشا بحيث يمنع القرب من المولى او يكون الزنا عاده لم بان كثر واكثر من  
مرتين ولا يتعدى المداودة على المشتري في الزنا كما في كثر الكتب فلهذا اقول  
بعده او يكون الزنا عاده لم كان اولي قبل ان يشتري في الامر وهو الاحتج كما في  
الحلاصة في المداودة لو كان الغلام يلطم بجلدها فهو عيب وبما لا يجوز لغيره وعند  
الامة الثلاثة ان ما ذكره في العبدانضا والاحتج عيبا كان استمر الدم علامة  
الداء وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل قديس سبع عشرة لا اقل  
من البلوغ عند الامام وعندنا خمس عشرة سنة كان الحيض هو الاصل في نبات ادم  
وهو دم صمغ فادام تحضر فالظاهر انه عن دائها ولا اقالوا الاستمع دعواه بانقطاع  
الاذا ذكره مع داه او قبل لان ارتفاعه بدونها لا يوجب عيبا والمراجع في الحيل  
الحقول السابعة وفي الداه الى قول طليبين عدلين ويعرف ذلك اي المذكورين في التهمة  
وعدم الخفي بقول الامة لانه لا يعرف غيرها ولكن لا تند بقوله الامة اذا  
انضم اليه الى قول الامة نكول البايع قبل القبض وبعده يعني اذا قال لانه  
وانكره البايع يستحق فان نكل منوا او كان قبل القبض او بعده ترة عليه نكول  
لأنه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن ابي يوسف ترد بلو يمين البايع بضعف البيع  
قبل القبض حتى يملك المشتري الرد بلا قضاة الارضاء وصح الفسخ للعقد الضعيف  
بجته ضعيفة قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة في ذكره الكافي ولو ادعى انقطاع  
في مدة قصيرة لم يسمع واولها ثلثة اشهر عندنا في وادبعة اشهر وعند عند  
الثالث وانقطاعها من وقت الشراء وحاصل انه اذا صحح دعواه مثل البايع فان  
صدق ردق عليه والام يحلف عند الامام كما سياتي وان اقر به والكركونه عند خلاف  
فان لكل ردق عليه ولا يقبل البينة على ان الانقطاع كان عند البايع للثمن بكمهم  
بجلا في الشهادة على الاستحقة كافي البى وغيره والكفر عيبا في الغلام والمجارية  
لعدم الايمان على المصالح الدينية وعندنا في ليس بعيب وما غريب ما ذكره الزيلعي  
رواية عند الشافعي انه لو اشترى عذراء كافرة فوجده مسلمة برة حيث يكون الامام  
عيا ولا يكون الكفر عيبا وكذا الشيب بالثمن المعجزة عيب وكذا الشبه اختلاط البياض  
بالسواد في الشدة في غير اذنه دليل الداء وفي اذنه دليل الكبر فيصير عيبا على التقديرين  
وكذا الصفوة بغير المهلة خمر الشعر اذا نحت بحيث تضرب الى البياض والدين  
لان ما لته تكون مشفولة به والعراة مقدمون على المولى اطلق فشميل بين العبد والمارة  
وما اذا كان مطالبه بالمال او متاخرا الى ما بعد العقد ما ذكرنا او محجورا وليس  
كذلك بل المولى الدين الذي يطالب به في الحال بسبب الاذن لا الدين الموقل الى التق  
ولا المحجور لان دينه لا يطلب الا بعد العقد فاد يكون عيبا كعيب البحر وغيره فعلى هذا  
لو قيده بهذين العيدين لكان اولي كمالا والسعال القديم يعرفه الاطباء واث  
السعال الحاد فليس بعيب كانه يزول والشعر والماء في العين لانهما يضعفان  
البصر ويورثان العمى وخصويته لحاصل كل مرض بالعين فهو عيب ومنه السيل

وكثرة الدم والغرب في العين والعشى وهو ضعف البصر بحيث لا يبر في الليل والعشى  
واشتد الحول والحرق وهو نوع من الحول والخرق في العين وغيرها وقد ذكر المصنف  
ضابطا لعله العيب ثم ذكر عيوب العين ولم يشوفها لكثرها فلهذا لم يشوفها بعد ادسا  
اطلعنا عليه في كلامهم فذكرنا الفوائد من العيوب المشتركة بين العبد والامة  
الثلث والشم والعمى والخرق والعرج والسن الساقطة والساعة والسوداء والخرق  
وفي الصفراء خلون ووجعها والاصبع الزائفة والنافقة والظفر الاسود والمنقص  
للثمن والعرو وهو العيب بالاسار بمجراد التولول والحال ان كذا في عين منقصة  
والكذب والنفقة وترك الصلوة وغيرها من الذنوب والنكاح والقار بالزنى  
سجوه والامراض والكلى وتشيخ في الاعضاء وكثرة الاكل وقيل في المجارية عيب الغلام  
ولا شك انه كرفق اذا شرط وعدم التمسك البول والحن وغيرهما من المنقصة  
بالعبد الغنى والحصى بخلاف ما لو وجد فجاءه اذا اشتري على انه خصي والفتق  
والاودة وعدم الحان اذا كان كبيرا والرغوة والخبث في الصوت والتكسرة  
المشتري ان كثر فان قيل لا يخلو في الاجبة او مشتوقها اذا اشتري امره او التمسك بالعمل  
بالعمل القبيح وشرب الخمر ومن المنقصة بالامة الرقة والقرن والعقل في  
الحمل والمغنية وعدة رجعي والولادة عند البايع اذ قبله ونقب في الاذنين  
ان واستقفا ومخرقة الوجه لا يدري عنها من قبيلها من قبيلها فاد اذ كانت ربيته  
او سويته داه وفي النزاية وان اشتراها على انها جميلة فوجدتها قبيحة  
ترة وكل عيب يمكن المشتري من ازالته فلا يشتق لا يردم كاهرام المجارية  
ومنها ما في الحيوانات من الخردون والحزن والحج والفرع والصلك والقيح والشم  
والرخا وخلع الرئس واللعام والقرح والشرق والعسر والفعل وقلة الاكل  
ومقد لنها جميعا وعدم الحلب ان كانت مثلها تشرف للحلب وان للحلم  
لا وما يجمع التضحية في المضحي وما في غيرها الرسم والحق والعقود وكون  
الحضنة مسوسة وصيفا احد الحقيقتين كلاما والنقب الكبير في الجدار وكثرة  
بيوت التل في الكرم او كان فيه قمر او سبل الفير والنسج والبيع او كوت  
الا كرساقطة او الخطاء في المصحف وعدم سيل في الدار وعدم السرب  
في الارض او مرتفعة لا تسقى ونجاسة ما ينقص الفضل وذكرنا جميعا ان  
قوات الشروط بمنزلة العيب فان ظهر عيب قديم اي كان عند البايع بعد ما حزن  
عند المشتري عيب اخر رجوع بالنقصان لانه تغدر الرد بسبب العيب  
الحادث وطريقه من ان يقدم وبه هذا العيب ثم يقدم وهو لم فاد اقر  
التفاوت بين القيمتين يرجع عليه كحصه من الثمن ككتاب غزاة فقطعه  
ان الثوب فاطلع اي المشتري على عيب فليس له الرد بل يرجع بالنقصان كما  
بيناه انما لان يرضى البايع لثمنه من المستلحق جميعا باخذه كذلك  
اي مجيبا او مقطوعا فلهذا اي المشتري ذلك اي لاخذ لان الاشاع لمقة  
واستقط حقه بالرضى حتى لو باع المشتري بعد ما حزن عيب اخر  
سقط رجوعه بالنقصان لانه لا صار جالسا لم بالبيع اذ الرد غير متمنع



بالقطع مرضاه البائع فكان مفقودا للرد بخلاف ما اذا خاطب ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع  
بالنقصان لانه لم يبرح حائلا بالبيع لا مضافا للرد قبله بالحيطة من غير علم بالبيع وبغير  
اشعار الرد لا تأخير فان خاطب المشتري بعد ما قطع الثوب او صغر احمر قد به  
لكنه الزيادة في البيع ثابتة اتفاقا لانه اوصفه السود يكون نقصانا عنده كقطع  
وقال لا يكون زيادة اولت السويق بسمن او لو كان البيع سويقا فليطه بسمن ثم ظهر  
غير رجوع على البائع بنقصانه لتعذر الرد بسبب الزيادة وحاصله ان الزيادة نوعا  
متصلة وهي قسم متوكة عن الاصل كالحال حيث لا يمنع الرد في ظاهر الدوام وغير  
متوكة منه كالقبيح فانه يمنع ومنقطعة وهي ايضا نوعان متوكة من البيع كالولد  
والنهر فانه يمنع الرد اذا حدث بعد القبض وانما اذا حدث قبل القبض فلو عثر متوكة  
منه فانه لا يمنع الرد بالعيب والفتق فاما فيمنع فاشاء الزيادة للمشتري وليس له ان  
ان يأخذ قطعاً تحت السعر وان رضى به المشتري لوجود التبرع باعتماس  
المشتري الثوب المحيط او المصوغ بالحرير او السويق الملون بالثمن بعد رؤيته  
عنه لا يسقط الرجوع لان الرد يمنع اصلا فلا يكون بالبيع حائلا للبيع وعلى  
هذا ان من عثرى ثوبا فقطع لسانه لولده الصغير وخالفه ثم اكلع على عيب  
لا يرجع بالنقصان بخلاف ما لو كان الولد كبيرا لانه التملك حصل في الاول قبل  
الحياطة وفي الثاني بعد ها بالنسبة اليه وهذا معنى ما في الفتاوى الظهيرية من ان  
الاصل ان كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري فيمكنه الرد بخرصه  
البائع فاخرجه عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما  
على ملكه ولا يمكنه الرد ان قبل البائع فاخرجه عن ملكه يرجع بالنقصان كما في  
الحرير او اعشق المشتري المبيع بلا مال او بغير ربر او بغيره قبل العلم بالعيب  
بعد العلم لا يرجع ثم ظهر العيب يرجع بنقصان العيب اما الاتفاق فالتعدي فيه  
ان لا يرجع وهذا قول زفر لان اشعار الرد بفعله فصار كالمعق وفي الاستحسان  
يرجع وهو قول الشافعي واجد كان العتق استهزاء الملك لانه لا يملك ما خلق  
في الاصل محله للملك واما ثبت الملك فيه عند خلوه الاصل موقت الى الاتفاق  
فكان استهزاء كالمعق وهذا لان الشيء يقرر باستهزاء فيجعل كان الملك باق والرد  
متعذر وهذا ثبت المولا بالعقود وهو من الله آثار الملك فبقاؤه كيف بقاؤه  
الملك والتدبير والاستيلاء بمنزلة كونهما وان كان لا يزيلون الملك الا ان المحل  
بها فيكون يمتنع عن ان يكون قابله للنقل من ملك الى ملك فقد تعذر الرد  
مع بقاء الملك فيرجع بالنقصان لانه يمتنع المبيع بوصف السوء وقصارى حقيقت  
عنده وكذا يرجع بنقصان العيب ان ظهر عيب قد علم بعد رؤيته المشتري  
لان الملك ينتهز به واشعاره حكمي لا بفعله وان اشترى المبيع على مال او قلم  
لا يرجع بشئ لانه حسب بدله في الاتفاق على مال وحيد ابدل بحسن ابدل  
اعدا امام وهو قول ابو يوسف والشافعي انه يرجع لان البدل والمبدل  
ملكه فصار كالاتفاق فانا والاتفاق كالاتفاق على مال لم يمتنع من العوض فيها  
واما النقل فلا لا يوجد الا مضمونا وانما يسقط عنها باعتبار الملك

ان لم يكن

ان لم يكن مديونا فان كان مديونا ضمه السيد فصار كالمستفيد بمحض الاتفاق لا اتفاق  
لانه يوجب الضمان لا محالة لهذا ظاهر الرواية وعن ابو يوسف انه يرجع لان القول  
ميت باجله فكان مان خفائه وكذا لا يرجع بالنقصان لو اكل الطعام كله او  
بعضه حال كونه في وعاء واحد فان كان في وعاءين فاكل ما في احدهما او باع ثم علم  
بعيب كان بكل ذلك فله رد الباقي بحقه من الثمن كما في الحقايد او ليس الثوب  
فخرق ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان عند الامام خلوها فانها ترجع  
بالنقصان عندها وفي المبيع ثم قال ابو يوسف بغيره ما بقى ان رضى البائع لان اتفاق  
الرد في البعض دون الكل فينقذ على مرضاه وقال محمد بغيره الباقي بطلان ردّه يمكن  
حيث لا يضر بالتعديت ويرجع بالنقصان فيما اكله لتعذر ردّه وعند الامام  
لا يرجع بشئ وقد اعتمد صاحب الكنز وغيره قال في النهاية وقال لا يرجع احسانا  
في الاكل ثم قال وعلى هذا الخلاف ان البس الثوب حتى تحرق ومنها يرد ما بقى و  
يرجع بنقصان ما اكله عكم اكل وعليه الفتوى وفي البس الثوب حتى تحرق ومنها يرد ما بقى  
في الرجوع بالنقصان كما في المملوكة وفي المجتهد وكل بعض الطعام يرجع بنقصان  
عنه ويرد ما بقى عنده وبه يفتي ان باع نصفه لا يرجع ويرد ما بقى عنده وبه يفتي  
ولو اشترى طعاما فاطعمه ابنه او امرأته او مكاتبه او ضعيفه لا يرجع وان اطعم عبدا  
او مديونة او ام ولد يرجع لان ملكه باق ولو اشترى شيئا زائنا واكله ثم عثر  
البائع انه كان وقت فيه فارة رجع بالنقصان عندها وبه يفتي كما في البس وفي  
الفقه ولو كان غزلا فتسليمه فتنسب او فليسا فليعلم ابراهيم ثم ظهر انه كان ربطا  
واستقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع وان اشترى بيضا او  
جورا او بطيخا او ثوبا او خيالا فكسره فبطل لا لو اطلع قبل كسره فانه  
قيمة فوجدته فاسدا بان كان متصفا او مزجا فان كان ينفع به في الجملة بان  
صالح لكل بعض الناس او الدواب رجع بنقصانه دفعا للضرر بقدر الامكان  
وكايرة لان الكسر عيب حادث الا انما يقبل البائع مكسورا ويرد الثمن وقال  
الشافعي بغيره والاصل ان لم ينفع به اصله فكل منه ان يرجع بجميع الثمن  
لان ليس بمال فكان البيع باطلا ولا يقرب في الجوز صلح فشره على ما قلنا  
ما كنه ما عثر التبع في بعض النعامة ان اوجده فاسدا بعد ان كسره فانه  
يرجع بالنقصان لان ماله باعتبار الفساد ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كما  
لو احدث في الاثنين في المائة صحيح البيع استحسانا لعدم خلوه عمارة ولا خراب  
كالنوع في الخطم لان يفتيه الناس بما فله الرد والادان لم يكن قليلا  
بل كثيرا فسد البيع في الكل ويرجع بكل منه عند الامام لجمعه في العقد بين ماله  
فيه وما لا قيمة له وعندها يجوز في حقه الصحيح منه وقيل يفسد العقد  
في الكل اجماعا ولو قال المصد فوجدته عيبا مكان فاسدا لكان ادلى لان  
من عيب الجوز فكله لانه وسواده تدبر وفي الفقه لو اشترى رقيقا فخرق  
بعضه وظهر انه مديون ما بقى ويرجع بنقصان ما جرد وفي البس الثوب  
عند من البطيخ او الزمان او الفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب



بجسه من الثمن لا شيء ولا يرد الباقي إلا أن يرد من الباقي فاسد ولو وجد في المسك رصاصاً  
ميزه ورده بجسه قبل أو كثر وهو باع ما شاء بأكثر قدر عليه أي على باع ما شاءه بجيب  
أي بسبب بيعه بقضائه بعد قبضه باقراره ومعنى القضاة بالقرار أنه أنكر الإقرار فأثبت بيا  
أبينة كما في الهدية وإنما أول هذا لأن لم ينكر الإقرار كما يتجاع إلى القضاة بل يرد عليه ما قرره  
بجيب فإذا رده بلا قضاء لا يرد على بايعه كما في أكثر الشروح لكن لا حاجة إلى هذا التأويل  
لأنه لا يمكن أن ينكر إقراره مع أنه لا يرد من الباقي فاسد بالقضاء ولا يكون بهما عدم الرضا  
كما في السهل أو تكون عن البين أو بينة رده على بايعه الأول لأنه بالقضاء عفي عن سواه  
فجعل البيع كأن لم يكن غاية الأمر أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذباً بما ينكره كما في  
الهدية ومنه من جعله قولاً أي يوسد وعند محمد ليس له أن يخاصم بايعه لتناقضه وغايته  
علم أنه سؤم منه بخود كما نصنا بأن قل بقضائه وما به هذا العيب وإنما حدث عنك ثم  
رد عليه بقضائه ليس له أن يخاصم بايعه ومنهم من حمل على ما إذا كان ساكناً أو  
البينة تجوز على الساكن ويستحق الساكن أيضاً التزيم فنكر كما في البئر ولو قبله  
برضاة لا يرد عليه على بايعه الأول وقيل في عيبه يجدن مثله كالأصبع الزائدة يرد  
للتيقن به عند البائع الأول والاصح أنه لا يرد عليه في الكل لما في الرمز هذا إذا كان الرمز  
بعد القبض أما قبله فله أن يردّه على بايعه الأول وإن كان بالراضى في غير القطار  
كما في المنع وغيره ومن قبضه مسكاً ثم ادعى عيباً لا يرجع على المشتري دفع ثمنه إلى البائع  
لاحتمال أن يكون صادقا ودعواه بل يبرهن المشتري أي يقيم البينة لأبواب العيب  
بأنه وجد بالبائع عند المشتري لأنه أن لم يوجد عنده ليس له أن يردّه وإن كان عند  
البائع لاحتمال أنه زال ما ذكره من أنه وجد عنده يتجاع أن يبرهن أيضاً أن هذا  
العيب كان به بالمشتري عند البائع لاحتمال أنه حدث عنه أو يخلف بايعه على قولهما  
لأنه إن اقر به لم يرد ما أنكره ويخلف فانه يخلفه وإن نكل ثبت قيام العيب للحال ثم  
يخلف ثانياً على أن هذا العيب لم يكن فيه عنده فانه خلف بغيره وإن نكل فصح التماسه  
العقد بينهما فإن قال الظاهر بالوأسر هو من عيب جمعه ثابت دفع الثمن أن يخلف بايعه  
لأنه في الاستطارة وبالبائع ولو فيه كثير من المشتري لأنه مكشوف متى أقام البينة رده  
عليه البيع واخذ منه ولزم العيب أن نكل البائع لأن النكول محجة فيه بخلافه في الدور  
وفي عدة الهدية فصار لهم فليراجع شراحيها ومن ادعى المشتري بياق مشربة أي بياق  
الرفيق الذي لم يراه فأنكر البائع يبرهن المشتري أولاً أنه أي الرفيق أبو عنه  
يعني قسّم ودعوى المشتري هذه حتى يثبت وجود العيب عنده فإن أقام بينة  
أنه أبق عنه سمع دعواه بعد ذلك ثم يخلف بايعه على البتة مع أنه فعل آخر  
ويقال إن كيفية التخلف بالكله قد باع مسكاً وما أتقنك وفي المنع هذا هو الآخر  
استهمل لكن في هذا الوجه ترك النظر للبائع لأن قوله وما أتقنك بك شامل  
للوفد من الغائب إذ لم يعلم من قبله ولاه أو لم يقدر على الرجوع إليه وليس  
بجيب أو بائنه ما رده الراد عليك من الوجه الذي يسمى المشتري أو بالكله  
ما أتقنك عندك فقد كما في أكثر الكتب لكن قالوا الماعرون فيه ترك النظر  
للمشتري لأنه لا يتناول الباقي من المودع والمساخر والمستعرة والغاصب لا يتناول

مولاه مع القدرة على الرجوع اليه مع أنه يجب أن يحلف بل يقال بالله لقد باعه فباع  
 هذا العيب أو يكن أن يقول البائع كلمه ويريد أن العيب لم يكن موجوداً عند البيع  
 والتسلح معاً فيتضرر المشتري وفي باقي الكبير إذا كانت الدعوى في باقي الكبير  
 يحلف بالله ما أتى من ذلك مبلغ الرجال لأن الباقي في التصرف لا يوجب الرد وفي  
 الرد ينبغي أن يكون الحكم في البطلان والفرش والسرقة أيضاً كذلك لا تتركها  
 في العلة والله أشار في الغاية بقوله وذلك لأن اتحاد الحالة شرط في العيوب  
 الثلاثة وعند عدم بيعة المشتري على ما باعه عنده أي المشتري يحلف البائع عندها  
 أنه ما يعلم أنه إذا جحد أن يوعده أي المشتري لأن الدعوى صحيحة حتى تنزبه عليها البيعة  
 فكذلك البيعة واختلفوا على قول الإمام فقيل بجلف وقيل لا وهو لا يصح لأن الحلفين  
 على دعوى صحيحة ولا تصح الأمن خصم ولا يصح خصماً فيه إلا بعد قيام العيب فإن  
 لكل البائع عن البيعة على قولها ثبت إباحة عند المشتري وحلف فأنه للرد كما  
 فإنه يكون ثبت العيب عند المشتري هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف  
 أي حادثة عند المشتري أم لا وأما العيوب التي لا يحدث عليها كالاصبع الزائدة  
 والناقصة والعمر فإن القاضي يقضي بالرد متى غلب الحلف ليقض بوجوده عند  
 البائع إلا إذا ادعى البائع رضاه وثبته بطريقة ولو قال بايعه بعد التقابض أي  
 بعد قبض المشتري المبيع والبائع الثمن بعثك هذا مع آخر وقال المشتري لا بل  
 بعث هذا أحد القولين أي المشتري مع البيعة لأن القول للقباض ما كان  
 أوضحها صحتها كأي الردعية والغصب وكذا يكن القول للمشتري لو اتفقا  
 في قدر المبيع واختلفا في المقبوض لما بيناه من أن القول للمقبض للقباض ولو  
 اشتري عبد من صفقة أي في عقد واحد وقبض أحدهما ووجد بالمقبوض أو با  
 لأخر عيباً ردهما أي العبدين جميعاً أو أحدهما جميعاً ولا يرد المبيع أحده أي ليس  
 للمشتري أن يردّه وحده لأن فيه نفرتي الصفقة قبل التمام وعند يوسف أنه يرد  
 المقبوض خاصة لأن الصفقة لم تمت لأنها فيه وأصح القول لأن علم  
 الصفقة متعلق بقبض المبيع وهو لم يكمل إلا إذا ظهر العيب بعد قبضها لأنه  
 لو قبض التمام فلا يمنع الرد وحده خلافاً لرد في موضع المثلة في عيدين لكونهما  
 يمكن الانتفاع بأحدهما لأنه لو لم يكن كما إذا اشتري خفيته ووجد في أحدهما عيباً  
 لا يرد المبيع خاصة اتفاقاً لأنهما في المعنى والمنفعة كثنى واحد والمقبوض  
 المعنى ولهذا قالوا لو اشتري زوج ثور وقبضتها ثم وجد بأحدهما عيباً وقد  
 الف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه كملك رد المبيع خاصة ولو كان المبيع  
 كلياً أو زينة من نوع واحد ووجد بعض الكلي أو الزينة عيباً بعد القبض  
 رد كالم أو أحده أي أحدهما بعبه لأنه كالثنى الواحد فليس له أن يأخذ  
 البعض سواء كان قبل القبض أو بعده كالثنى الواحد إذا وجد بعض  
 عيب بخلاف العبدين وقول بعد القبض اتفاقاً ولو تركه لكان أول تدبير  
 وقيل هذا أي الحارثيين رد الكل أو أحده أن لم يكن في وعائين والآراء وإن كان  
 في وعائين فهو كالعبدين حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده ولو اشترى



بعضه ان الكيل او الوزن في بعض القبض ليدل رد ما بقي بخله والشوب قال صاحب المنع استحق  
بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض فمضى الكل لتفرق الصفقة وان بعد القبض  
خبر في الشيء لا غيره لان القبض في الشيء كالشوب غيب فيجوز بخله والشوب قال  
الدين اذا استحق نصف الدار شيئا بغير المشتري بالخيار عند ان شاء رد ما بقي وبيع  
بشيء التمن وان شاء امسك ما بقي ويرجع على البائع فتمن المستحق وان استحق منها مائة  
بعينه ان كان قبل القبض فهو بالخيار وان بعد القبض فلا خيار له ويرجع فتمن المستحق  
وقال الحنفية ان يرد الكل ويرجع بالتتم وفي شرط الطواوي اذا اشترى شيئا  
ثم استحق بعضه فان كان شيئا لا يمكن تميزه ان يرد كله او رد الارض والكرم والعبد وغير  
الشرع الا فله وان قبض المشتري احد المثلثين فيهما اذا وقع البيع على شيئين  
فحكمه حكم ما قبل قبضهما فثبت الجدل للمشتري سواء ورد الاستحقاق على المقبوض  
او غير لتفرق الصفقة قبل التام صدق المشتري المعيب بعد رؤيته العيب وركوبه  
اي ركوب المعيب بعدها وكذا الاجارة والرهنة والتجارة والعرض على البيع والكسب  
والكنز رضى به لا يرد ليل الاستحقاق وفيه اشارة الى ان الاستحقاق بعد العلم  
يكون رضى به فان الناس يوافقون فيه وهذا اختيار كثير من النجاشي وفي  
البرازية ان الاستحقاق رضى به العيب في المرة الثانية على المصطفى الصحيح الا اذا كان  
في نوع اخر وفي التوزيع المشتري جازم له ان يرد ما رضى به فادفعته صياله لم وجدها عيبا  
له ان يرد ما كان لو لم يرد ما رضى به في التوزيع جازم له ولم يرد من عيوبها فو  
طشها ارفاها ولما يشهد ثم وجدها عيبا لم يرد ما رضى به بالقبض ويرجع بالنقص  
الا اذا رضى البائع ولو ركب لرد على البائع او سقى او سقى لم يرد ولا يرد منه فلا  
اي لا يكون بهذه الاشياء رضى به العيب للاختيار اليه في الرد والرد يكون رضى  
يكفي ما كان وفي البرازية عيبا في حمار فركب فركبه لرد ففجر عن البنية فركبها  
فلم الرد ولو ركب لينظر اليها فهو رضى وفي الفتح وجدها عيبا في التفسير وهو  
يحتاج الى حمل على الرد بعد انقضاء سقته وهو موقوف ولا قطع العيب  
المبيع بعد قبضه اي المشتري اذ سبب متعلق بقطع وقت على التنازع كما  
عند البائع رد في اخذ ثمنه في صورة القطع يعني بغيره بغيره فليس سقته عند البائع  
ولم يعلم به وقت الشراء او القبض فعلق يده عند المشتري لم ايرده وبأخذ ثمنه  
عند امام وكذا ان سبب كان عند البائع لكن في القبل لرد بل اخذ ثمنه وقال لا يرد  
بل يرجع بفصل بين كون سقته وفساد اوقافه وغيره فلا بد ان يعلم المشتري  
بالعيب عند الشراء والا ان علم المشتري بالعيب عند الشراء فله والمصلحة انه  
بمنزلة الاستحقاق منه ومنزلة العيب منها لا الموقوف لان الموجود في يد  
البائع سبب القطع والقبض وهو كتمان المالك فيستحق العقد فيه لكنه متعيب  
فيرجع بنقصان لتعذر الرد ولم ان سبب الوجود حصل في يد البائع في  
الوجود يقضى الى العجز فيضاف الوجود الى السبب التلقا وقدم ان يعلم العيب  
يقع على قوله ان العلم بالعيب رضى به ويعيد على قوله في الصحيح ان العلم بالاستحقاق  
لا يوجب الرجوع كافي في الرجوع وظاهر كلام المؤلف ان ليس بيننا وبين صاحب المنع نفس التمن وهو

وليس كذلك بل هو غير مله امساكه وله خذ نصف الثمن لا بمنزلة الاستحقاق لا العيب حتى  
لومات بعد القطع حتى انهم يرجع بنصف الثمن عدة كاستحقاق قد يكون القطع عند  
المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فارق عند المشتري به فانه يرجع بالنقصان عند البائع  
وبالقطع لانه لو اشترى بغيره فارق منه عند المشتري او عند البائع في ذلك  
المشتري فان به يرجع بالنقصان عدة ايضا وكذا الزوج امناه الكرم باعها وقبضها  
المشتري ولم يعلم النكاح ثم وطئها الزوج ولا يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها  
بسبب كان عند البائع كافي الفتح ولو تولته الايدي يعز بعد وجوب سبب القطع في يد  
البائع لو تولته الايدي بالبائع علم ثم قطع وفي المشتري الاخر رجوع الباعة جمع بايع  
واصله يقع على وزن نضرة بمعنى على بعض عند الامام كاستحقاق وعندهما يرجع  
المشتري الاخر على بايعه لا يرجع بايعه اي بايع المشتري على بايعه كما ان العيب لا يرد  
المشتري الاخر لم يرض جالسا المبيع حيث لم يبيع ولا يبيع الاخر وان كان البيع منع الرجوع  
بنقصان العيب كما تقدم وادباج بشرط البراءة من كل عيب حتى وان وصلته لم يعز  
عندنا لان الجهالة في البراءة لا تقضي الى النزاع ومن تضمن التملك لعدم الحاجة الى  
التسليم وقال الشافعي لا يجوز ان البراءة عن الحقوق المجهولة لا يقضي يجوز ان فيه  
معنى التملك وهو يرد على التملك المجهول وبه قال احمد وعبد الرحمن في البيع جائز والرد  
فانسد ان كان مجهولا حتى اذكر العيوب وعددها حتى البراءة عنها كان ابن ابي ليلى  
يقول لا تصح البراءة من العيب مع التسمية ما لم يرد المشتري وقد جرت هذه المسئلة  
بين وبين الامام الاعظم في مجلسي جعفر الدواني فقال له الامام رايت لرباع جارية  
في موضع الماني عيب منها او غلاما في ذكره عيب كان يجب على البائع ان يرد  
المشتري ذلك الموضع منها او منه ولم يرد على ذلك حتى فحى فحكك الخليفة بما  
ضع به ويدخل في البراءة عن العيوب الحادثة قبل القبض عند ابي يوسف وذكر  
مع الامام في الميسور وفي الخاتمة ان ظاهر من ذهبها لانه المراد من العقد باستحقاق خفية  
عن صفته السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث خلة والمجد فانه قال لا يدخل  
فيه الحادث اذ المقصود هو البراءة عن العيب الموجود لا على المعلوم فله يدخل  
المعذور واجمعوا على انه لو ابراء من كل عيب به لا يدخل الحادث ولو قال ابراءك من  
كل عيب وما يحدث لم يقع اجماعا فاستشكل على قول ابي يوسف لانه مع التخصيص  
يصح فكيف يصح ويدخله بل يتصيد ولكن هذا على رواية الاكسجاني واما على  
رواية الميسور فيصح الاستبراء باعتبار ان يقيم السبب وهو العقد مقام العيب الموجب  
لرد وفي التوزيع ابراءه من كل رد فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه رضى به  
عبد فقال لمن ساءه آية بئره فله عيب به فلم يتفق البيع فوجده عيبا رده على  
بايعه ولا يخفى من الرد عليه اقراره السابق ولو عيتم بان قال لا يرد به لا يرد به لا يرد  
العلم به قال عبد الله هذا ابق فاشترى من فاشترى من فاشترى من فاشترى من فاشترى من فاشترى من  
آيا لا يرد من ساءه اقراره لغيره ان ابنه عيبه باع عبد وقال البائع للمشتري بئرت  
ايك من كل عيب به الا الباق فوجده آيا فله الرد ولو قال الا الباق فوجده آيا فاشترى  
لغيره اذ امة قال استحق البائع اود برادته لانه امة او هو حرا الاصل وانكر البائع حلف



فان حلف على المشتري بما قاله من ان لا يرد عليه ما ذكره رجع بالعيب ان علم ان حلفه لو قال باعه وهو ملك  
فلان وصديقه فلان واخذ لا يرجع بالنقصان وجد المشتري بمشربه عينا واراد الرد في  
صطلحها علان يدفع البايع الزمام الى المشتري جاز وعلى العكس لا يدفع الوكيل بالبيع للم  
الموكل ان كان المبيع مع العيب ساو النقص والاظهر عيب المشتري الغلب عند التقابل فلو  
المبيع عند عدل فادفعك على المشتري الا اذا اقتضى بالرد على بايعه والله اعلم  
اخره عن الصحيح كونه عقدا للدين لا مبيع فيه وجب رخصها ومنه ان ذكر فيه الباطل بانها  
كثرة انواعه وغيره يذكر فيه بطريق الاستقراء قال بعض الفضلاء العاسد كما يذكر في مقابلة  
الباطل كذلك يذكر في مقابلة الصحيح فيراد به ما يقع الباطل هو المراد جهنا انه هو كثره  
كله لا يلزم منه ان يشمل الصحيح انما يشمل في مقابلة الباطل ولا وجه له ذكره واعلم ان البيع  
على انواعه صحيح وهو المشرع باصله ووصفه وباطل ووصفه وكيفية الملك بوجه فاسد وهو  
باصله دون الوصف ويقيد الملك اذا اتصل به القبض ومكروه وهو المشرع باصله ومنه لكن  
جاوزه شئ منه غير موقوف وهو المشرع باصله ووصفه ويقيد الملك على سبيل التوقف  
ولا يقيد بانه يتعلق حتى لا يبيع ما ليس بالبيع اربع الشئ ان جعله ثوبا با دلالا  
عليه كان يقول بعت هذا الثوب بهذه المنة صله باطل كالمسقوق والمنة التمامات  
خلف انفسها لان الحقيقة وانما لها ما بعد اهل الزمة والحر لا تقوم كن البيع وهو مباداة  
المال بالمال لان هذه الاشياء لا تقدر لا تحت احد من الدين شيئا وق كذا في الكتب لكن  
الحال في شريعة يعقد على البيع حتى يترق في السارق على ما قالوا فلو يترق ان قال انه يترق  
ما لا عند احد كما في القضاة في الميراث بطل بيع ام الولد والميراث المطلق لا بالقضاء لقيام  
المالية ولذلك فسد بغيره وكذا في الاصلح وفي البحر ونفاذ القضاء ببيع ام الولد ضعيف  
وفي قضاء البرزانية لا يظهر عدم النفاذ لكن صح في الفتح النفاذ بقضاء القاضي بغير قيد  
بالطلاق لان بيع الميراث جائز انما انقضت النفاذ عند اتمة الثلاثة ببيع الميراث بطلان وكذا  
يبطل بيع المكاتب لان ما يترق يد على نفسه بعقد الكاتب فلو يترق الميراث من نفسه وفي بيع  
ابطال لذلك الاستحقاق المذموم في حق المولى فلا يجوز الا ان يخرج المكاتب فدية واثبات  
اظهرها الجواز لان وصفه رضاء متعين تجزئ فطنه وكذا يبطل بيع ما لا يترق مقوم كالخمر  
والخمر بغيره بالثمن وهو الردم والراية جاز او موجه لان المقصود في البيع غير البيع لا فهو  
المنفعة بها لا يتبين الثمن لانها جعلت وسيلة الى الميراث يجوز قبضه والذمة فاذ جعلت الخمر  
مبيحة تكون مقصورة وفيه اعتزاز والشرع امر باهانتها ولهذا يبطل بيعها وكذا يبطل بيع  
قن قن في حر وركبة تحت المنة ماتت تحت النفاذ وان وصية بين من كل عند الامام  
لان الخمر داخل في المبيع اصله كونه مباحا وبضعة الى القن جعل شرط القبول وجعل في  
المال شرط القبول المبيع يبطل البيع وكذلك وعند ما يبيع القيد البيع في العبد والركبة  
ان بين الثمن لان السقفة متعددة مع تفصيل الثمن والميراث والفساد بعد الفسار  
فلا ينعاه كما اجمع بينا ختم واجبة بالنفاق كثر النظر ليدركه كذا في التلخيص  
والشرط المفردة ولا تترك البينة على وجه البيع في قسمة المملوك لم يذهب مطلق  
او مقيد او مكاتب او ام ولد فالماون امر خلا فاذ فرأوه الى قن يترق اي غير البايع بالقصة  
او حتى تجبته من القن في الصورتين وان لم يبين الحقيقة لان بيع الميراث وام الولد جازا انما

وبيع المكاتب بفساد كبايعة فيصير ماله للبيع فدخلوا ابتداء في العقد خرجوا  
عنه لاستحقاقه انفسهم بالثمن الحرة لهم من وجه فضا وجميع العبد مع كل  
منهم بغير بيع عيين حتى احدها ببيع قن العز يجوز موقوف فيصير ماله  
للبيع وفي الحقايق اجمع بين العبد ومقتضى البعض كاجمع بين العبد والحر وكذا  
ما في البيع في ملك من ان وقت في الصحيح بالنظر الى اصله الذي هو جسد العين  
على ملك الواقع في يجوز بيع الملك المضمون اليه بجهة وقيل لا يصح وفي الرواية  
هذا في غير المسجد اما في المسجد فلا يصح في الملك المضمون اليه فلهذا لا يصح  
بيع قرينة لم يثبت منها المساجد والمقابر انه هو وفيه كلام لان يصح في الملك  
بصرف الكلام الى الاستثناء المعنوي وهو الاصح كما في المحيطة تدبر وبيع الميراث  
او غير الثمن بالحر او بالعكس او الاولى وبالعكس بالاول ببيع الحر بالارض فسد  
في العرض فيملكه بالقبض فثبت فتم له لوجود حقيقة المبيع وهو مباداة المال بال  
فان الحر عند البعض مال ولا يملك الحر لبطون البيع في المخرج لو هلك  
عند المشتري لا يضمن لانها غير مقومة عند الشروع وكذا ببيع اربع الارض بالحر  
فانفسه بالارض باطل في الحر كما في الحر لم يذكر بيع الحر بغيره بالارض وفي السهل  
كما في سند لو قيل حر او خير او شتر يعني سواء بعت به او بيع بها اذا  
امتن جعل العين مقصودا انفسه على هذا لوقال ببيع الارض بالحر او بالخير وبها  
لكسر لكان اخره او لا يترد ولا يجوز بيعه بغير الجواز ومعناه ان ياخذ  
صدا ثم يرسله من يبيعه ثم يبيعه وانما قد ناه بذلك لان بيع العبد بالحر باطل  
ان ياخذ باطل كما في البحر عند اذا كان الطير يطير ولا يرجع انما اذا كان له وقر عند  
يطير منه في الجواز ثم يرجع اليه جاز ببيعة والحمام اذا علم عودها وامكن  
تسليمها جاز ببيعة لان مقدر التسليم كما في التبيين وغيره فعلى هذا الوجه بقوله  
لا يرجع لكان او لا يترد ولا يجوز بيعه بغيره لا يبيعه لا يملكه كما في اكثر الكتب  
وهذا التعليل يقيد بطلونه لما تقرر من ان البيع ما لا يملكه باطل لا فاسد لكن  
يجل وقوعه فاسدا ان كان بالعرض لان ما لا يتقوم لان التقوم بالاحراز  
ولا احراز كما في الميراث وفيه كلام لان ما لا يتبع باطل لان التملك الذي لم يصد استل  
اصلا والبيع باطل فيه مطلقا كما قال بعض الفضلاء او صيد والحق في خطرة لا يؤخذ  
صفا بالاحكام فان فاسد للعجز عن التسليم او دخل اليها او سواها الى الخطرة بفساد  
ولم يبد مدخل فانه لا يجوز وفي الزاوية واجبة بنفسها ببيعها باطل كفا  
كما لا يعدم الملك وان صيد القن في الخطرة وامكن اخذه او التملك بالاحكام  
بيعه لكونه مقدر التسليم كما اذا سلمه الى المشتري فله خيل الروية وقيل هذا الم  
يهي الخطرة او الارض لا صطها وما هيها حال ملكها بل خلت ولا يجوز بيع  
الحمل والبيع وفي الدار جعل بيع التبع باطلا وبيع الحمل فاسد لان عدم الاول يقطع  
به وعدم الثاني شكوك فيه انفسه كمن في البحر وغيره والحمل يكون ايم بعد الجنتين  
والساج حلبة الحلب والبيع فيها باطل لانها صلي كد عليه وسم عن بيعها تدبر  
ولا يجوز بيع اللبن والشرع فان فاسد للضرر الاحتمال كونه انفا كما ولا تمانع في كيفية



اطلب ورعا يزاد او في تحيط المبيع بغير كماله كمن فيه كلامه كانه في صورة كونه متفقا  
يقضي ان يكون بيعه بالمال لا بشكركم الوجود فلا يكون مالا تاما ولا يقضي بان  
وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز بيع الشئ للموصوف لا يتم تحصيله ان لا يوجد شئ او وصف  
المذكور مع انهم صرحوا بجوازها انتهى وفيه كلام لان عدم وجود الوصف المذكور  
لا يقتضي كون الاخران لا يكون مالا الشئ يقتضي المالم والاشفاق ليس بالانقاس  
غير جائز تدبر وكذا يجوز بيع الذلول في الصرف فانه فاسد للفرد وهو مجهول  
لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا بغير وهو اكثر كمالا من المبيع لكن في بيعه  
تعليم كلام لان مجهول الذي لا يعلم وجوده يقتضي ان يكون بيعه باطلا تاما  
والصوف على طهر الغنم لورود النهي عنه ولا يتم من الاستقلال بغير انقطاع  
في تحصيل الغنم بالمبيع وفي شرح الوقاية ويعود صحيحا ان قلعه انتهى لكن في الاستدلال  
لوسم الصوف بعد العقد لم يخرب ايضا ولا يتقلب صحيحا ان امل خلافا لابي يوسف  
فيهما فانه يجوز بيع الذلول في الصرف ليعتبر التسليم ولا ضرر في الكسر لان الصرف  
لا يتفقد به الا بالكسر ولكه يحتل عدم الترتيب وكذا يجوز بيع الصوف في طهر الغنم  
لقدرة التسليم ولا يجوز بيع اللحم في الشاة لاحتمال ان يكون هذا الاوسميا فقط  
الحال النزاع ولا يجوز بيع ضربة القانصة وهو بالفاق والنون الصائبة بقول ابي حنيفة  
ما يخرج من القانصة هذه الضربة مرة بكذا او قل بالفتن واليه قال في تهذيب الارزهرى  
نهي عن ضربة القانصة وهو القانصة بان يقول اقوض غوصه فما خرجته من الاولى  
فمهلك بكذا وهو بيع باطل لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد فكان غدره والجهاز سائر  
ونماه في الذي يليه اجمع ولا يجوز بيع جذع بعين الجذع المعين لان غير المعين لا يعمد  
صحيحا كافي الاصلاح في سقف ودرع من ثوب بغيره الشخص البعض كالتقصير ان  
وصيلة وكبر قطع لا يمكن تسليمه الا بغير وقيدنا بالضرر لانه لو كان كما لا يضره البعض  
كالكرنيس فيجوز وقول الطحاوي في اجز من حاشي ودرع من كرنيس او ديباج لا يجوز  
منوع والكرنيس او محمول على كرنيس يتعيب به وما لا يتعيب فيه فيجوز كمال الكرنيس  
قلع الجذع المعين او قطع الدرع وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا لزوال المفسد قبل  
القرار فلو فاما الدرع جلد الحيوان ودرجه وسكره لا يعمد في حاشي وبخلاف  
ما اذا بلغ بذرا في بطيخ ورجوه حيث لا يصح وان شقته واخرج المبيع ولا يجوز بيع  
المزانة ولو فيها دون حصة او تخلوا للشافق وهو بيع النمر بالثلاثة المتلثة على النخل  
بتمر بالثلاثة مجزوءا ومقطوع والمزانة التمر في دول النخل بالتمر من الذين  
وهو الدرع كمال النخل كل حصة او ثلثا او ثلثا حقيقا لانه لو كان مثله كمال حقيقا  
لم يبق ما على الراس من التمر اجزءا زائدا كذا فيقال من المخذوذ وانما لا يجوز لانه  
عليه سلم مبيع المزانة لان الجاهل في الممانعة تفقد الى الزيادة في الغيب بالزيب  
على هذا وفي المذموم وفيه كلام لان ترم المزانة بما سمعت من بيع التمر بالثلاثة نهي عن  
النخل بتمر المتشاة وهو خلاف التحقيق لان التمر بالثلاثة حمل التمر بطما كان  
او سكر او غيره وان لم يكن بطما حاشا لا خلاف في اجزء الاول ان يقال بيع التمر بتمر  
ولا يجوز بيع الممانعة وهو بيع التمر في سبيله بغير مثل كلام حرم التمر لصله

عليه وسلم عنها ايضا ولا يباع مكيلا بكل من جنسه فلو يجوز بطريق التخصيص والخير كمال  
كانا موضوعين على الارض ولا يجوز بيع الممانعة والممانعة والقائم على بيان  
يقسمها بسلعة فليزم البيع اولها ان السلعة المتري وهذا بيع الممانعة او وقع  
المتري عليها حجب وهو البيع بالتاء الحجب او بنزها ان السلعة اليه ان المتري  
البائع وهذا البيع بالممانعة هذا البيوع كانت في الجاهلية فمنها عنها وقال صاحب  
الغرائد لو اخرج قوله او وضع عليها حجرة عن قوله او بنزها لكان الشرع ترتيب  
الف لكه جعله مستحبا ولا يمين دكته انتهى والنكته المناسبة بان الكسر والبيع  
من قبل المتري والممانعة من قبل البائع ولو اخرج للزم الخلط والتفصيل في جواز  
بيع ثوب من ثوبين لجهل المبيع الا بشرط ان ياخذ المتري ايتها شاة فيجوز لا  
شروط خيار التعيين كما بيناه في موضعه ولا يجوز بيع المذموم جمع المرعي ولو اورد  
كما اورد البعض لكان اخر والمراد المرعي الكمال والنات في ارض غير مملوكة او  
في ارض البائع به دون تسيب منه قيدنا به لانه او تسيب في ذلك بان سقى الارض او  
هبتها لانه جازا الربيع كلوا ثمة لانه ملكه حتى لو اختلفت اثنان بغير اذن  
كان له رد رده وفيه لا يجوز بيعه لانه ليس بملكه لان الشرك فيه ثمة بالنفس  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما شركاء في ثلاث في الماء والكلام والنار ولا  
اجارتها ولا يجوز اجارة المذموم الكمال لانه اجارتها تقع على شاة ك  
عين غير مملوكة فان شاة بقره يشرب لبنها لا يجوز وهذا هو في واما ثوبا  
المرعي بالكلية وجعلناه من اطلاق اسم المذموم على المال كانه بيع رقة ارض وبارتها  
جائزة بالاجماع كما في الثمن وفي القهستان في المذموم يكره العين جمع المرعي يقتضيها  
وهو الرعي بكر البراء الكمال رعي او يابس كما في الصالح وغيره من الظن ان  
ذكر المذموم واردة الحال تسع ولا يجوز بيع النخل بفتح النون ويسكون الحاء المهملة  
حيوان يحتمل من العسل بل كورات جمع كوارية بضم الكاف وتشديد الواو معسل  
النخل ان استوى من طين وهذا عند النجاشي لكونه من الهوام فلا يتفقد بغيره بل يمس  
يحتاج عنه فلا يكون نفسه مالا مقوما والشئ انما يضره لانه لو كان مستغفما به حتى لو  
تقاررة فيها عسل فها هو النخل يجوز بيعها لم يكره الكرخي كما في الهدية وفي البيهقي  
لو يباع مع الكوارية فتح يمسها لانه ذكره القردوس في شرحه وذكر الكرخي انه لا يجوز  
بيع مع العسل والمبادر من الثمن جواز بيع النخل ان انضم مع الكوارات وان  
لم يكن فيها عسل مع ان جواز اذا كان في هذا ذلك عند النجاشي على ما في البيهقي  
بما ذكره القردوس في تدبره فلو لم يجرى بيع نفسه بل كورات اذا كان جازا اي مجموعا  
وهو قوله ثمة الثلاثة لانه حيوان مستفيع به حقيقة وشرا ولا يجوز بيع ردة القرد  
وبعده عند الامام لانه من الهوام وعند ابي يوسف جواز بيعه في الذر اذا كان مع القرد  
يعني اذا ظهر منه القرد جواز بيعه تساويا ليعتبره او يمن الى يوسف قوله ان  
في قوله يجوز بيعه ببعده مطلقا لكان الضرورة وهو معتمد وفي قوله لا يجوز  
وهو مع الامام فيه وعند محمد وهو قوله ثمة الثلاثة يجوز بيعهما مطلقا  
لكنه مستغفما وهو المختار للفتوى وفي البيهقي ولكن يرد عليه ما ذكر في المتن ان الفتوى



مقدور محمد في بيع النخل ايضا كما في الذخيرة والمخلصه ونزها فلم يخترق قوله في  
دون النخل بغيره لا يجوز بيع الاقل ولو دنا منه عن النبي ومحمد عن النبي  
بمنعهم ان يبيعوا بغيره فانه يجوز لان المنه من بيعه في حق المتعاقدين  
وهو غير آبق في حق المشتري ولا منعه من النخل لكونه مقبوضا وصح بيعه وهذا  
البيع في الذرة وغيره لكن في البحر صحح بطلانه لان عدم المحلته ولو باعته ثم هاد من  
الاباق كونه ذلك العقد ومن هذا قال فان عاد قبل الفسخ لا يتقلب صححا وهو  
ظاهر الزواتم وبم كان يفتي ابو عبد الله البليكي لكونه وقع باطلا وقيل يتقلب صححا  
ويتم العقد المزبور على القول بالفساد وهذا رواه عن الامام لزال الماني عن  
النسليم كما ان النبي بعد البيع فصار من محمد كما في الهدية ورجح في القصور الفقه  
القول بالفساد ولا يجوز بيع لبن امرأة سواء كانت حرة او ممتعة ولو للوصل  
بعد الحلب لانه جزء الاوى وهو جميع اجزائه مكرم مصون عن الابتدال بالبيع  
وانما بيعه بغيره لانه لاختصاصه للتي والحياة في ليتها وقال الشافعي بكونه لبن  
محملا للبيع لكونه مشروبا ظاهرا وعند ابو يوسف يبيع في لبن الامة اعتبارا لبيعها وقت  
القبلة واشهرها لافق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والامة وعند ابو يوسف انه يجوز  
بيع لبن الامة انتهى فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يقول عند ابو يوسف لان قوله عند  
يوسف يقتضي الظاهر بل وفي التسهيل واختلف المصنف في حمل الامة لاشرارها بانها  
على صحة عند البعض لا عند البعض وصح بان البيعة حلوب ولا يجوز بيع شعر الخنزير  
لانه محرم فيبطل للبهمة ولكن يباح الاستقاء به او بشر الخنزير للحمز ووجه لفردة  
الحمز بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بعد هاء زاء معجمة مصدر خزر الخنزير  
فيستعمل الخنزير في زمانهم وكذا استعمال النوان لتحية الكائن لان نزع لا يعمل عمله  
وعلى هذا قيل ان لم يوجد الا بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب للبايع وقيل هذا اذا  
كان مستوقا فالمقطوع بكونه ظاهرا ويصدق شعر الخنزير الماء القليل عند ابو يوسف  
وهو انما لا يفسد عند محمد لان الطلاق لا يقع به بدليل طهارة ولا في يوسف  
انه الاطلاق المقصود بطله يظهر في حاكم الاستعمال وطاعة الوقوع تغيرها ولا يجوز  
بيع شعر الاوى ولا الاستقاء به ولا بشر من اجزائه لان الادق قبله فلا يجوز ان يكون  
شعر من اجزائه مضافا بغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لعن الله العايلة والمتوصلة  
الحديث وانما يرخص فيها يتخذ من الوبر فيزيه في فروا النساء وذواتهن وعلم محمد  
انه يجوز الاستقاء به بغيره لا بما روى ان صلى الله عليه وسلم حين خلق راسه قسم شعره  
بين اهل بيته روى الله عنهم وكانوا يتزينون به ولو لم يميز الاستقاء به لما فعل اكن فيسه  
يتبع ولا يجوز بيع جلود الميتة قبل الدباغ لانه غير مستفيع بها ولست بمال الخاستها  
فيجلجلجل في التوب والذهب المستحسن فانما عارضة ويجوز بيعها بعد ان يمد بها  
الدباغ ويتفيع به ام بالجلود المدبوغ الدال عليه الجلود فلو يرد ما قبل من ان الظاهر  
ان يكون الضير مؤثرا وانما يتفيع به لكونه ظاهرا بعد وبيع عظمها ان الميتة  
ويتفيع به ان يعظمها وكذا عظمها وقرنها وصفوها وشعرها ووبرها لظهورها  
هذه المذكورات اذ لا حياة فيها حتى يكل الموت بها القرن عن الوبر ولو وقع الضيق لكان آتيا

ونذا الوقت

وكذا ان يبيع على التوف لكان استب وكذا ان يبيع عظم القمل عند النبي فان عظمه  
بغيره السباع حتى يباع عظمه ويتفيع به في لو هذا اذا لم يكن على العظم وشبهه دسوة  
اما اذا كانت فهو بمنزلة خلقا للمجد فان يبيع عند كالحذير حرة وصورة والمخز  
قوله لا ولا يجوز بيع عظم سقط الى بطل بيع موضع العلق بغيره سقط سواء  
سقط ببيت السفل او لانه بعد ان يباعه لا يبقى له الحق في العلق وهو ليس بمال لا  
المال يمكن احراره فالبيع لم يصادف محله فيكون لغيره محلا في الشرب حيث يجوز  
بيع الارض باتفاق الروايات ومردا في رواية وانما قيد بالسقوط لان البيع قلم  
يجوز نظرا الى البناء القائم فيه وان سقط العلق بعد البيع قبل التسليم يبطل البيع  
المبيع قبل التسليم ولا يجوز بيع المسيل الا هبة لان رقة المسيل مجهول لان مقدار ما  
يشغله الماء من الارض يختلف بقلة الماء وكثرة حتى لو بين حدوده وموضعه  
حازون اريد بالمسيل التسيل فان كان على السطح كان حق التعلو وقد ستر  
يطرد وان كان على الارض كان مجهولا بجهالة المحل وصحح ان يبيع والهة في الطريق  
لان رقة الطريق معلوم وان لم يبين فقد رجع عن باب اذا في يجوز فيه البيع و  
الهة في بيع حق المرور روايتان وجه البطلان انه ليس بمال ووجه الصحة لاجتماع  
اليم وهو حق معلوم متعلق بعين باق وصحح بيع حق المرور بغيره للارض بالاجماع  
ووجهه في رواية ولا يجوز بيع نفق على الامة فاذا هو عبد وكذا عكسهما  
والتيمن جوازها وهو قولان لان الاختلاف في الذكورة والانثوية اختلاف  
بالوصف لا تما وصفان في الحيوان والاختلاف في الوصف يوجب الحار كالماء  
كما في الزايم وجه الاستحسان ان الذكر والانثى من بني آدم جنان مختلفان  
لتفاضل القوا في المقاصد فان المقصود من العبد والاستخدام طابع الدار ومن  
الامة الاستخدام داخل الدار كالاستعراش والاستخدام بغيرها فاختلاف القوا  
صارا جنسين مختلفين ولو باع كسفا فاذا هو نعمة صحح ويحتمل وجه الصحة لانه  
لانفاق في المقصود فان المقصود منه العمل والحرارة والركوب وغير ذلك فان  
لا نفع والذكر يصح ان يذبح فكان جانا واحدا متعلقا بالعقد بالشارية  
اعلم ان المختلف في الجنس يتعلق العقد بالمتسمى او المختلف بالمتسمى والشارية لا  
التسمية ابلغ في التعريف من الاشارة لان الاشارة لتعريف الذات والتسمية لا عدم  
الماهية وهو امر زائد على اصل الذات فكان ابلغ في التعريف ويحتاج في مقام التعريف  
الى ما هو ابلغ فيه فكانت الاشارة اولى بالاعتبار في متحدة الجنس لان المتسمى موجود  
في التاركة ذاتا والوصف يتبعه فامكن الجمع بينهما بان يحمل الاشارة للتعريف  
والتسمية للتعريف فثبت لم الخيار عند فزان الوصف المرغوب فيه بخلافه مما في الجنس  
لان المتسمى فيه مثل المثارية وليس ببايع فلا يمكن ان يجعل احدهما متعلقا للوصف  
فيغير الاعرف عند تعذر الجمع بينهما وهذا هو الاصل في العقود كما في كفا  
لاجارة والسكاج والصلح عند رم العبد والخلع والحق على مال كما في البيعتين  
ولا يجوز بشره ببيع البايع ان وكل من سلعته او غيرها باقل ما يباع من الثمن  
قبل نقد كل الثمن الاول او بعضه وان بقي من ثمنه درهم كما في سراج صورتهما



باع جارية فلو بالن حال او نسبه فقبضها المشتري ثم بثها البائع من المشتري قبل  
نقد الثمن الاول بالاقول فالبيع فاسد عندنا وقال الشافعي يجوز وهذا القياس لان  
الملك في قديمه بالقبض يجوز بيعه بان يورثه كان الثمن كما اذا باعه من غير البائع  
او من قبل الثمن الاول او باكثر او بغيره او باقل بعد النقد وانما منعنا جوازها بغيره  
بقول عائشة رضي الله عنها تلك المرأة وقد باعت بثمنائه بعد ما اشترت بثمنائه  
ما اشترت واشترت البقي زيد من ارقم ان الدابطل حجة وجهاده مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان لم يثبت وان الثمن لم يدخل في ضمانه فاراد وصل اليه البيع وقعت المقاصة  
بقول فضل بلاء عوضا بخلون ما اذا باع بغيره الفضل انما يظهر عند المجانسة وانما  
ترك فاعل الشراء فمثل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كالأصول والفروع ومكانته  
فهو ايضا بمنزلة شراء البائع عند الامام خلافا لما في غير العبد والمكاتب وكذا  
الحكم لو باعه وكاله عن غيره او اشتراه بطريق الوكالة لغيره اذا كان هو البائع ومحل  
كلامه شراء الكل او البعض وخرج شراء وارث البائع ووكله عند الامام خلافا لما  
وانما شراء البائع ممن اشترى من غيره او الموهوب لم او الموصى لم في كل اتفاقا  
وقد باع لاني البائع اذا انتقصت وتغيرت بغير جاز ولا بد من عدم الجواز من  
اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقا وانما لا يجرى في واحد  
هنا وكذا انما لا يجوز شراء ما باع البائع او وكل حال كونه باع مع غيره  
بثمنه الاول قبل نقده ويصح في البيع حصة صورها فالبائع جارية بثمانية وقبضها  
المشتري ثم بثها جارية اخرى معها قبل نقد الثمن بثمانية فانما اشترى  
في التي لم يبعها منه صحيح ووالاخرى وهل التبا عها منه فاسد لانه لا بد ان يحمل  
الثمن بقابلية التي لم يبعها منه فيكون مشتريا للآخرى باقل مما باع ضرورة ولا  
يسرى الفاسد لضعفه لانه مجتهد في تحقيقه على حكم فلا يتقدها كما في الجمع بين عبد  
ومدبر ولا يجوز شراء مدبر هذا لانه يشترط ان يكون له بطلان او بشرط وزنه معه  
وان يطره عنه اي عند الزيت لكل طرف مقدار معين بحكمين رطلان هذا بشرط  
لا يقتضي العقدان مقتضاه ان يطره عنه وزن الطرف فاذا طرعه مقدار خفيف  
رطلان فلا حكم بحمله ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف وزنه فحين  
رطلان يجوز وان بشرط طرعه مثل وزن الطرف يصح لانه شرط يقتضي العقد  
وان اختلفا اي البائع والمشتري في الطرف وقدره فقال المشتري الطرف هذا هو  
عشرة ارطال وقال البائع غره هذا وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري مع يمينه لانه  
ان اعتبر خلوقا في تعيين الطرف المقوض كما هو الظاهر وقدر الزيت فالقول  
له لانه فاضل والفضل للمبايع ايضا كان اوضحنا وانما غير احتد في قدر  
الثمن فكذا الفضل لم لانه فيكون الزيادة ولا يتماثلان لانه اختلفا في الثمن  
ثبت نعم لانه حكم البيع كما في الحكم الاصل ولوامر مسلم زينا ببيع حمار  
او شاة فاصح ان يجوز لو وكل المسلم زينا ببيع الحمار وشاة فاصح انما عند الامام  
لان الوكيل فيما وكل به يتصرف تصرف الاصل لا هيلة لا لياسته وانتقال الملك  
الى امرئ حتى فلا يمنع بسبب اسلامه كما اذا او رثها خلافا لما لا عند

لا يجوز الوكيل نائب عن موكله فمتصرف فيه عائد اليه فيما اشترى كباشرته وذا يجوز  
ان الوكيل نائب فيما تحت فيه اذ لا ولاية للمسلم في بيعها ولا في شرائها والتوكيل متى  
على الولاية فيما وكل به غيره وعلى هذا الخلاف فيمنع قد روي عن الامام بكراهة ان  
ما يكون من الكراهة ثم ان كان خيرا بخلها وان خيرا بغيره يمينه وكذا على هذا  
الحدود او امر بالمعروف ببيع صيده الذي احطاره قبل الاصل يجوز التوكيل  
عند الامام خلافا لما لو اشترى كافر بعد اسلامه او موصى فاصح وجب على  
اخر جهتين من ملكه ان من ملك الكافر فمأ للذل من جهة وقال الشافعي لا يجوز  
اذا لا من جهة مملوكتها للمكاتب فبدا شراء لانه الكافر اذا استاجر مسلما  
للخدمة جاز اتفاقا ولكن بكراهة والبيع بشرط يقتضي العقد صحيح بشرط  
كون الملك للمشتري بشرط تسليم المشتري الثمن بشرط تسليم البائع لان مثل هذا  
الشرط لا يترتب بل يترتب وجب العقد وكذا يصح بشرط لا يقتضي العقد  
لا يقع فيه كاحد من المتعاقدين والبيع المستحق للنفقة بان يكون كرتيا  
كشرط ان لا يبيع الذبابة للبيعة بان قال بعت هذه الذبابة منك على ان لا  
يبيعها او يبيعه في المهرى لان هذه الشرط لا يؤدي الى النزاع ولا يحمل  
الربو لعدم النفع الزائد فيصير العقد وبطل الشرط وهذا الظاهر من المذهب  
وعنه اني يوسف انه يفسد البيع قبل هذا ما لم يفسد النفع للمتعاقدين معنفقة  
للمعقود عليها لكن ليست من اهل الاختلاف وكذا يصح بشرط ملايم  
للعقد كشرط ان يدرهم المشتري ثمن معين او يعطيه كغلة معينة لان ذلك  
لا يفسد بل يوترد وان كانا غير معينين يفسدان للمنازعة وكذا يصح بشرط  
الايام العقد لورود النص على جوازها كالنحو روادى رخصة ونحو  
ولو كان البيع بشرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اي البائع  
والمشتري او البائع يستحق بالنفع بان يكون ادقيا فهو من هذا البيع فاصح  
لما فيه من زيادة عمرة من الموضع فيكون يكون ربو وكل عقد شرطه  
الربو فاقول فاسدا ولو شرع الجمع انما يفسد البيع بشرط اذا ذكره بكلمة  
على وانما اذا ذكره بغير الشرط كما اذا قال بعت ان كنت تعطيني كذا فالبائع  
باطل كبيع عبد على ان يفتقه المشتري او يدره او يكاتبه او يبيع او يبيع ان  
يستولدها المشتري لان هذه شروط لا يقتضيها العقد وفيه منفعة  
للمعقود عليه فيفسد بطلوا نفع اي العبد المشتري بعد ما اشترى بشرط  
العقود عدا بيع صحابي صحابا فليزمن على المشتري الثمن عند الامام  
وعندها كما يجوز صحابي فليزمن على المشتري الثمن وهو القياس لان  
العقد فسد بالشرط اذ لم يفتق فلا يجوز صحابي كما اذا لم يوجبه  
وهو رواته عن الامام وجه استحسن ان الشرط وان لم يملك يلزم العقد الزا  
لكن بشرط العقد من حيث الحكم يلزمه لانه منه للملك والشئ بان شاة  
يقرر ولهذا لا يمنع العقد الرجوع بنقصان العيب فاذا تلف بوجده اخ  
لم تتحقق الملازمة فيتقرر الفسار واذا وجد العيب تحققت الملازمة



فخرج جانب الجواز فيكون صحيحاً وفي الحاقه الخلق فيما اذا اتممت المشتري بعد القبض  
وانا قبل فلا يصح الاتفاق وكثر ط ان يستعمله ان العبد البائع شهر او يسكنها  
او الدار المبيعة او لا يسكنه ان المبيع الى راس الشهر متعلق بسكنها ولا يسكنه  
على طريق التنازع او بقرعة المشتري ودعا او يهدى له المشتري هذه هذه كانت  
تشرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للبائع او كثر ط ان يقتضي يقطع البائع  
التوب التوب ومحيطه فلو او قيص او يحذر الفعل يعني لو اشتري جلد  
على ان يحذره البائع فلو للمشتري يقال هذا على علمها او سترم الى الفعل  
من الشريك وهو وضع الشريك على الفعل وهذا السير الذي على ظهر القدم هذه  
افضل شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للمشتري فيفسد ولا وان كان قبض المشتري  
بمقابلته العمل المنزوط فله جارة شرطه في بيع وان لم يكن له قبلته شئ فله  
اجارة شرطه وفيه وقد ورد في صفة في صفة ويصح في الفعل احكاماً  
للتعامل لان التعامل يرتفع على القبول كونه اجماعاً علمياً والقصر عدم الجواز وهو  
قول زفر ولا يجوز بيع امة الا حلالاً لان ما لا يصح افراجه بالعقد لا يصح  
بشئاً واه من العقد والحمل من هذا القيل ونماه في الهدية ولا يجوز البيع الى  
المشرك وهو اول يوم من نزول الشمس في بزج الحمل الحمل وابتداء جزيه  
والمرحان اول يوم من نزول الشمس من الميزان وابتداء خريف وصوم النصارى  
وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان مقدار ذلك المذكور من النور والمهرجان  
وصوم النصارى وفطر اليهود لان النور والمهرجان لا يتعينان الا  
مظن ومما رتب تعلم النجوم فربما يقع الخطأ فيكون جهوة فيؤثر في الشراء  
وكذا صوم النصارى وفطر اليهود يكونان جهوة لان النصارى يتبدون  
ويصومون خمسين يوماً فيقطرون فيوم صومهم مجهول واما فطرهم فبما  
شرعوا في صومهم فمعلوم فله جهالة فيه ولا فساد واليهود يصومون من اول  
نيسان الى تمام عشرين من شهر آخرهم فيقطرون فيوم صومهم وفطرهم مجهول  
لا خلاف فيها باختلاف عدة شهر هذا الم يعرف العاقدان هذه الحالة  
وكذا الم يعرف احدهما اما اذا كان ذلك معلوماً عندها فيجوز البيع  
لعدم الشراء ولا يجوز البيع الى الحصار بفتح الحاء المهملة وكسرها وقت  
قطع الزرع والديس بكسر الهمزة وقت وعطى الله وان الحنطة وغيرها  
والقطاف بكسر القاف والفتح لغة فيه وقت قطع العنب من الكرم والجزاز  
كسر الجيم وقتها وقت جزا الصوف من ظهر الغنم وقيل جزا النخل وفي الهدية  
بالزاد وذكر التليق بالزاد المعجمة عام في قطع الثمار والهملة خافه في النخل  
وقد روي الحجاج اي وقت جمع الحاج واما لم يجز البيع الى هذه المذكورات لعدم  
يقين اوقاتها لانها تقدم وتاخروا وتصح الكفالة الى هذه الاوقات لكون  
الجهالة بيينة لان الكفالة تحمل الجهالة البيينة في اصل المدة ان يجوز  
الكفالة وقال غير معين فلو الوصف او في التسهيل وفي التذرية تحمل الجهالة  
ولو فاخته بخلافه الباع فانه لا تحملها في اصل التمسك في وصفه في هذه

الاوقات لانه لو ابيع بالربح لم ياطل لانه متفاحشة فان اسقطت منه الاجل الاجل  
المفسد للبيع قبل حلوله اي قبل تمت الاجل المفسد وقبل التفرق صح البيع لزوال  
المفسد وهو الزمان قبل دخول وقت بيعه ان الجهالة ليست في صلب العقد بل في شرط  
زائد فيمكن عقده خلافاً لروايات فعي اذا العقد عندها بعد فساد لا ينقد  
صحيحاً اصله وقدنا بقولنا قبل التفرق لانه لو تفرق قبل ان يطل تاكيد الفاد  
ولا ينقلب صحيحاً اتفاقاً كما في شرح المجمع وكذا الوباغ مطلقاً عن هذه الحال  
م اجل الى هذه الاوقات فانه يصح لان هذا اجل الدين لا الدين فالدين هنا  
في التمثل بمنزلة الكفالة وفي القيمة باع بالغ نصفه نقد ونصفه الى رجوعه  
من دنانير فهو فاسد والفتوى موافقة الى شهر كما في البحر ومن باع نصيبه  
من دار يجوز البيع ان علم اي النصيب منها المتعاقدان على مقدار نصيب شرط  
عندها مام لان الجهالة تنقص الى المنة فالاجوز خلافاً لابي يوسف  
فان عنده يجوز مطلقاً سواء علم او لا لانها رضا بالجهالة فلا يفسد الى  
المنازعة ويكون علم المشتري عند مجدد لان جهالة المبيع نضره لا الهاليج  
علمه وكذا شراء الدار بفنائها فاسد عند الامام لجهالة المقدار خلافاً لابي  
يوسف **قصة** لما ذكر البيع الفاسد والباطل ذكر حكمهما عقبيهما لان  
حكم الشئ اثره وازر السبل يتبع وجوده وكذا يتبع ذكره للمناسبة فبعض  
المشتري المبيع بيعاً باطلاً باذن بائعه لا يملكه لانعدام الركن وهو مبادلة  
المال بالمال والمبيع الباطل لا يقد ما لا وفي الزائد ان قوله قبض لو قرى على النظر  
الفعل المبني للفاعل يلزم ان يكون حرف شرط محذوفاً تقديره ولو قبض  
ويكون قوله لا يملك جوابه والاضحى ان يقر بمصدره مرفوعاً على الاستداه  
مضافاً الى المشتري ويكون قوله لا يملك على صيغة المبني للفاعل من التفصيل  
خبره والضرب البارز راجعاً الى المشتري وفاعله المستكن فيه راجعاً الى القبض  
المتهم لكن لا يحملون العتف فيه والاولى قوله لا يملك جواب شرط  
المحذوف بقرينة التقابل وهو قوله ولو قبض المبيع بيعاً فاسداً او تدبر  
وهو ان المبيع امانة في يده عند القبض فلا يضمن لو هلك في يد المشتري  
العقد غير معتبر في القبض باذن المالك فيكون امانة في يده وبصورت  
عند البعض الاخر لانه ادنى حالة من المقبوض على يوم الشراء وقيل الاول  
اي كونه امانة قول الامام والثاني اي كونه بصورتاً قولها اخذوا اخذ  
صاحب الفيل كونه اول قوله والثاني قولها من الاختلاف فيما لو بيع  
تدبراً او امانة لروايات في يد مشتري حيث لا يضمن عنده خلافاً لهما  
فقط صاحب الفيل ان كل بيع باطل فهو على هذا الخلاف فقال الاول  
قوله والثاني قولها ولو قبض المبيع بيعاً فاسداً باذن بائعه صحيحاً  
كقبض المشتري المبيع بامر في المجلس او بعده على الرواية المشهورة او  
دونه كقبضه في مجلس عقده ولم يضمنه الباع عنه قبل الاتفاق وكل  
اي والحال ان كل واحد من المبيع والشئ عوضه المبيع مال صحيح بهذا القيد



الباطل ولا شك ان الباطل خارج اولا في البيع الفاسد فلا حاجة الى اعادة تأنيده وقال  
صاحب البحر المحكم ان يقال ان بعض البيوع الباطلة اطلقوا عليها اسم  
الفاسد فربما يتوهم ان البيع فيها ملك با قبض فصرح بما يخرجها انتهى  
لكن هذا جوابا لما وقع في الكذب ولا يتوهم جوابا لما في هذا المتن لان المقدمتين  
اولا حكم البيع الباطل ثم شرع في بيان حكم الفاسد فلو يقال هذا انما المراد بالفاسد  
ما هو الباطل او انتم بل هو مستدرك تدبر ملك اي المقبوض بالبيع الفاسد  
وقال الثاني في البيع الفاسد لا يفيد الملك با قبض فيه بل لا بد من القبض لا يفيد  
الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد الملك او لم يتفق بالقبض كالحبة وقد  
بازن البيوع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفيد الملك اتفاقا وانما ذكره لان دون الرضا  
لان لا يشترط في بعض افراد بيع المكرة كانه يخفى وللشافعي انه بيع محظوظ فلا يكون  
سببا للملك الفاسد هو متفق ولنا ان البيع الفاسد مشروع باصله لا مصاد له  
مال مال فيقسم الملك بهذا الاعتبار لزوم المشتري بوجوه الاعتراض لا العطف  
على ملكه كما في التمسك في هلاكه اي وقت هلاكه البيع في يد المشتري مثله في  
البيع حقيقة اي صورة ومعنى في ذواته كالمكلى والورثي او متلفه  
اي قيمة في ذوات القيمة كالحيوان والعرض وفيه اشارة الى ان البيع لو كان  
موجودا في بيعه والى ان القبره للقبضة يوم القبض والى ان ملكه بقبضه ولو  
انما اراد ان قيمة في يده فالبعض لم يتغير كالفصل وعند محمد يوم الاستهلاك  
لان بالانكسار يفرغ عليه قيمة فغير قيمة الا اراد ان من حيث العين لا الشرفاء  
يوافق الشيخين فالقول في القيمة للمشتري مع يمينه لكونه مكر الضمان والينة  
للبايع وكل منهما صحيح قبل القبض اي لكل واحد من المتعاقدين حذافير  
قبل قبض المشتري مادام البيع في ملكه بل علم الصاحب على ما قال ابو يوسف  
وانما عندهما علم كما في الفضولين لكن في الكافي انه شرط عندهم وادلى  
في مكان اللام كامة علم فان اعدام الفساد واجب حقا للشرع كما في التمسك  
فعلى هذا قال الزيلعي ان اللام بمعنى علم انتهى لكن لا حاجة اليه لان حكم آخر  
وانما مراده بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ ففعلنا لتوهم ان ملك بالقبض  
ناقل وبعبارة او بعد القبض مادام البيع في ملك المشتري اذا كان الف وفي حليل العقد  
بيع درهم بدرهمين اي ينفرد احدهما بالفسخ لقوة الفساد وان كان الفاسد  
وشرط زائد كشرط ان يهدى له مائة درهم فله فسخا فكذا ينفرد بكل بالفسخ قبل  
القبض وعلى ما حققناه ان دفع ما قيل من ان يكون فيما بعد القبض لان حكم  
ما قبل القبض من اتفاقا فلو وجه القول فكذا قبل القبض وانما بعد القبض  
لما لم الشرط بجزءه لا يشترط فيه ففسخ الفاسد لا يملك الشرط  
هذا عند محمد لان العقد قوة الفساد ضعيف فله منفعه الشرط يقدر ان  
يستقل شرط الهدية فيفسخ العقد صحيحا لرفع المفسد فاذا فسخ من عليه المنفعة  
فقد بطل العقد عند الشرائع لكل واحد من المتعاقدين الفسخ عند الشرع لا حقا  
لها وادعى احدنا حيث رضى بالعقد كما في اكثر المعبرات فعلى هذا ان ذكرنا

وهذه المسئلة في صورة الاتفاق فيكون بركته بل يلزم له التفصيل تأمل ولا ياخذ  
اي البيع البايع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه اي ثمن البيع الى المشتري لان البيع مقابل به  
فيصير مبيع كالرهن فادامان البايع بعد فسخ البيع فالتزامه احوه او يحبس ما  
شتراه حتى يأخذ ثمنه فليس للورثة ولا للفرع ما جبر الثمن حتى يأخذ البيع ذكر الثمن  
مقام القيمة لا لعدم الفساد بالفسخ ولا يدخل البيع في قسمه عزاء البايع لان  
المشتري مقدم حال حيوته وكذا يقدم بعد وفاته على التجهيز والفرع فيأخذ  
المشتري دراهم الثمن بعينها لو كانت او يأخذ مثله لو هالكه ولو مات المشتري في  
البيع احوه مسائل الرضا وطاب للبايع ربح ثمنه من دراهم البيع او ربحه ونايذه  
بعد اتفاقا اي اشترى البايع والمشتري في قبض المبيع والتمسك للملك ولم يطيب  
قبله لعدم ملكه لاني لا يطيب للمشتري ربح مبيع فيصدق في المشتري اي بالربح  
وجوبنا والفردان البيع مما يتعين فعلق العقد به فيمكن الخبز فيه والتفقد  
لا يتعين في العقد فلم يعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الخبز فلا يجب  
التصدق وهذا في الخبز الذي سبه فساد الملك اما الخبز بعينه الملك كالفصل  
عند الطرفين يشمل الوعيين لعلق العقد بهما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين  
بشبهة من حيث انه يتعلق به سلامة البيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك  
تنقلب الحقيقة بشبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي  
المعبرة دون التزلزل عنها قال ابو يوسف يطيب له الربح بطلان لان عهده بشرط  
الطيب الضمان وقد وجد وعند زكريا لا يطيب فالحال كما في الهدية  
وتحرها وقال صدر الشريف فانه قيل ذكر في الهدية في المسئلة السابقة ثم اذا كانت  
دراهم الثمن قائمة يأخذها المشتري بعينها لانها متعين بالتعيين في البيع الفاسد  
وهو الاصح لانه بمنزلة الفسخ فهذا ما قلناه من عدم تعيين الدراهم  
قلنا يمكن التوفيق بينهما بان هذا العقد يشبه في شبه الفسخ وشبهة البيع  
فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة الفسخ سببا في رفع العقد الفاسد وادام كامة قائمة  
فاشترى بها شيئا يعبر شبهة البيع حتى لا يسري الفساد الى يدركها ذكرنا في شبهة  
الشبهة انتهى وفي الزركاني ان ما ذكره صدر الشريف لا يفيد التوفيق بين كلتي  
الهدية وانما يفيد دليلا للمسئلة لا يرد عليه ما روي في الهدية فالوجه ما قال في الغاية  
انه انما يستقيم على الردية الصحيحة وهو انهما لا يتعين لا على الاصح وهو ما قرأنا  
تعيين في البيع الفاسد انتهى لكن يمكن الدفع بوجه آخر بان المراد في العقود العفوية  
الصحيحة لا المطلق ينصرف الى الكامل في عدم التعيين فتسواء كان في المقصود او ثمن  
البيع بالبيع الفاسد انما هو في العقد الثاني فله يقر بعينه في الاول فعلى هذا ينبغي  
ان يكون جواب صاحب الغاية بل يحبس تدبر وفي الفرائد كلام صدر الشريف  
يفيد دفع التناقض لان حاصل التناقض ان صاحب الهدية قال في السابق الثمن  
في ذلك البيع الفاسد يتعين بالتعيين وفي هذه المسئلة لا يتعين وحاصل الدفع  
ان التعيين بالتعيين في حالة قيام الثمن وعدم التعيين في حال عدمه ولا يتحقق  
التناقض الا اذا اتحد الجهتان انتهى هذا وجه لكنه خالف ما مر جواب لانهم











ليكون فتحا عنه بالثمن الاول لا تسكت عن قبض الثمن وهو لو سكت عن الكل كان ثمنه  
فكذا اذا سكت عن البعض وفي النهاية الخلف في بناء كذا القسم بلفظ الاقالة ولو ذكر  
لفظ المفاضلة او المداخلة او الرذالة جعل بيعا اتفاقا اقالا بمقتضى موضوع  
القبض والاقالة قبل القبض فساد في النقل وغيره اذ في المنقول والعقد عند الطرفين  
وعند ابي يوسف في العقار بيع جديد اذ لا مانع في جعلها بيعا فيه وهو عليك من  
الجانين كما تم ذكر بعض الدواعي بقوله فلو شرط فيها اى الاقالة اكثر من الثمن  
او اول وخلفه والجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول عند الاكام لان الاقالة فسخ  
وهو لا يكون الا على الثمن الاول فيصير ذلك الشرط فاسدا ولغوا دون الاقالة  
لما مر ان الاقالة لا تقصد بالشرط الفاسد بطله في البيع وقال صاحب النعم وقصص الاقالة  
بمثل الثمن الاول وتصح بالسكوت عن الثمن الاول ويجب الثمن الاول لا خلاف في ازالة  
المنوول او الوصي للوقف او للتصغير شيئا اكثر من قيمته او شيئا يسيرا للوقف او  
للتصغير حيث لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول وعناية جانب الوقف عند  
التصغير وعندهما يصح الشرط لو كانت الاقالة بعد القبض اجعل الاقالة بيعا جديدا  
لان الاصل هو البيع عند ابي يوسف وعند محمد ان تعدد الفسخ فجعلها بيعا مكملا  
واذا اراد او شرط خلاف الجنس كان قاصدا للبيع وان شرط اقل من الثمن الاول من غير  
تقييد عند المشتري لزم الثمن الاول ايضا عند الطرفين وعند ابي يوسف جعل بيعا  
ويصح الشرط لان البيع هو الاصل عنده وان تقييد البيع عند المشتري ونشأ اقل  
من الثمن الاول بناء على العيب صح الشرط اتفاقا فاجوز الاقالة باقل من الثمن الاول  
فيجعل الخط باثنا مافات بالبيع ولا تصح الاقالة بعد زيادة المبيعة عند الاكام  
لما مر ان المبيعة اذا زادت زيادة مفصلة تكون الاقالة باطله عند ابي يوسف المتفصلة  
قبل القبض المتصلة بعد القبض فلا تصح الاقالة عنده خلافا لما لان البيع هو  
الاصل عند ابي يوسف وعند محمد الاصل ان تعدد جعلها فسخا فجعل بيعا وبمنها  
اى الاقالة هلاك الثمن بل يمنعها هلاك المبيع لانها دفع البيع والاصل في المبيع  
ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع بحلوه وهلاك الثمن هلاك بعض  
اى بعض المبيع يمنع الاقالة بقدره اعتبارا للبعض بالكل وفي التوبة واذا هلك  
احد البديلين في المفاوضة صححت الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك  
ان قيمته ومثلان مثليا تقايله فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل  
وان يشتري عسقا فقطعت يده واخذ استغنا ثم تقايله صححت الاقالة ولزم جميع  
الثمن ولا مثل للبايع من ارشاليد اذ اعلم وقت الاقالة وان لم يعلم بخير بين الاخذ  
بجميع الثمن وبين الترك ونص في اقاله الاقالة فلو تقايله المبيع ثم تقايله هاتين  
الاقالة ارتفعت وعند محمد الاقالة لا اقاله الا بالسم فانه لا يصح باب المراجعة  
والتولية لما فرغ مما يتعلق بالاصل وهو البيع من البيوع الثلاثة وغيرها  
وما يرفعها شرعا في بيان انواع التي تتعلق بالثمن من المراجعة والتولية  
وغيرها المراجعة بيع ما شراه وفيه اربعة ممالك لم يقل بيع المشتري لتناول  
ما اذا فاع المقصود عند الفاسد وهن قيمة ثم منه حيث جازل اذ يبيع

مراجعة وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شيء ما شراه به اى مثل ما قلتم عليه كما في الرد  
ثم قال ولم يقل ثمن الاول لان ما اخذه من المشتري ليس ثمنه الاول بل ثمنه فلهذا لم  
ان في عبارة المصنف سائحا وزيادة على ما قام عليه وان لم يكن من جنسه وسبب جواز البيع  
مراجعة تعامل الناس ببلد نكروا احتياجا الغنى الذي ذكره مع ان الغرض من المبيعة  
المراجعة والتولية مصدر ولي غيره اذا جعله واليه في الشرع ببيعة اى بيع ما ملك  
ثم اى مثل ما قام عليه وفي عبارة المصنف سائحا ايضا لان ما شراه وهو الثمن الاول  
فلا يكون الثاني مثله في المقدار فيكون المراد بمثل الثمن الاول بما قام عليه كما  
في شرح المجمع فعلى هذا القول المقصود كما قال صاحب الدرر لكان اولى فلو تجاع  
الى هذه التولية تدبر بلو زيادة ولا تقصد والمراد بقوله ببيع العرض كان  
المراجعة التولية لا تجوز ان يبيع القرف وعلية جواز البيع تولية ما روى عن  
ابا بكر رضي الله عنه يشتري بعدين فقال لم انبى صلي الله عليه وسلم ولا يحد  
اى بعد بالتولية والوضعية ببيعة بانقصه اى ما قام عليه ومنها على الاقالة  
لان المشتري ياتى البايع في خبره معتمدا على قوله فيجب على البايع التولية عن  
الحيانة والتجب عن الكذب لتدقيق المشتري في غرضه ولا يصح ذلك اى كل من  
التولية والمراجعة والوضعية ما لم يكن الثمن الاول مثليا كالدراهم والدينار  
والكيل والوزن لانه لو لم يكن مثليا كانت شيئا متفاوتة كالمحيطات  
والنحوه يكون مراجعة بالقيمة وهي مجهولة لان معرفتها لا يمكن حقيقة  
فلا يجوز بيع ماله بجهة ولا تولية الا اذا كان المشتري مزبنا بجهة مثلك  
ذلك البذل من البايع بسبب من الاسباب ومنه قال او كان في ملك  
من يريد الشراء ويكون البرم معلوما لا يتفاءل الجهالة وعبارة المجمع لا يصح  
ذلك حتى يكون الموضوع مثليا او مماوكا للمشتري والبرم مثلي معلوم انتهى  
وفي البحر وتقييد البرم بالمثلي اتفاقا في جواز اذ يبيع على عين قيمته مضافا اليها ولذا  
قال في الفتح او يبيع هذا الثوب وقد يكون معلوما للاحتراز عما اذا باعه ده  
يارده او يبيع مقدار درهم عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان  
البرم درهمين وان كان ثلثين كان ثلثة دراهم لا يجوز ان يبيع بمراسل  
وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الاشياء كما في الهدية وغيرها ويجوز ان  
يضم الخراسان المالاجرة العقادة والصبيغ سواء كان السور او غيره و  
الطراز بكر الطاه بالبراء المملكتين وآخرة راء معجزة علم الثوب والقفل  
يقع الغاء ما يوضع باطراف الثياب بجزرا وتكان والجل اى اجرة حمل البيع  
من مكان الى مكان بر او بحر وسوق الغنم والسمسار لان العرف جار بالمحاق  
هذه الاشياء براس المال في عادة التجار والاصل فيه ان كل ما يزيد في المبيع  
او قيمته كالصبيغ والمثل بالمقايير وما لا فله وقد باهجرة لانه لو فعل شيئا من  
ذلك بيده لا يضمن وكذا الوطقة مقطوع بهذه او باعادة وكذا يضم  
بشخص الدار وطين البر وكما لا نهار والقناة والمستانة والكرايب  
وكسح الكروم وسقيتها والزرع وغرسها شجار وفي البحر نقله عن المحيط



يضم طعام البيع الأماكن سرفا و زيادة ولا يضم وكسوت وكراه واجرة المخزن  
الذي يوضع فيه وأما اجرة انتصار والدرك فالذي يبيع ان كانت مشروطة  
في العقد تضم ولا فاكترهم على عدم الضم في الأول ولا تضم اجرة الدرك بالاجماع  
انتهى وهو تسامح فان اجرة الأول تضم في ظاهر الرواية وفي الدرك قبل لا تضم  
والمرجع العرف كما في الفتح لكن يقول بعد ضم اجرة وهذه الاشياء قام على  
نكذ لا يقول تربية بالإجماع تحذرا عما الكذب وكذا اذا قوم المورث ومعه  
يقوله لك وكذا اذا اثار في الثوب شيئا وباعه برفقه فانه يقول برفقه كذا  
ولا يضم نفقة او نفقة نفسه او البائع ولا يضم اجر الزرع والطبيب والمعلم  
وبيت الحفظ لعدم العرف بالحاقه اطلق في التعليم فمثل تعليم العبد صناعة او  
قرانا او شعرا او عربية وفي المبوط اضاف في ضم المتصرف في التعليم الى انه ليس فيه  
عرف ظاهر حتى لو كان وذلك عرف ظاهر ليضم برأس المال كما في الحكم الفتح  
ولذا لا يلحق اجرة الزابض والبيطار والغذاء في الجناية وجعل الا بقرنة والحجة  
والاحتان لعدم العرف ولا يضم مهر العبد ولا يضم مهر الامة لورثتها والذ لا يخذ  
في الطريق بطريق الظلم لا يضم اليه في موضع جرت به العادة فان ظهر للمشتري خيانة  
البائع في المراجعة اما بالبيعة او باقرار البائع او ينكح عند اليقين وهو المختار وقيل  
لا يثبت الا باقراره خيرا المشتري في اخذه بكل ثمنه وهو المستحق او تركه اي المبيع ان  
امكن الترك وان ظهر الخيانة في التولية يحيط اي المشتري من ثمنه قدر الجناية  
عند الامام وهو في الخط القاس في الوضعية يعني اذا خان جانيته ينفي الوضعية  
اذا كانت خيالية توجد الوضعية معها فهو بالخيار وهذا قول الامام  
لا تلو اعتبر باسماء من الثمن لما بقى تولى لا تلو زائد على الثمن الاول فتقلب  
مراجعة بخلاف المراجعة لا تلو اعتبر فيه المسمى لا يلزم الانقلاب بل مراجعة  
كما كانت فاعتبر المسمى مع الخيار في خيانة المراجعة لغوى الرضا ولم يعتبر في  
خيانة التولية لثلاثة مراجع فاعتبر ان يخذ في خيانة التولية وعندنا  
يوسف يحيط فيهما اي في المراجعة والتولية قدر الجناية مع حتمتها اي حصنة  
الجناية من الزرع والمراجعة مثله اذا قال اشتريت هذا الثوب بعشرة في ثمن  
من ثمنه عشرة عشر ثم ظهر ان البائع كان له ثمنه ثمانية يحيط قدر الجناية  
وهو درهمان ويحيط من الزرع ما يقابل قدر الجناية وهو درهم واحد فيأخذ  
الثوب باثني عشرة درهمين اذا نفذ التولية والمراجعة اصل في العقد  
الا قبل ليحققه اصل الذي هو التولية والمراجعة وعند محمد يحيط بين اخذه  
بكل الثمن وتركه فيهما اي في المراجعة والتولية او الثمن المتيقن من ثمنه  
مجهول والثمن المسمى معلوم والمعلوم او لم يجر المجهول فاعتبر فيهما المسمى  
اذا تلمح ثمن من عدم الثمن فلو هلك المبيع بعد ظهور الخيار والمراجعة  
قبل ارد الى البائع او اشتهر القسح حدود ما يمنع الرد ولم يملك الثمن  
المستحق وسقط الخيار اتفاقا قال في الحداية يلزم جميع الثمن في الروايات  
الظاهرة لا تلمح خيارا يقابل ثمنه من الثمن كخيار الرقبة والشرط

مجهول وخيار العيب لا تلمح مطالبة بشليم الغائب فيسقط ما يقابل له عند مجزئه وفي  
الكافي وعن محمد ان المشتري يرد قيمته المبيع ويرجع على البائع بثلثي سلمه  
اليه بناء على اصله في اقامة القيمة مقام المبيع في التحالف انتهى فعلى هذا  
ان قوله اتفاقا ليس في محله تدبر ومن شري شيئا بعشرة فباعه بحصة عشر ثم شراه  
هذا الثوب ثانيا بعشرة يراجع على حصة يعده بيعة مراجعة على حصة ويقول قام  
على حصة وان شراه ثانيا بخمسة لا يراجع يعني اذا استغرق البائع الثمن لا يبيع  
مراجعة اصله عند الامام وعند هارون يراجع على الثمن الاخير مطلقا سواء اشتق  
الربح الثمن كان في الثانية او لا كما في الاول لا لا خير عقد متجدة ومنقطع لا  
حكم عند الاول فيجوز بيعه المراجعة عليه كما اذا تحلل ثالث بان باع المشتري  
من اجبته ثم باعه الاجنبى من البائع ثم شراه الاول فانه يبيعه مراجعة  
على الثمن الاخير ولان شبهة حصول الربح الاول بالعقد الثاني ثابتة  
لا تليها كدبه بعد ما كان على شرف الرد بالظهور على غيره والشبهة كالحقيقة  
في بيع المراجعة حقا ولا لهذا التحيز المراجعة فيما اخذه بالصالحية  
الحقيقة فيه كما في التبيين وفي البحر نقلا عن المحيط ان ما قال الامام  
او ثلث وما قاله اربعة ان يشتري ما دون مديون بعشرة وباع من سبعة  
بخمسة عشر وبالعكس بان يشتري المولى بعشرة مثله وباعه من عبده  
المأذون المستغرق بالدين بخمسة عشر يراجع السيد في الاول والعبد في الثانية  
على عشرة فيقول قام على عشرة لان هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه  
لم يشبه لعدم كونه العقد ملك وما في هذه لا يخلو عن حقه فاعتبر عندنا  
في حق المراجعة وبقول اعتبار البيع الاول فيصير كان العبد شراه للمولى  
بعشرة في الفصل الاول وكاتبه يبيع للمولى في الفصل الثاني فيغير الثمن  
الاول والمكاتب كالمأذون لوجود القصة بل كل من لا تقبل شهادة لم كالا  
والفروع واحدا الزوجين واحدا المتفاوضين كذلك وخالفاه فيما عدا  
والمكاتب وتفيده بالمديون اتفاقا ليعلم حكم غيره بالاولى لوجود ملك  
المولى في الكتاب كما في البحر وفيه كلام لان التقييد ليس باتفاق بل بالتحقق  
الشري قال الفقيه ابو القاسم فان كان العبد لا دين عليه فالشراء الثاني باطل  
لان العبد اذا كان لا دين عليه فماله لمولا كما في اكثر الكتب تدبر هذا  
اذا لم يبين اما ان يبين انه يشتراه من عبده للمأذون او مكاتب او يبين انما  
يشتريه من المولى يجوز بيعهم مراجعة كما في النقاية فعلى هذا لو قال الا  
ان يبين لكان اولى والمضارب بالنصف لو يشتري بمال المضاربة شيئا  
بعشرة وباع من ربح المال بخمسة عشر يراجع ربح المال على اثنى عشر ونصف  
فيقول قام على باثني عشر ونصف هذا عندنا كان كل واحد منهما لا  
يستفيد ملكا بهذا العقد وان لم يستفد ملكا الرقبة فيغير العقد  
مع شبهة العدم لان المضارب وكل عذر ربح المال في البيع الاول من وجه  
فجعل البيع الثاني عذرا حتى نصف الربح وعندنا لا يجوز بيع ربح المال



من المضارب ولا يبيع المضارب منه لا فداء له الربح لأن الربح يحصل إذا بيع من المشتري أو البيع  
تلك مال بالبيع وهو يشترى مال بماله ويؤخر من يربح المراجعة بلو بيان أي من غير بيان  
أنه اشتراك سليمان بك من الثمن فتعيب عند البيان أن العيب القائم به فلا بد  
منه لئلا يكون غاشا له للمحرث الصحيح من غير فليس من كان في البحر لا عورة  
المبيعة بأقرب سهاوية أو بضع المبيعة أو وطئت وحل الحال اتفاقا  
ولم ينقصها الوطني سواء كان الوطني موكها أو غيره ولذا في بصيغة المجهول  
أو أصاب الثوب فرض قار أي قطع قار أو حرق مار لأن جميع ما يقابل الثمن قائم  
الغايت وصف فلو يقابل ثمن من الثمن إذا فاق بلا صنع ولذا لو فاق في يد البائع  
قبل قبض المشتري لا يستقطب باعتباره من الثمن إلا أن المشتري بالجنا راحة  
بكل الثمن أو تركه وكذا ما فاع البضع لا يقابلها الثمن وعند زفر وهو قول  
الثاني في رواية عن أبي يوسف يجب البيان لأجل النقضان في صورة العود  
أما في صورة وطئ الثوب فلا خلاف وقال أبو الليث وقول زفر حوط وبه  
فأخذ وجهه في الفتح وعند محمد أنه انقصه قد لا يتفان التمس فيه  
لا يبيعه مراجعة بلو بيان وذلك لأنه لو نقصت بغير سواها لم يكن يجب  
عليه أن يعين بالهوى أن اشترا في حال غلوه وكذا الواسع الثوب لظول مكش  
أو توسع كما في البحر وان فقت عينا مباشرة الغير سواء فقتها الولي  
أو أكا جنبا بالمولي أو بدونه أو وطئت وهو بغير سواء كان الوطني من موكها  
أو غيره وكذا ثوب من طئة وسر لم يمان أو يبيع مراجعة بشرط أن يبين  
العيب حيث احتسب عند جزأ بعض المبيع وهو العذرة واليمين لأن إزالة  
العذرة وإخراج العيب عن كونها في ملكه فلا يملك بيع الباقي بكل الثمن مراجعة  
وتولية أو أكا واصل من إذا صارت مقصورة بالثمن صار بها حصة من الثمن  
بلا خلاف أما إذا فقتها الأجنبية فيجب البيان أخذ رشا أو لا لأنه لا فقا الأجانب  
أوجب عليه ضمان الأرض ووجب ضمان الأرض بسبب أخذ الأرض فأخذ حكمة  
فما وقع في الهدية من التيقيد بقوله وأخذ المشتري أرضه اتفاقا كما في البيع والفتح  
وأما قلت بما نشره الغير لأنه إذا فقاء بفعل ففعل المبيع فهو بمنزلة ما لو تعيب  
بأقرب سهاوية وان يشتري بنسيئة وراعي بلو بيان جزأ المشتري أو من يشتري  
توابعه ثمة نسيئة وباعه براج وأحد طاله ولم يبين ذلك ففعل المشتري خائفة  
يصير محبة أن شاء رده وان شاء قبله لأن لأجل ثبوتها بالمبيع الأثرى أنه يرد  
في الثمن لأجل الأجل والشبهة وهذا الملقح بالحقيقة احتياطا فصار كانه سترى  
نسيئة وباع أحدهما مراجعة ثمنها فان ألقف أي المشتري المبيع ففعل لم يرد كل ثمة  
المشتري أن يرد له أو يرد له المردوك أو مع الألف ولو عثر بالثمن لكان أولى  
لأن حكمه أن يكون يعلم من حكم التلف بأدنى بخلاف المكس كما في البحر كذا التعلية وروى  
لو يشتري بنسيئة ووكاه بلو بيان ثم علم المشتري أن خيرا لأن الجانية في التولية مثلها  
في المراجعة لا تمنعها على البذل أو كان الغرائد وغيره لكن يفسد بغيره وقيل وكذا القوة  
الجميع ما ذكره للمراجعة فلهذا في التولية أيضا كما في البحر لو يشتري ويؤيد

صفقة كذا بجهة كره بيع أحدها مراجعة بلو بيان ابن من غير بيان أنه اشتراك بجهة  
من ثوب آخر لأن الجيد يضمن المردوي لثروكم وهذا عند إمام وقال لا يكره قيد  
بشئيين لأن المشتري لو كان بما يكال أو يوزن أو يقطر أو يعبأ يجوز بطله كراهة  
اتفاقا وقيد بقوله صفقة لو كان بصفتين يجوز اتفاقا وقيد بكلام  
بجهة أو لو يبين ثمن كل واحد منهما لا يكره اتفاقا وقيد بجسمة لأنه  
لوياعه بالزائد لا يجوز اتفاقا وقيد المراجعة ليس للاحتراز عند التولية  
لأنها في الحكم كذلك بل لأنه لو باعه مطلقا لا يكره اتفاقا ومن ولى  
أرباع شيئا بالتولية بأن قام عليه أمرها اشترا ولم يعلم بترتيب قدره بمقام علم  
في المجلس فسد البيع لجهالة الثمن وكذا المراجعة وإن علمه أن علم المشتري  
قدره في المجلس جدي بين أخذه وتركه لأنه الفساد لم يقرر فأد حصل العلم  
في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كآخذ القول إلى آخر المجلس فإن علم  
بعد التفريق يقرر الفساد وفي التولية لا يقرر فاحذر في ظاهر التولية  
ويعني بالردان أن غيره وأما تصرفه في بعض المبيع غير بانه منه فصل  
في بيان البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وعين  
ذلك وجه إيراد الفصل ظاهر لأن المسائل المذكورة ليست من بيان المراجعة  
ووجه ذكرها في بابها الاستطراد باعتبار تيقيد زائد عن المراجعة بصحة  
بيع المنقول قبل قبض المبيع من المبيع من المبيع مالم يقبض ولا في غير  
على انفساخ العقد على اعتبار هلاك مخلوق هبة والتصدق فيه و  
أقرا من قبل القبض من غير البائع فانه صحيح عند محمد على الأصح خلاف  
لأبي يوسف وأما كتابة العبد قبل القبض موقوفة والبيع جنب بالثمن وان  
نقدته نفدت كما في التبيين ولا حضورية لها عقدي قبل القبض فهو موقوف  
وأما من وجع الجارة المبيعة قبل قبضها فجاز بدليل صحة تزويجها كما بق  
وأما الوضوء قبل القبض فصحيحة اتفاقا وأطلق البيع شامل  
للاجارة والصالح كانه بيع وقيد بالمنقول كانه لو كان مهورا أو ميراثا  
أو بدل الخلع أو العتق من مال أو بدل الصالح عذرم المهر يجوز بيعه قبل  
القبض بالاتفاق وأما صلح كل عوض ملك يقد يفسد بهلاكه  
قبل قبضه فالنصف فيه غير جائز ومال الجارية كما في البحر ويصح في العقار  
أي يصح بيع عقار كانه يفسد هلاكه قبل قبضه عند الترخيص خلوه بالمحمد  
وهو قول الثماني بالملوك الحديث واعتبار بالمنقول ولها أن ركن البيع  
صدر عن أهل في محله ولا يخفى فيه لأن الهلاك بالعقار فادرجت إذا  
تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه بأن كان على شط الشبه وكان البيع  
علوا فلهذا هو القيد بلا يخفى هلاكه قبل القبض كما قدنا لكاتب  
أولى تدبر بخله في المنقول والفرق المهر انفساخ العقد والحديث معمولا  
به عملوا بده كل الجوزين تز وأما بطل الصحة دون التفاد والزوج  
لأن النفاذ والزوج موقوفان على ثمر الثمن أو رضه البائع ولا فقا للبائع



ابطالة بخلافه وما يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستبداد كذا في البيع  
ومن اشترى كلبا كلبا لم يشترط الكيل لا يجوز له ان يشتري بعبه ولا اكله  
حتى يكلمه ثانيا لقوله صلى الله عليه وسلم انتم اذا اشعتم فاكلوا واشبعتم  
فكلوا واحتمال الغلط في الكيل الا اذا كان نقصا وتزيد فالزيادة  
للبايع فيصير التعريف في مال الغير حراما فيجب الاحتراز لكونه دسوسا  
بمخلاف ما اشترى بجازفة لان الكيل لم يملك كفساد البيع ونقص في الجامع  
الصغير على فساد وفي الفقه نقله عن الجامع الصغير لو اكله وقد قبضه  
بلوكل لا يقال انه اكله حراما لانه اكل ملك نفسه الا انه لم يترك  
ما امر به من الكيل وكان هذا أصلا في سائر المبيعات اذا قبضها فما كانها  
وقد تقدم انه لا يحل اكلها اشتراكا فسادا هذا بين ان ليس كل ما  
لا يحل اكله اذا اكله ان يقال فيه اكل حراما وكفى بكل البايع بعد العقد  
بحقيقته ان حقيقة المشتري ان البيع صار معلوما به وتحقق التسليم  
وهو الصحيح ان لما قبل شيئا كانه كل البايع بعد بيعه بحقيقة المشتري  
وكيل المشتري قبل التعريف فيه قد بعد العقد وحقيقة المشتري  
لانه اذا كاله قبل العقد مطلقا وبعده في غيبه المشتري لا يكون كافيا  
كما في البحر ومثله ان مثل مثل الكيل الوزني والعددي غير الدراهم  
والثنايزاد لبيعها لا ياكله حتى يزن او يعد ثانيا ويكفي ان وزنه  
او عدده بعد البيع بحقيقة المشتري وفي المجتزأ او اشترى المعدوم وعد  
الموزون لحمة الزيادة عليه هذا عند الامام في اظهر الروايتين و  
عنه كالمزدوج وهو قولهما لا يثبت من الزبنيات فعلى هذا يلزم للمص  
التفصيل وانما يتدنا بغير الدراهم والثنايزاد لا يجوز التعريف فيها  
بعد القبض قبل الوزن كما في الايضاح وغيره هذا كله في غير بيع السعوط  
انما هو فلو بحثنا في الوزن المشتري ثانيا وان صار بيعا بالقبض بعد  
الوزن وفي الخلاصة وعليه الفتوى لا المزدوج انما لا يحرم بيعه والتعريف  
قبل اعاده الذراع وصف في الثوب واحتمال النقص انما يوجب خياره قد سقط  
بيعه بخلاف المقدار وفي التبيين هذا اذا لم يستم لكل ذراع ثلث وان  
لشتر فلا يحل له التعريف فيه حتى يذرع وصية التعريف من التمس بيعه وحيته  
واجارة ووصية وتلك ممن عليه عوض وغير عوض قبل قبضه لسواء كان  
فما لا يثبت كالنقد او مما يتعين كالكيل والموزون حتى يخلع ابد بذرهم  
او يكثر من خنطة جازان ياخذ به اشيئا اخر لان المطلق للتعريف وهو  
الملك قائم والمانع وهو عند الانقضاء بالملوك فثبت لعدم قبضتها  
بالعينين ان في النقص بخلافه في البيع كما في الثمانية وغيره لكن المدعى تمام  
هو التعريف في التمس قبل القبض حائزا مطلقا سواء كان مما لا يقيد كما في  
والدليل هو انتفاء عند الانقضاء بالملوك لعدم تعيينها بالتعيين  
فيكون الدليل اخذ من المدعى تدبيره والخطأ منه اي حرم البايع بعد القبض

هذا ان البيع لا يجزأ بيمين اخرج البذل عما يقابله لكونه اسقاطا والاستقاط  
يستلزم بقوت ما يقابله فثبت الخط في الحال ولا يمتنع باطل العقد لستار  
وفيه اشارة الى ان خط كل التمس على ملحق بالعقد اتفاقا وصحة الزيادة  
فيه ان التمس حال قيام البيع ان قبل البايع في المجلس حتى لو لم يملك قبل  
حتى يفرق بطلت الزيادة كما في البرازية وغيرها فعلى هذا لا يثبت  
اولا لانه مما لا بد منه لا يبعد هذه ان البيع في الدراية اذ لو ملك وتغير  
بصرف المشتري حتى خرج عن اطله واسمه عليه كبر صحت اخرج  
عن محله البيع كعبد وتبديع يجوز الزيادة اذ ثبوتها ملحوظة في مقابلة التمس  
وهو عيان على حاله فيم ينصرف التعادل فيه وكذا صح الزيادة في البيع لزم  
زيادة البايع دفعهما ان قبل المشتري ذلك لانه تصرف واحد وملكه ويلحق  
بالعقد فيصير حقة من التمس حتى لو هلك الزيادة قبل القبض تسقط حقا  
من التمس بخلافه والزيادة المستولرة من البيع حيث لا تسقط شيئا بهما كما  
قبل القبض وكذا اذا اراد في التمس عوضا كما لو اشترى بمانة او ثوبا بفضا  
ثم رآه المشتري عرضا قيمته مخوز وهلك العوض قبل التسليم ينفسخ العقد  
في ثلثة ولا يشترط للزيادة هنا قيام البيع فتصح بعوده كما بخلاف  
الزيادة في التمس كذا في البحر وقال يعقوب يابا اذهب كله وهذا ان  
المطاعا الكافي ان الزيادة بعد تلف البيع سواء كانت في التمس في البيع تصح في الزيادة  
ولا تصح في طاهر الدراية لان الزيادة تقدر العقد من وصف الى وصف فتسترد  
قيام العقد بقيامه بقيام البيع وذكروا في الجامع الصغير ان الزيادة في البيع  
او التمس انما يجوز ان كان البيع قائما ولا يجوز لو كان البيع هالكا فثبت هذا  
وبين ما ذكرناه في التمس في التوفيق وتعلق الاستحقاق بكل واحد  
انما يستحق البايع والمشتري بكل التمس والبيع والزائد والمزيد عليه  
في الزيادة والخط يلحقان باصل العقد وعندنا وقال مدرائهم ويمكن ان  
يراد ان الاستحقاق مستحق او التمس والاستحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من  
المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزائد صلة متداة كما هو مذهب زفر  
وانما بقي انتهى واعترض عليه صاحب الدرر بان لا يمكن ذلك لان  
هذا مدارك هذا الاستحقاق على الدعوى واليمين فان ادعى المستحق بغير  
المزيد عليه واثبت اخذه وان ادعاه مع الزيادة واثبت اخذه وكذا  
اذني الزيادة فقط ثم ان حكم الالتحاق يظهر في التورث والمراجه  
فليست في ايراج ويولى هذا التعريف على صحة الزيادة والخط وعلى  
الحاقها باصل العقد على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان خط لان كل من  
الزيادة والنقصان ملحق باصل العقد فيعتبر المراجه والتولية  
بالنسبة والتعريف ياخذ بالاقتران في الفصلين اي في فصل الزيادة وفصل  
الخط عنه وان كان مقتضى الالتحاق باصل ان ياخذ بالكل في صورة  
الزيادة لان حقه تعلق بالعقد الاول في الزيادة ابطال



ويسره ابطاله ومن قال بغيره عندك من زيد بالغ على الضامن بكذا  
اي مائة مثله من التمت سوى الف احد ام سوى الف والزيادة  
منه او من الضامن لان الزيادة المشروط جعلت هذا الاصل  
التقابل للبيع فكان التزم بعض ما ورد عليه العقد من التمت فيوجد  
منه وان لم يقل من التمت فالمسئلة بما لها فالكلف على زيد لانه من العبد  
ولا شيء عليه من التمت عند القائل لانه لم يزد فان قيل لا شيء عليه  
وعبارته صريحته في الضمان قلنا من الكلام علمانه قال بغير عبدك  
من زيد بالث على الضامن سوى الف والضمان ان غير متعلق بالثمت  
فله شيء عليه من التمت هذه المسئلة من تعارض زيادة التمت وفي  
ذكرها فائدة جوازها من الاجنب ايضا ولهذا ذكرها المصنف في  
هذا الباب ولقد اصاب ولم يذكر صاحب الهداية بل اوردها التسليم  
وكل دين اجل باجل معلوم صالح باجيلة وان كان حاك في الاصل  
مطالبة حقه فلا ان يؤخره سواء كان من بيع او من قرض على من عليه  
الا ترى انه يملك التمتع مطلقا فكذا موقوف ولا بد من قوله تمت عليه الذي  
فلا لم يقبل بطل التاجيل بالشرط كما في السحرة القرض هذا التمتع منقول  
وصالح تاجيله لكونه اعادة وصلة في التمتع ومعاوضة في التمتع فقل  
اعتبار التمتع لا يلزم التاجيل فيه كما في الاعادة اذ لا جبر في التمتع  
وعلا اعتبار الانتفاء لا يصح كانه يصير بيع الدار بالدار ثم يشترط وهو  
ربوا وفي الطريقة القرض المحجور تاجيله وفصل صاحب التوير  
القرض لكثرة الاحتياج اليها في المعاملة فقال القرض هو تاجيل وتفضل  
عقد مخصوص يرد على دفع مال مثله لرة مثله وصح في مثله كافي عزه بفتح  
يستقرض الدارهم والدنا يتر كذا ما يكال او يوزن او يحد مقدارها  
ففتح يستقرض حوزة ويغير ويضم يستقرض طعاما بالعراق فاخذ  
صاحب القرض يملك فعليه قيمة بالعراق يوم اقتراضه عند اى يوم  
وعند محمد يوم اختصاصه منه وليس عليه ان يرجع الى العراق  
في اخذ الطعام ولو استقرض الطعام ببلدة فيه الطعام رخصت  
فليقيم القرض في بلدة فيه الطعام قال فاخذ الطالب بحقه  
فليس له ان يجبر المطلوب ويؤخر المطلوب بان يوثق به حتى  
يعطيه طعامه في الذي يستقرض فيه شيئا من الفواكه ككلاء او  
ورثا فلم يقضه حتى انقطع فانه جبر صاحب القرض على تاجيره  
الى محو الحديث الا ان يتراضيا على القيمة ويملك المستقرض  
بنفس العقد القبض عند الشئ خلافا لابي يوسف اقرضت شيئا  
فاستهلكه كيقضه وكذا المعتد ولو صدح محجور كايوا حذره  
قبل العتق وهو اوديعه يستقرض من اخذ رايه قاتا  
المقرض فقال المستقرض فيها في الماء فالقاهها كاشئ على المستقرض

على المستقرض لا يتعلق بالجائز من المشروط فالفاسد فيها لا يبطله ولكنه يلغى شرطه  
وذكرني اخبروا استقرض الدارهم المكسورة على ان يودي صاحبها كان او باطلا وعليه  
مثل ما قبض الا في الوصية فهو استثناء من المستثنى يعني ان الوصية ان يقرض من ماله الف  
درهم فلا يملكه الى السنة يجوز من الثلث ويلزم والابطال حتى يمضي المدة لانه وصية  
بالتمتع والوصية يتسامح فيها نظرا للموجبه لا ترى انها تجوز بالكتابة والسكوت  
ولزم ولا يصح التاجيل الى اجل مجهول متفاحش الجاهل كقبول الزج وتزول المظن مثله  
ويصح التقارب كاحصاء ونحوه كما جاز ذلك في الكفاية **باب الربا** وجه من اجبه  
للمراجعة ان في كل منها زيادة الا ان تلك حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء فقدم  
ما يتعلق بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والربوا هو تكبير الربا والقراسم من الربوا بالفتح  
والسكود فلامه وادوكرا في النسبة يدوي وفتحها خطأ وفي المصباح الربوا  
الفضل والزيادة وهو مقصود على المشهور وليس المراد مطلق الفضل بالاجماع وانما المراد  
فضل مخصوص فلذا عرفه شرعا بقوله هو فضل مال او فضل احد المتجانسين على الآخر  
بالمعيار الشرعي او الكيل والوزن ففضل قفيز شعير على قفيز بزر كما يكون ربوا حال  
ذلك الفضل عن عوض قيد به ليخرج بيع كبر بزر وكبر شعير بكبر بزر وكبر شعير فان  
للتا في فضله على الاول لكنه غير حال عن العوض بعرض الجنس الى خلاف جنسه بان كبر  
بزر بكبر شعير وكبر شعير بكبر بزر بشرط جملة فعيلة صفة لفضل مال بشرط ذلك  
الفضل لاحد العاقلين او الباعين والمقرضين او الراضين للاحتراز عما شرطه الغير  
هما وفي الاصلح في احد البدلين ولم يقل لاحد العاقلين لان العاقد قد يكون وكلاء  
وقد يكون فضولا عقد الوكيل والفضولي يتوقف على قبول المالك فيصير العاقد حقيقة  
الموكل او المالك فلا حاجة الى التبديل تدبر ومعاوضة مال بمال قيد به للاحتراز عن  
هبة بعوض زائد ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالا مستخدم والركن  
والزادعة واللبس واكل الثمن فان اكل رهنا حرام كما في القسمة القهستاني وعلمته  
لوجوب الممانلة التي يلزم عند فداها الربوا وفي الاصلح الاصول العلة ما يضاف اليه  
بثبوت الحكم بلاء واسطة فخرج الشرط لانه لا يضاف اليه بثبوته والسبب والعلة وعلة  
العلة لانها بواسطة القدر لانه كون الشيء مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان  
التساوي في المعيار الموجب الشرعي الموجب للممانلة الصورية وهو الكيل والوزن والجنس  
او مع اتحاد الجنس في العوضين فالعلة بجميع العوضين عندنا لان الاصل فيه الحديث المشهور  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة مثله بمثلها بيد والفضل ربوا وعدة الاشياء  
السنة الحنطة والشعير والتمر والماعز والذهب والفضة اربيعا مثله بمثل اربيع الحنطة  
مثل بمثل حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرابه باعرابه ومثل خبره ولما كان  
الامر بالموجب والبيع مباح صرفا لا يجاب الى التيقن فصار شرط الرهن والممانلة بين  
الشيئين تكون باعتبار الصورة والمعنى والقدر يسوتما الصورة كما بينا والجنسية سوى  
المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله صلى الله عليه عليه جدها ودية  
مسواة فحرم تبيع على كون العلة القدر والجنس بيع الكيل والوزن في جنسه كبيع الحنطة



بالخطبة والذهب بالذهب مثله ففاضلا لوجود الربوا في ذلك أو ستمة أي باجل ما في ذلك نسبة الفضل إذا التقدر خير ولو وصليته غير مطعوم خلافا للشافعي فان عكسه الربوا عند الطعم في التصحر المطعومان والتمية في الأمان والجنسية بشرطه لعمل العلة عملها حتى لا تعمل العلة المذكورة عنده إلا عند وجود الجنسية كالحق من الحيلولة والحديد من الموزنة والطعم غير معتبر عندنا وحل بيع ذلك مما لا يبعد اتفاقا ومثاقضا غير معتبر كحقيقة بخفتين لا تتفا جريان الكيل وما دون نصف صاع وهو في حكم الحفنة لأنه لا تقدير للشيء بما دونه كما في العناية وبيضة ببيضة ونمرة بتمرتين وحاصله أن ما لا يدخل تحت المقياس وهو الكيل والوزن إنما لعلته كالحفنة والحفتين والتمر والتمرين وأما كونه عددية كما يباع بالعبارة الشرعية كالبيضة والبيضة والحوزة والحوزتين محل البيع متفاضلة لعدم جريان القدر والمعاير فلا يوجد المساوات فلم يميز الفضل وبقي على الأصل وهو الحل عندنا خلافا للشافعي لوجود الحرمة علة وهو الطعم مع عدم المخلص وهو المساواة فيعبر إذا الأصل عند الحرمة فإن وجد الوصفان أو الكيل والوزن مع اجترار الفضل كقصور بقر بغيرين منه وحرمة النساء ولو مع السواى كغيرين بغيرين منه أحدهما أو كلوه منهن لوجود العلة وإن عدما كل منهما حل أو الفضل والنساء لعدم الحرمة وإن وجد أحدهما نطق حل التفاضل كما إذا تقرر إذا بيع بغير حنطة بغير شعير بدينار بدل حل الفضل فإن وجد جزء وهو الكيل موجود هناك دون الجزء الآخر وهو الجنسية وإن بيع خمسة أذرع الثوب من الحرور بستة أذرع منه يدينار بدل حل أيضا لأن الجنسية موجودة دون القدر كالنساء أي محل النساء في هاتين الصورتين ولو بالتساوى وذلك لأن جزء العلة وإن كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة في الربوا والشبهة في الربوا ملحقة بالحققة لكنه أدون من الحقيقة فلا يترتب اعتبار الطرفين فقر النسبة أحد البديلين مع عدم البيع غير جائز فصار هذا المعنى مرتحا لتلك الشبهة فلا يحل وفي غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما قلنا أن النسبة أدون من الحقيقة على خير المشهور وهو قوله عليه السلام إذا خلقت النوعان فبيعوا كين ما شئتم بعد أن يكون يدينار يدينار ما قلنا ومما لا يفتى أن الجنس بانفراده لا يحرم النساء كما في شعر الوقاية ثم فرعه بقوله فلا يصح مسلم حرى في حرى لوجود الجنس والنساء في السلم فيه ولا سلم في شعير لوجود القدر مع النساء وشرط التعيين والتعاقب في المجلس في العرف لقوله صلى الله عليه وسلم الغنضة بالغة هاء وهاء معناه خذيرة بيد والمراد به التعبد كمن يباع عنها عنه لأنها التمس شرط التعيين فقط في غيره في عقد العرف من الربويان ولا شرط التعبد في بيع الطعام بمثله عينا حتى لو باع برأيه بعينها وتفرقا قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي وأما قلنا بمثله إذا التفاضل لا يجوز اتفاقا وأما قلنا عينا إذا لم يكن ميعنا لا يجوز اتفاقا وأما عندنا فلم الغنية وأما عندنا فلم الغنص والاشفاق في قوله صلى الله عليه وسلم الطعم بالطعام بالتمام يدينار ولا أنه لو لم يبين في المجلس بيقا قب القبض فيوجد في القبض الأول مزية فيستحق شبهة الربوا ولأنه مبيع معتبر فلا يشرط فيه القبض كالشوب وهذا لا ينافي في المطالبة إنما هو التمكن في التفرق فيه فيترتب ذلك على التعيين بخلاف العرف لأن القبض

فيه يتعين به ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم يدينار بعين كما رواه عبادة بن ريث الصناعات كذا وتوافق القبض لا يعتبر تفاوتها في مال عرفا بخلاف التقدير والأجل وما انفق على صيغة المجهول على تحريم الربوا فيه كذا فهو كذا كالبشر والشعير والتمر والماع وان نص على تحريمه أي تحريم الربوا فيه وزنا فهو وثق أبدا كالذهب والفضة ولو وصليته تعود في خلافه لأن التفرق طاع وأقوى من العرف فلا قوى لا يترك بالادنى وما انفق فيه أي مع كونه كيليا أو وزنيا محل على العرف كغير النسبة المذكورة من التبر في الغنص لأن الشرع اعتبر عادة الناس لقوله عليه السلام ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا وقال الشافعي هو مجهول على أهل النجاش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ذلك في نصاب التزكوة والكفارات لأن الأمة أجمعت على خلاف ذلك في البياعات وعمر بن يوسف أنه يعتبر العرف على خلاف المضموم عليه أيضا لأن الضرر على كذا مكان العرف وقد قبل في قبلة حكمه وقال المولى بسعدى يستقر من الدرهم عدوا وبيع الزئبق وزنا على ما هو المتعارف وزماننا فينبغي أن يكون مبيعا على هذه الرواية ثم فرعه بقوله فلا يجوز بيع التبر بالتمر مما فلا وزنا لأن التبر كيلى شرعا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب مما فلا كذا لأن الذهب فيه وزنى لا يمان وإن تبا رفراد ذلك لا احتمال الفضل على ما هو الميعاد فيه وجاز بيع فلس معين بدينار بفسلسين معينين عند الشافعي خلافا للمجرب ببيع الفسلس بجنسه متفاضلا يحتمل وجها الأول أن يكون كل واحد في البيع ميعنا والتمن غير معين الثالث عكس الثاني الرابع أن يكون كل منهما غير معين والكل الفاسد سوى لوجه الأول أنه التمة ثبت بأسلاف الكل فلا تبطل بصلتها بما باعها حرما وإذا بقيت أمانا لا يتعين فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما أن النسبة في حقها ثبت بأسلافهما وإذا بطلت تتعين بالتعيين بخلافه فافقوا لا بد من النسبة خلفه ويجوز بيع الكبريا بغيره بغيره وكذا بغيره كيفما كان لا خلاف فيهما جسا لأن النوب لا ينتقض ليعود غزلا أو قطنا والكبريا بغيره من الملمح والملمح كمال ليس كما لو باع الفسلس بفسلة فإنه يجوز وكيف ما كان لا خلافا وهو قول محمد وقال أبو يوسف لا يجوز إلا ميسرا وبما هو قول محمد في الحادى وهو الإصح ولو لم يع قطنا غير ميسر ويجوز بمجروح جاز إذا علم أن الما ليس أكثر مما في الآخر ولا لا يجوز ولو باع الفسلس غير الملمح بغيره بفسلس فلا بد أن يكون الحب الما ليس أكثر من الحب الما في الفسلس ولا يجوز بيع اللحم بالحبون عند الشيخين وعند محمد وهو قول الشافعي لا يجوز ببيعة ابن بيع اللحم حبون من جنس حتى يكون اللحم أكثر مما في الحبون ليكون اللحم لا بمقابلة ما فيه والبنا من اللحم بمقابلة السقفيل كالحمد والكرش والامعاء والطحال لا تتما جسا واحد لهما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر بفسلة فكذا متفاضلا كالزينة بالزيتون وهو القياس ولهما أن الحبون ليس لجمه بال ولا ينفق به انتفاع اللحم ومالته معققة بالزينة فيكون جسا آخر بخلاف الزيت والزيتون وهو الاستسمايان قيد بالحم لأنه لو باع أحد السمانين المدا بوحين لعين المستلوحين بالآخرى جاز اتفاقا بأن يجعل لهم كل منها جدارا آخر ولو كانتا مسلوحين يجوز أن يساونا وبارزنا ولو اشترى شاة حية شاة مذبوحة



يجوز اتفاقا موضع الخلاف بيع اللحم من جنس ذلك الحيوان ويجوز بيع الذئبق بالذئبق  
متما فلا يكلو متفاضلا لا تماثلا لاسم والصورة والمعنى وبه ثبت المجامعة من كل وجه  
لا يعتبر احتمال التفاضل كما في البر بالبر وفيه ابن الفضل بما اذا كانا ولا يجوز خلافه  
للتشافي لعدم الاعتدال في خول الكيل كانه مكسر ومتملي جدا وقوله كذا احتراز عن الورود  
لان فيه روايتين وعمر الجراف وامارة الى ان قول الشافعي لا يجوز بيع الذئبق بالتسويق  
اي اجزاء حصة تعلية والذئبق اجزاء حصة غير مقبلة اصله اي لا متفاضلا ولا  
متساويا عند الامم لانه لا يجوز بيع الذئبق بالقبلة ولا بيع التسويق بالخطبة فكذا بيع اجزاء  
نهما القيام المجامعة وبيع القبلة بالتسويق تساويا جاز لا اتحاد الاكم حلا فلهما اي  
قال لا يجوز كيف ما كان الاختلاف في الجنس ولكن يدان لان القدر يجمعها ويجوز بيع الرطب  
متما فلا خلاف للشافعي وكذا يجوز بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متما فلا عند الامم  
لان الرطب والتمر متجانسين بالذات الآب بالصفات فيدخل تحت قوله عليه السلام التمر بالتمر  
متما بمنزلة وان يتجانسا على زعم المخالفة يجوز ايضا لدخوله عليه السلام اذا اختلف  
النوعان فيبيعوا كيف شئتم يدان حلا فلهما لا متفاضلا بالرطب باجفاف وبيع بالزبيب  
على هذا الخلاف وكذا يجوز بيع البر رطبا بفتح الراء وسكون الطاء او مبلولا بمزلة او بالياسين  
وبيع التمر والذبيب متعدين متماويا حال من المجمع يعني يجوز بيع البر رطبا او  
مبلولا بمزلة او بالياسين وبيع التمر والذبيب متعدين متماويا عند الشافعيين  
لان حال المجمع مقدر وقت العقد فيعتبر تساوي فيه اختلفت الصفة او لم تختلف خلوها  
المحمد في جميع ذلك لانه اعتبر التساوي في حال والمال وترك ابو يوسف اصل الذي هو تحقيق  
التساوي في حال المقدر في بيع الرطب بالتمر وكان مع محمد الحديث النبوي عليه السلام انه مثل  
عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه السلام او ينقص اذ اجف فقول نعم قال اذا فيتم الباقي  
على القياس ويجوز بيع لم حيوان بالبحر حيوان غير جنسه متفاضلا نقدا وكذا الذين وعن  
الشافعي انهما جنس لا اتحاد للمق فلا يجوز اولا متساويا ولان الما بالاصول مختلفة حتى  
يقتض بعضها الى بعض في الزكوة وكذا اجزاؤها وقد نال النقد لان بيعه نسبة غير  
جائز بالا اتفاق وكذا الابل والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا المعز مع الضأن والبعث  
مع الغراب فلا يجوز بيع لم البقر بالجاموس متماولا لا اتحاد جنس بل في الزكوة والتمثيل  
وكذا اجزاؤها مما لم يختلف المق كسفر المعز وصوف الضأن فانهما جنسان فان قلت لم جاز  
لحم الطير بعض متفاضلا لانه من جنس واحد ولم يتبدل بالصفة قانا اما جاز لانه غير مودون  
عادة فام يكن مقدارا فلم يوجد العلة في اصله لان الاختلاف باختلاف الاصل المتقيد  
الصفة وفي الفاعل يستغنى عن استغنى من لحم الطير الدجاجة والاوز لانه يورث في عادة اهل بعض  
البلد ويجوز بيع حل العنب محل الدق نقدا متفاضلا فانهما جنسان متغايران كما بما  
ويدان اسم الجن بالذئبق او بالاسم ان يجوز بيعا متفاضلا وان كانت كلاهما مع الضان  
لانها اجناس مختلفة اختلفت في الاسماء والصور والمقادير ويجوز بيع الخبز بالبر  
او الذئبق او التسويق متفاضلا لعدم التماثل لان الخبز اذ او معدى والبر كلى بالنصر

ولم يجمعها قدر وكذا بيع الخبز والذئبق او التسويق متفاضلا لما ذكرنا من عدم  
التجانس فلم توجد علة الربوا هذا اذا كانا قدين واما اذا كان احدهما بسنة سواء  
كان خبز او ذئبق او دقيقا فيجوز في صورة كون البر سنة عند الامم لانه اسم موزع  
فيمكن في كل صفة ومعرفة مقداره قيل يفتيه ويجوز في صورة كون الخبز سنة  
عند ابو يوسف لانه اسم موزع وقيل يفتيه وعن هذا قال وان وصليه كان احدهما  
سنة وبه يفتى للشافعي وفي الحامو ويجوز بيع اللبن بالخبز ولا يجوز بيع الحبة بالزئ  
اذ قيل بجنبه مما فيه الربوا الامسا والفقول عليه السلام جند هارديها سواء  
وكذا يجوز بيع البسر بالتمر لا طلق التمر على البسر ولا يجوز بيع البر بالذئبق او بالياسين  
التسويق او بالتمالة مطلقا اي لا متساويا ولا متفاضلا لان المجامعة باقية من كل  
با اعتباراتها اجزاء الخطبة ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والتسميم بالسمير حتى يكون  
الزيت في صورة الزيتون به والسمير في صورة بيع التسميم به اكثر مما في الزيتون  
والتسميم وفيه الفرق والنشر للزيت وهو ان يرجع الاول للاول والثاني للثاني  
لتكون الزيادة بالتجبر بفتح الزاء المتشبهة فتقل كل شئ يعصر علم ان البيع لا يجوز في  
ذلك صور الاول ان يعلم ان الزيت الذي في الزيتون واكثر لتحقق الفضل من الدهن  
والثقل الثانية ان يعلم التساوي نحو الثقل عند العرض الثالثة ان لا يعلم انه  
مثل او اكثر او اقل فلا يصح عندنا لان الفضل المتوهم كالتحقق احتياطا وعندنا  
جاز لان الجواز هو الاصل والفساد لوجود الفضل الخالي فلم لا يفسد ويجوز البيع  
في صورة بالاجماع ان يعلم ان الزيت المنفصل اكثر ليكون بالفضل وكل قيمة اذ بيع  
بالخامصة لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر كبيع الجوز بدنه واللبن بثمره بسمه و  
التمر بنواه كما في البحر ولا يستقر جنسا صلا ولا وزنا ولا عددا عند الامم للتفاوت  
الفاخر من حيث الطول والعرض والغلظ والسرقة من حيث الجان والصور وعند  
ابو يوسف يجوز استقراضه وزنا لا مكانا التساوي في الوزن كعددا للتفاوت في حاره  
وبه يفتى وبه جزم صاحب الكز وذكر الزيلعي ان الفتوى على قول ابو يوسف وعند محمد  
عددا ايضا للتفاوت والتعامل وفي شرح مجمع الفتوى على قول محمد وفي الفتح واذا ارى على  
قول محمد احسن لكونه اسر وارفق ولا يروا بين السيد وعبد لانه وما في يد ملكه اطلقه  
وقد بعض الفضلاء بما اذا لم يكن دين مستغرق لرقبه وكسبه واما اذا كان مستغرقا فيجوز الربوا  
بينهما اتفاقا لعدم الملك عنده للمولى في كسبه كالمكاتب وعندهما يتعلق حق الميز لكن  
اذا لم يكن مامعه لمواه بان كان مديونا سواء كان الدين لمواه كالمكاتب او لغيره فيعتبر  
البيع بينهما فيصير الحكم كسائر حكم البيوع ولذا لم يفضل تدبير وفي البحار ورواين المتفاوت  
ضمين ونشر يكي الفتا اذ اتبايعا من مال الشركة وان كان من غير جري بينهما ولا يرب  
بين المسلم والحر في دار الحرب عند الطرفين خلافا لابي يوسف والشافعي اعتبارا بالمستأمن  
منهم في دارنا ولهما قوله عليه السلام لا يروا بين المسلم والحر في دار الحرب ولان مالهم  
مباح في دارهم فبأي طريق اخذ المسلم اخذ ما لا يملكه من غير عذر بخلاف المستأمن منهم



لا مال له صار محظورا بعد امان قال في السهل وغيره ويجوز الرب عند الامام بين مسلم  
اخذ مال الخوي برصا وطما انه ربوا جري بين مسلمين فخرم وفيه كلام وهو ان عدم  
المعصية ممنوع الايمان العائنين لم يملكوا ما في يد من اسلم ثمة اذا ظهر واعلهم لكن يمكن  
الفرق بالبيع الشيء من الربويان بجنته متفاضل برصا بخلاف ما اذا ظهر واعلهم وفي  
اخذوا ما في يد من اسلم ثمة لا يتم اخذوا قهر لا با لربني فافترقا  
كان من حق مسأل الحق ان يذكر في الفصل المتصل بالاول البوع الآات المتصل الترم ترتيب الهدية  
كما التزم صاحب الهدية ترتيب الجميع التغير وكان الحق تراج فليود كرها  
بعد ذكر مسأل المتبوع الا ان صاحب الهدية ذكر مسأل الحق في باب على خلة ثم ذكر  
مسأل الاستحقاق في باب آخر والمتبوع ذكرهما في باب ولت بشعر لم ترك اسلوبه والحق  
جميع حق وهو خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من ما لم يترك ضرب وقتلا او جب وثبت  
ولذا يقال المرفق الدار حقوقها وما في البحر فليراجع يدخل العلو والكيف في بيع الدار  
وان لم يذكر بكل شيء هو لها ونحوه لان الدار اسم بما يدار عليه الخدور من الحائذ ويشتمل على  
بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلو من اجزائه يدخل فيه من غير كروك الكيف  
داخليا فيما اطلق عليه وان كان خارجا مبينا على الظلة لانه بعد منهما عادة وكذا يدخل  
بئر الماء والاشجار التي في صحنها والبستان الدخول واما الخارج فان كان اكثر منها او  
صنفا لا يدخل الا شرب وان كان اصغر منها يدخل لانه بعد من الدار عرفا والكيف  
المستتر كما في البحر وفي الغاية الدافع اسم لفصحة ارض ضرب بها الحدود وميزت بما  
يجاورها بارادة حط عليها فبني على بعضها دون البعض ليجمع فيها امرافق الصخر  
للاستراح ومناقع الابنية للاسكن وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء او بالطين  
والقباب لا تدخل الظلة في بيع الدار الظلة الساباط لا يكون احد طرفيه على الدار والآخر كاختر  
على الارض او على السطوة في الشبكة ومفتحها في الدار كما في الفتح وفي البحر وغيره وفي الصبح  
الظلة اهيئة بالنظم كهيئة النصف وفي لزوم قبل ان ينفذ ظلة الدار يردون السنة التي يكون  
فرق الباب انتهى لكن غم في الاصلاح فقال او على الاسطوانات في السنة سواء كان مفتحا  
في الدار او لا ومن هم انها السنة التي فوق الباب فقد وهم انتهى الا بذكر كل حق هو لها في الدار  
او غير مفتحا اي بذكر مفتحتها وهي حقوقها اي بمقتضا لك بمرفقها او بكل حق قليل او كثير هو فيها  
ارضا فحينئذ تدخل الظلة في بيعها عند الامام ونحوها تدخل في الظلة من غير كروك ثمة  
ذكرنا ان كان مفتحا في الدار لانها من ترويع وله ان الظلة تابعة للدار من حيث انه قرار  
اخذ طرفها على بناء الدار وليست تابعة لها من حيث ان قرار طرفها الاخر على غير بناءها فلا يدخل  
بناءها فلا يدخل في بيع الدار بل هو كالحقوق وتدخل بغيرها عمادها لشيئ ولو كان خارج الدار مبني  
على الظلة يدخل في بيع الدار بل هو كالحقوق لانها قاعد من الدار عادة وفي ثمة يدخل  
البار لا يظلم فيما بيننا او دارا بمرفقها لان الباب الاعظم من مرفقها ولا يدخل العلو  
في شراء منزل الا بذكر محو كل حق او الا ان يقول لكل حق حوله او مرفقه او لكل قليل وكثير  
هو فيه ومنه لانه المتزل بين الدار والبيت اذ بناه من مرفق السكنى بنوع قصور بانقضاء

منزل الدواب فيه فليشبهها بالدار يدخل العلوية بتمامه ذكر الحقوق والشيء بالبيت  
لا يدخل فيه بدونه ولا يدخل العلو في شراء بيت وان وصلة ذكر كل حق ونحوها لم يقرب عليه  
لان البيت لهم لما يبان فيه والعلو مثله والشيء لا يستتبع بتمله فلا يدخل فيه الا بالتفصيل  
عليه وفي الكافي ان هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء  
باع باسم البيت او المنزل والدار والاحكام مبني على الوفاء فيعتبر في كل اقليم وفي كل عرف  
اهله ولا يدخل الطريق في بيع ماله طريق ولا يدخل المسيل في بيع ماله مسيل ولا يدخل الشرب  
في بيع ماله شرب الا بذكر محو كل حق لان هذه الاشياء تامة من وجه باعتبار وجودها بدون  
المبيع فلا يدخل الا بذكر محو كل حق وفي القمستان واللام للعهد اي مسيل الماء والنهر في ملكك  
خاتم وشرب الارض وماؤها وينبغي ان لا يدخل الشرب اصله في موضع يتعارف في بيع الارض  
بلو شرب وطريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى خارج العلم والى  
بلا مسكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في خلاصة ان الاخيرة لا تدخل الا بما ذكر  
بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصله وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء ويدخل  
هذه الاشياء في الاجارة بدون ذكر محو كل حق الا لم يشفع الموجه وظلها الرهن والصدقة  
الموقوفة وقال العيني لا يدخل ميل ماء الشرب اذا كان في ملك خاص ولا مسقط النجس **فصل**  
في بيان احكام الاستحقاق البينة حجة متقدمة الى الغير تظهر في حق كافة الناس لان البينة  
لا تقهر حجة الامة بقضاء القاضي وله ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق كافة الناس كما في  
البينة وظاهر ان معنى التقدي انه يكون القضاء بها قضاء على كافة الناس في كل شيء  
قضى به بالبينة وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافي عنق ونحوه كما امر تحقيقه  
والا قرار حجة قاصرة فله توقف على القضاء والمحقق ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر  
عليه والتناقص يمنع دعوى الملك لا يمنع دعوى الحرية والطلاق والنسب لان القاضي  
لا يمكنه ان يحكم بلام المتناقص اذا حدها السوابق او من الآخر فسقط غير ان الحرية  
والطلاق والنسب فيعذر في التناقص لان النسب يثبت على العلوق والطلاق والحرية ينفرد  
بهما الزوج والمولى فيختفي عليهم كما في البينين فلو ولدت امة مبيعة تفريق على كون  
البينة حجة متقدمة والاقرار حجة قاصرة يعني لو اشترى امة فولدت عنه من  
غير مولاه وفي الكافي ولدت ابا له ينلور فاستحققت ببنته ببيعها ولدها في كونه  
مستحقا وملكها لم يرهن ان كان في يده اي المشتري وقضى به ابا له ولد ايضا وهو اجمع  
لان محمدا قال اذا قضى القاضي باصل المستحق ولم يعرف الزوايد او يداخر وهو غائب لم يدخل  
الزائد تحت القضاء لانفسها عن اصل يوم القضاء فعلى هذا قيد بان كان في يده وقيل  
يكفي القضاء باللام لانه تبع ولدها فيدخل في حكم عليها وان اشترى بها امة بالامنة  
المبيعة لم يملك ببيعها ولدها فياخذ المولود امة كولدها والفرق ان البينة تثبت الملك  
من الاصل والولد كان متصلا بها يوم تثبت بها الاستحقاق فيهما والاقرار حجة قاصرة  
تثبت به الملك في المحترقة ضرورة متحة المحرم وما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الفزون  
لم يذكر الشكول لانه في حكم الاقرار وفي البحر نقله عن النهاية انما لا يتبعها الولد في الاقرار



ادام بدعه المقره اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له ولا خصوصية للولد بل زوائد  
المبيع كلها على التفصيل انتهى لكن الظاهر لا يطرر حجة للاحتفاء كما قاله المولى سعدى  
وفي البرازية وسحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب الوجود على المشتري شيئا كزوائد للفظ  
وان قال استخراى لرجل بطلب شراء عبد يشتري فانا عند الله ان فاستراه الى الرجل العبد بناء  
على كونه فلا هو حرة اي حره حر وان اذها للمعا جاة فاذ كان البايع حاضرا او غائبا كان مكانه  
معلوما لا يفتن العبد الامر لوجود من عليه الحق وهو البايع والاى وان لم يكن البايع حاضرا ولم  
يكن مكانه معلوما ضمن او يجمع المشتري على العبد بالتمتع عند الطرفين لان المقرضا  
بالعبودية ضمن سلامة نفسه والمشتري اعتمد على لزم واقراره بانه عبده اذ قوله في  
المرية فيجعل ضامنا للتمتع عند تعدد رجوعه على البايع دفعا للزور والضرر ورجوع العبد على البايع  
بالتمتع اذا حضر كانه قصدي ربا عليه وهو مضطرب فيه فادى يكون غيرا وعند ابو يوسف يرجع المشتري  
على العبد بشئ لان ضمان التمتع بالمعاوضة او الكفالة فلم يوجد منهما كما قال قال المشتري اوقا  
انا عبدك ولم يذكر على ذلك فانه لا يرجع عليه بشئ بالاتفاق كما في الفتح لكن في الغاية ما يحتمل  
فليست تيم وان قال انتم فانا عند فارتفع فادى هو حر فليضمن اصلا سواء كان البايع حاضرا  
او لا وسواء كان مكانه معلوما او غير معلوم لان الرهن لم يشتر معاوضة وموجب الضمان وهو  
الغرض في المعاوضة ومن ادعى حقا مجهولا في دار فانكر المدعى ذلك فوضوح من الحق المجهول  
على شئ كما تدرج مثلا فاخذ فاستحق بعضها الى الدار فلا رجوع عليه اي على المدعى بشئ  
من البدل لكونه يكون دعواه فيما يقع فاقبل فادام في يده شئ لم يرجع ولو استحق كلها الى كل  
الدار التي ادعاه ادرى ردة المدعى كل العوض للثبوت بانته اخذ عما لا يملك في رده وفهم منه  
اي من المذكور صحة الصلح عن المجهول على وفهم منه ايضا عدم اشتراط صحة الدعوى  
لصحة الصلح وفي المبيع يستفيد مما تقدم من حكم شيئا ان احدهما ان الصلح عن المجهول جائز انه  
لا يفتن في المصارعة الثاني ان صحة الصلح لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة هوبه ونهاسي  
لوجوه من قبل اذا ادعى اقرار المدعى عليه فيه بالمجهول كونه لادعى قدر معلوما كبره  
لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقى اقل منه رجوع بحسب ما استحق والمحق اقل  
فقد فرقه بر ولو كان المدعى ادعى كلها الى كل الدار فصول على شئ كما تدرج مثلا ثم يستحق شئ  
منها ردة المدعى حقة ما يستحق ولو كان المستحق بعضا من الدار ان الصلح على ما تدرج  
وقع عن كل الدار فاذ استحق منها شئ يبين ان المدعى لا يملك ذلك في رده بحسبه من انتم  
كما في اكثر المقربات فعلى هذا ان الواو ولورادة لان المعنى لو كان المدعى ادعى كلها فصول  
على شئ ثم استحق الكل ردة المدعى حقة ما يستحق لو كان المستحق بعضا ثم ذكر احكام الفصول  
بلا فصل فقال ولما كان فصول هو نسبة الى الفصول اجمع الفصل الى الزيادة وفي المرب وقد غلب على  
ما اخبر فيه قبل فصولا فصولا قبل لم يستحق ما لا يقينه فصول وهو اقل من الفصولا من ليس  
بوز ولا كل مذهب الفاء خطأ كما في البور ملكه مفعول باع ان يفسخه مبتدأ مؤخر خبر لمزولة  
ان المالك ان يجبر يعني ينقص بيعه موقفا على اجازة المالك بالشرايط الاربعة وبينها  
بقوله بشرط بقاء الما قدين اي ولما كان يجبر ان نشأ بشرط بقاء البايع والمشتري اما شرط

فلا يفتن العقد لم يلزمه حال حيوته فلو يلزم بعد وفاته واما بقاء المشتري فلو ان المشتري  
لم يلزمه في حال حيوته فكيف لزم بعد وفاته وبشرط بقاء المفعول عليه اي البيع والمرا يكون  
المبيع قائما ان يكون متغيرا بحيث بعد شيئا آخر لان الملك لم ينتقل عليه اليه بالعقد بعد  
هلاكه في البحر ولو لم يعلم حال البايع وقت الاجازة من بقاءه ونهجه جاز البيع في قول ابو يوسف  
او لا وهو قول او لا لان الاصل بقاءه ثم رجوع قال لا يصح ما لم يباع بقاءه وبشرط بقاء  
المالك الا لان بموته بطل العقد فبذلك لا يفيد اجازة الوارث واما جاز بيع المفعول  
عندنا كونه ركن الفصول من اهل صفا الى محله ولا ضرر في انعقاده موقفا فينقصد  
وليس فيه ضرر على المالك لانه مختار فاذا اراد المصالحه فيه انفعه والا فسخه بل له فيه  
منفعة حيث يسقط عنه مؤنة طلب المشتري وقرار التمتع ويسقط رجوع حقوق العقد  
اليه فثبت للفصول القدرة الشرعية اجازة هذه المنافع على ان اذن ثبت دلالة كانت  
كل ما قبله من حقوق يحصل له النفع خلا فالتشاورا عند تصرفات الفصول باطلة  
كلها وقيد المقتر بالاول مستدرك لا طائل تحته تتبع وكذا ان التمتع ان كان التمتع عرضا لان  
العرض يتعين بالتعيين فصار كالمبيع فيشترط بقاءه وبهذا يفهم ان التمتع ان كان دينيا  
يحتاج الى اربعة اشياء وان كان عرضا يحتاج الى خمسة اشياء فلا وجه بالحكم الى اربعة  
كما قيل تدبر واذ اجاز المالك عند قيام حجة المذكورة جاز البيع فالتمتع العرض ملك للفصول  
اي ان كان التمتع عرضا كان مملوكا للفصول واجازة المالك اجازة نقد الاجازة عقد  
لانه لما كملت العرض متعينا كان شراء من وجه الشراء لا يتوقف بل ينقد على المباشر ان  
وجد نفاذا فيكون ملكا له وبا جازة المالك لا ينتقل اليه بل اجازته في العقد لا في العقد  
وعليه اي يجب على الفصول مثل البيع لو كان متليا والاى وان لم يكن متليا ففيمته لانه لما  
صار اليه له صار مشتركا لنفسه بمال الغير واستقر اذ غير المتلى جائزا ضمنا وان لم يجز  
قصر وغير العرض يعني ان كان التمتع في بيع الفصول دينيا غير من كالدراهم والدينانير و  
الفلوس والكيلى والوزل وغير عيشها جاز المالك حال بقاء الاربعة جاز البيع والتمتع ملك  
للمجبر امانة في يد الفصول بمنزلة العيكل لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة  
او قبلها لان الاجازة لاحقه كالوكالة السابقة والفصول ان يفسخ قبل اجازة المالك  
دفعا للحقد ومن نفسه لان الحقوق لا ترجع اليه وصح اعتاق المشتري لم يفعل  
اوفا على صلته من الغاصب ثم اجاز المولى البيع صح العقق استحسانا عن المشتري عند  
الشيخين خلا فالمحقق وزفر وهو رواية عن ابي يوسف وهو القياس لانه عتق بدور الملك  
وجه الاستحسان ان الملك يثبت موقفا يتصرف مطلق موضوع كفاة الملك وكذا ضرفيه  
فيتوقف اشتاق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه ولا يصح بيعه اي بيع المشتري من الغاصب جاز  
المعصوب منه البيع الاول لان الاجازة يثبت للبايع ملك باق فان اطمع على ملك موقوف  
الطالة الاستحالة الملك البات وملك الموقوف في محل واحد ولو قطعت يد ابي العبد  
الذي باعه الفصول عند المشتري واجيز اي اجاز المالك البيع فاشترى اي ارشيد العبد له







منها وهو اللحم او حبر ويخبر ذلك وصفته كعمل السم او الزوم لانه يصير معلوما بذكر هذه  
الاشياء فلا يؤدى الى النزاع قيل هذا اذا كان الثوب غير الحرير او لو كان حريرا كبد ايضا من بيان  
وزنه ويصح في الشك الملح اي القديد بالملح بالماء وزنا ونوعا معلومين لانه لا ينقطع وهو  
معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه وكذا الطريق في حينه فقط ان يصح في سبيل  
طريقين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلده لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا ونوعا  
ولا يجوز السلم فيهما بل في الملح والطرف عددا لتفاوت احادهما بالكبر والصغر وغيرهما  
ان التمسك لا يصح لا طريقا ولا مقيما لانه لم يسم في اللحم وفي الايضاح والصحيح من المذهب  
ان التمسك انفسار يجوز السلم كونه ووزنا وفي الجار روايتان ولا فرق بين الطريق والمليح  
يصح السلم في الحيوان طائرا وغيره لتفاوت احاده خلافا للتشافق اذ عند يجوز ان كان  
موصوفا لا مكان الضبط معرفة النوع واللون والوصف والتمسك وطريقه كالرؤوس  
والاكادع والى جلوده عددا لتفاوت في الصغر والكبر وعند ملك يجوز في الرأس والجلود عددا  
للتقارب وفي الغاية ولا يتوهم انه يجوز وزنا ليعتد عددا كان معناه انه تعدى في حيث لم يكن  
عددا لم يجوز وزنا بالطريق لانه لا يكون عددا وفي الزخير فان بين المجلود ضربا معلوما  
يجوز ان يتفاء المنازعة ولا يصح في الخطب حرمها والربطة جززا لان هذه معمول بها  
كوله وعظم حتى عرف ذلك بان بين الحمل الذي يشتبه الخطب والربطة وبين طولها  
وضبط ذلك بحيث لا يؤدى الى النزاع جاز ولو قيد الوزن في الكل صح ولا يصح في الجوه  
والخرف بالخرنوب الذي ينضم لتفاوت احاده الاصغار للقول لو كانت بتا في  
السلم فيها وزنا لان التصار انما يعلم به حد ولا يصح في اللحم طريقا اذا وصف موضع معلوم  
منه بصفة معلومة وفي البحر وقالا يجوز ان يبين جنس ونوعه وموضعه  
وصفته وقدره كانه موزون مضبوط الوصف كالالية والتمسك بجلا فكم الطيور  
فانه لا يقدر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف كبر العظم وصغر فؤاده  
الى المنازعة وفي منزع العظم روايتان ذواته كانه يحدده وكذا الطلقة في الكتاب وفي الحقائق  
والعيون الفتوى على قولها وهذا على الاصح من ثبوت بينهم وقيل لا خلاف فيمنع  
الامام فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقولها اذا بينا واذا حكم بجواز صح اتفاقا كما يصح  
السلم بكل او زراع مبيح قوله معين قيد للكل والزراع لا يدرى قدره اي قدر ذلك  
التعاضد او الزراع لاحتمال التعاضد فيقع النزاع بجلوه البيع به حاك ولا يجوز قطعاه  
قرية او ترحل مقيمة اذ ربما تعزها افة فلا يمكن التسليم قيد بقرية كانه لو اسلم في طعام  
وكية يجوز لان وصول افة الطعام كل الولاية نادر وهذا انشأ قرية لثبوت من  
طعامها واما ان انساب الى كلبان وصف الطعام فالسلم جائز كما في شراء الجميع ولا يجوز  
فيما لا يبقى في الاسواق والبيوت من حين العقد الى حين الحمل بكسر الحاء المهملة مصدر  
قولهم حل الدين اي حلول اجل او كان منقطعاً عند العقد موحداً عند الحمل او بالعكس  
منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسلفوا الايمان حتى يبدوا  
سلا حها واد احتمال موت السلم اليه بعد العقد قبل ان يبلغ الحمل اذ يحل الاجل ويلزم التسليم

والاحتمال

ولا احتمال في هذا العقد ما حكى بالحقيقة خلافا للتشافق اذ عند يجوز ان وجد وقت  
الحلول فلا يلزم الاستمرار وبشرطه اي بشرط جواز التسليم تسعة اشياء ذكر المصنف منها  
ثمانية الاول بيان الجنس كبر او صغير والثاني بيان النوع كسقية بفتح السين وتقدر اياه  
اي سقية وهو ما يسمى سحجا او بحسية بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة وهو ما  
تسمى بالمطرسية الى بحيرة انها مغموسة الحظ من الماء بالنسبة الى الشح غالبا والثالث  
بيان الصفة كجيد او ردي والرابع بيان القدر بحولا كذا رطلا او كلبا لا يقبض ولا يمسك  
فيه يجعل مثل الذئب لانه لا احتمال الزيادة والنقصان ويجعل مثل قربة الماء عند الجيوسا لثقل  
والخامس بيان اجل معلوم اذ السلم لا يجوز الا مؤجلا عندنا وعندنا في الاجل بشرط  
لانه صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه مطلقا ولنا قوله عليه السلام في اخر الحديث انما جعل السلم  
وكانه بشرط دخله للفقير فلا بد من مدة ليقدر على التحصيل والتسليم والاحتمال والتسليم  
واقله اي اقل الاجل في السلم شهر في الاصح روى عن ذلك عن محمد وعليه الفتوى لان ما دونه  
عاجل والشهر ثلث عشرة ايام وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم فقضاء قيل تمام  
وما وافقه وما فوقه اجل بديل اليمين حلف ليقضه دينه عاجلا فقضاء قيل تمام الشهر  
بشرط ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقال الصدر الشهيد والصحيح  
ما رواه الكرخي انه مقدرا يمكن فيه تحصيل السلم فيه وفي الغنم وهو جدير بان لا يصح  
لانه كذا يبطئ بتحقيقه وكذا من رواية اخرى عن الكرخي انه ينظر الى مقدار السلم  
فيه والى عرف الناس في تأجيل مثله كل هذا انفساخ فيه المنازعة ان جلا في المقدار المعين من  
الزمان مشهور وفي البحر هو جدير بان يصح ويقول عليه فقط لان من الاشياء مما لا يمكن  
تحصيله في سبيل فيؤدى الى التقدير به الى عدم حصول المبيع من الاصل وهو القدرة وعلى  
تحصيله انتهى هذا من ان كان التقدير مخصوصا بالشهر بالزيادة فليس كذلك فان  
ما تحت فيه اقل بيان الاجل الا اكثره حتى يبره عليه قوله ان من الاشياء ما لا يمكن تحصيل  
الى اخره كانه ان حصل في الشهر فيها وان لم يحصل فيه وانفق على زيادة عليه جاز بلا مانع  
وقالنا في بيان قدر المال ان كان كيليا او وزنيا او عدليا اي شرطيا في قدره في المال  
اذا كان العقد يتعلق على مقداره وان كان مشارا اليه عند اتمامه فليجوز في حينه  
بلو بيان رسال كل منهما يعني ان السلم مائة درهم كذا وكذا في غير ذلك ما لا يمكن  
منهما لا يصح عنده لان اعلام قدره في المال شرط في قسم المائتين على البتر والشعر باعتبار  
القيمة وهو فرق بالنظر فتكون مجهولة حتى لو كان من جنس واحد يصح لان المال ينقسم عليهما  
على السواء ولا يجوز السلم بتقديرين بلا بيان خصة كل منهما من السلم فيه كما في الوقاية يعني  
ان السلم عشرة دراهم وعشرة دراهم في عشرة اقسام لم يجز عند لان الدراهم والدراهم  
المذكورة ان لم يسم وزنا يلزم عدم بيان خصة كل منهما من السلم فيه وكذا ان علم وزنه  
منهما دون الآخر حيث يلزم بطلان العقد وخصة ما لم يعلم يبطل في خصة الآخر للجحالة  
ولكون التسعة واحدة واعتراض بان هذا التصور انما يستقيم على عبارة الهداية وغيرها  
حيث قالوا وان السلم جنسين ولم يبين مقدارهما فلي هذا يكون غير المبيح في المال



وإما في حارة الوثابة فلكون الظاهر ان غير المبين هو خصة راس المال فيه وبينهما حارة  
ظاهرة انتهى واجاب بعض الفضلاء والحق انه لا مخالفة كان بيان الخصة من التسليم فيه  
بيان راس المال كما لا يخفى فاقول والتابع بيان مكان ايقانه اي ايقان التسليم فيه ان كان له  
حمل يفتح الماء النقل ومونة كالحظية وقيل لا يحمل ان مجلس القضاء مما ناول ما يمكن  
رفعها بيده واحده وهذا عند الامام وعندها لا يشترط معرفة قدر راس المال ايقانه صار  
معلوماً بالاشارة كما في التمن والجرع وله ان جهالة قدر راس المال قد يفسد الجهالة التسليم  
فيه بان ينفق بعضه ثم يجوز بالباقي عيباً فبذلك ولا ينفق له الاستبدال في مجلس العقد  
فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يورى قدر فيفسد الجهالة التسليم فيه فيجب  
التحرر عن مثله والموهوم في هذا العقد كالمحقق لشعره مع المتأخر وفي البحر والرافد ان  
يعقل للامام بانه ربما لا يقدر على التسليم فيه فيحتاج الى رد راس المال فيجب ان يكون معلوماً  
واما ما ذكره في دفعه بما قدمناه من ان الاستقبال بشرط بخلاف ما اذا كان المراد راس المال  
ثوباً كان الذرع وصف فيه كاستقلال العقد على مقدار واشترط ببيان ايجام مكان ايقانه و  
يؤفقه في مكان عقده عندها لا التسليم وجب بالعقد فيقتين مكانه له ولونه يراجه  
يكان آخر فيه فيصير نظير اول اوقات الامكان في الامر وضار كالتزويج والعقب وللإمام  
ان التسليم غير واجب في الحال فلا يفتين بخلاف التزويج والعقب واذ لم يفتين في جهالة فيه  
يفسخ في المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة  
الصنعة وعنه هذا قال من اشاع ان الاختلاف فيه عنده يوجب التحالف كما في الصفة وقيل على  
لان تعيين المكان فسد العقد عندها كما في الهداية ومثله ان مثل التسليم فيه في الحال في بشرط تعيين  
مكان ايقانه التمن المؤجل الذي لم يملكه مونة كما اذا باع ثوباً بمدة حنطة مؤجلة فانه يشترط  
بيان مكان ايقانه كحنطة عنده في الصبيح وعندها بتعين للايقان مكان العقد في التمن وقيل  
لا يشترط في الكل والاجرة كما لو استأجر داراً او دابة بمدة يعجل او موزون موصوف بالذمة  
فانه يشترط بيان مكان ايقانه عنده خلافاً لها ويتعين في اجابة الدار موضع الدار  
للايقان وموضع التسليم الدابة والقسمة بان اقسامها او جعلها مع نصيب احدهما  
شيثاً له حمل ومونة فعنه يشترط بيان مكان ايقانه وعندها بتعين مكان العقد  
وما اجمل له مؤونة كالمسك والكافور ونحوهما يؤفقه حقه حيث شاء في الاجماع اتفاقاً  
قال صاحب الهداية ما لم يكن له مؤونة لا يحتاج فيه الى بيان ايقانه بالاجماع كانه يحتاج  
فيه قية ويؤفقه في المكان الذي اسلم فيه وهذه رواية جامع الصغين في البيع وذكر  
في الاحكام ان يوثقه في مكان شاء وهو الاصح اما ما ذكره من كون راس المال ولو عين مكانه  
لا يتعين له لا يفيد سقوط خبر الطريق انتهى فعلى هذا ان راس المال في الاجماع احتراز عن رواية الامام  
الصغير وقوله اتفاقاً قيد بعدم الاحتياج الى بيان ايقانه وتعيينه ان لم يكن له حمل ومونة  
فلا وجه لما قيل من ان قول المفسر يؤفقه حيث شاء مفعول عليه في الاصح وان ذكر بعضهم انه  
يختلف فيه وليس الامر كذلك تدبر قبل هذه هذا اذا امكن ايقانه في موضع العقد ولو كان  
العقد في جذع البصرة او قلة الجبال يؤفقه في اقرب الامكان في مكان العقد وفي التوسيع شرط ايقانه

في مدينة فكل حالاً سواء في ايقانه حتى لو اوفاه في محلة منها بدت والثامن قبض راس المال  
ولم ولو غير نقد بالتخلية قبل التفريق اي قبل تفرق العاقدين بالبدن كان التسليم اخذ اجل يعجل  
وذلك بالقبض قبل الانفراد فلا يضر القبض بعد مشيها فوسماً او اكثر او نومها والا فتراق ان  
يتوازي احدهما عن عين صاحبه حتى لو دخل راس التسليم بينه لا خارج الدراع ولم يغير عن صاحبه  
لا يكون افتراق شرط بقائه اي بقاء العقد على الصفة كشرط انعقاده فينقذه صحيحاً بدونه  
ثم يفسد بالافتراق بلا قبض فلو اسلم اليه قبضه في المجلس لجر عليه وفيه اشارة الى ان شرط  
الحيا يفسد للتسليم كانه لا يمنع تمام القبض والشرط ان اسلم اليه كالمص هو القدرة على تحصيل  
المسلم فيه وزاد صاحب البحر فيما اخبرنا به فلو تفرع عن قوله وقبض راس المال اسلم لرجل  
رجل الى اخر مائة نفقة وامانة ديناً على المسلم اليه في حنطة بطل التسليم في خصة السام فقط سواء  
كان العقد مطلقاً بان قال اسلمت اليك مائة درهم في كل حنطة ثم جعل مائة من راس المال مضمناً  
بالدين او مقيداً بان قال اسلمت اليك مائة نفقة بزمائة دين في عليك وسواء ضعف الى الدراع  
بعضها او لا وذلك لعقدان القبض واما قال ديناً على اليه كانه لو كان الدين على اخيه فهو صحيح  
في حق الكل حتى لو نفد الكل من ماله في المجلس لم يفسد جائزاً بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم  
اليه فانه بالتفقد في المجلس يفسد الجواز وعند زفرات لم يفسد في الكل لبيان الفساد ولا  
يجوز التفريق في راس المال والمسلم فيه قبل قبضه اي قبل قبض المسلم اليه راس المال او قبل راس التسليم  
المسلم فيه بشرطه وتولية لان التسليم مع التفريق فيه قبل القبض لا يجوز ولو راس المال اشبه بالبيع  
ولا يجوز التفريق فيه قبل القبض ففي التولية تملكك بغيره وفي الشراكة تملكك بغيره  
بغيره فلو يجوز وصورة الشراكة فيه ان يقول رب اسلم لي اخي عظم نصف راس المال  
فيكون نصف المسلم فيه لك وصورة التولية ان يقول اخي عظمي فلما اعطيت اليه حقه  
المسلم فيه لك واما خصمه بالذمة كما ذكرنا اكثر وقولاً من غيرهما ولا يجوز لرب ان يشرأ  
شيئاً من المسلم اليه براس المال بعد التقابل في عقدات التصحيح بعد وقوعه قبل قبضه  
بحكم الاقالة استحساناً لقوله عليه السلام لا تاخذوا سلفاً منكم او سلفاً منكم اي لا تاخذوا  
ما اسلمت فيه حال قيام العقد او من مالكم بعد الانفساء فتركتها اليك على ذمة  
البيع عليه السلام جعل حقوقاً للمسلم اخذ المسلم فيه قبل الاقالة واخذ راس المال بعد  
ثم لا يجوز الاستبدال قبل الاقالة بالمسلم فيه للتدبير قابضاً حق غيره فكذلك بعد ما تم  
لا يجوز الاستبدال قبل الاقالة فيه لئلا يبرأ راس المال وعند زفرات وهو قول الاثمة التتم بخلاف  
استبدال رب التسليم به شيئاً من المسلم اليه قياساً بغيره ما يبرأ الدين ولو بشرط التسليم  
اليه كذا واما رب التسليم بقبضه اي بقبض الكرا الذي يشرأه ولم يقبضه من البائع قضاء اي  
لاجل القضاء اليه من الكرا المسلم فيه لم يصح لانه اجتمعت صفتان التسليم وهذا الشراء  
فلا بد من ان يجرى الكرا ولو امر بقبضه بذلك صح يعني لو كان الكرا قرضاً كالمسك فاشترى  
المستقر كمن كان من غير وامر من قبضه ففعله حقه فانه يصح ان لم يعد الكرا  
لان القرض عادة وكان المقبوض عين حقه تقديراً فلم يكن استبدالاً وكذا الوار المسلم اليه  
رب سلمه بقبضه اي بقبض الكرا منه له ولاجل المسلم اليه ثم يقبضه ثانياً لنفسه اي لنفس



رب السلم فأكاله أي رتب السلم كجبل السلم إليه ثم أكاله لنفسه مع احتمال الكلين ولو أكال  
المسلم إليه في ظرف رب السلم لم يصر السلم بامر أي بامر رب السلم وهو الحال أنه غائب لا يكون قبضاً  
لأن السلم لم يصر امر رب السلم بالكل لأن حقه في الدين كأي العين فامر لم يصادف ملكه  
فالسلم إليه جعل ملكه في ظرف استعادة من رب السلم قيد غيبته لأنه لو كان حاضراً وكان له  
المسلم إليه بحضرة وحلى بينه وبين الطعام يصير قبضاً لأن التحلية تسليم ولو أكال البائع  
كذلك يعني لو اشترى من آخر طعاماً ودفع المشتري إلى البائع ظرفاً و امر أن يكله ويجعله  
في ظرف ففعل البائع والمشتري غائب كان قبضاً لأنه ما لك للعين بالشراء فامر صادق  
ملكه فيكون قبضاً بوصفه في ظاهر ظرفه وكان البائع يكل في مساك الظرف فجعل في يد  
المشتري حكماً لأن الوكيل في القبض كالموكل بجمله فأكاله البائع في ظرف نفسه كانت  
المشتري حصار مستعير ظرفه ولم يقبضه فلم يصر العارية لأنها تترفع فلا يتم بل قبضه  
يتم بل قبضه فلا يصير الواقع فيه واقفاً في يد المشتري قبضاً ولو أكال العين والدين في ظرف  
المشتري بأن يشتري رجل من آخر كذا بعقد السلم وكذا ميعناً ببيع عند طول أجل الثمن  
ثم امر المشتري البائع بأن يجعل الكثرين في ظرف المشتري أن يبداء البائع السلم إليه بالعين كان  
المشتري الذي هو رب السلم قبضاً لها أماني الدين والصحة الأممية وأما في فلا تصاله  
ملكه المشتري لكن استقر من حنطة وأمره أن يزدعها في أرضه ولكن دفع إلى صياغ خاتماً  
وأمر أن يزيده من عنده نصف دينار وإن يبداء البائع بالدين فلا يكون قبضاً لها عند  
أمان الدين فلعلم صحة الأممية وأمان الدين فلا تده خلطه بملكه قبل التسليم ففما  
مسكلاً مستهلكاً عنه فينتفع ببيع من أن الخلط من ضربه من جهة الأمر لو أن يكون  
مراعاة الهداية بالعين فلم يتحقق مناؤه حتى يكون شريكاً له وعند ما صح قبض العين  
فإن شاء رضى بالشرك في الخلوط وإن شاء فسح البيع لأن الخلط ليس باستهلاك  
عند ما كما في الهداية وخصه قاضياً بقول محمد أما عند أبي يوسف إذا بدأ المشتري  
بصير قبضاً لها كما لو بدأ بالعين ضرورة اتصاله بملكه في صورتين إذا استهلك  
ليس بالخلط وقال محمد بصير قبضاً بالعين دون الدين فيشتريه كان فيه ولم يبرأ من  
الدين وكذا لو استقر رجل كذا ودفع إليه غراماً لكيله فيها ففعل وبه غائب  
لم يكن قبضاً كما في المنع ولو أسلم أمة في كنف من بيت أمة أو جعل أمة راس المال في  
بيت أمة أو بعقد السلم وقبضت الأمة أي قبض المسلم إليه ثم تقابل بعقد السلم فماتت  
أي تم مائة الأمة في يد المسلم إليه قبل ردّها إلى أمة رب السلم بقي التقابل على طام  
ولم يبطل بملكها ويجب على السلم إليه قيمتها أي أمة يوم قبضها إلى الأمة ولو  
ماتت أمة قبل الأقاله ثم تقابل إلى الأقاله بعد موتها ويجب على المسلم  
إليه قيمتها يوم القبض لأن شرط الأقاله بقاء العقد وهو بقي بقاء العقد عليه  
وهو المسلم فيه وهذا باق في ذمة المسلم إليه بعد هلاكها فإذا انقضى العقد وجب  
إعادته ردّها وقد غرموها فيجب عليه قيمتها كما لو تقابل قبضاً ثم تقابل بعد هلاك

أحدهما أو عكس ذلك أحد تعبد أقاله وإنما اعتبر يوم القبض لأنه سبب الغناء كالغيب  
وكذا المقايضة ويبيع سبعة بسبعة والوجهين أي الموت بعد التقابل والتقابل بعد  
الموت لأن كل واحد منهما يبيع من وجهه من وجهه في الباقي يقبل الطبيعة وفي الهلاك  
الثنية بخلافه والشراء بالعين فيهما أي إذا اشترى أمة بالغ ثم تقابل فماتت في يد المشتري  
بطلت الأقاله ولو تقابل بعد موتها فالأقاله ابتداء ولا يبرأ منها كأنه قدم محلها  
كما في الهداية وفي التوفير تقابل البيع في عهد قابض المشتري فإن لم يقدر المشتري  
على تسليمه بطلت الأقاله والبيع بحاله ولو ادعى بقاء السلم بيان أجل أو ادعى اشتراط  
الرداءة وانكر الأخر غير لوقال أخذها من شرطنا التاجيل فقال الآخر لم شرط شيئاً  
أو قال أخذها من شرطنا ما رتبنا وقال الآخر لم شرط ما ليقول لمدعيهما أي لمدعي  
الأجل والرداءة مطلقاً سواء كان مدعيهما رب السلم أو السلم إليه عند الأمام لأن المدعي  
يذكر في الصحة فكان قوله وإن انكر خصمه والظاهر أن الظاهر شاهد له كذا العقد القاسم  
معصية والظاهر من حال السلم التور عنه وقا لا يمكن أن كان المنكر رب السلم في الصورة  
أو أن القول الرب السلم عندها إذا سلم السلم إليه التجل كونه منكر مقابله وهو أجل  
أو كان المنكر السلم إليه أجرة في الصورة الثانية وهو الرداءة كونه منكر الأصل أن يخرج  
كله من نفس القول لصاحبه بالاتفاق وإن خرج خصومة بأن يخرج فيكون بضعة مع اتفاق  
فما عار عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عنده وعند القول للمنكر سواء انكر الصحة  
أو غيره أو في التوفير ولما اختلف في مقدار القول للطالب مع يمينه وإن برهن قبل أن  
برهنه قدم يمينه المطر والاستقناع لغة طلب العمل من المفعولين وشراً ببيع ما  
يصنع عناء في طلب فيه من الصانع العمل واليمين جيباً فلو كان العين من المستضعف  
كان إجارته الاستقناعاً وكيفيته أن يقول الصانع كذا فقلتله أصح من ذلك  
حقاً من هذا بهذه الصفة بعشرين بأجل معلوم كان يقول بغيره سلم فيعتبر  
فيه شرائطه فيصح فيما انكر ضبط صفته وقد روى في الاستقناع فيه أو  
عند ما دام لأن السلم بأجل ثابت بالكتاب والسنة وإجماع مطلقاً والاستقناع  
بالأجل من عرفهم ولا يجوز عليه وعند ما أن ضرب الأجل فيما تقدر فهو مستقناع لأن  
اللفظ حقيقة على مقتضاه وإن ضرب فيما لا يتعارف فيه فهو سلم لتقدر جعله مستقناعاً  
وتجمل الأجل فيما فيه تعامل على استعمال هذا إذا كانت المدة عنداً وبعد عكس عند غير  
مسلمها بالاجماع وحكم عند الهند وإني أنه إذا ذكر المستضعف فليس سلم وإن ذكره  
الصانع فليس وقيل إن ذكر المدة يمكن فيه من العمل فاستقناع فإن كان أكثر فسلم  
يراد من شرطه والاستقناع بالأجل معلوم بفتح ستمسكاً فيما تقدر فيه كخف  
وطست وقصصة وعبر ذلك من الأواني وهو بيع واليمين أن لا يبيع كونه يبيع المدعو  
وبه قال ذو الرواية الثانية المثبتة وجه الاستحسان أن المستضعف فيه المدوم ويجعل حراً  
حكماً كطهارة المدور فتمثلت الإجماع للتعامل من زمن النبي عليه السلام إلى  
يومنا هذا وهو أقوى الحج وقد استضعف رسول الله عليه السلام خاتماً وميزاً كغرض



كذلك وانما اختيار الكلب للتصيد وحفظ التردع او المواش والبيوت في شربها لا يجمع كما  
في التمسك واختلاف الرواية عن الامام في القرد وكرهه عند ابي يوسف وجاز عند محمد  
والفضل كالحق في جوار بيعة وفي البزازية وشراء البازي جاز ولجها وبيع العبل جاز  
وفي التمسك ان المختار للفقهاء جواز بيع لحم المذبوح من السباع وكذا الكلب والجمادى  
ويستفاد في طعام سنور حلة والخزيرة انه نجس العين وفي التمسك استباح جوار  
الامر كالحق والعقود وروايت السجرات كالتصديق والسرطان لان جوار البيعة  
يدور مع حتى الانتفاع وحرمة الانتفاع بها وقيل بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها  
للاذوية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستند لما مر في البيع الفاسد كما في القهستان لكن في  
البيع وبيع غير التمسك من ذوات البرية كان لثمنه كالاستقصور وحلده الحمر ونحوها يجوز  
والذي في البيع كالمسلم لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم بمعدن ما يحل له ان  
ما يحرم علينا يجر عليهم في العقود لقوله عليه السلام فالمسلم بالهم للمسلمين وعليهم ما على  
المسلمين بعد اذ الجزية الا في بيع الخرافة اى الحرة في حقه اى حلال حتى كالحق في حقه  
ولا في الخنزير في حقه كالحق في حقه وفي البيع لا يمتنع من بيع الخمر والخنزير اما على قوله  
بعضنا مستباحا فانه يباع الانتفاع بهما فخرهما لمكان ما لا في حقه ومن البعض  
حرمتها ثابتة على العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار مخاطبون في الشرايع في الحرمان  
وهو الصحيح من هذا ما ياتي فكانت الحرمة ثابتة في حقه كمنهم لا يمتنع من بيعها  
لانهم لا يمتنعون حرمتها ويتقربون بها وقد امرنا بتركهم وما يدبرون ومن يزوج متبر  
قبل قبضها جاز لتبوت الولاية عليه بالشره لانه سبب الملك فيجعل التصرف بالتزويج  
في البيع المنقول قبل القبض انه يفتي بملك المبيع قبل قبضه فان وطئت اى  
وطئت زوجها كان المزوج قابضا لان وطئ الزوج حليلته بتسليمه المشرقة  
منوب اليه كانه قد قبض بنفسه والاى وان لم يطأ الزوج فله يكون قابضا بمجرد  
التزويج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق يتحقق وهو رواية عن ابي يوسف لانه  
تجب حكمه في قبضه بالقبض الحقيقي وجه الاستدلال ان الحقيق مستند على المحل وبه  
يصير قابضا ولا كذلك الحكم فافترقا وفي التزويج فلو انقضى البيع بطل النكاح في المختار  
ومن اشتري شيئا منقولا ففان المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبته معروفة بان علم  
مكانه فاقام بايعه بئنه انه باع نفسه كبيع ذلك الشيء في دين بايعه اى لم يبيعه القاض  
في دين البايه لانه يتوصل الى حقه بالذهاب اليه فلو حاجة الى بيعه كان فيه ابطال حق  
المشتري في العين وان لم يكن غيبته معروفة بان يكون لم يعلم مكانه وطلب بيعه بقبضه  
يباع فيه اى في المثل اذا برهن انه باع منه اى من الغائب اذا لم يكن المشتري قبضه من  
الغائب لان القاضى في نسب لكل من يحجز عن النظر ونظرهما في بيعه كان البايه يصل  
الى حقه ويبراه من ضمان والمشتري ايضا يبراه من ذمته وبه ومن تكم نصيخته فلا  
انكشف الحال عمل القاضى بموجب اقراره ولا يحتاج الى خفض حافز وانما يحتاج اذا كانت  
البينة للعصاة لان البينة هنا ليست للعصاة على الغائب وانما هي لغير الشهادة والملك

كذلك وانما اختيار الكلب للتصيد وحفظ التردع او المواش والبيوت في شربها لا يجمع كما  
في التمسك واختلاف الرواية عن الامام في القرد وكرهه عند ابي يوسف وجاز عند محمد  
والفضل كالحق في جوار بيعة وفي البزازية وشراء البازي جاز ولجها وبيع العبل جاز  
وفي التمسك ان المختار للفقهاء جواز بيع لحم المذبوح من السباع وكذا الكلب والجمادى  
ويستفاد في طعام سنور حلة والخزيرة انه نجس العين وفي التمسك استباح جوار  
الامر كالحق والعقود وروايت السجرات كالتصديق والسرطان لان جوار البيعة  
يدور مع حتى الانتفاع وحرمة الانتفاع بها وقيل بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها  
للاذوية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستند لما مر في البيع الفاسد كما في القهستان لكن في  
البيع وبيع غير التمسك من ذوات البرية كان لثمنه كالاستقصور وحلده الحمر ونحوها يجوز  
والذي في البيع كالمسلم لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم بمعدن ما يحل له ان  
ما يحرم علينا يجر عليهم في العقود لقوله عليه السلام فالمسلم بالهم للمسلمين وعليهم ما على  
المسلمين بعد اذ الجزية الا في بيع الخرافة اى الحرة في حقه اى حلال حتى كالحق في حقه  
ولا في الخنزير في حقه كالحق في حقه وفي البيع لا يمتنع من بيع الخمر والخنزير اما على قوله  
بعضنا مستباحا فانه يباع الانتفاع بهما فخرهما لمكان ما لا في حقه ومن البعض  
حرمتها ثابتة على العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار مخاطبون في الشرايع في الحرمان  
وهو الصحيح من هذا ما ياتي فكانت الحرمة ثابتة في حقه كمنهم لا يمتنع من بيعها  
لانهم لا يمتنعون حرمتها ويتقربون بها وقد امرنا بتركهم وما يدبرون ومن يزوج متبر  
قبل قبضها جاز لتبوت الولاية عليه بالشره لانه سبب الملك فيجعل التصرف بالتزويج  
في البيع المنقول قبل القبض انه يفتي بملك المبيع قبل قبضه فان وطئت اى  
وطئت زوجها كان المزوج قابضا لان وطئ الزوج حليلته بتسليمه المشرقة  
منوب اليه كانه قد قبض بنفسه والاى وان لم يطأ الزوج فله يكون قابضا بمجرد  
التزويج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق يتحقق وهو رواية عن ابي يوسف لانه  
تجب حكمه في قبضه بالقبض الحقيقي وجه الاستدلال ان الحقيق مستند على المحل وبه  
يصير قابضا ولا كذلك الحكم فافترقا وفي التزويج فلو انقضى البيع بطل النكاح في المختار  
ومن اشتري شيئا منقولا ففان المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبته معروفة بان علم  
مكانه فاقام بايعه بئنه انه باع نفسه كبيع ذلك الشيء في دين بايعه اى لم يبيعه القاض  
في دين البايه لانه يتوصل الى حقه بالذهاب اليه فلو حاجة الى بيعه كان فيه ابطال حق  
المشتري في العين وان لم يكن غيبته معروفة بان يكون لم يعلم مكانه وطلب بيعه بقبضه  
يباع فيه اى في المثل اذا برهن انه باع منه اى من الغائب اذا لم يكن المشتري قبضه من  
الغائب لان القاضى في نسب لكل من يحجز عن النظر ونظرهما في بيعه كان البايه يصل  
الى حقه ويبراه من ضمان والمشتري ايضا يبراه من ذمته وبه ومن تكم نصيخته فلا  
انكشف الحال عمل القاضى بموجب اقراره ولا يحتاج الى خفض حافز وانما يحتاج اذا كانت  
البينة للعصاة لان البينة هنا ليست للعصاة على الغائب وانما هي لغير الشهادة والملك



فان هذا الاثر في بده وقد اقر به للغائب على وجه يكون منقولا بحقه فيظهر الملك للثقة  
على الوجه الذي اقر به ولا يقدر البائع ان يصل الى حقه كالزهر اذا مات مفسدا قبل ان يفتل  
مضى من الثمن يسكن للغائب وان نقص يرجع البائع على المشتري اذا لم يرد وقيدنا بالمتقول  
انما انما انما العقار فان العارض لا يبيعه كمن يملكه وان غاب احد المتشرئين بان اشترى  
رجلا ففقد احداهما والمسئلة بحالها فاما اذا دفع كل الثمن وقبض البيع وجب اي جسد البيع  
عند من يملكه اذا حضر الغائب حتى يقد شريكه حصته لانه مضطر ان يملكه الاستماع فنيب  
الابلاء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الجسد بالثمنه شئ والمضطر يرجع وان  
كان له ان يرجع عليه كان له الحق عند الطرفين ان يستجيب بيقين حق ولو جرد يصير  
غلاما وعبداني يوسف كان مضطرا فيما ادى عن صاحبه كانه قاصر من غير بيع امر فله يرجع  
عليه وليس الجسد ويصير غاصبا فذلك بالقيمة هذا اذا كان الثمن حالا اما اذا كان مؤجلا  
فليس للمحضر دفعه وان جرد الاجل وان اشترى شيئا بالثمن متقانا ذهب وفضة فلهما اي  
الذهب والفضة نصفان اي يجب جسمان متقانا من الذهب وجسمان متقانا من الفضة  
كانه اضاف المتقالات اليهما على السواء ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرهما بخلاف ما لو  
قال من الدراهم والدينار فانه لا يحتسب بالبيان الصفة وينصرف الى الجاهل وان قال بالدينار من الذهب  
والفضة فمن الذهب جسمان متقالات ومن الفضة جسمان متقالات ووزن سبعة او كل عشرة  
منها ووزن سبعة متقالات كذا في لال فيهما فيصرف الى الوزن المتعارف للمعهود في كل واحد  
منهما وفيه اشارة الى انه لو قال فلان على كذا صفة والشعر ويسمى فانه يجب من كل واحد  
ثلث الكرو وهكذا في المعاملات كلها كما في البحر وفي الفتح في الذم فيصرف الى الوزن المعهود  
ويجب كونه هذا اذا كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدرهم ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض  
البلدان ان كالتشام والحجاز ليس كذلك بل وزن ربع وقيل ان من ذلك الدرهم واما في عرف  
مصر فقط الدرهم فيصرف الى وزن اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا ان يقيس  
بالفضة فيصرف الى درهم بوزن سبعة فان ما دونه فقل واخف يسمى منه نصف فضة  
ومن قبضه يعادل جسد غير عالم به اي بالزيف فانفقه او هلك فهو قضاء وبزني وارجوع  
عليه بنى عند الطرفين لان ايجاب رد الزيف لا خذ الجيد ايجاب له عليه بالنسبة الى شئ  
واحد ومثل هذا التكليف غير معهود في الشرع وكون الزيف بعد الاتفاق والهلاك ينوب  
مناب خصم الجيد وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويقضي الجيد لان حق صاحب الدين يراعى  
من حيث الوصف لكن لا يمكن رعاية بايجاب الثمنان في الوصف اذا لا قيمة له عند المتعاقبة بحسنه  
فيلزم الرجوع الى الزنة بمثل زيفه وذكره في الاسود وغيره ان قولها قياس وقول ابو يوسف  
وهو الاستحسان فظاهر قد جرح قول ابو يوسف وقيل قوله انساب للفتوى وفي الاصل جرح  
ولم يرد فيه قول من قوله الا قول من ان حيفه وقوله كذا خير من ان يرد في اليد بالثمن لانه لو كان  
قائما بده ويسترد الجيد عندهم وقيد بغير عالم به لانه لو كان عالما به عند القبض سقط  
حقه بلا خلاف وان دفع ليرا او دارم في ارض متعلق بها او كتبت عليها اي شتره مناد  
رجل الكنايس هو موضع الضيق وفي بعض النسخ اشترى او اشترى ووقع في ارض فذكر رجلاه

واختاره عما لو كسر رجل فيها فهو يكون للكاسر لا لخذ مهوى المذكور من الفرج  
والبيضا بالظن لمن اخذه لانه باع سبقت يده اليه فكان اولى به اذا هب ارضه  
لذلك فهو له او كان صاحبا لارض قريب من القيد بحيث يقد على اخذه لونه يده  
فهو له او كان صاحبا لصاحب الارض كما في البحر وغيره فعلى هذا القيد كما قيدنا  
لكان اولى تدب وكذا صيد يعلق شبكة منصوبة للبحاف لا لالا صيدا ويؤخذ يكون هذا  
للاخذ او دخل الصيد وان يكون ايضا للاخذ ودرهم وسكر بشر وقوع الدرهم والشكر  
على ثوب احد فان اعده اي الثوب صاحبه او صاحب الثوب لذلك اي لوقوع الدرهم  
او الكسر عليه او كفه اي حمله جمع الثوب الى ان يفسد بعد السقوط عليه وان لم يعد له  
او ان غلق باب الدار بعد الدخول ملكه اي صار له بهذا الفعل وليس للغير اخذه ان با  
لاعداء وكيفية والكف يظهره طالب الاخذ فكان مستحقا وفي البحر نقلا عن النخعي  
ان ان غلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصراخذ ما كانا حتى لو خرج بعد ذلك فاخذه  
غيره ملكه كما لو غسل الثوب في ارضه اي جعل غسله في ارضه جل او ببت فيها شئ او جثع  
تراب بحر بان الماد فهو لصاحبه لارضه على حال وان لم يكن ارضه معلقة لذلك  
كانه من انزال الارض حتى يملكه تبعوا وهذا يجب في السبل العشر ثمانية تهد هنا قاعدة  
كلية فقال لما الذي يصح تعليقه بالشرط ويبطله الشرط الفاسد اربعة عشر على  
ما ذكره المصنف صاحب الكنز الاول البيع اذا باع عبدا بشرط يتقدمه مثله  
فالباع فاسد واصل ان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح تعليقه بالشرط  
الفاسد للثمن يبيع ومثله بشرط وما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرع فاقته  
لا يبطل به كذا الشرط الفاسد من باب التبرع وهو يقتصر بالمبادلة والمبادلة المالية  
دون غيرها من المالية والتبرعات وتبطل بالشرط فقط واصل اجزاء التعليق  
بالشرط المحذور لا يجوز في المبيعات ويجوز فيما كان من باب اسقاط المحذور كالطلاق  
والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاق ما والوكالات يجوز تعليقه بالشرط المذموم  
وكذا التبرعات كما في البحر والمصنف والثاني الاجارة بان اجرة ارض بشرط ان يقرضه  
المستأجر او يهدى اليه او اجرة اياها ان قدم فهو فاسد لانها في معنى البيع  
والثالث العتية بان كان للبيت دين على الناس فاقسموا الدين بين العتية والعتية على ان  
يكون الدين لاحدهم والعتية للباقيين فهي فاسدة لانها في معنى البيع من حيث يمتثلها  
على المبادلة والرابع الاجارة بان باع فضولا بغير عرق فقال اجزته بشرط ان يبيع  
معنى كما ذكره العيني ولا خصوصية لاجارة البيع بل كل ما يصاح تعليقه بالشرط  
لا انعقد موقفا كصالح تعليقا لاجارته بالشرط حتى الشكل والخمس الرجعة بان  
قال المطلق الرجعية راجعتك على ان تفرق كذا وان قدم زيد لانها مستدانة  
الملك فيكون مقبلا بابتدائه كما يجوز تعليقه ابتداءه لا يجوز تعليقه كما ذكره  
العيني قال في البحر وهو سهو ظاهر وخطا صريح وسيأتي ان الشكاح لا يبطل  
بالشرط الفاسد وان كان لا يصح تعليقه وتصل كل التفصيل فليدبره لكن يعرف



بين النكاح والرجعة بل لا يشترط فيها رضا الزوج ولا شهود ولا مهر ولا بركة  
يجوز عود الأمة على الخلق التي تزوجها بعد ما طلق الأمة بخلاف النكاح تدبر  
والسائر يصلح من مال أبي مال بان قال صاحبك علان تسكنني في كراستك مثلا  
لانه معاوضة مال فيكون بيعا والسابع البراءة عن الدين بان قال مالك عن ديس  
علان تسكنني شهر او ان قدم فلان لانه تملك من وجهه يريد وان كان فيه معنى  
الاستقاط فيكون معتبرا بالتمليك فلا يجوز تعليقه بالشرط الا اذا علقها بشئ  
كما قال المديون دفعت المقتل فقل ان كنت دفعت فقد ابرأتك صح لانه تعليق  
بامر كائن وفي البحر طاحله ان التعليق بموت الدين صحيح الا اذا كان المديون وارثا  
وعلق مرضونه فيكون مخصوصا لا طلاق الكتاب والظاهر ان الوكيل بان قال  
لوكله عزلتك ان تدى الى شئ او ان قدم فلان لانه ليس بمسجد مما يخلف به  
فانه يجوز تعليقه بالشرط القاسد كما ذكره العيني وفي البحر تعليقه بقتل عدم  
صحة تعليقه واما كونه يبطل بالشرط القاسد فلا دليل عليه من هذا وعندى ان هذا  
خطا ايضا فان عزل الوكيل ليس من قبيل ما يبطل بالشرط القاسد واما هو من قبيل  
ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط القاسد انتهى وفيه كلام لانه اذا لم  
يصح تعليقه بالشرط القاسد فقد بطل ذلك الشرط القاسد بمعنى انه اذا وجد  
ذلك الشرط بترتب وجوبه عليه كما قال بعض الفضلاء وهو جوب بعينه عما يورد  
في الرجعة وغيرها والثانية الاعتكاف بان قال اعتكفت بان شئ الله مريض  
وان قدم زيد لانه ليس بما يخلف به كعزل الوكيل وفي البحر نقله عن البحر وعندى ان  
ذكره في هذا القسم خطأ من وجهين من كونه يبطل بالشرط القاسد ومن  
كونه لا يصح تعليقه اما الثاني فقال في الفينة قال الله عز وجل انكاف شهران دخلت  
الزانية دخل فبطلت اعتكاف شهر عند علمائنا فاذا صح بالشرط القاسد لکن ذكرنا  
الاعتكاف من جملة ما لا يصح تعليقه بشرط ويبطل بفساده وفي البراءة من  
هذا القسم فقال في التعليق وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد ناقش  
الكلام كلامه فانه جعل ايجاب الاعتكاف بما لا يصح تعليقه وعزاه الى الملاءمة  
ولم يقل في رواية مع انه قدم في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المنذور  
تخييرا او تلقيا وهو صحيح في صحة التعليق به وتمام الاعتكاف في نفسه  
لا ان يرد بل ان يرد يصح تعليقه بالشرط ويترب لزومه الى تحقيق الشرط فلا  
يغنيه كالتدبير اما امارات التي يصح النذر بها بخلاف الوضوء وبمادة الرضخ كما  
عرف في جملة وقد ذكرنا بعد ان الوقت لا يصح تعليقه بالشرط وبمعنى تعليق النذر فاقرنا  
والله اعلم بالصواب بان قال زادتك ارضى على ان تقرضني كذا وان قدم فلان كذا  
جارية فلا يصح تعليقها بالشرط والحدود على المعاملة وهي المساقاة بان فلا ساقية علان  
تقرضني كذا وان قدم فلان كذا ايضا والثاني من هذا بان قال فلان على كذا  
ان اقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس بما يخلف به بخلاف ما اذا علق بموته او بنحو الوقت

فانه يجوز ويحمل على انه فعله لك للوحدان عن الجواز دعوى الاجل فيلزم للمحال والثالث  
عشر الوقت بان قال وقتت دارى ان قدم فلان لانه ليس بما يخلف به ايضا وفي البحر  
والوقت في رواية فظاهر ان في صحة تعليقه روايتين وفي الفتح وشرطه ان يكون  
من غير معلق فلو قال ان قدم ولدى فذا ومصدق موقوفة على المساكين فجاء وله كذا  
يصح وقفا والرابع عشر التحكيم بان يقول المحكم ان اهل شهر او قال اعينى وكذا اذا انقضا  
واسلمت قاضك بيننا عبد بن يوسف خلا فالمعتمد فانه يجوز تعليقه عنه بشرط واضافته  
الى زمان كالوكالة والقضاء وله ان التحكيم تولية صورة وصالح معنى فباعتبار ان  
صالح لا يصح تعليقه وكذا اضافته وباعتبار انه تولية يصح فلا يصح بالشرط والاحتياط  
وفي الخاتمة الفتوى على قولنا يوسف ولم يتر من فيه لقول الامام وقد قال بعضنا رضى  
الكنز فانه لا يصح عنه وعليه الفتوى ولم يتعرض لقول الامام وما الى الذي لا يبطله  
الشرط القاسد وهو سبعة وعشرون على ما ذكره المصنف الاول القرض بان قال اقرضتك هذه  
المائة بشرط ان تسكنني شهر او بشرط ان لا يبطل بهذا الشرط وذلك لان الشرط القاسد  
من باب الربو وانه مخصوص بالمبادلة المالية والعقود كلها ليست بمعاوضة مالية فلا يثبت  
فيها الشرط القاسد وفي البراءة وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والثاني الهبة  
بان قال وهبت لك هذه الجارية بشرط ان يكون حملها الى الثالث الصدقة بان قال تصدقت  
عليك على ان تسكنني ما جعته مثلا والرابع النكاح بان قال تزوجتك على ان يكون ذلك  
مهر كذا عرف في موضعه والخامس الطلاق بان قال طلقك علان تتزوجي غيري والسادس الخلع  
بان قال خالعك على ان يكون لي الحيا ردة مما حابطل الشرط وقيل الطلاق وجوب  
المال والسابع العتق بان قال سمعتك على ان بالخير رواتي من الرهن بان قال رهنه  
عندك عبد بشرط ان تسكنني والسادس كالتصا بان قال وصيت لك ثلث مال  
ان اجاز فلان ذكره العيني وقال في البحر رهنك اليك على بشرط ان تتزوج ابنتي  
العاشر الوصية بان قال وصيت اليك ثلث مالي ان اجاز فلان ذكره العيني قال في البحر وفيه  
نظر لانه منار تعيقها بالشرط والكلام لان ما لا يبطل بالشرط القاسد انتهى لكن  
فيه كلام لان الشرط القاسد يصح مع عدم صحة التعليق ومعناه انه يفسد لو كان  
لا يجوز التعليق به وهنا يجوز فام يفسد تدبر والى عشر اشرك بان قال شاركتك  
على ان تهديني كذا ذلك والثاني عشر المضاربة بان قال مضاربك في الف على النصف  
مكافى الربح ان شاء فلان وان قدم زيد ذكره العيني وفي البحر وهو منار التعليقها  
بالشرط وهذا الذي وقع للعيني دليل على كسله وعدم تصحيح كلامه فانه لو اتي بالاشارة  
التي ذكرها في اجواب لكان انسيب لکن فيه كلام قد ذكرناه في الوصية تدبر والثالث عشر  
العتناء بان قال الخليفة وليت لك قننا مئة مثله علان لا تغزل ابدا والرابع عشر الامانة  
بان قال الخليفة وليت لك السام مثلا على ان تتركب والخامس عشر الكفالة بان قال  
كفلت عني على ان اقرضني كذا ذكره العيني وفي البحر وهو منار التعليقها بالشرط انتهى







في يد الطرف قبل قبضه اذ كل واحد منهما من وجه وهذا القدر يكون في سلبا لجوان كان  
الشبهات ملحقه في باب الحمان ثم فرعه بقوله فلو باع ذهابا فاشترى بها الفضة ثوبا  
قبل القبض فبشبع النوب لغوا قبل القبض الواجب في يد الطرف وكان الثمن في الصرف  
مبيع من وجه لعدم الاولوية والتصرف في المبيع قبل القبض ولا يجوز وقيل لا ثم عدم الاولوية  
لوقية فانما دخله الباء اولى بالثمنية واجيب بان ذلك في الامانة الجعلية لاني الامانة  
الجعلية والقبض فيقتض جوازها كما نقل عن زرارة لو اشترى امة تساوى الف مائة طرق  
من فضة قيمته الف بالعين متعلق باشترى ونقد المشتري من الثمن العاقل هو من الطوق  
واجيب حقا كالمشروع وقبض ثمن امة ليس بواجب فالظاهر هو كالتيان بالواجب  
ولو اشترى امة امانة التي معها طوق بالعين الف نقد الف نسبة فالنقد ثمن الطوق  
لان التأجيل في الصرف باطل وفي البيع جائز فيعرف الاجل الى امانة دون الطوق اذ المباشرة  
على وجه الصحة لا على البطلان ولو اشترى بالعين نسبة فسد في الكل قيد بتأجيل  
البعض لانا لو اجل الكل فسد البيع في الكل عند الامام وقال نفسه في الطوق دون امانة  
كما في السرو من اشترى سيفاً حليته خمسون اى ساور خمسين درهماً متعلقاً باشترى  
ونقد خمسين فهد خضبة الحلية وان وصلت لم يثبت المشتري خضبة الحلية لان خضبة الحلية  
يجب قبضها في المجلس والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فعل عليه وان لم يتيه ولم  
يقفه او قال من ثمنها لان معنى قوله المشتري خذ هذا من ثمنها خذ بعضاً من ثمن الجمع  
فيجعل عليه طلباً للجواز وقيل ومناه خذ هذا على اتمه ثمن كل منهما وليس كذلك فيكون  
من قبيل ذكر الاثنين واردة الواحد كما قال الله تعالى نسيأحوتهما وقال الله تعالى يخرج  
منهما التلول والمرجان والمراد احدهما بخلاف ما ذكره المفسرون به للامكان وهذا  
صورتان احديهما ان يبين ويقول خذ هذا من ثمن الحلية ونصف من ثمن السيف  
والثانية ان يجعل الكل من ثمن السيف وفيها يكون المقبوض من ثمن الحلية لا تمامها  
واحد فيجعل من الحلية حصول مراده فكذلك في البيع وفي البحر معذرا الى المبسوط  
او قال خذ هذا من ثمن السيف خاصة وقال لاخر نعم اوقام وتفرقا على ذلك  
انتقض البيع في الحلية لانا الترجيح بالاستحقاق عن المساواة في العقد او الاضافة  
وكما وادع بعد ترجيح الدافع ويكون المدفع ثمن السيف خاصة والقول في ذلك قوله  
لانه هذا الملك فالقول له في بيان جهة وفي السراج لو قال هذا الذي معجزة خاصة حقيقة  
ثمن السيف كان عن الحلية وجاز البيع لانا السيف اسم للحلية ايضا لانها تدخل في بيعه  
بقا ولو قال هذا من ثمن السيف والجفت خاصة فسد البيع كانه خرج بذلك وزال احتمال  
فلم يكن حمل على الصحة ويمكن التوفيق بان يجعل ما ذكره التليق على ما اذا قال من ثمن السيف  
ولم يقل خاصة فيوافق في السراج وانما ما في المبسوط فاما قاله كانه قال خذ هذا  
عن السيف فاستأمل انتهى قيد بقوله بانه لو باع خمسين او قل منها لم يجز للرجوع  
بعضه لم يدر زمانه في جواز ايضا نسبة التواحد في الزم في ثمنه اوجه لا يجوز البيع

وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن ازيد مما في الحلية ليكون ما كان قد ردها مقابلها  
والباقي في مقابلة الفضل خلوا للثمن الثلاثة هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كانت  
من خلافها جاز كمن ما كان يجوز التفاضل والخصوصية للحلية لا مع السيف بل المراد  
اذا جتمع الصفين فان التفاضل لا يجرى كونه من باب انضمام غيره اليه وعلى هذا يبيع الميزكش  
والمراد بالذهب او الفضة وفي المبسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه وبه  
ناخذ الاحتمال الزيادة والاولى ببيعته بخلاف جنسه وان تفرقا او المتعاقدان بلوقيد من  
صالح البيع في السيف دونها او دون الحلية ان تحل السيف عن الحلية بلوقيد لانه امكن افراد  
بالبيع وبما كان الطوق والامة والاى وان لم يتخلص الا من يبطل البيع فيهما اى في السيف و  
الحلية لان خضبة السيف يجب قبضها قبل كافتراق فان لم يقبضها حتى افتراق فسد فيه الفقد  
وكذا في السيف اذا كان لا يتخلص الا بغير التقدير تسليمه بدون الضرر كالجذع في التقف  
وفي البحر فليراجع وان باع اناه فسد بفضة او ذهب وقبض بعضه ثمنه فافتراق قبل قبض  
الباقى صحيح العقد فيما يقبض فقط لوجود شرطه وهو القبض قبل كافتراق وبطل فيما لم يقبض  
لعدم وجود الشرط والامانة مشتركة بينهما لانا عقد الصرف وقع كله او لاثم طرما الفساد  
على ما لم يقبض وهو كبيع على ما وجد فيه القبض ففصلت الشركة في الكل بالراضى ولم يلزم  
تفريق الصفقة قبل التمام لان صفقة الصرف تمت بالتقابض ولو في البعض واذا اشترى  
بخلاف ذلك احد المدين قبل القبض كما في البحر وان استحق بعضه اى بعض الامانة اخذ الثمن  
ما بقى بخصته او رده لان الشركة عيب في الامانة لان الشفعة بغيره وكان ذلك بغير صفقة  
كغيره فيتميز بخلافه ما كان الشركة وقعت بهضم وهو الافتراق قبل نقد كل الثمن فان  
اجاز المسوق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد وكان الثمن له كما يحا خذ البايع من المشتري  
ويسال اليه اذ لم يفتراق بعد الاجازة ويصير العاقد وكذا للمجتر فيقبل حقوق العقد  
به دون المجتر اطلق في الميزان فشم ما قبل القبض ويبع كما في البحر ولو استحق بعض  
قطعة نقره وهو القطعة المذابة من الذهب او الفضة اشترى اها اخذ المشتري  
الباقى بخصه بلوخيار لان الشركة ليست بيع في النقرة اذ كملتم الاستحقاق بالتبعض  
بتصرف المشتري بالشركة فيها هذا لو كان الاستحقاق بعد قبضها اما لو كان قبل قبضها  
فله الخيار لتفريق الصفقة قبل التمام كما في البحر والدرهم والدنانير فطرة النقرة لان الشركة في ذلك  
عياصم بعه درهمين ودينار ودينارين ودرهم استحقاقا عندنا بعرف الجنس الح  
خلافه فتقابل الدرهمان بالدينارين والدينار بالدرهم وقال زرارة والامة لا يجوز  
هذا العقد وصح ايضا بيع كربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة  
وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة وكرة شعير بكربة  
وهما بعشرة درهم ودينار باين يجعل العشرة بمثلها والدينار بدرهم تصحى للعقد  
وانما ذكره بعد التفرق لانه كانت قد علمت محل قبلها لبيان انه لا يشترط ان يكون  
المجتر من الطرفين بل ان كانا طرف واحد فذلك بيع درهم صحيح ودرهمين



صحيحين ودرهم غلة للتساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة وفيه خلاف زفر والائمة  
الثلاثة ايضا وفي الاصطلاح قد ذكر صاحب الوقاية هنا مسائل من مسائل الربوا اوردنا  
هنا وبها انتهى ويمكن الجواب بان يقال قد شرط التماثل في القرف فزاد عن الفضل المؤدى  
الى الربوا فذكر مسألة بيع درهمين ودينار وبيع كبريت وبيع درهم صحيح في العرف لان مبياه على  
الجواز لا في باب الربوا لكن مبياه على عدم الجواز وبيع دينار بعشرة هي العشرة عليه  
ويقع المقايضة بنقل العقد لان الدين لم يجب بالعقد بل كان ثابتا قبله وسقط باضافة  
المقد اليه ولا ربوا في دين سقط او بعشرة مطلقة اي صح استحسانا عندنا ان باع الدينار  
ممن عليه عشرة درهم ولكن لم يصف العقد الى ما في مئة بل المشرة مطلقة غير مقيدة  
بكونها عليه اذ دفع الدينار وبقا ثمان العشرة والعشرة والقياس عدم الجواز وهو قول  
زفر والائمة الثلاثة لكونه استبداد وجه الاستحسان انتهى كما انفسخ الا في انفسخ في  
آخر مضافا فثبت الاضافة اقتضاه لهما لو جدد البيع باكثر من الثمن الا في قول هذا اذا كان  
سابقا اما اذا كان لاحقا فذلك يجوز في أصح الروايتين وذلك بان باع دينار بعشرة درهم  
ثم باع مشتري الدينار ثوبا منه بشرى وتقاضا ثم الظاهر ان قوله ويتقاضان معطوف على  
قوله ان دفع فينتقص بسقوط وزن الثنية الا ان يقال انه استيناف الحكم بعيد وقول  
تعا صابغة الماضي كما وقع في سائر الكتب لكان اسلم قد تقدم وما غلبه الفضة والذهب  
فضة وذهب لثمن ونشر مرتبا حكما اذ الحكم في الشرع للغالب لان الثمن القليل لا يمنع  
القديم عن الحقيقة والدينار عن الديارية لان المقود المستعملة بين الناس لا تمنع منه  
ثم قد عرفت قوله فلا يجوز البيع الحال صوبه اي يغالب الفضة او يغالب الذهب ولا بيع  
بعضه ببعض الامساوية وزنا استثناء من مجموع ما في حين قوله فلا يجوز ولا يجوز  
سقط عنه اوردنا كما في الجواز وما غلب عليه الثمن منها اي من الذهب والفضة  
محيطة بتميزه عن الثمن الا بفرد فهو في حكم العروضة لا في حكم الدرهم والدينار اذ الحكم  
للمغالب في الشرع ثم فرعه بقوله فبيعه اي بيع ما غلب عليه الثمن بالخالص على وجوه  
حلية السيف لانه اذا كانت ريادة الخالص معلومة يجوز البيع لوقوعه بضاق  
الا فتراق اذا تكون الفضة بالفضة والزيادة في مقابلة الثمن هو النحاس وغيره على  
مثال بيع الزيتون بالزيت اما اذا كانت الخالصه مثل ما في المنوشة اقل او لم  
يعلم ايها اقل فلا يجوز كما هو حكم حلية السيف على ما بيناه في موضعه ويصح بيعه  
اي بيع الذي غلبت عليه مجبته متفاضلا صرفا لا مختصرا الى خلافه بشرط التقاض في المجلس  
في صورتين لوجود الفضة من الجانبين ومن شرط القبض في الفضة اقباض النحاس لعدم  
التميز الا بغير هذا عرف ان الفضة يجتمع عند اذابة المغشوشة وتختص اما اذا  
عرفت انها مختصة وتماثلت كان حكمها حكم النحاس الخالص ولا يجوز بيعها بغيرها  
البالغ والاستقراض بما يبرئ منه اي من الذي غلبت عليه من الذهب والفضة وزنا  
ان كان يبرئ وزنا وعدا ان كان يبرئ عددا او بهما اي بكل منهما ان كان يبرئ بهما كان الغلب

فيما لا ينفك فيه العادة ولا يتعين بالعين مادام يبرئ كونه قنابا لا صطلاح فان هلك  
قبل التسليم لا يبطل العقد بينهما ويجب مثله ولو اشترى به اربابا لا يملك غلبته وهو نافذ  
فكذلك قبل التسليم لا يبطل البيع عند الامام لان الثمنية ثبت لها ما يعارض الاصطلاح فاذكبت  
رجعت الى اصلاها ولم يبق ثمنها فيبطل البيع لبقائه بلوغه ويجب على المشتري والمبيع ان  
قائما ومثله اذ يمتنع ان كان هالكا وقالا لا يبطل البيع الثمن متعلق بالذمة والك دعوى على البايع  
دون الذمة ولما لم يتمكن من تسليم الثمن لكسره يجب قيمته وعن هذا قال ويجب قيمته  
الذي غلبت عليه يوم البيع عند يوسف لان مضمونه بالبيع فتعبر قيمته في ذلك الوقت كما  
لمعصوب وفي ذلك خيرة الفتوى على ما في يوسف وقيمه اخر ما تقوم به عند تحدي قيمته  
يوم فرك الناس من المعاملة به لان القول منه رد الثمن الى قيمته انما صار بالانقطاع  
فيعتبر يومه وهذا لك اذا ترك المعاملة بها في جميع البلود وان كانت تروى في بعض  
بعض البلود لا يبطل لكنه يتعيب فيجوز البايع وحده ان يقطع ان يكون جدي في السوق وان  
وجد في المصادفة اي البيوت كما في البحر ولم يذكر فيما نقصت قيمتها قبل القبض او غلبت في  
التسليم لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالاجماع ولا يتخير البايع وعكسه  
لو غلبت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد ذلك العباد  
الذي كان وقت البيع وما لا يبرئ منه اي من الذي غلبت عليه كالرصاصه والسقفة يتعين  
بالعينين لزو المعقضى الثمنية وهو الاصطلاح وينبغي للمصدر ان يذكر عقيب قوله ولا يتعين  
لكونه ثما كما لو وقع في سائر الكتب فبيع والمساوي الثمن كغلبه في البيع والاستقراض  
فلا يجوز البيع به والاقرضه الا بالوزن بمنزلة الدرهم والريية ولا ينقص العقد كالمساوي  
فيه موجود حقيقة ولم يصر مغلوبا فيجب الاعتبار بالوزن شرعا واداء اليه في المبالغة  
كان بيان القدر ووضعه لا يبطل البيع بهلاكه قبل القبض ويعطيه مثله لكونه ثما  
لم يتعين كما في البحر وكذا في الصرف لغير المتساوي الثمن كغلبه في القرف ايضا حتى لا يجوز  
بيعه بجنبه متفاضلا وقيل كغالبه اي كغالب الثمن حتى يجوز بيعه بجنبه متفاضلا ولو  
باعه بفضة الخالصه لم يجز حتى يكون الخالص اكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة له  
علاوة من فجب اعتبارهما ويجوز البيع بالفلوس لثاقفة وان وصلت لم يتعين لانها  
اموال معلومة وصارت ثما بالاصطلاح فيا زيفها البيع فوجب في الذمة كالتقديرات  
لا تتعين وان عيضا كالنقد الا اذا قال ادنا تعليق الحكم بعينها في يتعلق العقد  
بمخلوق ما اذا باع فلان بائنا باعيا منها حين يصح من غير صريح كانه لو لم يتعلق عند  
البيع بهذا على قولها وعلى قول محمد لا يتعين وان حرا واصله ان اصطلاح العامة لا يبطل  
باصطلاحهما على خلافه عنده وعندهما يبطل فحتمهما كما في البحر وان كسدت اي  
اشترى بها شيئا فكسدت قبل التسليم فالمخلوق كما في كساد المنوشة يوجب بطل البيع عند  
الاسام خلافا لهما هكذا ذكر القدوري المخلوق والذي في الاصل وسره الطحاوي  
والاسرار ليطال من غير ذكر مخلوق وسوى مخلوق زفر كما في اكثر شروح الهداية لكن في  
الفتح جواب في حله ولا فرق بين كساد المنوشة وكساد الفلوس اذ كل منهما سلعة



يجب الاصل من الاصطلاح فان غلبه الحكم فيها للغالب وهو التي اسر منها فلو لم يقصر على الخلق  
في الفلوس وجب الحكم به ولو استقرض اي الفلوس فكسدت يرد مثلها اذ كانت عند الامام  
واما اذا كانت قائمة فيرد عنها بالاجماع لان المرد وفي القرض جعل عين المقترض حكما ولا يرد  
حينئذ بغير سنة ولا حرم فلا يشترط فيها الرجوع وعند ابي يوسف فيمنها اي قيمة فلوس  
يوم القرض وعند محمد يوم الكسار وقول ابي يوسف لا يرد للفتوى كان القبض يعلم بلا كلفة وقول  
محمد انظر في حواشيه ان قيمتها يوم الانقطاع اقل وكذا في هذا الموضع بالنظر الى قول الامام  
لا الى المفتى كان يوم الكسار كما يعرف الابحار ولا يجوز البيع بغير النافعة ما لم يقين كانهما  
سليمة فلا ريب من تعيينها ومن اشترى بنصف درهم فلوس او دانق بفتح النون وكسرها سبعة  
الدراهم يحتمل ان يكون عطفا على درهم او على نصف وهو الظاهر فلوس او قيراط وهو نصف  
الدانق فلوس جاز البيع عندنا وكذا بانك درهم او ربعه وعليه اي على المشتري قدر ما يباع  
بنصف درهم او دانق وقيراط منها اي من فلوس فقد له من الفلوس بيان ما يباع لانه  
البايع بهذا الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤثر في النزاع ولتقر  
المصراع ما دون الدرهم لانه لو اشترى درهم فلوس او درهم فلوس لا يجوز عند محمد لعدم  
العرف فبقوله ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الكافي ولودفع الجير في وهو من مميزات المودة  
والزكاة درهم او دانق اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصف اي ما ضرب من النقطة ما يباع  
وزن نصف درهم آخيه فسد البيع في الكل عند الامام لان الفساد قوي في البعض وهو  
قوله نصف درهم آخيه لتحقيق التبع لانه باع النقطة بالنقطة متفاضلا وزن النجفة في  
الى البعض الآخر وهو الفلوس كما ان النصفقة وعند صاحب بيع في الفلوس وبطل فيما يقابل  
النقطة واصل الخلاف ان العقد يكرر عند تكرار العقد وعندها يتفصيل الثمن حتى لو  
قال اعطى بنصفه فلوسا وعشر بنصفه نصف آخيه جاز بيع في الفلوس  
وبما فيها من عند صاحب الكافي بغير هذه اقل ولو كرر اعطى صاع في الفلوس اتفاقا  
لانه لما كرر ما رعتين وفي الثاني دوا او فسادا واحد البعدين كما يوجب فسادا اخر  
وفي المنع فان ابو التمر الاقطع هذا غلط من الناس في هذه العقدة فيه فاسد عند الامام  
وعندهما جاز في الفلوس فاسد في قدر النصف الآخر على اختلافهم في الصنفقة الواحدة  
اذ التفتت والفساد وفي الفتح اعتراض وجواب فليطالع ولو قال اعطى به اربعة  
نصف درهم فلوس قال المولى سفيان قال ابن الهيثم يجوز فلوسا الج نصف الدرهم والنصف  
صنفقة ونصف ويجوز على رواية الج ان يكون صنفقة للنصف والجر على الجواز ونصف آخيه  
حجة على الكل والنصف والاولى بانما التفرقة آخيه بنقله والفلوس بانما لانه  
ذكر النصف الثمن ولم يقسمه على اجزاء الثمن فيكون النصف آخيه في مقابلة مثله وما  
يقصر نصف حصة في مقابلة الفلوس او من غير الاموال لانه تم كل حال وهو ان كان  
صحته الباء او كثر بالجنسية او لا ومبع بكل حال كالتياب والذواب وثن من وجهه كما  
لمليات فانها ان اقل بها الباء فهي ثمن والافبيع واما الفلوس ان كانت راجحة المحقق  
بالثمن والافسلة ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده في ملكه العاقد عند العقد

وعدم بطلان العقد بذلك الثمن ويصح الاستبدال به في غير التصرف والتسلم وحكم المبيع  
خلاف الثمن في الكل **باب الكفالة** عقيب البيوع بذكر الكفالة لانها كانت  
في البياعات غالبا ولا تنبأ اذا كانت باعرا كان فيها معنى المعاوضة منها فمما استند ذكرها  
عقيب البيوع التي هي معاوضة وفي اللغة الضم قال الله تعالى وكفلاها زكريا اي ضمها  
الى نفسه وقرئ **الضم** لانه وضب زكريا اي جعله كافلا لها وضبا منها  
لمصالحها وفي الشرح ضم ذمة اي ذمة الكفيل الى ذمة الكافل ذمة الكافل في المطالبة وفي  
المنع واسله ان الكفيل مكفول صار مطلوبين للمكفول له سواء كان المطاوب من ذمة  
هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة بالمال او كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من  
الاصل المال ومن الكفيل احصا بالنفس ولعل المطالبة بالمال قد ينضمها هذا على  
راي بعضهم وجزم المسكين في شرح الكثر بان المطلوب منها واحد وهو تسليم النفس  
والكفيل قد التزمه اذ علمت هذا المهر كانه كما يحتاج الى قول صاحب الدرر  
مطالبة النفس والمال او التسليم لان المطالبة تشمل ذلك انتهى لكن فيه كلام  
لان صاحب الدرر قد اياه بعضه واما اخذت تعريفا صحيحا متبا ولا يجمع اكسار  
صحيحا كما مرحة فيما نقل صاحب المنع عن المسكين بل على طريق التناول والتصرف  
في التعريف بتدبيره الذي كما قاله بعضهم هو اي كونه ذمة الى ذمة والمطالبة الآخرة  
كان الكفالة كما يقع بالمال يقع بالنفس ولا يربط بين وكما يقع بالنفس بالدين  
المضمونة بنفسها ولا تملك ثابت الدين في ذمة الكفيل ولم يبرأ الاصل صار الدين الواحد  
دينين وهو قلب الحقيقة فلا يصار بها اليه الا عند الضرورة كما في العناية وغيرها  
لكن فيه كلام كانه معنى قلب الحقائق عند المحققين القدر واحد من الواجب والتمتع  
والممكن الى الاخر والدين فعل واجب في الذمة وهو هنا عليك مال لا عين شي كما  
في القهستان وقال المولى في فحاشية تعليق صاحب انغاية يعطى عدم صحة التمسك  
مع ان مقتضى صيغة التفضيل صحة الهم الا ان يلحق معنى لا فضلية فيها كما  
شرح به في شرحه والمقابلة كما قال الشيخ ابو الفداء دفع ما ذكره صاحب الدرر انتهى  
هذا مخالف لا صطلوح الفقهاء فانهم كاستعملوا الاصطلاح في معنى الصحيح بل في  
مقابلة الصحيح تدبر ولا يقع الكفالة الا ممن يملك التبرع لانه عقد تبرع ابتداء  
ولا يصح من العبد والعقود الجوز لكن العبد يطالب بعد التقوى كما في المذمومة  
هذا بيان اهلها وما ركها فاجاب وقوله بانها لا تنبأ ولم يجعل ابو يوسف في قوله  
الاخر القبول ركنا فعملها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس بشرطها كون المكفول  
مقدور التسليم من الكفيل وفي الدين كونه صحيحا وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل  
بما هو الاصل نفسا او مالا والمدعى مكفوله والمدعى عليه مكفول عنه والنفس  
المال مكفول به والمكفول عنه والمكفول في الكفالة بالنفس واحد وفي الكفالة بالمال  
بالنفس وكفالة بالمال خلافا للشافعي في الكفالة بالنفس وعنده لا يجوز الكفالة  
بالنفس في قوله لانه غير قادر على تسليم المكفول له حيث لا ينفاد له بل يانفسه



ويدفعه بخلاف الكفالة بالمال لقرنه على مال نفسه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان عيم  
غارم وجهه الاستدراك به انه باطلا فبقيد مشروعية الكفالة بنوعها لا يقال لا يعزم  
في كفالة منقرض لا بقوله المزمع لزوم ضرره عليه ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراما  
ويمكن العمل بموجبها بان يخلى بينه وبينه كوجهه لا بقدر ان يمنع عنه اوباته  
يستعين باخوانه لقضيه على نفسه من ان يظهره انما يشكر من يقدر على تسليمه  
ويشكر له ايضا الزام الشيء على نفسه بعم وان كان لا يقدر على الالتزام عليه غالبا  
ممن نذر ان يحج الف حجة يلزمه ذلك وان كان لا يقدر الف سنة فالاولى كفالة النفس  
تتوقف بكفلة نفسه او برقبته وهو ما يحول الرقبة مما يعتبر به من جميع البدن  
عاقا كالبدن والجسد والردم والراس والوجه والعنق والفرج اذا كانت المرافقة في  
اليد بالرجل والمين او اجزاء شايعة منه كقصفه او مشره او ثلثه او ربه او نحوها كان  
للقدر الواحد في حق الكفالة لا يتجزى فكان ذكر بعضها شايعا ذكر كذا وفي التزم  
ولو اضاف الجزء اليه بان قال الكفيل كفل لك بضيق او ثلثي فانه لا يجوز وتنفذ بقت  
اي قبول ضمنت لك فلا ناكته بصريح مقتضا او هو على كذا كلمة على الالتزام فكانه  
ما قال ان ملتزم تسليمه وان لا نه بمعنى على قال صلى الله عليه وسلم على كذا ما بمعنى  
او ان ارعيت ان الكفيل يسمى زعيما قال الله تعالى حكاية عرضا حب يوسف عليه السلام  
وانابه زعيم الكفيل او قيل به اي بقلان هو الكفيل ولهذا ينبغي ان يثبت قبالة لانه  
يحفظ الحق استعقدا بان اضا من معرفة لانه التزم معرفة دون المطالبة وقال ابو يوسف  
يصير ضمانا للعرض وقال ابو الليث هذا القول عن ابى يوسف غير مشهور والظاهر ما  
غنهما وبظاهر الرواية يفتى كما اكثر الكتب وفي التفسير وينعقد بقوله ان اضا من  
حتى يجتمعا او يلقيا ويكون كفيل او العاد وقيل لا ينعقد لعدم بيان المضمون هل هو  
نفس او مال قيد بالمعرفة لانه لو قال انا ضامن من تعريفه او على تعريفه ففيه اختلاف  
المشايع والوجه للزوم كما في البحر ولو قال انا ضامن توجهه فانه يوجب له ولو قال  
انا اعرفه لا يكون كفيلة وكذا لو قال انا كفيل لمعرفة فلان ولو قال معرفة على قولنا لانه  
ان دل عليه كما في الحاشية ولو قال فلان استثناء منسب او استثناء من صاركفيلة  
بالنقص عرفا وبه يفتى كما في المضمرات ومع اخذ كميلين او اكثر لان حكم الكفالة  
استحقاق المطالبة وهو يحتمل التعدد فالتمام الاول لا يمنع الثاني على ان منها التوثيق  
واخذ كفيل اخر واخر زيادة في التوثيق فضحت الثانية مع بقاء الاولى وكذا الثالثة  
فما فترها ويجب ان لا يقال ان الكفالة بالنفس على الكفيل احضار المكفول به وهو انفسه ان  
خلد المكفول به وهو الذي وفاء بما التزمه فان لم يحضر امان لم يحضر الكفيل المكفول به  
بعدم الطلب فيعجز عجزا جسيما على صيغة المبني للمفعول اي جسده الحاكم لا مشاعه عزيفاه  
ما وجب عليه ولكن لا يجسبه اولا مرة حتى يظهر مطالبة جزاء الظلم وهو ليس بنظام  
قبل المطلوب هذا التزم بالكفالة بالنفس انما اذا انكرها وثبت بالبينة عند الحاكم  
فيجسبه اولا مرة في ظاهر الرواية وقال المختص المختص لا يجسبه اولا مرة ولو ثبت

بالبينة وقيد بعجز لانه ان عجز فلا جبر بل يلزمه الطالب وان عجز اي الكفيل وقت تسليمه  
اي المكفول لزمه اي الكفيل ذلك اي احضار المكفول به لانه التزمه كركه فان سلمه اليه  
قبل مجي ذلك الوقت برى فيه الوقت الذي عينه ان اطلبه المكفول له في ذلك الوقت او بعده  
لانه التزمه كذلك فان سلمه اليه قبل مجي ذلك الوقت برى الكفيل وان لم يقبله المكفول  
له لانه لم يلتزم تسليمه الا مرة وقد اتي به وفي المانع اذا كفل الى ثلثة كان كفيل بعد الثلثة  
ولا يطلب في الحال في ظاهر الرواية وان قال انا كفيل بنفسه فلا من اليوم المشرق الى يوم  
كفله في الحال فان امنت العشرة خرج عنها ولو قال انا كفيل بنفسه الى عشرة فادامست  
العشرة فان امرت قال ابن الفضل لا مطالبة لبيته عليه بها لا فيها ولا بعد ها وقال ابو الليث  
الفتوى علانية يصير كفيلة وهذا اجله لمن يلزمه الكفالة ولا يريد ان يصير كفيل وفي  
الواقعات الفتوى على انه يصير كفيلة كما في البحر فان غاب المكفول به وعلم مكانه امهله  
الحاكم مدة ذهابه وايابه وهو مقيد با اذا اراد الكفيل السفر اليه فان ابي حنيفة للحال  
من غير امهال كما في التبرازية فان مضت المدة ولم يجز مع مكانه احضار جسده الحاكم  
لما ذكرناه وان غاب المكفول به ولم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز فعلى هذا اذا التزم  
الى باب الحاشية في ينبغي ان لا يطالب به لتحقيق العجز كما في الزاهد وفي البحر ولا بد من ثبوت  
انه غائب لم يعلم مكانه اما بتصديق الطالب او ببيينة فان اختلفا ولا يثبت فعلى الكفيل  
لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه فان كان خجعة معلومة للجان في كل وقت فالقول للطالب  
ويؤمر الكفيل الى ذلك احوط والآل لقول الكفيل متمسكه بالمال وهو الجليل ولو علم ان مكانه  
المكفول به ارتد فلو بدار الحرب يوجب الكفيل ولا يطالب بالحق بدار الحرب وهو مقيد بما  
اذا كان الكفيل قادرا على رد بينا وبينهم مواعاة انهم يريدون اليها المرتد في الاكتم  
كل موضع قلنا انه يومه بالذهاب اليه للطالب ان يستوثق به من الكفيل حتى لا يغيب  
الاخر وتبطل الكفالة بالنفس بموت الكفيل لم يحصل العجز الكافي عن التسليم بعد موته  
وارثه لا يقوم مقامه لانه الخليفة فيما له لا فيما عليه بخلاف الكفالة بالمال كما في الهبة  
وعزها كثر في السراج نقله عن الكرخي لا تبطل بموت الكفيل ويطلب وارثه باحضار  
وتبطل بموت المكفول به لا تصانع التسليم ولو كان المكفول به عبدا انما قال انوهم ات  
العبد ما لم يطالب به وكفل بنفسه رجل اما اذا كان المدي به نفس العبد لا ببراءة وضمن  
قيمه دون موت المكفول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل ان الكفالة ولم تبطل ويسلمه الكفيل  
الى ورثته فان سلمه الى بعضهم برى منهم خاصة والباقيين مطالبة باحضار فان كان  
صغارا فلو صيرهم مطالبة فان سلمه الى احد الوصيتين برى في حقه ولا اخر مطالبة وفي  
منظومة ابن وهبان انما تبطل بموت الطالب والمروفي من المذهب كما في البحر ويبرأ الكفيل  
بالنفس اذا سلمه او سلم المكفول له سواء قبله الطالب او لا وان وصيته لم يقبل اذ لم  
الركت فان ابرى كان موجب الرفع اليه البراءة ثبت وان لم يقبل عليها كالمديون  
از اسم الدين واطلاقة شامل ما اذا قال سلمته اليك بحجة الكفالة او كان طلبه  
منه وانما اذا لم يطلبه منه فلو بدان يقول ذلك وتبرأ بتسليمه وكذا الكفيل او رسوله



لقيامتهما مقامه وبسليم الكفول به نفسه من كفايته قد يجمع بين كبره الكفيل حتى  
يقول المكفول به سلفه فتمت اليك من الكفالة والوكيل والرسول كما كفول به لا بد من تسليم  
عنها ولا كبره كما في المنع فعلى هذا رخص ما قيل من انه متعلق بتسليم الكفول به نفسه  
قد برهنا اننا لا نغير طلب امانا كان بعد طلبه فلا يشترط ان يقول سلفه حكم الكفالة  
كما مر اننا فينبغي لصاحب المنع التفصيل قيد بالوكيل والرسول لانه توسمه اجنبيا غير  
الكفيل وقال سلفه انك غير الكفيل فان قبله الطالب بريد الكفيل وان سكت لا فاشترط  
تسليمه في مجلس القاضى فسلكه في السوق او في سوق المهر قالوا بريد له حصول الموصلة  
اعوان الحاكم والمختار زمانا انه لا يبره سنوا كان في سوق ذلك المهر في سوق مصر  
اخر وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا لثناها وناسر واقامة الحق والمعاونة للفسقة  
على الخلاص منه والفرار والتقييد بمجلس القاضى مفيد وهذه احدى المسائل التي يفتى بقر  
زفر وان سلكه في مصر ابراهم عند ما لا يكون شهوده فيما عتبه او يعرف ذلك  
القاضى حادثة فلا يبره بالتسليم في مصر ابراهم عند الامام ان كان فيه سلطان او  
قاضي وكانت غير مقيدة بمصر كمكان احضار المجلس القاضى وفي البرية فلهذا عن اقية  
كفل بنفسه في البلد وسلكه في الراسية حتى ان كان فيها حاكم وقال العلماء التاجر  
والبدر الظاهر لا يصح قال وجوبها احسن من اغلب قضاة رسايتن خوارزم ظلمة  
فلا يقدر على حمايته غرضه العدل انتهى هذا في زمانهم واما اكثر زماننا قضاة  
المصر مثل قضاة رسايتن خوارزم احكامهم بلفظة وكرمه وان سلكه في  
برية او في السوادى في القرية التي ليس لها حاكم ولا يبره لعدم حصول الموقر وهو القدر  
على المحاكمة وكذا ابراهم وان سلكه في السجن وقد جسه غير الطالب قيل هذا ان كان  
في سجن حاكم اخر لعدم امكنه على الخاضعة واما ان كان في سجن قاض وقم بخا  
صته بين يديه فيبره عن الكفالة سواء كان مسجوناً له او غير ذلك الحاكم  
قادر على احضار المحضومة فيعيده على السجن فان كفول رجل بنفسه اى المديون  
بما لا يملكه اى الكفيل ان يوافق اى ان لم يوافق الكفيل المكفول له اى المكفول عنه يقال  
وقاد اى اتاه من الوفاء عدل المصر ان يفتقر الثاني بالياء عليها هو القاضى عندهم  
غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق غدا مع قدرته عليه لزمه اى الكفيل بالنفس ما عليه  
من المال عند تحقق الشرط وهو عدم الموافقة والكفالة تشبيهه التذات بما يقدر  
الالتزام اذ يقابل به شئ وتشبيه البيع ابتداء به باعتبار الرجوع فيكون مبادلة المال  
بالمال فان علق الكفالة بشرط غير معلوم مثل حصول الرجوع لم يصح كالباع وان علم بموت متعلق  
عدم الموافقة في وقت تصح كالتدريس ان هذا التعليق ليس في وجوب المال بل وجوب المطالبة  
وقال آت في لا تصح كانه ايجاب المال بشرط فلا يجوز وان وصلت مات المكفول به قبل  
المحضر فيضمن الكفيل المال اذ ثبت بوقته عدم الموافقة به ولو مات الكفيل قبل المحضر  
يجتمع وارثه المات لو مات المكفول له يطالب وارثه ولا يبره الكفيل من كفايته النفس  
بوجود الكفالة بالمال في هذه المسئلة لانها كانت ثابتة قبلها وانما لو كفلتها واما اننا

مع قدرته عليه لانه اذا لم يبره لا يلزمه لا يلزمه الا اذا عجز بموت المظالم الكافي وغيره  
فان مات المكفول عنه قبل مضي الغد ثم مضى الغد ضمن الكفيل المال لان شرط لزوم المال  
عدم الموافقة وقد وجد انتهى فعلى هذا تقييد صاحب الفتح بقوله بعد الغد فما قبلها  
في الكافي وغيره تتبع وفي التوير لو اختلفت الموافقة والقول للطالب واما لزم على الكفيل  
ومن ادعى على اخر مائة دينار وبينها اى بين صفة على وجه نصيب الدعوى بارها سلطانا  
او ارجحية اولى بينهما فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق اى بالمكفول به غدا فعليه المائة  
فان يوافق غدا لزمه المائة عند الشيخين لتحقيق الشرط لان الكفيل الماعى في المال بالادم حيث  
قال فعليه المائة يحمل على اصل وهو العهد فيصرف فينصرف في المال الذي على المدعى عليه  
ويخرج عن احتمال مال الترسوة لان المدعى لم يضمن المال المدعى في غير مجلس القضاة تحجرا  
عن حيلة خصمه فان بين قبل الكفالة فحكمه ظاهر وان بين بعد ما يلحق البيان الى المحمل  
وضار كما كان المال امانة عند الدعوى قبل الكفالة في بين صحة الكفالة الاولى وتثبت  
عليها اخرى ويكون القول قوله في البياض اختلفا فيه لانه يدعى صحة الكفالة خلافا  
لمحمد قيل عدم الجواز ويكون القول عند بناء على انه اطلق المال ولم يقل المال الذي على المدعى  
عليه فعلى هذا الفرق بين بيان المدعى وعدم بيان وقيل بناء على انه ما بين المدعى تصح  
الدعوى فلم يستوجب احضار المدعى عليه الى مجلس القاضى فلم تصح الكفالة بها  
لكن فلا تجوز الكفالة بالمال لا يثبتا عليها فعلى هذا ان بين تكون الكفالة صحيحة و  
نقل في الفتح عن قول ابو يوسف اختلف في ليطالع ولا يجبر على اعطاء كفيل واحد  
فما صد يعنى لو طلب مدعى القصاص او حد القذف من القاضى ياخذ كفيلين  
المدعى عليه حتى يجبر البينة فالقاضي لا يجبر على اعطاء الكفيل كسائر الحدود وعند  
الامام مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم لا كفالة في حد من غير فضل ولا في حد من غير  
كفالة على الذمة بالاشبهة فلا يجبر على استيفائها بالكفالة فان سمحت به نفسه  
اى لو تتبع المدعى عليه للطالب فيجوز اعطاء الكفيل بتسليم نفسه له وقال ابو جبر  
لان القالب فيه حق العبد وحد القذف لان فيه حق العبد وان لم يقدر على اعطاء بامر  
بالملزمة معه لا الحبس وهو المراد بالجبرهما عندهما والحق بعضهم حد الشريعة بهما  
بخلوا سائر الحدود لانها خالصة لله تعالى ومنه ردت بالاشبهات فلو حاجة الى الجبر على  
اعطاء الكفيل للاستيناف في خصته تعالى بالاتفاق فيجبر في دعوى القذف الخطاء على اعطاء  
والجبر به لان موجها المال وكذا يجبر في التعزير وان شهد عليه اى المدعى عليه مستوران  
او غير معلوم فسادهما في حد او قود حبس وكذا يجبر ان شهد عدل واحد يعرفه القاضي  
بالعدالة لان الحبس هنا الشهادة تشبه احدي شرط الشهادة وهو العدد والمستوران والعدالة  
في الواحد بخلاف الحبس في الامر لانه غاية عقوبة فيها فلو ثبت الاتبعة كاملة وان لم  
يقدر المدعى على اقامة البينة بما راعاه وعلايات الشهادة حتى قام القاضي عن مجلس القضاة  
على سبيله خلافا لما في رواية اى في هذه المسئلة عنهما روايتان في رواية يجبر  
ولا يكفل كما بينا في رواية يكفل ولا يجبر لعدم ثبوت القذف او القود بالجملة التامة



وصح الرهن كفاية بالحراج اذا امام وظنم الى وقت معين بمال ابراه يدك عن منفعة  
حفظ المال فيصير ديناً في الذمة ويجوز فيه الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة بالحراج  
لأنه هو المال بخلو الزكوة لأنها ليست من الدين المطلقة لسقوطها بالموت ثم شرع في  
الكفالة بالمال فقال والكفالة بالمال صحيحة ولو كان المال مجهولاً اذا كان في ذلك المال ديناً  
صحيحاً وصحتها بالاجماع صحيحة مع جهالة مالها على التوسع فانها تبرع ابتداءً فيحمل  
فيها جهالة المال بعد ان كان ديناً صحيحاً والدين الصحيح ينزل بسقط الأبداء او ابراء  
وهو احتراز عن بدل الكتابة وسياق في الاصل والمرد من الأبراء ما مع الحق وهو ان  
يفعل فعله يلزمه سقوط الدين فلا يبرأ من القبض بدين المهر لأن سقوطها بمطالبة  
وجه من قبل الأبراء بالمعنى المذكور في المذبح وتماثل على هذا أصل الكفالة بالنفقة  
المفروضة غير المستندة فانها صحيحة مع ان دين النفقة ليس بصحيح لأنها تسقط بدين  
احدهما وبالطلاق ولم ارض اجاب عن هذا الظاهر أنه اخذ فيه بالاستسناد للحاج إليه  
بالقياس وقد بناه جهالة المال للاحتراز عن جهالة الاصل والمكفول لأنها مائة وثلاثة  
في البحر فليطالع بتكفلت متعلق بقوله صحيحة عنه اي عن فلان بالثمن دفع هذا ما كان  
معلوماً او بما لك عليه اي بالذي ثبت لك عليه اي فلان هذا نظير ما كان مجهولاً او تكفلت  
بها يدركك اي يثبتك في هذا البيع من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق  
المبيع او ضمان المبيع ان لحقه افة فالمكفول مجهول كاستحقاق الكل او البعض فيضمن  
الكفيل الكل او البعض وفي التراج فاذ استحق المبيع كان الثمن ان يخصه ببيع او  
فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان يأخذ الثمن من ايها شاء وليس له ان يخلف  
الكفيل او في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه له ذلك واجمع ان المبيع لو ظهر  
حر كانه ان يخصه ببيعاً شأه وكذا نص في الكفالة بشرط ملو ان بشرط  
موافقه وهو ان يكون الشرط سبباً لوجوبه وعبر عنه بالشرط مجازاً كشرط وجوب  
الحق محذوماً ببيع فلان اي ان يفت شيئاً من فلان فاني ضامن للثمن كما اشتريته  
فاني ضامن للمبيع لأن الكفالة بالمبيع لا تجوز فيما شرطية كما جده وهذا من امثلة  
الكفالة بالمجهول وفي البسوط ولو قال ان يفت شيئاً ففوتني فباعه شأه بالثمن  
ودره ثم لاعه بعد ذلك بالثمن لزم الكفيل الا قوله ونأشاني ان صرف اذ يقتضي  
الكرار بخلو كانه روماً ومثل اذا مشى وان ولو رجع الكفيل عن هذا الضمن قبل ان  
يباعه ونماه عن مبايعته بعد ذلك لم يلزمه شيئاً قال ما يبيع كانه لو قال ابيع  
فلاناً على ان ما سأك من حمران ففوتني لم تصح او ما غصبك ان غصب منك فلان  
هذا من امثلة المجهول ايضاً وفي البحر لو قال ان غصب فلان ففوتني ففوتني لم  
يجز عند الشيخين وعند محمد يجوز بناء على ان غصب العقارة يتحقق عند هاهنا  
او ما رابك عليه اي ثبت او وجب من ادوبك عليه اي فلان بشرط فعل او ان  
استحق المبيع فعلى جواب الجميع ان يستحق المبيع المستحق فعل الثمن كانه مستحق  
المبيع بشرط وجوب الحق في ذمته وجاز التعليق به لما يمتد الشرط بشرط مكان الاستيفاء

ونحو ان قدم زيد فعلى ما عليه وهو ان زيد المكفول عنه فان قدومه سبب موصل  
للاستيفاء منه قيد يكون زيد مكفولاً عنه لأنه اذا كان اجنبياً كان التعليق به  
كما في جنوب الرياح وتماه في البحر فليطالع بشرط تعدد الاستيفاء ونحو ان غاب  
زيد المكفول عنه عن البلد فعلى ما عليه لان غيبته سبب لتعد الاستيفاء فهذه من  
جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ثم الاصل فيه ان الجهالة في المال المكفول  
انه لا يمنع صحة الكفالة وجهالة الكفالة له والمكفول عنه يمنع لوقال من غصبك  
من اسألي او بايعك او قذت فانا كفيل لك عنه او من غصبته انت او قذته فانا  
كفيل له عنك لا يجوز الا اذا كانت الجهالة في المكفول عنه يسبق مثلاً ان يقول كذا كلفت  
لك بمالك على احد هذين في يجوز فالعينين الى صاحب الحق كما في التبيين وان  
علقها اي الكفالة بمجرد الشرط اي بالشرط المجرد عن الملوم كجنوب الرياح ومجي المطر  
بان قال ان هبت الرياح اوجاه المطر فاعلى فلان على بطل الشرط وكذا ان جعل احدهما  
اجلاً كما اذا قال كلفت بكذا الى جنوب الرياح او مجي المطر بطل انما جعل وتصح  
الكفالة ويجب للمالك الكفيل حلاً وفي الهداية ولا يصح التعليق بمجرد الشرط  
كقوله ان هبت الرياح اوجاه المطر وكذا اذا جعل واحداً منهما اجلاً الا ان  
تصح الكفالة ويجب للمالك حلاً لأن الكفالة لا تصح تعليقها بالشرط ولا بطل  
بالشرط القاسم كالطروق والعناق وفي التبيين هذا سهو فان الحكم فيه  
ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لأن الشرط غير ملزم فصار كما علقه بدخول الدار  
نحوه مما ليس بملزم ذكر وغيره واجاب بعض الفضلاء لكن لا يخفى عن التعسف  
بل اذا ما ملكت حق التام لم ظهر لك ان السؤال باق على حاله ولا يدفع النقم الا ان  
يقال يمكن الجواب بان قوله الا أنه تصح الكفالة ويجب للمالك حلاً قيد بقوله  
وكذا اذا جعل واحداً منهما اجلاً فقط فحاصله لا تصح التعليق بمجرد الشرط  
ولا تصح الكفالة ايضاً وكذا لا تصح انما جعل واحداً منهما فاقيد  
تصح الكفالة ويجب للمالك حلاً لا يقال انه منقوض بقوله لأن الكفالة لا تصح  
تعليقها بالشرط انما جعل مجازاً اي باجل متعارف فلا المخذور ويندفع الاشكال  
تدبر وللطالب مطالبة اي شيئاً شأه من كفيله واصيله اي ثبت الخيار في المطالبة  
ان شاء طالب الاصل وان شاء طالب الكفيل وان شاء طالبها معا لأنه موجب  
الكفالة اذ هي بنيت على الضم كما مر وذلك يقتضي قيام الذمة الاولى كالبراءة  
الا ان الشرط براءة الاصل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم براءة الجبل  
كفالة لانا العبرة في المقود للمعا في مجازاً لا للدلفاظ والمباني ولو طالب الطالب  
احدهما مطالبة الاخر بخلاف الغصب منه اذا اختار احداً فاصبح كانه  
اختار يتضمن التملك منه عند قضاء القاضيه ولا يمكنه التملك من الآخر  
بعد واما المطالبة بالكفالة لا تقتضيه ما توجد منه حقيقة الاستيفاء فانت  
كفيل بما عليه فبهرن الطالب على ان لزمه اي لزم الكفيل الا لفان الثابت



ما بينة كانت ثابتة عينا ولا يكون قول الطالب حجة عليه كما لا يكون حجة على الاصيل لانه  
مدع وان لم يبرهن الطالب صدق الكفيل فيما اقربه مع يمينه اى فقول الكفيل فيما يقربه  
مع يمينه اى فقول الكفيل فيما يقربه مع يمينه على نفي العلم لا على التثبت كما في الايضاح  
وصدق الاصيل في اقراره بالانتماء اقربه الكفيل على نفسه خاصة لا على الكفيل لانه اقرار  
على الغير قيد بانه عليه كانه لو كفل بما ذاب اى حصل لك على فله ان او بما ثبت فاقرا المطر  
بما انتم الكفيل اما لو اى الاصيل اليمين فالزعم القاضى فلم يلزم الكفيل لان الكفيل ليس  
باقرا كما في البحر فان كفل ببراءة اى المكفول عنه لا يرجع الكفيل عليه اى على المكفول  
عنه بما ادى عنه كانه متبرع ببراءة بغير رجوع خلا فملك وان وصليته اجازها اى  
الكفالة المكفول عنه بعد العلم لان الكفالة لزمته ونفذت عليه بغير امر غير موجبة  
للترجوع فلا تنقلب موجبة له هذا اذا جاز بعد المجلس اما اذا جاز في المجلس فاما تغير  
موجبة للتراجع كما في العمارة وان كفل ببراءة رجوع عليه بما ادى عنه كانه قضى بينه  
براءة معناه اذا ادى خلافه بان كان الدين المكفول له جديداً فادى ردياً او بالعكس فان  
رجوعه بما ضمن لا يادى كانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب بخلاف المصور  
بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى وتماه كما في المانع فليراجع ومعنى الامران يشتمل  
كلامه على لفظة متى كان يقول الكفيل على اضمن غير لفظة فلو قال اضمن كالف  
التي لفظة على لم يرجع عليه عند ادائه لجواز ان يكون القصد ليرجع او الطالب  
التبرع فلا يلزم المال كما في البحر والمبادر من الامر من يصح امر شرعا فلا رجوع على  
الصبي والعبد المحجورين اذا ادى كفاهما بالامر لعدم صحته منهما ولكن يرجع  
على العبد بعد عتقه فلا رجوع على الصبي مطلقا ولا يطالب به اى لا يطالب الكفيل بصد  
بمال قبل الاداء الى المكفول له لان الموجب للمطالبة هو التملك ولا يملك قبل الاداء  
وتملك بعد فليرجع فان لو لم الكفيل بوجه الطالب فله ان الكفيل ملاذنه اى ملاذنه  
المكفول عنه حتى يخلصه وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة ببراءة وان جسد الكفيل  
فلم يجسه اى الكفيل ان يجسر المكفول له لان ما لحقه كان كاجله فله ان يقابل به  
بثله هذا اذا لم يكن على الكفيل للمطالبة اى لا فلا يلزمه ولا يجسد كما في السراج  
وبراء الكفيل ببراءة الاصيل لان براءة الاصيل يوجب براءة كانه ليس عليه دين  
في الصحيح واما عليه المطالبة فيستحيل بقاءها بلا دين كما ذكره الزى يلحق بها  
للهداية وظاهر ان القائل بان الكفيل الذي عليه دين لا يبرأ ببراءة الاصيل  
وليس كذلك بل ببراءة اجماعا لان تعدد الدين عند القائل به حكى فيسقط براءة  
واحد كما في البحر وان ابرأ الطالب الاصيل وهو المطر اى خال الطالب عنه اى  
بيل بان احل دينه ببراءة الكفيل في الصورة الاولى وتأخر عنه اى عن الكفيل بغير  
يتأخر في حقه ايضا كانه ليس بدين اى لمطالبة وهتبع للدين فنسقط بسقوط  
وتأخر بتأخيره بخلاف ما اذا كفل بشرط براءة الاصيل ابتداء حيث يبرأ

الاصيل دونه وفي السراج فيه قال ان وقت الاصيل كقبوله وفي القينة براءة الاصيل  
انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء او بالبراءة فان كانت بالخلق فلا وان ابرأ  
اى الطالب الكفيل او اخر الدين عنه اى عن الكفيل لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه اى عن  
الاصيل اى الاصيل فيه ان الاصول لا تتبع الفروع ولا يلزم عكس الموضوع فان  
كفل بالدين الحال او جلا الى وقت اى الى شهر مثلا يتأجل عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة  
على الكفيل حال وجود الكفالة فالفرق الاجل الى الدين كما في البينين ولو صالح الكفيل  
الطالب على الالف على مائة بربا اى الاصيل الكفيل ورجع الكفيل بها اى بالمائة فقط على  
الاصيل ان كفل ببراءة اى بالاداء ملك في ذمة الاصيل واستوجب الرجوع بخلاف ابرأ  
لان بالبراءة يسقط الدين فلا يملكه الكفيل فلا يرجع وان صالح الكفيل الطالب على الالف  
بجسداً اخر كالشوب وغيره لجمع الكفيل على الاصيل بالالف كله لان هذا الصالح يكون  
مبادلة فيصير الالف بمبادلة الشوب فيملك ما في ذمة الاصيل فيرجع بملكه عليه وتو  
صنحه ان الالف في الاصل في ذمة الاصيل ثم انتقل عنه وتثبت في ذمة الكفيل حين  
اخذ الطالب منه فيصير تملك الطالب الدين الالف من الكفيل كونه تملك الدين  
من عليه وكذا تصح التملك من الكفيل بالجهة اذا اذن له بالقبض فيقبضه ثم وهبه  
فيصير تملك الدين من عليه الدين مع الكفيل مستقلا على الدين في الجملة وان صالح  
الكفيل عن موجب الكفالة وهو المطالبة على من شرط براءة الكفيل خاصة بربى هو  
اى الكفيل فقط دون الاصيل لان ابرأ الكفيل عن الكفالة نصير فستحس كفالته لا  
استقاط الاصيل الدين وان قال الطالب للكفيل بالامر برئت الى المال بجمع الكفيل  
على اصيله لان البراءة التي ابتدأها من المطلوب ونسبهاؤها الى الطالب لا تكون  
الا بالايفاء فيرجع فيها كقوله بالقبض منه والرفع اليه ويستفيد منه براءة المطر  
لطالب لا قدره كالكفيل كما في المنع وكذا يرجع الكفيل على اصيله في قول الطالب للكفيل  
برئت دون الى عند اى يوسف لا تعاقب براءة ابتداءها من المطر اليه الا بقاء دون  
البراءة بخلاف التمسك لان البراءة تكون بالاداء والبراءة فيقتب الاولى وهو الا برأه ولا  
يرجى الكفيل بالسك وفي قول الطالب للكفيل ببراءة لا يرجع الكفيل الى الاصيل لانه لا  
لا يشترط في غير ذلك بالاستقاط فلا يكون الا بقاء قبل جميع ما ذكرنا اذا كان الطالب  
غائبا وان كان الطالب حاضرا يرجع اليه والبيان في اهل كانه هو الجمل حتى برئت  
الى لا حتم لا الى براءتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعانة كما في النهاية قيد بقوله  
برئت لانه لو كتب في براءة الكفيل من الدرام التي كفل بها كان اقرارا بالقبض عندهم  
جميعا كقوله برئت الى يقضيه للعرف فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب  
بالبراءة اذا حصلت بالاداء لا يكتب الصك عليه فجعلت الكفالة اقرارا بالقبض في  
ولا عرف عند ابرأه كما في الفتي ولا يصح تعليق الكفالة عن البراءة بالمال بالشرط مثل اذا  
خام عند فانت بربى من الكفالة بالمال فجاء عند ابرأه عنها الشرط باطل وكفالته جائزة  
كسائر كسائر البراءات لان في ابرأه معنى التملك والتملك لا تقبل التعليق بالشرط



لكونه قمارا هذا ظاهر على قول من يقول بالشفقة الذين على الكفيل وعلى قول غيره ان  
تمليك المطالبة كتمليك الدين لأنها وسيلة اليه وكذا لا يجوز تعليق براءة الاصيل  
لان معنى التملك فيه ظاهر المال واجب عليه بخلاف تعليق البراءة من الكفالة بالدين  
اذ ليس فيه معنى التملك لانه مجرد استقاط ويزعم انه يصح لانه عليه المطالبة بالدين  
الدين في التصحيح وكان استقاطا محضاً كالطلاق ولهذا لا يرتد براءة الكفيل بالدين بخلاف  
الاصيل كما في الهداية وعن هذا قال المختار الصحة الى صحة التعليق البراءة عن  
الكفالة قيل المراد بالشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه اصله كدخل بالدار  
ومجيء الغد لانه غير متعارف فانه يجوز كماله في تعليق الكفالة كما في ايقاع الكفيل بال  
لمال والتقصير لو قال وايتك غدا فاني بريء من المال فوافاه غدا ببراءة من المال فقد جاز  
تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض بجواز تعليق  
البراءة عن البعض بتججيل البعض بجواز كما في البسوط شيخ الاسلام تعلم ان فيه اختلاف  
الروايتين فرواها عدم الجواز محمول على ما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز محمول  
على ما اذا كان متعارفاً كما في البحر ولا يجوز الكفالة بما تقدر استيفاؤه اي لا يمكن استيفاءه  
نشر عما من الكفيل كالحق والعقاصير مطلقا بالاجماع لعدم إمكان إجبارها على من فكما تكفل  
لعدم جريان النيابة في العقوبة بخلاف الكفالة فيفرض من عليه الحد والعقاصير كما مر في  
هذا لا يلزم الاستدراك بما ذكر كما قيل ولا يجوز الكفالة بالاعيان المضمونة بغيرها كبيع  
في البيع الصحيح بعينه قبل القبض والمرهون بعد القبض ولا يجوز الكفالة بالامانات  
كالوديعة والمستعار والمستاجر بفتح الجيم ومال المضاربة والشركة لان من شرط صحة  
الكفالة ان يكون المكفول به مضمون على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه  
ودفع بدله لتحقيق معنى الضمان فيجب على الكفيل البيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه  
وانما هو مضمون بالثمن الا يرد انه لو هلك لا يجب عليه شيء بل يفسخ البيع وكذلك  
الرهن غير مضمون عليه بنفسه وانما ينقطع دينه اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان  
على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل وكذا الامانات ليست بمضمونة على الاصيل لا يملكها  
وكذا تسليمها فلا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل فلا تصح الكفالة بها ولا يجوز الكفالة  
بدين غير صحيح كبذل الخبابة لانه في معرض الزوال فلا يكون دينا صحيحا من كفل به الى  
بالدين او عبدا وانما قال هذا لانه قد يقع ان كفالة المديون يبين ان تصح كانه يجوز  
قبول هذا العنصر عليه لان المدين عمل الكتابة محضه وكذا بدل التسعاية عند الامام  
لان التسعاية لمساكنه عنه فلا تصح الكفالة ببذلها وعندها تصح لان المستسقى  
حرم يدون عندها ولا يجوز الكفالة بالمال على دابة معينة متاعا جاز للرجل او الخيول عند  
معيّن متاعا جاز للخدمة بعجز الكفيل عن تسليم الحمل على دابة معينة كالثبابة وكذا الغير ولو حمل  
دابة اخرى لا يتحقق الاجر ولو حمل الموهب على دابة الغير المقيمة لا يتحقق الاجر على دابة  
الغير المقيمة لا يتحقق الاجر فثبت العجز في هذه الصورة بالقصور وكذا العبد للخدمة بخلاف  
غير المعين لعدم العجز عن تسليم الحمل ان يملكه على دابة كانت كانه المستحق هو الحمل لا الغير

والفرق هو الاجر ولا يجوز الكفالة عن ميت مقلد عن امان من عليه دين ولم يترك  
شيئا فكفل عنه للغيراء رجل لم تصح عند الامام لانه كفل بدين ساقط في حق احكام  
الدنيا ما بالضرورة اذ لم يترك ما له ولا كفيلة به والكفالة بالساقط لا يجوز وجواز التبرع بحمل  
على ان الدين بان في حق الدين خلتا لهما فان عندنا يجوز الكفالة لان الدين لما كان ثابتا  
في حيواته لا يستطاع الا بالاداء ماديا لا ببراءة ولم يوجد شيء منهما فيبقى عليه ولذا لم يملك  
به في الاخر حتى ان من تبرع بقضائه بجوز لما روى انه صلى الله عليه وسلم اني بخانة  
من الادميين ففعل عليه دين قالوا نعم ودهان او دينار فامنع من الصلوة عليه  
فقال صلو على خيكم فقام ابو قتادة فقال لها علي يا رسول الله فضلت عليه ولا  
يجوز الكفالة بل قبول الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة سواء كفل بنفسه  
او بالمال عند الطرفين وقال ابو يوسف يجوز مع غيبته ان يغيثه الطالب اذ بلغه خبر  
الكفالة فاجاز كذا تفرقات الفصول وفي بعض النسخ المبسوط لم يشرط الا  
جارية وهو الاظهر عنه لانه تعزى التزم فيسه به الملتزم ولهما ان فيه معنى التملك  
وهو تملك المطالبة منه فيقوم بهما جميعا وللوجود شرط فلا يتوقف على ما  
وراد المجلس الا ان يقبل عن الطالب فيفرض فانه يصح ويتوقف على جازته في  
للكفيل ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته كما في الحقايق وغيره وبه علم ان قول  
الطالب بخصوصه انما هو شرط التفاضل واما اصل القول في مجلس ايجاب شرط  
الصحة فنحن نرى ان المصدر ترك فكل قول الطالب لكان اولى كما في الاصلاح وفي  
الترجيح الفتوى على قول الثاني كما في الخبر جامع الكبير والتزانية لكن في انفع الو  
سائل الفتوى على قولها وفي تصحيح شيخ قاسم والخمار قوله عند المجتول  
والنهي وغيرها وهذا قد مر المصدر بغير قيد بالاشارة كانه لو اخبر عن الكفالة  
حال غيبته الطالب تجوز اجماعا فان قال المريض لو ارضى بكفل عني بما على فكل الواجب  
مع غيبته الغرض اجماعا وان كانت القياس ان لا تجوز لان الطالب غائب لا يتم  
الضمان الا بقبول وجه الاستحسان ذلك وصية في الحقيقة وان لم يتم المكفول لهم  
لهذا قالوا انما تصح اذا كان للمعال او يقال انه قائم مقام الطالب لحاجة اليه تعريف  
لذمته وفيه نفع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما تصح بهذا اللفظ ولا  
يستلزم القول لانه يراى به التحقيق دون المساومة ظاهر في هذه الحاشية  
ولو قاله اي هذا القول لا جنى اخلافه في السلاج فمنهم من قال بالجواز فتزويل  
للمريض منزلة الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجنبي غير مطالب بقضاء دينه  
بلا التزام وكان المريض الصحيح والا ولا وجه كما في الفتاوى وتامه في البحر فليطالع  
وجوز الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها عندنا خلافا للشافعي وقوله في الامان  
لكن الناس للمصران يذكر عقيب قوله ولا يجوز بالاعيان المضمونة بغيرها كالمقبوض  
على سبب الشراء اي على طلبه بعد تسمية الثمن لانه مضمونة عليه حتى اذا هلك عنده  
يجوز الضمان عليه اذ القيمة تقوم مقامه فامكن ايجابه على الكفيل والمقبوض لانه



مضمون بعينه فان كان المضمون عيناً قايماً فيلزم الضامن احضارها وتسليمها وقيمتها  
ان هلك وان كان المضمون مستهلكاً فالمضمون قيمته والبيع بيعاً قاسداً لا  
المتقوض في البيع القاسد مضمون عليه حتى اذا هلك يجب عليه قيمته وتسليم المبيع  
الى المشتري والرهون والراهن والمستاجر يفتح الجيم الى المستاجر بكسر الجيم لان تسليم المبيع  
واجب على الاصيل فامكن التزاه فضا نظير التكفل بالتفرد لانه ما دام ما يجب عليه  
تسليمه وان هلك ببراء وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة  
والشركة لا تجوز الكفالة بتسليمه كما في النسيئة وتجوز الكفالة بالنقن لانه دين صحيح  
مضمون على المشتري كسائر الديون ولو دفع الاصيل الى كفيله لغير  
الى الطالب قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يسترد اى لا يسترد المالك الاصيل المدفوع منه اى  
من الكفيل لانه تعلق به حق القابض على احتمال القضاء الذي فلا تجوز المطالبة ما بقي  
هذا الاحتمال من تجديده ووجهه الى التسامى وانما ينقطع هذا الاحتمال بدار الاصيل  
بنفسه ويسترد من الكفيل ما اخذه ولا زه ملكه بالقبض واطلاقه من مال ما اذا كان  
الدفع على وجه الرسالة بان قال اخذ هذا المال واعط الطالب فلم يسترد له كانه ملكه  
بالقبض لخصه ما ناله في يده وان دفعه على وجه الاقتضاء بان قال انى لا امر ان  
ياخذ الطالب الحق منك فاذا اقصيتك المال قيل ان توقيه لم يكن رسالة والوقف بينهما  
انما هو من جهة ملك المدفوع للقابض وعدمه وانما ماله الفاضل المعروف بابن  
الشيخ في شرح الوقاية من انه لو دفع على وجه الرسالة وله ان يسترده منه  
محض امانة في يده مخالفاً لكثرة المعبرين كما لا يخفى تدبر واستار الى ان الكفالة  
صار للكفيل على الاصيل دين ولو كفل بامر وهذا الواحد الكفيل منه نصاً وقبل ان يرد  
عنه لم يرجع فثبت انه لم يكن ديناً عليه لكن الرجوع له قبل الاداء كما في البحر وما راج  
فيه الكفيل قوله الكفيل يعني ان الرجوع الذي حصل في هذا المال بعاملة الكفيل حاله  
طبق له ولا يتصدق بملاده كراته حصل على ملكه ولا فرق بين ان يكون قضي الدين بعد  
او قبض الاصيل كما في البحر وهو مقتد بما اذا قبضه على وجه الاقتضاء وانما اذا قبضه  
على وجه الرسالة فانه لا ملك له فلا يطيب الرجوع على قائلها وعند ابو يوسف يطيب له  
ورده اى ردة الرجوع الى المالك احب ان كان المدفوع شيئاً يتعين كالتبعية اذا كان الكفالة  
بكثرته بترقبه الكفيل من المكفول عنه وباعه ورجع فيه فالرجوع للكفيل لكن  
يتحقق ان يرد على المكفول عنه ولا يرجع عليه عند الامام في رواية الجميع القاضين  
وهذا اذا قضى الاصيل الدين خلافاً لهما اى قال هو له وكيفية وهو رواية عن الامام  
وعنه انه يتصدق به قيد بما يتعين لان رجوعه ما يتعين لا يستجدة على المطلوب  
وهو يطيب للاصيل اذا رده الكفيل عليه قال اذا كان الاصيل فقيراً طالب له وان كان  
غنياً فحقه ان لا يرد عليه على انه حقه لو امر الاصيل كفيله ان يعين  
عليه اى يشتري ثوباً بطريق الغنية بكسر الغنة ففعل الكفيل فالتوب الكفيل والرجوع  
الذي حصل للمالك يكون عليه اى الكفيل لا الامر بياض الاصيل اذا امر الكفيل بالشيء

ثوباً باكثر من له القيمة ليفقني به دينه بطريق العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة  
ديناراً في يده عليه وبيع منه ثوباً يساوي عشرة ارجحة عشر ثوباً في يده الزيادة  
ليبيعه المستقرض بعينه ويتحمل خسة ستمائة مائة من الاراضى من الدين الى العين وهو  
مكروه لما فيه من الاراضى من يده الا قراضاً مطاوعة لمذموم البخل ثم قيل هذا ضمان  
لما يجسر المشتري نظراً الى قوله على وهو فاسد وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان  
المبيع غير متعين وكذا الثمن غير متعين لجهالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالمستقرض  
للمشتري وهو الكفيل والرجوع الى الزيادة عليه لان العاقد كما في الهداية وفي العناية ومن  
الاسس من صور للعينة اخرى وهو ان يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثانياً في الصورة  
التي ذكرها صاحب الهداية فيبيع صاحب الثوب باثني عشرة من المقرض ثم المستقرض يبيعه  
من الثالث بعشرة ويسلم الثوب اليه ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض بعشرة وياخذ منه  
عشرة ويدفعه الى المستقرض فيندفع حاجته وانما توسع بذلك احترازاً عن شراء  
ماباع باقل مما باع نقد الثمن ومنهم من صور بغير ذلك وهذا موم اختاره اهل الربا وقد  
فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال ان ابتاعتم وابتعتم ان تبا لتعرد الدم  
وظهر عليكم عدوكم وقيل وياك والعينة فانها لكن هذا مخالف لما في النية حيث  
قال بعد تصويرها رجل على رجل عشرة دراهم فادان بجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا  
يثترى من المديون شيئاً تلك العشرة فيقبض ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الى سنة  
فيقبض التخرز عن الحرم ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال  
بعد تعداد الصور الاخر وهذه الجمل هي العينة التي ذكرها محمد بن الحسن بن صالح بن  
في زماننا خير من البيوع التي في اسواق كمن التخرز اولى ومن كمل الاخر بماذا ان على  
عزمه او بما قضى له به عليه فغالب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على الغريم  
القابل يقبل برهان على الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فيقبض لان المكفول به مال فقبض  
او مال فقبض به كغيره ان ذاب بمعنى وجب ولم يجب هنا للطالب على القابل مال شرعاً  
ولذا اوافق الكفيل لا يلزمه المال لان الاقرار لا يثبت الوصف المذكور بل بالقضاء وهو  
خلف اذا لم يتراض الطالب لقضاء القاضى بالمال في دعواه ولا في اقامته حتى لو تراض  
وقال قدمت المظ بعد الكفالة الى القاضى القاضى واقمت عليه بينة وقضى عليه  
بذلك يقضى بالالف على الكفيل وعلى الغائب حتى لو اقر الكفيل لزمه الف في هذه  
الصورة ولو برهن الطالب ان له على زيد الغائب الف او هذا الكفيل اى بهذا المال بامر  
قضى به عليهما اى على الكفيل والاصيل في المسئلة فيؤد مقبلة الاول ان الكفالة  
مقينة بهذا المال الثاني ان هذا المال المكفول به غير مقيد بانه قضى به على المكفول  
عنه بعد الكفالة بل هو مطلق وبهذا القدر ممتاز هذه المسئلة عن المسئلة  
السابقة اذا المكفول هنا بعيد لقضاء القاضى الثالث ان هذه الكفالة مقيدة بانها  
بامر الاصيل ان الامر يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضياً عليه وانما لم يكن بامر  
فهي لا تتضمن الاقرار بالقضاء على الكفيل لا يتضمن القضاء على الاصيل والى هذا



انما يقول له ولو لا امره فصر على الكفيل فقط لا على الاصيل فليس للكفيل حق الرجوع على الا  
صيل بخلاف الكفالة بامر فان له حق الرجوع بعد اداء المال خلافا لفرقة كونه لو انكر كان  
زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المدعي ظاهر فلا يكون له ان يظلم غيره قلنا الشرع كونه فيبطل  
زعمه وفيه ثبوت على ان القضاة على الغائب جاز اذا كان الاصل على الحاضر متصفيا القسمة من  
سوى ثبوت ضمانا ولا من سواها ثبت اصاله او التعبد الى الغائب في ضمن القضاة لا من ضرورة  
وفي الكفالة وقال مشايخنا وهذا طريق من اراء ائمة الدين على الغائب ثم قال لو ذكر اكل من ادعى  
على اخ حقا كجبت عليه الا بالقضاء على الغائب كان له ان يرضى خصما من الغائب و ضمان  
الدرك للمشتري عند البيع تسليم اي بضعة من الكفيل بان البيع ملك البائع يبطل من الا  
بطا لدعوى ضمان على المشتري المبيع مفعولا دعوى بعد ذلك لان هذا الضمان مرغيب  
للمشتري في الابتداء والترغيب بمنزلة الاقرار بملك البائع فلا يصح دعوى المالك لنفسه  
بعد ذلك للتناقض حتى لو سعى طلب الشفعة منه ولو فرض صحة دعواه لرجوع المشتري  
عليه بحكم الكفالة فلا يفيد وكذا يكون تسليمه ولا يصح دعواه بعد هذا الوكيل بشهادة  
على البيع وختم اي وضع خاتمة على عادة على صك متعلق بكتب وختم على سبيل التنازع  
كتب فيه صفة صك باع ملكه او باع بعبارة فاذاد البيع على الوجه لا يكون الا في ملكه  
فالادعوى لنفسه بعد الاقرار لغیره تناقض فلا يصح وانما قلنا على عادة المالك كانه  
يختص به بعد كتابة السهام على الصك خوفا من التغير والتزوير والحكم فلا يختلف في  
الفتح الختم امر كان في زمانهم وليس هذا في زماننا فقد بقوله باع ملكه او بعبارة باع كانه لو  
كتب شهادته في صك بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا بائنا لا يكون تسليمه بل يتم  
بعد ذلك دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من  
غير المال ولعله كتب الشهادته ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم فانه مقتضى ما ذكره في المنع  
مخالفا لو كتبها اذ شهادته على اقرار العاقدين فانه لا يكون سليما اذ لا يتعلق به  
حكم وانما هو مجرد اخبار ان فلا بد باع شيئا كانه ان يدعيه و ضمان الوكيل بالبائع  
للموكل بطل يعني اذ باع رجل ثوبا بامر محرم ضمن الثمن عن المشتري لا امر لا يصح وكذا ضمان  
المضارب لثمن الرب المال باطل يعني اذ باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال  
يصح لان الكفالة التزام المطالبة وهو اليها مضاركل واحد منهما ضامنا لنفسه او  
حقوق العقد ترجح اليهما فلا يفيد ضمانا بخلاف من لا يبيع اليه الحقوق كالوكيل  
بالتزويج ان ضمن المهر والمأور بيع الثمن من قبل الامام ان ضمن الثمن كان كل واحد  
منهما مستعير ومغير فيصير ضمانهم وكذا الوكيل يقبض الثمن اذا ضمن الثمن عن  
المشتري للموكل يصح وكذا ضمان احد الشريكين خصة بشركة شريكة من  
ثمن ما باعاه صفقة واحدة بطل يعني لو باع رجل ثوبا من رجل صفقة واحدة وضمن  
احدهما لصاحبه خصة من الثمن بطل الضمان كانه لو بيع مع الشركة بغير ضمانا  
لنفسه ولو صح في نصيب صاحبه لادى القيمة التي قبل قبضه واذ بطل وصح  
ضمان احد الشريكين لو بصفقتين لان الصفقة اذ تعدت فيما يجب لكل منهما

بقعة يكون له

يكون له خاصة الا يرى ان المشتري لو قبل نصيب احد ما ورده الاخر صح و ضمان الدرك  
صحيح لانه ضمان الثمن عند ورده المستحق لان المفهوم فيما بين الناس فكان للمضون  
معلوما وهو قادر على الوفاء بما التزم فصح و ضمان الخراج صحيح كما مر انه لم ين مطالب  
من جهة العباد بخلاف الزكوة وفي البحر اطلقه فشم الخراج الموظف وخراج المقاسمة  
وخصته بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي الضمان تجزأ المقاسمة لانه لم يكن  
دينيا في الذمة والرهن كالكفالة بجميع التوائف فيجوز في كل موضع تجوز فيه كما ذكره  
الزليعي وهو مستوفى بالدرك فان الكفالة به جائزة دون الرهن انتهى لكن التحصيل  
واجب بقرينة قوله او رده به فانه لا يصح تجزأ المقاسمة تأمل لو اختلف فيما سبق بقوله  
وصح الرهن والكفالة بالخراج لكان احق تدبر و ضمان القسمة صحيح خبر لكل منهما  
الدرك والخراج والقسمة قبل التوائف بعينها او خصة منها فعلى هذا التوائف لا يثبت  
مستدركه بتبريد في النابذة الواطئة الترابية اليونانية في كل شهر او سنة والمراد بها  
القسمة بالتوائف غير ان يبل بحقه احيانا ويحتمل ان يقع ويحتمل ان لا يقع وقيل المراد بها  
لقسمة اجرة القسام وقال ابو جعفر معناها اذا طلب احد الشريكين القسمة من صاحبه  
فضمنها انسان وصح انها واجبة عليه وقيل معناها اذا قسمها ثم منع احدهما قسم  
الاخر كما في شرح التسهيل وكذا ضمان التوائف وفي الصحاح التائفة المصيبة واحدة توائف  
الدهر وفي اصطلاحهم قبل ارادوا بها ما يكون بحق وقيل المراد بها ما ليس بحق وعن هذا قال  
سوء بحق كمرحى النهر المشترك واجرة الحارس والمال الموظف لتجهيز الجيش وقد اختلف  
فان الكفالة بها جائزة باه اتفاق لانه كفيل بها هو مضمون على الاصيل او بغير حق كما  
لجبايات التي في زماننا فخذ الظلمة بغير حق في جوارها اختلف في المشايخ فقال  
بعضهم لا تجوز الكفالة منهم صدور الاسدوم البرذوي لانها ضمن ذمة الدقة في المطالبة  
او الذين مثل سائر الديون بل هو في العبرة للمطالبة لانها شرعت لا لتزامها في المطالبة  
الحسنة كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام بتويد هذه التوائف على المسلمين با  
لعدا ليجوز ان كان الاخذ بالاخذ طالما وقلنا من قضى بانه غير بامر رجوع عليه  
وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح لمن قضى بغير بامر كما في البحر وفي الاصلوع والفتوى  
على الصية فانها كالديون الصحية حتى لو اخذ من اذ كان له الرجوع على مالك  
الارض وهو اختيار المصنف و ضمان العهد بطل كاستنباه المراد بها الاطلاقيها على الصلح القديم  
وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى خيار الشرط فتعذر العمل قبل البيان فيبطل للجها لة  
وكذا الخلاص بطل عند الامام خلافا لهما اي قال في صحيحة بناء على تفسيرها بتخليص  
المبيع ان قدر عليه ورده الثمن ان لم يقدر عليه وهو ضمان الدرك في المعنى والامام  
فترها بتخليص المبيع ولا قدر عليه لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن تخليص المبيع او  
رد الثمن جاز لا مكان الوفاء به وهو تسليمه ان اجاز المستحق او رده ان لم يجز والمخالف رجوع  
الى تفسير كما في البحر فالخلاف لفظي فقط تدبر وقال الكفيل ضمنه المشهور وقال الطالب  
بلحاذا القول للكفيل وفي الاقرار يعني قال لم يقدر كاخو لا خذرك على مائة الى الشراء فقال الشراء



هي حالة القول للمقر له والفرق ان الكفيل لم يتعرض بالدين فلا دين عليه في الصحيح بل اقر بمخرج  
المطالبة في الحال وهو ينكر القول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو بالخيار  
الى شئ فلا تفيد قوله بل يبينه وقال الشافعي القول للمقر في الفضلين وكذا يروى عن ابي يوسف  
وكذا اخذنا من ذلك ان استحق المبيع ما لم يقض بتمنه على بايعة بمجرد استحقاقه على ظاهر  
الرواية ما لم يقض بالتمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الكفيل فلا يجب على الكفيل رد الثمن عن يوسف  
وهو قول الامثلة الثلاثة انه يرجع بمجرد القضاء بالاستحقاق وفي التنوير قال لا خلاف ان  
واخذ ما له ولم يضمن وان كان مخوفا واخذ ما لك فاقض من ضمنك **باب ما اذا كان**  
**والعبدان** لما فرغ من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين والاثنين وكفل كل واحد من  
الاثنين عن صاحبه جازا العقد لعدم المانع اذ يكون كل واحد منهما في النصف صلا  
وفي النصف الاخر كفيلا فما اذا احدهما ادى فمادى احدهما من الدين نصفه كيرجع به  
اى مادى على الاخر اى شريكه وان عمن عن نصيب صاحبه كان وقوع الاداء عما هو عليه  
اصالة اولى من وقوعه كفالة اذا اولى من كل مطالبة والى في مطالبة فقط ولا تن  
لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المولى نائبه فاداء  
نائبه كادائه فيؤدى الى رد الا اذا زاد على النصف فيصرف الى ما عليه كفالة فيرجع على  
شريكه اذ كفل بامر ولو كفل اى انسان بالان عرجا بالنقاب وكفل كل واحد منهما  
اى جميع المال عن صاحبه يعنى اذا ادعى رجل الف درهم مثله فكفل عنه انسان كل منهما جميع  
على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بالزعم بالكفالة اذ الكفالة بالكفيل جائزة فمادى  
كل منهما رجوع بنصفه على شريكه قليلا كان المولى او كثيرا اذ الكفالة فلا رجوع  
من الكفالتين على الاخرى بالمطالبة ثم يرجعان او رجوع بكفه اى بكل ما اذاه على الكفيل  
على الاصل ابتداء لو كفل بامر اذ لو كفل كل منهما بالجميع فلا يؤدى الى الدور هذا اذ كفل  
كل منهما عن صاحبه بالجميع واما اذ كفل كل منهما بالنصف فمادى كفل صاحبه فهو  
كالمسئلة الاولى في الصحيح وكذا لو كفل على الاصل بالجميع ثم كفل عن كل صاحبه كان  
الدين ينقسم عليهما نصفين ولا كفل عن الاصل بالجميع او كفل كل بالجميع متعاقبا ثم كفل  
كل صاحبه بالنصف لغاية جهة الضمان كما في الدرر وغيره ولو ابراء الطالب احدهما  
اى احدا الاثنين فله اى الطالب اخذ الكفيل اذ كفل اى بكل المال لان كلا منهما كفيل با  
لكل على الاصل فاخذ ولو وصحت المفاوضة اى لو اشترى احد المفاوضين ثم فسخت  
المفاوضة بينهما فليقر الدين اخذ من شاء من شريكها اى شريك المفاوضة بكل  
دينه لان الكفالة تثبت بعقد المفاوضة فلا تبطل بالاقتران قيد بالمفاوضة بطل  
لان شريك العنان لا يقر اخذ من شريكه لانها لا تنفذ الكفالة بل الوكالة كما مر  
في الشركة ومادى احدهما لا يرجع على الاخر ما لم يزده على النصف كما بينا انفا واذ كوف  
العبدان بعقد واحد باى قال المولى لا يتبطل على اى وقبله وكفل كل من العبدان عن صاحبه  
صالح العقد ورجع كل منهما على الاخر بنصف مادى والقياس ان لا يصح لان فيه كفالة  
المطابق والكفالة بيد الكتابة وكل منهما بائنا نرد به عند اجتماع اولى منهما

اذ انقابت كتابتهما فانه بطل ولهذا قال بعقد وجهه ان استحسن ان تعرف الانسان  
يجب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن هنا بان يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى  
وحق نفسه وعتق الاخر معلق بادائه لان قوله كما يتبطل بان ان ادعى المولى فانه  
حران فكانت كفالة قال لكل منهما ان ادعى الاخر فالت حر فيكون عتق كل واحد معلقا  
بما اداءه الاخر ولا يحصل عتقه باداءه نصفه اداء الشرط يقابل الشرط جملة ولا يقبله  
اجزاء فيطال المولى كل منهما بجميع المال بحكم الاصل الكفالة فايهما ادى عتق  
عتق الاخر بقباله كما في ولد المكاتب فادى احدهما رجوع على الاخر لا يستورهما ولو رجع  
الكل اولى يرجع بشق الصداق المساواة كما في الدرر فيقبوله وكفل كل واحد منهما  
معا ولم يزد على ذلك لزم على كل واحد منهما خصصة ويعتق باداءه خصته فلو راد على  
اى ان ادى عتقا وعجز راد اى الرد ولم يذكر الكفالة فعندنا لا يعتق واحد منهما  
ما لم يصل جميع المال الى المولى خلافا للزفر فانه يعتق باداءه خصته وان اعتق السيد  
احدهما اى احدا العبدان المكاتبين فيما اذا كانت كفالة كل منهما عن صاحبه  
صالح عتقه لمصارفة ملكه وبرئ عن النصف لانه ما رضى بالتزام المال الا ليكون المال  
وسيلة الى العتق وما بقى وسيلة فيسقط وينفى النصف على الاخر لان المال في الحقيقة  
مقابل بدقيتهما انا جعل على كل واحد منهما احياء لتصحيح الضمان واذ اجأ  
العتق استغنى عن الاحتيال فاعتبر بما لا يبرق بينهما فلهذا يتصف كما في الهداية وله  
اى المولى ان يادى اخذ خصته الاخر منه اى من الاخر اصالة ومن العتق كفالة ويرجع  
المعتق فقط بما ادى على صاحبه اى ان اخذ المولى خصته الاخر من العتق رجوع المعتق  
بما ادى على الاخر لانه مؤدى عنه بامر فان اخذ من الاخر لم يرجع على المعتق بئى و  
لانه ادى عن نفسه لا يقال اخذ المعتق الكفالة بصحيح الكفالة بيد الكتابة وهو  
بطل لان كل واحد منهما كان مطالبا بجميع الاداء والى في بعض ذلك فيبقى على تلك  
الصفة لان البقاء يكون على وفق الثبوت كما في المدخ ولو كان على عبد مال لا يجز عليه  
صفة ما لا على العبد الا بعد عتقه وهو دين لم يطرر في حق موكبه بل في حقه يواخذ  
بعد عتقه كمال لزمه باقرار او استقرار واستهلكه ودية فكلية اى بذلك  
المال رجل كفالة مطلقة عما قيد الحال والتا جيل لزم الكفيل حاله لان حاله على  
العبد لوجود السبب وقبوله لانه ان المطالبة تخرجه عنه لعرضه اذ هدى المدين  
لا تستلحق برقبته لعدم ظهورها في حق المولى فصار كما لو كفل عن غائب او مفلس  
مخلاف ما اذا كفل به بين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حاله بل مؤجلا وان ادى الكفيل  
على العبد لا يرجع على العبد الا بعد عتقه ان كان بامر لان الطالب كما قال عليه  
بعد العتق فكذلك الكفيل لانه قائم مقامه ولو ادى بقبته عتق به رجل فمات  
المكفول برقبته قبل التسليم الى المولى فبرهن المدعى اى اقام بيينة انه اى العبد له اى ملكه  
ضمن الكفيل قيمته اى قيمة العبد لانه تكفل عن ذم اليه بتسليم رقبته العبد لانه  
المدعى يدعى غضب العبد على ذم اليه والكفيل بالاعتيان المضمونة بنفسها



جائزة فيجب على الكفيل رد العين فان هلكت تجب عليه قيمتها بخلاف ما اذا ثبت للثالث له  
بأقرار ذي اليد وينكر له لأن اقرار الاصيل ليس بحجة وحق بالاعيان المضمونة بنفسها  
جائزته فيجب الكفيل فلا يلزم عالم يقرب به الكفيل بنفسه ولو كفل سيد عن عبده  
بامر او كفل عبد غير مبرور فبذبه تصحيبا للكفالة وان كفالة المديون عن موكة لا يصح  
لأنها تتضمن ابطال حق الزمارة عن سيده بامر فقط العبد فأي من السيد والعبد اد  
المال المكفولة لا يرجع على الآخر لأن الكفالة وقعت غير موجبة الا احدها لا يستوجب  
دنيا على الآخر وقال زرارة ان كانت الكفالة بالامر يرجع كل منهما على صاحبه لأن المانحة  
وهو الرق قد زال قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلو تنقلب موجبة له بعد ذلك  
ذكرها بعض الكفالة لأن كلا منهما عقد التزم ما على الا  
صيل الا انها براءة مقيمة بخلاف الكفالة فكانت كالمرتب مع الموقد والمرفوع مقدم  
وهو في اللغة النقل هو التحويل وحررها كيف ما تركت دارة على النقل والتحويل وهي  
اسم بمعنى الاحالة يقال احلت زيدا بانه على فلان ولذا قيل لمديون محيل  
ومحتمل ولدين محال ومحتمل ولم يقبل الحوالة محال عليه ومحتمل عليه ولدين محال به  
لكن ترك عند الاستعمال محتمل في محيل فرار على التباسه المفعول من بابه وقد فرق  
البعض بالحاق له المفعول وقال محتمل له قبل هو لغو لعدم الحاجة الى الصلة وفي  
اصطلاح الفقهاء وهو الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اي من الذمة المحيل  
الى ذمة المحال عليه واختلف السامع في انها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة  
جميعا او عن المطالبة دون الدين والصحيح من المذهب انها توجب البراءة من الدين  
كما في المذبح ونص في الحوالة في الدين الا في الدين اما الصلحة فهي بالاجماع بما رواه البخاري  
ومسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله عليه السلام مطل الغني ظلم واذا اتبع  
احدكم على متى فليتبع اذا احيل احدكم على متى فليمتثل واكرها كما يتبع دليل الجواز  
ولما اختلفت صحتها بالدين فلون الحوالة نقل حكم الدين وصف حكمي ثبت في الذمة  
فجاز الدين ان يقبل ذلك النقل لما العين كالغوب فحقه يقبل النقل الحكمي بل يجتمع  
الى النقل النسبي فلا بد من ان يكون المحال دين على المحيل ولذا قال في القنية احال عليه  
مائة من من الخطة ولم يمكن للمحيل على المحال عليه شيء ولا للمحال على المحيل  
ف قيل المحال عليه ذلك لا شيء عليه برصد متعلق بصحة المحال لأن الدين حقه والذم  
متفاوتة فلو بد من رضاه لا يختلف الناس في الابقاء وهذا بالاجماع والمحتمل عليه  
لأن الدين يلزمه فليبد من مذهبنا فلو ان الحاجة الى رضاه اذا كان المحال به  
المحيل وهو قول مالك واحمد لأن الحق للمحيل فله ان يستوفي بنفسه وبغيره  
قيده برضاهما لانها لا تصح مع اكره احدها واراد من الرضى القبول في مجلس الا  
يجاب لكن في البرائة لو حال على نائب قبل ما بعد ما علم صحته كاتصافه في غيبة المحال  
الا ان يقبل حل الحوالة وقيل لا يتبين رضى المحال ايضا كما لا بد من رضى المحال  
والمحال عليه وفي الجواز المحيل ليس بشرط على ما ذكره محمد في الزيادات

وشروطه القدوري واما شرطه للرجوع عليه فلو اختلف في الزيادات وفي الغاية وذكر  
في الزيادات ان الحوالة تصح بدون رضاه لأن التأم الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه  
والمحيل لا يتقرر به بل فيه نفعه لأن المحال عليه لا يرجع عليه ان لم يكن بامر قبل وعلى هذا يكون  
فائدة اشتراط الرجوع عليه اذا كان بامر وقيل لموضوع ما ذكره القدوري ان يكون  
المحيل على المحال من مقدار يقدر ما يقبل الحوالة فانها تكون استقانا لمطالبة المحيل على  
المحال عليه فلو تمتع الا برضاه والظاهر ان الحوالة استداؤها من المحيل وقد يكون من المحال  
عليه والاول حالة وهي فعل اختياري لا يتصور بدو في ارادة والرضى وهو وجه رواية القد  
ري والثاني احتيالي يتم بدو في ارادة المحيل ب ارادة المحيل عليه ورضاه وهو وجه رواية  
الزيادات وعلى هذا الشرط مطلقا كما ذهب اليه ائمة الشئ بناء على ان ارضا المحقق  
فله انفاؤه من حيث شاء من غير قياس عليه بتعيين بعض الجهان او عدم اشتراطه  
مطلقا كما ذهب اليه بعض الشارحين على رواية الزيادات ليس على ينبغي انتهى واد  
تمت الحوالة يرى المحيل من الدين القبول اي يقبل المحال الحوالة على المحال عليه وقال  
زفر لا يبرأ عما عتبارا بالكفالة اذ كل واحد منهما عقد توثق بحق ولنا ان الاحكام تبنى  
على وفق المعاني فصح الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بفراغ ذمة الاصيل  
بخلاف الكفالة قوله من الدين رد علمه يقول بانه يبرأ عن المطالبة لا الدين وقد تقدم  
بما انه انفاذ مراده انه يبرأ موقته ومقتضى ما ذكره من براءة المحيل ان المشتري لو احال  
البائع بالثمن على رجل لم يملك حين البيع وكذا لو احال المدين الزا عن المحيل الرهن ولو ازال  
الزوج المرأة بصدقاتها لم تجز نفسها بخلاف العتق الثلثة وبه فرق في البحر قال ولكن  
قال الزيادات انكسره وقوله بالقبول متعلق بقوله ان تمت الحوالة فلا يباخذ المحال من تركه  
اي من تركه المحيل الدين اذا مات المحيل لكن ياخذ كفيلا من الورثة والزماء مخافة التوى  
اي لهلاك ولا يرجع عليه المحال الا ان التوى حقه في كسار وانه صلى الله عليه وسلم  
قال اذا مات المحال عليه مقلدا عاد الدين وان براته مقيمة بسلمة حقه فيرجع عليه  
عند عدم التسلمة وقال الشافعي لا يرجع عليه عند التوى بل يتركه لأن الشافعي  
لا يعود في البحر ومزاده اذا كانت الحوالة باقية اما اذا فسخت الحوالة فان للمحال الرجوع  
بدينه على المحيل ولذا قال في البديع ان حكمها ينتهي بفسخها والتوى وقوله بالتوى  
مقيد بان لا يكون المحيل وهو المحال عليه ثانيا كما في الرخوة رجل حال رجوله عليه  
دين على رجل ثم ان المحال عليه اعاد على الذي حال عليه الاصيل يعود عليه المحال  
قول وهو بقاء الحال مقلدا بان لم يترك ما لا عينا ولا دينا ولا كفيلا او ان كان اي انكار  
المحال عليه الحوالة وحلها في المحال عليه ولا بينة للمحال والمحيل عليها اي على الحوالة وهذا  
عند الامام لأن المحيز من الوصول يتحقق كل واحد منها وهو التوى في الحقيقة وعندهما  
بتفليس القاضي اياه اي المحال الكفالة ايضا لأنه غير عز الا خدمته بتفليس الحاكم وقطعه  
عن ملو زمة عندهما المحيز عز الاستيفاء بموته مقلدا على ما في الزيادات وفي الحوالة  
لا يمنع لأن المحال لو ابرأ الكفيل بعد موت المحال عليه مقلدا فله ان يرجع بدينه



على المجلد وفي البرازية اخذ المحال من المحال عليه بالمال كغيره فلهما المحال عليه مفسدا لا يجوز  
الذمة المحال سواء كفل بامر او بغير امر والكفالة حالة او مؤقتة او كفل حالاً او اجل  
المكفول له وان لم يكن به كفل تبرع رجل او رهن به رهناً فلهما المحال عليه مفسدا لا يجوز  
الذمة المحال ولو كان سلطاناً على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفسدا  
بطلت الحوالة وثمن لصاحب الرهن ولو اختلفا في كونه مفسداً فالقول للمحال مع  
يمينه على العلم وتصح الحوالة بالدرهم للورثة يعني اذا ودع رجل وجلا الف درهم واحالها  
عليه اخر صيحه لانه اقدر على التسليم فكانت اول الجواز وبراء المحال عليه بهلاكها كالركوة  
المقيدة بالانصاب لان المحال التزام الاداء من هذه الدراهم وهي قد هلكت امانة وايضا  
براء المودع عن الحوالة اذا استحق الدرهم المودعة فيعود الدين على ذمة المحال وبالعقوبة  
اي تصح الحوالة بالدرهم التي غصبها المحال عليه من المحال ولا يبرأ بهلاكها اي لا يبرأ الغاصب  
بهلاك المقتضوية لانه يبطل الحوالة لانه فان اختلف وهو التضمن والخلف يقوم مقام  
الاصل وكان المقتضوب قائماً معناه فلا يبطل وأما اذا استحق المقتضوب بطلت الحوالة لان  
المقتضوب وصل الى ما كره فهو يوجب براءة الغاصب عن التضمن واذا قيدت الحوالة بالدين  
او الورثة او الغصب لا يبطل المحال المحال عليه اي لا يطلب المحال من المحال عليه ما عند  
او عليه من الدرهم المودعة او المقتضوية او الدين لان هذه الحوالة المقيدة تتضمن  
تركيل المحال بقبض ما على المحال عليه او ما عنده وتتضمن تسليم المحال عليها عنده  
او عليه بامر المحال فلا يطلب المحال ذلك من المحال المحال لتعلق حق المحال كالتراخي كك  
مطالبة لتعقد حق الرهن حتى يضمن المحال عليه المحال ان ادفع الى المحال مع ارات  
اسوة لغرماء المحال بعد موته اي بعد موت المحال يعني ان هذه الحوالة لا تعلق بها  
حق المحال لان ينبغي ان يكون المحال اسوة لغرماء المحال بعد موته كما انه اسوة لهم  
لان العين الدين بيد المحال عليه المحال الذين والذين لم يصير مملوكاً للمحال بعقد الحوالة  
كيداً وهو ظاهر ولا رقية لان الحوالة وما وضعت للتحكيم بل لتقل فيكون عن الغرماء  
واما الرهن فيهلك للرهن يداً وحياً فيثبت له انواع اختصاص بالرهن شرعاً عالم  
ينبت لغيره اذ يثبت ركه فيه وقال زفر اخويه من الغرماء لان الدين صار له بالحوالة  
كالرهن بعد موت الرهن وان لم يقيد الحوالة بشئ من المذكورات فله اي للمحال المطالبة  
مع المحال عليه بالعين او الدين ويقدم المحال عليه ان يدفعها الى المحال اذ لا تعلق بحق  
المحال بملكه او عليه بل حقه في ذمة المحال عليه وفي ذمته معة فغاية ما يجب  
على المحال عليه اداء دين المحال من نفسه ولا تبطل الحوالة سواء كانت مقيدة او مطلقة  
باختلاف المحال ما على المحال عليه من الدين او عنده من الورثة او الغصب ما في المطابقة  
فاتها لم تعلق بهذه الاشياء لعدم الاضافة اليها واما في المقيدة فلو ان المحال عليه قد  
دفع ما تعلق به من المحال من لير له حواله اخذ قبضته فيضمنه للمحال ويرجع الى المحال  
بما دفع اليه فلا تبطل الحوالة اذا طال بالمحال عليه المحال بمنزلة احواله فقال احلت  
بدين لي عليك لا يقبل بل حقه اي لا يسمع قول المحال للمحال عليه احلت بدين لي عليك حين طلب

المحال عليه من المحال مثل ما احواله بنية اذ المحال عليه انكر الدين لان اقراره بالحوالة  
وقوله لا يكون اقراراً ولا دليلاً على ان عليه ديناً اذ الحوالة تجوز بين الدين على المحال  
لوجود سببه هو اداء الدين بامر ولو طالب المحال المحال بما احوال احلت بدين لي عليك  
بلا حجة اي لا يسمع قول المحال للمحال احلت بدين لي عليك حين طلب المحال من المحال ما  
قبضه الابينة لان المحال انكر الدين اذ اقراره بالحوالة واقدمه عليها لا يكون اقراراً بما  
لدين لان الحوالة تستعمل في الوكالة بمعنى نقل الترخيص لا يسمع طلب المحال كطلب الموكل من الوكيل  
ما قبضه وفي التوكيد في المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار وان شاء رجع القابض  
وهو المختار وان شاء رجع على المحال ولا يصح تأجيل عقدها ونكره السفينة بضم السين  
والثاء عند سبويه وبفتح الثاء عند الاخفش تقرب سفته ومعناها الحكم وهي الاقرار  
اي يقر من تاجر مثله قرناً ليدفعه الى صديقه في التخليد بل لا يسقط خطر الطريق ولا  
كرهت لورود الشيء من قرين جرت فاعاً واما ذكرت هذه المسئلة في هذا الباب لانه هذا الاقرار  
في معنى حوالة الصديق على المستقر من اذ لا خطر الطريق اليه او كان المقر من كيلة بالاداء  
الى الصديق **كتاب القضاء** لما كان اكثر المنازعات يقع في البياعات والديون  
عقبها بما يقطعها وهو قضاء القاضى اضاف الكتاب الى القضاء دون الادب نظر الى ان  
بيان القضاء من بيان الادب متبوع والقضاء في اللغة له معان يكون بمعنى كالتفات  
والاحكام في المصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين وعليهما حكمت والجمع الا قضيت  
وقضى اي حكم ومنه قوله تعالى وقضى بينك الآيات تعبد والآيات ومعنى القراع وبمعنى  
الاداء منه وقوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل في الكتاب وقضينا اليه ذلك الامر اي انبأنا  
اليه وبلغناه ذلك وبمعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى فقضيت بين سموات  
فيومين ومنه القضاء والقدر ويقال استقضى فلان اي قضيه قاضياً وفي الشرع هو  
قطع الخصومة او الحرية او قبول يلزم صدره ولايته عامة وفيه معاني اللغة جميعاً  
فكأنه الزمة بالحكم واضربه به وفرغ عن الحكم بينهما وقدر ما عليه وماله واقام قضاء  
مقام صاحبها كان كل واحد منهما قاطع للخصومة وهو شروع بالكتاب والسنة و  
الاجماع ومحاسنه لا يخفى على واحد ولو كان ذلك لفسد العباد وخراب البلاد وانتشر  
الظلم والفساد والحكام نائب الله تعالى في ارضه وانصاف المظالم من الظالم وايصال  
الحق الى المستحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه امر كل مني قال الله تعالى انا انزلنا  
التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون وقال الله تعالى وان احكم بينهم بما انزلنا  
ولا تتبع اهواءهم ولا جله بعث الرسل والانبيا عليهم السلام وكان عليه الخلفاء  
والعلماء ولهذا اقال القضاء بالحق من اقوى الراسخين وافضل العبادات بعد الايمان  
بالله تعالى ثم خرجت اوجه وهو ان يعقبن له ولا يوجد من يصلح له لانه اذا لم يصلح  
اذا لم يصح الحكم فيكون قوله امر بالمعروف والنهي عن المنكر اضاف للمطلوع  
من الظالم مستحب وهو ان يوجد من يصلح له غير ولكن هو اصله واقوم به ومجرباً  
فيه وهو ان يستوى هو وغيره في الصلابة حية والقيام فيه ومكره وهو ان يكون



طالب القضاء لكن غير اصلي واقوم به وحرام وهو ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الا  
نفاق فيه في باطنه من اتباع الحق بما لا يعرفه ثم اعلم ان رزقه وكفايته وكفاية اهل  
واعوانه ومن يؤمنه يكون من بيت المال لانه محبوب الحق العامة فلولا الكفاية لما يطعم  
في اموال الناس وان عمره ورضاه عنه اعطى شريحا كل شهر مائة درهم فاعطاه على رضى  
كل شهر خمسمائة درهم واهله ان القضاء من هو اهل الشورى كان كله منهما من باب  
الولاية لانه تنفيذ القول لا البصر ولا كان كله منهما الزام اذا الشهادة ملزمة على القضاء  
والقضاء ملزم على الخصم بشرط اهلية القضاء بشرط اهليتها الى الشهادة من العقل  
والاسلام والحرية وغيرها مما تذكر في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى والفاسق اهل  
اي للقضاء ويصح تقليد اي تقليد الفاسق اي المسلم الذي اقدم على الكيئة او اضرب  
على الصغيرة وفيه استبعاد بان قضاء المستور صحيح بل صحيح كما في الفهستاني وبان  
العدالة شرط الاولوية وهو ظاهر الرواية وفي النوار عزا صاحبنا كيجوز قضاءه كما  
في الاختيار وهو قول اكثر الثلاثة ويجب ان لا ينفذ الفاسق القضاء اذ لا يؤمن عليه  
لقلته مبالاة بوانسطة فسقه حتى لو قلد كان المقدر انما يصح قبوله منها دونه  
اي شهادة الفاسق حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما لكنه نفذ وفي الرد هذا اذا غلب  
على طمته صدقه وهو ما يحفظ ويجب ان لا يقبل شهادته وفي الشئ اجتماع  
هذه الشرائط من الاجتهاد والعدالة وغيرها مستعذر في العمر فالخلاف العصر  
عن المجتهد والعدالة فالوجه تنفيذ قضاء من ولاة سلطان ذو مشورة  
وان كان جاهلا وفا سقا قال قاضيان ويصح تعليق قضاء تقليد القضاء و  
الامارة بالشرط يضم وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل وتعلق عزل القضاء  
بالشرط صحيح كتعلق الوكالة ولو كان في المصقاضيا ن كل على محلة فالعبد لعين الممدى  
عند يوسف ولقد عني عليه عند محمد وهو الصحيح ولو فسق القاضي العدل باخذ الرشوة  
وغيرهما لزمنا او سريبا الممدى يستحق العزل ان يجب على السلطان عزله كما في البرازية  
وفي المراج يحسن عزله لوجود سبب الاستحقاق ولا ينزل في ظاهر المذهب وعليه مشكنا  
وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الواقع وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداء  
يصح ولو قلد وهو عدل ينزل بالفسق وهو قول اكثر الثلاثة وفي الامام  
عليه الفتوى لكن في البحر وهو غريب ولم اره والمذهب خلافه وقامة فليطالع  
وفي البرازية لو شرط في التقليد انه متى فسق ينزل العزل وفي نوادرين هناك  
قال محمد لو فسق القاضي ثم تاب فهو ملوم فانه كما اذا عمر ثم وكذا اذا ارتد اليان  
بالله تعالى ثم اسلم قيد بالقضاء لان الفسق لا يمنع الامامة ولا خلافتها  
ولا ينزل بالفسق وفي البحر الى ان افسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل  
ولو حكم لوالى بنفسه لم يصح لانه يفوت رايه ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يفسد  
قاضي اي بما دفعه لتوليته لم يفسد توليته وهو الصحيح ولو قضى لم يفسد به

والامام لو قلد برشوة اخذها هو لومومه وهو عالم بهلم اجره من يجوز تقليده ام لا وينبغي  
ان يجوز تقليده لان مفهومه قوله وهو عالم به يقتضي جواز ان يعلم كما لو ارشى  
ويكفي القاضي وبانه او كاتبه او بعض اعماله فان كان يامر ورضاه كما لو ارشى نفسه  
ان يغير عليه ينفذ قضاءه وفي المرتضى وما يقضى تتبعه بالتولية لانه لو اخذ  
القاضي الرشوة وقضا لا ينفذ قضاءه فيما ارشى بالاجماع وحكي فيه اختلاف قبل  
لا ينفذ فيما ارشى وينفذ فيما اسوام وهو اختيار رشمس لائمة وقيل لا ينفذ فيهما وقيل  
ينفذ فيهما وفي البحر قضى ثم ارشى او ارشى ثم قضى او ارشى ولله لانه لما اخذ المال  
او ابنه يكون عالما بنفسه او ابنه وان كتب عليه يسمع الخصومة واخذ اجره مثل الكتاب  
ينفذ اذ لا يبرئ رشوة كما في فتاوى السنن في كل للقاضي اخذ الهبة على كتب التسمية و  
المحاضر عند هذا القول قد رجمت دراهم ان كان اقل من الف لكن لم يمت من المشقة  
من ذلك وفيه خمسة ايضا وفي الخزانة وما قيل في الفهم الثمن خمسة لا يقولون  
يليق ذلك بفقهاء اصحابنا واتي مشقة للكتاب في اخذ الثمن واما اجره مثله بقدر مشقة  
وبقدر علمه في صفة ايضا كما يستاجر الحكماء والكتاب باجر كثيرة ومشقة قليلة  
واجره كسبه القالة على يد الدين واعلم ان مدفع وسما للتودد وهو حلال من الجاني  
واما الصيرورة قاضيا وهو حرام ومهما او ما اخوف نفسه او ماله وهو حرام الا  
حلال للدافع وكذا اطعم في ماله فرشاء ببعض المال واما ان يسوي امره عند الوالى  
فان كان ذلك اكره لما فيهم على الجانيين وان حله لغيرهم على اخذ ان اشترط  
وحله للمدافع الا ان يستاجر منه معلومة بايدفع اليه فانه حلال فان لم يشترط  
وطالب ان يسوي امره واعطاه بعد اخفاؤه فيه وقال بعضهم لا يحل له اخذ وقال  
بعضهم يحل وهو الصحيح لانه يستجراة الاحسان في كل كافي البحر والرشوة  
لا تملك ولهذا يلزم الاسترداد والفا سق يصليح صقيتا لانه يجتهد حذرا عند نفسه  
الى الخطاء وقيل لا يصليح لانه من اهل الدين وخبره غير مقبول في الدنيا فان رجع  
صاحب البحر فقال وظاهر ما في البحر به انه لا يحل استفتاءه اتفاقا فانه قال  
الاتفاق على حل استفتاء من عرف من اهل العالم بالاجتهاد والعدالة او استفتا  
والناس يستفتونه معظمين وعلى امتناعه ان ظن عدم احدهما فان جهل احدهما  
دون عدالته فالمختار دون استفتاءه بخلاف المجهول من غير اذ الاتفاق على المنع و  
تمامه فيه فليطالع ويكتفى بالاشارة من المفتي كما من القاضى اذا لا بد للقاضي من حصة  
مخصوصة كحكمة والزمت وصح عند او ظهر عندى او علمت على الصحيح وكذا  
ينبغي ان يكون القاضي فظا من العظام وهو خشوفه غلظا ان شرب في الكلام متفاحا  
جسارا او متكبيرا مقبلا بعضه عند ان يحال الحق لان القضاء مدفع الفساد وهذه  
الاشياء بعينها فساد وينبغي ان يكون القاضي قويا ان يعتمد عليه في دينه  
بلا حرام عن الحرام وعفافه لانه ملوم الرين وعقله لانه مدار الشكوف وصلو حله  
لا في صفة الفساد وفهمه ليفهم الفساد وبالحضوم وعلمه بالسنة والمرامات  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو لا فعله وتقديره عند امر يماينه والاثار



وهو ما يروى عن الأصحاب رضي الله عنهم ووجوه الفقه أي طرفه وقال مسكين عند  
عمامة العلماء اسم لعلم خاص من الدين لا لكل علم وهو المعاني التي تعلقت بها أحكام  
من كتاب وسنة وإجماع ومقتضاها وإشاراتها ودفقها أن يكونا شديداً أمنياً من  
ليلاً من غير ضعف لأن القضاء من أهم أمور المسلمين فكل من كان أترق وأقدر وأوجع  
وأهيب وأصبر على مصيبة من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتخصص في ذلك ولو  
وهو أولى لقوله عليه السلام من قلدنا مسلماً فاعلمه فدي رعية من هوأى منته وقد حاشاه  
الله ورسوله وخان جماعته المسلمين وفي الأنبياء فقد ظلم مرتين بإعطاء غير المستحق  
وضع المستحق لكن في زماننا توجه القضاء إلى المستحق غير ممنون لقلة أولادنا من غير  
أبائنا لأن أولى القضاء من له الأمر فلم أقدر أن أدرك الحق والأولى مجاوزة عن وعن  
سائر المؤمنين بحرمته سيد المرسلين صلوات الله على سيدنا وعليهم أجمعين وكذا  
المفتي يعني ينبغي أن يكون موصوفاً بالتصافات المذكورة والاجتهاد شرطه الأولوية في القاضي  
لا يجوز أن هو الصحيح تيسيراً وتسهيلاً خلافاً للثلاثة الثلاثة وفي الفتوى وأما أن ما ذكر في الفتوى  
ذكر في المفتى لا يقتضي الاجتهاد واختلاف في الاجتهاد فقل أن يعلم الكتاب بما فيه  
والسنة بطريقها والمراد بعلمها علم يتعلق بها الأحكام من العامة أو الخاصة والتركيب أو  
النسب والناسخ والمنسوخ معرفة الإجماع والقياس ولا يشترط حفظ القرآن ولا بعضه  
عن ظهر القلب بل يعرفه بغيره من أحكامها أو بما فيها جميعاً وقت جميع الحاجة إليه ويشترط  
التجربة وفي هذه العلوم ولا بد له من معرفة لسان العرب لغة وأدبها وألفاظها في  
اعتقادها ودرجتها ولا يشترط معرفتها على طريق المتكلمين وإدراكهم كثيراً صناعة لهم ويدخل  
في السنة أقوال الصحابة رضي الله عنهم من غير أنها كونه قد يقيس مع وجود قول الصحابي  
ولا بد له من معرفة الناس وهو معنى قولهم كذا أن يكون صاحب فريضة وأما غير المجتهدين  
فهم يفتوا قول المجتهد فليس من الواجب عليه أن يذكر قول المجتهد كالحج على جهة  
الحكاية شريطة أن يكون في زمانه من يفتوا ليس يفتوا بل هو نقل كلام المفتي  
ليأخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك على المجتهد أحد الأمرين إما أن يكون له سند  
أو يأخذه من كتاب معروف في كتابه الأيدي نحو كتب محمد بن حسن وخبرها من كتاب  
المشهوره للمجتهدين كونه بمنزلة أخبار التواتر المشهورة وقامه في البحر فليطالع وفي  
الخاتمة أن اختلاف الأئمة المحدثين توسعة على الناس فإذا كان الإمام في جانب  
المفتي وإن كان مع الإمام أخذ بقولها إلا إذا اصطالح المشايخ على قول آخر  
فتبعهم فيتعلم كما اختار الفقيه أبو الليث قول زعفران في مسائل وصريح في السماع المفتي  
يعني بقول الإمام سائر الأئمة يقول أبو يوسف ثم يقول محمد بن بقول زعفران والحسن  
ابن زياد ولا يختار أن لا يكن مجتهداً وإذا اختلف المفتيان في بيع قولهم الآفة وفي المذبح  
وأن خالف إباح صاحبها فإن كان اختلافهم اختلاف عسر زماناً كالقضاء بظاهر  
العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يتبع  
قواهم ويجوز ثبات الفتوى إذا كان حاشا للمدعيان وأما على أدبيات مما ذكرنا  
الطائفة بما نأيا المشهورات والعالم كبيراً وإن كان صغيراً والجاهل صغيراً وإن كان  
كبيراً فيقتضي تقليد الجاهل عندنا لأن المؤمن القضاء يصلح الحق المستحق وذلك

يحصل بالعدل بغير غيره ويتبع التقليد الأقدر والأولى لأنه خليفة رسول الله عليه السلام  
وفي الأصول وعند الشافعي لا يصح تقليد الناسق والجاهل وما قال كان أحوط في  
رأيه و زماننا الاحتياط فيما قلنا لا في اشتراط العلم والعدالة استدراكاً لضعف  
وكثرة التقليد لخاف الخيف من القيام به أن كثر تقليد قبول القضاء لخوف الجور وعدم  
إقامة العدل يعني فعلى هذا القول لخاف الخيف والجهل كما كان أولى لأن أحدهما يكفي في  
في البحر ولا بأس به أي بالتقليد لمن يتق من نفسه بما يفرضه لا تكافؤ الصيانة والجهل  
رضوان الله عليهم أجمعين تذكروه ولكن بهم قدوة وقيل لا يجوز الدخول مطلقاً بل يجب  
لقوله عليه السلام من ابتلى القضاء فكأنما ذبح بغير مسكين وقدر وإن الإمام دعى لأقضاء  
ثلث امرأة فأبى حق جبر وجلد كل مرة ثلثون قال له أبو يوسف لو تقلدت لفتفت الناس فقل  
إليه سببه الغضب فقال الوارقان أقطع سببا حجة لكنك أقدر عليه فقال أبو يوسف  
البحر عتيق والسفينة وثيق الملاح عالم فقال الإمام كأن بك قاضياً وذكر البراءة في  
منافيه أقوالاً حاصلة أن الإمام لم يقبل القضاء ومات على الكباء وأنه عسى يوتيه  
مسجد فخرجت روحه ساجداً سنة خمسين ومائة ررق الله روحه وزاد في أعلى  
غرف الجنان فتوجه ومن غريب وما وقع أنه سبي بجنازته فأزوج الناس فلم يقدروا  
على دفنه إلا بعد العصر واستمر الناس يصلون على قبره الشريف وحضر من صلى عليه  
خمسون ألفاً وفي الهداية والكافي والصحيح أن الدخول فيه طمأنينة إقامة العدل بحريته  
عد الساعة خير من عبادة سنة والترك عزية كونه مأموراً بالقضاء بالحق وربما  
نظف في الابتداء أنه يقضي بالحق ثم لا يقدر عليه في كونه مأموراً به كونه لا يمكنه القضاء  
بالحق إلا بامانة غيره ولعل غيره لا يعينه ومن تعينه له أما القضاء فمنه عليه صيانة  
لحقوق العباد ورضا لظلم الظالمين وفي البحر أنه ممن عينة تعينه له هل فرض كفاية  
عند وجوده غيره يعني أن كان في البلد قوم صاكبون له فامتنعوا منه أم لا  
أما لم يقدر السلطان فصل القضاء مؤدياً للقضاء ولا يستلزمه إلا من صالح للقضاء  
ينبغي أن لا يطلب بقلبه ولا يستلزمه ما روى أنه عليه السلام قال من سأل القضاء  
وكل إلى نفسه ومن أحبر عليه ملك يسدده أي يلهم ويوفقه للصواب وكذا لا  
يسل الأمانة ويجوز تقلده من السلطان الجابر أي الظالم لأن على السلف تقلدوا  
القضاء مع الجحاح مع أنه أظلم زمانه ومن أهل البقي وهم الذين خرجوا عن جماعة  
الإمام لأن الصيانة تقلده من معاونة في نوبة على رضاه الله عنه وكان الحق بغيره  
وقد قال علي بن أبي طالب عينا قال أبو الليث المتغلب إذا دعى رجل قضاء ببلدة و  
قضى ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رجع إلى قاض آخر فأن وافق رأسه أمضا  
وإن خالف أبطله وهو بمنزلة حكم المحكم وفي الهداية التقليد أهل البقي يصح ويجوز  
استقلوه الباقى لا يستقل قضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى أنزله الباغي بعد ذلك  
لا ينفذ قضاءهم ويؤده مالم يقدر سلطان العدل فأنا لأن الباغي صل سلطاناً بالغير  
والغلبة إذا كان لا يمكنه بالقضاء بالحق بخلافه يستثناء من قوله الجابر وأهل البقي  
أن من القضاء بما الحق يستثناء من قوله الجابر وأهل البقي أن يمنع من القضاء بالحق  
في يجوز لأن الحق لا يصح بالتقليد ما إذا كان محمداً وإذا تقلد أي أخذ القضاء



بعد عن الاخر يسأل ديوان قبله وهو الخزانة التي فيها السجلات والحاكم وغيرهما من الصكوك  
وكتاب نصيب الاولياء وتقدير النفقات لان الديوان وضع ليكون تحتها عند الحاجة  
فيجعل من يد من له ولاية القضاء ويكتب القاضى تحتها في يد الخصم والآخر  
في ديوان القاضى اذ ربما يحتاج اليها المعنى من المعاني وما في الخصم لا يورث عليه من الزيادة  
والقصان فان كان الرزق من بيت المال فلا اشكال من وضعه في يد القاضى الجريد وكذا  
من مال الخصوم او من القاضى في العياض لانه اتخذته تدبيرا لا تمولا وصفت القاضى الجريد ايضا  
من ثقاته وهو حوطة الواحد في قبضتها او في الخزانة كخزينة المعزول او ابيه وسلكه  
او المعزول شيئا فشيئا لا لالزام على الغير ويجعلون كل نوع في خريطة على جهة مما كان في السابق  
السجلات ويجعلان في خريطة وما كان من الصكوك يجعلان في خريطة وما كان من نسخ الاوراق  
يجعلان في خريطة ليكون سهل للتساؤل وينظر القاضى المجوس لانه ناطق للمسلمين  
المرد الجوس في السجن القاضى فيعت ثقب جدران السجن ويكتب اسماءهم واجابهم فيسب  
جسمهم ومن جسمهم فمراقرح اوقات عليه به اى بالحقونية الزمكة كل منهنها  
تحت ملزمة وليس المراد الزمكة الجوس المادام جسم قمامة في البحر فليطالع ولا يعمل بقر  
المعزول حال حجة بحق عليه لا يقبل قوله وكذا اوراق حكمة افلاون بكزاد عليه في الدار  
باتت حصارا كواحد من الرعايا لشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بغير نفسه  
والمادى عليه اياما فلان اخذ وادعى وهو على انكار ابتداء الحكم بينهما والاساء في ذلك  
اياما على حسب ما يروى القاضى ثم يحل سبيله اى ان لم يحضر احد بعد الداء لكن بعد ما استمر  
في امره فآخذ منه كفيده بنفسه على الصحيح اتفاقا فان قال لا يقبل في سائر شهر فان  
لم يحضر احد طلقه ويحل اى يعمل القاضى الجريد في الوديع وغلة الوقت التي وضعها الخزون  
في ايديهم ما بالية او بقراره في اصل الوقف اذا حجة الوارث ولايته ولو قال  
المعزول ان هذا وقف فلان من فلان سلطنة له هذا اقراره واليد وكذا الوارث لم يقبل  
قول القاضى وزواله ان لم تقم عليه البينة كما في البحر لا يقبل المعزول الا اذا اقره واليد  
بالسليم منه الى من المعزول اذ باقراره يثبت ان اليد كان للمعزول سابقا فصح اقرار  
المعزول لانه في يده حاله لان من كان سيد حقيقة يقبل اقراره فكذا اذا كان في يده مودع  
لاني يده كيد المودع اذا اذ ادعاء صاحب اليد باقراره لغيره ثم اقر تسليم القاضى اياها  
والقاضى يقربه لغيره ويسلم الى المقر الاول ويضمن المقر قيمته للقاضى باقراره وحل  
ساحب الغانية وغير هذا المسئلة على جهة الوجه فليراجع ويجلس القاضى الحكم  
جلوسا ظاهرا في المسجد بهيته يعلم الناس انه جلس افضل المصنوعات لا العبارة اخرى  
لان النبي عليه السلام جلس فيه للحكم وقال انما بنيت المسجد لذكر الله والحكم فتبينها  
فكان الحكم القضاء عبارة فلا منع لمصنوع المشترك فيه لانها كانت في اعتقاده كذا قال  
والحاقد تمنع عن الدخول لكن يقطع حضوره في باب المسجد والجامع او في المسجد  
لانه يخرج في عمى الغراب وغيرهم هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فاختار الوسط  
منها وقال الشافعي بكونه الجالس للقضاء في المسجد لانه حضر المشترك وهو مجلس  
او مجلس في داره وان الناس في الدخول فيها اذا دعا عاماء لا ينع احد الا احدا  
في مجلسه فلا بأس به لان الحكم فلا ينع من كان له ان يكون الدار في وسط البلد

ومجلسه من كان معه في المجلس ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة ويبعد عنه الاحوان  
لانه اهيب ولا يحكم وهو ما نشأ واقام او مشغول بشئ اخر ويجوز ان يحكم وهو مشغول  
القضاء مستوى المجلس فليطالع الامر القضاء ويستحب ان يقعد من اهل العلم ان لم يكن عالما  
باحوال القضاء لا يشاوره عند المصنوع بل يخرجهم او يبعدهم ثم يشاوره وينبغي للقاضى  
ان يعقد للمقضى عليه وتبين له وجه القضاء ليكون ذلك ادعى لشكاية الناس بنسبة  
الي انه جاز عليه ومن يسمع يحل وربما تفسد العامة عرضه وينبغي للقاضى ان لا يخطم  
اليه اقوان وهو الامام ان لا يجلس بالقضاء عليهم فيدفعهم قليلا كي يصطالحوا لان القضا  
ولو يجوز ان يكون سببا للعداوة وفي البرازية قضى القاضى بحق ثم لمع ان يستأنف القضية  
ثانيا محقق من العلماء لا يفرض ذلك على القاضى ولا يقبل اى القاضى هدية ولو قيل له لا  
قبولها يزدي الى امر إعادة المهدي وان كان ينادى بالرد يقبلها ويعطيه مثل قيمتها كما في  
الخلاصة الا ان لا يرد لها من قريبه وهو ذوالرحم المحرم لان ردّها عليهم فطبيعة  
رحم وهي حرام او من جرت عادة قبل القضاء من الاجنبى لعدم التهمة ان لم يكن لها  
الى القريب او من جرت عادة بمهادته حتى لو خصومة ولم يزل على العادة حتى لو كان  
لها خصومة او زاد على العادة يردّها كلها في الاول وما زاد عليها في الثاني وقد  
نفي الاسلام بان لا يكون مال المهدي قد زاد فقد رما زاد ماله لا بأس بقوله وفي البحر  
للقاضى ان يقبلها من السلطان ومن حاكم ببلده واجابة الدعوى الخاصة ويجوز ان  
العامة لعدم كونها للقضاء الا اذا كان صاحب العامة احد الخصمين الخاصة  
لا تقبلها جلت لاجلهم ولم يفضل في الخاصة ان يكونا من القريب او من غيرهما اذا جرت له  
عادة بها او لم تجر وفي الكافي وان كان بين القاضى وبين المصنف قرابة يجبهه  
بلا خلاف كذا ذكره الخفاف وذكر الصفاوى وان على قولها لا يجب الدعوى الخاصة  
للقريب وعلى قول محمد يجب وعلى الدعوى الخاصة ما لا يتخذ ان لم يحضر القاضى  
فاعلم ان المضيف ان القاضى اذا لم يحضرها لا يتركها فامة وقيل ان جاوز العشرة فامة  
والخاصة وقيل دعوى والختان وعامة ما سواها خاصة ويشهد المجازة ويمود  
المريض لان هذا من حق المسلم على المسلم في الحديث المسلم على المسلم حق  
دعاه يجيبه واذ امر من يموده واذ امان يحضره واذ القية سلم عليه وانا مصححه  
استسكنة بضحه واذ اعطى شيمته وهو لا يسقط بالقضاء لكن لا يكتفى في ذلك  
المحل هذا اذا لم يكن المريض احد الخصمين وان كان احدهما ينبغي ان لا يعود له ويتخذ  
مترجما وكاتب عدل له معرفة بالفتوة ويجلس في ناحية عن القاضى حيث يراه حتما يحل  
بالرشوة ويسوى القاضى بين الخصمين جلوسا اى من حيث الجلوس بين يديه غير متر  
يعين ولا معقنين ولا محجبتين ويكون بين القاضى وبينهما قدر ذراعتين من ان يرفعا  
اصواتهما وتقف اعوان القاضى بين يديه ويمضون الناس عن التقدم اطلق في  
التسوية بينهما فتمثل السلطان والشرى والوضع والاب والابن والصغير  
والكبير والذوق والعبد والحر وانما قلنا بين يديه لانه لو اجلسها في جانب واحد  
احدهما اقرب الى القاضى فتفوت التسوية وكذا لو اجلس احدهما عن يمينه والاخر عن  
يساره لانه جانب اليمين افضل وفي البحر نقلا عن الفتاوى حاصم السلطان مع رجل فجلس



مع القاضي في مجلسه ينبغي للقاضي ان يقدم مقامه ويجلس خصم السطوان فيه ويعود على الارض  
ثم يقضي بينهما وحكي ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني كامل الى بعد الخصمين  
حتى القلب الاتي حضومة النفس في الرشد ولم يستوا بينهما وقضيت على الرشد ثم بكى  
واقبالا ونظرا لقوله عليه السلام ان ابتلى احدكم بالقضاء فليستو بينهما في الجلوس والنظر  
والاشارة ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الآخر لانه في عدم التسوية تغير قلب الآخر  
ولا يسار احدهما ولا يستر اليه الا يتكلم القاضي احدا من الخصمين سراً ولا يستر اليه بيده ولا  
برأسه ولا يبعينه ولا يجايبه ولا يصفيه دون الآخر وفيه اشارة الى انه لو اضافها  
مما فله ماسر ولا يضحك اليه اي الى احدهما ولا يرفع صوته مع احدهما ولا يلقط به ولا  
يلقنه حجة لان هذه الاشياء كلها تهمته وعليه الاصرار عنها وان فيه كسر قلب الآخر  
ويكره تافهته اي تلقين القاضي انك قد بطلت الشاهد بكذا الا ان الشاهد يتفق من يقول  
القاضي زيادة علم فتوجد اعانة فهو تهمته واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة  
لانه قد يقول اعلم مكانه شهادته لمهابة المجلس وهو نوع رخصته عنده دمج اليه بعدما  
نوى القضاء والعزيمة فيما لا لانه لا يخفى عن نوع التهمة وفي الفتوى وظاهر الجواب ترجيح  
ما عن ابو يوسف وفي القينة الفتوى على قول ابو يوسف فيما يتعلق بالقضاء للزيادة تجزئة  
واما افتاء القاضي بالصحيح انه لا بأس بان يجلس القضاء غيره لكن لا يفتي احد  
الخصمين قدياً بالشاهد لبيان انه كالمحقق المدعي بالاولى وفي الحاشية فان امر القاضي جلين  
ليعلمه الدعوى والحضومة لا بأس به خصوصاً على قول ابو يوسف ولا يبيع القاضي ولا  
يشترى في مجلسه اي في مجلس القضاء والطلقة والبرق في قوله في غيره هو الصحيح كان  
الناس يتساهلون لاجل القضاء هذا اذا كان رزقه من ديت المال او يعامل من يجانبه  
والا لا يكره ولو باع مال المديون او الميت كركس ولا يماره ولا تهاب هبة القضاء فان  
عزله اي للقاضيهم انفس او غضب او جوع او غش او حاجة حيوانية كف عن  
القضاء قال عليه السلام لا يقض القضاء وهو غضبان وفي رواية وهو شعبان لانه  
يحتاج الى التفكير وهذه الاعراض تمنع متعة التفكير فلا يترتب عن الوقوع في خطاءه ويكره  
ان يصوم التطوع يوم القضاء لانه لا يخفى عن الجوع ولا تعب نفسه بطول الجلوس ويقعد  
طويلاً في النهار واذا طلع في ارضاء الخصوم ردها مرة او مرتين وان لم يطعم انفذ القضاء  
بينهما فانه حينئذ بعد ما ثبت ظلم وفي التبيين وغيره القضاء واجب على القاضي  
بعد ظهور عدالة الشهود حتى لو اضمن بائنه ويستحق الغزل ويغزل ويكره ان يعتقد  
اقتراض القضاء بعد توفيق من الظلم واذا تقدم اليه الخصمان فان شاء فالصالح الى  
الخصمين ما لكما ان شاء سكت والكثرة احسن فلو يكون بينهما الحضومة وقد قعد  
لقطعها واذا تكلم احدهما سكت الآخر لا تهما اذا تكلمت اجملة كما يمكن الفهم **فصل**  
في المجلس لما كان المجلس من احكام القضاء ويتعلق به احكام شرعية في فصل على حد وهو شروع  
بالكتاب والسنة وجماع الامة فاذ ثبت الحق للمدعي وطلب المدعي حقه فانه ثبت انذار  
لا يجسه الى المجلس ان لم يعرف كونه مما طرأ في اول اوهلة فاعلمه ظلم في الاموال فلم يستصحب  
المال الا اذا امر بالاداء فاني في حجه لظهور المماطلة وان ثبت اي الحق الذي ادعاه ولو  
دانق بالبينه حجه قبل الامر بالدفع ان طلب الخصم حجه لظهور المطلب بالانكار وقاله في

حجبه من غلبة وقيل لا يجس قبل الداء لانه اذا ثبت بالبينه ربما تعطل به يقول ما  
علمت الساعة بخلاف الاقرار لكن الاول مختار صاحب الهداية وهو المذهب وصنفه  
المجلس ان يكون له الموضع ليس به فراش ولا طاق ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستشارة  
الا قاربه وجيرانه ولا يكون عنده طويلا ولا يخفى في حجة لا يبعد ولا جماعة ولا مجمع  
فرض ولا خصوصية جارية ولو بكيف كان في التبيين لكن في الخلاصة يخفى بالكيف لجارية  
الاصول والفرع وفي غيرهم لا يخفى وعليه الفتوى ولا يخفى في بوق قريبه الا اذا لم يوجد  
من ينسله ويكفنه فيخرج في القرابة الوكلاء وفي رواية يخرج وان وجد من يجهن  
ولا يضرب المجلس لاجل الدين الا اذا ائتمن من الاتفاق على قريبه فيضرب ويفعل الا اذا  
خيف انه يضرب تقيده ولا تجرد ولا يقيم بين يدى صاحب الحق اهانة وتعيين مكان  
المجلس القاضي الا اذا اطلب المدعي مكانا اخر فان ادعى القرض في كل ما لم يصعد لئلا  
ولا يلتفت الى قوله كالتن اطلقة فتشمل الاجرة الواجبة كالتن المنافع ويشمل  
ما على المشتري وما على البايع بعد فسخ البيع بينهما باقالة او خيار وتشمل راس  
مال السلم بعد الاجالة وما اذا اوما اذا قبض المخرج المشتري المبيع او كما في البحر  
والقرض لسبب ثمانية بحصول المال في الصورتين ولزمه بالتزامه كالمهر المجهل قديماً  
المجهل لانه لا يجس في الموهل ويصدق في الاعتبار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق  
في الاصل لا يفضل بين مؤجله ومجمله كما في البرازية والكفالة اذا لم يقدم على  
الالتزام دليل الباطن في الصورتين ويمكن المكثول له من جنس الكفيل و  
كفيل الكفيل وان كثر وفي الحاشية وحج الاقتصار على الاول فقالوا قال بعضكم  
وان كان الدين واجبا بكونه ماله كالتقضى وقت المبيع لقول المدعي يسار  
دوى ذلك عن الكمام وعليه الفتوى وهو خلاف ما اختاره المصنف في الهداية  
ذكر في الفتوى الواسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلف الفناء فيما التزمه بيقين  
ولم يكن بد له من العمل على ما في المنون لانه اذا ارضا ما في المنون والفناء  
لمعتمد ما في المنون وكذا يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى وقيل القول للمديون في الكل  
وقيل للدائن في الكل وقيل يحكم بالزنى الذي الفقهاء والعلوثة كما في البحر لا فيما عدا  
ذلك اي لا يجس المديون فيما سوى تلك المذكورات كبدل الغصب وضمان التلحق  
وارش الجانيات والسرقة والنفقة واعناق الامام المشتركة وبطل الكتابة ان  
دعى المديون الفقر لان الاصل في ادعى العسرة والمدعى يدعى امر عارضا وهو  
الفناء فلم يقبل منه الا اذا برهن خصمه ان له مالا ويجسه اي القاضي المديون  
مدة يغلب على ظنه انه لو كان له اي للمديون ما لا يظهره وهو الصحيح وذلك  
يختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان والمال فلا معنى لتقديره وما جاء من  
التقدير بشهرين او ثلثة او اربعة او خمسة او ستة وسنهما فتاوى وليس يتقدم فيها  
وقيل يحجه شهرين او ثلثة والصحيح الاول لما بيناه ولو قال المديون حلفه انه لم يعلم  
اني معس كجس القاضي الى ذلك ويجلفه انه لم يعلم اعساره فان حلفه حجه  
بطله وان لم يكن لا يجسه والمراد من الفناء قدرته ان كان على قضاء الدين ولو كان للمجلس  
مال في بلد اخر يطلعه بكفيل وان علم القاضي عسره لكن له مال في اخر يتقاضى



عزيمه وان جوس عزيمه المومل كايجه كمال البرازية وفي البحر و ظاهر كلامهم ان القاضي  
لا يحسن المديون ان اعلم ان له مالا غائبا او محبوسا مومس وان يطلقه اذ اعلم احدا  
ثم يسئل القاضي عن المحبوس بعد حبه بقدر ما يراه من جيرانه فان قلت على ان  
طلقة ولا يحتاج الى لفظ الشهادة ونسطة في الفقر والعدل الواحد يكنى والا  
ثبات احوط وكيف ان يقول المحبوس حاله حال المعسر في نفقة وكسوته وقدرها  
حاله في السر والعلانية ولا يشترط لسماعها حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها  
واطلقه بكفيل كما في البرازية وان لم يظهر له اي المحبوس مال بعد اسواله عن كفي يبيد  
اي على القاضي المحبوس كانه عشرته ثبتت عنده فاستحق النظر الى اليسرة للمحبس بعد  
يكون ظاهرا الا ان يبين الخصم على ياره بشهادة عدلين انه مومس قادر على قضاء  
الدين ولا يشترط تعيين المال في يديه حسب الظهور انه على ظلمه من من حق اخيه في الجاز  
بتأيد حبه ولا يسمع البينة على اعساره بل حبه على عامة المشايخ هو الصحيح  
لان البينة للوثبات لا للنفي الا اذا قام المدعي بعد زمان على العسر فكما تقبل كان اعسار  
بعد اليسار امرضا ايضا فيجعله القاضي بالكفيل الا في مال التيم ومال الوقف ومال  
الثابت فلا يطلقه الا بكفيل كما في المذبح وفي البرازية اطلق القاضي المحبوس كانه لم يبيد  
ادعى اخر مالا وادعى انه مومس لا يحبه حتى يعلم غناه ويجسر لرجل نفقة زوجته لانه  
ظام بالامتناع عن الإنفاق فلا يحسن في النفقة لما فيه استيفاء بعض الزمان ولن لم  
تسقط بان حكم الحاكمها او اصطلاح الزوجان عليها فلا تها ليست بيد لعمري مال ولا  
لزمته بعقد ولا والذي دين ولده اي لا يحسن اصله في دين عرقه لانه لا يستحق العقوبة  
بسبب ولد سواء كان مومس معسر لكن ينبغي ان يقيده بشئ وهو انه اذا كان  
مومسا او امتنع من قضاء دين ولده قلما لا يحبس القاضي منه من ماله ان كان من جنس  
والا باعه للقضاء كي يسهل مال المحبوس الممتنع من قضاء دينه والصحيح عندنا بيع عقاره  
كنقوله ولو قال المديون ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي ثلثة ايام ولولم يخل  
حبه وبيعه ويقضي الدين ولو ينفذ قليل قيد دين الولد لانه الولد يحبس دين اصله يحبس  
القريب دين قريبه كما في البحر ان الذي الولد من الكفيل عليه اي الولد فانه لا يحبس كونه  
النفقة لحاجة الوقت وهو بالمنع قصدا فلو كان في محبس لرفع الهلاك وكذا الولد لا يحبس  
دين مكاتب اذ لم يكن محبوسا بالكتابة وان كان من جنس المحبس ولا يحبس المكاتب  
دين الكتابة ولا يحبس دين اخيه عليه ولو مرض المحبوس في اجمعه يخرج من المحبس  
ان كان له من يخدمه فيه اي في محبس لانه شرع ليضجر قلبه فيسارع الى القضاء  
فيالمريض اذا مرضه وادى وان لم يدين له من يخدمه فيه اخرج من محبس بكفيل لئلا  
يملك كما لو مرض افتاده وهو مريض عن تيمد وعليه الفقر وعن ابي يوسف لا يخرج  
والهالك في السجن وغيره سواء ولا يمكن المحبوس من استعماله بالحرفة فيه اي في  
الحبس هو الصحيح وقيل لا يمينه لان نفقة عياله عسى ان يكون من ذلك وفي القهستاني  
ولا يراجع في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لو كان له عمل اجمع وادى دينه ما سوى  
قوته وقوة عياله ويمكن من وطول جاريته ان كانت فيه اي في السجن خلقا قال  
الزبيل وغيره ان اصاح الى الجاه من دخول امرته وجارية عليه ان كان في السجن

موضع سيرة لان اقتضاء شهوة الفرج لا تقتضاء شهوة البطن وقيل يمينه كانه لوطن  
من فصول الحواشي انتهى فعلى هذا ان المطلب للمصون لا يقتصر على الجارية كانه يمينه  
من دخول امرته كذلك تدبر وانما المدة للمحبس على الاختلاف ولم يظهر له مال خفي  
سجلاه هذا تكرار لكن ذكر قوطته لقوله ولا يحول بينه وبين غرامته بعد خروجه  
من الحبس عند الامام بل لا يؤمنه لانهم منتظرون الزمان قد رتبته على الايقاع وذلك  
يمكن في كل ساعة فيلزمونه كمالا يحقيه كانه قد يكتب فوق حاجته المدانة في  
خزون فضل كسبه ولا ينفونه من التصرف والسفر فيشتر للمدة يمينه يعني انه يدور  
معه اينما دار ولا ينفونه من التصرف فيهما في الغاية ويتاخذون عن فضل كسبه  
بلا اختياره او اخذ القاضي ويقسم بينهم بالخصص استواء حقوقهم في القوة  
لكن المديون لو اتجه الغرام على غير بقضاء الدين فله ذلك والملازمة ان يدور امر  
حيث دار فان دخل امرته لا يدخلون معه بل حبسوا على الباب الى ان يخرج ولا لا لانه  
لا بد له ان يكون له موضع خلق ولو كان الدين لرجل على امرته والمسئلة بما لها  
لا يلزمها لما فيه من الحلكة بالاجنبية بل يبعث امرته ثنية تلزمها وقالا اذا افسله  
الحاكم اي حكم بافلسه يحول بينه وبين غرامته اي بامرهم ان يتركوا ملازمة امته  
الى ان يبرهنوا ان له مالا لان القضاء بافلسه عندهما يصح فثبت العسر وعند  
الامام يتحقق القضاء بافلسه وهو في قوله ان يبرهنوا انه اشارة الى ان  
بينة ليسا رتخرج على بينة العسار لا تقا أكثر اثباتا **فصل** في كتاب  
القاضي واما اخره عن الحبس لما كان لا يتحقق في الوجوه الا بقاضيين كان مركبا  
بالسبة الى ما قبلها قبله واليسيط قبل المركب وترك القاضي كما في اكثر الكتب  
لان هذا الفصل غير مختص به بل بين فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة  
اذا شهدوا عند القاضي على ما حكم اي القاضي بها اي شهداء لهم لوجود الحاجة  
وشروط الحكم وحضور الخصم المراد بالخصم الحاضر من كان وكيله من جهة  
المدعى عليه او مستخرا وهو من رضى القاضي وكيله عن الغائب يسمع الدعوى  
عليه ولو اراد بالخصم المدعى عليه لم يتق حاجة الى الكتاب الى القضاء لا  
وقد حكم عليه كما في البحر وغيره لكن لا يخفى ما فيه من التسكين ولا حسنات  
يقال هذا اقوطته لقوله وان شهدوا على غائب وليس بمقابلة بالذات كما  
في الدرر وكتب القاضي بالحكم لتروين في الواقعة على طول الزمان وليكون  
المكاتب مذكرا لها والافلا يجتاز الى كتابة الحكم لانه بحضور الخصم بنفسه  
او من يقوم مقامه وهو اي حكم السجل الحكمي لانه سجلاه اي احكم بالانكاح  
وفي المصباح السجل كتاب القاضي بالتشديد قضى وحكم واشت حكمه في السجل  
وفي البحر فاستجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذه هي غرضهم وفي عرفنا السجل  
كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس وما يحكم القاضي وما يكتب عليه وان شهد  
على الخصم الغائب كان في حكمة اخرى او قرية اولية ويشترط في ظاهر الرواية  
حسوة السفه وعن ابي يوسف فيما لا يرجع في يومه وفي السجانية وعليه الفتوى  
لا يحكم لعدم جواز القضاء على الغائب ولو حكم حاكم يرى ذلك ثم نقل اليه انفذ



بجلا في الكتاب الحكم حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول محكوم فلزمه والثاني ابتداء  
حكم فلا يحول له كما في التبيين وهو يدل على ان الحاكم على الغائب اذا كان حاضيا وان حكمه  
لا ينفذ لقوله يرد ذلك وهو مقيّد لان معنى قولهم ان الغاض على الغائب ينفذ على  
اظهره التبيين انما اذا كان الغاض شافعا كما استثنى بل يكتب القاضي بها اكتب  
بالشهادة الى قاض يكون الخصم ولا يثبت له الحكم القاضي على وجه الخصم  
كيلا يكون قضاء على الغائب وهو كتاب القاضي القاضي ووجه التسمية ظاهر  
والكتاب الحكم لان الكاتب لم يكتب بها وانما نقلها الى المكتوب اليه ليحكم بها ولهذا يحكم  
المكتوب اليه برأيه وان كانا محالين الى الكاتب بخلاف التبعيل فانه ليس له ان  
يخالفه وينقض حكمه انما كان في فضل مجتهد فيه او متفق عليه كما في البحر وفي الموطأ  
 وغيره والقياس يابى جواز العمل بكتاب القاضي الى القاضي كذا القاضي الكاتب لو  
 حضر بنفسه مجلس المكتوب اليه وغيره لسانه عما في الكتاب لم يعمل به القاضي  
 فكيف بالكتاب وفيه شبهة التزوير او الخط يشبه الخط والحكم يشبه  
 بشبه الحاكم الا انه جواز الاستحسان الى الحجة الناس اليه لما روي ان عليا رضي  
 حوزة ولذلك وعليه اجمع الفقهاء ويقبل كل ما لا يستبعد بالشبهة احتراز  
 عن المحذور وفيه شبهة الدلية عن الشهادة فيصير كالشهادة على الشهادة  
 وان مبناها على السقاط في القول بسفي شافعا فيل فيه شبهة التبدل والتزوير  
 وهما يسقطان بالشبهات كالدين فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى اشارة  
 والمقدار فانه يعرف ايضا بالتحديد والكتاب سواء ادعى الزوجة والزوجه او كذا اطلاق  
 ان ادعت الزوجة والنسب من قبل الحي والميت لانه يعرف بذكر الاب والجد والقبيلة  
 والعقب اذ في يلزم القيمة في دين وامانة والمضاربة بغير دين كذا  
 لمعضوتين حكما قديما بالبحر دينين لان البحر دينين لا يحتاجان الى كتاب القاضي  
 وكذا الشفعة والوكالة والوصية والوفاة والوارثة والقتل الذي يوجب المال  
 لان البعض منها يعرف بالقدر والوصف والبعض يعرف باحدهما ولا يقبل الكتاب  
 في العين المنقول كالنوب والعبد والامة ونحوها في ظاهر الرواية للحاجة الى اشارة  
 عند الدعوى وروى عن ابي يوسف للقاضي ان يقبل في العبد لان الباقي فليخيه كذا  
 في الامة وعنه ايضا ان يقبل في الامة كالعبد وروى عن محمد قوله في كل ما يقبل  
 وعليه المتأخرون وفي البرازية المتقدمون لم يأخذوا بقول الامام الثاني و  
 عمل الفقهاء اليوم على التجوز في كل الحاجة وبه يفتي كمال الامام السبكي وهو  
 مذهب الامة الثلاثة ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلون الى فلون ويذكر  
 لسهما بان يقول من فلون الى فلون وفي العارية ويشترط فيه العلوم الختمة وهو ان  
 يكون من معلوم الى معلوم ان المدعى على معلوم ان المدعى عليه فانه شاء ان يبدل  
 اي يبدل ان يقطر الى فلون من فلون والى كل من يصل اليه الكتاب من قضاء المسلمين  
 حتى لا يبطل بوث المكتوب اليه على شيء وان شاء الامة نقا وقررت اي القاضي انما  
 الكتاب على من يشهد عليه ليعرفوا ما فيه لانهم يشهدون عند المكتوب اليه  
 ويعلمون بما فيه اي في الكتاب ان لم يقرأه اذ لا يشهد به بدون العلم وتكون له احوال

اي اسماء وشهود الطرفين وكذا اسماءهم داخله في كتابه في التبيين وغيره ويكتب  
 فيه اسم المدعى والمدعى عليه على وجه يقع به التمييز وذلك بذكر جدهما وبذكر  
 الحق فيه وبذكر شهره وادله واسماهم واسماهم لاجل التمييز ان شاء وان شاء  
 اكتب بذكر شهرها وادله هذا اذا كان غير مشهور يكتب باسم المشهور ويكتب العنوان  
 في داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا العنوان ان  
 يكون على ظاهره فيعمل به وفي الدرر ويكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب فيه التاريخ ولا  
 يقبله ويحكم الكاتب في كل شيء اي يحضر الشهود ويجعلوا اي الشهود ما فيه  
 اي في الكتاب لانهم يشهدون به ويسلمه اي الكتاب اليهم اي الى الشهود دفعا لهمة  
 التغير وهذا عند الطرفين وابي يوسف لم يشترط شيئا من ذلك المشهور سوى  
 استهادهم ان كتابه لما ابتلى به الغضنه وهو قول ابي يوسف اخر قبل اذا كان الكتاب  
 في المدعى يفتي بان الحكم بشرط وان كان في يد الشهود يفتي بان ليس بشرط واختار الامام  
 السرخسي قوله اي قول ابي يوسف اخر وليس الجرح كالمعان يفتي بان ابي يوسف قبل  
 اد ابتلى بقضائه وعين ما فيه قال فيه مثل ما قاله ولما ابتلى بالقضائه وعين ما فيه  
 قال جميع ذلك ليس بشرط تسهيل على الناس وان كانا لا حياطين فيما قالا وانما  
 وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه نظر الى ختمه ولا يقبله الا بخضه الخصم  
 انما ياخذ الكتاب الا وقت حضور الخصم لانه شرط الزامه كما في الاختيار  
 لكن في الترجيح وغيره ان حضوره شرط قبول البيعة على الكتاب لا شرط قبول  
 الكتاب وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يزور فلا يثبت الحججة  
 وايضا كتاب القاضي ملزم ان يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به والا لزم  
 الالبينة انه كتاب فلان بن فلان القاضي والحجة مفعول بالشهادة وفيه اشعار  
 بانه يسلم الكتاب الى المدعى كما ذهب ابي يوسف فراه علينا واجتماعه وختمه وسلك  
 وسلمه اليه في مجلس حكمه كل خير بعد خبر وفيه اشارة الى مذهب الطرفين  
 وعند ابي يوسف يفتي بشهادة انه كتاب فلان القاضي وختمه ولا يشترط ان يقولوا  
 فراه علينا وسلم اليه في مجلس حكمه وعنه اي عن ابي يوسف ان الحكم ليس بشرط  
 ان يشهدوا الكتاب فلان القاضي لكن كذا من اسلموا شهوده بالاعتقاد ولو كان  
 لمدعى على من لا يشهدون على فعل الحكم المسلم واما اجتماع اليهم اذ انكر الخصم  
 كتاب القاضي انما اذ اقر فلو حاجة الى الشهود فاد استشهدوا على ما قاله او قال  
 عند القاضي المكتوب اليه ففتح اي المكتوب اليه الكتاب بعد ثبوت عدالة الشهود كما  
 في الهداية ان الاصل ما قاله محمد من تجوز القاضي عن شهادة الشهود بالكتاب  
 الحكم من غير تعرض عدالة الشهود وفي التبيين ان وجد في الكتاب ما يخالف شهادتهم رده فراه  
 على الخصم الزم بما فيه لا يثبت عنه ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لم يثبت ذلك  
 شهودا به واقام البيعة ان هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كما في القهستاني  
 ويبطل الكتاب بموت القاضي الكاتب وعمله قبل وصول الكتاب الى الثاني وبعد  
 صوله قبل ان يقرأه عليهم وكذا نحوه عن الاصلية كالجون والفسق لان الخروج  
 الغزل والا خراج حكما لكونه واحدا من الرأيا فكذلك لا يقبل كخطابه والاستقاء



الولاية الشرعية وانما قلنا بعد وصوله قبل ان يقرأ عليهم او مات او عزل بعد ما قرأ  
الكتاب لا يبطل في ظاهر الرواية ويحكم المكتوب اليه على على الصحيح وقال ابو يوسف  
لا يبطل مطلقا سواء مات الكاتب او عزل قبل الوصول او بعده بل المكتوب اليه يقضى وهو  
قول القصة الثالثة ويبطل بوق المكتوب اليه وعزله الا اذا كتب بعد سماعه بعد سماعه  
اليه والى من يصل اليه من قضاة المسلمين في لا يبطل لان الغير صار تبعا للمعين بخلاف  
ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لعدم التعيين واجاز حين  
ابويوسف ابتداء القضاة وفي الخلاصة وعليه عمل الناس لا يبطل بوق الخصم بل ينفذ على  
وارثه المضم المتوفى لانه قام مقامه وكذا ينفذ على وصيه سواء كان قاريا  
الكتاب قبل موت الخصم او بعده اطلق الخصم فتمثل المدعى والمدعى عليه واداعى القاض  
بشي من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جائز له ان يقضى به من غير شاهد حتى  
اذا ادعى القاض ان زيدا غصب شيئا من المدعى ياخذ عن زيدا ويدفعه الى المدعى وهذا  
جواب رواية الاصل وفي شرح مختصر الوقاية لادب المكارم هل يقضى القاض بغيره حقوق  
العباد اذا ادعى في مصر حال قضائه وعن محمد انه رجع عن هذا لا يقضى بعباده وفي حدوده  
حقا كحق الزنا والشرب لا يقضى بعباده وفي القصاص وحد القنف يقضى به واد  
علم بحقوق العباد قبل قضائه او في غير مصر محض مصر ثم رجع الى حادثة اليه  
فعند الامام لا يقضى بذلك العالم وعندهما يقضى واختلاف المشايخ على قوله سواء  
كان قاضيا على الرتبة او لم يكن ولو علم حادثة في مصر فعرض اعيد فعليه لا يقضى  
وعندهما يقضى **فصل** قال في النهاية وقد ذكرنا ان كتاب القاض اذا كان  
سجله اتصل به قضاؤه محب على القاض المكتوب اليه امضاؤه اذا كان في محل  
مجتهد فيه بخلاف الكتاب الحكمي فان الراي له في رد فلذلك احتجوا الى بيان  
تعدد محل الاجتهاد بدرك اصل مجتمعا وهذا الفصل لبيان ذلك وما يتخبر به ويجوز  
قضاء المرأة في جميع الحقوق لكونها من اهل الشهادة لكن اثم الولي بها الحديث لم يفع  
قوم والواحد امرأة في غير حدوده اذ لا يجزى فيها شهادتها كزافضا وقاض  
ظاهر الرواية فلوقضت في حدوده فرفع الى قاض اخر فامضاؤه ليس لغيره ان  
يبطله كما في الخلاصة واما قضاء المحتج فيصيح بالاولى ويبقى ان لا يصح في الحدود  
الغور لسببه الا نوتة كافي البحر ولا يستخلف قاض على القضاء ولا ينفذ قضاؤه  
خليفة ولو لم يضا قال القاضي اذى انه نافذ بغيره بطل حاكم اعتبارا بالحكم الا ان يقضى  
اليه ذلك الاستخلاف بان قبل من قبل المقلد ولا تثبت وفيه اشعار بان يستخلف الاول  
كما في القهستاني ولو جعل قاضا امضاؤه كان له الاستخلاف لان معناه انصرف في القضاء  
تقليدا وعن كافي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاض في الاستخلاف واستخلف بعباده واذن  
في الاستخلاف فتم ونم فلو استخلف المأمور بالامور استخلف بعباده ففقدت الدعي استنابه  
او ليه مستينه جاز قضاؤه يقضى نائب عاينهم وبهذا من ادعى وعكس كما في  
التوير ولكن في البرازية لا يقضى القاض بالجهة الغليظة بعلوم النائب اما اثبت  
يقضى بعلوم القاض اذا اذن بعباده المأمور بعباده بالجمعة فانه يستخلف لكونه  
على شرف القضاة لتوقته فكانا مراهبه اذا نافي الاستخلاف دلالة ذلك كملك القضاة

وإذا استخلف المفوض اليه لا استخلف فثابته لا يغزل بعزله اي بعزل المفوض اليه  
ايانه لانه صار نائبا عن الاصل الا انه اقضى اليه ذلك بان قبل له من قبل السلطان  
استبدل من شئت في يجوز العزله ولا يغزل بموته اي بموت المفوض اليه بل هو نائب  
الاصل حقيقة وفيه اشارة الى ان نائب القاض يغزل بموته كما في الهداية النافذ  
لم يغزل عند كثير من المشايخ والى ان القاض امير الناحية ان عزل بموته بخلاف موت  
الخليفة حيث لا يغزل القاض كما لا يغزل المراه في القواكم البديرة ونائب  
القاض في زمانه يغزل بعزله وبموته فانه نائب من كل وجه وفي المحرط اذا عزل  
السلطان ان عزل نائبه بخلاف ما لو مات القاض حيث لا يغزل نائبه هكذا قيل  
ولا يغزل القاض اذا عزل السلطان ما لم يصل الخبر اليه كالوكيل ولا يغزل  
بعزل نائب القاض والقاض اذا قال عزلت نفسي او عزت نفسي وسمع السلطان  
ينعزل ولا لا وقيل لا يغزل لاصلا لانه نائب عن العامة فلا يملك عزله وغير المفوض  
اليه الاستخلاف ان قضى نائبه بحضرته او قضى بغيته فاجاز الاصل عند تمامه  
جاز قضاؤه اذ المستخلف اهل للقضاء لان الحق حصول راي الاول وقد وجد  
كما في الوكالة اي كالوكيل بالبيع والشراء اذا وكل غيره فباشر وكيله بحضرته  
او بغيته فاجاز عليه جاز وادفع الى القاض حكم قاضا اخر في امر اختلف فيه وفي  
الصدر الاول ايل هو زمان الصلابة والتابعين وقيل المراد ما يتم من الصلابة  
والفقهاء المجتهدين رضى في الاصح امضاؤه القاضى اليه سواء كان موافقا  
لرايه او مخالفا لان القضاء مسمون لا في مجتهدا فيه ينفذ ولا يتقلب باجتها  
آخر لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجع الاول باتصال القضاء به  
ولا يستفرض بما دونه ان لم يخلف الكتاب كالقضاء يحل متروك التسمية عند قوله  
فعالي ولا تاكلوا ثماركم من اثمكم عليه كافي المأج وعين كفى الا حسن المي عمل  
بالقضاء بتقييم العارث على المديون فان الاول نافذ كما في القهستاني او بالنسبة  
المشهوره كالقضاء يحل المطلقة الثلث بالسكاح بكتاب الثاني بلا وطى وهو نافذ  
للحديث المشهور وهو حديث العسيلة او الاجماع كالقضاء يحل منعه الشاة فاما  
على فساد وبتشروط ان يكون القاض عالما باختلاف الفقهاء حتى لو قضى بعض مجته  
فيه وهو يعلم بذلك وانفق وقوع قضائه في موضع الاجتهاد كيجب على الثاني تنفيذه وقال  
شمس لامة هذا ظاهر المذهب لكن في الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالما باختلاف  
ان كان ظاهر المذهب لكن يقضى بخلافه انه في ان يعمل بما في الخلاصة زمانا غالبا  
لا دقضا زمانا غالبا لا معرفة لهم هذا هبهم فضلا عن علمهم هذا هب بنية المجتهدين في البحر  
تفصيل فليراجع وما اجتمع عليه الجمهور لا يعبر فيه خلاف البعض كما حكم بجواز دعيه  
ولا في هذا حكم عن ابن عباس من لكن الصلابة من اكرهوا او اوردوا عليه قبل في اصول  
الفقه يعتبر اختلاف افضل في مقابلة اتفاقا كثر لان واحد من الصلابة زمانا غالبا  
الكثير ولم يقولوا نحن اكثر منك يقال اختلفا بين القولين لان المذكور في التماخلف  
في اصول اختلاف فافترقا وذلك كمن ان واحد منهم اذا خالفهم ان يجوز ويكون خذ  
وان لم يجوز ويكون خلافه وفي المني نقله عن شرح الادب لو قضى في موضع الاختلاف



يجوز في موضع لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبرا في الخلاف بين السلف و اراد بموضع الخلاف  
ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر خلاف الثاني وقيل الخلاف عبارة عن القول المحجج المعجور لكونه  
مقبولا لقول الجمهور وقيل الخلاف في قول بله ليل مقتررا لا خلاف قول بله ليل مقتررا وقيل الخلاف  
من انار البديعة والا خلاف من انار الرحمة والقضاء بحل او حرمة بنفذ ظاهر اي فيما بيننا  
وباطنا اي فيما عند الله وعند الامم ولو وصيلة بشهادة زور او ادعى بسبب عين من العقدين  
والفسوق كالنكاح والطلاق والبيع والشراء والاقالة والرد بالعيب والنسب وفي الهبة والصدقة  
روايتان وعندنا لا ينفذ باطنا بشهادة الزور بل ينفذ ظاهرا وهو قول ذو الفقار والاشعري  
ثم فرغ بقوله فلو اقامت بينة زور الله تزوجها وحكم بصلحها يمكنه اي اذا اعتبرت الحرة  
على الرجال انه تزوجها فاقامت على ذلك بينة زور وقضى القاضي بها حل له وطشها  
وحل لها تمكنها من الوطن عند اكمام لما روى ان عليا رضى قضى بالنكاح بين رجل وامرأة  
بشهادة اثنين فقال يا امير المؤمنين ان لم يكن بد فزوجه فقال علي شأ هذا  
زوجاك ولم يلتفت قولها جرحا بالنكاح من كون اليهود زورا بد كالم الفقه بناء على ان حكم  
القاضي بمنزلة اشاء عقد صحيح ولان القاضي مكلف بحسب الوضوء فيجب التحول  
عليه ان الوقوف حقيقة الصدق معتد به بخلاف الحكم بشهادة الكفار والعبيد والحكم على النساء  
المنكوحات والمعتقة ان الوقوف على هذه الاشياء ممكن ولا يلزم الاحتياط والقبول في اثناء  
القاضي بالحكم وكذا لا يلزم حضوره في خصوص النكاح كما قيل لان ما ثبت فيمن صحت  
العقضاء ثبت اقتضاء لا تصرفا فلا تفرق بين اقله خلافا لهما لان شهادة الزور في الظاهر  
فيكون القضاء بما يحل في الباطن فلا يحل لها ذلك عندهما وقال ابو الليث الفتوى على  
قولهما واتم الشاهدان انما عظيم ولا بد في المسئلة من زيادة قيد وهو ان لا يكون  
في الحمل انشاء العقد لان قضائه فيما ليس له ولاية انشاء اصله فيحل بالاجماع وفي  
الفتن ان اذ قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزوجه بعد العدة فانه يحل  
لها ان يطعن في اقرارها عند امام وان علم ان الزوج لم يطبقها لا يحل للاولا ظاهره او  
باطنا واما عندنا فيحل له لا يحل للثاني واذا علم ان وعنه ابو يوسف انه لا يحل للاولا والى  
وعنه محمد بن جليل ما لم يدخل الثاني وفي الامم ان المرسله اي المطلقة وهي التي لم يذكر فيها  
سبب معين لا ينفذ باطنا اتفاقا لعدم احتمال الانشاء في نفس الملك بدون السبب كما  
في الصراح كمن ادعى امته انها ملكة مطلقا ولم يقل اشتريتها مثلا واقام على ذلك  
بينته او قضى القاضي بها لا يحل لها وطشها بالاجماع والقضاء في مجتهديه بخلاف رايه  
والباقي في قوله خلاف متعلق بالقضاء ناسبا او عامدا لا ينفذ عندها لانه قضاء بما  
هو خطأ عنده وبه يعني كما في المحيط والهداية وعند امام ينفذ لو قضى ناسبا وفي الهداية  
روايتان عنه وفي رواية لا ينفذ لان ليس خطأ بيقين فلو الخاتبة المهر الروايتين  
عنا امام نفاذ قضائه وعليه الفتوى وفي الفتوى وقد اختلف في الفتوى والوجه في  
الزمان ان يفتى بغير لهما لان التارك عمدا لا يفعل الا لهو باطل لا قصد جميل والناسبة  
فلو لم ينفذ انما واه الحكم بذهب الامام فلو يملك المماثلة فيكون مفزوعا بالنسبة  
الى ذلك الحكم كالوامر سلطان بعد سماه الدعوى بعد خمسة عشر سنة يجب عليه  
عدم سماهها ولو سمعها وقضى لا ينفذ لانه لا يميز قاضيا بالنسبة الى تلك الحادثة

كما في المنع واصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضائه في عصره فجميع العلماء على القولين  
في عصر اخر هل يرتفع الخلاف المتقدم ام لا فقول يرتفع فيكون الخلاف باقيا على حاله وكذا  
يقضي القاضي انما يصح قضاءه على غائب ولا يقضى له عندنا لان القضاء بالبيننة  
وهي لم تقبل الا اذا قامت عنده الطعن والظاهر عن غائب خلاف للسافعي وفي الترازية  
قضى للغائب او عليه لا يصح الا ان يكون عند خصم حاضر قال صاحب البحر ولما قترنا  
بعدم الصحة والا لما يفتى بعدم النفاذ لقولهم ان النفاذ بقاضيه ينفذ ويختلف  
التصحيح في نفاذه فقول لا ينفذ وقيل ينفذ ورجح الاول في الفتوى ولا انه بد من امضاء  
قاضي اخر لانه لا خلاف في نفس القضاء قال ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب  
روايتان ونحن نفى بعدم النفاذ كذا يتطرق الى مذهب اصحابنا والقائل باق  
الفتوى على النفاذ خواهر زاده لكن استنبه على كثير ان قولهم الفتوى على النفاذ  
اعلم من كون القاضي شافعي او حنفي لا يراه الا ظاهره انما هو حق من يراه كذا  
جماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب ذكره الصدر ولو كان اعلم للزم مذهبا الا  
بحضرة نائبه مستثناة من قوله لا يقضى على غائب اي لا يصح قضاءه على الغائب  
ولا لعل ان يحضر من يقوم مقامه حقيقة كوكيلة او ابيه ووصى الميت ومتولى  
الوقف وفيه اشارة بان القاضي انما يحكم على الغائب بحضرة وكيله وعلى الميت بحضرة  
وصيه او شرعا عطف على قوله حقيقة اي باقامة الشيخ عنه كوصي بضمه القاضي  
كان اذا كان المدعى عليه ميتا به وله صغر قد نصيب وصيا او حكما كن يقوم مقام  
من حيث الحكم بان كان ما يدعى على الغائب سببا لزم الما يدعى على الحاضر من نحو الملك  
كما اذا ادعى دارا على حاضراته بشرائها من الغائب فانه ان اصدق الحاضر ليس لها  
القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة لدفع دعوى الخار و ان  
انكره الحاضر فاقام عليه بينة فقضى القاضي بها وهذا قضاء على الغائب ايضا  
ولد الوخضم وانكره لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه وكذا لو  
ادعى على الحاضر بضمه شفعة دار بشرائه من الغائب او ادعى عليه الكفالة بان له  
على فله ان وهذا كفيل عنه بامر يقضى القاضي على الحاضر والغائب ولو لم يقل بامر كذا  
يقضى على الغائب وكذا لو ادعى حدة القذف على قاذفه فقال القاذف انا عده وقال  
المقذوف اعتقك مولدك وبرهن عليه وقضى عليها او ادعى المشهود عليه ان  
شاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان الملك الغائب اعتقه وتقبل ويقضى عليهما  
وهي حيلة اثبات الحق على الغائب ولو قال القاذف ان امه المقذوف امه فلان  
وقد دفعه بابين الزامية فاقام المقذوف بينة على ان امه بنت فلان القرشية  
فقضى القاضي بالحق فهو قضاء بالنسب ايضا كما في اكثر الشروع لكن لا يخفى  
ان كون امه بنت فلان القرشية لا ينافي امه لجوار ان امها امة فتكون تابعة  
للام تدبر وفي البحر والمنع نظا تركيبة فليراجع اليهما فان كان ما يدعى على الغائب  
والاولى وان كان بالواو شرط لما يدعى على الحاضر لا يكون الحكم على الحاضر  
حكما على الغائب هذا قول عامة المشايخ وبعض المتأخرين على ان الشرط كالسبب  
لجامع التوقف واظن ذكر الشرط كما في الهداية لكن في الكافي ان الاصل هو ان الشرط



ان تضمن الضرر الغائب لا يعطى له حكم التيب قال قاضيان وهذا الصحيح كما اذا قال  
لا امرانه ان يطلق فلان زوجته فانت طالق فقامت ان فلو ناطق زوجته لا تقبل  
بينهما في الاصل وان لم يتضمن فهو كالسب كماله لعل طلاقه بدخول فلو ان الدار  
قامت البينة على الدخول تقبل بينهما وفي المنع واما حيلة اثبات طلاق الغائب  
المذكورة في الفصول وغيره فكلها على الضعف من ان الشرط كالسب فنها حيلة للثبات  
بمهرها معكفة بطلانها ومنها دعواها كعالة بنفقة المعتدة ومعلقة بالطلاق  
ومع هذا الحكم بالحكمة فقد اختلف فيها الشاي ويقض القاضى مال اليتيم وكذا قال  
الوقف والغائب لقدرة على الترخي جهة من شاء مع حصول منفعة الحفظ لكونه  
مضمونا على المستقر ويكتب ذكر الحق اي يكتب الصك لذكر الحق بخافة النسيان  
كثرة اشتغال قال المولى سعيد افندي فيه اشارة الى ان اتصل بذكر الحق على انه  
مفعول له ليكتب وعندنا ان قوله ذكر الحق على الصك لا يجوز ذلك اي الاقراض  
للوصل بالاتفاق لعدم قدرته على الاستحضار حتى لو اقضى بضم ولا للرب والاصح  
وفي المنع في الاب روايان اظهرهما كما كالموصى وهو الصحيح كما في الحاشية وفي  
الخلاصة والخزانة والصحيح ان الاب كالموصى فقد اختلف التصحيح والمعمد  
ما في المتن ويستثنى من عدم جواز اقراض الاب والوصى على المعتد اقراضه للمفردة  
كخوف نيب فيجوز اتفاقا وفي التنوير ولو قضى القاضى بالجور فالفرع على القاضى في  
ماله ان قضى لذلك معتمدا واقربه ولو قضى خطأ فعلى المقضى عليه **فصل**  
في التحكيم هذان فروع القضاء وتأخيرهما ان المحكم ان في مرتبة من القاضى كقضاة  
حكمه على من رغب بحكمه وعموم ولاية القاضى منسوخ بالكتاب والسنة والجماع  
ولو حكم من باب التفعيل الخصال من يصلح قاضيا بكونه اهلا للشهادة فلو  
حكما عبدا او صبيا او ذميا او مجرورا لم يصح ويشترط اهلية وقت التحكيم ووقت  
الحكم فلو حكما عبدا فعقودا صبيا فبلغ او ذميا فاسلم لا ينفذ حكمه ولو حكم  
الذميان ذميا جاز لانه من اهل الشهادة في حقهما ويشترط ان يكون المحكم من  
معاوما فلو حكما او كان يدخل المسجد لجماعا ليحكم بينهما صح التحكيم لانها  
الترما وخصايه لو يتسهما على انفسهما ونفذ حكمه ان حكم المحكم عليهما بينة  
واقرار وتكون ليكون موافقا لحكم الشرع بخلاف حكمه بعلمه فانه لا ينفذ وينفذ  
اخباره اي اخبار التلويح المحكم باقرار احد الخصمين بان قال لاحدهما قد اقرت عند  
لهذا بكذا او فجت عايك بكذا ونفذ اخباره بعد ان الشاهد بان قال لاحدهما  
قامت عليك بينة فعدلت عندي فحكمت لذلك حال ولايته اي بقاء تحكيمهما لان  
الاخبار بالاقرار والعدالة مفيد لوقوعه قبل قوله حكمت مثلا فيصير الاخبار قبل  
ادفع بالاحكم يقدم مقام شهادة رجلين فيما سائر القضاة بخلاف  
اخباره احكم لا يقضاه ولايته كالقاضى المفرد ولكل منهما اى من الخصمين ان  
يرجع قبل حكمه لا يملك من جهتهما فكان لكل منهما عزله وهو من امور  
الاجازة فينفرد احدهما بنقده كما ينفرد احد العاقلين في مضاربة وشركة وكالة  
ازالم يكن الوكالة بالتفويض لطلب لا بعد اى لا يصح الرجوع بعد حكمه لا بعد

عن ولاية عليهما كالقاضى اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه وادفع حاكم حكمه اعم  
حكم المحكم الى قاضى مضاه ان وافق مذهبه لعدم الفائدة في نقضه ثم فائدة هذا  
مضاه ان يكون لقاضى اخر يرضى خلافه نقضه اذ ارفع اليه لان امضائه بمنزلة  
قضاى والاى وان لم يوافق مذهبهم نقضه اى لم يعضد لانه حكم لم يصدر عن ولاية  
عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف راىهم ولا يصح التحكيم في حد ذاته حاكمه وقدر  
لانها لا يملك ان ياحد دمه فلو يجوز حكم المحكم فيهما لتوقف حكم على صحت تحكيمهما  
وقيل ان حكم بمنزلة الصالح فيما يجوز فيه الاستيفاء بالصالح واستيفاء الحق والقر  
غير مشروع بالصالح فلا يكتفى التحكيم فيهما ويصح التحكيم في سائر المجتهدات وغيرها  
الذي هو الثابت بالكتاب والسنة والجماع بالطريق الاولى والى قالوا لا يمتنع تحكما ولا  
يفتى به اى بالتحكيم لتجاسر اعمام وفي البحر واعلم ان معنى قولهم لا يفتى به كثر  
يكتسب على الفتوى ولا يجاب بالكتاب والحل وانما يستكت الفتوى كما افاده في الفتا  
الصغير يقولون كنكر هذا الفصل ولا نفى به وظاهر الهداية ان معناه ان الفتوى  
اجيب بقوله بقوله لا يحل فليست فيه اثمى ولو حكما في دم خطاه فحكم  
بالدية على العاقلة لا ينفذ لان حكم المحكم لا ينفذ في حق غير المحكمين ولا ينفذ ان  
في حق العاقلة لانهم فارضوا بحكمه كما لو حكما في عيب مبيع فقضى بترده ليس  
للبايع ان يبره على بايعه الا ان يرضى البايع الاول والثاني والمشتري يتحكمه  
قيد بكونها على العاقلة لانه ينفذ على القائل من ماله اذ اقر باقتل خطاه وان لم  
يقربه لا ينفذ الحكم عليهما على ما يكون مخالفا للنص وهو قوله عليه السلام  
للا ولياء قوموا فزوه ولا يصح حكم المحكم ولا المولى اى القاضى من جهة السلطان  
كابويه وان علا وولده وان سفل وزوجه لانهم فيهم حكمه لهم ويصح حكمها  
عليهم كالتشهادة حيث لا تجد لهم ويجوز عليهم ويصح لمن واه وعليه لانه جاز  
شهادته له وجاز قضاؤه له وعليه **مسائل شتى** جميع شتى اى  
متفرقة من كتاب القضاء وهو هنا مرفوع على الوصفية للمسائل والمسائل  
خبر لم يتد محذوف فاذا قلت جاء في النعم شتى نصبت على الحال اى متفرقتين  
ليس له سفل عليه اى على السفل علو لغيره ان يتد اى كيقيدق وتذا في سفل  
او ينفذ قوة بضم الكاف وتشديد الواو وهو الطاقعة وفي الديوان بالفتح الزوزنة  
وفي البحر بالفتح نقيا البيت ويجمع على الكوى وقد تضمن الكاف في المفرد والجمع و  
يستعار لقايتح الماء الى المزارع والمجد اول يمد ويقصر بلادى الى العلو والادى  
العلوان يبنى عليه او يضع جردا ويحدث كيف يبلو رضى ذى سفل عند الامام كثر  
من باب الضرر فيمنع القاضى وعندهما لكل منهما اى لكل صاحب من السفل  
والعلو فلو مال اضربه بلادى اخر اذ هو في ملكه وقيل قولهما تغير لقوله  
اى لقوله الامام لانه ما يمنع فيه ضرر ظاهرا او مالا ضربه فلا خلافه بينهما  
وقيل بل بينهما خلاف وهو في محل وقوع الشك فما لا شك فيه عدم ضرره كوسع  
مسما يجوز اتفاقا وما فيه ضرر ظاهرا كفتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا وما  
يشك في الضرر كق الوتد في الجدار والسقف فعندهما ان يمنع الاصل هو اية



لا تقتصر في ملكه وهو يقضي الاطلاق والاصل عنده الخطأ انه تعلق به محتسب للغير  
والاطلاق يعارضه الرضا فاذا اشكل لا يزول المنع علوانه لا يعرف عن نوع ضرر  
بالعلوان توهين البناء او نقضه فيمنع ولذا لا يملك صاحب السفن ان يهدم كل جدار  
والسقف وكذا انقضه وهو قول الامام قياس وهو يمنع صاحب المومن التفرغ في العلوان  
اختلاف المشايخ على قول الامام قال الصدر الشهيد المختار ان اشكل انه يضر ام لا يملك  
واذا علم انه لا يضر يملك في البحر لو انهم السفن بغير صنع صاحبه لا يجبر لعدم  
التعدي ولصاحب العلوان يدعي ان شاء وبقي عليه على ثم يرجع ويمنع من الانتفاع  
والسكنى حتى يدفع اليه كونه مضطرا وليس له ان يرفع اي سكة مستطيلة  
صفة لرافعة اي طويله تنسحب منها اي من الرافعة المستطيلة مستطيلة غير نافذة  
الى موضع اخر ولا له طريق غير طريق الرافعة للسفينة فتح باب في حائط دراهم  
في السكة المنسحبة لا تفتح للمرور وليس لهم حق المرور وهو مختص باهل  
السكة المنسحبة لا تمام ملك لها باجزائها من اراد من اهل السكة الاولي فتح  
باب فقد اراد ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها  
فيمنع من قبل القاضي الا ان يكون صغيرا للتراث او الضيق فلا يمنع وفي النافذة  
المنسحبة والمستدير الخالي لرق طرفها يعني سكة فيه الا تجوز حتى يلع عجزها  
راس السكة او السكة غير نافذة لهم اي كاهل السكة الاولي ذلك اي فتح باب في  
المنسحبة اما النافذة فلا من المرور حق العامة وهم من جملتهم واما المستديرة التي  
تصل طرفها بها فلا تملكها سكة واحدة من اولها الى اخرها فكذا لا يمكن فتحها  
بين جميع اهل السكة حتى لو بيعت دار في المستديرة تكون الشفعة لجميع  
اهل السكة قبل هذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل اما اذا كانت اكثر من ذلك  
لا يفتح اهل الاولي باب فيها كونه سكة على حدة ومن ادعى حصة في وقت  
يعني ادعى رجل شيئا في يد رجل انه وصيه له وسلم اليه في وقت كذا فاستل بيته  
لا تبارك المدعي عليه فقال المدعي جرد في المدعي عليه الحصة يقبل برهانه فاشترى به ولم  
يقبل المدعي ذلك اي جرد في الحصة فبرهن على الشراء بعد وقت الحصة يقبل برهانه  
في الفصلين ان المدعي في الحقيقة هو الشراء بعد الحصة ولو برهن على الشراء قبله  
اي قبل وقت الحصة يقبل برهانه كما لو ادعى او لا انها ايراد منه وفق عليه ثم ادعى  
لنفسه او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه فانه لا يقبل او ادعاه للملك او لا  
ثم ادعى الوفاء لنفسه او لغيره فانه يقبل والفرق ان التوفيق والوجه الاول  
ممكن فلا يتحقق التناقض لكونه يقول وهب لي منذ شهر ثم جرد في الحصة  
فاشترى به منذ اسبوع في الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض لان  
دعوى الحصة اقرار بان الموهوب ملك الواهب قبل الحصة فلا يقبل دعوى الشراء  
قبل وقت الحصة وفي التباين ولو لم يذكر لها او ذكرها بعد ان يدعي ان يقبل بيته  
انه يضمن التوفيق بان يجعل الشراء متاخرا وفي قوله جرد الحصة اشار الى انه  
لا يضمن له ببقته ومن ادعى ان زيدا اشترى عمارته فانكر زيدا وتوكل على المدعي  
حصوله حل لمدعي المدعي وطعن المدعي في الجارية وان كان لا يجوز كونه

ملك الغير وجه الجواز ان المشتري لما جرد الشراء كان بحجوه المبيع فستأمن جهة  
اد الفسخ رفع العقد من الاصل والجود العقد من الاصل وهذه المشابهة جعل الجود  
بجواز عن الفسخ كما في التزوير بحجوه ما عد الشك الفسخ فلو جرد انه تزوير جهته  
ادعاه ويضمن يقبل برهانه بخلاف البيع ومن اقر بقبض عشرة دراهم من رجل  
وادعى انها احدى عشرة زبوف انهم جرد صدق مع يمينه لان الدراهم تقع عليها  
اطلاقه فتشمل ما اذا بين ذلك موصولا او موصولا لا يصدق انها ستوقفة  
لان اسم الدراهم لا يقع عليها واقاصا بل المنع انها ستوقفة لا يصدق ان كاليها  
مفصولة وصدق ان كان البيان منه موصولا ولا يصدق ان اقر بقبض الجاهل  
او حقه او الامن او باستيفاء لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف  
التمام ثم في قوله قبضت دراهم جازا لا يصدق وان كان موقوفا دعواه الزبوف  
مطلقا سواء كان موصولا او مفصولة وفي ما اذا اقر انه قبض الثمن او حقه  
او استوفى ثم ادعى انها كانت زبوف ينظر فان كان مفصولة لا يصدق وان كان  
موصولة يصدق لا مكان التاويل فالحاصل انه ان كان موصولا صحيح في الكل  
في التفصيل والموصوف في المفضل والفرق في المثال الثالث اقر بقبض القدر  
الجودة بلفظ واحد فان استثنى كان استثناء المفضل في الكل فصيح موصولا  
كقوله له على الف امانة اما اذا اقر بقبض عشرة جازا فقد اقر بكل منهما  
بلفظ على حدة فاذا قال الا انها زبوف فقد استثنى لكل من الكل في حق الجودة  
كقوله على امانته درهم ودينار لا دينارا كان باطلا وان كان موصولا كما في البحر  
نقلا عن النهاية فعلى هذا يلزم المصالح التفصيل بغير والذيف ماردة بيت المال  
للقصور في الجودة الا انها مقبول بين التجار والبهرجة ما يرد به التجار  
ايضا كما يرد بيت المال للدعاة ومقبولة عند بعض الناس والاستوقفا ما  
غلب غشم اي ظاهرها فضة ووسطها نحاس او رصاص وهو موقوف بقبض  
قيده دعوى المقدار لانه لو اقر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعى وارثه انها  
زبوف لم يقبل وكذا لو اقر بالوديعة او المضاربة او الغصب ثم زعم انها زبوف  
لم يصدق الوارث وفي التزوير اقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرص وبعضه زبوا  
وبرهن عليه قبل برهانه ومن قال لمن اقر له بالنسيئة عليك شيء او قال بل  
هو لك او فلان ثم قال له في مجلسه ذلك نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة  
لان الاقرار انما يبرك المقر له والثاني دعوى فلا بد من الحجة او تصديق  
الحضرم بخلافه لو كذب من قال له اشترى مني هذا ثم صدقة فانه يقبل  
لان احدا العاقلين لا ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى انه ههنا  
حقهما فبقى العقد فعمل التصديق اما المقر له ينفرد ببرده الاقرار فاقا  
فترقا كما في الهداية لكن اوردي يعقوب ياشا في حاشية سواء او جوابا  
في هذا المحل فليطالع ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شيء فقط  
وبرهن المدعي عليه به فبرهن هو اي المدعي عليه على القضاء او الكبراء قبل  
برهانه وقال ذكر لا يقبل لان القضاء يكون الوجوب وكذا الكبراء وقد انكر



فيكون منافضا ولما ان التوفيق ممكن لانه غير الحق قد يقضى ويبرأ منه يقال قضى  
بباطل ووقضا على ما في ظاهره ثم يقضى كما يقبل برهانه لو ادعى العاص  
على اخيه فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على برهانه من القضا ص ثم يبرهن عليه  
على العفو والصالح من القضا من على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية شخص  
فانكره فقام المدعى ببينة على دعواه ثم ادعى عليه اعتاقه واقام بينة تقبل وان  
راد على انكاره لا اعترافه او لا رتبته او لا جري يدين وبينك معاملة ومخا  
لطة او ما اجتمعت معك في مكان فله يقبل برهانه على القضا او الابرار  
لتقدير التوفيق بين كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة  
وقال القدر ودي يقبل لا مكان التوفيق لان المحتجب والمختدة قد وثق  
بالنقب على بابه فبالحق بعض وكلمته بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك  
فامكن التوفيق وخرج عليه في النهاية بان المدعى عليه لو كان ضمن يتولى الا  
عمال بنفسه لا يقبل لكن في الاصلح كلامه يمكن جوابه تتبع ولو ادعى على  
اخر جمع احبته منه واراد ردها اي رد الامه تعجب فانكر الاخر الجمع فبرهن  
المدعى على البيع منه وبرهن المنكر على البراءة من كل عيب لا يسمع برهانه المنكر  
لان اشتراط البراءة تفييد العقد من اقتضاء وصف السلامة الى غير مقتضى  
وجود العقد وقد انكر وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انما تقبل  
لا مكان التوفيق بان باعها وكلمه وبراءة عن العيب وفي البحر تفصيل فليطالع  
وفي الترمذ اقر بيع عبك من فلان ثم تجوز لم صحت وذكر ان شاء الله في اخره  
اي من كتب صك الشراء مثله وكتب في اخره ما ادرك فله ان يدرك فعلى حكمه  
ان شاء الله قال وذكر ان شاء الله ولم يقبل وكتب لانا الكتب المحرر ليس كما  
لذكر ليس في حكمه او كتب اقراره على نفسه وذكر في اخره من قام بهذا الذكر  
فهو حافيه ان شاء الله يبطل كله اى كل الصك عند الامام قياسا لان  
الكل كشي واحد فالاستثناء ينصرف الى جميعه بحكم العطف في ثنائه اما لو  
نكر تركه فرجة فقا لولا لا يلحق به ويصير كفاصل السكوت وعند هذا يبطل  
اخره اي ما يليه فقط وهو الاستحسان لان الاستثناء ينصرف الى ما يليه اذا  
لصك للاستحسان ولو صرف الى الكل يكون للابطال وفي البحر والحاصل ان  
الشروط اذا تعقب جملة متعاطفة متصلة بها فاتها نه للكل واما الاستثناء  
بالا فان لا خبر **في القضا بالميراث** ذكرها مستلزمين يتعلق  
باستصحاب الحال وهو الحكم بثبوت امر في وقت بناء على ثبوت في الوقت  
اخرى ما في نصي في قضا لوجه اسلمت بعد موته ولى استحقاق الميراث  
وقال وارثه بل اسلمت قبله اى قبل موته ولا ميراث لك والقول له اى للوارث  
لا قولها بغير بينة وعند ذفر القول قولها لان الاسلام حارث فيضاف  
الى اقرب الاوقات لانا ان يجب الجها نابت في حال فثبت فيما مني تحكما  
الحال كما في جريان ما بالظاهر في صورة الاستحسان لا يصح للدفع للا  
استحقاق وكذا الرومان مسلم فقال زوجته الشراية اسلمت قبل موته

ولى استحقاق الميراث وقال الميراث بل اسلمت بعده وليس لك الميراث يعني يكون القول للوارث  
ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصح حجة للاستحقاق وهو بحاجة اليها ما لوارثه  
فهم الدافعون ويستشهد لهم ظاهر الجردون ايضا كما في الهدية والغير بالاستصحاب  
احسن من السعي بالظاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثيرا ما يكون ظاهر الاخبار  
الا حاد كثيرا ما توجب استحقاقا كما في الفتح وان قال الموضع بفتح الراء هذا بنود  
بكر الدال حيث لا وارث له ان للمودع غيره اى غير هذا لا بمن فيه لانه لو قال له وارث  
غيره ولا ادري امان ام لا يدفع اليه شئ حتى يقيم المدعى ببينة يقول لا نعم له وارثا  
غيره دفع الوديعة اليه اى لابن كان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فيدبا  
قراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له يخرم وهو يدعيه فالق  
سالى في ذلك والفرق ان استحقاق بشرط عدم الابن لانه وارث على الحال وقيد بالوارث  
احترازا عما اذا قرانه وصية او وكلمه او المشتري منه فانه لا يدفعها اليه كما في  
البحر وان قال اخر بعد اقراره للدول هذا ابنه ايضا وكذا به الاول وقال ليس له  
ابن غري وقضى الاول **للاثنى** لانه لما صح اقراره لكونه خاليا عن المكذب  
تقطع يد المقر عن الوديعة فلا عبرة لا قراره للثاني لكونه اقرارا على الغير ولم يذكر  
ضمن المودع للثاني في الغاية انه لا يفرم للابن الثلث شيئا باقراره **لله**  
وفي النهاية فان قيل ينبغي ان يضمن المودع هذا المقر له الثاني كما قلنا  
في مودع القاضى المزول اذ يدعى بالقرار بما في يد لسانه ثم اقرار القاضى المزول  
مسألة فانه يضمن للقاضى قلنا هذا ايضا يضمن نصيبه اذ دفع المقر له الاول  
بغير رضى القاضى وهذا هو الصواب كما في الفتح ولو قسم الميراث بين الورثة او  
الغرماء بشهادة ولم يقولوا اى الشهود فيها اى في هذه الشهادة لا تعرفه وارثا  
اخر او غريما اخر يؤخذ منهم اى من الورثة او الغرماء كليل وهو ان عدم اخذ  
الكفيل من قبل القاضى كما فعله البعض احتياط ظم اى ميل عن سواء الطريق وهذا  
يكشف عن مذهبه اى المجتهد يخطو ويصيب على ان الامام سبق الائمة واحكامه  
ميراث عن مذهب الاثر حيث قال كل مجتهد مصيب وتامه في البحر فليطالع **ق**  
عندهما يؤخذ لان في التكفيل نظرا للغائب على تقدير وجوده وللإمام ان و  
جود اخر وهو موم فلا يؤخذ ثابت قطعا له اطلقه فشمهل ما انا ثبت الدين  
والارث بالبيئة او بالقرار واخلاف في الاول ولا خلاف في اخذ الكفيل في الثاني  
وهي واردة على اطلاقه وشملها اذا قال الشهود ولا نعم له وارثا غيره وهذا يؤخذ  
الكفيل اتفاقا وقيل لعدم التكفيل لان القاضى يتامل ولا يدفع اليه حتى يطمع على ظنه انه لو ارث  
له غيره ولا غريم له اخر اتفاقا ومن ادعى على اخر عفا راثاله اى لنفسه ولا حية  
الغائب وبهذه المدعى عليه اى على ما ادعاه دفع اليه اى المدعى نصفه اى ما ادعاه  
مساغا غير مقسوم وترك باقيه اى ترك نصف الباقي وهو الغائب مع ذك  
اليد بلا اخذ كفيل منه اى من ذى اليد ولو كان ذوا اليد جارية حرة دعواه عند  
الامام هذا ظاهر في صورة الاقرار وايضا في صورة الجور ولا ان الحاضر ليس خصم  
عن الغائب في استيفاء نصيبه وليس للقاضى التمرق بلا خصم كما لو اراد اى شيئا في يد



يعلم انه لغيره لا يبا ربه ولا خصم وقد ارتفع مجوده بقضاء القاضى او القضيصة  
سارت معلومة فلا يجد بعد نصير مجوده قبل ذلك الاشياء كما لا يكون  
بنايه ولا ان يد الجاحد يد ضمان ويد الغير يد امانة فاليد الاولى المحفظ اول  
وقال ان لم يكن جاحدا فكذا وان كان جاحدا اخذ اي اخذ القاضى النصف الاخر منه  
اي من ذى اليد ولا يبيع عند ميز حتى يقدم الغائب لحيات المجوده فلا يضر تركه  
وفي التقود يوزن منه اي من ذى اليد اتفاقا اي اذا كانت الدعوى في المنقول فقبل يوزن  
منه ويوضع عند عدل المحضو رصاحبه اتفاقا اي كما صح كتمان المنقول  
بخلو العقار لا يله محفظ بنفسه ولا يملك الوصي مع المنقول على الكبير الغائب دون  
بيع العقار وروى احمد على الخلاف يعز عند امام يترك نصف الباقي مع ذى اليد وليس  
نفسه بكفيل وعند هو يوزن منه ويوضع عدل وقل يوزن الكفيل بالاكاف المحجوده  
واجمعوا انه لا يوزن لو مقرر كما في البحر واذا حضر الغائب دفع اليه اي الى الغائب  
نصيبه بدون اعاده البينة لعدم الحاجة لاعادتها والاقضاء لان احد الورثة  
ينصب حضما عن الميت فينت الملك للميت ثم يكون لم بطريق الميراث عنه وكذا يعقد  
الواحد مقامه فيما عليه دين او عينا فيقوم مقام سائر الورثة في ذلك كما في البنين  
وفي البحر لم يذكرفيه اختلا وذكروا في الفضلين صالحا انه لا يحتاج وكذا انصب احدهم  
فيما عليه مطلقا ان كان دين او ان كان في دعوى عين فلا يتركونها في يده ليكون غضا  
على الكل وان كان البعض في يده ونفذ بقدره وظاهر في الهداية والنهاية انه  
لا يتركونها كما في يد دعوى الدين ايضا وصريح في الفتح بالافرق بين العيين  
والدين هو الحق وغيره سهواتهم ومن اوصى بثلث ماله هو اي الثلث يقع على كل  
ماله كذا اخذ الميراث والميراث يجرى في الكل وكذا هو وكذا قال ابو ابي اوما  
املك صدقة فهو يقع على المال الزكوة كالنقد والموال السواء واما اموال التجار  
رات وبلغ المصاب او كسواء كان عليه دين مستغرق كان المعبر منه ما يجز  
الزكوة لا قدرها ولا تنظر لها هذا عند توجه الاستحسان والقياس فترواها  
وهو قول زفر لا يملك المال يتناول الكل وجه الاستحسان ان ما اوجه العبد نفسه  
معتبر بايجاب الله تعالى لعبد اذ الشرح صرف الصدقة الى المال الذي فيه الزكوة  
لا الى كل المال وكذا ايجاب العبد اليه بخلو الوصية لانها تعتبر بالميراث فتجرى  
في جميع الاموال ويدخل فيه اي في النذر ارض العتق واليوس لكونها مضاف  
الزكوة حاشا فانه قال لا تدخل ارض العتق لما فيه معنى المؤنة وكذا وجب  
العتق ارض الصبي والمكاتب والاوق في وضم امام اليه في النهاية ولا تدخل  
الخارجية لاعتق المؤنة فان لم يكن لى هذا الشخص بالعتق اي لا دخل تحت  
الايجاب امسك منه امن ذلك المال قد رقبته اي قوته نفسه وعياله لا حياجه  
فاذا اصاب بعد ذلك ما لا تصدق بمثلها امسك ليكون حقا ما اوجبه ولم  
يقدر بشئ لا اختلاف احوال الناس وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصاحب  
شهر وصاحب اصابع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال  
قيد بالمال والمالك من يبيع بشئ لا يحترز عما اذا قال الف درهم من مالي صدقة

وهو كملك الامانة لا يلزمه الا بقدر ما يملك وان لم يكن لشئ لا يجب عليه كما في البحر  
وهو من اوصى اليه ولم يعلم الوصي بالايضا فهو وصى حتى لو باع شيئا من التركة  
بعد موت الموصى بغير علم بجوز بيعه وهو ظاهر الرواية وعن ابو يوسف انه لا يصح بلا  
علم بخلو التوكيل اي يصح بدون علم الوكيل بذلك ولذا لو باع شيئا من ماله الموكل  
لا يجوز بيعه والفرق ان الوصية تختلف بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتوقف  
على العلم كصرف الوارث واما الوكالة في اثبات ولاية التصرف في ماله وليست بالاختلاف  
لبقاء ولاية المنوب عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية وقيل في الاخبار بالتوكيل  
خبر فرد وان كان ذلك الغد فاسقا اي لا يشترط الصحة التوكيل خبر عدل بل ثبت  
بجبر الواحد سواء كان عدلا او فاسقا او عبدا او صغيرا ممثرا اذ ليس فيه التزام  
سائر المعاملات لان الوكيل ان شاء يستوفى لا يقبل في الغرضه والظاهر ان الصغير  
راجع الى التوكيل لكن لا يصدق بل الاول ان يترك قوله منه واكتفى في الغرض ان  
لا يقبل الغرض عند الوكيل تدبر لا خبر عدل اي لا يقبل خبر فاسقين وفيه اشعار بان  
لا يشترط لفظ لفظ الشهادة او مستورين وظاهر قوله انه لا يقبل خبر فاسق  
سقين وهو صريح والصحيح قبوله وثبوت هذه الاحكام لان تأثير خبر الفاسقين  
اقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه لو قضى بشهادة واحد عدلا لا ينفذ وبشهادة  
فاسقين نفذ كما في البحر وعندهما هو اي الميراث الاول اي التوكيل في الاخبار  
بالعدل خبر فرد ولو كان كاي خبر بالتوكيل وعند الامم الثلثة شرط في الغرض  
والنصب عدلان وكذا الخلاف بين الامام وصاحبيه في اخبار السيد بكنانة عبدا  
يعني لو اخبره فاسق للسيد بان عبده جنى خطا فباع او اعتق لا يصح مختارا  
للفداء عنه وعندهما يصير والشفيع بالبيع اذ ايعن الشفع انما سكت بعد ما اخبر بالبيع  
بالبيع لا يكون تادكا للشفعة عند الامم وعندهما يكون والكبر البالغ بالتزويج يعني  
اذا اخبر فاسق الكبر البالغ بالشك فسكت كتنصير راضية بالشك عند  
ملوكها ومسلم لم يبا جبر الشرايع متعلق باخبار مقدم رضى الله اسلام في رد الحزن  
فاخبر الشرايع فاسق لا يتراد عنه خلا فاهما لان كل واحد من من جبر المعاملات  
ولا يتوقف على وصف الشهادة ولما فيها الزام من جهة دون وجه فيشترط احد  
شروط الشهادة العدل والعدالة فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدل  
والعدالة هذا مفيد بان يكون المخبر ورسوله فلا يشترط فيه العدالة لو اخبر الشفع  
المشترى بنفسه وجبا الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره كان فاسقا اتفاقا صدقه  
او كونه كما ذكره الابي بجاي لكن في المخرج تفصيل فليطالع ولو باع القاضى او امينه عبد  
الرجل للفرمان لا جمل ديونهم واخذ المال اي اخذ القاضى او امينه الثمن فباع عند القاضى  
او امينه او يفتق العبد ونزع من يد المشتري ويضمن القاضى ولا امينه الثمن للمشتري  
لان القاضى او امينه بمنزلة الخليفة وكل واحد منهما لا يلزمه الضمان كذا يفتق  
الناس من قول هذه الامانة فلزم تغطية مصالح المسلمين وفي البحر ان امين القاضى  
هو من يقول له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بيع هذا العبد  
ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عمدة ويرجع المشتري الى القاضى



لأن البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعدد وجعلها على المأقد كما جعل العهدة على  
الموكل عند تعدد جعلها على الوكيل بأن كان حبيبا أو عبداً أو محجوراً عليه ولو باعته أم  
العبد الوصي لا جازم أن يجعل الغرماء بامر القاضى البيع وقبض منه ثم لا يتحقق العبد  
أومات قبل قبضه أي قبض المشتري من الوصي وضاع المال أي من العبد رجع المشتري  
بالتمسك على الوصي لأنه عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما إذا وكله حال حيوة  
وكذا الوصي الذي نصبه القاضى لأن نصبه يكون قائما مقام الميت وهو الوصي يرجع  
على الغرماء لأنه عامل لهم ومن عمل بغيرهم والحكم بسبب ضمان يرجع به على من يعمله  
العمل وفي التقييد بامر القاضى اتفاقا في بيع حكم بغير امره بالاولى ولهذا قال الإمام الحنفى  
وامر القاضى وعدم امره سواء وفي التوزيع اخذ القاضى الثلث للفقير وأطعمهم أيامه  
حق هلك كان الهلاك من مال الفقير والثلثان للورثة ولو قال لك قاضى عدل عالم  
فصيت على هذا بالرحم أو القطع أو الضرب فافعله وسعك فعله ولا تلوم عليه عند الله  
تعالى لأن طاعة أولى الأمر واجبة وتعد فيه طاعة له وقول مثل هذا القاضى حجة  
وقال محمد آخر وهو مذهب مالك والشافعى لا يقبل قوله حتى يباين الحجة لأن قول  
القاضى يحتمل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير من مشايخنا أخذوا به وفي عيون  
المذهب وبه يفتى لنفسه قضاء أكثر زماننا وفي البحر تفصيل فليراجع وكذا وسعك  
فعله في القاضى عدل غير العالم أن استغفرنا حسن تفسيره أي لو قال قاضى جاهل  
عدل يلزم أن يستلذه عن سببه فإن أحسن تفسير قضاءه على مقتضى الشرع بأن قال مثله  
استفصيت المقربة كما في المعروف وحكمت عليه بالرحم يسع لك فعلها امره والآخر  
أي وإن لم يحسن تفسيره فلو يسع لك فعلها امره خطأه بسبب الجهل ولا يعمل بقول  
غير العدل مطلقا سواء كان عالما أو جاهلا لتهمة الجبالة بنفسه مالم يباين سبب  
الحكم أربعين سببا شرعا للحكم في عمل بقوله لا انتقاء التهمة ولو قال قاضى عزل  
لشخصا خذت منك الفاء ودفعتها إلى فلان قضيت بها أي بتلك الفاء عليك أو قال  
قضيت بقطع يدك في حق فلان أي بتلك الشخص بل أخذتها أي بتلك الفاء وقطعت  
يدك طالما صلت بالخذن وقطعت على التنازع واعترق ذلك الشخص بكونه ذلك إنما أخذ  
أو القطع حال ولا يثبته أي ولا يثبته القاضى صدق القاضى ولا يمين عليه لأن المدعى  
أقربه أيمنا فيما فر من اليه ويقبل قوله بلا يمين لأنه لو لم يمين يمين بصير خصما  
وقضا ما خصم لا ينفذ فيعطل أمور الناس وفي القهستاني وقيل وجوب قول  
قاضى عدل قضيت أنا بهذا العقار لزيد مثلا لفقد التهمة وهذا ظاهر الرواية  
وعن محمد أنه رجع إلى أنه لم يقبل به أخذ أكثر المشايخ كما مر انفا واستفيد  
من قوله قضيت أنا بهذا العقار لزيد أن المقضى والمقضى عليه معلومان والآخر  
لا يقبل عليه التهمة لأن القضاء في زماننا غير معتد كما في أكثر الكتب وعلى هذا  
لم يقبل كتاب القاضى أي القاضى في شيء ما كمال الكرم ولو قال ذلك الشخص  
للقاضى فعلته قبل ولا يثبت أو بعد ذلك وأدعى القاضى فعله في زمانا ولا يثبته  
فالقول له أي القاضى أيضا هو العاقد لأنه متى عترف أنه كان قاضيا صحت  
إضافة الأخذ إلى حالة القضاء دون حالة القضاء معهودة وهي منافية للضمان

فصار القاضى بلاضافة إلى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول له كما لو قال  
طلقت أو عتقت وأنا مجنون وجنونه كان معهودا وقوله هو الصحيح اختارنا  
قال الشرحسى فإذا ادعى المدعى أن القاضى فعل ذلك بعد العزل كان القول قول المدعى  
لأن هذا الفعل حادث فيصاف اقرب إلى أوقاته ومن ادعى بآدم سابقا لا يصدق  
الآنحجة لأن الأصل متى وقعت المنازعة في الاستناد بحكم الحال والقاطع أو أنه  
خذ أن كانت دعواه كدعوى القاضى ضمن القاطع أو أنه أخذها أي فيما قال المدعى  
فعلته قبل ولا يثبت أو بعد عن ذلك لا يفتن في الأول أي فيما اعترف المدعى بفعله  
بكون ذلك حال ولا يثبته أي إذا أقر القاطع والأخذ بما أقربه القاضى لم يضمن لأن  
قول القاضى حجة ودفعه صحيح فصار إقراره به كفعله معاينا ولو أقر وأخذ  
في الفصل الثاني بما أقربه القاضى يضمن لأنه أقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول  
في دفع الضمان عن نفسه لا بطلان بسبب ضمانه عليه بخلاف الأول لأنه ثبت فعله  
في قضائه بالتصديق وفي التوزيع صحت شخصه هنا لأنسان عند الشهود وقال القاضى  
كان الدهن نجسا وانكر مالك فالقول للصاب ولو قتل شخص رجلا وقال قتلته لأنه  
أو قتلته لم يقبل قوله **كتاب الشهادات** أخرها عن القضاء لا تقا كالو  
سيلة وهو اللق وشروطها كثيرة تأتي في أثناء المسائل حتى قال صاحب البيان  
شروطها أحد عشر وشروط التخييل ثلثة وشروط الأداء سبعة عشر منها  
عشر شروط عامة ومنها سبعة شروط خاصة وشروط نفس الشهادة  
ثلثة وشروط مكانها واحد وسبب وجوبها طلب ذي الحق أو خوف فوته حقيقته  
فإن من عند شهادة لا يعلم به صاحب الحق وخاف فون الحق يجب عليه أن يشهد  
بلو طلب الشهير هذا ليس بسبب لأنه لا يجب أن يشهد به من الطلب مطلقا بل يجب  
عليه أن يعلم صاحب الحق بأنه يشهد له فإن دعاه يجب عليه والأولى يجب له هو مقيد  
بأنه يكون آدمي عند القاضى ولم يجب في هذا يتم به مدعاه وذلك أن كان له حاضر  
يجب أن يشهد فيه فهذا اطلب حكمي لأن المدعى آدمي عند الحاكم الآ وهو يطلب  
من يشهد له بحقه حكما ذكر المقدس ودكهاها تحتها لفظ الشهادة وحكمها  
وجوب الحكم عن القاضى بما ثبت بها وفي الميسور والقياس بما يكون الشهادة حجة  
ملزمة لأنها تحتل الصدق والكذب والمحقق لا يكون حجة إلا أن هذا القياس تركت  
بالنصوص والاجماع والشهادة في اللغة خبر قاطع وشهد كعلم وكرم وقد تسكن  
هاؤه وشهده كسمعه شهودا خضر فهو شاهد وقوم شهودا أي حضور وشهد  
يكذب الشهادة أي آدمي ما عنده فهو شاهد والجمع وشهود وتامه في البحر فليطالع  
وفي التبيين هل خيار عن مشاهدة وعيان كمن تخمين وحسبان هذا في اللغة فلهذا  
قالوا أنها مشتقة من الشهادة التي تبنى عن المعاينة وسمى الأراء شهادة أطلقا  
لأن السبب على السبب وهو خلاف الظاهر وإنما معناها الشرع أيضا كما في البحر وعنه هذا  
قال في أي الشهادة أخبار مشروطة بحق أي بمال أو غيره للغير أي حصل لغير المخبر من كل الوجوه  
كما هو المتبادر فيخرج عنه الأكل وفاته أخباره لنفسه في يده وكذا دعوى الأصل  
فأنه أخبار لنفسه في يده وكذا دعوى الوكيل فأنه ليس بأخبار للغير من كل الوجوه



كما في القصة التي على الغير في الاقرار ان هذا خبرا على نفسه وتدخل فيه الشهادة بالزنا  
والبيع ونحوهما عن مشاهدة لا عن ظن واليه الاشارة المصطفوية حيث قال اذا  
رايت مثل الشمس فاستشهد ولا تدع وفي الغاية وفي اصطلاح اهل الفقه عبارة عن  
اخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة فالأخبار كل جنس يشملها والأخبار الساكنة  
ذبة وقوله صادقة في نفي الكاذبة وبعد نفي الأخبار الصادقة غير الشهادة انتهى  
ويروى عليه قول القائل في مجلس القاضي شهادة وبرؤية كذا في بعض الرقيات والاولى  
ان يزداد كتابات الحق كما في الفتح ومن تعين لتجملها ان الشهادة بان لا يوجد غير  
تمن هو اهل الشهادة لا يسمع ان يمتنع منه ان من التجمل اذا طلب كذا في الاضلاع  
من التجمل من نصيب الحقوق وان لم يتعين للتجمل بان يوجد غير فهو مخير ويفرض  
ادائها او اذا الشهادة بعد التجمل ان طلبت الشهادة منه انما كانت هذه لقوله  
نع ولا ياب الشهاده اذا ما دعوا وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن كتمها  
فانه آثم قلبه وهذا وان كان فيها عن الاباء والكتبان لكن النهي عن الكتمان يكون  
امرا بضده اذا كان ضد واحد لان الاستهزاء لا يكون الا بالاستهزاء به فكان اداه  
الشهادة فرضا قطعا كفر بوضه الاستهزاء عن الكتمان فصادكا لا مبره بل كره وهذا  
سند الاثم الى الآلة التي وقع بها الفعل وهو القلب لما عرفت ان سناد الفعل الى محله قوي  
من الاسناد الى كلفه فقوله بصرته عن كذا من قولهم ابصرته وسنادا الى سرق الجوارح  
دليل على انه اعظم الجرائم بعد الكفر ثم اداه الشهادة انما يجب اذا كان موضع  
الشاهد قريبا من موضع القضاء وان كان بعيدا بحيث لا يمكن ان يجرى الى القاضي  
ويرجع بعد في يومه هذا الى منزله لا ياتم بتركها ولو كان شيئا كبيرا لا يقدر على  
المنشي بمجوز له الركوب على مركب المدعي والآفلو في البحر لو شهد عند الشاهد  
غدا كان لان المدعي قبض دينه او ان الزوج طلقها ثلثا او ان المشتري اعتق  
العبد او ان الكولي عفى عن القاتل لا يسمع ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل  
الا ان يقوم المحقق ببلان يكون في الصلح سواء ممن يقوم به الحقيقي لا يقتض  
كن الحق كيبضع با متناعه ولا نها فرض كفاية وفي الدرر ثم انه انما ياتم اذا علم  
ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي يقبل شهادته  
او كانوا جماعة فادى غيره ممن يقبل شهادته ياتم من لم يزد اذا كان ممن يقبل شهادته  
لان امتناعه يرد الى نصيب الحق قال شيخ الاسلام لو اخرج الشهادة بعد ان طلب  
بلو عند ظاهر ثم اداه تقبل وسترها او الشهادة في الحدود افضل من اداهها  
يعني انه بخير بين ان يظهرها لما فيه ازالة الفساد وبين ان يسترها وهو  
احسن لقوله عليه السلام لذي يستره عنه لو سترتها بنورها كان خيرا لك  
وفي الحديث من ستر على مسلم ستر الله في الدنيا والاخرة وقد صح نقله عن الخلفاء  
الارشد من واما قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه فذلك في حقوق العباد  
وهي البحر تفصيل فاطالع ويقول الشهادة السامع في شهادة السرقه اشهد  
انه اخذ ماله لئلا يلزم ترك الواجب لسرق للتجسس عن وجوب الحد وصياح  
المال لان القطع والغمان لا يجتمعان فاعتبر في السرقه مع الشهادة وكان هارون

كان جمع جماعة الفقهاء وفيهم ابو يوسف فادى رجل اخر اخذ ماله من بيعة  
فأقر بالاخذ فقال الفقهاء فانفقوا بقطع يده فقال ابو يوسف كانه لم يقر  
بالسرقه واما اقر بالاخذ فادى للمدعي انه سرق فأقر بها فافتوا بالقطع وحاشا  
لفهم ابو يوسف فقالوا له لم قال كانه لما اقر او لا بالاكخذ ثبت الضمان عليه  
وسقط القطع فلو يقبل اقراره بعد ما يسقط الضمان عنه فمجرد منه وشروط  
لننا اربعة رجال من اليهود لقوله تعالى والذين ياتين الفاحشة من نسائكم  
فاستشهدوا عليهم اربعة منكم ولقوله تعالى ثم ليا توابع الشهاده اربعة  
شهداء ولغوا اربعة نفس في العدد والذكوة كما في البحر واورده وانكم لا تقولون  
بالمفهوم فمن اين لكم عدم جواز الأقل فاجاب التذليعي بالاجماع واورد المعارضة  
بين هذه وبين قوله فاستشهدوا وشهيدين الآية واجاب في الفتح بانها مبيحة  
وتلك مانعة والتقديم للمانع وجه هذا الاشتراط بحسب السمر على العباد واورد  
على من احتياشاعة الفاحشة على المؤمنين وفي شرائط الاربعة ووصف الذكوة  
معق السرة وشروط للقصاص وبقية الحدود وكذا الاسلام كافر ذكره مسام  
وفي التنوير رجلان لقوله تعالى فاستشهدوا وشهيدين من رجالكم فلو تقبل  
شهادة النساء لقول الزاهد مضي السنة من لدن رسول الله عليه السلام  
والخلفاء من بعده ان لا يشهد النساء في الحدود والقصاص ولشبهة البدلية  
لانها قائمة مقام شهادتهم والحال ان القصاص يندرج بالشهادات وشروط  
للولاية والبيان وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرا حرج مسألة قوم  
عليه السلام شهادة النساء وجائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحكي  
بالآدم يرد به الجسريتنا والاقول وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في  
شرائط الاربعة وهو قول عطاء مبناه على ان كل امرئين مقام رجل واحد وعلى  
مالك في شرائط امرئين وهو قول الثوري لما سقط اعتبار الذكوة بقي العدد  
معتبر وفيه اشارة الى ان الرجل لو شهد لا يقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال  
وهو يصدق النظر اما انه اشهد بالولاية فاجابها فانفق نظرها يقبل شهادتها  
اذا كان عدلا كما في الموسط هذا اذا تابت الشهادة بالاصل لانها لو قلت هي بكر  
يرجع القاضي في العين مستملا شهادتها تابت بالاصل هو البكارة ولو قالت  
هي ثيب لا تقبل لانها تجردت عن المؤيد وكذا في رد البيع اذا اشترها بشروط  
البكارة فان قلن انها ثيب يحلف البايع ليضم نكوله الى قولهن والعيب ثبت  
بقولهن فيحلف البايع كما في الهداية فان قلت لو ثبت العيب بقولهن لا يحلف البايع  
بل لرد عليه الجارية فكيف يكون تحليف البايع ينتج لثبوت العيب انما هو  
ميت للرد كالتحليف قلت مفاه العيب ثبت بقولهن في حقهما ع  
الدعوى وحق التحليف انهم لو لم يعين انما عيب ليس للمشتري في الآية التحليف  
وكذا شرطها شهادة واحدة كاستهلال المولود في حق الصلوة عليه بالاجماع لانها  
من امور الدين لا في حق الارث عند الامام لانه مما يطلع عليه الرجال وعندها  
في حق الارث ايضا اي كما يقبل شهادتها في حق الصلوة كما لانها صوت عند الذكوة



ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشها ذنبت على نفس الوكارة ويقول لها قال الشافعي  
واحمد وهو الاصح كما في الفتح وشروط ائمة ذلك المذكور من الحدود والقصاص  
وما لا يطلع عليه الرجال رجالا او رجلا وامرانا فالمرء كان الحق او غير ما لا  
لشكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية والرجعة واستهلال الصبي للورث  
والعتاق والغيب وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء مع الرجال في الاموال و  
توابعها كالاجل وشروط الخيارات الاصل عدم فصول شهادة من نقص العقل وقصور  
الولاية واختلال الضبط ولكن قبلت في الاموال ضرورة باعتبار كثرة توافقه وخطرها  
فيقتصر عليها وبه قال مالك واهم في رواية ولنا ما روي وعمران عليا رضي الله عنهما  
النساء مع الرجال في الشك والفرقة والاصل قبول شهادة من توجب ما تنبغي اهلية الشهادة  
وهي المشاهدة والضبط والاداء وما يمرض له من قلة الضبط بزيادة الشبان اجبر  
بعض الخزي اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشبهة ولهذا لا يقبل فيما يندبر بها بالشهادات  
وهذه الحقوق تثبت بالشهادات ولا انا لا تقبل بشهادة الا ربع من غير رجل لثلاثة  
بكثر خرج من كافي الهداية وقال صاحب العناية ولم يذكر الجواب عن قوله  
لنقصان العقل وقصور الولاية والجواب عن الاول انه لا نقصان في عقلهن  
فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك ان النقصان انما انية الاربع مراتب الاولى  
مستعداد العقل ويسمى العقل الهولاني وهو حاصل لجميع افراد الانسان في مبداء  
فطرته والثانية ان تحصل البديهيات بلتعمال الحواس والجزئيات ككافيتها  
الاكتساب الجزئيات بالمفكر ويسمى العقل بالمملكة وهو مناط التكليف والثالثة  
لثمة ان تحصل النظريات المفروغ عنها متى شاء من غير افتقار الى اكتساب  
ويسمى العقل بالفعل والرابع ان يسخرها ويلتفت اليها مشاهدة ويسمى العقل  
المستفاد وليس هو في مناط التكليف وهو العقل بالمملكة وهو نقصان  
بمشاهدة حالته في تحصيل البديهيات بلتعمال الحواس والجزئيات وبالبينة  
ان شئت فقل لو كان في ذلك نقصان كان تكليفهن دون تكليف الرجال في  
الاركان وليس كذلك وقوله عليه السلام ناقصان العقل بالفعل ولذلك لم يصالح  
للولية والخلافة والامارة وبهذا ظهر الجواب عن الثاني ايضا فتأمل انتهى  
ومر للكل الحرية فلا تقبل شهادة العبد والاسلام فلا تقبل شهادة الكافر  
على المسلم وما في الفتح من ان الذي اهل للشهادة وفي الجملة محمول فيما اذا شهد  
الكافر على مثله والعدالة وهو كون حسنة الرجل اكثر من سيئاته وهي الاخذ  
عما يثبت من مائة دينه وهذا يتناول الاجتناب من الكبار وترك الاصرار  
على الصفات وعن ابى يوسف ان الفاسق اذا كان وجوها ذميمة تقبل شهادته  
والاول اصح اذا ان الفاسق لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا خلافا  
للمشافعي ولنا ان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة كما شرط اهلية الشهادة  
لان الفاسق اهل للقضاء والشهادة الا ان يمنع الخليفة من القضاء بشهادة  
الفاسق في كنف القضاء بشهادة الفاسق وشروط لفظ الشهادة  
لفظ اشهد في جميع ما تقدم لورود عبارة التأكيد ذلك ولو كان من العالمين

فكان الامتناع عن الكذب بهذا اللفظ مشهود ولا يصح الشهادة لوقال اعلم  
او اتيقن مكان اشهد فالما لتطقيه الكتاب واعلم ان كل موضع كيت شرط  
فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت وهلاك رمضان لا يكون الواقع فيه  
من قبيل الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار ولا يستل قاضي عن شاهد كيف  
بلوط عن الخصم عند الامام عملا بظاهر عدالة المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم  
المسلمون عدول لبعضهم على بعض لا محذور في ذلك فان طعن الخصم يستل القاضي  
في التروكي زكي في العلانية الا في حد وقود فانه يستل القاضي في التروكي  
في العلانية فيما طعن الخصم بالاجماع لانه يحتمل لاسقاطها في شرط الاستقفا  
فيهما وعندهما يستل في سائر الحقوق سرا وعلنا وان لم يطعن الخصم كان بناء  
القاضي على الحجة وهي شهادة العدل قبل هذا الاختلاف في عصر زمان لا خلة في الحجة  
والبرهان لان عصر مشهور بالخير لكونه قرنا ثالثا وعصرها سكوت عنه  
لكونه قرنا رابعا ونشاء فيه الكذب لغیر احوال الناس وبه ايقول انما ميسر  
يقضي زمانا لان الفساد في هذا العصر اكثر كان اكثر المتعبدات وحمل السؤال على قد  
لها عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في البي نفاه عن المنطق القاضي انا  
عرفت الشهود بجرح او عدالة لا يستل عنهم ويجزئ الاكتفاء بالستر في زماننا  
عن الفتنة والتركية في التستر ان يبعث القاضي امينا الى العدل العدل ويكتب  
اليه كتابا فيه اسم الشاهد ونسبه ومحلته ومسجده فيستل عن جيرانه وامته  
فاذا عرفهم بالعدالة يكتب هو عدل واذا عرفهم بالفسق يكتب الكذبة اعلم ان يكتب  
شيئا احترازا عن كشف التستر واذا لم يعرفهم بالعدالة او بالفسق يكتب هو  
مستور وبيرة الى القاضي بتركه يظهر فيجده في التركة في العلانية  
ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد في مجلسه لتنفق شبهة تعديل غيره  
ويكتفي في التركة ان يفيق هو عدل في الاصح لان من نشاء في دار الاسلام في زماننا  
كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا لا يسأل القاضي عن حرية انشاء  
بسلامه الا ما لم ينشأ زعمه الخصم وقيل لا بد من قوله عدل جازم الشهادة كانت  
العبد والمحدور في ذلك ان انا قد يكون عدلا مع انه لا يجوز شهادته كواحد  
منهما ولا يصح تعويل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطاه شهادته نسي او  
كيفية الواقعة هكذا قال الامام يعني تعويل المدعي على الشهود لا يصح ومراعاة  
على قول من يرد السؤال عن الشهود ونظيره المزارعة فانه لا يراها ومع هذا  
فرع عليهما عليها على قول من يرى وعنه ما يجوز تركه وهو قول الاثمة الثلاثة  
لكن عند محمد لا بد من ضم اقراره كما يجوز تعديل الواحد عند ووجه الظاهر  
في زعم المدعي وشهره عليه ظالم كاذب في الجور وتركية الكاذب الفاسق  
لا يصح واطلق الخصم ولم يقيده لكن قيد صاحب المني بما اذا كان لم يدع اليه  
في التعديل صح قوله كما صرح به في الترازية فعلى هذا الوقيد كما قيد صاحب  
لكن اولى فان قال الخصم هو عدل لصدقت الحق اي حق المدعي لانه اقر امته  
بقبيل الحق بخلاف ما لو قال هم عدول لم يرد عليه حيث لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم



عدوك يجوز منهم السب والخطأ فلو يلزم من كونه عدو أن يكون كلامه صوابا  
كما في الدرر لكن في البحر نقله عن الصدر الشهيد ان يكون مقرا بقوله صدقوا  
فيما شهدوا به ويقول هم عدو فيما شهدوا به على ويكون الواحد للتركة التي  
والترجة والرسالة الى المذكي يعني يصلح الواحد ان يكون من كذا وكذا جارا ومترجا  
عن الشاهد ورسول من القاضي الى المذكي عند الشك في كونه من امور الدين  
فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تركية العبد والمرأة والاعمى والمجذوم في  
القذف والتائب لأن خبرهم في امور الدينية والاعتقاد حوط لأن فيه زيادة طمأنينة  
وعند محمد لا بد من الأسان وهو قول الأئمة الثلاثة لأن التركية في معنى الشهادة  
لأن ولاية القاضي تبتنى على ظهور العدالة فيشترط فيه العدد كما يشترط  
العدالة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية الواحد فإن رضي جازا  
هذه تركية التراما تركية العدالة يشترط جميع ما يشترط فيه الشهادة من  
الحرية والبصر وغيرها السوى لفظ الشهادة بالاجماع لأن معنى الشهادة فيها  
أظهر وكذا يخص مجلس القاضي وعنه قال ونشترط الحرية في تركية العدالة  
دون الشر وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاف ويشترط في تركية شهود  
الزنا أربعة ذكور عند محمد كما في الهداية **فصل** لما فرغ من ذكر مراتب  
الشهادة شرع في بيان أنواع ما يتجمله الشاهد وهو على نوعين الأول بنفسه  
ثاني استناد والثاني لا يثبت بنفسه بل يحتاج الى استناد فشرع في الأول فقال  
يشهد بكل ما سمعه من السموعات أو رآه من البصريات كالبيع والقرار وحكم  
الحاكم مثال لما كان من السموعات كإثبات كتمان العترة كمن يكون مثالا لهما  
كإثبات الجور والغصب والقتل مثال لما كان من البصريات وإن وصيلة لم يشهد  
من أن قال مني للفقول عليه أن على ما ذكر من الجاهل جانب المدعي أن كل واحد  
منها ثابت الحكم بنفسه ويقول استشهد أن باع أو قرأ أنه عاين السبب فوجب  
عليه الشهادة به كما عاين وهذا إذا كان البيع بالعقد فقط وإن كان بالنقل  
فكذلك إذا حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على  
البيع على الأخذ والعطاء لأنه بيع وليس بيع حقيقي كما في التبيين لكن  
في البرازية ولو شهدوا بالبيع جاز ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشر  
لأن الشراء بثمن مجهول لا يصح لا يقول استشهد في فيما لا استهاد فيه لأنه غير  
فيكون كذبا وفي التبيين ولو سمع من وراء الحجاب لا يسمعه أن يشهد بحتم  
أن يكون غير أن القيمة تشبه القيمة إذا كان في الداخل وجاه وعلم أن  
هذه أنه ليس فيها غير ثم جلس على الغير وليس له مسلك غير فسمع أقرار  
الداخل وكذا إذا كان يحصل به العلم وينبغي للقاضي أن يقرره أن لا يقبله وقالوا  
أن سمع صوت امرأة من وراء الحجاب لا يجوز أن يشهد عليها إلا إذا كان رأى شخصها  
وقت الأقرار قال الفقيه أبو الكثر إذا أقرت المرأة من وراء الحجاب ويشهد  
عنده أنان أنها فلانة بنت فلان بن فلان لم يسمع أقرارها أن يشهد عليها  
بما إذا لم يشهدا حالها أقرت في يجوز أن يشهدا على أقرارها برؤية

شخصها

شخصها لا رؤية وجهها قال أبو بكر الاسكافي إذا حرق من وجهها فقالت أنا فلانة  
بنت فلان بن فلان وقد سمعت لزوجه ماري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة  
عدلين أنها فلانة بنت فلان بن فلان ملامت حية أو يكن للشاهد أن يشهد  
اليها ماتت فيحتاج الشهود الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان بن فلان  
كما في الدرر ثم شرع في النوع الثاني فقال لا يشهد على شهادة غيره إذا سمع أقرارها  
أنه يشهد على شهادة شاهد من سمع الشهادة سواء سمع مجلس القاضي أو  
غيره لأن هذه الشهادة غير ثابت الحكم بنفسه بل القاضي فيستلزم التحمل مع أنه  
لم يتجمله حيث لم يشهد عليه أو استناده الغير عليها أي لا يشهد على شهادة شاهد  
من سمع الشهادة على الشهادة ما لم يشهد هو أن الشاهد لا يصلح أن يعل  
الشهادة توصيحه قال الشاهد لشخص استشهد من أن فلان أقر عندى بكذا  
فسمع أخوه القول لا يجوز للسامع أن يشهد لأن كلمة من الشاهد والاستناده  
غير ثابت الحكم بنفسه بل بالنقل الى مجلس القضاء وإذا استلزم التحمل والكتابة  
وهو لم يوجد لأن ما حمله بالشهادة إنما حمل غيره فلان سمع عبد القاضي  
الشاهد يشهد بشهادة حل للسامع أن يشهد ولا يعمل شاهد وقاض وراو  
بخطه ما لم يتذكر ما لا يعمل للشاهد إذا رأى خطه أن يشهد أن يتذكر وكذا  
للقاض إذا وجد ويؤيده مكتوبا شهادة شهود ولا يحفظه أنهم شهدوا  
بذلك أو قضية قضاه أي يحكم بتلك الشهادة ولا أن يمضي تلك القضية  
ولا للراوى إذا وجد مكتوبا بخطه أو بخط غيره وهو معروفا أنه قراء على  
ومخوه أنه يروى حتى يتذكر الشهادة أو القضية أو الرواية قبل هذا عند تمام  
لأن الشهادة والقضاء والرواية لا تحل إلا عند علم ولا علم هنا لأن الخط يشبه  
الخط وعندهما يجوز كل من الشهادة والقضاء والرواية أن كان الخط محفوظا  
في يده وإن لم يتذكر الحادثة لوقوع الأمن من الزيادة والنقصان فيكون  
الخلاف في فيما إذا كان محفوظا في يده فعنده لا يجوز سواء كان الخط في يده  
أولا وعندهما يجوز أن كان محفوظا في يده والافلو وقال بعضهم الخلاف  
مطلق فعنده ما لا يجوز مطلقا وعندهما يجوز مطلقا لأن الظاهر أنه  
خطه والعمل بالظاهر واجب لكن في البحر وغيره وجوز محمد في الكل وجوز  
أبو يوسف للراوى والقاضي دون الشاهد قال الشمس الأئمة الحلواني ينبغي  
أن يغنى بقول محمد وجزم في البرازية بأنه يغنى بقول محمد وفي السراج وما قاله  
أبو يوسف هو المعول وفي المتن وقولهما هو الصحيح فعلى هذا ينبغي للمجلس التفتيل  
ولا يشهد أحد بالمعنى يعاينه بالاجماع لما قلناه أنفاً الغيب بان فلان  
ابن فلان أو أخوه والموت بان فلان أقدمان والنجاش بان فلان تزوج فلانة  
والدخول بان فلان تزوج فلانة ودخل بها ولاية القاضي بان فلان قد تولد  
من جهة فلان الامام وأصل الوقف بان فلان وقع هذه الصيغة مثله هذا إذا  
لم يستند الى الملك كما قررنا في آخر الوقف والقياس أن لا يجوز الشهادة بما  
تسمع في المسائل المذكورة أيضا وجه الاستحسان أن هذه الأمور يختص



لعمامة اصحابنا خوارق الناس وتعلق بها الحكم فلم تقبل الشهادة فيها ما  
لتسامع لتعطلت احكامها بخلاف البيع ونحو قوله اصل الوقت احتراز عن ان ينظم  
في البرازية وفي الوقت انها تقبل بالتسامع على اصله لا على شرائطه وهو الصحيح  
وكما يتعلم بصحة وتوقف عليه فهو من اصله ولا تتوقف عليه الصحة فهو  
من شرائطه وفي الفضول العمادية المختار ان لا تقبل الشهادة بالشبهة على شرائط  
الوقت وفي المجتبى المختار ان تقبل كما بيناه في آخر الوقت وظاهر التقييد بما ذكره من  
الاشياء الستة يدعى عدم قبولها به في غيرها من الولية والعق وخصف في نقل  
الاختلاف وفي العق فنفق الشرح عدم قبولها فيه اجماعا ونقل الحلواني انه  
على الاختلاف في المقول في الولاية فعن ابي يوسف الجواز فيهما ومن ذلك المهر وظ  
ان لا تقبل فيه به ولكن في البرازية والظاهرة والخزانة ان فيه روايتين والاصح  
الجواز وقامه في البحر فليطالع اذا اخبر بها اي فله ان يشهد بهذه الاشياء اذا  
اخبر من يثق عدلين او عدل وعدلين لانه اقل بضاب يفيد نوع العلم الذي يقبى  
عليه الحكم في المعاملات قوله اذا اخبر يدعى ان لفظة الشهادة ليس بشرط  
في الكل واما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من اظهار لفظها وشرط في  
الغاية لفظة الشهادة علمها فالواو والاكتفاء باحبا ورجلين او رجل وامرأتين  
وقولها اما على قول الامام فلا تجوز الشهادة ما لم يسمع من العامة بحيث يقع في  
قفيه صدق خبر وفي الموت يكفي العدل ولو كانت اثنتي هي المختار كما في الفتح وغير  
لان الناس يكرهون تلك الحالة فلا يحضرون غالبا الا واحد عدل او واحد عدلة  
وفي التبيين انه لا بد من خبر عدلين في الكل في الموت وصح في الظهيرة ان الموت  
كغيره وانما تشترط العدالة في الخبر في غير التواتر اما في التواتر فلا يشترط العدالة  
ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وفي البحر وغيره وفي الموت مسئلة عجيبه  
حيث لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي بشهادته وحده ما اذبح  
قالوا بخبره ذلك عدلا مثله واذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد فهو  
مع ذلك الشاهد فيقض بشهادته وما يشهد من راي جالس مجلس القضاء حال  
كون الجالس يدخل عليه المحضوم انه قاض اي يحل ان يشهد التزك الذي على ان  
ذلك الجالس قاض وان لم يعاين تقليد الامام اياه ذلك علامة طاهرة له ويشهد  
من دار رجل والمرح يسكن معا في بيت وبينهما انبساط الزوج انها زوجته اي حل  
له ان يشهد بذلك وان لم يعاين عقد النكاح وظاهر الاكتفاء بالرواية لكن ذكر  
غيره انه لا بد من اخبار رباقتها وزوجه كما في التبيين ويشهد من راي شيئا  
سواء دعي يد تصرف عرف بوجهه واسمه ونسبه فيه تقرر بالملك انه اي  
ذلك الشيء له اي المتصرف ان وقع في قلبه ان قلب الرائي ذلك ان كونه ذلك  
وان لم يعاين سباب الملك لان اليد اقوى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع  
الدلالة في اسباب كلها فيكتفي بها وفي البحر قوله وان وقع في قلبه ذلك رواية  
عن ابي يوسف قالوا ويحتمل ان يكون هذا تفسيره لا طلاق محمد في الرواية  
وفي الفتح قال احمد لا يشهد وبه نأخذ فهو قولهم جميعا انتهى من ثمة قيته

بوقوعه في القلب فلوراي دعي في يد كتابا او كتابا في يد جاهل لا يشهد بالملك  
له بخبره يدعي كما في البرازية والادعي اي لوراي شيئا هو ادعي ان عام رقه  
ان كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه اي لا يكون حيزا فكذلك يدعي بحل للرأي في يد  
متصرف فيه تصرف الملك ان يشهد بالملك كذا في اليد لان الرقيق لا يكون في يد  
نفسه وكذا الصغير الذي لا يعتبر نفسه كانه له ثبت يد المولى عليه حقيقة  
فصا دكا لمناع وان كان كبيرا او صغيرا يعتبر عن نفسه ولم يعلم رقه لا يحل للرأي  
ان يشهد بالملك لذى اليد لهما يد على نفسها تدفع يد الغير عنهما فان قدم  
دليل الملك وعن الامام انه يحل لهما ان يشهد فيهما ايضا اعتبارا بالشباب وانما  
يشهد بالملك لذى اليد بشرط ان لا يخبره عدلان بانه لغيره فلو اخبره ولم يخبر به  
الشهادة بالملك كما في الخلاصة وفي البحر ان القاض اذا روي عينا في يد رجل فانه  
يجوز له القضاء بالملك له كما في البرازية وغيره وبه ظهر ان قول الرائي في خبره  
ان الشاهد اذا قصر للقاضي انه سماع او ملكا معا في يد لم يقبله لان القاضي لا  
يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انساب  
نفسه انتهى وفيه كلام لان مراد الرائي ان القاضي لا يقض به قضاء محكما مبرر فيجب  
لو ادعى الخصم لا يقبل منه بدليل انه صح في قبيل هذا بان القاضي به قضاء تركت يعني انه  
يترك يد رايه مادام خصمه لا حجة له كما ذكره المقدس تدبر ولو فسر الشاهد  
للقاضي انه بالتسامع في موضع يجوز فيه ان يشهد بالتسامع بان يقول اني اشهد  
على هذا بالتسامع او ما بمعانية اليد بان يقول اشهد به كافي رايته في يده لا يقبلها  
اي لا يقبل القاضي شهادته الا في الوقت والموت فقبل لو فسر للقاضي انه اخبره  
من يثق به على الاصح قال يعقوب باشا وذكر في بعض الشرع ان الشهادة في الر  
معه تقبل وان فسرهما في النسب والنكاح ايضا وان فسرهما في الاصح وفي الموت ان  
كان مشهورا وان فسرهما بانه سمعه وان لم يعاين انتهى لكن اذا استدل من يوثق  
به كما في البحر وفي الزاهد في شهادته فيما يصح بالشبهة وقالا لهما بين ولكن مشري  
عندنا قبل ومن شهدانه حضر من زيدا وصلى عليه قبلت شهادته بالاتفاق  
وهو ان حضور من زيدا وصلوته عليه عيان للموت حكما حتى لو فسر للقاضي  
قبل انه لم يشهد الا بما علم فوجب قبولها باب من تقبل شهادته ومن لا  
فرغ من بيان ما سمع فيه الشهادة وما لا تسمع شرع في بيان ما سمع منه  
الشهادة ومن لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محال الشهادة والمحال شروط  
والشروط مقدمة على المشروط كما في الغاية لكن المشروط هو الشهادة لان  
تسمع منه الشهادة فامل وفي البحر يقال قبلت القدم جلت على الصدقة اني المصباح  
والمراد عن يجب قبول شهادته على القاضي ومن لا يجب كايصح قبولها لان من جلت  
ما ذكره ممن لا تقبل الفاسق وهو لو فسر بشهادته صح بخلاف العبد والصبي  
والزوجة والولد الاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة الاعشى و  
المحذور في القذف اذا تاب بشهادة احد الزوجين مع اخر لصاحبه او بشهادة  
الوالد او له او عكسه حتى لا يجوز للثاني بطلاله وان راي بطلاله انتهى فالمراد



من عدم القبول له حله انتهى لا تقبل شهادة الكافر على غير طريقين سواء كان زانياً  
أو لا لأن الأدلة يقتضي التيقن بالاشارة بين المتهود له والمشهد عليه ولا  
يميز الكافر بالقيمة وهو غير مقبل لشبهتها بنفقة اخرى وقال زفر وهور واية  
عذ الامام تقبل فمن يجزم فيه التسامع لأنه في السماع كالصير في البحر واختاره  
في الخلاصة أنه مختار وأما قال في النصاب وشهادة الكافر لا تجوز في النسب  
والموت وما تجوز الشهادة فيه بالشهر والسماع فكان ينبغي ان يقول وجزم  
في النصاب من غير ذكر خلق كما ذكره المقدس خلافه لابي يوسف والشافعي في الدين  
والعقار فيما اذا تحملها بصيراً وأما قيد بالدين والعقار لأن المنقول لا تقبل اتفاقاً  
لأنه يحتاج الى الاشارة والدين يعرف ببيان الجنس والوصف والعقار بالتحديد  
كذا في الحدود لا تقبل اتفاقاً بقوله ان تحملها بصيراً كأنه ان تحملها لا تقبل  
اتفاقاً كما في شرح المجموع وغيره لكن المراد اتفاقاً غير مالك والافضل مقبولة قياساً  
على قبول روايته تدبر وفي الهداية ولو لم يجز بعد الاداء يمنع القضاء عند الطرفين كانت  
قيام اهلية الشهادة شرط وقت القضاء لغير وقتها حجة عنده وصار كما اذا  
اخرس او جن او فسق خلاف ما اذا ماتوا او غابوا كان الاهلية انتهت وبالغلبة  
ابطلت وعند ابي يوسف لا يمنع القضاء لأنه لا أثر في نفس قضاء القاضي للعارضي  
المشاهد بعد ادائه شهادة فيكون الاداء عنده حجة ولا تقبل شهادة المملوك  
سواء كان قنانياً او مدبراً او مكاتباً او ام ولد او معتق البعوض الصبي لأن الشهادة  
من باب الولاية ولا ولاية لها الا ان تحمل اي الشهادة حال الرق والصغر واديا  
بعد العتق والبلوغ لانها اهل للتحمل لأن التحمل بالمشاهدة والسماع ويبقى  
الى وقت الاداء بالضبط وهما كينافيان وذلك وهما اهل عند الاداء واشد الى ان  
الكافر اذا تحملها على مسلم ثم اذا ما تقبل وكذا الزوج اذا تحملها لامرأته فاباها  
ثم شهد الى او في الخلاصة مرة من الشهادة لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك  
الحادثة لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على المسلم والا على الصبي وفي النصاب  
ان شهد المولى لعبد ثم شهد بعد العتق لا تقبل والمراد من الصغير ان يكون  
صاحب تمييز لأن مطلق الصبي لا يهل لتحمل الشهادة فعلى هذا القول والتمييز  
مكان الصغر كما في التوفير كما ان اولي وفيما قاله يعقوب بن نسا أنه لا يجوز للقاضي  
ان يقبل شهادة المملوك ويحكم به وان حكم لا يصح لأنه غير مجتهد فيه كلاماً في  
الكافي قال وفي شهادة المملوك والصبي خلاف لما لك فيهما فيكون مجتهداً فيها تتبع  
ولا تقبل شهادته المحدث في قذف وان وصليته تاب عندنا لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابداء قوله تعالى الا الذين تابوا استثناء مفضل لأنه لا قوله تعالى  
اولئك هم الفاسقون كلام مبتدأ ليس من جنس الاول اذ هو اجاز وما قوله لا امر  
وفيه فلا يمكن اتيان الشراكة بينهما في المعنى فاذا صار منقطعاً عما ذكره لا ينفذ  
الاستثناء المذكور الى ما قبله وفي البحر وجه أنه منقول وتامه في الفتح فليجمع  
ولأن رد شهادته من تمام حجة فيه اشارة الى ان الشهادة قبل احدث قبل في المبدأ  
لا تسقط شهادة القاضي ما لم يفرغ تمام احواله عن الامام سقوطها بغير الاكثر عنه

ايضا سقطها بغير واحد وعند الامم الثلاثة تقبل اذا تاب لقوله تعالى الا الذين  
تابوا والاستثناء متى يعقب كلمات معطوفات ينصرف الى جميع ما تقدم وكذا الواجب  
لرد شهادته فسقه وقد ارتفع بالتوبة لكن رد الشهادة لاجل انه قد فسق  
ولهذا الوقام اربعة بعد ما حد على أنه في تقبل شهادته في الصحيح لأنه لو اقامها  
قبله لم يجد فكذلك لا ترد شهادته كما في البيهقي فعلى هذا الوعيد بقوله ان لم يفرغ  
بينة على صدق مقالته كان اولى تدبر الا ان حد الكافر ثم اسلم تقبل على  
الكافر وعلى اهل الاسلام ضرورة لان هذه الشهادة شهادة الاخر بعد حدث  
بعد الاسلام ولم يلحقها رد لسبب الحد بخلاف العبد اذا حد ثم عتق حيث لا تقبل  
شهادته لأنه لا شهادة للعبد اصله في حال رقة فيتوقف الرد على حدوثها  
فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حجة ولا تقبل الشهادة كـ  
صله وان وصليته علا سواء كان الحد صحيحاً او فاسداً وقوله وان  
سفل لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد والوالدة ولا الولد لوالده  
ولأن المنافع على وجه الاتصال فلا يجوز من تمكن ولهذا انقبل على اصله وقوله  
الا اذا شهد الحد على ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل اطلاق الفرع فشمع الولد  
من وجه فلا تقبل ولد للملا عن كصوله او لغروعه لشوته من وجه وتقبل  
شهادة الولد من الرضاع له وتجوز شهادته بالرجل لأم زوجه وابيها  
ولزوج ابنته وامرأة ابنه وعبد لا اى لا تقبل شهادته للمولى لعبد سواء  
كان للعبد دين او لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادته  
المولى لعبد ولا أنه شهادة من نفسه من وجه ومكانه لكونه عبد  
رقيق ولا تقبل من احد الزوجين من الآخر لقوله صلى الله عليه وسلم لا  
تقبل شهادة الزوجين وجه ولا الزوج لامرأته وقال الشافعي يجوز بلفظ وفي  
الحائية ان شهد الرجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو  
شهد لامرأته وهو عدل ولم يره الحاكم شهادته حتم طلقها بائناً  
وانقضت عدتها وروى ابن سبج ان القاضي ينفذ شهادته وبه علم ان  
الزوجة ائماً تمنع من وقت القضاء لا وقت الاداء ولا وقت التحمل كافي  
البحر وفي كلام الحائية اشارة الى ان القاضي لا ينفذ شهادته في العدة  
كما لو طلقها لتأخر في العدة لا يجوز شهادتها لها ولا شهادتها لغيره  
فعلى هذا الوعيد بقوله ولو في عدة من ثلث كان اولى ولا تقبل شهادته  
الشريك الشريك فيما هو من شركتهما لأنه مدع لنفسه لو شهد ولو  
شهد بما ليس من شركتهما تقبل لانقضاء التهمة ولا تقبل شهادة المخت  
الذي يفعل الردي لا ريباً به المعصية والمراد من المخت هو الذي يشبه  
النساء باختياره في الاقوال والافعال وأما الذي في كلامه لين وفي اعضائه  
تكرر خلقه فهو مقبول الشهادة وفي البحر المخت بكسر التون وفتحها فان  
كان الاول بمعنى المتكسر في اعضائه المتكسر في كلامه تشبهاً بالنساء وان  
كان الثاني وهو الذي يعمل به لواطه ولا شهادة الناحية في معصية ولو لولا



والمعينة لا تركبهما الحرام فانه نهي عليه السلام عن الصورتين الاجمعتين التايحة  
والمعينة قيد بالتبعية غيرها لا تها لونا تحت ومبتهها وكذا المراد بالتقوى بين  
فجر والتقى لم يسقط العدالة كما في القهستانى ولا تقبل شهادة العدو بسبب  
الدنيا على عدوه لان العداوة لا جعل الدنيا حرام فظهر بلل الشهادة عليه عداوته  
اما اذا شهد لمنفعة قبلت لعدم ظهور فسقه من عداوته فتأمل على تركها وفي  
القينة ان العداوة سبب الدنيا لا تمنع فالتقوى بسببها ويجلب بها منفعة  
او يدفع بها عن نفسه مضر وما في الوقفات اختيارا للمتاخرين واما الرواية  
المخصوصة فبطلانها فانه اذا كان عدو تقبل شهادته وهو الصحيح وعليه  
الاعتماد وتامه في البحر فليطالع وقد مر ان الشرب على اللهو سواء شرب الخمر او المسكر  
من المرحات اذ بالادمان والا علون يظهر فسقه اذ اشرب على اللهو اما اذا  
شرب للتدرون فلا يسقط العدالة للون الحرة مختلفا فيها وفي اكثر المعبرات  
قالوا انما شرط الادمان ليكون طاهرته عند الناس لان من انهم يشرب الخمر في بيته  
لا يبطل عدالته وان كان كبيرة واما تبطل اذا ظهر ذلك اخرج سكران فيسحق  
منه الصبيان لان مثله لا يجترع عن الكذب فيلغى ان لا يكون المراد من الايمان  
الادمان في النية بان يشرب ومن نيته ان يشرب بعد ذلك اذا وجد كما في  
النهاية لانه لا يظهر الشرب منه كما لا يخفى وقل المراد من مد من الشرب على اللهو  
غصير شارب الخمر كان شاربا مرورا بالشهادة ولو فطر فلا حاجة لابطال  
شهادته الى الادمان ولا الى شربها على اللهو وقال الصدق الشهيد ان الحقائق  
يسقط العدالة بشرب الخمر من غير ادمان ومحمد بشرط الادمان لسقوطها  
وهو الصحيح وتام التحقيق في البحر فليطالع ومن يلعب بالطينور لشدة غفلة  
واصراره على نوع سهو لانه غالبا ينظر في السطوع وغيرها وهو فسق فاما  
اذا امسك الحمام للاستيناس ولا يطيرها فلا تزل عدالته لان اماكنها في  
البيوت مباح او يلعب بالطينور لكونه من اللهو والمراد بالطينور كل لهو  
يكون تشبيها بين الناس احتراز عما لم يكن تشبيها كغيب القضاة فانه  
لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان يرقصوا بها فيدخل في حد الكفار او يغنى  
لناس لانه يجمع الناس على الكيفية كما في الهداية وظاهر ان الغناء كبيرة  
وان لم يكن للتأنيج الناس بل لاسماع نفسه للوحشة وهو قول الشيخ الاسلام  
فانه قال يعموم المنع والامام الشرخسي منع ما كان على سبيل اللهو ومنهم من جوزه  
لا سماع نفسه دفعا للوحشة وهو الصحيح كما في اكثر المعبرات ومنهم من  
جوزه في عرس او ليلة ومنهم من جوزه لستيفيد نظم القوافي وفصاحة اللسان  
ومنهم من كرهه مطلقا ومنهم منهم اباحه مطلقا او يلعب بالزرد من غير شرب  
شرب الخمر او تغنيت الصلوات او يغامر بالسطوح او تقونه الصلوة بسببه  
الى سبب السطوح لظهور بترك الصلوة وكذا ابا المقام اما بدونهما لا  
الى سبب السطوح يمنع العدالة لانه لا يجتهد فيه مسائنا لقول مالك والشافعي  
بابا حته وهو مروي عن ابي يوسف واختارها ابن الشحنة اذا كان لا حضور الاض

واختار ابو زيد حله وفي التوان لسل ابو القاسم عن من ينظر الى لاعبه من غير  
لعب الحوز فقال انه يصير فاسقا وقد سبق بين الرد والسطوح ان اوجد  
واحد من خمسة القمار وفوت الصلوة بسببه وانكار الحلف عليه واللعب على الطريق  
او يذكر عليه فسقا ولا فلا تجله والرد فانه مسقط مطلقا كما في البحر واما  
لم يذكر الثلاثة الاخيرة لانها معلومة فلا تساهل في تركها او يترك ما يوجب  
الحذر اي ياتي نوعا من الكثرة الموجبة للحذر لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده واذا  
دليل قلة ديانته فلعلمه بجدة على الشهادة ذورا كما في الدرر هذا الخالف لما نقلنا  
عنه في شرب الخمر من التوفيق بينهما ان المراد بتركها ما يجده به ليس بتركها  
ما من شأنه ان يجده بل ان تركها ما يجده بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره و  
اطلاع الشهود وفي البحر الاعانة على المعاصي والحث عليها كبيرة ولا تقبل شهادة  
بائع الاكمان وقيد الشرخسي بما اذا قصد ذلك العمل ولا تقبل لعدم تبينه  
الموت والطاعون ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يتكثرون بخلاف الواقع و  
الصحيح قبولها اذ غلبه عليهم الصلوة ولا تقبل شهادة الطفل والرقاص  
والمجاف في كلامه والمسخة بله خلوق ولا تقبل من شتم اهله وماله  
كثيرا لا احيانا وكذا السقاء للحيوان ولا تقبل شهادة النجس والذئابة  
الفر من بعد وجوبه ان كان وقت معين كالصلوة والصوم ولا يجوز شهادة  
تارك الجماعة الا بتأويل ولا تارك الصلوة وكذا تارك الجمعة بغير عذر ولا  
تقبل شهادة اهل الكسب بعضهم على بعض وذكر ان وجبان لا تقبل شهادة  
الاشراق من اهل العراق لانهم قوم يتعصبون وفي البحر فعلى هذا كل منعصب  
لا تقبل شهادته انتهى فينبغي ان لا تقبل في زماننا شهادة العلماء بعضهم  
على بعض لانهم متعصبون او باكل الربوا لانه من الكبار ترى ياخذ القدر الزائد  
والمراد بالاكل الاخذ بشرط وفي المبسوط بان يكون مشهورا باكل الربوا لان  
التجار فلما يتخلصون عن اسباب المعسدة للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد  
من اشتراكها في الدرر او يدخل الحمام بله ارا لان كشف العورة حرام ومع  
ذلك يدل على عدم المبالاة او يفعل ما يستحق به كالبول والاكل على الطريق  
لان تارك المروة وكذا اكل من ياكل غير السوق في السوق بين الناس والمراد  
بالبول على الطريق ان كان يجشدها الناس وكذا غيرها من المباحات القاطنة  
دحة في المروة مثل صبغة الارذال والاستحقاق بالناس واعراض المنع في الحرف  
الدنية من نحو الدباغة والحياكة والجمام بلا ضرورة كما في القهستانى لكن  
في البحر الصحيح القول اذا كان عدولا ومثله التاصحوة النجاسون والدلالون  
او يظهر سبب واحد من السلف وهم الصباية والعلماء المجتهدون رضوا  
الله عليهم اجمعين لان هذه الافعال تدل على قصور عقله ومروته ومن لم  
يتمتع ههنا لا يتمتع عن الكذب كما في الدرر وفي الفتح العلماء ولو قال لا يظهر  
سبب مسلم لكان اولى لان العدالة تسقط بسبب مسلم وان لم يكن من  
السلف كما في النهاية وغيرها قيد باظهاره لانه لو كتمه تقبل كما في الهداية



وتقبل الشهادة لآخيه وعمه ولسائر الأقارب غير الوكلاء ومجموعه رضا عاومهم  
كام امراته وزوج بنته وامرأة ابنيه وابنه لأن الأملاك وما فيها متمايزة بينهم  
ولا ميوطة بعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة وتقبل شهادة أهل الأهواء  
مطلقا سواء كان أهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة إذا لم يكن اعتقادهم  
مؤديا إلى الكفر كما في الزخيرة وهم أهل القبلة الذين معقدتهم غير معتقد أهل السنة  
في بعض أصول كالجبرية والقدرية والزواجر والمعتلة والمشبهة  
وكل منهم نزعة فرقة على ما هو المذكور في الكتب الكلامية وقال الشافعي تقبل ما  
لا مستداد فسقهم كان من حيث الاعتقاد ولم يوقعهم في هذا الهوى لا تدبرهم فصار  
كن يشرب المثلث أو يترك متروك التسمية عامدا مستحكما لذلك خلافا  
الفسق من حيث التعاطي لا الخطابية وهو قوم من علماء الزوافض يعقدون  
الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة يستقيم واجبة فتكسر الشهادة  
في مشاهدتهم فلا تقبل وتقبل شهادة الذمي على قلمه أي على ذمي آخر وإن وصليته  
اختلفا ملة كاليهود والنصارى أو الكفر ملة واحدة وقال ابن أبي ليلى لا  
تقبل إذا خالفا اعتقادا وفي الورد تقبل من كفر على عبده كافر هو كاهن مسلم أو على  
كافر هو كاهن مسلم بل عكس وتقبل شهادة الذمي دون عكسه أنه تقبل شهادة  
المستامن على الذمي لقصوره وقبته عليه لكونه لا يجرأ منه وتقبل شهادة  
المستامن على مثله أن كان من دار واحدة حتى لو كانا من أهل دارين كالروم والترك  
لا تقبل لأن الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف السمعة وهذا لا يجرى في التوارث  
بينهما وقال ابن أبي مالك لا تقبل شهادة أهل ملة على أهل ملة أخرى  
وتقبل شهادة عدو بسبب الدين أي بامر دينه لأنه لا يكذب بينه ولا أهل الأهواء  
هذا نصريح بما علم إنما لأنه يفهم من قوله ولا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا  
ولا تقبل شهادة من الم تصغيرة أي أو تكبر صغيرة بل أو صرا عليها أن اجتناب  
الكفاية وكل فرد من أفراد الكفاية كما في كثر الكتب لكن في القهستاني نقله  
عن الخلاصة المختار اجتناب الكفاية فلو ارتكب كبيرة قرأت قبل شهادته  
واختلفوا في البيرة والاعتق أنه ما كان شيعيا بين المسلمين فيلزم صحت حرمة  
الله الذين عليه جوابه بلوطا ثم كثرت حسنة بالنسبة إلى يثاثة ممن اجتناب الكفاية  
وفي الاختيار ولا بد أن يكون صلاحه أكثر من فساده معتادا للصدقة مجتنباً  
عن الكذب صحيح المعاملة في الديار والبلاد مؤد بالمانة قليل اليهود والمجذبات  
قال عمر رضي الله عنه لا تغرب في خطبة الرجل في صلاته أنظر إلى حاله عند ردهم  
ودينار ما لا مام بعصيته لا يمنع قبول الشهادتين لما في اعتبار ذلك من سد باب الشهادة  
انتهى وتقبل شهادة الأقارب لا تلو والنصوص عن قيد الحائنة لكونه مستنة  
عندنا أطلقه لما في الكثرة كان قيده قاصحان بأن تاركه لغزركا وكثيرا وخوف  
الخلوة أما إذا تردد في جوازها من السنة أو لا تخاف بالدين فلا تقبل الكلام بعد  
بوقت وغيره من وقت الولاية إلى العشرين وقيل إلى اثنتي عشرة وتقبل شهادة جدي  
فإن عمر رضي الله عنه قبل شهادة علمية الحصى ولا تقبل منه عضو ظالم كالأخت

بني ظالم وكذا لا تقبل إذا كان عددا لما روي أن النبي عليه السلام قطع يد رجل  
في سرقة ثم كان بعده لك يشهد فتقبل شهادته كما في المنع والرد  
لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد خلافا لما لك والاحتشاش أن لم يكن مستكبرا  
وأن كانا مستكبرا يحل امرأة في حق الشهادة احتياطاً وينبغي أن لا تقبل في الحدود  
والعناجر كالتسليم والعمال والمراد عما السيدان الذين يأخذون الحقوق  
الواجبة كالخروج ونحوه عند الجمهور لأن نفس العمل ليس بفسق فتقبل إذا  
كانوا أعوانا على الظلم فلا يقبل كما في البحر وقيل العامل إذا كان فجيها في الناس  
فأمرو ولا يجازف في كلامه تقبل والحاصل أنهم إن كانوا أعداء تقبل والآن  
أهل الصناعات الحسنة فافرد هذه المسئلة كظواهرها في الفهم وفي البحر ذكر أن  
شهادة الرئيس وكذا الجاني والمراد بالرئيس رئيس القرية وهو المستقيم في  
شيخ البلد ومثله المعروف في المركب والفرق في جميع الأمكان وضمان الجهات  
في بلادنا لأن كلهم أعوان على الظلم كما في الفقه وتقبل شهادة المفق بفتح التاء  
لحققة وعكسه لأنه لا تهمة وقد قيل لشهادة قس وهو حريسيه لعلي  
رضي الله عنه وكان اعتقه شغارا بأن العقيق لو كان منهما لم تقبل ولذا قال في  
ولو شهد العبدان بعد العتق على الثمن كذا عند اختلاف البايع والمشتري لا تقبل  
لأنهما أجزان لأنفسهما فبأن العتق لأنه لو شهدا أنها لا يجران بها نقفاً  
ولا يدفعان مرقباً وشهادتهما بأن البايع أجزان المشتري كشهادتهما بالإيلاء  
كما في الحائنة والمعتبر حال الشاهد وقت الأداء لا وقت العمل كما بيناه ولو  
شهد أي أبا الميت أن أباها أوصى لي زيد أي جعله وصياً وزيد عليه  
أي المو الأوصاء قال المولى سعد بن المراد من قوله الوصي يدعي أي الوصي يرضى  
انتهى لكن الدعوى يستلزم الرضا بالطريق وذكر المذموم وإرادة التلازم  
لترقبيلت شهادتهما وإن أنكر ذلك الوصي فلا تقبل شهادتهما لأن العاصي لا يملك  
اجباراً راحد على قبول الوصية ولو شهد أن أباي القاتل وكله أي زيد القصورية  
أو وكله بالحفومة لا تقبل وإن وصليته ثم عاه لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل  
عن القاضي بطعنهما فشهادتهما تقبل لنفقتهما إذ يمكن أن توصفهما مع الوكيل  
على غرل لا تقبل التهمة بخلاف مسألة الوصية لأن القاضي لا يملك نصب الوصي  
عند الطلب الحاجة فشهادتهما أولى وهو الاستحسان والقياس يمنع الحوان لأنهما  
قصد من يقرم بأحياء حقوقهما لا تقبل للتهمة والظن أن الضمير في قوله وإن أجاز  
يرجع إلى الوكالة أي وإن ادعى الوكيل الوكالة فعلى هذا القول وإن أجازها أن  
لها أن أظهر ولو شهد أن أباي الميت أي لو شهد غريبان لهما على الميت دين أنه  
أي الميت أوصى لي زيد أي جعله وصياً وهو أي زيد عليه أي الأوصاء قبلت  
شهادتهما كما إذا شهد ابدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما  
للساهدين بدين على الميت تقبل شهادتهما عند الطرفين لأن فرق شهد الرب  
في التهمة ولا شركة له في ذلك وإنما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض  
وقال أبو يوسف لا تقبل لأن أحداً من الطرفين إذا قبض شيئاً من الشركة بدنيه



بتركه الفريق الاحتياط خضار كل شاهد لنفسه كما في المنع وكذا لو شهد مدعيون  
اي لو شهد مدعيون ميت ان الميت او صلي زيد وهو يدعيه عليه عيه قبلت شهادتهما  
احتسبا والقياس يمنع الجواز في الصورتين لان الدائنين قصدان اثره حقا  
والمدعيون قصد البراءة بالدفع اليه فلا تقبل الشهادة او شهد من اوصيهما  
بان الميت قد اوصى الى زيد وهو يدعيه او شهد وصيا بان الميت الى زيد وهو يدعيه  
قبلت احتسبا والقياس يمنع الجواز في صورتين لانهما اراد ان يوصل حقهما  
في الاولي ونصب من يعينه على التصرف في مال الميت والثانية فالنقص يرجع اليهما  
فلا يقبل لا يقال بان الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب اخره عليه  
اقرارهما بالعجز عن القيام بامور الميت بخلاف ما اذا كان الوصي جازا في جميع هذه  
الصور لان القاضي لا يملك الا جبارا على قبول الوصية كالمقرن انما لا بد من كون  
الموت معروفا في الكل في مسألة الفريقين الميت عليهما بين فاتها تقبل وان لم يكن  
الموت معروفا وفي الجرح لو شهد الوصي بعد الغزل للميت ان خاصم لا تقبل ولا تقبل كما  
لو شهد الوكيل بعد عزله ان خاصم لا تقبل ولا تقبل ثم قال لا نقلا عن البرازية وامامنا  
الوصي بحق الميت على غيره بعد ما اخرج القاضى عن الوصاية قبل الخصومة او بعدها  
تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق الميت بعد ما ادركت الورثة لا تقبل ولو شهد الوصي لبعض  
الورثة على الميت اذا كان المشهود له صغيرا لا تجوز اتفاقا وان بالفا فذلك عند  
وعند ما تجوز ولو شهد الكبير على اجنبى لا تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للورثة  
الكبير غير ميراث لم يقبل ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارثه  
تقبل انتهى ولا تقبل الشهادة حال كونها مشتملة على جميع مجزئ او جارية  
مجزئة ان لم يترتب ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المشهود عليه وكذا  
يقال له الجرح المنفرد وهو الجرح المجرد ما يفسق به شاهد المدعي المعدل  
فان الحكم لا يجوز قبل التعديل لاسيما اذا جرح وعند الشافعي يسمع ويحكم به وكذا تقبل  
عن الاحتياط من غير احتياط حق للشهر او العبد نحو هو فاسق او اكل الربوا الله بها  
جرحهم انما رتب خمر في وقت اوزان وقت عمل افرادهم انهم شهدوا زورا او المدعي  
مبطل في هذه الدعوى ولا والله انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة  
واما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبت لا ترفع الا باثبات  
حق الشرع او العبد وليس في شئ ما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل  
التعديل فانها كاثبة والرفع ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو الشر  
في كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وكذا قيدنا بالمعدل وغير مقبول  
بعده بل يحتاج الى تضاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد كما في التدرج على هذا  
لو قال لا تقبل الشهادة بعد التعديل كما في العذر لكان اولي وتقبل الشهادة على  
اقرار المدعي بفسقهم اي بفسق شهوده لانهم ما اظهروا العاقبة بل حكوا عنه  
والاقرار بما يدخل تحت الحكم فهذه الشهادة جازة مجزئة بخلاف الشهادة على اقرار  
الشهود مع انه كما يدخل تحت الحكم لان فيه هناك التزويج ثبت الفسق فلا تقبل  
ولا تقبل على انهم اي الشهود مجيد او احدهم عباد انهم تعدد دون وقد اذناهم شارح

ان لم يتقدم العهد اذ لو كان متقدما لا تقبل كما مر وكذا تقبل على انهم لم يبقوا  
اوزان السنة بل يتقدم ما لم يزل الريح في الخمر لم يبق شهر في الباقي او انهم قدفة  
لقدون وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في العبد والجرح في  
الباقي او انهم يشركاء المدعي بشركة مفاوضة والمدعي بالوجود الشهادة كما اذا  
شهد ولد المدعي او والد المدعي او انه اي المدعي استأجرهم لها او للشهادة بكذا واعطا  
هم ذلك اي لا جرحا عندنا من الشئ الذي عنده فيكون ما موصولة وفي بعض من  
مالى عنه من مال الذي كان عنده لان المدعي عليه خصم في ذلك فثبت الجرح بناء على  
او الى صالحهم بكذا من المال ورفعه الى مال يسهل في الشهور عذر ان لا يشهد وعلى  
بهذا الباطل فشهدوا فعليه ان يرد المال على لانهم اخضعوا في ذلك ومن شهد في جرح  
ولم يبرح اي لم يزل عن المحلة المجلس القاضى حق قال اوثقت بعض شهادتي منسوب على  
نزع الحافض او في بعض شهادتي قبل ان كان عدلا المراد بالقبول قبول شهادته  
ومعنى له اوثقت انما اخطأت بنسيان ما كان بحق على كره او زيادة كانت باطلا  
ووجهه ان الشاهد قد يبتلى بمثله لمهابة مجلس القضاء فان كان العذر واضحا  
فتقبل اذ تداركه في اول المجلس وهو عدل بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عرق قال اوثقت  
لانه يوم الزيادة من المدعي قبيليس وخيانة موجب الاحتياط اذ ان المجلس اذا  
اتخذ بحق المتحقق اصل الشهادة فضا دكلام واحد وكذا ذلك اذا اختلف المجلس  
وعلى هذا اذ يقع الغلط في بعض الحدود او في بعض السبب وهذا اذا كان موضع بنية  
واما انما لم يكن فلا بأس باعادة الكلام اصله من ان يدعي في لفظه وما جرى مجرى  
ذلك وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن الشيخين انه يقبل قوله في غير المجلس  
اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه انتهى وفي الدرر اذا ذكر لفظ بعد ما شهد  
في شهادته فذكر قبل اذ لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير وفي  
المحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا لم يترتب عدم المنا  
قضة وان شرط حسن ذكره الزاهد **باب الاختلاف في الشهادة** تأخير  
الاختلاف في الشهادة عن اتفاقهما قها مما يقتضيه الطبع ككون الاتفاق  
اصلا والاختلاف انما يعارض اليه والاكذب فاخر وهذا ما للناسب كما  
في العادة بشرط موافقة الشهود الدعوى لانها لو خالفتها وقد كذبوا المدعي  
الكاذبة لا يعتبر وجودها والشرط توافقها في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى المدعي  
الفصيص فشهد باقرار المدعي عليه بذلك تقبل كما في اكثر الكتب وما في الوقايع  
من انه بشرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى  
لما في اكثر الكتب تدبرتم فرعه فقال فلوا دعوى دار شرا او اقرارا وشهداى  
الشاهدان بملك مطلق ردت شهادتهما لانهما شهدا باكثر مما ادعاه المدعي  
لانه ادعى ملكا جازا وهما شهدا بملك قديم وهما يختلفان فان الملك في  
الملك المطلق ثبت من الاصل حتى يستحق بزواده وكذلك في الملك الحارث ويرجع  
الباعة بعضهم على بعض فيه فصارا غيرين وفي عكسه اي ادعى ملكا مطلقا وشهد  
بملك بسبب كالشراء والارث تقبل الشهادة كما في شهود اباة بما ادعاه



فلم تخالف شهادتهما المدعى للمطابقة معنى وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى  
لان القضاء لا يجوز الا بحجة وهي شهادة المتفقين في شهادتهما لا ثبت مطلقا  
والموافقة المطلقة باللفظ والمعنى وهذا عند الامام وقال للمعتبر الاتفاق في المعنى هو المعتبر  
لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على اداة المعنى طريق الوضع لا طريق  
التضمن حتى لو اذع رجل عبادة درهم فشهد شاهدان درهم واحد درهمين واخر ثلثة  
واخر باربعة واخر خمسة لم يقبل عنده لعدم الموافقة لفظا وعندها يقضى باربعة  
لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها معن ثم فرعه فقال لا يقبل الشهادة لو شهد  
احد بالف او مائة او مائة وسبعة او مائة واثنين او ثلثة عند الامام  
لعدم الاتفاق لفظا وكذا الدلالة على الاقل بالتضمن غير معتبر الا يرى انه لو شهد  
احدهما بانه قال كسرته انت خلية وشهد الاخر انه قال انه برية كثبت شئ وان  
اتفق المعنى كما لو ادعى غصبا او قتل فشهد احدهما به والاخر باقراره به لا يقبل  
وكذا في كل قول مجموع فعل لا يقبل كما لو ادعى عليه الف فشهد احدهما انه دفع هذا  
المدعى عليه الف وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بما لا يحكم به هذا قوله فلو تكررا  
انه لا يحكم بين القول والفعل كما في المأخوذات الثلاثة فقبل على اقل اربع الف  
او المائة او المائة عند دعوى اكثر من ثلثة فلو شهد احدهما على اقل من غير فروع ولو ادعى  
الاقل كثبت شئ عندهم كان المدعى مكذب الشاهد اكثر وفي النهاية ان كانت الخلفه  
في اللفظ دون المعنى تقبل كما لو شهد احدهما على الجبة الاخر على المطية لان بينهما  
اللفظ ليس بمعنى في الشهادة بل المقام صار اللفظ علما عليه فاذ وجدت الموافقة في ذلك  
لا يصير الخلفه فيما سواها وكذا اذا شهد احدهما بالسكاف والاخر بالترويح يقبل ذكره  
في المحيط ولم يكن فيه خلافا وفي البحر تفصيل في طالع ولو شهد احدهما بالف والاخر  
بالف ومائة والمدعى يدعي اكثر من الف ومائة فثبت شهادتهما على الف اتفاقا  
لان شهادتهما على الف لا ينعى وقد انفرد احدهما بالف ومائة بالمطوف والمعطوف غير  
المعطوف عليه فثبت ما اتفقا عليه قيد دعوى اكثر منه لو ادعى اقل من الف قال  
لم يكن الف وسكت عند دعوى المائة الزائدة لا يقبل لظهور تكذيب الشاهد  
في اكثر من الف اذ ادعى التوفيق بان قال كان اصل حق الف ومائة لكن ابرأت المائة  
عنهما او استوفيت فثبت للتوفيق وكذا مائة ومائة وعشرة يعني لو شهد احدهما  
مائة واخر مائة وعشرة والمدعى يدعي اكثر من مائة ومائة اتفاقا وكذا طلبة وطالبة  
ونصف اي شهد احدهما بطلقة ونصف تقبل اتفاقا على طلبة ان ادعى اكثر  
بخلاف المنة خمسة عشر جفت لا تقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما عطف  
وفي البحر شهد احدهما على خمسة عشر والاخر على عشرة وخمسة والمدعى يدعي خمسة عشر  
ينبغي ان يقبل ولو شهد بالف او مائة وقال احدهما اي احد الشاهدين يقبل  
ان الف كذا اربعة مائة متار قبلت شهادتهما على الف لان شهادتهما على  
وجوب الف لا تقبل على القضاء كانه شهادة فرد فلو شهد به اي  
الا ان يشهد معه اخر ومن ابي يوسف انه يقضي بخمس مائة كانت  
شهادة القضاء مضمونة بشهادته ان لا دين

الاجمعة وينبغي ان يجب لمن علمه اي علم قضاء بعضه ان لا يشهد بالالف كلها  
حتى يقر المدعى به اي بما يقضى كذا يكون مقيما على الظلم ولو شهد بقلته اي بقل  
منخص زيدا يوم النحر بمكة وشهد اخر بقلته اي بقل ذلك الشخص اياه اي زيدا  
فيه اي يوم النحر بمكة رتبة بالاجماع ان احدهما كاذبة بيقين ولا مجال للتجيز  
لان القتل من باب الفعل والفعل الواحد لا يتكرر وكذا لو اختلفا في الزمان والالة  
التي به قتل رتبة ايضا فلو يكون المشهود به القتل لا يتم لو شهدوا على اقرار  
القاتل بذلك في وقتين او مكانين لا يقبل كما في البحر فان قضى باحدهما اي باحد الشا  
هدين لا يثبت الشهادة الاخرى بالاجماع لان الاولى ترجحت على الاخرى  
بالصالح القضاء بها فلا تنقض بالثانية ولو شهد بسرقة بقرق واحدا اختلفا  
اي الشاهدان في لونها اي في لون البقرق اطلق اللون فثبت جميع الالوان وهو الصحيح  
اي قال احدهما حمراء والاخر صفراء وقال احدهما سوداء والاخر بيضاء فقطع  
ان ثبتت شهادتهما وقطعت يد التسارق عند الامام لانما اختلفا فيما ليس في طلب  
الشهادة ولذا لو سكت عن ذكر اللون تقبل شهادتهما معان التوفيق يمكن بين  
اللوتين لان السرقة يكون في الليل غالبا ويكون التحمل فيها من بعيد فيشتبه  
عليهما اللونان او يجتمعان بان يلون السوداء من جانب فاحدهما يراه  
والبياض من جانب الاخر يراه وفي الاصل لا يرد عليه انه احصا في ايجاب الحد  
والاصل خلاف ذلك وما قيل في رده انه صيانة للنجاة عن الغلط وانما يجب  
الحزم ضرورة ضعيف كما لا يخفى وقيل ثبت المال لا مكان التوفيق ويسقط الحد لكان  
الشبهة لكان اوفق للاصول واقترب الى العقول وان اختلفا في الذكورة والانثوية  
اي قال احدهما سرق ذكر وقال الاخر انثى لا تقطع اتفاقا لعدم تطابق الشاهدين  
في المعنى لا خلة فثبتا في جنسين متباينين وهما عندهما وهو مذموم كالثمة الثلاثة  
لا يقطع فيها اي فيما اختلفا في لونها وفيما اختلفا في الذكورة والانثوية قيل هذا  
فيما اذا ادعى سرقة بقرق فقط من غير قيد بوصف فاذ ادعى سرقة بقرق سوداء  
او بيضاء فاختلف الشاهدان اجماعا كما لا يقبل عند اختلفا فيهما في المردى  
والهوى في سرقة التوب لان المدعى كذب احدهما وفي الغصب يقبل لو شهدا بغير  
بقرق واختلفا في لونها لا تقبل اتفاقا لان التحمل فيه بالشهاد غالبا على قريب  
منه فلا يشتبه عليهما وفي التوفيق وفي العين يقبل ولو شهدا بالشراء او  
الكاتبه بالف متعلق بهما وشهد الاخر بالشراء او الكاتبه بالف ومائة ردت  
شهادتهما لان المقاشات السبب وهو العقد فالالف بخير فالبيع بالقرع غير  
بالقرع ومائة فاختلف المشهود به لا يختلف الثمن فلم يتم النصاب على احدهما  
ولا فرق بين ان يكون المدعى وهو البائع والمشتري وبين ان يدعى اقل المالكين او اكثر  
كما لا يخفى وكذا لو اختلفا في مقدار بدل الكتابة لا تقبل شهادتهما لما قررناه  
وكذا العتق على مال والصلح عن قود والرهن والمخارج ان يدعى العبد في الصورة الاولى  
والثانية والثانية والرهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون  
اثبات بلا اثبات العقد وهو مختلف فلو تقبل وان ادعى الاخر ان المولى في العقد



على حاله ولا يفتق المقتول في الصالح عن قود المرتين في الزرع والرحم بان يدعى  
مولي العبد ان غنك على الف ومائة وقال العبد على الف اذ ادعى الى العاصم صاحب  
على الف ومائة وقال القائل على الف وكذا الباقيان كان كدعوى المدعى فيما ذكر من الوجوه  
من انها تقبل على الف اذ ادعى الف ومائة ما كاتفق واذا ادعى الفين لا تقبل عند خلافها  
لها وادعى القائل من المالين يعتبر الموقوف الثلثة من التوفيق والكذب والسكرات  
عنهما لانه ثبت العتق والطلاق باعتراف صاحب التحقيق الدعوى في الدين وفي  
الرهن اذ المدعى هو الرهن لا تقبل لعدم الدعوى لانه لما لم يكن له ان يترد الرهن  
قبل قضاء الدين كان وعواه غير مفيدة فكانت كان لم تكن وان كان هو المرتين كان منزلة  
الدين يقضى باقل المالين اجماعا وفي العناية كلوم فليطالع والاجارة كالباع عند اول المدة  
يعني اذا كانت الدعوى في الاجارة في اول مدة قبل استيفاء المعقود عليه واختلفت  
ههنا لا تقبل كما لا تقبل عند الاختلاف في البيع للحاجة الى اثبات العقد سواء كانت  
الدعوى من المورث او المستاجر وسواء كانت الدعوى باقل المالين او اكثرهما وكان  
الدين بعد ما اى بعد المدة ثبت ما اتفق عليه الشاهدان وهو الاكل اما اذا كانت  
المدعى هو الاجرة فانه لا حاجة الى اثبات العقد واما اذا كان المستاجر فلهذا  
منه اعتراف بالاجارة فيجب عليه ما اعترف به من غير حاجة الى اتفاق الشاهدين  
او اختلافهما وهذا ان ادعى اكثر وان اقل لا تقبل شهادته من شهادته اكثر من  
المدعى بكذبه وفي بعض الشروع فان كان الدعوى من المستاجر فهو دعوى العقد  
بالاجماع فهو وهو في معنى الاول لانه الدعوى ان كانت في العقد بطلب الشهادة  
فيؤخذ المستاجر باعترافه كمال العناية وفي النكاح تقبل الشهادة بالف اذا  
اختلف الشاهدان في قدر المهر بان شهد احدهما بالنكاح بالف والاخر بالعتق  
ومائة عند الامام حسنا كان المال في النكاح يلع ومن حكم التابع ان لا يغير  
الاصل وكذا لا يطل بغيره لا يفسد بفساده وكذا لا يخلو باختلافه ان اتفقا  
على اصل هو الملك والحمل فيلزم القضاء به فيبقى المهر ما لم يفرق وقضايا قول  
المالين ولا فرق بين دعوى القائل او اكثر وهو الصحيح وبين كون الدعوى من  
الزوج والزوجة وهو لا يصح لان المنظور اليه هو النكاح وهو لا يختلف باختلاف  
المهر لكونه غير متوفر كزوجه كذا به شاهد اكثر عند دعوى القائل لا يضر بنبوت  
النكاح وقيل لا يختلف فيما اذا كان المرأة هي المدعى وان كان المدعى هو الزوج  
لا تقبل اجماعا وقوله هو قول الامة الثلاثة ردت الشهادة فيه اى في النكاح ايضا  
كما في البيع ويقضى بشئ كان المومن الجانين اثبات السبب اذ النكاح بالعتق  
غير النكاح بالف ومائة وكذا في المال قول ابو يوسف مع قول الامام فالعمل بالاجماع  
اولى وفي الشئ وغيره ولو اختلف الشاهدان في الزمان والمكان والبيع والشراء  
والطلاق والعتق والحسنة والرهن والدين والقرض والبرائة والكفالة  
والحوالة والقدن تقبل ولو اختلف في الحاية والغصب والقتل والنكاح  
لا تقبل وفي البئر تفصيل فليراجع ولا بد من الجرح في شهادة الارث  
يعني اذ ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث ابيه وشهدا ان هذه كانت

لا بد لا يقضى له حتى يجر الشاهد الميراث حقيقة بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا  
للمدعى او كما اشار بقوله اومات وهذا ملكه او فريده وتعرفه اما ان قال  
انه كان لابنه لا تقبل شهادته لعدم الجرح حقيقة وحكما هذا عند الطرفين خلافا  
لابي يوسف فانه قال لا تقبل شهادته بالجرح لان ملك المورث ملك الوارث لكون  
الورثة خلافة ولهذا يرد بالعيب ويرد به عليه فصارت الشهادة بالملك  
للمورث شهادته به للمورث ولهما ملك الوارث تجدد في الايمان فلم يتجدد في  
حق الدين ولهذا يجب الاحتياط على الوارث في الجارية الموروثة وبحل للوارث  
العتق ما كان صدقة على المورث الفقير والمجترى محتاجا الى النقل لئلا يكون  
للمستحباب الحال لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لنبوت انتقال  
مع ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب بيد ملك  
بواسطة الضمان اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوى السبابة  
وبين ما كان من الودائع والمغضوب فاذا لم يبين فالظاهر من حال ان ما في يده  
ملكه في جعل اليد عند الموت دليل الملك كما في العناية والرد وقال صاحب النجاشي  
لا بد من الجرح المذكور ببيان الورثة فاذا شهدوا انه اخوه فلا بد من بيان  
انه اخوه لابيه وامه او اخذها ولا بد من قول الشاهد لا وارث له غيره  
ولو قال لا وارث له بارضى كذا تقبل عند خلافهما وذكر اسم الميت ليس  
بشرط حتى لو شهد انه جد ابوابيه ووارثه ولم يسم لثقت تقبل به وان  
سمى الميت فان قال الشاهد كان هذا الشئ لاب المدعى اعاده مروي اليد او  
دعه اياه قبلت الشهادة بلا جرح لان يد المستعير والمودع والمستاجر يد الميت  
فصا دكانه شهد بان اياه ما من المنزل في يده وان شهد ان هذا الشئ كان  
في يد المدعى منذ كانا والحال انه ليس في يده عند الدعوى ردت شهادتهما وعن  
ابي يوسف انهما تقبل لان اليد مقبولة كملك ولو شهد انه كان ملكه تقبل وكذا  
هذا وصا كما لو شهد بالاختصاص المدعى وجه الظاهر وهو قول الطرفين ان  
الشهادة قامت بجهول فان اليد متفرقة الى يد ملك وضمان فليطلب القضاء  
بالشك بخلاف الاخذ كانه معلوم وهو وجوب الرد بخلاف الملك كانه معلوم  
غير مختلف وعن هذا قال ان شهد انه كان ملكه قبلت شهادتهما ولو اقر المدعى  
عليه انه كان في يد المدعى امر بالرد الى المدعى لان الجمالة في المقربة  
لا يمنع صحة الاقرار وكذا يوم يرد دفعه لو شهد بان اقراره اى اقرار المدعى عليه  
بذلك بانه كان في يد المدعى لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة **باب الشهادة**  
**على الشهادة** لا يخفى حسن تاخير شهادة الفروع عن اصول تقبل الشهادة  
حسنا في الجميع كالمولى والوقف على الصحيح احياء له وصونا عن اندراسه  
والفرق كما في البئر وفي الاختيار هذا رواية عن ابي يوسف وعن الامام انها لا تقبل وقضا  
القاض كناية كمال الحانية في غير حد وقود وان وصليته تكررت مرتين او مرات  
ان تجوز في درجات ثم فتمه كما يجوز في درجة وكان القياس ان لا تجوز كان الشهادة



عبارة بدنية والنيابة لا تجري فيها وجه الاستحسان أن الحاجة ماسة اليها شاهد  
الأصل قد يعجز إذا انتفى البعض العوارض فلو لم لا يجوز كعدمه لا يرى أن قوله الحق وهذا  
يقوز وان كثر أي وان تعددت إلا أن فيها شبهة من حيث ومن حيث أن فيها  
زيادة احتمال وقد يمكن الاحتراز عنه بجعل الشهود فله تقبل فيما تقدمت به بالبيان  
كالجدة والقصاص وعند آفة الثلاثة تقبل في السقط بها أيضا وشرط لها أي  
لهذه الشهادة تعدد حضور الأصل أي أصل الشاهد على القضية كدائها بأحد من  
الاسباب الثلاثة بموته أي بموت الأصل لا تقبل لشهادة فرعه فتمسك بحيدة الأصل  
أو من غير أن يكون مريضاً لا يستطيع به حضور مجلس القاضي وفيه اشتراط  
تقبل إذا كان الأصل محذرة وهي التي لا تخالط الرجال ولو خرجت لقضاء الحاجة و  
لتحتمل كفاي القينة وكذا إذا حضر الأصل في مجلس القاضي ففيه خلاف كفاي السراج  
فعلى هذا أن ذكر الثلاثة ليس بجبر أو سفر شرعي في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
لأن جوازها عند الحاجة وأما تمسك عند عجز الأصل وبهذه الأشياء يتحقق  
العجز بلامرئ فلو كان الفرع بحيث لو حضر الأصل مجلس الحكم أمكنه البتة في  
منزله لم تقبل وعند أكثر المشايخ تقبل عليه الفتوى كفاي السراج والمضمرات قالوا  
الأول الحسن والثاني اوفق ومن محمد أنه يجوز كيف ما كان ولو كان الأصل في المص  
وشرط الشاهد عن كل أصل اثنان لأن شهادة واحدة واحدة على شهادة واحد  
ليس بحجة خلافاً لذلك لا يشترط تغاير فرعي الشاهدين بل يكفي الفرعان الأصلين  
فلو شهد رجلان على شهادة أصل واحد شهد هذان الشاهدان على شهادة  
أصل آخر في حادثة واحدة تقبل عندنا لفرع على من لا يجوز على شهادة رجل أو  
شهادة رجلين ذكر مطلقاً من غير تقييد بالتغاير ولم يرو عنه خلافاً فحل محل  
الاجماع خلافاً للشافعي بل لا بد عنه أن يكون مشهود الفرع أربعة لا تسكن  
فرعين فاما مقام أصل واحد فصار كالمرايين وذكر في الكثران شهد رجلان على  
شهادة شاهدين انتهى وظاهر أن يكون ذلك شرطاً لولا تقبل شهادة نسأ  
على الشهادة كما قال المقدس في الجاوي وليس كذلك بل هو سهو وما وقع في الكثر  
اتفاقاً لأنه يجوز أن يشهد عليهما رجل وامرأتان تمام النصاب وكذا يشترط  
أن يكون المشهود على شهادة رجل لأن للمرأة أيضاً أن تشهد على شهادة تمام  
رجلين أو رجلين وامرأتين ويشترط أن يشهد على شهادة كلامه مضاب  
الشهادة كفاي التبيين وغيره وصفها أي الشهادة على الشهادة أي يقول  
الشاهد أصل أي أصل كل من الفريقين عند التحمل محاطاً بالفرع الشاهد  
عند الحاجة أم من شاهد فلو شهد رجلين وشاك رجل يسمى لم يجز له  
أن يشهد على شهادة أي فلو لم يذكر لم يجز خلافاً لابي يوسف فإنه معلوم كفاي  
المحيط أي أن يشهد بكذا أي فلان ابن فلان أقر عندى له بالفرد وهو الجملة  
بدل من المجرور وقيد بقوله على شهادة أي لوقال الشاهد على ذلك لم يجز له  
الشهادة وقيد بجمله لأنه لو قال بشهادة أي لم يجز كفاي التبيين قيد الشهادة

على الشهادة لأن الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهد بها القاضي عليه  
وذكر في الخلاصة اختلاف بين الأمام قيدا بيبوس فيما إذا سمع في غير المجلس  
قضاء القاضي وأما بعد شرط قبوله إلى أن سكوت الفرع عند تحمله يكون  
لكن لو قال لا تجزى يعني أن لا يصير شاهداً كفاي القينة ولا يجزى أن يشهد الشاهد  
على شهادة من ليس بعدل عنه ويقول الشاهد الفرع عند إرادته أن يشهد على التكلم  
أن فلانا الشاهد في ما من من الأفعال على شهادة بكذا أو قال لي الشاهد امرئ من الثلاث  
على شهادة أي أي بكذا لأنه من شهادة الفرع وذكر الفرع شهادة الأصل وذكر  
التحمل ولها لفظاً لفظاً طول من هذا بأن يقول الأصل أن يشهد بكذا أو أن يشهد  
على شهادة أي فاشهد على شهادة أي ويقول الفرع عند القاضي وقت إرادته أن يشهد  
أن فلانا يشهد أن فلاناً على فلان كذا أو أن يشهد لي على شهادته وامرئ بآب  
استشهد على شهادة فلان بكذا ذكر محمد في السير الكبير وهو مختار الفقيه في جعفر  
وأي الكيث والأمام السرخسي وهو أسهل وأيسر لكن المصداختار الأوسط  
لما قالوا خيراً لا مواسطتها ويصيح تعديل الفرع أصله وهذا ظاهر الرواية  
وهو الصحيح كفاي البحر لأن الفرع ناقل عبارة الأصل كالمجلس القاضي في النقل  
ينتهي حكم النيابة فثبت اجنبياً فيصح تعديله والمراد أن الفرع معوفون  
باعداله عند القاضي فعند الأصول أن لم يعرفهم فلا بد من تعديلهم وتعديل  
أصولهم كفاي المنع وفيه إيماء إلى أنه يجب أن يكون الأصل عدلاً ولو أقر  
أو شق أو أقر أو أقر لم تقبل شهادة فرعه كفاي الحرانية والى أنه لو غاب كذا سنة  
ولم يعلم بقاءه على عدالة قبلت شهادة فرعه أن كان الأصل رجلاً سهوياً كما  
في الترجمة ويصح تعديل أحد الشاهدين الفرعين الذي هو عدل عند القاضي  
الفرع الآخر الذي لم تعلم عدالة لأنه من أهل التزكية ولا تقبل لأنه إنما يعدل  
ليصح مقبول الشهادة وهو منفعته لنفسه بينهم ولا يخفى أنه معنى من السبق  
وشامل لتعديل الأصل فرعه إذا حضر وقد صرح ذلك كفاي القمستانى فلا سكت  
أي الفرع عنه أي من تعديل الأصل جاز ونظر القاضي في حاله أحوال الأصل  
كما لو حضر الأصل بنفسه ومثل عن عدالة الأصل غير الفرع لكون الأصل  
مستوراً وان ثبت عدالة تقبل شهادته فرعه عند أبي يوسف وهو المختار وكان الوجه  
على الفرع هو النقل لا التعديل إلا لا يخفى عليه عدالة وقال محمد بترده شهادته  
لأنه لا شهادة إلا بالعدالة وإذا لم يعرف الفرع عدالة الأصل يجوز نقله  
فرد شهادة الفرع على شهادته وتبطل شهادة الفرع قبل الحكم بالانكار الأصل  
الشهادة أي لا شهادة بأن قال لم يشهدهم على شهادتنا فوافقا بواثم  
شهد الفرع لم تقبل لأن التحمل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وتقدير  
الأصل على شهادته ثم نهاه عنها لم يصح نهيه كفاي التوفيق قيد بالانكار  
لأنه لو سئل فسكت لم يبطل الاستشهاد وقيد بقيل الحكم لأنه بعد الحكم لم تبطل  
كما قال يعقوب ياشا في حاشيته ومرواه من بطلان شهادة الفرع وعدم  
قبولها وأما الحكم الواقع قبل الانكار فلا يبطل وإن شهد على شهادة اثنين



عبدالله

عند القاضي أنه رجع عند غير القاضي فإنه صحيح وإن اقر برجوعه باطلاً فإنه يجعل انشأ  
لنحو كما في المنع وفي المحيط وادعى رجوعهما عند القاضي ولم يدع القاضي بالرجوع  
والضمان لا تستلزم منه البينة ولا يحلف عليه لأن الرجوع لا يصح ولا يصح وجبها  
للضمان إلا بانصال القضاء فإن رجعا أي الشاهدان عن الشهادة قبل الحكم لا يحكم  
القاضي بشهادتهما إذا قضاه كلوم متناقض ولا ضمان عليهما لعدم الاتفاق  
بل يفتر الشاهد واطلاقه شامل لورجعهما عن بعضهما كما لو شهد بهما وبناهما  
أو ولدهما ثم رجعا في البينة والولد لم يحكم بالأصل لأن الشاهد فسق نفسه و  
شهادة الفاسق ترد كما في جامع الفضولين وأن رجعا بعد أي بعد الحكم لا ينقض  
القاضي حكمه لأن الكلام الكو الأول قد تأكد بالقضاء وبإيقاضه الثاني واطلاقه  
شاملاً إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة أو دونه أو فضل  
منه كما في أكثر المقبرين لكن في خزانة المفتين معزياً إلى المحيط إن كان الرجوع  
بعد القضاء ينظر إلى حال الرجوع فإن كان حاله عند الرجوع أفضل من حاله  
وقت الشهادة في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه  
التقدير وينقض القضاة ويرد المال على المشهود عليه وإن كان حاله عند  
الشهادة في العدالة دونه وجب عليه التقدير فلا ينقض القضاء ولا يرد  
المشهود به وعلى المشهود عليه ولا يجب الضمان على الشاهد انتهى قال صاحب  
البي وهو صحيح عنده أهل المذهب لمخالفتهم ما قلنا من وجوب الضمان  
على الشاهد رجع بعد الحكم وفي هذا تفصيل عدم تقضيه مطلقاً مع أنه قد تضمن  
لأنه قال أول الباب بالضمان موافقاً للمذهب انتهى لكن في الخلاصة مثل نقله  
ما في الخزانة لكنه قال وهذا قول الإمام الأول وهو قول استاذهم حماد ثم  
رجع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه في حق كل حال حتى لا ينقض القضاء  
وكرهه على المشهود عليه وهو قولهما انتهى فعلى هذا ما قاله صاحب البي  
من أنه غير صحيح عنده أهل المذهب ليس بسديد بل الصواب أن يقول هو  
مرجع عنه تأمل وضماناً على الشاهد إن راى الجاهل المشهود عليه ما تكفاه بها  
أي بالشهادة لا قرارهما على أنفسهما بالضمان وقال الشافعي لا يضمنان لأنه  
لا عبرة للسب عند وجود البينة والقاضية أنه كالمجهول إلى القضاء وفي إيجابه  
صرف الناس عن نقله وتقدراً استيفائه من المدعي لأن الحكم ماض فاعتبر السب  
وأنما يضمنان إذا قبض المدعي مدعاً ديناً كان أو عيناً لأن الأولون بالقبض  
يتحقق ولأنه كإمالة بين أخذ العين وانغماس الدين وقد تبع المصنف أكثر أهل  
الفتوى وهو مختار السرخسي وصاحب المجمع وخالف أصحاب الفتوى  
في إطلاقهم وقد صرح بالبرائة وغيرهما بالضمان بعد القضاء قبض المدعي  
المال إلا قالوا وعليه الفتوى وفي الخلاصة أنه قول الإمام الآخر وطاهر  
أنه شرط القبض مرجع عنه كما في البي وفرق شيخنا كمال بين العين  
والدين فقال المشهود به عيناً فالمشهود عليه أن يضمن الشاهد بعد  
الرجوع وإن لم يقبض المدعي وإن كان ديناً فليس له حتى يقبضه وفي البي



تفصيل عدم الخضار تضمنين الشاهد في رجوعه فليراجع فانا رجع احدهما الى  
احد الشاهدين عند شهادته في حق رجوعه بعد القضاء ضمن الراجع نصفاً  
اي بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاء احدهما على الشهادة تبقى الحجة  
فيه وهو النصف وعن هذا قال والعبرة في باب الضمان لمن بقي من الشهود وعند  
الائمة الثلاثة العبرة لمن رجع الا في رواية عنهم لا لمن رجع هذا الاصل اثنان يبقى  
كل الحق وان بقي واحد يبقى النصف كما انما ولدنا فرع عليه المسائل فقال فان بقي  
شهادته تشهد ثلثة بحق ورجوع واحد عن شهادته لا يضمن الراجع شيئاً  
لبقاء بضا به الشهادة فان رجع اخر بعد رجوع واحد من الثلثة فلهذا  
الغا في قوله فان رجع تعقيبية ضمنا الى الراجعان نصفاً اي نصف المقبوض لبقاء  
نصف بضاب الشهادة وهو واحد من ثلثة فيبقى نصف الحق فان قيل ينبغي ان  
يضمن الراجع الثاني فقط لانه التسلف اضيق اليه اجيب بان التسلف مضاعف  
الى المجموع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره لما منع وهو بقاء الشاهدين فلما  
زال ذلك لما منع برجع اخر ظهر اثره وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة منهما  
ضمنت الراجعة ربعها بالاجماع بقاء ثلثة ارباع الحق بقاء رجل وامرأة  
وان رجعت اي المرأة ضمننا نصفاً لبقاء نصف الحق بقاء الرجل وانما شهد  
رجل وعشرة سنة فرجع ثمان منهن لا يضمن على صيغة الجمع الموثقة العائنة شيئاً  
لبقاء النصاب وهو رجل وامرأتان من العشرة فان رجعت امرأة اخرى بعد رجوع  
الثمان من العشرة ضمن السنة التسع ربعاً لبقاء ثلثة ارباع الحق ببقاء رجل  
وامرأة كما مر وان رجع سنة العشرة دون الرجل ضمن صيغة غائبة نصفاً  
بالاجماع لبقاء نصف الحق بقاء الرجل قيل ينبغي ان يقول ان رجعت في محلين  
وكذا قوله وضمن التسع ينبغي ان يقول وضمنت فنقول يجوز في مثله لان الله  
تعالى قال في قصة يوسف م ووجهه بين في ليظالم وان رجع الكل اي الرجل  
والنساء فعلى الرجل سدس اي سدس الحق وعليهن اي على النساء خمسة اسدس  
عند الامام لان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد فعشرة رجل خمسة سنة من الرجال  
كما لو شهد به خمسة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم يكون اسداساً فعلى  
الرجل عزم السدس وخمسة اشون من العشرة وعليهن عزم خمسة اسدس  
وعندها عليهما اي على الرجل نصف وعليهن اي على النساء نصف لان العشرة من  
النساء يقمن مقام رجل واحد فيكون نصف النصاب كما ان الرجل نصف النصاب  
ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بضا ب الرجل فيكون الزم المناصفة وفي البيهقيين  
نقلنا عن المحيط لو رجع الرجل وثان السنة منه فن على الرجل نصف الحق ولا شيء  
على السنة لانه وان كثرت يقمن مقام رجل واحد وبقي من النساء من ثبتت بها  
دتهن نصفاً حق فيجعل الراجعان كأنهن لم يشهدن ثم قال وهذا سهو بل  
يجب ان يكون النصف اثماً عند رجوعهما انما افاد به لا لا يسبج الى  
لو رجع احد امرأة كان النصف بينهما نادراً ولو كان كما قال لم يجب عليها  
شئ انتهى لكن ذكر لا يسبجاً بقرينة هذه المسئلة اختلاف لانه قال لو شهد رجل

وتلا سنة فقصي به ثم رجع رجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة  
شيئاً في قولهما وفي قياس قول الامام نصف المال الا انما افاد على الرجل وثلاثة على  
المرأة انتهى فعلى هذا ان صاحب الكافي واختار قولهما فلا سهو تدبر وان شهد  
رجلان وامرأة ورجعوا فالزم على الرجلين خاصة لانه الواحدة ليست بشاهدة  
بل هي بعض الشاهد فلا يضاف اليه الحكم ولا يضمن رابع شهد بكمال جهتين  
عليها اي على المرأة او عليه اي على الزوج الاصل ان الشهود به ان لم يكن ما لا  
بان كان قصاصاً او نكاحاً او نحوهما لم يضمن الشهود عندنا خلاف للشافعي  
وان كان الاثماً وان كان يعوض لا يعادله فيقدر العوض كضمان بل فيما وراءه وان  
كان الاثماً بل يعوض اصلاً وجب ضمان الكل اذا انقر هذا فنقول ادعى رجل  
على امرأة نكاحاً وهي جاحدة واقام على ذلك بينة فقضى بالنكاح ثم رجعا  
عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئاً سواء كان المسمى مقدار مهر او اكثر او اقل  
لانها وان اتلفا البضع عليهما يعوضن لا يعادله ولكن البضع لا يتقوم على  
المتلف ويتقوم على المتملك ضرورة التملك فان ضمان الاثماً لا يقدر بالمثل وكذا  
مماثلة بين البضع والمال واما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوماً  
اظهار الخطأ كما في الدور الآما ان عليهما مثل يضمنان كان مهر مثلها مثل  
المسمى او اكثر لم يضمن لهما شيئاً لانها اوجب المهر عليه يعوض به او يريد  
عليه وهو البضع لانه عند دخوله في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاثماً  
يعضن يعرضن بعد له لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمن  
الزيادة للزوج لانها اتلفا قدر الزيادة بلا عوض وكذا لو شهد عليهما بغير  
المهر وببعضه ثم رجع بعد القضاء ضمنا لهما ولا يضمن من شهد بطلاق  
بعد الدخول لانه المهر قد بر تأكد بالمدخول فلا يلزم ويضمن في الطلاق  
قبل الدخول نصف المهر ان كان مسمى او المتعة ان لم يكن مسمى لانها اكد  
ضماناً على شرط السقوط الا ترى انهما لو طأعت ابن الزوج او اودعت  
سقط المهر ولان القرعة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر  
ثم يجب المهر ابتداءً بطريق المتعة وكان واجبا بشهادتهما كما في الهداية والقبيل  
الاول المتقدمين والثاني للتأخيرين وفي البحر تفصيل فليراجع وفي التنوير ولو شهد  
انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمنان نصف المهر على شهود  
الثلث لا غير ولو كان ذلك بعد وطئ او خلوة فلا ضمان على احد وفي البيع  
يضمن ما ينقص من قيمة وفي النكح ولو شهد على البيع به بمثل القيمة او اكثر  
فلا ضمان لانه اثلاً يعوض واه شهدا بقل من قيمته ضمنا بالنقصان  
لانه بغير عوض ولو شهد على المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرا بكمثل القيمة  
او اقل وان كان باكثر ضمنا ما زاد عليها كذا في هذا القول ولا يضمن في البيع  
الا ما ينقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري وكذا في البيع الا ما زاد على القيمة من  
التمن ادعى البائع كما في الفرز كان اظهر وادى تدبر وفي التنوير ولو شهدا  
على البائع بالبيع بالعين الى نفسه وقيمه الف فان شاء ضمن الشهود قيمته



حالا وان شاء اخذ المشتري اليه وايا ما اخر من الاخر في العقب يضمن القيمة  
يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعا ضمننا قيمة العبد مطلقا اي سواء كان مؤثرا  
او معسرين لا تله فلهما مالية العبد عليه من غير عوض ولا يتحول الوكالة اليهما با  
لضمان لان العقب لا يحتمل الفسخ ولا يتحول بالضرورة والوكالة لمن اعتق اطلق العقب  
فالعرف الى العقب بلا مال ولو شهد انه اعتق عبده على خمسة مائة وقيمتها النفا  
فقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان الالف ورجعا بخمسمائة فافوق العبد  
للمولى كما في البكر وفي التوبة ضمننا ما نقصه وفي الكتابة يضمنان قيمته ولا يعقب  
حتى يوتى ما عليه اليهما وما في الفسخ من ان الوكالة للذين شهدوا عليه بالسك  
سهو والصواب للذين كاتبه كما في البكر وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمة  
الامة فان مات عتقت وضمن الشاهدان قيمتها للورثة وفي العتق يضمن  
الدية فقط يعني اذا شهد ان زيد قتل بكرا فاقضى زيد ثم رجعا تجب الدية  
عندنا لا العتق لان القتل وجدنا خيار الولى لا تامين بمضطر فيه لاقدار  
على العتق ايضا ولم يكونا سببا بالقتل والراجحة السبينة وفقد الشبهة وهي  
ما نفعه عن القود لا عن الدية لان المال لا يجمع الشبهة بخلاف المكره فاته  
مباشرة فيه فيكون سببا ايضا في القتل فيقتصر وعند الشافعي يقتصر  
لوجوب القتل تسببا كالمكره ويضمن الفرع ان رجعا اي يضمن شهود  
الفرع بالرجوع عن شهادتهم لان الشهادة في مجلس القضاء عند ردت  
منهم وكذا في التلف مضاعفا اليهم لا الاصل ان قال الاصل ما استشهد به اي الفرع  
على شهادته اي لا يضمن شهود الاصل بعد الحكم بقوله لم تشهد الفرع على  
شهادتنا بالاجماع لان الحكم لم يصف اليهم بل الى الفرع ولا يبطل القضاء  
بعد الحكم للتعاقد بين الطرفين فصار كرجوع الشاهد ولو قال الاصل  
استشهد به اي الفرع وغلطت ضمن عند محمد لان الفرع نقلوا شهادته الاصل  
فكان الاصل حضرا وشهد عند القاضي ثم رجعا لا يضمن عندهم لان الحكم لم يقع  
بشهادة الاصل بل بشهادة الفرع وقوله غلطت اتفاقا انه لو قال رجعت  
شهادته فبما ان ايضا عندهم وان رجعا الاصل والفرع جميعا بعد الحكم ضمن الفرع  
فقط عند الشيخين لان الاولون يحصل بعد القضاء والقضاء بشهادة الفرع فيضاف  
التلف اليه بعد رجوعه والضمان على المتلف وعند محمد يضمن للشهود عليه اي الوكيلين  
من الاصل والفرع شيئا ما ان الشهود بخير بين تضمين الفرع والاصل عندنا لان  
القضاء موقع بشهادة الفرع من وجه شهادة الاصل من وجه فيخير بينهما بالجماع  
متساويان ولا يجمع بينهما في التضمين وقول الفرع كذب فعل ما ضا اصرى وغلط ليس  
بعدم شهادته لان ما مضى من القضاء لا يفسد بقوله ولا يجب الضمان عليه ثم  
ما رجعا عن شهادتهما اتينا شهيدا على غيرهم بالرجوع وان رجعا المذكر عن  
التركية ضمن اي ضمن المذكر بالرجوع عن تركية الشاهد بعد ان زكاه عند امام  
لان قبول الشهادة عند القاضي بالتركية يكون علة لعملة معترف فيضاف الحكم  
الى علة العلة خلافا لما فان عندهما لا ضمانا على المذكرين لانهم ائتمروا على الشهود

مضار واكتسبه الاحصان والمخلون فيما اذا ان المذكر اخطأ فيها فلا ضمان اجماعا  
كما في البكر وغيره فعلى هذا الوقيف مع عليه بكونه عبدا لكان اولى وقيل المخلون فيما اذا  
أخذ بالحرية قالوا انهم احرار ما اذا انوا عدول فبما ان عبدا لا يضمنون اجماعا  
لان العبد قد يكون عدلا ولا يضمن شهادته لاحصان برجوعه لانه شرط محض  
فلا يضاف الحكم اليه ولو شاهد البكر وشاهد الشريط ضمن شهادته اليين خاصة  
يعني اذا شهدوا انه علق عتق عبده بشرط وشهد الاخران ان الشرط الذي علق  
به العقب وجد فحكم الحاكم به ثم رجعا جميعهم ضمن شهود البكر قيمة العبد لا نفهم  
ائتمروا العلة وهو قول انت حر لا يضمن شهود الشريط لان الشرط كان مانعا من شهادته  
زوال المانع والحكم يضاف الى العلة لا الى زوال المانع ولو رجعا شاهد الشريط وحده اختلف  
المشايخ قال بعضهم يضمن شاهد الشرط والصحيح انه ان شهد الشرط لا يضمنون  
بخلاف يضمن عليه في الزيادة ان مال النفس الامرة الشرح في الاصل مال في الاسلام  
على البردوي كما في التبيين وغيره ومن علم انه شهد زورا بان اقر على نفسه انه  
شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته فيا محييا او شهد بزيادة الطلوع فمضى  
ثلاثون يوما وليست بالسبأ علة ولم ير لطلوع شهادته فقط ولا يقر عند امام  
وعليه الفتوى كما في السراجية وعندنا يرجع ضربا ويجوز وفي الكافي اعلم ان شاهد  
الزور يقر اجماعا اتصل القضاء بشهادته او لا لانه ارتكب كبرية اتصل ضربا  
بمسلم الا انهم اختلفوا في كيفية تعزيره تشهيره فقط وقالا يعزب ويجوز وهو  
قول الشافعي لان عمر بن الخطاب شهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه وله ان  
شريح القاضي في زمن عمر بن الخطاب كان يشهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه  
لا قضاء بقاته وهذا يشهد به يخفى على الصحابة رضي الله عنهم ولم يذكر عليه  
احد منهم فحل محل الاجماع وكان هذا من الامام احتجا بما اجماع الصحابة انقلد  
الشريح لانه لا يريد تقليد التابع وحديث عمر بن الخطاب على السياسة الى اربعين و  
التسليم **كتاب الوكالة** مناسبتها للشهادة من حيث ان الانسان يحتاج في  
معاشه الى التفاضل والشهادة منه فكذا الوكالة وهي لغة نفتح الواو وكسرهما  
اسم للتوكيل من وكله بكذا اذا فوض اليه الامر فيكون الوكيل بمعنى المفعول لانه وكول  
اليه الامر وقيل هي الحفظ ومنه التوكيل في سماء الله تعالى فيكون بمعنى  
فاعل والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع وشراعي اي الوكالة امانة الغير  
مقام نفسه في التصرف والمراد بالتصرف ان يكون معلوما كما كان في اكثر المعيرات  
لانه اذا لم يكن معلوما ثبت ادنى التصرفات وهو الحفظ فيما اذا قال وكلت بك على  
فلو قال في تصرف جائز معلوم لكان اولى لان التصرف مطلقا يشمل الجائز والطهر  
ومعزها كما في المنع لكن يمكن ان يجاب عنه لان اللزم للعهد فلا حاجة الى زيادة  
تدبر وشرطها اي الوكالة كونه الموكل ساه فاعل من يملك معنى التصرف لان الوكيل  
يستفيد ولاية التصرف من الموكل فلا بد للمفقد من ان يملكه ويقدره قبل هذا  
عليهما واما على قوله فالشرط ان يكون التوكيل حاصلا بملك الوكيل  
فكون الموكل مالكا لذلك التصرف الذي وكل به الوكيل ليس بشرط  
ان يجوز توكيل المسلم مطلقا ببيع الخمر والحذر عنده مع ان المسلم لا يملك بهذا



التصرف بنفسه انتهى كمن شرط ان يكون الموكل المتصرف نظر الى اصل التصرف وقادرا  
عليه وان امتنع في بعض الاشياء بما رضى النبي فلا يلزم ما قيل تدبر وشيئا ارضا  
كون لو وكيل تمت بمقتل العقد ويعرف ان البيع مائة الف للمبيع وجالب للمتن والشراء  
على حكمه ويعرف الغبن الفاحش واليسير كما في اكثر المعبرين وقال يعقوب بن ابي اسحق  
لا يلزم انفقوا على ان يوكيل العاقل صحيح وفي الغبن اليسير من العاقل كما لا يلزم  
عليه احد الا بعد اشتغاله بعلم الفقه فلا وجه لاشتراط صحة التوكيل انتهى  
لكن المراد من الصبر العاقل هو المميز مطلقا فلا يرد تدبر ويقصده اي يقصد  
الوكيل بوجوب حكم العقد وحصول الربح حتى لو كان يعرف في البيع بطلان الهزل فلا يلزم  
الموكل كما في اكثر الكتب لكن ليس فيما نحن فيه لان الكلام في صحة الوكالة لا في صحة بيع  
الوكيل وعدمه وعدم وقوعه عن الموكل ولذا تركه في ان كنا اذ قلنا ان يقصد  
يعلم كمال العقل تدبر وفيه رمز الى ان المعنوي يصح ان يكون وكلا لانه يعقل  
يقصده وان لم يرجح المصلحة على المصلحة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يترتب خلا  
لمجرد فلو وكل بيع عبده وطلاق امراته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافا له كما في  
الفهستان في نقله عن المحيط ثم منعه بقوله فيصح توكيل الخ الباطل ينبغي ان يفيد  
بالعاقل ليجوز عن المجنون كما في التفسير فلا يصح توكيل مجنون وصبره يعقل مطلقا  
وصبره يعقل بنحو طلاق ومناق وهبة وصدقة من التصرفات الصالحة وصح  
توكيله بما ينفعه بلا اذن وليه كقبول الهبة وباترة وبين ضرر ونفع بيع وبارة  
ان ما ذرونا لا توفى على اجازة فولية او المأذون والمراد بالماذون الصبر العاقل  
الذي اذن له الولي والعبد الذي اذن له المولى اي يصح توكيله كل منهما حرك  
مفعول التوكيل بالفا ما ذرونا لان الموكل مالك يتصرف والوكيل اهل له او توكيله  
صبي عاقل او عبدا محجورا في التصبي والعبد لان الصبي اهل للعبادة حتى  
ينفذ تصرفه باذن الولي فكذلك العبد حتى يصح طلاقه واقراره في الحد والنفقة  
ولكن لا يرجع حقوق العقد اليهما بل الى موكلهما اذ يصح منهما التزام  
العهد والصبي لقصور اهلية والعبد تجو المولى بخلاف الماذونين بحيث  
تلتزمهما الصلوة بخسنا وفي المتن وعن ابي يوسف المشرى اذ الم يعلم بحال  
ثم علم انه صبي محجور او عبد محجور له حيا والفسخ وان كان ما ذونين لزمهما  
التمن ورجا به على امر بخسنا بطل ما موصوفة او لمن الموصولة او تعرف  
للتوكيل اي صالح التوكيل بكل عقد بعقد هو ان الموكل بنفسه اي مستند بنفسه  
او بوجه به نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها لان  
الامانة قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز  
دفعها الى غيره وفي الفهستان في شكل توكيل المسلم الذي ذميا او مسلما  
بيعه الخ وشرائها التوكيل ببيع المسلم والاستقرار كما قلنا فان الكفاية  
كافية للاولين والثالث مستثنى بقية اية في الرابع مختلف في انتهى ويمكن  
دفعه بوجه اخر كما بين انفا وصح التوكيل بايقاع كل حق وبكيفية  
الموكل فله يفتدى الى طريقا لا يفتى فيحتاج الى التوكيل بالضرورة والمراد  
بالايقاع دفع ما عليه وبالكسيف والقصة في حد وفور اي ففاس

اي يصح

اي يصح التوكيل باستيفاء بهما مع غيبة الموكل عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي  
على فلان حد او قصاص النفس او العرف فوكلتك ان تبطله منه فقبل فان استيفاء  
بدون حضور الموكل باطل لسقوطهما بالمشبهة وعند حضوره يجوز اجماعا وانما  
قلنا لا يصح التوكيل باستيفاء لانه في التوكيل بايقاع او قول محمد مضطرب ولا يظهر  
انه مع الامام في نفس التوكيل وكذا الخلاف في التوكيل بالحد من جانيبه من له الحد والقصاص  
وفي شرح الطحاوي صح التوكيل باستيفاء ما تغزير وعند الامم الثلثة يصح في القود  
وان غاب الموكل الا في رواية عن احمد وجعل من السافعي ويصح التوكيل بالخصوص في كل حق  
لان احدا لا يفتدى الى وجود الخصومات فيحتاج الى التوكيل بالضرورة بشرط نفس الخصم  
فلو رضى قبل سماع الحاكم الدعوى ثم رجع جاز رجوعه وان بعده لا وفي الغناية  
اختلف الفقهاء في جواز التوكيل بالخصومة بدون رض الخصم وقال الامام لا يجوز  
التوكيل بالخصومة الا برضى الخصم سواء كان الموكل هو المدعي او المدعى عليه وقال  
يجوز بغير رض الخصم وهو قول ابي الفتح في الهداية والظاهرية وغيرهما اختلف  
في الجواز اما الخلاف في لزوم وهو الصحيح وعند هذا قال المزومها فعند الامام  
لا يلزم التوكيل بل برضى الخصم فتدرك الوكالة مرة الخصم الا ان يكون الموكل مريضا  
لا يمكنه مع وجود المرحل حضور مجلس الحكم وكذا لا يحسن الدعوى او غائبا مسافة  
سفر او مدة ثلثة ايام فصاعدا او مريضا للسفر يعني اذا قال انا اريد السفر يلزم منه  
التوكيل بل برضى الخصم لا بالوكالة او مطلقا فلا تترتب توكيل الخصم لانه لو لم يلزم  
يلحقه الحجر بالانقطاع عن مصالحه لكن لا يصدق بمجرد قوله بل ينظر العاقل  
في حاله وعنده سفر او سالت عن ورفقائه او يكون الموكل امرأة مخدرة غير  
معقاة الخ ورجع الى سقوط مجلس الحكم سواء كانت بكرا او ثيبا وعليه الفتوى كما  
في الحقايق لانه لو حفر لا يمكنها ان تنطق بحققها لحياتها فلزم توكيلها ولو  
اختلفا في كونها مخدرة ان كانت المرأة من بنات الاشراف فالقول لها بكرا كانت  
او ثيبا لانه الظاهر من حالها وان كانت من الاوسا فالقول لها لو كانت بكرا  
وان كانت من الاوسا فلا سواء كانت بكرا او لا لكون الظاهر غيرنا هذا كما في  
المنع ومن الاعذار الحيف اذ كان الحكم في المسجد والمجلس اذا كان من غير العاقل  
فراى اليه كما في التبيين وفي المنع وهو مقيد بما اذا كان الطالب بل برضى  
بالاخير واما اذا مرض به فلا يكون عذرا والمريض الطالب فهو عذر مطلقا وانما  
كالحيض انتهى وفيه كلام لانه لا يحد للعاقل ان يخرج من المسجد ويبيع الخصومة  
او يرسل اليهما تابا برفع الخصومة كما قرناه في كتاب القضاء مفقود وجه لعدة من الاعذار  
ويلزم منه ايضا ان يحد الجارية والكفر من الاعذار مع انه لم يذكرها منها فاملق  
عندها وهو قول الامم الثلثة لا يترتب طر من الخصم فيلزم بل برضا مطلقا  
لان التوكيل تصرف في خالصه فلا يتوقف على رضاه غيره كالنوكيل يقضاه الربون  
وله ان الوكيل قد يكون استد خصومة واكثر الكار فيتصرف به خصمه بغير رضاه  
كالحوالة بالدين بخلاف الوكيل بالقبض فانه لا يختلف والمختار للفتوى ان العاقل  
علم من الوكيل خصمه يعلم بقوله الامام وان علم من خصم الموكل التفت في اكلها من قبل الوكيل



يعمل يقول صاحبه وهو اختيار نفس الامة السخسي كما في الدرر وحقوقه عقد  
يضيفه الوكيل الى نفسه كبيع فانه يقول بعت هذا الشيء منك ولا يقول بعت منك  
من قبله ولا غيره واحاطة وبيع وصالح عن اقرار دون انكار كما سياتي في تعلق  
اي بالوكيل دون الموكل بل يفرق بين موكله حاضر او غائبا لانه اصل في العقد لانه يقيم  
بكله ونائب عن الموكل في حق الحكم فراعنا جهة اصله في تعلق الحقوق حتى شرط  
عدم حقوق العقد بالوكيل فهو لفوقه فالشأن في فائه قال بتعلق بالموكل لان  
الحقوق تابعة لحكم التفرع وهو الملك يتعلق بالملك فكذلك تابعه واعتبر بالوكيل  
والوكيل بالسكاء ان لم يكن الوكيل مديونا او عبدا محجورا انما انشأه الى ان العبد والابن  
والما دون تعلق وتلزمها المهددة مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل كما في شرح  
المجمع نقله عن الزخيرة المأذون له ان كان وكيله بالبيع تلزمه الحقوق سواء  
باعه حالا او متجلا وان كان وكيلها شراء فان كان بتمن مؤجل الزمة ايضا لانه  
يملك ما اشتراه حكما ولهذا يحسم بالتمن ليستوفيه من الموكل وان كان بتمن مؤجل  
لا تلزمه الحقوق لانه لم يملك ما اشتراه لا حقيقة ولا حكما ولو زمة للعهد  
ملتزما ما لا يرد من مستوجبا متلا على موكله وهو معنى الكفالة فانه لا يصح  
منه ان يضمن ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم الوكيل المبيع الى المشتري في  
الوكالة بالبيع ويتسلمه اي يقبض المبيع عن البايع في الوكالة بالشراء ويقبض  
التمن اي يضمن مبيع البايع ويطلب بفتح اللام اي بالتمن في الوكالة بالشراء  
فلا يشتري ويرجع به على صيغة مبني للمفعول اي بالتمن عند استحقاق  
اي استحقاق ما باع ويخاصم على صيغة مبني للمفاعل في عيب مشريه ويرد الى  
بايعه اي بالعب فان ذلك كله من حقوق العقد فيتعلق بالوكيل ان لم يسلمه  
الى موكله وبعد تسليمه لا يرد له اذ باذنه اي باذن الموكل ويخاصم على صيغة  
المبني للمفعول في عيب مبيعه ويخاصم في شفيعته اي في شفيعه ما باع ان كان قد  
يخلو ما اذا سلم المبيع الى المشتري فان الوكيل لا يخاصم في الشفعة وكذا  
شفعة مشريه يعني يخاصم الوكيل في شفعة ما اشتري بالوكالة ما دام في يد  
وبنت الملك للموكل ابتداء اذا اشتري الوكيل لان الموكل لان الموكل يتخلف  
عن الوكيل في حق الملك كما ان الرق ينهب ويصطاد اذا العلى يتخلف عن  
العبد وتكون الملك اليه ابتداء وهو الصحيح كما في الهداية وتبين الملك للوكيل  
فيقتل الى الموكل بلا ثم فرعه بقوله فلا يعتق قريب وكيله شراء ولا يقصد  
شكاه من كونه شراها لان الملك يلزم الموكل فعلى القولين يملك الوكيل  
قريبه ومن كونه لعنه تقرر ملكه لان العتق ونسب النكاح يقتضيان  
تقرر الملك كما في اكثر المعتمدات لكن لم يظهر في هذا التفرع انه يتخلف  
لان الغريب لا يعتق اتفاقا فاولى ان يفرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف  
تدبر وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى موكله مراده انه لا يستغنى  
عنه اضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح والمراد من

السابق انه يصح اضافة الى نفسه ويستغنى عن اضافة الى الموكل لانه شرط  
ولهذا الوضوف الوكيل بالشراء والشراء الى موكله كما في الاجماع فلفظ الاضافة  
واحد والمراد مختلف في الاصلاح تعلق بالموكل كشكاه وخلع لان الوكيل فيهما  
سفيران حاك حكاية غيره فلا يلزم عليه شئ حتى لو اضاف النكاح الى نفسه بان  
قال تزوجتها يقع للوكيل وصالح عن انكار لانه قد يضمن للموكل فلا بد من اضافة  
اليه كما في الاصلاح هذا الصالح لا يصح اضافة الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل  
بجملان الصالح عن اقرار فانه لا يصح اضافة الى كل منهما وقد عرفت اختلاف  
المراد من اضافة من الموضعين فافتقر الصالحان في الاضافة اسلم على هذا  
قال قول صدر الشريعة واما الصالح فلو فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار محمل  
نظر كما في خاتمة يعقوب ياشا والدرر تتبع وصالح عن عدم عمد لانه استغنى بعض  
والوكيل اجنبى سفير وكما به وعتق على مال وهبة وصدقة وانارة وايداع ودين  
واقراض ولم يذكر الا شقراضا لانه لا يصح التوكيل به وعليه الفتوى شرعا  
ومضاربة فان الوكيل يضيف هذه العقود الى موكله في عرف اهل المعاملة فتعلق  
حقوق العقيد الى موكله دون الوكيل ثم فرع الى هذا الاصل فلا يطلب بفتح اللام  
وكيل الزوج بالمهر من قبل الزوجة ولا يطلب من قبل الزوج وكل المرأة تسليمها  
اي تسليم المرأة الى الزوج او يلزم سقوط ما لكتنها بعقد النكاح والساقط كذا  
شئ مع انها خلقت محلا للنكاح فلا يخرج عن المالك لنفسها ولا يطلب وكيل  
الخلع بيد الخلع لانه سفير فيه والمشتري منع التمن عن الموكل يعني اذا  
وكل رجلا يبيع شئ فباعه ثم ان الموكل طلب من المشتري التمن له فمعه لان  
الموكل اجنبى عن العقد ثم ان الموكل طلب والوكيل اصل في الحقوق والذالم  
ان يوكل الاخر بهذه الحقوق وان لم يكن حق التوكيل والمراد من الموكل موكل  
وكيل يبيع ليس عبدا وصبيا محجورا كما مر وفي البحر ولو كان الموكل دفع  
التمن الى الوكيل فاستهلكه ونصب كان للبايع حبس المبيع ولا مطالبة له  
على الموكل فان ينقض كل التمن الى البايع باع العاض الجارية بالتمن اذا  
رضا والا فلا فان دفعه الى المشتري التمن اليه اي الموكل صح دفعه ولو باع  
بتمن الوكيل لانه ملكه الا في الصرف الا اذا كان الموكل حاضرا عند عقد الصرف  
فالعقد ينصرف اليه كحضوره ولا يطلب اليه الوكيل فانيا لان لقن التمن المقتضى  
حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في اخذ منه ثم الدفع اليه وانما ذكر قوله  
والمشتري الى هنا في هذا المحل مع ان المناسب ان يذكر من تعريفات القسم الاول  
نقطة لما بعده وان كان المشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به اي  
بتمن المبيع الذي باعه الوكيل للموكل بمجرد العقد لوصول الحق اليه بطريق  
التقاضي وهذا حيلة للوصول الى دين ولا يوصل اليه وكذا انقع المقاصة  
به ان كان له اي للمشتري على الوكيل دين عند الطرفين لكونه بملك الا برأه  
عنه عندها خلافا لابي يوسف لان عنده لا يجوز البراء ولا تقع المقاصة  
ولكن يضمنه الوكيل للموكل في فصل المقاصة عندها كما يضمنه في فصل



واما كان دينه اي دين المشتري عليهما اي على الموكل والوكيل فالمضاربة بدو الموكل  
 دون الوكيل لان المبيع ملك الموكل لا غير باب **الوكالة بالبيع والشراء** فزدها  
 بباب على جهة لكثر الاحتياج اليهما فقدم الشراء لانه ينشئ عن اثنان الملكات  
 والبيع ينشئ عن اربعة والارزاق بغير الاثنان لا يصح التوكيل بشراء شئ يشتمل اجناسا  
 كالذيق والثوب والداية للجهالة الفاحشة فان الدابة لما يدب على وجه الارض  
 لفة وعرفا للتحليل والبغل والحمار فقد جمع اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول  
 الملبوس مناهل للسر الى الكسب ولهذا لا يصح تسميته مهر وكذا الرقيق لانه  
 شامل للذكور والانس المختلفين في بني ادم واذ اشترى الموكل وفي الشراء كما في  
 النهاية او بشراء شئ يشتمل ماهو كالاجناس كالدار وان وصليته بين الثمن لانه  
 يتعدى الامتثال للموكل لان هذا كذا الثمن يوجد من جنسه ولا يدور مراد الامر  
 لتفا حشر الجهالة والمواد هنا بالجنس يشتمل اصنافا وبالذوق الصنفان  
 اصطلاح عليه اهل المنطق فان سمي نوع ثوب كالحمرى مثله جاز وكذا ان سمي نوع  
 الدابة كالفرس والبغل جاز سواء سمي ثوبا او كالاجماع او بين ثمن الدار  
 والمحلة يعني ان وكل بشراء دار وبين ثمنها ومحلتها جاز واختلفوا في هذا المحل  
 وقد جعل صاحب الكنز الدار كالعبد موافقا لقاضيهما لكن شرطه بيان  
 الثمن بين المحلة وجعلها صاحب الهداية كالثوب وقال وكذا الدار تشتمل ماهو  
 في معنى الاجناس لانها تختلف باختلافها فاصحابا مختلفون الاعراف والجيران  
 والمرافق والمحال والبلدان فتعد الامتثال وان سمي ثمن الدار ووصف جنس  
 الدار والثوب جاز معناه انتهى وفي الاصلح والدار محلة بالجنس من وجه  
 لانها مختلفة لفئة المرافق وكثر ثمنها فان بين الثمن الحق بجهالة النوع  
 وان لم يبين الحق بجهالة الجنس والمناخرون قالوا في ديارنا لا يجوز بدو  
 بيان المحلة لانها تختلف باختلافها قالوا في البحر وفي المعراج ان ما في الهداية  
 تحالف لرواية المبوط قال والمناخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا لا يجوز ذلك  
 ببيان الحال انتهى به يحصل التوفيق فيجعل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف  
 في تلك الديارا اختلافها فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لا يتفا حشر اشترى  
 المصنف اختار قول المتأخرين وجهالة النوع عند المتقدمين فليجعل عبارة  
 كل من الثمن الهداية على كل المذهبين تتبع وبين جنس الرقيق كالعبد ونوعه  
 كالتركي يعني ان وكل بشراء عبد تركي مثله يصح لان العبد معلوم الجنس من  
 وجه لكن من حيث صفة الجهالة كان اجناسا مختلفة فان بين نوعه كالتركي  
 يصح تعينه او بين ثمن ثمانية نوعا اي نوع العبد بالقلعة والكثره يصح  
 لان ذكر الثمن كذا النوع في تقليل هذه الجهالة وان لم يبين شيئا منهما لم يصح  
 التوكيل بالبيع بجهالة الجنس لا متنازع الا مثال الكنز الحسن تذكير الصفة  
 وهو قول بعض نوفا لان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية  
 وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من وجه كالنساء والبقرة وان لم يذكر  
 الثمن والى ان جهالة وصفه مانعة كما في القهستان واطلق شامل

لما اذا كان ذلك الثمن نوعا او لونه اندفع مالى الجوهر حيث قال وهذا المذهب  
 لهذا الثمن من كل النوع اما اذا وجد ثمنه يجوز عند بعض المشايخ كما في المنع  
 نعم فقال لا يبيع كاي اشترى ما رايت وفي الراية قوله او نعم صعوبة لانه لا يباع  
 كونه معطوفا على قوله او بين جنس الرقيق ولا كونه معطوفا على قوله فان  
 سمي نوع الثوب جاز وفصله ثم قال لو بينه بطريق الاستثناء بان يقول  
 الا ان يعمم لكان اسما واطهر ويدل على ما ذكرناه قول صاحب الهداية ومن  
 كل رجل بشراء شئ فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه لم يصح  
 الفعل للموكل به معلوما فيمكنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول لا يبيع لي ما رايت  
 لانه فوض الى امر الى اية شئ يشترى به لكونه متمملا انتهى لكن يمكن ان يكون  
 معطوفا على ما يفهم من الكلام السابق وهو قوله فان سمي هذا اي وان خصص  
 جاز عنه البيان او نعم جاز وان لم يبين او ان يكون او يعني الا تقول لهم ان لم يمسك  
 او يعطى حق ولو كان بغيره الطعام فهو يقع على البرية ودرقيقه يعني دفع  
 الى اخذ درهم وقال اشترى طعاما ما يشترى والقياس ان يشترى كل مطعوم  
 اعتبارا للحقيقة كما في اليمين على الاكل ان الطعام اسم لما يطعم وجهه الاستحسان  
 ان الطعام اذا اقرن بالبيع والشراء يحل على ما ذكرنا ولا عرف الاكل فيبقى على  
 الوضع وفي الغاية هذا في عرف اهل الكوفة فان سوق الحنطة ودرقيقها عندهم  
 يسمى سوق الطعام اما في عرف غيرهم فينصرف الى مطعوم وبه قالت الامم  
 الثالثة وقال بعض المشايخ الطعام في عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله يعني القناد  
 للاكل كاللحم المطبوخ والمشتري يمكن اكله من غير ادم دون الحنطة والخبز  
 وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الزجينة وانما قلنا دفع الى  
 اخر لانه لو امر بلا دفع اليه لا يصح التوكيل كما في القهستان واطلقه فشملى ما اذا  
 كسر الدرام او قلت وقيل يقع على البرية كثير الدرام ويقع على الخبز في قليلها  
 ويقع على الذيق في وسطها قبل القليل مثلا مثل ثلثة او المتوسطة مثل اربعة  
 الى خمسة او سبعة فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير وفي متخذ الوليمة  
 اي طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم ثمان يقع على الخبز بكل حال سواء اكثر  
 الدرام او توسطت او قلت لان مدار الامر في الكل العرف وصح التوكيل بشراء  
 عين اي شئ معين بدو له اي للموكل على الوكيل يعني لو قال رب الدين للدين  
 اشترى هذا العبد مثله الف لي عليك فاشتراه يكون ملكا للامر حتى لو هلك  
 في يد الوكيل يملك على بالامر لا على الوكيل لان في تعيين المبيع تعيين البائع  
 وفي تعيين البائع توكيله بقبض دينه من الدين او كاجله ثم يقبضه لنفسه  
 فلا يوجد تملك الدين من غير من عليه الدين وكذا لو امر شخص مديونه  
 بالتصدق صح كمالوامر الاجر المستأجر بخدمة ما استأجره ومن ما عليه من الا  
 حرة وفي غير الدين اي او قال رب الدين للدين اشترى بالالف عليك عبيد اثنين  
 معينين فالتوكيل بطهران اشترى وهلك في يد الوكيل فعليه اي على الوكيل لانه  
 الشراء نفذ عليه لا على الموكل وان قبضه الموكل فهو له اي للموكل هذا عند الامم



وقال لا هو لازم للموكل ايضا كما هو لازم في المعين سواء قبضه الموكل او هلكه اي  
المبيع عليه اي على الموكل ان قبض الوكيل لان الدوام والدنايمه فتعينان في المعاوضه  
وبما كانت او عين الا ترى لو تبايعا عينا بدين ثم تصارفا ان لا يبرأ من العقد فضا  
الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الامر لان يد الوكيل كيد وله انها  
تتعين في الوكالة لان الا ترى انه لو قيد الوكالة بقبض المعين منها او الذين منها ثم  
استهلك المعين او اسقط الدين عن المدين بالابراء مثلا تبطل الوكالة لانعدام  
المحل لتصرف الوكيل ولم يلزم عليه مثلا اعطاء الدين لان الاستهلاك والاستسقاط  
في حكم الاخذ والاستيفاء وهذا في المعنى في الاستهلاك ظاهر ولذا قيد صاحب الهدية  
بالاستهلاك وما في تعليل صاحب الهدية بان تبطل الوكالة محضه بالاستهلاك  
دون الهلاك مخالف لما في مشروع الجاهل الصغير في هذا الموضوع حيث قالوا وهلك  
الدوام المسلم الى الوكيل بالشر او بطلت الوكالة وتماه في العناية فليطالع وان  
تقيت كان هذا عليك الذين من غير من عليه الدين من غير ان يוכל بقبضه وذلك  
لا يجوز لانه عليك الوصف وهو الوجوب في الذمة والوصف عرضي لا تقبل التملك  
وعلى هذا امر اي امر الموكل الوكيل ان يسلم ما عليه او يبرئه فعلى لو قال السلام الى  
عليك الى فلان في كذا صحت اتفاقا ولو قال الى من شئت فعلى الخلق وكذا الامر ان  
يبرئ ما عليه والى اصل ان عين السلام اليه ومن يعقد عقد الصريح بالاتفاق  
وفي العناية وانما خصصها بالذكر لرفع ما يتوهم ان التوكيل فيها لا يجوز بشرط  
العقب في المجلس انتهى لكن فيه تأمل ولو وكل عبدا يشتري نفسه او يفتري العبد  
المأمور له اي للموكل من يبرئه بان قال فلان لعبد اشتري نفسك من سيدك  
بالف مثلا فان قال العبد الماء مور يعجز نفسي فلان بالف فباع السيد فهو اي العبد  
له اي للموكل لان العبد يصاح لان يشتري نفسه لنفسه ويصاح ويملكه عن  
غيره في شراء نفسه لكونه اجنبيا عن نفسه في حكم المالية فاذا اضاف العقد  
الى الامر صاع شراؤه للاستال فيقع للامر وان لم يقل العبد فلان عتق العبد لان  
المطلق يحتمل الوجهين احدهما هو الاستال للامر والاخر هو التفرغ لنفسه  
فلا يقع استال بالملك فيبقى التفرغ واقعا لنفسه اذا كان الشراء للامر  
فلا بد من قبول العبد بعد قول المولى بعت وان وقع للعبد يكتفى بقول المولى بعت  
بعد قوله بعتي نفسي لان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق لان البيع والتمن على  
الصديقيهما لا على الامر وان وكل العبد غيره لشرائه فان قال الوكيل لسيدي  
بشرية ان ذلك العبد لنفسه فباع السيد عليه هذا حكم عتق العبد على السيد  
ووكاله اي ولاء العبد له اي للسيد لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد  
نفسه قبول لا تناقيد لا المأمور مبرره ان كثر جمع اليه الحقوق فصار  
كانه يشتري نفسه والولاء للمولى وان لم يقل لنفسه عند شرائه فهو اي العبد  
للكوكل لكونه قوله مطلقا فيقع التفرغ لنفسه وما به اي على الشراء منه اي تم  
العبد لكونه عاقدا وما اعطاه العبد للوكيل لاجل التملك للمولى لانه كسب عبده واد  
قال الموكل بل اشتريته الوكيل لمن ولاءه شراء عبدا لشرائه لانه عبدا فمات

ان لم يوجد

اي ان لم يوجد دفع الثمن الى الوكيل انه يدعى الثمن على الموكل وهو ينكره فالقول للموكل واد  
اي واد وجد دفع الثمن فالقول للموكل انه امين فالقول للموكل انه امين  
اليمين وقد اجمل المصنف في هذه المسئلة فلو بد من التفصيل لانه قال صاحب المنح و  
غيره ان العبد ان كان مضمنا وهو حي فالقول للمأمور ان يشتريه لموكل لان نفسه  
اجمعا كان الثمن منقورا او لا لانه اخبر عن امر ملكه لثبته بالخبره في التحقق  
يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان ميتا والحال ان الثمن منقور فكذلك  
الحال ان الثمن كان امانة في يد موكل او في الخرج عن عهده امانة من الوجه الذي  
امر به وكان القول له وان لم يكن الثمن منقورا فالقول له وان كان غير معين  
وهو حي فقل المأمور بشرية لك وقال امر بل اشتريته لنفسك فالقول للموكل  
ان كان الثمن منقورا لانه يجبر عما يملك لثبته بالخبره وان لم يكن الثمن منقورا فالقول  
للامر عند الامام وعندهما لقول المأمور لانه اخبر عما يملك لثبته بالخبره فصاح كافي  
المعين وله انه موضع تهمة بان يشتريه لنفسه فاذا اراد الصفقة خاسر الزمها  
الامر بخلافه ما اذا كان الثمن منقورا لانه امين فيقبل قوله كفى المنح وغيره فعلى هذا  
عبارة المصنف احرق فالاولى ان يفصل تدبير الموكل بالشراء لطلب الثمن من الموكل  
ان اشتري وقبض المبيع وان وصلته لم يبرئه اي الثمن الى البائع او يجزى بين الوكيل  
والموكل ببادلة حكمية ولهذا اختلفا في الثمن يتخالفان ويرة الموكل على الوكيل  
بالعيب فيصير الوكيل بايعا من موكله حكما فيطلب الثمن من موكله فشاء باي  
اولا وجب المشتري لانه اي للموكل بالشراء حسب ما اشتراه من موكله لان يقبض  
ثمن المبيع وان يدفع الثمن الى بايعه لما علم ان المبادلة الحكمة تجزى بينهما وقال  
ز في لم ير المحبس لان الموكل صار قابضا بيده فحق المحبس يسقط وفي التنوير ولو  
بشرائه الوكيل بنقد ثم اجله البائع يكن الوكيل المطالبة حالا فان هلك قبل  
حبه هلك على امرائ ان هلك المشتري في يده يبرئ الوكيل قبل ان يحبه من موكله  
يهلك عن مال الموكل لا الوكيل لا يسقط عنه اي ثمن المبيع عن الموكل فيرجع الوكيل  
عليه لان يده كيد الموكل فان لم يجز فيصير الموكل قابضا بيده وان هلك المشتري  
في يده الوكيل بعد حبه اي حسب الوكيل اياه يسقط الثمن عند الطرفين لانه  
بمقتضى البائع منه وكان يجب لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه وعند اي يوسف  
كالرهن لانه مضمون بالمحبس للاستيفاء به وان لم يكن وهو ههنا بعينه  
بخلون المبيع لان البيع بنفسه بهلاكه وهذا لا ينقض اصل العقد ولذا ينفسخ  
في حق الموكل كما اذا رده الموكل بعينه رضي الوكيل به والحاصل ان عند هبها  
الثمن بهلاكه وعند اي يوسف يهلك بالاكل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان  
الثمن اكثر من قيمته رجح الوكيل بذلك الفضل في موكله وعند من يضمن  
قيمه وليس للموكل بشرائه معين شراؤه لنفسه ولا لموكله اخر لانه  
يؤدى الى تقرير الامر من حيث انه اعتمد له فيه عزل نفسه ولا يملكه الا  
بمحض من الموكل كما في الهدية والتعليل يقتضي عدم الجواز بمعنى عدم الحل  
كما في البهي وقدر الزيلعي بان لا يتصور ثبته لنفسه وهو مناسب للتعليل



الثاني ولو اشترى لنفسه عند غيبة الموكل أو بغير موكل أو بالوكالة  
على وجه المخالفة فإنه وقيل للموكل ومن هذا قال وان دخل بغير موكل باسمي  
من الموكل من الثمن أو بغير النقد بان شراؤه بالعرض أو بالجلد وقع الشراء له  
أي للموكل لأنه خالف ثمن فتر عليه نقص منه لأنه قال وان سمي ثمنًا فتر  
عليه شيئًا لم يلزم الأمر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن إلا ان يكون وصفا  
له بصفة وسمى ثمنًا فاشترى بملك الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على  
وكذا يقع الشراء للموكل ان امر الموكل بغيره فتر الفير أي الموكل الثاني بغيره  
الموكل الأول المخالفة امر أمر أنه ما مورر بان يحضره اياه ولم يتحقق ذلك في  
حال غيبته وان شراؤه أي الموكل الثاني بحضرة أي بحضرة الموكل الأول فلو موكل  
أي يقع شراؤه للموكل لأنه يحضره اياه فلا يكون مخالفا بخلاف الموكل بالطلاق  
والعناق اذا دخل غير فطلق الثاني واعتق بحضرة الأول حيث لا ينقد وان حض  
وايه وفي غير المعين هو أي الشراء للموكل بعد لو اشترى الموكل بشراؤه من غير  
معين شيئا يكون للموكل إلا ان يملك لنفسه إلا ان اضاف العقد إلى مال الموكل  
بان قال يشتري بهذا الف وهو مال الأمر أو اطلقا العقد بان قال اشتريت  
فقط ونحوي الشراء له أي للموكل فيكون للموكل في صورتين وفي الثانية هذه  
المسئلة على وجه اضاف إلى درهم الأمر هو عند معلوم أو يشتريه بمال الموكل  
دون النقد من ماله لأن فيه أي في النقد تفصيل فخلوا وبهذا الإجماع  
وهو أي الجواب مطلق لا تفصيل فيه وان اضاف درهم لنفسه كان لنفسه  
حلالا بمال الموكل على ما جعل له شرعا أو بفعل عادة أو الشراء لنفسه باضافته  
العقد إلى درهم مطلقا فان نواها للامر فهو للامر وان نواها لنفسه فليفسد  
ويجعل للامر في هذا التوكيل وان كان باقي النية حكم النقد بالإجماع لأنه ركة  
ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على أنه لم يحضر النية قال محمد هو للعاقدة  
لأن الأصل ان كل احد يعمل لنفسه إلا اذا ثبت لجعله لغيره ولم يثبت وعند  
أبي يوسف حكم النقد لأن ما وقع مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقفا فعن  
أي المالين نقد فقد فعل ذلك المحتل لصاحبه ولا مع نصا فحقها احتل  
النية للامر على ما نقلناه من جعل على الصلح كما في حالة التكاثر والتوكيل  
بالإسليم في الطعام على هذه انتهى يعتبر في السلم والصرف مفارقة التوكيل  
لأن الموكل فيبطل عقدها بمفارقة الموكل صاحب قبل القبض لوجود اختلاف  
من غيره قبض ولا يبطل بمفارقة الموكل إذا قبض لعاقد وهو ليس يعاقد  
وما قيل من أنه اذا حضر الموكل مجلس العقد لا يعتبر مفارقة التوكيل ضعيف  
لكونه التوكيل أصلا في الحقوق في البيع مطلقا كما في البرق قيد بالتوكيل لأن الرسول  
فيهما لا يعتبر مفارقتها لأن الرسالة في العقد كفي القبض وينقل كلامه  
إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض العاقد فلم يبيع ولو قال التوكيل الشراء  
بعينه هذا الزيد أو كجمله فباع ثم أكره المشتري كونه زيدا أمر بعد إقراره لقوله  
لزيد فلم يزد أحدًا أي أخذ المبيع جبرًا ان لم يصدق ان كان أي المشتري كان

قول الموكل هذا الزيد أو كجمله فباع ثم أكره المشتري كونه زيدا أمر بعد إقراره لقوله  
لزيد فلم يزد أحدًا أي أخذ المبيع جبرًا ان لم يصدق ان كان أي المشتري كان  
أي زيدا انكاره بان قال لم امره بالشراء لا ياخذ زيد جبرًا لأن إقرار المشتري أرتد  
برده فان سلم المشتري إليه أي الزيد صح لأن البيع يوجد بينهما حكما لأن الكل  
ولو فضررتا كالبايع كالمشتري فصار بيعا بالعاطل ومن وكل بغيره رطل لم يدرهم  
فشرى رطلين بدرهم تمام أي من اللحم الذي باع رطل بدرهم لزم في هذا البيع لموكله  
من اللحم رطل بنصف درهم عند الامام قيد ما باع رطل بدرهم لأنه لو اشترى  
لحما لا يباع رطل بدرهم بل أقل يكون الشراء واقعا للموكل بالإجماع وعندهما  
وهو قول الأئمة الثلاثة يلزمه أي الموكل الرطلون بالدرهم لأنه امره بغير درهم  
في اللحم وفعل بالأمور وزاده خير انصارا كما اذا وكله ببيع عبده بالف فباعه بالدين  
وله أنه ما مورر بغيره رطل مقدور ولو ما مورر بغيره الزيادة فنقد شراؤه رطل  
عنا عليه وشراؤه رطل على الموكل بخلاف ما استشهد به لأن الزيادة هنا يدل  
للملك الموكل فيكون له قيل ان محمدًا همام الإمام في قوله قيد بالوزونات كان  
في القيمان لا ينفذ شئ على الموكل إجماعا كما في البرق وفي البرازية امره بان  
يشتري بعشرة دينار فاشترى بمائة درهم وقبعة الدرام مثل الدنانير لزم  
الموكل خلوها للمجد وزفر ولو بغيره قيمتها مثل الدراج لا يلزم الأمر إجماعا  
ولو وكل بغيره عبد بن بعينهما بغيره ذكرتهما فشرى بالأمور للأمر أحدهما  
أي أحد العبدين بقيمته أو بنقصانه جاز عن الأمر بالإجماع لأن التوكيل  
مطلق فيجوز على إطلاقه وقد لا يتفق بينهما في الشراء إلا فيما يتفقان لثبات  
فيه وهو غيب الغائض لأن التوكيل لا يشترط بالتعارف والمتعارف فيما  
يتفقان فيه الناس فلم يزلوا بقيمته أو بنقصانه وكذا ان وكل بغيره بغيره  
أي عبدين بعينهما بالالف قيمتها سواء فشرى بالأمور أحدهما أي أحد العبدين  
بنصفه أي بنصف الف أو أقل من نصف الف جاز لأنه قابل الالف بهما  
وقيمتها سواء هنا فينقسم بينهما نصفين بدلالة مكان أمر بغيره كل واحد  
بشتمائة ثم الشراء بهما موافقة وبالأقل منها مخالفة إلى خير فوقع عن  
الأمر وأن شراؤه بأكثر من نصف الف لا يجوز أي لا يقع عن الأمر بل عن المأمور  
لأنه مخالفة إلى الشراء قلت الزيادة أو كثرت وهذا عند الامام وقالا يجوز الشراء  
بأكثر أيضا كما يجوز بنصفه أو أقل ان كان شراؤه بما يتفان الناس فيه وقد  
يقى ما يشتري بملكه الآخر لأن التوكيل مطلق فيجوز على المتعارف كما بيناه  
ولكن لا بد ان يبقى من الالف باقية يشتري بملكها الباقي لئلا يحصل غرض  
الأمر فان شترى الموكل العبد الآخر باقى من الثمن قبل وقوع الخصومة بينهما  
جاز اتفاقا لمحصل المرق وهو شراء العبدين بالالف فإنه قال التوكيل بغيره  
عبد غير عيني أي غير معين باللف درهم شترى به أي العبد باللف وقال الموكل بغيره  
بنصفه أي بنصف الف وهو خمسمائة وليس لهما بغيره فان كان قد دفع  
الموكل إليه أي إلى التوكيل الالف صدق التوكيل ان سادى قيمة العبد الالف  
لأنه امين قد ادعى الخروج عن عمدة الأمانة والموكل يدعى من نصف ما دفع إليه



وهو مكر وان لم يساو قيمة العبد الف ليساوي نصفه صدق الموكل بخلاف  
لانه امر بشراء عبد بالغ الماء مورثي بعين فاحش والاشياء ليساويه  
فيضمن المأمور بخمسة وان لم يكن دفعها اى دفع الموكل الف الى الوكيل  
وباقى المسئلة بحالها فان سلوى قيمة العبد نصفها اى نصف الف صدق الموكل  
بلو يمين لان المأمور خالف الامر وان ساواها اى ساوى قيمة الف تحالف لان  
الموكل هنا كالباع والوكيل كالمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف  
ويضمن العقد والعبد للمأمور في صورتين وكذا في مبيع لم يسم له ثمن فاشراه  
واختلفا في ثمنه يعنى اذا قال اشترى هذا العبدى ولم يسم ثمنه فاشترى المأمور  
ثم اختلفا في ثمنه فقال المأمور ثمنه ثمانين بالف وقال الموكل ثمنه ثمانمائة وليس  
لها برهان يلزم التحالف كما في المسئلة الاولى فان نكلا فلموكل وان نكل احدهما  
فلمن نكل ولا عبرة لمصدق المأمور في الاظهر قيل لانه الباع ان استوفى الثمن  
فقد اجنى عنهما وان لم يستوف فله اجنى عن امره فلا مدخل له وهذا قول الامام  
الى مشهور وفي الهداية وهو الظاهر وفي الكافي هو الصحيح وقيل لا تحالف  
هنا لارتفاع الخلاف بتصدق الباع اذ هو حاضر فيجعل تصادقهما بمنزلة  
انشاء العقد في المسئلة الاولى وهو غائب فاعتبر الاختلاف الى هذا المال  
مال الفقيه ابوالكثير وقال قاضيان وهو الاصح وفي التذخير ولو اختلفا  
في مقدار الثمن الذي عينه له فقال الامام ترك بشرائه وقال المأمور بالف فا  
لقول للامر بمعيته والعبد للمأمور فانبرهنا قدم برهان المأمور ولوامر  
بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال الامام ليس هذا باخي فالعقد للامر بمعيته  
ويكون الوكيل متبريا لنفسه وعق العبد على الوكيل لزمه انه اخو الموكل  
وعق على موكله فيؤخذ بذلك كما في البحر **فصل** في بيان احكام من يجوز  
للكوكل ان يعقد معه ومن لا يجوز يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من  
ترة شهادته له كاصله وفرعه وزوجه وزوجه وليه وعبد ومكاتبه  
وشريك فيما يشتر كانه عند الامام وقال يجوز العقد بمثل الامم العبد والمكاتب  
لان التوكيل مطلق ولا تهمة انما كمل ذلك متباينة والماله منقطعة بخلاف  
العبد الذي لا دين عليه بيع من نفسه لان ما في بيع العبد للموكل في حق مكاتب  
ويقلب حقيقة وله ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا  
موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة كان كل واحد منهم يفتق بماله الاخر  
عادة فصار بيعا من نفسه من وجه ودخل البيع كاجارة والقرض  
والاسلم فهو على هذا الخلاف الا اذا اطلق الموكل بان قال له يمين شئت  
فيجوز بيعه من هتوكه المذكورين بمثل القيمة كما يجوز عقده معهم  
بأكثر من القيمة بخلاف كمال المنع وفي النهاية وان باقل منها بعين  
فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بعين يسير عند الامام ويجوز عندهما  
وان بمثل القيمة فعند الامام وايتان الوكيل بالبيع بجريعه ولا يجوز  
من غير هتوكه بما قل من الثمن او بمسا فاحش لان البيع بالعين الفاحش

معاذ عند الاحتياج الى النقد وبالكثير من القيمة او اكثر وانما ذكره ليتناول  
كل بدل فانه القلة امرضا فام يكن مستطرا انما قيل وكذا يجوز بالبرص  
سواء قل او اكثر من القيمة عند الامام لانه بيع مطلق وقد وجد به خاليا  
عند التهمة فيجوز وقال لا يجوز الا بمثل القيمة بالنقد اى لا يجوز من غير  
هتوكه وبمقتضى ان لا يتعاقب الناس وفيه لا يجوز الا بالدراهم والثمانين كما  
بالعرض عندهما لان مطلق الامر فيقيد بالمتعارف لان التعريف لدفع الحاجة  
فتقيد بمواقع الحاجة والمتعارف البيع بثلث المثل وبالنقد ولهذا يتقيد  
التوكيل بشراء الفهم والجود والضيعة بزمان الحاجة ولان البيع بعين  
فاختار بيع من وجه هبة من وجه ولذا الوصدي من المريض يعقب من الثلث  
وكذلك المقايضة فله يتناول مطلق مبيع البيع قال ابو المكارم وبيع  
المضارب والمفاوض وشريك العنان بعين فاحش على هذا الخلاف  
واقا بيع الولي كالأب والجدة والوصى والقاضى لا يصح بالاقطال الا ان  
يتعاقب فيه بالاتفاق كما في العارية ويجوز بيعه بالنسيئة ان كان ذلك  
التوكيل بالبيع والتجارة عند الامام وان كان الاجل غير متعارف للماراته  
بيع مطلق خاليا عن التهمة فيجوز وعنده لا يجوز الا كاجل المتعارف  
لان المطلق يفرق الى المتعارف وعند الامامة الثلثة يجوز بثلث المثل وينقد  
البلد حالا فان كانت النقود مختلفة يعقب الاغلب وانما قيدنا بالتجارة لانه  
لو لم يكن لها بل كان الحاجة لا يجوز كالمسرة اذا دفعت غنم الى رجل  
ليبعه لها هو يدين النقد وفي المنع وبه يفتى مذكور في الخلاصة وشي  
من القبران قال بعد فاني محتاج الى ثمنه وهو لو صرح لم يجز بيعه نسيئة كما  
في النسيئة وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل موضع قامت الدلالة وعلى الحاجة  
وفي البحر لو قال بعد الى اجل فباعه بالنقد قال الشيخ الاصح انه لا يجوز بالاجماع  
ويجوز بيع نصف ما وكل بيعه كالعبد والفرس عند الامام لان اللفظ مطلق  
عقيد الاجماع والا فتراق فيعمل باطلاقة وعندها والامامة الثلثة لا يجوز  
لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصم الا نفاذ  
الضرر قبل بقا العقد الاول ولهذا المهر ان الخلاف يقتضي بالتفريق والبيع  
والا يجوز كالبر والشيعة اذ ليس في تفريقه ضرر اصل كما في الاصلاح ولذا  
قلنا كالعبد والفرس ويجوز اخذه اى اخذ الوكيل بالبيع كالثمن كغلبها اوها  
للأشياء فلا يضمن الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن ان توفى اى  
هلك ما على الكفيل من الثمن او ضاع الرهن في يده اى الوكيل لان الوكيل الجبل  
في الحق وقبض الثمن منها والكفالة تعوق به والراهن وثيقة لجانب  
الاستيفاء فملكها بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد اياه  
في قبض الدين دون الكفالة واخذ الراهن والوكيل بالبيع ويقبض اصالة  
ولهذا لا يملك الموكل جرح عن قبضة الثمن كما في الهداية وفي المنع وهو مخالف  
لما في الخلاصة من ان الوكيل يقبض الدين له اخذ الكفيل فيحمل كلام الهداية



على أخذ بشرط البراءة فهو حواله لا يجوز للوكيل بقبض الدين منه قبولها  
كما صرح به في البرازية والمراد بعدم الضمان عدمه للوكيل وانه فالدين  
قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن جلا للوكيل بقبض الدين  
اذا اخذ بها فضاء فانه لا يسقط من دين الموكل دينه وان كان على الوكيل ان يرضى  
ولورحب الوكيل الثمن من المشتري او ابراه او خطه بقبض الثمن جاز عند  
الطرفين ويضمن العيكل الثمن كله لموكله في الحال وعندي يوسف يجوز كل  
من الحصة والاكبراء والخط اذا ملك له ولا امر له فيه انقل ولم يجوز لهما  
ان حقدق العقد راجعة الى العاقد وهذه التصرفات من حقدقه فيما ملكها  
ودفع الضم حاصل بتضيئه في الحال على وجه الكمال وكذا الخلق لو اجله ان  
التمن قبل به اي بالثمن حواله قال قاضيخان ولم يذكر التاجيل في الاصل  
قل يجوز التاجيل في قول ابى يوسف ايضا كما لو باع دين مؤجل وقيل يجوز  
واختاره المص فلذا قال وكذا الخلاف لو اجله ولو اقاله الى الوكيل بالبيع  
صاح عقد الاقاله وسقط الثمن عن المشتري ولم ان الثمن الوكيل عند الطرفين  
لانه عاقد فيصير تصرفه فيضمن الثمن للموكل قبل ان يبيع كاني الوكيل  
ما لشراء لا يملك الاقاله اتفاقا هذا اذا لم يقبض الثمن من قبضه ثم اقال  
لا يبيع وكذا ان كان على الوكيل دين لرجل فاحاله الى المشتري ثم اقال لا يبيع  
كما في شرح المجمع وعند ابى يوسف لا يسقط عن المشتري لانه اضرار للموكل  
فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري ان الاقاله لما كانت عنده بيعا صار  
الوكيل شريفا من المشتري المبيع فكان الوكيل مديونا للمشتري مثل الاول  
كما في شرح المجمع والوكيل يجوز شراءه بمثل القيمة وباقل منها وهو ظاهر  
فلا يحتاج الى البيان ويجوز زيادة يتعاقب بها وهي اي الزيادة الى ان  
يتعاقب بها ما يقوم به مقوم بان قومه عدل منه بعشرة وعدل اخر  
بستعة فاشتراه بعشرة يدخل تحت تقديم مقوم وقدره في العوض بزيادة  
نصف في العشرة وفي الحيوان به درهم في العقار به درهمين وهو الغبن اليسير  
فلزم الموكل ومنه هذا قال وقد روي العوض به ثم وفي الحيوان به بازده  
وفي العقار به وازده هذا فمن لم يكن له قيمة معلومة كالعبد والروان  
وغيرهم وانما له قيمة معلومة كالخنز والتم وغيرهما فلا يحتاج الى تعميم  
مقدم فلا يدخل تحته حتى اذا زاد الوكيل بالشراء شيئا قليلا كالغلس  
لا ينفذ على الموكل لظهور المخالفة وبه يفتى كما في البحر وغيره فعلى هذا  
لو قيد قوله وهو ما يقدم به مقدم بان لم يعرف شعره لكان اول تدبيره  
لا يتعاقب بها اي لا يجوز شراء الوكيل بالدين العاقد لجواز اشتراكه  
لنفسه ثم لظهور كونه على امر وهذه التهمة لا توجد في الوكيل بالبيع لطلقة  
ما اذا كان وكيله بشراء شيء بعينه فله يملك الشراء بعينه فاحتر وان كان  
لا يملك الشراء لنفسه لانه بالمالقة يكون مشتريا لنفسه فاما التهمة  
باقية فان التعيين لثمن الهدية خلوف فانما حال حتى لو كان عليه بشرط

قالوا ينفذ على الامر به يملك شرائه لنفسه وفي العناية ان ما في الهدية  
قول عامة المتأني وبعضهم قال لا ينفذ على الامر ولو وكل ببيع عبد  
قباع نصفه جاز عند الامام لما قدرناه انما وقال لا يجوز بيعه بما  
يتعيب بالسرقة كالعبد لا بما لا يتعيب كالبرقانه يجوز بالاتفاق كما  
الا ان باع الباقي قبل الخصومة اي قبل الاختصاص الى القاضى ونقض القاضى  
البيع في يجوز بعوده الى الوفاق وهو اي جواز ان باع الباقي قبل الخصومة  
لحسنافا عندهما واتخذ كره هذه المسئلة مع انها قد تكون فيما  
تقدم بقوله وبيع نصف ما وكله ببيعهم جاز ونقضه لعزل الامامين  
والمسئلة التي تليها وهي التوكيل بشراء عبد لانه المسئلة الاولى تذكر  
بلا خلاف فيقوم انها مستفاد عليها ذكرها لدفع الترم لكن الاولى  
ان يتركها فيما ذكرها جميعا كما وقع في الهدية تدبر وان ذلك  
بشراء عبد فاشترى نصفه لا يلزم الموكل لما فيه من ضرر السرقة  
الا ان اشترى باقية قبل الخصومة اتفاقا لان شرها القبض  
قد يقع وسيلة الامتثال بان كان مودونا وبين اثنين فينفذ على الموكل  
بالاتفاق والفرق للامام بين المبيع البيع والشراء من الامر صادق ملكه  
فاعتبر فيه الخلافة بخلافه بالشراء وقال في يلزم الموكل مطلقا  
اطلاقه فمثل ما اذا كان العبد مقينا او لانه خالقه بشراء نصف  
فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه فهذا اظهر عدم صحة ما قيل ينبغي ان يشتري  
شراء النصف اذا كان التوكيل بشراء شيء بعينه ناقلا ولوردة المبيع اي  
رد المبيع المشتري المبيع على الوكيل ببيع القاضى رده على  
امره مطلقا سواء كان بسبب البينة من قبل المشتري او بكون الوكيل  
حين توجه عليه اليقين واقرار الوكيل عند القاضى فيما اي في عيبه  
منه لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطرب في النكول بعد العيب  
عن علمه باعتبار عدم تراضه المبيع قبل ترم فلزم فكذا باقراره فيما لا  
يجد مثله لان القاضى يفتن بجدون العيب في يد البائع فلم يكن  
قضاؤه مستندا الى هذه الحجج ثم ان لم تراضها فيما كان تاريخ البيع  
على القاضى او كان العيب مما لا يعرفه الا الناس والاطباء فان قلنا  
وقول الطبيب كالحجة في توجه الخصومة في الرد فيفتقر الى احد هذه  
الحجج الرضى لو علم القاضى تاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء  
منها كما اذا كان العيب لا يخلو كاصبع نائدة ولا حاجة الى الحجة  
وانا قال بقبض لانه ان كان الرد بغير قبض ليس له الرد على الموكل  
ولا الخصومة معه كما في عامة روايات الميوط وكذا ايرد الوكيل على امر  
فيما اي عيب يجد مثله في هذه المدونة ان كان قبض القاضى بينة او كثر  
عن يمين لما تقدم اتفاقا وان كان قبض القاضى باقرار الوكيل فلا يرد  
على امره فلزم الوكيل لان الاقرار حجة ناصرة فيظهر حق الردون



غيره والوكيل غير مضطر اليه لانه يمكنه السكون والكول ولكن له ان يحكم  
الموكل ان كان الترتيب عليه بفضاء فله فيه بفضاء او بكون وان كان بغير فضاء  
ليس له ان يحكم الموكل لانه فضاء البيع بالتراضي فيكون بيعا جديدا  
في حق غيرهما والموكل غيرهما ولو باع الوكيل بفساد او بالاجل وقال الموكل انك  
بالنقد وقال الوكيل لا بل اطلقت اى امرتني من غير قيد بالنقد صدق الموكل  
مع اليقين لان الامر مستفاد من الامر وما عده بدالة اللفظ على ما قاله  
الحامور وفي المضاربة صدق المضارب لانه الاصل في المضاربة العموم والاطلاق  
فيغير قوله مع اليقين فيتم بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع  
والمضارب في نوع اخر حيث تكون القول لرب المال ولا يصح تصرف احد  
الوكيلين وحده فيهما وكلاهما لعدم رضی الموكل الا برضاها معا وفي البيع  
الطلقه فتمهل ما اذا كان احدهما حرا بالثا عا قله والاخر عبدا او صبيعا  
محمورا عليه لكنه مقيد بما اذا اطلقها وكلاهما بكلام واحد ما اذا كان  
توكلا لهما على التساقب فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأى  
كل واحد منهما على الانفراد وقد وكل بخلاف الوصيتين اذ اوصى الى كل  
منهما على حدة لا يجوز لاحدهما ان ينفرد بالتصرف على الاصح انتهى  
لكن في التمنى خلاف في المانع لانه لو قال باع احدهما او اخرها ضمير يجوز  
ولو كان الاخر غائبا فاجاز لم يجز عند الامام خلافا لابن يوسف ولو كان  
احدهما صبيعا او عبدا محجورا فلا خلاف ان ينفرد بالتصرف ولو مات  
احدهما او زال عقله ليس له ذلك تتبع وفي الحائنة رجل قال لرجلين  
وكلت احدا كاشرا جارية لا بالغ درهم فاشترى احدهما ثم اشترى الاخر  
كان الاخير مشتر بالفسخ ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع  
شراؤها وقت واحد كانت الجاريتان للموكل وعليه الفتوى كما في البحر  
في خصوصية فان لاحدهما ان يحاصم وحده لان الاجتماع فيها مستعذر  
لا قضاء الشغب في مجلس القضاء خلافا للزفر والشافعي وظاهر انما اذا  
خاصم احدهما لم يشترط حصة الاخر وهو قول العامة لعدم العاقبة  
بينهما وهو ساك كمانى النبيين وغيره وبه يظهر ان ما ذكره ابن الملك  
من اشتراط الحصة ضعيف كما في البحر لكن لا بد من بيان ما في رأي الاخر حتى  
لو باع احدهما بدون راد الاخر لا يجوز عندنا كما ذكره العيني فعلى هذا  
يمكن حمل ما في ابن ملك على الرأي فيكون مناسبا لقول العامة وهو  
اولى من حمل التسع قد بدو رد ودية وفي البحر لو قال ورد عيني كان  
اولى فانه لا فرق بين رد الوديعة والعارية والمضاربة والمبيع بالقياس  
كما في الخلاصة لكن يمكن بان رد عارية ونصب داخل في رد ودية  
وبالبيع الفاسد في حكم المضاربة فاكفى به كرها قد بدو قيد بالرد اخر  
عن الاستاذ ان فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه وقضاء دين  
وخلقه فتمهل لا يجوز بينهما وكذا انما ينفذه الوكيلين وتدين وتسلم

كما في التفسير

كما في التفسير لانه كما لا يحتاج الى التأييد وتعتبر المشقة كالواحد هذا اذا كان  
التوكيل بطلاق واحدة معينة لانه لو وكلها بطلاق واحدة بغير تعيينها  
او بتقيد بغير تعيينه لا ينفذ احدهما كما في السراج لانه مما يحتاج الى التأييد  
قيد بغير تعيينها لانه لو كان الطلاق والعقد بغير تعيين احدهما الا اذا  
اجاز له الموكل او الوكيل وفي البحر ان الوكالة والوصاية والقضاء والولاية  
على الوقف سواء فليس لاحدهما الانفراد وليس للوكيل ان يفعل غيره لانه نفس  
اليضا تصرف دون التوكيل به او رضى برأيه دون رضى غيره لوجود التقاوت  
في الاداء الا باذن موكله لتحقيق رضاه او بقبوله اى بقول الموكل الموكل اعمل  
برأيتك كطاعته التفويض الى رايه واستثنى صاحب التفسير من الاستثناء  
الاول فقال في دفع زكاة وفي قبض دين بمن في عياله وعند تقرير من الوكيل الكيل  
فان تصرف وكيل الوكيل بدون الاذن جائز فيها فان اذن الموكل بالتوكيل فذلك  
الوكيل غيره كان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني فزعه بقوله فلا  
ينفرد الوكيل الثاني بغير اذن الموكل الثاني ولا ينفرد بموته اى بموت  
الموكل الثاني قال المولى سعدى ينبغي ان عليك عزله فيما اذا قال الموكل اعمل  
برأيتك انتهى وفيه كلام لان الوكيل بامور باعمال رايه وقد علم بان يوكلك  
ثم الامر فلا يملك العزل ان العزل الرجوع عن الرأى الاول وليس في قوله اعمل  
برأيتك على هذا الخلاف ما اذا قال اصنع ما شئت لا تفيه ما يدل على العموم  
فيملك العزل قد تروى بغير لان اى الوكيل الاول والثاني بموت الموكل الاول  
لان الموكل عامل لنفسه فيعزل ويكمله بموته لبطون وان وكل الوكيل غيره  
بل اذا اذن من الموكل فصدق الوكيل الثاني بحضرة اى بحصة الوكيل الاول اذ ان  
عقده لان الحق حضور رايه وهو قد حضر ظاهر العبارة اذ كلفه بالحصة  
من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والعامة على انه لا بد من اجازة  
الوكيل والموكل وان حضر الوكيل الاول ولا تكفى والمطلوب من عبارات  
محمول على الاجازة كما في اكثر المعينات فعلى هذا القول فاجازة مكان قوله  
بحضرة لكان اولى تدبر وكذا الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الاول  
فاجازة اى اجاز الوكيل عقده جاز ولو اكنفى بقوله فعقد الثاني بحضرة  
او بغيره فاجاز لكان احضر واولى لان الحكم فيهما موقوف على الاجازة  
موقوف على قول العامة كما بين قبيله تدبر قيد بالعقد احترازا عن الوكيل  
بالطلاق والعقار اذا وكل غيره وطلق الثلث بحصة الوكيل الاول او طلق  
الاجنبي فاجاز الوكيل فانه لا يقع وكذا الابداء والحضومة وقضاء الدين  
كما في المني او كان الوكيل قد راى الثمن للثاني فعقد الثاني بغيره جاز لانه  
حسب حاج فيه الى الرأى لتقدير الثمن وقد حصل كما في العارية ولا يجوز لعبد  
او مكاتب في مال طفله التصرف ببيع وشراء ولا في بيعه ولا في شفاه ولا في شهما  
بالرق وكذا الكافر في حق طفله المسلم لا نقضه ولا يثبته بالرق والاصل ان من  
لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه يقال حكم المستامن والحري بالمرتد



يعلم من حال الدين دلالة وكذا بين حاله دون الغير من الكفاية وقيل تصرف  
المركبة موقوف بالاتفاق لثبوت الدلالة في حقه فان حاله ان اسلم نقد وان قل  
**باب الوكالة بالقبض** **باب الوكالة بالقبض** **باب الوكالة بالقبض** **باب الوكالة بالقبض**  
عن الوكالة بالبيع والشراء لان الحضومة تقع باعتبار ما تحبب لغيره من هو  
في ذاته وذلك في الاغلب يكون مطا ليد البيع والشراء للوكيل بالقبض  
عند اثبات الثلثة لان من ملك شيئا ملك اتمامه وتمام الحضومة وانها اذا  
بالقبض خلا فالزفر لان القبض غير الحضومة فلا يكون الوكيل وكلاهما اذا تحق  
الموكل للقبض امين الناس والحضومة الخ الناس والفتوى اليوم على قولنا ان على  
قولنا وهو قول الامة الثلثة لان من يوثق على الحضومة من يوثق على المال  
لظهور الحثانية في الوكالة في هذا الزمان اذ في ذلك الضرر والشهادة وغيره من  
مشاكل بل في سمرقند وغيره ولهذا اشار الى خلاف زفر عند اثبات الثلثة  
لنقد قوله في هذا المقام وفي التفسير الوكيل بالحضومة اذا لا يجز عليها اذا  
كان وكلا بالحضومة مطلب المدعي وغاب المدعي عليه بخلاف الكفيل ومثله ان  
مثل الوكيل بالحضومة الوكيل بالتقاضي يعز ان الوكيل بالطلب مثل الوكيل با  
الحضومة فانه بملك القبض على الرواية لانه في معناه وضعا يقال اقتضيت  
حقا في قبضته فانه مطاوع قضى اذ ان الفرق بخلافه وهو قاض على الوض  
والفتوى على ان لا يملك كما في الهداية وفي العناية ان الوكيل يتقاضى بملك  
القبض اتفاقا في جواب كتاب الوكالة لكن فتوى الشافعي ان لا يملك  
الفساد الزمان انتهى فعلى هذا اظهر عدم فهم ما قيل من انه قال صاحب البحر  
والوكيل بالتقاضي بملك القبض بالاجماع مع ان الخلاف في مصر وفي سائر  
الكتب لان ما قال صاحبها خیار على رواية الاصل والفتوى كفساد الزمان  
فلا خلاف بالاتفاق على رواية الاصل لما في السراجية الوكيل بالتقاضي وكيل  
القبض في ظاهر الرواية والفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك فلو كان  
العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض الدين كان توكيله بالقبض  
واذا فلا تدبر في التفسير ورسول التقاضي بملك القبض اذ الحضومة اجمالا  
ولا يملك الحضومة والقبض وكيل الملازمة كما يملك وكيل الصاع وكذا عكسه  
والوكيل يقبض الدين الحضومة قبل القبض عند الامام خلا فالحما وهو قول  
الاتفاق الثلثة ورواية عن الامام لانه ليس كل من يصاح للقبض يعرف  
الحضومة ويهتدي الى الحثانية فلا يحصل الرضا من الموكل وله انه وكله  
باخذ الدين من ماله لان قبضه من الدين لا يتصور ولذا قلنا ان الديون  
يقبض بامثالها لان القبض بملك المدعي حقيقة وبالقبض بملكه بد لا  
عن الدين فيكون بد لا في حق التملك كذلك الا بالحضومة ومثله ما اذا  
قام الخصم البينة على اشتقاق الموكل وبراءته فيقبل عنه خلا فالحما قد  
يقوله قبل القبض لانه بعد القبض لا يكون له الحضومة اتفاقا وفي التفسير  
امر بقبض دينه وان لا يقبضه الا جمعا فقبضه الادراجا لم يجز قبضه

على الامر الرجوع على الغريم بملكه ولم يكن على الغريم بينة على الا ينفق  
عليه بالدين وقبضه الوكيل فضاء من الوكيل ثم برهن على الا ينفق فلا سبيل  
للمقبض على الوكيل وانما يرجع على الموكل والوكيل باخذ الشفعة الحضومة قبل  
الاخذ اتفاقا حتى اقام المشتري البينة على الوكيل على ان الموكل سلمها وبطلت الشفعة  
وانما بعد الاخذ بالشفعة فليس له الحضومة وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة اى  
الحضومة حتى لو اقام الموصوب له البينة على اخذ الواهب العوض قبل قبض  
الرجوع او بالقبض يعني قبل الوكيل بالقبض الحضومة حتى اذا اكل احد الشريكين  
ويكلم بان يقاسم مع شريكه فاقام الشريك البينة على الوكيل بان الموكل  
رضى بالبيع قبل او بالرد بالبيع على البائع حتى ان اقام البائع البينة على الوكيل  
بان الموكل رضى بالبيع قبل وكذا الوكيل بالشراء بعد ما شرته بعينه الحضومة  
انما قبل ما شرته الشراء لا يكون له الحضومة وهذا لان المبالغة تقضي حقوقا  
وهذا اصل فيها فيكون خصما فيها وليس للوكيل بقبض البينة الحضومة بالاجماع  
لانه امين بحقه بقبض عين حق الموكل من كل وجه فاشبه الرسول ثم فرعه  
بقوله فلو برهن ذو اليد على الوكيل بقبض عبدان موكله بعه منه تقصير الوكيل  
عنه ولا يثبت البيع قبله على ذي اليد اعادة البينة اذا حضر الموكل او من  
يقوم مقامه لان البينة قامت على من يكون خصما والقياس في دفع العبد الى  
الوكيل لعدم قبول حجة ذي اليد لقيامها على من ليس خصم فلو تغير وجه الا  
ستحسان ان الوكيل خصم في حق قصريه لقيامه مقام الوكيل في القبض  
فتقصيريه فتقام الحجة ثانيا على البيع اذا حضر الخصم كما تقصير الوكيل  
بنقل الزوجة او العبد يعني اذا قامت البينة على الطلاق او اقام العبد البينة  
على العتاق على الوكيل بقبضهما الى موضع قبل هذه البينة استحسانا في قصر  
الوكيل عنهما حتى يحضر الخصم منكرا ولا يثبت الطلاق والعتاق لو برهننا الى  
المرأة والعبد عليهما ان الطلاق والعتاق بلا حضور الموكل لما مر انهما اقاما  
حجة وكيل غير خصم فلا وجب اعادة الواهب موكله بخلاف قصر الباب  
واقترار الوكيل بالحضومة على موكله عند القاضى بغير الحدود والعقاص  
صحيح سواء كان وكلا من قبل المدعي او قبل القبض ومن قبل المدعي عليه  
فاقر بنون الحق وفيه استنادا بانه لو انكر ذلك الوكيل صح بالطريقا ولا  
دبانه لو استثنى الاقرار صار با لا نكارا ولا وكلا بالقرار وفي الصنفين لو استثنى  
الاقرار بحضرة الطالب صح والا لا وقال محمد انه يصح ايضا كما في القسطنطينية  
وفي البرازية ولو وكل له غير جائز الاقرار صح ولم يصح الاقرار في الظاهر  
لوموصولا وفي الاقضية ولومفضولة ايضا عند غير القاضى فشهد به  
الشاهدان عند القاضى فانه غير صحيح استحسانا عند الطرفين خلا فالحما  
لا يجوز سفا ان يصح عند غير القاضى عنده لان الموكل اقامه مقام نفسه  
مطلقا وهو يقبض ان يملك ما يملك الموكل وهو يملك الاقرار عند غير  
القاضى كذا وكيله وعند زفر والشافعي وهو قول ابو يوسف ولا يصح



اصلا وهو القياس لانه ما مور بالخضومة وهي منزلة والاقرار ايضا بها صارها  
والامر بالنهي لا يتناول ضده وجه الاستحسان التوكيل صحيح فيه دخل تحت  
ما ملكه الموكل وهو الجواب مطلقا فيقتضي الاقرار والموكل ملك الاقرار  
وتدريكه ويملكه عند القاض لكونه جواب الخصم يكون معتبرا بجملة العقد  
اذ واد مجلسه يقتضي الى الجادلة والمجارية وهو لم يوكل بذلك في لا يكون ويكره  
لكن لو برهن عليه اي على الوكيل هذا استدراك موقوفه لا عند غير القاض  
فلهذا الرد كثر عقبيه لكان اسبب تدبره ان في مجلس القضاء جميع عن الوكالة  
ولا يدفع اليه المال الا لا يؤمر المدعي عليه بدفع المال الى الوكيل لانه لا يصح بعد ذلك  
للمنافقة ولا في دعوى مبطل في دعواه كالأب والوصي او الاقربى مجلس  
القضاء لا يصح اقراره ولا يدفع اليه اي الاب او الوصي المال يعني اذ ادعى  
الاب او الوصي مثبتا للتصغير فانكر المدعي فصدقه الاب او الوصي ثم يدعي  
المال فان اقراره لا يصح لان له ولاية نظرية وذلك بان يحفظ ماله ويتصرف  
فيه على الوجه الاحسن والاقرار لا يكون حفظا ولا يؤمر المدعي عليه بدفع المال  
اليه لانه لا يصح دعواه وينصب وصيا اخر ويؤمر بدفع المال اليه لو ثبت  
ولا يصح توكيل رب المال كقوله يقبض ما على المثلث عنه كما وكله بقبضه من  
نفسه او عبده او وكله الممثل عليه غير صحيح لان الوكيل من يعمل لغيره ولو  
صحت افعالها صار ماله لنفسه في ابراء ذمته فان عدم الدين لان قبل  
قوله ملازم للوكالة لكونه امينا ولو صححنا هاهنا يقبل لكونه مبريا  
نفسه فتعذر بانعدام لازمه كما في الهداية وفي العناية ستوال وجواب  
فلا يرجع وفي التوفير الوكيل يقبض الدين اذا كفل صحيح وبطل الوكالة بخلاف  
وتد كذا صحت كماله الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت كفالته  
لو تأخرت ومن صدق مدعي الوكالة يقبض الدين امر بالدفع اليه لان  
تصديقه بمن قال انا وكيل الغائب يقبض دينه اقرارا على نفسه لان  
ما يدفعه خالص حقه اذ الدينون تقضى بامثالها فان صدق  
صاحب الدين اي اذا حضر الموكل وصدق الوكيل في دعواه الوكالة  
فلا كلام احصول الحق والكره وان لم يصدق امر اي امر الغريم بالدفع اليه  
اي صاحب الدين ايضا كما امر بالدفع الى الوكيل لانه لم يثبت الاستيفاء  
حيث انكار الوكالة والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الادارة  
ان لم يجز الاستيفاء حال قيامه ورجع الغريم به اي بايد دفعه على الوكيل  
ان لم يملك في يده او اي ورجع الغريم ان كان ما دفعه اليه باقيا في يد  
الوكيل لان عرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فيه ان ينفق ضده  
وباحد ما يجده ولو كان بقاءه حكما بان استهلكه او الوكيل فانه باق  
ببقاء بدله وان هلك اه المقبوض في يد الوكيل لا ان يرجع فيما هلك

في غير مجلس قضاء

لانه تصديقه اعتراف انه تحقق في القبض فيكون لا عينا وهذا يكون ضمنا  
او كنهه مظلوم في اخذ الموكل بايقافه والمظلوم لا يطلم غيره الا ان كان ضمنه  
عند دفعه في يرجع على الوكيل بمثل ما دفعه قبل روى ضمنه بالتشديد وبقيته  
فالمعنى بالتشديد اذا كان الغريم الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه ان الغريم  
الغائب وانكروا كالتك واخذتم ثانيا فانت ضامن لهذا المال فقال ان  
ضامن ووبعدم التشديد اذا كان الوكيل بان قال عند دفعه ان الغريم  
الغائب وانكروا التوكيل واخذتم فاني ضامن بهذا المال فيصير الوكيل كالفعل  
بما يقبضه الدين المنكر ثانيا لان كضافة الضمان القبيض جائز الا بمال  
قبضه الوكيل او لا لانه امانة في يده بضامتها على انه وكيل وامانات  
لا يجوز بها الوكالة وظاهر الحديث انه لا رجوع على الوكيل حاله المثلون اذا  
ضمن وليس كذلك بل الحكم كذلك لوقال له قبضت منك على ابدانك من الدين  
كما في التوفير او دفع اليه على امانته حال كونه غير مصدق وكالته تسو له  
كان مكذبا او ساكنا فان يرجع عليه لانه امانه في يده رجاء او اجازة  
فانقطع رجاءه رجوع عليه وفي التوفير فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه  
لمؤدع لموكل صدق بحلفه وفي الوجوه كلها ليس له الاستدراك حتى  
يخبر الغائب ومن صدق مدعي الوكالة يقبض المال لا يؤمر بالدفع  
اليه لانه تصديقه اقرارا بالغير او لانه ما مور بالحفظ لا يدفع بخلاف  
الدين فاد لم يصدق فلهذا لم يرد المدعي اليه بالاولى وفي المخرج تفضيل فليجمع  
وكذا اي مثل ما ذكره الحكم لو صدق في دعوى من ائتمار المالك يعني لو ادعى  
انه اشترى الدبقة من مالكها وصدقه المؤدع لم يؤمر بالدفع اليه لانه  
مادام حيا كان اقراره عليك الغير لانه من اهله فلا يصدق ان في دعوى  
البيع عليه ولو صدقه وان المالك مات وتركها ميراثا له امر بالدفع اليه  
ان لم يكن على الميت دين مستوفى فلو انكر موته او قال لا ادري لا يؤمر بالتسليم  
اليه ما لم تنق البيعة هذه المسئلة قد تقدمت في اخر القضاء فكانت  
ذكرها تكرار تدبر ولو ادعى المدين على الوكيل يقبض الدين استيفاء  
الدين ولا يثبت له اي للمدين على استيفاء الدين امر بدفعه اليه اي امر  
الغريم بدفع المال الذي عليه الى الوكيل لان الوكالة قد ثبتت ولا استيفاء  
لم يثبت بمخرج دعواه فلا يؤخر الحق وقد جعلوا دعواه دعواه ابقاء لانه  
الدين جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة والا كما استغفل بذلك  
كما ان اطلب من الدين وادعى الايقاف فانه يكون اقرارا بالدين وكما  
اذ اجاب المدعي م ادعى الغلط في قبض المحدود لانه لا يقبل لانه جواب  
تسليم الحدود كما في المخرج ويستخلف الوكيل انه ما يعلم استيفاء موكله  
الدين لانه نائب عن الموكل والنائب لا يجري عليه الخلف خلافا لغيره  
بل يبيع الغريم بعد ما دفع المال الى الوكيل رب الدين ويستخلفه اي رب  
الدين انه ما استوفى فان خلف بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم فينته



ما قبض ولو أدى البيع على الوكيل الرد بالعيب انه موكل به وصحة اي العيب  
لا يوجب رد قيمته بل قبل حلف المشتري بالقبض والرد بالعيب وما تقدم من  
مصلحة الذين التذات يمكن هناك باستمر او ما قبض الوكيل اذا ظهر  
الخطأ عن تكوله فهو هنا غير ممكن لأن القضاء بالقضاء ما مضى على الصحة  
وان ظهر الخطأ عند الامام كما هو منهجه في العقود وفي الغشوق ويستعمل  
المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يفيد واما عندها فيجب ان يتخذ الجواب في  
الفضلين ولا يؤخر لأن التذات يمكن عندهم البطلان القضاء وقيل لا يصح  
عند ابي يوسف ان يؤخر في الفضلين وفي المنع فلوردها الوكيل على البائع  
في هذه المسئلة فحضر الموكل وصدقه على الرضا كانت للبائع عند الكل على  
الامام ومن دفع اليه رجل عشرة دراهم يتفقها على اهلك فانفق  
عليهم اي على اهلك عنق اخرى من عنده فهي بها اي العشرة لأن الوكيل  
بالانفاق وكثير بالشراء وحكم كذلك قبل هذا الاستحسان وفي القياس هو  
قول الامة الثلاثة ليس له ذلك معتبرا لانه خالف القياس وقيل القياس  
والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشراء واما الانفاق فيضمنه الشراء  
فلو دخل انه كما في الاصلح وظاهر كلامه انه انفق دراهم مع بقاء  
دراهم الموكل ولذا قال في النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع فائمة وقد  
الا اتفاق يضيف العقد اليها او يطلو اما اذا كانت مستهلكة او اضعف  
العقد الى عشرة نفسه مشترا بنفسه من غير انفاق لان الدراهم  
تقتضي في الوكالة وفي التوفير ومن انفق من ماله وما لا يقيم غائب فهو  
اي الوض منطوق في الانفاق ان كان يشهد على انما انفق فرفض  
عليه او انه يرجع عليه فلا يكون مشترقا وله ان يرجع **باب عزل**  
**الوكيل** وجه تاجه ظاهر للموكل عزل وكيله عن الوكالة لانها حق  
وله ان يبطله او ان يعلق به او بالتوكيل حق الغير كمثل الخصومة بها  
يطلب الخصم فلا يملك عزله فيصير كالوكالة المشروطة في عقد الرهن  
وقال الوقف فيه استثناء الى انه لو علق وكالة بالشرط ثم عزله قبل وجوه  
ما عليه الفتوى كما في القهستاني والى انه يبطل تعليق العزل بالشرط  
ويتوقف انزاله اي انزال الوكيل على علمه اي علم الوكيل ثم فرعه بقوله  
فتصرفه او تصرف الوكيل قبله صحيح لان في انزاله بغير علمه اضراجه  
انما يتصرف على انه وكيل فالحق في العقد وكذا العزل الوكيل نفسه لا يجوز  
بدون علم الوكيل وعند الامة الثلاثة فيعزل الوكيل بدون علمه الا في قول  
عنه ولو وجد الموكل الوكالة فقال له او كلك لا يكون عزله الا ان  
يقول والله لا او كلك بشئ ويثبت العزل من الوكالة بمشافهة كقولك  
عزلك واخرجك عن الوكالة وبكاتبته وارساله رسولا عند  
او غير ذلك خرا او عند صغير او كبير اذا قال رسول الموكل ارسلي  
لا بلغك عزله اياك عن وكالة ولو اخبره فضولي بالعزل احد

الشهادة اما العدل او العدالة وقال وكلت بكذا على اني من عزلك  
فانت وكيل فاقبه اذا عزله لم يعزل بل كان وكيله وبني هذا وكذا دوريا  
ولو عزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول اني عزلتك ثم عزلتك فاقبه بغير  
وقال كما عزلتك فانت وكيل لا يكون معزولا بل كما عزلك كانت فاذا  
ار النان يعزله يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلك عن  
المنجزة فخ لا ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه كما في  
التيبين وفي التوفير وكله يقبض الدين ملك عزله ان يغير حضر المديون  
وان وكله بغيره لا اذا علم به المديون فلورده المديون ريشه  
الى الوكيل قبل علمه بعزله يبرأ ويبطل الوكالة بموت الموكل هذا الاول  
من عبارة القاية وبموت احدها لانه قال صاحب الدرر ولا لم  
يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركه لكن يمكن ان يقال ان الوكيل لو قال  
فحق الرد بالعيب لو ارثة او وصيه وان لم يكن فله الموكل في رواية  
والوصي والقاضي في اخرى كما في القهستاني ففيه فائدة **ق**  
جنونه اي جنون اي جنون الموكل وكذا جنون الوكيل مطبقا  
اي مستوعبا وصدقه اي قد المطبق بشهر عند ابي يوسف وكذا عند  
الامام في قول وعليه الفتوى كما في المضمرات وحول عند محمد  
وكذا عند الامام في قول وهو المختار لانه يسقط به جميع العبارات  
حتى الزكاة فقد ربه احتياطا ويبطل بالحقة اي الحاق الموكل بدار  
الحرب مرتبا عند الامام لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا  
وكالته وان قيد الحق بدار الحرب بطلت الوكالة خلافا لهما فان  
تصرفاته نافذة عندها الا ان يموت ويقتل رده ويحكم بالحاقه  
بغير امر الحاق فلورده من دار الحرب مسلما لم يحكم بالحاقه بعد  
الوكالة عنده وان حكم ثم عاد فعزل الوكالة وعند محمد خلافا  
لا يري يوسف كما في القهستاني وفي المنع وظاهر كلام الكثر وعنه من  
المتون ان كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه وليس كذلك بل  
لا بد من استثناء مسائل من هذا الاصل فقال الا اذا اوكل الرجل  
العدل او المرتد ببيع الوفاء وما فيه فليراجع وكذا يبطل وكذا  
بغير معكالة حال كون الموكل مكاتباً اي اذا اوكل مكاتب وكذا  
بالبيع مثلاً صار ديقاً بغيره عزله بدل الكتابة تبطل  
وكالة وكله لانه وقع تصرف في مال الغير بلا امر وحجج اي حجج  
الموكل حال كونه عبداً ذوا ولا فرق بين عدمه لانه عزله حكمي  
فلا يتوقف على العلم كالوكيل بالبيع واذا باعه معكاله وفي  
القهستاني واما فصل بكذا النبي على العامل البعيد لما ظن  
انه ما بعده لم يشترط علم الوكيل وفيه اشعار بان المكاتب اذا  
وكل رجلاً بالتقاضي او الخصومة لم تبطل وكالة بالبيع او الحجر



كما في النهاية وبطل الوكالة في حق من لم يوكله من شركائين وبسبب  
افتراق هذين الشريكين عن الشركة اي يثبت عزل الوكيل بافتراقهما ولا  
يتوقف على علم الوكيل انه عزل حكمتي والعلم شرط للعزل الحقيقي وفي اطلاقه  
شامل ما افتراقا يبطلون الشركة بهلاك المالين او احدهما ويكفي  
للتصرف في المال فلو افتراقا فان عزل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصح  
بالاذن في التوكيل فقامه في البحر فليطالع وتصرفه هو بالبحر وكذا تبطل  
الوكالة بتصرف الموكل فيما وكل به تصرفا يعجز الوكيل عن الامتثال به  
كما اذا وكله باعتاق عبده او كتابته او تزويج امرأة او شراء شيء  
او طلاق او طبع او بيع عبدا فاعتق او كاتب او طلق ثلثا او واحدة و  
مضت عقدتها او خالفها او باع بنفسه فان الموكل لو فعل واحدا منها  
بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل فبطلت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل  
اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لا مكان تنفيذ ما وكل به  
ولو تزوجها بنفسه واثباتها لم يكن للوكيل ان يزوجها منه لزوال  
حاجته بخلاف ما لو تزوجها الوكيل واثباتها حيث يكون له ان يزوج الموكل  
لان الحاجة باقية كما في الرد في المنع وقد دلت الوكالة اذا عاد الى الموكل  
قديم ملكه فلو وكله بالبيع فباعه الموكل ثم رده عليه بما هو مضمون فالوكيل  
على وكالته وان رده بما لا يكون مضمونا لا تعود الوكالة كما لو وكله بجهة شئ ثم  
وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع ثم رهنه الموكل  
او اجره فهو وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله ان يواخره وان غم اجرها  
الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته ولو وكله ببيع دار ثم يبيع  
فيها رجوع عنها عند الطرفين لا التخصيص والوصية بمنزلة الوكالة  
او بقي اثر ملكه كما لو طلق امراته فمضى في العدة فان تصرف الوكيل غير  
متخذ ربا ان يوقع الثاني في العدة وهو ان يملكه كما قدم انتهى لكن  
في قوله او بقي ثقيان الاول انه معطوف على قوله عاد وهو ظرف  
للعود ولا يعود في صورة بقاء الارث والثاني انه يلزم التكرار  
بما سبق من قوله ويتصرف بنفسه كما طلق في صورة بقاء الارث  
امراته فهي في العدة الى اخره قد بدو لا يثبت طلاق الموت وما بعده  
من الجنون واللقاق والعجز وافتراق الشريكين ونقص الموكل فيما وكل  
به علم الوكيل كما مر ان العلم شرط للعزل القسدي لا للعزل الحكمتي  
كما في اكثر المقدمات قال يعقوب باشا وهذا كلام وهو ان في الكافي  
مسئلة تدل على ان العلم في الفعل الحكمتي ايضا وقامه فيه  
فليطالع لما كانت الوكالة بالحضومة لا جيل  
الدعوى ذلك الدعوى عقيب الوكالة هي واحدة الدعوى بفتح  
الواو وكسر هاء والاعضاض الفتح اولى وبعضهم الكسر اولى ومنهم  
ساوي بينهما وفي الكافي يقال ادعى زيد على عمرو ما كان في يد المدعي

وعمر المدعي عليه وما لمدعي والمدعي به خطأ او المصدر الادعاء وافتعال  
من دعا او الدعوى على وزن فعل اسم منه فلا يتوزن يقال دعوى باطلة او صحيحة  
وجمعها دعاوى بفتح الواو لا يرفع فتاوى والدعوى في الحرب ان يفتل  
الناس بالقلوب انتهى ثم اعلم انما مشروعة بالكافة السنة واجماع  
الامة هي الدعوى في اللغة عبارة عن اضافة الشئ الى نفسه حال السلامة  
والمنازعة ما خوز من قولهم ادعى اضافة الشئ الى نفسه باق الى ومنه  
دعوى الى نفسه حال المنازعة لا غير كما في المبسوط وقيل في اللغة قول  
يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وفي الشرح ما اختاره المصنف  
بقيا للوقاية بقوله اخبار عند القاضي او الحكم فانه شرط كما في الكافي  
وغيره بحق معلوم فانه له اي للمخبر على غيره اي للمخبر المخبر الحاضر كما في  
التنوير وغيرها وشرطها مجلس القضاء وحضور خصم ومعلومية الدعوى  
وكونها ملزمة وكون المدعي مما يحتمل البتة فدعوى ما يستحيل وجوبه  
باطلة انتهى فعلى هذا الطلاق المصلا لا يخفى عن شئ كما في القهستاني  
الا ان يقال عدم تقييده بالحضور لكونه حضور مجلس القضاء مأخوذا  
في مفهوم الدعوى وهو مطالبته بحق عند من له الخلاص ولذا يخبر عن  
التعريف بلو تكلف الدعوى الصادرة عن صاحب كتاب القاضي  
الى القاضي في مجلس القاضي الكاتب فانه دعوى صحيحة حتى يكتب في  
الكتاب عند الاستهزاء بالدعوى الصحيحة الصادرة الى اخره مع انه  
اخبار بحق له على غيره وليس بجائز وانما عدم تقييده بمجلس القضاء  
فلا تله حيله شرطا ولا شرط الشئ خارج عن ذلك الشئ تأمل والمدعي  
شراعا من لا يجبر اي لا يكره على الخصومة اي المخاصمة وطلب الحق فلا  
يشكل ما كان فيه مخاصما من وجه اخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى  
فانه لا يجبر على هذه الخصومة ان تركها والمدعي عليه من يجبر على هذه  
الخصومة والجواب لكونه منكرا ولو مدعى بصورة ولنا قال محمد في الاول  
المدعي عليه هو المنكر وهو الصحيح اذا لا اعتبار للمعاني فلا يشك بوقوع  
اليمين فانه مدعى عليه فيما اذا اخبر القاضي على الخصومة للقيام كما في  
القهستاني وانما عرفها بذلك وعدل عما يقتضيه التعريف اشارة الى  
اختلاف المسائل فيقول المدعي من اذا ترك ترك والمدعي عليه خلافه  
فما صل ما ذكر في هذه المتن قال ابو المكارم والتعريف المذكور  
وان كان عاما صحيحا كما قال في الهداية لكنه تعريف له بما هو حكمه  
انتهى وقيل المدعي من حجة له عليه والمدعي عليه خلاف هذا ولذا  
يقال لمسألة الكذاب مدعى النبوة ولا يقال الرسولنا عليه السلام  
وقيل المدعي من لا يستحق الابينة والمدعي عليه من يكون مستحقا بل حجة  
ان يقول معلول لي يكون له على ما كان لم يثبت المدعي بتحقيقه قبل المدعي  
من يثبت خلاف الظاهر الامر الجازم والمدعي عليه من يثبت



بالظاهر كعدم الاصل انتهى اذ لا يرضى على من له اليد حق المدعى بمجرد  
دعواه كما لا يرضى الوجود على العدم فلم يلزم عليه ما قال بعض الفضلاء  
وضم من قال المدعى من يثبت خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون امره كائنا  
والمدعى عليه من تمسك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا انتهى  
لان المراد بالامر الحادث لكونه محتاجا الى الدليل في طوره ووجوده ما  
بالعدم الاصل عدم كونه محتاجا اليه اصله فالمدعى الذي يدعي رقبته  
المودعة لا يكون المودع بانكار الرقبته حقيقة لانه بانكاره يدعي  
سقط دية المودع معنى وكذا المودع بادعائه الرقبته الشغل معترف  
ذمته عن الضمان فيجوز على الخصومة فيما ذكر من الضمان كونه  
مدعى عليه فيصدق قوله مع اليقين اذ الاعتبار للمعا في دون الصور  
كما في شئ الوفاة لابن الشيخ ولا يصح الدعوى الا بذكر شئ اي قول دين  
او عين علم جنه اجنب ذلك الدين كالدراهم والدنانير والخطبة و  
غيرها قد رده مثل كذا وكذا درهما او دينارا او كذا لا بد ايضا من ذكر وصفه  
بانه جدي وورثي في دعوى الدين اذ هو يعرف به لان الزام الخصم بالجهول  
عند قيام البرهان متعذر وكذا الشهادة والقضاء غير ممكن بخلاف  
العين كما سيأتي وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة الدعوى بله عجز عن تقريرها  
لم يسمع كما في القهستاني فان عجز عن الدعوى عن ظهر القلب فكيف يسمع  
كما في الحزاة فان كان المدعى يثبت الحق في الذمة ذكر المدعى انه يطالب به  
اي المدعى مطالب المدعى عليه هذا الدين لان فائدة الدعوى اجبار القاضى للمدعى  
عليه على ايفاء حق المدعى وليس للقاضى لك الا اذا طالب به فاستمع وان  
كان المدعى ناقضا نقلا اي منقدا لا ذكر المدعى انها ان العين في يد المدعى عليه فيجوز  
دفع الاحتمال ان يكون مرهونا او مجوسا بالتمسك في يد وقال بعد الشريعة  
هذه العلة تشمل العقول ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا  
الحكم وفي حاشية يعقوب باشا جوب عن صاحب الدرر واعتاده عليه  
فليطالع وانه المدعى يطالبه اي المدعى عليه اي بالعين ولا بد من احضارها  
اي يمكن احضار العين والمنقول ان امكن الاحضار ليس باليهما اي العين  
عند الدعوى وعند الشهادة او الخاف لانا لا علم باقتضى ما يمكن بشرط  
ذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبر في التوفيق والبر  
في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرعي ونحوه حضراكم عندها او بعث اليها كما  
وغيره لكن على رواية والافقوله وان تعذر ذلك فحقها يفتن عنه تدبير  
وفي المجتبى معزيا الى الاستيعاب في مسألة الشاهدين اذ اشهدوا على سرقة  
بقره واختلاف في لو انها تقبل الشهادة خلافا لهما قال وهذه المسئلة  
تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط صحة الدعوى ولو شرط لاحتضرت  
ولما وقع الاختلاف عند الشهادة في لو انها قال وهذه المسئلة الثاني  
سئلنا فان ليس في ذلك دليل على ما ذكرناها اذ كانت ثابتة لا يشترط

احضروا وفي القيمة باقية كاي البحر وان تعذر اي تعدوا احضار المنقولات بان  
كانت فالكه او غائبة بذكر قيمتها ليصير المدعى معلوما بها لان الغائب لا يفرق الا  
بالوصف والقيمة قال ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكور والانثى  
في الدابة اذ ادعى العين اما اذ ادعى قيمة شئ مستحالة فله بد من بيان جنه  
والنوع والصفة وذكر قيمة الكل ولم يذكر قيمة عين على حد اختلاف المشايخ  
فيه بعضهم كتنى بالاجماع وهو الصحيح لانه لو غصب مني عينا  
كذا او ادري انها مالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب  
انه يسمع دعواه لان امساك بغيره قيمة ماله فلو كذب بان القيمة لتضرب به كما  
في الكافي فلهما عجز عن ردها كان العقل في مقدار القيمة قول القاضى فلما عجز  
العقب من بيان القيمة فلهما يصح ان يثبت قيمة الكل حيلة كان اولي وفي التبيين  
والاستيعاب ان القيمة عن المدعى يسقط عن الشهود ايضا بل اولي وقيل يشترط  
ذكر القيمة اذ كانت الدعوى بصفة ليعلم ان الترخة كانت بضائفا فاما سون  
فلهما يشترط كذا في الجلب وفي السون وفي دعوى ايداع لا بد من بيان مكانه وشواه  
كان له حمل اولي وفي الغصب ان كان له حمل ومقنة فلا بد من بيان موضع الغصب  
والا لا يرضى دعوى المكيان لا بد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب  
وفي العقار لا يحتاج الى قول بغير حق كما يحتاج اليه في المنقول ولكن يذكر  
ان العقار في يده لانه المدعى عليه لا يجوز ان يخصصه الا اذا كان العقار فليس  
من اثباته كمن سئل اصدرا الشريعة باق على ما قاله يعقوب باشا في حاشية  
ويؤيده ما في القهستاني من قوله ويؤيده في العقار ايضا عند بعض المشايخ  
كما في قاضي خان والحزاة وهو المختار عند كثير من المشايخ لكن اختلف المشايخ  
في الفتوى كما سيأتي تتبع ولا تبت اليد اي يد المدعى عليه في العقار  
ببعضهم اولا لا يثبت بفساد المدعى والمدعى عليه على انه في يد بل يثبت  
اليد بينة بان يشهد الشهود بانهم عاينوا في يده جردوا لو استبعد ذلك  
لم يقبل او علم القاضى انه في يده لاحتمال كونه العقار في يد غيره او قد تراضا  
على ذلك بحاله والمنقول لان اليد فيه مشاهدة فلا حاجة الى البينة ولا في  
العام بل ثبت بفسادهما في الصحيح احتمالا لا قيل ان اليد تقام بالقرار فلا  
حاجة الى البينة والى العام وفي البحر يشهدوا انه ملكه ولم يقولوا في يده فيجوز  
يفتي بالقبول قال الجواني اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل  
لان لم يثبت انه في يده بغير حق يمكنه المطالبة بالتسليم وبما يفتي اكثر  
المشايخ وقيل يقضى بالمنقول اي العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق  
قال الصحيح الذي عليه الاعتراف انه تقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة  
بالتسليم وتما مه فليراجع وفي المنع وليس ما ذكر من شرط ثبوت اليد في العقار  
بالبينة او العام مطلقا في جميع الصور بل اذ ادعى المدعى ملكا مطلقا في العقار  
اما دعوى الغصب والشر لا يشترط ثبوت اليد ولا بد فيه اي في العقار  
من ذكر البلد والمحلة وفي الفضولين في دعوى العقار كذا بذكر بلدة فيها العقار



ثم السكة اختيار القول محمد فان مذهبه ان يبدى بالاعى ثم بالاحض ولا بد من ذكر  
الحرد والربعة في الدعوى والشهادة واسما واصحابها اى اصحاب الحدود ونسبهم  
الى الجدة لتمييز واعين غيرهم لان تمام التعريف يحصل به في الصحيح من مذهب  
الامام هذا اذا لم يكن مشهورا ومن الرجل المشهور يكفي به بدونه كحصول  
المقابلة فان ذكر ثلثة وترك الرابع صحيح وقال لا لان التعريف لم يتم ولنا ان لا ذكر  
حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون ثلثة  
روى عن ابى يوسف يكفي الاثنان وقيل الواحد وان ذكره اى الحد الرابع وغلط فيه  
اى في الحد الرابع لا يصح لانه يختلف المدعى ولا كذلك بتركه في المدعى وانما ثبت  
الغلط باقران ثلثة هذان غلطت فيه اما لو ادعى المدعى عليه كاشع ولا يقبل بينة  
وتامه فيه فيلطاق واذا صحى اى اذا جاوزت وقامت دعوى المدعى بدعائه  
ما سبق سال القاضى الخصم اى المدعى عليه عنها اى عن دعواه وليتضح وجه حكمه لان  
القضاء بالبينة يخالف القضاء بالادلة وموقع سؤاله ان يقول خصمك ادعى  
عليك كذا او كذا فاما ان تقول فان اقر اى الخصم حكم عليه اى على خصم اى حكم  
القاضى بالقرين وعنه موجب ما اقر به لا ان اقر راجحة لنفسه فلا يتوقف في  
صدقه على الحكم من القاضى ولذا قال في الاصلح فان اقر فيها ولم يقل حكمه  
وان انكر الخصم انكارا صريحا او غير صريح كما اذا قال اقر لما ذكر فانه انكار  
فانه انكار عندهم وما روى انه اقر اى ظاهر فيجب حجة في غلط كذا في القضاة  
لكن قال السرخسي وعند ابى يوسف يجيب الى ان يجيب وفي البهي والفتوى  
على قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاة كما في القضية والبرازية ولذا فثبت بانه  
يجب الى ان يجيب وتامه فيه فليراجع سالا القاضى المدعى البينة في دعواه فان  
اقامها اى اقام المدعى البينة يحكم القاضى على خصمه كانه لو رد دعواه بالبينة  
فهو فعلة من البيان او البينة اذ بها يظهر الحق من الباطل ويفصل بينهما وان كان  
لم يقسم بل عجز عن اقامتها حلف اى حلف القاضى الخصم وهو المدعى عليه ان يطلبه  
الخصم اى ان طلب المدعى تحليف المدعى عليه كانه عليه السلام قال للمدعى البينة  
بينة فقال لا ووقال عليك بيمينه فقال يحلف ولا يبالى وقال عليه السلام لك الة  
هذا شاهدك او يمينه فصد البينة حقا لا صفة اليه بدم التملك وقيد  
بتحليف القاضى لا المدعى عليه لو حلف بطلب المدعى بيمينه بين يدي القاضى  
من غير استجلاء والقاضى فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضى فلو رد  
عليه تقبل ثانيا عند القاضى فلا يحلف قبل طلبه عند الطرفين في جميع الدعاوى  
وكذا عند ابى يوسف اى مسائل في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضى  
بالعيب والشفع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت ففرقتك على  
زوجها القاش تحلف بالله وما حلفك زوجك شيئا ولا اعطاك  
النفقة المستحق يحلف بالله وما بعث واجعل علان مرادى دينا على الميت  
يحلف القاضى بطلب الوحد والوارث فان حلف المدعى عليه انقطعت الخصومة  
حتى تقدم البينة اى ان احلف المدعى عليه فالمدعى على ما دعواه ولا يبطل

حقه بيمينه الا انه ليس له ان يحاصم بالم يمين البينة على وفق دعواه فان اقامها  
بعد الحلف تقبل قال عليه السلام البينة الفاجر حتى ان ترة بالبينة العادلة  
ولان طلب البينة لا بد على عدم البينة لاحتمال انها غائبة او حاضرة في البلد  
ولم تحضر وان البينة بعد البينة فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف  
والعبارة لما قاله بعض الفقهاء من ان البينة لا تسمع بعد البينة كما في الدرر  
وغيره وان لكل عند البينة قرع ان قال لا احلف او سكنت بلا افة من خرس  
او طربش او غيره فاذا السكون بلا افة كقول حكما وهو الصحيح كما  
في التراج فقص اى قضى القاضى له عليه المال بالنكول اى بسبب المتاع  
عنه صحيح ذلك القضاء بان النكول دل على كونه باذلا او مقرا اذ لو كان ذلك  
لا قدم على البينة اقامة للواجب دفعا للقرع عن نفسه فترجى هذا الجانب  
على جانب التورع في نكوله وعرض البينة عليه ثلثا بما ادعاه ثم الفضله على تقدير  
نكوله احول كافي من المبالغة في الانتظار ولا عبرة بعد القضاء بقوله احلف لا افة  
ابطل حقه بالنكول فلا ينفق بالقضاء ويقترب قوله احلف قبل الحكم ولو بعد  
العرض ثلثا وفيه استخارة بانه ان يكون النكول في مجلس القضاء واتصل به  
القضاء وبه وبه لا يجوز لا يوجب شيئا كما في التبيين في المجزئتين ان يكون القضاء  
على مؤل نكول عنه بعض الشايخ وقال الحنفى لا يشترط حتى لو استهله  
بعد العرض بيمين او بيمين او ثلثة فلا بأس به وهو قول الامم الثلاثة وفي لم  
ارقبه ترجيحا وفي الشري واما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة  
واحدة وهو العاجز والا اول انتهى ولا ترمي على المدعى اذ اكل المدعى عليه  
عن البينة وعند الامم الثلاثة ترد عليه عند نكوله فان حلف قضى عليه وانه  
لا لا يقضى بشاهد ويمين وقال الشافعي لو اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز  
عن الاخر ترة البينة على المدعى فان حلف قضى له وانه لا يرون البينة على الله قضى  
بشاهد ويمين ولما قوله عليه السلام البينة للمدعى والبينة على من انكر  
وهذا الحديث كالمستأنز وحديث التمهيد واليمين عرب ضعفة الطحاوى  
واول من قضى به معاوية رضي الله عنه ولم يقع العمل به الى زمانه لعدم  
الحاجة حتى لو قضى القاضى له كانه في كالح في كالح اى في نفس النكاح او  
الرضخ او الامره فلو ادعى احد من الزوجين بيمينه نكاحا على الآخر وهو  
مكبره ورجعة بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على اخراجه راجعا في العدة  
والاخر ينكرها فان ادعى الرجعة في العدة يثبت بقوله في الحال كما في القهستاني في  
الايلة كما في نسخة المصدر لكن الاول كما في سائر المتون وفيه ايلاء بدون الواو  
اى في الرجوع في مدة الايلة بان يدعى احدهما على الآخر بعد مدة الايلة انه فاه  
ورجع اليها في مدته والاخر منكر وفي القهستاني فان اختلفوا قبل المدة ثبت  
الفى بقوله ولا يشترط اى طلب ولد بان يدعى احد من الامم والمولى او الزوجة  
والزوج انها ولدت منها ولد حيا او ميتا كما في قاضى خان كذا في المشاهدان في  
الزوج والمولى لم يتصور لانا السب ثبت باقراره ولا عبرة لانها رها بعده ويمكن



ان يقال ان محسب الظاهر لم يدع النسب كمال عليه تصويرهم كمان القهستاني وفي  
بان ادعى رجل على مجهول الحال انه رقا وادعى المجهول انه سبيده وانكره خ  
بان ادعى ان هذا اولده او والده وهو يدعي عليه والاخر ينكر وهو سبيده كان  
وكاه العتاقة او وكاه المولاة بان يدعي احد من المرفق والمجهول كان المرفق  
الاختلاف في القضاء بالنكول والنكول جعله بذلك واما حجة صيانة عن الكذب الحرام  
والبول لا يجري في هذه الامور وعندها وهو قول الامة الثالثة بخلق النكول  
اقرار والظاهر انه يخلق على تقدير صدقه فاذا امتنع عليه ظهر انه غير صادق في النكاح  
او لو كان صادقا لا قدم عليه ولما كان النكول اقرارا فلا قرار يجري في هذه الاشياء  
فيستلزم على صورة انكار المنكر لا على دعوى المدعي حتى ان كل يقضي بالنكول وبه ابي  
اي بقول الامامين يفتي كما في قاضيهان وهو اختيار في الاسلام على البردوي ومعه  
بعموم البلوى وفي النهاية قال المتأخرين ان المدعي اذا كان متعينا باخذ المقاضي  
بقول الامامين ومطلوما بقول الامم ولا يستلزم في حد اتفاقا هذا الصرح في النكاح  
كحد الزنا والشرب والشرقة او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه مغلوب  
فلو ادعى احد على اخر فنه بالزنا فانكره لم يخلف الا اذا تضمنت حقا بان علق عقوبته  
بالزنا وقال ان زينة فانت حر فادعى العبد انه قد زنى وبهينة عليه يستلزم المولى  
حتى اذا ثبت العقد ون الزنا ذكره الزيلعي وحكيه الحارثي خروا للشر حتى  
ولا في لعان ايضا بالاتفاق اذا ادعت المرأة على زوجها انه قد بها بوجوب اللعان وانكر  
الزوج كان اللعان قاع مقام حد الزنا بجانب الزوج فلو ثبت بالنكول الذي هو اقرار  
بشبهة والسارق يخلف بالاتفاق عند ارادة اخذ المال ويقع لفيه بالحد تعالى ماله عليه  
هذا المال وعن محمد بن القاسم يخلف لادانته فان قال اريد القطع يقول في جوابه ان  
الحد لا يستلزم فيها وان قال اريد المال يقول له يدعي الرقة وادعى المال فان نكل  
عن الخلف ضمن المال ولا يقطع لان النكول اقرار مع شبهة فيعمل في ضمان دون  
القطع كما اذا شهد رجل وامرأتان على السرقة والمالي يغفل في المال دون القطع ويخلف  
الزوج ان ادعت الزوجة طلاقا بيمينه لما عليه قبل الدخول اجماعا لان مقصودها  
المال والاستحالة في يجري في المال بالاجماع فان نكل ضمن الزوج نصف المهر وانها  
وضع المسئلة في الطلاق قبل الدخول لانه لو اطلق ينصرف الى الطلاق الذي هو المهر  
المهر تاما ويبرأ من الطلاق الذي يلزم منه نصف المهر مستور فكيف اول مع ان  
الخلف في الطلاق بعد الدخول بطريق الاولى فانه اذا استخلف قبل تاكيد المهر فبغده  
اولى وكذا يخلف في النكاح ان ادعت المرأة مهرها وانكر الزوج فلو نكل يلزم المهر  
ولا يثبت النكاح عند اتمام بخله في الطلاق وكذا اذا ادعت النفقة بالنكاح يستلزم  
فان نكل يلزم النفقة دون النكاح وفي النسب ان يخلف في دعوى النسب ان ادعى  
حقا فان نفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات ابوها وترك مالا في  
يد المدعي عليه او طلب من القاضي نفقة المدعي عليه بسبب الاخوة  
فانه يستلزم على النسب بالاجماع فان خلق برى وان نكل قضى بالمال والنفقة  
والنسب ان كان النسب نسباً لا يقع اقرار به وان كان نسباً يصح اقرار به فعلى الخوف

وغيرها

وغيرها كالحري بان كان يصر في يد رجل النقطة وهو لا يصر عن نفسه فادعت للمرأة  
حرة الاصل انه اخوها تريد قصر يد الملقط لما لها من حق الحضانة وادعت  
استحالة فبطلت بطلت بها حتى يقل الصبي الى حجرها وبطلت النسب وكذا العتق  
بسبب الملك بان ادعى على مولاة انه اعتق لانه اخوه او اراد الوهاب الجوع  
فقال الموهوب لها ان اخوك فان المدعي عليه يستلزم على ما يدعي بالاجماع وفي القذف  
اي يخلف جاهد القود في النفس والاطرف بالاتفاق فان نكل في دعوى النفس  
لم يقتصر منه بل جسد حتى يقر فيقتصر منه ويخلف فيطلق عن الجسد ولا يجوز ايد  
وان نكل فيماده ومنها ان النفس يقتصر وهذا عند الامم لان الاطراف يملك بها  
مسلك الاموال ولهذا ايدى قطعها للحاجة ولم يجب على القاطع ضمان اقلها  
بامر صاحبها بخله في النفس فانه لو قتل بامر يخلف القصاص في رواية والدية  
في اخرى واد المسلك بالاطراف فملك الاموال يجري فيه البطل كما يجري في الموال كافي  
اكثر المعبرين وما قاله ابو المكارم من انه يتوجه عليه لزم طبع يد السارق بالنكول  
ولا يقطع لسبب وارادة فو الطرف حق العبد فيقتب بالمشبهة فالاموال بخله في القطع  
في السرقة فانه خالص حلاله تعالى وهذا لا يثبت بالمشبهة فظهر الفرق بينه وبينه  
يضمن الاربعين بينهما ان صورة دعوى النفس فلا خلاف ان كان النكول اقرار  
عندها يكتفي به بشبهة البطل فيمنع في الطرف فيما فيه شبهة القصاص كافي النفس  
فيجب المال فيها لتعذر القصاص خصوصا اذا كان امتناع القصاص مدعى من جهة  
من عليه كما ان اقرارا على طاع الوالي مدعى العمد وعند الامة البينة يقتصر فيها بخلف  
المدعي علم ان صادقا في دعواه بناء على ما مر من اخطام فان قال المدعي في بيعة حاضرة  
في المير وطالب بيمين خصمه لا يخلف عند الامم وهو الصحيح كافي المصنف وغيره  
وقال ابو يوسف يستلزم لان البينة حقة الحديث الحديث في قوله الخالصة يجنبه و  
للمولم ان يثبت البينة بيمين على العمد اقامة البينة بما روي فلو يكون دفعه  
دونه ومحمد بن ابو يوسف يفتي بيمينه الخفاف ومع اخطام فيما ذكره الطحاوي كافي  
المقبرين فعلى هذا ينبغي للمدعي ان يذكر الخلق تدبيقه بالامم ان لو كانت في  
مجلسه لا يخلف بالاتفاق وان كانت خارج المير يخلف بالاتفاق وفي المجمل قد  
البيعة بيمينه السبق في المير وحضورها في المير هو محل الاختلاف وظاهرها  
في خزانة المفتين خلافه فانه قال لا يستلزم في دعوى العمد والصحيحة ان انكر  
المدعي عليه ويقول المدة لا تشهد لي او شهدت بيمينه او شهدت بيمينه او شهدت بيمينه  
المدعيون لا يصال فانكر المدعي ولا يثبت له فطلب بيمينه فقال المدعي اجعل حقي  
في الحكم استخلف في ذلك في زماننا وكفيل من التكفيل بنفسه لا يؤخذ من المدعي  
كفيل بنفسه كمال يغيب حجة الاستحسان والقياس ان لا يكفل قبل اقامة البينة  
وهو ذهب الشافعي ويجب ان يكون الكفيل مع وفاقة وذكره في اخطامه بان  
يكون لودار وحائون ملكا له وله ان يطلب ويكفر بالخصومة حتى لو غاب فصل  
يقم البينة على الوكيل فيقطع عليه وصح ان يكون كفيله ويكفر وان اعطاه له  
ان يخلو له بالكفيل بنفسه الوكيل وان كان الذي شقولا فله ان يطالب بيمينه وكذا كفو

بالعين



ليحضرها ولا يغيثه المدعي عليه وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك وفيه اشارة الى ان  
القاضي يكفل ولو لم يبطله المدعي وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصوصية واما اذا  
كان عالما فلا يكلفه القاضي بل يطلبه ثلثة ايام هذام وى عما كالم وهو العجيب  
كما في الكافي وغيره وصح في الحاشية انه الى جلوس القاضي مجلسا اخر وقيل يقوم  
الى راي القاضي وهو لا يثبت اى ايام ولا فرق في الظاهر بين الوجيه والخير  
بين القليل من المال والكثير وعن محمد ان الخصم ان كان بحيث لا يحق نفسه  
بهذا القدر لا يجبر على اعطاء الكفيل بقوله الى بيعة حاضرة للكفيل ومناه  
في المرحلي لو قال المدعي لا يقينه الى او شهودى غيبه يكفل اذ لا فائدة فيه  
بل تخلف فاذا حضر بعد ما حلف تقبل بيعة المدعي وكذا لو قال المدعي لا يقينه  
الى طالب يمين خصمه فحلفه القاضي فقال الى فان للقاضي ان يقبله لك  
منه وقيل لا تقبل وفي الجواب ان له بيعة حاضرة على العقول اخل  
ثلثة ايام فان مضت ولم يأت بالبيعة وقال الى بيعة غائبة يقضى بالمقتضى  
قيلا كالمال وفي الاستحسان يؤجل استغنا ما كالم الدم فان لم يأت  
لأعطاء الكفيل كرامة فقد ازمدة التكفيل وادامعه اى مع الغريم حيث دار  
تفسير للملزمة وفي البحر نقلا عن الصغرى قرايت في زيادات بعض الشياخ  
ان الطالب لو امر غيره بملازمة مذيوته لم يكون بان لا يوضع عند الامام  
خلافا لهما وجعله فرعاً لمسئلة التوكيل بغير رضخ الخصم كونه بحجبه  
في موضع كان ذلك حبه وهو غير متحقق عليه بنفسه الدعوى ولا يتخلله  
عن التصرف بل هو يتصرف والمدعي يدومعه وان التهن المط الى داره فان  
الطالب لا يمنعه من الدخول الى اهله بل يدخل المط الى اهل والملازمة على باب  
داره وان كان المط غريبا يكفل او يلازم قد يحل للقضاء الى ان يقوم  
من مجلسه فان اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضراراً به يمكنه  
ثم السقوط في هذه المقدار ظاهر فان لم يرض في المجلس فيها ولا بخلافه  
ان شاء او بدعه اليه الله تعالى لا بطلان وعناق لقول من الله عليه  
وسلم من كان منكم خالفا فليحلف بالله او ليذروا قيل ان الحجج حجة اليمين  
بهما اى بالطلاق والعناق وزمانا القلة المبالة باليمين بالله تعالى  
كما في الحاشية لكن لا يقضى بالنكول لانه نكول ما هو منهى عنه فترسك  
حتى لو قضى لا ينفذاتها اى بصيغة التبريض لا اكثر من ان يتنكح لم يجوز  
وفي البحر الفتور على عدم التحليف بالطلاق والعناق وهو ظاهر المتروكية  
في الحاشية ومنهم من يجوز في زمانا والخصم على ظاهر القول لا ينفذ  
استهين ومفاهيم اليمين بذكر صفاته اى صفات الله تعالى مثل قوله والله  
الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم اى يعلم الذي  
ادعاه وهو كذا وكذا ولا يثبت منه ان شاء القاضي لان احوال الناس  
تنتقل منهم من يتنكح عن اليمين بالتفليل ويتنكح عند عدمه فيغلط  
معليته لعله يمنع بذلك والاختيار في صفته التفليل الى القاضي يزيده

ما شاء وينقص ما شاء الا انه يحتاج ويحترز من التكرار اى يحترز من عطف الاسماء  
على البعض والاعتذار اليمين والواجب بالعطف فاقى بواجدة ونكل عن الباقى  
يقضى عليه بالنكول لانه لا يتحقق بيمين واحدة وقد اتي بها ولم يغفل جان  
وقيل لا يغفل على المروق بالصلح وقيل يغفل على الحظر من المال دون الحظر  
يعلم ان زمانا على المسلم بان يتحلف في اول الجمعة او اخرها او ليلة القدر وان  
فيه تاخير المدعي او مكان بان يتحلف مسجد الجامع عند المنبر لان المريد اليمين  
بالله تعالى والزيادة عليها زائدة على النقص وفي الحاشية القدسي ولا يستحق تغليف  
اليمين بهما انتهى وظاهر انه مباح لانه نفى الاستحسان وهو يستلزم نفى الإباحة  
مخلوق الكس لكن قال الزيلعي فلا يسرع وعند الامامة الثلثة يجوز ان تغلف  
ايضا ان كانت اليمين في قسامة ولعان ومال عظيم ومخلف اليهود بالله الذي  
انزل التوراة على موسى عليه السلام ومخلف البقرى بالله الذي انزل الانجيل  
على عيسى عليه السلام فيذكر اليمين بذكر المنزل على يمينها ومخلف الجوسق بالله  
الذي خلق النار لانهم يعظمون النار تعظيم الجارة فيؤكروا يعقدون  
ليعيد فائدة اليمين وقيل ان الجوس حلف بالله عز كما لا يتحلف بالله الذي  
خلق السموات لان ذكر النار مع الله يعبر تعظيما وما ينبغي ان يعظم مخلوق  
لكن لا ينفذ لان الله كذب عظمه وعن الامام انه لا يتحلف اذارة الله في الصيا  
ويحلف اليمين بالله فحلف بالالله بانه سأل الله كذا الكفة بانهم يعقدون  
الى تعالى ولعن سائلهم من حلفهم ليقولن الله كذا قالوا وفي المنج وغيره  
ويشكل عليه ان الله هربه منهم ولا يعقدونه وفي دالة الآية على ما ذكره  
اليمين يعقدون الله تعالى ويعقدون بالله تعالى بما الله استهين لكن يمكن ان الله هرب  
من يقول بلفظ الدهر وبما سأل الجوارث اليه ويقولون ان مبدء الممكنات هو الله  
تعالى كما قيل عدم اعتقاد الله تعالى وعدم النفس والله الدهر يعقد الدهر  
القديم هو الله تعالى فلم يلزم عدم اعتقادهم تأمل ولا يحلفون اى الكفار في بعديهم  
لا دية تعظيمها لها والقاضي يجوز عن ان يحضرها وكذا امينة لانها من المسلمين  
لانه ليس له حق الدخول وفي البحر قد اقيمت بيمين برسالة ازم الكيسة مع اليهود  
ويحلف المدعي عليه على الحلف صلحها النوع اخر من كيفية اليمين وهو الحلف على  
الحال والاسبب والضابط في ذلك ان السبب ان كان ما يرتفع به دفع او كما في  
ان كان الثاني في الحلف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان قصر المدعي  
بالتحليف على الحال عند الطرفين وعند السبب عند يوسف ثم يسرع في تفصيله  
في البيع والشراء يحلف بالدينار بيمين كبايع قائم في الحال اذ ادعى انه اشتراه او  
فكاه قائم في الحال اذ ادعت الشفعة فلما دعت الشكاه كما في المثال على مذهبه  
في التحليف واما عند الامام لا يحلف كرامة وفي المطلق بالله ما هو باين منكبت  
لان الله ثبت الطلاق اباين فلو ادعى زوجيا حلف على الشيء كونه  
خلوفا لظاهره بانه يحلف على الجاصل في الظاهر وفيه استبعاد بان يمين الجاصل  
كما يتحقق في ضمن العقد يتحقق في ضمن فعل اخر من الاعمال الحسية كذا في الغنى



والغرض بالله ما يجب عليك ردة امره المفسوب وفي الوديعه بالله ماله هذا  
الذي اوعاه في يدك وديعه ولا تفقد منه اي من الذي في يدك ولا له فقلت  
حق وفي الاختيار ويحلف في الدين بالله ماله عليك من الدين والقرض قليل  
ولا كثير لاحتمال انه البعض او برى منه فلو حلفت في عيئه على الجميع او على  
السبب نحو ان يقول في البيع بالله ما بعته لاحتمال انه باع ثم قال ولا يحلف  
على المفسوب بالله فانك حلفت لاحتمال انه لم يفسد ثم طلقها او ابانها ولا يحلف  
في المطلق بالله ما طلقها لاحتمال انه طلقها ثم تكسرها ولا يحلف في الغيب  
بالله ما عظمه لاحتمال انه غضب ثم سلم او ملك بالهبة او بالبيع ولا يحلف  
في الوديعه بالله ما اودعته هذا الاحتمال انه اودعته ثم رده او هلك في يده  
بغير ضعة وفي هذه الصور لا يحلف عند الطرفين على السبب فلو حلف بغير  
المدعى عليه لانه لو حلف مثله على في البيع يكون كالباطل ولو لم يحلف يجب عليه  
سليم البيع العائد الى ملكه بالاقالة وهكذا في البواقي حله فابا يوسس  
فان عنده يحلف على السبب في جميع ذلك لان اليقين يستوفى لحق المدعى فوجب ان  
يكون اليقين موافقة لدعواه والمدعى هو السبب لا عند تعرض المدعى عليه  
بان قال للقاضي لا تحلفن فان الانسان قد يبيع شيئا ثم يقبل في يحلف  
القاضي على الحاصل قبل ينظر المدعى على انكار المدعى عليه فان انكر السبب يحلف على  
السبب وان انكر الحكم يحلف على الحاصل وعليه اكثر الغضاة قال في حق الاسلام  
بغير ما الى راي الحاكم كما في الكافي وغيره فان كان الانسب بالواو في الحلف  
على الحاصل ترك النظر للمدعى حلف على السبب اجماعا رعاية لما فيه دعوى  
الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والحضمة لا يراها اي لا يدرى الشفعة بل الجوار  
ونفقة المبتوتة بان كان شافعا فانه يحلف على السبب بالله ما اشتريت  
هذه الدار وما هي مقدمة منك او لو حلف على الحاصل بالله لا يجب الشفعة  
عليك وبالله لا يجب عليك الشفعة بعد في عيئه في اعتقاده فينفوت  
النظر في حق المدعى الا ان يقال ان المدعى عليه قد يتفرق ويطلبون الشفعة لانه  
تمسك بها رضا التسقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب  
له من الشراء فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على العارض وكذا يحلف  
على السبب اجماعا في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوتة بعد مسلم يدعى اي العبد  
العتق الواقع في اسلامه على موهبه وهو ينكره فيحلف على السبب ما اعتقه  
ليوافق اليقين الدعوى وليس فيه ضرر للمدعى عليه ان لا يتصور عوده  
الى الرق لانه اذا ارتد الى ارض الحرب ما فعله لانه روية عن وفي الاختيار ومن  
الافعال الحسية ان يدعى على غيره انه وضع على حائله خشية او بئس عليه او اوى  
من ابا على سبب ما اوى في ذمته او من ابا اوشق في ارضه فهو فاعلم  
يحلف على السبب بالله ما فعلت كذا لان هذه الاشياء لا يرتفع جحد في العبد  
الماوراء والامه فيحلف على الحاصل بالله ما هو حق وما هو حق الا ان الذي  
ينكر على الامه بالامه والحق والسبب وعلى العبد الكافر ينقض والحق

والسبب وعند الجيوس يحلف على السبب وتامه في الرخصة ومن دون سبب  
من غير علم ذلك يعلم القاضي او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه فادعى احد  
ولا بينة للمدعى وازاد تحليف الوارث حلف على العلم اي على علم المدعى عليه فقال  
له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العيئه له الا على البتات لان الوارث لا يعلم ما يبيع  
الموارث بوفيه ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف  
والاول المختار عند الفقيه وما ضيقان والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف  
على البتات لتحقق سببه من كون العيئه كماله القهستاني وان منزه او هو له  
فعل البتات اي يحلف المدعى عليه على البتات بالله ما هو عنده واصل فيه ان  
التحليف على فعل نفسه يكون على البتات اي انه ليس كذلك البتات القطع على  
فعل غيره علم انه لا يعلم انه كذلك اي انه اذا كان شيئا يتصل بالحق كما ان الذي  
فسرقة العبد او ابا فانه يحلف على البائع على البتات بالله ما ابقه مفسوقا في يديك  
وهذا التحليف على فعل الغير وانما صح لان تسليمه على من العيوب واجب على  
البائع والتحليف بدفعه على ما في ضمن البائع بنفسه فيكون على البتات وان ا  
ادعى سرق الشراء يحلف خصمه على العلم اي لا يعلم انه اشتراه قبله كما في النسخ وغيره  
ولو اقدم للمكرمينه او صالح عنها اي عن اليقين على شي صح الا فقه الصالح  
ابن دحيم الحضم لان عثمان رضي الله عنه اعطى شيئا من اشيائه لمن ادعى عليه  
ان يضمن دهرها واقتد بيمينه ولم يحلف له لو حلف لوقع على القيل والقال ان البتات  
بين التصديق والتكذيب على كل حال فادى اقدم صانعه لغيره على علم  
وسلم ان يوعا عرا ارضكم باموالكم ارفقوا او افسدوا ولا يحلف بعد اي ليس  
للمدعى ان يحلف بمده لك لانه اسقط حقه باخذ البذل منه وفيه اشعار  
بلنه لا يجوز ان يبيع اليمين لا تقام لكن ما افعله ان يستحلفه بعد ذلك  
وفي التوزيع ولو اسقطه اي اليمين فصد بان قال برئت من الحلف او تركته  
عليه او ذهنته لا يصح وله التحليف **باب التحالف** لما ذكر حكم بين الواحد  
ذكر حكم بين اثنين بعد الواحد ولو اختلفا اي المتبايعان في قدر الثمن  
بان قال المشتري بشرينت بالغ وقال البائع بعت بالعين مثله او في قدر البيع  
بان قال البائع عبدا او قال المشتري عبدين وكذا الحكم لو اختلفا في وصف الثمن  
او في الجنس كما في الهدية فعلى هذا الوجه قدر لكان اشمل او فيهما اي في الثمن  
وللبيع جميعا بان قال البائع بعت عبدا بالعين فقال المشتري لا بعت عبدين  
بالغ لم يحكم لمن برهن ان يحكم القاضي لمن اقام البينة بينهما لان الجانب  
الاخر مجرد الدعوى والبينة اقوى منها اذ هي متقدمة حتى يوجب القضاء فلو بينا  
مجي والدعوى وان برهن اي اقام كل منهما البينة بارعا فليست الزيادة لانه  
خالص عن العارض انما اذا كان الاختلاف في احدهما فظاهر وانما فيهما  
فحجة البائع في الثمن الاكثر وحجة المشتري في البيع الاكثر اولى فيحكم بعد بين  
المشتري وبالعين للبائع وان عجز اي البائع والمشتري عن اقامة البرهان  
قبلهما اما ان يرصدا حد كما بدون احضرا ولا فسحا البيع لان الحق قطع المنفعة



فيجب ان لا يعمل القاض بالفسخ فان لم يرض ولا نسب بالواو احدهما بدعوى الآخر  
تخالفا اي تخالف الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه بان يقال قبل القبض  
وهو قياسه لان كل منهما منكر وامامه فاستحسن فقط لان المشتري يدعي  
شيئا لان البيع سالم بقي دعوى البايع وزيادة الثمن والمشتري ينكره فيكتفى بحلفه  
لكن عرفناه بالنقض وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان  
والسلعة قائم بعينها تخالفا وترادى في البعير وغيره لكن ما في القهستاني نقله  
عن المصنفات من ان التخالف يصح قبل القبض المبيع وهذا استحسن فان المشتري  
ينكر وجود تسليمه والقياس ان يصح لانه ملك المبيع ولا يصح بعد قبضه  
قياسا واستحسانا تخالف لما في البعير وغيره بقبضه وان قال المصنف فان لم يرض  
احدهما ولم يقبل وان لم يرضي كل منهما كما يخفى في البعير وغيره فعلى هذا قاله صاحب الفرائد  
واحدة عدم رضى كل منهما كما يخفى في البعير وغيره فعلى هذا قاله صاحب الفرائد  
من انه كان النسيب وان لم يرضي الى اخره ليس بوارد تديره وبداء اي التبايع  
بين المشتري في الثلث ليرجع عين بدين هذا قول محمود بن وايد يونس اخبر  
او هو رواية عن الامام وهو الصحيح لان اقربهما انكارا كانه للطالب اذ  
فيكون هو البايء بالانكار وكان ابو يوسف يقول ان اوله يدعي بيمين البايع وهو  
قولان فنفى في الاجماع وقيل بغير يمينها هذا اذا كان بيع عبد بدين وانكار  
بيع عبد بيمين او ثمن يمين فالتبايع محتمل لا يستلزم من هذا اقرار وفي القاضية  
اي بيع العين بالعين بداء القاض بانهما سواء كاستوائهما في قامة النكول  
وصفة اليدين ان يحلف البايع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما  
شتراه بالعين ولقد شتراه بالف بضم الايماء الى التقي كايده والا حجة القضا  
على النفي لان الايماء وضعت للنفي كالبينات للاثبات ومن لكل البايع والمشتري  
لزمه دعوى صاحبه بالقضاء لان النكول اثنان بل واما اقراره بشبهة  
فينتقوية القضاء يكون حجة ملزمة وان حلفا الى المتباعد فسخ القاض  
المبيع بطلب احدهما او كليهما فلا يفسخ البيع بنفسه التخالف وقيل يفسخ  
واول هو الصحيح لان لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما في بيع مجهول  
فيفسخه القاض قطعا للمنازعة او يقال ان لم يثبت البديل بقي بيا بديل وهو  
فاسد ولا بد من الفسخ وفساد البيع ولو كان البيع جارية ولمشاه لو فسد بنفس  
التخالف لم يحل له رقبه بطلب احدهما لانه لا يفسخه بدون طلب احدهما  
ولو فسخاه انفسه فلا توقف على القاض وان فسخا احدهما لا يمكن كما في البعير  
وهو تخالف لو اختلفا في الاجل سواء كان في اجل او في قدره خلافا لفرق  
السافق او اختلفا بشرط الخيار سواء كان في وجوده بان قال احدهما  
البيع بالخيار والآخر ينكر او في مدته او قبض بعض الثمن او كله انما تخالف  
عند اختلافهما بان قال المشتري ادبت بعضه او كله والبايع منكره فحلف  
المكر في الصور الثلث لان هذا الاختلاف في اداء الثمن كما اذا وقع اختلاف في  
اراء جميع الثمن فحلف المنكر فحلفه لا يخلو في وصف الثمن او جنسه حيث

يكون بمنزلة الاختلاف في القدر وفي بيان التخالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن  
لان الثمن دين وهو عيني بالوصف وكذا ذلك الاجل لانه ليس بوصف ولا تخلف  
لو اختلفا في قدر الثمن بعد هلك كل المبيع في يد المشتري لانه اوهلك في يد  
البايع تخالف على القائم عندهم وحلف المشتري عند الشك في علي الصحيح  
هذا اذا كان الثمن دينيا واما اذا كان عينا يتماثلان بالاتفق لان المبيع في احد  
اليدين قائم ثم يرد مثل الهالك ان كان مبيعا وقيمته ان لم يكن وهذا اذا هلك  
بغير بعد القبض وان هلك قبله وان كان الثمن مقبوضا يتماثلان بالاتفق  
وعند محمد والسافق يتماثلان ويفسخ العقد وتلزم القيمة اي قيمة الهالك  
يوم القبض لان كل منهما يدعي حقا فنكر الآخر فيتماثلان ولهما ان التخالف  
بعد قبض المبيع بخلاف القياس ولا يستدعي الى هلاك التسلمة وفي القهستاني  
نقله عن السوط وهلكه متماثل الحوجه عن ملك المشتري او زيادة او زيادة  
متصله متولدة او غير متولدة او منفصلة متولدة فانها لا يتماثلان عندهما  
ويتماثلان عنده فيفسخ على الفرق المتصلة المتولدة من الاصل كالسهم على  
الغير والقيمة في منفصلة غير متولدة منه كالكتب فيتماثلان ويفسخ على الغير  
كالثمن واما في منفصلة من متولدة منه كالكتب فيتماثلان ويفسخ على الغير  
بالاجماع وكذا الخلف لو تعدد الباع وهو المبيع قائم يعني لو تعدد بحدوث  
العين عنده وصار رجالا كيقدر بحدوده مع العيب ثم اختلفا في الثمن  
لا يتخالف ان عندهما بل القول للمشتري وعند محمد والسافق يتماثلان فيفسخ  
البيع على قيمة الهالك وكذا لو خرج المبيع عن ملكه ولا تخالف بعد هلك بعض  
اي بعض المبيع بعد قبض الجميع عند الامام كبدين فان احدهما قبل نقد الثمن عند  
المشتري فقول البايع الثمن الف وقال المشتري بل خمسة لانه التخالف بعد القبض  
مشروط بقيام السلعة وهي اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه فقد انقضت بل يحلف  
المشتري لانكاره زيادة الثمن الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك اي لا يأخذ  
من ثمن الهالك شيئا ويجعله مكان لم يكن والمقعد كانه على القائم فقط فيكون  
الثمن كله بمقابلة القائم فيتماثلان وهو قول عامة المشايخ والاستثناء  
ينصرف الى قوله لا تخالف كما هو الظاهر وهو الموافق لما في السوط وفي الجاه  
الصغير اذا اختلف بعد هلك احدهما لم يتماثلوا والقول للمشتري مع يمينه  
عند الامام الا ان يثبت البايع ان يأخذ حصة الحى وكشئ له قال ابو المكارم ومعنى  
كاشئ له على قول هؤلاء المشايخ ان لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا اصله على  
ما صح به في الكافي وكان غرضهم من هذا التفسير في الاستثناء الى قول لم يتخالفا  
كما هو محتمل وفيه تأمل وعلى قول غيرهم من المشايخ انه لا يأخذ البايع من الزيادة  
المتنازع فيها واما لا يأخذ من الهالك بعد ما اقر به للمشتري فلا يستثناء ينصرف  
الى قوله مع يمينه فانه اذا اخذ ما اقر به للمشتري واخذ الحى فقد صدق المشتري وارجع  
الخصومة فلا يحلف المشتري ولا يخفى ان الاستثناء المذكور في المتن لا يصلح لهذا  
التفسير ان لم يذكر فيه اخذ البايع الحى وفي تقريره تعسف عند المتماثلين والبايع



ان حلف لكن اختلفوا في تفسير التحالف عند ابي يوسف قيل يتحالفان على القيام  
لا على الهالك لان العقد ورد فيه كافي الثاني وهذا هو الصحيح لانه المشتري  
لو حلف بالله فلا يشترط القيام بخصته من الثمن الذي يدينه البايع يكون  
صادقا فيه لانه المشتري يمين اذ اطلق ما اشترى لحددها كان صادقا  
وكذا البايع لو حلف بالله فليصدق القيام بخصته من الثمن الذي يدينه  
المشتري يكون صادقا فيه فلا يفيد التحالف بل الوجه ان يحلف على القيام  
والهالك ويقول ولا والله ما اشترى شيئا مما يدعي عليه البايع فان نكل لزمه  
دعوى وان حلف يحلف البايع بالله ما يفتي بالثمن الذي يدينه المشتري  
فان نكل لزمه دعوى البايع المشتري وان حلف نفسه العقد في القيام و  
تسقط خصته من الثمن الذي اقربه المشتري عليه ما قدر قيمتها يوم القبض  
وعند محمد يتحالفان عليها ويضع فيهما ويرد القائم مع قيمة الهالك  
يوم القبض لان هلك كل من التحالف عنده على امر فله ان البعض اولى  
والقول للمشتري مع يمينه اذا اختلفا في خصته الهالك عند ابي يوسف  
وتلزم قيمته اي الهالك عند محمد كذا وتغير قيمتها اي قيمة القائم الهالك  
في انفسا في انقسام الثمن عليهما يوم القبض فان استويا يلزمه نصف  
الثمن الذي اقربه المشتري وان اختلفت القيمتان يوم القبض تسقط  
خصته القائم وتلزمه خصته الهالك بقدر قيمته وان اختلفا فيه فقال المشتري  
فيما يوم القبض خمسمائة وقيمة القائم الف وقال البايع على عكس القول  
للبايع مع يمينه لان البايع بدعواه يستحق ما كان واجبا والمشتري بدعواه  
يستحق ما كان واجبا وكان الواجب متمسكا بالاصل لوجوب اقباله وان  
برهنا على قيمة الهالك برهانه اي برهانه البايع اولى لانه اكثر اثباتا  
ظاهرا لاثبات الزيادة في قيمة الهالك وان اختلفا في العاقدان في رد  
الثن بعد اقالة البيع فقال المشتري كان الثمن الف وقال البايع خمسمائة ولا  
بينة لهما تحالفا وعاد البيع الاول خيرا كود حق البايع في الثمن وهو المشتري  
في البيع كما كان قبل اقالة قاله فلا يجب على كل واحد منهما رد على صاحبه شيئا  
ان لم يقبض البايع المبيع قبل يميني ان لا يتحالفا في اقالة البيع لان التحالف  
ثبت بالبيع المطلق بالحديث والاقالة تساه في حق العاقدين فلم يثبتا ولا يثبت  
واجب ان التحالف قبل قبض المبيع ثبت قياسا لان كل واحد مدع ومكسر على ما  
فيما والتحالف مقصور فوجب القياس على المخصوص عليه كما استدل الاجارة  
على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلكه  
في يد البايع غير المشتري وكذا بعد القبض فانه على خلاف القياس وعن هذا  
قال وان قبضه او قبض البايع المبيع بعد اقالة فم اختلفا فلا تحالف  
عند الشيخين ويكون القول للمكسر فالجهد لا يدرى الثمن معلوم بعد القبض ايضا  
ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة السلام لا يتحالفان فالقول مع يمينه  
للمسلم اليه فيه اي في قدر الثمن لانه لا كان الزيادة اعتبارا لاسائر الاعاوين

السلام لان الاقالة في باب السلم لا تحلف التمسك لانه استعار فلا يعود بخلاف البيع  
ولو اختلفا في الموجد والمشتري في قدر الاجارة بان قال المشتري في قدر الاجارة  
درهم وقال الموجد درهمان او المنفعة بان قال الموجد في الاجارة شهر والمشتري  
شهران او فيهما في قدر الاجارة والمنفعة معا بان قال الموجد اجرتك الدار  
شهران او درهمين وقال المشتري اجرتك شهرين او درهمين او فيهما المنفعة  
تحالفا وتلازم اذ الاجارة مقبضة على البيع لان العين المستأجرة في الاجارة قائمة  
مقام المنفعة يكون قائما تقديرا وتسمى يمين الموجد لو اختلفا في المنفعة  
لكونه مكررا وجوب زيادة المنفعة وفيه زيادة المنفعة واستعار باه يحلف  
اولا من يدعي او لان اختلفا فيهما وان ادعى معا يحلف من شاء وان شاء اقرع  
بينهما كما في البيع والهالك لزمه دعوى كذا كما هو مقتضى القول وانما  
برهنا قبل برهانه وان برهنا حجة المشتري اولى لو اختلفا في المنفعة وحجة  
الموجد لو اختلفا في الاجارة فيظهر الى اثبات الزيادة وتقبل حجة كل واحد منهما  
في فضل يدعيه لو اختلفا في الاجرة والمنفعة معا بان يدعي الموجد ان عدتها  
شهرين فبشرة والمشتري ان مدتها شهر خمسة فيقبل دعوى الموجد وشهران  
للمشتري ولو اختلفا بعد قبضه المنفعة لا يتحالفان اتفاقا والقول للمشتري  
مع يمينه لان الزيادة عند الشيخين ظاهرا لان التحالف بعد قبض المبيع  
على فله في القياس فلو قبلت الاجارة هنا عليه ان يهلك العقود عليه با  
لاستيفاء يمنع التحالف على اصلهما في صورة التمسك حيث وجد المقدر عليه  
وكذا على من يملك لان الهالك انما يمنع عنده في البيع لما ان له قيمة تقع مقامه  
في التحالف فله عليها ولو جري التحالف هنا فسيحل العقد فلو قيل ان المنفعة  
تقبض بها بل بالعقد وتبين ان لا عقد وانما منع فالقول للمشتري مع يمينه لانه  
المستحق عليه ولو اختلفا بعد قبضه البعض او بعض المنفعة يتحالفان  
فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل ونفس الاجارة فيما بقي من المنافع لا مكان القبض  
وهذا ايضا في ما مر ان هلك بعض المقدر عليه غير مقبوض فتحالف في حقه  
بحلوف ما ان اهلك بعض المبيع لان جميع اجزائه مقبوض بعقد واحد فان  
تعدر البعض في قبضه بالهالك تعذر في كل ضرورة والقول للمشتري مع يمين  
فيما مضى لانه منكر بما يدعيه الموجد من زيادة الاجرة وان اختلفا في المولى  
والمكاتب في قدر بدل الكتابة بعد ما اتفقا على عقد الكتابة ولا يتحالفان  
عند الامام لان التحالف في المعاوضة عند تخلص الحقوق للزومة وبطلان  
غير لازم على المكاتب لان له لزمه دفعه عن نفسه بالقبض فلم تكن معنى البيع  
القبول للمعبد مع يمينه لانكارة الزيادة وان اقام احدهما بينة قبلت وانما  
اقام ايمته (المولى اولى لاثبات الزيادة لكن يعقب باه او قد يمار بهن عليه  
ولا يمنع وجود بدل الكتابة بعد قبضه كالمكسبة على العاقل لانه ادرى بمسألة  
بمقتضى وكما لو سخط البذل بعد اداءه كما في النحر والاداء هو قول الاثنية الشاذة  
يتحالفان وتفسح الكتابة بخلافها في بدل عقد فيقبل القبض في كل من يبرر البيع



وان اختلف الزوجان في سماع اهل البيت والمزاد بالمتاع هنا ما يتفق به نفسه  
او يحصل منه العقار وغيره وان اختلفوا في سماع اهل البيت فالحق فيهما  
اي للزوج والوجه بالاختلاف مع اليقين فيما صلح لها اي ما يخص بالنسبة كالزوج  
والامسورة والجار والملاة والمخاض والحمل ونحوها لان الظاهر شاهد لها  
الا ان يكون الزوج بمن يبيع ما يتعلق بالنسبة فالقول لتعارض الظاهرين ول  
ان القول للزوج مع اليقين فيما صلح له كالعمامة والقلنسوة والقباء والسلاح  
والكتب ونحوها لان الظاهر شاهد له الا اذا كانت الزوجة صانعة اوبانية  
ما يصلح له فقبل قوله وفي الخاتمة لو احتل الزوج سماع النساء واقام البيت  
يقض للزوج او فيما صلح لها اي والقول للزوج فيما احتلها كما لو شرب  
والزريق والاكافى والعقار والمولود والنقود والوجه وما في يد هاتين الزوج  
والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يخص بها فان اختلفا في احد  
من اليد والرجل وبه علم ان البيت للزوج الا ان تكون له بينة في الخاتمة ولو اقام  
البينة يقضى ببيتها لانها جارية مع اطلاق الزوجين فمثل المسلمين والسلم  
مع الذمينة والحرى والملوكيين والكاينيين كما نصت في الصغيرين اذا كان الصغير  
للمراجع وشمل اخله فلهما حال بقاء النكاح وما بعد الفراق واما اذا كانت البيت  
ملكاً لها ولا حصلاً خاصة لان العينة للبدل للملك وفي القينة افرقوا وفي  
بينهما حارة نقلتها مع نفسها وبتحدها سنة في الزوج عليه سأكدة  
ثم ادعاهما لقوله لا يثنى بغيره كانت ثابتة ولم يوجد الميراث انتهى وبه علم  
ان سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لها لا يبطل دعواه كما في البحر وقيد  
بما خله والزوجين لو خيرا وعزاً خله في نساء الزوج ووجه فانه متاع النساء  
ينتهي على السواء ان كن في بيت واحدة وان كانت كل واحدة في بيتا على حدة  
فما في بيت كل امرأة ينسبها وحين زوجها عليها وصفاً ولا يشترك بعضهن  
مع بعض كما في خزانة واحدة بالكل هذا اذا كانا حيين وبعد موت احدهما اي احد  
الزوجين ثم اختلفوا في ما يخص من الخمر الى الجواب في غير المحلل عليها والقول  
في المحلل اي فيما يصلح لها للمتي مع اليقين ايها كان لا يثبت للميت فيقضى  
يد الخمر معارض وهذا عند الامام وعند ابي يوسف كذلك اي القول للزوج  
فيما يصلح لها في الزواني على جهات مختلفة ووجهها ومثلها لها اي القول للزوج  
اذا كانت حية او لو رثتها بعد موتها ان يدفع في المشكل الى الزوجة لو اختلف  
وارثها ما يحقر بها مثلاً وابا في الزوج مع يمينه او لو ارثه عنده لان الظاهر  
ان الزوجة تاتي بالجماع وهذا القوي من ظاهر يد الزوج ولذا يأخذ الباقي لعدم  
المعارض لظاهره والخبرة والموت في المشكل عنده سواء وعند محمد للرجل او لو رثته  
اي ما كان للرجل فهو للرجل ما للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل اذا كان  
حيّاً او لو رثته ان كان ميتاً لقيام الورثة مقام الموت واما اخله فيها في غير سماع البيت  
وكان في يد هاتين فانها لا تجوز يقسم بينهما وفي القسمة وعند جعفر والمفسر  
ان المشكل بينهما عنهما ان المتاع كله كذلك والبعد فجب ابن مالك وقال ابن الجليل

ان المشكل

ان المشكل للزوج حياً ولو رثته ميتاً وقال ابن مشرقة شريعة ان المتاع كله له الا  
على المرأة من النسيء وقال ابن البرقي ان النسيء لصاحب البيت الا ما على الرجل من النسيء  
فهذه هي منه كتاب الدعوى او صيغة انقضاء اعمارة كالمسكن لا عارية بالقول للزوج  
على المختار الا اذا استمرت الرقبة في المجرى ملكاً لا عارية فانقول لها ولو رثتها  
من بعد هاتين اختلف الا في ٢ اية في ما في البيت قال ابو يوسف اذا كان الزوج على  
الابن في يمينه والميت في المتاع فالكساع كله للابن كما لو كان الابن وميت الاب  
عيله فيما في البيت للاب ولو اختلف الدهر والميتاء جري سماع البينة والقول  
قول المستاجر مع قوله يمينه والبر للوجر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلفت في  
وعطاريات كانت الكسافة والاقطارين وهي في يديهما فحق بينهما نصفين  
ولا ينظر المصلح لكل واحد منهما وان كان احدهما اى احد الزوجين عملاً  
سواء كان مازناً او مكاتباً او مجبوراً فالكل اكل المتاع المجرى في حال الحياة لان يمين  
المرءى في النسيء في الموت اي موت احدهما لانه المتاع المجرى خالية عن المعارض كما في  
عمامة شرع الجامع وذكر الرخص انه سهو الصواب انه لا يملك مطلقاً لكن  
اختياراً صاحب الهدية قول العامة فاقض صاحب النسيء هذا عند الامام وقال  
المأذون والمكاتب كالحق لا يملكها يمينه معتبر في الحضرة حتى لو اختلفا في  
شيء هو وايدى ما يقض بينهما بخلافه اذا كان عبداً مجبوراً حيث يقض للحق  
كالعبد وقوله الكل شير الى ان الخلق فيما اذ اختلفا في مطلق المتاع على ما ذكر  
في غير النسيء كما في النسيء لكن في الحقيقة ان الخلق فيهما اختلفا في النسيء  
المسكنة كما في القسمة وفي النسيء اعتقاً بيمينه واختار في نفسها في البيت  
قبل العتيق فهو للرجل وما بعد العتيق قبل ان يمتدح نفسه فهو على ما اختلفنا  
في الطلاق رجل مريض بالفقير والحاجة صلح بينه غلام وعلى عنقه يد روك  
بداية فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للزوج باليسار  
وكذا اليسار في منزل رجل وعلى عنقه قطعة يتناول بها هو واليسار وادعاه  
صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بها دقيق فادعاه كل  
واحد السفينة وما فيها فادعاهما يعرف في السفينة بالدقيق فادعاه كل  
فالدقيق للذي يعرف بيمينه والسفينة للمريض بالصلح وبساعة والصلح  
فليطالع **فصل** في بيان احكام احكام الدعوى قال ابو ابي في جواب من ادعى  
في يد ابيه هذا الشئ او رثته فليد الغائب او عارضة الغائب او رثته او رثته  
او عارضة منه اى من فلان الغائب الغائب ومن رثته على ذلك المذكور في  
قصة خصوصية المدعى لانه اثبت امرين احدهما الملك للغائب وهو غير مقبولة  
شراً ولا اخر خصوصية المدعى وهذا مقبول وقال ابن مشرقة لا تستقط خصوصية  
المدعى لانه يثبت ملك الغائب ولا ولاية احد على غيره في احوال ملك في  
ملكه بل يمينه وقال البراءة تسقط الخصوصية بلا يمين لانه لا يثبت في  
اقره على نفسه فيمن اثبت امره به يحفظ له خصوصية وقال ابو يوسف فيمن  
عرف بالجل جميع حيلة لا تدفع الخصوصية به يؤخذوا حيا ره ان الذي عليه



ان كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا بالجل لم تندفع عنه كانه قد اخذ  
ما في الغير غصباً ثم يدفع سراً الى يد يريده ان يغيب ويقول له اودعه عندي  
بحضرة الشهود فقد لا يظن حق الغير فلا تقبل بيعة هذه التهمة وان  
قال الشهود لو رده من لا تعرف لا تندفع الحضرة بالاجماع لاحتمال ان يكون  
المدعي من اودعه مخلوق فوطم اي قول الشهود توقفه اي المودع بوجهه  
لو ارياه لا باسمه ونسبه حيث تندفع الحضرة عند الامام لان القضاء  
كاي يقع على الغائب ليس شرط العلم بنسبه ونسبه واقعا يقضي على الذي يدفع  
على يد اليد وهي معلومان وهو اثبت بيعة انه ليس الخصم لهذا المدعي فله  
لمجد فانه لا تندفع الحضرة معروفا كان بالجلية او لا وانما تندفع اذا  
عرف الشهود ذلك الرجل باسمه ونسبه لان الحضرة توجب علم على  
اليدين بظاهر يده ولا تندفع الا بالحوالة على رجل يمكن اتباعه والمروء بالوجه  
لا يكون معروفا فصار هذا بمنزلة قول الشهود لا تعرفه اصلوه في البرازية  
وتقول الامة هو على قول محمد فهذه المسئلة تسمى بحسنة كتاب الدعوى لان  
شتمال على قول الامام وان يوسف ومحمد والي ليل وابن سيرة كما قرع  
او كان صودها خسر وديعة واجارة وادارة ودهن ومضب كما في اكثر الكتب  
في الختم هذا الذي المدعي ملكا مطلقا في العين كما في الاقامة عدم تقيده ويدل  
على ما سبق من المسائل القابلة لهذه ومن المعلوم ان فوض هذه المسئلة بعد  
اقامة المدعي البرهان كما تقر كلهم من ان الخارج هو الطالب بالبرهان  
وكيف يحتاج المدعي عليه الى الدفع قبله وحاصله ان الذي كذا المدعي الملك  
المطلق فيما يدعي عليه انكره وطلب من المدعي البرهان فاقامة ولم يقنع  
القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكره من دفعه على الدفع وفي البحر وكذا  
الحكم لو قال ولكن صاحبه يحفظه كذا البسوط وكذا الحكم لو قال التمسك السكنى  
فيها فلون الغائب وكذا الحكم لو قال سرقته منه او اخذته منه او صدقه فوجده  
كما في الخلاصة فالصور مشروبه علم ان الصور لم تخسر في الخمس فاكول ان  
يقصد المخذلة قول ولو قال ذو اليد بربطه منه اي من فلان الغائب  
لا تندفع الحضرة لكون يده بدخضوة كاعتزافه بسبب الملك وهو الشراء  
وكذا لا تندفع الحضرة لو قال المدعي سرقته بقاء الخطايا وغصبة من فقل ذواليد  
او دعيه فلان الغائب وان وصله برهن ذواليد عن ايد الغائب كان المدعي  
لما قال لصاحب اليد غصبة من صار ذواليد خصما باعتبار دعوى الفعل عليه  
وفيه لا يمكنه الخ وجعلها بالاحالة على الغير لان اليد في الحضرة فيهما  
ليس شرط حتى يصح دعواه على ذواليد فله تندفع الحضرة باستغناء  
يده حقيقة بخلاف الملك المطلق وكذا لا تندفع ان قال المدعي سرق مني  
على البناء للمنفرد عند التامين لست فاحله فاحمد وهو القاض لا انه  
لم يدعي الفعل على ذواليد بل المعهود فصار كما لو قال غصب مني البناء للمنفرد  
ولم يأت ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر انه ذواليد لا انه لم يبيته

للخبر عنه فصار كما يقال له سرقته مني بخلاف الغصب فاقامة لا حد فيه فلو قضى عليه ثم  
جاء الغائب فاقام البيعة تقبل لانه لم يبرهن غصباً عليه وانما قضى على اليد فقط  
وفي التوضيح للمجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعة عندي من فلان  
فندفع من البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعي على مقابلة الا وليه فله خصم  
ويحكم عليه بسبق اقراره وينو عليه من الدفع ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال  
ذواليد اودعته هو اي زيد اندفعت الحضرة فلا تحت لانها اعترفا على ان  
الملك في الاصل لغيرهما فيكون دفعه الى صاحب اليد من جهة زيد الهادي فلا يكون  
يده بدخضوة الا ان البرهن المدعي ان زيد وكله يقضيه ثم لا تندفع ونصحه  
دعواه كانه اثبت بيعة كونه اخذها من فلان صدقه ذواليد في شرائه منه  
كاي برهن القاض بالسلوك اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي بحسنة  
وفي البحر قيد بلقي من الغائب لا خزانة فلان ذواليد لا يملك اليد لو دعيه وكل فله  
ذلك لم تندفع الا بيعة كانه لم يثبت كذا اليد من الشراء فله دعيه لا انكار  
ذواليد ولا من جهة كذا المدعي وكذا الواتيت بالبيعة انه دفعها الى الذي كان  
ولم يشهد وان الموكل دفعها الى ذواليد وتقيده بدعوى الشراء من الغائب  
انما في فقه البرازية ان يدعيه اعظم منه فلون الغائب وبرهن عليه برهن  
ذواليد فله الغائب او رده عنه هذه اندفعت الحضرة كاعتزافه على وصول  
العين من غوا صاحب ذلك الرجل بخلاف ما لو كان دعوى الغصب ودعوى  
السرقته فانه لا تندفع بزعم ايد ذالك الغائب في الاستغناء انتم بالبيت  
رعي بما لا يجرس لما في من بيان دعوى القاض كذا دعوى ما راع عليه والواحد  
قبل ما ذاك او لا يقضي بيعة ذواليد في الملك المطلق وهذا القول قد عواه ان هذا  
قالا مجرد وقال ان في هذا كذا بيعة كذا ايد احد كاعتزافها بالبيعة لثان  
البيعة شربت للبيعة في بيعة الخارج اكثر انما لا كذا لا ملك له على المدعي بوجه  
ذواليد له ملك عليه باليد فبترجعت بيعة الخارج بكثره شربتها بالاد الذي  
ذواليد مع الملك فعلى كاعتزاف التديرو الاستيلاء ببيعة ذواليد او لا يملك له كذا  
سائر في يد المطلق كاستوائها في الفقه بالسبب هذا ان وقتا او لم يوفقا بالاعتق  
برهان ان الخارج على ما يدعي ذواليد برهن خارجا في غير ذواليد لا يمكنه ان يملك  
واحد منهما ملكا مطلقا فاقام البيعة قضى به لله الشراء لهما بطريق الاستدراك  
عندنا لقول التركة على الماسة لان البيعة لهما قضى ببقاء بينهما فبعض  
لاستوائهما في سبب التحقيق ولم يأمرك الله عليه وسلم بالفرقة لانه يستويان التركة  
في وقت كان الضار مباحا استجنت بحرية القمار اذا تعلقت بالتحقق في خروج  
الفرقة قمار وكذا التبعين المستحق في خروج بخلاف قيمة المال المشترك فلهما  
نعم واية التعيين بغير فرقة واقامة بقرن بتطبيق القلوب ونقيل من نفسه  
فلا يكون ذلك في معنى القمار خلافا للشافعي في احد كاستوائ ذواليد برهان على  
لكا في امارة ببقائها التفرع بفعل لهما لان المجل لا يقبل الاشتراك واذا اشتركا  
لوا فرق القاضي بينهما بحيث لا مرجح واذا اشتركا وكان قبل الدخول فلهما







أيقنه أي قيمة البيع للمرة لأن البينة حجج الشرع فيجب العمل بها ما أمكن وهو ممكن  
بأن يجعل الشراء سابقا أو تافعا على ملك الغير صحت القسمة فيجب القسمة  
عنه فقد تسلم العبد قديرا ثم لا يملكه لو اخرجته فباعه وهبه أو هبته أو صدقة  
فالتكافؤ أولى وفي البيع اعتراض على طرفه صاحب الفضولين وجوابه عن طرف  
صاحب البحر فليطالع والرهن مع القبض أولى من الهبة بل عرض معه أي مع القبض  
يعرف لو أدى أحدهما رهنه فقبضه والآخر هبة وقبضه وأقاما البينة ولم يورثا  
فقد عثر الرهن أولى من الهبة والقياس أن الهبة أولى لأنها ثبتت الملك والرهن  
كاشية فكانت البينة المثبتة للزيادة ما ولي جعله بنسبة ما أن المقبولين  
الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وبمقد الضمان أقوى فإن كانت أي  
الهبة بشرط الموصوفين أولى من الرهن لكونها في معنى البيع انتفاء فيكون عندها  
عقد ضمان يثبت الملك مع وجود صورة بخلاف الرهن فإنه لا يثبت إلا عند الهلاك  
لا صورة بخلاف هذا وكانت العين في يد ثالث ولو كانت في أيديهما يقضي  
بها بينهما نصفين إلا أن يورثا أو أعادها فادعى سبوق قبضه وإن برهن  
خارجا عن ملك مورث هذه المسئلة قد ذكرت هنا لأجل التدريج أو شراء مورث  
من واحد متعلق بشراء غيره أي اليد احتراز لهذا عن برهن في يد آخر كما مر  
فالسابق أولى لأنه أثبت ملكه في وقت لا ينافيه فيه أحد إلا أن التمسك بملكه وهذا  
القول متفق على إخراج الكفر من قول الإمام على إخراج صاحب المال قول الميراث  
أخر أو محمد أو لا وفي قوله الآخر هو قول أبي يوسف أو أنه هدي بينهما كافي البينين  
وإن برهن أحدهما على الشراء من زيد وبرهن الآخر عليه أي على الشراء من بكر  
واتفق تاريخهما فلهما شراؤه حتى يكون البيع بينهما نصفين كذا ذكره بينهما  
أثبت الملك بأيهما ملك مطلقا بغير تاريخ فذكرنا أيضا في البيع فاه على الملك  
المطلق فيكون بين الخدين كاستواء تاريخهما وكذا الوقت أحدهما فقط  
لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك لآخر إن يكون الآخر أقدم بخلافه وإذا  
كانا بائعين واحدا لا انهما اتفقا على الملك لا يتلقى أي من جهته فاز اثبت أحدهما  
فادعاه به يحكم به حتى يثبت أنه تقدمه شراء غيره وفي البحر إن البينة لا تقبل  
حتى يشهد وأما اشتراؤها من جهة فلان وهو يملكها وتامه فليطالع ولو  
برهن خارج على الشراء من شخص وبرهن خارج آخر على ملك الهبة والقبض  
من غيره وبرهن خارج آخر على الرهن من أبيه وبرهن خارج آخر على الصدقة و  
القبض من رابع فغير بينهما ارباعا سواء كان معهم أو مع بعضهم تاريخ أولي  
لأنهم يتبعون الملك لملكهم وذلك ذات تاريخ فيه ولا يقدر انتهى كما في التبيين  
ولو برهن خارج على ملك مورث وذو اليد على ملك المورث أو أقدم منه أو من تاريخ  
فهو ذو اليد أولى عند الشيخين خلافا لمحمد وفي رواية عنه على ما لا ثم رجع عنه  
فقال لا تقبل بينة ذو اليد والملك المطلق أصلا لأنه البينة فيه ثبتت أوليته  
الملك يستوي فيها التقدم والتأخر فصار كأنهما قامت على الملك المطلق ولهما أن  
البينة مع التاريخ يدفع ملك غيره في وقت التاريخ وبينة ذو اليد على الدفع بقول

فلا يثبت

فلا يثبت الملك لغيره بعده إلا بالتلقي من جهته ولم يدع ذلك فقد سبق تاريخ ذو اليد  
لأنه لو لم يكن لها تاريخ أو يستوي تاريخهما وأرخت أحدهما فقط كان التاريخ أولى  
وكذا الخلف لو كانت اليد لهما وأما البينة فصاحب الوقت الأول أولى في قول الشيخين  
وفي قول محمد لا يقبل الوقت كما تقدمت فاستأصل مطلق الملك فيكون بينهما ولو برهن  
خارج على الشراء من شخص وذو يد على مطلق وقت أحدهما فقط فالخارج أولى عند  
الطرفين وعند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام ذو الوقت أولى لأنه أقدم فصار  
كما في غيره من الشراء إذا أرخت أحدهما كان صاحب التاريخ أولى ولهما بينة في وقت  
اليدها تقبل لضمهما مع التاريخ ولا دفع ههنا حيث دفع السك في التلقي من جهته  
ولو كان المورث في أيديهما دون ثالث والمسئلة بجملها أي ادعى ذو اليد أو الخارج  
وأما البينة وأرخت أحدهما البينين فلهما شراؤه عند الإمام وعند أبي يوسف الذ  
وقت أولى وعند محمد الذي أطلق أولى وعلى صاحب الهدية بأن دعوى أوليه للملك  
الملك دليل حتميان الزوائد ورجوع الباعة بعضهم على بعض وأبي يوسف أن  
التاريخ يوجب الملك في ذلك الوقت يقيين والأطراف يحتل على الأولوية والتاريخ  
بالقبض وللإمام أن التاريخ يضاهيه احتلال عدم التقدم فسبقا اعتبارا كما لو قلنا  
البينة على ملك بخلافه الشراء كونه أمجادا فيضاهي الزيادة في وقت فترجح جاز  
صاحب التاريخ انتهى لكن صورة في المسئلة البينة وهو قهر ولو قد ثالث وأما  
في المسئلة الأولى وهو قول أبي يوسف فذكرنا فيكون نظير قوله ولو أقام الخارج  
ذو اليد ملك مطلق الخارج فقال وعقبه فلهما إذا كانت الدار في أيديهما  
انتهى فالصاحب الأيضاح وغيره ونسبه بأنه أقام أحدهما على ملك مورث فلهما  
على مطلق الملك سقط التاريخ عند ههنا وعند صاحب الوقت أولى انتهى فبنت هذا  
التاريخ مظهر مخالفة المصنف لما في الهدية يتبع وتاريخه خارج وذو يد على ذلك  
أي أقام كل منهما بينة ذو اليد أولى لا يثبتها فقامتا على ما يدعيه علم اليد فثبتا  
في الأثبات ورجحت بينة صاحب اليد فيقتضيه به ولا عرق بالتاريخ لأن  
أولوية الملك تنوع كل تاريخ فلهما بينة من أحدهما أو منهما انتهى التاريخ  
أو احتلها مالم يبرهن تاريخا مستحيلة بأن لم يوافق من المدعى والقياس أن يكون  
الخارج أولى وبه قال ابن أبي عمير وقال عيسى بن إبان نها ترق البينان ويترك  
فدعي اليد لا على وجه المقصود وجه الاستحسان ماله رتبة على اليد عليه ولم يقضي  
لذو اليد بينة بعد ما أقام الخارج بينة دعيها بينة يتجها وأقام ذو اليد البينة  
دعيها فافقه نتجها ولأن اليد لا بد لها من أولوية الملك فكان مساويا للخارج فقامتا  
يندفع الخارج وبينة صاحب اليد مقبولة للدفع وكذا لو برهن على ملك من آخر وعلى  
البنت عند أبي يوسف كل تاريخ خارج ذو اليد الملك من جعل فكان هناك  
بأيهما وأما البينة على التاريخ عند من تلق منه فهو بمنزلة أقامتها على التاريخ  
في يد نفسه فيقتضيه لذو اليد كان البينة قد حضر أو أقامها على بينة فلهما  
يقضي لصاحب اليد ههنا كما في الغاية ولو برهن أحدهما على الملك المطلق  
والآخر على التاريخ فهو صاحب التاريخ أولى لهما كان لا بينة قامت على أوليه



الملك صرحا فلا يثبت الاخر الا بالتسليم منه والاخر لم يتلق به واوليه ثبتت لالة  
ولا عبرة بها الصريح وكذا لو كانا خاضعين فبرهن اخذ على الملك المطلق  
والاخر على الشايع اولى كباقيتنا ولو قضي بالشايع لذي اليد لم يبرهن ثالث على الشايع  
قضاه اى الثالث الا ان يعيد لذي يده هاته كان يبرهن على ما قامت على ظهر  
هذا المدعى وانما قامت على الاول فلم يبرهن ثالث مقضيا عليه بملك القضية كما لو  
برهن المقضي عليه بالملك المطلق على الشايع تقبل وينقض القضاء اى لو ادعى ذواليد  
والخارج المطلق وبرهننا نقض على ذواليد بالملك ثم ان ذواليد المقضي عليه واقام  
البينة على الشايع تقبل وينقض به القضية اى قول الله بمنزلة النصف وركبته على  
الاولية قطعا فكان القضاء واقما على خلاف وهذا استحسان وفي القياس تقبل  
برهانه لصيرورته مقضيا عليه بالملك كافي العناية وفي البحر الملق فقل ما اذا  
برهن الخارج فقضي على الشايع وقضاه ثم برهن ذواليد بقضاه وبطل القضاء  
الاول ولو ادعى ذواليد شايعا ايضا ولم يبرهن حتى حكم بها للمدعى بالشايع ثم برهن  
المدعى عليه على الشايع لا ينقض الحكم ثم اعلم ان المقضي عليه في حادثة لا يمنع عود  
بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء او على تلف ملك من المقضاه او على  
الشايع انتهى وكل سبب لا يتكرر اى والملك اذا ادعاه ذواليد فهو مثل الشايع  
اى حكمه حكم الشايع في جميع ما ذكرناه من الاحكام وذلك كسبب تباب لا يتسبج  
الامر كما اذا ادعى رجل ثوبا لله ملكه منجى وكلمة الملك وهو كما يشكر ايضا  
فاذا ادعى لنا انه ملك لبنة من شاته وانما الجبن بان ادعى جينا انه ملكه  
ضعا في ملكه واللب بان ادعى لبد بانه منعه من الصوف الذي هو ملكه والمرغز  
وهو كالصوف شعر الغز وجز الصوف بان ادعى صوف محروقا انه ملكه جزه  
من شاته واقام على ذلك بينة وادعى ذواليد مثله لك واقام له عليه بينة  
فانه لا يقضي بذلك لانه لا يبرهن لانه في معنى الشايع من كل وجه فالحق بانه  
بدلالة النص وما يتكرر اى كل سبب يتكرر اى كل سبب قضاه بالخارج بمنزلة  
المطلق فادى بالحق بالشايع كسبب الخبز وهو سبب دانه ثم سبب النوب المتخذ من ذره  
خزافانه مما يتكرر في الخبز والصوف والشعر اذ ايدى يقضي وينزل مرة اخرى  
ثم يتبع فيحتل ان ذواليد شجيرة ثم عصية الخارج ونقضه فيكون ملكا له بهذا  
الطريق فليكن في معنى الشايع وكا لينا فانه مما يشكر لانه يبرهن منهم  
ثم بين والغرس لان الخيل يغرس غرسه وزراعة الجوز كالتقيد  
يزرع الارض ثم يغزل التراب فيعزل الترمه ثم يزرع ثيابا فلم يكن في معنى  
الشايع وكذا كل يزرع مما يوكل او يوزن فاذا ادعى ثوبا انه ملكه من حشر او  
ادعى دارا فانه ملكه بملكها او ادعى غنما بملكها بملكها او حنطة  
انها ملكه زرعا او حيا اخر من الجوز واقام على ذلك بينة او ادعى ذواليد  
خل ملك واقام عليه بينة فغلب بالخارج وما اشكل بحيث لا يتقن بالخبر  
وعدمه رجح فيه الى اهل الخبرة لانهم عرف به وقد قال الله تعالى فاستلوا أهل  
الذكر ان كنتم لا تعلمون فان اشكل عليهم اهل الخبرة جعل كالخلف

اى قضاه بالخارج لان القضاء بينة هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر الشايع كما لو بنا  
قوله لم يعلم يرجع الى الاصل وان برهن خارج على ملك مطلق وذواليد على الشراء  
منه اى من الخارج بل كان عبدا مملوكا في يد ذواليد وادعاه بكر بانه ملكه وبرهن عليه  
وبرهن ذواليد على الشراء منه فهو اولى لان الخارج وان كان ثبت اولية الملك  
فذل اليد يتلقى الملك منه ولاسا في فيه قضاه كما اذا قر بالملك لادم اى على الشراء  
منه وان برهن كل منهما اى من الخارج وذواليد على الشراء من صاحب خيل ولا بارح  
تبا نريا اى سقطت البينة وترك المال في يد ذواليد بغير قضاء عند الشيخين  
وعند محمد ان كان في يد احدهما يقضي بالبينة بالخارج لا مكانة العقل بهما  
يجعل ذواليد من الخارج وقضاه ثم باعه منه فلم يقضه ويؤمن بانه خيل لانه  
فكك من القبض دلالة البينة على ما مر ولا يفتك بانه ايسر قبل القبض ولا يجوز  
ولهما اذ اقرار بالشراء من صاحبه اقرار منه بالملك له وقضاه بملك منهما  
كما انما قامت على الاقرار بالخارج فيه الشايع من الاجماع لغرض الخيل فكذا هذا كما  
في البينة وان ارضا اياهما في اليد العقار فلا يبرهن ولا يبرهن بالخارج ايسر  
قضاه ليد عند الشيخين فيجعل كان الخارج شجرة او اكرم باع قبل القبض من  
ذواليد هو جاز في العقار عندهما وعند محمد قضاه بالخارج لا يبرهن عند  
بينه قبل القبض فيبقى على ملكه وفي البينة وكان يفتك ان يقضي به لذي اليد  
عنده ايضا فيجعل بالخارج كانه قضاه ثم باعه لذواليد عنده ايضا فيجعل  
الخارج بكانه قضاه باعه من باينه وهو ذواليد فعلى ما للعقد انتهى  
ولنا اننا ايضا قضاه ليد اتفقا لا بالبينة جازا على العقار لانه  
الخارج باعه من باينه وهو ذواليد بعد ما قبضه وذلك صحيح وان كان وقت  
ذواليد سبق قبضه للخارج والوجهين فيجعل كانه شجرة ذواليد وقضاه ثم  
باعه ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه بسبب اخذ كافي الهدية لكن في البحر وفي الميود  
خلافه كما علم من الكافي وتامة فليطالع قال ابن ابي عمير في شرح الوقاية قالوا  
حاصل الكلام في ضبط هذه الاقسام ان كان ثوبا في احد المتعينين عند اقامتهما  
البينة سابقا فهو حق وان لم يكن سابقا كان مستويا بان ارضا موافقا اهل  
بوزخا صلا او ارضا واحدة وكان كل واحد منهما صاحب يد او كان كل منهما رجا  
في الملك المطلق اى سبقت لهما متساويان لا انما اتفقا من واحد واخر فاحدهما  
فهو حق وان كانا احدهما صاحب اليد والاخر خيل فاحدهما في الملك المطلق  
عند الشايع في الخارج الا ان ادعى مع الملك فليطالع قال هو عند  
اعقبه او تبره ذواليد احق بخيل ما اذ قال كل واحد هو عند  
كا بينة فلهما متساويان يكونان خارجين اى كايه في عقد الكتاب من اهلية  
العقادين فاذا عقد يكون العبد معتقدا لانه يتصور اليه عليه بخلاف  
فانه في يد المولى اذ كان صغيرا او كبيرا لا يعرف بشفه ولو قال احدهما عبدي  
كا بينة قال الاخر تبره او اعتقه فهو اولى لان كل بينة تكون اثباتا  
فهو احق في الخارج وذواليد في الملك المطلق اى في الملك بسبب فان ذواليد



وزواليد بيبا واحدا وتلقيا من واخذ فذو اليد الحق وان تلقيا من اثنين فالتدريج  
احق عند التساوي في التارخ وان ذكر سببين كالشراء والتهبة وغير ذلك في قوة  
السبب انتهى وكما ترجيح بكثر الشهود كان الترجيح بقوة الدليل لا بكثرته  
حتى لو اقام الجور المدعين شاهدين والاخر اربعة فلهما تسوية في الشهادة  
ليست اول من شهدا منهم في اتيان المدعي لان الاثنين تامة موجبة  
للحكم فالكثرة لا تصلح للترجيح ولهذا لا ترجح الاية باربعة اخرى ولا خبر باربعة  
لخبر وانما ترجح بقوة بان كان احدهما متواترا والاخر من الاحاد او كانت  
احدهما مقننة والاخر محتملة فيرجح المقننة على المحتمل والمتردد على الاحتمال  
لقوة وضعف فيه وقيل يقضي بكثرهما عدد لان القلب ميل الى قول اكثر  
وكذا الترجيح بزيادة العدالة كذا المعبر في التمهيد اصل العدالة وهي  
ليست في حكم حد فله يقع الترجيح بينهما فله فاما لك وان ادعى خارجين  
واخر نصف دار كلها فبرهنا على ذلك فالترجيح للاول عند الامام وعندهما  
للاول الثلث والباقي للاخر لان الامام اعتبر طريق المنازعة وهو ان  
يصلح في النصف ولا ينافي صاحب الكل في النصف قسم له واستوى مكان  
منافتهما في النصف والاخر فينصف النصف بينهما فلصاحب الكل  
ارباع ولصاحب النصف الربع ومما اعتبر طريق القول والمضاربة في  
في المسئلة كذا ونصفا المسئلة من اثنين والقول الى ثلثة ولصاحب الكل  
سهمان ونصف صاحب النصف هذه احوال القول وانما المضاربة فان كل واحد  
يعزب كل حقه فلصاحب الكل ثلثان فيزيد الثلثين في الدار صاحب  
النصف له ثلثة من الثلثة فيزيد الثلث في الدار فيحصل له ثلث الدار او ثلث  
ضرب الكسور بطلن الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الثلث معناه ثلثة  
البنية وهو ثلثان وفي البحر فيفضل فليراجع وانما ثلث الدار في يد هاتين فكلها  
اي كل الدار مدعى الكل نصف بقضاء ونصف بقضاء كان دعوى مدعى  
النصف من حصة الى باي يد تكون يده محققا كان حمل يده دعوى  
المستأجر على المالك واجب في النصف فله في ثلثها فمدعى صاحب  
الجميع قسم النصف لمدعى الجميع بطلن المنازعة فيصير ما في يده كعل وجنة  
القضاء اذ لا قضاء بدون الدفوس واجتمعت بينة الخارج وذو اليد  
فيما يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج ولو كانت في يد ثلثة فادعى  
احدهم كلها وثلثها ونصفها وبرهنا فله مقسومة بطريق المنازعة  
وعندهما بالاحول وباتة في الكافي فليطالع ولو برهن خارجا على ثلثة  
دالة واخرضا فله اقلها تارخها لبرهنا عليه بشهادة الخال ولا فرق  
في ذلك بين ان تكون الدالة في ايديهما او في يد احدهما او في يد الثلث  
لان المعنى في اختلاف وان استكمل اي منهما بان لا يوافق التارخين لعدم العلم  
تلكا فلهما اي يقضي لهما لعدم رجحان احد التريين وانما لهما  
اي خالف التريين فلهما بطلن اي البعجانان لظهور كذب كل من التريين

فترك الدابة

فترك الدابة بغير قصاص في يد صاحب اليد كما في الهداية وغيرها وفي التبيين والاصح  
انهما لا يبطون بل يقضي بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما يقضي  
بها بينهما وتامة فيه فليطالع وان برهن احد الخارجين على غصبه والاخر  
على وريثة استويا لان المدعى اذا اذكر الوريثة يصير غاصبا وبرهان الوريثة ينضم  
انكار صاحب يد **فصل في التنازع باليد** لما فرغ من بيان وقوع البينة شرع في  
وقوعه بظاهر اليد لما انا الاول اقوى ولهذا اقامت البينة لا يلتفت الى البدق  
لاسر الثوب او من اخذ بكمه والراكب اخذ من اخذ بالتمام ومن في السرج  
اخذ من الريد او لو تنازعا زنا احد جملا لغيره والاخر اذ بكمه وغيره من اكل  
طرف ولا بينة فالك لا لغيره او من اخذ في كونه صاحب يد كانه متصرف  
ومتصرف وكذا لو تنازعا دابة احد هما ذكها والاخر يملكها والراكب اولى  
في كونه ذابا او تصرفه اقوى وكذا لو تنازعا دابة احد هما اركب سرجها والاخر  
دريفة فاكول احق لان ملكته من ذلك دليل على تقدم يده وقيل في بينهما على كونه  
وصاحب حمل او بمن علق كونه اي ذنبا زنا دابة فليطالع لهما ولا خلاف  
بهرز واهول اولى من كونه ذابا به اكثر تصرفا فيها ولا ترجيح بكثر الحمل ان كانا  
جملا بها وتنازعا كما كونه بكثر الشهود واذا اقام بينة في هذه التصور  
فبينه من كل في حكم خارج اولى كما مر مرارا والراكب بلا سرج اولى بالراكب بلا  
اي في سرج سواء لا استواءهما في تصرف ولو كان احدهما متعلقا بينهما والاخر  
مسكبا بالحق لوان ينبغي ان يقضي بها لمن مسك بالتمام ولا يتعلق بالتمام  
فاليا الا ان ملكته في التعلق بالذئب وكذا الجالس على البساط والمتعزبه  
سواء اي ذنبا زنا في سبط احدهما فاعده عليه ولا من تعلق به فهو بينهما  
فصان لا على طريق القضا لان الجالس عليه ليس بمستويا في عدم اليد بخلاف  
الركوب والسيد لان المراد بغير بها غاصبا لا الجالس وكذا اذا كانا  
جالسين عليه فهو بينهما ومن معه اي ذنبا كان قرب في يد رجل وحرفه مع اخر  
حيث ينصف بينهما وان كان يد احدهما في اكثر كان الزيادة من جنس كونه  
فان كل واحد منهما متمسك باليد الا اذا احدهما اكثر متمسكا ومثل ذلك  
لا يد حب الرجحان فان الحجة هي اليد والزيادة هي استعمال كما في الضمانية بخلاف  
جالسين لدار تنازعا فيها حيث لا يقضي بينهما لا بطريق الترتيب ولا بغيره  
لان الجالس لا يد على الملك والدار هو الجالس جده وعه عليه اي على الجالس  
او ان يصل بيناه اتصالا بترجيع اتصالا بترجيع اتصالا بترجيع اتصالا بترجيع اتصالا بترجيع  
لبنان هذا الجدار في لبنان ذلك وانما سمي اتصالا بترجيع اتصالا بترجيع  
للملطام مع جدارين اخرين يكون مربع وان كان الجدار من خشب فالترجيع  
ان يكون ساج احدهما مربعا في الاخر اما اذا تقب وادخل فله يكون مربعا  
فله عبرة به ولا بانصال الملوذمة من غير ترجيع لعدم المداخل فله يد على  
انهما بنبامعا لا لمد عليه هرازي وهي خشبان توضع على الجدران وتلق عليها



التراب فانها غير مقبلة وكذا البوارى لانه لم يكن ستمى لاله وضعا اذا انحط  
لا يميزها بل للثقل وهو لا يمكن على الهواء والبارى كما في التزويل الجادان  
فيه سواء يعني اننا زعمنا في حاشيتنا ولا حاشيتنا عليه هزدي وليس للوح  
ثلاث فهو بينهما لان الحاشيت لا يميز حاشيتا بخلاف الجذوع وان كان لكل من  
الرجلين عليه اي الحاشيتا لثمة جذوع فيهما لا تتواصلا في اصل العلة ولا  
ترجع باكثر منها من اللثة ولا تعتبر باكثر من اللثة بعد ان يبلغ ثلثا كان  
الحاشيتا يميزا لتسقيف وذلك لا يحصل بمادونه الثلث غالبا فصارت الثلث كاللثة  
له وان كان لا حاشيتا لثمة جذوع وللآخر اقل فهو اي الحاشيتا لصاحب الثلثة  
مستحسان وهو قول الامام ان يكون بينهما مضافين لما بيننا ان الترجيع بالقوة  
لا بالكثرة فيستويان وجه الاستحسان مادون الثلث حجة ناقصة اذ يكتفي  
الحاشيتا في مادونه والحجة لا تظهر بقابلة الكاملة ولله في موضع حاشيتا  
تفاد الروايات لان حاشيتا الحاشيتا لصاحب الجذوع بالظاهر وهو يصلي بالرفع  
لا بالاستحسان فيكون مضافا لثمة ثم اختلقت الروايات بعد ذلك في انه يملك ذلك  
الموضع او لا ذكر في كتاب الدعوى ان الحاشيتا بينهما عند قدر الجذوع لان موضع  
جذوعه مستعمل بجذوعه فيكون في يد حاشيتا باعتبار استعماله فيثبت لكل واحد  
منها الملكة فيما تحت خشيته لوجوب سبب الاستحقاق فيه وصح في حاشيتا  
في كتاب الاقرار ان الحاشيتا لصاحب الجذوع ولصاحب القليل ما تحت  
جذوعه يربطه حق الوضو لان الحاشيتا لا يميز الجذوع اذ جذوعه عادة وانما  
ينصب سطوانه فلا يحكم له بالملك وفي الحاشيتا وهو صاحب حاشيتا في التبيين  
فليطالع ولو كان لا حاشيتا جذوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال اي صاحب  
اتصال اولى وللآخر ولصاحب الجذوع حق الوضو وهذه رواية القضاة  
وصح في حاشيتا لان الحاشيتا بهذا الاتصال كبناء واحد فانضم بها بعضها  
يصير قصته بكونه ثم يفي للآخر من جذوعه لما بيننا ولا فرق بين ان يكون  
الاتصال من جانب او جانبيين فيلزم الجذوع اي صاحب الجذوع اولى ورجح  
الترجيح هذه الرواية لانه تفرق الحاشيتا لصاحب الاتصال اليد والتفرق  
اقوى في اليد على الملك وفي الحاشيتا لا يد في الحاشيتا على ذلك من الاتصال  
تربيع واتصال ملازمة ومعادرة ووضوح جذوع وبجارية بناء فاولاهم صاحب  
التربيع ثم صاحب جذوع ثم صاحب حاشيتا ورويت من ركنه يوق منها  
اي من النار في حاشيتا اي الساحة مضافا بينهما لا تتواصلا في الاستحسان  
وهو المروفيها والتوضيح وكذا الخط ووضع الاثنية ومخوف ذلك فصارت  
تفاد المروفيها في مادونا تارعا في التزويل حيث يقسم بينهما على قدر رايها  
ولو انهما اتصلا منها انهما في الارض في يد وبرهان ذلك قضى بيد هاشيتا  
لان اليد فيها يميزها احد اعتبارها البينة ما شاب عن علم القاضي  
فان برهان احد هي فقط او كان احدهما البينة فيها في اليد ركن البينة

او حفر فيها قضى بيد اما الاول فلقيام الحجة فان اليد حق مقصور وانما في  
الصور الباقية فلوجوب التفرق والاستعمال واوقالا انتصر في يد او كان ليس  
فيها او حفر لكان يميل والحق قد يترتب عليه صحت بيعه عن نفسه اي  
يتسلم ويعلم ما يقول قال انا حفر وانكر صاحب اليد والحق له لانه ان كان  
يعبر عن نفسه فهو في يد نفسه فلا تقبل دعوى احد انه عبده عند اكماره  
لان لا يبينه كالبائع وان قال هذا السبي انا عبد لفلان وهو يزعم السيد  
فهو عبده لذي اليد بالاجماع لانه لا اقر بكونه يبقا لفلان اقراره ليس له  
لشغل ولا قدرة على نفسه فلا يعمل باقراره ويكون لذي اليد كالحاشيتا  
بالبينة كايقال ان الاقرار بالرق لم يثبت بقوله بل يدعي واليد لعدم المعارض  
ونما في التبيين فليراجع وكذا من لا يعتبر عن نفسه اذ هو بمنزلة البائع  
فيكون ملكا له هو في يد اذ عاه لعدم المعارض من يد على نفسه حقيقة  
ويحكم بالوادعي الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة اي لو كبره اذ في الحرية  
فلا تقبل قوله لانه ظهر عليه الرق فلا ينفذ ذلك الا ببينة **دعوى النسب**  
**دعوى النسب** لما فرغ من بيان دعوى الاموال شرع في دعوى النسب كان  
الاول اكثر وقوعا كان اكثر ذكر فقديمه ولدت مبيعة الاقل من نصف مبيعة  
قمرية مديعت فاكلمه فاذعاه اي الولد البائع المبيعة ولو اكرم واحد  
فهو اي الولد البينة فيثبت نسبه من البائع بدعوته وان لم يصدقه المشتري  
ليتقين العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبائع والمراد من المبيعة  
الحاشيتا التي تباع اذ من كاهوا مشاريك وهذا الذي في ما قبل من اذ واجب  
عليه اذ يقول من يبيع وقد ملكها مستين احرازها اذ ابيعت مرتين  
قوله لاقل مائة سنة اشهر فانه لم ينفذ في ان العلوق في ملك البائع  
الاول والاني وهو المالك وهو الحاشيتا ام وله ان العلوق في ملكه  
ببينة ويفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد في حاشيتا المبيعة ويرد  
المنزلة لعدم علامة المبيع المشتري وان وصلة اذ عاه اما النسب المشتري  
بم دعوته اي البائع او اذ عاه المشتري بعدها كان دعوة البائع دعوة  
استيلاء لكون اصل العلوق في ملكه بدعوة المشتري دعوة محرر اذ قل  
العلوق لم يكن في ملكه والاول قوي وهو هذا عندنا وهو مستحسن  
لان العلوق لما اتصل بملكه كان ذلك على كونه منه سهلة ظاهرة حيث  
ان الظاهر عدم الزمان النسب عساه على الحق فينفي فيه والقياس وهو قول  
زفر والامة الثلثة عوته بالملكية لان البيع اعتراف منه بانها امة كما بالملكون  
يكون منا قضا واذ ابطت دعواه لم يثبت بذون الدعوة الا ان يصدقه  
المشتري اما الوادعي المشتري او اذ عاه البائع لا يثبت النسب من البائع  
لان النسب الثابت من المشتري لا يحكم بالنقص كاعتراؤه اذ يحكم على ان المشتري  
تاكمها واستولدها وكذا يثبت النسب من البائع ولو اذ عاه اي البائع بدعوت  
الام او عساه ان مائة اكم ثم اذ عاه البائع وقد ولدت للوقل يثبت النسب



من البائع وياخذ الولد لانه افضل في ثبوت النسب هو والد الدم وكان انصاف الام اليه  
ويقال ام الولد وتستفيد الام الحرية من جهة لقوله عليه السلام اعقها  
ولدها فانما تثبت لها حق الحرية وله حقيقته وامر في بيع الامم فله يرضه  
فوات البيع وكذا الوارد في البائع الولد المولود لاقبل من نصف سنة بعد عتاق  
المشتري الام يثبت نسبه ويحكم بحريته لا في حق الام فلا تصير ام الولد للبائع  
لان دعوته ان حجت في حق تبطل العتاق المشتري والعق بعد وقوعه لا يحتمل  
البطلان ويرد حصته الولد من المهر والعتاق اي يقسم الثمن على قيمة الولد والام  
ويرد ما اصاب الولد من القيمة مع الولادة ما اصاب الام من القيمة يرد يوم القبض  
ويرد كل الثمن في المهر عند الام لان يثبت انه باع ام ولد وما لغيره غير مقبوض  
عنده في العقد والغصب فلا يضمنه المشتري وقال لا حصه فيهما اه في  
المهر والعق لا يما تقبضه عندها فيضمنه فاعلموا ان يكون ردة من  
الثمن لا حصتها متبقية عليه انما الخلاف في الموت لكن في الدرر وغيره انما  
المشتري الام او غيرها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندها  
وعنده يرد كل الثمن في الصالح كما في الموت كذا ذكره في الهداية فعلى هذا الخلاف  
ثبت فيهما على ما اختار صاحب الهداية والمصنف اختار ما ذكره في السواد  
حتي قال يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاعتاق و فرق على هذا بين الموت  
والعتاق بان القاض كذب البائع فيما زعم حيث جعلها بعتقه من المشتري  
فبطل زعمه ولم يرد حذرون في قوله زعمه فبطل زعمه انما كما في الكا  
لو ادعاه البائع بعد موته ان يرد من الولد او عتقه ردة دعواه لعدم حجة  
ان النسب بعد الموت وكذا بعد عتاقه ذكرنا ان الولد هو الاصل ولو ولدت  
الحرية المبيعة اكثر من نصف سنة واقبل من سنتين من بيعت ان صدقة  
المشتري الدعوى بالحكم كالا في يفتي ثبت نسبه وامتنعها وبفسخ البيع و  
يرد الثمن عندها خلا في الزفر والشافعي على ما مر والام لم يصدق  
المشتري ولو يثبت النسب لاحتمال ان يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة فلو  
ما تصدق به فادعاه فقد رضى باستقاط حقه فثبت النسب وان ولدت  
لاكثر من سنتين من بيعته تصح دعواه لانه لو وجد اتصال العلوق بملكه  
وهو الاصل فان صدقه المشتري البائع ثبت نسبه او نسب الولد وحمل على النكاح  
ولا يرد البيع ولا يثبت ولده ولا تغير امة ام ولد الحذرون العلوق بعد البيع  
ولا يستند على ما قبله حتى لزوم بطلان بيعه والامة ام ولد البائعة بملك  
نكاح بان ملكها ثم باعها فاستولها بالانكاح حله لا من على السلام  
وان باع عبدا ولد عبدا ان عند البائع وكان العلوق ايضا عنده ثم ادعاه  
بعد بيع متبرع من اخر صحته دعواه ويكون هو ابنه وورثه متبرعه  
لا اتصال العلوق بملكه كالسنة والبيع يحتمل القبض وما له من حق الدعوة  
لا يحتمله فينقض البيع لاجله وكذا الحكم لو كانت ام ولد المشتري  
او كانت المشتري امه او من الولد او امه او وولدها اي الام ثم كانت الدعوى بحق

اي دعوته ونقضت هذه التفرقات كذهه العوارض يحتمل النقص فينقض ذلك  
كله وتصح الدعوة بخلاف العتاق والتدبير لا يفيهما لا يحتملون النقص  
على ما مر ولو باع احد التومين ولدا عنده فاعتقه مشرب ثم ادعى البائع الثمن  
لا خربت نسبهما منه لانهما خلقا من ماء واحد وبطل عتق المشتري ان ثبوت  
نسب احدهما يستلزم نسب الاخر هذا اذا كان اصل العلوق في ملك البائع وان لم  
يكن في ملكه يثبت نسبهما منه عند تصدق المشتري ولا يبطل عتق المشتري ولا ينقض  
بيع البائع لانه دعوة تحرير يقتصر على محله ولا يثبت دعوى له صبي لا يفيض نفسه ولو  
كل قال هو ابن زيد او ابن عبد فلون الغائب ثم قال ابني لا يكون ابني ايمان ذي اليد  
وان وصليته حجة بجدة زيد ثبوت عند الامام لان النسب مما لا يحتمل النقص بعد  
ثبوت والاقرار بثله لا يثبت بالرد فيبقى فيمنع دعوته وان صدقة لزيد الم  
يرد تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عندهم وعندهما يصح ان  
حجده زعمونه وهو ان ذي اليد لان اقراره بالرد فصار كأن لم يكن والاقرار  
بالنسب يثبت بالرد وان كان لا يحتمل النقص وفي الدرر ونقله عن الهادي ولو قال الصبي هذا  
الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذبا اقراره بانه ابن المقر والمقر له  
اما حق المقر له فانه ثبت نسبه من رجل معين حتى يثبت كونه مملوكا مخلوقا  
من ماء الزنا فان قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى  
التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يفيض النسب لانه ثبت  
انه ابنه وعلى هذا الخلاف لو قال ابن عبد الغائب ثم عاد وقال هو ابن زيد  
لا يثبت النسب وهذا ان صدقه الابن واما غير التصديق فليثبت النسب  
لانه اقرار على الغير بانه حرق لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق  
ثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل بغير تصديق فثبت بالنسب ولو انكر الاب  
الابن الاقرار فاقام الاب البيعة انه اقرا ابني فقبل واقراره بانه ابني  
مقبول لانه اقرار على نفسه بانه حرقه اما اقراره بانه اخوه لا يقبل لانه  
اقرار على الغير ولو كان الصبي في يد مسلم ودعي في يد مسلم رده وادعى الكافر  
ثبوتة فهو حراين الكافر لانه الاسلام على مخرج ابنا كان والترجيح بغير  
اعتراض ولا تعارض ههنا لان النظر للصبي واجب ونظر فيما ذكرنا او فركام  
بنا للمنفق الحرية حاله ومرفق الاسلام ما اذا ذكر كل الوجوه اربعة ظاهري  
ثم حكم الحكم بالاسلام تبعا وحيا نه عن الحرية اذ ليس في وسعه اكتسابها  
وتمايه في العتق فليطالع قبل اسلامه ايضا كما يحكم الاسلام لا يثبت له هذا  
ادعياما وان سبق دعوى المسلم كان عبدا له وان ادعى النبوة كان ابن المسلم  
لحصول الاسلام حاكما ولو كان الصبي في يد زعيم الزنار انه ابنه من غيرها  
ودعت الزوجة انه ابنها من غير هذا الولد ابنتها لانه كل منهما اقر للولد  
بالنسب فهو في ايديهما ثم يرد كل منهما ابطال حق صاحبه فلا يصدق عليه  
والمراد من الصبي ولو لم يثبت والا فهو لمن صدقه ولو يتولد مشربا يعنى  
لو اشترى امه فولد منه وادعاه ثم استحقته امة بدعوى مستحق والاشارة



والولد حر ذكر اذا املكها بسبب اخير ارشاده ان سبب كان كالارز والحب والوصية  
وكذا اذا تزوجها على ان يفرق له فاستحققت كما في اكثر المقبررات فقول هذا وقال  
ولو ملك امه بام سبب كان كالارز والحب والوصية فكان النمل وعلى ابي فتمت  
اي قيمة الولد باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وكان النظم الجائز واجب جعل  
الولد حر اصل في حرابه ورفقا في حرمه نظر لما يوم الخصومة لانه يوم المنع  
كولد المعصومة فان مات الولد قبل الخصومة او بعد الخصومة بفهم لتحق المنع منه  
فليس في علمه لانعدام المنع وتركه لما يكون ترك الولد ميراثا كونه سواء كان  
قبل الخصومة او بعدها كونه حر اصل اذا ولد في حياته اذ بماله فيكون الاب  
اخذ بعد وفاته كتم خلفه وان قل له الاب عزم قيمته لتحق المنع من الاب بقتل  
وكذا ان قل له عزم اي غير ابي فاخذ دينه اذ اخذ الاب بمقدار قيمة الولد كان سلمته  
بدله كسلمته منه ومنع له كمنعه فيعلم قيمته كما اذا كان حيا ويرجع الميراث بقيمته  
او قيمة الولد التي ضمنها وبالبن من المارية على يابنة كذا البائع ضمنه سلمته الولد  
لكونه جزء البيع اذ الزور ينحل سلمته اجزاء البيع كما يرجع بالعقر الذي اخذ منه المتخذ  
لانه بدل استيفاء منفعة البضع وليس من اجزاء البيع فلم يكن البائع ضامنا سلمته منه  
وعند ائمة الثلاثة يرجع بالعقر ايضا ولو باعها المشتري من اجزائه اخرا فاستولاه  
الثاني فاستحققت رجوع المشتري الثاني على البائع الثاني بالثمن وقيمة الولد و  
المشتري للولد على البائع الاول والثاني كما يرجع عليه بقيمة الولد عند اتمامه وقا كما يرجع  
بقيمة الولد ايضا في الذر الذي المعصومة وبين النسب وبره هو الخصم ان النسب بخلافه  
ان قصارى ما قل لم يقتضيه ولا سقط للتمارض وعدم الوية برهان ان النسب كونه  
واقعه وبرهان الدافع انه ابن عمه كونه فقط او علوا او اراما لم ينافي بانه ابن عمه كونه  
فقط كان دفعا بالقضاء بالاول لا بعده لتاخره بالقضاء بخلاف الاول ارمي ميراثا  
للمعصومة فدفعه من يد خصمه قبل الحكم اقراره مفعول يدعي بانه من ذوى الارحام  
اذ يكون آيين كلامه تناقضا انتهى **كتاب اقرار من سبقه بالذمة** وحكي  
المذموم من اقراره بالانكار والى اقراره ان الغالب في حال السلم الصلح هو  
لحقه لا يثبت من اقراره اقرارا اذ اقل وثبت ومنه ثابت القدم لم يثبت اقراره  
اقرارا اذا اقامه هذا في الحسب وانما العقلي يقال اقرب اذ اظهر بالقول وشهدا لخبار  
اي اعلوم بالاعتقاد ولو كنتا واثارا لم يقبل شيئا لم يكن اقرارا ويدخل فيه ما اذا كتب  
الى انفاث بعد فله على كذا فانه كالقول شيئا كما في القهستان بعد اليمين وسقط  
من غير غير لكنه يستعمل الا في قول لالية فيخرج عنه ما في حق التعزير ونحوه كخر على  
اي غير المحبر على اخبارنا لنفسه على اقراره غير ولا خرا على اقراره وشهادة وفيها ما  
ابوالمكارم من ان التعزير منقوض باقرار الوكيل في حق الموكل كلام لسانه منابه شيئا  
والدليل على صحة الكتاب النسب او اجماع ائمة ونوع من العقول بشرط الحرية والعقل  
والبلوغ وركعتان يقول المقر بعد ان عاين كذا اقراره بالاعلام اذ يخص معلوم  
كان المجعول لا يصح مستحقا وفي المنع وتاخره لالمقر فنافعة من صحة اقراره حيث  
كلوا احد من الناس على كذا الا احد هذين على كذا ولا يجبر على البيان وكل منهما ان يجعله

والولد وان لم تنفخا خسران اقراره بانه عصب هذا العبد من هذا ومن هذا فاقبسته  
لا يصح عند شمس السرخسي لانه اقرار المجعول وانه لا يفيد دليل صحيح وهو  
الاصح وتماه فيه نيل طالع وحكمه اذ اقرار ظهور المقر به اذ الخبر به للمقر به  
عليه لا استاؤه اي لا ائتمان المقر به بهذا اللفظ وكذا قالوا ان المقر له اذ اعلم  
ان المقر كاذب في اقراره اخذ منه لم يحل له ديانته الا اذا اخذه عن يمين نفسه  
فانه تملكه بمداه وانما لم يكتب بالائتمان عن النفي وجميعها مبالغة في رد ما  
بعض المستأمن ان اقراره انشاؤه وانما اطلق اشارة الى ان تصدق المقر له لم يشرط  
وانا ان تدبره ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد ولورده ثم اعاد اقراره صح اقراره  
كما في القهستان في رد فخرج على كون حكم اقرار ظهور المقر به لا استاؤه فصاح اقراره  
للمسلم اي ولو كان اقراره انشاء لما صح كان المسلم لا يصح له تملكه الخ وفي المحيط  
لواقر بغير المسلم يصح ويؤثر تسليمها اذا طلب استردادها ولو اقر بغير مسلم  
لمسلم لا يصح لانه لا يجب للمسلم ان لا يصح اقراره بطولق وعتاق مكرها لقيام  
دليل الكذب وهذا كذا ولو كان انشأ والصحيح كذا طلق المكره وعتاقه واقعات  
عندنا واذا اقر بغيره وانما بشرط الحرية لصح اقراره مطلقا وانما بشرط الحرية لان  
العبد المجبور عليه يتاخر اقراره الى ما بعد العتق وكذا اذا اقره فيما ليس به باب التجارة  
كالهملوط من امرأة تزوجها بغير اذن مولاه والجنانية الموحية للمال لانه اذا كان  
لا يتناول الاتجار فلم يكن مسئلا عليه بخلاف ما اذا اقر بالحد وود القصاص  
ممكن كان اقراره الجور والمقنونه ما ذواته في التجارة يصح اقراره فهو من ذوات القيا  
كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والنصب ونما ليس بها كالمهر والجنابة  
والكفالة لدخولها كان من باب التجارة تحت اذن ذوى عزم والنائم والمغر عليه  
كالجور لعدم التيقن واقراره السكران مطلقا اذ كان بطريق محظور الا اذا اقر  
فيما يقبل الرجوع كذا في الحالة لثبته وان سكر بطريق كالترب مكر وكذا شرب  
المتخذ من الجور والعسل عندهما خلافا لمحمد بن محمد بن معلوم او مجهول كونه وحق  
ان قالوا ان عزمه اقراره اذ خصه اقراره لان جهالة المقر به كمنه صالحة كان الحق  
يلزمه مجهولا بان ائتم ما لا يدريه او جرح جراحة لا يدري استهوانا ونسبه  
فيما اقر بمجهول بيان المجعول حتى لا يمتنع اجبر القاضي على بيانه بما قاله فتمت  
لانه اخذ من الواجب ذاته وما كونه له لا يجب كونه من الخطأ فلو يقبل  
قوله على الرجوع فيخير على البيان وفي المحيط ولو قال لفلان علمي حق ثم قال  
عنيت به على حق السلام او الجار لا يصدق الا اذا قال ذلك موصوفا كانه  
بيان باعتراف العرفا خلافا لائمة الثلثة والقول قولهم بيمينه اذ اعلم المقر له  
اكثر مما بينه المقر به برهان كذا كراه الزيادة والقول للمكره في المنع تفضل  
فليراجع وفي الوسائط لو انكر اقراره بمجهول وايد اقامة البينة عليه  
لم يقبل لان شهادة المشهور تمنع صحة الشهادة وتماه في الجواهر والتحفة  
وفي قوله له على ما لا يصدق في اقل من ربحه لان مادونه من الكسور لا يطلق  
عليه هم المال بارة وهو المعتبر لائمة الثلثة ولزم في علمه بالاعظم من نصاب







الجواب كل ما يصير لغيره وفي المنع رجل قال الفير اقرضك مائة درهم فقال كما اعود بها اوقال  
بعد ذلك فصار قراره لوقال ما استقرت من احد سواك اوقال من احد غيرك اوقال ما  
استقرت من احد غيرك اوقال ما استقرت من احد غيرك اوقال ما استقرت من احد غيرك  
الف درهم فقال مخاطب في جوابه بل هو اقرار له بالالف وان قال نعم لا يكون اقرارا تاما  
فيه فليراجع ولو اقر بدين مؤجل وقال المقر له حال الزمة اي المقر له كونه الدين حالا  
لا نقا قر بدين مؤجل وادعى نفسه خفا فيه فيصد في في لا قرار له في وجه دون الدوى  
كما لو اقر بدين مؤجل انه لانه ساجد منه فصدق المقر له في الملك لا الاجارة ولو  
المقر له على اجل كونه منكرا وعند الشافعي في قول واحد لم يمتعه مؤجلا مع ميمه وفي  
التوابع جمل من مالواقر بالاداء للدين فكذب في صفتها حيث يلزمه ان يقر بما اقر به  
فقط كما قرر الكفيل بدين مؤجل ولو قال له على مائة درهم قال كذا راى فيلزمه مائة  
درهم درهم سحبا فاعندنا لوقر درهم فغير المائة الميمه والقياس ان يرجع في  
غير المائة اليه وهو قول الشافعي وكذا كل ما يكال او يوزن يعني لو قال له على مائة  
وقر حظه يلزمه مائة قفين حنطة وقفين ولو قال له على مائة وثوب او قال له  
على مائة وثوبان لم يمتعه بغير المائة فيلزمه ثوب واحد والاول وثوبان في الثانية  
بالا اتفاق لانها ميمه والثوب عطف فليسها لا تغير لهما لان المعطوف لم يوضع  
تفسير المعطوف عليه ولم يكن من قبيل الكفا على مائة درهم وان قال له على مائة  
وقر ثوب فالكليات فيلزمه ثوب في كل كانه ذكر عدد من ميمهين وذكر  
عقبها ميمه بل ووافى في صرف اليها لاستوائها في الحاجة الى التفسير كقول  
واحد بالاقتران والواقر بدين مؤجل في قوصه وهو وعاء من الخوص وغيره و  
يقال وعاء لانه منسوب من قصب والخواصر والقوص تشديد الواو وتخفيفها  
التميز بخلاف من قصب لانه منسوب من قوص ما دام فيها الترواة زنبيل لزمه اي الترواة والقوص  
معا لان غصب السهم كالتحقيق به وان الخرف وكذا الطعام في البيعة والحوادث فخلان  
ما اذا غصت من قوص او من سقي او من حوالق لان كلمة من الاشاع فيكون اقرار  
بغصب المذوق او اقر بخاتم لزمه الحلقه والفقير لا يخلو قاصم على جميع الاجزاء  
ولذا يدخل الفقر في بيعه من غير قيد تسمية او اقر بدين فالتصل اي لزمه حديد  
والجفتا بغيره والجماع وهو علاقة السيف لان سهم السيف يطلق على كل ارم  
او اقر بجملة بفتحين فالسوق اي لزمه الكسوة والعيدان لا يخلو ارم والكل في  
لانه بيت زنبيل بالاسم والياب والستور قيل بيت يتخذ من خب وثياب سهم حركاه  
واو ناد وان اقر بدابة واصطلح لزمه الدابة فقط عند الشيخين لان غصب الاصطبل  
لا يتحقق لعدم امكان النقل لكونه محلا لغيره فلا يكون تابعا لها وعلا قاصم قول احمد  
بغصبها لان غصبه المقبول يتحقق عنده وعلا هذا الطعام في البيت وان اقر بدين  
في منديل لزمه لان المنديل ظرف للثوب وكذا ان اقر بدين في ثوب لزمه الثوب  
كما ان اقر بدين في ثوب لزمه الثوب وان اقر بدين في ثوب لزمه الثوب وان اقر بدين  
ثوب واحد عند ابو يوسف وهو قول الامام اولادان كلمة فيستعمل في البيعة  
والوسط قال الله تعالى فادخلني في عبادي يعني بين عبادي فوقع الشك في ثوب الثوب

ولان العشرة لا يكون طرفا للاحد عادة والمتنع عادة كالمتمنع حقيقة فيحمل عليها  
محله كما لو غصت سرجا على فرس فانه اقرار بغصب سرج فيكون ذكر الفرس بيان  
للسرج وكذا لو غصت سرجا على فرس فانه اقرار بغصب سرج فيكون ذكر الفرس بيان  
كقول حنطة في جوابه وفي البيعة ما قاله محمد بن قيس بما اذا قال غصت كريا سقا  
في عشرة ثوب جري لزمه الكل عند مع انه متمنع ولو قال له على خمسة في  
خمس لزمه خمسة وان وصلته ثوبا لزمه المصطلح عند اهل الحساب لان المقر  
به خمسة مفروضة والخمس اذا ضربت بخمسة ثوب اجزاؤها لان غصتها يبلغ خمسة  
عشرين وثا لغير عشرة وقال الحسن يلزمه خمسة وعشرون كذا في الاصلح وبسبب  
عشرة اي لو قال له اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة بالاتفاق واللفظ يحتمل في قوله على ما  
درهم العشرة او مائة درهم العشرة يلزمه تسعة فيها عند الامام لان الله تعالى  
لا يدخل تحت المقياس الا ما لا يدخل تحت القياس وهو القياس كانه لا يكون موجودة  
في حقيقة بدون الاول وعندنا والامانة الثلاثة عشرة من العينة لا بد ان تكون موجودة  
ازال معدوم لا يخلو ان يكون جزءا له وجوده فوجوده فوجوده فوجوده فوجوده  
في يلزمه ثمانية هو ثوب الحدين خارجين وهو القياس كانه لا يدخل تحت القياس  
وبعضها فلا يدخل تحت القياس وان قال له من دارى ما بين هذا الحد الى هذا  
الحد ارفله ما بينهما او قطب بالجماع او جوده بلا انضمام ثوب محله وقوله ما بين  
حد الى العشرة او البين وجود مستند لتوقفه على الواحد فظاهر الفرق بينهما وفتح  
قرار بالكل المحتمل وجوده وقت الامانة اقر بدين اقر بدين اقر بدين اقر بدين  
بلا بيان سببه بالاتفاق وحل على الوصية ما يحرم بيا به ان يوصي زيد حمل جازمه  
او شاة لم يخلو بدين اقر بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين  
الاقرار بالكل بدين المربى ما لا يتصور الحمل كانه بان قال ان مورثي الحمل  
فقد نكح الحمل واستهلك من ماله الفأ مثله او وصية بان قال ان مورثي ابي في  
حياته يحمل فلان له الفأ مثله كانه في القوصين وهو ارض والوصية فان  
ولدت الحمل ولد له حياة فل من نصف حول من ذفر فله اي الحمل اقر به المقر  
لان كان موجودا وقت الاقرار بدين وان ولدت ولدين جيتين فلهما اي فاما مال  
بينهما على التولية ان كانا ذكرين او اثنين وان كانا احدهما ذكر والاخر انثى  
فكذلك في الوصية وفي ارض كونه المذكور حقا او شيئا وفي القوصات وفيه اثنا  
الان الام لو كانت مقدرة فولدت كفل من سنين من موت احد مما يتحقق الولد  
ما اقر كانه كان في البطن او الى انه لو لم تكن مقدرة بل ان لم تولد كانه  
من سنة اشهر ولم يتحقق وان ولدت ولدا ميتا فله الوصية وللورث ان يرد المال  
الى الورثة ورثة الموصي والمورث لان هذه الاقرار في الحقيقة لها وانما  
ينقل الى اليقين بعد دونه ولم ينقل فيكون لورثتها وان فتربيع او ارض  
ان اقر بدين اقر بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين  
اقر بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين  
ابهم المقر الى قرار بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين بدين



اقراره لغيره لا يلزمه فتنى ايضا عند ابي يوسف لان وجود فساد اكثر كايديع و  
الاشياء والافاض والحقبة وجود مجواز كالارث والوصية مع ان الحمل على الجواز  
متعدك الجمع بينهما غير متصور وليس احدهما بايديع مستلزم سببا اوليا من الاخر  
فتعين الفساد حلهما معا لان الاقرار من الجمع فيجب على الله وقد يمكن للملك على  
السبب الصالح وفي التوزيع والافاض للرضخ صحيح وان بين سببا غير صالح منه  
حقيقة كالافاض وان اقر بشرط الخيار بان قال له على الف درهم فرضا او غصب  
او عارية فائمة او استهلكته على ان بالخيار فلة ايام لزمه المال وبطل الشرط  
لان الاقرار اخبار والخيار يقبل الخيار وزاد صاحب المذمومة قوله وان صدقته  
المقر له عبرة بتصديقه الا ان اقر بتقديع وفع بالخيار فانه يصح الاقرار ويثبت  
الخيار اذا صدقه المقر له اذا قام عليه بينة الا ان يكذب المقر له فله ثبت الخيار وكاه  
القول قبل المقر له كقراره بين سبب كفاية على انه بالخيار فلة ايام ولو كانت طيلة  
فانه يجوز ان صدقه المقر له وفي الفرض شهدا على الف في مجلس واخران في اخرين  
الفان الامر بنكاحية الاقرار اقرارا للموثة اقر بالدين قبل لزمه كله وقبل  
حقته لكن الفتوى في زماننا بالاول وفي التوزيع اقرتم في المقراته كاذب  
في الاقرار يحلف المقر له ان لم يكن كاذبا عند ابي يوسف وبه يفتي وسيتاني  
ان شاء الله تعالى في مسائل فتنى وكذا الودعي وارق المقر وان كانت الدعوى  
على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم ان لا يعلم انه كان كاذبا وفي المذمومة اذا قال  
ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي ولا حولي فيه او ليس فيه حق او ما كان لام تحوز ذلك  
ولا مانع له حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذواليد هو لي صح ذلك منه  
والقول قوله وهذا تناقض لا يمنع اقر لرجل بعين لا يملكه صح اقراره  
حتى لو ملكه يوم كان الدهر يومه بالتسليم الى المقر له طلب الصالح عن الدعوى  
لا يكون اقرارا وطلب صالح عن المذمومة يكون اقرارا ابراني عن الدعوى ليس  
باقرار ابراني عن هذا المال اقرار لان اقراره في محال بطل وتامه فليطالع  
**باب الاستثناء وما في معناه** لما ذكره موجب الاقرار بغير شرع في  
بيان موجبه مع الغير وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مفيدا  
للسابق كالشرط ونحوه تكلم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الخاضع من  
مجموع التركيب ونفي باعتبار الاجزاء هذا عندنا وعند الشافعي اخرج  
بعد الدخول في المعنى ووضعه وهذا مشكل فان الاستثناء جائز في الطلاق  
والعاق ولو كان اخرج لما صح لانها لا يتحملون الرجوع والرفع بعد  
الوفاء كما في التبيين ونزل الاستثناء ان يقال بالمستثنى منه ان اذ انفصل  
عنه لغزوة فقد انشأ او اخذ ثم فاته لا يقع الا اتصال كما مر في  
الطلاق والنداء بينهما لا يقع كقولك لك على الف درهم يا فلانة  
الا عشرة بخلاف لك الف فاشهدوا لكذا ونحوه مما بعد فاصلة فان  
الاستثناء لا يصح معه كما في المذمومة وفيه اسناد الى انه لو استثنى من فصوله عن  
اقراره لا يقع لانه لا يرد على الرجوع عن الاقرار والرجوع عنه جائز مطلقا

فيلزمه ما اقر صح استثناء بعض ما اقر به لو كان الاستثناء مقصدا باقراره ولزمه  
باقية لان الاستثناء مع الجملة ان المصدر عبارة عن الباقي لا معنى قوله على عشرة  
الاورها معنى قوله على عشرة سواء استثنى الاقل او اكثر وهو قول للاكثر  
لوروده في كلهم الله تعالى وهو المذهب كما في التبيين وقال الفراء يستثنى  
الاكثر لا يجوز كما في العرب لم يكلم بذلك وهو مذهب زفر وفي النهاية وكفرق  
بين استثناء الاقل او اكثر وان لم يكلم به العرب ولا يمنع صحة اذا كانت  
لغيرهم كما استثناء الكسور ولم يكلم به العرب ولا فرق بين ان يكون الاستثناء  
مما لا يقسم او ما يقسم حتى اذا قال العبد لفلان الا ثلثه او قال الربعة صح  
وبطل استثناء الكل وان ذكره موصولا فلزمه كله لانه لا يكون  
بيانا لكل منه بل يكون رجوعا عن اقراره وذا غير جائز كما في اكثر المقدمات  
وقال صاحب المذمومة مقتضى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل فاما  
يقبل الرجوع وليس كذلك وعن هذا قال في التوزيع والاستثناء المستغرق  
باطلا فيما يقبل الرجوع كوصية وان كان بلفظ الصدق او مساويه وان يغيرها  
كعبيدي احصاها بغيرها او اسما او غانا او اسما او غانا او اسما او غانا او اسما او غانا  
وتفصيله بغير الطلاق وفي شرح ان استثناء الكل من الكل انما يبطل بغير لفظ الثبوت  
منه واما اذا كان بغيره فصحيح كما لو قال ثلث مالي لزيد او الف فقلت ماله  
الف فيصح الاستثناء ولا يكون لزيد شيء كما مر في الطلاق وفي الجوهر واختلفوا  
في استثناءه فقال بعضهم هو رجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هو استثناء  
فاسد ورجوع وهو الصحيح انتهى وان اقر بتبيين وثنى احد هما  
وبعض الآخر يبطل استثناءه يعني او قال له على كتر حنطة وقفير شعير او كتر حنطة  
او قفير شعير فاستثناء كل وقفير شعير يبطل عند الامام خلافا لهما اي فالاصح  
استثناء القفير لانه كلام متصل لانه قوله الا كتر حنطة استثناء صحيح لفظا والآخرة  
غير مفيد وان كان كلاما متصلا كان استثناء القفير مقصدا فيصح له ان يستثناء  
الكل بطل اجما عافكا لغيره وكانوا طاعا للكلام الاول فيكون الاستثناء منقطعا  
وانما حوزناها بتقديم الذكر لانه لو قدم القفير بيان قال الا قفير شعير وكتر  
حنطة يصح استثناء القفير اتفاقا لعدم الفاصل كما في شرح الجمع وغيره فعلى هذا  
اطلاق المصنفين لم يحله بل يلزم التفصيل بامل وان استثنى بعضا احدهما بان قال  
له على كتر حنطة وعلى كتر شعير الا قفير حنطة او قفير شعير صح اتفاقا  
في صورتين لعدم تحليل الفاصلة في الاولى والثانية ان قوله الا قفير حنطة  
استثناء صحيح مفيد فلا يكون قاطعا فصيح الوطف عليه فلزمه كتر حنطة  
وكتر شعير الا قفير حنطة وقفير شعير كما في الخيار ولو استثنى كليا او زينا  
او عددا او مقدارا منه راجح بان قال له على مائة درهم الا قفير زرا والادنيا را  
او الامانة جوز صح بالقيمة استثناءه عند الشيخين ولزمه مائة درهم  
الا قفيرة القفير او البتار والجواز لان الاستثناء اخراج البعض من المشتمل  
من حيث المعنى اذ المقدار جنس واحد معد ولو اجتمع ساكنة لا يثبت



والزمتها فكانت حقا في حكم النوق والذمة ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول  
محمد وزفر جله فاما محمد لان الاستثناء اخراج بعض ما منه له صد الكلام على من  
انه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت البذر وهذه تصور في خلاف الخبر ولو  
لمنتسب منها احد من الدرام سائة او ثوبا او دارا بطل اتفاق لان ذلك القدر لا يفيد  
الاتحاد الجنب بل كقيد من وصف الثمن وقال مالك والساق في يجوز في كل واحد من الكلي  
والوزن في والمدى لتحقق المجانسة من حيث المالية قدر رتبة المستز ولزمته ابقى  
وفي التفسير وان استثنى عديدين بينهما حرق الشك كان الاقل يخرج ما حوله على الف  
درهم امانة او خمسين فلزمته تسهاته وتكون على اصح اياه كان المستز محروكا  
مقتب حوله على مائة درهم الاشياء او قليلا او بعضا لزمته احد وخمسون ونما  
المسئلة في شرحه فليطالع ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره لان  
التعليق بمشبه الله تعالى بطل عند محمد فبطل قبل انعقاد الحكم وتعليق بشرط لا  
يتوقف عليه عند ابو يوسف فكانا عندنا من الاصل كافي الدرر في غير لكن في الغاية  
خلافة لانه قال ومن قال بطلان امانة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الا  
بشياء بمشبه الله تعالى بطلان كاهن مذهب فمجرد تعليق كما هو مذهب ابي يوسف  
كما قرره في اناه في الطلاق فلزم الماناة الا ان يحمل التعليل في الزمان وكذا ان علقه  
بمشية من لا يعرف مشية كالمكث والجن او ان شاء الحق او المملوكة لانه لا يعرف  
مشيته فلا يقع عليه شيء لان الاصل براءة الذمم فلا يثبت بالشك وفي الخبر كذا  
بمشية فلان امانة شاء وكذا اكل اقرار علق بشرط على خط ولم يضمن في غوى  
اجل كان دامت تلك المصالح اذ ثبت به وان بشرط كان فتحيز كل الف درهم  
ان امت لزم قبل الموت وان تضمن دعوى الاجل كذا جاء امر الشرف فله على من الزمة  
الحال ويستخلف المقر له في الاجل ولو اقر بدار استثنى ما كان قال هذه الدار  
لزيد والبناء لنفسه كانا الدار والبناء جميعا للمقر له لانه البناء داخل في اقرار  
معه لفظا واستثناء تصرف في فلم يقع بخلاف استثناء البيت من الدار  
كما ثبتنا قبلها لان اجزاء الدار داخله تحت الدار فصحت استثناءه وعند الامم  
الثلاثة يصح البناء منها ولو قال المقر له مالي والعرضه اما البقعة له كان الحكم  
او الاقرار كما قال بان يكون البناء له والعرضه للمقر له لان العرضه عبارة عن البقعة  
دون البناء فصار كانه قال بيا من هذه امر من البناء بخلاف ما اذا قال بيا من هذه  
الدار او منها افلا ن حيث يكون له البناء ايضا لان العرضه كالدار في اعتبارها  
البناء بخلاف ما اذا قال بيا هذه الدار لزيد واه من العرضه حيث يكون لكل منهما  
ما اقر له به وقصر الحام واخل البناء كجائها وبما طوق الجارية لان دخول الفصد  
في الحام بالقبضه وكذا دخول النخل في البستان فلا يصح استثناءه منه وما لو قال البقعة  
اخذه والفقير له او رده له والنخل ليصحي وان قال له على الف درهم من ثمن عبد  
بشرته منه لم يقبضه اذ القيد الحلة صفة عبد فان عينه اى المقر العبد بان ذكر عينا  
بعينه وصدقه المقر له في شره ونعم قبضه قبل المقر له سلم العبد الى المقر  
وسلم امر من التفضل او اخذ منه منه ان شئت فان سلم المقر له العبد العتق

بان يحضر بين يديه يلزم على المقر الف بهذا القيد لانه اقر له بالف على صفة  
فلزمته على الصفة التي اقر بها وان لم يسلم العبد الى المقر لا يلزمه اجماعا وهو  
المسئلة على وجوب اخذها ذكرها والثاني ان يقول المقر له ان قبضه فمابعته وثم  
بعتك فباعتك والحكم فيه كالاول والثالث ان يقول المقر له قبضه فمابعته وحكمه اذ يلزمه  
على المقر له والرابع ان يقول المقر له قبضه فمابعته واما بعتك منع وحكمه ان يتحالف  
لانها اختلاف في البيع وهو يوجب التحالف وتامنه في الدرر فليراجع وان لم يبعه  
اى المقر العبد ولم يقبضه فاما المقر له في عدم قبضه لزمته اى المقر له ولو قال له لم  
او قبضه عند الامام لانه رجوع بعد اقراره فلا يصح كالموصوك ولا مقصود به  
قال زفر الحسن وعندها ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل فان المقر له سبب الوجوب  
لم يقبضه وان صدقه المقر له لانه بيان تغير نصيب موصوك لا مقصود به بل  
الامنة الثالثة ولو قال له على الف من ثمن خمر وخمر لا يقبضه عند الامام وصل او  
فصل ولزمته الثالثة وعندها والامنة الثالثة ان وصل صدق في المسئلة ولا يلزمه  
الا على المقر له ولو قال له على الف وهو جريح او بوفير كزمت له لاحتمال ان يكون  
هذا حلا لا عند غيره ولو قال زفر او باطل ان صدقه المقر له فله شيء عليه  
ان كذبه لزمته كافي التبيين ولو قال له على الف من مباح او فرضه وهو الف  
زيوف او بغير حجة او ستوقه او صادر لزمته الجارية لان البيع او القرض يقع على  
الجارية فلا يجوز التغير بصددها هذا عند الامام لانه رجوع عن اقراره وميل  
او فصل وقال لا يلزمه ما قال وان وصل لما من ثمنه بيان تغير نصيب  
موصوك لا مقصود به بل الثالثة والامنة الثالثة وان قال له على الف من عصب او  
وديرة وهو زيوف او بغير حجة صدق اتفاقا وصل او فصل فلزمته ما اقر به  
لان العصب لا يقتضيه سلامة فله يكون رجوعا بل بيا النوع وصدق بطلان  
ولو قال له على الف من عصب او ديرة وهو ستوقه او صادر فان وصل صدق  
لانه بيان تغير واذ فله اى وان فصل لا يصدق لانها ليسا من جنس الدرام  
الا ان اسم الدرام يتناول الجارية الجارية فكانه بيان تغير فلا بد من الفصل  
ولو قال عصب او بيا وجاه بحيث اى يتولى نصيب صدق المقر مع الخلف ان  
لم يثبت الخضم سلامة كما ثبت ان العصب يخصص بالسليم كاد ديرة ولو قال له على  
الف لانه يقبض ما يقبضه اى وصل واذ لزم الالف لما من ان الاستثناء يجوز  
متصله منفصلا ولو قال المقر له اخذت منك وديرة فهلك في يدي من غير  
نقد ومال المقر له بل اخذتها من حال كونها عصب ضمن المقر ما اقر باخذه له  
لانه اقر بسبب الضمان وهو اخذتم انه ما يوجب البراءة وهو الاذن  
بالاخذ والاخذ ينكر فالقول قوله بغير حجة فبما اذا قال المقر له بل اخذتها  
وقضيت يكون القول للمقر لانها تصادق على ان الاخذ حصل بآذنه  
وهذا لا يوجب الضمان على الاخذ الا باعتبار عقد الضمان فالما كان يدعى  
الحلية العقد وذلك ينكر فليقول قول المنكر ولو قال المقر له لا اخذت عظم  
كالمضمن المقر لانه لم يقر بما يوجب الضمان بل اقر بما لا يعطاه وهو المقر



فلا يكون مقرا على نفسه بسبب الضمان والمقري في سبب الضمان وهو ان  
قال القول قول لم ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد اكل من عمر وعوضاى التمس  
لزيد وعليه اى المقري فتم لم ولو قال قول من زيد اقرار ثم قوله لا رجوع عن غصبت  
ولا يقبل قوله بل من عمر اقرار منه امر وقد استهلكه بالقرار لزيد فيجب عليه قيمته  
لعمرو ولو قاله على ان لا اكل الا ان يلزمه القاء بخصمانا في القياس يلزمه ثلثه  
الا لعمرو وهو على قول زفره ولو قال غصبت عبدا كسوا بل ايضا لزمه عبد ابليس  
ولو قال غصبت ثوبا بهر ديا لزمه وكذا له على كثر حنظله الا لا كثر شعيرة الزمانه و  
لو قال اقلعنا على ان لا نرجع كمال القاء لزمه كالفداء ولو قال له على القاء كمال جسمانية  
لزمه الاصل والاصل في ذلك ان لا يبل متى تحللت بين المالين من جهة الزمانه وكذلك  
من جنس واحد اذا كان للقول اثنين فاذ كان واحد من الجنس والآخر لزم كمال الاثنين  
وتماه في الاختيار فليراجع وفي التوزيع ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان  
او الوديعة التي عند فلان فهو اقرار له وقد اقيض للمقر واكثر لو سلم الى المقر  
بروفا ولو قال اخر هذا الشيء كان في وديعة عندك فاخذته وقال اخر هوى  
دفع اليه اى الى الفلن الاخر لانا المقر اقرار باليد له ثم بالاختصاصه وهو  
سبب الضمان ثم ادى بمتحققه عليه فلا تقبل دعواه فوجب رد دعواه عما  
وقبضه حالها كما يعلم بالينة على صدق دعواه ان قدر وان فلا اجرت فليس  
او ثوب هذا فلا فافركه اى الفرس والسراى الثوب وروى اى الفرس والسراى الثوب  
على وقال فلا بل هياى او اعزته او سكتة رادى ثم ردها اى الدار على صدق  
يعنى القول قول المقر في ذلك عند تمام احتساب ان كان اليد في الاجارة ولا عارة اشتروا  
بشفاة المتافع فتكون اليد عدما فيما عند الضرورة فالقرار له باليد لا يكون ملقا  
بخلق الوديعة والقرينة ان اليد فيها مقصورة فيكون الاقرار بها باليد وعرفا  
وعند اقامة التهمة القول مع غيره لما خوزه منه وهو القياس لان المقر قد  
ببدا المقر له ثم ادعى عليه الاستحقاق فيقبل اقراره دون دعواه عليه فيى عليه الرد  
ثم يقيم على صدق دعواه بيقينه ان قدر ولو قال اخر حائط فقول هذا بكذا لم يقض  
منه وادعاء اخر الحائط اى قال الثوب ثوبى فعلى هذا الخلق اى يصدق  
التابع عند امام لا عند هاتى الصحيح احتراز عن قول بعضهم ان القول قول المقر  
بالاجماع وفى السرار لا يخلو ان لا يمكن الدائم او الثابت معروفة للمقر ولو كانت  
معروفة كان القول قول له واما لو قال له اقتضيت اى قبضت من فلان الفاكهة  
الى عليه واقربته القائم اخذها منه او اكثر فلان فاقوله قوله ان اخذ  
منه وهذا اظهر لان التابع قد اقر فانه ملكه وانه اخذه منه اقتضاء  
بحقه وهو مضمون عليه ان التروك يقتضى باسماها فاذ اقر بالانقضاء  
فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى عليه ما يبريه من الضمان وهو ملكه عليه ما يبريه  
من الدين مقامه وانه منكر فاقول للمقر ولو قال ربيع فلان هذا الزرع  
او ثوب هذا الدار او غرس هذا الكرم له استغنت به اى بفلانة اى  
الزرع او البناء او الغرس وذلك كله فبدا المقر وادعى فلان ذلك اقرار الملك

ملكى وعلقت ذلك نفسه بالامانة لك ولا باجر منك كما قدمت القول للمقر  
لانه ما اقر له باليد انما اقر بغيره ففعل منه وقد يكون ذلك فى تلك فى يد المقر  
وصار كما قال الخاطى الى الخياط قبض هذا بنصف درهم ولم يقبل قبضته منه  
لم يكن اقرار باليد ويكون القول للمقر كما انه اقر بفعل وقد يحيط ثوبا فى يد  
المقر كذا هذا ولو قال ان هذا اللبن او هذا الثمن السمن او هذا الخبز من بقره فله  
او هذا الصوف من غنمه او هذا الثمن من ثملته وادعى فلان انه له امر باليد فله  
لان الاقرار بملك الشيء اقرار بما يتو لملكك بملكك الاصل كما فى التبيين **باب**  
**اقرار المريض** اقراره في باب علم حدة لا اختصاصه باحكام ليست للصحيح  
واخر لان المريض بعد الصحة دليل صحة اى المريض وما لزمه اى المريض فمصره  
اى مرض الموت بسبب معرفه كبر الامانة بالاستقراض او بالسراى وما بينهما التمس  
او اهلك ما لا او تزوج بغير مثلها وما بينهما التمس التمس سواء لانه لا علم بسبب  
انفق التهمة في اقراره فصار كالدين الثابت بالينة في مرضه ويقدم ما  
اى من الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معرفه على ما اقر به في مرضه ولو كان  
المقر به وديعة كما فى البحر هذا غنيا بعد اقامة التمس الدينان سواء كانت  
اقرار لانه فيه لانه صادر من عقل والذمة قابلة للحقوق والمالين ولان الحق  
غرماء الصحة يعلق بالمرضى من هذا الموت فى اول مرضه كما به بغير قضاء عنه  
مال آخر فالقرار فيه صادق في حق غرماء الصحة فكان محجورا عنه او مدفوعا  
بالموكل اكل واحد من دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم دين المرض  
الثابت بغير الاقرار فالكل اقرارى فانه كثر استواء كما فى القهستان مقدم على  
الدين وان احاط الدين المذكور بجميع ماله والقبض ان لا ينفذ الا من التمس  
كفى ترك بالمرضى بيا كثر وهو قول ابن عمر رضى ما اقرار المريض بدين جاز  
ذلك فى جميع ما تركه واكثر في مثله كالحركة من المقدرات فلا يترك بالقياس  
فصار المقر له اولى من الودنة ولان قضاه دينه من حوائجه اولى عليه لتكفيه  
ولا يصح تخصيصه اى المريض غرماء من الغرماء بقضاء دينه اى ليس المريض ان  
يقضى دين يقضى الغرماء دون بعض ولو اعطاه مهر وايضا اجرة لان فيه  
ابطال حق الباقي الا اذا ما قضى ما يستقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشتريه  
وقدر علم ذلك بالينة بخلق ما ازالم يؤد حترمان فان البايع اسفر للغرماء ولا  
لم تكن العين في يده واذ اقر بدين ثم بدين فما صادف افضل ولو اقر بدينين  
ثم بوديعة فما صادف على لقب الوديعة اولى واقراره ببيع ثمنه في صحة  
وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض الثمن الا بقدر الثلث  
بحقوق اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو اقر يقبض دينه ان كان دين  
الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين الصحة او كان كان دين المرض  
ان كان عليه دين الصحة لا يصح والا فذ من الثلث الا فى اقراره باستيفاء  
بدل الثابة فاذ كان فى اليد او ابراه مديونه وهو مديون غير جائز ان  
احسبها وان وان فلا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المظنون شئ صحيح



تصا لا بد له كذا في التور وفي المت قال ليس على زوجي مهر اذ قال فيه  
لم يكن على قلون شيء لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي  
الديانة لا يجوز هذا الاقرار ولو اقر بالابن فيه انطباعه على والده بشك  
في القضاء وفي الديانة لا شيء من ترك امة صالح تجلن ماله او ابراه او غيره  
وكذا لو اقر بغير ماله منه ونما عليه فليطاع ولا يصح اقراره الى المريض بدنه  
او عينه لو ارثه عند اقراره وعند الشافعي في القول الاصح اصح انه اقراره حق  
نابت لترجح جانب الصدق فيه كالقرار لا جنس والورث اخره بوردية مستهلكه  
الوارثه لنا قولم صلى الله عليه وسلم لا وصية للوارث ولا اقرار له بالدين  
لانه ضرر لبقية الورثة الا ان يصدر من المريض بقية الورثة لان عدم العلم  
بكانا لحقهم واذا صدقوا فقد اقروا بتقديره عليهم فليزعم وكذا لو كان له  
دين على وارثه فاقتر بغيره لا يصح الا ان يصدره البقية وكذا لو رجع فيما وجبه  
منه في مرضه او قبضها عنصم منه او رهنه عنه او المبيع القاسد وكذا لا  
يجوز ذلك بعد وارثه ولا مكاتبه ولا يفيق لوكاه ملكا او حقا ولو صدرت  
هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم يرى مات جاز ذلك كله كانه لم يكن  
مريضا الموت فلم يتعلق به حق الورثة كما في الخيار وفي التوفير اقر فيه  
لو ارثه يوم في الحال تسليمه الى الورثة فاذا مات بعده وفي القينة تصرفات  
المريض نافذة وانما تنقضي بعد الموت وان اقر المريض الاجنب في عدم التهمة  
وان وصليه احاط اقراره ان يفرق ماله كما بينا وان اقر المريض الاجنب  
ثم اقرته ابنته بنت بنيه كان النسب من الجوانج الاصلية ولا تامة فيه  
ويطل اقراره كانه دعواه النسب نسبه الى زمان العلوق فيظهر ان النسوة ثلثة  
زمان لا اقرار فيطل الا عند ان الشافعي في الاصح وملك لا يبطل اذ لم يتهم  
وان اقر المريض لا جنسية او لامرأة اجنبية ثم تزوجها لا يبطل اقراره لها  
وقال لا يبطل اقرارها وارثه عند الموت فتصل التهمة ولنا انه اقر وليس  
بينهما سبب التهمة فلا يبطل سبب جحد بعده ولهذا قال في البحر وغيره  
والعمرة تكون وارثا وقت الا اذا صار وارثا بسبب جديد كالزواج وعقد المودة  
وفي التوفير حلون اقراره لا جنسية المحجوب اذ لا جنسية فصار غير محجوب فانه يبطل  
اقراره انه كان له على ابنته المينة عشرة قد سوفيها وللمتق ان يتركه  
صالح اقراره كما لو اقر كراهته في مرضه لم يرد ثم مات قبله او ترك وارثا  
وقيل لا يصح ولو اوصى بها او لا جنسية ثم تزوجها بطلت الوصية لانها تملك  
مضافا لما بعد الموت وهو وارثه في هذا الوقت فيبطل ولو وصيها او لا جنسية  
شيئا ثم تزوجها فلم رجوع هذا بخلاف اامة السنن والشرع في الوافي  
هذا المحل ان الهبة المذكورة باطلة كالوصية كونه الهبة في المرض صحت  
فلم يفسد الوفاق او اوصى لها وصيها ثم تزوجها بطلت امانة احضرت اولي  
والعجب من المصنف قد نطق بالحق في كتاب الوصايا حيث وبطلت هبة  
المريض ووصية لا جنسية كذا بعد ما نقل ههنا ان يقال انه يمكن الجواب

عن طرف المصنف بان المراد بقوله فلا يرجع البطلان لانه اذا كانت الهبة باطلة  
لا يرجع عليها الرجوع واراد البطلان في التوفير ولو اقر لها طلقها لثا  
اي في المرض فلها اقل من الارث والبريق هذا اذ اطلقها بغيرها وان طلقها  
ولا سواها فلها الميراث بالغا ما يبلغ ولا يصح اقرارها وان اقر قبل بطلان  
اي ولد فشمع البنت مجهول النسب في بلد حويفها وهو اراد من مجهول النسب  
في كل موضع علم ما في القينة لكن في اكثر للغير ان لا يحمل نسبه في مولده فان  
عرف نسبه فيه فهو موقوف النسب بولده صفة بغيره لعلوم او طالع من  
منه او مثل هذا المثل اي مثل هذا المريض بان يكون الرجل اكبر منه بانث  
عشرة سنة ونصف والمراد اكبر منه بتسع سنين ونصف كذا في المصنف انه  
اي ان هذا العلوم ابنه فصداه اي المقر ان العلم ان كان العلم معتبرا لانه  
في يد نفسه بخلاف الصغير فاني يد يزعم فله التهمة فلم يقبل هذا  
الشرط عند اامة الثلثة لا تصدق به ايضا يقدر او كانا في مكان ثبت نسب  
اي العلوم منه الميراث المقر ان النسب من الجوانج الاصلية ولا تامة فيه  
ولو كان المقر في حالة الاقرار مريضا وبطلت اقراره الورثة المعروفة في  
الميراث كانه مارك كالوارث الموقوف بنسبه منه صحح اقرار الرجل بالوارث  
لمريض والوارث بالزوجة المتقدمة في الارث لانه اقراره على نفسه وليس فيه  
حمل النسب على الغير والزوجة اي صحح اقراره بالزوجة بشرط خلقه عند  
زوج وعقد بشرط ان يكونا تحت المرافعة او اربع سواها والمولى  
اي صحح اقراره بالمولى من جهة العتاقة ان لم يكن وكذا بانها من جهة المقر  
وبشرط تصديق هو كذا في اقراره لا يلزمه ان يعلمه ويذنيه ان كان  
كان المقر له صغيرا في وقت اقراره لا يحجب عنه نفسه او عتقه فثبت نسبه  
بمجرد اقراره ولو كان بعد الفير بشرط تصديق موته كانه الحق له وكذا  
يصح اقرار المرأة بالوالدين والولد والزوج والمولى كما ذكرنا في  
اقرارها اي المرأة بالولد تصديق الزوج ايضا كما ان تصديق الولد بشرط ان  
الولد المقر له في اذ اصدقا فقد اقر به هذا اذا كان لها زوج او كان  
معتقة منه وادعت ان الولد منه لان فيه تحمیل النسب عليه فلا يلزمه  
يقولها اما ان لم يكن لها زوج ولا معتقة او كان لها زوج وادعت ان الولد  
من غير صحح اقرارها لان فيه الزنا على نفسها وزنا غيرها فيفسد عليها  
اوستهادة فليدة بولادته منها لا نقول القابلة حجة في تعيين الولد  
وصحح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء النسب بعد الموت لا تصديق الزوج  
بعد موتها الميراث من الزوجة لان تصديقه بعد موتها بطل عند امام  
لانه لما مات زال النكاح بطلت بقية في جانبه اذ يجوز له ان يتزوج  
اخيها او اربع سواها ولا يحمل له ان يفسد عتقنا في التصديق منه كذا  
يقول شيئا ولو اوصى بدارته ثم بعد دم وقت اقراره ان الصديق اذا صحح  
الى وقت اقراره لم يكن اعتبار التصديق باعتباره في حجب خلق ما اذا اقر







تلك المنفعة وهذا الصالح كذلك ثم شرعه بقوله فيشرط فيه التوقيت لكن هذا  
في الاجراء لا في الصالح بان ادعى شيئا فوق الصالح على خدمة العبد او سكنى  
سنة وفيها عدا ذلك لا يشرط التوقيت كما اذا ادعى على صاع الثوب او على ركوب  
الدابة او حمل الطعام الى موضع كان في التبين ويطلب الصالح بموت احدهما ايا احد  
المصالحين لانها كاللوجر والمناجر وكذا يطلب بقوات المنفعة قبل الاستيفاء  
فيعود الى الدعوى ولو كان ذلك بعد استيفاء بعض المنفعة بطل بقدر ما يقع فيه  
ودعواه بقدره وهو قول محمد وهو القياس لانه اجابة وفي بطلان واحد من  
الاشياء وقال ابو يوسف لا يبطل الصالح بموت المدعى عليه بل المدعى يستوفي المنفعة  
على طاله وان مات المدعى فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث يقوم  
مقامه ويبطل فيما يتفاوت فيه كسواياها وموت الدابة والاختيار ان الصالح  
عن السكون وانكار معارضة وجد المدعى لانه يزعم انما اخذه كان عوضا عما يبيع  
وقد ابيح وقطع المنازعة في حق الآخر اى المدعى عليه او المدعى بغيره ويبطل  
في دعواه وانما دفع المال اليه لانه يحلف ولتقطع الخصومة ويجوز ان يكون  
لشي واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين كالنكاح موجهة الحلف في المتساكين و  
الحرمة في اصولها فاحد كما واحد منهما بما يزعم ثم شرعه بقوله فلا تنفعة في دار  
صالح عنها اى الدار مع احدهما اى مع سكوت احدهما او انكار صورته اى على رجل  
على اخذ اية فكت لاخر وانكر فصالح عنها يدفع شي آخر لم تنفع الشفعة لان المدعى  
عليه ياخذها على اصل حقه ويعطى المال دفعا للخصومة الا انه يشترط بطلان  
ولا يلزمه زعم المدعى لان المراء لا يواخذ الا بزعمه وبجنا الشفعة في دار صالحة  
اى على الدار فيما ادعى ما لا على اخر فكت او انكر فصالح يدفع الدار بدله لان  
المدعى ياخذها عوضا عن ماله فيؤخذ بزعمه وما ينفق من المدعى بعضا او كله  
في صورة الصالح مع سكوت او انكار والمدعى على المدعى عليه فيما خصه اى ما تحقق  
من البطلان المدعى عليه قد بذل العوض لدفع خصومة المدعى مع المدعى عليه فيرد  
ما اخذه في مقابلة الخصومة على المدعى عليه ويرجع المدعى بالخصومة مع المشتق  
فيه اى فيما استحقه بعضا كان او كله وما استحق من البطل بعضا او كله يرجع  
المدعى الى دعواه في قدره اى قدر البطل او يرجع المدعى الى الدعوى في الكل وفي قدر  
المشتق ان استحق البعض لان المدعى لم يترك الدعواه الا يسلم له البطل فاما  
لم يسلم له رجعا لم يبد له بالخصم بخلاف ما اذا وقع الصالح بالمعقود البيع باقانا قال  
احدهما بعتك في الشئ بهذا وقال له فترت حيث يرجع المشتري عند استحقاقه  
على المدعى عليه بالمدعى نفسه الا بالادعى كمال التبيين وهذا البطل اى  
بطل الصالح قبل التسليم الى المدعى استحقاقه اى استحقاق بطل الصالح فيبطل به  
لان حله اى البطل اى الصالح يبطل فكذا هذه الدار كان البطل تاما يتعين بالتبين  
فان لم يكن كالتقديرات يبطل بهلكه في الفصيلين اى في فصل الثمار وفي فصل  
الانكار والسكون ففي الاقرار يرجع بطله او بعضه وفي الانكار يرجع بالادى

ولو صالح عن بعضها ادعى عينا يعنى اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه على  
قطعة معلومة منها لا بطل الصالح وهو عد دعواه في الباقي لان البعض  
لا يبطل عوضا عن الكل للزوم ان يكون الشئ عوضا عن نفسه او البعض  
دخل في ضمن الكل ولا ما يقضه من عين حقه فيكون على صلبه في باقي الدار  
اذا اسقط لا يقع عن الايمان لكونه مخصوصا بالديون وحيلته اى حيلته  
جواز هذا الصالح ان يزعم المدعى عليه في البطل شيئا فيصير الباقي عوضا عن  
الباقي او يبرئ بضم اوله وفتح ثالثة ان يزعم المدعى عليه او يضم اوله  
وكسر ثالثة اى يبرئ المدعى عليه عن دعوى الباقي بان يقول المدعى ابرأتك  
او برئت دعوى من قدره الدار كما لا يبرأ عن دعوى العين جاز كما في التضمن  
**فصل** يجوز الصالح عن مجهول لانه اسقاط ولا يجوز الا على معلوم لانه يملك  
فيؤدى الى المنازعة والصالح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول  
على معلوم ومما جاز ان ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول ومما فاسد  
فالحاصل ان كل ما يحتاج الى قبضه الا بدان يكون معلوما لان جهالة تفضي  
الى المنازعة وتامة في النهاية ونحوها وليطالع ويجوز الصالح عن دعوى المال  
لوجود معنى البيع فاجاز بيعه جاز صالحة مطلقا كان عن اقرار او سكوت او انكار  
وعن دعوى المنفعة كما يندى في دار سكوت سنة وصية مؤثما جها في دار  
او اقر فصالحه على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة كما جاز  
فكذلك الصالح لكن انما يجوز عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتين  
بالصالح عن السكنى على خدمة العبد مثله وانما اذا اتحد جنسهما كما اذا  
صالحا عن السكنى على السكنى مثله ولا يجوز كما في الدوز وغيره وانما احتج  
الى هذا التصور لان الرواية محفوظة على انه لو ادعى على شئ جار عينا والمالك  
ينكره صالح لم يجز كما في السراج وغيره لكن في البحر ان الصالح عن دعوى المال  
مطلقا والمنفعة جاز كصالح المستاجر مع المورج عند انكار الاجارة او  
مقدار المدة المدعى به او الاجرة وكذا الورثة اذا صالحوا الوضئ له بالخدمة  
على مال مطلقا والمنافع ان اختلف جنسهما فانه يجوز ان اتحد اشئهم و  
يصالح الصالح عن دعوى الحماية في النفس من القتل وما دونها منها من نحو شئ  
الراس وقطع اليد عمدا كانت الحماية او خطأ ماما الممد لمقدم تعالى فمدعى  
له ما اخيه شئ الاية اعطى له بدل اخيه المقتول شئ بطريق  
الصالح واما الخطأ فلا يوجب المال فالصالح كان عن المال لكنه لا يصالح  
الزيادة على قدر الدية واكرش على اخذ مقادير الدية للمدعى الا اذا قضى القاضي  
بأخذ مقاديرها فصالح على جند اخر منها بزيادة جاز بخلاف الصالح  
عن العين حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على اقل كانه كايوب  
له في المال ولو وقع الصالح على مقاديرها جاز كيف ما كان لعدم التبرؤ  
لكن يشترط القبض في المجلس يخرج عن ان يكون رينا بدين ويصح الصالح  
ايضا عن دعوى الرق كما اذا ادعى على مجهول السب انه عبده ثم نصالح على



معين وكان عقداً صالحاً وجعل المدعي في الإخراج دفع الخصومة لأنه يمكن تصحيحه  
بهذا الاعتبار فصاح وادعى عليه أنكار العبد إلا أن يقع المدعي البينة  
بعد ذلك فقبل وجعل ثبوت الولاية عليه كغير هذا إذا أنكر العبد الرق لما إذا خالفه  
بأقراره فثبت الولاية عوداً بالصالح عن عود الزوج النكاح وكان خالفاً مطلقاً  
وزعمها أن كان بأقراره فثبت عليها الدرة وإن لم يكن بأقراره يكون ظاهراً في  
زعمه وورثاً في زعمها ولا يلزم العقد عليها قضاء وإن أقام على الزوج بينة  
بعد الصالح لم يقبل ويحرم أخذ المال عليه المدعي وبأنه إن كان مطلقاً  
في دعواه وهذا عام في جميع أنواع الصالحات إن سلمه بطيب نفسه فيكون عليك  
على طريق الهبة كما في العتابة ولو صالحها بالثمن كان النكاح جازاً ويجعل  
زيادة على المهر كأنها تزعم أنها زوجت نفسها منه ابتداء بالمستمر وهو  
يرسم أنه زاد في مهرها ولا يجوز أن ادعى النكاح المرأة فذلك في بعض نسخ القدر  
وهو الصحيح صحح به الزاهد من ذلك أحسن المدعي وجهه أنه نكحها بالمال  
فترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى منها فرفقة لا يعطى العوض في الفرقة وإن  
لم يجعل فالجلى على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابلها فلم يصح وقيل يجوز  
ووجهه أن يجعل بدل الصالح زيادة في مهرها ولا يصح الصالح عند عودها تحت  
من الجحد ودفلاً أخذتاً أو شارفاً أو شارفاً بخرق الصالحه على ما لا يعرفه  
اليه بطل الصالح للعلمان يرجع بمادفع وكذا أن أخذ قاذف المحسن أو المحفة  
فصالحه لأن المدور خواله تبع لا حد المرافع والاعتبار عن حق الغير يجوز  
كصالح واحد عن حق العامة كما إذا صالحته عما اشترعه إلى أصل الطريق نعم الإمام  
ذلك أنا كان فيه صلاح المسلمين ويقع في بيت وإن قبل عبد مازون رجلاً عمداً  
وصالح عن نفسه لا يجوز لأن رقبته ليست من تجارتهم ولذا لا يملك التصرف  
بها بيعاً فله ملك استخلافه بما للمولى الآن وفي القفل لا يقبله بعد الصالحه  
عفا عنه ببدله ولا يجب عليه البذل للمال وتباً إلى ما بعد العقد بخلاف ما كتبه  
حيث يجوز أيضاً أن يرضى عن نفسه بخلاف صالحة أو المأذون عن نفسه ببدله  
أو المأذون قبل رجلاً عمداً جازاً صالحة لا تعرفه في عده من باب التجارة  
فيملك التصرف ببيعاً واستخلافاً وإن صالح الفاحص عن مخطوب تلفاً بأكثر  
من قيمته أي قيمة العبد قبل القضاء بالقيمة جازياً فيمنع من غضب ثوباً أو عبد  
قيمته الف واستهلكه فصالحه على الفين جازاً عند الإمام وقا لا يبطل الفضل  
من قيمته أنه كان لا يتباين الناس فيه لأن حقه في القيمة والرائد عليها  
ربوؤه أن حقه في المال كباق وإنما ينقل إلى القيمة بالقضاء فادعى  
على أكثر كان اعتباراً فلم يكون ربواً وإن صالح به مريض مطلقاً  
أي سواء كانت قيمة أكثر من قيمة المخطوب أو اتفاقاً لأن الزيادة  
لا تظهر عند اختلاف الجنس أما إذا قبل القضاء لأنه إنما قضى القاضي  
بالقيمة ثم صالحاً بالثمن من قيمته لا يجوز اجتماعهما في أكثر المقتران فعلى هذا

لوقد كما قيدنا لك أن أولى قيد يكون الصالح على أكثر من قيمته بعد الاستهلاك  
أن لو كان قبله يجوز اتفاقاً وكذا الوصله بغير جنس يجوز اتفاقاً وكذا الو  
صالح على طعام موصوف في الذمة جازاً وقضه قبل الاتفاق جازاً كما هو  
كما في العتابة وأنا بنق موسى عبداً فتركها بينه وبين أخيه صالحاً الشريك  
عن باقية بأكثر من نصف قيمته أي العبد بطل الفضل بالاتفاق أما عندهما  
فقد والفرق للإمام أن القيمة في العقد منصوص عليه وتقدر بالسارح  
يكون دون تقدير القاض فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم لاسته  
غير منصوص عليها وتقدر ولو كان صالحاً بغير ضحك كيف ما كان لما قرأه  
لا يظهر الفضل عند اختلاف المحققين بقوله موسى أنه لو كان مبيعاً  
لا يلزم عليه قيمة نصف شريكه بل يلزم على العبد سعياً به كما هو يجوز  
صالح المدعي بما لا يدفعه إلى المنكر ليقر له بالعين مودته وجعل ادعى على رجل  
في يده فأنكره فصالحه على ما لا يعترف له بالعين فإنه يجوز ويكون في حق  
المنكر كالبيع وحق المدعي بالزيادة في الثمن كما في الاختيار وبدل الصالح عن دم  
عبد أو على بعض دين يدعيه على آخر من المكيلين والمؤذنين يلزم البذل  
الموكل لا الوكيل لأن الصالح عن القدر معاقبة باسقاط الحق والصالح على  
بعض الدين استقاط محض فالوكيل فيه تسعير ومغير فله ضمان عليه كالوكيل  
بالنكاح كما مر في الوكالة إلا أن حكمه ضمنه أي الوكيل البذل فإنه يكون  
مواظبة بقدر الضمان لا بعقد الصالح والاستثناء منقطع وبدل ما أك  
بدل صالح وهو جميع ما كان الصالح عن مال مال مع أقرار يلزم البذل الوكيل  
أي الموكل لأن الوكيل في المعاوضة الاستقاطبة سفير قيدنا مع أقرار  
لأنه إذا كان الصالح مع أنكاره لا يجب البذل على الوكيل مطلقاً كما في البحر وما  
في الكيل من أن يكون البذل من غير جنس الصالح عنه ليس بشرط كيف والصالح  
عن فريضة من جازت ما ذكر أول الكتاب وهو قوله صالح مع أقراره  
أن دفع عن مال بما لا يخرج منه قال في تعليقه لأنه إذا كان من جنسه فهو حط  
وأبداه أو قبض واستيفاء أو فضل ودوناً تدبر وإن صالح فضولي أي رجل عن  
آخر بلا امر وضمن الفضول البذل أو أضاف إلى ماله أي إلى مال نفسه بأن  
قال ما لحكك على هذا العبد أو على هذا الألف أو أشار إلى نقص أو عرض  
أو أطلق بأن صالحاً لحكك على الف وسلم القدر المصالح عليه المدعي صالح  
الصالح أما إذا ضمن البذل فلو كان الحاصل للمدعي وليس له البراءة وفي حقها  
الاجتناب والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولي أصلاً أو ضمن  
كالفضولي الخلق إذا ضمن البذل وأما إذا أضاف إلى ماله فله به هذه  
الأصناف تلزم التسليم للمدعي وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه  
وأما إذا أشار إلى نقد أو عرض فله أن يعين التسليم بالشروط فيتم به الصالح  
وأما إذا أطلق وسلم فلو كان التسليم إليه أو حبس سلامة العوض له فيتم العقد  
فكحصول مقصوده وكان الفضول متبرعاً لأنه فله به بل إذا ادعى المدعي عليه



وان الحق ان قال صلتك على الف ولم يسلم توقف اي صار الصلح موقوفا على  
الاجارة فان اجاره المدي عليه جاز الصلح ولزمه البطلان لا لزمه اتي  
باختياره هذه اختيار بعض المتأخرين وقال بعضهم انه ينفذ على العالم يوم يوفى  
الا ان لم يذكر البطلان في القصة والاول وان لم يجزه بطل الصلح سواء كان  
امدي عليه مقرا ولا والبطلان اودينا لان الصلح ههنا وهو المصروف  
لا ولا ينفذ له على الظاهر فلا ينفذ تصرفه عليه فيتوقف على اجارته وفي التوقف  
والجمل جميع ما ذكرنا من الاحكام كالصلح اذ في وقته ارض على اخر والبيعة  
المدى على غيره سواء في المصلحة المتكاملة في المصلحة عنه جاز الصلح وطالب له  
لوصافه وقيل لكل صلح بعد صلح والثاني بطلان الصلح بعد الشراء اقام المدي  
عليه بيعة بعد الصلح عن انكاره المدي قال قيل الصلح ليس له قبل فلا يحق  
والصلح ماخر على الفسخ ولو قال المدي بعد ما كان في قبل المدي عليه حتى بطل  
الصلح والصلح عن الدعوى القاسية تصح ومن الباطلة لا وقيل اشتراط صحة  
الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا ونعني الصلح بعد مطلق المدي عليه دفعا  
للنزاع باقامة البيعة وقيل لا طلب الصلح والبراءة من المدي عليه عند  
الدعوى لا يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح والبراءة عن المال صلح البائع مع  
المشتري عن عيب وظهر عن عدم ذلك العيب او زال العيب بطل الصلح **باب**  
**الصلح في الدين** وهو الذي ثبت في الذمة القام عما استحق بعد الدائنة  
مثل البيع مسئلة ومثل الاقرار على بعض جسم كمن له على اخر ائتم فصاله  
على جسمائه اخذ خبر المبتدأ بعض حقه واستقامت باقية كان تصحيح  
تصرفه الما قبل واجب ما يمكن وقد امكن ذلك فيجعل عليه لا معاوضة لا فسخه  
الى التبرع ثم قرعه بقوله فلو صلح المديون دايته عن الدال في ذمته على مائة  
حالة باستقامت ما فضل هو شتمته او عن الدال على الدال فموجب باستقامت  
وصف الحلول فقط هو حقه كان فضل صلح المصلح وكذا الوصلح عن الخيار  
على مائة زبوني باستقامت ما فضل واستقامت وصف المودة معا ولا يشترط  
قبض البطل في هذه الصور لكونه مباداة لمعاوضة ولا يصح الوصلح  
عن راحة حاله على دينه من قبل الا بشرطه عن اقراره وانكاره ان الدين  
غير مستحق بعد الدائنة فلا يمكن جملة على التخيير فتبعت المعاوضة وسع  
الدراهم بالدينار يستلزم لا يجوز كونه من اوصافه عن الفموجب على نصفه  
حالا فانه لا يصح ايضا لان المعنى من التوقف وهو غير مستحق بالمقد فكون  
بازاء ما حط منه وذلك امتياز عن الاجل وهو حرام او صلحه عن الف لسوء  
اجمع سوداى وراهم كانه يحق البيعة فلو صلح على ما لا يستحق بغير الدائنة كان  
معاوضة الا ان جسمائه في زيادة وصفه وهو زبوني بخلاف ما لو صلح على قدر  
الدين وهو اجود كما لو صلح عند الحال على الف الموجب او صلح عن الف بغير  
على آلاف السود جاز بشرط قبضه في المجلس لانه اذا كان المدي يستوفيه  
ادون مستحقه قدرا او وصفا ووقفا او في احدهما فهو اسقاط وان كان

ازيد منه فمعاوضة ولو صلح عن درهم ومائة دينار على مائة درهم حالة او  
مستحقة صح لانه يجعل اسقاط الدين بغيرها والدراهم الامانة وتاجيله المائة  
التي بقيت فلا يجعل على المعاوضة كان فيه فسخ وان قال بطله على اخر او قد  
نصفه اي نصفه الا ان على انك ترى من باقية ففعل من عليه الا لئلا ذلك باقيل  
واذا اتيه في الف النصف يرى عن النصف الباقي بالاتفاق والاول وان لم يبق وعدا  
بالنصف فله براءة عند الطرفين خلا فالا في يوسف فانه قال براءة وان لم يبق  
ولا يعود اليه النصف الساقط ابدا لانه ابراء مطلق لانه جعل الاداء عوضا  
عن الاداء لفظا الى كلمة على الاداء لا يصح ان يكون عوضا لوجوبه عليه فصار ذكر  
كسومه ولما ائنه ابراء مفيد بشرط الاداء وانه عرض صلح خذرا وقع من الفلانة  
او ليس بصلح بها الى ما هو الاخر من تجارة لائحة او قضاء دين او طعن فاذا عدم  
الشرط بطل الاداء وكلمة على تحمل الشرط فتجعل عليه عند تعدد المعاوضة فتعني  
لكل منه وعمله بالعرف وهذه المسئلة على وجوه الا ولما ذكره والثاني قوله وان  
قال صلتك على نصفه انك على انك ان لم تدفع هذا النصف فالالف عليك لا براءة  
اذا لم يدفع اجماعا يعني ان قبل وادى اليه النصف في الغد يرى عن الباقي والاول  
قال اكل عليه بالاجماع لانه اتي بتصريح التقيد فاذا لم يوجد بطل والثالث قول  
وان قال براءة من نصفه على ان تعطيني نصفه عدم براءة جواب ان من نصف  
اعطى النصف في الغد ولم يعط ذلك المدين اطلق البراءة في قول كلامه ثم ذكر الاداء  
الذي لا يصح عوضا في احتمال كون الاداء شرطا وهو مستلزم هذا لكونه مذكورا  
مؤثرا عن البراءة فلم يتحقق كونه شرطا فبقى البراءة على الاطلاق فيصير الاداء  
وعدمه غير مفيد في حد البراءة بخلاف الاداء في الصورة الاولى لكونه مفيد في البراءة  
لذكره في قول الكلام وهذا التقيد بغير اتمام الدين بين الصورتين والبراع قوله وكذا  
لو قال انك نصفه على انك براءة من باقية ولم يوفى للدراهم وقت فانه لا يصح  
البراءة بالاجماع ولا يعود الدين فانه براءة مطلق لانه لم يوفى له واداه وقتا  
لا يكون الاداء عرضا صحيحا لانه الاداء واجب على المديون في مطلق الزمان فام  
يتقيد ابراءه بغيره على المعاوضة ولا يصح عوضا بخلاف ما تقدم كان الاداء في الغد  
عرضا صحيحا كما في الهداية والخامس قوله ولو قال انك نصفه فانت براءة  
فاد اديت او مدي اديت النصفه فانت براءة لا يصح ابراءه وان وصيته او عيب  
نصفه لانه تعليق بشرط صريحا والبراءة لا تجعل التعليق بشرط لما في معنى  
التملك كما ترى ومن قال ان المديون ستر لرب دينه الا اقر انك حتى توفى اي الدين على  
او تحلف على بعضه ففعل رب الدين التاخير او الخط جاز ان التاخير والخط لانه ليس بيمين  
عليه فصار نظير الصلح مع الكفار فلا يكون من مطالبته في الحال بعد التاخير ولا مطالبته  
ما حلف في الخط ابدا وان عمن لزمه ما قاله بشرط لزمه اي جميع الدين الى مال ابراه  
تاخير انا اخر الا حط ان حط في الدين المشرك والتخار وان ما في احد من  
الدين في دين عن نصفه اي الدين وهو يقيمه على ثوب فله شر بركة الجوارح ساء



بيع المديون بنصفه اي بنصف الدين لبقاء حصته في ذمته او ياخذ نصف الثوب  
من شريكه لان له حق المشاركة لانه عوض دينه الا ان يقضي اي الشريك له ربع  
الدين لان حقه في الدين في الثوب والفرق بين ان يكون الصالح من اقرار او يكون  
او انما تم هذا قبل ان يكون المصالح ببدل الصالح وليس لشريكه ان يشاؤكم  
فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان عند مال حقيقة بخلاف الدين والثاني ان  
يكون المصالح ثوبا والمراد خلاف جعل الدين لانه لو صالحه على حصة يشاؤكم فيه  
او يرجع على المديون وليس للمعاوضة فيه حصة لانه بمنزلة قبض الدين وان قبض احد  
الشريكين شيئا من الدين شيئا ركن شريكه فيه اي الذي قبض ان لم يشاؤكم انتم  
قيمة الدين قبل القبض وهو غير جائز فله ان يشاؤكم فيه وان شاء كان حقه  
من وجه وان شاء كان حقه من وجه وان شاء رجع على الغرم لان حقه  
عليه في الحقيقة وانما رجع الشريكان على الغرم ان المديون بما بقي من الدين  
كانتوا في اقساه ولو سلم له القبض المقبوض اختار متابعه الغرم  
ثم تولى نصيبه بان مات المديون مقلدا رجع على الباقي بنصف ما بقي لكن  
ليس ان يرجع في عين تلك الاموال المقبوضة بل يوزع الى ذمته وان لم يصالح احد  
الشريكين بل استرد من الذي عليه الدين بنصيبه من الدين شيئا فالاخر محتمل  
ان شاء ضمنه شريكه بيع الدين لانه كما صار له فصار له نصيبه  
بالمعاوضة ولا ضرر عليه لان من البيع على المماكسة والمنازعة بخلاف الصالح  
لان صباه على الحقيقة والمساكنة ممة فلو الزمناه دفع ربع الدين يتفرق  
به لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلهذا اخترناه وانبع الغرم ان شاء كان الباقي  
استوف بنصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فلهذا ان يشاؤكم ومن ابراه من  
احد اربعة المديون عن نصيبه اوقا من الغرم بدين سابق بان كان للمطلوب  
على احد المديون بل وجود دينهما عليه حتى صار دينه قضا صابة لا يصح لشريكه  
شيئا في الصورتين اما في الاولى فلو ان ابراه اوفى لا قبض والرجوع يكون والفقهاء  
كانت في الثانية فلو ان قبض دينه كان عليه ولم يقبض لان الاصل في الدين  
اذا اشتمل النقصا قضا ما ان يصير الا قول مقتضا بالثاني والمشاركة انما كانت في  
الاقتضاء وان ابراه احدهما عن البعض اي بعض نصيبه قسم الباقي على سواهما لان  
الحق نادر الى هذا القدر حتى امكن له على المديون عشرون درهما فابراه احدهما  
عن نصيبه كان له المطالبة الخمسة والسابعة لمطالبة با عشرة كما في الدرر وان  
اجل احدهما نصيبه يقع التاجيل عند الطرفين فلو كان يوسف فانه يصح  
عنده اعتبار ابراه المطلق ولما انه يورث القيمة التي قبل القبض كما في  
الهداية وفي النهاية ما ذكره من جهة الاختلاف مخالف لما ذكر في عمات التمهيد حيث  
ذكر قول محمد مع قول يوسف وذلك سهل لجواز ان يكون المصالح قد اطلع بديونه  
لمحمد مع الامام وبطل احد في السلم اي احد الشريكين وسلم عن نصيبه الى ما دفع  
من الدين للمال وهذا عند الطرفين فلهذا يستلزم جواز قسمه الدين في الذمة فانها  
لا يجوز حلها له اي لا يوسن ايضا كما خالف في المسئلة اذ لو كان عنده يجوز

لانه دين مشترك فاذا صالح احدهما على حصته جاز كما ترد الدين كما في مشيخ الكثر  
للعيون وانما شرط على دفع راس المال لان الصالح على غير راس المال لا يجوز بالاتفاق  
لما فيه من تبدل المسلم فيه وفي التوفير صالح احد راسم عن نصيبه الى ما دفعناه  
اجازة الاخر نفذ عليها وان زده وتو بطل ثم قال وهذه العبارة اولى من قول الكثر  
وهو اختيار المصدا وبطل اخره لانه ليس بباطل وهو صحيح موقوف الا ان يرد به انه  
يبطل على تقدير عدم الاجازة انتهى وان خرج الورثة احدهم عن موقوف التركة او  
اخرجوه عن عقار من التركة بمال اعطوه له واخرجوه عن احد المدينين بالآخر اي عن  
ذهب هو التركة بفضة دفعوها اليه او عنهما اي عن المدينين بهما اي بالمدينين  
بان كان في التركة درهم وبانير وبدل الصالح ايضا درهم وبانير وفي هذا الصالح في الوجه  
كلها قل البدل او كثر صافا للجنس الى خلافه كما في البيع لكن في الوجه الثاني والثالث  
يعبر بالنقص في المجلس فخر زاعن الربا لانه صرف وديعبر للساوي والاصل في جواز  
التجارة ان زعمان رض فانه صالح كحاضر امرأة عبد الرحمن بن عوف ومن عن ربع  
الدين وكان له اربع شئقة على ثمانية الف دينار بحض من الصلابة رضي الله عنهم  
غير تكبر ومن نقدين وهما الذهب والفضة وغيرهما اي غير النقدين مثل العقار  
والعروض اراد ان التركة كانت مشتملة على هذه الاجناس فخرجوه باحد النقدين  
يعني دفعوا اليه اما فضة او ذهبا لا يصح الا ان يكون المعطى بفتح الطاء اي  
الذي اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس ليكون نصيبه من ذلك الجنس مثله والربا  
بمقابلة حقه من بقية التركة متحرزا عن الربا وذلك لان الصالح لا يجوز بطريق  
الابراء كما التركة ايمان والبرائة من الايمان يجوز لكن لا بد من التقابض في  
المجلس فيما يقابل النقدين لانه صرف في هذا القدر وانما اجر صرف في هذه الصورة  
جاز بمطابق لعدم الربا وان كان في التركة دين على الناس فخرجوه اي اخرجت  
الورثة احدهم ليكن الدين لهم بطل الصالح لانه فيه يملك الدين الذي هو حصة  
الصالح من دين عليه الدين وهم الورثة فيبطل ثم نقض البطلان الى الكل لان الصفة  
واحدة لمساواة بين حصص الدين والمدينين امام وينبغي ان يجوز عندنا في غير الدين  
اذا بين حصته ثم ذكر لصحة الصالح جيله فقال وان شرطوا ان الورثة برائة الغرماء  
من نصيبه اي من الدين الذي هو نصيب المصالح صح الصالح لانه استقام او يملك  
للمدين من عليه الدين وفي هذا الوجه ضرر المسائر الورثة حيث لا يمكن الرجوع  
على المديون بقدر نصيب المصالح ونوع دفع لهم حيث لا ينبغي للمصالح حقه في الدين  
فاذا وجد الضرر مع النفع في محل لا يبعد الضرر من اقتصر هذه الجملة مقبولة عند  
البعض وكذا صح الصالح ان يقضوا اي فحقوا قضا حصته اي حصة المصالح منه اي  
من الدين شيئا ثم تصالحوا بما بقي من التركة ولا يخفى ما فيه من ضرر بقية الورثة  
في الاولى ما ذكره بقوله او فرضوا بما بقي بقية الورثة المصالح قد رها اي قد ر  
حقته من الدين واحاله الى حال المصالح الورثة به اي القرض الذي اخذه منهم  
على الغرماء وهم يقبلون الحوالة وصالحوه عن غيرهم اي عن غير الدين بما يصح ان يكون  
بدلا صالح وفي التبيين ولا وجه منه ان يبيعه كفا من ثمره وخوفه بقدر الدين ثم يحلهم



على الغرماء ان يحلوا من اموالهم ما يرضون من غير بيع ليقضوه ثم يخذلوا كغيرهم ونهضة الصالح من  
تركته هي ايمان غير معلومة على وكيل او موزون اختلفوا قال الامام الرضا في بيع لا يحل  
الربوا بان كان في التركة مجهولة مكمل او مؤنونة ونصيبه من ذلك بدل الصالح وقال  
الفقيه ابو جعفر يصح الاحتال ان لا يكون في التركة من جسد بدل الصالح وعلى تقدير  
كونه يحتمل ان يكون نصيبه اقل من بدل الصالح فاحتمال الاحتال ان يكون شبهة الشبهة  
ولا عبرة بها هذا هو القبح كما في التبيين وغيره والاصح الجواز ان علم انما في التركة  
غير المكمل والموزون والاولى بالاولى كما في الهدية وغيرها اذا كانت كلها اكل التركة  
في يد البقية اى بقية الوثقة لان التركة قائمة في يد بيع فالجهالة فيها لا يفتقر الى النزاع  
لعدم الحاجة الى التسليم قد لو كان بعض التركة في المصالح ولا يعرف بقية الورثة ولا يجوز  
وقيل لا يصح لانه بيع اذا كان المصالح عينا ومع الجهالة لا يصح وبطل الصالح و  
القسيمة اذا كان على الميت دين مستوفى للتركة لان التركة لم تملكها في التركة او بضمن  
اجبي بشرط برائة للميت وان كان الدين غير مستوفى فالاولى ان لا يصالح قبل قبضته  
اى قضاء الدين لحاجته الى تقدم القضاء قبل ولو قبل وصالح قالوا يجوز كذا التركة  
لا يخرج من قبيل دين والدائن لا يتضرر لان على الورثة قضاء دينه والقسيمة يجوز فيها  
كما ترى ان التركة كذا يخرج عن قبيل دين فتقسم فيها للضرر عن الورثة لا يجوز احتساب  
وهو قول الكرخي كذا الدين يمنع فملك الوارث اذا من جزه من التركة الا وهو مستوفى  
بالدين فله تجوز القسيمة قبل قبضته وقيل ليس ان يوقف الكل كما ترى ان الدين  
يتعلق بكل جزء من التركة والاحتسابات اما يوفق قدر الدين وتقسيم الباقي  
لدفع الضرر عن الورثة وفي التوزيع واذا خرجوا واحدا فحقه تقسيم بين الباقي على  
السواء ان كان ما اعطوه من اهلهم من الميراث والمشارك بينهم وان ما اعطوه له مما  
ورثوه من موقوفهم فعلى قدر ميراثهم والموقف له كوارث فيما قدمناه صالحا لخدمتهم  
ظهر للميت دين او عين لم يملوها يكون دخلا في الصالح اشهرهما ان القولين  
لا يكون دخلا فيه **كتاب المصالح** هي مفاعلة من الضرب في الارض وهو  
السير فيها قال الله تعالى واخرى يدفرون في الارض يعني الذين يسافرون في التجارة  
ويستعملون في العقد بها لان العامل في سير في الارض غالبا لطلب الربح  
واهل الحجاز يستعملون هذا العقد مضارعة وقراضا كان صاحب المال يقطع قدرا كما  
ماله ويملكه للعامل واحكاما باحتراز والفظ **المضاربة** لكونها موافقة  
موافقة للنقص وفي الشرح هي المضاربة شركة في الربح بان يقول رب المال دفعته  
مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف والثالث او غير  
فيقول المضارب قلت فقيمة اشعار بان كل من الاحتياج والقول دكن والظرف  
لشركة باليمن جانب وعمل من جانب اخر وهو جانب المضارب وهو مشروعة للحاجة  
الىها فان الناس يميزون بين المالكين عن التعريف فيه وبين مهند في التصرف  
من غير اليد عن المالك فتمت الحاجة الى هذا النوع من التصرف لتتضمن مصلحة  
الغنى والركى والمغبر والغبر وبعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يشارونه  
فقرعهم عليه وتعاملت به العناية رضى الله عنهم والمضارب امين ابتداء

لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه الهبة والوثقة والخيلة في ان يصير المال  
مضمونا على المضارب ان يرضه من المضارب ويستشهد عليه ويسلمه اليه ثم  
ياخذ مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض ليتعين في العمل بجزء يتابع من الربح  
فان العمل به وربح كان الربح بينهما على الشريط واخذ راس المال على انه بدل القرض  
وان لم يربح اخذ راس المال بالقرض وان هلك المال على المستقرض وهو العامل ذكر  
الزيد في حيلة اخرى فليطالع واذا تصرف المضارب في المال فكل لانه متصرف  
في ملكه بامر ولذا يرجع بالحق من العهدة على رب المال كالتوكيل فان ربح فيه  
فربح رب المال لانه هو الموقوف من عقد المضاربة وان حاله المضارب باس شرط  
رب المال فغاصب ولو جاز بعد لوجود التعدي منه على مال غاصبا فغصبه ليد  
قال ائمة الثلاثة واكثر اهل العلم وعن علي بن الحسين والزهري انه لا ضمان كما  
في الشئ وان شرط كل الربح له او للمضارب فتصرف فان احتجما في كل الربح  
لا يكون الا بعد ان يصير راس المال ملكا له لان الربح فرع المال وبشرط ان لا  
يوجب تملك راس المال ملكا له لان اقتضاه وان شرط اى كل الربح لرب المال  
فتستضع حيث يكون عاملا لرب المال فلا بد له من ملكة تقدم الا بالقسيمة فكانت  
كالا وكيل متبرعا وان قصد المضاربة بشئ فاجبر لان المضارب عامل لرب المال  
وباشريط كالاجر على عمله ومتى قصدت ظهر معنى الاجارة فلا بد من كونه يكون  
في المضاربة الصحيحة ولما قصدت اجارة فله ان المضارب اجره اى اجر  
مثل عمله كما هو حكم الاجارة الفاسدة ربح او لم يربح ولم قال الشافعي لا يستحق  
المستعمل لعدم الصحة ولم يرض بالمل بجانا فيجب اجر المثل وان لم يربح في رواية لعل  
وعند ابن يونس لا اجر له اذ لم يربح اعتبارا بالمضاربة الحقيقية وكذا اجر  
منه على قدر ما شرط له من الربح عند ابن يونس لانه رضى به وهو المختار خلافا  
لحمد فانه اجر المثل عند ما بلغ وبه قال ائمة الثلاثة ولا يضمن المضارب  
المال بالهلاك فيها اى في المضاربة الفاسدة ايضا اى كما لا يضمن في المضاربة  
الصحيحة لانه امين فلو يكون ضيما هذا ظاهر الرواية وبه يفتى وعن محمد  
انه يضمن كما في القسطنطين وقال الطحاوي وعدهم الضمان قبل اتمامه وعندهما  
هو ضمان اذ هلك في يده بما يمكن التجرئة وقال الا سيحاني والاصح انه ضمان  
على قول الكل كافي العناية ولا يصح المضاربة الا بمال به الشركة من التقديرات  
والبر والفسر النافعة كمن في الكبرى ان في المضاربة بالبر وابتين وعند الشافعيين  
بالفسر ولم نصح عند محمد وعليه الفتوى كما في القسطنطين وان دفع عرضا وقال  
بعه واعمل في منه مضاربة فقبل او قال اقبض مالي على فلان من الدين فاعمله  
مضاربة فقبل جاز ايضا كما نصح به الشركة لان المضاربة في المسئلة الاولى  
امسقت الى اثنى العزم وهو ما نصح فيه المضاربة وفي الثانية اصبحت الى زمان  
القبض والدين صار عينا فيجوز هذا العقد بخلاف ما لو قال اقبل الدين الذي  
في ذمتك فانه لا يجوز اتفاقا وفي المنع ولو قال اقبض ديني على فلان ثم اعمله به  
مضاربة فقبل ان يقبض كله منه ولو قال فاعمله به لا يضمن وكذا بالاولى وان



ثم للترتيب فلو يكون ما ذوقا بالمال الا بعد قبض الكل فخلق الفاء والواو في هذا كما نظر  
لان ثم قيد الترتيب والراعي والفاء قيد التعقيب فبينما ان ثبت الاذن فيها و  
الترتيب قبل القبض بل ثبت عقبه فخلق الواو فانها لطلق الجمع من غير تعرض للمقارنة  
وهو ترتيب في الجوز او قال اشترى عبدا سنة ثم بعد وامل بتمه مضاربة فاشترى  
ثم باعه وعمل فيه جازوا وقال رب المال للغاصب او المستودع او المضاع عمل بما في يدك  
مضاربة جاز بشرط تسليم المال الى المضارب بل يدرب المال فيه ان تخلية المال  
للعامل واجب للمالك من التعريف فيه حتى يشهد عمل رب المال معه ففسدت المضاربة  
لان ذلك محل بالتسليم بخلاف الشركة عاقر كان رب المال او غير عاقر كذا كالصغير اذا  
عقد بها اي المضاربة له اي للمضارب وليه اي ولي الصغير بشرط عمل الصغير  
مع فانه لا يجوز ان يد المالك ثابت له وبناؤه يمنع التسليم الى المضارب  
واحد الشريكين لا عقدها اي المضاربة الاخرى اي اذا رفع احد المتقارفين  
او احد شريكي القات المال مضاربة وشركا عمل شريكه معه فانه لا يجوز  
لغيره المالك له فالعقد فيه عمل المالك لا العاقد حتى لو دفع الاب او الوصي مال  
الصغير وشركا عمل نفسه جاز لا فيما من اهل ان يأخذ مال الصغير مضاربة و  
شركا عمله معه با انفسهما في ان اشترا العمل عليهما بخلاف المأذون ولو دفع  
ماله مضاربة وشركا عمله معه فانه لم يجز لان اليد المظرفة ثابتة له فنزل  
منزلة للمالك وفيه اشعار بان الوصي اذا دفع مال الصغير الى نفسه مضاربة  
جاز كما في الزخيرة لكن ينبغي ان يراد في هذه المسئلة ان الوصي لا يجعل نفسه  
اكثر مما يجعل له مثاله كما قاله الطلحوسي وشركا هو الربح بينهما مشاعا  
اي لا تصح المضاربة كما في الزخيرة حتى يكون الربح مشاعا بينهما بان يكون  
أقل من او منصف او نحوهما لان الشركة لا تحقق الا به فلو شرط ربحا مشتركا  
تبطل فيكون الربح لرب المال وشركا يكون نصيب كل من المضارب ورب المال معلوما  
عند العقد ويكون الربح للمال معلوما تسمية او اشارة بتقسيد المضاربة ان  
تشرط كحدتها عشرة وراحم منلوكا بشرط ذلك مما يقطع الشركة بينهما  
لانه ربما لا يربح بالشرط فادام تصح بقيت منافعه مستوفاة بحكم العقد فيجب  
اخر المثل وفي التوزيع ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبكسها فاصح  
وكل شرط يوجب جهالة الربح كشرط رب المال على المضارب ان يدفع اليه ارضه  
ليزرعها سنة او ارضه لسكنى سنة يفسد ها اي المضاربة كانه جعل بعض  
الربح موقفا عن عمله والبعض جزء داره او ارضه ولا يعلم حصة العمل حتى  
يجب حصة ويستقط ما احاب منفعة الدار وما اي كشرطه لا يوجب جهالة الربح  
فلا يفسد المضاربة ولكن يبطل الشرط كانه يفسد الى جهالة حصة العمل  
اذ نصيبه من الربح متباين بعله لا غير ولا جهالة فيه كشرط الوضعية وهي  
الخسران على المضارب لان الخسران جزءا من المال فلا يجوز ان يلزم رب  
المال اكثر من شرطه اذ لا يوجب قطع الشركة في الربح ولا جهالة فيه فلا تفسد  
المضاربة نهية تفسد الشروط الفاسدة كالحكاية ولا تفسد شروطا توقف

على القبض

على القبض فلا تبطل بالشرط كالحبة والمضارب في مطلقها اي مطلق المضاربة  
وهو ما لم يقيد بزمان او زمان او نوع من التجارة بخلاف ذلك انك هذا المال  
ولم يرد عليه ان يبيع ويبتري ويوكل بهما اي بالبيع والشراء ويسافر بالمضاربة  
بكذا ويجزى ولو دفع المال في بلد على لفظ وجهه الى يوسف ويوسف يبيع ويشتري  
وعن الامام ان دفعه الى بلد ليس له ان يسافر به وفي القهستاني ولا يسافر  
بغيره خوفا بتجارتها فيفسد منه في قوته ويضيع من الربح وهو ان يدفع الى غيره  
ما لا يعمل فيه ويكون الربح لرب المال ويودع ويودع ويودع ويستاجر  
يجوز بالقرن على اليسر ويتره لان كل ذلك من وضع التجار ولو ابيع المضارب  
رب المال مع ولا تفسد به اي بالبيع المضاربة وقال وفرقتك لان رب المال  
مصرف في مال نفسه وهو لا يصلح ان يكون وكلو فيه فيكون مستدله وان ان يكون  
في مال المضاربة صار حقا للمضارب فيصالح ان يكون رب المال وكله عنه في التعريف  
فيه وليس له اي للمضارب ان يبيع ما لا المضاربة الا ان ياذن رب المال صريحا او  
يقوله له اي للمضارب ان يعمل برأيه لان الشئ لا يضمن قبله فلو لم ين  
التصريح عليه والتفويض المطلق اليه كالموكل لا يملك التوكيل الا بقول الاصيل  
اعمل برأيك بخلاف اذ باع والابداع لانهما دون المضاربة لامتثالها فيضنها ولا  
اي ليس للمضارب ان يقرض ويستدين بان يشترط باكثر من مال المضاربة او يهب  
او يتصدق وان قبل له العمل برأيه كالموكل بهذا القول التعميم في كل ما هو من وضع  
التجار وهذا هو ليعتد بغيرهم اذ الربح الذي عندهم لا يحصل بها الا بتصريح  
من رب المال على الارض والاستدانة والجهة والتصدق في فتح ملكها ورفع على  
الاستدانة بقوله فان شري بها اي بمال المضاربة برأيه ففتح الباب للموعدة والراي  
المعجزة عند اهل الكوفة بباب النكاح لا يباين الصوف والخز كما في القرب وقصر  
اي غسله باجرة من ماله من قهر يقصر بالضم وقصاره او من قهر الثوب بالتشديد  
اي من جمعه ففسله كما في القهستاني او جمعه من موضع الموضع اخر بما له اي مال  
المضارب لا يملكها فهو اي المضارب فبيع فلا يبيع بما له على رب المال وان وميله  
وقوله اعلم برأيك كانه يستدانة على رب المال بلا اذن صريح فلو قصر بانها حكمه  
حكم الصنيع وله اي للمضارب الحظ بماله اي المضارب والصنيع بما له ان قبل له العمل  
برأيه والمراد من الصنيع ان يصنعه اخر لعدم الخلق في كونه زياره بخلاف  
السواء فانه نقصان عند الامام لكن الخلق المصنوع انه اختار قول  
الامامين وسكت عن قول الامام تبع فلا يضمن المضارب له اي بالخط ولا  
بالصنيع فانه ما ذور فيه كانه قوله اعلم برأيك يشتمله فلا يكونا به متعديا  
يصير المضارب شريكا لرب المال بما راد الصنيع فيه وحصة اي حصة قيمة الصنيع  
له اي المضارب الربيع للصنيع وحصة الثوب الايض في مال المضاربة حتى اذا كانت  
قيمة الثوب غير مصنوع الفاء ومصنوعا الفاء ما تين كالا لث للمضاربة وما يت  
درهم للمضارب بدل ماله وهو الصنيع بخلاف القصة والعمل وتامة في العناية ليطالع  
وان قيدت المضاربة ببلد بان قال رب المال للمضارب دفعته للمضاربة في الكوفة مثله



أو سلعة أي متاع معين بان قال فقه مضاربة لفعل فليس له أي للمضارب أن يتجاوز  
مما عينه المالك لأن المضاربة توكل في التخصيص فائدة لأن التجارات تختلف  
بما خلقوا لا مكتوم ولا متعة والأوقات والاستحاض وكذا البئر لفائدة فقه بقاء  
المضاربة من تلك البلية وقاله مالك والساق في أن شرط المالك أن لا يتجرى  
ألا من رجل بعينه أو سلعة بعينها أو ماله وجوده كقضي المضاربة كما لا يتعدى  
الشريك في الشركة عما عداه عن الشريك الآخر بشرطها فإن تجاوز المضارب بان  
يخرج إلى غير ذلك البلد فنصف فيه أو اشتري سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه  
أو باع غير من عينه ضمن لأنه صار غاصبا بالخالفه وكان المشتري له والربح له  
أي للمضارب وعليه خسرانه ثم قيل يضمن بنفسه الإخراج من البلد لوجود المخالفة  
وقيل يضمن ما لم يشتر كما يحتمل عوده إلى البلد قبل الشراء فإن عاد زال الضمان  
فصار مضاربة على حاله بالعقد الأول فإن قال له أي قال المالك للمضارب تأمل أهل الكوفة  
أو على أهل الصبارة فاعمل في الكوفة عما هله أي الكوفة أو صار في أي عامل معاملة  
الصرف مع غير الصبارة لا يكون مخالفا فيجوز لكون فائدة القول التقيد بالمكان  
وفائدة الثاني التقيد بالنوع هذا هو المراد عرفا لا فيما وراء ذلك كما في الهداية  
وكذا لا يكون مخالفا لو قال اشتري من سوقها أي الكوفة فاشترى في غير أي غير سوق الكوفة  
لأن أماكن المصر كلها سواء في السعر والنقد والعم فيجوز رجلا وقول لا يتعدى  
غير السوق أي غير سوق الكوفة فإنه لا يجوز ولو اشتري في غيره فيضمن لأنه صرح بالخروج  
والولاية إلى المالك وفي العناية كلام فليطالع وان قال المالك للمضارب خذ هذا المال  
تعمل به أي بالمال بالكوفة أو فاعمله به أي الكوفة أو خذ أي المال مضاربة  
بالنصف فيها أي الكوفة فهو نصيب وليس له أن يعمل في غير الكوفة كأنه يقول فعمل به غير  
لقول خذ والكلام بينهم أن نصيبه غير كأنه لم يفسر وكذا قوله فاعمله به لا ينفذ  
معنى التفسير لأن المال للوصل والتعقيب والذي وصل الكلام بينهم وتعقبه كان  
تفسير له وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف والذي وصل الكلام بينهم وتعقبه  
كان تفسير له وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف لأن الباء للإصان فتقتضي  
يكون العمل فيه وكذا لو قال خذ مضاربة على أن تعمل بالكوفة لأن على الشرط فقيده  
كما أن التبيين بجمله فخذ أي المال مضاربة واعمله به أي في الكوفة فإنه ليس  
بتقيد فخر يضمن في العمل غير هذا أن الوال للعطف والفاء لا يعطف على نفسه  
وإنما يعطف على غيره وقد يكون للو بقاء إذا كانت بعد حاملة فتكون مستورة  
لا شرط للقول والضابط أن الرب المال في ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلطف  
به ابتداء ولكن جعله مبنيا على ما قبله يجعل مبنيا عليه كما في الاتفاق الثلاثة السابقة  
التي تذكر في المتن لأن المقام للابتداء به لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأه كما في العطف  
الآخر والمضارب أن يبيع سنة متعارفة عند التجارة كسنة أو دونها وما لم يكن  
اجل لا يبيع إلى التجار كسنتين سنة مثلا وعند الأئمة السنة لا يبيع سنة إلا  
بأنه لأن البيع بالسنة يوجب قصر المضارب عند الصرف فيصير بمنزلة دفعه المال

مضاربة فلا يجوز إلا بالذن ولما ان البيع بالسنة من صيغ التجارة وهو أقرب إلى تحصيل  
الربح الذي هو مقصود رب المال فإنه بالسنة أكثر منه في النقد ولهذا كان له أن  
يشترى راية للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب لأنه أن يستكرها فافق  
لعادة التجار كما في الهداية وبيع المضارب بتقديم أخرى أي التمتع إجماعا  
أما عندنا فإن الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى إلا أن المضارب لا يضمن أن له أن  
يقال لم يبيع سنة ولا كذلك الوكيل لأنه لا يملك ذلك وأما عندنا يوسف فلائنه  
يملك الإقالة ثم البيع بالناس بخلاف الوكيل لأنه لا يملك الإقالة كما في الهداية وله أي  
للمضارب أن ياذن العبد المضاربة أي العبد الذي اشتراه من مال المضاربة في التجارة  
في الرواية المشهورة لأنه من صيغ التجارة عن محمد لا يملك ذلك لأنه بمنزلة الدفع  
مضاربة وليس له أي المضارب أن يذرع عبدا أو أمة من ماله أي مال المضاربة كات  
التزويج ليس من التجارة مع أن عقد المضاربة يتضمن التوكيل بالتجارة مع أن عقد  
المضاربة تملك التزويج وإن كان اكتسابا بجهة أخرى وعنه أي يوسف أن المضارب  
يذرع الأمة كأنه من اكتسابه فيستفيد به للمهر وسقوط النفقة من مال المضاربة  
وفيه إشارة إلى أنه لا يجزى له وطى جارية المضاربة أو لا واذن به أو لا كما في القهستاني  
ولا يجوز المضارب أن يشتري بماله المضاربة من ينفق على رب المال سواء كان  
ذلك العتق بسبب القرابة كاشتراء ابن لرب المال أو سبب العتق كقوله أن ملكته  
فهو حر كات حصول الربح غير متصور بالعقد فعقد المضاربة بئافيه فإن شري المضارب  
بم ينفق عليه كان الشراء له أي لنفس المضارب ويضمن دفعا للضرر لأنها أي لا يكون  
للمضاربة لأن الشراء قد عمل المشتري لكونه أصليا في حق البائع ولا يجوز للمضارب  
أن يشتري من ينفق عليه أي على المضارب أن كان في المال ربح لأنه ينفق وينفق نصيب  
رب المال بسببه أو ينفق على اختلافه الذي يضمن بئافيه في العتق والمراد من الربح  
هنا أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة رأس المال ربح أو خسر  
لو كان المال الفاضل شري بها المضارب غير من قيمة كل واحد منهما ألف فاعقدهما  
المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة إلى تحقق المضارب فإن يظهر في الجملة ربح حتى  
لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو خمس مائة  
موسر كان أو مفسر كما في المخرج فإن فعل أو اشتري من ينفق عليه وقيمه أكثر من رأس  
المال ضمن أي المضارب لأنه مشتر لنفسه وإن لم يكن في المال ربح صح شراؤه لأنه ينفق  
عليه إذا ملك المضارب فيه لكونه مفسرا لا يفسر فيمكنه أن يبيعه للمضاربة فيصير  
فإن خسر ربح بعد الشراء بأن كان قيمته وقت الشراء قدر رأس المال أو أقل ثم ازدادت  
قيمه حتى صارت أكثر من رأس المال فنقصه أو نقص لكونه مالكا قريبا ولا  
يضمن لرب المال شيئا من قيمته لعدم زيادتها فصار كما إذا ورثه مع غيره بل  
يسعى العتق بفتح التاء في قيمة له في قيمة نصيب رب المال منه الاحتساب والبيع  
المال ونصيبه من الربح عنده ولو اشتري المضارب بالنصف منه بالف وقيمتها أي  
القائضتها فولدت ولدا يساوي الف فأدعه أي على المضارب الولد حال كونه  
موسر أي في حال إسلامه فصارت قيمته أي قيمة الولد الف ونصفه أي خمس مائة



استغناء أي الغلام أن شاء رب المال في الوعد والبيع والقبض وهو ما شئت وخبر  
أو اعتقه أي اعتق رب المال الغلام أن شاء فأما قبض رب المال فمن الغلام ضمن  
المدعي والمضارب نصف قيمة الأمة وذلك لأن دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهراً  
لأنه يحمل علانته ولم يمتنع النكاح بان زوجهها الياسم له ثم باعها منه وهو حلي منه جلد  
لا مخرج على الصلح لكن لا نفيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها لكل واحد  
من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلم يظهر البرج فيه لما عرف المال المضارب  
إذا صار أناساً مختلفة كل واحد منها لا يذبح على رأس المال لا يظهر البرج عندنا  
لأن بعضنا ليس بأول به من البعض لم يكن المضارب نصيب في الأمة وهي الولد  
وأما الثابت له من حق النصف فلم ينفذ دعوته فإذا أدت قيمته فصار في الغا  
وخمسة عشر ظهر البرج فلكل المضارب منه نصف الزيادة فنقدى دعوته لوجود  
شرطها وهو الملك بجلها إذا اعتق الولد ثم ظهر البرج حينئذ ينفذ بعد حذونه  
فإذا ملكه بعد ذلك فنقدى دعوته كما إذا خبر جارية عبد لغيره بولد أخبارة فأرسله  
بعد ذلك صار حراً كما في الدرر هذا باب **بقراءات التوفيق وعدمه المضارب**  
**بضارب** مع أخ مضاربه المضارب مكرمة ولهذا أخها غن المفرد فادع مضارب  
لكل مضارب أي دفع المضارب والمضاربة بكون من رب المال فلا ضمان على المضارب  
إذا هلك المال بمجرد الدفع ما لم يعمل المضارب الثاني في المال وإذا عمل ضمن الدافع ربح  
الثاني أو في ظاهر الرواية عن إمام وهو قولهما وفي رواية الحسن عن إمام لا يضمن  
والعمل أيضاً ما لم يربح أي الثاني يضمن الدفع بقرينة إجماع بقرينة وهو رواية عيسى بن  
يوسف وهو قول الأئمة الثلاثة لأنه دفع ماله إلى غيره فلا يضمنه والثالث أنه  
كما كيداع قبل العمل وهو ملك الأيداع بنفسه وجه ظاهر الرواية أن الربح إنما يحصل  
بالعمل فبما سبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله في صورة المال مضروباً  
به هذا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة وإن كانت الثانية فاسدة فلا ضمان  
إلى الأول وإن وصية ربح الثاني لأنه أجبر وأجبر لا يستحق شيئاً من الربح  
فقد ثبت المضاربة وله أجر مثله على المضارب الأول فيكون الربح بين الأول ورب  
المال على ما شرط له **وحيث ضمن أي حيث لم الضمان** بعمل الثاني في ظاهر الرواية بالرد  
في رواية الحسن عنه فربح المال يضمن أيهما شاء بإجماع أصحابنا في المشهور من  
الرواية أن خير رب المال أن شاء ضمن المضارب الأول رأس ماله لتعدي عليه  
وأن شاء ضمن الثاني لقبضه بغير رأس المال وإن اختار رب المال أن يأخذ الربح  
ولا يضمن لغيره ذلك كما في المبسوط فإن ضمن الأول فمضاربة وتضمن الثاني لأنه  
ملك بالضمان من حين خالفه بالدفع لم يخرج على وجه الذي يرضى به فصار كما إذا دفع  
مال نفسه وكان الربح على ما شرط وأن ضمن الثاني ربح جميعاً يضمن على الأول لأنه عامل له  
كالودع وأنه مخرج من حقه فضمن العقد وحكم المضاربة بينهما ويكون الربح  
بينهما على ما شرطوا وطب ويطيب للثاني ما ربح لأنه يستحقه بالعمل ولا خيب في العمل  
ولا يطمح له ولا لأنه يستحقه بملكه المستند بأمر الضمان ولا يعرف من نوع حيث كان  
في الحديث وقيل على الخلاف في إيداع المودع أي يضمن الأول فقط ولا يضمن الثاني عندنا

وعندهما يضمن بناء على اختلاف فهم في مودع المودع فإن عندنا لا يضمن وعندنا لا يضمن  
والفرق بينهما للامام أن مودع المودع كما يضمنه لنفع الأول فلم يكون ضامناً  
أما المضارب الثاني فيعمل فيه لنفع نفسه فما ربح يكون ضامناً وإن أدان رب المال  
أي للمضارب بالدفع إلى آخر المضاربة لمضارب المضارب بالثالث والمال أنه قد قبل له  
أي وكان رب المال قال للمضارب الأول ما رزق الله بيننا نصفان أو ما رزق الله فلي  
نصفه أو ما فضل من رأس المال فنصفان فعمل الثاني وربح فنصف الربح لرب  
المال وتلك للثاني أي للمضارب الثاني وسدسه للأول أي للمضارب الأول  
لأن الدفع إلى الثاني مضاربة لأنه باذن المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله  
تبع وقد جعل المطلوب المضارب الأول للثاني لأنه نص في ذلك إلى نصيبه لأنه لا  
يقدر أن ينقص من نصيب رب المال شيئاً فيبقى للأول السدس ويطيب ذلك  
لكلهم لأن رب المال يستحقه بالمال وهما بالعمى وإن دفع المضارب الأول للثاني  
بالنصف والمثلية بحالها فنصفه أي الربح لرب المال ونصفه للثاني  
أي للمضارب الثاني ولا شيء للأول لأن المالك شرط هو لنفسه جميع الربح فأفترق  
شرط الأول والنصف للثاني النصيب فيكون للثاني بالشرط ويخرج الأول بقرينة  
لأنه لم يتقبله وإن شرط الأول للثاني اثنين أي ثلثي الربح والمثلية بحالها  
فكما شرط لرب المال النصف والمضارب الثاني الثلثان ويضمن المضارب  
الأول للثاني سدس أي سدس الربح من ماله لأن المالك شرط النصف لنفسه فله  
ذلك واستحق المضارب الثاني ثلث الربح بشرط الأول لأن شرطه صحيح كونه  
معلوماً لكن لا ينفذ في حق المالك إذا لم يرد أن يعبر شرطه فيقسم له قدر السدس  
تكملة للثلاثين لأنه بالبعد وإن كان قبله أي للمضارب الأول ما رزق الله  
أو ما ربح بيننا نصفان فدفع المضارب آخر مضاربة بالثالث فعمل الثاني وربح  
فكل منهم أي لكل واحد من المالك والمضارب الأول والثاني ثلثه لأن ثلثي الربح  
مشرط للثاني وما بقى من الربح ثلثان وهو موزع للأول فنصف الثلثين وهو  
الثلث لرب المال على ما شرط له يبقى للأول الثلث ويطيب لهم أيضاً وإن دفع  
المضاربة آخر مضاربة بالنصف في هذه الصورة فالثالث نصف الربح وكل من  
المضارب الأول ورب المال ربع الربح لأن الأول شرط للثاني نصف الربح وذلك مقوض  
إليه من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الأول ولم يربح  
إلا النصف فيكون بينهما ولو شرط للمضارب لغير رب المال ثلثاً من الربح ليعمل لغيره  
معها أربع المضارب بشرط لرب المال ثلثا الربح ونفسه ثلثه صحيح ذلك  
لأن اشتراط العمل على البعد لا يمنع التولية والتسليم من المالك سواء عليه ديناً  
أو كلاً للعبدية مقبرة فتكون مقبوضاً خصوصاً إذا كان ما رزقنا واشتراط العمل  
أذن له فتكون حصته للمولى إن لم يكن على العبد دين وإلا فهو لغيره إن شرط له  
والأقول للمولى قوله غادر وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون للمولى وإن لم  
تشرط عمل قدي بعد رب المال لأن عبد المضارب ولو شرط له شيء من الربح  
ولم يشرط عمله كما يجوز وتكون ما شرط لرب المال إذا كان على العبد دين وإلا صح



سواء شرط عليه أو لا ويكون المضارب وقيد يكون العاقد المولى لأنه لو عيذها  
المادة ومن مع اجتناب شرط على مولا لم يصح انما يكون عليه دين والا فحينئذ  
الامام خلافا لما وقيد باستراط عمل العبد لأن استراط ربا للمال مع المضارب  
مفسد ومكر استراط عمل العبد لأن شرط ربا للمال ولو شرط بغير الربح للمساكين  
او ليحج او ليرقاب لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط لمن شاء المضارب فان شاء  
لنفسه او لرب المال صح وان شاء لا جرم يصح كافي البحر وبطل المضاربة بموت  
احد او بموت المالك او المضارب لكونها وكالة وهي تبطل به ولا يورث وتبطل  
ايضا بالحقاق رب المال بدار الحرب كونه مرتدا العياذ بالله اذ حكم بالحاقه من يوم ائتمه  
وانقل ملكا الى ملكه فلم يتصرف المضارب بعد ذلك في المال اذ كانت متاعا او عرضا  
فبيعه وشراؤه فيه جائز حتى يحصل راس المال قيد بالحاقه لأنه لو ارتد ولم ينفذ  
فصرفه موقوف فادعاه بعد لحوقه مسلما كان المضاربة على حالها كافي البحر بخلاف  
الوكيل والفرق ان يحمل الصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلو به حق الوكيل بخلاف  
المضارب لكن ينبغي ان يكون هذا الم حكم بالحقه اما اذا حكم فيعود المضاربة  
لأنها تبطل كما هو ظاهر كلام الاتفاق لكن في العناية تعود بالحاقه او كذا  
لا يلحق المضارب اجماعا لأن تصرفات المرتد انما توقف عند امام للتوقف  
في املاكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة فبقيت المضاربة على حالها فان مات  
او قتل او لحق وحكم بالحاقه بطل المضاربة كافي السراج ولا يشترط المضارب بغيره  
اي بعزل رب المال اياه مالم يعلم المضاربة اي بالعدل لأنه وكل من جهته فشرط  
فيه العلم بغيره فان علم المضارب بغيره والمال عروضا لله اي للمضارب بيعها  
اي العروضا لمطاع الله كافي له خفي الربح ولا يظهر الا بالتقديس له حق البيع  
ليظهر ذلك ولا يتصرف في تمسك اي في تمسك العروضا التي باعها لأن البيع بعد العمل  
كان للضرورة لظهور الربح والحاجة اليه بعد النفقة ولا يملك المالك فسخها او الى  
لأن المضارب خفي الربح كافي البحر وان كان بعد من جنس راس المال اي مال عقد  
المضاربة حين علمه بغيره لم لا يتصرف المضارب فيه اي بالنقد لعدم الحاجة اليه  
وهو معزول وان كان المال من غير جنس اي غير جنس راس المال فله اي المضارب  
تبديله بجنس اي ان كان راس المال درهم وهو معزول ومعه دنانير له بيعها  
بالدرهم بجنسها لأن الواجب للثوب للمضارب ان يرد مثل راس المال وهو يتحقق  
بمرة جنس فكان لا يتبدله بجنس ضرورة وفي القياس لا يبدل لأن النقيض من جنس واحد  
من حيث النسبة ولو افرق اي المضارب ورب المال بالفسخ وكان في المال بين  
على الناس لزمه اي المضارب لا يقضه اي مطالبة الدين شرعا ان كان فيه ربح  
لأنه ياخذ اجر فعله عمل الطلب واما اي وان لم يكن فيه فلا يلزم الاقضية لأنه  
وكل محقق وهو متبرع له جبر على المتبرع ويوكل المضارب المالك به اي بالاقضاء  
لأن المضارب هو العاقد وحقوق العقد تعلق العاقد فلا بد من تحويل المالك في  
الطلب اذا اشغى كله يفتح حق رب المال حيث لا يدفع المدين الدين اليه وانما يدفع  
الى مقدمه والى وكيله وكذا في مثل هذا حكم سائر الوكلاء فانهم اذا افسدوا عن

الاقتضاء يكونون المالك والبيع من باع ان سوا جرح التمسك والكسر المتوسط  
حكم بين البائع والشاري يبيع ويشترى للتمسك باجر من غير ان يستاجر بحجر ان عليه  
اي على اقتضاء لوجود سبب الاجبار وهو العمل باجرة عادة فحصل ذلك بمنزلة الجارة  
الصحيحة بحكم العادة فيجب عليها التمسك والتمسك له واصل اليها بدل  
حكم عليهما فصارا كالمضارب اذ كان في المال ربح وما هلك من مال المضاربة صرف الى الربح  
او لا دون راس المال لأنه تابع راس المال اصل فيصرف المالك الى التابع كافي مال الزكاة  
الى المصدق ابتداء فان زاد المالك على الربح لا يضمن المضارب لكونه ايضا سواء كان  
مواثقه او لا فيقول قوله في هلكه وان لم يعلم ذلك كما قيل في الوديعة وسواء كانت  
المضاربة صحيحة او فاسدة فهي امانة عند امام وعندهما ان كانت فاسدة فاما  
لمال يضمنون كافي النخ وهو قول الطحاوي لكن ظاهر الرواية عدم الضمان في الكل  
كما قررناه في قوله ولا يضمن المال فيها فان افسدها او المضارب والمالك الربح  
فسخت المضاربة ثم عرفت المضاربة جديدة فهلك المال كله وبقيت في يد المضارب  
لا يتردد ان اي المضارب والمالك الربح المقسوم لأن المضاربة الاولى وقد انتهت  
وشبوت الثانية بعقد جديد فهلك المال في الثاني لا يوجب انقضاء المضاربة الاولى  
لودفع اليه ما كان اخر وان افسدها من غير فسخ ثم هلك كله او بعضه نزلناه او المضارب  
والمالك الربح المقسوم حتى يتم راس المال لأن الربح تابع فلا يسم بدون راس  
الاصل فان فضل من الربح بعد ما استوفى راس المال افسدها او من فضل كانه  
ربح وان لم ينفذ الربح ما هلك من راس المال فله ضمان على المضارب لأنه امتن فيه  
**فصل في الفرقان ولا ينقص المضارب من مالها او مال المضاربة في مصر**  
الذي ولد فيه او في مصر اتخذ دارا او طنا اذ لا يجر فيه العمل المضارب فيمكن  
فيه بالكنى الا يصير عمل او لم يعمل فيه باتخاذها ولها كانه لو تولى اقامته في مصر  
ولم يتخذ فنفقته من مال المضاربة ولا ينقص من المضاربة الفاسدة كانه  
اجتر ولا نفقة له فان سافر المضارب للتجارة فمال المضاربة قطعا وشرا به  
من مالها او مال المضاربة لأن النفقة تجب بسبب الاحتياج كنفقة الغرض  
والزوجة فان سافر مضاربها فنفقة نفقة الترابية خلافا للشافعي بالمعروف  
اي بحيث لا يبعد مثل هذا الاتفاق في تزويج اسرافا وكذا كسوته بالمعروف وركوب  
نزل واستئجار او علف الدابة التي يركبها في سفره وحوالجه والركوب بالفتح  
المركوب وكذا اجرة خارجه اي جازره وطاحنه وغاسل ثيابه وغامل ما لا بد منه  
اعتبار الكفاية والتجار وراعيهم عليه وتعمل ثياب مستدرج بقوله وخارجه  
الا ان يدا به ثمن ما يتصل به مثل الخرفن والصابون كما في الكفالة وكذا الدهن  
يفتح البال وسكون كلفة الحاء بمعنى لادهان في موضع يحتاج فيه اليه او الدهن  
كالجوز وكذا اجرة الحمام والحلاق وهذه السراخ والحطب وانما قلنا اعتبار عادة  
التجار لأن غسل الثياب ونحوه ليس مما لا بد منه فكان ينبغي ان لا يكون من مال المضارب  
سراخ الحمام ولكن في زيادة التبركة بد منه ليرد رغبان اقتبس في معاملتهم ولا يرد  
في عدد العالي وضمنت المضارب ما كان رائجا على العادة كاستقاء الاذن ونفقته



أي المضارب في مضمونه من ماله طامعاً فاجزأه لا يجلس هذا التصريح لما علم في ضمن قوله  
ولا ينفع المضارب من المالح في مضمونه فلا اقتصر لكان احقر كانه وامانه من ماله  
في ظاهر الرواية لأن الحاجة إلى الثقة دائمة بخلاف الدوام كانه قد يمرض وقد  
لا يمرض فلا يبعد من جملة الثقة سواء كان في السفر والحضر فيكون من ماله  
كزوجته يكون دوائها ومن ماله طامعاً لا يمام الدوام من مال المضاربة كانه  
لا يتمكن من التجارة الابنه فيصير كالنفقة ويرد ما بقي من مضمونه وغيره  
كالطعام ونحوه اذا قدم من السفر إلى مسكنه إلى رأس المال لاستهلاكه الاستحقاق  
بأنها السفر وما دون السفر كسوق السفر فيكون نفقته من ماله لا في مال المضاربة  
ان أمكنه ان يبعد ويبيت في ابله لان اهل السوق يتجرون في اسواق المضرين ويتولون  
في منازلهم مع ان زواجهم ويأبى لهم المضارب انفسهم لا للغير والا وان لم يكن في يده  
وبيت بأهله فلا سفر تكون نفقته في مال المضاربة كما في مال نفسه كانه ذهابه  
قد صار للمضاربة يقينا وليس للتبضع كالتفاد من ماله أي من المضاربة ومن  
حال البضاعة كانه كالوكيل فيكون متبرعا فلا تجب له النفقة ويؤخذ ما انفقه  
المضارب من البيع او لا يريد ان المضارب اذا انفق من مال المضاربة فربما يخذ  
للمالك من الربح مقدار ما انفقه المضارب من رأس المال ليكمل رأس المال وما فضل  
من الربح قسم بينهما على ما شرط فيكون الثقة مبرورة في الربح لا في رأس  
المال وفيه إشارة إلى انه ان لم يربح تجب النفقة من رأس المال كما في الفرائد ولو فقد  
المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال وان سافر المضارب  
بماله ومال المضاربة او خلط ماله بمال المضاربة ياذن رب المال اوسافر المضارب  
بمال الغير ليس انفق بالحصة ان توزع النفقة على قدر الحصة من المال وان باع  
المضارب متاع المضاربة من ماله حسب ما انفقه أي المضارب عليه أي على المتاع  
من اجرة حمل ونحوه مما جرت العادة بين التجار به بضمه كاجرة التمسك والقبض  
والصباغ وقال على كذا لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف في التجار لما فيها  
برأس المال في بيع المراجعة فلهذا قال في التوير وكذا في المضم إلى رأس المال ما يوجب  
زيادة حقيقة او حكا او اعماده التجار وهذا هو الاصل في النهاية كيجب  
ثقة نفسه ان ينفق المضارب في سفره ارباع من ماله لا يبال في القيمة وتوثر  
مضارب بالنصف بالان المضاربة بر او باع له أي البر بالعين واشترى بها عبد  
فغناها ارباعان في يده أي المضارب قبل نفقتهما أي لا ينفق بغير المضارب ربعهما  
أي ربع الاثني وهو خمسمائة وبقية المالك الباقي وهو الف وخمسمائة كان المال  
لما صار الفين ظهر الربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب منه خمسمائة  
فان اشترى بالافين عبد صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه  
للمالك ثم انما انفق الاثني قبل النفقة كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر ملكتهما  
في العبد فربعه على المضارب وثلاثة ارباعه على المالك وربع العبد للمضارب  
وباقية وهو ثلثة ارباعه للمضاربة لأن نصيب المضارب يوجب عن المضاربة كانه  
صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة لا بينهما تان ونصيب رب المال على المضاربة

لعدم

لعدم ما ينافيها ورأس المال وهو جميع ما دفعه رب المال إلى المضارب الفقه وخمسمائة  
لانه دفع إليه من الف والآخر الف وخمسمائة ولا يبيعه أي المضارب العبد من ماله  
لا على الفين ولا يقوم قام على الفين وخمسمائة أو السراة وقع بالفين فلو تضمن  
الوضعية التي وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب ولو بيع العبد المذكور بعد ذلك  
باربعة ارباعه فحصة المضاربة ثلثة ارباعه بعد دفع المضارب حصته وهي الف كانه  
لما ضمن ربع العبد كان ملكه وربعه خاصة فالاربعة ارباعه لكونها ثمنه اربعة ارباع  
ثم يدفع منها ارباعا وهو الف وخمسمائة والربح منها خمسمائة بينهما أي بين  
المضارب والمالك فتكون حصته كل منهما خمسين وما ينشأ ولو اشترى رب المال عبدًا بخمسمائة  
فباعه من المضارب بالاربعة ارباعه يبيعه المضارب العبد من ماله على خمسمائة  
ولا يقول قام على الف والاربعة ارباعه من المضارب كيبعه من نفسه كانه وكيله فيكون  
بيع ماله بماله فيكون كالعبد وم كذا لو كان بالعكس بان اشترى المضارب قباعة  
رب المال بالف يبيعه من ماله على خمسمائة لان البيع الجاري بينهما كالعبد ولو  
اشترى مضارب بالنصف بالان المضاربة عبد ابدل اذ تساوى قيمته الفين فقل  
ذلك العبد رجعت خطأ فاما بالدفع او الفداء فادفع العبد إلى رب المال  
انتهت المضاربة بهلاك مالها بالدفع يلزمه وكذا ان قد يا خرج العبد عن  
المضاربة اما خرج حصة المضارب فليقر ملكه في العبد بالف فصار كاشتمه  
واما خرج حصة المالك فليسلم الحصة منه بضمان الفداء وربع الفداء عليه  
أي المضارب وباقية وهو ثلثة ارباعه على المالك لان الفداء مضمون المالك فيقدر  
بقدره وقد كان المالك بينهما ارباعا فكذا الفداء واذا اشترى على بناء المجهول  
يعني اذا اشترى العبد لهما ولكن خرج عن المضاربة فحق ارباعا ويحكم  
المضارب يوما والمالك ثلثة ايام بحكم الشراي بينهما لانه بحكم الفداء كأنهما  
اشترياه ولو اشترى رب المال الف دفع واحدا للمضارب الفداء مع ذلك فله الفداء ثم  
اعلم ان العبد المشتري في المضاربة اذا اخطأ خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب  
والمالك سواء كان ارباعا مثل قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا لو كانت قيمته الف  
لا غير يدفع الا بحضرتهما والاصل انه مشروط حصة المالك والمضارب للدفع  
دون الفداء الا اذا اشترى المضارب بالدفع والفداء وقيمة مثل رأس المال فرب المال  
دفعه ليعينه فان كان احدهما غائبا وقيمة العبد الفاداه ففداء الحاضر  
ثم من منطوقه كما في البحر وذكرنا ضمان ان المضارب ليس له الدفع والفداء  
وحد كانه ليس من احكام المضاربة فلهذا كان بينهما ولو اشترى بالف المضاربة  
عبدًا وهلك قبل نفقه او قبل دفعه إلى البائع دفع المالك الثمن يعني الف الف ثم  
اذا جهز المالك ليدفعه وهلك قبل التقدير دفعه إليه نفقه آخر ونعم كذا  
الما لا يتناهى حتى يجل الثمن إلى البائع لأن هلاك الأمانة كمالها في يد المالك  
وجميع ما دفع المالك من الفين والثلثة والاكثر رأس المال لان المال في يد المضارب  
امانة دون استيفاء لان حكم الأمانة ينافيه وليس تضييع حقوق رب المال كانه يلحق  
برأس المال بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عند هلاك الثمن بعد الشراء الآمرة واحدة



فان قبضه بعد الشراء استيفاه فيصير مضمونا عليه فلا يرجع على المول مرة اخرى  
ولو كان مع المضاربين فان يقال المضارب دفعه الى الفاعل ورجعت الى الفاعل وقال المالك  
بل دفعه اليك الا ليقين فالقول للمضارب وقال زفر القول لرب المال وهو قول الامام  
اولا من المضارب يدعى الربح والشركة فيه ورب المال ينكره فالقول قول المنكر  
ثم رجع وقال القول قول المضارب وهو قولهما لا فكلما اختلفا في المقبوض والقول  
في مقداره للقبض للقباض ولو ضمنا اعتبارا بما لو انكر ما صلا فان القول له ولو  
اختلفا مع ذلك اى مع الاختلاف في راس المال في قدر الربح فلما كنت اى فالقول لرب  
المال في مقدار الربح فقط لان الربح يستحق بالشرط وهو مستفاد من جهة فاتها  
اقام البيعة على ما ادعاه من فضل قبلت وان اقامها فالبيعة بينة رب المال في  
دعواه الزيادة في الربح ولو قال من معه الف قد ربح فيها لجملة حال اوصفة الف  
هي مضاربه زيد وقال زيد بل بضاعة ابضعة فالقول لزيد لا قامة الف يدعى  
تقديم عمله او بشرط من جهة او الشركة في ماله وهو ينكره فالقول للمنكر وكذا لو قال  
زيد ايدى قرض وقول وقال زيد بل بضاعة او ودعة او مضاربة بكون القول  
لزيد وهو رب المال والبيعة لا يذوق فيه المال لانه يدعى عليه تلك الربح وهو  
ينكره ولو كان بالبيع لا يذوق بان ادعى رب المال القرض والمضاربة والمضاربة  
فالبيعة بينة المضاربة رب المال يدعى عليه الضمان وهو ينكره وايضا اقام البيعة  
قبلت وان اقامها فبيعة رب المال او لا لها مثبتة للضمان ولو قال للمضارب  
لرب المال اطلقت وقال المالك عنت نوعا من التجارة فالقول للمضارب مع بينة  
لان الوصل اصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص يصير لمضارب بشرط وتقبل  
بيعة من اقامها فان اقامها فقل وقتا وقبيل صاحبها بالمتأخرة وان لم يوقا  
او وقتا على السؤال او وقت احدهما دون الاخر فبيعة رب المال كما في البحر ولو  
ادعى كل واحد من المالك والمضارب نوعا من التجارة لما يدعى عليه الاخر فلما ملك مع بينة لهما  
اتفقا على التخصيص والاذن مستفاد من جهة والبيعة للمضارب كاختصاصه الى  
الضمان ولو وقتا البيعتان وقتا فضا حيا الوقت الاخر او الى ان اخر الشرطين ينفذ  
او كما في الهدية فان قلت ان البيعة للذات لا للشيء واجيب بان اقام البيعة على صحة  
تصرفه ويلزمه في الضمان فان اقام صاحب الهدية الذم مقام الملتزم وفيه  
وان لم يوقت او وقتا على السواء او وقت دون الاخر فالبيعة للمالك  
وان كان المال يدعى للعموم فالقول قوله قياسا واستحسانا كما في الزخيرة  
**كتاب الودعة** كاخفاء في مشتركتها مع ما قبلها في الحكم وهو امانة وهي اللغة  
مشتقة من الودع وهو مطلق الترتب فالعليه السلام لينهين اقرارهم ودعهم  
الجماعان اى عند تملكها يقال له مع دفع بفتح الدال ولما كانا مع دفع بفتحها وفي  
الشرعية اذ يدعى تسليم المالك غيره على حفظ ماله شرعا او دلاله لما قال  
في المحيط لو اتفق زفر رجل فاخذه رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن  
لا لانه لما اخذه فقد التزم حفظه دلاله وان لم يأخذه ولم يترك منه فليضمن  
وان كان ذلك حاضرا لا يضمن في الوجهين والودعة ما يترك عند الامين لحفظ

ما لا كان او غيره وركنها الايجاب صريحا كقوله او دعتك هذا المال او كناية كما لو قال  
الرجل اعطني الف درهم او قال رجل اعطيتك فقال اعطيتك فهذا على الودعة كما في  
المنع او فعله كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو ايداع اما لو قال لم اقبله  
لم يضمن بالهلاك لان الدلالة تقاضى بالتصريح والقبول من المودع صريحا كقوله  
قبلتها وبخوة او دلاله كما لو سكت عند وضعه بين يديه لما قال في المحصل لخدمة  
لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوا ضمنوا اذا ضاع وان قام واحد بعد واحد  
ضمن الاخير لانه يمين للحفظ فتعين الضمان ولهذا لو وضع ثوبه بين يدي الشابي  
كأن ايداعا وفي البرازية ليس ثوبا يمر الى الشابي فظن الشابي انه ثوبه فاذا هو ثوب  
الغير ضمن هذا ايداع ولو لم يترك الثوب ان نام فاعدا لا يضمن وان مضطجعا يضمن  
وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو ادعى الابن الطير في الهواء للمال  
الساكن في البحر لا يصح وكون المودع مكلها بشرط لوجوب الحفظ عليه حتى لو ادعى  
صبيها فاسهلها لم يضمن ولو كان عبداً محجورا ضمن بعد العتق كما سئل في ولو كانت  
الودعة عند فقير ضمن غائلة الضم قيمته وخبر مولى العبد بين الدفع الدفع  
والفداء وحكمها وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة في يده وجوب اداؤه عند  
طلب ماله وشرعية المال يدعى بقوله الله ان الله يامركم ان تؤدوا الاكفالات الى  
اهلها واداء امانة لا يكون الا بعد ما وبالسنة لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يودع ويستودع ولا اجماع على ان قبول الودعة من باب الاعانة لقوله تعالى  
وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وسلم والله في عون العبد  
ما دام العبد في عون اخيه وهي الودعة امانة الفرق بين الودعة والامانة  
بالعموم والتفصيص فالودعة خاصة والامانة عامة وجل العام على الخاص  
صحيح دون العكس كما يقال الانسان حيوان ولا يقال الحيوان انسان فالودعة هي  
الاستحفاظ بقصد امانة ما يقع في يده من غير قصد بان يثبت الربح بثوب انما  
فالقيمة في حجر غيره وفي الودعة يبرأ الضمان بالعبد الى الوفاق وفي امانة كغيره  
بعد الخلافة كما في النهاية والكناية وقال يعقوب بن اسود في ماله م وهو انه اذا ائتمن  
في احديهما وفي الاخر عدمه كان بينهما تباين في عموم ولا خصوص والاولى ان يقال  
والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى كمن يمكن الجواب بان المراد  
بقوله و امانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار بقصد لان عدم القصد  
معتبر فيها حتى يلزم السابق بل هي اعم من الودعة لانها تكون بالقصد فقط والامانة  
قد تكون بالقصد وتغير وتغير تدبر وما في العناية من انه قد ذكرنا ان الودعة  
في الاصطلاح على الحفظ وذلك والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيمكن  
وهو ان الامانة مبنية للودعة لانها اعم منها لان التسليم على الحفظ فعل المودع  
وهو المعنى والامانة عين من الامانة فيكونان متباينين والاولى ان يقول الودعة  
ما تترك عند الامين كما في هذا المختصر فلو يضمن اى لا يضمن المودع الودعة  
بغير تعدد بالهلاك سواء امكن التمر زعنه او هلك معها للمودع شيء او لا لعم  
صلى الله عليه وسلم ليس للمودع المستودع غير المخل ضمان ولا ان شرطها حاجة الناس



اليها ولو ضمن المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح واشترط ان يرضى  
على الامتناع بطل وبه يفتى كما في اكثر المقدمات واستثنى صاحب الدرر فقال ان يموت  
المودع مجهولا لم يبين حال الوديعة فانه يكون متعديا فيضمن كذا الامانة اي كل ائمة  
مات مجهولا حالة الامانة يضمن الامتوكيا اخذ الفلانة ومات مجهولا وسلطان اودع  
بعض الغافلين بعض الوديعة ومات مجهولا اي بيان المودع وقاضيا اودع مال السليم  
ومت مجهولا اي بيان انتهى لكن الاول موافق كما في الخلاصة ولو اودع بعض  
الغفلة بعضا من كس كس لا يحصر على التلئة كذا يليق كذا الوصي اذا مات مجهولا  
فلا ضمان عليه وكذا الاب اذا مات مجهولا مال ابنه وكذا اذا امان الوارث مجهولا او راعه  
عند موته وكذا اذا امان مجهولا كما الفقه في بيته وكذا اذا امان مجهولا كما وضه مالكم  
في بيته بغير علمه وكذا اذا امان الصبي مجهولا لما اودعه عند محجورة وكذا الوارث اذا  
المستفاد ضمن ولم يبين حال المال الذي في يده لم يضمن نصيب شريكه والمودع ان يضمن  
اي الوديعة بنفسه في داره ومنزله وحائوته ولو اجارة او عارية او مكره عياله من زوجه  
وولده ووالديه واجيره الساكنة بسواه كالزوجة نفقة او لا وكذا الوصية  
الزوجة الوديعة بزوجه فضا عت لا تضمن الزوجة كانه ساكن معها بالنفقة  
منها والمتراد من الاجير التلميذ الخاص الذي استأجره فسا نية او مشا هو شرط  
ان يكون طعامه ونسوته عليه وولده الكبير ان كان في عياله دون الاجير المياومة  
وعند الفقي واشتهب المالكي يضمن بالذبح وشرط يكون من في عياله امينا فلو دفع  
الى زوجته وهو غرامية وهو غريم لم يضمن ذلك او تركها في بيته الذي فيه وبيع الناس  
وذهب فضا عت ضمن كما في الخلاصة وله اي المودع السفر بها اي بالوديعة عند  
عدم النسي عن المالك والحقوق على الوديعة بالاختيار بان كان الطريق امينا  
لا يقصد احد بسواه غالبا ولو قصد يمكن دفعه بنفسه او برفقة هذا عند اتمام  
او كسواء كان لاجل ومؤنة او كذا الامر بطلان فله يقيده بالمكان كما لا يقيده  
بالزمان واما اذا اقالا حفظها وهذا المروءة نخرجها منه فان كان سفره له بدنه  
ضمن وان كان مسفرا لا بد منه وان كان في المصير في عياله فكذلك كانه امكته  
تركها في اهله وانه لم يضمن ويضمن لو سافر بها في البحر اجاعا خلا فالحمايتها  
له حمل ومؤنة لا ما الظاهر من حال صاحبها انه لا يرضى به فيستفيد لكن قبل الجور  
واذا كان السفر جبرية كان امر قريبا في عياله حمل ومؤنة وقال الشافعي في الوجهين  
وان حفظها اي المودع الوديعة بغيرهم اي بغير من في عياله فضا عت ضمن المودع  
او ذلك القبر كما في القهستاني كان صاحبها لم يرض به غير ولا يدعى تخلف في الامانة  
وكن روي عن محمد ان المودع اذا دفع الوديعة في كاهه ليس في عياله او دفع الى من  
من اماله ممن يثق في ماله ليس في عياله لا يضمن وفي النجاة وعليه الفقيه ثم قال  
وعنه هذا لا يشترط في التخلف في حفظ الوديعة بغير اعيال الا اذا خاف المودع الحرق بان  
وقعت نار العباد بالله في داره فخاف هلاك الوديعة او خاف الفرق كذلك  
قد فقه ان الوديعة الجار في صورة الحرق او دفعها الى سفينة اخرى في صورة  
الفرق فضا عت لا يضمن كانه لا يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق

فصار ما دون ما فيه دلالة ولهذا اقال في الخلاصة امرأة عا حضرتها الوفاة وعندها  
وربعة فدفعها الجارة لها فهلكت عندها ان يكن وقت وفاتها بحضرتها احد  
في عياله لا يضمن وفي التبيين هذا الم يمكن ان يدفعها الى من هز في عياله وان  
امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعينها فدفعها الى اخيه يضمن لانه لا ضرورة  
ليه فيه وكذا الوارثا في سفينة اخرى وهلك قبل ان يستقر فيها بان وقت  
في البحر ابتداء او بالتدريج لان الاصل في جعل يضمن وفي المنة ان ادعى التسليم  
الجارة او الى ذلك اخر صدق ان لم تعلم وتوعد ان الفرق بينه وان لم يصدق فان  
طلبها اي الوديعة ربحا ففيها اي احسن المودع الوديعة والحال هو ان راعى  
تسليمها اي الوديعة صار غاصبا فيضمن ان ضاع او لوجود التعدي يضمنه  
وهذا خلاصة لما قاله لم يكن راضيا باسما كونه يضمنه فيضمنه بحسبه من وفيه  
اشارة الى انه لو استمرها فقال لم اقدر ان احضره الساعة فتركها فهلكت لم  
يضمن بالترك صديقه ما ابتداء والى انه او استمرها فالحال ان طلبها غدا فلما كان  
من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها كما في القهستاني والمات لوط  
وقت الفسة ولم يرد ها خروفا على نفسه او على عياله بان كان مديونا يضمن كما في شرح  
المجمع وكذا يضمن ان هلكت لوطها صا حيا او حيا او حيا او حيا او حيا او حيا او حيا  
بقربة مقابلة وهو قول مجمل في مجدها عند غير آياها او الوديعة بان قال لم تودع  
وان وصليته اقرب بعد الحضور لان بالطلب ارفع عقد الوديعة فصار غاصبا  
بعده مجمل في مجدها اي الوديعة عند غيبه اي غير المودع فانه لا يضمن وقال زفر  
يضمن لان بالوجود صار غاصبا فيضمن ولنا ان كان عند غيبة المالك كان  
لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع طامع فله يكون موجبا للضمان مجمل في  
حصره وفيه اشارة الى انه لو قال له ما حال وديعتي عندك ليترك على حفظها  
فبعد ها ضمان عليه والى ان المودع لو ادعى ان المالك وهبها منه او باعها  
له وانكر صاحبها ثم هلك لا يضمن كذا في الخلاصة والاذ تكون الوديعة منقولة  
لانها لو كانت عقارا لا يضمن بالوجود عند الشيخين خلافا لمحمد كما في التبيين  
وفي البحر هذا اذا نقلها من مكانها وقت انكاره لولم ينقلها من مكانها حال  
حججه جوده فهلك ضمان عليه وقال صاحب المنع ولو حيد الوديعة ثم ادعى  
رد هابعد ذلك وبرهن على المدة قبل برهانه وبرهن منها قبل الجور وقال غلط  
في الجور او نسي او طفت المدة فيها وانما صدق في قول لم يستودع عن فان بينه  
تقليل في قول الشيخين وفي الاقضية لو قال لم يستودع عن ثم ادعى الرد او الهلك  
لا يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد والهلك يصدق وتعلمه فيه فليطالع  
وان خلطها اي المودع الوديعة بماله بغير اذن من المالك كانه ان خلطها باذنه كانت  
شريكا فيها بحيث لا يميز فان خلطها بحسبها كحفظ الخنط بالحنطة وغيره المانع  
ضمن المودع لانه صار مستهلكا لها واذا ضمنها ملكها وانقطع حق المالك عنها  
اي من الوديعة في المانع وغيره عند الامام لكن قالوا لا يباح له التناوله قبل دله  
الضمان قيد يكون المودع هو الخاط لا يملك لو كان اجنبيا او من في عياله لا يضمن المودع



والضمان صفة كان او كبير او كصفتين ابوه لاجله كما في الخلاء صفة وعندهما في غير المانع  
للمالك ان يشتركه ان يشاء لان هذه الخلط يستهلك من كل وجه لتعدد وصول  
المالك الى عين ماله حقيقة فينقطع ملك المالك على المخلوط والقسمة ليست  
بوصلة الى عين حقه بل وسيلة الى الانقطاع ضرورة وكذا للمالك ان يشتركه  
المانع ان يشاء عند تعدد لان الجسر يغلب الجسد وعندهما في يوسف صيرة كل تابع  
للاكثر فيه اعتبارا للغالب اجزاء وفي السهل اعتراضه فليطالع وعند الامم  
الثلاثة في الخلط بالثلاثة يضمن وان خلطها بغير حصة كبريت صير وزيت صير  
ضمن المودع وانقطع حق المالك اجماعا لان هذا استهلاك حقيقة فيوجب  
الضمان بالاجماع وفيه اشارة الى انه لخلط على وجه تميز لم يضمن وان  
اخلطت الوديعة بالمودع بملو صفة المودع اشتركا اي المودع والوديعة  
اجماعا لان الضمان لا يوجب عليه الا بالتقدي ولم يوجد وكانت شركة ملك فالملك  
من مالهما فلم يضمن وان تعدد المودع فيها او وديعة بان كانت توبا فليسه  
او اذ يتركها او عده واستخدمه فهلكت ضمن لانه استهلك معنى فان زال  
التعدي بان ترك الكبر والركوب او الاستخدام سليما زال الضمان وعند الامم  
لا يرد لان حكم الوديعة ارتفع بالتعدي فلا يعود اليه الا بسبب الوديعة  
جديدة فلم يوجد فلو يبرأ عن الضمان ولو ان السبي انما يبطل بمان فيه ولا احتمال  
لا ينافي ولذا اصاب الامر بالخلط مع الاستعمال ابتداء فان زال عاد حكم العقد وفي البر  
انه يرد لعل الضمان عنه بشرط ان لا يبرأ من العود الى التعدي حتى لو نزع ثوب  
الوديعة ليلا ومن عزمه ان يلبسه فها هم سرقا لانه لا يبرأ من الضمان وفي المذبح  
ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ من الضمان او لصدقه  
المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق بخلاف  
المستعير والمساخر للعين اذا تعدد اياها لانه لا يرد الضمان لان قبضتها  
كان لا ينقسم لانه لا يشبه انهما المتافع عنها فان اذم التعدي عن العين لم يوجد  
الرد الى صاحبها بخلاف المودع فان يده يد المالك حكما لكونه عاملا للمالك في  
الحفظ خلافا لرد اعتبارا بالوديعة وكذا زال الضمان لو اودعها في الوديعة  
ثم استردّها كما قر ولوافق المودع بعضها اي الوديعة فهلك الباقي فهلك  
الباقي ضمن ما اتفق فقط ولا يضمن كلها لان الضمان يجب بقدر الجارية ووجان  
في البعير دون البعير ويحل بقوله في الاتفاق يمينه وان رد مثله وظلله بالباقي  
ضمن الجميع لانه خلط ما لم يبرأ به فيكون يستهلك على الوجه الذي تقدم كما  
في الهدية فكيف يصدق عند امام وعندهما ان يشاء فشره وان يشاء يضمن ما اتفق  
فقط قيد بالاتفاق ورد المثل انه اذا اخذ بعض الوديعة لينفق في حاجته مفردة  
الا فلو نفعه ثم شاعت فلو ضمان عليه وتسامه في المذبح فليراجع ولو تصرف فيها  
اي الوديعة فربما يصدق بغيره بالبرج عند الطرفين وعندنا في يسطر يطيب الربح  
اذ ادى الضمان او سلم يمينه بان باعها ثم اشتراها وادفع الى مالكها ودليل  
الطرفين بين في البيع وان اودع انسان من واحد شيئا لا يدفع الواحد الى احد شيئا

اي الى احد الاثنين حصة بقية الآخر فانه دفع من نصفه ان هلك عند الامم  
سواء كان شيئا او غير شيئا في المختار لان هذا يدفع بوجوب القسمة والمودع على  
بالحفظ لا بالقسمة خلافا لما في المتن من معنى التردد فيه غالب كما ان المودع المبالغة  
في غير المثل غالب ولذا لا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المثل وفيه اشارة الى انه  
لا يجوز له الدفع حتى لو خاصه الى القاض لم يبرأ به في نصيبه اليه في قول كما في  
والي انه لا يجوز له الدفع حتى لو خاصه الى القاض لم يبرأ به في نصيبه لورفع اليه  
لا يكون قيمة اتفاقا حتى لو هلك الباقي وجع صاحبه على اخذ بحصته والى انه  
ياخذ حصته منها ان اظهر بها الى انه ياخذ لودفع واركن بالمنوع لا يضمن كما  
في المتجر وان اودع واحد عند اثنين ما يقسم اي ما يمكن قسمته كالدفع والدينين  
اقتسامه الى المودعان وحفظ كل واحد منهما حقيقة لانه يمكنه الاجتماع  
على حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والنايت بالادلة كانت  
نصفا فادفع احدهما كله الى الآخر ضمن الدافع عند امام وكذا المرتضان والوكيل  
بالشراء او السلم احدهما الى الآخر ما يمكن قسمته لان الاصل ان فعل الاثنين اضعف  
الى ما يقبل التجزئ تناول البعض لا الكل فادفع احدهما الكل الى الآخر ولم يرض  
المالك به ضمن لا يضمن القاض لان مودع المودع لا يضمن عنه وعندهما لكل  
واحد منهما حفظ الكل اي كل الوديعة باذنا الآخر لانه رضوا بانتهما فكان كل  
واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه وان كان ما اودع عند اثنين مما لا يقسم  
اي مما لا يمكن قسمته كالعب او ما يتعيبا لقسمة كالثوب حفظ اي ما لا يقسم  
احدهما باذنا الآخر اجماعا لان المالك ضمن بشيئين بكل واحد منهما على التردد  
في الكل وان تفرد به في المالك المودع عند دفعها اي الوديعة الى عياله فدفع  
المودع الى من يشاء وكان يده منه وعدم احتياج اليد كدفعه الخاتم الى عبده  
ومع ان له اهله سواء ضمن ان هلك وان دفعها الى من لا يدركه فراق له منه  
كدفع الدابة الى سبد وكذا دفع شي يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن ان هلك  
لان الوديعة مما يحفظ بيده او يدي عياله في بيته فهي المالك يعتبر ان كان  
الشيء مفيدا او لا يعتبر الحفظ المثل كما لو قال لا تدفع الى فلان من عيالك ولم يكن  
عيال سواء لم يبرأ به فيه لانه كانه له من الدفع وان كان له عيال غير فدفعه  
الى من يرضى عن دفعها اليه ضمن وعند الامم الثلاثة لو كان الاخر دون الاول  
يضمن والآفل وان امر المالك المودع يحفظها اي الوديعة في بيت معين  
من دار المودع فحفظها في غيره اي حفظ المودع في بيت اخر منها اي من هذه الدار  
وكانت بيوت الدار متوترة في الحفظ لا يضمن المودع كانه لا يمكنه الحفظ مع راحة  
هذا الشرط فلم يكن مفيدا فلو تغير الشرط ان كان فيه اي في البيت الاخر  
خلل ظاهر لما كانت الدار التي فيها البستان عظيمة والبيت الذي فيها من  
الحفظ فيه مكسوف وتجنو من منه فان الشرط فيه معتبر فيضمن لكونه معين  
اخر من اماكن وان امر بحفظها في دار محظوظة غيرها اي غير تلك الدار ضمن  
لتفاوت الدارين في الغلب فيفدي امره ولو اودع المودع غيره فهلك الوديعة ضمن



المودع الاول فقط عند الامام كانه الثاني قبض المال من يد المدين ان بالدفع يكون ضمنا  
مالم يقره له حضور راية فادارقه فقد ترك الحفظ للارم بال التزام قبض كونه  
والثاني مداوم على الحفظ ولم يوجد منه منع في هوان المال فلا يلزمه الضمان وعندها  
وعند الامامة الثلاثة ضمن ايضا اي يحتمل المالك في التضمن الاول جائز بالتسليم الى  
الثاني والثاني متعهد بقبضه بغير اذنه فان ضمن المالك المودع والثاني يرجع الى  
الثاني على الاول لانه عامل له بامر فيرجع عليه بحال الحق من العهدة لا يرجع اليه  
اي ان ضمن المالك المودع الاول يرجع الاول على الثاني لانه ملك بالضمان فظهر ان  
اودع ملك نفسه ولو اودع القاصب المقتصوب عن غيره ضمن المقتصوب منه  
اي اياها من القاصب ومودعه لهما لان الثاني صار مثل الاول في التلق من اليد  
لعدم اذنه للمالك فكذلك ابقاء ثم مودع القاصب ان لم يعلم ان المودع غاصب فضمن وضع  
على القاصب قوة واحد وان علم كذلك في ظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع اليه  
اشاره ضمن الامامة ولو اودع عند عبد محجور كان العبد المأذون باخذ الوديعة  
يضمن في الحال اتفاقا شيئا فانلفه ام تلف العبد ذلك الشيء ضمن بعد ثبوت عند  
الطرفين وان اودع عند صبي يعقل فانلفه فله ضمان اصولا لا لاحاد ولا بعد البلوغ  
عند الطرفين كان المالك يتحفظ من ليرة هل التزام الحفظ اما الصبر فلا يصح  
التزامه اصولا فصارا للمالك كانه اذنا بانته فيه واما العبد والتزامه لا يصح في حق  
المولى نفع فلو يضمن في الحال وصحة فحق نفسه لكونه مكلفا فيضمن بعد التعلق كذا  
وقال ابو يوسف يضمنان ام العبد والصبي للحال قبض العبد فيه لان محجور بينهما  
في الاقرار فقط ولهذا لو استهلكا عينا قبل الابداع يضمنان هذا بان لا يضمنان  
تلف في ايديهما الا يضمنان اتفاقا ولو اتلفاها اودع عندا كان المولى يضمنان ان  
اما قلنا عن صبي يعقل لانه اذا كان لا يعقل لا يضمن اتفاقا وقد ذكر في المصنف  
وعنه وفي المحيط ظن بعض مشايخنا ان الخلق في صبي يعقل وليس امرهما  
ظنوا بل الخلق في كل واحد وعلى هذا الخلق الاقرار والاعارة كما في شرح المجمع  
وان دفع العبد الوديعة الى مثل ما الى عبد محجور فهلك عند التلق ضمن الاول  
اي وللمالك ان يضمن العبد الدافع بعد التعلق فله يضمن الثاني عند الامام  
لانه مودع المودع وعند ابو يوسف يضمن ايضا للحال اي يحتمل المالك في التضمن  
لان الاول متلف بالدفع والثاني متعهد بقبضه بل اذ كان كما مر اتفاقا وعند محمد ان  
ضمن الاول فبعد التعلق لانه مع الامام في ايداع العبد المحجور وان ضمن الثاني  
فلما كان لانه ضمانا لثبوت فعل يقبضه ملك الغير بغير اذنه فلزمه في الحال وفي  
شرح المجمع في الخلق اذ ادفع العبد الاول الى الثاني فانه لو امر الاول الثاني بقبضه  
فقبضه وديعة وضاع لسر للمالك ان يضمن الاول قبل التعلق انطلق وفي رواية  
عن محمد ان الثاني يضمن بعد التعلق ومن معه الف درهم فادع كل واحد من اثنين  
اي اياها اي لا يفي عنه اي عند من شكل عن الخاف لهما اي لاثنين ومنهما  
اي لاثنين مثلها اي مثل الاول لان دعواتهما صحيحة فيجب عليه اي يمين لهما  
فان حلف لهما فانه يمين لهما لعدم الحجة وان حلف لاحدهما ونكل للآخر فانه

لمنفذ له

لمنفذ له دون الآخر لوجود الحجة في حقه دون الآخر وان لكل لهما قصدي بينهما  
لعدم الادلوة ثم يجب عليه الاخرى لاقراره لهما والقباض ان يبداء ايضا  
دعاء بالتخليف والادوى القرعة وفي التخليف الثاني يقول الله ما هذه العيش  
له ولا قيمتها لانه لما اقر بها الاول ثبت الحق منها له فلا يفيد اقراره بها للثاني  
فلما اقر على الاول لكان صادقا وفي البحر لو قال اودع عينا احدها ولا ادرى ايها  
كان اصطحا على اخذها بينهما فلهما ذلك وضمن عليه وليس له الاستناع  
من التسليم بغير الصلح والافان ادعاهما كل واحد اخذها ليدرك ذلك لان القرعة  
مجهول وكل ان يستحقه وان حلف قطع دعواتهما وان نكل فكمسولة ولذا قال  
على الف هذا اذ لا وفي التبريد دفع الى اجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يرد  
حقه من اليوم قال للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكزبه فله ان  
يضا عت الوديعة صدق المودع مع يمينه قال لا ادرى كيف نصبت لا يضمن على  
كما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت وفي المصحح لا ادرى دفعت في زاري ادرى  
بوضع اخر يضمن ولو لم يبين مكان الدفع لكنه سرق الوديعة من المكان المدفون  
فيه لا يضمن وفي العدة اذا فرق الوديعة في الارض ان جعلها لك عهدة ولا يضمن  
والا يضمن وفي المفارقة يضمن مطلقا والله اعلم **كتاب العارية** اخبرها  
عن الوديعة لان فيها تملكا وان اشتركا في الامانة هي مأخوذة من العرية وهي  
العطية المخصصة بائنا ومستحقة في تلك المنافع ورده المطرز وعمره  
بالمستحق اشارة منه فاعاره وبشارة الشيء على حذ من وقيل هو منوبة  
الى العارية ان طلبها ثبت وعار عليها قاله الجوهري وابن كثير وورد الرعي و  
شرح بان العارية ائني والعارية واوية على ما رجوا انفسهم به وفي المفرد  
انها منوبة العارة بهم من الاعارة وفي النهاية ان ما في المفرد هو القول عليه  
لانه صلى الله عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العاري طلبها لما باشرها  
وقيل هو اصل اسم موضع بل نسبة كالتدري والكرشي وهو من التماور وهو  
التماور بلا تشديد فكانه يجعل للغير ثوبة ونفسه ثوبة وقيل هو اسم العين  
المعارف وشريعة هي اي العين اي العارية بمعنى الاعارة لا العارية التي اسم  
هي اسم لما عير والتمليك على تملك منفعة من غير موقوفها احتراز  
قرض نحو اذنه وعن البيع والهبة بل يبدل احتراز عن الاجارة وقال الكرخي  
كله اياحه الانتفاع بملك الغير لا تملك المنفعة وهو قول الشافعي كانه ينعقد  
بلفظ الاباحة وتبطل بالتمليك والتمليك لا يبطل به كالهبة والاجارة ولا ت  
المستعيرة بملك الاجارة من غيره ومن ملك المنافع ملك اجارتها وان التملك  
عزجا تمنع الجهن بخلق الاباحة اذ فيها لا يشترط ضرب المدة ولذا ان العارية  
تنتهي عن التملك لكونها من العرية هي العطية من التماور ولذا انعقد بلفظ التملك  
واما انعقد بلفظ الاباحة والتمليك ابطال الملك بعد ثبوته بل يمنع عن  
التمليك لانه دليل الرجوع والاسترداد واما لا يملك المستعير الاجارة لما  
فيه من الضرر الغير كونه ملك المستعير المنافع على وجه يمكن من الاسترداد



من شأنه فلو ملك المستعير الجارة لم يتمكن المغير من ذلك الجاهل فيها ليس بمصر  
لعدم القضاء بالفرع لجواز رجوع المغير في كل ساعة والحظ والمنافع في  
بلد التملك كما في الوصية بخدمة العبد بضرب المدة وفي مشروع بالكتاب  
والسنة والجماع وإنما اختلفوا في كونها متحبة وهو قول الأكثر وأجبه وهو  
قول البعض بشرطها قابلية العين للاستغناء بها مع بقائها وسببها بل من التعبد  
المحتاج اليه المدنى بالطبع ومما سنها النيابة عن الحق سبحانه وتعالى في اجابة الضيق  
لأنها لا تكون إلا للتحجج كالقرض فلهذا كانت الصدقة بصفة والقرض بخاصة  
عشر لا تكون العارية الا فيما يتفق به مع بقاء عينه اعلم ان الامارة دعوات  
حقيقة ومجاز فالحقيقة اعادة اعيان التركيب الاستغناء بها مع بقاء عينها  
كالنوب والذوا والعبد والذابة والمجاز اعادة ما لا يمكن الاختلاف الا باستهلاك  
عينه كالذوا والذابة وغيرهما من المكيلات والموزونات فتكون اعادة صورة  
وقرضا معنى وعن هذا قال اعادة المكيل والموزون والمعد والقرض لأن الاستغناء  
بها إنما يمكن باستهلاك عينها فان اقتضت اعادة تركيبها فذلك يكون الهبة  
او القرض لكونه اذ لا يوجب رد المثل الا ان يمتنع استغناء يمكن رد العين بعده  
الاستغناء كمالو يستعار دواحم للعاري بها ميراثا او ليزين بها وكان صار مشت  
عارية لا قرضا وتصح العارية باعتراف من جعلها عارية تلك لكونه صريحا فيها  
لكن في المضمرات ان اركانها الإيجاب والقبول وشروطها القبض والتمسك  
هذا النوب بمعنى عطيتك لأن هذا اذا اضيف الى ما يتفق به مع بقاء عينه فهو  
عارية اذا صله اعطاه الشيء لا خليفته به انما يردوه فروع اصله وانما  
اضاف الى ما لا يتفق به مع بقاء عينه فهو هبة كالذوا والذابة والنوب  
والطعموم واظهرت ارض هذه لانه الطعام اذا اقرن الى ما يطعم كالنوب  
يناديه تملك واذا اقرن الى ما لا يطعم كالارض يناديه اخذ غلتها لا تملك  
على الحال وحملتك على ذلك هذه لانه يقال في العرف حمل فلان فلا نداء فيه اذ  
اعانها ياها واذا وصبه اياها فلا نداء فيه اذ وصفها صفتها وادام ينو حمل على  
الادنى للتميز لم الاعلى بالشك ولا في الجملة هو التركيب حقيقة فكان عارية  
وفي الدرر وشيخ الجمع كلام تتبع واخذت عدي لانه اذن له في الاستخدام  
وهو العارية اذ لم يرد بذلك اى بكل من الطعام والحمل والاداء الهبة فاذن  
احدها صحت نيته وان لم يكن له نية حمل على ادنى كما قر ودارى لك سكنى  
اى من جهة السكنى لأن دارى بهذا مولى خبره وسكنى بمعنى النية الى الخلق  
لأن قوله كذا يحمل عليك العين والمنفعة وقوله سكنى يحكم في المنفعة وهو  
معين الثاني حكم التفسير فيكون عارية اودارى لك سكنى وعمري معقول  
مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرتها لك والعمر يجعل الدار احد مدة عمره  
وسكنى بمعنى تخصيص المستفيض العارية والمفيد الرجوع فيها اى في العارية  
المطلقة او المفيدة من شأنه لعدم لزومها هذا اذ لم تقلب اجارة وانه  
فلو يرجع كذا الاستعارة لترضع ابنه فارضقه فله صار الصبي كذا اخذ

غيرها فانه لا يستعير بها عليه اجر مثل خادمه الى ان يعظم وكذا الاستعارة من رجل  
فربما يغير وعليه فاعاده اياها ربعة اسهم ثم لقيه بعد شهرين في بلد المسلمين  
فأراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلد الشرك في موضع لا يقدر على الكراهة او  
الشراء كان المستعير ان يدفعه اليه لانه هذا ضرر يتعد على المستعير اجر مثل الفرس  
من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه كراء وشراء ولو  
هلك العارية بلو تعد من المستعير ولو ضمان ولو بشرط الضمان فانه شرط بط  
كما في المحيط والبيمين والعارية اذا اشترط فيها الضمان يضمن عندنا وفي  
رواية صاحب الجوهرة جزم بان العارية نصير وضمانة بشرط الضمان ولم يقل في رواية  
وفي البرازية اعني هذا اعلى لانه ان ضاع فانما ضامن قضاء لم يضمن انتهر وهذا لم  
يضمن انها مستحقة للمغير فان ظهر تحققها ضمت ولا رجوع له على المغير لانه يتبع  
ولم يستحق ان يضمن المغير واد اضمنه لا رجوع له على المستعير ولا يملك ولد الضعيف  
اعارة مال ولده والعبد المأذون يملك ان يعير المرأة اذا عارية شيئا من تلك النعم  
فهلك اذ كان شيئا داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة فلو ضمان على احدكما  
في الفرس والنوب يضمن المستعير والمرأة كما في النسي قال الشافعي وحمد يضمن  
اذا هلكته على حالة الاستعمال لقوله صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة  
ولا نه قبض لنفسه فصار كالقبض من نسوم الشراء ولما قوله عليه السلام  
على المستعير غير المقل ضمان ولا ضمانا في يده سواء هلكته من استعماله او  
وما رواهما يحمل على ضمان الرد ولا تجوز العارية كالتقاضي الجارة والشي  
لا يستعير نوقه ولا ترهين لانه يرهين ايضا وليس ان يرهين به مال غيره بغير اذنه  
وله ان يودع على الغنمية وهو المختار وصاحب بعضه عنده كما في المنع كالوطوعة  
اى كما توجر ولا ترهين الوديعه لانها امانة تخلو بحوزة المقرض فيشأن ان اجرها  
اى اجرة المستعير العارية فتلفت اى هلكت العارية ضمن ايهما شاء ان المغير  
يخير ان شاء يضمن المستعير لانه صار غاصبا فتعديبه او قبض ملك الغير باذنه  
فان ضمن اى المغير الموجر اى المستعير يرجع باخره على احدى انه بالضممان قد بين  
اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجر عندهما خلافه الى يوس والاضمن المستاجر  
رجع على الموجر اى المستعير ان لم يعلم المستاجر اى اى المستاجر عارية عنده  
وهو المستعير لكونه مفروقا من جهة موجه قديده لانه ان علم لا يرجع لان الموجر  
لم يكن مفروقا وصار المستاجر من الغاصب اذا كان عالما بالغصب ولذا اى للمستاجر  
ان يعير المعارة ان كان ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة والاستخدام  
والسكنى والزراعة وان شرط المالك ان يتفق هو بنفسه لانه التقييد فيما لا خلاف  
غير مفيد خلافه للشافعي لانه العارية با حة المنافع عنده فلو يملك با احتياجه  
ولما اى تملك المنافع فيملك ان يعيرها كما مر لا ما يختلف باختلاف المستعمل كما  
لركوب اى ركوب الدابة وليس النوب ان عين المغير مستعمل لان المغير ضامن ذلك  
العين دون غيره لان ركوب العسكرى لا يكون كركوب السوفى وليس الغصاب  
ليس كليس البزار وان لم يعين المغير مستعير جاز ايضا كما يجوز ان يعير ما لا يختلف



ما خذوا الاستعمال لانه يكون الامارة مطلقة في ما لم يتعين المنفعة بفعل المستعمل  
فان تعيين المنفعة بفعل لا يجوز له ان يعبر وزعمه بقوله ولو ركب هو الى المستعمل  
ليس له ان يستعمل ركاب غيره وان ركب غير ليس له ان يستعمل غيره من اعتبار  
رأيه مطلقا كان له ان يحمل او يعبر غيره لئلا يركب بنفسه او يركب غيره واما فعل  
من الحمل او حمل الغير ومن الركوب او الراكب فقد تعين العمل فليس بعد عمله ان يحمل  
غيره ولا يعبر هذا والاضمن ونذا حكم الراكب بعد الركوب وعكسه لتعين الركوب  
في الاول والراكب في الثاني وهو الذي ذكره اختيار في الاسلام قال غيره له ان  
بعد الراكب يركب بعد الركوب وهو اختيار في المسألة الشخصية في اسلام  
كما في الغاية وان قيدت الامارة بنوع او وقت اي قيد المعبر العادية بنوع  
من الامتياز بان شرط ان ينفع هو بنفسه او فلوله معين او قيد هاتون  
معين بشرا او جهة مثلا او بهما اي قيدها بالنوع والوقت جميعا صحت  
المستعمل بالحد في واحد منها الى شرط فقط فلم يضمن بالحد الى المثل او خير  
كما اذا قال له اجعل على هذه الدابة هذه الخطة كان له ان يحمل عليها او دونها  
في الضرب كحل الخطة شعير لانه اذا نال شيئا اذ نال ما سواه وبما هو  
خير منه وهذا المستحسن والقياس يضمن لانه مخالف فان عند اختلاف  
الجنس كغير المنفعة والضرر بخلافه في الحمل عليها عثر اقره شعير  
فحمل عليها عثر اقره بانه لا يراد بالشيء الثقيل فيضمن لوجود  
التعدي وان طلق المعبر الامتياز فيهما اي في النوع والوقت فله اي المستعمل  
الامتياز عشا في اي وقت شاء عمل بالاطلاق واختلاف في ايداع المستعمل  
فقال جماعة منهم الكرخي ليس له ذلك قال الباقي في هذا القول صرح واقره  
على ان له ذلك منهم مشايخ العراق وابو الليث وابو بكر محمد بن الفضل وبرهان  
الائمة قال طهر الدين وعليه الفتوى في السراخية ايضا كذلك لكن في الصيرفة  
ان القول بان العارية يودع او لا يودع محله فاذا كان المستعمل يملك الاعادة لما  
في ما لا يملكها فلا يملك ايداعه وان اختلفا فيما حمل على الدابة وفي مسافة الركوب  
والحمل او في الوقت فالقول في ذلك كله للمعبر مع يمينه ونصح اعادة الارض  
للبناء والغرس اي غرس الشجرة لان منفعتها معلومة وتجوز اجازتها فكذا  
اعارته بل اولى كونها تترك له اي للمعبر ان يرجع عن العارية بعد ان بني  
المستعمل او غرس متى شاء لانه غير لازمة وكلفه اي المعبر المستعمل فلهما  
اي قلع البناء والغرس عن الارض لانه شغل ارضا لمعبر بهما فيقوم بتفريقه  
الا ان شاء ان يأخذها بيمينها فيما اذا كانت الارض تستعمل بالقلع حيث  
لا يجوز الترتك الا باتفاقهما كما في التبيين ولا يضمن المعبر ما نقص من البناء  
والغرس بسبب القلع ان لم يوقت العارية او المستعمل بني وغرس في ملكه كان لغيره  
حق الرجوع فاعتر بنفسه اعتمادا على الاطلاق ومن غير ان يسبق من المعبر  
وعدوان وقت المعبر فاعيننا ورجع قبلما يفل الوقت الذي عينه كره له  
اي للمعبر ذلك الرجوع لما ايد من خلف الوعد وهذا المعبر المستعمل ما نقص

من البناء والغرس بالقلع بان يقدم غير مقلوع يعني اذا كانت قيمة البناء الى  
الوقت المضروب عشرة وثمانين مثله واذا قلع في الحال يكون قيمة المقصد وثمانين  
يجمع المستعمل على المعبر بثمانية دينار كان المعبر عثر بالتوقيت وقال زكريا  
يضمن لان التوقيت والاطلاق فيها سواء البطون الناجيل في العواري وقيل  
يضمن المعبر قيمته اي قيمة البناء او الغرس ذكره الحاكم الشهيد ويملكه اي  
المعبر البناء والغرس الا ان يشاء المستعمل ان يرفعها ولا يضمن قيمتها فيكون له  
ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في القلع ضررا بالارض فالحيار لرب الارض  
كما في الهداية وعن هذا قال والمستعمل قلعه اي البناء والغرس يضمن ان لم  
ينقص الارض به اي بالقلع كثيرا وعند ذلك اي عند نقصان الارض كثيرا بالقلع  
الحيار للمالك بين ضمان نقصانها او ضمان قيمتها لا للمستعمل لانه صاحب اصل  
والمستعمل صاحب تبع والترجيح بالاصل كما في الهداية وفي المحيط يضمن المعبر  
قيمة البناء والاشجار قائمة على الارض غير مقلوعة منقوضة وان شاء المستعمل  
قلع غرسه وبنائه ولا يضمنه اذا لم يضر الارض وان كان القلع يضر بالارض  
لا يقطع الارض صاحبها ويضمن له قيمته مقلوعا استهوى وظاهر مع ما  
قيل ان القلع اذا لم يضر بالارض كان الحيار للمستعمل بين قلعه وبين تضمين جميع  
القيمة وهو مما انفك في المختصر والكثر حيث جعل له تضمن ما نقصه القلع لا تضمن  
جميع القيمة كما في المنع وان اعارها اي الارض للزرع لا تؤخذ منه اي من المستعمل  
باحتسانا لان التضرير بالحرمان حتى يحصد الزرع بل ترك في يده بطريق  
الاجارة باجر المثل كذا نفوت منفعة ارضه مجانا وقت المعبر ولا يوقت لان  
للزرع نهاية معلومة فكان في الترتك مراعاة الحقيق وايضا في القلع ابطال ملك  
المستعمل وفي الترتك تاخير حق تصرف المعبر في الاول اشتد ضرره فضرر الثاني  
واجز ردا المستعار واجرة رد المستاجر الوديعة والرهن والمضروب على المستعمل  
والموجر والمودع والمريتهن والغاصب اما المستعار فلو ردده على المستعمل كان  
قبض العارية لمنفعة نفقة فتكون اجرة الرد عليه واما المستاجر فلو ردده مقبوض  
لمنفعة الموجر كان الاجر سله فلا يكون ردده واجبا على المستاجر بل هو على الموجر  
فتكون مؤنة ردده عليه واما الوديعة فلو دمن منفعة حفظها عادة له فتكون مؤنة  
رددها عليه واما الرهن فلان قبضه قبض حفيظا وكما قابض لنفسه واما في  
المضروب فلو ان الغاصب يجب عليه رد الدين المضروبة اليه مال كذا كما كانت تكون  
عليه مؤنة رددها وفي عدة الفتن نفقة العهد المستعار على المستعمل وكسوته  
على المعبر واذا رد المستعمل الدابة المستعارة الى اصطيبل ربا اي صاحب الدابة او  
رد العهد المستعار او الثوب المستعار الى داره لم يرد عند الضمان اذا هلك  
الدابة او هلك العهد او الثوب احتسانا والقياس ان لا يبرأ لانه لم يرددهم  
الى صاحبهم واما ضميتهم تضيعا وهو قول الائمة الثلاثة وجه الاستحسان  
انه انما بالتسليم المتعارف وهذا المقول عليه محله في الغصب والوديعة فانت  
الغاصب لا يبرأ الا بتسليم العين المضروبة الى المالك لانه متعاقبا ثبات يده



فيما فلا تكون اذ انما الا بال تسليم اليه حقيقة واما المودع فليبرأه ايضا الاتساع  
الوديعة المالكها لانها لا تحفظ ولم يرض بحفظ غيره اذ لو رضى به لما اودعها  
عنده وان رد المستعير الدابة مع عبدا واجير مشاهرة او مساهرة بترك اذا  
هلك قبل الوصول الى المالك كانه من عيال المستعير له ردها بيد من في عياله وكذا  
ان ردها اي الدابة مع اجير بها اي رثا الدابة مشاهرة او مساهرة او مع عبد  
اي رثا الدابة بمرتبة عن الضمان ايضا اذا هلك استحسن ان لا يبرأ الا بالتسليم  
الى صاحبه كما ذكرناه هذا في زمانهم واما في زماننا فليبرأه الا بالتسليم اليه صاحبها  
كما في الشئ يقوم حال من اجيره وعنده لا يصفه لان الجملة نكرة على الدابة  
ولا يقوم وهو الصحيح لان الدابة وان لم تكن في يده دائما لانها تدفع اليه في بعض  
الاقوات فتكون رضى المالك يدفعها اليه موجودا بخلاف اجيره او اجير مياومة  
فانه اذا ردها مع الاجير مياومة لا يبرأ لانه لا يقبل العمل فلا رضى  
المالك به فيضمن ان هلك قبل الوصول ويخلو رضى تقييد كقوله لا يبرأ  
الى دار ملكه وانه ان هلك قبل القبض يلزم الضمان لان هذا لا يقبل تسليم  
في العرف ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطعمت ارضك الا اعرضني اى  
اذا اعيرت الارض للزراعة واراد المستعير ان يكتب كتابا يكتب انك قد اطعمت  
ارضك ولا يكتب قد اعيرتني عند الامام لان لفظة الطعام ادل على الزراعة كانه  
عين الارض لا يطعم وانما يطعم ما يحصل منها بخلاف الاعارة منها لانها تكون  
للمساخلة فلا لها فان عندها يكتب الاعارة لان لفظة الاعارة موضوع لهذا العقد و  
الكاتب بالموضوع اولى والاعارة الارض سكنى للزراعة يكتب انك اعيرتني  
ارضك بالاتفاق وفي التنوير اى على اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع  
اى على الرد والوكيل والناظر لثبوتها كان في صورة مستحقها او بعد موته اى الوكيل  
يقبض الدين اذ اذى بعد الموت اكمل له قبض ودفع له حياته لم يقبل الابنية  
مخلوفاً لوكيل يقبض الدين **كتاب الهبة** وجه المناسبة بين ما قبلها وبينها ظاهر  
لان ما قبلها تملك النفعة به عوض وهي تملك العين وهي لغة التفضل على الغير  
بما ينفعه ولو غير ما كقول تعالى يهب لمن يشاء انا انا ويهب لمن يشاء الذكور حتى  
اللفظ عبارة عن ايصا الشئ الى الغير بما ينفعه قال الله تعالى يهب لمن يشاء ذكرا و  
انتهى وهو يرجع الى المعنى الاول ويتقدم باليوم نحو وهبته له وحكى ابو عمرو  
وهبته كما في القاموس وقالوا حبة في اليوم منه واما من نحو هبته منك عليها  
جاء به من اجازت كثيرة في العجالة كما في وقائع النور في فطن من الطري انه خطأ  
ومن التقى ان انه عبارة الفقهاء كما في القهستاني وفي الشريعة هي تملك عين  
بلا عوض هذا تعريف للهبة المحضة العارية عن شرط الوقف فان الهبة بشرط الوقف  
بيع استاء فثبت المنفعة والجار كما سياتى فلا ينفذ من التعريف للهبة بشرط  
العوض فلهذا انما ما ارتكبه صاحب الدور واعتراض عليه تدبير والمراد بالعين  
عين المال العين المطلق بقرينة التملك والمضاف اليه لان العين الذي ليس بال  
لا ينفذ المالك كذا المراد بالتملك هو التملك في الحال لا قول وهبة لانشاء الهبة

حاشا كيف فله حاجة الا قوله من قال هو تملك في الحال لا هبة عن الوصية ولا ت  
العين قد يكون ما لا تدبر فخرجت عن هذا التعريف الاباحة والعارية والاجارة  
والبيع وهبة الدين تمت عليه الدين فان عقد الهبة اسقاط وان كان بلغظ الهبة  
وهي امر وضع محمود محبوب قال صلى الله عليه وسلم قهاذ واتحاقوا وقبولها مست  
فانه صلى الله عليه وسلم قبل هبة عبد القيد وقال فحدث ببرية هو لها صدقة  
ولما هدية وقال عليه السلام لو اهدى الى طعام لقبلت ولو دعت الى كراع لا حيث  
واليهامى الاجابة الاشارة بقوله تعالى فان ظننكم عن شئ فكلوه هنيئا مريئا  
اي سرورا مريئا اي راضا على الاكل وهي نوعان تملك واستقاط وعليها اى  
جماع كما في الخيار وسبيلها ارادة الخير للواهب ودينون كالعوض وحسنات  
والهبة من الموهوب له واخرى قال لا طم الا منصور مجيب على المؤمن ان يعلم  
ولده الجود واحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب الدنيا  
وغيره خطيئة كما في النهاية وفي شرط صحتها في الوهب العقل والبلوغ  
والملك وفي الموهوب ان يكون مقبوضا من متاع ميمر غير مشغول وحكمها ثبوت  
الملكية في العين الموهوبة غير لازم وعدم صحة خيار الشرط فيها وانما لا يطرد  
الشرط في العاقلة كما سياتى وركها هو الاجابة والقبول عند هذا قال وتصح الهبة  
ايجاب وقول على ان الكمال وغيره لانها عقد وقيام العقد لا لايجاب والقبول  
واما حيث يجزى الاجاب فيما اذا حلف لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض  
عدم انقضاء الجود وقد وجد الاطراف لكن ذكر في الكرماني ان الاجاب في الهبة  
عقد تام والقبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيرها وفي المبسوط القصد  
كالقبول في البيع ولذا لو هب الدين من الغريم لم يقبل في القبول وفي القهستاني  
ولعل الحق هذا فان في التاويل ان التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا  
لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للراغب جاز انتهى كمن يمكن الجواب بان القول  
كما يكون بالتصريح يكون بالردة لانه فيكون اخذ قبولا دلالة وتم الهبة بالقبض  
الكامل ولو كان الموهوب شاعلا بملك الواهب كمشغول به لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا تجوز الهبة الا مقبوضة والمراد هنا ان في الملك لا يجوز لان  
جوازها به ون القصد ثابت خلو المالك فان عنده ليس القصد بشرط الهبة  
قال صاحب المنع هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في جزمه  
المسائل ان شغل الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة مثاله وهب جربا فيه طعام  
لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازن وشغل الموهوب بغير الواهب هل تمام  
الهبة ذكر صاحب المحيط انه لا يمنع فانه قال اعار دارا من مساهمة ثم ان المستعير  
غضب متاعا ووضع في الدار ثم وهب لغير الدار من المستعير صحت الهبة  
في الدار وكذلك لو ان الموهوب الذي غضب المتاع ووضع في الدار ثم وهب لغير  
من المستعير كانت الهبة تامة وتامة فيه فليراجع وفي الحاشية رجل وهب دارا لعم  
وفيها متاع الواهب لا تجوز لان الموهوب مشغول بالهبة فلا يصح التسليم  
ولو وهبت امرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها وزوجها ايضا ساكن فيها



الهبة ويصير الزوج قابضا للدار كالمرة وما عليها في الزوج فصح التسليم  
وفي الخلاصة وجعل ذهب كائنه الصغيرة الام ساكنها لا تجوز عند اكتمال  
عندها تجوز وعليه الفتوى والمراد بالقبض الكامل في المقول ما هو المناسب  
وفي العقار ما يناسبه فاخذ مفتاح الدار الموهوبة قبض لها بخلاف مال  
وهي ثيابا في صدوق مقفل وفي الصدوق لا يكون قبضا فلا تتم الهبة وفي  
الفصولين هبة المريض تبطل بونه وقبل التسليم اذ الهبة في المرض ولو كانت  
وصية حتى يقرب من التلك لكنها هبة حقيقة فلا تبطل من القبض ولم يوجد  
فان قبض الموهوب في المجلس اي مجلس الهبة بلا اذن صريح من الواهب صحيح  
استحسانا والقياس ان لا تجوز وهو قولنا في كونه يفرق في ملك الغرور  
تجوز الا بانه وجه الاستحسان ان القبض كالقبول في الهبة من حيث انه  
يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الابعان منه تسلطا في القبض  
وبعد اي بعد المجلس اراد به بعد الافتراق لا بد من الاذن الصريح فلا يصح القبض  
بعد الافتراق بلا اذن صريح كذا اثبتنا فيه الحاقاله بالقبول والقبول يتحقق  
بالمجلس كذا الدلالة لا تعمل بمقابلة الصريح فلهذا الوجه عن القبض يصح  
قبضه لا في المجلس لا بعد وفي القهستاني والحاصل انه اذا اذن بالقبض صريحا  
يصح قبضه في المجلس وبعد ويملكه قايما واستحسانا ولو نهى عن القبض  
بعد الهبة لا يصح القبض في المجلس ولا يملكه قايما ولو لم ياذن له  
بالقبض ولم ينه عنه ان قبض في المجلس يصح القبض استحسانا لا قايما ومن  
قبض بعد المجلس لا يصح القبض قايما واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا وجب  
وتبطل فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قايما وان كان بغيره  
لا تجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويل ان انتهى لكن يمكن التوفيق بان  
وضع ماله في طريقه ليكون ملكا للزوج اذ ان القبض دالة فيجوز فلا مخالفة اصل  
تدبر ونعتقد الهبة بوجهه اي بقوله ذهبته لانه صريح وفي الفرائد قال المصنف  
وتصح بايجاب وقبول فقال ان كان الهبة الايجاب والقبول ثم قال وتنفق  
بوجهه الى اخره وقال ان كان الهبة الايجاب فقط كما ان صاحب الهبة  
فعل كذلك لكن يمكن الجواب بان المصنفين اولا الركن فقال الايجاب والقبول  
ثم اراد ان يبين الالفاظ الايجاب فقال وتنفق بوجهه فلا يلزم ما قاله صاحب  
الفرائد تدبر وتخلت لكثرة استعماله واعطيت واطعك هذا الكلام كذا  
الاطعام اذا نسب اليه لا يطعم غيره يكون هبة كما مر طرفة فمثل ما ذكرنا على  
وجه المزاج كما في الخلاصة وغيرها ولوقال هبة هذا الشيء على وجه المزاج فقال  
وهبت وسلم اليه جاز وعمر ابن مبارك انه قوم يفرقون الطينون فقال هبة  
هذا منقذ فعليه فغضب به الارض وكسر فقالوا يا شيخ خذ عينا انتهى  
وشمل ما لوقال لقوم قد وهبت جارية هذه لاحدكم فليأخذها من شاء فآ  
خذها رجل منهم ملكها كما في الحاشية وكذا بقوله اذنت للناس جميعا في تمس  
تخلي من اخذ شيئا فهو له فليأخذ من شاء فخذ شيئا بملكه كما نقله صاحب العبر

عن المتفق ثم قال وظاهر ان من اخذ ولم تبلغه مقالة الواهب لا يكون له كما لا  
يجوز انتهى لكنه مخالف لما مرنا من انه لو وضع ماله في طريقه ليكون ملكا  
للزوج جاز لانه يطلق سواء بلغته المقالة او لا ما لم اذكره في هذا النوب  
لان الكسوة يرد بها التملك وفي الخلاصة لو دفع اليه رجل ثوبا فقال انفسك  
ففعل يكون هبة ولو دفع اليه درهم فقال انفسك يكون هبة او امرتك هذا  
الشيء لقول صلى الله عليه وسلم من امر امرتك فهو له ولو رتبته من بعده  
وان امرت بملكك لمحال فتبث الهبة ويبطل ما اقتضاه من شروط الرجوع مما  
يبطل شرطه ايضا كما لو قال وهبتك هذا العبد فيملك او جيرة او امرتك  
داري هبة جياثك او اعطيتك جياثك او وهبتك هذا العبد جياثك فاذا تم  
فهو له واذا تم فهو لورثتي فهذا تملك صحيح بشرطه بطل وجعله لك عمر  
لان الدار فيه للملك فصار كانه قال ملكك هذا الشيء الى اخر عمرى وداري لك  
حال كونها هبة تسكنها لان الدار فيك للملك ظاهر وقوله تسكنها مشقورة  
وتبينه على المقول في تفسيره فصار نظيره قوله هذا الطعام لك تأكله وبينتها  
اي بنية الهبة وملكك على هذه الدار لان الحمل يستعمل في الهبة مجازا فيحمل  
عليها عند النية كما مر في العارية وان قال داري لك حال كونها هبة سكني لما  
مر ان سكني تميز فيصير تغييرا لما قبله لكونه حكما في تملك المنفعة فكون  
عارية او داري لك حال كونها سكني هبة لان في هبة تملك منفعة او داري  
لك حال كونها محلي على وزجلى العارية سكني فتقدره تحلها تحلة  
سكني فسكني يرفع الإلزام او داري لك حال كونها سكني صدقة فسكني قدر  
تملك المنفعة او داري لك حال كونها صدقة عارية لان العارية تميز فيصير  
تغيرا لما قبله او داري لك عارية هبة اي داري لك بطريق العارية حال كون  
ما فيها هبة لك لان قول العارية صريح في تملك المنفعة فعارية اي في جميع  
هذه العبارات تكون عارية لا هبة ونصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة اي ليس  
من شأنه ان يقسم بمعنى منفعا به بعد القسمة اصل كمد ودية او يبقى منفعا  
بعد القسمة من جنس الاستفاد الذي كان قبل القسمة كالبث الصغير والحمام لا اي  
لا يصح الهبة ما لا يشاع يحتملها اي القسمة على وجه ينفع به بعد القسمة  
كما قبلها كالارض والنوب والدار ونحو ذلك ولو كانت الهبة لشريك الواهب  
كان القبض في الهبة مضموم عليه بشرط كماله والاشاع لا يقبل القبض الا بضم  
اليه وذلك غير موهوب فلم يوجد القبض الكامل فأنقضى قبضه القاصر من ورة  
ولا يجوز فيها تحمل القسمة خلافا للبيع فانه جائز فيهما وقالت ائمة الشافعية الهبة  
عند تملك فيجوز في المشاع وغيره كالبيع وانواعه واراد المصنف بالشيوع لان  
الشيوع المقارن للعقد لا الطاري كان يرجع الواهب في بعض الهبة شائعا  
فانه لا يفسدها اما الاحتفاظ فيفسد الكل لانه مقارن لا طاري فلهذا ذهب  
لان الرهن يبطله الشيوع الطاري كالمقارن كذا في البحر وفي الدرر اعتراض  
على صدر الشريعة في هذا المحل فليراجع فان قسم الى افراد الجزء وهو الموهوب المشاع سلم



أي الموهوب له صح العقد لحصول الشرط بعد رفع وهو كمال الشئوخ ولو سلم  
شائعا حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب  
كما في الدور وفي المنة هبة المشاع إذا فسد لا يفسد الملك وان قبض الحلة من روى  
ذلك عند يوسف وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض  
ولا يثبت الملك للموهوب له بالقبض هو المختار وفي جامع الفضولين وبه يفتي  
فقد اختلف النحوي لكن لفظ الفتوى أكثر من لفظ التصحيح كما أفاده في بعض  
المعتبرات ولا تصح هبة دقيق في بدو هبة هبة في سهم وسمن في لبن وإن فطر  
طحن البرد حتى جاز الدهن من التسميم والسمن من اللبن وسلم كان الموهوب معدوم  
وقت الهبة والمعدوم ليس بمحل للملك بخلاف المشاع إذ هو محل حيث كان موجودا وقت  
العقد لأنه يتوقف على القسمة والسلم وذلك كما في العقد هبة لبن في صرغ وصرغ  
على غنم وتخل وزرع في أرض وتترك محل هبة المشاع لأن اقتناع الجواز كالقصال وذلك  
بمنع القبض كالشباع حتى إذا فطنت هذه الأشياء عن ملك الوهاب وسلمت صحت حتى  
ما لو وهب الحبل وسلمه بعد الوكادة لا يجوز ذلك في وجوده احتمالا فصار مثل المعدوم  
وفي الكافي لو وهب زرع في أرض وتمزق في شجر وأمر بالحصار والجذار جازا تحاشا  
ويجوز كانه وهبه بعد الحصاد والجذار وهبه متى هو قبل الموهوب له ثم يلو  
يجوز قبض لتحقق شرط الهبة وهو القبض لأن القبض واجب بالهبة قبض  
إمالة فيثرب عنه كل قبض يكون ما إذا ناعه منه كان القبض فيه مضمونا في الموهوب  
عنه قبض إمالة فيلزم قبض جديذ وإطلاقه شامل لما إذا كانت في يده إمالة  
أو مضمونة ولو ودعة كانه بعد الهبة لم يكن غاملا للمالك فاعتبرت به الحقيقة  
وهبة الأب لطفله ثم بالعقد كانه في قبض الأب فيثرب عن قبض الصغير كانه  
وليه أن كان الموهوب في يد الأب فلا يحتاج إلى قبض جديد سواء كان في يده  
أو لا لكن يلزم الإشهاد وعليه الاحتياط والتحريز عن مباداة الورثة بعد  
موته أو في يد مودعه لا في يد المودع كيد المالك لأن كان الموهوب في يد عاصب  
أو لو عصب عبده مثلا فهو هبة لابنه الصغير وهو في يد العاصب لأنتم الهبة بجوز  
العقد كانه ليس في يد الأب حقيقة وحكما لكونه مضمونا والضمان إنما يكون بتفويت  
اليدين في يد متاع بيعا فاسدا أو لو باعه بيضا فاسدا وسلم ثم وهبه لابنه الصغير  
لا يجوز أو في يد متهب معناه لو وهب لأخ بلا عوض ثم وهبه لابنه الصغير تجوز  
وهو ظاهر لكن في إمامة المعبر أن في يد متهب مكان متهب يعني لو وهب لأخ  
ثم وهب لطفله لأنتم الهبة بتميز العقد ببيع والصدقة في ذلك كالهبة والمراد من  
الصدقة هنا الصدقة لانه فقط ولا يلزم التكرار لأن المصدر مطلق الصدقة في أخ  
هذا الكتاب فلو هذا تفسير صاحب الفرائد في هذا المحل مطلقا ليس بشئ تتبع وأتم كالأب  
فإن هبتها ثم بالعقد عند غيبة الأب غيبة منقطعة وتفسيرها تقدم في باب الوكيل  
أو موته أو الأب وعدم وصيته أن كان الطفل في يدها لأن للاب وكية الحفظ إذا كان  
في يد جرحها لكن بشرط غيبة الأب غيبة منقطعة أو موته وعدم وصيته كانه عند حضور  
الأب أو الوصي لا يكون اللام ذلك ولو في جرحها وكذا كل من يعول الطفل كالعالم والمخ كان هذا

محض للطفل ولأنه لا كان له تاديه وتسليمه في حرة له التفرق النافع بتلكم محجور  
الهبة إذا كان في يده كما في الأب عند عدم الأب وهبة الأجنبية له أي للطفل ثم قبضه  
أي قبض الطفل لو كان عاقلا أي تمتد إلى عقل التحصيل ولو أبوه حيا كانه في التفرق  
النافع بالحق بالبيع العاقل وفي البحر من وهب لصغير يقرب من نفسه شيئا فزده  
يفتح كما يصح قوله وفي التراجية من وهب للصغير شيئا له أن يرجع فيه  
ليس للأب التعويض من ماله الصغير وفي الخاية وبيع القاضى أو وهب للصغير  
حتى لا يرجع الوهاب في هبة وتم أيضا قبضه بيه حال صغره أو جده أو وصيها  
أي قبض الوصي وصى الأب أو وصى الجد الصحيح سواء كان الصغير في حجرهم أو لا  
لأنه هؤلاء ولاية على القيم أما الأب فظاهر وأما غير من الجد والوصي فليقتا فليقتا  
مقام الأب أو قبضه منه أن كان الطفل في حجرها كما مر وفي الخلاصة وبيع للوالدين  
أن يأكل من المأكول الموهوب للصغير فإذ إن غير المأكول لا يباع لها عند الاحتياج  
وأشار إلى ما علم أنه وهب للصغير يكون ملكا له أما لو أخذ الأب ولاية للمنفق  
فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فإن كانت الهبة تصح للصبي مثل  
تيار الصبيان أو شئ يستعمله الصبيان فالهدية للصبي ولا ينظر أن كان من اقرباء الأب  
أو معارفه فهو للأب وإن كان من اقرباء الأم أو معارفها فهو للأم وسواء كان الهدى  
يقول عندنا الهبة هذا للصبي أم لا وهذا إذا لم يقل الموهوب هذا له أو لها وكذا  
لو أخذ الولية لزفاف بنته كما مر وفي التراجية وينبغي أن يعدل بين أو لا وه  
في العطار والعدل عند أبي يوسف أن يعطيهم على استاء هو المختار كما في الحديث  
وعند محمد أن يعطيهم على سبل الموارث أن كان بعضا وادعه مستقلا بالعلم دون الكلب  
لا بأس بأن يفضل على غيره وعلى جواب المتأخرين كما في ما سبق بأن يعطى من أو لا وه  
من كان مالما متاديا لا يعطى منهم من كان فاسقا فاجر أو قبضه أجنبي يربيه  
ويحجر كانه له يد مقبرة حتى لا يتمكن أجنبي آخر أن يقبضه من يده فيملك  
النفق في حقه أو يتم قبضه زوج الصبي الطفلة لها أي للطفلة وأن وصلت  
مع حضر الأب بعد الزفاف أي بعد أن نفقت الصغيرة إليه في الصحيح لأن الأب  
أقامه مقام نفسه في حفظها وقبضها هبة منه ولو قبضه الأب أيضا كان  
الوكلاء له وإن شرط الزفاف لم يثبت ولاية الزوج كانه إنما يملكه باعتبار أن يعولها  
وذلك بعد الزفاف لا قبله أي لا يصح الزوج قبل الزفاف كانه لا يعود لها قبله ولا  
يشترط أن يكون ممن يجامع مثلها في الصحيح وهبة أمينة أو أحد دارا كاتها  
سكت حله وقبض حمله فلا شئوخ وفيه إشعار بأن هبة الأمينة للأمينة  
لا يجوز كعكسه أي لا تصح هبة الواحد للأمينة عند الإمام وزفر كان هبة  
النصف من كل واحد ثبت أن الشيوخ والقبض في المشاع لا يتحقق بخلاف الرهن  
لأن حكمه الجب بالدين وهو ثابت لكل واحد منهما بكماله وقال يعقوب بإشارة رجل  
وهب من رجلين شيئا يحتل القسمة فالهبة فاسدة وليست بإطالة عند الإمام  
فإذا قبضت لهما الملك على قول وبه يفتي كما في الرخية ويعلم من هذا أن المراد  
من عدم الصحة الفساد لا البطون كما لا يخفى فليست أمتهى خلافا لهما فإن عندنا



يصح نظر الى انه عقد واحد فلا يسود كما اذا رهن من رجلين وفي السراجة ذهب  
من رجلين وذهبا طريحا تجوز عليه الفتوى انها مبيعة مشاع كما يقسم وانما  
يقدر بالصحة لان الغنم في حكم العروص فيكون تمامها يقيم فلا تصح هبة للرجلين  
للسود وصدق عشرة دراهم على فقيرين وهبتها اى هبة عشرة دراهم هبة  
للفقيرين ولا تصح ان اى تصح الصدقة بعشرة ولا هبتها الغنم هذا رواية لابي  
الصغير جعل كل واحد منهما اى راعا اخرجت جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة  
على الغنم هبة ووزق بين الهبة والصدقة في الحكم حيث اجاز الصدقة على اثنين  
ولم يجز الهبة والجامع بينهما ان كل منهما ملك بلا عوض فيجاز الاستعانة والفرق  
ان الصدقة ينبغي لها وجه الله وهو واخذ الفقير ثابت عنه ولا كذلك الهبة فيكون  
ملكها من اثنين ولهذا الواو صي ثلث ماله للفقراء صح وان كانا مجهولين بها  
لله وهو معلوم ولو اوصى به للاغنياء غير معينين لا يجوز وفي الاصل يسود  
بينهما فوجب ان يمنع في البابين كما في المسئلة بوايان وقيل المراد بالصدقة  
الذكون في الاصل الصدقة على غنمين فلا يحال بين الزواتين وهذا على قول  
الامام خلافا لهما فان عندهما الهبة من كل شخص جائزة فالصدقة اولى  
**باب الرجوع** اى في الهبة قد ذكرنا استحكام الهبة بثبوت الملك للموهوب له  
غيره لم تكن الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك ما منع فيحتاج الى ذكر ذلك وهذا  
الباب لبيان صحة الرجوع فيها اى في الهبة بعد القبض ولو مع اسقاط حقيقة من  
الرجوع بانما قال اسقطت حق الرجوع كله او بعضا ما لم يمنع مانع من الموانع  
الاتية وعند الامة الثلاثة لا يصح الرجوع في الهبة الا الواحدة فيها وهبة اولده  
لقوله عليه السلام لا يرجع الهبة الواهب في هبته الا الوالد فيما يعطى اولده والعايد  
في هبته كما يجب يعود في فيه وفي رواية لا يحل لواهب ان يرجع في هبته ولنا قوله عليه  
السلام الواهب اخذ في هبته ما لم يثبت عنها اى ما لم يعوض المراد به التسليم عنها  
كما يكون هبة حقيقة قبله فلها قدنا بعد القبض وتاويل ما روي ان الواهب  
لا يستبدى بالرجوع من غير رضه ولا حكم حاكم الا الوالد فان له ان ياخذ من ابنه  
عند الحاجة من غير رضاء وكافضه كسائر اموال ابنه ويكره الى الرجوع تحريما لان  
الامام الرازي قد وصف الرجوع بالغفوة وكذا ادى وكثير من الشارحين واعتل  
المكره بتريها بغيره كما في قبل المباح او قريب منه كما في المخرج ويمنع منه اى من الرجوع  
مروفا مع خرقه اخذه من بيت غيره قبل فيه وهو قول مانع عن الرجوع في الهبة  
يا صاحبين عروفا مع خرقه وفي خزانة الغنم التي عشر ليقطع به حق الرجوع  
اذا كان الموهوب له ادرهم محرم منه او كانت زوجته او كان زوجها او كانت  
اجنبيا وعوضها وقال خذها عوض هبتك اوبه كاعتها اجزا عنها او هبت  
عنها او في مقابلها اومان احدها اخرج عن ملكه او زاد فيها زيادة  
مصلحة بان كان عبدا صغيرا فكيف وكان مهن ولا فيمن او كانت ارضا فبني  
فيها او كان ثوبا فغاطه او صبغة صبغا يزيد او غير بان كان خنطه فطحنها  
او هبتا فخره او سويقا فلتته بمن اد كان لبنا فآخذ جبا او سميا او اوطا

فعلها القرآن والكاتبه والمنسطة تسعة اشياء لا يقطع به حتى الرجوع اذا ردت  
فتمت او ولد الموهوب به يرجع في الام دون الولد او اثرت الشجرة يرجع في  
الشجر دون الثمر او كان ثوبا يقطعه ولم او كان ارضا فانهدم شئ منها او هبت  
لبنى عمه او مرضه لورثته ثم مات الواهب عقيه فلا رهن الرجوع فيه او هبت  
لاخيه ولا حتى عبدا يرجع في نصيبه الا جني او استحق العوض يرجع في العوض  
انتهى ثم شرع ابن تيمية في ذلك بالغاء التفصيلات بقوله قال لا من هذه الحروف  
الزيادة المتصلة بالموهوب كالبناء على الارض ان كان يوجب زيادة في الارض  
وان كان يوجب كاي الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها بان كانت الارض كبرى  
لا يقتل زيادة فيها كلها شئ من تلك القطعة دون غيرها كما في التبيين وفي السراجة  
اذا هبت ارضا فبني الموهوب فيها بناء بطل الرجوع ولو زال حق الرجوع  
المعسر وفي النحر رجل وهب لرجل ارضا بيضا انبت في ناحية منها بيتا او  
دكانا ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شئ منها والتمس بان كان الموهوب  
هراة فبني عند الموهوب له واخذ بالمتصلة عن الزيادة المنفصلة وعن  
هذا قال المنفصلة كالولد والارض والعقار فانه يرجع في الاصل دون الزيادة  
قد با لزيادة كفى النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب او كغيره  
لما في التبيين من انه لا يرجع في الجارية الموهوبة اذا ولدت حتى يستغنى ولدها  
فادخلت ولم تنزل الموهوب الرجوع فيها لانه نقصان انتهى لكن يحال في  
السراج من انه لو هبت له جارية فحملت في يد الموهوب له فاداد الرجوع فيها  
قبل انفصال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة  
تبيع ثم المراد بالانصال هو ان يكون في نفس الموهوبه شئ يوجب زيادة في  
القيمة كما في المذكور كما في المتن وكالحال والحياطة والصنع ونحو ذلك وان  
زاد من حيث السفر فلا الرجوع لانه كزيادة العين وكذا اذا زاد في نفسه  
من غير ان يزيد في القيمة كما اذا طال العلوم للموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلو  
الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى موت الثقل  
ينقطع الرجوع خلافا لابي يوسف ولو هبت عبد كاف فاسلم في يد الموهوب له  
او هبت عبدا حلال الدم ففعل في الجارية وهو في يد الموهوب له لا يرجع ولو في يد  
الموهوب له لا يرجع له ولو كانت الجارية خطاء فقداه للموهوب له لا يمنع الرجوع  
لا يستره منه الغدا ولو علم الموهوب له العبد القرآن والكاتبه او الضعة لم  
يمنع الرجوع لانه هبة ليست زيادة في العين فاشتبهت الزيادة في السفر كانه ينكر  
لزوجم العقد كما في التبيين وشرح الكثر المحقق للعين وفي الخاتمة ولو علمه  
القرآن او الكاتبه او القردة او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من الخرف  
لا يرجع الواهب في هبته لمحو والزيادة والعين انتهى هذا بما لا يخالف ما في التبيين  
كما في النحر وفيه كلام لان صاحب التبيين اشار الى ما في الخاتمة فقال وروى الخلاق  
في العقد تدبر ولو ان مريضا وهب جارية كرجل فوطئها الموهوب له ثم مات  
الواهب وعليه دين مستغرق في الهبة ويجب على الموهوب العقر هو الخلق







انما يقع في انتقال الملك لا في عوده الى الملك القديم وصح الرجوع في المسامح المقابل  
للقيمة بان ذهب دارا ورجع في نصفها ولو كان هبة متداة لما صح الرجوع في النسخ  
المقابل للقيمة وان تلف الموهوب عند الموهوب له فاستحق مستحقه من الموهوب  
فيمتد للمستحق لا يرجع على واهله بما ضمنه لان العقد تبرع وهو غير عامل له فلو استحق  
السلامة ولا يثبت به الرجوع بخلاف الوديعة لان المودع عامل له ويجوز المعاوضة  
لان عقد المعاوضة يقتضي التسليم والاعانة كلهم هنا كما في التبرع والقيمة يسرد  
العوض هبة ابتداء او في ابتداء العقد بشرط القبض والعرض لان القبض شرط  
في الهبة لما مر كل واحد منهما واهب من وجه وسعها ان الهبة السويع فيما حصل  
القيمة في احدكما ان في احد العرضين لما مر ان هبة المشاع لا تصح بيع اشياء ان  
في اشياء العقد بعد التقابل في ثبوت الشفعة اذا كان عقارا كما مر وجاز ايجاب  
والشرط والرؤية في كل واحد منهما والعا في قوله بشرط وفي قوله ثبت نتيجة ما قبلها  
من الكلام وعند زفر الامة اثنتان بيع مطلقا ابتداء وانتهاء كما هي ملك  
يبدل من ابتداء فكانا بيعا ولما اتى اشتراط وجهين في جميع بينهما ما يمكن  
عملا بالشهين فيكون ابتداءه مقبولا بعناه فيجوز فيه الحكم البيع ولا منافاة بين  
الحكمين لان الهبة من حكمها تاخير الملك الى القبض ومن حكم البيع اللزوم وقد  
تغلب الهبة بالقويض هذا اذا ذكره بكلمة على باب يقول وهذا على ان  
تعوضني وكذا اذا قال لو قال وهبتك بكذا فهو بيع اجماعا كما في الحقايق  
والغاية وظاهر انه بيع ابتداء وانتهاء كما في البحر وفي اشعاره ان كان  
جرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان تكون الهبة مائة  
كالبيع **فصل** في بيان احكام مسائل متفرقة من وهب امة او اجملها او وهبها  
على شرط ان يرد لها او يرد الموهوب له الامة عليه او على الواهب وعلى ان  
يقبضها او على ان يستولدها اي تحت الامة عليه ام ولد صحت الهبة في التصور  
كلها وبطل الاستثناء لانه لا يعمل الا في عمل يعمل فيه العقد الهبة لا تنحل في الحل تمتد  
لكن ما في البطن ليس مال ولا يعلم وجوده حقيقة فتصح فيها وفي الجنين لا يجوز  
لانه جزء منها فلا يجوز استناده بخلاف الوصية لان افراد الجمل بالوصية جائز  
وكذا استناده وبطل الشرط في الصور الباقية لكونه مخالفا لنقص العقد و  
الملك فيكون فاسدا والهبة لا تبطل الشرط الفاسد كما مر وكذا تصح الهبة وبطل  
الشرط لو وهب دارا على ان يرد الموهوب له عليه اي على الواهب بعينها اي  
الدار او على عوضه شيئا منها ان من الدار اعترض الدليم بغيرها جازية  
على قولهم او بعوضه شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض فصح  
الشرط جائز ان فلا يستقيم قوله وبطل الشرط وان اراد ان يعوض عنها شيئا من العين  
الموهوبة فهو تبرع محض كما مر بقوله على ان يرد شيئا منها انتهى واما ما  
الآن ان يحا والشرط الاول قوله في الشرط جائزا ما يجوز ان كان  
العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصح فيه بعض من اجازته وكذا  
الحال في الصدقة انتهى لكن انما جعل معنى الجواب من كون العوض المجهول شرطاً فانه

موافق لما في في مسئلة هبة الارض بشرط انفاق ما يخرج منها على الواهب لكنه  
بحال ان لما قال التبرع بشئ من امة له وهب بشرط العوض ولم يستم العوض جاز لان  
الهبة تقتضي عوضا مجهولا وقد جاز بعض الفضلاء بانا تحتار الشئ الثاني ولا تكرار لان  
عبارة العوض مطلقة منظمة الصحة كما لا يخفى لكن الاول ما في شرع الكثر للدين من انه لا يلزم  
التكرار اصله لان قوله على ان يرد عليه شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا  
لعدم التمسك الاستمرار او ما قوله او بعوضه شيئا منها فصح بالعرض والى  
انها متعارضان ولوردد الجمل ثم وهبها اي امة فالهبة باطلة لان المبرع يبقى على ملك الواهب  
له الى موته فصار كهبته المشاع بخلاف ما لو اعطاه اي الجمل وهبها اي امة فانه يجوز  
العق في الولد والهبة في الامة لان الجنين لم يبق على ملك الواهب فلم يشغل الامة  
غير حضنة الولد ومن قال لم يولد له اذ جاءه عند والدته لكانت اوقافته بريئة منه  
اي من الدين او قال ان اريت في نصفه اي الدين فالباقي اي النصف الاخر لك او قال  
له ان اريت في نصفه فان بريئة منه اي من النصف الباقي فهو باطل لان الابراء  
عليك من وجه الاستقاط من وجه ولهذا يردك بالردة لا يتوقف على القول في  
الطريق بالشرط بالاستقاط المحضة التي يكلف بها كالطلاق والعتاق وهذا  
عليك من وجه فلا يجوز تعليقه بالشرط فيقول قولك انت بريئة من النصف  
على ان تودي الى النصف لانه قيد وليس بعلية كما في البيوع وغيره ولو قال  
لم يولد له ان كان لم عليك دين ابرائك عنه وله عليه دين صح الابراء كانه  
تعليق بشرط كانه فيكون تقييدا لوقافته لوجه المبرع ان امت من مريضك  
هذا فانتهى في حل من مهرى او قالت مهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخالفة  
وتعليق اوقافه الطالب لم يولد له اذ امت فانما يري من الدين الذي لم عليك جاز  
ويكون وصية من الطالب المطلوب كما في النكاح والعمرة جائزة للمهر بفتح الميم  
الميم الثانية وهو الموهوب له مال حيوة ولورثته بعده اي بعد وفاته لعدم علم  
السلام من امر عمرى فهي المهر له ولورثته لان المفهوم منه بطلان الشرط كانه  
قال عليه السلام ولورثته كما يشاء في اول الكتاب ثم اشار الى تفسير العري بقوله  
وهو ان يجعل داره له مدة عمره فادامات ردة الدار اليه اي الواهب بطل بشرط الردة  
بعد الموت لما مر والترقي يضم الرأ باطلة فان قبضها كانت حرة في يده هذا عند  
الطرفين وعند ابي يوسف نصح كالعري لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
انه عليه السلام قال العري جائزة لمن اعرجها والترقي جائزة لمن ارقها وبه قال  
الشافعي واجمده الجواب انه مأخوذ من الاقارب معناه وقت داري لك وذلك جائز  
لكن لما احتمل الامر من ثبوت الهبة بالشك فتكون عارية ثم تشار الى تفسيرها بقوله  
وهو ان يقول اذ امت بلكم فلك ان من قبله في ترقب كل واحد منهما موتا صاب  
وفي التبرع بقى الامر له ما عا وبعت له ايضاً ثم افتراقا بعد الزفاف وادعى انه  
عارية واراد الاسترداد واراد الاسترداد ايضا ثم دخل ما اعطى لما فينا ومن  
ظهر الدين من انه رجل تدوج امرأة وبعت هدايا اليها وعوضت المهر بالهدايا  
عوضا للهبة فاذا لم يكن له هبة لم يكن ذلك وكان لكل واحد منهما ان يسترد  
والصدقة كالهبة لانها تبرع فلهذا فاذ كان كذلك لا تصح الصدقة بدون القبض



لا بد من كونها مقبوضة كالمهبة ولا تصح في سائر النسخة كالمهبة كسهم من  
الدار عند انقضاء خلوها على ما تقدم في الهبة وكان جوع لها اي في الصدقة بعد  
القبض لان المقبوض فيها هو الثواب دون العوض ولو كانت الصدقة لغنى  
لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله وفي الحاشية ولو اختلفا فاعطى  
الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فاقول للواهب وفي الحاشية هذا  
المحل كلام وفي حاشية للمولى جواب فليطالع ولا رجوع في الهبة لغيره لان  
المقبوض الثواب وقد حصل بخلاف الهبة لغنى لانها قد تكون لغنى رتبوي ولو  
قال جميع مالي او ما ملكه لفلان فهو هبة لان مملوكه لا يصير لغيره التملك  
وان قال ما سبب الي او ما يعزى الي فاقرار لانه لا يفهم منه التملك وانما يفهم  
منه انه ملك لفلان ولكنه مستحب الى كونه في يد من يكون اقرار وفي التوفيق  
هبة الذين تمن عليه الدين وارباه تم من غير قبول تملك الدين ممن عليه الدين  
باطل الا اذا استقطط على قبضته وفي المخرج نقل عن جواهر الفوائد ان سألته  
عن كتب قبضة الى السلطان ومثلها تملك ارض محروقة فامر السلطان بالتوقيع  
فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة الى جعلت الارض ملكا له هل يصير له ملكا  
له ام يحتاج الى القبول من السلطان ويجلس واحد فانه تملك يحتاج الى القبول  
عن السلطان في المجلس قال هذا هو القيس لكن لا تغذر الوصول اليه اقم السؤال  
بالقصة مقام حضوره فاذا امر بذلك واخذته بالتوقيع تملك **كتاب**  
**الاجارة** عقبة بالهبة من الاعلى الى الادنى فان الاجارة تملك المنافع والهبة  
تملك العين والعين اقوى وهي في اللغة اسم للجرة وهي في الحقيقة على عمل الخير  
وفي القصة اني فاتها وان كانت في الاصل بمصدر اجرة زيد لا اجرة بالضم اي صار اجرة  
الا انها في اغلب استعمالها بمعنى الاجازة المصدر بتمام بعضها مقام العوض يقال  
اجرة اجارة اي اكرمتها ولم اجد من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق في الرضى  
وقال بعض اهل العربية الاجارة لم اجد في المضارع يواجر ولم اجد في الماضي يواجر  
المجلى اجرة زيد مملوكي او جرة اجارة او في الاساس اجرة وهو مخرج ولم يعمل مواجر  
فانه غلط ومستعمل في موضع بيع وقد جوز صاحب الكشاف في مقدمه ان يكون  
اجرة الدار من باب الافعال والمفعلة وفي الاصطلاح هي اجارة بيع منفعة  
معلومة اختار من بيع عين جارية وقد راجع بعض مالي او نفع من غير جنس النفع  
عليه كسكنى دار موكوب دابة ولا يجوز سكنى دار اخرى للربا معلوم قد راجع قد راجع  
في غير العوض لان جهاتهما نقض الى المنازعة عتوي اي مثلي كالمكيل والمزون  
والعدد المتقارب او عين اي قيم كالكسب والادوات وتبرها فخرج البيع  
والهبة والعارية والوكالة فانه استباحة المنافع بمقوض وانما عدل من قولهم نفع معلوم  
نفع من ذلك كانه ان كان تعريفا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتناول الفاعل  
بالشرط الفاسد وبالسبوع الاصل وان كان تعريفا للاجر لم يكن تقييد النفع والعوض  
بالمعلومية صحيحا لما اختار ههنا تعريف للاجر لكن المصنف قد البدل بين  
بالمعلومية صحيحا وقد اخرج الاجارة الفاسد مع الجهالة من التعريف وبه  
ان التعريف في اشهر هي الاجارة الغير الغضبية الى النزاع وجعل ذلك معلوما وتوطئة القراء

والمنفعة تعلم تارة الى اخر تدبر والقياس بالي جواز عقد الاجارة لان العقود  
عليه معدوم واصناف التملك الى ما سيوجد لا يصح لكنه جواز الحاجة  
الناس اليه وقد ثبت جوازها بالكتاب والسنة وضرب من العقول اما الكتاب  
فقولهم نفع على ان تارة جري في ثيابي حج وشرعية من قبلنا لازمة بالمرئى نسيجا  
واما السنة فقولهم عبد الله اعطوا الاجرة ارجع قبل ان يحرقه واما العقول  
فلون بالباس حاجة اليه ولا مفسدة فيه وينعقد ساعة ساعة على حسب  
الشفعة وفي البحر والبرادر من انعقاد العلة ساعة ساعة في كل من شئنا على  
حسب حدود المنافع وهو عمل العلة ونفاذها في محل ساعة ساعة لا ريبا في الاجابة  
والقول كل ساعة وان كان ظاهر كلام من شئنا يوم ذلك والحكم عننا عن  
زمان انعقاد العلة ساعة ساعة لان الحكم قابل للتراخي كما في البيع بشرط الجارو  
تأمله فيه فليطالع به هذا يدفع اعتراض المولى بسعدى على الحديث بانه لا بد ان يامل  
في هذا المقام فان الانعقاد بهو ارتباط العقول بالاجابة فاذا حصل الارتباط باقائه  
الدار مقام المنفعة يتحقق الانعقاد فاي معنى انعقاد ساعة ساعة بعد ذلك  
تدبر ومن محاسن الاجارة دفع الحاجة بقيل من البدل فان كل احد لا يقدر على  
دار يسكنها ينقل فيها ابل يحمل انتقاله الى بلد لم يكن بلغه الا بمشقة النفس  
وسبها فعلق البقاء المقدر بشرطها مملوكا ميسر البدلين ودونها الاجابة والقول  
يلفظين باصين من الاعطاء الموضوعة لعقد الاجارة مثل ان يقول اعزتك  
هذا الدار شهر بكذا او هيك منافعها وتنفع بالتعاطي كالباع وشرطها ما  
تقدم من كون الاجرة والمنفعة معلومتين وحكمها وقوع الملك في البدلين  
ساعة ساعة كما مر وما صلح ثمن في البيع صلح اجرة والاجارة لان الاجرة ثمن  
المنفعة فيعتبر عن البيع ومراد به من الثمن ما كان بعد ان يدر فيه اعيان فان  
العين يصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وفيه اشار الى ما لو كانت الاجرة درهم  
انقرضت الى غلبت بعد البذل فادانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين  
قد كسها فانجازا الى انها لو كانت كلياً او زنيا او عددياً متعارفاً فالشرط  
فيه بيان القدر والصفة وقوله وما صلح ثمناً صلح اجرة لا ينافي العكس حتى صلح لجر  
ما لا يصلح ثمناً بالمنفعة فانها لا تصلح ثمناً وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس  
كاستجار سكنى الدار بزراعة الارض وان تحدد جنسها لا في عقد الاجارة بالشرط  
كالبيع وثبت فيها خيار الشرط كما ثبت في البيع وخيار الرؤية خلوها للشافعي فيها  
وخيار العيب سواء كان حاصله قبل العقد او بعده وقيل الاجارة ونفسه كالباع  
كما سبق كما ذكر في تعريف معلومية المنفعة احتاج الى ما به تكون معلومة ثقال  
والمنفعة تارة ببيان المدة كالسكنى او كاجارة الدار للسكنى والزراعة اي كسكنى  
الارض للزراعة فتصلح اي اجارتهما مدة معلومة او مدة كانت لان المدة اذا كانت  
معلومة قدر المنفعة فيها معلوماً اذا كانت المنفعة لا تتفاوت فانها تجوز  
ولو كانت المدة لا يبيش احد العاقدين الى مثلها عادة واختارة الخصان لان العزم  
لفظ وانما يقتضى التوقيت كالوقت وجر امره الى امانة سنة فانه توقيت فكيف شعة



ومعنى بعضهم لان الغالب كالمحقق في حق الاحكام فصارت الاجارة مؤبدة بمعنى  
والتي لا يبدل بطلانها فافاد انها يجوز مضافا كما لو قال اجرتك هذه الدار عند او  
للموخر بيوم وتنتقض الاجارة كما في الملوحة وفي الحامية ولو كانت الاجارة  
الى الغد ثم باع من غير فيه روايتان في رواية ليس للآخر ان يبيع قبل مجيئ الوقت  
وفي رواية جاز والعقوى على انه يجوز البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختار  
شمس القامه الملوحة في العامة في المتخلف لوطالع وعند الشافعي في احد قول لا يجوز ان يتر  
من سنة وفي الوقت يبيع شرط الواقف لانه سقوا الشارع في وجوب الاتباع وان لم  
يشترط في اجارته مدة بل سكت عنها فالعقوى ان لا يتراد في اجارة الاراضى على  
ثلاث سنين وفي اجارة غيرها اى غير الاراضى ان يتراد على سنة واحدة كذا يدعى  
المساجر ملكها وهو المختار كما في الهداية وقد افنى صدور الشهيد بعدم الزيادة  
على ثلثة وفي المضاع وعلى سنة في غيرها اذ كانت المصاحبة في غيره وفي المحيط وهو  
المختار للعقوى فلو اجرها المتولى اكثر مما ذكر لم تحج وقيل تصح وتفسخ هذه المسئلة  
ما قبلها ذكرت في الوقف فما الفائدة في تكرارها والمجيلة في الزيادة ان يعقد عقود  
متفرقة كل عقد على سنة ويكتفي في الكتاب ان قلون بن قلون يتاجر لوقف كذا  
وكذا سنة وكذا يكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم كانه مضاف فلامتولى  
الوقف ان يفسخ الاجارة في العقود الغير اللازمة اذا خاف بطلان الوقف لعله  
مذكورة بخلاف ما اذا كانت الاجارة طويلة بعقد واحد كما في الحامية وغيرها فلهذا  
يندفع اعتراض صدر الشريعة من ان العلة عدم الجواز اذ كانت هذه العلة لا معنى  
الملك بمرور الزمان لا تصح الاجارة الموقلة بعقد مختلف كما جازها البعض  
جاوز الله عنهم انتهى وكمرصد لا سلم ان المجلة في الزيادة ان يرجع الى الحاكم  
حتى يبين واعلم ان اجارة الوقف لا يجوز اذ الاجارة المثل او اكثر فلو اجراء بدون  
اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المساجرون تمام اجر المثل وفي البحر متولى ارض  
الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مساجرها تمام اجر المثل عند علمائنا وعليه الفتوى  
قبل ان استاجر دار الوقف مدة طويلة اذ كان السفر بحالها حيث لم يزد ولم ينقص  
يجوز وان غلا اجر فلها يفسخ العقد ويجردنا بيا وكذا اذا استاجرها سنة  
فغلا السفر بعد مضي نصف السنة يفسخ العقد ويجب المستحق ويجردنا بيا في  
بخلاف الحكم المساجر ليكل ثمره في راس السنة والمنفعة تارة تعلم بذلك لعل  
كصبغ الثوب وحياطته اى خياطة الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يعين الثوب  
الذي يصبغ ولون الصبغ بانه اجر او نحوه وقد اصبغ اذ كان مما يختلف وجنس  
الخياطة والمحيطه وجل قدر معلوم على رايه مسافة معلومة لما في البحر يستجار  
الدائم للتركيب كما هو من بيان الوقف او الموضع حتى لو خلا عنها فهو فلسفة  
وبه يعلم فساد اجارة رويان العلوقين الواقعة في زمانا لعدم بيان الوقف والموضع  
والمنفعة تارة تعلم بالاشارة كتفعل هذا الطعام مثلا الى موضع كذا لانه اذا عرف  
ما ينقل مع موضع يشهد اليه صار معلوما والجمهور ان الاجارة لا تستحق العقد  
اى يفسد العقد فلو يجب تسليمها عين كان او بيا عندنا لان حكم العقد يظهر عند

وجود المنفعة وهو بعد مدة عند العقد في حق اضافة العقد الى المنفعة كما انما  
المنفعة مقام المنفعة فيجب الاجرة موقتا على تحققها لعل الامور التي ذكرها واعف  
هذا قال اهل السنن بالتجمل او بشرطه اى بشرط التجمل لان امتناع الملك بغير  
العقد لتحقيق المساواة فاذا تجمل او بشرط التجمل فقد ابطال المساواة التي هي  
حقه بخلاف الاجارة المضافة بشرط تجمل الاجرة فان الشرط باطل لا امتناع بخلاف  
الملك من التبدل للتصريح بالاضافة الى وقت في المستقبل والمضاف الى وقت لا يكون  
موجودا قبله ولا يفسد هذا المعنى او يستتبعه المعقد وعليه لتحقيق المساواة  
بينهما اذ العقد عقد معلوم او التمكن منه اى من احياء النفع او اقامة  
التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء هذا اذا كانت الاجارة صحيحة فاما اذا كانت باطلة  
لا يجب منى مجرد التمكن من احياء المنفعة الا حقيقة الانتفاع ثم فرع على هذا  
يقولون فيجب الاجرة لو قبض المساجر الدار وليسكنها اى الدار حق وضمت للدار لان  
تسليم المنفعة للمالكين اقيم تسليمها منقضا اذ التمكن من الانتفاع يثبت به  
وفي التوازل اذ استاجر دابة الى مكة فلم يركبها ان كان يغير غلة في الدابة فغلبه  
وان كان لعله فيها فلا اجر وتسقط الاجرة بالغصب بقدر فروع التمكن يعني اذا  
غصب الدار المساجر غاصب من يد المساجر في جميع المدة سقطت الاجرة  
وان غصب في بعضها سقطت الاجرة بقدر ذلك و اشار يقولون سقطت الاجرة  
في ان العقد يفسخ بالغصب كما في الهداية خلافا للقاضين ان قال لا يفسخ  
واطلو له شامل للعقد وغيره ومراده من الغصب عنها الخيولة بين المساجر وبين  
لا حقيقة اذ الغصب في العقار عندنا قال صاحب المنهج ولو انكر المجر الغصب وادعى  
المساجر والبيعة لعل دعواه فانه كان المساجر هو الساكن في الدار حال الممانعة  
فالقول للموخر وان كان فيها غير المساجر فالقول للمساجر ولا اجر عليه كسيلة  
الطاحونة وفي تنويره والوسم اى لو سلم الاجر المساجر العين العجرة بعد مضي نصف  
المدة فليس احدهما امتناع من ذلك اذ لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب في وقت  
المعجزة لاجل ذلك الوقت فانه كان فيها وقت كذلك اى يرغب في وقت معين مكررون  
وقت كما في بيوت مكة ومتى خريف فضلبا في وفي السراجية وغيرها اناسكن دارا  
معدة لليلة او زرع ارضا معدة للاستغلال من غير اجارة تجب الاجرة وعليه الفتوى  
ولرب الدار والارض طلبا طلب الاجرة كل يوم ولرب الدابة لكل مرحلة لان العقد  
حق المنفعة ينعقد مستقلا فكذا كان ينبغي ان يجب تسليمه ولو خطوة او سكن ليلة  
الا ان يستحسن قدر ما يسوم ومرحلة لان الخارج الا اذا بين زمان الطلب عند  
العقد فيتوقف المجر الى ذلك الوقت لكونه بمنزلة التاجر وقال في البحر  
ذلك لا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر كما قال الامام او لا وللنصار  
والحياط بعد الفراغ من عمله اذ قبله لا يفسخ بالبعثه بتحقيق للاجر  
وان وصليته عمل في بيت المساجر على ما في الهداية واليخر يدور في المبوط والدرية  
وقاضين ان والتمراش والفوائد والظهيرية اذا خاط البعض في بيت المساجر  
يجب الاجر له بحسبه كما اذا سرق الثوب في بيت المساجر يستحق الاجر بحسبه



واستشهد في الأصل بالواحد انما لا يبرأ من حايك فبعضه ثم انهم قد اخرجوا  
ما بين في التوريب خا طه الجبال باجر ففقه رجل قبل ان يقبضه رب التوب  
فلما اجر له ولا تجر على الاعادة وان كان الحياط هو العائق للتوب فعليه الاعادة  
كانه لم يعمل بغيره ولا يجاز طلب الاجر بعد اخراج الجز من التوبة لانه تمام العمل با  
لاخراج وفي اطلاقه اشارة الى انه يستحق الاجر باخراج البعض بقدره لان العمل  
في ذلك القدر صار مسلما الى صاحبه الدقيق فان احترق الجز قبل اخراج من  
التوريب وسقط الاجر سواء كان في بيت المتاجر او بيت الاجير كما انه هلك قبل  
التسليم فعليه الضمان في قولنا اصلنا جميعا لان هذا اجابة يده بتقصيره في  
التأخير من التوريب فان ضمه قيمته مجوز اعطاه الاجر وان ضمه دقيقا لم يكن  
اجر كما في الغاية وغيره وهذا يظهر كذا ان قول الوقاية فان احترق بعد ما  
خرج فله الاجر وقوله لا وعزم فيها وقوله صدر الشريعة اي في الاحتراق قبل  
الاخراج وبعد الاخراج غير موافق للنقل عن الامة القبول كافي الدور يمكن  
الوقوف بين كل حين كلام صاحب الوقاية وصاحب الغاية بان المولى بالاحتراق  
في الوقاية ما لا يكون بضعه وفي الغاية ما يكون بضعه كما يدل على عليه قوله با  
لاجماع وانما ما قيل من انه لا ضمان في الفصلين على الجواز لان الجناية غير واقعة  
فيهما هذا على ظاهر الرواية عن الامام كما قيل في الهذلية لانه لم تجد منه الجناية  
فصاحب الوقاية اختيار ما اختاره صاحب الهداية فليس يسد ذلك قول  
صاحب الهداية لا ضمان عليه متعلق بقوله فان اخرجته ثم احترق من غير فعله  
فقط لا فيما اذا احترق قبله بشئ وعنه هذا قال وان احترق من غير فعله بعد اي  
بعد الاخراج فله سقط ان كان يجزى بيت المتاجر لانه بمجرد الاخراج صار  
مسلما اليه في منزل المتاجر فاستحق الاجر بوضعه فيه وفيه اشارة بان كان  
يجزى في منزل نفسه لا يستحق الاجر بالاجرة بل بالتسليم الحقيقي ولا ضمان  
عند الامام وقال انشاء ضمه الجزو للمالك جرو ولا يجزى عليه ضمان الخطية المأج  
وفي النهاية هذا الذي ذكر من الاختلاف واختار القدوري واما عند غيره  
فهو مجزى على عهده فانه لا ضمان بالاتفاق وقاعد الامام فله ان يهلك  
من عمله واما على قولهما فله ان يهلك بعد التسليم وقال القدوري يضمن عندهما  
مثل دققة لانه مضمون عليه فلو لم يبرأ بعد حقيقة التسليم والطابع للولمة  
طلب الاجر بعد الفرق اي بعد وضع الطعام في القضاة اعتبار الفرق وانما  
قيد للولمة لانه لو كان له لبيته قد اخرج عليه كافي الجوزة فان فسد الطعام  
او اخرج اوله ينضج فهو ضامن من الطعام واذا دخل الجواز او الطابع فصار  
ليجزيها او يطبخ بها فوقع منه شرارة فاحرق بها البيت فله ضمان ولا  
عليه ولضارب الدين على وزن الكم اي الذي يتخذ الدين من الطين طلب الاجر  
بعد اقامته اي باقامة الدين من محله عند الامام حتى لو فسد بالطريق قبلها  
فلا اجرة اذ لا يوزن من الفساد قبله وله ان العر لهوا لاقامة لانه طين منقش  
هذا الذي اراد المتاجر من نفسه لا يستحق حرقه بله وذلك بعد التسليم

قبل الفتوى على قولهما وفي الفتوى ربا ربا على ما قاله الامام ومن كان له عمله انش  
في العين كصاع يظهر لوفى التوب وقصار يقصر بالثا والبيض هذا في يار انش  
ليظهر البياض المتور وكذا حكم قصار يقصر بالماء الله الصافي كافي يار انش  
كما في شرح الوقاية كذا الشحنة فله اي المتاجر جسا او العين للاجر لا جلا لا  
جره حتى يتدونها وقال زفر ليس له ذلك لان المقصود عليه صار مسلما الى  
صاحب العين باتصاله بملكه فيسقط حقا لجسه ولما ان اتصال العمل بالمحل  
ضرورة اقامة العمل فلم يكن راضيا بهذا الاتصال من حيث تسليم بل رضاء  
في تحقيق عمل الصنع ونحوه من الاثر في المحل اذ لا وجود العمل اليه وكان مضطرا  
اليه والرضى لا يثبت مع الاضطرار هذا اذا كان حالا اما اذا كان حالا اما اذا كان  
مؤجلا فلا يملك جسا من الخلاصة هذا اذا عمل في مكانه اما اذا عمل في بيت  
المتاجر فليس له حقا لجسه وان جسا للرجع فضا عت العين فلا تعد منه فله  
ضمان عليه لكونه امانة في يده كما كان قبل الجس ولا اجرة له اذ هلك العقد  
عليه قبل التسليم هذا عند الامام وقال ان ساء المالك ضمه مضموما وله الاجر  
لان العمل صار مسلما اليه تقديرا لوصول قيمته اليه فصار كما لو صار مسلما لحقيق  
او غير مصنوع ولا اجر لان العمل لم يصير مسلما اليه ومن لا انش له فيها اي في  
العين كالمال والمكسوع وبما قبل التوب ليس له اي للعامل جسا اي العين لان  
المعقود عليه نفس العمل وهو عرض ولا له انش يقدم مقامه فلو يتصور جبه  
فلو صفا ضمن ضمان العصب وصاحبها بالجواز ان شاء ضمن المتاجر  
قيمتها محمولة والاهل الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر محمله في زاد الا بق  
فانه يجزى على المحل وان لم يكن العمل انش له كذا على اشرف الزوال والمحل  
فا حياه بالرد كذا فكانه باعده فكان له حق الجس واذا اطلق المتاجر  
العمل للصانع ولم يقيد بعمله فله ان يتعمل الاجر غيره كما اذا امر ان يحيط  
هذا التوب بدرهم فاللزم عليه العمل سواء اوفاه بنفسه او باستعانة  
غيره كالما مور يقضا الدين وقوله على ان يعمل اطلاق لا تقيد فله ان يستعمل  
غيره وان قيد بعمله بنفسه بان قال خطه بيدك فله ان يفسد له ان يستعمل  
غيره ولو علم انه اذا جره كان عمله يكون هو المعقود عليه واذا قيضت ومن  
استاجر رجل لشيء بعياله من موقع فوجد بعضهم او بعض البياض قد حالت  
فاني بين يقين العمال فله اي الاجر جسا به لانه اوفى بعض المعقود عليه فيستحق الاجر  
عليه فيستحق الاجر جسا به لانه اوفى بعض المعقود عليه فيستحق الاجر  
جسا به قال الفقيه ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عياله معلومين حتى  
يكون الاجر مقابله بجلتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر مقابلا  
بجلتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله في التبيين فعلى هذا الوقت المصنف  
بقوله لو كانوا معلومين ولا فكله لكان اولى وفي الخلاصة فان لم يكونوا  
معلومين فالاجارة فاسدة وان توجز لا يصلح طعام الى زيد فوجده  
ميتا او لم يجده فوجه فوجه اي الطعام فله الاجر لانه نقض المعهود عليه



وهو حمل الطعام وايصاله اليه وقال في الاجارة لانه تعاقب له الى البصرة وقد وفي به  
وجعل وجني في رده بجهته حقه اجارة وكذا لو استاجر الايضال كتاب اليه  
اي الى زيد فريده اي الكتاب لونه اي زيدا وغيبته اي فلو شئ له عند  
الشيخين وقال محمد له اجارة هاهنا اي له الاجارة للذهاب في نقل الكتاب  
لانه او في بعض العقود عليه وهي هوقطع المسافة لانه الاجارة بما فيه من  
المسافة دون حمل الكتاب لحقة مؤتمرها ان المعقد عليه نقل الكتاب  
لانه هو المعقد او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم متعلق به وقد يقض  
فقط الاجارة موافقا لما في الهدية وشروطها ونحوها لما في الجمع وشروطه حصر  
بانه ايا يوسف مع محمد لا مع الامام لكن يمكن الحمل على خلاف الترتيب ولو ترك الكتاب  
هناك للزوم وكذا اذا زاد في وصية وله اجارة لذهابه جماعة لانه انما يقضي ما  
وسعه هذا ان شرط المبيوع ولا وجب كل الاجارة لو ترك الكتاب في القهستان وفيه  
اشارة الى انه لو جده ولم يوصل اليه لم يجب له شيء من الاجارة لانه لا يتعلق عليه  
وهو الايضال **باب ما يجر من الاجارة وما لا يجر** ما فرغ من ذكر الاجارة  
وشروطها ووقت تحقق الاجارة ذكرها ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز  
وصحح بفتح الدار والحائوت وان وصيلة لم يرد كقيمة ما يمل اي في كل واحد منها  
بفتح الهمزة لان العمل المتعارف في كل واحد منهما السكن فيمنع في العقد المطلق اليه  
والقيل ان لا يجوز للجهاة كالارض والياب فانها تختلف باختلاف العامل  
والعمل فلهذا بين البيان وله اي للمساخر ان يعمل كل شئ من العمل لا يتلف  
باختلاف المتعمل فلهذا الوضوء والاشغال وكسر الخطب المتعارف ولا يستجاء الى  
تختلف باختلاف المتعمل فلهذا الوضوء والاشغال ولا يستجاء الى المتعارف  
السير وان ينفذه وقد اويط الدواب في موضع معتاد له ويسكنها من  
اجب سنوات كان باجارة وغيرها وليس للاخر ان يدخل دابته المتسارعة  
بعدما سكن المتسارعة وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد ههنا جرت  
هذه الدار للسكن ليس له ان يعمل فيها غير السكن كما في القهستان سوى ما بين  
البناء كالحراة والقبارة والطين من غير رضائكم او غير طرده ذلك في  
عقد الاجارة لان هذه الاشياء توهن البناء والمراد ربح التور والماء الا ان يجر  
فانه لا يمنع من النصب فيه ولو انه تم البناء بهذه الاشياء وجب الاجارة  
محتسبا والقياس ان لا يجب ولو اختلفا في غير ذلك كان القول للمخرج  
لانه لو انكر الاجارة كان القول فكذلك انكر نوعا من الانتفاع ولو اقام  
البينة كانت بينة المتسارعة او لا نهاتبت الزيادة وصحح بفتح الدار  
الزرع ان يبين بين المتسارعة بزرع فيها كجبان العادة بفتح الدار الزرعة  
من غير تكثير فان عقد الاجماع عليها ان ما يزرع فيها تفاوت فلهذا بينا انه  
او قال على ان يزرع فيها او لم يقل على ان يزرع فيها ما شاء فسدت الاجارة  
للجهالة ولو زرعها بعد ذلك لا تقو صحتها في القياس كما اذا اشتد بجر  
او خرب وفي الاستحسان يجب المسمى وينقلب العقد صحيحا والمستاجر الترب

والطريق بخلاف البيع وفي الفينة استاجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ما شاء  
فله ان يزرع زرعين وبسبعا وخريفيا وفي التوسيع اجارة على مشغولة بزرع  
ان كان الزرع مجزولا يجوز ما لم يستحصه الا ان يزرعها مضافة الى المتقبل  
وان يبيع حق صحت وصحح بفتح الدار الارض للبناء والغرس اي عرس لا تجارة كل  
واحد نفع مقصور بالاجارة وان انقضت المدة اي مدة الاجارة طويلة كانت  
او غير طويلة لزمه او المستاجر ان يقلعهما اي البناء والغرس ويسمها اي الارض  
حال كونها فارغة عنهما لانه ليس لهما نهاية معلومة حتى يتركها اليها في تركها  
على الدوام ضرر لصاحب الارض سواء كان باجرا او غيره فوجب القلع والقيمة  
استاجر ارضا وقفا وغيره فيها وبين ثم مضت مدة الاجارة فللمستاجر ان  
يبقيها باجرا لئلا لم يكن في ذلك ضرر ولو ان الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم  
ذلك انتهى وفي البحر وهذا يعلم **مسئلة** الارض المحترقة الا ان يزرع للمستاجر  
المحجر وهو صاحب الارض قيمة ذلك اي البناء والغرس ولو لم يكن في ذلك  
نظر اليها برضى صاحبه او صاحب البناء او الغرس ان لم تنقص الارض  
بالقلع ان كانت الارض تنقص بقلعه اي البناء او الغرس قد وارضاه  
ارضه اي يفرم الموجب قيمته مقلوعا ويملكه بدون رضی صاحبه ايضا  
اي كما يفرم برضاه تنقص بقلعه او يرضى عطف على ان يفرم الا ان يرضى  
الموجر المستاجر فكيف رضى المجر يكتفي فله حجة الى رضى المستاجر لما قالوا  
وتعليقه لان الحق له فاذا رضى بالتماره على ما كان باجرا وبغيره كان له  
تأمل بتركه اي بترك كل واحد من البناء والغرس على ان يرضى بكون البناء  
والغرس لهذا اي للمساخر واذا رضى بهذه اي للموجر الذي هو صاحب الارض  
والرطوبة في الارض المتسارعة وكذا المكثرات وكما نحوها كالسجن في القلع اذا  
انقضت المدة اذ ليس لانتهايهما مدة معلومة والزرع يترك على الارض  
باجر لئلا ان يدرك لانه نهاية معلومة فيوجد في التاخير مراعات  
الحقين بخلاف موت احدهما قبل اركم فانه يترك بالمسمى على حاله الى  
المضاد وان انقضت الاجارة كان بقاؤه على ما كان عليه اولى بما امتلأه  
باقية ويلحق بالمساخر المتغير فيترك الى اركم باجرة المثل كما في المنع واما  
الفاسد فيؤمر بالقلع مطلقا وصحح بفتح الدار الركوب والحمل والسيار  
النوب البس للبيان العادة بذلك فان اطلق الموجر المستاجر الركوب  
او البس يعني ان يقول على ان يركبها من شاء ويلبس الثوب من شاء ويلبس  
من شاء فله اي للمساخر ان يركب من شاء ويلبس من شاء لانه يختلف  
باختلاف الركاب واللابس فلهذا يجوز الا بالنعيم او بالتعيق او بان يشترط  
ان يفعل ما شاء وفي التبيين ولو لم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت الاجارة  
للجهالة فاذا ركب المستاجر الدابة او البس الثوب يرضع تعيق مراد من اصل  
فلا يستعمل غيره فصار كالنصر عليه ابتداء وفي البحر واذا كان في قدم فساد  
ابلا على ان المكاد يملك ثلثه من مرض منهم او من عين منهم فهو فاسد



وان قيد الموجر براكب معين او لا يسر معين في الفضا المستاجر اذا هلك الدابة او  
الثوب لانه انما يسر ثوبا وثوب في العلم بالركوب والسير ولا جعل عليه وان سلم لانه مع  
الضمان متنع وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل في كونه ضمن اذا هلك مع المخ  
لفة والتقييد وما لا يختلف به اي باختلاف المستعمل فيقيده اي يقيد الموجر بغير  
معنى هذا فلو شرط الموجر سكون واحد بعينه في اجارة الدار جاز للمستاجر  
ان يسكن غيره لان السكون ليس بفيد لعدم التفاوت في السكون وما يضر بالاجارة  
والعصار فهو خارج بدلالة العادة والقسطا كالدار عند محمد وعند ابو يوسف  
هو كالسكن لا يختلف في ثمنه ونصب او تاديه واختيار مكانه وان سهرما  
يجعل على الدابة فوعا وقد ذكرنا كثر بركب على الدابة التي تاجر بها فانه اي المستاجر  
حمل مثله او ما اخف منه في الضرر كالشعر والسهم لا يسره ان يحمل عليها  
ما هو اضر منها كالحمل الاصل ان من يتخذ منفعة مقدرة بالتقيد فاستوفى  
اكثر منطالم يجزئ له ان يحمل كمنظمة لانه مثله وله حمل كمنظمة لانه دونه  
والقياس ان يضمن بها الحمل عليها خلق الجسد كيف ما كان للمخالفه وجه الاحتياط  
ان التقيد انما يقيد اذا كان مفيدا او فائدة هنا وفيه اشارة بانه سهر مقدرا  
المنظمة وزنا فحمل ذلك الوزن من الشعر او الفطن يضمن لانه ياخذ من ظهر الدابة  
اكثر من اكره كما في شرح الكثر لكن ذكر في الذخيرة في هذا ايضا عدم الضمان  
قال شيخ الاسلام انه لا يضمن سهرها وهو اضع لانه ضرر الشعر والفطن مثل ضرر  
المنظمة في حد الدابة عند سهرها وزنا وبه يفتي الصدر الشهيد كما في النهاية  
وان سهر قدرا من الفطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا لانه يجتمع في مكان  
واحد من ضررها فيضرها اكثر وان زاد على ما سهر فغطت الدابة ضمن قدر الزيادة  
ان كانت تطبق ما حملها لانه غطت بما هو مازون فيه والسبب في التقليل القيمة  
عليها حتى لو كانت المازون مائة من وزنه عليه غير مائة يضمن سدس الدابة  
وانما ربا الزيادة الى انها من جنس المستعمل فلو حمل جنس اخر غير المستعمل وجب جميع القيمة  
لعدم الاذن فيه هذا اذا حملها التاجر اما اذا حملها صاحبها بيده فله ضمان على المستاجر  
واجمل حمل المستاجر ما كان مستحقا بالعقل ولم يتعرض للمضيق للاجر اذا هلك  
وفي الغاية ان عليه اكثر او يقل كيف اجتمع الاجر والضمان لانه نقول الاجر في  
مقابلة الحمل المستعمل والضمان في مقابلة الزيادة وفي البحر ولم يتعرض للاجر اذا سلمت ولم  
اره صريحا والقواعد تقتضي ان يجب المسمى في فاسد الفسخ لا يضمن عندنا  
ومن هنا يعكس حكم المكاري في طريقه وان كان لا يحمل المستاجر الا برضى صاحب الدابة  
ولهذا قالوا ينبغي ان يبرى المكاري جميع ما يحمله انتهى وهو ان روافق يضمن لنفسه  
اذا استاجر الدابة ليركبها فاراد معه رجلا فغطت بضمن المستاجر نصف قيمتها  
ولا عبرة بالتقليل لانه ركوب العالم بالفرسية لا يضر وان تقل وركوب غير العالم اضر  
وان خف هذا اذا كانت الدابة لطيفة حمل اثنين وان تطلق حملها يضمن كل القيمة  
وقالوا هذا ان كان الرديف يتمسك بنفسه وان كان صغيرا لا يتمسك يضمن  
بقدر نقله وقيد بالركوب ان اذا حمل على ما تقضي يضمن جميع القيمة المالك

ان شاء

ان شاء ضمن الرديف وان شاء ضمن الركب فالركب لا يرجع ما ضمنه والرديف  
ان كان مستاجرا او فلو كان في التبيين وغيره وان يحميها اي الدابة من كسحت  
بالجملها اذارة ها وهوان يحذرها الخافضة لغف ولا تحرق او ضربها فقطعت  
اي هلكت ضمن عند الامام لانه فعل غير مازون فيه خلقا لها اي لا يضمن  
عندها وعند الامة الثلاثة فيما هو مفاد لانه الضرب في السر مفاد فاما ما زونا  
فيه بخلاف غير المفاد وفي الغاية ان ضربه للدابة يكون تحديا موجبا للضمان  
قيدنا لكبح لان بالسوق لا يضمن اتفاقا وان جاورها اي بالدابة مكان  
سماه فغطت ضمن قيمتها لان صار غاصبا ولا يبرأه عن الضمان بردها  
اي الدابة الى ما سماه اي الى مكان سماه وان وصلته سهرها ذهابا  
وربا في الاصح وقالوا لا يضمن لانه لما عاد الى الوفاق يبرى عن الضمان  
كالموذج ولنا ان يد المستاجر ليست يد المالك في الحفظ فمما عاد المودع  
الى الوفاق عاد الى يد المالك حكما قوله في الاصح احتراز عما قيل انما يضمن اذا  
سهر جرحا ذاهبا فقط لا جانيا لان الاجارة انتهت الى ذلك الموضع فيضمن  
بالبجاء وزعمه قال صاحب الهدية الا طلق اصح وقال صاحب الكافي في القيد  
اصح وان نزع سهر الجار الذي اكراهه بسهره واسرجه وما يسره به مثله  
فهلكت لا يضمن اتفاقا لانه اذا كان مماثل الاقل تناوله اذن المالك ان  
لا فائدة في التقييد غيره في الوزن فيستد يضمن الزيادة كما في الهدية وان اسرجه  
او اوكفه مما لا يسره متعلق بقوله اسرجه او لا يوكفه لم يتعلق بقوله  
او كفه مثله فهلكت ضمن جميع قيمته لانه لم يتناول الاذن من جهة فجار  
مخالفا وكذا ان اوكفه بما يوكفه مثله عند الامام لان الاكاف يستعمل بغير ما يستعمل  
به السهر وهو الحمل وانما يلف ايضا لانه لا يسطر ان يسطر السهر فكان  
في حق الدابة خلقا الى جنس غير المستعمل فلم يضر مستوفيا شيئا من المستعمل  
فيضمن الكل قيد بكونه لا يسره بملكه لانه اذا سهرها بالكان فاكفها  
بالكان مثله او اسرجه مكانا كان لا يضمن كحان الخلاصة وفي البحر لو سهرها  
من بلد الى بلد لا يضمن وان سهرها ليركبها في السفر كان المستكره من الاشراف  
لا يضمن ثم قال وفي الكافي الضمان مطلقا من غير تفصيل المستاجر وكان هو المذهب  
لانه ظاهر الزيادة كما لا يخفى انتهى وقال لا يضمن قدر ما زاد ووزنه على السهر  
فقط حتى لو كان وزنا الاكاف ضعيف وزن السهر حتى ضمن نصف قيمته لا فائدة  
الاذن في قدر الزيادة والجواب قدر التفاوت في العناية ولم يبين مقدار المضمون  
اتباعا لرواية الجامع الصغير لانه لم يذكر ضامن جميع القيمة ولكنه قال هو  
ضامن وذكر في الاجاز ان يضمن بقدر ما زاد من السائر من قال ليس في المسئلة  
روايات وانما المطلق محمول على المفسر منهم من قال فيها روايات في رواية الاجاز  
يضمن ما زاد وفي رواية الجامع يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا اصح و  
تكملا في معنى قولهما يضمن بحسابه وهذا حديث الروايتين عنهما امام فنهضم  
مما قال انه بقدر المساحة حتى اذا كان السهر ياخذ من ظهر الدابة تدروا انه



كان في قدر أربعة اسبار فممن بحساره وقيل بغير بالوزن وان سلك الحمال طريقا  
غير ما عليه المالك مما سلكه الناس فله ضمان عليه اي على الحمال ان لم يتفاوت  
الطريقان لان التقيد غير مفيد عند عدم التفاوت وان تفاوتوا اي الطريقان  
بان كان الطريق السلوك اعسر او ابعد او اخوف من الطريق الاخر او كان الطريق  
سلوكا مما لا يسلكه الناس وان لم يكن بين الطريقين تفاوت كما ذكر في الوفاة  
لابن النخعة وغيره فعلى هذا اظهر عدم فهم من قال من انه لا حاجة اليه لان  
تفاوت الطريقين منه ويمكن بالتكليف انتهى لانه كما بد من ذكر هذه المسئلة  
لا انها مستقلة تتبع قيد بالتعيين لانه لو لم يعين ضمان وفي الخلاصة المالك اذا انزل  
في سفارة ونحوها لا انتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بالمطر او سرقة فهو ضمان  
اذا كانت الترقية والمطر غالبا او جملة اي حمل الحمال المتاع في البحر اذا قد بالبر  
فتاف المتاع في هذه الصور ضمن الحمال لصحة التقيد اما اذا تفاوتوا او كان  
سلوكه الناس فظاهر واما اذا حمل في البحر فخطر البحر والذرة السلامة  
اطلقت فمثل ما اذا كان مما سلكه الناس او كان قد نجا بكونه قيد بالبر لانه  
او لم يقيد به لضمان كما في البحر او ابلغ قال لا تتفاوت ببلغ بالتشديد اي ببلغ الحمال  
المتاع ذلك الموضع الذي يكثر ويجوز بالتخفيف على بناد الفعل الى  
المتاع اي اذا بلغ المتاع الى غير ذلك الموضع كما في البحر جملة اي بالجمال الاجر  
لحصول المقصود وارتفاع الخلاف معنى ولا يلزم اجتماع الاجرة والضمان  
لانها في حالين كما في شرح الكنتز للمعتمد المعنى وان عين تدع بترقرع رطبة  
اي من حياجر ارضا بالارض لا يزرعها حنطة فزرعها رطبة صحت بانقضت  
الارض لان الرطبان اكثر ضررا بالارض من البر لا يفسد بغير رطوبتها  
وكثرة الحاجة اليها فكان خلوقا المفسد مع اختلاف الجن فيجب عليه  
جميع النقصان ولا اجر عليه لانه لما خالف صار غاصبا فاستوفى المنفعة  
بالغصب فلا يجبا لاجرة قال القتي وان زرع ما فيها اقل ضرر من البر لا يجبا  
عليه الضمان ويجب عليه الاجر لانه خلوقا المفسد فلا يصير به غاصبا وفي  
المتاع ما ذكرهنا من عدم وجوب الاجر ووجوب ما ينقص من الارض وهو منجب  
المتقدمين من المتأخرين واما ما ذهب اليه من ان يوجب جرم المثل على الغاصب اذا كانت  
الارض للوقف او للبيت او انما حاصبا حبا للاشتغال كالحمان ومحوه وان اضر حياطة  
النوب فمحصا حياطة فباء حينئذ المالك بغير قيمته اي النوب قيمته وبين اخذه البقاء  
وبدفعه اجرة مثله لانه لما كان يشبه القيسر من وجهه كان الاثر كمن يستعملونه يستعمل  
القيسر كان موافقا واخذ النوب ونشأ مال الى حياطة الخلاف وضعه القيمة وانما وجب  
المثل دون المستحق لان صاحبه انما دفعه بالمستحق عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل  
لا يرد على ما يستحق كما هو الحكم في اثار اجاران الفاسدة والبر الحقة فمثلها اذا كان  
يستعمل بمشاكل القيسر وماذا تشقه وجعله قبا خلوقا للبر في الثالث حيث اوجب  
فيه الضمان وعن الامام انه لا خيار لرب النوب في الكل بل قيمته قيمة النوب وكذا في  
المالك او امر بقباء فحاطه صراويل والاصح للامتناع في اصل المنفعة وصار كمن امر

بغزب من طست من شيه وغزب منه كوزا فانه بخير كذا ههنا وقيل يصحها بها  
للتفاوت في المنفعة **باب الاجارة الفاسدة** وجه التأخير عن الصحيح ظاهر يجب  
فيما اثير في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المستحق المعلوم عندنا وعند زفر والامة  
الثلاثة يجب يجب الاجر بالتمام بلغ اعتبارا ببيع الاعيان ولنا ان المنافع غير متقومة  
بنفسها بل بالنقد ضرورة لحاجة الناس وقد اسقط العاقدان بالقيمة الزيادة  
فيه واذ انقص المثل لا يجب زيادة المستحق لفساد التسمية بخلاف البيع لان  
تقوم الاعيان ليس بضرورة في اصل ان المستحق ان كان مستحقا وبلا اجر المثل او زاد  
عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمستحق كما في القيسر هذا اذا لم يكن الفساد لجمال  
المستحق لعدم التسمية فان كان الجمالة المستحق او لعدم التسمية يجب اجر المثل بالتمام بلغ  
وكذا اذا كان بفضه مقلوما بفضه غير مقلوم مثل ان يسمي راية او ثوبا او يستاجر الدار  
او الحمام على الاجارة يجب عليه اجر المثل بالتمام بلغ ان اسكنها وان استاجر دارا كل  
شهر بكذا صح العقد في شهر واحد فقط وفيه الباقي كانه كلمة كل للعموم وقد ينفرد  
العمل بها لان الشهر لا نهاية لها والواحد معين فيصير فيه واذ لم الشهر كان لكل  
منهما نصيب الاجارة لانها العقد الصحيح من غير محضر صاحبه على قول ابو يوسف  
ويحضره على قولهما وقيل لا يفسد الا بحضر صاحبه بالاتفاق الا ان سمي جملة  
الشهور الا ان يعين لكل الشهر بان يقول اجرها عشرة اشهر كل شهر يدوم مثلا  
لانه حينئذ تعلم المدة فيصير العقد فيها بالاجماع وكل شهر يمكن المتأجر منه ان  
الشهر ساعة صرح فيه اي في ذلك الشهر الذي سكن ساعة لحصول رضاهما  
وسقط حواشي ان لا يكون للموخر لخرجا الى ان ينقضي ذلك الشهر لا بعد  
كله ثم العقدين لترتيبهما في اوله وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين  
ولما هو الردية بها واه ابقاها في السنة في الليلة الاولى ويومها اي لكل واحد  
منهما الحيا في الليلة الاولى من الشهر الداخلة ويومها ويصير كما في اكثر المقدمات  
لان ذلك راسا لشهر في اعتبار اول الشهر نوع خرج لتقدير اجتماع المتعاقدين في  
ساعة روية الهلال ولوقته في انهاء الشهر فسقط راس الشهر فيفسد اذا اهل  
الشهر بلا شبهة ولوقته اجره شهرين او ثلثة ونقص الاجرة كما يكون الواحد  
منهما الفاسد فيهما مجمل وان اجرها الى الدار سنة بكذا صح وان وصيلة لم  
يبين قسط كل شهر لان المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والاجرة معلومة  
فتصح ونقسم الاجرة على الاشهر على السواء ولا تعتبر تفاوت الاسعار باختلاف  
الزمان وابتداء المدة او المدة الاجارة ما سمي ان وقت التسمية بان يقول من شهر  
رجب سنة فلانة السنة مثلا والاول بان لم يقع تسمية فوقت العقد وهو المقتر والابتداء  
المدة لان الاوقات كلها سواء وحكم الاجارة في مثله بتعين الزمان الذي يربط العقد  
كالاجل والبيت ان لا يكمل فلهنا شهر هذا اذا كان العقد مطلقا من غير تعيين المدة  
وان بين المدة تعين ذلك العقد مطلقا من غير تعيين المدة وان بين المدة تعين  
ذلك وهو كما هو فان كان عقد الاجارة حدين يمل على صيغة المفعول بمخرج  
الحلال من الحين اليوم الاول من الشهر دون ليلة كما في البيت لعين السنة بكذا



بالأهلة فلهم موافقة الناس وإن لم يكن العقد حين يهل الهلال بل كل بعد من  
من الشهر فبالأيام أي فبغير الأيام في الشهر وبالعدد وهو أن يقدر كل شهر ثلثون  
يوماً هذا عند الإمام لأنه لما تعدد الشهر الأول بالأهلة تعدد ابتداء الثاني والثالث  
أيضاً لأن الشهر الأول لما وجب تكيله من الثاني لكونه متصلاً به انقضى الثاني أيضاً فوجب  
تكيله من الثالث وهكذا إلى آخره وعند محمد الشهر الأول بالأيام والثاني بالأهلة  
فإن الأصل في الشهر اعتبار هابته اهلة عند المكان مكان وقد أمكن في ذلك الشهر  
المختلفة وتعد بالاول فيكمل بالأيام الأشهر وأبو يوسف معه أي محمد وفي رواية ومع  
إمام في آخره وكذا العقد فإن كان واقعاً إذا كان حين يهل الهلال تقدر شهور العدة به  
بالأهلة وهذا خلاف وإن كان في أثناء الشهر ففي حق الطلاق يعتبر بالأيام  
أنفاً وكذا في حق القضاء والعدة عنده وأما عندهما فيعتبر بشهر واحد بالأيام وسنذكر  
أن بالأهلة وذكر في النهاية أن القعدة في هذه الصورة تعتبر بالأيام أنفاً كما في  
القيساني ويجوز أخذ الجماع الحرام للتوارث والتعارف قال عليه ما رآه المؤمن  
حين فهو عند الله حين فلا تعتبر جهالة المبيعة في مثل هذا ومن العلماء من ذكر  
الجماع لأنه شريعتاً بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم ذكر بعضهم اتحاداً لأنه قلما  
يخلو اجتماعاً غير منقصة والصحيح أنه ليس باتحاداً للرجال والنساء جميعاً للفرقة  
كما في أكثر المقبرين ويجوز أخذ الجماع أجرته لما روي أنه عليه السلام احتج وأعطى  
أجرته فكان ثلثه عليه السلام أن من حرمت التمسكت كسبا الجماع مسوحاً غاروا  
وإذا يجوز أخذ أجره نسب النبي صلى الله عليه وسلم يوجب فلهذا يستر وأما إذا كان لغيره عليه السلام  
أن من التمسكت نسب النبي صلى الله عليه وسلم على حد المضاف والمضاف إليه كان حقيقة العيب  
ليس بمكروه لأنه سبب لبقاء النسل ومن يتجاره له حمل والأنزاء وهو امر مؤمن  
وإذا يجوز أخذ الأجرة عند المتقدمين على الطائفتين وفي شرح الوافي والمذهب عندنا  
أن كل طاعة مختصة بها التسليم إلا الاستيلاء عليها باطل كما إذا كان في الحج والعمرة  
والتذكير والتفكير والقروء وتعليم القرآن والفقه هو وقرنها لأن القرينة تقع على  
العامل ولقول عليه السلام اقرأ القرآن أي علموا ولا تأكلوا به بحله وقوله المسجد  
وإداء الزكاة وكفاية المصنف والفقه وتعليم الكتابة والنجوى والطب والتبخير  
وعلم الأوقية فإن أخذ الأجرة في الجميع جائز بالاتفاق وقال الشافعي يجوز على  
الأطباء إذا جمعوا مع الأذان أو المصاحف أو لا يجوز أخذ الأجر كالفناء والنوع  
الملحق لأن المعصية لا يتصور تحققها بالعقد فلا يجب عليه الأجر إذا أعطاه  
الأجر وقبضه لا يحمل له ويجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط إذا أخذ المال  
من غير شرط بإيجاله فإنه عن طوع من غير عقد يحرر وفي شرح الكافي لا يجوز الأجرة على  
من الفناء والنوع والمزاير والطلل أو شئ من الكفو ولا على أحد أو قراء  
النعماء أجر في ذلك واللولجي رجل ساجد رجلاً ليغيب له الطفل الطلل  
أن كان اللحد ولا يجوز وإن كان للقدور والمافلة أو العسر يجوز لأنه طاعة  
ويقتضي اليوم بالجوارى جواز أخذ الأجر على إمامة وتعليم القرآن والفقه  
والأذان كما في عامة المقبرين وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ يمتنعون

ذلك وقد لو أبى من أصحابنا المتقدمين الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ وغيره  
الناس فيهم وكانت لهم عطية من بيت المال واعتبار من المتعلمين في مجازاة الأجر  
حساناً بالاحسان من غير شرط مرة يعيشون على ما شئهم ومعارهم وكان يفتون  
بوجوب التعليم عند قس ذهاب القرآن وتحريضاً على التعليم حتى ينهضوا لأن  
الواجب فكثير جداً فلا لقرآن وأما اليوم فذهب ذلك كله وانقطعت العطينة من  
بيت المال بسبب هلاكه والظلمة وتغل الخفايا بعاشهم وقتل ما يعلم حبه ولا يتقرب  
له أيضاً فإن حاجتهم تسقط من ذلك فلم يبق لهم باب التعليم بالأجر فذهب القرآن  
فأفتوا بجواز ذلك ورواه حسناً وقالوا الأحكام تختلف باختلاف الزمان أي يري  
أن الناس كمن يخرجنا إلى الجاهلية ونهانه عليه السلام و زماناً إلى بكونه منكم حتى  
منعهم عمر رضي الله عنه واستقر الأمر عليه وكان ذلك هو التصواب كما في التبيين  
وفي النهاية يفتي بجواز الاستيلاء على التعليم والإمامة والفقه كذا في التزجية وفي  
الروضات ولا يجوز استيلاء المصنف وكتب الفقه لعدم التعارض كما في شرح الكنز  
للعين ويجوز المساجد وهو الصبي وأوليه على ما دفع ما سمي من الأجر ويجوز به أي  
بالأجر الذي يسمى بجبر على دفع الحلة المرسومة الحلة بغير العلم المصنوعة بغير  
تهدى إلى العالمين على رؤس بقوس القرآن سميت بها لأن الكفاية أهدى إليها الكفاية  
وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر حتى لم يكن بينهم قول وشتر فيؤمر بأمر  
المعلم وفي الحامية وغيره رجل ساجد جليلاً يعلم ولده أو عبد الحرقة فيه ر  
وإتيان في رواية المبسوط ويجوز في رواية القدوري لا يجوز فإن بيننا لذلك وقتاً  
معلوماً سنة أو شهر أو جازة أو جارة ويستحق المسمى تعلم الولد أو لم يتعلم وإن لم  
يبين له ذلك وفقاً لصحة الجارة وله أجر للثل تعلم الولد والعبد وإن لم يتعلم فلأجر  
له وفي الجواهر يخرج من جواز تعليم أو لفلسيت فإن كان في موضع لا يوجد  
من يغسله غيره هو لا فلا أجر له وإن كان في موضع فيه أناس غيرهم فله أجر  
وفي الشف أجارة السقف جائزة وهو على وجهين أحدهما أن يستاجرهما إلى مدة معلومة  
والآخر أن يستاجرهما إلى مكان معلوم وكلاهما جائزان أن مضى المدة وهو في البحر  
أن يسكنها حتى يحتاج من البحر ويعطيه أجر مثلها وكذا جارة الخيام والنسيطة  
جائزة وله أن ينصب ذلك كما ينصب الناس فإن احترق في الشمس أو فسد في أسف  
من المطر أو الشلل أو احترق من غير غش أو خلو فلا ضمة وكذا أجارة الأسحة جائزة  
وله أن يغسله أو يغسله عليه وإن هلك وإن تعدى عليها فله كسب عليه الضمان ولا أجر  
ولا تصح أجارة الشاة سواء كان الشاة فيما يحتمل الضمان كالعبد عند الإمام لا أجارة  
الدار مثلاً أو أياها لا انتفاع بعينها وهذا غير منصوص في الشاة حيث يمكن التسليم  
بجواز بيعه والمرد من الشيوع الشيوع الأصلي لأن الطار لا يفسد الجارة في ظاهر  
الرواية عند الإمام وعند يفسدها إلا من الشريك فإنه يجوز مشاعاً بالاجزاء فكذلك  
فإنه هو الرواية عن الإمام لأن الكل يجمع على ملكه فلا يلزم الشيوع وعنه لا يجوز  
أيضاً ثم اختلف الشاع على قول الإمام فيلزم العقد حتى لا يجزى له أجر أصله وقيل ينفقه  
فأسد حتى لا يجزى له أجر المثل وهو الصحيح ولله عندنا نص في أجارة الشاة مطلقاً سواء



نصفه شريكه او غيره كانه قدع تلك فيجوز كالباع وبه قال الشافعي ومالك وسليمان والميموني  
في جواز اجارة المشاع انما يستجر الكل في نفسه في النصف فانه يجوز لانه الشيوع الكفار  
لا يفسد كماله ويحكم الحاكم بجواز في المقتضى القوي في اجارة المشاع على قولها  
لكن في الحاشية وغيره القوي قول الامام وبه جزم اصحاب المتن والشروع فكان هو  
المذهب كما في المتن وان اجرة الامم من رجلين حتى اتفاقا لان التسليم في جلة ثم التسليم لتوق  
الملك بينهما اي يجوز بيعها راظر وهو مضمون باجر معلوم والقياس تصاع  
كاجارة البقرة او الناقة ليشرب لبنها او اجارة البستان ليأكل ثمره وجه الاحتياط  
قوله تعالى فان ارضعت لكم فأنوهن اجورهن وعليه انعقاد الجاع وقد جرى  
به التعامل في اعصار بلا تكثره في عقد على منفعة هي تربية الصبي واللبس  
تابع وهذا اختيار صاحب النخبة والاصح واقر بالفقهاء كما في الهدية وهو الصحيح  
كما في الكافي وقيل عقد على التدخين اللبس لانه المقصود الخدمة تابعة وهو اختيار  
شمس الامامة الترخي وفي الغالية كلام في المطالع وكذا يجوز استجارها بطعامها  
وكسوتها بحسب ما لا اجماع له هنا لا تقتضي الى التزاع لانه العادة تجارية با  
لوسعة عالة الظئر شفقة الولد حلالها اي قالوا لا يجوز قياسا لجمالة  
وهو قول الشافعي وفي الجامع الصغير ان من الطعام درهم ووضو جنس الكسوة  
واجلتها عنها ولو بين جنس الطعام ووضعه وقدره جاز ايضا وفي الطعام  
لا يشترط اهل وتحت اي على الظئر غسل الصبر وعسل ثيابه عند البول ومن الغائط  
عن الوسع واصدع طعامه بالمضع والطبخ ودهنه بقية الدار جعل الصبي  
مطعمه بالدهن بالضم لان كل منهما عرفا والرقع غير فيما لا يفسد بفضله ولا يجب على  
الظئر من شئ منها اي هذه المذكورات بل هو ان ثمن طعامه ودهنه ما غسل به  
ثياب الصابون ومحوه واجرها اي اجر الظئر على من نفقة اي نفقة الصبي عليه  
مسوا كان والده او غيره من تجب عليه نفقة فعلى الوصي من مال الصبي فلا تبطل اجارة  
ببوتة وقال ابو بكر منها تبطل اذا كان للصبي مال كما في القهستاني وحاشا كرم محمد  
من ان الدهن والديان على الظئر فيها علمها هو عن الكوفة ثم فرعه بقوله  
فان ارضعته اي اذا ارضعته الظئر الصبر بمعد او جرت فقولهم فان ارضعته  
يكون من قبيل المشاكلة في المدة او فترة الرضاع بلين شاة في فمه او عدته  
من الشتر المتعدية تمام وضعت له فلا اجرتها لانها تارة بل المراجحة  
هو الرضاع وهذا الجارو ليس بارضاع وهو ما وقع عليه عقد الاجارة وهذا الجار الصبي  
بلين الظئر في المدة لم تستحق الاجرة فلم بهذا ان العقود عليه هو الرضاع والعمل  
دون العين هو اللبس كما في العناية وفي المحيط لو استأجرناه لترضعه جديا او صبي  
لا يجوز لانه اللبس اليها في فمه فوقعت اجارة عليه وهو مجهول فلا يجوز وتو  
للبن المرأة قيمة فلا تقع اجارة عليه وانما تقع على فعل الرضاع والتربية  
والعناية وفي القهستاني فان الظئر ليسها وليتهدد وادام كل بنية  
فيتها وهذا اذا اشهر انها ارضعته بلين شاة وما ارضعته فلا نفقة  
فلا اكتفى بالبول لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلافه في فان التلق فيها وحل

ومن الاثبات كما في المحيط وفي الدور بخلاف ما اذا دفعته الى خادمها حتى ارضعته حيث  
تستحق الاجرة ولو زوجها او زوج الظئر وطعها اذا اراد لانه حقه فلا يمكن المتبا  
من ابطاله لا يطاع في بيت المستاجر اذا منع المتاجر من الوطء لانه ملكه فيمنعه  
فان لم يمنع بل اذن فيه جاز وله اي لزوم الظئر فستحقها راجارة ولزم تكن الاجارة  
برضاه مضمون سواء كان تشبه اجارتها بان كان وجبها بين الناس او لم تشبه  
في الاصح لكن ليس له الاطلاق بل ان كان نكاحا اي نكاح المذموم ظاهر بين  
الناس او يكون عليه شهود صيانة لحقه لا اي ليله ان يفسخ الاجارة ان  
اقرت المرأة به اي بالنكاح لان الارادة حجة قاصرة غير مقبولة في بطلان حق الغير  
وهذا المستاجر ولا هل الطفل مستحقها اي الاجارة ان مرضت الظئر او حبلت لا للظئر  
والمریضة تضربا لصغير وكذا انفسخ المریضة ان مرضت او حبلت او خفي ظن  
وكذا انفسخ اذا نكحها او كانت مسارة او فاجرة ثابتا فحورها بخلاف ما ان كانت  
كافرة كما شرع للذكر وغيره وما في القهستاني من انه صح استجارها الظئر الكافرة  
والعاجرة لكن نهى ارضاع المحقق فدفع مخالف الامام بالفاجرة في ثابت فحورها  
او بدار صحتها استجار فقط وكذا انفسخ اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها ولها ايضا  
فستحقها اذا كانت قنائة منهم وكذا ان المجرعة بارضاع ولديها وانه يفسخ بموت  
اي الصبي لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال او لم يكن بخلافه في  
او الظئر فانها انتقضت ولو سافر في اهل الصبي ففسخ الاجارة وفسد الجار  
حاشا ان يفسخ له غرة بنصفه اي بنصف الغزل او ثلثة او استجاره او جاز  
ليجعله عليه طعاما الى بيته بغير منة اي من الطعام باذ جعل النفقة اجرة له  
او استجاره ليعطيه له بغير بغير من دفيقة اي دقيق ذلك البتر اما في غير  
الاولى والثانية فلو انه جعل الاجر بغير ما يخرج من عمله فصار في معنى بغير  
الطعام وقد نهى عنه عليه السلام وللصبي في ذلك المستاجر عا جز عن تسليم  
الاجرة انه يعقد ما يخرج من عمل الاجير والقدرة على التسليم شرط لصحة العقد وهو  
لا يقدر بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يعد قار ففسد قال ابو المكارم قال فبا  
حينما يجوز البيع بالثلث او الربع وبه اخذ الفقيه ابو الليث والامام  
والامام ابو علي السمرقاني يجب اجر المثل لكل لا يجاوز المسمى فلا ان الاجارة لما  
فسد وجب الاقل من المسمى ومن اجر المثل لرضا وبجدة الزيادة بخلاف ما اذا اشترى  
ليعمل نصف طعامه بالنصف الاخر حيث لا يجب الا جيرة فيه ملك النصف  
في الحال بالتجمل فصا رجالة طعاما مشتركا بينهما لا يجب الا جرا من جزه بحمله  
الا وهو عامل بنفسه فلا يتحقق تسليم العقود عليه وفي المتن اشكال وجواب  
ان شئت فليراجع وفي الهداية بخلاف ما اذا اشتكا في الاحتياط حيث يجب الاجر  
بالفأ ما بلغ عند مذكورة المسمى هناك غير معلوم فلم يصح الخط وعند محمد كان  
المسمى لا يجاوز باجره نصف مذكورة لانه نصف المسمى حيث اشترك هذا  
اذا احتطب احدهم او جمع الاخر وانما اذا احتطب جميعا وجبا جميعا ففما شربا  
على السواء كما في النهاية والعناية وفي التوير شجرة لم يصد له او يحتطب



فان وقعت جازة الآلة الى اذن المظن وهو ملكه وان شاع لم يجر له البيع  
تغير بغيره فسد العقد عند اكتمال العقد عليه مجزول لذلك فيه امرين  
يحتل كل منهما ان يكون مفقودا عليه العمل والوقت فالعمل ينفع المتاجر كانه  
لا يعطى الاجر المورج الا بعد تمام العمل والوقت ينفع الاجرة كانه يستحق الاجر  
بمضى المدة سواء عمل او لم يعمل ولا رجحان في احدهما فيؤدي الى التراجح ولو كان  
المفقود عليه كليهما يلزم ان يعمل مستغنيا لهذا اليوم فذلك مما لا يقدر عليه  
احد عادة خلة فالحق ان قال هذه جائزة ويكون العقد على العمل ومن اليوم  
حتى اذا فرغ منه نصف النصارى فله الاجرة كاملة وان لم يفرغه في اليوم فعليه  
ان لم يعمل في العقد لا في العقد عليه هو العمل وذكر اليوم للتجديد ولو قال في اليوم  
بكله في صيغة اتفاقا لان كلمة في المظن لا تلتزم المدة فلا يقضى الاستغناء  
فكان العقد عليه هو العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا اخذت في فائه يقتضي  
الاستغناء ولو شاع لم يجر له البيع كذا من الدقيق على ان يفرغ منه اليوم مجزول باجماع  
وان شاع جازا على ان يجر بها من كرت الارض اذا اصابها بالمحراث من باب شرف يزرعها  
او يستاجرها على ان يستأجرها ويوزعها على الايجار لكونه شرطا يقتضيه العقد كانه  
الزراعة لا تنافي الا بالكراب والسقي وان شاع جازا على ان يجرها ان كان المراد  
بالثنية ان يزرع الارض مكرمة به تفسد الاجارة لبقاء نفع الكرب بعد انقضاء المدة  
وهذا شرط لا يقتضيه العقد بسبب الفساد بقاء النفع لوقوع الارض متوجها ففقد  
في صفقة وهي منهي عنها وان كان المراد كرب الارض مرتين وكانت الارض تخرب  
الزراعة بكرها مرة والمدة سنة واحدة تفسد الاجارة ايضا لما مر وان كانت تخرب  
بكرها مرتين لا تفسد لعدم بقاء اثر الثنية وكذا لا تفسد ان كانت المدة في  
هذه الصورة سنتين او اكثر لعدم منفعة الثنية او شاع جازا على ان يجرها  
نهرها او يحفرها وهذا المقام تفسد الاجارة لبقاء منفعة في العام كما ان  
تخلو في الحد او لكما في التبين او على ان يسرقها او يجرل السرقين عليها وهو الزبل  
وهو معرب ويقال له سرجين تفسد الاجارة ابقاء بعد الانقضاء ما اذا كان  
لا يجر الا ما لسرقته اذا كانت المدة طويلة لا يصح الاجارة في الكل لما مر رناه  
انفا وكذا يصح استيجار الزراعة او يجر الزراعة الارض بزرعها اخرى  
بان جعلت زراعة الارض اخرى اجرة لها والركوب لا يصح استيجار آية  
ليركبها بركوب آية اخرى ليركبها الاخرى بمقابلتها ولا يسكن الا بغيره استيجار الركوب  
يسكن بركوب آية اخرى ليسكنها الاخرى بمقابلتها ولا يسكن الا بغيره استيجار الركوب ليسكن  
يلبس ثوب آخر ليلبس الاخرى بمقابلته ويكون من قبل بيع الثمن بغيره وذا يجوز  
خلو الآلة الثنية وفي الدرر كلام ان شئت فقلنا لو لم لو استوفى احدهما المنفعة  
عند اتحاد الحثي فله اجر المثل في ظاهر الرواية وذكر كرخ عن ابي يوسف انما شئت  
عليه وان شاع جازا على ان يجر شريكه او حمارا شريكه لعل طعام هو في الطعام للمسا  
لا يلزم الاجر الذي سعاد والاجر المثل لا يعمل شيئا شريكه الا ويقع بعضه انفسه  
فلا يستحق الاجر وعندنا ثلثة حقوق هذه الاجارة هي المسمى آية او في الشروط

منه كراهة شاع جازا على ان يجر من الميراث كما لا يجوز للميراث بغيره من الميراث  
لان الميراث ملك الميراث والميراث ليس بملك حتى يجر منه وفي الميراث لو شاع جازا  
حما فانه دخل الاثر مع بعض اصدقاؤه التمام فانه لا يحل الاجرة لانه ليس بملك  
لما جاز رجل ارضا ولم يدر كانه يزرعها او لم يزرعها لا يصح العقد لان  
ليست الارض بغيره فسد الزراعة وكذا ما يزرع فيها يختلف في بعضه اقل من  
من بعض فلا بد من التسمية عند العقد ولا يعلم للعقد عليه فيضو الى الفضا  
هذا ان يجر الميراث اما ان يجره بان يقول علي ان يزرع ما شئت فحينئذ يصح لوجود  
منه فان زرعتها لم يزرع الزراعة او ما يزرع فيها ومضى الاجل عاد العقد صحيحا  
وله ان الميراث المسمى من الاجرة مستحقا لا بد من اجماع الجاهلة وانقطاع المارضة  
فيقلب جائزا كما اذا سقطت الاجل المجهول قبل مجيئه وفي القياس يعود وهذا  
قول ثالثة وقيل فانه لا ينفذ جائزا فيلزم اجر المثل كما في اكثر ما في الميراث  
من الله وعند محمد لا يعود صحيحا وهو القياس كما لا يكثر التردد وان شاع جازا  
جازا الى مكة ولم يدر كانه يجر عليه قبل المقادير ما يجرل الناس على مثله ففقد ارضه  
في الطريق لا يصح الميراث لان الميراث المسمى من الاجرة امانة في الميراث وان كانت  
الاجارة فاسدة فاسد هذا الميراث فاذ انقضت ولا اجر عليه وان بلغ الميراث مع  
الميراث مكة شرفها الله تعالى وفي البرازية فكذا في دابة الى فارس فالاجارة في  
لان فارس وعراق وخوارزم وشام وخراسان وسند وما وراء النهر وفي  
خطاي والكنت والدم واليمن والولاية وبجاري وسمرقند وبالح وجرجانية  
وهامة واخر زبند في البلدة وجعلت في الامة بخاري سهم الولاية وفي موضع  
هو سهم الولاية ان يبلغ الارض له اجر المثل كما يجره من وفي كل موضع سهم البلدة  
ان اوصل يلزم البلوغ الى المثل فله ان لا يجر المسمى من الاجرة عند العقد  
لما شاع لان الفساد كان للجهالة فاذ حمل عليه شيئا يحمل على مثله فعين ذلك  
فانقلبه صحيحا وان اختلفت اي الميراث والميراث قبل الزرع في مسئلة استيجار  
الارض بغيره ذكر الزرع وقيل حمل في مسئلة استيجار الحمار نقضت الاجارة في  
للفساد لبقائه قبل ارتفاع الحمل الجاهلة بالتعيين بالزرع في المسئلة السابقة وبان  
في هذه فلو اختصا بعد الزرع او الحمل لا يقضى بغيره لعدم امكنه بل يبقى على  
ما كان بل يذهب في الفساد في المسئلة السابقة الا بمضى اجل او بالبلوغ في  
المسئلة الثانية ولو شاع جازا في ثم حجة الاجارة في بعض الطريق وجب عليه  
اجر ماركب قبل ان يركب ولا يجب لما بعد هذا عند ابو يوسف وعند محمد يجره  
كله وفي التنوين اجارة المنفعة بالمنفعة مجزول اذا اختلفا وان اختلفا  
فهل لما فرغ من انهاء الاجارة شرع في بيان احكام بعد الاجارة وهي الضمان  
والاجير بوعان مشترك وخاص والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص  
الاجير المشترك من العمل لغير واحد معناه ان لا يختص بواحد لغيره او لم يعمل  
ولا يشترط ان يكون عاملا لغير واحد بل اذا عمل لواحد ايضا فقط فهو مشترك  
ان كان لا يمنع ولا يبعدز عليه ان يعمل لغيره وفي الفرض الاجير المشترك من عمل



هو احد لواحد او يعمل له غير موقت وموقتا بله تخصيص في القدر والشرط  
والخاص واجاب صاحب الفتاوى بانه قد علم مما سبق في باب الاجر متى يستحق  
ان بعض الاجر يستحق الاجرة بالمثل فلم يتوقف معرفة على معرفة المرفق وقيل  
قوله من لا يستحق الاجرة حتى يعمل مرفق التعريف بالمرفق لا يصلح عند عامة  
المحققين واذ انضم الى ذلك قوله للضمان والفارح ان يكون تعريفيا  
بالمثال وهو الصحيح لكن قوله لان المفقود مافى ذلك لان التعديل على  
التعريف غير صحيح في كونه مفرد لا يوضح التعريف به نظر وان يقال انك التعديل  
من تعريفات اللفظية ونماه فيه فليطالع وقال الزبيدي والوجه ان يقال الاجر  
المشترك من يكون عقده واردا على منافعه ولا يصير معلومة الا بكثرة المدة او بذكر  
المساواة ونماه فيه فليراجع ولا يستحق الاجر المشترك الاجر حمله على كل صياغة وانما  
ومحتمل ان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين العوضين فالمسلم المفقود  
عليه المستاجر وهو العمل اسم للاجير العوض وهو الاجر والمنازع في يده اي في يده  
الاجرة امانة لا يضمن ان هلك المانع من غرقه عند الامام وهو قول زفر فحق  
بن زياد قياسا سواء هلك بامر يمكن التمسك عنه كالسرقة والغصب او لا يمكن  
التمسك عنه كالخربق الغالب والعدو المكابر لان العين امانة في يده لم يحصل  
القبض بازنه فادى يكون المحفظ مقصودا بالذات وكذا لا يتعاقب الاجرة في الاجر  
في الاجارة بمقابلة العمل او الوصف بخلاف المودع باجر كان حفظه مقصود  
حتى يقابل به الاجر وان وصليته شرط عليه ضمانه لا يشرط لا يقتضيه العقد به  
اي بعدم الضمان يفتى وفي الحاشية والفتوى على قول الامام وفي النسخ وقد جعل  
الفتوى عليه في كثير من المقبرين وبه جزم احكام المتن وكان هو المذهب  
وعندها وعند مالك والشافعي في قول يضمن ان امكن التمسك منه اي من الهول  
كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن التمسك عنه كالموت خفف الله والحرق والغالب  
والعدو المكابر لكونه سببا لصيانة اموال الناس وافق المتأخرين  
بالصلح على نصف القيمة لا اختلاف في الصيانة والامة وعلى هذا حكم الولاية  
والفضاة على القولين وفي شرح الجمع نقلنا عن المحيط الحالا فيما اذا كانت الاجارة  
محتوية وانما فاسد يضمن اتفاقا ويضمن ما في الذي تلف به اجاره اي عمل الاجير  
اتفاقا كتحريق الشوب من دقه اي دق القطار ورتق الجبال اذ لم يكن من مزاجه  
الناس كحرق الاصلاخ فان التلف الحاصل من زلفه من تركت التثبيت والمشي  
وانقطاع الجبل الذي يشهد الكاوي الجبل فان التلف الحاصل به حصل من  
ترك التوثيق في شدة الجبل وغرق السفينة من مدتها وفيه اشار الى ان  
السفينة وغرق من مودع او زرع او نحوها لم يضمن كما في الفتاوى وقال  
زفر والشافعي لا يضمن انه مأمور بالعمل مطلقا وانه يقتضي التسليم والمعيب  
ولنا انما المقصود هو المصلح دون المفسد فكان هو الماد ولا بد من غيره وفي  
شرح الوقاية لعدد الشريعة ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف به عمله عملا جاوز  
فيه القدر المعتاد على ما ياق في الحجام او عملا لا ينفاد فيه المقدار المعلوم لكن

والمخ تعلقه عن العارضية حاله فان هلك بان تحرق رزقه او عصبه  
يضمن عندنا بخلافه في البزاع والحجام فان البزاع ونحوه لا يضمن ما هلك  
بفعله جاوز المقدار اولا لكن لا يضمن به اي بفعل السفينة الا على من مدتها  
غرق في السفينة او سقط من الدابة وان سوقه او قوده لان ضمان الادب لا يجرى  
بالعقد بل بالخيار وما يجب بهما على العاقلة لا يتحمل ضمان القود وهذا ليس بجائز  
لكونه مازونا فيه قبل هذا اذ كان من يتمسك على الدابة ويوكب وحده وانما  
كالمنازع والصحيح انه لا يضمن نصرا ولا زحاما ولا يجرى له ضمانا لانه لا يجب الضمان  
النفس لانه ليس بالوسع لعدم العلم بمحصل الموت الا ان تجاوز الموضع المعتاد لان ذلك  
غير مازونا فيه فيضمن الزائد كله اذ لم يهلك يضمن نصف الدية حتى ان الجرح الحاد لو  
قطع الحشفة ويرى المنقطع تجب عليه دية كاملة لان الزائد هو الحشفة وهو عضو  
كامل فوجب عليه الدية كاملة وان مات وجب عليه نصف الدية لان النفس تلفت  
بما دون فيه وغير مازونا فيه فيضمن نصف الدية وهو من ارباب المسائل حيث يجب  
الاكثر بالبر والاقول بالهلاك وتفصيله في المخ فليطالع سئل صاحب المحيط عن هذا  
جاءه الى علم وقال افضل ففصده فصد متعاقبا فان من ذلك السبب فيضمن  
العصار قيمة العبد وتكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذلك للصبي نجدة  
على عاقلة الفصاد وسئل عن رجل فصد ثامنا وترك حتى مات من سيلان الدم قال  
يجب عليه الفصاد كما في الفضول العارضة ولو انكر رد في طرقتا الفزان ذكر الميزان  
للمشهور بالوفاء والزيارة بل فائدة ولما لك ان يضمنه او الجارحته اي قيمة زنا  
تقوم في مكان حمله ولا اجاره او ضمن قيمته في مكان كسره وله اي الجمل الاجر بحاله  
واما الضمان فكون السقوط بالضرار او بانقطاع جبل وكل ذلك من ضيعه واما  
الجناية فكسر الطريق والحل شي واحد بين انه وقع تعديا او انا صار تعديا  
من الابتداء من هذا الوجه وله وجه اخر هو ان ابتداء الجرح حصل باذنه فلم يكن  
تعديا واما صار تعديا عند الكسر فيميل الى الوجهين سواء وفي الوجه الثاني  
له الاجر بعد ما استوفى وفي الوجه الاول الاجر لم وما يستوفى اصلا كما في  
المهدية وثاني النوعين الاجير المخلص وهو من يعمل لواحد قد صاحب الدور  
بقوله على موقتا بالتخصيص وفرايد القود عرفت مما سبق وبني اجير واحد  
ايضا ويستحق الاجير الخاص الاجر بتسليم نفسه اي الاجرة منه اي العقد  
سواء عمل او لم يعمل مع التمكن بالاجماع كمن يتاجر للخدمة الغير المعينة  
لنفسه او لغيره لعمد لهذا المتأخر ومن غير ذلك العقد ورد على منافعه وذلك  
العمل ليرد المنفعة المستحقة الى تلك الجهة صار كما لو باع عبدا من رجل  
حيث لا يملك بيعه اخر وفي شرح الوافي واعلم انه ان يتاجر لغيره بدع  
شهر فهو اجيره مشترك الا ان يقول ولا يرعى غم غيري فيجوز فيه اجيره  
وحده وان يتاجر لغيره شهر بدع فهو اجيره وحده الا ان يقول  
ويرعى غم غيري وفي الذخيرة ولو يتاجر يوما يعلم في الصبح فطرت  
السبا بعد ما خرج الاجير الى الصبح الاجر له لان التسليم لنفسه



وذلك العمل يوجد مكان العذر وبه كان نفق المرغبات كما في التمتع السهمي وفي النج  
وان هلك في المدة نصف النعم او اكثر من النصف فله الاجرة كاملة مادام منها  
يرجع منها شيئا لان العقد عليه هو تسليم نفسه في المدة وقد وجد في الاستدلال  
ان يرى على شي منها بغير اذن صاحبها لان الزاحل عليها فان فعل فوطيت  
صنع وان كان العمل فوطيت فلو صمان عليه لانه بغير فعله كما في الجوهر وفي  
العمارة ثم الراعي اذا كان اجير وحده فماتت من الاغنام واحدة حتى يضمن  
لا ينقص من الاجر بحسبها لان النعم ان ماتت كلها لا ينقص من الاجر شيئا انتهى  
وهو مخالف لقول الجوهر مادام يرجع منها شيئا كما لا يخفى ولا يضمن الاجير  
الحاصلة بل في يده بان سرق منه او غاب او غصب او بطل لان العين امانة  
في يده بالاتفاق لانه لا يتقبل الاعمال الكثيرة من الناس فلا يوجد العجز والتقصير  
في الحفظ بخلاف الاجير المشترك لما ذكرنا من ان كسرا انقروم او يخرج الثوب  
عند العمل لم يتعد النقص لانه يتقبل الاعمال من الخلق طمعا في الاجر فيجوز قيام  
فيجب عليه انضمان عندهما استحيانا للصيانة اموال الناس كما مر وفي المنع الراعي  
اذا خلط النعم بعضها ببعض فان كان بقدر لا يضمن ويكون القول قول في بيع  
الدواب انها للفلان وان كان خلطا لا يمكن التمييز يكون حاشا قيمتها والقول  
في مقدار القيمة قول الراعي وتعتبر قيمة الاغنام ويوم الخلل فان دفع غم رجل  
الى غيرها حبها فاستهلكها المدفع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفع اليه ان  
كان الراعي اقرب وقت الدفع منها للمدفع اليه ولونذوق بقرة من الباقورة في كاف  
البقار ان تعيها يضع الباقى كان وسعة من ان لا يتبعها ولا ضمان عليه  
بالاتفاق ان كان الراعي حاشا وان شتركا فكل ذلك عند الامام وعندهما  
يضمن وفي السور استاجر حمارا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد  
الطلب لا يضمن وفي الجوهر بقا ترك البقر مع صبي ليحفظهن فهلك  
بقرة وقت التسعى باقة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن ولا يضمن  
ولو جاء البقار ليلة ورغم انه ردا البقرة وادخلها القرية فطلبها صاحبها  
ولم يجد هاتم وجدها بعد ايام وقر الجبانة قد عطيت قالوا ان كان العرف  
فيما بينهما ان البقار يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل كل بقرة  
في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية ولا  
ضمان عليه وصح ترديدا لاجر اي جعله مئة ذبيحة ففعلين وايهما  
وجد لزم ما سئل له بخلاف لو قال للمياط ان خطه فارسي فبدرهم او روميا  
فبدرهمين فافعل من هذين العملين عمل يستحق المسمى هذا عند الكل لانه خير  
بين عقدين صحيحين مختلفين واه جرد يجب بالعمل وعند العمل يرفع الجمل  
وقد زعموا ان ثلثة لا يجوز ان يخاله المعقود عليه لئلا يخاله وقد اوقف القياس  
ان ينفقه بمصرف بدرهم او زعفران فبدرهمين هذا عند الكل لما مر وكذا لو قال  
للمستاجر ان سكنت هذه الدار فبدرهم في الشهر وان سكنت في هذه الدار فبدرهمين  
وكذا لو قال ان ركبنا الى الكوفة فبدرهم ان ركبنا الى واسط فبدرهمين فله في

احمال الخلاف

احمال الخلاف هذه المسئلة ذكرت في الجامع الصغير مطلقا فيحتمل ان يكون قول الكل  
او قول الامام خاصة وكذا يصح لو ذكر بين ثلثة اشياء بان قال ان خطه  
فارسي او روميا او ثوبا لا يصح بين اربعة اشياء كما في البيع والجامع دفع  
الى صفة غير انه يشترط خيار التعيين وفي البيع دون الاجارة كان الاجرة انما  
يجب بالعمل واذ اوجه يصدر المعقود عليه معلوما بخلاف البيع فان الثمن يجب  
ببعض المعقود والبيع مجهول ولو قال للمياط ان خطه اليوم بدرهم او ان  
خطه غد فبدرهمين فخطه اليوم فله الدرهم وان خطه غد فله اجر المثل  
لكن لا يجاوز اجر المثل نصف درهم لانه هو المسمى في اليوم الثاني قال القدر وروى  
هي الصحيحة وفي الجامع الصغير يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم عند  
الامام كذا ذكر اليوم للتعجيل دون التوقيت ويبدل عليه هنا نقص الاجر لو اخ الفحل  
الى العقد فبقى في اليوم الثاني تسعين احدى درهم والاخر عند الامام كذا ذكر اليوم  
للتعجيل دون التوقيت ويبدل عليه هنا نقص الاجر لو اخ الفحل الى العقد فبقى  
في اليوم الثاني تسعين احدى درهم والاخر نصف والتسعين في عقد واحد  
مفسدة فوجب اجر المثل كما لو قال خطه اليوم بدرهم او نصفه فلو يكون ذكر اليوم  
للتوقيت اذ لو كان التوقيت يفسد العقد ان اجتماع الوقت والعمل فيصير اجرا  
مستركا واحدا خاصا وان لا يجوز ذكر الا يكون ذكر العقد للترتيب بل يكون للتطبيق  
فيجوز في قوله وان الثاني على ما مر وفي اكثر الكتب ولو خاطب بعد غد فالصحيح انه  
كايما وزنه نصف درهم عند الامام وانما عندهما فالصحيح انه ينقص من نصف  
درهم ولا يزداد عليه وقال الشوطاف جاز ان حتى اذا خطه اليوم فله درهم واذ  
خطه غد فله نصف درهم لان ذكر اليوم للتوقيت وذكر العقد للتطبيق فوجب  
في كل واحد من وقتين التسمية مقصودة نصا وعقدين كما خالف التويعين  
كالرومية والفارسية وعند زرارة الشيطان فاسدان وهو قول ائمة الثلاثة  
لان ذكر اليوم وذكر العقد للترتيب والتويع فجميع في كل يوم تسعين ولو قال  
ان سكنت بالثريد من باب التفصيل هذا المانعة عطارا فبدرهم وان سكنت  
خدارا فبدرهمين جاز عند الامام لانه خير بين عقدين صحيحين مختلفين  
والجهاالة في الجمل ترتفع عند الجبانة خلا فلهما اي فالا لا يجوز لان المعقود عليه  
واحد واذ ان مختلفان ولا يدري ايتهما يجب فلا يجوز به وقال زفر والائمة  
الثلثة وكذا الخلاف بين الامام وصاحبه لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الباء  
للدابة الى الخيرة فبدرهم وان جاوزتها الى الخيرة فبدرهمين الى الفارسية فبدرهمين  
فالعقد جائز فيهما عند الامام لما مر انه خير بين عقدين صحيحين مختلفين  
كما مر مسئلة الجناطة الرومية والفارسية وعندهما لا يجوز وبه قال زفر والائمة  
الائمة الثلاثة لان المعقود عليه وكذا الاجر احد الشئين وهو مجهول الجهاالة  
توجب الفساد ولا يجوز ان يسافر المستاجر بعبء مستاجر للخدمة بلا شرط  
اي بلا شرط السفر لانه خدمة التفر زيادة مشقة فلا ينظمها الاطلاق  
وعليه عرف الناس فانصرف الى المرفحين الجهد الموصف بخدمة حيث لا ينفك



فاحسنه

بما صنعت صدق رب الثوب لأن الأذن يستأد من قبل رب الثوب وكان علم بكيفية  
فالقول قوله فإذا انكسفت وكذا الاختلاف في القيس والبقاء بأن قال الثوب  
أمرتك أن تعمل قبا - وقال الخياط فصا والقول لرب الثوب أيضا مع يمينه  
فإن حلف رب الثوب ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول أي صاحب الثوب  
بعد الحلف ففهم أن ثناء ضمنه قيمة الثوب غير معلوم ولا أجر له أي أخذ الثوب  
وأعطاه أجر مثله لا بما وزبه المسمى على ما يشاء من قبل ومن محمد أنه يضمن  
ما زاد الصبغ فيه لأنه بمنزلة الغاصب وقانونه إلى ليلي القول قول الصانع وإن  
قال رب الثوب عملت لبله أجر قال الصانع بأجر قال القول لرب الثوب لأنه  
يترك تقويم عمل الصانع لأنه يتقويم بالعقد ولأنه يتأكد الضمان والصانع يتعبد  
فالقول قول المنكر مع يمينه عنده ما في القياس وعندنا نفي وقول واحد القول  
للمصانع وعندنا يفسق القول للمصانع إذا كان حريفا أي تعامله له بأن يتبينها  
أخذوا عطا يلزم له الأجر كما سبق من المعاملة يدل على أنه يعمل بأجر فقام  
تمام الاشتراط في الاستحسان وعند محمد القول للمصانع إن كان معروفا بعمله  
بالأجر لأنه فتح الخانات كجل الأجر جرى وكذا جرى التضيض على الأجر اعتبارا للظن  
على الاستحسان مجواب الامام عن استحسانها أن الظاهر يصلح للدفع لا للد  
استحقاق وهذا يحتاج إلى تحقق الأجر والفتوى على قول محمد كما في التبيين  
**باب فسخ الأجرة** وجه التاخير عما قبله ظاهر إذ الفسخ يعقد العقد بحالة  
فسخ الأجر بعيب قوت صفة عيب الفسخ كحراب الدار وانقطاع ماء دار  
أو ماء الرجال فإن كاد منها بغوت النفع فبطلت جارية الفسخ وفي الهداية ومن أمثالنا  
من قال بأن العقد لا يفسخ لأن المنافع فانت على وجه يتصور عودها فافهم  
الآيات في القيد وعن محمد أن الأجر لو بها أي بعد الحراب ليس للمساخر أن يفسخ  
ولا للأجر وهذا التصريح على أنه لا يفسخ لكنه أي العقد يفسخ وهو أصح  
ولو انقطع ماء الرحى والبيت مما ينتفع به لعقد الطعن فعليه وفي التبيين فإذا  
استوفاه لزمته صحتة وفي الولو كجر رجل مساجرا رضا لزمها فزاعها  
ولم يجد الماء يسقيها فبطلت الزرع والمسئلة على وجهين أما أن يستاجر بها  
بشرها أو بفيد شرها ففي الوجه الأول سقط عنه الأجر لفوت التمكن من  
الاستفاد في الوجه الثاني أن انقطع ما الزرع على وجه لا يرجي فله الخ  
وإن انقطع قليلا قليلا ويرجي منه السقي فالأجر عليه واجب ولو لم  
ينقطع الماء لكن سأل الماء عليها حتى لا يتيها وله الزداعة فلا أجر عليه  
لأنه محزر عند الانتفاع به وصار كما إذا غصب غاصب وفي الحاجة رجل مساجر  
أرضاً فانقطع الماء قال إن كانت الأرض تسقى من ماء الكهانة تسقى على  
المساجر وكذا إن كانت بماء السماء فانقطع الماء أو دخل عطف على قوله فب  
به أي بالفسخ يعني أن العيب لا يفوت الدفع بالكمية بل يخلفه بحيث إن  
ينتفع به في الجملة كمرض العبد ووبر الدابة والذئبة واحدة الذئب بالفتح



جراحة تحدث وتظهرها من الرجل فان تنفسه به الهنا في شرح الوقاية لابن  
الشيخ وجاجة الى القضاء ولا الى الرضا وفي الفسخ بيع فوق الفسخ  
بقوان النفع بنهاية ويحتاج الى القضاء والرضا بالعيب الذي يحل به عند  
عامة المشايخ لقوان النفع على وجه يتصور عوده ولو انتفع المتاجر به  
اي بالمناجر ميعيا ورضوا بالعيب او زال الموجه به سقط حيا به ارجاء المتاجر  
لحصول الرضا والتمسك من الانتفاع فيجب عليه ارجاء كماله وفي المنع اعادة التاجر  
ونظيرها واصلاح الميزان وما كان من البناء على ربة الدار فان ابي صاحبها كان  
للمتاجر ان يخرج من الدار الا ان يكون المتاجر متاجرا بها وقد رهاها  
لرضايه بالعيب واصلاح بئر الماء والبلوعة والمخرج على صاحب الدار بلوجر  
لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعل ما ذكر من اصلاح المتاجر فهو متبرع فيه  
وليس له ان يجبره من الاجرة وكذا الفسخ الاجارة بغير شرط والروية عندنا  
للمتاجر ان يفسخ الاجارة بالعدر عندنا لان المعقود عليه في الاجارة النفع وهو  
غير مقصور فيكون العذر فيها كالعيب قبل القبض في البيع خلافا لما في العقد في  
الاجارة واقع على ايمان لكون المناقعة بمنزلتها عنده فتكون الاجارة كالبيع  
فلا يفسخ بالعدر بل يفسخ بالعيب وبه قال مالك واحمد وابو ثور وهو ان العذر  
الفسخ من المضي على ما يوجب العقد لا يتحمل ضرر من متعلق به اي بعقد الاجارة  
كفعل من سكن في حكمة وجعه ان السن بعد ما يتجرله اي لقلع السن  
فان العقد ان يقرن فلع من صاحبه وهو غير منفي بالعقد وطبخ لولمة ماتت  
عروسها بعد اذ سيجار للطبخ لها اولى بها او طبخ لولمة اختلعت بها  
بعد الا سيجار للطبخ لها فان العقد ان يقرن بضر المتاجر بايلا في اية في غير الوية  
وكذا الفسخ لو ساجر دكانا يسمى به فذهب ماله اي مال المتاجر واقل  
او جريته فانما هي الموجه من لا يجد قصاؤه اي قضاء دينه الا من ثمن ما  
اجره من دكان او مكان ولو وصليته باقراره اي ولو كان الدين باقراره موجه  
لازم لو بقى العقد يلزمه الجسر كجله حيث لا يقدر ما لا سواء وهو ضرر زايد  
لم يستحقه بالعقد وفيه اشارة الى انه لو كان له مال غير ما يفسخ او ساجر  
علا لخدمة او مقرر او مطلقا اي بلا قيد بصر فيا في المتاجر فانه  
حينئذ يثبت الفسخ لانه خدمة السفر استحق فلو ينظمها الخدمة المطلقة  
فضلا من المقيمة بالمرح في منع المتاجر من السفر ضرر لم يستحق بالعقد ولو  
اكتفى بقوله مطلقا كان احضر واشمل للممر تدبر او اكثر دابة للسفر ثم  
بدله منه اي ظهر للمتاجر ما يوجب المنع من السفر كحمار كونه قصده سفر  
الجمع فذهب وقته او طلب غيرهم لم يفسخ والتجارة فافترق وغيره كذا فانه ثبت  
له حق الفسخ لانه لو منعه من السفر لزمه ضرر زايد ولو بد المكارى منه  
اي ولو ظهر له ما يوجب المنع من السفر فليس له بعد ردة لانه يلزمه ضرر كانه  
لا يكتفه ان يعقد ويبعث تلميذا او اجيرا ولو من المكارى وهو عذر في روايته

الكرخي لانه لا يعرف عن ضرر لانه في بيعه لا يفسخ على ابيه مثله وهو يمكنه  
الخروج بخلافه ما اذا لم يمرض دون رايه الا صلح ما ذكرنا وفي القهستان الفتوى  
على الاولى فلهم اختيار المصنف قد سماه ولو ساجر خياط لا يعمل لنفسه لا غير  
عبد يجهل له انه للخياط فافلس الخياط فهو عذر لانه يلزمه الضرر على موجب  
العقد لقوان مقصوده وهو ان ساه له بخلافه خياط يجهل بالاجارة ليرسله  
بعذر لانه راس ماله الخياط والمخيط والمقارن فلا يتحقق الا في كل حال فلا يفسخ فيه  
ويجوز ترك الخياط الخياط لا يعمل في اقرق حيث لا يكون عذرا لانه يمكنه  
ان يعقد الفسخ للعيانة في ناحية من الدكان وهو يعمل في العرق في ناحية بخلاف  
بيع ما اجره فان هذا ليس بعذر في الفسخ بدون حقوق دين لا مكان استيفاء المتاجر  
والعين على ملك المشتري كما يستوفىها واليمين على ملك البائع كما في التمني وقال  
ابو الكارم وهو يجوز البيع اخلف الروايات فيه في الكفاية قال الامام الرضا  
الصحيح ان البيع موقوف على سقوط حق المتاجر وليس للمتاجر ان يفسخ البيع  
وهو اختيار الصدق الشهيد وفي الحاشية هو اختيار الروايات وفي الجامع الصغير كل ما ذكرنا  
ان عذر فان الاجارة فيه تنقض وهذا مثير الحاشية لا يحتاج فيه الى قضاء الفسخ  
وفي الزيارات ان الامر يدفع الى الحاكم لفسخ الاجارة لانه فصل بجهل ففسخ  
على قاضي كالرجوع في الهبة قال الرضا هذا هو الصواب ومنهم من فرق فقال ان كان  
العذر ظاهرا انفسخت ولا يستحقها الحاكم قال قاضيهم ان الرجوع في الهبة قال  
الرضا هذا هو الصواب ومنهم من فرق فقال ان كان العذر ظاهرا انفسخت وان لم يكن  
الحاكم قال قاضيهم ان المجبوري وهو اصح ولو ساجر كان ليعمل الخياط فتركه  
اي عمل الخياط لعل اخره ففسخ به الاجارة لان الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين  
مخلف ما ساجر الخياط بعد الخطة فترك الخياط العمل العرفي لان العامل في  
شخصان فامكنه كافي لهداية وفي الفرائد وفيه جرح لانه يمكن ان يعمل العمل الاخر في  
مكان عمل الخياط ولا يلزم الجمع بين العملين انتهى كذا يمكن ان يجاب بان المكارى  
الذي يعمل فيه الخياط لا يمكن ان يعمل فيه عمل اخر في امر البلاء عادة فلزم العذر  
وكذا لو ساجر عقارا ثم اراد السفر فهو عذر لما فيه من المنع عن السفر والزام الاجرة  
الانتفاع بخلافه ما اذا ساجر عقارا ثم سافر لانه لا ضرر له المتاجر بفسخه استيفاء النفقة  
بعد غيبة الزوج ففسخ الاجارة يلزمه الى الفسخ بكون احد العاقدين او احد  
من الاجر والمتاجر عند الامة الثلاثة لا تبطل بغير اذنها وبوتها كالبيع  
ولان المناقعة والاجرة صارت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينقض  
عقدها لنفسه فالجملة حال عن احد حال كون احد العاقدين قد عقدها لنفسه  
او صفة لعدم تعرفه بالاضافة على طريقة قولهم ولقد امر على البيهقي بسنن الامام  
المعروف بيلم العهد الذهبي وما اضيف اليه في حكم البكرة فان عقدتها اي الاجارة  
لغيره لغيره فلا تنفسخ الاجارة لو تم كالمكيل بعقدها لو كلة والوصى وكذا  
والعاقد بعقدها المجبوري ومنه يتولد الوقت بعقدها للوقت لان الموجب  
والمستاجر باقيا فلا يلزم ما من عدم الجواز لا تعاد الا يقال حتى لو مان العقود



بطلت ولو مات احد المتاجرين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت في نصيب الاخر وقال في بطل في نصيب المحي ايضا لانها اجارة المشاع ولما ان عدم الشيوع شرط في ابتداء العقد في بقائه **باب مسائل مشهورة** في هذه المسائل متفرقة على ابواب الاجارة قد تداركها وجمعها في اخر الكتاب ولو احرقت المتاجر حصايد ارض مستأجرة او مستعارة وهي جمع حصيد وهي ما يخرج من الاربع والمفت والمزاد هنا ما بقي من اصول القصب المحصور في الارض فاحرق في نصيبه متى في ارض غيره لا يضمن لانه غير معتد في التسبب فلم يوجد شرط الضمان لان فعله وقع في ملك نفسه كن حفر بئر في داره فوقع انسان لاصدا عليه ان كانت السبخ هاربة حين او قدر النار ثم تحركت لاصنع له والمهادية من هذه بالهجرة او سكن وفي بعض النسخ هاربة من هذين اي سكن وان كانت البرج مضطربة ضمت لانه قد فعل مع علمه بعاقبته فافضى اليها فجعل كباشر وهذا القول الذي ذكره من تفصيل الهادية والمضطربة اختيارا لشمس الائمة الرخصة كما في اكثر العبدات وفي التوزيع المتاجر تنورا او كانا في الدار المتاجرة واخرى بعض بيوت الميراث والدارك ضمان عليه مطلقا اي سواء بنى باذن صاحب الدار او كان بجوار ما نصنع الناس في الجين لو وضع حجرة في الطريق فاحرق شيئا ضمن لانه معتد بالتوقع ولو اوقعه البرج الي شئ فاحرقه لا يضمن لان البرج تحت سبوت فعله ولو اضع الحداد الحديد من الكبر في دكانه فوضعه على العلوة وضربه عطله وخرج نيران النار الى الطريق العامة واحرق شيئا ضمن ولو لم يضره ولكن اخرج البرج شيئا يضمن ولو وقع ارضه سقيا لا يحتمل الارض فقد في الارض جازة منه ولو سقطت حيا طار صاع في خانوته من يطع عليه العمل بالنصف من هذا الفصل لان صاحب الدار اذا جاء وحرمة ولا يكون حازقا في العمل فيقع على اذ يطلع عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز له استأجره بنصف ما يخرج من الدار وهو محمول لكنه جاز بحسبنا احدى ما يقبل العمل بالوجاهة والاخر بالعلم بالذات فذلك فينظم المصلحة ولا تضره الجهالة الحاصلة من الكسب قبل الاثبات فيحصل العمل باحدى ما لا يضره على نفي العمل فان تقبل احدى العمل والاخر يعمل يجوز كما يجوز في شركة الساب والتفصيل لعدم الجهالة المفصلة الى النزاع قال صاحب الهداية هذه شركة الوجوه وقال العيني في شرح الكز وفيه نظر لان شركة الوجوه ان يشتركا على ان يشتربا بوجوهها ونبيها وليس ثمن في هذه بيع ولا شرا فليكن يتصور ان يكون بشركة الوجوه ليس بها هو المصطاف عليه الماز في كتاب الشركة بل مراده به هنا ما وقع عليه فيه تقبل العمل بالوجاهة يدرشك الله قوله هذا بوجاهة يقبل وهذا جذافة على ان يكون يوجه اخر انه اطلق عليها شركة الوجوه تغليا لجهة الربا في على جهة العمل لكونه سببا فامل وكذا في كونه جازلا يحمل عليه جلودا كين يقدران فيه المحنة بحسبنا لان المقصود هو الركب وهو معلوم والمحمل تابع وما فيه من الجهالة فذوالالبصير الى المقاد فلهذا قال والمحمل المقاد بين الناس والقياس لا يجوز اجماله لانه وبه قال الشافعي المحمل فهو احول لانه اقرب لحصول الركب وان استأجر

او الجمل لحد فاكل وله اي للمساخر منه اي من الزاد في الطريق فله اي للمساخر ورد عوضه او عوضا اكل لان المستحق عليه حمل معلوم وجميع الطريق فله سببا في وعده الشافعي في الاظهر لا يرد ولو شرط رد حاي بالاجماع ولو شرط عدمه لا يصح بالاجماع ولو قال الغاصب داره فخرجها الى الدار ولا اي وان لم يفرغ فاجرها كل شهر كذا لم يفرغ الغاصب بعد ذلك بل ملك فيها اياها فعليه اي الغاصب المستحق اي الذي سباه له المالك من الاجر لوجود الالتزام بسبب عدم التفريط فان جحد الغاصب ملكه او كون الدار ملك من يديها ولم يجحد لكن قال لا اريد بها اي الدار بالاجماع لا عليه المستحق لانه حينئذ لا يكون ملتزما بالاجارة وان وصلية برهن المدعي على ملكه بعد جحد اي بعد جحد الغاصب لان البينة بعد ذلك لا يفيد في حق الاجارة وكذا لا يلزم عليه الاجر اذا اقر بالمالك له لكن قال له لا اريد بالاجارة الا اقر بالاجر يقدم صريحا بالاجارة ومن اجربها تاجر باكثر من الاجر لا وليه تصدق بالفضل لانه ربح ما لم يقبضه وعند الشافعي يوجب له يطيب له الفضل هذا اذا كانت الاجرة لثمن من جنس الاول لانه لو لم تكن من جنس طاب الفضل اتفاقا ذكره الطحاوي كما في شرح المجمع قال المولى في كل واحد جاز للمساخر ان يوجر الاجير من غير موخر ولا يجوز ان يوجر لوجه لانه الاجارة تملك المنفعة والمساخر في حق المنفعة قائم مقام الوجير فيلزم تملك المالك وقال في تفصيل فليراجع وفي الغرر وكله لا يجاز دار ففعل وقبض الوكيل وليس لها ان تكون حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجرة على الامر وكذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض الوكيل ومضت المدة ولم يطلب الامر وان طلب الامر او لم يعجل لا يرجع ونص في الاجارة حال كونها مضافا الى زمان في التقبل بان قال معتد ان جاء وانما الشهر فقد اجرتك هذه الدار بكذا اليه هذا عندنا لان مطلقها يقع مضافا لان اتفاقا وها يتجدد بحسب ما يحدث من المنفعة على ما عرف فوقه القيد اولى بالجوهر فلهذا الشافعي لان المنفعة عنده كالعين فاشبهه مع العين وكذا يقع مضافا او فسخ الاجارة كما اذا قال فاستجرك هذه الاجارة راسد شهر الا في ولو قال اذا جاء راسد فقد فاستجرك لم يجز وقال **البرخي** جاز في الفتوى على القول وفي العاد ان لا يصح اجماعا وكذا تصح الزيادة والمعاملة او المساواة ايضا بالامانة كما اذا قال ففعت اليك هذه الارض والاجر للزراعة او العمل بها بعد شهر من هذا الوقت لان كل منهما اجارة وكل المصارف كما اذا دفع عشرة دراهم للفنان وقال فاصارت بالاعترفين اعمل به بضارة بالنصف فانه لم يقرب مضاربا عند صيرورتها عشرين درهما والوكالة كما اذا وقع بيع عمدي غدا فانه يصير ويكلا لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في الغرر قبله وصاح الرجوع اجماعا بشرط علم الموكل لانها من باب الاطلاق كالطلاق والعق والوقف والكفالة بان قال يا ذهابك على فلان فعليه انهما التام المال ابتداء فتجوز انا فلتها والاصح ان لا يحمل الغير شيئا بان قال اذا مات فانت وصي فلان اختلف اذا ايضا لا يتصور في الحال الا اذا حمل محارزا عن الوكالة والوصية بان قال قلت مالي لفلان لانها تملك بهده والعنقا والامانة كاتبتا في القضاء والطلاق



بان تارة لامة ان قدم فلا ذنانت طالق لا تطلق حتى يجرى والعق بان قال لعبد  
انت حر اذ جاء الشهر والوقت كما اذا قال ارض هذه موقوفة غدا وفي القهستاني  
وتصح العارية والا ذن في التجارة مضامين كما في العاردي وفيه اشعار بان العلم  
تعلق كل منها وقد صح تعليق الزراعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يصح  
فتح كل منها عارية مضافا لشهرا يصح لا واحد من البيع واجازته وقسي  
والقسي والشرم والهبه والنكاح والرجعة والصالح عز مال وبراء الدين حال  
كونه مضافا الى زمان في المستقبل لان هذه الاشياء تملك وقد يمكن تحيزها الى اهل  
حاجة الى الاضافة وفي التوبة في العقد التحيل اليد فلا يعمل حين البدل حتى يتوقف  
مال البدل كما في التبيين سائر مشغرة وفارغا صح في الفارغ فقط المستخرج لبدل  
اذا كان صحى اجازته وفيه في الفهر المستخرج لا يكون خصما لمدعى الاجارة والرهن  
والشراء بخلاف المتري والله تعالى اعلم **كتاب الكتاب** او رد عقب الكتابة بعد  
عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد حقه يستفاد به المال بمقابلته ما ليس بالمال على وجه  
يحتاج فيه الى ذكر العوض بالاجابة والقبول بطريق الاصاله وبهذا وقع الاختار  
عند البيع والهبه بشرط العوض وتولنا بطريق الاصاله خارج به النكاح والعقار  
على مال فان ذكر العوض فيها ليس بطريق الاصاله قبل الاستنباط ان يذكر عقيب العتاق  
لان الكتابة دالها الولاء والودع من احكام العتاق ايضا لكن كسلم ذلك كانت  
العتاق اجرة الرقية عن الملك فلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك  
لشخص ومنفعة لغيره وهو النسب للاجارة لان نسبة الدائيات اولى من العوضات  
كما في العتابة لكن في حاشية المولى سعدى علم فليطالع والمكاتب هو مفقود من  
كانت مكانة والمولى مكاتب بكسر التاء واصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت الرقية  
اذا خدتها والكتب هي الطائفة الممثلة من الجنس والكتابة هي جمع الابواب  
والقبول والكتابة لا تجمع الحروف ومنه هذا العقد ككتابة به وكتابتة لان فيه  
ضم حروف اليد الى حرية الرقية جمع بين اثنين فصار عدا او كان كلاهما يكتبان  
**الكتابة في اللغة مصدر كتب وفي الشرع تحرير المملوك يد اى من جهة اليد والحال**  
الرقية اى من جهة الرقية اى المتقبل لان الكتابة لا تحرر رقية الى اذ لا يد بيد المالك  
واما في الحال فهو من جهة اليد فقط حتى يكون اخصا بكتبه يجب على المولى الضمان  
بالحماية عليه او على ياله وهذا قبل الكتابة طارعا في العبودية ولم ينزل في سائر  
الحرية فصار كالنعامة ان استطير بامره وان يستعمل تطاير ثم شرط الكتابة ان  
يكون الرق فاما بالامل وان يكون البدل معلوم القدر والجنس وسبها رغبة المولى  
في بدل الكتابة تاحلا وفي ثواب العتق اجلا رغبة العبد في الحرية وكتبا الاجارة  
القبول وحكمنا من جانب العبد فكان المجرى ثبوت حرية البدل في الحال حتى يكون العبد  
اخص من نفسه من موهبة والفاظها كانت على كذا ما يقدم مغايرة من كانت  
مما ذكره ولو وصلي صغيرا بفعل فدية انه اذا لم يقبل العقد لا يجوز اتفاقا كما لا يستعمل  
لا قبل العقد موقوف عليه بالمال بان يودى البدل بحقيق العقد او مال مقبل  
بان يودى كله في مدة او بالمال منجم بان يودى في كل شهر مقدارا معلوما من البدل

اولا بالواو كانه النهاية كذا جئت قال وكونه لا يسمي وموجه فليس بشرط عند  
تدبر فقبل المملوك ذلك صح العقد عند الاطلاق قوله تعالى فكاتبوهم ان  
علمتم فيهم خيرا الاية فتناء وجميع ما ذكرنا من الحال والمقول والنجم والصغير والكبير  
وكل من يتا من الطلب لانه عقد معاوضة والبدل مقدر عليه فاشبهه الثمن  
في عدم اشتراط القدرة عليه لان توهم القدرة كان هنا كما في البيع وقيل يمكن ان  
يستقرض فيقدر على الاداء ولو كان مديونا للغير وقال الشافعي لا يجوز كتابة  
الصغير والكبير وكل من يتا من الطلب ولانه عقد معاوضة والبدل مقدر عليه  
فاشبهه الثمن في عدم اشتراط القدرة عليه لان توهم القدرة كان هنا كما في البيع  
وقيل يمكن ان يستقرض فيقدر على الاداء ولو كان مديونا للغير وقال الشافعي لا يجوز  
كتابة الصغير لانه ليس باهل للتصرف وكذا لا يجوز عتقه اذ عتقه اقله جثمان  
ليتمكن من التحيل لانه القدرة على البيع نحو شرط الصتم العقد لا يكون لكن قد اتينا جيل زيادة  
على التصرف كما في سائر المعاديات والامر في هذه الآية ليس امر بجهان باجماع باين  
الفقهاء واما هو امر بده هو الصحيح وفي الحل على الاباحة الماء الشرط اذ هو مباح بده  
واما التبتة معلقة به والمرد بالتحريم كونه ما قيل ان لا يفر بالمسلمين بعد العتق فان كان  
يضرهم فالأفضل ان لا يكاتبهم وان كان لا يضرهم لوفعه واما اشتراط قبول العقد البعد  
فلا لانه مال يلزمه فله بدنه التمام ولا يفتقر الى اقراره بل البدل المقدر على المولى  
عبد كاتبة على مائة دينار فادها الا بعترة وانا نير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد سابق عليه درهم وفيه اختلاص الصحابة رضي الله عنهم وما اخترناه قول  
زيد رضي الله عنه وبقيت باذنه وان لم يقبل المولى اذ اذنتها فانت حر لانه يوجب العقد  
ينبت من غير التصريح به كما في البيع حله فالشافعي ويوجب حله بشرط من البدل  
اعتبارا بالبيع كما في الهدية وقال الشافعي في حله حطه ببيع البدل وكذا الوفاي المولى  
جعلت عليك الفا توديه جوا يبيع فاعلى النجم او لها اى اول البعوم كذا في الشرع  
واخرها كذا اسمها فاد استقام الف فانت حر وان عجزت ففقد اى فانت قاتل على ذلك  
وقيل العقد ذلك صح العقد وصار مكاتب والقياس ان لا يجوز ان فيه تعليق  
العقد بداره المال وهو كايوجب الكتابة وجه الاستحسان ان القدرة المعاني وقد  
الى بعض الكتابة بمفسر فيقوده قيل قوله جعلته عليك يحتمل عقد الكتابة ويحتمل  
الضريبة على العبد فلا تسعين جهة الكتابة الا بقوله فان اذنته فانت حر فيكون  
قوله وان عجزت ففقد حشا العبد على الاداء ولو قال المولى اذنت الى العاقل ستمس  
مانته فانت حر فهو يعلق يكون اتفاقا بالمال كالمكانة في رتبة ارحف فان  
في الاسلام وهو الاصح لان النجم ليس خواص الكتابة حتى يجعل نفسه لها  
كانه يدخل في سائر الديون وقد تخلوا الكلمة عنه ولم يوجد لفظ يخص بالكتابة لكون  
تغيرها فلا يكون مكاتبه وقيل مكانة وهو رواية الى سليمان لان النجم يدل  
على الاجوب لانه يستعمل للتسير فذلك في المال ولا يجب المال الا بالكتابة لان المولى  
لا يستوجب على عبده دينا الا في الكتابة واد اصبحت الكتابة تصح المكاتب عنده  
المولى لان موجب الكتابة ما لکنه اليد دون ملكه الا يجمع من ملك المولى الماروا



ثم فرغ عليه بقوله فان تلف المولى ماله اي مال المكاتب ضمنه المولى ما تلفه  
 يكونه اجنيا في مال كسبه وكذا ضمنه وان وطى المولى المكاتبه او يزعم العقدة انها  
 تخرج بعقد الكتابة من يد المولى فصار كالا جوف حقه نفسها او ضمن المولى عليها اي  
 على المكاتبه او على ولدها اجنيا ارش الحماية لها ولولدها لولده اجنيا فحقها  
 وولدها وان كاتبه اي كاتب المولى عبده على قيمته بان قال كاتبك على قيمته فسد  
 الكتابة لان القيمة مجهولة قدر ارجبا ووضعها ففاحشتر الجحالة وصار كما ان  
 كاتبه على ثوب اودية ولا ان الكتابة على القيمة تنصص على ما هو موجب العقد الفاسد  
 لانه موجب القيمة وان اداها اي القيمة عتق العبد لكونه بده مغفركه لنفسه  
 الكتابة لو كاتبه على عين لغيره بان قال كاتبك على هذا العبد وهو ملوك لغيره  
 يتعين صفة عين بالتعين كالنوب والعبد وغيرها من الجمل والموزون غير القدين  
 في ظاهر الرواية لعدم القدرة على تسليم ملك العبد وعن الامام يجوز ان قدر على  
 تسليمها بان يملكها وفيه اشارة الى انه لو كاتبه على راح او دناير فيفسد ولا يصح  
 جاز لانها لا تتعين في المعاوضات فيتعلق بدارهم دين في الذمة لا بدارهم الغير  
 فيجوز او على مائة دينار ويتر السيد عليه اي على العبد عبدا غير معين اي لو  
 كاتبه على مائة على ان يردده سيده عبدا بغير عينه بان قال ادا الى مائة دينار  
 على ان تاخذ مني عبدا بغير عينه فانت حر والكتابة فاسدة عند الطرفين بناء على ان  
 هتتا العبد من اذنه لا يصح لانعدام شرطه وهو الجاهلية وانما يصح ببناء  
 قيمته ولكنها مجعولة لا تختلف المقومين فيها وعند ابو يوسف تجوز الكتابة  
 وتقيم المائة بغير قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط قسط العبد اى حصة  
 والباقي من المائة بعد حصة وبدل الكتابة مائة وقيمة المكاتب خمسين وقيمة العبد  
 خمسين يجب على المكاتب ان اخمين ويسقط ثمنه لان كل ما جاز ايراد العقد عليه  
 جاز هتتاؤه منه وتجوز الكتابة على عبد فكذلك يجوز هتتاؤه هذا معين حتى  
 لو شرط ان يرد عبدا بغير عينه من حجة اتفاقا واما كاتب المسلم عبدا بغير عينه  
 العقد سواء كان العبد مسلما او كافرا لانها ليسا بمال فلا يصح للمعوض في عقد  
 المعاوضة وكذا لو كان المولى ذميا والعبد والعبد مسلما لان الاسم احد الطرفين  
 يمنع صحة العقد فان اذنه اي اذ للمكاتب الحر او المخرى بغير عتق العبد والزمته قيمة  
 نفسه في ظاهر الرواية سواء اذ بان شرط بان قال اذيت المخرى فانت حر اولم يات  
 به لانها مال في الجملة وان لم يكن لها قيمة في حق المسلمين وقال زفر لا يفتق  
 الكابا به قيمة نفسه لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة وعنده ابو يوسف  
 انه يفتق بآءه المخرى لانه بدل لمؤدة ويعتق بآءه القيمة ايضا لانه هو البدل  
 معتد ومن الطرفين انه يعتق بآءه المخرى اذ قال ان ارستها المخرى بآءه  
 انه يعلق بالشرط وقد وجد الشرط والكتابة علمونة على علمية اودم باطلا  
 لانها ليسا بمال عند احد فلا يعتق بآءه المخرى لعدم انعقاد الكتابة ببطلانها  
 فلا يلزم على المكاتب شي في اذنها ولو علق العتق بآءه انما يعتق بالاذن لا بغيره  
 الشرط وجب القيمة اي قيمة العبد في الكتابة الفاسدة لان الواجب رد قيمة

هذا والعقد وقد تعذر بالعتق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض  
 النقصان والعبد رضى بالزيادة لتكوي بطل حقه في العتق لان عتقه اول لم يرض  
 الى اخره وعن هذا قال ولا يقصد القيمة عن كسبي لما مر ان المولى لم يرض بالنقص  
 ويزاد القيمة عليه اي على المسمى ان كانت زائدة عليه فيسحق قيمة في نفسه بالغة  
 ما بلغت ظاهر قبل هذه المسئلة متعلقة بمسئلة اخرى لان بدل الكتابة في الفاسدة هو قيمة  
 المكاتب وقيل هذه مسئلة مبتدأة لاتعلق لها مسئلة اخرى وضع المسئلة فيها اذا  
 كاتبه بالغة على ان يخرجه ابد فالفقد فاسد فيجب القيمة فان كانت ناقصة عن الكلف  
 لا تنقص وان زادت زائدة عليه وقيل هذه مسئلة لها نوع تعلق باقبلها غير  
 مختصة لان قيمة الكتابة الفاسدة من جنس المسمى فقيمة المكاتب ان كانت  
 ناقصة عن المسمى لا تنقص منه وان زائدة زيدت عليه وفتحت الكتابة على جوان  
 زكربه فقط كالعبد والفرس لا وصفه كالجند والردى ولا بد للمصنف ان  
 يبرر النوع بان يقول ولا نوعه كما في اكثر المعقبات لان الكتابة بدون ذكر نوع  
 يترك والمحدث جازمة لانها مبادلة مال بمال من حيث ان العبد مال في  
 جوا المولى ومبادلة مال باليس باليمن حيث ان العبد ليس بمال في حقه بنفسه  
 ففقد الكتابة بين البدن والفساد ففعل على الجوار فالجهاالة بعد ذكر الجنس  
 ففقد لكونها سيرة لان مبادلة على المسامحة وقال الشافعي كما تجوز هذا  
 العقد للجها ولزم المكاتب الوسط ان الجود الوسط او قيمته لان كل واحد  
 اصل من وجه فالعين اصل شمية والقيمة اصل ايضا لان الوسط لا يعلم الا بها  
 فاستويا ويخير المولى على قبول ما ارى وصح كتابة كافر عبدا كافر ففقد  
 لانها مال عندهم بمنزلة الخلق عندنا قال مقيد ولم يقل مقدرة بناء على ما قاله  
 صاحب النعمانية قد يذكر وادى من السيد وعنده اسم قال في قيمتها اي  
 الخمر لان المسمى ممنوع من تلك الخمر وتلكها وعتق العبد بآءه عتقها اي الخمر لان  
 الكتابة عقد معاوضة وسلامة احد الطرفين لا حد لها لوجوب سلامة المعوض للمعوض  
 واذ ارى الخمر يتقايض النقصان الكتابة تعليقا العتق بآءه الخمر اذ هي المذكورة في العقد  
 كما في الرمز وفي شرح الطحاوي والشرع يفتق ولو ادعى الخمر لا يفتق ولو ادعى القيمة يفتق وفي  
 الدرر وفتحت على حدة شهر المولى والغيره او حو ببرا وبنا وادى اذ بين قد المولى  
 واخرج ما يرفع الدراع ولا يفتق الكتابة بشرط ان يكون في قلب العقد **باب تصرف**  
**المكاتب** اي للمكاتب ان يبيع ويشترى ويسافر لانه لا يقدر على تحصيل البدل  
 الا به وقوله وان وصية شرط عدمه اي عدم سفر المكاتب شغل باقبله اي له ان  
 يسافر وان شرط عليه المولى ان لا يخرج من البلد مستحسنا لا كونه شرطا على الفاتق  
 عقد الكتابة وعند مالك والشافعي في قول لا يسافر الا باذن وهو القياس ويرى  
 امته ان المكاتب ان يزوجه انه بالاجماع لما مر من باب الاكث باخذ المهر والمهر  
 عن نفقتها وله ان يكاتب عبده او امته استحسانا لكونها اكثرا باخذ بدل  
 الكتابة ايضا فيكون داخلا في العقد كالباع بل هو انفع منه لان الكتابة لا يزيل  
 الملك الا بعد وصول البدل والبيع يزيل قبل وصوله وقال زفر ليس المالك وهو القياس



فِي كِتَابِهِ

في كتابه اربع بيعة تتبعه امانت اربع البيعة فابقي بيعها اربعة بيعة له  
فان لم يدر اموالها ولا دخلها كتابته حتى لا تقع ولم يفسخ النكاح  
لانه يملكها فجاز له ان يطأها بلك النكاح وكذا المكاتبه واشتد زوجها  
بغيرها لها ان تتبعه كيف ما كان لان الحرية لم تنبت من جهتها كما في التبيين وان لم  
يكن الولد معها اربع ام الولد جازيها تقدم دخولها في كتابته قياسا عند  
الامام لان ما كسبه المكاتب متروك ان يودي وبين ان يعجز فان ادى الكل يقر  
وان عجز يتقرر للمولى فلما يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ هو امواله الولد خلافها  
فان عندها لا يجوز بيعها لكونها ام ولد وبه قال الشافعي في قول وولده  
اي ولد المكاتب من امته يدخل في كتابته لانه بالذمة ثبتت نسبته منه فبقيته في  
الكتابة وكسبه اي كسب الولد له اي للمكاتب لانه في حكم مملوك وكان كسبه له وكذا  
المكاتبه ان اولدت ولدا فالحكم كاسبق ولوز ووع المكاتب امته من بعد من كتابتها  
اي كاتب المكاتب العبد والامة فولدت لامة يدخل الولد في كتابة امته وكسبه  
اي كسب الولد لها اي للام لان تبعية الام ارجح ولذا يتبعها في الحرية والرق كما  
في العيان حتى لو قيل الولد تكون قيمته للام دون الاب ولونك اي تزوج مكاتب بان  
اي باذن المولدة اذ نعت انها حرة فولدت من المكاتب فاستحققت اي تم التحقت  
بولدها فولدها عبد وكذا ان ولدت من عبد فولدها عند الشافعي لكونه مولودا  
محميا من المملوكين فيكون رقيقا اذ الولد يتبع الام في الرق والحرية كما مر مرارا وهو  
القياس وتذكرنا هذا من ولد الحر باجماع الصحابة رضي الله عنهم لان حق المولى  
مجبور بقيمة وابنة فهي مجلد وللمكاتب والعبد لان قيمته متاخرة الى العقب لهذا  
ذكرنا هنا لكن في التبيين هذا مشكل جدا فان دين العبد سبب اذن له المولى يطهر في  
حق المولى ويطالب به للحال والموضع هنا مفروض فيها اذ كان باذن المولدة انما  
يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى لا يظهر الدين فيه حق المولى فلا يلزم  
المهر ولا قيمة الولد في الحال انتهى لكن يمكن الجواب بانه ليس فيه دين كسائر  
الديون حتى يقاس عليه لان المولى اذن بالتزوج القيد بكونها حرة لا مطلقا  
فالمفروض حرة هو العبد فله يوجب ان يلزم على المولى ما يلزم على العبد  
عند كونها حرة لان الغرم بالغرم ولا غرم للمولى حتى يجب الضمان ولا ولد المكاتب  
ليس في معنى الحر لانه خلق من ماء الرقيق وولد الحر من ماء الحر فافترقا من هذا الوجه  
فلا يلحق بولد الحر الغرم وبالقيايس والدلالة تدبر وعده محمد وزفر لامة  
الثلاثة حر باقيمة ويؤخذ منه اي من المكاتب قيمته اي قيمة الولد بعد عتقه لانه  
مشارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق وهو الغرور فانه لم يرغب في نكاحها  
الا لئلا يحرية الاولاد فيلحق بولد الحر في المروى الا ان قيمته قطا لم يقد  
كما في ائمة الكتب لكن في التبيين ولدها حر بالقيمة يعطى المستحق في الحال  
اذا كان التزوج باذن المولى وان كان بغير اذن المولى يعطى بعد العتق ثم يرجع هو  
بما ضمن من قيمة الولد على اامة المستحقة بعد العتق ان كانت هي الفارقة لم  
فقد هذا يلزم المصنف التفصيل تتبع وان وطئ المكاتب امة بملك



وإذا اشترى المكاتب فوطئها بغير إرادته مع أنه المستلزم على حالها مع الإذن فيهم  
منه ما إذا كان يارز به الطريق الأولى واستحققت إرادة أحدهما أو من المكاتب  
عقرها أو حال من غير تأخير إلى القلق وكذلك إذا نشرها أي أن نشر المكاتب إرادة  
فأسد فوطئها فترت بحكم العناد أخذ منه عقرها في الحالين غير تأخير إلى القلق  
وأن وطئها أي المكاتب إرادة شكاً بانه تزوجها بغير إرادته المولى واستحققت  
لا يؤخذ منه العقر أبعد عنقه بالاجتماع والفرق بينهما الوجهين الأقربين  
ظهر الدين وحق المولى في التجارة وتوابعها راحة تحت الكتابة والعقر من قول  
يعها وفي الوجه الثاني لم يظهر أن الشك ليس من الكتب بل في شئ فلو تنظمت الكتابة  
فلم يظهر حق المولى كما في أكثر الكتب وقال صدر الشريعة وتعالين يقول أن العقر  
يقت بالوطئ لا بالشراء والأذن بالشراء ليس بوطئاً إذ لا يملك الوطئ والوطئ من  
من التماس شئ فلا يكون العقر ثابتاً بحق المولى انتهى وقال يعقوب يا شاهد  
المولى ليس بظاهره لأن وجوب العقر من على سقوط الحد وسقوطه من على  
الملك والملك من على الشراء وهو ما دون فيه فيكون ما دونها مستوعبة فيما  
يتعلق به انتهى لكن الأذن بالشئ إنما يكون إذا كان ما يتعلق به إذا كان ما  
يتعلق به من لوازمه والوطئ ليس كذلك فالظاهر أن الوطئ وإن لم يكن من  
التجارة في شئ لكن سببه انتهى هو الشراء وتزول السبب منزلة المنسب من  
القواعد المقررة عندهم تأمل قوله أي مثل المكاتب في الحكم المذكور لما دون له في  
التجارة قيل إذا كانت الأمة المكسوة ثياباً أو كانت بكراً في خذ بالعقر كما لا  
وكذا لو كان موكباً يؤخذ بالمهر في الحال فصل وإذا أولدت المكاتبته من مولاها  
فله الخياران شاءت نصت على الكتابة وأد شاءت عجزت من التجيز نفسها  
مفعول عجزت لأنه تلقى جرحه حرية عاجلة بديل وهو الكتابة واجلة  
بغير بدل وهو أمومية الولد فتحت رايتهما شاءت وهي أي المكاتبته أم ولده  
سواء صدقت أو ادعى أو كذبته لأن المولى حقيقة الملك في قبضتها ولها  
حق الملك والحقيقة راحة فثبت من غير تصديق مخالف إذا ادعى جارية  
ابنته ببيت نسبة بجرم الدعوى ولا يجازي إلى تصديق الأب وإن ادعت على  
الكتابة يعني إذا اختارت الكتابة ومنعت عليها أخذت أي أم الولد منه  
أي من مولاها عقرها أي مهر مولاها مخفية بنفسها بالكتابة فصار المولى كما  
لا جنس في حق نفسها وإن كان المولى بعد مضيها على الكتابة عتقت بالأسيلة دو  
سقطت عنها البديل لأن كتابتها بطلت زانفت الفأنة في إبقائها لأنها تعق  
مجاناً من جهة كونها أم ولد وإن ماتت المكاتبته وتكتم ما لا أريد منه  
أي من المال كتابتها وما بقي من المال ميراثاً لابنتها لتعق عتقتها في آخر جزء من  
حياتها وإن لم تترك ما لا فلا سعاية على هذا الولد لأنه حر فلو قال الولد لها  
لكي أنسل لبيت انتهى لكن الأب يأخذ جميع المال وليست البنت كذلك  
لأنها تأخذ النصف والنصف الآخر المولى ومرا المستفاد مما يأخذ الجميع  
هو الأب من فقط لا تشارك ما بقي من مجموع ما بقي قائل ولا يقتبس من المولى

أي بعد الولد

أي بعد الولد الأول بلا دعوة بل هو مثلها أي مثل أم الولد في الحكم لحمة وطنها  
عليه وولد أم الولد إنما ثبت من غير دعوة إذ لم يحرم على المولى وطنها وإن  
فله يلزمه حتى إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة القلق وبعد العجز  
ثبت نفسه من غير دعوة إذا أنفاه صريحاً كما تراثها لا ولا ولو لم يدع الولد  
الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لأنه مكاتب تعالها ولو  
مات أبوي بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية لأنه في حكم أمه وإن كاتب شخص  
بغيره وأم ولده حتى ما فعله من الكتابة لقيام الملك فيهما وإن كانت أم الولد  
يرث عتقة عند الأمام فإن كان المولى عتقت أم الولد المكاتبه مجاناً أو بغير شيء  
عتقت بالأسيلة وبالبديل وجب لتحصيل العتق وقد حصل ويسمى لها الأوكاد و  
الكتاب لا تها عتقت وهو مكاتبته ومكاتبته يمنع من شئ مكاتبته العتق فيصار  
كما إذا عتقت المولى في حال حيوتها والمدير المكاتب يسوق بعد موت المولى فجميع  
بديل كتابته إن شاء أو سقى المولى قيمته إن كان المولى يموت معسر عند تمام  
لأنه يتحقق حرية الثلث ظاهر فلا ضمان لا يلزم المالك مقابلته ما لا يتحقق  
جزئيه مجاناً فيبقى البديل جميعاً في مقابلته ثلث ثلثي الرقبة كما أن أطلق أمراته  
فثنين ثم طلقها ثلث على ألف يصير كل ألف في مقابلته الواحدة الباقية بخلاف  
ما إذا عتقت الكتابة لأن البديل يقابل كل الرقبة كثلثها إذا لم يتحقق عند  
العتق الكتابة في شئ من الحرية وعند أبي يوسف يسوق في أقل من البديل أمين  
ثلثي القيمة وعند محمد يسقى في أقل من ثلثي البديل أو ثلثي القيمة لأن المدير  
يعتق ثلث رقبته مجاناً فسقط حصته من بدل الكتابة كما تسقط من قيمته فسوق  
الثلثان من البديل فصار الاختلاف بينهم في الخيار وفي المقدار لأن أبا يوسف  
مع الأمام في المقدار ومع محمد في الخيار عند الأمام فخرج التجيز وعدم الخيار  
عندهما لعدم التجيز لما بين في موضعه وإنما وضع المسئلة في الشك لأنه لو كان  
له مال غيره وهو يجز من الثلث عتق وبطل كتابته وإن دبر المولى مكاتبه حتى  
التدبير بالإجماع لأنه لا يملك تجيز العتق فيه فيملك العتق بشرط الموت و  
مضى عليها أي على الكتابة أو شاء أو عجز من التجيز نفسه وصار مدبراً  
لأن الكتابة عقد عزائم وحق العبد وإن كان لازماً في حق المولى فانه يرضى  
عليها أي عليها أي على الكتابة فإن سببه حال كونه معسر سعى المدير وثلثي  
البديل أو في ثلثي قيمته عند الأمام لأن الاعتاق حينئذ يسقط من بدل الكتابة الثلث  
فتمت ومنهما ما شاء وعندهما يسقى في أقل من ثلثي كل منهما لأن العاقل يختار  
أقل الدينين ضرورة فالخلاف في الخيار بين على تجزى الاعتاق وعدم  
تجزيه إنما المقدار هنا فعتق عليه وإن أغرق مكاتبته عتق لقيام الملك  
فيه وسقط عنه بدل الكتابة لأنه التزمه لتحصيل العتق وقد حصل بدونه  
وإن كوثب العبد على الف مؤجل فصار على نصفه حالاً صريح الصلح والقيام  
أن لا يجوز لأنه اعتياضاً للمال الحال عن الأجل وهو ليس بالمال والدين بالمال  
وبأوبه قال أبو يوسف وزفر والشافعي وما لك كما في عون المذاهد وجه



الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا بالاجل  
دون وجه اخر وبديل الكتابة ليس بمال من وجه حيث لا يجوز الكفالة به دون  
وجه اخر فاستعير في كونها مالا وغرم مال وان مات مريض وهو الذي قد كان  
كاتب عبده وقيمة الف فكانت على الفين الى سنة ولا مال له اي للمريض ويخرج  
اي غير العبد ولم يجز الورثة اذ في العبد المكاتب ثلثي البذل حاله وادى الباقي الى اجله  
اي عند استنائه اجله او يرد رقيقا عند النسخين لان جميع الشئ المسمى بديل الرقة  
وحق الورثة متعلق بجميع المبدل فيصير متعلقا بكل البذل وكذا يكون متعلقه  
متعلقا بداره الكفل فلا يجوز بقدر الثلثين منه وعند مهران شاذي يرد ثلثي  
قيمه وهي الف للكال والباقي الى اجله او يرد رقيقا لان المريض ليس له البذل  
في ثلثي القيمة اذ لا تحذفه واما في الزيادة فيجوز الترك فيصير الباقي دون  
كانه على الف الى سنة وقيمه الفان ولم يجز واى الورثة ادى ثلثي القيمة  
للحال او رد الى الرزق اتفاقا يعني ان تختار بين امرين لان المحالبة هنا  
حصلت في القدر كالمال والآخر فاعتبر النكاح فيما اى يصح تصرفه في ثلثي  
القيمة لا في كل واحد في الأخير كما في المثلث وثلثها اي مثل الكتابة البيع يعني ان باع  
المريض داره بالفين الى سنة وقيمتها الف ولم يجز الورثة فعدت لهما يقال  
للمشترى ان ثلثي جميع الثمن حاله والثلث الى اجله والا فانقض البيع وعده  
يقبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد كما في الهبات وان كانت حرة من عبد بالف  
واى الحر آلاف عند عتقه ولا يرجع الحرية اى اى بالالف عملة اى على  
العبد لكونه متبرعا اذ لم يامر بذلك صورة المسئلة ان يقول الحر المولى  
العبد كاتب عبد لى على الف درهم بسوا شرط العتق بادائه بان قال ان اريت  
البك فهو حر او لم يقال ذلك فكانت المولى ادى الحر الف لتعلق ثلث  
الصورتين اثنى اولى فيحكم الشرط واما في اثنائه فله عدم توقف الكتابة  
المذكورة على قبول الغائب فيما ينفعه وهو صحة اداءه الى القابل بعقد الكتابة  
بالتحسان او في القابل لا يقبل لا يقبل لا الشرط معدوم والعقد موقوف على قبول  
العبد الغائب فيما يضره وهو وجوب البذل عليه والموقوف لاحكامه وان  
قبل العبد حين بلوغ الكلام اليه قبل اداءه الحر فهو اى العبد مكاتب لان الكتابة  
كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة واما قلنا قبل اداءه لانه قبل بعد  
اداء الحر فلا يكون في حكم المكاتب لوجود الحرية وقيل اذ قال العبد اقبله  
ثم ادى القابل لان العقد ان يردده وان كاتب المولى عبدا عن نفسه وعن  
اخر غائب بان قال الحاضر لوكه كاتبى بالف درهم على نفسى وعلى فلان الغائب  
فكاتبهما فقبل العبد الحاضر حتى عند الكتابة والقياس ان لا يجوز ان يرضى  
لاوه لو اتيه عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الوكالة عليه وجه الاستحسان  
اذ الحاضر اثنى العقد المنفصل ابتداء ففعل نفسه اصدرا والغائب تبعاً  
فقد لم يرض كما به كويت دخل اولادها تبعاً حتى عتق اولادها ولا يرضى عليهم  
من البذل ثلث وقبول الغائب ورده لغوا اذ لا يتوقف في حقه ويؤخذ الحاضر

بذل البذل لان كل البذل عليه ولا يؤخذ الغائب بشئ من البذل لكونه العقد  
ناقد على الحاضر ولو اكتب الغائب شيئاً ليس للمولى ان يأخذه وليس  
ان يبيعه من غره ولو ابراه المولى او وجهه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوب  
عليه ولو ابراه الحاضر او وجهه له عتقا جسيماً ولو اعتق الغائب سقط عتقه  
حقته من البذل وان اعتق الحاضر امانة سقطت حصة الحاضر وادى الغائب  
حقته حالاً والارء فنا واثبها اى اى واحد من الاثنين وهو الحاضر والغائب  
ادى بذل الكتابة اجبر المولى على القبول اى على قبول المدفوع اليه اما الحاضر  
قلون البذل عليه واما الغائب قلونه كما ينال به شره الحرية وان لم يكن البذل  
عليه وصار كغير الراهن اذ ادى الدين يجبر المرتهن على القبول لما حقه الى  
بتمت خلاصته وان لم يكن الدين عليه وحقاً اى الحاضر والغائب جميعاً لوجود  
شرط حقهما وهو اداءه بذل الكتابة ولا يرجع على احد على الاخر بما ادى  
الى المولى من بذل الكتابة اما الحاضر قلونه فمضى بئانه واما الغائب قلونه فمضى بئانه  
وكذا لو كاتبها معا اى لو كاتب عبده كتابة واحدة اذ اعتقا وان عتق احدى  
ولا يعتقان اتماماً له جميعاً لان الكتابة واحدة وشرطها فيهما معتبر وانهما ادى  
اجبر المولى على القبول عتقا ولا يقف احد على اداءه حصته انهما اشترى واحد  
بخله واما لو كانا اى العبد من اثنين اى رجلين وكل منهما كذلك فكل واحد منهما  
مكاتب لمقتضى بطلان كل واحد من السيدين اما استوجب البذل على مملوك  
وبعده من مملوكه كفى مملوك غره بخله المستلزم اذ لا يشرطه بغيره فحقها  
مملوكه مملوكان كما في الاختيار ثم ادى كل واحد منهما جميعاً لما مر انهما اشترى واحد  
ولو كره هذه المسئلة عقيب الاول كان اوقع والسبب تدبر وان كانت امة عنها وعن  
ولدين صغيرين لها جاز العقد استحساناً اذ اقبلت الامة وادى واحد من الثلثة  
حرم اتم والامان ادى اجبر المولى على القبول وعتقوا لانها جعلت نفسها  
اصلاً في الكتابة وادى دها تبعا ولو اعتق المولى اتم بالبذل ونهها ولو عتقها  
سقط عنها حقهما وعليهما البيع على مجموعها كما ترى في كتابه الحاضر والغائب  
ولا يرجع على غره بشئ لكونه متعلقاً بالاداءه ومترعاً في حق الغائب **في الميراث**  
**المشرك** بين الاثنين ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك  
خلو الاصل لان المشترك منزه كالمركب من الفرد ولو اذن احد الشريكين  
في عبد لآخر ان يكتب حصته من العبد بالف درهم ويقبض البذل اى بذل  
الشركة ففعل المادون اى كاتب الشريك المادون وقبض البعض البعض البذل  
وعجز المسكتين عن اداء باقية فاقبض من البذل للقباض خاصة عند الامام لان  
الكتابة متجزئة على قوله لا فادتها الحرية بدأ فيكون مقبضاً على نصه وادى على  
ازن اللود بالاداء اليه فيكون مترعاً في نصيبه على القابض فيكون كل القبول  
له وقالا هو مكاتب بينهما واما ادى فهو بينهما لان الاذن بكتابة نصيب  
اذن بكتابة لكل لان الكتابة لا تجزى عندها كالحرية فيكون القابض عليه  
في بعض مقبوضة ويكفي في بعضه لشريكه فيصير المقبول من كل واحد منهما



بعد العز كما كان مشتركاً بعد العزامة مشتركة لرجلين كما تها فانت بولد  
فادعاه احد هما الى ادعى احد الشريكتين الولد ثم انت باخرى بولد اخر فادعاه  
الشريك الاخر فجزت الامة عن ادائه البدل فلهي الامة ام ولد الشريك  
الاول لان دعوتها صحيحة اقيام ملكه ويكون له ولد غيره غير متعين الا ان المكاتبه  
لا تقبل من ملك الى ملك فتقتصر امومة الولد على نفسه كما في الدقة المشتركة  
وكذا دعوتها الاخر صحيحة في ولدها الثاني مادامت الامة باقية على الكتابة  
ليقام ملكه ثم ان الكتابة لما جعلت كان لم تكن بسبب العز وقد وطئ الاخر حقيقة  
في ام ولد الغير وظهر ان كل الامة ام ولد للاول ولزوال الكتابة المانعة من  
الاستقال ومقدم وطئ ومن الاول للثاني نصف قيمتها كانه فملك نصيب  
لما شتم الاستيلاء ومن الاول نصف عرقها بوطئ جارية مشتركة ومن  
الثاني للاول تمام عرقها لانه وطئ ام ولد الغير حقيقة ومن قيمه الولد  
الثاني وهو ام الولد الثاني ابنه او ابن الثاني لانه بمنزلة الغزو حين وطئها  
بان ملكه فاما ظاهره وولد الغير ونائب السبعة وخر بالقيمة كما عرق موضعه  
وايهما ار واحد من الشريكتين دفع العرق الى اي المكاتبه قبل العز جاز  
دفعه لانه حققها لقيام الكتابة لاختصاصها بنفسها فاذا عجزت تر والى  
المولى كانه ظهر اختصاصها بها هذا كله عند الامام وعندهما كل الامة ام ولد  
للاول حين ادعاهم لان تكمل اسوية الولد واجب بالاتفاق فيها يمكن بناءً  
على ان يستلاد المكاتبه غير متجز والتكامل ممكن بسبب نسخ الكتابة بالاستيلاء  
وبها لا يتصور به المكاتبه فينتقل نصيب الثاني الى الاول كما ينتقل نصيب الكتابة  
بالعز لا يثبت نسب الولد مثله ولا يقضي الثاني من الثاني لان وطئ الثاني من  
ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يقضي الثاني في قيمة من الثاني لان قيمته  
اي قيمة الولد ولا يكون خراً عليه بالقيمة غير انه لا يجب المدعيه للشبهة  
وهي شبهة انها مكاتبه بينهما وحكمة اي حكم الولد كانه يعني يكون تابعا  
لانه من الاستيلاء ويقضي تمام العرق لانه لا يخرج عن احد الغزيتين والى  
مدرى الشبهة فتحقق الغرامة ويقضي الاول للاخر نصف قيمتها مكاتبه عند  
ابن يوسف لانه يملك نصيب شريكه وهي مكاتبه سواء كان موسراً او مسكراً لانه  
فهما التملك ويقضي الاول منه ان من نصف قيمتها او من نصف ما بقي من الولد  
ان بدل الكتابة عند محمد ان حق الاخر في نصف الرقية نظر الى ادائه فليرد  
يلزم اقلهما لينضم واد النسخة الكتابة فحقه الشريك عندهما قبل العز  
فلكل مكاتبه للاول نصف البدل عند الشيخ او منصور وبطل البدل عند عامة  
المسندين ولهم بطاء الثاني الامة المكاتبه المشتركة بعد استيلاء الاول بل يترها  
فجزت عن المكاتبه بطل التدبير بالاجماع لان الاول يملك نصيب شريكه بالعز حين  
وقت وطئ على مذهب الامام او يملك كلها بالاستيلاء قبل العز على مذهبهما  
فالتدبير يقع في ملك غيره وهي الامة ام ولد الاول لزوال الكتابة المانعة بالغز  
والملزوم بتكامل الاستيلاء والولد ام ولد للاول لصحة دعوتها ومن الاول

لشريكه نصف قيمتها ثم انكم بالاستيلاء ونصف عرقها لوقوع الطهر في المشتركة  
ولو اعتقها احد هما اي اعتق احد الشريكتين الامة المشتركة حال كونه موسراً  
فجزت عن الكتابة ضمن المقت لشريكه نصف قيمتها ويرجع المقتوبة اي  
بما ضمنه عليها اي على الامة لان الساكنة عن التدبير تضمن الحر وهو ايضا  
يضمنها عند الامام خلافاً لما في اية لا يرجع عليها اذ بالخصاصة كانها لم تنزل  
عن القبة وهذا الخلاف على ما قرأنا الساكنة اذ ضمن المقتير بوجهه عند  
وازم تجز الامة عن ادائه البدل حال كون المقتير موسراً فله ضمان عند الامام اذ  
بالاعتاق لم يغير نصيب الساكنة بداء عدل الاعتاق متى عنده وهي مكاتبه  
قبل الاعتاق وعندهما يضمن المقتير للموسر وموجب الطاعة في العسر لان الاعتاق لا كان  
لا يتجزى عندهما يفتق الكل فان كان المقتير موسراً يضمن الساكنة قيمة نصيب من  
المكاتبه مؤان كان مسكراً تسعى الامة لانه ضمان الاعتاق بخلاف باليسار والامسار  
كما بين في موضعه ولولد بتر احد الشريكتين ثم اعتق الاخر جاز لكونه موسراً ضمنه  
المدير بكسر الباء يفتق للمديران يضمن المقتير قيمته ان شاء او استسقى العبد او  
اشتق اي خير المدير بين الثلثة عند الامام وان عكس اي ان يعتق احد الشريكتين  
ثم دبر الاخر فالمدير بالكسر يفتق او يستسقى ولا يضمن عند الامام وجهه ان  
التدبير يرد جزى عنده فبتر احد هما يقتصر على نصيبه لكن يفسد به نصيب  
الاخر فيثبت له حصة والاتفاق والتظمين والاستسقاء واعتاقه يقتصر  
على نصيبه لانه يتجزى عنده ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمنه قيمة  
نصيبه ولذا حبار العتق والاستسقاء ايضاً كما هو مذهبه ويضمنه قيمة نصيب  
تدبيره لان الاعتاق صادر في التدبير قبل قيمة المدير تعرف بتقوم المقتيرين  
وقيل يجب ثلثا قيمة قنار كافي الهداية وعندهما ان بتر الاول ضمن نصف  
قيمته موسراً او مسكراً لانه ضمان تملك فلا يخلف بهما ويحقق الاخر لغزو  
لان التدبير لا يتجزى عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير وهو قنار  
وان اعتاق الاول ضمن لشريكه نصف قيمته لو كان موسراً لان هذا ضمان  
الاعتاق فيختلف باليسار ولا عار عندهما وتدبير الاخر لغزو لان الاعتاق  
لا يتجزى فقط كانه فام يصادف التدبير الملك وهو يعنده بالحق **باب العز**  
**الموت** اي موت المكاتب وموت المولى تاخير باب الاحكام هذه الاشياء  
ظاهر التناسب لان هذه الاشياء متاخرة عن عقد الكتابة اذ عجز المكاتب  
عن بيع ام او مكاتب تجز عن ادائه وطئ مقطوعة من بدل لما مر ان  
النجم في الاصل الطالع ثم يسمي به الوقت ثم الوظيفة التي تؤدي ذلك الوقت  
للملازمة بينهما فان ربح له حصول مال بان كان هذا المكاتب دين يربح  
ان يكون مقبوضاً او مال يربح قدومه ولا يجعل الحاكم بتجزيه ويجعل  
يومين او ثلثة ايام نظر الى الجاني وبين الثلثة هي المدة ضربت كايام العذار  
كما مال الخصم للدفع والمديون لاقر للقضاء **باب العز** ومخوذك  
فلا يزداد عليه والآي وان يربح له حصول مال فله الحاكم وفيه



الكاتب ان طلب سيده او يخرج سيده برضا اي برضا الكاتب وان لم يرض به العبد  
فله من القضاء ان يفسخ عند الطرفين لان الكتابة عقد لازم تام فله بنفسه ان  
بالقضاء او الرضا وكما ان الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينقض المولى بالفسخ كما  
في الكافي والمولى حق الفسخ في الكتابة الفاسدة بغير رضا العبد وللعبد حق الفسخ ايضا  
في الجارية والفاسدة بغير رضا المولى كافي التوبة وعند ابو يوسف ولا يجوز ان يحكم  
المالك بعجزه ما لم يتوالى عليه ويحتمل انقول على رضى الله عنه اذا توالى على الكاتب بخان  
ووالى الرق ولا يرد فيها الا يترك بالقياس بالخبر ولها ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما  
ان مكاتبه عجز عن شئ فرده الى الرق لان المقصود بالعقد من جانب المولى وتعيين  
المستحق عند القضاء النعم الاول وانه قد مات فوجب تخيير كالموت الى عليه بخان  
وهذا لان الكتابة تامة الفسخ وانه قد مات بالتم الواحد اخلال بالهوى من المولى  
من الخاب فوجب له الفسخ دفعا للضرر عنه كفوات وصف السلامة في البيع  
وفي المنع ان الصحيح قولها واذا عجزه المكاتب عاده الى احكام الرق  
لان ذلك الجارية ان جعل عند الكتابة فلا يبقى بدون العقد وما يريده من الاكساب  
لموله اذا ظهر انه كتب بعد سبب عجزه وبكل ما في المكاتب له اي للمولى ولو  
وصلي اصله من صدقة ولم يكن المولى مصرفا للصدقة فكونه كانت او غيرها  
لانه اخذ عوضا عن العتق زمان الاخذ والمكاتب قد اخذ صدقة وهو انظر  
ومن اصول الفقرة ان تبدل الملك فقام مقام تبدل اللوات اخذ كقولهم عليه السلام  
فبريدة رضى الله عنها هي الصدقة وانا هدية كاهن في المنع ولا فرق على  
الصحيح بين ما اذا اذاه الى المولى لم يجر او عجز قبل اذاه وفي العناية تفصيل  
فليراجع وان مات المكاتب عن وفاء اي مات وله مال بقي ببدل الكتابة لا تفسخ  
الكتابة ويورث بدليها اي بدل الكتابة من ماله ويحكم ببقائه في اخرجه من  
اجزاء حياته ويورث ما بقي من ماله وهو قول علي وابن مسعود وانه اخذ علوا  
لان الكتابة عقد معاوضة فلا يبطل بموت موكلاه او المعاوضة تقتضي المساواة  
قال الجمهور ان المكاتب يفتقر في جزمه من اجزى حياته لان بدل الكتابة وهو سبب  
الاداء الى ما قبله فيجعل اداء ثابته كاداءه لان بدل الكتابة يقام في اخر عمر مقام  
التخلية وفي اداءه فيكون المولى مستحقا عليه قبل الموت وقال البعض ان المكاتب  
يفتقر بعد الموت وقال زيد بن ثابت رضى الله عنه تفسخ الكتابة بموت المكاتب  
كما اذا ترك ماله او فاقا وبه اخذ الشافعي لقول المحلل ويفتقر اداه الذين شراهم  
في كتابته او ولد في كتابته فتعلق بقول شراهم وولد واعلى السائر حتى لو ولدوا  
قبل الكتابة لا يتبعون ولا يفتقون الا ان يكونوا صغيرين الذين كوتبوا معه  
تبعان ان يكونوا صغيرين او قسدا بان يكونوا كبيرين ولكن كوتبوا معه لان  
الصغيرين يتبعون الاب في الكتابة والكبيرين يتبعون مع ادراك شخص  
واحد فيفتقون ويرثون اما لو كان الاب والولد مكاتبين بقصد على حدة يفتق  
من وقت اداء بدل الكتابة مقصودا عليه ولا يريث لانه مقصود بالكتابة كافي  
شره الوقاية لان الشقة وان لم يترك وفاء اي اذا مات المكاتب ولم يترك

مالا بغيره لا الكتابة وله ولد ولد وكتبته سعى الولد في كتابة ابيه كما كان يسعى ابوه  
على تحيونه اعملى بحكم ابيه فيعتق بعتقه ويحق ايقبل موته بغير في اخرجه  
من اجزائه حياته ولو ولد للمكاتب في الولد الذي عتراه المكاتب في كتابته ومات  
اما ان يرد الى بدل حالا او يرد في الرق عند الامام لان حكم العقد ليس اليه  
لكنه اذا رد في الحال فقد ظهر ان اياه ما عن وفاء وان الكتابة باقية وانها  
حرر وعندها هو المولى المستحق المشتري كما قول ادكالمولود في الكتابة لكونه  
مكاتب يتبعه الاب وبه قال مالك وفي التوبة اشترى المكاتب وترك ولدا من  
امراة حرة وفرك دينه على الناس فيه وفاء ببدل الكتابة فحق الولد ففضى قضى  
القاضي بارساء الجارية على ما قلنا الام لا يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب لان هذا  
القضاء يقر حكم الكتابة لانها تقتضى الحاق الولد بمولى الام ويجابد الدية  
عليهم لكن على وجه يحتمل ان يفتقر فيجر الولاء الى مولى الاب والقضاء بما يقر الكتابة  
لا يكون تخير عنها وان اختص مولى الام ومولى الاب في ولاية تقضية اي قضى  
التعاضد بالولاء لموله ولجوا الى الام فهو قضاء بعجزه اي المكاتب لا ينفذ الاختلاف  
في الولاء مقصودا وذلك يبنى على بقاء الكتابة وانقضاءها فانها اذا انقضت ما كان  
عندها واستقر الولاء على مولى الام واذا بقيت وانقضت بها الاداء ما كان حركا  
وانتقل الولاء الى مولى الاب وهذا فصل يجتهد فيه فسند ما يلاقيه القضاء و  
هذا كان تعجيزا وهذا كله فيما مات المكاتب عن وفاء فاديت الكتابة او عجزه  
فاذا اها ان مات عن وفاء او لا عن ولد فاختلعا في بقاء الكتابة قال الا  
سكان يفسخ حتى لو تطوع انسان بداره بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال  
ابو الليث لا يفسخ ما لم يقض بعجزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء  
بالفسخ جاز ويحكم بعتقه في اخر حياته كما في شرح الكفر للعباسي ولو جسد  
فكاتبه سيده حال كونه جاهلا بجنائه يره فحجر العبد عن الكتابة فالمولى  
بالحية ران شاء دفع العبد بالجناية الى المجنى عليه او فدى العبد بالارث لانه  
الموجب لجناية العبد بالاصل ولم يكن عالما بالجناية حتى يضر بخان لا للقد  
ولهذا قد يكون جاهلا لكن الكتابة مانعة للدفع فاذا زال المانع عار الحكم  
الاصلي وكذا الحكم لو جنى المكاتب عجز عن الكتابة قبل القضاء به اي بموجب  
الجناية لانه عجز صار فنا وحكم جناية القتل بخير فيه بين المولى وبين  
الدفع والهداء على ما عرف في منعه ولو جنى وعجز بقصد ما قضى عليه اي على  
المكاتبية اي بموجب الجناية في حال كتابته فحجر فهو بموجب الجناية يره عليه  
ويباع العبد فيه لا يتقار الحاق من رقبته الى قيمته بالقضاء هذا عند الماتر من ان  
الاصلي في جناية العبد وجوب الدفع الا اذا تعدر التسليم لوجود المانع عن الانتقام  
من ملك المملك وهو قابل للتسليم والزا فيكون المانع مذكرا فلم يثبت الاستقال  
فوجب القية بلا توقف وعند زفر وهو قول ابو يوسف او ايباع فيه وان عجز قبل  
القضاء لان المانع من الدفع قائم وقت وقوع الجناية وهو الكتابة فوجب القية بنفس  
الوقوع كجناية الدبر واما الولد وفي الدرر اقر المكاتب بجناية خطئه لزمته وحكم بها



عليه لان جنائنه مستحقة وكسبه وهو حق بكتابه فتقدر افراة كالحق واذ لم يحكم عليه  
حتى يحضر بطايات ولا تنفسح الكتابة بكون السيد كائن التوبة من باب العتق والعتق  
حق للمالك وكذا سببه حق له ولا تنفسح بكون السيد كالتدبير والموسبة الولد والدين  
والاجل اذ مات الطالب ويؤثر المالك البدل الى ورثته اي الى ورثته مستبد على مجبوبة  
لان النجوم حقه لانه اصل وهو حق المطلوب فلا يبطل بكون الطالب كالا جلة الدين  
هذا اذا كانت له وهو صحيح ولو كانت له وهو مريض لا يصح ما جله الا من الثلث فان اعقبه  
اي العبد المالك بعضهم اي بعض الورثة ويجلس واعقبه الاخرى فيجلس اخر لا ينفذ  
عتقه لانه لم يملك اذ المالك لا ينتقل من ملك المورث الى ملك الوارث كما يملك بساتر الانبياء  
المالك ولا تسقط حصص من البدل عندنا خلافا للشافعي وقيل بعتق اذ اعقبه الباقيون  
ما لم يرجع الاول وانما اعقده اي جميع الورثة فيجلس واحد كالمعنى لعتق لعتق المالك  
مجانا والقياس ان لا يفتق لعدم ملكهم وجه الاستحسان انه يجعل ابراه عن بدل  
الكتابة وفي التوبة بكتاب تحت امته طلقها نسيت فملكها لا يحل له حتى يترك  
زوجا غيره كالتأخير كالم واحد ونحو المالك لا يعجزه الغاض حتى يتبعها والله تعالى  
اعلم **كتاب الولاء** او رد كتاب عقيب المالك من اثاره والملك الرقة وهو لغة  
القرابة وشرفا قرابة حكيم الحاملة من العتق او من المولاة وهي التابعة لان  
في ولاء العتاقة ارباب الى وجود الشرط وكذا في ولاء المولاة وقيل الوكيلة الولاء  
بالفتح الضر الحجة بالعتق او بالعقل فيعبره شرعا عند عدم المنع من الارث وفي التوبة  
هو عبارة عن التماس مولاة العتاقة او بولاء المولاة ومن اثاره الارث والعقل  
الولاء وهو لفظ الحديث اخرج الامة الستة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي  
عليه السلام الولاء لمن اعققت يعني اعققت مملوكه ذكر كان النيد او انثى فوكلة له  
ولذا قال الجمهور سبب هذا الولاء العتاق والاسم ان سببه العتق على ملكه لانه  
يضاف اليه يقال ولاء العتاقة ولا يقال ولاء العتاقة العتاق والاضافة في الحديث  
وهو بالسية لان مملوكا قريبا فعتق عليه كان موكلة له ولاء عتاق من جهة  
والحديث لا ينافي ان يكون العتق على المالك هو السبب لانه العتق يوجد عند العتاق  
لا محالة وتخصيصه به خارج عن محج الغالب ولو وصليه بتدبير بان دبر عبده  
فما عتق من ثلثة او اقل بان يتولد جارية وما عتقت من جميع ما اوتى  
بان كاتب عبده واذ يبدل النجاسة فعتق او وصية او ملك قريب بان ملكه ابا  
او ابنه بشراء او هبة او نحو ذلك فعتق عليه وذلك الاطلاق الحديث قاله  
الشرعية فان قيل كيف الولاء في التدبير والاستيلاء للسيد والديوان المولدين بالعتق فان  
يعد موت السيد قلنا صورته ان يترك السيد ويأخذ بدار الحرب حتى يحكم بعتق  
مذنبه مكره وام ولد ثم جاء مسلما فقلت فان مدبره او ام ولده فالولاء انتهى  
وفيه كلام لان الفرض ان بان الولاء للسيد في جميع المواد كما يد له عليه تصوير  
المسئلة فالجواب ان يقال ان الولاء يثبت ابتداء المولى ينتقل الى ورثته فيستقيم  
الكلام في المالك الذي ادى اليه بعد موت السيد الى الورثة وكذا في العبد الوص  
بشرائه ثم اعقبه ونحوها تدبر وفي شرطه اوسا ثبة يعني لو اعقبت العبد بشرط الولاء

لغيره او شرط ان يكون معتق ولاء ولا يفتقها ويرثه غيره كان الشرط لغيره لانه مخالف  
لشرع فيرثه كما في النسب اذ شرط ان لا يرثه وفي شرع الوكيلة لصدر الشرع  
مما ان ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد مقام النص وهو من قلم الناسخ  
تنبع ومن اعقاة حاملة من زوج قن للغير فولدت الامة الحامل ولما بعد  
عتقها اقل من نصف سنة فوكلاء الولد له اما المولى الام لا ينتقل ولاء الحمل عنه  
اي من مولى الام الى مولى الاب اذ اعققت ابنة ابيها لاما اعقت وتيقن وجوز  
الحمل في ذلك الوقت متى حملها مقصودا لانه جزؤها فلا ينتقل بوالها  
الولاء وعلى التا بيد لقول عليه السلام الولاء لمن اعققت وكذا لو ولدت الامة المذ  
كون ولدين ثومين احدهما ولاء احدهما اقل من نصفها او من نصف سنة  
من وقت الاعتاق والاخره كثر منه وبين الولدين اقل من سنة استشهد فوكلاء المولى  
الام ايدى بل انتقل عنه الى مولى الاب ان اعققت الاب لان التوحيث مخلوقا من ماء واحد  
فيعتقان معا بالاعتاق المذبور ولو كان ما بين الولدين اقل من اقل مدة الحمل  
وان ولدت الامة المذبورة ولما بعد عتقها لا كثر من ذلك من نصف سنة فوكلاء  
اي الولد له اي المولى الام ايضا لان الولد جزؤها فينبغي في الصفات الشرعية  
الايدى انه يتبعها في الحرية والرق فكذا في الولاء عند تعذر جعله تبعا للاب  
لرقة لكن ان اعققت الام والولد حتى خرج اي خرج الاعتاق المولود الى مولى اي خرج  
الاب ولاء ابنه من مولى الام الى ثوم نفسه لان الولاء لجهة كسبه النسب ثم النسب  
من الماء وكذا الولاء انما يكون من الاتصاف للضرورة وقد زالت بالعتق فينتقل الى مولى  
الاب كولد الملاء منه بسبب القوم الام ثم اذا كذب نفسه ينتقل الى الاب لزال الماء  
فان مات مولى الاب قبل الولد يذ اعققت الاب ويكون مولى الام وارثا يذ لك  
الولاء كما قال ابن كمال الوزير في شرح الفرائض وفي البيهقي هذا المكن عقدة  
فان لولد اكثر من ستة اشهر من وقت العتق ولاقل من سنتين من وقت الوفاء لا  
ينتقل ولاءه الى مولى الاب لانه كان موجودا عند عتق الام ولذا ثبت نسبه من  
الزوج ولا يرجع الا واثون عليهم بالعقل واعق قبل الجراي لو تزوجت معتقة  
بعبد فولدت اولادا فنجى الاولاد عن عقولهم على مولى الام ام لا يرجعون اليها  
على عاقلة الاب بما عقله لانه حين عقل عنه قوم الام كان النسب ثابتا لهم وانما  
ثبت لقوم الاب بقصره على زمان الاعتاق لان سببه هو العتق فلا يرجعون به  
ولو تزوج عجزا اصله مولى مولاة او لا معتقة مملوك كانت معتقة الزوج  
او العجز وما وقع في القدر وهو من تزوج العجز بمعتقة للعرب اتفاق قولت  
ولذا من اثنى العجز فوكلاء الولد لموا اليها ام مولى الام عند الطرفين وعند  
ابي يوسف حكمه ان حكم الولد حكم ابيه فيكون الولاء لموا اليها ام مولى الام  
لانه كان النسب والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف اكونه اقوى وبه قالت الام  
الثلثة كلها ان ولاء العتاقة قوة معتبر والنسب بين المجتبهين ضعف لانهم  
ضعفوا انسابهم ولا تفاخر لهم به وكذا ولاء المولاة ضعيف والضعيف



لا يعارض القوة قديراً لا يحسن لان اباد ان كان عربياً يكون ولاؤه المولى ابيه اتفاقاً  
لغير نسب وقديماً بالحق الاصل لان الابوين لو كانتا معتقين فالنسبة تقوم الاب اتفاقاً  
لانها استويا والترجيح بجانب الاب وقد يولى مولاة كانه لو كان مولى عتاقه فانه  
لمولى ابيه اتفاقاً وفصل صاحب الرد في هذا المجل وحصله ان الام اذا كانت حرة  
الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلو ولا على ولدها لانها كما ينقل الالة في المسلم  
الاولى وهو قوله ومن اعتق ما قبله الى اخره فلان لا ينقل عند كونه حراً الاصل بالمرق  
الاولى ويوافق ما ذكره البدرج والكلمة ويختص المحيط من شتمط عدم كونه امة  
حرة اصلية في ثبوت الولاء وانما في المنة وان كان المبادر منه المخالفة لكن لا مخالفة  
في الحقيقة على ما حققه الدرر وذهب البعض الى ثبوتها عند كون الام حرة طيلة  
ومن علماء هذه الدولة من اتفق على الثبوت ومنهم على خلافه والمولى ابو السعد  
افق اولاً على الثبوت ثم رجع وافق على خلافه وثبت عليه كما فصل في خاتمة عربي  
زاده على الدرر وموجب ما يقتضيه الاصول عدم الثبوت لان الولاء يتفرع على  
زو الالمك وهو على ثبوته وثبوته في الولاء من جانب الام المنة واذا كانت حرة  
اصلية كينصو المالك على الولد فيبقى ان يبيته ان لفظ حرة الاصل يستعمل في  
معنيين يندم جرم الرق على النفس من حين العلق مع جرمه على الاصل ابدى واك  
خلفه في انما هو على المعنى الثاني وانما على الاول فله نزاع في الثبوت ومرجع مسائل  
الوكلاء الى هذه الصور وهي ان الولد انما ان يكون امة حرة اصلية بهذا الفهم او  
فان كان فاما ان يكون عربياً او لا فهذه ست صور وفي الاول والخامسة كونه  
اصلاً والثانية والثالثة الولاء لقوم الام وفي الرابعة لقوم الاب وفي السادسة  
لقوم الام عند الطرفين خلافاً لا يوافق وفي قول المصنف من اعتق ما قبله  
الى اخره دلالة الى الاولى والثانية وفي قوله ان ولد الام اكثر الماخرا الى الثالثة  
والرابعة وقوله وان تزوج العبد الى الخامسة والسادسة تتبع والمعتق نصيب  
سببية مقدم على ذوى الاحكام وهو من لا يفرقه ويدخل في نسبة الى الميت  
التي مؤخر عن العصبية النسب سواء كانت عصبية بنفسه او بغيره او مع غيره وكذا  
مقدم على الرق على ذوى الاحكام وهو اخر العصبية وهو قول علي رضي الله عنه  
فيه اخذ علماء الامصار وسياق في المذهب القرائن ان شاء الله تعالى فان كان  
السيد ثم مات المعتقد ووارث له من النسب فارتبه ان الرق المعتقد لا يربطه  
بسيطة على الترتيب المعروف في علم القرائن فيكون ارنه لابنه ان ابن السيد  
دون ابيه او اجتماعا عند الطرفين لان الجزء اقرب وهو اختيار سعيد بن المسيب  
ومنه هذا الساق في القول الاول كابي يوسف وعند ابو يوسف ابيه السيد  
الباقين للابن وهو احد الروايتين عن ابن مسعود رضي الله عنه وبه قال بنجاح  
والنهي لان الولاء كله ان المالك يباح تحقيقه المالك ولو ترك المعتقد ابن المعتقد  
وحدد فالولاء كله للابن بالاتفاق ولو ترك حدة المعتقد واخاه فالولاء للجد  
عند الامام وعندهما الولاء بينهما نصفان وعند استواء القرب كما اذا ترك المعتقد

ابن اخو معتقه تستوي القسمة لاستواء الاستحقاق وليس للنساء من الولاء الا ما  
اعتقن او اعتق من معتقن او كاتب او كاتب من كاتبين الحديث اي اقرار الحديث الى  
اخره واجه هو برون من برون او حرة ولا معتق معتقن وسياق في  
القرائن ان شاء الله تعالى وفي بشرح الكثر للعين هذا حديث شكوك اصله وانما المولى  
عن جماعة اصحابهم من الصحابة رضي الله عنهم فخرج البيهقي عن علي وابن مسعود  
ونريد ان ثابت رضي الله عنهم انهم لا يربون النساء من الولاء الا ما اعتقن او  
اعتق من معتقن وتما فيه فيلحق العمة وفي الثمن لومات المعتقد ولم يترك الا ابنة  
معتقة فلا شيء لها في ظاهر الرواية وهو موضع تركه في بيت المال وان بعض المشايخ  
يدفع المال اليها ليطرق الارث بل انها اقرب الناس الى الميت فكانت اول من بيتا المال  
وليس في زماننا بيت المال انتهى وفي التويراد المالك الذي يعتقه فوالة كانه  
ولو اعتق حرة في دار الحرب عدا حرة لا يعتق الا ان يخل بسبيله فانه خلاه عتق وكذا  
وله ان يولى من نفسه ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبداً فاعتقه بالقول  
ولو كان العبد مسلماً فاعتقه مسلم او حرة في دار الاسلام فوالة له **فصل**  
هذا الفصل بيان ثانی نوعی كما فی الاصلاح وجه تاجیه عن ولاه العتاقه طاهر  
ولا هو المولاة سببه العقد ولهذا ايضا في المولاة وهي العقد والاصل في الاضافة اضافة  
السبب الى السبب كما يضاف الولاء الى العتاقه لان سببه العتق فلو اسلم عبي  
مجهول النسب وانما شرط كونه عبياً لان تناصر العرب بالقبائل فاشتري عن الولاء  
انما شرط كونه مجهولة النسب كانه من عرف نسب يجوز ان يولى غيره كما في الدرر  
ويخرج قال ابن كمال الوزير اما كونه مجهول النسب فليس بشرط وفي شرح المجمع  
لابن الملك وهو المختار على يد رجل ووكلاء بان قال ان موه يفرش ان ميت  
ونقل عن اذا جئت فيقبل الاخر فذلك عقد صحيح وشار بقوله على ان يربته  
ان الرجل اذا مات فهو وان يعقل الرجل عنه اي المولى اسلم على يد رجل ووالى غيره  
من اسلم على يده معناه انه اسلم على يد رجل ووالى غيره صح هذا العقد ان لم  
يكن معتقاً فانه اذا كان معتقاً لم يصح عند المولاة لقوة وكلاء العتاقه  
وتذايقه لو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصى له ان يوصي من اهل ان يثبت  
وكلاءه اذا ثبت بسببه بان ملك قريبه وكاتب ابنه او وصيه عبده وعتق كان و  
كأوه فجاز له ان يثبت له وكلاء المولاة اذا وجد عنه عقد باذن كالمولى العبد  
باذن سيده اخر فانه يكون ديكاً سيده بقصد المولاة فاذا صح يكون عقله  
اي جانيته عليه اي على المولى الذي اسلم على يد ووكلاء الذي ولاءه وكان قد  
اسلم على يد غيره وارتبه له اي ميراثه للخدمة ولاءه اذا مات ان لم يكن له وارت  
من النسب وهو ان العبد المولاة مؤخر عن ذوى الاحكام لان ذوى الاحكام  
يرثون بالقرابة وهو اقوى واكر من الولاء لانها لا تقبل النقص ولا الولاء يقبل  
مخلافه والزوجين حيث يرث معهما لانها بعد الموت كالاجناب كالاخوات  
لا يدرى عليهما فاذا اخذ حقهما صار ابائاً خائفاً عن الوارث فيكون لمولى المولاة



وَعَدَاثَةُ الثَّلَاثَةِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْمَوَاكِلَةِ أَصْلًا وَيُوضَعُ مَالُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِكِ لَنْ يَجِبَ كَرْتُ  
الْفَرْضِ وَالنَّصِيبِ وَلَا هَذَا أَمِيرًا لَزَوَى الْأَرْحَامِ عِنْدَهُمْ وَلَنْ قَوْلُ تَعَالَى وَالَّذِينَ  
عَقَدْتُ أَيْتَانَكُمْ إِلَى آخِرَةٍ وَنَقَلَ عَنْ ثَمَّةَ التَّمِيمِ أَنَّ الْمَوَارِدَ الصَّفْقَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَمْرِ  
أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّائِيدِينَ بِبَيْتِ صَاحِبِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَمَا لَمْ يَفْعَلْ عَنْهُ أَوْ عَنِ  
وَلَدِهِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْمَنْ وَالْحَالِ يَصْنَعُهُ أَوْ وَلَا عَمَلًا بِغَيْرِ رِضَا وَكَأَنَّ صَاحِبَهُ قَوْلًا بِأَنْ قَالَ  
فَصَحَّ عَقْدُ الْمَوَاكِلَةِ مَعَكَ لَا تَعْقِدُ بَرَزْ قَوْلُكَ يَكُونُ لَا زَمًا بِحُجَّتِهِ أَيْ بِحُجَّةِ صَاحِبِهِ  
لَا تَعْقِدُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَلَا يَفْتَحِي أَحَدُهُمَا إِلَّا بِحُجَّةِ صَاحِبِهِ كَالْمُضَارَبَةِ وَالشَّرْكَ  
وَقَطْرٌ مَعَ غَيْبِهِ أَوْ غَيْبِ صَاحِبِهِ بِأَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَنْ وَالرَّجُلُ الْآخَرُ يَكُونُ  
ضَمًّا لِلْعَقْدِ مَعَ الْأَوَّلِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ حُضُورُ صَاحِبِهِ لِنُفُوتِ أَمْرِ نَفْسِهِ فِي مَضْنِ  
الْعَقْدِ إِنَّمَا فِي مَعِ الْآخِرِ نَصْرًا كَالْعَمَلِ الْحَكِيمِ فِي الْوَكَاةِ مِنَ الْفَتَنِ مَالًا يَفْعَلُ بِهِ  
وَلَعَدَانِ عَمَلٍ أَوْ عَلَى عَنْهُ أَوْ عَنِ وَلَدِهِ لَا يَفْتَحِي أَيْ عَقْدُ الْمَوَاكِلَةِ هَوَايَ الْأَسْفَلِ  
وَوَلَدِهِ لَتَعْلُقَ حَقَّ الْغَيْرِ لَتَصَالِ الْقَضَايَةُ وَلَا عَلَى أَيْضًا أَيْ كَالْأَسْفَلِ أَنْ يَبْرَأَ  
عَنِ وَدَّعِهِ أَيْ الْأَسْفَلِ بِحُضْرَتِهِ الْأَسْفَلِ لَعَدَمِ الزَّمَرِ أَلَا أَنْ يَشْتَرِطَ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ  
بِمَحْضٍ مِنَ الْآخِرِ وَلَوْ اسْلَمَتْ وَلَا يَجْهَلُ السَّبَبَ أَيْ لَا يَعْرِفُ لَهُ لَابِ أَوْ كَانَ مَعَهَا وَلَدٌ  
صَغِيرٌ كَذَلِكَ أَيْ كَانَ الصَّغِيرُ جَهْلًا بِالسَّبَبِ كَذَلِكَ بَعْدَ اقْتِرَاضِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَتَبْعًا فِيهِ  
أَيْ يَتَّبِعُ الْوَلَدَ آتَاهُ فِي الْوَلَاةِ وَيُضَيَّرُ أَنْ مَوْلَى فَلَنْ عِنْدَ الْأَمَامِ خُلُقًا فَهَلَاكَ أَيْ قَاكَ  
لَا يَتَّبِعُهَا وَلَهَا فِي الصُّورَتَيْنِ كَانِ الْأَمُّ لَا وَبِئْسَ لَهَا عَلَى مَالِ الصَّغِيرِ فَلْيَكُونْ لَهَا  
وَكَاةٌ عَلَى نَفْسِهِ وَلَهُ أَيْ الْوَلَاةُ بِمَنْزِلَةِ السَّبَبِ فَيَكُونُ نَفْسًا مَحْضًا فِي حَقِّ الصُّورَةِ الْجَهْلِ  
السَّبَبِ فَيَمْلِكُ الْأَمُّ كَقَبُولِ الْهَبَةِ وَلَوْ أَوْ رَجُلًا أَنْهُ مَقْبُولٌ فَلَنْ تَكْذِيبُهُ الْمَقْرَأُ فِي الْوَلَاةِ  
أَصْلًا أَوْ قَالَ لَيْلٍ وَالْبَيْتُ فَافْرِ الْمَقْرُوعِ وَالْوَلَاةُ لَا يَصَحُّ عِنْدَهُ مَالٌ وَيَصَحُّ عِنْدَهَا  
**كِتَابُ الْأَكْرَاهِ قِيلَ الْمَوَاكِلَةُ تَغْيِيرُ حَالِ الْمَوْلَى كَالْعَدَمِ عَنْ حُرْمَةِ الْكُلِّ مَالِ**  
الْمَوْلَى الْأَسْفَلِ بِجَدْوَلِهِ الْحَكْمَ كَمَا أَنَّ الْأَكْرَاهَ تَغْيِيرُ حَالِ الْخَاطِبِ مِنَ الْحُرْمَةِ إِلَى  
الْحَلِّ فَكَانَ سَبَابًا أَنْ يَذْكُرَ الْأَكْرَاهَ عَقِبَ الْمَوَاكِلَةِ هُوَ لَوْ أَنَّ مَصْدَرُ الْأَكْرَاهِ إِذَا  
حُمِلَ عَلَى مَرِيضَةٍ وَكَرِهَ بِالْفَتْحِ سَمَّيْنَاهُ فَعَلَّ يَوْضَهُ الْأَسَانُ بِغَيْرِ دِفْعَةٍ بِهِ  
أَيْ بِذَلِكَ الْفِعْلِ رَضَاهُ أَيْ رِضَا ذَلِكَ الْغَيْرِ فَقَطْ بِدُونِ فُسَادِ اخْتِيَارِهِ كَالْحَبْسِ مِثْلًا  
أَوْ يَفْسُدُ اخْتِيَارُهُ مَعَ تَحْقِيقِ نَدَمِ الرِّضَا أَيْضًا كَالْتَهْدِيدِ بِالْقَتْلِ خَلَا فِي الدَّرَرِ  
أَنْ عَدَمَ الرِّضَا بِغَيْرِ جَمِيعِ صُورِ الْأَكْرَاهِ وَأَحْلَى الْأَخْيَارُ تَلَبُّهُ جَمِيعُ مَوَاقِفِهِ  
الصُّورَةُ نَفْسُ الْأَخْيَارِ فِي بَعْضِهَا لَا يَفْسُدُ أَقُولُ هَذَا هُوَ الْمَطْوِيُّ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ  
وَالْفَرْعِ حَتَّى فَإِنْ صَدَرَ الشَّرِيفَةُ فِي التَّقْيِيقِ وَهُوَ مَا مَلَّجِي بِأَنْ يَكُونَ بِحَسْبِ الْأَقْدَامِ وَحَرْبِ  
وَهَذَا مَقْدَمُ الرِّضَا فَلَا يَصَحُّ مَا قَالُوا فِي الْقَوَايِدِ وَهُوَ فَعَلَّ يَوْضَهُ بِغَيْرِ دِفْعَةٍ بِهِ  
رِضَاهُ أَوْ يَفْسُدُ اخْتِيَارُهُ فَإِنْ فِيهِ جَمْعٌ قَسَمَ التَّقْيِيقَ قِسْمًا لَهُ أَنْفُسُهُ لَكِنْ يَكُونُ دِفْعَةً لِمَنْ  
الْقَسَمُ الْأَوَّلُ الرِّضَا فَقَطْ وَالْقَسَمُ الثَّانِي الرِّضَا مَعَ الْأَخْيَارِ فَإِنْ فِيهِ صُلُوحٌ وَهَذَا  
ظَاهِرٌ بِقَرِينَةٍ لِلْقَابِلَةِ فَتَنْ وَهِيَ أَنَّ فِيهِ جَمْعٌ قَسَمَ التَّقْيِيقَ قِسْمًا لَهُ فَقَدْ وَجَّهَ فِي  
الْقَهْطَانِ أَنَّ الْأَكْرَاهَ لَمْ يَنْتَقِلْ مَعَ الرِّضَا وَهَذَا صَحِيحٌ قِيَاسًا وَأَمَّا تَحْسِبَانَا

لَا يَلَاةَ لَوَدَّ نَجَسًا بِهَلَاكِهِ أَوْ أَخِيهِ أَوْ آتَاهُ مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَاحِدًا مِنْ حَارِمِهِ وَلَا رَأْيَ  
كَيْسَ أَوْ هَبَةٍ أَوْ غَيْرِ كَانَ الْأَكْرَاهُ تَحْسِبَانَا فَلَا يَفْسُدُ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ وَيَنْقُذُ  
قِيَاسًا لَا تَعْدِلُ بِأَكْرَاهٍ حَقِيقَةً مَعَ بَقَا أَهْلِيَّتِهِ أَيْ الْأَكْرَاهُ بِقِسْمِهِ الصَّحِيحِ  
الْإِخْتِيَارِ وَفَالَسَدُ لَا يَنَاقِي أَهْلِيَّتَهُ الْوَجُوبَ وَالْإِدَاءَ لَتَهَانِثَةِ بِالزَّوْمَةِ وَالْعَقْلُ وَ  
الْبُلُوغُ وَالْأَكْرَاهُ لَا يَخْلُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا تَرَى أَنَّهُ مَرْدُودٌ بَيْنَ فَرْضٍ وَخَطَرٍ وَرُخْصَةٍ وَرَغْ  
يَا تَمْ وَفَرَّ بِشَابٍ كَأَنِّي الْقَهْطَانِ وَشَرَطَهُ أَوْ شَرَطَ الْأَكْرَاهُ مَطْلَقًا أَرْبَعَةَ الْأَوَّلِ  
قَدْرَهُ الْمَكْرَهَ بِكسر الزَّاءِ عَلَى إِيْقَاعِ مَا هَدَّ بِهِ سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِقَا هَذَا عِنْدَهَا  
لَا يَنْتَقِلُ بِكُلِّ تَغْلِبٍ قَادِرٍ عَلَى إِيْقَاعِهِ وَعِنْدَ الْأَمَامِ لَا أَكْرَاهَ إِلَّا مِنَ السُّلْطَانِ كَأَنَّ الْقُدْرَةَ  
لَا تَكُونُ إِلَّا مَنَعَةً وَالمَنَعَةُ لِلْسُّلْطَانِ قَالُوا هَذَا اخْتِلَافٌ فِي عُمُومِ زَمَانِ الْأَخْتِلَافِ  
حُجَّتُهُ وَبِهَذَا كَانَ زَمَانُ الْأَمَامِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَغَيْرِ السُّلْطَانِ مِنَ الْقُدْرَةِ مَا يَتَحَقَّقُ مِنْ  
الْأَكْرَاهِ وَزَمَانُهَا كَانَ فِيهِ ذَلِكَ فَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ الْأَكْرَاهُ مِنْ كُلِّ تَغْلِبٍ لِفُسَادِ زَمَانِهَا  
وَالْفِتْنَةِ عَلَى قَوْلِهَا كَيْ سَيَاتُ وَفِي الزَّوْمَةِ الرَّوْحُ سُلْطَانُ زَوْجَتِهِ فَيَتَحَقَّقُ مِنْهُ  
الْأَكْرَاهُ وَلَمْ يَذْكُرْ الْخَلَاءُ وَفِي سَوَقِ الْقَطْرِ يَنْدَلُ عَلَى أَمْرِ الْوَقَاقِ وَفِي الْمَالِ كَفَيْضٍ فَلَيْطًا  
وَفِي الظُّهْرِ أَنْ تَحْتَمِلَ الْأَمْرَ مِنَ السُّلْطَانِ أَكْرَاهَ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ وَأَلَا فِي خَوْفِ الْكِبَرِ  
بِالْفَتْحِ وَفَوَاحِشُ ذَلِكَ أَيْ مَا هَدَّ الْحَامِلُ بِأَنْ تَحْتَمِلَ أَنْ يَتَوَقَّعَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْيَتِيمَ  
حَقِيقَتًا كَأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا أَوْ حَكِيمًا كَأَنَّهُ كَانَ غَائِبًا وَرَسُولُهُ حَاضِرًا خَافَ الْفَقْلَ  
مِنْهُ خَوْفُ الرِّسْلِ وَإِنَّمَا إِذَا غَابَ الرَّسُولُ لَا يَفْسُدُ أَكْرَاهُ كَمَا سَيَاتُ وَالثَّانِي كَوْنُهُ  
أَيْ كَوْنُ الْمَعْرُوفِ مَنَعًا قَبْلَهُ أَيْ قَبْلَ الْأَكْرَاهِ عِنْدَ فَعْلِ مَا كَرِهَ عَلَيْهِ وَفِي الْقَهْطَانِ أَيْ  
لَمْ يَمْنَعْ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ أَكْرَاهًا كَقَدْرَتِ رُكْنِهِ وَهُوَ قَوْلُ الرِّضَا كَمَا سَيَاتُ إِلَيْهِ فِي الْإِخْتِيَارِ  
وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُسْتَدْرِكٌ لِحَقِّهِ أَيْ حَقِّ نَفْسِهِ كَيْسَ مَالَهُ أَوْ تَلَا فَعْلَهُ  
عَوَضًا وَأَعْتَانُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِمَالٍ أَوْ بِأَخْرَاجِهِ وَوَالِدُكَ نَتَخَصَّ أَخَاكَ تَلَقَّى مَالًا خَافَ  
الْمَشْرُوعَ كَثْرَ الْخَرْبِ وَالزَّوْمِ وَنَحْوِهَا لَأَنَّ الْأَكْرَاهَ لِهَذِهِ الْحَقُوقِ يَعْدَمُ الرِّضَا لَا مَنَعًا  
قَبْلَ الْأَكْرَاهِ وَالثَّابِعُ كَوْنُ الْكِبَرِ بِمَنْزِلَةِ نَفْسِهِ أَوْ عَوَضًا لَهَا أَوْ مَوْجِبًا لَهَا بِعَدَمِ الرِّضَا  
لَا تَنْكَرُ مِنْ كَانَ تَشْرِيفًا يَفْتَحُ بِهَلُومٍ حَتَّى يَفْعَلْ بِهَلُومٍ خَلَّ هَذَا أَوْ حَقِّهِ أَكْرَاهًا أَوْ هَذَا سَبَبًا  
مِنْ أَلَمِ الْقَرِيبِ وَمِنْ كَانَ رَذِيلًا فَلَمْ يَفْعَلْ بِهَلُومٍ يَفْعَلْ بِهَلُومٍ أَوْ بِحَسْبِ تَهْدِيدٍ فَلَا يَفْعَلُ الْقَرِيبُ مَرَّةً  
بَسُوطَ وَلَا يَجِبُ سَاعَةً بِلَيْلٍ وَحَقِّهِ أَكْرَاهَ لَكُونِ الْأَخْيَارِ مُتَقَاوِنًا وَلِذَا قَدْ مَازَجَ  
الْفِعْلَ بِإِعْدَامِ الرِّضَا وَفِي الْمَنْعِ الْأَكْرَاهُ تَحْتَمِلُ لَعَدَمِ الْأَخْيَارِ شَرْعًا كَالْفَتَنِ إِذَا أَكْرَهَهُ  
الْقَاضِي بِالْفَرْقَةِ بِعَدَمِ مَضَى الْمُدَّةِ الْآخِرِ أَنَّ الْمَدْيُونِ أَنَّ أَكْرَهَهُ الْقَاضِي عَلَى بَيْعِ مَا كَرِهَ نَفَذَ بَيْعَهُ وَالدَّخْلُ  
مَضَى الْمُدَّةِ الْآخِرِ أَنَّ الْمَدْيُونِ أَنَّ أَكْرَهَهُ الْقَاضِي عَلَى بَيْعِ مَا كَرِهَ نَفَذَ بَيْعَهُ وَالدَّخْلُ  
إِذَا اسْلَمَ عَلَيْهِ فَخِيرَ عَلَى بَيْعِهِ نَفَذَ بَيْعَهُ بِخَلْفٍ مَا أَكْرَهَهُ عَلَى الْبَيْعِ بِغَيْرِ حَقِّ  
فَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ أَوْ شَرَاءَ سُلْعَةٍ أَوْ جَارَةٍ دَارًا أَوْ أَقْرَبًا عَلَى أَنْ يَقْرَأَ لِرَجُلٍ  
بِدَيْنٍ بِقَتْلِ مُتَعَلِّقٍ بِكَرِهَ بَلَّغًا فَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا أَفْلَكَ أَوْ كَرِهَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِحُضُورِ  
تَهْدِيدٍ وَحَسْبِ مَدِيدٍ أَوْ قِيدٍ مُؤَبَّدٍ خَيْرُ الْمَكْرَهِ بَعْدَ زَوَالِ الْأَكْرَاهِ عَنْهُ بَيْنَ الصَّحِيحِ أَيْ  
فَسَخِ الْعَقْدِ الصَّادِرِ وَيَرْجِعُ عَنْ الْأَقْدَامِ لَا نَعْدَامَ الشَّرْطِ هُوَ الرِّضَا بِالْأَكْرَاهِ سَوَاءً  
كَانَ مَلِيًّا أَوْ غَيْرَ مَلِيٍّ وَأَمَّا لَأَنَّ الْعَقْدَ وَالْأَقْدَامَ يَنْبَغِي الْمَلِكُ وَلَوْ بِأَكْرَاهٍ وَبَعْمَ



الذو يكون فيه من الاستدراك ما قد كان هذا التنازع يوقف على العقد بالبطوع  
وبذلك اى المبيع المشتري ملكا فاسد ان قبضه اى اذا باع مكرها ثبت فيه الملك  
ان قبض المشتري المبيع عندنا وعند فروا لامة الثالثة لا يثبت له فيه بيع موقوف  
والوقوف قبل الاجازة لا يفيد الملك ولنا انه فان شرطه وهو الرضا بعد وجوب  
الركن فصار كراشر وط المصدرة فثبت الملك وبعض المتأخرين جعلوا بيع الوفاء  
كبيع المكره وصورت ان يقول البائع للمشتري بعت هذا الدين منك بدون لك على  
على انى من قبضت ديني فقولوا وبعض جعلوه دهنا فملك المشتري ولا ينفع به وان  
شبه اكل من زوايه يضمن ويسترد عند قضاء الدين ولو اخرج البائع كالمكره  
الاجرة وسقط الدين بهلاكه وبعض جعلوه بيعا جازا فمقتدا بعض الحكماء وهو  
الاستناع به دون القبض وهو البيع والى النهاية وعلم الفتوى وبعضهم جعلوه  
بيعا باطلا وفي الكافي والصحيح العقد بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون دهنا  
ثم ينظر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع عند ادائه الدين فسد وان لم يذكر او تلفظ بلفظ  
البيع بالوفاء او تلفظ بالبيع الجائز والحال ان عندها اى فسخها فذمها هذا  
البيع عبارة عن بيع لا زم فانه يفسد حيث شهلا بزمعها وان ذكر البيع من غير شرط  
وذكر الشرط على وجه المقاد جازا لبيع ويلزمه الوفاء بالمعاد ثم فرغ عليه بقوله  
فلو غنوا المشتري ربحه انما فيه يكون ملكه وكذا نرى فيه نكرا فاما لا يمكن نقضه  
ولزمه اى المشتري قيمته لانه الفه ما ملكه بعقده فاستدرك قبض المكره الثمن من  
المشتري او تسليم المبيع للمشتري جازا كونه طوعا اى طائعا قبل المذكورين اجازة  
بالبائع او بالقبض والتسليم طائعا دليل الرضا لا فسخها كرها اى ان قبض الثمن وسلم  
المبيع مكرها لا ينفذ البيع لعدم الرضا ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره عليها  
اى اذا كره على الهبة دون التسليم وسلم طوعا لا يكون اجازة لانه غرض المكره انما هو  
استحقاق الموهوب له لا مجرد لفظ الهبة والاستحقاق له لا يثبت فيها بدون  
التسليم فكان التسليم فيها داخل في الاكراه في البيع يثبت بفسد العقد ولم يكن التسليم  
فيه داخل في الاكراه والاكراه في البيع يثبت بفسد العقد ولم يكن التسليم فيه داخل في الاكراه  
فافتقر قابا ملك المبيع ويبدو من غير مكره بفتح التاء والبائع مكره لزمه اى التمر  
قيمه اى قيمة المبيع للبائع المكره لكون العقد فاسدا فكان مضمونا عليه بالقيمة  
وللبائع تضمين اى ساء من المكره بكسر التاء او للتشديد لان كل واحد منهما داخل  
في جعلت ماله واحد منهما بالذات وواحد اخر بالواسطة فان ضمن المكره بالكره لكونه  
في حكم العاصب لدفع مال الملك الى المشتري وجع على المشتري بغيره لانه باء الضمان  
ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون ماله من وقت وجود السبب الاستدراك  
وان ضمن البائع المشتري الاول من المشتريين بالقيمة بعدما تداولت البياعات بان  
باعه المشتري من اخر باع اخر من اخر ثم ونم وانما يلزم الضمان لكونه من حكم عاصب  
باخذ مال بواسطة من التالباع وكذا لا يرجع المشتري بما ضمنه على المكره الذي  
كان واسطة والله للبائع فعد كل شراء وقع بعد سكت شراؤه او المشتري اقول  
لكونه ما ملكا بالضمان فظهر المالك انه باع ملك نفسه وللبائع المكره ان يضمن

من شاء من المشتري بين فائهم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده لا ينفذ الشراء  
الذي وقع قبله اى قبل الضمان لعدم دخول في ملكه غيره قبل تضمين حقه بالملك  
وان اجازة المكره عقده منها اى من هذه البياعات جازا ما قبله اى ما قبل هذا العقد  
ايضا اى كما جازا بعده وياخذ هو الثمن من المشتري الاول لان البيع كان موجودا  
وللنازع بالاجازة فعد الكل للجواز وفي الضمان يثبت المشتد الى حين القبض لاما  
قبله وله اى المشتري بفتح التاء اى الثمن اى افسح لو كان الثمن باقيا في يد البائع  
والمكره لغناء البيع وان كانا كالا لا يأخذ منه شيئا لكونه امانة في يده لانه  
اخذ باذن المشتري ولذا كره هذه المسئلة عقيب قوله ففعلها كرها كما في كذا  
الكتب لكان انصب تتبع وضرب سوط وجس يوم ليس باكره فانه لا يبالى بمثله  
عادة فلا يعدم الرضا وهو شرط لنسوت حكم الاكراه اى الثمن اى في حق من يشترطه  
اى يضرب سوط او جس يوم لكونه ذا منصب فيكون مكرها بمثله لانه ضرره  
استد من ضرر الضرب ان يدي ففوت به الرضا وفي البوط للمكره في الجحش الذي  
هو اكره ما يجد منه الالم الشديد وليس في ذلك حدة لا يزد عليه ولا ينقص منه  
المقادير لا يكون بالبرى ولكن على قدر ما يراى الحاكم كم اذا رفع اليه وان كره على كل  
شيء او لكل دم ووقع في الاصلاح او شرب دم لان الدم من المشروب كامن المأكول  
كمن يمكن التوفيق بان يكون مأكولا اذا كان حامدا او مشروبا فيما لا كان سائلا  
تدبر اكل لم خذير كره على شرب خمر يضرب او جس او قيد لا يجعل للمكره  
التنازل لان هذا يكون اكرها ملجيا اذ لا يضطر بمثل اكثر اناس فيلزم عليهم  
التحمل لان يقول لا ضرر على عنيك او كركب وفي البرازية الاكراه بالحجس المؤبد  
والقيد المؤبد لا يوجب الاكراه اذ الم يمنع الطعام والشراب لعدم الافشاء الى  
تلف نفس او مال وانما يرجحان غما والشاؤل للبحر كراثة الخم لا يجعل ومن  
المتأخرين من قال لوذا نعم في قوله انه بالحجس المذكور او بالحجس في بيت سلطان  
عليه التلف عما او على عضو من اعضائه او على بطله المكان تجعل وتعلم  
يجعل القبض الذي كان في زمانه وهو المكنى المجرى اكرها اى المالحس الذي جردوه  
اليوم فهو اكره لانه يعذب كجس مجر وان كره على تناوله هذه الاشياء  
بقتل وقطع عضو حل ماله لانه الاكراه باي بهما وحرية هذه الاشياء  
مقيدة بحرية الاختيار وانما حالة الاضطرار فيصان على اصل الحق لقوله تعالى  
الاما اضطررتم اليه وباتم المكره بصيرة على التلف ان علم كباحة لانه امتنع  
عن مبيع النقص في مهلكة كفاي لاختصاصه ان كما يكون انما بالتصبر في حالة الخصة  
والجوع فانلف نفسه وذكر شيئا سلام ان المكره انما ياتى اذا علم بالباحة ولم  
يتناول وانما اذا لم يعلم فقد رجح ان يكون في سعة منه لانه بعد رجحان الجهل فيها  
فيه خفاء وان كره على الكفر او سب النبي عليه السلام بقتل او قطع عضو وحض  
له اطهار اى اطهار الكفر وغيره وقاية هضمين بالامان اى غير متغير عقيد  
فان المشركين اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمانينة القلب فقال عليه  
السلام فان عاروا فعدوا اى ان عار الكفر باكره فعدوا الى الهيمان القلب بالامان فيما



اجزائه على ساكن ونزل في حقه قوله تعالى الا من اكره وقوله مطمئنا لا يمان  
ولا يهتد الاطهار لا يفوت الايمان حقيقة لقيام التقيد في الاشياء قوت  
الشدة حقيقة فيسعه الميل اليه ويوجب بالصبر على التلف لان جيبا رضى الله  
قد صرحوا انهم حتى طلب ولم يظهروا كلفه الكفر وسماء عليه السلام مستند الشدة  
اد قال فمئله هو رضى في الجنة قائمة والاشياء عزيزة فاما بعد انفسهم لا يزار  
الدين واثامة خذاته كان شهيدا في الاصله وغيره تفصيل فيطالع ولا رخصة  
على اجزاء الكفر اللسان بغيرها اي بغير القتل والقطع لان غيرها ليس بما يجزى وان  
اكره على التلف ما لم يسل باحدها اي بالقتل او بالقطع رخصه ان تلف له اي للمكره  
لان التلف ما لم يفسد سببا للضرورة كما في المخصصة وقد ثبتت والضمان على المكره  
بالكسر لان المكره في خذاته تلف اية للمكره فلم يلزم عليه الضمان وفيه اشارة الى  
الاحتراز عن الكل والتكلم والوطى فان فيها لا يصلح الذوات ان المكره على الخذ  
والدفع الى المكره التامسعه اذ كان حاضر عند المكره فان كان ارسله ليفعل فاف  
ان ظفر بفعل ما يوعده لم يحل له الاقدام على ذلك لئلا القدرة على ذلك  
والا تحدد بالبعد من حيثين انه لا عذر له في ان التلف في اخذ المال  
من الناس عند غيبة الامرين وتعلقهم بامرهم والخوف من عقوبتهم ليس بعذر  
الا ان يكون رسول الله مرسعه على ان يره عليه فيكون بمنزلة حضور الامر  
واذا اكره على قتله او قتل غيره او قطع عضو القتل او القطع لا يرضى به وذلك  
بل يلزم العبر عليه فان قلده ثم لان قبل السلم لا يباح الضرورة ما قلده بهذه الضرورة  
الا ان يعلم انه لا يملكه قلده اخره ان قبل السلم لا يباح الضرورة وكذا لو اكره  
على الزنا او اكره بغيره كذا في التزوير فان فعل اي ان قتل او قطع العضو بالكره  
فالقصاص على المكره بكر الزنا فقط اي دون المكره بلا افتح ان كان القتل عمدا  
فكذلك حاشا ولا يقتصر للقائل ان الله له كالتيق هذا وعند الطرفين وعند يوسف  
لا يجب قصاصا على احد منهما لان الحد مضاف الى المكره من وجه انه المباش  
والا لكون من وجه انه الحامل فهو كالذافع الى القتل فثبت فيه الشهية  
في الجاهل فلا يخفى من على واحد منهما فالدية من المله اذا العاقلة في التهمة  
الفقه وعند زفر يقتصر العاقل مباشر والحامل سببا ولو اكره على ان يترد من جبل  
ففعل او ترده قد ثبت على عاقلة المكره لانه لو بان لا يجزى عليه قصاص وهذا  
عند امام وعبد بن يوسف بجبالدية وماله اي في مال المكره لانه ان القتل الى  
بالامراء لا يوجب القصاص عند وعند محمد عليه اي على المكره المضاف كات  
القتل بالمشقة القتل لا يوجب القصاص عند فيجب القصاص وان اكره بغيره من اي  
سقوط من كان عال او اكتمام نارا لو اكره بقتل على اذلال نفسه في نار  
او ما وكل اي وكل واحد من هذه الثلثة مهلكة فله اي المكره الجارح الاقدام  
عليه والصبر عند امام لانه انما يباين منسا وينفذ الاقطار الى الكا  
هلاك فيقتاريا هو الا يهوى زعمه وقالا يلزمه الصبر اي جبر ولا يفعل  
ذلك لانا المباشرة العقل سعى واهلاك نفسه فيغير تخبا ما عند غم اذا

القي نفسه فعلى المكره قصاص لانه مضطر الى الالفه وعندهما الاقصاد  
فما رضى القاء نفسه قيد بالقتل لانه لو اكره ليرحم الاقدام اتفاقا وقد  
يقول كل مهلك لانه لو لم يكن لذلك كان له الاقدام اتفاقا كما في نسخ الجمع  
ولو وقعت ثنار في سفينة فكان بحيث لو صار حرق وان لقي نفسه في  
الماء غرق فله اي لم يمتد اليه الجارحين الصبر والا لتمامه عند امام وعند  
محمد يلزمه الثبات وعند ابو يوسف روايتان مع الامام في رواية ومع  
محمد في رواية وعلمة الطرفين قد مررت قبله واصله هذه المسئلة في ان  
الكبر ذكره الشاغل وان اكره على طلاق امراته او اطلاق عبده او  
تحويلها اي بالطلاق والاعناق ففعل اي اعتق عبده او اطلق امراته  
او وكل بهما فاعتق الوكيل او كل الوكيل او اطلق فله لان الاكره لا ينافي الاهلية  
خلافا لالاكمة الثلثة والقياس ان لا تنفع الوكالة لانها تبطل بالهزل  
فكذا مع الكراهة كالبيع واسالم وجه استحسان ان الاكره لا يمنع انعقاد البيع  
ولكن يوجب فسادة فكذا التحويل يعقد الاكره والشروط الفاسدة  
لا تؤثر لكونها من الاسقاطات فاذ لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل فعلى هذا ما  
وقع في الفوائد الزينية من انه اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره لا يمنع  
انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التحويل تبطل بحرج على القياس لا على  
الاستحقة تدبر ويرجع الامر اليه العبد المقتول على المكره بالكره في صورة  
الا عناق لان يصلح الاله الحامل نظر المباشرة الى التلف لانا في تكلمه كان كونه  
بالاعناق لا يصلح الاله الحامل بل يضاف اليه وكذا يكون الولاية للمكره لا الحامل  
فيضمنه لانه في ذاته غير ملكه سواء كان موسرا او مسكرا لانه ضمان  
اخره في فالا يخلف باليسار والاعسار ولا سعية على العبد ولا يرجع المكره  
على البعثة ان الضمان وجب عليه فله يرجع به على من فعل هذا اذا كان القتل  
بالقول اما اذا كان بالقتل كما اذا استترى دارحم محرم لا يرجع المكره بالبيعة  
لحصول العوض وهو لمة الرحم وفي التخييد وذا اكره على شاة ذمير  
منه بخرقه ان وقته الفاء وكاء التترى جعله حرا ان ملكه ففعل مروي على  
المتري قيمته الف وبطلت الزيادة ولا يرجع على الذي اكرهه بشيء وكذا  
يرجع المكره على المكره في صورة التخليق بنصف المهر او استنوا ويرجع  
على المكره بما يلزمه من المنفعة اذ لم يسم لو كان الطلاق قبل الدخول كان المكره  
يصلح الاله الحامل في التلف لانا لا يقع الطلاق لان ما عليه من المهر  
او المنفعة كان على من خرق السقود بوقوع العرقه من جهتها كالارتداد وتحويل  
الزوج وقد ما كره ذلك بالطلاق كرها فكان هذا تقريرا للمال فيضاف  
التقرير الى الحامل فكان سلفا له فيرجع الزوج عليه ولا رجوع عليه  
لو كان الطلاق بغيره او بعد الدخول لانه المهر هنا تقرير بالدخول كبا الطلاق  
والدخول ليس بضع من المكره وفي الجواهر لو قال لعبد دخلت الدار  
فانت حرة فاكراه على الدخول عنق ولم يضمن المكره شيئا وكذا لو اكره على ان يتزوج



امره قد كان جعلها طائفا ان تزوجها وغرم نصف المهر فيرجع على من اكرهه شي  
 ولو اكرهه على ان يجعل كل مملوك مملوكا فليست فيه استيفاء ففعل ثم ملكه مملوكا  
 بهبة او صدقة او شراء وثق عليه ولم يفرغ الذي اكرهه شيئا ولو دون  
 مملوكا ضمن الذي اكرهه فتمت استحسانا وصح بين المكره بشي من الطاعة  
 او المعاصي وصح نذره اي نذر المكره بكل طاعة كالصوم والصدقة و  
 العتق وغيرها وصح طهاره او نكاح المكره هو تبينه امراته بظهوره فيجوز  
 عليه قربانها حتى يكفر كل نكاح احدها لا يحتمل الفسخ فلا ياتي فيه  
 الاكراه ولا يرجع المكره على الحامل في الصور الثلاثة ما عدا سبب ذلك اذ لا يطالب  
 في الدنيا وصح رجعه اي لو اكره ان يراجع امراته فراجعها صح لانه بمثابة  
 النكاح والبلوغ بان حلف ان لا يقرب امراته وفيه اي بالسنان فيه اي في الصلاة  
 لانه كاترجمة لان كل مانع من هذا ينفع مع الاكراه وكذا يصح اسلامه  
 اي اذا اسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام لانه لا احتمال رجوعه الى الاسلام احتياطا لانه  
 يعلو ولا يعلى على كافي اكثر المقبرات فهذا علم ان ما في الحائض من ان يعلوم المكره اسلام  
 عندنا ان كان حرييا وان كان ذميا لا يكون اسلامه محولا على جواب القياس ان كان يصح  
 في الاستحسان كما في المتن لكن لا قبل فيه اذ ارتد بعد اسلامه مكرها لا في يعلوه  
 شبهة راية للفعل ونظيره السكران فان اسلامه صحيح وكفره لا يصح ولا يحكم  
 بترده لعدم النقص كافي شرعا والكنز ولا يفتي ابراهم اي ابراهم المكره دينه عن  
 مديونه او عن كميل يدعيه لكونها مما يحتمل الفسخ كالباع فانما فعل بعد زوال  
 المكره بصيرته فخر او كذا لو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفقة فسكت  
 لا شغل شفقه ولا يصح رده لما من الرخصة في اظهار الكفر اذ اكره  
 بالمعنى فلا يبين بها ان بهذه الردة امراته لعدم الحكم بترده وانما قيل اذا  
 اكره بالمعنى لانه لو اكره بغيره فقد ضحت دينه ودمه فثبت امراته فان  
 اذ تمت المكره تحققت المهر وادعى المكره ان قلبه مطمئن بالايمان صدق  
 استحسانا والقياس ان يكون القول قولها فيقرق بينهما في كتمه الكفر بسبب  
 للبينونة فيستوي فيها تطايع والمكره كلفظة الطلاق وجه الاستحسان  
 اذ هذه اللفظة غير موصوفة للفرد انما يقع باعتبار تغير الاعتقاد والاكراه  
 دليل على عدم تغيره فلا يقع الفرقة كافي شرعا والكنز ولو اكره تاردا  
 ففعل المكره حراما لم يكن بكرهه سلطان لما امرت الاكراه كما يتحقق من  
 غير عند الامام فالزنا لا يوجد مع الاكراه وعندهما لا حد عليه لما امرت  
 الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يجد في الصورتين وفيه اي يقول كافي  
 يفتي اذ ليس فيه اختلاف في ظاهره في حق الحجة فان حكم الاكراه اختلف فيه وانا  
 انظر في ان يقع من غير سلطان اولا فان وقع من غير اكره ملحق في زماننا  
 مجري على حكمه بكونه نكاحا فليجوز ان لا يشبه انتشار الاكراه دليل الطوا  
 ولما ان انتشار الاكراه قد يكون طوعا كما في النائم والصبي كما في بعض  
 المقبرات فعلى هذا انه في ما قاله صاحبنا لا حلاله من ان مدار الجواب خالصا على

ذلك الاصل الخلاف كاذب ايه كثير من الناطقين وهذه المسئلة بل على اصل اخر  
 قهره الزاهد حيث قال ان الاكراه لا يتصور في الانتشار فكما ان طوعا يقع  
 الجحد الا ان يكرهه السلطان لان اقامة الحد اياه وهو الذي حمله عليه انتهى  
 لانه ليس على مقرر بل على قول زفر كما في شرح الوافية كمن السخنة وفي التوير  
 اكره القاض ليقر بسرقة او قتل رجل بعد او يقطع رجل بعد فاقرب ذلك فليقطع  
 يد او قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاح اقتصر من القاض وان منها بالشرقة  
 سرور بارها وبالفعل لا يقتصر من القاض مستحسنا لوجوب انبها صا رة التلطف  
 ولم يقين بيع ماله فباعه صح والحيلة له فيه من ان اعطى وكما في قوله فادنا  
 قال الظالم بيع ماله فباعه جاريتك وقد صار مكرها على بيع العارية فلا ينفذ  
 بيعها المكره باخذ المال ايضا باخذه اذ انوى وقت الاخذ ان يرد  
 على صاحبه والا يضمن وان اختلف في اليه فالقول للمكره مع يمينه  
**كتاب الحج** المناسبة بين الكتابين ان كل واحد منهما من الفوارض التي  
 تنبئ بسبب الولاية والارتضاء وسبب تاجير هذا الكتابين عن الاكراه ان ما  
 تقدم عليه متفق عليه وهذا يختلف فيه وهو في اللغة المنع مطلقا اي منع  
 ومنه بمن الخطم حجرا لانه يمنع القيلح ومنه قول تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر  
 اي لذي عقل من العرف عبارة عن منع حكمي كالتهمي الا ان التهمي في الحج  
 لا يفيد الملك بحال في البيع وفي التهمي يفيد بعض القبض كما في البيع الفاسد  
 فهذه افرق بين التهمي والتهمي من حيث الحكم وكذا يفرق من حيث الالهيته لان  
 الحج يفيد الحق العبر وانتهى هذا المنع لحد التهمي في البيع منع فنادي يفرق  
 قول كافي في الحجيات دون التهميات ونحو القول حكمي الا ترى انه  
 يسهل ولا يقبل والفعل حسي فيمكن رده اذ يقع فلا يتصور الحج منه وهو  
 بقوله هو منع فنادي يفرق قول كافي في الحج القصر بان يكون غير بالغ فلان  
 حينما يترافق ففعله ناقصا فالقصر محتمل واذ اذن له المولى في تفرقه استرجاع  
 جانب المصلحة والمجون وفي التور فان الاقامة بان عديم العقل لصحي  
 متميز ان وجدت في بعض الاحوال ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما  
 العتق فاختلاف في تفرقه واحدا بالقلية وهو من كان قليل الفهم مختلط  
 الكلام فاسد التبرير اذ انه لا يقرب ولا يثبت كما يقبل المجنون والرق  
 ليس بسبب الحج في الحقيقة لانه مكلف محتاط لا كامل الزمان كالحق المقيّد  
 وغيره وما في يده ملك المولى فلا يجوز ان يتفرق لاجل حقه فان اذن  
 المولى لفات حقه اعلم انه تعالى شرف البشر على الانعام بالعقل وركب  
 فيهم الهوى والعقل وجعل في الملائكة العقل دون الهوى وفي البهائم الهوى  
 دون العقل فمن غلب عقله على هواه كان افضل خلقا لما يقاسي  
 من مخالفة الهوى ومن غلب هواه على عقله كان ادرى من البهائم بل  
 الله تعالى اولئك كالانعام بل هم اضل فجعل بعضهم ذوا الهوى حتى كان  
 بعضهم امة الهوى ومصابيح الدجى ابتلى بعضهم من الردى كالجنون



والعنف والضرر وجعل نفوذ الضرب والعنف غير نافذ بالجر عليها كماله بتعلقها  
 بالضرر باخيال بعض من يعاملها وجعل الصبي والمجنون سببا للجر عليها كل ذلك  
 رحمة منه ولطفنا كما في النجسين ثم فرغ بقوله فلا يصح تصرف صبي او عبد بل اذا  
 ولد او تبنت كما قرنا قبله هذا الفرض فلو قال وتبين ان اولي ولا  
 يصح تصرف المجنون المغلوب بجمال ولولا جازة المولى لعدم عقله فيد بالملوك  
 او المستغرق لانه ان كان تحت يده ويقيم اخرى فهو حال افاقة كالعاقول ومن  
 عقد منهم اي من هؤلاء المجنورين وهو علة اي يعقل العقد فهو فوله مخبرين  
 ان يجيزه اي العقد لو يفسخه لانه اذا كان بهذه الصفة يحتمل ان يكون في عقل  
 مصلحته فيجيزه الولد اي المولى ان راي فيه ذلك كعقد الجاني وعنده ثمة التمسك  
 لا تصح اجازته ومن ائلف منهم اي من المجنورين شيئا فعليه اومن المتقضات  
 بالاجماع لانهم يجر مجنورين بالافعال ولا يصح مطلق الصبي او المجنون ولو قال  
 والمجنون بالاولا كان اول ولا يقع اغاقتها لقول صلى الله عليه وسلم رفع  
 القلم عن ثلث في الصبي حتى يجتمعه وعن المجنونة حتى يفقه وظاهر يقتض  
 ان لا يتعلق باقرار المصالح وكذلك لا يقع طلاقها ولا اغاقتها ولا اقرارها  
 لنفسها قلها او عدمه وصح طلاق العبد لقول صلى الله عليه وسلم كما يملك  
 العبد والمملوك الا الطلاق وحكم اقراره اي اقرار العبد في حق نفسه كقول  
 مكلفا اهلا في حذمته لعدم ولايته العبد عليه ثم فرغه بقوله فلو اقر  
 اي العبد المجنور بما لم يملكه بعد عقده لانه اقراره على غرض وهو المولى لما لم يملكه  
 يده ملكه المولى فاذا اقر العبد بالمال فله ان يقر المولى واما اذا اقر له بكونه  
 فادبازبه سنن وفي الثانية لو ان سبيك سفيها ما لا يحط صدق المراق  
 حتى ينقراضه فان لم يعطه المواة وصر في المال في بعض حوائجه لا يؤاخذ به  
 كأي حال ولا بعد البلوغ لانه ليس من اهل الالتزام بخلاف العبد المجنور فانه  
 يؤاخذ به بعد النكاح لانه اهل الالتزام وان اقر العبد المجنور بجملة اوقود  
 لزمه في الحال لانه مبيع على اصل الحرية والادمية واجاب الحد وحق الدم  
 وهذا يجوز اقرار المولى عليه الحد والقصاص ولا يجزى على التسفيه اى  
 لا يجزى حدها نافي بالاعراض تصرف بسبب سفهه هو ان كان ماله مصلحة  
 خفية عقله عند الامام لانه لا يرد الحجر على البالغ العاقل بسبب السفه  
 والدين والفلة وان وصية كانه حذرا لانه مخاطب فادع على التصرف  
 فابطال قدرته الى اهدار ماله وهذا ضرر من ضرر الاتلاف ومن بلغ  
 غير رشيد وهو من ينفق ماله فيما لا يحل ولا يمسك عما يحرم ويصرف فيه  
 بالتبذير والاسراف ولا يسلم اليه ماله بالاجماع انما انما الصباء فلو بلغ  
 رشدا لم صار سفها لا يمنع المال عنه باثر الصباء حتى يبلغ سنه خمس  
 وعشرين سنة فاذا بلغها دفع اليه عند الامام وان لم وصلته يونس  
 رشدا لان هذا السن لا ينفك عنه الرشيد الا نادرا والحكم في الشروع للعلم  
 وان تصرف السفه فيه اي في ماله قبل ذلك اي قبل البلوغ الى حجر وغيره

نفذ تعرفه

نفذ تصرفه لعدم الحجر عنه كما ذكر وعندها والامة التمسك بحجر على السفه ولا  
 يدفع اليه ماله مالم يونس رشدا ولا يصح تصرفه اي تصرفا تسفيهه فيما في ولا  
 بسبب سفهه في تصرفات لا تصح مع الهزل كالبيع والهبة والاجارة والصدقة  
 ولا يجزى عليه في غيرها كالطلاق والعتاق ولا عن الاسباب الموجبة للعقوبة  
 كالحد والقصاص ولا يجزى فيها الحجر بالاجماع لقول تعالى ولا تقولوا السفه  
 اموالكم التي التي اتيتم فادفعوا اليهم اموالهم اذا امرنا بالدفع عندنا من الرشيد  
 فلا يجوز الدفع قبل العلم بالرشيد لان علم المنع هو التسفيه فيبقى المنع مادامت  
 العلة باقية فادفع يكون للزمان دخل هنا وفي التوزيع ويقتضيها يقتضيها عند الحاشية  
 ثم فرغ عليه بقوله فان باع المجنور لا ينفذ بيعه لانه مجنور وعندها وفائدة الحجر  
 التمسك والادان كان فيه اي في بيعه مصلحة بان كان يملك القيمة او كان راجعا وكانا  
 باقيا في يده اجازة الحاكم وان كان الثمن اقل من القيمة او كان البيع خامس  
 او لم يكن الثمن في يده لم يجزه والحاصل ان تصرفه موقوف كاحتمال ان يكون  
 فيه مصلحة فاذا راي الحاكم فيه مصلحة اجازته والارادة وان باع قبل حجر القاضي  
 جاز عند اي يوسف وعند محمد لا يجوز وان اعتق عبد الفداء عندها  
 لان كل كافر لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه التسفيه والفق لا يؤثر فيه الهزل فينفذ  
 من التسفيه وعند السباقي لا ينفذ والاصل عند المجتهد التسفيه بمنزلة سبب الرق  
 حتى لا ينفذ بعده شئ من تصرفاته الا الطلاق كالموقوف والاعتاق لا يصح من الرقيق  
 فكذلك التسفيه وسعى العبد في قيمة اي اذا نفذ عندها ففعل العبد ان يسعى في قيمة  
 عند محمد وهو قول اي يوسف الاول ان الجليلي انظر ذلك في رد العتق الا انه منفذ  
 فيعيب رد دبر القيمة كما في الحجر على المريض وفي قوله اخبر وهو رواية عن محمد  
 ليس عليه سعاية ما عهد وجوزها لانه لو وجب انما يجب حقا لمصلحة في  
 السعاية ما عهد وجوزها في الشرع الحق في العقد ولو تدبر في تدبيره لانه يعيب  
 حتى العقد التدبر فيعتبر حقيقة العقد انه لا يجب السعاية مادام الولد حيا  
 لانه باق على ملكه لان مات المولى قبل رشده اي قبل ان يونس رشدا الرشيد سعى العبد  
 قيمته مدبرا كانه يونس المولى عتق ولانه اشقه في حياته فطلبه السعاية في قيمته  
 مدبرا لان العتق لا ينافى مدبرا كما لو اشقه بعد التدبير في شرح الكفر للعبودية  
 ان جاءت جازيته بولد فادعاه بنت نسبته فيه وكان الولد حرا والامة ام  
 ولد ولا تنقضي ولا ولد لها في شئ بخلاف ما لو اشقهها من غير ان يدعي الولد ولو لم  
 يكن معها ولد فادعاه ام ولد كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها فان مات  
 سعت في كل قسمها كالمريض اذا قال لامة وليس معها ولد فقال هذه ام ولد  
 ويصح تزوجه اي تزوج السفه فله سبب المثل وانما صح كالمصلحة لانه  
 لا يؤثر فيه الهزل فلا يؤثر فيه السفه مع ان الزوج من حوائج الاصلية ومن  
 ضرورة صحت النكاح مقدار النصاب من المهر لا قدر مهر المثل تدبر وان سعت  
 من مهر المثل بطلت الزيادة لان ما زاد عليه يلزمه بالتسليم وهو ليس من اهل



الذام وان طلقها قبل الدخول وجب لها عليه بلزومه بالتسليم نصف المهر وكذا  
لو تزوج اربعاً كل يوم واحدة وطلقها كلها في التبيين وان خرج على صفة المهر  
المفعول من الزمان زكاة مال السفيه لانه واجب عليه خالفه تعالى وينفق من  
ارزاقه عليه وعلى منزله نفقة من اولاده وزوجه وسائر من يجب عليه  
نفقة لان اجاءه من حوايجه اصلية حقاً لقرينه والسفه لا يبطل حوائجها  
ولا خذل الناس ويسلم القاضي النفقة الى ائمة ليعرفه اليها مستحقاً لانه لا يملك  
فيه الى ائمة فاكفيها بقول اصل يدفع القاضي قدر الزكاة من ماله اليه  
اي الى السفيه ليعود بنفسه ليعرفها الى معرفتها لان الواجب عليه الايتاء وهو  
عبارة عن فعل يفعل هو عبارة ولا يحصل ذلك الا بالائتمار ويؤكد الى القاضي عليه  
امناً الى ان يؤدبها بكل يعرفها الى غير المهر فان ادا حجة الاسلام لا يمنع منها  
اي من الحجة لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى من غرضه وفي الفرائض هو ما حق  
بالسفيه وغير السفيه اذ لا تهم فيه ولا يمنع من مرة واحدة والقياس ان يمنع كانه  
قطوع كالج نطوعاً وجه الاستحسان انها واجبة عند بعض العلماء فيمكن منها  
اجتافاً وكذا لا يمنع من ان يوق البدن تحريراً عند موضع العلماء فبعض الخلاف  
ولا يمنع من الزمان وان جنى في احراره فيظن ان كان جنى في حوزتها الصوم فكل  
الصيد والفعل عن ارضي وخود ذلك لا يمكن من التكليف بل لا يكفر بالصوم  
وان كان جانيته لا يجزي فيه الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيط وترك  
الواجبات فانه يلزمه للذم ولكن لا يمكن من التكليف كالحال بل يؤخر الى ان يصير  
مصلحاً فيزول التقييد الذي لا يجزى بالاول والعبد المأذون له في احرارهم وكذا لو  
جاء امرأه بعد الزفاف في بقرته فزوجه بدنه ثم ينأخر الى ان يصير مصلحاً  
ويُدفع نفقته او نفقة السفيه في طرقيه الحج والعمرة الى نفقة من الحج  
ينفق عليه ان الى السفيه في الطرقي بالمردون لا تدفع اليه كله بل يندرد كسرى  
وتصح منه ارض السفيه الوصية في القرب جمع قربة وابواب الخير من انك  
ان كان له وارث وقياساً من ائمة لا يوجب لانه يترفع كذا استحساناً لذلك  
ان كانت وصايا الناس لانها قربة يتقرب بها الى الله تعالى وهو يحتاج اليه  
فتبطل هذه الحالة وفيه اشارة الى انه اذا اوصى بها يستحقها المسلمون  
فلا ينفذ كما في التبيين ويجوز على المفتي الماخذ هو انه يعلم الناس الجمل الباطلة  
بان علم المرأة الارث لئلا يبين من زوجها وبان علم الرجل ان يترد تسقط عنه الزكاة ثم  
يسلم ولا يبالي ان يحرم حلاله ويجعل حراماً والطبيب الجاهل هو الذي يفتي الناس  
في مثل امراضهم دواء مخالفاً لعدم علمه ففسد ابدان المسلمين والمكاري والمفسر  
لانه ياخذ الكسب ولا يشتري به الحال والظهور ثم يدفعه الى بعض ديونه ففوت  
المسلمين من نحو الحج والقرى وانفاقاً قد للثمة سيما لان منع كل واحد منها دفع  
حتى لا يقاتله اذا المفتي الماخذ يفتي الناس دينهم والطبيب الجاهل يهلك  
ابدانهم والمكاري والمفسر يفسد اموالهم فيحرقونهم عن نافعهم كانه المنع عن ذلك

من باب الامر بالعرف والتمسك من المنكر ولا يحج على ما سبق سواء كان احداً  
او طائفة ومفضل اذا كان كل واحد منها مصلحاً لاله لان حجة السفيه  
عندها كان لنظره حياته والفاستق يصل ماله فيفضل تحت قوله تعالى علق  
الدمع بعلم ربيد واحد لا يفتكره في الايتان فيكون اقله كافياً فالمراد هو  
الرسد في المال في الدين بكسر الدال والاي لم الرسد ولو كان الفسق موجباً الى  
الحج اخرج الكاف او لم يذهب اليه احد وعند السافعي بمنع رجوعه وعقوبته  
عليه مصلحاً لاله وكذا لا يجوز له ان لا يكون الفاسق اهلاً للولاية والتمسك  
وفي المنع ولو ان قامنا حجاً على نفسه يستحق الحج ثم رجع الى قاصد اخر فاطاقه و  
رفع عنه الحج فاجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لان قاصداً كان في فصل  
محتمل فيه وهذا الاختلاف في نفس القضاء ولا في الحج الاول لم يكن قضاء  
لعدم المقضي عليه فينفذ قضاء الثاني فهو بمنزلة ما لو قضاه وهو محجور عليه  
فاذا طاقه الثاني صح الخلق وليس للثالث ان ينفذ ذلك ان ينفذ قضاء الاول  
بالحج ولا يحرم من له غفلة متديدة عند الامام لانه ليس بمفسد مال ولا يقصد  
لكنه لا يردى الى تصرفات الراية فيؤمن في البياعات لسلامة قلبه وعندها  
يمنع القاضي عن التصرف بنفقة لم وهو قول الاثمة الثلاثة كما في اكثر المفسرين  
لكن المصنف لم يذكر الاختلاف في المنع بل في بصورة الاتفاق كما في حكم  
السفيه المتدارك في خلاف المال لعدم اعتناء قوله في هذه المسئلة تتبع ولا يحج  
على مديون وان طلب الحج فمأذون عند الامام لان المنع عن التصرف بطلب الغرماء  
ويبطل اهليته والحافة بالقيام وهو يقع كاي ترك لدفع ضرر خاص ولا  
يبيع القاضي ماله اى مال المديون فيه اى في الدين لان تصرف الحاكم فيه حرام عليه  
لان البيع لا يجوز الا بالتراضي بالنقص فيكون باطلاً بل يحبس اى القاضي  
ليبيع ماله ابداً حتى يبيعه اى مال هو اى المديون بنفسه فيكون الحبس لفضله الذي  
لا اجل البيع لان قضاء الدين بالبيع ليس بطريق معين بل يكون بالانفاق والا  
ستقراض وغيره وسبب الحبس المماثلة والظلم بتأخير القضاء الواجب واستاء مع  
القدرة عليه فان كان الاول او بالاول او ماله اى مال المديون من جسده كالدراهم  
اراد اى الدين الحاكم منه اى الدراهم بالاجماع لان للدين اخذ بل اخذ  
المديون الماخذ منه فالقاضي قضاء ينفذ كما ينفذ حج عند الامام لان قضاء الدين من  
القاضي امانة ويباع اخذ الفقهاء بالاه الفقهاء بالاجماع استحساناً بالاجماع  
ووفى القياس ببيع الدراهم للدينين ولا التنازع للدراهم للاختلاف في القوة  
ولا يارب الدين خيراً وجه الاستحسان الاتحاد في التنية والذاتم احدها الج  
الاخر في الزكاة وعند حجة والائمة الثلاثة يحج عليه اى على المديون ان طلب غرماء  
الحج عليه ومنع من التصرف الذي يرضى بالغرماء ومنع من اقرار الدين  
لغيرهم حتى لا يرضى بالغرماء لان الحج على السفيه انما جوازه نظر له وفي هذا  
الحجس نظر لغرماء لانه بمصاة يلجى ماله فيفوت حقهم ومعنى قوله ومنع  
من البيع ان يكون بائناً من المثل اما البيع من المثل لا يبطل حق الغرماء والمنع لحقهم في بيع



منه كفاية الهداية ويبيع الحاكم ماله اي مال المدين الكافر لسوء الدين من ثمنه كانه  
لو كان غائبا لا يبيع ماله اتفاقا ان اشترى من بيعه ونقصه اي يقسم غيبته  
غرمائه بالخصم ان ابقاه فحق عليه فيما يابيه تابعه الحاكم بحسب خبايا الجور  
او اشترى من غارقة لاكم بينهما والاصل ان من اشترى من غارقة عن اقله حق متحقق  
عليه وهو مما يجري فيه النيابة تاب الناصر منابه كذا باسم عبد قاي يبيعه  
بأنه الناصر عليه ان اقر حال جرمه بالزينة ذلك المال بعد قضاء ديونه  
كافي الحال لان المدين لما جرد للمدين فحقها في يده فلا يمكن ابطاله بالقرار  
غيره مع ان القرار امر مشاهد فيمكن ان يكون كادنا فلا يرد اثم لكن يستفاد قراره  
على نفسه وفيما اشار الى انه لو استغفار ماله من بعد الجور فقراره وتبرأ به فيه كانه  
حقهم تعلق بالمال القائم لا بالاستغفار والى انه لو استهلك ماله كغيرهم فله ان  
يشترى لهم في يده كانه مشاهد وكذا التزوج امره بمثلها وكذا لو كان سب  
وجوب الدين ثابتا عند الناصر بعهده او بشهادة الشهود فله ان يشترى لهم فيه  
وينفذ من مال المفلس عليهم وعلى من تلزمه نفقته كاولاده الفقار وزوجه  
وزوي راحته كانه حاجته الاصلية مقدمة على الغناء والفتوى على قولهما في بيع  
ماله كمن اشترى من البيع كفاية الخفاء وبما ان النقود جملة مستانفة شيئا فاما بما ياتي  
كان قائما قال اذا كان الفتوى على قولهما في ماله فاتي ماله ببيع او كفاية جاب بقوله  
وبما ان النقود او كفاية ببيع الغرض من العقار قبل بدها الناصر ببيع ما ياتي عليه  
الفتوى من غرضه ماله لا يحق التلصق منه ثم بيع العقار قال في اصل ان الناصر  
يصب ناهي فينبغي له ان ينظر للمدين كما ينظر للمدين فيبيع ما كان النظر اليه ويبيع  
ما يحق عليه التلصق انظر له ويترك له اي المدين دست من ثواب بدنه وبيع  
الباقى لا ثم بكماله وقيل بتركه لم يستأن كانه لا يحل ثبابة لا بد من طلب  
وقالوا اذا كان الدين ثياب يلبسها ويكتفي بدون ذلك فانه يبيع ثياب يفتق  
الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبس كانه قضاء الدين فترد عليه  
وكان اول من التمس على هذا اذا كان لم يسكن ويمكن ان يجزى بمادون ذلك  
بيعه المسكن ويقض بعض ثمنه الدين ويشتري بالباقي مسكنا يكتفيه كفاية  
الدين ام اقله وعنده مناع بجل ثراه منه اي ان الرجل يقبضه من البائع  
بعد الشراء باذنه والمناع قائم بيده فرب المناع اسوة الغناء فيه اي في المناع  
في بيعه ويقسم ثمنه بينهم بالخصم اذا كان الدين كله حاكا وانما اذا كان الدين  
بعضه حاكا فيقسم بين الزمائه الحال بعد انقضاء الاجل شاركتهم فيما توفوه بالخصم  
كما في اقتضاء قيدا القبض بعد الشراء بالاذن لانه انفس قبل قبضه او بعده  
بغير اذن بايعه **فصل** في بيان احكام المبلوغ ويحكم بلوغ الغلام بالاحلام  
والانزال او الاحبال اي جعل المرأة حلالا وبلوغ الجارية بالحيض والاحلام او الجبل  
بفتحين ولا يكون بلوغا انزالها ولا يدرك انزالها في الجارية قبل وجهه عدم  
الذكر فيها انه امر باطن لا يعلم منها كما يعلم من القصر وفي الدور والاصل ان البلوغ  
يكون بالانزال حقيقة ولكن عجز بما ذكره كانه لا يكون اذ انزاله فاجعل كل

واحد علامة على البلوغ وفي التسهيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المراز بالاحلام هو  
الاحلام مع الانزال فيجوز ان يذكر انزاله عن ذكره كاحلام وفي الغراء في عدم  
كون الحيض كانه لا يزال تدبر انتهى لكن يمكن ان الحيض لا يوجد من حمل علة  
ولا يكون بعد الانزال فان لم يوجد من ذلك اي من سبب الحكم ببلوغها فاذن لم  
اي للغلام ثمانية عشر سنة يحكم ببلوغه واذن له بيع عشر سنة يحكم ببلوغها  
عند الامام لقوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشد  
واشترى الغلام على ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما وصفه ثمانية عشر سنة و  
قبل اثنتان وعشرون اقل خمس وعشرون ان يدرك الحكم على القول الاول للاجتناب  
الا ان الجارية السبع ببلوغها من الغلام ففرقنا بينهما بسنة وعندهما والاشد  
الثلثة اذ انهم خمس عشرة سنة فيهما اي في الغلام والجارية وهو راي عن الامام  
به يفتي لان سلامة لانا خر عن هذه المدة فمهما غاب وادنى مدته اربعة اشهر  
نا لا حلام ونحوه اي للغلام اثنتان عشر سنة في الجارية اذ في المدة سبع  
سنتين كذا ذكره لا يعرف ذلك الا سماعا او بالبيع واذ اراهنا اي اقرب البلوغ  
وقا لا قد بلغا حد قاي دعواهما ان لم يكن بينهما الظاهر لما في الحاشية من اقتر  
انه بالغ وقاسم وصبي اليه قال ابو بكر بن محمد بن الفضل ان كان الصبي هرايرا  
من اهق قبل قوله ونحو رقبته وان لم يكن من هراير علم ان مثله لا يحكم بخروج  
قبته ولا يقبل قوله لانه بكتاب ظاهر وتبين بهذا ان بعد ثلث عشرة سنة او كفاية  
بحال لا يحكم مثله اذ اقرب بالبلوغ لا يقبل قوله وكانا اي الغلام والجارية كالبالغين  
اي احكامهما حكم البالغين لان امره يتوقف عليها لا مرجعها فيقبل منه  
قوله بالضرورة والاعلم **كتاب المادون** اي المادون بعد الحج  
ظاهر المناسبة اذ اذن يقتضي سبق الحج وفي اللغة عبارة عن الاعلام وفي النسخ  
الاذن فك الحج الثابت شرعا واستعمال الحق مطلقا سواء كان خذ الصبي او  
العتوه او جوبولي بعد وقدره بعض البعض لا استفاط يحولوا اليه  
هنا وهو النصف والخدمة لمولاه اذ هذا الحق ينفرد في العبد لنفسه فاذا سقط  
المولى حقه هذا يقدر العبد الى الكتاب بالاضافة الى نفسه ليعتق حق من ماله  
بذمته ولا يقدر له رفع مولاه عما اكتسبه كالحرف فاحذر من كسبه بعد وكما  
في شرح الوقاية بين الشبهة وفي الدور كالاذن نوعا حدها اذ ان العبد وهو  
فك الحج ماله الثابت بشرعا على العبد واستفاط الحق يقضي العبد لنفسه  
باهليته والنوع الثاني اذ ان الصبي والمعتوه وهو فك الحج واثبات الوكيلة  
لها ثم يتصرف العبد بعد ذلك لنفسه باهليته الموقوفة فقول لم يتصرف عطف  
على محذوف فان قوله لا ادب فك الحج عن العبد فعطف على قوله ينفلك  
قوله ثم يتصرف العبد فقول واستفاط الحق كالتفسير لقوله فك الحج فلو لم  
تفرع على كون تصرف العبد لنفسه باهليته سيده عهد له اي عهدت  
التصرف كما اذا اشترى شيئا ولم يورثه يطلب منه الثمن ولم يرجع على  
لانه اشترى لنفسه كسيده والوكيل عكس هذا اذ الثمن يطلب من الموكل



لا زالوا ولا يتوقف الاذن بزمان ولا مكان فلو اذن له اي العبد يوما ومخوضا اليوم  
والنوم والليل والشمس والليل او مكانا فهو ما دون دائم الى ان الحجر عليه لان  
الاستقاطات لا تتوقف فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولا يتم الحجر كما ان الساقي يعود  
قلت بقاء ولاية الحجر باعتبار بقاء الرق فكان في الحجر امتناع عن الاستقاط فيما يستقبل  
لان الساقي يعود وفيه اشتغال بان تعلق الاذن بالشرط كما ان الساقي يعود الى المستقبل  
سماح القهستاني وقد يتخصص بنوع من التجارة فان الاذن في نوع من التجارة كان  
ما دون ما في سائر انواع حتى لو اذن بشراء البر وغيره وان لم يكن العبد مهتديا  
الى التصرف من غير الحر والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر في حق تصرف خاص قلت  
نعم الا انه يوجب الرضا بمقتضى منافعهم مطلقا والتخصيص بخلافه في القهستاني  
وقال في الاذن عبارة عن توكيل وانما تستفيد بما يقدره المولى وبه قال الشافعي و  
احمد وثبت الاذن صريحا كما اذا قال لعبد اذنت لك في التجارة وذلك بان اذن  
عبد ببيع وشترى فسكت ولم يمنع منه فسكون اذنت له في التجارة بخلافه فسكون  
القاضي فان لم يردن لكن لا يكون ما دون في ذلك لان وسيلة الاذن والشئ  
خارج بحدك من ذلك الشئ سواء كان للبيع للمولى او لغيره بامر او بغير امره  
بما صححنا او بغيره فاسد في التبيين هكذا ذكره صاحب الهداية وغيره وذكر  
قاضي خان في فتاواه اذا اراد عبد ببيع عينا من اعيانه المملوكة فسكت لم يكن اذنتا  
وكذا الترتيب اذا اراد ان يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن انتهى في كذا  
يكن التوفيق بين كلام صاحب الهداية وقاضي خان بان يقال بان مراد قاضي خان  
بقوله لم يكن ذلك اذنتا له هو ان يكون المالك فيها اذا اراد ان يبيع من اعيانه  
مال المولى لا بغير اذنتا في حق ذلك التصرف اذ ماله فسكون لا في حق سائر  
بغير فان ذلك العبد في باب التجارة مطلقا وبمقتضى قوله وكذا الترتيب الى اخره  
في المراد هناك عدم صحة التصرف الذي صار فيه السكون في محالة وكذا يؤيد  
ما قاله القهستاني في هذا المحل نقله عن الذخيرة فانه يصير ما دون فيما يستقبل  
فتتبع تصرفاته في البيع من اذنتا في المحل لانه لا بد فيه من الاذن لا يصح خلقا  
اذا اشترى من ماله فعلى هذا ان ما في الدرر في هذا المحل محل تاويل تتبع وعذر ذلك  
والشافعي لا يثبت الاذن بسكون المولى عن ماله ببيع او بشترى لانه يحتمل الرضا  
والسخط فلو ثبت بالسك والنا ان العادة قد جرت بذلك كما جرت في  
التصرف عن الناس والمأذون خبر مقدم اذنا عائلا لا بشراء من بغيره او شراء  
طعام الاكل او شراء ثياب الكسوة بغير العبد الذي اذنت له اذ قال لم موكة  
قد اذنت لك في التجارة ولم يقيد بشراء من بغيره او بشراء طعام الاكل  
او ثياب الكسوة ولم يقيد ببيع من التجارة ان يبيع من ماله او يبيع من ماله  
ويشترى من ماله لان اللفظ يقتضي جميع انواع البعارة واما اذا اراد ان يبيع  
بغيره كالطعام والكسوة لا يكون ما دون ماله لانه يتقدم لوصار ما دون  
له لانه كما في شترى الكسوة للغير وفي القهستاني اذا قال له اذنت لك  
في التجارة اذ في كل تجارة او قال له اشترى ثوبا بربعه او قال له اشترى ثوبا بربعه

صار ما دون ماله امره بقدر واحد وقد صرح ان يكون متخذا فلعله يصح للخدم  
صار ما دون ماله وان امن بقدر واحد كما اذا غصب العبد مائة وامن العبد  
ان يبيعه فانه صار ما دون ماله لم يكن ان يجعل متخذا لالسيد وهذا  
في ماله المالك لانه لم يعمل له وعلى هذا اصل يخرج من هذه المسائل كما  
في الذخيرة ويؤكد كل المتكلمين بهما اي لم يتوكل بالبيع والشراء لانه من توابع  
التجارة فلهذا لا يتمكن من مباشرة الكل فحتاج المعين وله ان يسلم اي يجعل  
نفسه لغيره لانه من توابع التجارة وله ان يرهق ولم يرهق لانه ابقاء في  
شفاؤها من توابع التجارة ويتردد اي لم يدفع الا من ارادته وبأخذها من  
لها ابقاها من عمل التجارة وله ان يشتري بزارا بزرعه لانه بزرعه ولم ان يشارك  
عائنا لانه وكاله وليس ان يشارك معاوضة لانه كفا له ولم ان يستاجر الاجرة  
وغيرها بوجوه ولو وصليته نفسه فان اجارة ينفع منافعها ويبرك بيع نفسه فيملك  
التصرف وعند ائمة الثلاثة ليس له ذلك لانه لا تصرف في نفسه فلو ينفذه الاذن  
وله ان يشارك بها ان يأخذ المال مضاربة ويتدفع المال مضاربة لانه ان دفع يكون  
متاجرا وان اخذ يكون موكلا نفسه وهما من التجارات ولم يبيعه اي يدفع المال  
بصلته يعني له ان يعطى رجلا قدر راس المال للتجارة ويكون الترخيص له ولم ان يبيع  
وله ان يقر بدين اذ لو لم يقر بدين لم يقر بدين عليه احد فيكون من لوازم المعاملة  
سواء صدقه المولى او كونه وسولا كما لا بد من اذنا هذا اذا كان اقراره في صحة وان  
كان في الموضع قرض مائة الفضة كما في الحر وعند ائمة الثلاثة بدين معاملة  
فقط واذا اقرت زوجته وولده ووالده بطل عند ائمة خلافا لها ودفعه كان اذنتا  
دفع الوديعة من عارة التجارة لانه ان يقر بها وغصبه كان ضمانا الفضيحة معاوضة  
فيملك المصنوب بالضمان فله ان يقر به ولو باع او بشترى بعين فاحترج عند  
الامام لان المأذون تصرف باهليته نفسه كما ان فيصاح عقده بالفاخر ولو عقد  
عبد ببيع بالغبن الفاحش كما في البيع خلوا لها لان المقصود من الاذن الاسترباح  
والعقد بالفاحش لا يدخل تحت الاذن فلا يجوز قيده بالفاحش لانه يبيعه  
وشراء بعين فاحش فيسلب جازا بالاتفاق ولتعدرا احترازه ولو طوى العبد  
اي باع شيئا بقل من قيمته والمعاينة بالغبن بالرضا من مرضه موثقة من جميع  
ان لم يكن عليه اي على المأذون دين فينفذ وان رادته المعاينة على الثلث وان كان  
عليه من جميع ما بقي بعد المعاينة يعني بؤدة دينه او لا مما بقي يكون المعاينة من جميع  
لان الاقتصار في الحر على الثلث ولا للعبد المولى وان كان بمنزلة الوارثا ان سقط حكم من  
الثلث وان لم يباشري بعد الدين بان كان يحيط بما في يده اذ في المشتري جميع المعاينة او  
البيع اي يقال له اوجع المعاينة والا فارق البيع كما في آخر هذا اذا كان المولى يبيع  
وان كان مريضا لا يصح معاينة العبد المولى مال المولى لتصرف المولى بنفسه كما في اثنين  
وكذا في المأذون ان يصف بمعاينة الحر بان العادة بذلك بين التجارة لا بغيره الموقوف  
ولا البرارية ويتخذ الضافة بسيرة الكثرة وذا بقدر المال حتى لو كان في يده  
عشرة اوق ودرهم فبشرة بسيرة ولو عشرة درهم في يده فبشرة كثيرة وله ان يخط



من المثل قد رما يحيط التجارة لانه لا يملك ان يحيط الكثير من الشئ اكثر من العادة لانه  
تبرع بعد تمام العقد بغير اي سبب عيب فظهر ظهريه لانه من صيغ التجار قيد  
بالعيب لانه لا يحيط بدونه لانه تبرع وله ان ياذن لرفيقه لانه نوع تجارة واصل  
ان كل من ماله له ولايته التجارة يصح اذنه للعقد فيها كما كانت واما اذن والمصاب  
والاب والجد والعم والخال وشركي معاوضة والعيان والوصي ولا يجوز للام والام  
والعم لانهم ليس لهم ولاية التجارة كما في النكاح والاذن يزوج ابا ليس الماذون ان  
يتزوج الابا اذن الولي لانه ليس من باب التجارة ولا يتسرى بآرية بشرائها وان  
اذن له مولا كما في جواهر الفقه او يزوج عبدا ولا ان التزوج ليس بتجارة فله  
ولاية له في ذلك اذ ما ذن الولي وكذا لا يزوج امته عند الطرفين خلافا لغيره  
فان عنده يزوج الامه دون العبد لا تزويجها فحصيل ما في استقاضي النكاح  
واجاد المهر فيصير كاجارتها ولها ان اذن لا يشا ولي غير التجارة وقد مر ان  
التزوج ليس منها ولا ان يكتف رقيقه لانه ليس بتجارة اذ هو مبادلة مال بيد  
الكاتب بملك الحرة وهو ليس بمل او يفتق ولو وصليته بال كفاة عتاق فحق النكاح  
فان لم يملك هذا كملكه اذ على ولايته ليس بجن فله يملك التجار وهذا المجرى  
فان اجاز ولا يدين عليه جاز وكذا ان كان عليه دين عندها لكن ضمن فيه العبد  
للفرمان او بقرضه اذ ليس له ان يقرض لانه تبرع بآية او بهب ولو بقرض كانتا  
من التبرعان او يهدى اذ ليس له اذ اهدا ما للشئ البير من الطعام وصليته  
كالزيف ونحوه لا يستحل القلوب لا الدراهم والذنانير والمجور كانه يهدى  
البير لعدم الاذن وعندنا يوسف اذ ارفع المولى الى العبد المحذور حق بومه  
فرضا بعض رفقاء على ذلك الطعام للاكل معه فلا بأس به لعدم ظهور النص  
على المولى فخلق ما لو دفع اليه اذ الى العبد المحذور حق بشئ ما في اكلهم حيث  
عذر للمولى قالوا لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها البير كانه يهدى  
ونحوه بدو من يتطلع رأي الزوجه لا انها ممنوعة من قبله عادة وهذه المسئلة  
ليست من مسائل هذا الباب فيكون ذكرها مناسبة هي كذا فاما ما عاده وفي  
اكثر الكتب والاب والوصي لا يملك ان يمال الصفيح ما يملك العبد الماذون له في  
اتخاذ الضيافة السيرة والصدقة وما لزم الماذون من الدين بسبب تجارة  
او ما في معانيها ان حكم التجارة كبيع وشرا من غير التجارة قبل صورة وجوب  
الدين بالبيع والشراء اذ يبيع ويستحق البيع ويملك المثل للدين واجارة وتجارة  
وتجارتها وعصب وجمدا ملة وعقرا ملة شراها فوطشها فاستحققت فطير  
لما هو من معنى التجارة قبل صورة وجوب الدين بالاجارة اذ اخذ الماذون الاجرة  
معتقوا ثم يملك المشاوي ويستحق قبل تمام المدة يتعلق ذلك الدين برقيقه  
او الماذون وفيه استعار بانه لو باع مولا بعد الدين كان باطلا فقبل معناه سبطل  
لانه موقوف على اجارة الفرمان وقيل ان فاسد كانه لو اوقف التبرع بعد القبض  
يعنى ولزمه قيمته فلو كان موقوفا كافي الفهت في بيعه فيه اي بيعه انما من  
الماذون مرة في ذلك الدين يطلب الفرمان حتى يفرغ مولا وانما انما وان لم يرض بذلك

مولا اذ لم يفرقه اي الدين المولى وقار اذ يفرقه بالكسب لا بالرقبة لانه ماذون في  
التجارة لا في التعريف في رقبته لان غرض المولى من اذنه تحصيل ما لم يكن تفريطا ليد  
كانا يخلون دين او شهاوك فانه يبايع فيه لجانية لا تعلق لها بالاذن وبه قال الشافعي  
وما لك وعن احمد يتعلق بركة مولا ولنا انه ظاهر في المولى بسبب اذنه وكل  
دين يظهر في حقه فهو معلق بالرقبة لانه لا بد من ممل يستوفيه وارتب الحال  
اليه فصار كدين الاستهلاك والجامع دفع مالا من ويقيم القاضية اذ  
العبد وما في يد او العبد وما في يده او الماذون في من كسبه بين الفرمان بالخصم في  
بقدر نصيب كل واحد منهم لان ديونهم متعلقة برقيقه فيتحاصرون في كسبه من كسبه  
في التبرع سواء كان كسبه الكسب الماذون ما في يده قبل الدين او بعده او الحسب  
وحاصله سواء كان كسبه قبل الدين او بعده بالمبايعه او بقبول الهبة وفيه  
استعار بانه يشترط حضور الماذون في كسبه لانهم الخصم فيه ولا حضور مولا  
وما في عليه اذ على العبد من الدين بعد ما اقسام الفرمان لم يطالب به بعينه  
ولا يطالب به للحال اذ لهم الجارة في القليل المجل بالبيع والكثير الاجل بالعد  
لا في الجميع بينهما ولا في اطلب من المولى لا نقطاع تعلقه به وما اخذ سببه منه اي  
من كسبه قبل ظهور الدين لا يستمر كسبه اخذ حين كان فارغا من حاجة العبد فحاص  
بجود القبض وله ان للمولى اخذ غلة اذ اجرة مثله مع وجود الدين بعد لو كان للمولى  
ياخذ من العبد كل سنة عشرة دراهم مثله قبل خرق المولى الدين يكون له اخذ غلة  
بعد وجود الدين ما اخذ قبل الدين يستحبنا والفرمان من ان ياخذ لان الدين مقدم على  
حق المولى في الكسب وجه الاحتياط ان في اخذ الغلة منفعة للفرمان فانه يملك  
حاله لاجل ما يحصل له من المنفعة ولو لم ياخذ حتى يعلم بالاحتياط والراية  
اي على غلة مثله للفرمان لعدم المعروفة وتقدم حقه ويصح الماذون في اذنه يفرق  
لان الاياق يمنع ابتداء الاذن عندنا على ما ذكرنا في الاصل من اجازة وكره البيع  
بقاؤه فلا يلزم شئ من تصرفاته كالبيع وعذر في الامة الثالثة بمنع ما ذكرنا  
لان الباقي كذا في اذنه في ذوايه وهل يفرد الاذن ان عاده من الا  
باق فالحجج انه لا يعود وفي التهستان لوان الاذن لم يصح اذنه لكن  
في الهداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المقصوب فانه قد صح  
انه لا يبطل اذنه به وفصل في الذخيرة بانه اقرب الغاصب او كان للمالك  
بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن في الاذلة او مات سيده او جن مطبقا  
او تحدد بالارحوب حال كونه مرتدا اعلم العبد بذلك او لم يعلم اما الموت  
فانه يزيل الملك واما الجنون فلا يزيل الاهلية والباقي فانه يفت  
حكما او حجة عليه اي يصح محو بان جن المولى عليه بان قال حجة من  
التصرف او ما يصل خير النجرا اليه بشرط ان يعلم الماذون حجة نفسه  
للاحتياط عن التفرغ النصير وهو قضاة الدين بعد الحرية وتعلم كسبه  
سوقه ان سوق العبد كذا الاكثر قائم مقام الكل هذا اذا كان الاذن سابقا  
اما اذا لم يعلمه المصدق الا بعد فيكون علمه حجة وقال الشافعي حجة صحيح وان لم يعلم



احد من اهل سوقه وبه قال مالك واجمروا في الامه الماذونة ان يقولها  
بيدها عندنا استحسانا لانه يمنع عن ان يخرج الناس ليتعامل معهم فيكون اشد  
احسانا ولا على الجعارة الا اذا ائتمرها صريحا وهو يتفقون دلالة وقار في بيع  
مخرج عليها اعتبارا للبقاء بالابتداء فانه يصح ان ياذن الام ولد والبقاء  
اسهل به فالتا ائمة الثلاثة لا تنجز الامه الماذونة ان يريها المولى وهذا  
لا جاع لانعدام دلالة الحجر ويضمن المولى القيمة للغير فيها اي لا يتصور  
والذي يبركه انه انقلب لهما محلة تعلق به حق الغرماء وهو الرتبة المحبوسة  
عنده لانه بفعله امتنع بيعهما وباي بيع يقضى حقهم وعند الائمة الثلاثة واقرار  
اه اقرار الماذون وهو رقبه بالابتداء بعد الحجر وبدون اوبان ما في يده امانة  
لغيره او محصية منه صحيح فيقضى بيمينه ما في يده كمن رقبته لا تقايلت  
من كسبه بل من ماله عند الامام خلافا لما قال لا يصح اقراره وهو  
القياس لان التصح هو كاذن وقد زال وبه قالت الائمة الثلاثة وجهه  
الاستحسان ان المصحح هو اليد وهي باقية حقيقه وبطلان اليد حكما بالجر  
فراغ ما في يده من الكتاب عن حاجته واقراره دليل على كونه محققا  
وان لم يتفرق دينه اي دين الماذون رقبته وما في يده لا يملك سيده ما في يده  
من كتابه عند الامام ثم فرغ عليه بقوله فلو اعتق بعد تمام يده لا يصح عند  
الامام وعندهما وعند الائمة الثلاثة يملك السيد ما في يده ويصح عتقه في  
يمينه ويغرم قيمته للغرماء لو جرد سبب الملك وكسبه وهو كونه مالكا  
لرقبته ولهذا يحمل وطن الماذونة وله ان يملك المولى حلا من عن العبد عند  
خرجه عن حاجته والمجربة مشقولة بها فلا يجزئ فيه والعتق وعدمه  
فرد ثبوت الملك وعدمه وقال صاحب المصنف ولو اشترى داره من محرم من المولى  
لم يعتق ولو كان المولى يملك ماله لعتق ولو ائتمن بملكه ماله لم يضمن  
وان لم يستفرق دينه رقبته صحيح اعتاق عده اتفاقا اما عندهما فظاهر واما  
عنده فانه لا يبرق عن قليل دين فلو جعل مانعا لا يبقى الا مشقوعا لعتاق بكسبه  
فيقول الغرض من الاذن ويصح بيعه اي بيع هذا الماذون من سيده بمثل القيمة  
او اكثر لانه لا قيمة في البيع بمثل القيمة ولو يبيع لان حق الغرماء تعلق بها  
لانه ليس له ان يبطل حقهم اما لو كان دينه اقل بحيث لا يحيط بمجاز بيعه باقل  
قيمه لعدم تعلق حق الغرماء في القهسا في هذا عنده واما عندهما فيبيع من  
سيده مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة العين وبين نقص البيع ويبيع اخي  
من اخيه بالعين البعير لا الفاحش وقيل الصحيح ان يقول كقولها كما في الكافي  
ويصح بيع سيده منه ان من هذا الماذون بمثلها اي بمثل القيمة وباتل منها  
يضمن لان المولى اجبى ممن كسبه عنده اذا كان عليه دين فالكلام فيه كانه  
لا يملك كسبه كسبه فيخرج عن البيع عند ملكه فيصير كما في اخيه وعندهما جواز  
البيع يعتمد الفائدة وقد وجد فان المولى يستحق اخذ المثل والعبد المبيع  
فثبت له واحد منها ما لم يكن تابعا قبل ذلك فان كان كافي البينين لا يصح

بالاكثر لان الزيادة تعلق بها حق الغرماء فلو باع المولى منه باكثر من قيمته  
لم يملك المولى الزيادة من القيمة او ينقص البيع صيانة لحق الغرماء كما  
في الميسر بل ذكر الخلق كمن في المحيط وعرف انه عندهما فالبيع فاسد  
وان اسقط المحاباة وكان العين سيده كما في القهسا في ان ينقص البيع صيانة  
لحق الغرماء كما في الميسر بل ذكر الخلق كمن في المحيط وعرف انه عندهما  
فالبيع فاسد وان اسقط المحاباة وكان العين سيده كما في القهسا في  
ان سلم سيده اليه اي الى العبد المبيع قبل نقد الثمن سقط عن ذمة هذا  
الماذون الثمن اي ثمن مبيع باعه سيده منه لان المولى لما سلم المبيع قد  
ابطل حقه من العين فلم يبق له حق الا في الدين مع ان المولى لا يستوجب  
على عبده دينا فيبطل الثمن ايضا فيخرج تجاريا مجله في ما اذا كان الثمن شرطا  
حيث يكون المولى احق من الغرماء لانه يضمن بالعقد فملك به عنده وعند  
تعلق حقه بعينه فكان احق به ومجلا في ما اذا باع العبد من سيده فسلم  
اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن كافي البينين وعن الميسر  
ان للمولى ان يسترد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبه حتى يستوفي  
الثمن وله اي للمولى ان لا يسلمه اي البيع ان كان قائما في يد العبد حتى يأخذ  
ثمنه لان البيع لا يزيل ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن و  
كذا يكون احق من سائر الغرماء ويضمن السيد للغرماء باعقابه العبد  
الماذون حال كونه مديونا اقل من قيمته اي العبد ومن الدين اي ان كانت  
قيمة الماذون اقل من الدين ضمن سيده للغرماء القيمة ليس الا فيه وقد  
وصلوا اليه وصار لهما ان لو اعتق الراهن المرهون وما روى في سيده  
على قيمته طولت به بمقتضى الغرماء ان يطالبوه بعد عتقه كانت  
الدين مستقر في ذمة لوجود سببه والمولى لم يملك الا قدر القيمة  
فبقى الباقي عليه كما كان يرجع به عليه وعند مالك والشافعي يؤخذ  
من كسبه والاطول بعد عتقه قبل الغرماء بالخيار ان شاءوا ان يبيعوا المولى  
بالاقل من قيمته ومن الدين وان باعه وهو اي العبد الماذون مديون وان  
باعه وهو اي العبد الماذون مديون مستقر برقبته وفيه مشربيه  
اي جعله المشتري بعد قبضه غائبا فللغرماء اجازة بعه واخذ ثمنه  
ان شاء الغرماء اجازة والبيع واخذوا ثمن العبد وجنك لا يضمنون  
اخذوا القيمة لان الحق لهم والاجازة للوحدة كما لا دون او نضيفا  
شأوا من السيد المشتري قيمته اي قيمة العبد كانه مستقر ببعده في  
تسليمه الى المشتري واتفاقه بقوله وعيه لان الغرماء اذا قد روا على  
العبد كان لهم ان يطلبوا البيع الا ان يقضى المولى ديونهم وانهم ضمنوا السيد  
اي ان اخذوا ونضيفين قيمته اي ان ثم رده اي رد المشتري العبد على  
البايع بقضائه بغير اي سبب يجب بعد ما ضمنه الغرماء قيمته وجعل  
المولى تسليمه الى المشتري بالقيمة وتاخر حكمه حقهم اي الغرماء في العبد



لا يوجب انقضائه قد زال وهو البيع والتسليم هذا اذا اراده عليه قبل القبض مطلقا او  
بعده بقبضه لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا اراده عليه جعلا والرؤية والشرط وان  
رآه بالقبض بعد القبض بغير قبضه فله سبيل للقبض على العبد ولا للمولى على القيمة  
لان الرأى بالتراضي اقالة وهو بيع في حق غيره وان فضل شيء من دينهم وجعلوا على العبد  
الحرة وان باعه المولى والحال انه قد علم اي المشتري يكون مديونا للمعسر او  
البيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان حقهم تعلوقه وهذا حق الاستعانة او الاستعانة  
من رقبته وكل منهما فائدة فالاول تام مؤخر الثاني ناقص محتمل والبيع تفوت  
هذه الحجة فلهذا لم ان يردوه وان وصل ثمنه اليهم ولا بحجابه في البيع فلا يبي  
فليس لهم ان يردوه لوصول حقهم اليهم فينفذ البيع من غير طلب الغناء والتمن  
لا يبي دينهم فاما ان كان دينهم مؤجلا بالبيع جائز كانه باع ملكه وهو قادر  
على تسليمه ولم يتعلق به حقوق غيره لان حق الغناء متأخر وكذا اذا كان البيع  
بطليهم لان البيع وقع كاجلهم وكذا اذا كان الدين في دينهم فان غالب البايع  
لبيع المولى هو المأذون وقبض المشتري فالمشتري ليس حصصا لهم ان اشترى  
اما المشتري الدين عند الطرفين وعند الميوسف وهو خصم ويقضه لهم بالدين  
لانه يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يانعه ولهما ان الدعوى تخش  
نسخ العقد وتقام بهما فيكون الغنى قضاء على الفاليت وعلى هذا المذهب  
اذا اشترى دراهم او غيرها وسلمها وغاب ثم حفر الشفع فالموحد ليس بخصم  
وعندهما خلاصه واما اذا كان البايع حاضرا والمشتري غائبا فالحكم كمثل ان يملك  
ومن قال عند قدومه مصر انا عبد فلان فاشترى وباع سائرا عن اذنه  
وجه او غير ساكت فحكمه كالمأذون بناء على ان امور المسلمين محمولة على  
السلام والجواز الا بالافق فوجب ان يحمل عليه مع ان العمل بالظاهر هو العمل  
في المعاملات ففعل المشتري من الناس او كان تصرفه واقدامه عليه كالحق واذا  
آله لا يباع في الدين لان بيع الرقبة ليس من اوزان الاذن لانه لا يبرأ المأذون  
ازحقه الدين لانه رقبته ان الدين لم يظهر في حق المولى كان المرفوضه الفرض  
ليس منجانبه فليطالب الدين من الجدي بعد نفقه مالم يقر سيده باذنه كعبد يفتي  
اذا خصم المولى ببيع العبد المأذون في بيان احكام الصبي والمعتق  
تفرق الصبيان تقع بلا ضرر اصله كالا سلام وقبول الحبة والصدقة تعطل المأذون  
اي بلوترقة على اذن المولى لكونه اهلا ولوعلى القصور وان ضرايا كان  
تصرفه ضارا كالطلاق والعاق ولو وصليته باذن لانعدام الشرط فيه وهو  
الاهلية الكاملة وان احتملها اي النفع والضرر كالبيع والشراء صح باذن  
اي باذن المولى لا بدونه اي اذنه لا يعلق باذنه ولية دفعا للقر بانهما  
راي المولى في التردد بينهما وعند الشافعي لا يصح تصرفه باجازه المولى  
ولذا لا يصح سلهه قال انه للقبض في التجارة ابوه ارحمه عند عدم  
اي عدم الاب او وصي احد هما وصلا لاب او الجد عند عدم وقد ابا الملك

بسم الله لا وصي الاب تقدم على الجد وتزويجه ابوه مادام حيا جازا او بعد موته  
وصية المختار من وصية وصية او الفاضل او من تقدم مقامه روى  
الامم ووصيها وصا جال شرط في حكمه اي حكم هذا الصبي حكم العبد المأذون في  
جميع ما ذكرناه من الاحكام بذا انه لا يتفق بشع من التجارة ويكون مأذونا  
لكون المولى حسن يراه يبيع ويشتري ويصنع اقرارا بما في يده من كسبه ويجوز  
بيعه بالغين الفاضل عنه خلافا لما يشترط ان يعقل كون البيع سائلا  
للملك وجا لاي للملك زاد الزيادة عليه وان يقصد الربح ويصرف الفرس ليس  
من الفاضل فلو قر الصبي المأذون بالتجارة من قبل المولى بما في يده من كسبه  
من عين او دين لوليه او لغيره كونه من تمام التجارة ولو لم يضعه لا يعامله الناس  
او ارضه اي ياورن عن ابيه او غيره صح ان يورث في ظاهر الداية كان المحجب  
ارفعه بالاذن فصار كالبالغ وعند الامام انه لا يصح في الارث لان الحاجة  
في حق الاقربا بعبه للحاجة اليه في التجارة والحاجة في الودن والمعتق  
لكن ينعقد البيع والشرع بالمعنى المذكور بمنزلة الصبي فيما امر من الاحكام  
وفي البقيين تفصيل فراجع وصح اذن للموحد والعاقبة لعبد اليتيم لان  
لها انحرافا في مال اليتيم والاذن منه والكل اعلم **كتاب الغيب** وكان  
المناصب ابرادة بلو كتاب الحج لما بينهما من المناصب الظاهرة لكن ان  
ايراد للمأذون بعد الحج اذ في المناصب لما تقرر من ان ذلك ما ودره بعد  
سما في الماء هو في اللغة اخذ الشيء من الغير على وجه القهر ما كان او غير حتى  
يطلق على اخذ الحج ونحوه مما لا تنقوم يقال غصبه منه وغصبه عليه وفي  
يسمى الغصب غصبا شمية للمفهوم بالمصدر وفي الشرع هو اي الغصب اذ  
اليد المحققة اي التي لها حق باثبات اليد المبطل في مال متقوم محتزم قابل  
للتقل بغير اذن مالكه بحقيقة وهذه القبولية يتبينها لا بقولنا في مال  
بغير اذن كونه شاملا مع انه احتراز عن خسر مسلم وبقولنا محتزم احتراز  
عن مال الحرب وقولنا قابل للتقل احتراز عن النقلان غصبه عن حضور خلافا  
لمحمد بن عبد الغني فتوجب يد المالك لا غير وهذا كملكه لثلاثة اشان يد بطلته  
كغيره وقائده في المولى في زوايد الغصب وثمره البستان فانما البستان مضمونة  
عندنا وعندهم مضمونة وقولنا لا بحقيقة احتراز عن السرقة ثم اشار الى  
المخلف بقوله فاستخدم العبد اي عبد الغير اذنه وجعل الذابته اي دابة الغير  
بأذنه غصب لوجود اذنه اليد المحققة واثبات ايد فيها الا الجلولس  
على الباطل لان الجلولس عليه ليس يعرف فيه ان البسط فعل المالك وقد بقى اثر  
فعله في الاستعمال فلم يكن اخذا وعند اذنه الغنة الجلولس ايضا غصب فحكمه  
اي الغصب الا ان لم يعلم ان اتصال الغير لا يملك الفعل غصب واقدام عليه  
اما ان ظن انه ماله فالصمان وكذا ان اخطأ من دفعه ووجوده وعينه  
اي عين الغصبوب في مكان غصبه اي غصب الغاصب اياها لا اختلاف القيم  
باختلاف الاماكن ان كانت العين باقية لقوله عليه السلام على ايه ما اخذت



حتى ترد اي يمسك اليد الغاصب زما اخذت حتى ترد فاذا ردت سقط وجوب  
الرد والضماني حتى لو هلك اي العين سواء علم او لم يعلم وسواء هلك او  
اهلك لانه حق العبد لا يتوقف على علمه وقصدته ففي المثل وهو ما يوجد له  
مثل في الاموال بغير تفاوت متعدي كافي اكثر امكن لكن متعدي بمقتضى  
والضمان فانه منتهى كالكل والوزن والعدد والتفاوت اي ما يتفاوت  
اطراف القيمة بحسب مثله لان هذا ما يتفاوت ضمان خبر الجرائم يتحقق بالبيع  
المثل لقول تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وروى  
العين هو الموجب الاصل لانه اعدل واكمل ورد القيمة او المثل مطلقا يصار  
اليه عند تقدير رد العين ولهذا يطالب بركة العين قبل الهلاك ولو لم يبا  
لقيمة او المثل لا يقتضي لكونه قاصرا ببراء الغاصب برد العين من غير  
علم المالك بان سلمه اليه بجهة اخرى كما اذا وهبه او اطعمه اياه فاكله  
والمالك لا يدري انه ملكه وفيه طعام خلافا لما في كافي شرع الكثر  
للعين فان انقطع عن ايدي الناس بحسب قيمته يوم الخصومة والقضاء عند  
الامام لانا المثل نعمان كامل وهو المثل صورة بمعنى نصا راصدا وضمان العدول  
وقاخر وهو المثل بمعنى هو القيمة والقاصر لا يكون متروكا مع احتمال الاصل  
لكونه خلعا عنه ولا ينقطع الاحتمال بالانقطاع ولكن بالخصومة والقضاء  
ولذا صير المالك الى محج مجيء او انه كان له ان يطالب بالمثل الكامل وبه قال  
المالك واكثر الشافعية وهو الصحيح كما في القهستاني خلافا عن الخنفية وعند  
ابي يوسف يوم الغصب لان سب الوجوب هو الغصب فتقبر قيمة يومه  
وفي القهستاني هو عدل الا كما قال صدر الشريعة وهو المختار عندهما قال  
صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع لانه صار الان كالذي لا مثل  
له وبه قال احمد وبعض الشافعية وبه افتى كثير من المشايخ كما في القهستاني  
وفيه كلام لانه يوم الانقطاع على قول محمد كخط له وفي الغني كالمعري  
المتفاوت كالتياب والحيوان والمثل المخلوط بمخلو فجنب البذر المخلوط بالغير  
المؤنن الذي يفيض من كالاوان المصبوغة بحيث تخرج الصبغة  
عن المثل فيجعله نارا باستمر الى امله كالقشم والذرة والابريق  
يجب قيمته يوم الغصب اجماعا لانه لا مثل لما تغير اعتبارها لتفاوتها  
اعتبر المعنى وهو القيمة دفعا للضرر بقدر ما كان وقال مالك يضمن مثل موهبة  
وفما المثل كالمكيل وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيته في ذلك  
الوقت كسقيته موهبة اخذت في الفراق والحق الملاح ما فيها من اكل  
والموزون في الماء يضمن قيمتها ساعة وفي القيرفية حب ما من طعام  
فانقصه وزاد في كفه فله ان يضمنه طعاما مثله هذا اذا لم ينقله الى مكان  
فان نقله يضمن المثل لانه حينئذ غصب وهو مشروط بحسب عليه المثل مجلد في مالو  
ست الماء في الموضع الذي فيه المنطة قبل ان يغصب بغير نقل فان ادعى الغاصب  
الهلاك اي هلاك المعصوب جسي ذلك الغاصب اذا لم يرد المالك

بالقيمة فان الغاصب فاذا انكر قيام عليه بنية والصحيح انه تقبل البينة حتى  
يحبس كما في القهستاني حتى يعلم ونظن بمضى المدة موكله الى راي القاضي  
انه اي الغاصب لو كان باقيا لا يظهر ثم يقضي اي يقضي الحاكم عليه اي  
على الغاصب بالبدل اي بدل المعصوب اي بالمثل في المثل وبالبينة والقيمة  
وفي التوفير لو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وادعى المالك الهلاك  
عند الغاصب واقاما البرهان فبرهان الغاصب اول عند محمد وعند ابي يوسف  
بينة المالك المالك اول وفي المثل الغاصب او المودع المتعدي اذا قال لا ارف  
قيمة المعصوب بعد هلاكه والمالك يقول قيمته كذا درهم وهو لا يصدق به ولا  
يفر بين من القيمة ويقول لا ارف قيمته فانه يحلف على دعواه لانه في كافي  
يكون حكمه بحكم النكول يحكم عليه بعد العرض قلنا ولو قال المعصوب منه  
كانت قيمة ثوبه مائة فالقول قول الغاصب مع ميمه ويحتمل ابيان لانه  
اخر بقيمة مجهولة فالزم بين يخلق على يد المعصوب من الزيادة  
وان حلف يخلق المعصوب منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة لانا خذ من الغاصب  
قاة الخدم ظهر الثوب كان الغاصب بالخير ان شاء رضي الثوب وسلم  
القيمة المعصوب منه وان شاء رد الثوب واخذ القيمة والغصب وانما هو  
فيما ينقل لانه اذا لم يد المالك باثبات يده وذلك يتصور في المثل ثم فرغ  
عليه فلو غصب عمارا هو ماله اصل وقرار كالضبعة والقرار فهلك  
اي يده بان غلبه السيل على الارض او طعم البياض باقية سماء وية لا يضمن  
عند الشيعين لان نظام الشرط وهو انقل بل يرد لما سرت الغصب الى الة  
اليد يحفل بفعل من العين وهو يتصور في العقار كما يذ المالك نزول  
منه باخرجه وهو يضمن فيه كافي المواضع خلافا لمحمد لان عند محمد يجرى الغصب  
في العقار كان ازالة اليد فيه يكون بما يكون يمكن لا بالنقل بقوله قال ابو  
يوسف اذ كان زفرو وهو قول الامة الثلثة وبه يفتى في وقت كافي  
شرح الكثر للعين وغيره وفي المثل الغنوي في غصب العقار والدور  
الموقوفة بالضماني وقال الاسترغيني وعماديين في فضوله والا فصح انه  
اي العقار يضمن بالبيع والبيع بالنسبة بالمجود في الوديعة اذا كان العقار ووديعة  
عنده فحده كان مائتا بالاقساط وبالرجوع عن الشهادة ان شهدا على رجل  
ما لا يثبت رجعا بعد انقضاء بينهما وما نقص منه اي من العقار بفضله  
كذلك اي كسكن الغاصب في ارض المعصوب وزرعه في ارض المعصومة  
ضمنه اي الضمان بالاجماع كما في النكاح لانه اذا اهلك والعقار  
يعتبر به ولا يشترط لصحان الاقل في يده قبل في غير انقصان انه  
ينظر بكم مستاجر به ارض قبل استعماله وبعده وقبل ينظر بكم تباع قبل  
الاستعمال وبكم تباع بعده فضمن تفاوت ما بينهما من النقصان وقال  
العين وغيره وهو افسر واخذ الغاصب راس ماله وهو البذر وما غرم  
من النقصان وما اذفق على الزرع وينصدق بالفضل عند الطرفين حتى



اذا غصب ارضا من رعايا حريم فخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المقتدر قدر كثر  
 ونقصها قدر كثر فانتهاه ما ختمته اربعة اكرار ويتصدق بالباقي وعند  
 ابي بكر يوسف لا يتصدق به اي بالباقي لان الزيادة حصلت في ضمانه وملكه  
 لان ما ضمن من الغائب يملكه بال ضمان ولما آتاه صار ملكا له ما كانا حشا خيرا  
 وخرا ما لحث السبب وهو التصرف في ملكه فيكون سبيله التصديق وكذا لو  
 استعمل العبد المقتدر اي لو اجر العبد المقتدر واخذ عليه فقصه المقتدر  
 واجر المستعير المتعارو بقصد من النقصان لانه دخل جميع اجرائه في ضمانه  
 فيجب عليه ضمانا لانه ما تغذروه من اجرائه ككل او بعضا وما فضل من العلة  
 والاخر تصديق عند الطرفين خلافا له اي لابي يوسف لما ذكرنا اننا اذا  
 تصرف في الغيب او الوديعة فخرج وهما يتبعانه بالتعيين كالغرض و  
 نحوها وما تصديق بالخرج ولا يطبق له عند الطرفين خلافا له اي لابي  
 يوسف ايضا اي كلفه في المسئلة التي قبلها وان كان المقتدر او الوديعة  
 كالتعيين كالتعيين فقد قال اكرار على اربعة اوجه ذكرها الموصنف  
 بقوله فان اشار المتصرف اليها اي الى اوجه الغيب او الوديعة ونفذها  
 كذلك لا يطبق له الا اخرج وتصرف به عندها خلافا له وان اشار الى  
 غيرها بل قال اشترت بذرهم ولكن نقدتها او دراهم الغيب او الوديعة  
 طاب له الترخيص انما قبل ربه اي بعدم طيب في الاول وبالطيب في الصور  
 النذور الباقية يعني قابلية صاحب الوديعة موافقا لما في المحيط حيث قال  
 الفتون على قول الكرخي ككثر الحرام دفع للمخمس عن الناس في هذا الزمان  
 وهذا قول الصدوق الشهيد وفي الدرر روي كالتعيين امام ابو الليث  
 والمتار عند شايخنا انه لا يطبق مطلقا يعني في الصور كلها لا طلاق  
 المسبوط والجامعين ولو اشترى بالثمن الغيب او الوديعة جارية تعول  
 الفين فوهبها او طعما فاكله لا يتصدق بشئ وهذا قول جميعا كان  
 الترخيص انما يتبين عند اداء ثمار كذا في الهداية **فصل** وان غيب ما عصبه  
 بالتصرف فيه اخترازا اذا تغير بغير فعله بان صار الغيب مثلا بيبا  
 بنفسه لو انزل حله كذا او الترخيص ثم قال المالك بخير ان شاء يتركه ويضمه  
 فقال بذلك التعيين اسمه اي اسم المقتدر اخترازا عما اذا غصب شاة  
 قد جها فله ان يملك ما نكح لم ينزل بالخرج او لم ينزل اسمها بالخرج  
 يقال شاة مذبوحة لكن او روي كذلك بقولهم شاة مشوبة مع الهاتمي ان  
 المذبوحة الحكم واسم ما فعه وكذا لا ينقطع خذ المالك شاة كذا في المحيط  
 ويخرج فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن اعظم المنافع كما في القصاص فعلى هذا  
 ما قال صاحب الدرر لا تقصد تناول الحنطة اذا غصبها وطبخها فان  
 المقاصد المتعلقة بغير الحنطة كبيعها حرة ونحوها يزول بالتعيين  
 لا حاجة اليه لان قوله زال اسمه مفاد انه لم يتركه ليس بديد بل هو عدم  
 اطلاع متقربنا فقلنا نزل المحيط وغيره تدبر ضمه الى الغائب المقتدر وملكه

يقدر الضمان على الغائب كما هو المتعارو اليه ذهب بعض المتقدمين  
 وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغيب فلو ان الملك من اخذ  
 القيمة واراد اخذ العدم يكن له ذلك كما في النهاية كمن حكي عن الامام  
 سفيان الثوري ان العجوة عند المحققين من شايخنا على قضية من غيب  
 اعياننا انه لا يملك الا عند تراض الخصمين بال ضمان او قضاء القاضي به او  
 اراء ابدل كما في القصاص في نفعه من الذخيرة وعند الشافعي في القول لا يملك  
 لا ينقطع من المالك وهو رواية عن ابي يوسف غير انه اذا اختار العين  
 لا يضمن النقصان عنه في الاموال التربوية وعند الشافعي يضمنه ولا يملك  
 انتفاعه اي انتفاع الغائب به اي المقتدر قبل اداء الضمان استحبنا  
 والقياس الحل وهو رواية الامام وقول الحسن وقول زرارة يملكه ثبت  
 يملكه والمالك يملك بالتصرف في الوهبه او باع يبيع وجه الاحتياط  
 انما يباح الانتفاع به فحقا يان الغيب في حرم الانتفاع كمن جاز للغائب  
 بيعه وبيعه لا يملك له بجهة محظورة كالتعدي بالبيع الفاسد كخانة  
 ويحرمها ويحرمها ويحرمها او قطعها وتطبخها او زرعها وديق خبز في  
 او روي عن عمر بن عبد العزيز والريثون وقول عزلم او عزلم تبيحه وجديد  
 جعله يبيعه ومن جعله اية وساحة بالجم وهو من ربيع وهو شجر  
 عظيم قاب قوي يمتد ببلود الهند وهد من ارض الاشجار ويستعمل في بناء الدود  
 ورواها واساسها اما اذا يبيع عليها فلا ينقطع خذ المالك لانه متعدي  
 البناء عليها والساحة من وجه كالاصل لحد البناء فيهدم للزعة كما اذا بني  
 في الارض المقتدرة وبيعه بن عليها وهذه الاشياء تميلون الى اعيان المقتدر  
 المتغيرة بقول الغائب تغيرها ظاهر فيما بعد الساحة واما تغيرها فيها  
 فلو انها كانت نفلية وكان مارت من العقار ولهذا استحق بالشفقة فيكون  
 هالكه مستعير من وجه والتغير يوجب انقطاع خذ المالك وهو يملكها بهذه  
 التصرفات عند خلاف الشافعي وهو يضمنه النقصان وفي الذخيرة انما  
 يزول الملك عن الساحة اذا كانت قيمتها اقل من قيمة البناء واما اذا كانت  
 اكثر منها فلو يزول عن ملكه كما في شجرة وان جعل الفضة او الذهب اية لا  
 يملكه اي المحرم المجهول وهو ما نكح به شئ في مقابل المجهول عند امام لان  
 الجورة والشفقة في الاموال التربوية عند مقابلتها بحسبها لا قيمة لملكها  
 ولقد الوغيب حليا فكسره ثم رده الى مالك لا يضمن وعندهما يملك الغائب  
 وعليه اي على الغائب مثله او مثل الذهب والفضة لتبدل الاسم بالصفة  
 فان خرج الغائب الشاة بغير اذنه فالهالك بخير ان شاء طرحتها  
 اذ ان المذبوحة اول حدها اذ الشاة وضمته نقصانها اذ الشاة بد  
 جوا لوجود نقصان بعض منافعها كالدود والشردون بعض اذ لهما  
 منقطع به وروى الحسن عن الامام ان ليس ان يضمنه النقصان اذا  
 اخذ الحشم الكرم لان البذخ والسلم زيادة فيها والاول هو الظاهر



وكذا القطع يدعى انشاء لا قطع اليد او الرجل كذا في الحكم فله الحي والمذكورة  
في الذبح او قطع طرف دابة غير مأكولة وظاهر كلام المصنف انه يختص به ايضا  
بين نصين جميع قيمتها وتلك التي بين نصين نقصانها لكن ما في اكثر الكتب  
المعتبرة من ان لا يقطع طرف دابة غير مأكولة الا ان يضمن قيمتها  
الطرف جميع قيمتها لانه يشترط ان يكون من كل وجه بخلاف طرف العبد حيث يضمن نصف  
قيمتها مع اخذ انتهي وفي الفرائد تفصيل وحاصله ان العلماء اختلفوا في بعض  
بين مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم كافي الخدات ونحوه والقوة مشروحة الكثر واليسر  
والدرر وغيرها وبعضهم يسمونها النصف اختار التسوية بينهما فلهذا  
قال او قطع طرف دابة غير مأكولة اللحم معطوفا على قوله انتهي لكن التسوية  
على قول محمد كافي الثانية ولو ذبح كجملان غيره ليدل ان يضمنه النقصان  
في قول الامام لكن يضمنه جميع القيمة على قول محمد ولو ذبح حمار غيره ليدل  
ان يضمنه النقصان في قول الامام ولكن يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد  
ان ذبح حماره غيره فلهما ذلك ان يمكن الحمار ويضمنه النقصان وقال  
محمد ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فاشأ يضمنه جميع القيمة وان شأ  
امسك الدابة ويضمن النقصان والاعتماد على قول الامام انه يضمن في هذا  
ما قال صاحب الفرائد ليس يضمن بل القوي بان يقال ان مراد المصنف من قطع  
طرف دابة غير مأكولة الدابة التي يمكن الانتفاع بما بقي قيمته كافي النهاية فلهذا  
عما التوارد ان يقطع اذن الدابة او ذنبها يضمن النقصان فلهذا قال  
من قطع طرف دابة غير مأكولة ولم يقل يد دابة غرغ او رجلها وكذا يضمن  
النقصان لو قال صاحب الدابة التي اضمته ولا اسم الجمل اليه ان كان الجمل لها  
لن يضمن او خرق الثوب اي يخرق ايضا لو خرق ثوب الغير خرقا فاحشا يفوق الجمل  
صنفه خرق بعض العين وبعض بقعه لانه لو فارق كل الشئ كله صنفه  
كل القيمة هذا تفسير آخر لما يقرون به بعض القين وجعل المنفعة  
وتبقى بعض المنفعة والسير ما لا يقرون به شئ من المنفعة وانما يدخل في نقصان  
في النهاية في المنفعة وفي النهاية ان الفاخر هو المست اصل للثوب  
وهو ان يخل الثوب كما يجرى الاخر ولا يرعى شراة وعزاه للملوك  
قلت وفي الجمل والصحيح ما قدم محمد وهو ان يقرون بعض العين وجزء  
من منافعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة ويرجع في ذلك الى المناظرين  
وان كان طوة ففاخر وان كان عرضا فيسردا وكل في الذبح وفي خرق  
**سرقصة** اي نقصان خرق الثوب والمجمل صنفه يسير ولا يقرون  
شئ من الثوب بغير الحارق نقصانه يعنى مع اخذ عينه وليس  
له غيره لكثرة كافي العين قائمة من كل وجه وانما دخله عيب فنقص  
لذلك فكانه لانه يضمنه النقصان ولو بين رجل في ارض غيره  
او غرس فيها شجرة امر الباني القياس بالقطع وظاهر الرواية والرد  
ان رزق الارض المالك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حتى لعرق ظالم

وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظلم بخار كما قال صام نهاره وقام ليله هذا  
اذا كانت الارض لا تنقص بالقطع وان كانت تنقص بالقطع فلهما ذلك ان يضمن النقصان  
للفاخر قيمتها اي قيمة البناء والزرع ما صور بقلعها لان فيه دفع الضرر عنها وانما  
يضمن لانه مستحق القطع لم يبين طريق قيمة موقوفها بقوله فتقوم او رزقها بغيره او  
بناء بمائة مثلا ويقوم مع ابدعها بمائة وعشرة حال كون مستحق القطع فيقتصر  
سواء حرق القطع حتى يربح بقية مائة وتسعة ورام فيضمن المالك الفضل هو التسعة  
قال الشيخ هذا اذا كانت قيمة البناء او الزرع اقل من قيمة الارض وانما اذا كانت  
قيمة البناء او الزرع اكثر من قيمة الارض فلا يقال للفاخر ان يضمن البناء او الزرع  
ورد الارض بل يضمن قيمة الارض فيملكها بالبناء ولا يضمن بعض الماخزين لكن ظا  
هر الرواية ما ذكر في المتن وبه يفتي البعض في ما ساعد الباب الظلم هذا اذا  
كانت الارض ملكا ملكا اما اذا كانت وقفا فيعبر بالقطع والرد مطلقا وفي البيه  
وعلى هذا لو ابتعت دجاجة لولوة ينظر ان يملكها اكثر قيمة في صاحبها ان يخذ ويضمن  
قيمة الاخرى وعلى هذا التفصيل لو ادخل فيل غير وداره وكبر فيها ولا يمكن اخراجه  
الا بهدم الجدار وعلى هذا التفصيل لو ادخل البقر راسه في قدر من الخس ففقد  
اخرجه وان صبغ القاصب الثوب الذي اخرج او اصفر اولت التسوية  
الذي يغصبه بمن في بالخيار ان شاء وضمنه اي القاصب قيمة ثوبه حال كونه ايضا  
اي اخذ قيمته ثوب البصر لانه متلف من وجهه وضمن مثل دونه لكونه مثليا  
ومرت ما صبغة القاصب له او اخذها اي ان شاء اخذ الثوب والتسوية وفي  
ما زاد الصبغ والتمن في الثوب والتسوية لان الصبغ ما لا يقيم كالثوب وغصب  
وصبغة لا تسقط حرمة ماله ويحبسها شيئا ما امكن وذا في اصل بيتي مال  
اخذها اليه وايضا حتى اخر في عين ماله وهو فيها قلنا من التخيير اكا ابناء  
استثناء الحي والربة الثوب لانه صاحب اصل صاحب وصف كما في الدرر وعند  
الشافعي يضمن القاصب بقطع الصبغ بالفضل بقدره كان ويسلمه وان انقص  
قيمة الثوب بذلك فعليه ضمان النقصان وان صبغ اي الثوب اسود ضمنه اي  
المالك قيمة البصر او اخذ بلوشى لانه اي الصبغ بالتسوية نقص عند الامام  
عند ما لا يسود كغيره وهو لا يخله في بين الامام وبينهما اختلاف زمان  
فان بين امة في زمانه كانوا يتبعون عن ليس السواد في زمانها بنوا القياس  
كانوا يلبسون السواد فاجاب كل على ما شاهد وفي التوزيع ان عاصبا المعصوب  
على القاصب الاول براء عن ضمانه كما لو هلك المعصوب في يد عاصب القاصب  
فاذا قيمته الى القاصب اذا كان قبضه القيمة معروفا غصب شيئا ثم غصبه اخر  
منه فادام المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك  
الاجابة لا يلحق الاول في فلو امكن مال غيره تعديا فقال المالك اجرت او وضعت  
لم يبره من الضمان كسر القاصب الحث فاحشا لا يملكه ولو كسر الموهب له لم ينقطع  
الرجوع **فصل** في بيان مسائل تتعلق بمثل الغصب وان غصب ما غصب  
اي ان جيل القاصب المعصوب ثوبا وضمن قيمته للمالك ملكه اي القاصب المعصوب



اذا كان قابلاً للنقل هذا عندنا لأن المالك ملك البدل بكامله فيملك الغاصب البدل وانه  
يلزم اجتماع البدل والمبدل في شخص واحد فلا توجد العدالة بل يقع الضرر في ملك  
الغاصب المبدل كما يملك المالك البدل تحقيقاً للعدالة بينهما ودفعاً للضرر حتى لو كان  
المقصود قريب الغاصب يعقوب عليه بأداء الضمان عندنا وقال الشافعي لا يملك  
الغاصب لأن الغصب عتور فلا يصلح سبباً للملك مستنداً إلى وقت الغصب كل  
شيء ثبت مستنداً فهو ثابت من وجه دون وجه فيكون ناقصاً فلا يظهر أثره في حق  
الأولاد ويظهر في حق الآساب ومن هذا قولنا وسلم له الآساب الحقيقية الأولاد  
لأن نسبتهم فوق تبعية الآساب الأبرار ولد الولد والمكاتب مدبر ومكاتب ولا  
يكون آساباً بها مدبر ومكاتب والعدل في الأخت عندنا خلت فيها الغاصب  
مع كونه لا تم مكبراً لم يبرهن مالك على الزيادة التي ادعاها فان اقيمت تحتها  
وجبت تلك الزيادة ولم يقرب قول الغاصب حينئذ لأن المالك اثبتة بالجهة المرفوعة  
وفيه استعاراته لم يتم اقام الغاصب حجة ائمة لم تقبل وهو الصحيح بل يخلف  
على دعواه لا يثبتة بنفي الزيادة والبينة على النفي تقبل وقال بعض مناحنا ينبغي  
ان تقبل لا سقاط البين عن نفسه كالودع اذا ادعى رد الوديعه فاقول قولنا ولو اقام  
بينة على ذلك قبلت وكان الغاصب ابو على النفي يقول هذه المسئلة عندنا مشككة  
ومن المناجيج من قريبين هذه المسئلة ومسئلة الغاصب الوديعه وهو الصحيح  
في النهاية وغيرها وفي المنة الغاصب او الودع المستدعي ان قال كما امر في حقه المقتضى  
بعد هلاكه يقول قيمته كزادها وهو لا يصدره ولا يقر بنفي من القيمة ويقول ان  
قيمتها تارة يخلف على دعوى المدعي فان لم يخلف يكون حكمه حكم النكول وهل  
يشترط ذكر اوصاف المقتضوب في دعوى الغصب ام لا الاجم عدم الاشتراط  
قال محمد بن ابي جعفر اذا ادعى رجل على ام غصبته جارية له وقيام على ذلك  
بينة بحمد الله على حجة ويرد على صاحبها وانما في الغاية فيلزم  
فان ظهر المقتضوب الغائب وقيمتها اكثر او حال كونه قيمته اكثر من اقام الغاصب  
به والحال انه قد ضمنه او الغاصب يقول للمالك او يبرهانه او بالنكول اى  
ينكول الغاصب عن الخلف فهو المقتضوب للغاصب ولا جبار للمالك كانه يضر  
به ادعائه هذه المسئلة والقدر وينفذ بيع غاصب تحت القيمة بعد بيعه وان  
ضمنه اى الغاصب بقوله ان يقول الغاصب مع يمينه فاما المالك بالخيار ان يشهد لغير  
الضمان اى اجازضه بان رضى بالبدل وترك المقتضوب في يد الغاصب او ان  
شاء اخذه اى المقتضوب يظهر من الغاصب كانه لم يرض بزره عنه بهذا  
المقدار لرد عائد الزيادة فيصير اخذ الضرر من عدا اقامة البينة قال العيني  
ويخرج ولو ظهر المقتضوب وقيمتها مثل ما ضمنه او اقل في هذه الصورة وهي اذا  
ضمنه يقول الغاصب مع يمينه فان انكره بخياره كانه توفى عليه ماله بملكه بكامله  
وفي ظاهر الرواية يثبت له الخيار وهو ان يرضى بالبدل ولو برهن كل من المالك والغاصب  
على اخلاله عند ادعى اى لو اقام الغاصب بيته على انه رد المقتضوب الى المالك  
فهلك عنده واقام المالك بيته على انه هلك عند الغاصب فيبني الغاصب اولى

عند محمد لأن الضمان ثابت بنفي الغصب ولا حاجة الى اثباته لكن الغاصب  
يدعى ذواله والمالك ينكر فيبني الغاصب تكون اولى وفي الجمع وهذا ظاهر  
المذهب خلافاً لابي يوسف فان عنده بيته المالك اولى لانها مثبتة للضمان  
ولم ينقل عن الامام شئ وفي الجواهر ولو شهدوا ان الغاصب غصب هذا العبد  
ومات عنده ولو شهدوا الغاصب انه مات في يد المالك لم يسمع بيته الغاصب  
وروى عن محمد في الامانة البينة بيته الغاصب ولو اقام المالك البينة ان  
الغاصب غصب يقيم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة ان الغاصب غصب  
يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم النحر بكمه هو والعبد  
والضمان واجب على الغاصب ولو شهد اخذه انه غصب هذا العبد وشهد  
اخر على اقراره بالغصب لم تقبل ومن غصب عبداً فباعه اى الغاصب المقتضوب  
فضمه المالك قيمته بعد بيعه اى يبيع الغاصب وان اشقه فضمه المالك قيمته  
فقد بيعه اربع الغاصب وان اشقه فضمه بعد لا ينفذ حقه والفرق ان ملك  
الغاصب ناقصاً لانه ثبت مستنداً كما مر وهو يكتفى لغيره بالبيع دون العتق الا ترى  
ان البيع ينفذ من المكاتب بل من المازون دون عتقه وزوائد المقتضوب غير مضمونة  
ما لم ينفذ الغاصب فيها اى الزوائد او ينفذها بعد طلب المالك اياها اى الزوائد  
سواء كانت متصلة كالخمر والتمن والسهم او منفصلة كالولد والنحر لانها  
امانة وحكمها هذا وانما الشافعي عليه الضمان مطلقاً لوجود الغصب لما مر  
اوقات اليد المبطله فحسب عنده ولو ان سبب الضمان اخراج العين من ان يكون  
مستغنياً بها في حق المالك ولم يوجد الا اذا وجد ما ينفذ حقه كالعتق والمنع  
بعد الطلب حينئذ يتحقق حد الغصب كانه صار من يد المالك يد العتق والاستغناء  
ويستثنى منه منافع غصب الوقت فانها تضمن وعليه الفتوى كما في الفتاوى نقلها  
عن العارضة وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب اى اذا ولدت الجارية  
المقتضوبه التي قبلت عند الغاصب ولداً ونقصت بالولادة ضمن الغاصب نقصان  
اى في الجارية ولو كن جبر النقصان بقيمة الولد فالزوائد لا يجبر النقصان  
بالولادة ملكه فكيف يجبر ملكه بملكه كما لو جرد مناة الغير ونفق آخره  
يفيد اتحاد سبب الزيادة والزيادة واحد وهو الولادة لانها اوجبت فوات  
جزء من ماله الام وحده ماله الولد فاذا صار ما لا انعدم لظهور النقصان  
به فاقضى الضمان ويجبر بالقيمة لانها كالولد لانها قامة مقامه لوجودها  
بدلاً عنه وان وقت القيمة الولد والفرق بيناى يجبر النقصان بقيمة الولد  
ان كان في قيمته وفاء وينقص ضمانه من الغاصب وان لم يكن وفاء به يسقط  
ولو رضى الغاصب بامه غصبها فخلت فرة ها اى لانه حامل فولدت فماتت عند  
المالك بها اى بسبب الولادة فيمساها ضمنه الغاصب قيمتها يوم علوقها عند اقام  
لان ما فقدت فيها من العلق هو سبب النقصان فله يوجد الترة بعد ذلك على الوجه  
غصبها كما اذا جنت في يد الغاصب وقتلت في يد المالك بخلاف الحرمة فيقتل  
اخذها مكرهه فزنى بها فزادها حاملاً فولدت وماتت لا يضمن الغاصب



وتنشا لان الحر لا يكون مضمونة بالغصب بل يضمن انفسه بعد فساد التركة وعندها  
يضمن والامة ايضا ان كان الحر بل يضمن نقصان الجمل وهو قول الامم الثلاثة كانت  
تضمن الغصب وهو الولاء في يد المالك بعد صحة الترخيص الغاصب كان الغيب لا يمنع  
صحة الرد ولكنها معيبة بالجمل فيجب عليه نقصان الغيب ولورد مجموعته اي لو  
غصب امة فموتت ثم ردها مجموعته فماتت لا يضمن الغاصب لان نقصان الجمل اتفاقا  
كفا في البراءة وغيرها من الموت يحصل بمرور الوقت وانما يزول مترادفا في الام  
فلم يكن الموت فاصلا بسبب وجود الغاصب فيجب عليه قدر ما كان عند  
دونا الزيادة وفي الجواهر اذا غصب ضيقا من اهلته فمات في يده فله  
ضمان عليه وكذا اذا اصابه شئ من السماء ولو عمق نبع او نهشته حية فالتا  
ضامن وفي نسخة فعلى عاقلة الغاصب الدية وكذا لو زنت امة المضمونة عنه  
اي عند الغاصب فموتت امة الجمل في يد المالك فماتت منه امة الجمل  
يضمن الغاصب لان نقصان الزمان لا يملكه الحاصل عنده لا سبب الموت وهو الجمل  
ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه سواء سكنه اي فيها غصبه او عطله  
اي حبسه معطلة هذا عندنا وعند السابق واحد يضمن فيجب اجرا المثل كنهال  
مشقور مضمونة بالعتق وكذا عيان وعند مالك يضمن باجر في السكنى لا في  
التعطيل ولان عمره على رضائهما حكما بوجوب قيمة المعتق وخرجه  
ورده الجارية مع عقرها على المالك ولم يحكم بوجوب اجرة ما فاع الجارية والاولاد  
مع علمها ان المستحق يطلب جميع حقه وان المفرد كان يستحقها مع الاولاد  
ولو كان واحدا لما سكنى لانه لوجوبه عليها ولقد تقدم المماثلة بين النافع  
والدائم لان عدم البقاء في النافع فلا يكون نفوقها لانه بالضرورة عند  
ورود العقد ولا عقدها واما اذا انفصل بالاستقلال فمضى لا يستهلك بعض اجزاء  
العين الا في الوقت وكذا في مال القيم والمعد لا استقلال ذكره في القضاة ونقصان الار  
معددة للاستيجار اذا اباها لذلك او اشتراها لذلك او تاجر لث سنين على الزمان  
ويشترط علم المستعمل بكونها معدة حتى يجب الاجر واستثنى ثلث سنين صاحب  
نقال اذا سكنها بتاويل ملك او عقد يغير منافع المعدل استقلال مضمونة  
وكل الاحوال الا فيما ذكرنا تسكن بتاويل وعقد كيت تسكن احدها بالقبلة بون  
اذن الاخر سواء كان متوقفا للسكنى او لا استقلال فانه لا يجب الاجر واما السكنى  
بتاويل العقد فالتقدم عن القيمة من سكنى المرتبة بتاويل عقد الزمان انتهى  
يضمن ايضا حر المسلم او خنزيره بالانفاق سواء كان المتلف عليه دون المتلف  
وضمن المتلف القيمة فيها لو كان احر والخنزير لذمي لانها مال في حقه وقد  
انما ان تركهم وما يدينون وعند السابق لا يضمن لعدم التقويم ايضا وخلافه  
لكونه تابعا للحكام لنا وان اتلف ذم حر ذمي ضمن متلفها لغدره علم ولو  
اسلم الطالب بعد ما تنزه له ثلثا فله شئ على المطلوب لان الحر في حقه ليست  
تقومه فكان باسلا م مبركا له عما كان في ماله من الحر وكذا الواسل ولو اسلم  
المطلوب وحده او اسلم المطلوب ثم الطالب بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه شئ

وهو رواية عن الامام وقال محمد يجب عليه قيمة الحر وهو رواية عن الامام وفي التوبة  
مخلوق ما اشتراها احر من الحر من الذمي وشهر بقاءه ضمان عليه بالتلاف  
الميتة ولو وصية لذمي لان احدا لا يعتقد بموتها ولا ضمان بانته وقروك  
التم التسمية عمدا ولو وصية لمن يبيعه من المسلمين لان المخلوق متروك التسمية  
مخالفة التقيد الكتاب والحضين به ثبت ولا بد الحاجة فلا يجب متلف الضمان  
ولا على من اشتراه الحر فله ينفق صحبكا وان غصب حر مسلم فماتت احر يبرها خلو  
بما اقيمة له كالتقل من النسيان الى الظل او من الظل الى الشمس خذها المالك بلا  
شئ لان التخليل باذكر تطهر لها بمنزلة غسل الثوب التخص فلو تخب المائة فيبقى عن  
مالك المضمون منه فلو اتلفها اي الحر ان يضره الغاصب قبل ان يردا الى  
المالك ضمنهما لان المضمون واجب الرد عليه فاذا فوته عليه وجب عليه قيمته  
خلقا عنه لا يضمن لو تلفت بل وضعه لانه لم يوجد منه التقويت وان ظل الغاصب  
الحر باقيا ملج يضمن قيمته ونحوه ملكها اي الحر ان يضره الغاصب ولا شئ للمالك  
عليه اي على الغاصب عند الامام لان الحر لم تكن متقدمة والمال متقدم فتخرج  
حائز الغاصب فيكون له بغير شئ وعند جليل ياخذها المالك ان شاء ويرد قدر  
وزن المال من الخل هكذا ذكره كاتم اعترضوا المالك بانها كانت يذوب فيكون الخلو  
المال بغير شئ فشر كان عندها قالوا بل يضمن الغاصب لا يضمن عند الامام خلوا لها  
لما سباه في يد الغاصب وان خلها بالقاء حل ملكها وه شئ للمالك عند الامام  
ولو مرود الزمان لانه استهلك الحر الغير المتقدمة في حد المسام كما لو اذيقها المالك  
بستهلك عنده وكذا ملكه الغاصب ولا شئ للمالك عند محمد ان تخلت من سائرها  
لانه يستهلك ولا اي وان لم يتخلل من ساعته بعد زمان فخل بينهما على قدر  
وف البين وعندنا ان صار خل من ساعته كما قال الامام ونصارت بمرور الزمان  
كان الخل بينهما على قدر حقهما كذا لانه لم يستهلك الحر فيصير التقدير كانه  
خلط الخل بالخل والخلط ليس باستهلاك عند محمد وان كان ما يعلل لان الجنس لا يهلك  
بجنسه وقيل ظاهر الجواب فيما انه يقسم بينهما بقدر حقهما سواء صار خل من  
ساعته او بعد حين اما عندها فلا يفسد لان الخلط ليس باستهلاك وكذا عندنا  
لان الخلط يوجب فو المالك اذا كان يوجب الضمان وهذا قد عذر وجوب الضمان  
لآخر المسام لا يضمن بالانفاق فصار كما اذا اخلط بنفسه من غير صفة ولو استهلكه  
الغاصب في هذه الرواية يفي ان يجب عليه الضمان اجماعا كما في النهاية انتهى وان  
غصب حبل ميتة فدفعه بالقيمة كالترب والشهد اخذه المالك بلوشئ  
اذ ليس فيه مال يتقوم للغاصب وكانت الدبابة اظهار المالة والتقدم نصارت  
تفصل الثوب فلو اتلف الغاصب ضمن قيمته مدبوغا اتفاقا وقيل طاهر غير  
مدبوغ لان وصف الدبابة تابعة للجمل فلا تفرد عنه وانما صار اصل  
مضمونا هو الذي حصله فلا يضمن وجه الاول وعليه اكثر من ان يضمن الدبابة  
تابعة للجمل فلا تفرد عنه وانما صار اصل مضمونا عليه فكذا صفة وان دفع  
اي الغاصب الجمل المضمون بالقيمة كالقصر والقر لا يأخذ المالك ويرد ما كان



لأنه بهذا التباعث انقل بالجلد ما لا يتقدم فماخذ الجلد ما زاد الدباغ فيه وطر يورقته  
ما ذكره بقوله بان يقوم بوشا وكما غير مدبوغ ويرد المالك الى الغاصب فصل بابها  
كما في انبوب المصوغ والمصوغ والغاصبان يجب الى الجلد حتى يتسوى حقه كانت  
فصل الغاصب متقدم لاستعماله ما لا يتقدم فيه كجد المبيع بالثمن والرهن بالدين  
والعبد بالثمن وان التلقه اي الغاصب الجلد المدبوغ بماله قيمة لا يضمن  
عند الامام لان تقدم الجلد المذكور قد حصل مال الغاصب وضعه فقام حقه  
فيه ولذا كان له ان يجيبه حتى يستوفي ما زاده الدباغ لما مر ان صفته متقدمة  
لانفاقه فيه ما لا يتقدم فصار الجلد تابع لها في حق التقويم لا فم يكن متوقفا  
قبل الدباغة ثم الاصل وهو الضعة او المال غير مضونة عليه بالانفاق فكذلك التباعث  
غير مضنون من غير ضعة وفي الباقي على صدر الشريعة هذا في المحل كالم  
دفعه ابن التبعث فليراجع في شرح الرواية للمذنبور وعندهما يضمنه مدبوغا  
الا قدر ما زاد الدباغ لانه استهلك ما لا يتقدم للمالك فعليه الضمان ولو تلف  
لا يضمن اتفاقا لعدم ضعه ومن كسر لسلم بربط او طلاء او مزمارا او دقا او  
راواك او المسلم مكررا بفتحين اسم للزمن به الربط اذا غلوا واشتد اضعف  
هو ما ذهب بصفه بالطبخ وغلوا واشتد ضمن قيمته صالحا لغير التهور ففي الربط  
يضمن الحسب الصالح للاستعمال وكذا الباقي وفي سكره مخوف يضمن قيمته صالحا  
تكونه خلة وغيره ويصير بيع هذه الاشياء عند الامام لصلايتها لما يحل به الا  
تلفا وان حلت بما لا يحل فصارت كالة المفضية والحماة ابطانة وقالوا لا يضمن  
ولا يجوز بيعها لان هذه الاشياء اعتدت للمضفة فيبطل تقويمها وبقرولها  
قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى لقولهم ان الزمان فيما بين الناس حتى لو كره  
الشهيد ان البيت يهدم علمن اعتبار الفسق وأنه لا باس بالهجوم على بيت  
المفسدين وبارزانه وبارقة العير قبل ان يشتد علم من اعتاد الفسق وقل  
الاختلاف في الدف والطل الذي يضرب لاهو فاما طبل الفزاة او طبل الحجاب  
او طبل الصيد او الدف الذي يباهضه في العرس او يلعب به الصبية في البيت  
فيضمنها كما بالانفاق بالانفاق كما في شرح الكفر للعير ومن عصب مدبرة  
فما تنويده اي الغاصب ضمن الغاصب قيمتها بالاتفاق لتقدمها وكذا الحكم لو  
عصب مدبرة فلان اداة التخصير سوى التوشة والمناسبة لقوله ولو عصب  
اتم ودرجات في يده فله ضمان عليه عند الامام لعدم تقدمها عنده خلافا لما  
فان عندها يضمن قيمتها لتقدمها عندها وبقرولها قالت الائمة الثلاثة ولو  
شد الراقع الا ان فيه لا يضمنه عندنا يوسف لأنه قد لا يثبت الراقع  
او بالثمن فيكون ما دون ما فيه خارا فاما المدبوغ فيقول ان الراقع مملكت بدون  
استوفيت الترق لا تدال متقدم ولا ضمان على من حصل يد عبد غيره  
او حل ربا لا دابته اي دابة غيره ادفع اصطفايا اي اصطفايا دابة الغير  
ادفع نصف طير غيره فذهب العهد او الدابة او الطير هذا عند الشيعة  
لأنه تحلل عقب ذلك انقل بين قتله واللف فقل فانه لم يختار هو ذهل

العبد وطران الطيور واختارهم مباحهم فتركهم منهم فمضوا والاخبار لا يقدم بها  
 يقدم العقل ايضا والتلف الى المباشرة وفيه السبب كما في الاختيار مخلوقا لمجد  
 الى الدابة والاطير لانه في بين ذى العقل وغيره ذكر هذا الخلاف في صدر الترتيب و  
 المفهوم من الترتيب وغيره انه الخلاف في الطير لانه قال وعن محمد يضمن في الطائر  
 سواء طار من فوره او مكث ساعة ثم طار لان الطائر مجبول على التفريق فكذا  
 بالذهاب عقب الفتح لانه لو مكث ساعة ثم ذهب لا يضمن عندها وعند الترتيب  
 مخلوقا لمجد في رواية وفي الاختيار ذهبت دابة رجل ليله او غيرها بغير اسرارها  
 فافسدت له رجل كاضمان عليها لا تهاذ بهت ما اختارها او وقعها عند رده  
 ان اسلفها ضمن رجل وجد في زراعته او داره دابة فاخرجها قبله او قبلها  
 الذئب لم يضمن لانه ولا يه الاخراج وان ساءلتها بعد الاخراج ضمن  
 ولا ضمان على شئ من السلطان بمن يورثه ولا يندفع عنه الا بالسعي ورضع اليه كان  
 دفع الايدي عن نفسه حقه فلا يلزمه الضمان لما اخذه السلطان اما لو كان  
 دفع اليه ملكا بلا سعاية فتسعى اليه فيلزمه الضمان او لا ضمان للساعي  
 بمن يفسق ولا يمنع بهية ائالتى لوجوب دفع المنكرات بما يمكن ولا ضمان  
 على ما قال السلطان قد يعثر وقد يعثر من فلو ناوله ما لا يملك هذه الجملة  
 مقول القول في حريته فحرته شئ لا يضمن الساعي ولا تنفع السبب في هذه  
 الصور بتوسط فعل فاعل مختار وان كان عادته او عادة السلطان ان يعثر البتة  
 ضمن الساعي لوجوب السبب وكذا ضمن الساعي لو سعى بغير حق عند محمد زجر  
 له ان يقول محمد يفتي بكثرة السعاية في زماننا وعند الشيخين لا يضمن الساعي  
 لامة في التوبير ولومان الساعي للمسعى به ان يأخذ قدر الحسرة من تركته ولو  
 اطمع الغائب المقتوب ما لم يدر وان وصلته لم يعلمه وان لم يعلم الغائب  
 المالك لطمعه لانه ماله وصل اليه فلا يقفنه تأنيبا وكذا فيما اذا ابلت التوب  
 المقتوب ما لم يخله فالساعي وفي الفرار لا يتخصص به غير ما لا باق وقال  
 التمسك ان نفسك بفعل وجب على الامر فتمته ولو قال له اتلف مال مولاي  
 فأتلف لا يضمن استعمل عبد بغير نفسه وان لم يعلم انه عبد وقال ذلك العبد  
 حر ضمن ان هلك ولو استعمله بغيره لا يضمن **كتاب الشفعة** تناسب  
 الكتابين من حيث ان كل منهما يفيض الى الملك مال الانسان بغير رضا  
 الا ان الغصب يصلح شيئا للملك مال والشفعة لا تجزأ في العقار فلذلك  
 كدتم الغصب بغيره عدوانا هي الشفعة لغة بالضم بمعنى يغزى من  
 قولهم كان هذا الشئ ذراعا فشفعته باخر اجعلته ذراعا له فهي  
 الاصل اسم للملك المشفوع به وان لم يسمع منها فعلا من اخذ الفقهاء  
 باع الشفعة الدار التي شفيع بها اي توارثها بالشفعة كما في القهستان  
 ومنه شفاقة النهر على يد غيره وسلم للمذنبين لانه يرضيهم بها الى الفائز  
 منه وفي الشرح تلك العقار وهو الشفعة وقيل ماله اصل من دار وصيغة  
 وما في حكمه كالغردون المقول كالشجر فانه من مقول لم تجب الشفعة فيه



الآتية العقار كالتدوا الكرم والرحى والبزيرها على شتره اي بالذري  
 بالثمن الذي قام عليه او على المترون جبا من حيث الجبر ومعه الفوى  
 وهو موجود فيه مع زيادة اوصاف كالتدوا على وجه البر وقيل هي ثم بقعة شتره  
 الى عقار الشفع بسبب الشركة والمجوار وهذا احسن كما في شرح الكثر للنفذ  
 وسبب اتصال ملك الشفع بالمترون كما انما يجب له فوض الدليل على الدوام  
 بسبب سبب المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار وابقا النار وضع ونزول  
 النار واتارة العقار وايضا الدواب لا يتما اذا كان يضاها كما قيل اتيق  
 التبعون ومعاشرة الاضداد وشروطها ان تكون المحل عمارا اسفلا وكان او  
 علوا احملا القصة او لا وان يكون العقد معاوضة ما بال مال اخذ الشفع من  
 احد المتعاقدين عند وجود سببها مع شرطها وكما جواز الطلب عند  
 تحقق السبب وصفتها ان لا اخذ بها بمنزلة شراء متبادر فميرت ما ثبت  
 بالشراء نحو الرخيخار الرزية والديب ونحوها ثبت ولاية الشفعة بعد البيع  
 الصحيح فاسد النزع فيه حق المالك واستقر بالاشهاد والطلب في الحال  
 حتى لو اخرج ساعة قبل استقرار بطل شفعة لا لا نحققها ضيق من شتره  
 فلا بد من الطلب والاشهاد في الحال فاد اشهد ان شتره جردا لا تبطل با  
 التاميم ولكنه لا اخذ بقضاء ارضه والصواب ان يقول ذلك بالاش  
 القضاء او الاخذ بالرضه كما في الفرقة القاض اذا حكم بملك الشفع من  
 اخذ وحاصله انه يملك العقار المنفوع باحد الاتيين من ان يملكه او اخذ  
 المشتري بفضاه او الحكم الحاكم من غير اخذ كما في اكثر المعقولات كما تل وانما يجب  
 ان تثبت الشفعة للمليط وهو الشريك الذي لم يقاسم في نفس المبيع وهذا الاجماع  
 فان لم يكن ان وان لم يوجد المليط ونفس المبيع او وجد ولكن سلم الشفعة للمليط  
 في حق المبيع كاشرب كاشرب الشريك وهو الشريك الذي لم يخلط والطريق الخاص  
 ثم فسر ذلك بقوله كاشرب كاشرب في الشفع او اصف الشفع مثال للشرك الخاص  
 وطريق لا ينفذ من الطريق حق اذا كان مما بين لم يستحق بهما الشفعة فالشرك  
 العام عند الطرفين ما تجرد فيه الشفع كرجلة وفزان وذكر شيخنا في الحوم اختلفوا  
 فيه فقالوا انما ينفذ من ماله بين الشركاء ولا ينفذ ان الشفع الى الاراض  
 ولا يكون له شفع والعاهات ينفذ ويبقى له شفع وعامة المشايخ على انه  
 ما كان شركاؤه لا يخصون واختلفوا فيما لا يخص من خيل او مائة او بعين  
 او غنم ونحوها يوسق الخاص ان يكون له شفع من فراجان او ثلثة وما زاد  
 على ذلك فهو عام ولا يصح انه مفوض الى كل مجتهد في زمانه وهو ان يشبه  
 الاقارب لم تثبت بعد الطريق الجار الملاقى اي الجار له عقار واجترابه نسا  
 يكون وفقا او اجان او ودقة لانها لا تثبت فيها لما في التريكة شفعة في الوقف  
 ولا يجوز ان ولو بابه في سكة اخرى وانما هذان ولو وصية لكن الاولى ان  
 يقول لو كان بابه في سكة اخرى ولو اولا ان كان بابه في تلك السكة كان خليطا  
 في حق المبيع فلا يكون جارا فلهذا انما صاحب الهدية وفيما في تفسير الجار الملاقى

هو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة اخرى وقال الشافعي  
 لا شفعة بالجواريل بالشركة في البقعة لقوله صلى الله عليه وسلم الشفعة  
 فيما لا يقسم وبه قال مالك واجمدا ولنا قوله صلى الله عليه وسلم جار الدار احق  
 بالدار من غيره فله ثبتت للجار المقابل اذا كانت السكة نافذة وانما اذا كانت  
 غير نافذة فتقت ومنتهى جدوع على حائطها من حائط الدار ومن لم  
 شركة في حصة عليه اي الحائط جار خد المبدأ لان الجار بعد المقدار  
 لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كون جارا ملاصقا وان كان شريكا  
 في شتر الجدار شريك في حق المبيع يقدم المليط في البين ويمن اذا كان بعض  
 الجيران شريكا في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران ان اشركه في البناء الجرد  
 بدون الارض لا يستحق به الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء  
 مشتركا بينهما هو اولى من غيره من الجيران انتهى فيلزم التوفيق بينه  
 وبين ما في المتن بان من دار المص المص البناء والمكان الذي عليه البناء لا البناء  
 الجرد تدبر وهي الشفعة على عدد الرء وسائر رؤس الشفعة لا الشفعة  
 لا السهام اي سهام ملكهم لان علة الاحتياج اتصال الملك لا قدره والبرج  
 لقوة العلة لا للكمية ولذا تقسم على النصف ما باع شريك لصاحب نصف  
 من ملك وسدس وجار له جار ان احدهما من ثلثة جوارا وان بينهما من جانب  
 خلافا للشافعي اذ عنده لا يقضى بقدر الاملاك لا بقدر الرؤس لان الشفعة  
 من مرفق الملكا فيكون قدر الملك وفي التوحيد اسقط بعضهم حقه من الشفعة  
 بعد القضاء ليس لمن بقي اخذ نصيب التارك ولو كان بعضهم ما بنا يقضى  
 بالشفعة بين الحاضرين في الجميع وكذا لو كان الشريك غائبا فله طلب  
 الحاضر يقضى له بالشفعة ثم اذا حضر وطلب قسما لم بها اسقط الشفع  
 الشفعة قبل الشراء لم يجر اراد الشفع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك  
 ذلك جبر على المشتري ولو جعل بعض الشفع بنفسه لبعض لم يصح وسقط  
 حقه به فان علم الشفع بابيع اي بيع العقار المشفوع يشهد من الافراد  
 في مجلس علمه اي الشفع على ان يطلبها سواء علم ببيع البيع من البايع  
 او المشتري او سمع الكلام في حق البيع او باختيار شخص بان فلو باع داره  
 بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة او انا طالب لها او اطلبها لان الا  
 عقار للمنفرد والمعتبر الطلبي والاشهاد وانما المشهاد للوثائق حتى لو صدر  
 المشتري عن الطلب لا يحتاج الى الشهود ثم اعتبار المجلس اختيار الكرخي  
 وبعض مشايخ بخاري للتامل في رواية الاصلية في على نور علمه بالبيع  
 حتى لو سكت ساعة تبطل وايه ذهب مشايخ بالجموع وعامة مشايخ بخاري  
 الفتوى كما في المنع وقيل تبطل ان سكت اذ في سكون حتى لو اخبر بطلب الشفعة  
 في اول او وسطه فقرأ الكتاب الى اخر تلك شفعة اذا كان ذلك بعد العلم بالبيع  
 وبالثن ويمنى ان الطلب في المجلس طلب موافقة اي مسامحة من الوثوق سمي  
 ليدل على غاية التعجيل فيشهد عند العقار لان محل الشفعة او يشهد على المشتري



و لو غريدي يد بان يقول اطلب منك الشفعة و دار اشتريها من فلان حدودها  
كذا و انا شفعها بالترك في الدار و الطريق او بالجوار و دار حدودها كذا و انما  
فلو يد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الترتيب كما في الحامية لكن  
و الكافي و غيره ان يبين هذه الامور ليس ما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاكراه  
عند بعد هذه و مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ و ذهب الآخرون الى انه انما  
يستشهد عند الاقرب كما في القهستاني او على البائع ان كان الجميع المبيع في يده  
فلو يبيع الاستهاد عند بايع ليس يد يد على ما ذكره القدوري واختاره القدر  
الشهيد و ذكره شيخ الاسلام و غيره ان الاستهاد يصح عنده بيمينه و انما ذكر كلمة  
ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس في الاكراه مقدرة  
بمدة التمكن من الاستهاد كما في النهاية و غيره حتى لو تمكن ولم يطلب بطلت  
شفعته فيقول اشترى فلان هذه الدار و قومت طلبت الشفعة قبل طلب  
المواشاة و انا اطلبها الا انما فاشهد و اعد ذلك و يمتنع هذا الطلب بغير  
و استهاد و لا بد منه لانه يحتاج اليه لاثباته عند القاضي و لا يمكنه على طلب الجوار  
الواشاة ظاهرا لانه على الفور فيحتاج في بعض ذلك الى الاستهاد للتقرير ثم  
يطلب عند القاضي فيقول اشترى فلان دار كذا و انا شفعها بسبب كذا ثم  
اي فقل هذا ظاهرا في الشفع في الجوار كما في الشفع و ينسب المبيع اليها القاضي  
بالسليم الى حقه بالرد او يترك الدخول بينه و بين التسليم على هذا المعنى  
لا يقتضيه القبض بل يوجد قبل القبض و بعده فلا يرد ما قبل من هذا المتفق  
فيقتضيه ان يقتضى ان اقتضى المشتري المبيع و طلب الخصومة لا يتوقف عليه  
انتهى و يمتنع هذا الطلب طلب خصومة و تملك فلا بد منه ايضا لانه لا يمكن  
بدون طلبه ولا بطل الشفعة بتأخير اي بناخر طلب الاخذ مطلقا بعدما  
ينشترت شفعته بالاستهاد عند الترخيم في ظاهر المذهب و عليه اي عدل  
قول الامام الفتوى لان الحق قد ثبت بالطلب فلا يبطل بالتأخير كسائر  
الحقوق ولو كان انما خور بعد من مرض او سفر او جوار او عدم قاص  
يدى الشفعة بالجوار في يده لا يسقط بالاجماع و ان طالت المدة و عزاب  
يوسف ان اخرا محسوس حكم بطل التركة عند امكن الاخذ و في رواية الى  
ثلاثة ايام و قيل يقتضي بقوله محمد و زفر و رواية عن اي يوسف انه اي شفع  
ان اخرا اي طلب الخصومة يستمر الى عند بطلت الشفعة لانه قال  
الفتوى اليوم على انه اذا خسر اشترى الشفعة لتغير احوال الناس و قد  
الاضرار بالغير و في المحيط و المخلوطة و منه المفق و مختارات التوابع و الفتوى  
على قول محمد و ادعى الشفع الشراء و طلب الشفعة سأل القاضي المتدعي بطل  
وهو المشتري عند الدار التي يشفع الشفع بطلت الشفعة او لو كان  
المشتري يملك ما يشفع به او انكر و نكل عن الحلف على العلم بملكه بان يحلف بالاد  
فا علم انه مالك لما يشفع به او انكر و نكل عن الشفع اي اقام بينة انها  
ملكه فسأله اي القاضي المشتري عن الشراء فيقول له اشترت ام لا فان

افترى الشفع به او بالشراء او انكر فحلف نكل عن البينة انما اتيه او انما  
اي الشفع عليه هذه الشفعة او بدهن الشفع يعني ان يثبوت الشفعة ان كان  
متفقا عليه بخلاف على الحاصل باللك ما استحق عليه هذا الشفع الشفعة على  
وان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب باللك ما اشترت هذه الدار  
لا انما و بان يحلف على الحاصل بذهب الشافعي كما في خبر و الكثر في التفسير و من لم  
يد الشفعة بالجوار كان مذهب الشافعي طلبها عنده حاكم يراه قصص اي  
القاضي لعل الشفع بها بالشفعة لشبوته عنده قال العيني والواجب في  
هذا ان يسأل القاضي او لا عن المدعى عن موضع الدار من مصر و محلة و حدودها  
لانه ادعى حقا فلا بد ان يكون معلومة فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري ام لا  
لانه اذا لم يقبضها لا تفتح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فان بين ذلك  
سأله عن طلبه الترخيم كان و عنده من الشفعة فاذا بين ذلك كله تمت دعواه  
ثم اقبل على المدعي عليه فساله كما في المتن ولا يشترط احضار اثنين وقد الدعوى  
في ظاهر الرواية فتجوز له المنازعة و ان لم يحضره الى المجلس القاضي كان لزوم التمسك  
على الشفع بعد القضاء لا قبله و عن محمد و هو رواية الحسن عن الامام انه لا يقضي  
حتى يحضر اثنين لا قبل ان يكون الشفع مفلسا فتوى المال على المشتري فاذا  
قضاه لزم احضاره اي التمسك لتحقيق سبب التزوم و للمشتري حبس الدار ليقض  
اي للمشتري حبس الدار ليقض ثمة فلا بد منه لانه لا يقض حبس الدار ليقض ثمة  
فلم يبق له حبس القاضي الشفع بالادب لانه الشفع و المشتري نزل منزلة  
البائع و المشتري ولا تبطل شفعته كائنا خير اثنين بعد اقرار القاضي بدار الشفعة  
اجماعا لانه الشفعة بالقضاء و الشفع انما يحاصم البائع ان كان المبيع في يده  
لان له يد محقة اصله فكان خصما كالملك و لكن لا يسمع القاضي البينة  
اي بينة الشفع على غيرها اي على البائع بينة المشتري حتى يحضر المشتري  
لانه المالك فيسقط البيع بحضرته اي المشتري عند حضور البائع لان  
احدهما صاحب يد و الاخر ملكا و يقضي بالشفعة على البائع و يجعل عليه  
اي على البائع العهدة ان يجعل ما يترتب على البيع من الاحكام على البائع قبل  
تسليم البيع الى المشتري و العهدة على المشتري ولو كان ذلك بعده لان البائع يعبر  
اجنبيا كما في اكثر المعربات فليعد ان المصطلق في محل التقييد و قال الشافعي  
العهدة على المشتري مطلقا و الوكيل بالشراء هو مصمم للشفعة لانه العاقد  
و الاخذ بالشفعة من حقوق العقد و لهذا لو كان البائع و يملكه كان للشفعة ان  
يجاحصه و ياخذها منه بحضره المشتري ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلمها  
الى الموكل يبقى له يد و لا ملك قد يكون خصما بعده و للشفعة حصار الدار  
و العيب ان وصليته من المشتري البينة منه اي من العيب بالاجماع كان  
الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء ثبت فيها الجوار لا يسقط بمرؤيته  
المشتري و بشرط بدوئه لان الشفع ليس بابت عنه فلا يسقط حقه بانقضاء  
المشتري **فصل** و ان اختلف الشفع و المشتري في التمسك فالقول للمشتري مع البينة



لأن الشفع يدعى عليه عند نقل نقد الأقل والمثري ينكره فالقول  
 لا ينكر ولا يتكافأ ولو برهنا أي لو أقام كل منهما البينة على دعواه فلا شفع  
 البينة الشفع أحق بالتقديم عند الطرفين أكون مدعيًا ولأنه يمكن صدق البينة  
 بحريان العقد مرتين فيجوز من وجودين فالشفع يأخذ بأيهما شاء وعند أبي  
 يوسف للمثري أي يثبت المثري لنا وادعى البائع ثمنًا أقل منه أي من ذلك الثمن  
 أخذ أي الشفع العقار بما قال البائع قبل قبض الثمن سواء قبض المثري والدا  
 عنه حظ عن الشفع وبما قال المثري بعده أي أخذ الشفع بقول المثري بعد  
 قبض البائع الثمن لأنه كالأجنبي وبقي الاختلاف بين المثري والشفع فالقول  
 للمثري ولو كان قبض الثمن غرضًا من قبض البائع بقول الدار بالقول وقبض  
 الثمن أخذها الشفع بالألف لأنه بين الثمن وحاله ولاية البيان فيه قبل  
 بيانه وإن قال قبض الثمن وهو الذي أخذها بقول المثري لأنه لما أقر بالشفع  
 الثمن أو لا صار أجنبيًا فلا يعتبر قوله بمقدار الثمن وعند الأئمة الثلاثة يأخذ  
 بقول المثري فيها وإن عكس أي ادعى البائع ثمنًا والمثري أقل منه فله قبض  
 القبض يعتبر قول المثري أي ولو كان بعد قبض البائع ثمنًا والمثري أقل منه  
 الثمن أخذها الشفع بما قال المثري وقوله أي قبل القبض يتكافأان ويترد  
 البيع وأى من البائع والمثري فكل عن البين اعتبر قول صاحبه يأخذها  
 الشفع بذلك لأن النكول بمنزلة الإقرار بما يدعيه الآخر وإن حلفا فسخ  
 البيع أي من القاضي العقد بينهما ويأخذ أي العقار الشفع بما قال البائع  
 لأن فسح البيع لا يوجب بطلان هذا الشفع كالورد عليه بغير قبض  
 قاض كما في أكثر المقبران وإن حظ البائع عن المثري قبض الثمن بأخذه  
 أي العقار الشفع بالباقي من الثمن سواء كان قبل قبضه أو بعده لما مر  
 أن الحظ عن المثري حظ عن الشفع أي الحظ ملحق بأصل العقد خلافاً لآراء  
 والأئمة الثلاثة فإن عندهم لا أثر للحظ بل عليه الثمن المسمى وإن حظ البائع  
 عن المثري كل أو كل الثمن يأخذ الشفع بكل أي بكل الثمن بالاجماع لأنه  
 يصير بيعاً بلا ثمن وأنه باطل لكن في شراء المهرات للدهلوى كلهم فلو راجع  
 وإن حظ البائع عن المثري النصف أي نصف الثمن ثم حظ النصف الآخر  
 بأخذ الشفع بالنصف الأخير لأنه لما حظ النصف التحق بأصل العقد  
 فوجب عليه النصف فلما حظ النصف الآخر كان حظ الجميع فلا يسقط عنه  
 الشفع وإن زاد المثري في الثمن بعد عقد البيع لا يلزم الشفع الزيادة  
 أي أخذ به بالثمن الأول بالاجماع لأنه حق الشفع فكيف الزيادة ابطال  
 حقه وإذا كان الثمن مثلياً لزم الشفع مثله أي يأخذ الشفع البيع قبل  
 الثمن في شراء العقار بكل أو موزون لأنها من ذوات الأثمان وإن كان  
 الثمن قيمياً فقيمه أي يأخذ البيع بالقيمة في شراء دارين أو فريش  
 من ذوات القيم ويأخذ كل واحد بقيمة الآخر في شراء عقار بعقار  
 لتحقق البدلية بينهما وأكونه من ذوات القيم وإن كان الثمن مؤجلاً

باجل معلوم لأنه إن كان مجهولاً فالبيع فاسد أخذ بثن حالاً وبطلب  
 الشفع شفعته في الحال لأن تركه بعد ثبوت حقه دليل الإعراض وفي  
 الهداية قلت شفع الخيار إن شاء أخذها بثن حال وإن شاء صرح حتى  
 ولا ينقض لأجل أو يأخذ الشفع العقار بعد مضي الأجل يكون الثمن مؤجلاً  
 وقال زفر وأحمد ومالك والشافعي في القديم له أن يأخذها في الحال بالثمن  
 المؤجل لأن الشراء وقع به وإن الأصل في الثمن أن يكون حالاً وإنما يؤجل  
 بالشرط ولا شرط في حق الشفع ولا يتجمل ما على المثري لو أخذ الشفع بالحال  
 لأن الأجل ثبت له بالشرط فلا يبطل أخذ الشفع بثن حال كما لا يبطل ببيع  
 المثري بثن حال وإن احتار فتنظر كان له ذلك لأن له أن لا يلزم الفرض  
 الزائد كما في التبيين ولو سكت عن الطلب ليحل الأجل بطلت شفعته  
 عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف فإن عنده لا يبطل بالثمن خيراً إلى حلول الأجل  
 لأن الطلب ليس مقصوداً لذاته بل للوحد وهو لا يمكن منه في الحال بثن مؤجل  
 فلو فائدة في طلبه في الحال لهماان حقه قد ثبت ولهذا لم يأخذ بثن حال  
 والتسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه به يبطل الشفعة ولو اشترى ذمياً  
 بتم أو خبزير يأخذ الشفع الذي مثل الخبزير وقيمة الخبزير لأن هذا البيع يقضى  
 بالسخة فيأبى بينهم وحق الشفعة لهم المسلم والذمي والخم لم يملك ثلاً و  
 الخبزير كالشاة فبأخذ الأول بالمثل والثاني بالقيمة ولو أسلم الذي صرح به  
 حكم المسلم من الأبداء فبأخذها بالقيمة ويأخذ الشفع المسلم بالقيمة منها  
 أما الخبزير فست ذوات القيم وأما الخبزير فلا أسلم عاجز عن تسليمها فالحق  
 بغير المثني ثم إن طريق معرفة قيمة الخبزير بالرجوع إلى متى أسلم أو فاق  
 ثاب ما في الفرائد من أنه بغير صورة وهو أنه لو اشترى ذمياً خبزيراً وكان شفعاً  
 مسلماً وذمياً لم حكمها كلاماً بين الثمن والمسلم يأخذ بالقيمة  
 وكذا يأخذ الذمي بالقيمة لأن الخبزير من ذوات القيم فلو وجه على ما قاله ناهل  
 ولو اشترى المثري على الأرض المشققة أو غرس فيها فحكم بالشفعة أخذها  
 الشفع بالثمن وبيعتهما أي البناء والغرس مملوعين والمراد بقيمتيهما  
 فلو عين قيمتهما مستحق القلق كما في الغصب أو كلف المثري قيمتهما أي البناء  
 والغرس ويأخذ الأرض فارغة بكل الثمن بدونها وعن أبي يوسف لا يكافئ  
 بالقلق بل يكون بالخيار بين أن يأخذها بالثمن وبقيمته البناء والغرس وبين أن  
 يترك لأن المثري مخوف بمحق في البناء وليس بمعتد بثن في ملكه المثري  
 والتكليف بالقلق من أحكام العدوان وبه قال الشافعي ولأنه في كل  
 ظهر تعلق خدشاً كد للغير هو الشفع من غير تسيط فيأخذ الشفع بالقبض  
 كالقاسب إذا بذر لأن حق الشفع أقوى من حق المثري هذا الشفع عليه  
 وله أن يقض الشفع ببيع المثري وبعثه وجعله مسجداً أو مقبرة وجعل  
 تصرفه كالتصرف في ملكه شفع في حق النقص وله أن ينقض المسجد  
 وينشر الموق كمانى القهستان ولو استحققت الأرض بعد ثبوت الشفع أو غرس

في نظر سائر الشفع



رجع الشفع على المشتري بالثمن فقط يعني لا يرجع بقية البناء والفرس على  
ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه مفاد لا يرجع بما انقص بالقلع  
وعن ابي يوسف انه يرجع به وتمتلك عليه وكان كالمشتري وجه الظاهر  
وهو الفرق بينه وبين المشتري ان المشتري مفرور من جهة البيع وسقط  
من جهته ولا غرور ولا سلب للشفع من جهة المشتري كما ان الشفع اخذها  
منه جبراً وان جف الشجر بانه سبابة وانهدام البناء عند المشتري بقدر  
المشتري بغير منعه احد ولم يبق من منقص او خيب فاما ان بقي ثمن من ذلك  
فلا بد من سقوط بعض الثمن فيقيم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وقيمة  
الثمن يوم الاخذ ياخذها الشفع بكل الثمن ان شاء ولا يسقط من الثمن  
بجسه ان هدم المشتري البناء اخذ الشفع العروة مجتصها من الثمن ان شاء  
وان شاء ترك لان المشتري قصد الاطلاق فلم يزم الجار ونقصه لا جبر كقصد  
المشتري وليس له ان الشفع اخذ النقص بل هو للمشتري مفضولاً ومنقولاً  
واذا اشترى ارض مع شجر مقرر بان شرطه في البيع او غير مقرر فمقرر يده  
الى المشتري بعد الشراء اخذ الشفع مع الثمن فيها لانه بالاتصال خلقه صار  
تبعاً من وجه وهو الاستحسان والقياس ان لا يكون له اخذ الثمن لعدم  
التبعية كالمشاع الموضوع فيها فان جرد اى قطع الثمن واجباته المشتري فليس  
للشفع اخذه لانه لم يبق تبعاً للعقار وحتي الاخذ حث ما مفضولة عنه فلا  
ياخذه وياخذ ما سواه اى ما سوى الثمن المختصة في الاول وهو ما اذا اشترى  
بشرطه فيسقط من الثمن حصة الثمن فيقبله ثمن من الثمن وبكل الثمن في الثمن  
اى فيها اثم في يد المشتري اى ياخذ الارض والتخل بجميع الثمن لان الثمن لم يكن  
موجوداً عند العقد فلا يدخل عند الاخذ في البيع او تبعاً فله يقا به ثمن من  
الثمن وفي التوزيع قضى للشفعة للشفع ليرد له ذلك المطلب في بيع فاسد  
وقت افقار البائع انفاقاً او اذ كان على البائع ان يبيع ثمنه  
وما كان له ان يبيع ثمنه اى الشفعة ذكر تفصيلها بعد ذكر الوجوب  
بما دون الثمن بعد الاجال انما يجب ان تثبت الشفعة قصد ان يعقار  
انما قال قصد لانها تثبت في غير العقار بتبعيته العقار كالشجر والثمار  
كما في الدرر قوله على صيغة المجهول صفة عقار واخر بقوله يعقود  
عما اذا ملك بالهبة فان الشفعة لا تجب فيها بقوله هو مال عا اذا ملك  
بالهبة فان الشفعة لا تجب كما سبق وان وصلية لم يمكن قسمته  
كرحى وجام وبئر وبئر صغير لا ينقطع اذا قسم عندنا لدفع ضل الجوار  
خلوفاً لما في اذه لا شفعة فيما لا يقسم لان وجوب الشفعة لدفع  
ثمنه القسمة فلا يستحق الا فيما يقسم فلا تجب الشفعة في عرس وفلك  
لانها ليس بعقار مال الثمن على ما لا شفعة الا في ربع او حائط  
خلا فالملك في الشفعة وبناء وبئر يباعا صفة بناء وبئر يدون لانه لا يباع  
منقولان وان بيعا مع الارض يجب فيها الشفعة بملك تبعاً للارض

فان اخل

ولا تجب في ارض وحدقة لانه ملكها ليس بمال وهدية لا عوض منوط في العقد حتى لو عوض  
دار اخرى لا تجب الشفعة ايضا في هذه الغرض بغير تباع للعوض حقيقة عن الهبة وفيه اش  
اذا شرط العوض يجب لانها بيع النكاح في الهبة واما اذا وصى له هبة ثم عوض عنها بغير شرط  
لا تجب عندنا خلاف ذلك وما يبيع اى ثمن الشفعة في عقار يبيع كباي البائع كما ينبغي زوال  
الملك عن البائع او بيع العقار بغير ان يبيع ان المشتري يعقاراً بشرط فاسد فلا شفعة  
فيها ما قبل ان يفسد فلهذا ملك البائع فيها واما بعده فلا احتمال الشفعة لان لكل واحد من المتبا  
ينين سبيلاً على فسخه ما لم يسقط حصة الشفع فان سقطت حصة الشفع فليس خيار البائع  
بان اسقط الخيار وبين ان يشتري فيها في البيع الفاسد بعد الشفعة لرد المال وان اشترى  
بشرط الخيار فلا شفعة الشفعة بالاجماع ولا تثبت الشفعة في عقار فيما بينهم قسم بين اشراك  
لان في القسمه معنى الاقرار ولم يستعمل الا في المباداة المطلقة او كجانب في عقار دخل في الحرة  
بان يتأخر جماً ما بداً في دفعها اليه عوض كالحرة او جعل يد الخلع بان خالها على دار  
روفا اليه او يد الخلع بان اعتق عبده على دار فلان ثمن العبد او يد الخلع عن دم تمتد  
او جعل مهر الا انها ليست باموال ولا مثل لما احتجنا به في الشفعة بل هي عندنا كالمال تقوم  
بالمنافع والاجارة للضرورة الحاجة وكذا تقوم الدم للضرورة الدبانية عن الضرر وما يثبت  
بالضرورة لا يتعدى عن موضعها فيكون منقوبة فيحق الشفعة واما الاتفاق فهو ازالة  
ماله فكيف يقوم المال وعندنا انما تثبت في بيع بناء على ان الاتفاق منقوبة عندنا  
وصلية قوله ببعثته اى ببعث ما جعل يد في هذه الاشياء مال عند الامام لان معنى البيع  
فيما تابع الموصوفه في البيع وكما لا شفعة في الصل وعندنا ان حصة الشفعة في حصة  
المالك حيث كان فيها مباداة مال بالمال كما تثبت فيها مصول عن اى من العقار بالكلية او بشو  
لانه اذا صالح عن مال كان في الارض يرد ويوزن انما لم يزل عن ملكه وكذا اذا صالح  
عن مال يكون لانه يخل ان يزل المال اقتداء ليمينه وقطعا لشعب خصمه ما اذا كان له مال  
بخلاف ما اذا صالح عنها بالافراد لانه معرف بانك لا تدعى كما في الهدية وتجب فيما صولح  
عليه اى العقار باحدهما وفي الهدية اذا صالح على الارض او ارضه يكون او انكار وجبت  
الشفعة في جميع ذلك لان المدي اخذها عوضاً عن حقه ورجحه انه لم يكن من جنس المدي  
فيعامل بزمه انما فعل هذا ان يقيده المدي بالانكار والسكوت مما لا ينبغي ان يبرر ولا يجب  
الشفعة فيما سلت شفعة شفعته ثم رد خيار رديته او شرط او خيار عيب بفضائه  
لانه ليس بكلمة كل وجه دعاء الى قديم ملكه والشفعة في البيع كما في الفسخ قوله بفضائه  
في الدرر يجب سواء كان الرد بعد القبض او قبله وما رده اى يجب بلاقضائه او باقائه  
تجب الشفعة فيه لانه فسخ وحققا لانه يثبت على نفسه او قد قصد الفسخ بيع جديد وفيه  
ثالث لوجود البيع وهو ما لا يخل بالتراضي والشفيع ثالث ومزاده بالعبء بعد القبض كانه  
لان قبله فسخ من الاول وان كان غير فسخه كما في الهدية وفي البيوع كلام وفي التحويل جوا  
الطاع ان ثبت وقال رد في كجانب لانه لو قد فسخ بالربا عيب والا فالة وهو قول  
السافعي واحمد وتجب الشفعة والعلو وحده وتجب في السفلى بسبب العلو وهذا



لا يمكن طريق العلوية كانه ماله من حق الفراق الحق بالعقار اما ان كان طريق العلو والسفل فثبت  
بالشفعة بالطريق كانه حق الفراق لا شركة الطريق اقوى من حق العقار وتجب الشفعة فيما بيع  
بغير المشتري لان الحيا ولا يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق فتبقى عليه كما في الهدية وان بيعت  
دار بجنب الحصة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار باثنا او مشتريا اما البائع ولمن ان ملكه والدار عند  
هذا البيع للبائع فانه اخذها بالشفعة فهذا انقضت به البيع واما المشتري فلا البيع وحق ملكه  
عندها كانه يصير بالاخذ بخيار البيع فيصير اجازة فيلزم بملكه في البيع وكذا غنوه لانه صار  
احدا بالبيع من غيره وذلك يكون لا يستحق فيه الشفعة كالماذون والمكاتب اذا بيع دار بجنب دارها  
وعند هذا قال وتكون الشفعة اجازة واستقاط للخيار من المشتري في حصة بيعه لوجود دليل اثر  
الرضا بخلاف ما اذا اشترى دارا بجنب داره حيث لا يملك خياره باخذ ما بيع بجنبها بالشفعة  
لان خيار الزوجة لا يبطل بغير ابطال فكيف بدلالة كافي الهدية والشفعة الدار الاولى  
اخذها اي اخذ الاول منه يعني اذا حضر شفيع الدار الاولى وهي الفارقتها اشترى كان له  
ان ياخذها بالشفعة لانه اولي بها من المشتري لما عرف ان الشفيع اولي من المشتري لا اخذ  
الثانية وهي التي اخذها المشتري بطريق الشفعة لا مقدم ملكه في الاول حين بيعت الثانية هذا  
اذا لم تكن متصلة بملكه وان كانت متصلة كان له ان يشارك فيها بالشفعة وان بيعت دار بجنب  
دار البيعة بيعة فاسد اشفيعها اي الدار البيعة البائع اما بيعت قبل قبض المشتري بعد الحكم  
اي اي البائع بغيره بالشفعة لا تبطل الشفعة ان سلمها بعد الحكم بها لا تبطل لان ملكه  
في الشفعة قد تقرر بالحكم فلا تبطل باخراج الاول عن ملكه وانما يستحق المشتري الدار البيعة  
بجانبها بالشفعة او البيعة بعد قبضه لا قبله لان الشفعة انما تستحق بالملك ولا ملك لم قبل  
وان ابيعت بعد قبض المشتري البيعة فاسد اشفيع المشتري الملك له بالقبض وان  
جرت البيعة منه او من المشتري البيعة قبل الحكم بحكم الفناء له اي للمشتري بالشفعة بطلت  
شفعته لا تقطع ملكه عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان جرت داره بعد الحكم  
له بقيت الثانية على ملكه او ملكه المشتري لا اخذها حين كان له حق اخذ والمسلم و  
الحكم في الشفعة سواء العورات ولا يما يستويان في السبب والحكم فيستويان في الاختلاف  
ولهذا استوى فيها الذكور والاناث والصغير والكبير خلوها لابن ابلي في الذمي والصغير  
وكذا الميراث والعبد والما دون والمكاتب اي سواء ولو وصية في بيع السيد كالعكر اي المازون  
والمكاتب شفعة في بيع السيد كالمسجد شفعة في بيع المازون والمكاتب كانه ما في يد هي الملك  
مولا في ان الشفيع في شرح التوبة وغيره تحت الشفعة المازون حال كونه ميونا دينا  
للمحيط برفقة وكسبه فيما باعه سيده لكونه اجنيا وكذا ايجد الشفعة لبيده فيما باعه عبده المازون  
الذي عليه دين محيط كانه ما في يد العبد المسترق ملك له لا لوكاه قبل احاطة الدين ماله  
ورقبته ليس بشرط يقال لا احاطة هنا قيد لازم لظهور حق الشفعة بخلاف ما اذا لم يكن دين كان  
بيع لوكاه ولا شفعة له بيع اشترى فحقه ان المصد قد اطلق في محل التقييد وحمل صاحب الفوائد  
على ما مال صاحب الاموال ليس مما ينبغي تدبره وتبطل الشفعة تسليم الكل والبعض  
اي كل المشتري او بعضها الى البائع بعد البيع لا التسليم قبله لا تبطلها اما تسليم الكل فلا يخرج  
في الاستقاط واما البعض فلون حق الشفعة لا يجزى بغيره كما ملكه المشتري والمشتري لا يملك

البعض لانه تفريق الشفعة فلا يجزى استقاطا فيكون ذكر بعضه كذكر كله كما في الاختيار ولو وصية  
اي لو كان التسليم من الوكيل والمراد من الوكيل طلب الشفعة واما الوكيل بالشراء فتسلم  
الشفعة صحيح بالايجاع وكذا سكوتة اعراض بالايجاع ثم الوكيل بالشفعة انما يصح تسليمه اذا كان  
في مجلس القاضى عند الامام وعند ابوي يوسف صحيح مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح تسليمه اصله ولو اقر  
هذا الوكيل على موكله انه سلم الشفعة جازا اقراره عليه عندها اذا كان في مجلس القاضى وان كان  
في غيره فلا يجوز الا ان يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا  
وهو مسئلة اقرار الوكيل وموضعها في الوكالة وتبطل الشفعة بترك طلب الموائمة او طلب التبرير  
حين علم مع القدرة عليها لانها تبطل باعراض وتبطل الشفعة بالصحة اي صلح المشتري الشفيع  
من الشفعة على عوض وعليه اي على الشفيع رده اي العوض لان حق الشفعة لم يكن مقررا في  
المحل وهو مجرد التملك العين المقدم لانه احد الاقياض عند حقلين مال سقط قبل الماخوذ  
رشفة وكذا تبطل شفعة لوباع مال لا البيع بملك مال مال وجو شفعة لا يجمل التملك فكانت  
عبارة عن الاستقاط بما زان سقط الشفعة فلا يلزم المال بخلو القصاص لانه حق مقرر ونحوه في  
الطلاق والعاق لان اقياض عن ملكه في المحل وكذا الوقف الحرة اختار بالذوق وقال النعمان كانه  
ذلك اي ترك الفسخ بالف واختارته اي اختار الزوج بطل خيارها ولا تجب العوضه له لم يقابل  
حق مقرر فلا تكون تجارة عند تراض فلا تحل وتبطل الشفعة ببيع ما يشفع به قبل الحكم اي الشفيع  
بها اي بالشفعة لزوال السبب الاحتياقي قبل القضاء واما بعد القضاء فيكون ميراثا للورثة ولفرق  
بين ان يكون عالما وقت بيع العقار بشراء الشفوع او لا لانه لا يختلف في الحالين وكذا امر الغريم  
لان ذلك استقاط فلا يتوقف على العلم وتبطل ايضا بكون الشفيع قبل الاخذ بعد الطلب وقبله  
يورث عنه وقال الشافعي لا تبطل لانها حق والوارث يحل له وحقه ولان حق الشفعة حق التملك  
وهو قائم بالشفيع فلا يورث بكونه لا تبطل بكون المشتري لوجود الشفعة ولا شفعة لم يباع صورة  
وكل صاحب الدار شفيعا ببيعها فبا عرا لان البيع بدل من الاعراض وعند الامه تجب له الشفعة  
او بيعه لصورته ان المضارب اذا باع دارا من المضاربين مال شفيعا فلا شفعة له كان  
البيع له او ضمن الشفيع الدرك عن البيع فان الشفعة تبطل لانه بضائه له الدرك فبطلت انت  
يحصل الدار وذلك ان تبرك الشفعة وفي اخذها بها بطلت لانه عند ائمة السنة تجي او سام  
المشتري بغيره او اجازة تجب طلب الشفعة لم يباع قبل بياحه لو وكل المشتري شفيع الدار بشرا  
فاشترى فلا شفعة او ببيع لبيانه اشترى المضارب بالالمضاربة والاولى مال شفيعا  
دار اخرى كان له الشفعة ولا فرق بان يكون البيع او الشراء ما لا حيل او ويملك في بطلون الشفعة  
في الاول وجوبها في الثاني او قبل للشفيع انها اي الدار التي تبنت فيها الشفعة لم يبق بالف  
درهم فلم الشفيع لا جل يستكره بان يظهر انها بيعت باقل من الالف وظهر انها بيعت بكلي  
او وزى او عدى مضارب قيمته الف والكر فله اي للشفيع الشفعة لان تسليم كان لشكر الثمن  
اوله قدر الجنب ظاهر فاذا ابني له خلو ذلك كانه لا اخذ للتبرير وعدم الرضا على تقدير ان يكون  
الثمن غير لانا الرعية في اخذ مختلف باختلاف الثمن قد راوا جفا فاذ سلم على بعض وجوه  
لا يلزم منه التسليم والوجوه كلها ولو بان انها بيعت بعرض قيمته الف او بديانته قيمتها الف



او اكثر ولا منفعة اما عدم الشفعة انما ان ظهر انها بيعت بعرض قيمته مثل قيمة الذي  
بلغه او كثر فعدم الفائدة لان الواجب في غير المكمل والموزون القيمة فلا يظهر التفاوت وما  
عدم الشفعة ان طرقت ما بيعت بذات قيمتها الفلانة الجند فقد في حق القيمة ولا يضيق  
الى الاخر في الزكوة وقال نزل الشفعة لا خلاف الجند وهو قول الملة الثالثة كما في الهدية وغيرها  
لكن في البين هذا القول لا يوجب وهو مستحسن والقياس ان يثبت له حق الشفعة وهو قول الامام  
وزرقي ونقل عن السوي وقول محمد مع الامام لان الجند مختلف حقيقة حكما ولذا جاز التفاضل  
بينها في البيع والمصارف ما اختار صاحب الهدية فلهذا لم يذكره الا في خلاف بين علماء الملة تتبع  
واما قد بالغ او اكثر لان قيمته ان اقل فهو على شفعه ولو قيل له ان الشفع المسمى فلهذا قسم  
الشفعة فان الله ان المشتري يره ان يخلو فلهذا الشفعة لان رضاه بجواره لا يجوز غيره لتفاوت  
الناس ولو قيل له المشتري فلا فاسم ثم بان انه ان المشتري هو الذي فلهذا مع غيره فلهذا الشفعة في  
حصة الغير لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بلغه ان الشفع بيع النصف قسم الشفعة فظهر بيع كل  
فلهذا الشفعة في الكل لان التسليم النصف وكان حقه في اكل الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطه  
اسقاطا للكل وكلما وعلل صاحب الهدية بان التسليم لغير الشريك ولا شريك ولكن في البين هذا العمل  
يستقيم في الجار دون الشريك والاولى يستقيم فيها واما اذا خسر بشره الكل فاسم ثم ظهر بشره النصف  
لا شفعة وظهر الردية لان التسليم في الكل تسليم في النصف وقيل الشفعة وما الى شيخ الاسلام كافي  
المنع ثم شرح في بيان الجملة متافقا وان باعها في الدار او راعا او مقدرا راع من طول الجدار  
الذي على جانب الشفع فلا شفعة لان لا تحقق الجوار ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا لو هب  
هذا القدر للمشتري لعدم الالتصاق وان شري منها اي من الدار سها بتم ثم شري بايها او باي الدار  
فلا شفعة والسهم فقط لان الشفع جار والمشتري شريك والباقي يقدم عليه فلو اراد الجملة شري  
السهم الاول بجميع المثلث الادوم والباقي بالدرهم فلهذا جار في اخذ السهم الاول كثر المثلث كسها  
اذا كان جزءا قليلا كالغرام او اقل منه وان اشاعها اي ان يشتري الدار بتم كثيرا كلف ثم دفع عنه اي  
عند التملك فبايها او ما درهم مثلا اخذها الشفع بالتم لا بقيمة التوب لان التوب عوض عما  
في ذمة المشتري فيكون البائع متريا بعد آخر غير العقد الاول وهذه الجملة نعم الشريك والجار  
لكن في غير البائع لان اذا اخذت الدار المشفوعة بتم كل التملك والوجه ان يباع بالدرهم التملك  
دينا حتى اذا استحق المشفوعة يبطل العقد فيجب رد الدار لا غير كما في الهبة وجملة اخرى حسن  
واسهل ذكرها صاحب الدرر وهو قوله لو شري بتمام معلومة بالوزن او بالمشقة مع قبضة فلو  
اشترى بها وجعل قدرها وضع الفلوس بعد القبض لان التملك معلوم حال العقد ومحمد لا حال الشفعة  
فجاء التملك تنبع الشفعة ولا كثر الجملة في اسقطها ان الشفعة عند يوسف لان احتمال دفع  
الضرر عن نفسه وهو اخذ بضره والخيلة الذي الضرر عن نفسه مباح وان تفر الغير في ضيقه  
وهو رواية عن الامام وبه اي يقول ان يوسف يفتقر قبل جوبها واما بعد وجوبها فمروية  
بالاجماع وعند محمد كره لانها وجبت لغير الضرر وهو واجب والحاق الضرر به حرم وبه قال  
الشافعي في قوله لا كثر الجملة لمنع وجوب الشفعة دون الزكوة كما في شرح الكثر للعين وفي التفسير  
ولا جملة لا سيما في الجملة لما قال البراري وطلبا لها كثر لم يجزها الشفع اخذ حصة

بعض المشتري لا حصة بعضا بالبيع يعني شري جملة عقارا او بائع واحد يتعدوا اخذها  
الشفعة بتعدد فليس في بيع ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وان تعد البائع بان باع جماعة  
عقارا اشترى كل منهم والمشتري واحد لا يتعد لا اخذ بالشفعة بتعدد حتى لا يكون للشفع  
ان يأخذ بعضهم دون بعض بل يأخذ الكل ويترك والفرق ان في الوجه الثاني يأخذ البعض من  
الشفعة على الشري فيفسد ربه الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلهذا فرق الشفعة على شري  
احدهم والفرق في هذا بين ان يكون قبل القبض وبعده وهو الصحيح لان قبل القبض لا يمكنه  
اخذ نصيب احدهم اذا نفذ حقه من التملك حتى ينفذ الجميع كذا تروى في التوفيق اليد على البائع بمنزلة  
المشتري كذا كواحد منهم بخلاف ما بعد القبض لا تسقط يد البائع وسواء سمي لكل ثلث او سمي  
للكل جملة لان العبرة في هذا احتمال الشفعة لا تقاد التملك واختلفوا في المعتبر في التعدد والاد  
للعقد دون المال وقامه في البين فليطالع والجار اخذ بعض مائة بيع قسم وان وصيلة  
وتبع في جاريته يعني شري رجل نصف دار غير مقسوم فاسم المشتري البائع اخذ الشفع نصيب  
المشتري الذي حصل له بالقيمة وليس للشفع قبضا مطلقا سواء كانت القيمة بحكم او بالشرع  
اذا القيمة من تمام القبض لما فيمن تملك الانتفاع بخلاف ان باع احد الشريكين نصيبه من دار شريكة  
وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفع قبضة لان العقد لم ينع من الذي قاسم  
لكن القيمة من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو تصرف بحكم التملك قبضة الشفع كالمو  
شري اثنان دارا وها شفعان ثم جاء شفع ثالث بعد ما اقتسما بالقضاء او بالتراض فلا شري  
ان ينفذ القيمة وفي الهدية ثم اطلق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفع يأخذ بالنصف الذي صار له  
في اي جانب كان وهو المروى عن ابي يوسف فان المشتري لا يملك ابطال حقه بالقيمة وعنه الامام انه  
انما يأخذها اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يتجارب في البيع في الجانب الآخر وللعبد  
اللاذون المديون الشفعة في بيع سيده وبالعكس هذا مستدرك لما سبق في الفصل الاول  
يذكرها فيما سبق مقبرة بهذا القيد والتقدير صحيح تسليم الاب والوصي شفعة الصغير عند  
الشحن خلافا لما وجد فيما يبيع بغيره والاولى انه عنده لا يصح تسليمها شفعة الصغير والوصي  
على شفعة اذا بلغ لانه قد نال له فلا يملك ابطاله وبه قال وقررا ان هذه مضى المبادلة  
وها يملكها الا شري ان ساء او خيرا لبيعها لصبي صرته منها وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة  
بكون الاب والوصي دون العلم بالشراء وقوله اي قول محمد رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتقارب  
فيه وفي الكافي اذا اسلم الاب شفعة الصغير والشراء بالاقل من قيمته بكثير فعن الامام ان  
التسليم يجوز لانه اشاع عن احواله في ملكه لا ازالة عن ملكه ولم يكن يتزعمه وعند محمد انه لا يجوز  
لانه بمنزلة امتا التبرع بماله ولا رواية عن ابي يوسف وفي البين كلام فليطالع **كتاب**  
**القسم** عقيب بالقسم مع شتم كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوارها وجوب  
القسم في الجملة هي والقسم لغة بالسهم من الانقسام كما في المغرب والقيم كافي القاسم  
لكن الانسب بما في من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمته بالفتح اي جزمه كافي القهس ان  
وفي الشريعة جمع نصيب شائع في مكان معين وسبب القسم طلب الشراء او بعض الانتفاع بملكه على  
الخصوص حقا ان لم يوجد منهم المطلب لا تصح القسم وكرها هو الفعل الذي يحصل بذلك الفعل



الانوار والتميز بين الانصاب كالكيل والوزن والذرة والزرع وشروطها عدم نوبت المنفعة با  
القصة فاذ كانت بها لا يقسم جبراً كالبر والحماد لان الفرض المطلوب منها توفير المنفعة فاذا اذ  
المخوات المعتبر بحكمها تعيين نصيب كل من الشركاء على حدة وهي مشروعة في الايمان المشتركة  
لان النبي صلى الله عليه وسلم بانها في الغنم والمواشي وحري التران بها من غير تمييز وتتمثل  
في القصة مطلقاً سواء كانت في المملكات او العبيات على معنى لا يورث ذواتها وخذ حقه والمبادلة  
وهي اخذ عوض عن حقه والا فز هو التميز اربح في المليات كالكيل والوزن والمبادلة  
المستأرب لعدم التفاوت بينا بعضهما ثم فرع بقوله فيما خذ الشريك حفظ نصيبه منها اي من  
المليات حاله صالحة في ذوات الاشكال كونه عين حقه ولو اشتراه الضيق المنصوب راجع الى  
المثل الذي عليه لفظ المليات فاقسمها فكل الى كل واحد منها ان يبيع حصته مراتج وتولية  
بجسته ثم لو كانت مبادلة لما جاز هذا في الاختيار فلا يخلو عن معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له  
كان له بعضه وبعضه شريكه لان جعل وصوله من حقه الى كونه من حقه لعدم التفاوت  
والمبادلة اي اعطاه من الجانبين اربح في غيرها اي في المليات من العقار وسائر المقتولات للقاء  
بين بعضهما فلا يأخذ اي شريك نصيبه قال غيبة صاحبه ولا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حقه  
لعدم المعادلة بينهما ولا يبيع حصته مراتج بعد الشراء والقصة ولو كانت اوزاناً جاز ويجوز عليها  
اي على القصة فيه اي في المثل بطلب الشريك في متحد الجنس فحسب المعنى المختار في الجدة من طلب  
احد الشركاء من القاض ان يخصه بالانتفاع بنصيبه في غيره اي يجب على القصة استعارة المبادلة  
باعتبار حسن التفاوت لا يوفيه ليس عين حقه بل هو عوض حقه فيلزم من الرضا ولم توافقوا  
عليها فحذر لان الخذلان هذا اذا تمكن الوصول الى حقه اما اذا لم يمكن الوصول الى حقه بدونه المبادلة  
يجوز على المبادلة كافي قضاء الديون ونوب للقاضي بعب رجل فاسم يكون رزقه من بيت المال  
لان منفعة العامة كالقضاء والمفتين والمعلمة فكونها من بيت المال لا يخلو عن المنفعة  
هؤلة لا يقسم بها اخذ اجزئهم كونه ارفق للاقام بعد من التهمة فان لم يعمل اي ان لم ينصب قاسماً  
رزقه من بيت المال فان النصب واجب حتى يجب النصب بل هو مذنب فيجب ان ينصب وان  
لا ينصب فان لم ينصب فنصب قاسماً يقسم بين الناس باجر على التماسين لان النفع لهم على الخصوص  
ولست بقضاء محقق حتى للقاضي ان يأخذ الاجر على القصة وان كان لا يجوز على القضاء  
بتدوره اي اجر المثل له اي القاسم القاضي لكونه يعلم في امواله ويتحكم بالزيادة ثم ان الاجر هو اجر  
المثل ليس قدر معين وتقدر راجع بربع العشر كالمزكوة لانها على العامة فالبسالة الزكاة كما في شرح  
الوقاية بن الشيخ وهو اجر المثل على عود الروس اي روس المتفاسدين بعد عذرا امام لان  
تميز الاقل من الاكثر كتميز الاكثر من الاقل في الشفعة ومندها على قدر السهام لانه مؤنة  
الملك فيقدر بقدره وبه قال الشافعي واحمد واصب المالكى واجرة الكيل والوزن على قول  
السهم اجزاء ان لم يكن اي ما ذكر من الكيل والوزن للقصة لان الاجرة مقابل العمل الكيل والوزن  
كالباليز وان كان لها القصة فعلى الخلق حيث يجب الاجرة على عود الروس عنده وعند  
على قدر السهام ويجب كولا القاسم عدا اي ما عالماً بالقصة لان من جنى عمل القاضي  
ويعتمد على قوله فشرط العدالة والامانة والعلم بها وانما ذكر الامانة بعد العدالة وهي من لوازمها

لجواز ان يكون غير ظاهر الامانة كما في المنع وغيره وليس بام لان ظهور العدالة يستلزم ظهورها  
كما لا يخفى تأمل كما قال يعقوب باشا ولا يجب الفاسق على فاسق واحد اي ولا يعين القاضي قاسماً  
واحد للقصة لانه يتحكم في الزيادة على جرحه ولا يترك القاسم جمع قاسم ليشتركوا اي بينهم  
القاضي من الاشتراك بكونه لاجرة غالبية بتواكلم ومنع عدم الشراكة بتواكلمهم اليه خيفة  
الغوت لولايتهم فيرخص لاجر بسبب ذلك وصح الاحتكام بانفسهم بالتراضي بلامر القاضي لولايتهم  
على انفسهم واموالهم وينقسم على الصبي ولية او وصية كالسبب سائر الشرفات فان لم يكن اي وان لم  
يوجد احدها فلو بد من امر القاضي اي نصيب القاضي له من قسم قوله ويقسم الى هذا كلام صاحب  
الاختيار لكن في عامة المعبرين وصحة برضا الشركاء الا عند من اعدم ولا نائب عنه وكذا  
الحكم عند جنون احدهم ولا يقسم عقار بين الورثة باقراهم اي لو ادعى الشراكة ارض العقار  
عند زيد عند القاضي يقسم بينهم باعترافهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة عند الامام  
وبد الشريك بمعاة على ملك الميت والقصة قضاء على الميت والامر انما لا يتعدى الى غير المقرين  
من البينة فتكون حجة على الميت مع ان العقار محصن بنفسه فلا حاجة الى القصة بخلاف المقتول  
لانه غير محفوظ بنفسه وعندنا يقسم باعترافهم ويذكر في كتاب القصة ذلك يعني ان قسمها بينهم  
ليقتصر الحكم بالقصة عليهم ولا يتعدى الى شريك لهم اخر وبه قال الشافعي واحمد في قول وغيره  
يقسم اجزاء لان في قسمته يظهر نفع الاحتكام كما ذكر العقار المشتري يقسم اتفاقاً  
لان ما في يده اجماعاً على ما في الظاهر لم وفي رواية لا يقسم حتى يقيموه السنة على الملك لجواز ان  
يكون في ايديهم والملك للغير والا ولا يصح والمذكور مطلق ملكه اي يقسم اتفاقاً فيما اذا ادعى الملك  
ولم يذكر وكيف انتقل اليه بقبوله من غير اقامة البينة وذلك لانه ليس في القصة قضاء على الغير  
فانهم لم يبرهوا بالملك كغيرهم فيكون مقتصر عليه فيجوز وان برهنوا اي اقاموا رجلاً البينة ان  
العقار في ايديهم وطلب القصة لم يقسم حتى يبرهنوا اي حتى يقيموا البينة انه اي العقار ملك لهم  
لا احتمال ان يكون لغيرها قال العيني وغيره في شرح الكثر وهذه السنة بعينها هي السنة السابقة  
وهي قوله والمذكور مطلق ملكه لان الراوي فيها ان يدعى الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم ولم  
يشترط فيها اقامة البينة على ان ملكهم وهو رواية القدوري وشروطها وهو رواية الجامع الصغير  
فان كان قصد الشيخ تعيين الروايتين وليس فيه ما يدل على ذلك والاتفق السنة مكررة بخلاف  
مثل هذا المختار انتم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في ايديهم وسعهم وارث  
غائب اوصى قسم العقار بينهم بطلب الحاضرين كذا وقع في الوقاية والهداية وفي العناية قبل  
هذا استهود والصحيح في ايديها كانه لو كان في ايديهم لكان البعض في يد الطفل والغائب وساق  
ان كان لا يقسم واجب عنه انه اطلق الجميع واراد المشتري بقربته قوله وارثان واقام لكنه لم يلبس  
اشترى هذه القرينة وفتت في عبارة الهداية كانه عبارة المصلحة قال وبرهنوا بصيغة الجع فلا يمكن  
الجواب عنه تدبر ونصب وكل الغائب او وصى للنصب لقبض الوكيل حصته الغائب او لقبض  
الوصى حصته الصبي لان في هذا نظر الغائب والوصى ولا بد من اقامة البينة عند الامام وعند  
يقسم بقولهم كما ذكر ولو كان العقار في يد الغائب او شتر منه اي من العقار في يد الغائب او كان  
في يد مودعه او كان في يد الصغير لا يقسم لان في هذه القصة قضاء على الغائب او الطفل باجر



شئ في يده من غير خصم عنهما وامين الخصم ليس خصم عنه فيستحق عليه سواء اقيمت اليه  
هنا او لا وكذا لا يقسم لوحظ وارث واحد وبرهنا على الموت والعدد والباقي غائب عن  
النظر اوصى ان الواحد لا يكون خاصا ومخاصما فلا بد من اثنين او كانوا مشتركة وغاب  
احدهم لا يقسم ان الملك الثابت ملك جديد بسبب بانه فلا يصح ان يخصص احد  
الغائب بخلاف الارث الثابت فيه ملك خلوة فان نصب احدهما خصما عن الميت فيما يده  
والآخر يقسم نصارته القسمة قضاء بحفرة المتخاصمين وصح القضاء لتمام البينة على خصم  
خاص وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى وان انتفع كل واحد من الشركاء  
بنصيب بعد القسمة قسم بطلب احدهم لان في القسمة تكمل المنفعة وكانت حتما لازما فيما يحتملها  
وان نظر الكل بالقسمة كالحام وغيره لا يقسم الا برضاهم لان القسمة تكمل المنفعة وهذا  
تقويته فيجوز على موصوعه بالتقضى وان انتفع البعض بكثرة نصيبه دون البعض بل نظر  
لقله حفظ قسم بطلب ذي النفع لانه طالب تكمل منفعة ملك لا بطلب اخر هو الاصح هذه في  
قول الخصاف والامام السرخسي لانه لا فائدة له فهو مستغنى في طلب القسمة حيث يستغنى بما لا  
ينفعه وفي الدرر نقلا عن الذخيرة وعليه الفتوى وذكر الخصاف عكسه لان صاحب الكبير  
يطلب ضرر صاحبه وصاحب القليل يرضى بغيره وذكر الحاكم ان ايها طلب القسمة قسم  
القاضي قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ الامام العروفي بخلافه زاده وعليه الفتوى  
وفي المنهج ينبغي ان يقول على ما جزم به عامة المتون والشروع لانها هي الموضوعه لنقل  
الذهب فلا يعارضه ما في الفتاوى وانما يقول عليها ان لم يكن يعارضها كتاب اصول وهي الموضوعه  
لنقل الذهب وانما مع معارضتها لا يلتفت اليها كما في النفع الرسايل ويقسم العروص من جنس  
واحد اي يقسم القاضي عروضا اذا اخرج جنسها بطلب بعض الشركاء جبر الوجود المعتاد له بالمال  
والمنفعة لا يقسم جنسا باعطاء بعضهم في بعض لعدم الاختلاط بينهما فلا تكون القسمة تميز  
بل معاوضة ولا بد فيها من التراضي وهذا باجماع ولا يقسم القاضي الجواهر مطلقا كان  
جها لهما متساوية لتفاوتها قيمة وقيل لا يقسم الكبار ويقسم الصغار لعدم التفاوت  
وقيل لا يقسم الجواهر ان كانت مختلفة الجنس كالقوارق والبواقي ولا يقسم الحام وكذا البركة  
الرحى ولا الثوب الواحد ولا الغنم بين دارين الا برضاهم سواء من قولهم لا يقسم الخجين  
الى هلاكه اي لا برضا الشركاء لما فيه من الحاق الضرر بهم وكذا لا يقسم الرقيق الا برضاهم عند  
الامام خلافا لهما فان عندهما يجوز لاتحاد الجنس نصارا كابل والخيل والغنم وبه قالت الامنة  
الثلة ولم ان قسمة الرقيق لعائنا الباطنة متخذة وفوق عليها ولا يمكن التعديل فلا يقسم  
الا برضا مخلصي الحيوانات ان كانت من جنس واحد وبخلاف الغنم لان حق الغنمين يتعلق  
بالمال لا بالعين وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق واحدا وليس معهم شئ اخر من العروص  
وهو زكوة فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع وان كان مع  
الرقيق شئ اخر مما يقاسم جازنا القسمة في الرقيق تبعاً لغيرهم بالاجماع والبرور المشتركة  
بين الاثنين او اكثر كلها في مصر واحد يقسم كل واحدة على حدة الا برضا الشركاء عند الامام وهو  
الصحيح وان كانت جنسا واحدا فكل من اصل السكنى فيوجد فخر التفاوت باعتبار القاصد باختلاف  
الحال والجبرن والوقاية الى المسجد والماء والسوق وقال لان كان الاصل قسمة بعضها وبعض جاز

ان يقسم على هذا الوجه لا بها جنس واحد اسمها وصورة ونظر الى اصل السكنى واجناس نظر الى  
اختلاف الاعراض وتفاوت منفعة السكنى فكان امرها مفوض الى رأي القاضى ان شاء قسم وان  
شاء لم يقسم وعلى هذا الخلاف الامرحة المتفوقة او الكرم المشترك وفي مصرين يقسم كل على حدة  
بالاتفاق فيما رواه هلال وعبد محمد لو كانت احدهما بالبركة والاخرى بالبركة فتمت احدهما  
في الاخرى كما في الاختيار وكذا لا يقسم احدهما في الاخرى وارو حنيفة ودار وحانوت في مصر بل  
يقسم على الاتفاقات لا خلاف في الجنس قال صاحب الهداية جعل الدار والحانوت هنا وذكر  
في اجازات الاصل ان اجارة سائغ الدار بما في الدار بما في الحانوت لا يجوز احمال الربوا وهذا  
يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسئلة روايتان اولى حرية الربوا هنا لك على شبهة  
الاجازة باعتبارها مسطحة وهي السكنى وفي الثاني هذا شكل لانه يؤدي الى اعتبار شبهة  
والمعتبر هو الشبهة لا التماثل هنا وقال الامام الحلواني اما ان يكون في المسئلة روايتان او يكون  
من مسكلات هذا الكتاب وفي الحاشية وحاشية المولى سعد رجاوان فليطالع البيوت في علم  
واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها وبعض لان التفاوت في البيوت يسير ومثلها المنازل  
المترتبة بعضها مع بعض كالبيوت والمباني كالدور او تجوز قسمة بعضها في بعض بل يقسم  
كل منزل على حدة سواء كان دارا وحالا لانها تفاوت في السكنى كالدور وفوق البيت  
فاخذت بها مسلك واحد فانما تلوذت بقسمة فرد والا فقسمة جميع وفي الاختيار فان قسمة الدار  
تقسم العرضة بالذراع والبناء للقيمة ويجوز ان يفضل بعضهم على بعض تحقيقا للمعادلة في الصوة  
والحق وفي المعنى عند تعذر الصور في كيفية القسمة وينبغي للقاسم ان يصور على قدر ما  
اوتوه ما يقسمه ليكنه حفظ واصابته ويعدهم اي يسوي ما قسم على سهام القسمة ويذكره  
اي يذرع ما قسمه ليعرف قدره بان يصور الذراعان على ذلك القياس بقلم الجداول فيكون  
كل ذراع في شكل لينة ويقوم بناؤه اذ التقويم يحتاج اليه بالآخرة ويفرز كل نصيب بطريقة  
وتشبه لان القسمة لتكامل المنفعة وبه يكمل ولا ارتفاع النزاع هذا ما هو الفصل الا فضل ان  
احسن ولا يجوز نه كره ويلقب الانصاف جمع نصيب بالاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
هم جرا ويكتب اسماءهم اي اسمى الشركاء ويجعلها بطاقات ويطوى كل بطاقة ويجعلها شبيهة  
البنقة ويدخلها في طين ثم يخرجها ثم يدلكها ثم يجعلها في وعاء او في كفة ثم يخرج واحد بعد واحد  
ويقرع لطيف القلب فالاول يخرج اسمه او الثاني يخرج ابنا والثالث يخرج ثانيا  
الى ان ينتهي الى الاخير قال ابن السني في شرح الوقاية ويكتب اسماءهم على القرعة او غيرها ويبدء  
القسمة من اي طرف كان في جعل الطرف الشرق او لا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا فيخرج  
القرع المكتوبة المكتومة فيعطى السهم الاول يخرج اسمه فيها او الثاني يخرج اسمه  
ثانيا والثالث ثالثا بالاجابة الى اخراج قرعة اذ يقول سهم واحد بلا منازعة هذا السهم  
المساوية ظاهر واما ان كانت متفاوتة بان كان احدهم مثله نصف والثاني سدس والثالث  
ثلث فيجعل السهام ستة فان اخرج في القرعة الاولى سهم مثله الثلث اتفاقا فله السهمان احدهما  
هو الملقب بالاول في طرف الشرق والاخر ما يليه ثانيا ثم اخرج في القرعة سهم مثله النصف  
فله الثلث سهم على اتصال فيبقى سهم واحد مثله السدس بالاجابة الى اخراج قرعة والقرعة هنا



لا زالت تهمه انيل من القسام او القاضي في اعطاء كل سهم في اصل القسام فعند القاري يقطع عن  
الاعتبار ولا يدخل الدرام في القيمة لا برضاهم واربعة جماعة فارادوا قيمتها وفي احد الجانبين  
فصل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض البناء وراهم واراد الاخر ان يكون عوض من الارض  
فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بالبناء من الدرام  
الاذا تعذر في القاضى ذلك لان القيمة من حقوق الملك المشترك والمشاركة بينهم في الدراك  
الدرام فلا يجوز تهمه ما ليس بشرك كما في الدرر وعزالي يوسف يقيم الكل باعتبار القيمة اذا كان راسا  
وبناء لتعذر التعديل الى القيمة وعن الامام انه يقيم الارض بالمساحة على كل اصل في المسوحات  
فمن كان نصيبه احد رواق البناء يرد على الآخر درهم حتى يساويه فيدخل الدرام في القيمة وروى  
لوكية الاخ وعنه محمد انه يرد على شريكه من الارض في مقابلة البناء فاذا بق فضل ولا يمكن استوية  
بان كل الارض بقيمة البناء في يرد في مقابلة الفضل درهم لان الزيادة في هذا التعذر وفي  
الاخير وقوله محمد احسن وافق للاصول فان وقع سيل ماء او طريق المرورة احدهم في نصيب  
آخر والحال انه لم يشترط ذلك في القيمة مرق المسيل والطريق عنه اى عن الاخر ان يمكن  
صرفه تحقيقا لمعنى القيمة وهو قطع الاشتراك والا وانه لم يمكن صرفه عنه فثبت القيمة  
بالاجماع لا خلافهما وتثبت ان الحق لتكامل المنفعة ولا يكون ذلك الا بالطريق والسيل ويسمى  
القاضى سهمين من العلوسهم من السفلى عند الامام وعند ابى يوسف يقيم سهمهما سهم وعند  
محمد يقيم بالقيمة كما اذا كان علو مشترك بين رجلين وسفل مشترك بينهما وعلوهما وآخر وجبا  
القيمة او احدهما قال الامام يجب ذراع من السفلى بذراعين من العلو لان السفلى يبقى بعد فوات  
العلو لا يبقى بعد فوات السفلى وقال ابو يوسف ذراع من السفلى بذراع من العلو لان كل واحد  
السكن وقد استويا فيه وقال محمد يقوم على كل حدة وينقسم بالقيمة لان منفعته العلو والسفل  
متفاوت بحسب الارتفاع في الصنف يختار العلو في الشاة السفلى فلا يمكن التعديل الى القيمة قبل  
هذا الخلق عمرو زمان اجاب كل واحد بما شاهده في زمانه وفي شرح الطحاوى لا خلاف في المسألة  
واما ما ينقسم بالقيمة اتفاقا وعلو على قول محمد القوي كما في اكثر المغيرت فانه آخر والاولى الرد  
احد الشاهسين بالقيمة اى باخذ تمام حصة من المقسوم ثم ادعى ان بعض نصيبه منه وقع في  
يد صاحبه غلظا بعد ما شهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق قوله الحق منه لان هذه الدعوى  
تخالف اقراره السابق بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الابائية حتى قالوا يحكم دعوى الغلط فسخ  
القيمة ليكون وجبا لاقامة الشاة وقال صدر الشريفة وجب رد المنة انه اعتمد على فعل القاسم  
في اقراره بالاستيفاء حقه ثم لا تأمل حقائق ما ظهر الغلط في فعله فلا يوجب رد ذلك  
القرار عند ظهور الحق انتهى وهذا على رواية الهداية في ثبوت هذه الدعوى بالينة حيث قال  
ان لم يقيم عليه بنية تحتها والشركاء انتهى قال ابن السبكي في شرح الوقاية وهذا لا يثبت ثبوت  
هذه الدعوى بالقول وبالأقرار ايضا فان كان ذراع فيه بل ينعى قول من نازع وقيل المراد  
بالحجة اقرار الخصم او كونه لا يرد كقول الكون الدعوى على التناقص وقال صاحب الاصلاح  
الحجة من اية الله على اقرار الخصم وكونه من التميم وتبني شهادة القاسم بنية الميم عند  
اختلاف القاسمين فيها اى في القسمة عند الشبهة لا نهى شهادة على فعل غير استيفاء

حقها خلافا لمحمد فان عنده لا تقبل وهو قول ابى يوسف اولا وبه قالت الامة الثلثة لانها شهادة على  
فعل نفسها فاورثت التهمة وهذا انما يجازا ولا يجبرن لهما انفعاء قال الطحاوى اذا اتممتا باجر  
لا تقبل الشهادة اجماعا وقيل الخلاف في الكل وهو الاصح فلهذا اطلق في الكتاب كما في شرح الكثر  
للعين وان قال احد المتناهيين بعد ما اقر بالاستيفاء قبضه اى حقن ثم اخذ صاحبه عوضه من بعد  
ما قبضه واكثر من ذلك ذلك حلف خصمه لانه يدعى عليه الغصب وهو مكروفا لقول قول المتكرو في التزويل  
ولا فرق بين هذه المسئلة الاولى في ان الخصم يحلف فيها اذ لم تكن له بينة الا انه والاولى ينبغي  
ان تقبل دعواه كما مر في الخلاف الثانية وان قال قائل ان يقر بالاستيفاء اصحابى من ذلك كذا الى كذا ولم  
يعلم ما اصحابى من حق الى وكذا به الاخر تحالفا ومنحه القيمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل  
له بالقيمة فصارت نظير الاختلاف في مقدار المبيع وفي الفرائد نقل عن السجيل هذه المسئلة فيها  
واجاب عنها نقول دعواه كذا ينبغي ان لا تقبل التناقض فظهر ان في المسئلة رويين ولوا على  
احد المتناهيين في القيمة لا يعتبر كالمبيع اى كما لا اعتبار في دعوى الغبن في البيع لوجود التزويل  
اذا كانت المسئلة بقضاء القاضى والغبن فاحسن فتفسخ القيمة وقال صاحب المنح  
ولو ظهر غبن فاحسن في القيمة فان كانت بقضاء القاضى بطلت عند الكل لان تصرف القاضى مقيد  
بالعدل ولم يوجد ولو وقعت القيمة بالتراضى بطل ايضا في الاصح وقيل لا يلتفت الى قول من  
يدعيه لانه دعوى الغبن ولا تعبد فيه في البيع وكذا في القيمة لوجود التراضى وقيل تفسخ هو  
الاصح ذكره الكافي وتامة فيه فيلطاق ولو تحقق بعض معين من نصيب بعض لا يفسخ القيمة  
اتفاقا على الصحيح ويرجع البعض بقسط في حلف شريكه كما اذا كانت الدار بينهما نصفين ففسخ  
واستحق من يد احدهما بيت هو خسمائة ذراع رجع بنصف ما تحقق في نصيب صاحبه وكذا  
لا تفسخ في الشاة عند الامام وعند ابى يوسف تفسخ القيمة لعدم تحقق الافراز بالتحقق  
الشاة وبه قال الشافعي واحد وهو قول محمد في رواية ابى سبلما وروى ابو حنيفة انه مع الامام  
وهو الاصح كما في الكافي وغيره وفي بعض مشاع في الكل تفسخ اجماعا لانه لو ثبت القيمة لتضرر  
المستحق بغير نصيبه ولو ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط بماله تفقت القيمة لا يرفع  
الملك لما ذكره وكذا انتقض القسمة لو ظهر دين لكنه يفرح محيط بماله لاعتلاق الغرامة بالشركة الا اذا  
بقى بلا قيمة ما يترتب له اى بالدين فح لا تفسخ لعدم الحاجة الى نقض القيمة في ايها حقهم ولو  
ابراه الغرامة بعد القيمة ذم الورثة من ديونهم او اداها اى الدين الورثة من مالهم لا تسقط  
القيمة مطلقا اى سواء كان الدين محيطا او غير محيط لزوال المانع وفي الهداية لو ادعى احد  
المتناهيين ديناً في الشركة صح دعواه لانه لا تناقض اذ الدين يتعلق بالمعنى والقيمة تصادف  
الصورة ولو ادعى غيبا بآية سبب كانه تسمع للتناقص اذا اقدم على القيمة اعتراف منه  
بكونه المقسوم مشتركاً في النهاية ونحو النهاية عند تعذر الاجماع على التناقص وهي  
في اللغة مفاعلة من التهمة وهي الحالة الظاهرة للزنى والتهابى تفا على مره وهي ان يتواضعوا  
على امر فيتراضوا حقيقة ان كل منهما رضى بنية واحدة ويختارها وقيل مفاعلة من التزيف  
فكأنهم يتبعان لغيره لا لتفاهع بل عند تراغ صاحبه والفرق بين القيمة والتهابى  
ان الاول يجمع الشاة في زمان واحد والثاني يجمع على التعاقب ويجوز فيه حرق القاضى



في القيمة فيما يحلها وشراعية المانع والقيود ان لا يجوز ان لا يصادف المنفعة بنفسها كالمجانة  
اجماعا ويجوز عليها ان على المهايأة ان يطلبها بعض الشركاء في دار واحدة متعلق بقول فيكون ويجوز  
سبل التوزيع بان يكون هذا الشريك بعض الدار وهذا الشريك بعض الدار وهذا  
يسكن في علوها وهذا سفليها لان القيمة على هذا الوجه جائزة فكذلك المهايأة والنهاي في هذا الوجه  
او ان يجزم الاصل الاسادة وان لا يشترط فيه التوقيت والكل واحد ان يستعمل ما اصابه من اياه  
شرط ذلك والعقد ان يشترط خدوش المانع على ملكه كالمهايأة وتجاوز المهايأة في بيت صغير  
يسكنه هذا شريك وهذا شريك او لكل واحد منهما الاجارة او اجارة ما اصابه واخذ العلة في غير بيت  
متعلق بالاجارة لانها قيمة المانع وقد ملكها فله استعمالها وتجاوز المهايأة في عبيد واحد  
يخدم العبد هذا يوما وهذا يوما لان المهايأة قد تكون في الزمان وقد تكون من حيث المكان والاول  
متعين ههنا ولواختلفا في التها في من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها بامرهما القاضي ان ينفذ  
لان التها في المكان اعدل وفي الزمان اكلل فلما اختلفا جهة لا بد من الاتفاق فان اختلفا من حيث  
الزمان بغير زواله في المهيأة وتجاوز المهايأة في عبيد يخدم احدهما او احدا من عبيد احدهما  
او احدا من شركتي ويجوز العبد الاخر الشريك لا اشكال على صلها ان كان عندهما تجاوز قيمة الرقيق  
جبرا او اختيارا وكذا انفقهم واما عند الامام والقيس عدم جواز القيمة بين الجوار لكن الصحيح الجوار  
لغة التفاوت في الخدمة بخلاف اعيان الرقيق لانها تفاوت تفاوتا فاحشا على ما بينا ولو اتفقا  
على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز احتجنا بخلاف الكسوة لان العادة جرت بالمساحة في  
الطعام دون الكسوة ولغة التفاوت في الطعام وكثرتها والكسوة فان نفقت شيئا من الكسوة  
معرفة جاز احتجنا لان عند ذكر الوصف يعدم التفاوت ويقل ويجوز في دارين يسكن هذا  
الشريك هذه الدار ويسكن هذا الشريك الاخر الاخرى ويجوز القاضي عليه ان يطلب احدا من الشريكتين  
وهذا ظاهره في الدارين عندهما اكرار واحدة حتى يجرى الجبر على قيمته واما عند فلان المانع  
في التفاوت فيجوز منها ويقرر ان لا يمان المتقاربة بخلاف القيمة وقد قيل لا يجب اعتبار  
بالقيمة وعنده ان لا يجوز التها فيه املا بالجبر ولا بالتراض ولا يجوز ذلك اي التها في  
في دارة يركب جديوما وهذا يوما والدايين يركب هذا هذه وهذه الاخرى الا بتراضها عند  
الامام لان الاستعمال يتفاوت بتفاوت الركبة فان بين حانق واحق بخلاف العبد والعبد  
لان لا يخدم باختياره فلو يملك الزيادة على طاقته والزيادة لتملها بخلاف الاما اي عندهما يجوز  
اعتبار بقيمة الاعيان ويجوز التها في استغلال دار يستغلها هذا شهرا وبأخذ غلته او دارين  
هذا هذه بعين هذا الشريك يستغل هذه الدار وبأخذ غلته وهذا الشريك الاخر يستغل  
الدار الاخرى وبأخذ غلته في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في استغلال عبيد او دارين في جوار  
التها في استغلالها لان النصيب يتعاقبان في الاستعمال فالظاهر التغير في الجوار فقوت  
المعاولة وما زاد في نوبة احد في الدار الواحدة من الغلة على الغلة في نوبة الاخر مشترك في الحق  
العبد بل بخلاف ما اذا كان استعمل على المانع فاستغل احدهما ونوبة زيادة لان التعديل فيما وقع  
عليه التها يوجب مل وهو المانع فلا يجوز زيادة الاستغلال من بعد لان الدارين في الهدية  
التها على استغلال في الدارين ظاهر ايضا في ظاهر الرواية ولو فضل غلته احدهما استمران

بجواز الدار الواحدة يتعاقب الوصول فاعبر قرضا وجعل كل واحد في نوبة كل واحد من صاحبه  
فلقد اريد عليه حصص من الغلة والتها في استغلال عبيد هذا هذا اي يستغل هذا الشريك  
هذا العبد وبأخذ غلته وهذا الاخر يستغل الشريك الاخر العبد الاخر وبأخذ غلته لا يجوز عند  
الامام لان التفاوت في اعيان الرقيق اكثر من التفاوت ومن حيث الزمان في العبد الواحد فالاولى ان  
يسمى الجوار والنهاي في الخدمة يجوز ضرورة ولا ضرورة في الغلة لا سيما ان قيمتها تكون عينا  
ولان الظاهر هو التسامح في الخدمة والاستعصاء والاستغلال فله يفسدان كما في الهدية بخلاف  
لما ارى عندهما يجوز اعتبارا بالنهاي في المانع وعلى هذا الخلاف الدارين حيث منع الامام المهايأة  
في بعثتين مثلا وجوزها مما جاءه لا ذكره لا يجوز المهايأة في ندرتي والبن غم او او كذا  
لانها اعيان باقية ترد عليها القيمة عند حصولها فلا حاجة الى التها في بخلاف ابن آدم حيث يجوز  
المهايأة فيه حتى لو كانت جاريان مشتركين بينهما ان ترضع احدهما ولا احد هما  
الاخرى ولا الاخرى لا لانه لا يمان ابن آدم لقيمة لها فحرم المانع والخيل في الثمار ونحوه  
ان يشترط نصيب الشريك ثم يملكها بعد مضي نوبته او يستفيع بالدين المقدر بطريق القرض في نصيب  
صاحبه اذ القرض المشاع جاز كما في البيع وتجاوز المهايأة في عبيد ودار على الكسوة والخدمة  
لان المقومها يجوز عند اتحاد الجنس فعند اخلاف اولى وكذا تجاوز المهايأة في كل بخلاف المنفعة كسكني  
الدار ودرج الارض وكذا الحمام والدار لان كل واحد من الشريكتين يجوز احتجاقها بالمهايأة  
ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بغيرها لانه لو انتقض لانتقض الحكم بالمهايأة فلو فاته في  
في القرض الميثاق ولو طلب احدهما القيمة والاخر المهايأة بطلت المهايأة بحمل القيمة لان  
القيمة اقوى في اشكال المنفعة ~~فان كان الخاير في مقدار المزارعة~~ لان الخاير في مقدار المزارعة  
من انواع ما يقع فيه من القيمة ذكرها المزارعة بعدها وهي معايلة من زراع من الزراع وهو  
العام الخب ونحوه في الارض وفي الشرح هي المزارعة عقد على الزرع ببعض الثابح ويسمى الخايرة  
والحاملة وبسببها اهل العراق القراج وقوا المزارعة فاسدة عند الامام لان النبي صلى الله عليه  
وسلم منع من الخايرة بالثمة والربع والخايرة المزارعة على القاعل الحديثة والتخصيص بالثمة  
والربع للعادة وهذا الزمان بهمان العباد ثابت في غيرها ايضا ولذا قيل في التعريف ببعض الخاير  
ولا يمان في معنى فقير الطمان ولا ناكح جرحول او تعديم لكل ذلك مفيد ومعاملة البهائم  
الله عليه وسلم اهل خير خارج مقاسمة بطريق المن والعلم وهو جائز وعند هذا جائزة لانه  
صلى الله عليه وسلم عامل اهل خير على نصف ما يخرج من ثروته وزرع ولا حاجة ماسة اليها لان  
صاحب الارض قوي بقدره على العمل بنفسه ولا يجد ما يستاجر به والعاقد على العمل لا يجد رضا  
ولا ما يعمل به كمرمت الحاجة الى جوارها فالحاجة كالصاية وبه اي يقول لها يفتق لتعال  
الناسد وللم يترك خبر الواحد والقيس قال الخيري وبوجوده هو الذي منع هذه  
المسائل على اصوله اي على جوار المزارعة كما في الخلاصة وفي المبسوط ثم التوزيع بعد هذا على قول  
ما يجوز فيها بقوله لما جزم اليها وتعاملهم بها ويشترط فيها اي في المزارعة عند من يجوز  
صلاحية الارض للزراع لان المذ وهو البرج لا يحصل به ونكونها صالحة للمزارعة بشرط اهلية  
العاقدين لا ان يصح عقدهما الاهلية ويشترط تعيين الدية لتغير المانع بغيره سنة او اكثر



وان ذكر لا يمكن فيه من الزراعة في فاسدة وكذا ذكره لا يعبر احد هما الى مثلها غالبا وجوز به بعض  
ومن يحدن سله انما يكون المدة جائزة وتقع على سنة واحدة وبم اخذ الفقيه ويشترط تعيين رب  
الميدان قطع المزارعة ويشترط تعيين جنة اي البذر ليس له اجر معلوما اذا اجر بعض الخارج ويشترط  
تعيين نصيب الاخر او بيان نصيب من لا بد من جهة كذا اجرة على الارض فلا بد ان يكون معلوما  
يشترط التخلية بين الارض والعامل لا بد من ذلك يمكن من العمل فصار نظير المصارفة لا يصح حتى يسلم المال  
اليه حقا ان شرط في العقد ما يفوت به التخلية وهو على رتبة الارض مع العامل لا يصح ويشترط الشركة  
في الخارج بعد حصوله ليحقق المعنى من المزارعة وهو الشركة لانها تستفاد اجارة في الاستدانة  
او شركة في الانتهاء ثم فرع على هذا الشرط بقوله ففسد المزارعة ان شرط احدها اي كذا العاقدين  
تفرنا جميعا فغير معينة لاحتمال انقطاع الشركة عند خراج الارض مقدار من كورا وقبله لا يوجد على  
ما عقد عليه وهو الاشتراك فيما يخرج على الشيوع او شرط احدهما ما يخرج من موضع معين وكذا  
الباقى بينهما لا يقطع الشركة بان لا يحصل جنة الا من موضع مذكور لما يمانان جميعا يمانان وهو مذهب  
وهو أصح من النهر وأعظم من جدول والسواقي جميع ساقية وهو فوق الجدول وروى الزهري  
في المغرب فيكون الماذيان والساقية من اللفظ المترادفة وانما فسد المزارعة لاحتمال ان يخرج  
الاحدهما فيؤدي الى قطع الشركة او شرط ان يرفع قدر البذر لصاحب البذر ويكون الباقي بينهما او شرط  
ان يرفع قدر الخراج وينقسم ما سبق من قدر البذر ويكون الباقي بينهما او شرط ان يرفع قدر الخراج و  
ينقسم ما سبق من قدر البذر وقدر الخراج لا يفي فيؤدي الى قطع الشركة في بعض معين او في جميع الاحتمال  
ان يخرج الا قدر البذر والخراج والمخرج من الخراج الموقوف بان كان الموقوف بان الموقوف على  
الارض وراهم متماة واما ان كان الخراج خراج مناسمة بان كان للوضع عليها نصف الخراج او  
ثلث او نحو ذلك من الخراج الشائع وان شرط رفعه لا يفسد المزارعة كانه يؤدي الى قطع الشركة  
او شرط ان يكون الثمن لاحدهما والآخر لا يملك ان نصيب آفة لا يحصل بها الحب سوى اثنين  
فيؤدي الى انقطاع الشركة والمق وهو الحب او يكون الحب بينهما وبين الغير رب البذر فانه  
مستفيض العقد ويكون الثمن بينهما والحب احدهما بعينه كانه يؤدي الى قطع الشركة فيما هو المق  
وهو الحب وان شرط كون الحب بينهما والثمن لرب البذر او شرط رفع الغرض الخراج والارض  
عشرية واما في صحة المزارعة اما لا وفي خروج الشركة لوجودها في القصد وهو الحب  
ولكون الثمن لصاحب البذر على ما يقتضيه حكم العقد لانه تمام البذر واما الثانية فلو بالغير  
منع فلا يؤدي الى قطع الشركة وكذلك ان شرط كماله صاحب البذر غير الخراج لنفسه والاخر  
والباقى بينهما وان شرط كون الحب بينهما ولم يتعرض للثمن لوصول الشركة فيما هو المردف هو الثمن  
بينهما وهذا قولنا في بيان اعتبار المخرج لهما لم يفسد عليه العاقدان ولا تبع للحب والبيع يقوم  
بشرط الاصل وقيل يكون الثمن لرب البذر كانه تمام ملكه قال ابن السكيت في شرح الوفاية وفي  
ديارنا لصاحب البذر لكونه علفا له واجرة الحصاد والرعاية والديار والذرية عليها اي على  
العامل ورب الارض بالحصول لان العزم بالغم فان شرط اجر على العامل فسد المزارعة لانه  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسد وعند ابن يوسف ان شرط على العامل يصح  
للتعامل بين الناس اعتبارا بالاستصناع وهو الاصح وعليه الفتوى وهو اختيار من يتبع

قال نفس الكلفة السرخفة هذا هو الاصح وديارنا بشرطه اي الاجر على رب الارض ففسد اتفاقا لعدم  
التعامل بذلك وما كان قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على المزارعة وان وصيلة لم يشترط لان ذلك  
موجب عقد المزارعة لانه عمل يزداد به الربح ولا ينقص وفي الهداية قال الحاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك  
كالسقي والحفظ فهو على العامل منه بعد الادراك قبل القسمة فهو عليها وانما الرزاية كالصلا والربا  
وبها هه على ما بيناه وما كان بعد القسمة فهو عليها قال ابن العنينة لكن فيما هو قبل القسمة على  
الاشتراك وفيما هو بعدها على كل واحد منهما في نصيب خاصة لتبر كل ملك كل واحد منهما عند ملك الآخر  
وان كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر لآخر او كانت الارض كاحدهما والبقية من العمل  
والبقر لآخر او كان العمل كاحدهما والبقية من الارض والبذر والبقر لآخر حتى المزارعة في الكل اما  
الاولى فلهذا لا يشترط في الخياطة على الخياط ويجعل ابرته له واما الثانية فلهذا صاحب البذر يستأجر  
الارض بجزء معلوم من الخارج فيستأجرها بدارهم معلومة واما الثالثة فلهذا صاحب الارض يستأجر  
العامل ليحيط ثوبه بابرته او ليمان بطين برة وان كانت الارض والبقر كاحدهما والبذر والعمل  
للآخر بطلت المزارعة كانه رب البذر يصير مستأجرا بالبذر وانه لا يجوز كونه الا نفع بالاشهاد  
او يصير مستأجرا للبقر مع الارض ببعض الخراج وانه لا يجوز لعدم التعامل وهذا ظاهر الرواية  
وعند ابن يوسف انه يجوز للمأففة من العادة والقياس بتركه وكذا تبطل لو كان البذر والبقر كاحدهما  
والارض والعمل للآخر كانه السرخ لم يرد به او كان البذر كاحدهما والباقي وهو العمل والبقر  
والارض للآخر وانما بطلت كانه العامل اجبر فلم يمكن ان تجعل الارض تبعاله كاخلاق منفعتها  
وهنا صورة اخرى لم يذكرها وهي ان يكون البقر من واحد والباقي من آخر قالوا ففاسدة لان  
ذلك يوجب استيجار البقر ببعض الخراج فلهذا لم ياهو اجرة بحسب التعامل وفي التفسير وفي رجل  
على ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والباقي بينهما كذلك فعمله على هذا المزارعة فاسدة  
ويكون الخراج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجن ويجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها  
وكذلك فسد لو كان البذر ثمنه من احدهما وثمنه من الآخر والربع بينهما على قدر بذرها واما  
صحة المزارعة فالخارج على الشرط اي فالخراج على ما شرط من النصف او الثلث او نحو ذلك لصحة  
الالتزام وانه لم يخرج من الارض شئ فلو شئ للعامل لان مقتضى ما بالشركة في الخارج ولا شركة في الخراج  
ومن انى امتنع عن المقتضى على موجب عقد المزارعة بعد العقد اجبر من طرف الخراج كما في العقد  
اجارة وهي عقد لازم الارب البذر فانه لا يجبر عند ابراء فانه لا يمكن المضي الا بان يكون ماله  
وهو القاء البذر على البذر الارض ولا بد من هل يخرج ام لا فصار نظير ما لو استأجره ليهدم  
داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل كانه لا يملك به تركه في البين وان فسد المزارعة  
فالخراج لرب البذر لما قرين انه تمام ملكه وللآخر اجر مثل عمله ان كان رب البذر صاحب الارض  
او اجر مثل ارضه ان كان البذر من قبل العامل ولا يزداد اجر المثل على مثل اي على المسمى عند الشجينة  
لوجود الرضا كما في الاجارة الفاسدة خلافا لمحمد فان عنه يجب بالغة ما بلغت لان الشبهة  
عند الفساد تكون لغوا وبه قالت الامم الثلاثة وان فسد المزارعة لكون الارض والبقر فقط  
لاحدهما لم يجر مثلما اجر مثل الارض او البقر لانه يستوفى منفعة الارض والبقر بحكم عقد  
فاسد فلم يجر مثلها هو الصحيح احتراز عمل قبل يزوم له مثل اجر ارض مكروبة واما البذر



فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة على الا ينفذ العقد على الا ينفذ ولا فاسدا ووجوبه ان يكون  
بدون انقضاء العقد والمنفعة لا تقوم بدونه واذا افسدت المزارعة بوجه من وجوه الفساد والبذر  
لرب الارض فالجواب ان كل حال له قدر البذر والفضل لانه ما ملكه وان قصدت المزارعة والبذر للعامل  
لا يعطيه المزارع في تصديق ما فضل عن قدر بذره وقدر جرة الارض لانه حصل من بذره لكن وارض  
بملكه للغير بعقد فاسد فواجب في ارضه ما لم يملكه وتصديق بالفضل كما في الاختيار واذا افسدت  
البذر عن النقص وتتركب العامل ارضه او قبلها للغير فلا ينفذ له ان يملك للعامل في عمل الكراب حكما  
اي قضاءه لان النافع انما تقوم بالعقد وهو انما تقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لا يجزئ  
ويرضى اي لا يرضى له ريانة على وجه يمكن ان الغرور في الكراب من جانب الارب وبطلان المزارعة  
بوت احدها من احد العاقلين وتقسيم بالاعمال كالاجارة وقد قرأ الوجه في الاجارة و  
تفويض المزارعة ان لم يرضى المبيع الارض بان لا يتقدر على قضاء الدين الا يبيع الارض  
قبل نبات الزرع لان ذلك عذر وهي تفويض بالاعتذار لا بعده اي لا بعد نبات الزرع ما لم يحصل  
اي لو نبات الزرع فلم يستحصل لم تبيع الارض بالدين حتى يستحصل الزرع ما لم يحصل اي لو نبات  
الزرع كان في البيع ابطال المزارعة والتأخير هو من لا يبطال ويخرج القاض من الجنب ان كان  
جنبه قال صاحب الدرر لورفعها ثلث سنين فلما ثبت في الاولى اومات صاحب الارض قبل ادراكه  
ترك الارض في يد المزارع وقسم على الشرط وبطلت المزارعة في السنة الاخيرة لان ابقاء  
العقد في السنة الاولى حراة حق المزارع والورثة وفي القطع ابطال الحق للعامل اصولا والافعال  
واما في الاخيرة فلا حاجة الى ابقاءه اذ لم يثبت الحق للمزارع ونشئ بعد فعلنا بالقياس ولا  
نفي للعامل ان كان كراب الارض او غير ذلك لان النافع لا تقوم الا بالعقد وتقوم بالخارج فلم  
خارج وان تمت موتها اي المزارعة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من ارض حتى  
يدرك الزرع ويستحصله في قلعه ضار فيبقى باجر المثل الى ان يستحصله وجب على المزارع ان يبيع  
حجته من الاجرة ونفقة الزرع وموتة الحفظ وكثرى كثرها عليها اي على المتعاقدين بقدر  
حصولها اي على قدر ملكها بعد انقضاء المدة عليها لانه كانت على العامل لبقاء العقد لانه  
متأخر لانه فاما انقضاء العقد فبغير علمها لانه ما يشارك بينهما وايضا انفق بغير  
اذنا الاخر ولا امر قاض فهو شرع لان كل واحد منهما مجبور على الاتفاق وبطلان هو مضطر الى  
ذلك لا حياء حقه لانه يمكن ان ينفق بامر القاض كالدار المشترك وليس لرب الارض اخذ  
الزرع قبل ما فيه من الارض بالمزارع وان اراد المزارع ذلك اخذ الزرع بقلوب لرب  
الارض اقلع الزرع يكون سببا او اعطه قيمة نصيبه من الزرع او انفق است على الزرع وارجع  
في حصته اي ارجع عليه بما انفق وحقه من الزرع لما انفق من العمل جبر عليه لان ابقاء العقد  
بعد وجوب المثل نظر للعامل وتقدرت النظر لنفسه ورب الارض بين هذه الخيارات لان كل ذلك  
يستند في النظر الى احدى احوال ارضه وارضه بقل فعلى العامل العمل الى ان يرضى ان يدرك  
لان العقد يبقى متمم وموجب عليه الى ادراكه وحصاده وان مات العامل والزرع بقل فقل  
وارثه انما عمل انما يستحصل فلم يورث ذلك اي ان يعمل كما نظر للورثة وان وصيته ان  
رب الارض ولا اجر للورث بقبالة علم لانه قام مقام العامل وهو لا يستحق الاجر والمدة

سكان الوارث ورثته مع ما زعمه عليه من العمل فاذا اراد الوارث ان يبيع الزرع لم يجز على العمل والعامل  
على الجارات الثلث لما بينا ان لا يرجع المالك بالشفقة يرجع بملكها اذ العمل على العمل حتى  
لبقاء العقد كما في الكفاية وفي التفسير الغلة في المزارعة اي صحيتها وفاسدة امانة في يد المزارع  
فلا ضمان لوهلك وشمل المعاملة واذا افسدت المزارع في سقي الزرع حتى هلك الزرع لم يضمن في  
الفاضة ويضمن في الصحية **كتاب المساقات** لا يخفى عليك ان كان من المناسب ان  
يقدم المساقات على المزارعة لكثرة من يقول بجوازها ولورود الاحاديث في معاملة النبي  
صلى الله عليه وسلم باهل خيبر على ان اعراضه موحيين صوب ايراد المزارعة قبل المساقات  
احدها ثلثة الاحتياج الى معرفة احكام المزارع لكثرة وقوعها وان في كثرة تفرع مسائل  
المزارعة بالنسبة الى المساقات والمساوات من المزارعة كما في التما واما اثر على المعاملة التي في لغة  
اهل المدينة لانها اوفق بحسب المشتاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي فالترقية من  
النظر كما في القهستاني هي رفع الشجر الى من يصالحه بجزء معلوم من ثمره اي الشجر والمساقات هي  
المزارعة حكما حيث يفتى على صحيتها وفلها حيث تبطل عند الامام ويصح عند المزارعة  
وبه قالت الامة الثلثة وشروطها يمكن شروطها في المساقات كذكر قبض العامل والشرك في الثمر  
والتحليل بين العامل والشجر واما بيان البذر وكيفية المساقات المدة فانها في المساقات  
تصح بذكرها اي ببيان المدة مستحسنا فان كادراك الثمر وقت معلوما وقبل ما يتفاوت فيه في  
فيه ما هو المتفق به وادراك البذر في طول الرطبة وهذا بمنزلة ادراك الثمر لانه فيهما معلوم  
فلا يشترط فيه بيان المدة بخلاف الزرع في ظاهر الرواية لان ابتداءه يختلف كثيرا خريفا وصيفا و  
ربيعا والاشجار بناء عليه فتدخل الجبهة الفاحشة قال صاحب المنع وغيره وشروطها في الزرع  
بنيان احدها اذا استنع احداهما يجبر عليه في المعنى بخلاف المزارعة والثاني اذا انقضت انقضت  
المدة بترك بلا اجر وبعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر والثالث ان يستحق النخل يرجع العامل  
باجر مثله وفي المزارعة ببقع الزرع والرابع ما بين التنا وتعمدة المساقات على مدة اول  
ثمرة يخرج وهذه السنة فاول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم واخرها وقت ادراك المعلوم فيجوز  
وفي المنع والفتوى على ان يجوز وان لم يبين المدة وتكون ثمرة فلولم يخرج فيها انقضت  
المساقات وقسم في الرطبة على ادراك بذرها اي وفي الرطبة لا ادراك البذر كرفع الشجر لا ادراك  
الجريرين اذ ادفعها بعد ما تاهو نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها يخرج البذر فهو جائز  
كما في القهستاني ولودفع نخيله واصولها رطبة ليقوم عليها معناه حتى يذهب اصولها او  
ينقطع نباتها لانه لا يعرف متى ذلك واطلق في الرطبة بعقله بقل حتى يذهب اصولها فسد  
المعاملة لانه لا يعلم وقت اول جزء منها حتى لو عرف جاز كما لو اطلق في النخل فانه يعرف  
الى التمرة الاولى ويبسدها اي المساقات ذكر مدة لا يخرج الخمر الثمر فيها اي فالمدة لغو  
المق وهو الشكر في الخارج وللعامل اجر المثل وان احتمل خروجهما اي خرج فيها وعدمه اي  
عدم خروجهما جازت المساقات لاحتمل حصول المق فان خرج الثمر فيها اي في المدة فعلى التمسك  
الذي شرطه لتحقيق المرام وان تأخر عنها اي عن المدة فسد المساقات وللعامل اجر مثله  
لفساد العقد كانه قبيل الخطأ في المدة المستمارة فصار كما اذا علم في المدة كما في العداة والمنع



كلوم فان شئت فارجع اليه وكذا اي للعامل اجر مثله كل موضع فسد المساقاة فيه فانها في معنى كذا  
المساقاة وان لم يخرج ثمن من الثمر فلو شئ له اي للعامل ثمنه على جواز ان لا يخرج ابدًا فانه ثمن  
سماوية فلم يبين الخطأ في المدة وكل وفي القسمة ان هذا عند يوسف وقال له اجر مثل وتصح  
المساقاة في النخل والكرم والتجوير والطاب يعني البقول كالكدث واللاميات نجاها بسكاها والابان  
ونحوها واصول البازيخان عند حاجة الناس وكلها الا في بعضها وانما ذكر الشجر هنا مع النواحي  
مما سبق وذكر الشجر مع دخوله في الشجر في المساقاة ان عنده لا يجوز في الشجر ويجوز في  
النخل والكرم لو فوج الاثر فيها لا غيرهما فان كان في الشجر ثمر ان كان الثمر يزيد بالعمل صحته  
المساقاة والآي وان لم يزد بالعل بان الثمر لم يزد لان العامل لا يستحق الا بالعل ولا اثر  
للعمل بعد الشجر لان جوارحه قبل الشجر الحاجة على خلق القيس ولا حاجة اليه فبقى على اصل  
وكذا في المزارعة اذا وقع ارضا فيها بقل فانه يجوز ان يستحقه وادرك ثم لم يجر لما قرناه قبله  
والاصل ان المعاملة عقدت على ما تسمى عظمه وصار حاله كالمزيد ونفسه بسبب عمل العامل لا تصح  
وانما يعرف خروج الاستحجار عن حد الزيادة اذ اللفظ واثره كما في المنع وما قيل الا ان كان كالمسقى  
والسقي والخلف فعلى العامل ان لا يتهم عليه وما بعده اي بعد اراك كالجدة اذ اي القطع والخلف  
بعد الجدة فعليه لان الثمر بعد اراك صار ملكا مشتركا فيه فيشتركان في خور هذا العمل بقدر  
الحصص ولو شرط اي ما يعمل بعده على العامل فسد المساقاة اتفاقا كانه شرط لا يقتضيه  
العقد وفيه ضعف للخر فيكون مفسدا وينبطل المساقاة بموت احدها اي احد العاقدين  
فان كان الثمر خاما اي ينال كذا في الفرائد كلوم ان شئت فارجع اليه عند الموت او تمام المدة على  
تقديره كالمدة فيها يقوم العامل او واردة عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمر قال  
ابن الشيخ في شرح الوقاية انما الرافعي في حال ان الثمر يقوم العامل عليه كما قام وانما  
العامل والثمر يقوم وارث العامل عليه كما قام وان وصيلة الى الرافعي على كونه حيا او ورثته  
ان ميتا وليس لهما من ذلك سهمي فانما في المزارعة لان في منع الحاق الفريضة في العقد  
دفع الفريضة عنه ولا ضرر للدفع وعلى ورثته فان اراد العامل او وارثه حرمه او قطع بسرا  
والمناصب ان يقول باخيار الاخران حيا او وارثه ان ميتا بين ان يقتضيه اي السر على الشرط  
وبدفعه فقيمة نصيب اي نصيب العامل من السر حتى يبلغ ويرجعوا عليه بما انفقوا في حصة كل  
من السر لا يسر لم اخاف الفريضة لما مر في المزارعة على هذا الوجه وقد بينا جاهنا وجه الجار  
فيها فلا يعيد ولا تمنع المساقاة بلا عذر كذا المساقاة للعقد اجارة وانه مشترك فيكون  
الفساخ عقدها ما ينفسخ به ومنه انما العامل اذا عجز عن العمل عذر وفي الهداية ومنه ان عذر  
منه من العامل اذا كان يضعفه عن العمل لان الزامية سببها لا جوارحه زيادة ضرر عليه  
ولم يلزمه يكون عذرا فيه روايتان وتأويل احدها ان يشترط العزيمة فيكون عذرا من  
جهة ولا يكون ان العامل سارقا في حقه على السر او انفق قبل الادراك كانه يلزم  
صاحبه لا يرضى من لم يلزمه فتنفسخ به ولو دفع قضاء اي ارضى بفضائه الى بطلان معلومة  
لم يرضى فيها شجر تكون الارض والشجر بينهما لا يصح اشتراك الثمرة فيما كان حاصله للدفع  
قبل الشجر بل للعامل والشجر الذي غرسه لرب الارض لو وقع الارض بالتراضي فينبغي لارضها

والتعارس قيمة غرسه واجر مثل مثله لانه انما يعلم اجرا وهو نصف الارض او نصف  
الخارج ولم يحصل له منه شئ فيجب عليه اجر مثله قبل حيلة الجوارح نصف الارض او نصف  
الارض وبتا جرحها صاحب الارض العامل ذلك سبب من سبب في نصيبه  
في التوزيع ذهبت النجى بنواة رجل والقفار في كرم اخر ففجعت فبقت منها شجرة فمرى لصاحب  
الكرم وكذا لو وقعت خوفة في ارض غيره فبقت وفي المنع وقع كرمه معاوضة بالنصف ثم  
زاد احدهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز كانه هبة مشاع فان زاد العامل  
يجوز لانه هبة مشاع وجه المناقبة بين المساقاة والتدبير  
اصلاح ما لا يستفيع به بالاكل في الحال لا لتفاد في المال الذبيحة سهم لا يذبح باجمار سا  
يؤول لان الذبيحة سهم لما ذبح او لما ابدل للذبح كما في شرح الكثر للعيني وفي القسمة في  
والذبيحة ما يستدفع من النعم فانه متعلق عن الالهية الوصفية اذ الذبح ما ذبح فليس  
الذبيحة المذكاة كاطن والمراد ذبح الذاب فالذبح في اشرع قطع الاوداج جمع ووج  
والمراد الدوجان والحقنوم والمرى وانما عرسته بارواح تغلبا كما ورد في الحديث قال  
ابن الشيخ في شرح الوقاية الذباب جميع ذبيحة وهي سهم للمذبح والذبح بالفتح مصدر  
ذبح اذا قطع الاوداج وبالكسر سهم كالذبيحة والذكاة الذبح وهي سهم من ذبح الذبيحة اذا  
ذبحها قال حرم ذبيحة ثم ذكر قيل يرا بالذبيحة معناه المجازي فالمعنى حرم حيوان من  
سماه الذبح اذ لم يذبح فيخرج السمك والجراد اذ ليس من شاة الذبح وقيل يرا بها  
معناها الحقيق والمعنى حرم مذبح لم يذكر سهم الله تعالى في هذا الا يتناول حرمة ما ليس  
بذبح كالمرتدية والبيضة ونحوها تناولا ظاهرا وقيل العذر حرم ما لم يذبح ذبحا شرعيا  
في يفهم حرمة مثل المرتدية والبيضة بطريق الدلالة فان ما كان حراما اذ لم يذبح حال  
كونه مذبوحا فحرمة ما لم يذبح عدم كونه مذبوحا اخرى واليق وحكمه اي الغرم سهم  
لكن لا يخرج منه السمك يقال حمل الذبيحة على معناها المجازي اولى من الحمل على حقاها  
الحقيق او في تناول الحقيق لحرمة بعض الصور مكلف واخراج ما لم يذبح منه نصف وحمل  
ذبيحة مسلم وتكفي ذبحا وحرقا اما المسلم فلقوله تعالى اهلها ذكيت والمحطاب المسلمين واما  
الكتابي فلقوله وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم حل لكم والمراد به ذكيت كانه لم يذبح  
الطعام غير المذكى يحل من آكله في كافر كان وفي المنع والمولد بين كتابي ويجوز حل ذكوت وفي  
التجريد ولو اكل نحراني على ذبيحة بغير سهم الله تعالى بسهم كلوم لم توكل ومن لم يشاهد ذبح  
من حل اكل ذبيحتهم لكن فيه كلوم قد قرناه في النكاح ولو كان الذاب امرأة او صبيا او  
مجنونا يعقلون حل الذبيحة بالنسبة ويضبطان شرائع الذبح ويقدران على الذبح والا فلا  
فلا يعقل ولا يضبط لا حل ذبيحة او كان الذاب اخر من الاخرين عاقر عن الذكر فيكون  
معدوما وتقوم المسئلة مقام نسبه كالناسي بل اولى او اقل وانما الاقرب من ذبيحة  
يفهم ما سلف احراز قول ابن عمر رضي الله عنه فانه يقول شهادة الاقرب و  
ذبيحة لا يجوز منعها عن ترك الجنس بلا عذر لا حل ذبيحة ونسب كانه مشترك كالجوسي وهو  
الذي بعد الوثن وهو الصنم هذا عندهما واما عنده فحل كونه حلالا وحقيقة على ما مر  
في النكاح او مجوس كانه مشترك ليهوله احتمال امة التوحيد او مرتدة كانه كاملة له  
حيث ترك ما عليه ولم يترك ما استقل اليه عند لا يخلف اليهودي اذا اشترى او باع



او تنفر الجوسى او تهوى ولا تفر الى ما انتقل اليه عندنا في غير ما هو عليه عند الذبح حتى  
لو تجسدت يهودى او نصرانى لم يحل صيده ولا ذبيحته او تارك التسمية حال كونه عذسا مسلما كما  
او كتابيا عندنا بقوله تعالى وكنا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلقا للنفاس في لقوله تعالى لا  
ما زكيتم وما يخرج قال ابو يوسف والشافعي ان متروك التسمية عامدا لا ينعى فيه الاحتياط  
ولو تضيى الفاضل بوجوبه لا ينفذ في شرح الوفاية لصدر الشريعة تفصيل والخاصية للشرح  
ناقشة فليراجعهما وفي الهداية لكونه للاجماع وفي القهستاني وفيه استعار بان التسمية  
شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه تعالى فلو قال الله او غيره مريد الله جاز فلو سمي  
ولو بنوا الذبح لم يحل والاحسن بسم الله والشافعي عند البغالى بسم الله والله اكبر وكذا  
عند المتكلى الحلوا في الا انه كره مع الواو ولكن المنقول عن الاثر بالواو فليكره وانما حل  
الاكل اذا سمي على الذبيحة كانه لو سمي عند الذبح لا فاسح عمل لم يحل بل هو في التورين ولو  
سمي ولم يحضر التسمية جاز فلو قصد بالتسمية الترك في ابتداء الفعل فانه لا ينعى كالمو  
قال الله اكبر واراد به مشاجرة المؤمن فانه لا يجبر شارب عا في الصلوة واذا لم يكن له في  
التسمية جمل وكذا اذا فصل بينه وبين التسمية بفعل كثير لم يحل وكذا لو سمي وذبح الدم  
لا يبرأ وغيره من العظيمة لا يحل لانه تعظيم له الله تعالى بخلوا في ما اذا ذبح للضيف فانه الله تعالى  
فان تركها اى التسمية ناسبا تحمل ذبيحة لان النسيان من فروع حكمه بخلها لك وكره  
المذبح ان يذكر مع اسم الله وغيره وصادق عطف مثل ان يقول باسم الله محمد رسول  
الله بالرفع لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبدءا كذا يكره لوجود القرآن والسبل  
وصورة وان قال بالتحفظة لا يحل قبل هذا اذا كان يعرف النحر لكل ذبيحتهم وكره ان يقول  
بسم الله اللهم تقبل من فلان كانه لا يحرم ان التزم لم توجد ولم يكن الذبح واقعا عليه و  
لكن يكره لما ذكرنا قبليه فان قاله اى قوله اللهم تقبل من فلان قبل الاضطجاع او بعد  
التسمية او بعد الذبح لا يكره لما روي عن النبي عليه السلام انه اذا اراد ان يذبح اضجع يقول  
هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
امرنا وانا اقول المسلمين بسم الله والله اكبر لما قرناه في الحج ثم يذبح ويقول بعد التسمية  
تقبل هذا مني محمد بن محمد كذا بالوحدانية والى بالذبح وان عطف حرمة ذبيحة نحو بسم الله  
وقوله بالحق قال العيني في شرح الكز والوجه ان لا يغيب الاعراب بل يحرم اكل الذبيحة  
مطلقا بالعطف نحو ان يقول بسم الله فلان وبسم الله محمد رسول الله بالتحفظة ولو  
ربع اعطى على الله خل واحلفوا في النصب ويكره فيها بالاتفاق لوجود اصل ذبوح  
وكذا انحرى ان اضجع نساء وسمي ثم تركها ولم يذبحها وذبح غيرها غير الشاة فذلك  
التسمية كانه التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة ولم تقع على الثانية فتحرى وان ذبحها  
اى الذبيحة الاولى بشرة اخرى حلت كانه لا اعتبار باخلوا في الاله هنا وان ربح  
الى حصيد وسمي فاصاب سهم غيره الا غير ذلك الصيد اكل كانه التسمية هنا على الاله  
لانه لا يخلط بغير الوسم والذي في وسعه هو رمي بغيره الاصابة على ما قصده وان  
سمي على سهم ورمى بغيره او بغير ذلك السهم لا يוכל كانه لم يتعلق التسمية على ذلك الغير

فكان ذبيحة بلا تسمية والارسال اى ارسال الكتب والجراح كالمزج حكما فلو ارسل كلبه الى  
صيد ثم ترك وارسل اخر فاصاب لا يترك لعدم وجود التسمية على الاله وهو الشرط في الذبح و  
يشترط حال الذبح وفي الرمي عند الرمي وفي الارسال عند الارسال والقبول الذبح عقب التسمية  
قبل نيل المجلس والشرط في التسمية المذكور في النص المجرد عن شرب الدماء وغيره قال ابن  
مسعود رضى الله عنه جرت ذبيحة التسمية ثم فرغ بقوله فلو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه  
دعاء وسؤال وبالجملة وسبحان الله يدبر به التسمية يحل لانه ذكر خالص فيقوم مقام  
التسمية لا يحل في الاصح لو عطس عند الذبح وحمله لانه يريد الخد على الشجرة وذن التسمية  
مخلو والخطبة حيث يجزى به ذلك عند الخطبة اذا نوى لانه المذكور فيها ذكر الله تعالى  
مطلقا وفي الذبيحة المأمورة به هو الذكر على المذبح وفي النحر وقوا عدا صاحب البحر واما  
السنة في الخطبة للحكمة فشرط صحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فبالاخرى لم ينعى  
غير قاصدا لم ينعى والسنة نحر لا يلى اى قطع عروقها الكائنة في أسفل عنقها عند صدور  
لان موضع النحر عنها لا يحل عليه وما سوى ذلك من الخلق عليه لم ينعى فانه يسهل من الذبح  
وذبح البقر والغنم لان أسفل الخلق واعلاه سواء في اللحمها والذبح يسويها ويكره انعكاس اى  
ذبح الا بالبحر والبق والغنم لتترك السنة المستغفرة المتواترة لقوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا  
بقرة وقال تعالى وفيها ذبيحة عظيم وقال تعالى فمضى لربك واخرى اى آخر الجزور ويجل لوجود  
شركتها الجمل وهو قطع العروق وانهار الدم السنة ان ينحر البعير قائما ويذبح السنة مضطجعة  
وكذا البقر والذبح اى قطع اوداج بين الخلق هو الملقوم على ما في النهاية والذبح بفتح اللام  
والياء المشددة من النحر الصدر على ما في الكافي والهداية موافقا لرواية البسوط وفي الحاشية  
يجل الزكاة الخلق كلقوله عليه السلام الذكاة ما بين البية واليمين وهو الموافق لرواية الجامع  
الصغير انه لا بأس بالذبح والخلق اعلاه واسفله واسطه ومن هذا قال اهل الخلق او  
اسفله او وسطه فيكون عطف بيان لقوله بين قال ابو الكارم وفي الكافي ان ما بينهما هو  
الخلق كله وقد سبق ان الخلق هو الملقوم فظهر فساد ما في الكفاية من ان مقتضى رواية الجامع  
ان الذبح لو وقع في اعلى من الملقوم كان المذبح حلالا لكونه ما بين البية واليمين وصرح في  
الزخيرة ان الذبح اذا وقع في اعلى من الملقوم لا يحل التمسك قال القهستاني والخلق والاصل  
الملقوم يستعمل في بعض العقود معلومة الجزئية لقضية رواية البسوط والذخيرة وكلام  
التحفة والعتابي والكافي والمضمرات يدل على ان الخلق يستعمل في العقود بعدة من الجزئية بقر  
رواية الجامع فالمعنى من سد الخلق والذبح عند الاوليين من العقد وعند الآخرين من  
اصل الفتوى فمن الظن الفاسد افساد كلام الكفاية ببناء على كلام الآخرين مع انه حمله على خلاف  
مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح في اعلى من الملقوم كان المذبح حلالا  
وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان الحل وان وقع الذبح فوق الخلق قبل العقد ولو جعل  
بين بمعنى في كافي الكرماني لم يستفهم كما لا يخفى وقيل لا يجوز فوق العقد وانما لا يصفية  
التمريض للمخافة ظاهر الحديث الذي مر انما والعروق المعروفة في الذبح الاختيارى كما في اكثر  
الكتب لكن بعيد بل الاولى عروق الخلق والذبح كما في القهستاني التي تفتق في الزكاة اربعة



الحلقوم جوى النفس والمرق موزن الدم فيجلى عن الطعام والشراب اهل السنة العدة النحل كاف  
الديور وغيره لكن في الطلبات الحلقوم جوى الطعام والمرق جوى الشراب وفي العبد الحلقوم جوى  
وفي البسوطيين انهما عكس ما ذكرنا موافقا في الهداية فانه قال او اما الحلقوم فيخالف المرق  
فانه جوى العلف والماء والمرق جوى النفس والودجان تشبه ورجع في عظمها في جاب  
قدام العقبين في الحلقوم والمرق ويكفي قطع ثلاثة منها اي من الاربعة ان كان عند الامام لا يكره  
حكم الكل وبه كان يقول ابو يوسف ثم ترجع الى مسيئتي وعند محمد كمال في الحيط وغيره وفي  
الهداية وعند محمد لا بد من قطع اذكر كل واحد منها من الاربعة وهو رواية عن الامام لان لكل  
واحد منفصل من الآخر والامر ورد بقطعه فقام الاكثر مقام الكل وصنف ابو يوسف لا بد من  
قطع الحلقوم والمرق ولا يكتفى بواحد منهما واحد الودجان اكلها من الحلقوم لا يكره ولا بد من  
قطعها واما الودجان في المقصود من قطعها انها ردم فينبوا احد قاعها لا حرقه عند  
الناس في قطع الودجان ليس بشرط وعند مالك لا بد من قطع الكل وقيل محمد بن ابي  
يوسف وفي الهداية المشهور في كتابه صلى الله عليه وسلم في يونس وفيه رواية  
القدوري في مختصره ويجوز الذبح لكل من اكل الودجان وقطع العروق واخراج ما فيها من الدم  
لان الراد من الودجان ههنا كل الاربعة تعليبا وانما الراد من الاربعة في الارض سائل  
ولو وحليته مروة بغير اللحم اي يجوز الذبح بها وهي جارية بغير الذبح بها كالكسبي او ليطه بغير اللحم  
وسكون الماء حتى ينزل القصب او سائر او طرا من وعيد اذ بها كل الذبيحة مع الكراهة عندنا  
لقوله عليه السلام انما الودجان بائنت وبروز افر الودجان بائنت كالحل بالثمين ان ينعلم  
بوضعها وعند الشافعي الذبيحة ميتة ولو كانا من وعين لقوله عليه السلام ما خلد الظفر والسن  
واما الظفر فمري الجنية ونحوه تجل على المزروع فانه الصادر من الجنية وثوب احد الشرة  
قيل الاصباح لو روي الابر وان يضخم بالزيت ويوجه الى القبلة ويستدل في قوائم فقط ويذبح  
باليمين ويسر على الذبح واجزاء الشفة على الخلق وكرهه بعد اي بعد الاصباح اشفاقا على  
المذبوح وكراهة كره جرحها بغير جملتها اي الذبيحة اذ الذبح ارفاقا لهذا الجمع بفتح النون وكون  
الحاء المعجمة وهو ان يصل الى الخناج وهو حيط ابيض وجوف عظام الرقبة لزيادة المذبوح  
اليه وقيل ان يد راسها حتى يظهر منه جرحا وقيل ان يكسر رقبتها قبل ان يسكن من الاضطراب وكره  
قطع الرقبة والساج قبل ان يبرء والذبح من القعاء اذ هو عذاب فوق العذاب وتخل الذبيحة لوجها  
من القعاء ان بقيت حية حتى قطع العروق ليتحقق موتها هو ذكاة اذ حرقها ثم قطع الودجان  
واي وان لم يبق بل ماتت قبل قطع العروق فلا تاكل ولا تؤكل لوجود ما ليس بذكاة كالومات خف  
انها ولم يرد في سيدنا سائر كذا في انما في البيت فانه يذبح كسبائه وجازح نعم  
بفتقن من الغنم والابل والبق توحش بان تدعها حية ودخل في الهامة وصار وحشا لان  
ذكاة الاختيار بعد في ذلك بالحي في ذبذبة حيث انفق كالصيد او تروى حيوان في بئر اذ لم  
يكن ذبحه فانه يجزى ويؤكل اذا علم بموته من الحي والاكلا وان اشكل ذلك اكل كان الفئات  
الموت منه وكذا الحاجة اذا تعلقت على شجرة وخيف موتها صارت ذكاتها الحي في ذكاته بعد  
اطلاق الجواب فيما توحش من الغنم وكذا فيما تروى ومن محمد ان الشاة الانثى في المر لا تاكل

بالعز وان ذنت في الصخرة تحمل بالعز وفي الابل والبق يتحقق العجز في المر والصخرة في حمل  
بالعز وقال مالك يلزم الذبح في الوجهين لان ذلك قادر ولا عبرة للنادر في الاحكام ولا تاكل  
الجنية بذكاة امه استورا ولا حتى لو نحر ناقة او ذبح بقرة او شاة فخرج بطنها حين ميت  
لم يؤكل عند الامام وزفر وحسن بن رباب لا يستقل في الحيوانية فشرط فيه الزكاة لثقل الية  
وقال لا يجزى ان تم حلقه لقوله عليه السلام ذكاة الجنية ذكاة امه وبه قال الاثمة الثلاثة  
وبما لا ياكله وما لا ياكل ويحرم اكل كل ذي اى صاحب ناب وهو حيوان يربى بالناب كالذئب سباع  
هو كل جازح شرب فان اكل كل ذي اى صاحب ناب بالخطب كالبارى من الطير فكان من شاة انما اكله  
بالناب والخطب وهو المؤنس في الرمة وقوله من سباع بيان لقوله ذوات وقوله وطير بيان لقوله او  
تجلب والبردى ذى ناب الذي يصيد شاة ومن ذى تجلب الذي يصيد تجلبه لاكل ذى ناب وتجلب فان  
الحامة لها تجلب والبعل له ناب لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه من ذى على السم عند اكل كل ذى ناب  
من سباع وكل ذى تجلب الطير والوحش وتعلبا لانها من السباع فلو يؤكل لحمها كاذب وانما وكذا  
والسنور اهليا وبريا فيكون الحديث حجة على ائمة السنة في اباحة اكلها ويحرم اكل الخمر اهلية  
ماروى ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم الخمر حرم لحم المرأة اهلية يوم جبر جملها في الوحشة فانها ياكل لحمها  
وعند مالك ياكل ايضا في الاهلية والغال كانه منقولة من الحار وانه كانت امه فرسا كان على الخلاف  
المعروف ولم يجز لان كانت امه بقرة يؤكل بخلاف لان الغنم لا تاكل وطم والحرمة الام فيما  
يولد من ما كوله ويؤكل كوله والعقل لاند ذوات والبق لانه من السباع خلافا للثمة والبردى  
وابن عرس يقال لما بالانسان واسوا لانها من سباع الهوام كذا في القاموس وكذا في الزبدية لانها من  
الموزيات والسحفا والبرية والعريه لانها من الجنيات والحشرات الصغار من الدواب جميع الحشرة  
كافارة والنوزعة وسام البحر ابرص والقنفذ والحية والضفدع والبرغوث والقل والذباب  
والبعوض والقدار لانها من الجنيات وقال الله تعالى ويحرم عليهم الجنيات وماروى من اباحة اضحك  
على كبداه قيل يحرم الجنيات فالمراد في حرمة الجنيات الخلق كذا في الهداية الهوام او بعراض كافي  
الجلالة ببقرة مع التجزى قبل الحكمة فحرمة هذه الحيوانات كرامة بن آدم كذا في القاموس  
الذبيحة الهم بالاكل في الحانية لا بأس به من الزبدية قبل بيع الروح فيه كان ما لا زوج له يسمى  
ميتة واعلم ان الحشرات محرمة عندنا حلول مكره عند غيرنا وان شاة لو حلت من كلب ورأسه  
رشد كلب الا ان شاة اكل العلف وذو النعم وصاح الغنم لا الكلب او في بالصوتين وكان  
له الكرش لا لاسواه كافي العقبات ويكره الغراب الا يقع الذي ياكل الجيف والعدق بضم العين المعجمة  
والدال المهملة وفي اخره فانواع من القباب كالماء الجيف والرخم جمع رجمة وهو طير يتقرب  
النسر في الخلقة والبغات وهو طائر صغير يشبه العصفور كذا في الجيف ويكره اكل لحم الجمل  
تحريما كراهة تحريم عند الامام في الاصح كافي الخلاصة والهداية وهو الصحيح كافي الحيط و  
غيره وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقال مالك لا بد من الذبح على عظم الخيل والبغال والحمير  
كافي الكرماني وغيره وحكى عن عبد الرحيم الكرمي انه قال كنت متروا في هذه السلسلة فرأيت  
ابا حنيفة في المنام يقول لي كراهة تحريم يا عبد الرحيم وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة  
وعليه الفتوى كافي في كتابة البيهقي ثم انه مكره كراهة نزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح ذكره في



وعنه قوله الشافعي واحد لا يكره لم الخيل حديث جابر رضي الله عنه انه اذا نزل في الخيل يوم  
خير وحل العقق كان يخلط في اكله فاسبب الدجاج وعنه ابو يوسف انه يكره كانه غالي فيقول  
الجيف والا لا يصح وغراب الذرع كانه ياكل الحب وليند وليس من سباع الطير ولا من الجائث  
في اصلها الغراب ثلثة انواع نوع ياكل الحب فقط وهو ليس بكره ونوع ياكل الجيف فقط وهو  
مكره ونوع ياكل الحب مرة وياكل الجيف اخرى وهو غير مكره عند الامام ومكره عند ابو يوسف و  
الاربعة لا يكره عليهم السلام امر اصحابه ان ياكلوه حيث اهدى اليه شيئا وكذا الدبر كما في شرح الكفر للعيني  
وفي النهاية وذكر في بعض المواضع ان الخفاش ياكل في بعضه كما ياكل لان زبابا ولا ياكل في غيره  
الآله وهو الذي يكون مشواه وعينه في الماء عند القول تعالى ويحرم عليهم الجائث الا السمك بانواعه  
في الطائر وفي الماء جماعة باطلاق جميع ما في البحر وشئ بعضهم الخنزير والكلب والاسن و  
ان اطلق ذلك كله والخلاف في اكله والبيع واحد لهم قوله تعالى احل لكم صيد البحر من كل فصل وهو  
السلام في البحر فهو رباؤه والحل ميتة ولا يكره هذه الآية ان الدوم لا يسكن في الماء هو الدم  
فاسبب السمك ولما قوله تعالى ويحرم عليهم الجائث وما سوى السمك حيث وفيه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عند اوداه يتخذ فيه الصدع وفيه السرمط والصيد المذكور فيما لا يجوز على  
الاصطياد وهو سباح فيما لا يحل والميتة المذكورة فيما لا يجوز على السمك وهو حله مستثنى  
من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم احل لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد  
والطحال كاجريت كبر الحريم وتشد يد الرزق من السمك غير الارماح والارماح واما اذ خفا  
بالذكر لمكان الخفاء في كونها من جنس السمك ولما كان الخلاف في فيما لم يذكر صاحب صاحب الزب  
وصح وما قيل ان الجرب كان يوما يدعو الناس الى حليته فسمي الله تعالى به فممنوع لان المنوع  
لا ينسل له ويقل باقيا بعد ثلاثة ايام فان الارماح مثل من الحية ليس بواقعة بل هو جنس  
شبه بها صورة ولا ياكل الطائر منه هو السمك الذي يوت في الماء خفا فله بلامه سبب  
ثم يعلو فظهر حتى اذا اخرجه الماء يجوز اكله لقوله عليه السلام ما اخبر عنه الماء فكل وروى  
عن محمد انه اذا اخبر الماء عن بعضه فان كان راسه في الماء فمان فلا ياكل وان كان ذنبه في الماء  
فمان ياكل اذ هذا سبب لموته وفي الفتاوى الصغرى ان اوجد السمك ميتا على الماء ويطعمه  
فوق لم ياكل كانه طاف وان كان من فوق كل لا ياكل لانه ليس بطائر وقال الشافعي ومالك  
بانه لا يطلق ما رويناه وكافيتة البحر موصوفة بالحل بالحديث واما ما روى جابر رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اضيقكم من ماء فكلوا وما لفظ الماء فكلوا وما لفظ في قوله  
وان مات لحا وجره وفي قوله فكلوا روايتان في رواية ياكل لوجود السبب بموته وفي الحديث وقال محمد  
يحل لكم وبه اخذ ابو الليث وعليه الفتوى وفي اخرى كانه لا ياكل السمك حيا او باردا او  
اخذا من حية وفي الدرر وان عرب سمكة فطعم بعضها يحل كل ما بين وما بين لان ماله سبب وما  
ابن من الحى وان كان ميتا فميتة جلا للحيث وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى كان حقيقا  
سبب لموتها وكذا ان قتلها شئ من طير الماء او ماتت في حب الماء او جمعة في حفرة لا يستطيع  
الخروج منها وهو يقد رعا اخذها بغير صيد لها فيها لان صيد السمكة سبب لموتها واما ماتت  
في الصم السمكة ولا تقدر على التخلص منها او اكل ميتا القاء في الماء لا ياكل فمان منه او يطعمها

في الماء فمانت او نجس الماء فبقيت بين الجذ فمانت ياكل وفي الحديث اذا رمى صيدا فقطع عضو اكل  
الصيد دون العضو ولو قطع نصفين كذا انتهى ويحل هو السمك والجراد بلوكا طار وبنياه  
لكن بينهما فرق وهو ان الجراد ياكل وان مات حيا فانه يحل والسمك وعند مالك لا يبر من موت  
الجراد من سبب وبه قال احمد في رواية وعنه مالك يقتل قطع راسه ويشتبه ولو لم يمت سنة لم يعلم  
حياتها فتحررت او خرج منها اي من الشاة من غير تحرك حلت اكلها لان الحية تخرج الدم فيكون  
الاسن الحى وذكر محمد بن قتات ان خروج الدم ولم يتحرك لا يحل والآل وان لم يتحرك او لم يخرج الدم  
لا تحل ان لم يعلم حياته وقت الذبح وان عانت حياته وقت الذبح حلت مطلقا اي على كل حال قال  
العيني في شرح الكفر ولو لم يمت سنة مريض لم يتحرك منها الا هو قال محمد بن سلمة ان فتحة فاهها  
لا تاكل وان فتحت عينها توكل ان عدت رجلها كقول كل وان قبضت رجلها اكلت وان نام شرا  
لا تاكل وان قام شرا اكلت وفي التفسير سمكة في سمكة فان كانت المظرفة صالحة حلت والآل  
حل المظرف لا المظروف عقيب الذبايح لانها كالمقدمة لم يزلها تعرف كالحية  
اي الذبح من ايام الاصم وهو افعولة وان كان اصله ضحية اجتمع الواو والياء وسقط  
احد ما بالكون فقلت الواو ياء وادعت فالياء وكسر الياء وتبع على ضاحي بنسب ياء الياء قال  
الا صوفي فيها اربع لغات اصحية بضم الهاء وبكسر ما وصحبة بفتح الصاد وعلى وزن فعلية  
وتجمع على صممايا وهذا ياء وصحبة وجو طامى كرامة وارطى وقال الفراء الاضحية يذكر ويؤنث  
وفي الشرح على جود الاضحية بنية القرية في وقت مخصوص وهو يوم الاضحية ومن انظرها  
الى سلام والى الذي يعلق به صدقة الفطر فيجب على كل من ربحها الوقت وهو ايام النحر وكرهنا  
ذبح ما يجود ذبحها وحلها الخرج عن عدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب في العقبى حتى  
اي الاضحية واجبة وعن ابو يوسف سنة مؤكدة وهو قول الثاني واحد وقيل هو كون سنة  
قوله ما يعني ذكر الطمى وى انها واجبة عند الامام سنة عندهما وجه الوجوب قوله عليه السلام  
من وجد سنة ولم يضره فلا يقرب من صلاتها هذا وعنه يترك الواجب ووجه السنة قوله صلى  
الله عليه وسلم من اراد ان يضحي منك شاة فلا يأخذ من اسرها فطارة شيئا اذا علق بالارادة  
ينال الوجوب لكن المراد ارادة القصد الذي هو هذا السهو لا التحريك كانه لا يتخير بين الارادة  
والترك فماله طرح به وقال من قصد من ان يضحي وهذا لا يدل على الوجوب حصار هذا  
نظير قوله صلى الله عليه وسلم من اراد من الجماعة فليضح لم يرد فيمكن التحريم هناك فكذلك هذا  
يجب الاضحية دون الاضحية لما قرر من ان الواجب ما صفتان الفعل الا ان القدوري ومن  
تبعه قال انك توسعة ويجوز ان المراد بالوجوب العملى لا الاعتقادى حتى لا يكون جاحدا كما  
في انس على حره لا تجب على العبد مسلم فلا تجب على كافر مسلم فلا تجب على سافر لقوله صلى الله عليه  
عليه ليس على سافر جمعة ولا حليمة وعنه مالك كثره الاقامة ويستوي فيه القيم بالمر  
والقرى والبرادى وسوى لان العباد لا تجب الا على القادر وهى الغنى دون الفقير ومقدار ما  
يجب فيه صدقة الفطر قوله عن نفسه يعلق بقوله يجب لانه اصل في الوجوب عليه بسبب الغنى  
وقيل اي في رواية الحسن عن الامام يجب عليه ايضا اي كنفسه لكونها قريبة ماله والطفل في معنى  
نفسه فليحق به كما في صدقة الفطر وقيل ايضا عن اى من الطفل ابوه او وجبه حاله ان كان



مال يطعم الطفل فيها ما استن الا طعام بقدر حاجة ويستبدل بالباقي ما يتفق به مع بقائه  
كالنوم والخف فلا يستبدل بما يتفق به بالاكل كالحب والادام لا فلو اجب هو اذ ان الله  
فالتصدق بالتم تبرع وهو كجزي في مال الصبي فيطعم الطفل ويدخله ويستبدل  
الباقي بالشيء ما لم يتفق الطفل بها مع بقاء ايمانها اعتبار الجدة الا ضحية وفي الهدية وان  
كان للصغير مال يرضى عنه ابوه او وصيه من ماله عند الشئخ وقال محمد وزر ورواها في  
من مال نفسه لا من مال الصغير فالخلاف في هذا كالحل في صدقة الفطر وقيل لا يجوز التصحية من  
الصغير ونولهم جميعا لما قرناه قبله والاصل انه يرضى من ماله ويؤكل منه ما امكنه ويتابع بابق  
ما يتفق بعينه وهي اي الا ضحية شاة تجوز من ذرة فقط او بدنة تجوز من واحد ايضا او سبع بضم  
السين بمعنى واحد من السبع بدنة بقدر الواجب واليتسب ان لا يجوز البدنة الا عند واحدة كانت  
الاراقة واحدة وهي القرية والقرية التي لا يتجزأ الا ان تركاه بالانثر وهو ما روي عن جابر بن  
الله عنه انه قال خرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة من سبعة والبدنة من سبعة ولا تصح  
في الشاة فبقى على الاصل القيس ثم اريد تفسير قوله اربع بدنة فقال بان يشترك المصطفى مع ستة  
وبقرة او بعير وكل واحد منهم يريد القرية وهذا كل واحد منهم من اهله اي اهل القرية بكونهم  
ولم ينقص نصيب احدهم عن سبع ثم فرعه فقال فلواراد احدهم بنصف اللحم او كان كافرا او غيب  
اي نصيب احدهم اقل من سبع لا يجوز من واحد منهم لما مر ان وصف القرية لا يتجزأ كصيب المرأة لانه  
اقل من السبع وكذا لا يجوز في نصيب الابن كعدم وصف القرية والبعض وقال مالك لا يجوز  
البدنة عند اهليته واحد وان كان اكثر من سبعة ولا يجوز عند اهل بيتين وان كانوا اقل منها  
ويجوز ان تراك اقل من سبعة ولو كانت البدنة بين اثنين نصفين في الاصل قال لا كمنه الجاني  
في شرح الكفر وتجوز عن ستة او خمسة او اربعة او ثلثة ذكره محمد في الاصل لانه لما جاز من سبعة  
فمن دونه اولى ولا تجوز من الثمانية لعدم التفرقة ويقسم لحمها على النمرة فقسمة  
اللحم وزنا بين الشريكة لانه موزون لا جزا لان في القسمة بغیر التملك فلا يجوز خرافا عند  
وجود الجنس والوزن ولا يجوز لان في معنى القسمة وهبة الشاة فيها لا يقسم لا يجوز الا اذا خلط  
وصنع مع اللحم من كراعته او جلده اي يكون في كل جانب من اللحم ومن الكراع او يكون  
في كل جانب من اللحم ونصف الجلد او يكون في كل جانب من اللحم والكراع في كل طرف ويجوز صرفا  
للجنس الى خلاف الجنس كما في الدرر ولو لم يبدن الا ضحية ثم اشترك فيه ستة جاز استصحابا وفي  
القيس لا يجوز وهو قول زفر ورواه عن الامام كانهما اعداها للقرية فلا يجوز بيعها وحدهما  
انه قد يجد بقره سبعة ويجوز الشريك وقت الشراء فثبت الحاجة الى هذا ولا يشترط قبل الشراء  
احت اذ لا بعد عن الخلاف ويسلم عن الرجوع في القرية وهو روي عن الامام كراهة لا  
شتران بعده واول وقتها اي اول وقت التصحية بعد في النحر ولكن لا بد في المهر قبل صلوة  
العبد لقول صلى الله عليه وسلم من ادخ قبل الصلاة فليعد ذبيحة وهذا الشرط لمن يحن عليه  
صلوة العبد من طلوع فجر يوم النحر لعدم المنافع وهو الاستغفار بالصلاة وفيه بعد العبد  
بعد ان يصلي امام صلاة العبد الواجبة وعندما كان واحدا اهل الميركة لا يجوز قبل ذبح الامام  
ايضا وعند الشافعي قبل الصلوة لوقوع الوقت قد ما يصلي ركعتين من خطبتين واخر

اي اخر وقتها فيغروب الشمس في اليوم الثالث عند الماروي عن عمر وعمر بن عباس رضي  
الله عنهم انه قال لو ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وقد قالوا سمعنا لان الراي لا يقدر على  
المقادير لقول صلى الله عليه وسلم ايام التشتوا الشرف كلها ايام ذبح فلما اذا كان في الاضار غرض  
فلاخذ بالمنفعة اولى ثم المقبرة ذلك مكان الا ضحية حتى لو كان في السواد والمضي في المير اذا ار  
التجمل ان يخرج بها خارج المريفضي بها كما طلع البحر اعتبارا بالذكاة بخلاف صدقة الفطر ولو ضحي  
بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبانة اجزاء سحانا والمقبرة الصلاة دون الخطة و  
اعتبر آخره اي اخر وقتها للمفقر وضده والولادة والموت فلو كان غيا في اول ايام فعد في آخرها  
لا يجب عليه وفي القدر يجب وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان كان فيه لا يجب عليه فثبت  
ان الامام صلى الله عليه وسلم في غير طهارة تعاد الصلاة دون الا ضحية كما لو شهدوا يوم العيد عند  
عند الامام يصلي بالسنن العبد ثم ضحوا ثم بان انه يوم عرفة اجزاء التصحية كما في التفسير ولو  
وقعت في البلد فسد ولم يبق فيها وال يصلي ثم العبد فضحوا بعد طلوع الفجر اجزاء كما في الصحيح و  
اولها اي اول ايام النحر افضلها لما بيناه آتيا ذكره الذي لا بد وان جاز لا احتمال الخلط وظلمة  
الليل وفي المنيح الشاهان هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلوف الاول اذ احتمال الخلط  
لا يصلح ولا بد على كراهة التحريم التي نسبتها الى الحرام نسبة الواجب الى الفرض وان فات وقتها  
قبل ذبحها اي ومن لم ولولم يضح ما وجب على نفسه بان عين شاة في ملكه وقال الله على ان اصحى  
هذه الشاة لزم التصديق بعين المذودة حتى سنوله كان ذلك الموجب فغيرا وغيا ولو نذر ان  
يعني ولم يستم شيئا يقع على شاة ولا ياكل الناذرها ولو اكل فعليه فية ما اكل كان سبيل التصديق  
وليس للتصدق ان ياكل من صدقة وكذا ان لم يقصد بعين المذودة حتى ما شترها فغير  
للتصحية لان الفقير لما يجب عليه ان اشترها بنية التصحية فيشترها بالحل والعنى يتصدق  
بقيتها شراها ان الشاة اولى لان الواجب يتعلق بدنة وانما يجزئ فيها اي في الاضحية الجذع  
من الضان الجذع شاة تمت لها شتر شهر عند الفقهاء اذ كانت عظمها لقول صلى الله عليه وسلم  
سم لا تذبحوا الا خمسة الا ان يضر عليكم قد جوا اجزعة من الضان وعند اهل اللغة ما تمت كرسمة  
واكر الزعفران في اذ ابن سبعة شهر وعن الزهري من الممنع الممنع الممنع ومن الضان ثمانية  
وانني فصا عد من الجميع وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر واليافس وحول من الالغ  
لانه عرف بالنقص على خلاف القيس فيقصر عليها والمولود بين اهلي والوجني بين الام لانها هي  
هي الاصل في النجاسة فيجوز استئصال البغل الذميمة بقره وبالطبي الذميمة شاة وتجوز الجاه  
بشتره لا يميم وهي التي لا قرب لها بالخلفة اذ لا يتعلق به المقصود وكذا يسود الرن بل اولى لما  
فلا والخصي وعن الامام ان الخصي اولى لان له الذواط والنوك وهي المجنونة اذ لم يمنعها  
من السوم والرعي لانه هذا لا يحل بالمقصود وان منعها من ذلك لا يجوز ان يحل والجرية السنية  
ولم تلبس جلدها لانه الحزب في الجلد ولا نقصان في اللحم وانما قيد بالسمية لانها اذا كانت منهزلة  
لا يجوز كون الحزب في اللحم فاستقصا تجوز العجاء وهي الذاهبة الجنيذ والعوراء وهي الذاهبة احى  
العجين والعجاء اي المهزولة التي لا تنق اى يبلغ مجزئها ان لا يكون في عظمها عظم العجاء  
التي لا يمتنى الى المسكة اي المذبح لورود النحر على شاة ولا يجوز منقوعة اليد والرجل نقصان



وذهب اكثر العباد اكثر لادان لقول علي رضي الله عنه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان نستغرق العين والاذن وان لا نصلي بمقابلته ولا مبراة ولا شقة ولا حرقا واكثر الذين  
لا يعضون كل مقصود نصار كاذبان واكثر الائمة وانما قيد الذهاب بالاكثر لانه بقي الاكثر العين  
والاذن والذنوب ونحوها جاز لان اكثر حكم الكل ثباتا وذهابا وفي المصنف واخبار البيت  
وعليه الفتوى وفي ذهب النصف روايتان عن امام وكذا في الهداية وفي كونه النصف  
ما نفا روايتان عن كافي النصف والعضو عن ابي يوسف ويجوز ان ذهب اقل منه اي النصف  
وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز في اثن الشئ في شرح الوقاية في ظاهر الرواية عن امام  
لان الثلث قليل ولما انفذ فيه الوصية بخلاف ما زاد عليه لكونه اكثر وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز  
لقوله صلى الله عليه وسلم كما في حديث وجه الثلث والثلث كثير وفي رواية عنه الربيع وفي الفتاوى  
ان كل شيء مانع لما ان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وطريق  
معرفة ذهب العين ان يستدل بالعلومة بعد ان كانت جاذبة فيقرب اليها العلف فينظر اليها ما  
مكان ران العلف ثم تستدل بعين المصحية ويقرب العلف فينظر الى ثباتها وبين المكائيل فان كانت  
ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا في الفتاوى ولا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو علي الرازي  
وقال ابن سينا ان يجمع وفي شرح الكفر للعين ولا يجوز الهباء التي لا يثبت لها ولا السكاه وهي التي  
لا اذن لها خلت وان كان صغيرا يجوز لا الجلود وهي التي تأكل العذرة ولا كل غيرها ولا الحمار  
وهي المقطوعة من طرفيها والرمية وهي التي لا يستطيع ان يرضع نضجها ولا الجداء وهي التي ليس طرفها  
وفي الهداية وهذا الذي ذكرنا ان كانت هذه العيوب قائمة ولو لم يشرها سليمة ثم ثبت  
مانع ان كان غنيا عليه غيرها وان كان فقيرا تجزئه بهذه لان الوجوب على الفقير بالشركة ابتداء فلم  
يتعين به وعلى الفقير بشرائه بينة الاصحى فتجوز فلا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكاة  
وعنه هذا الاصل قال الامامان استزارة للتخصيص على موضع مكانها اخرى ولا شئ على الفقر ولو  
ضلت او سرق او بشرى اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام التي على الموردين احدها وعلى الفقير جزمها  
ولا يفيق نفعها من اضطر بها عند المذبح في الهداية ولو اضطر بها فاضطرت وانسرح رجلها  
اجزاه سحبا ان عندنا خلافا لزمروا في اذنه حاله الذبح وقد ما تملى بالذبح فكانه حصل  
به اعتبارا وحكما وكذا لو تعيب في هذه الحالة فانفلت ثم اخذت من ثوره وكذا بعد ثوره ضد  
محمد بن حنبل في يوسف لانه يمدان الذبح وانما من احد السبعة الذين يشاركون في البدنة وقال  
ورثته وجم كبراد جوهها اي البدنة عنكم وعنه اي عن البيت صريح في سحبا ناعنا لجمع الجوز  
نقص القرية من الكل والتخصيص من الفقير في قرية لا يرضى العلم حتى عن امته والقياس ان لا يصح  
وهو رواية عن ابي يوسف لانه يبرح بالانلاق فيلجج لونه فيزجره وكذا في بدنة عند اصحية  
ومشقة وتم ان مع اخلاص جهات فم يتم عندنا لا اتحاد الملق وهو القرية وفي التفسير وان كان  
شريك امته فم يشاركون في الذبح لم يجرى عن واحد منهم ولا كل علم اصحية ويعلم من سحبا من سحبا  
وقد روي عن علي بن ابي طالب في كل يوم الضحايا بعد ذبحه ثم قال كلوا زردوا  
واخذوا النعمون كثيرة وعلى اجماع الامة وذهب لان لا ينفذ الصدقة عند الثلث لان الجهات  
ثالث الاكل والادخار والتصدق وهذا بناء على سحبا بالتصدق باقرته كالنصف مثلا وتركه

او يذهب ترك الصدق لذي عيال توسعة عليهم اي على العيال وذهب ان يذبح يديه ان احسن الذبح  
لكونه عبادة والا اي وان لم يحسن يذبح يديه بالذبح ككل يجعلها ميتة ويجزها لقوله عليه السلام لا  
رضي الله عنها فاستبدى حقيقته فانه يغفر لك باول قطرة من دمها كل ذنب ويكره ان يذبحا ككلى  
لان ذنبه قريبه وليس هو من اهلها ولو امره فذبح جاز كانه من اهل الذبح بخلاف نحو سبي ونقص  
يجعلها لكونه جزء منها او يعلم انه كجرب او خد يفرق ولا ان انتفاع ليس جرم او يشرى به  
اي بالجلد ما ينتفع به مع ثباته اي بقاء ما ينتفع به سحبا كقولنا ونحوه لان للجلد حكم المبدل  
كما يستهلك اي لا يشرى به بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كحل وشبهه ولا يبيعه بالدرهم لينفق  
الدرهم على نفسه وعياله والمعنى انه لا يشرى على قصد التول والتم بمنزلة المبدل في الصحيح حتى  
لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك فان بدل التلم والتسليم به اي ما ينتفع بالاستهلاك  
جاز يتصدق به لان انتقال القرية الى المبدل وقوله عليه السلام من باع جلد احمية فلا احمية له بعد  
كراهة البيع اما البيع جاز لقيام الملك والقدرة على التسليم هذا قول الامام وعنه ابو يوسف بيع  
جلدها او غيرها باطلا لانه بمنزلة الوقت وفي التفسير ولا يعطى اجر الجزار منها ويكره جزارها  
قبل الذبح لينفق به جلد وما بعده ويكره الانتفاع بجلده قبل الذبح اصحية غيره بغير امره جاز  
سحبا لانها ضمنان على الذابح ولا يجوز قياسا وهو قول ذرارة في ثباته غيره بغير امره يضمن  
كما اذا ذبح ثاة بشرها للاصحية فقد تعينت للذبح اصحية حتى وجد عليه ان يضحي بها فصاح  
سحبا بكل من يكون اهل الذبح اذ ناله ذلك لانه لا يذبح ما يجرى عن ان فيها لعار له نصار كما  
اذا ذبح ثاة شد القصاب رجلها ليدبحها وان كان ثمة البائرة وحضورها لكن يحصل له  
تجمل البر وحصول مقصود بالتضحية بائنه فيرضى طاهرا او شح الجحيم ولو ذبح الراعي  
والاحفنة لا يبرج حيوتها لا يضمن وقال الصدر الشهيد يضمن ولو غلط انسان فذبح كل  
ثاة الاخرى وكما ان سحبا اذ يصح قياسا ويضمن كل واحد منها لصاحب الملق قبيله  
ويجوز ان يعفى عن كل واحد منها اصحية ان كانت باقية ولا يضمنه كانه وكلمه وان كانت  
ما كوله بكل من صاحبها ويجزى لانه لو اطعمه الكل في ابتداء لا يجوز وان غيا فكله ان  
يملك في الانتفاع وتساوا في تازع ابا ان اضحى اعظم واسمن ولم يرضى ضمن كل واحد منها  
صاحبه قيمته لان التضحية لما وقعت لصاحب كان التمس له ومن تلف لم اضحية غره ضمن  
لصدقة بها اي تمليك القيمة لانه بدل لم الاصحى وصحة التضحية بثاة الغنم وثباته  
الوديعة وضمانها في الغنم يثبت الملك في وقت الغنم فكانت التضحية مارة على ملكه  
ولكن بانم خلافا لزمروا في الوديعة بصير غاصبا بالذبح فيبيع الذبح وغير الملك فلم يثبت الملك  
الا بعد الذبح وكانت الاصحى واردة على غير ملكه كما في اذنه المقدرات قال صدر الشريعة بصير  
غاصبا بعد ما ان الذبح كالا يضطجح وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح وقال صاحب الدرر  
الغضب كاتفر في موضع ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله وغاية ما يوجد في الاضطجح  
وشد الرجل اليد المبطله ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك الذبح كانه ذهب اليه الجهد  
انتم لكن الظاهر تحقق ازالة اليد المحقة بالاضطجح وشد الرجل الذبح فانما يسهل احكام  
الوديعة ولا ضمان للوديعة تأمل **كتاب الكراهية** او الكراهية بعد الاضحية



لان عامة مسائل كل واحد لم تحل عن اصل وفتح قرويه الكراهية لا ترى ان وقت الاضحية من  
ليالي ايام النحر وفي التفرقة في الاضحية عن الصوم وحلب اللب كما تقدم الكلام فيه وفي اقامة غيره  
مقامه كيف تحققت الكراهية فتاب ذكر الكراهية بعد ما هي كراهية في الرضا واللفظ واما  
لقبحها وفيه غير المكره لان بيان المكره ام لوجود الاحتراز عنه ولقبحه القدر والخطر والاحتراز  
وهو من لان الخطر المنع والاحتراز الاطلاق وفيه بيان ما باحة الشرع وما منع ولقبحه بعضهم  
بالاحتراز لان فيه بيان ما حلت الشرع وقتي وبعضهم بتجانب الزهود والورع لان كثير من مسائله  
اطلق التبرع والزهود والورع تركها وفي الشرع المكره كراهية تحريم الى الحرم اقرب عند الشيخين شعير  
الادلة فيه وتغليب جانب الحرمة فيه فلزمه تركه وتكلموا في المكره والصحيح ما قال الشيخان كما في  
جواهر الفنا وفيه عند كل مكره حرام ما لم يبق دليل على خلافه ولم يلفظ به الا بطلوا عليه لفظ حرم  
وكتب لعدم الدليل القاطع بل كتب بالكراهية والتحريم وفكر واجب كما في الحرم فالحرمان مانع عند دليل  
فصل وتركه تركه كثر الجزم والمكره مانع بطريق وترك واجب كمال الغيب فسمي المكره في الحرم  
كتبة الواجب الى الفرض قال ابن الساعاتي في بحث الحكم وهو ان كان طبا ليعمل يشترط تركه في جميع  
وقت بسبب الاحتياق العقاب فوجب اول الفعل بترتيب فعل خاصة الشواب فندب وخاصة يفيد ان  
الترك لا يترتب عليه شيء والترك يصير لعله بسبب الاحتياق العقاب فتحرى اول ترك يصير تركه خاصة  
الشواب كراهية وان لم يكن طبا فان كان تحييرا فاباحة والا فوضعي وقد علم بذلك حدودها  
واعلم ان الكراهية على قسمين كراهية تحريم وكراهية تنزيه فتنها بختارة يفيدون وتارة يظنون  
فاما القيد فلكل فيه والمطلق ففعل على التحريم في بيان احوال الاكل منه اي بعض  
الاكل وكذا الشرب فرض وهو ما يستدفع به الهلاك وفي تركه القاء النفس في الشهكة فان هلك  
وقد عصى وبه يتمكن اداء الفرائض ويوجب ذلك قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يورث  
في كل شيء حدا للقيمة يرفعها العبد وبعده ومنه وب وهو ما زاد على ما يستدفع به الهلاك  
ليتم من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم لان الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة وسئل  
ابو زرعة عن افضل الاعمال فقال الصلاة واكل الخبز وبعضها سأل اي كراهية وكذا روى  
ما زاد منها الى الشيع لان قوة البدن وفي الفهستان اكثر كلامه للسنة مكره على ما قاله ابن  
مقارل وعن ابن مطيع كابا س بالكلية خبز انكسور في البار للسنن ولا شيء على من رزق بغضا  
مغنيا خلقه له من غير ان يتعدى سن ولو اكل الزاد طعام ثم نقيما نوجد نافعنا فلو باه سابه  
لانه علاج وبعضه حرام وهو الزاد عليه اي على الشيع لانه اصابة للمال وامراض للنفس فندب  
بتذير وامران قال النبي صلى الله عليه وسلم لا خير في الشبع ولا في الجوع خير اكور وسطحاء  
الانفس الشوك على صوم الخد لان فيه فائدة واشد يستحق الصيام لانه الهلك اذا مسك  
والصيام في شيع ربما يستحوذ به في كل جائد او فجله فلا بأس باكله فوق الشبع لانه يكون من  
اساء القوى وهو الصوم عند وشرا ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء  
العبادات قال صلى الله عليه وسلم ان نفسك مطبق فارفق بها وليس من الرفق ان تجعلها  
وتذيرها وان ترك العبادة لا يجوز فكذلك ما يفتقر اليه واما تجويع النفس على وجه لا يجز  
عند اداء العبادة فهو باح كما في الاختيار ومن اشنع من ائمة حال الخصة او صام فلم ياكل حتى

مات ثم لانه ائمة نفسه لبيانه انه لا يقام له الا بالاكل والمشي حال الخصة اما حلول او سقوط الاثم  
فلا يجوز الانتفاع عنه ان تعين كاجد النفس وروي ذلك عن سروق وجماعة من العلماء  
وانت بعين واذا كان باثم بترك الميت فما طمك بتركه الذبيحة وغيره من الخلة لا تحت موت  
جوعا كما في الاختيار وفي البرازية خاف الموت جوعا او عطشا ومع رفيقه طعام او ماء اخذها  
لقمة منه قدر ما يستويجبه ما سيد جوعه او عطشه فان اشبعه كله قاتلا بلا سلاح وان  
الرفيق خاف الموت جوعا وعطشا ايضا تركه له البعض بخلاف من اشبع من الشداوى حتى مات  
فانه لا باثم لانه بعين بان هذا الدوراه يشفيه ولعله يصيب من غير علاج كما في الاختيار  
ولا بأس من التلذذ بأنواع الفاكهة لقوله تعالى كلوا من ثمر ما رزقناكم وذكروا فضل  
له ليقصد رجبته واتخاذ الرمان الاطعمة سرف ولعله قوله تعالى اذ هم جنباتكم وجناتكم  
الدنيا وكذا سرف وضع الخبر على المائدة اكثر من قدر الحاجة وفي المحيط من الاسراف الاكثر  
في الوان الطعام فانه منها لا اذ قصد قوة الطاعة ودعوة الاضيق قوما بعد قوم حتى  
ياتوا على آخره لانه في فائدة ومن السرف ان ياكل وسط الخبر ويده عواجا وبه وتترك  
اللحمة الساقطة من المائدة بل يرفعها او لا ياكل قبل غيرها واما كل طعاما حارزا ولا يتم  
ويكره الزياق ان كان شئ من الجبان وكذا معالجته الجراحان يطعم انسانا او خنزيرة انما هي  
الانتفاع والبرازية ووضع الحية على الجرح ان علم فيه شفاء لا بأس به والذي يكره  
ولا يرفع ولا يرفاه ان يكتب من القران على جهة ولو بالبدل او على جلد ميتة ان فيه شفاء  
وسمي الاصابه والسكن بالخبز ووضع الملح عليه اي على الخبز مكره كالحلج وكذا وضع الخبز  
تحت القصعة على الخبز وسمي اليد بالخبز واكله بعده وفي البرازية ولا يتعلق الخبر في الخوان  
بل يوضع بحيث لا يعلق ولا يكره قطع اللحم والخبز بالسكين وسنة الاكل البهق في اوله والحمد لله في آخره  
فان سمي البهق فليقل اذ ذكر بسم الله على اوله وآخر جميع ذلك ورد الاثر وهو تسكر المؤمن  
اذا رزق قال صلى الله عليه وسلم ان الله يرضى من عبده المؤمن ان يذم اليه طعام انت  
قال بسم الله في اوله وحجده في آخره وغسل يديه قبل اى قبل الطعام وبعده قال صلى الله عليه  
وسلم الوضوء قبل الطعام ينقل الفقر وبعده ينقل الغنى والوضوء هنا غسل اليدين وبداها  
السبا بقبلة اي الاكل لتلويح نظر اليهم الشيوخ والشيوخ بعده وهو باح لما فيه احترام لهم  
فلم يمسح يده قبل الطعام بالماء بل يكون اثر الغسل باقيا وقت الاكل وبمسحها بعده ليزول  
اثر الطعام بالكيفية ولا ياكل شرب لبن الاثنان بالفتح ومن اشئ حراما لانه يكون اللبن متولدا  
من اللحم في حذ حكمة ولا ياكل الجلالة ولا يشرب لبنها لانه عليه السلام نهى عن اكلها وشرب  
لبنها وفي التوبير لوسق ما با كل لحم خراف من ساعته حل اكله ويكره ولا ياكل بولاب  
للأخلاق اذ عند الامام حرام لكون الاصل في البول الحريم وقد علم النبي صلى الله عليه  
وسلم شفاء العورين بالوحى فالشفاء في غيرهم غير معلوم فيبقى على الاصل وعند ابن يوسف  
يجل القدرى بشره لما روى ان قوما من عرنة سرضوا في المدينة فامرهم عليه السلام بان  
يلحقوا المرحى ويشربوا من ابوال ابل وابائها وعند محمد يجل مطلقا ولو كان حراما  
لا يجل به الدواى لقوله صلى الله عليه وسلم ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم ولا يجل استعمال



انه ذهب اوقية لرجل وامرأة لقوله صلى الله عليه وسلم فيما شرب منه انما يخرج في بطشه  
يا رجلا قبل يجر جري يلقى فيكونا نار جهنم مفعولا وقيل بجري بصوت من جري الجمل اذا  
اذا داه صوت في حجرة فيكون نار فاعلها ثابت ذلك في الاكل والشرب فكذلك في الطيب  
وعنده لانه منم في استعمال ويستوى الرجال والنساء لا تطلق الحديث وكذا الاكل بلقعة الذهب  
والفضة والاكتحال بمثلها وما يشبه ذلك وفي النخلة الادهان المحرم انما يأخذ اية الذهب  
والفضة ويصب الذهب على الرأس اما اذا دخل يده واخذ الذهب ثم صبه على الرأس من اليد يكره  
كما في النهاية وفي التسهيل وعلى هذا الواخذ الطعام من اية الذهب والفضة بلقعة ثم اكله  
من المعلقة ينبغي ان يكره وكذا الواخذ بيده واكله كذا في الدرر تفصيل في المعالم وحل سئل  
انا عتيق وبور ورجاح ورماس عندنا لعدم التفات هذه الآية عادة لانها  
ليست من جنس الامانة وقال الشافعي يكره لحصول التفات كما يجزى قبلنا لا نسلم وانما كانت  
عادتهم جارية بالتفات في غيرها فلم تكن هذه الاشياء في معناها فتنبه الخافق بها ويجوز  
استعمال الاواني من الصف وفي الآية ويمكن ان يستدل به على باحة غير الذهب والفضة لانه  
في معناه بل ينعى **فصل في الكسب** وفي الاختيار قال محمد بن سماعة سمعت محمد بن حسن  
يقول طلب الكسب فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح لما روى ابن مسعود رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم ومسلمة وقال  
صلى الله عليه وسلم طلب الكسب بعد الصلوة المكتوبة اي الفريضة بعد الفريضة ولا يترك  
القيام الفريضة الا به وكان فريضة لا يمكن من اداء العبادات الا بقوة بدنية بالقوة مارة  
وحكا وخلقة وتحصل القوة بالكسب ولا يحتاج في الطهارة الى آفة الاستغناء والانية وفي  
الصلوة الى ما تستمر عبودية وكل ذلك انما يحصل عادة بالاكتمال والرسول يعلم الصلوة والى  
كانوا يكتبون وكذا الخلق الراشدون رضي الله عنهم اجمعين ولا تلتفت الى قول جماعة  
انكروا ذلك وقامه فيه انه ثبت فليراجع وطلب العلم فريضة ايضا على كل مسلم ومسلمة  
قال في الخلاصة حكى عن المصنف انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير محرم سماع فضل  
من قيام ليلة وفي البرازية طلب العلم والفقه اذا صححت الية افضل من جميع افعال  
البر وكذا الاستغناء بزيادة العلم اذا صححت الية وهو اقسام فريضة وهو مقدار ما يحتاج اليه  
لاقامة الفرائض ومعرفة الحق والباطل والاول والآخر وسحب وقوة كعلمهم بالاعتناء  
اليه لتعليم من يحتاج اليه ومباح وهو الزيادة على ذلك للزينة والكمال ومكره وهو  
التعلم لياحق به العلماء ويمارى به السفهاء ولذلك كره تعلم الكلام والمناظرة فيدوره  
قدرا الحاجة وفي البرازية وتعلم علم النجوم بمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به  
والزيادة حرام والمجيلة والتمويه في المناظرة ان يكلم من يشاء متصفا بلوغه لا يكره  
وكذا ان غير مسترشد لكنه متصف بمقتضى فاذا اراد بالمناظرة طرح التفتد لا بأس به ويحتمل  
كل الية المدفع عند نفسه التفتد والتفتد لدفع التفتد منوع وفي التفتد في تعلم المنطق  
مستحب اخر وفي فروع القلوب جعل الجاهل اصحاب المنطق على التفتد والتعليم بقدر  
ما يحتاج اليه لاقامة الفريضة فريضة ولا يحسن على العقبة ان يجيب عن كل ما يسأل عنه

اذا كان هناك من يجيب عنه فان لم يكن غيره يلزمه الجواب لان الفتوى والتعليم فرض كفاية  
اوصله اي افضل الكتب الجاهل لان فيه الجمع بين حصول الكتب واعزاز الدين فهو عبادة لله  
ثم التجارة لان النبي صلى الله عليه وسلم حث عليها فقال لا تجادلوا في البيع والبررة ثم الخرافة  
واول فعله آدم عليه الصلوة والسلام ثم الصاعقة لا يركب الدوم حرض عليها فقال الحرمة امان  
من الفقر ومنه اي من بعض الكسب فرض وهو اي الكسب قدر الكفاية لنفسه وعياله وعياله  
ديونه لا يباين ان لا يتوصل الى اقامة الفريضة الا به خصوصا الى قضاء الديون ونفقة من يجب  
عليه نفقة فان ترك الاتقان بعد ذلك وسعه وان الكسب ما يبرزه لنفسه وعياله فهو في  
في وسعة لان التوصل الى الله عليه وسلم اخر قوت عياله كذا في الاختيار وسحب وهو الزينة  
عليه اي على قدر الكفاية ليواسي به اي بالزيادة فقيرا او يصل به قريبا فانه افضل من التخلي  
العبادة لا منفعة التفتد تحق ومنفعة الكسب له ولغيره قال صلى الله عليه وسلم انما يسئال  
الله في الارض واجتمه اليه انفق لحياله ومباح وهو الزيادة للتجمل والتمتع والتفتد عليه  
السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال صلى الله عليه وسلم من طلب الدنيا حلولا متعففا لقي  
الله تعالى وجهه كالقمر ليلة البدر كما في الاختيار وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وان وصية  
كان من حقل قال صلى الله عليه وسلم من طلب الدنيا متاخرا مكا ترالى الله تعالى وهو عليه غفيا  
وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقصير ولا يشك في جيبه نهواتهم ولا يمنهم جميعا بل  
يكون وسطا قال الله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتلوا يقتروا وكان بين  
ذلك قواما ولا يستديم السبع قال صلى الله عليه وسلم اجرو يوما وسحب يوما ومن قدر على الكسب  
ارزاه اي الكسب لما يباين انما وانما محرم عنه اي الكسب لزمه السؤال لانه نوع الكسب لكن يحل  
الا عند المحرم قال صلى الله عليه وسلم وسلم السؤال آخر كسب العبد فان تركه اي السؤال وهو قادر عليه  
حتميات من جوده ايم لانه التفتد الى التهلكة فان السؤال يوصل الى ما تقوم به نفسه في هذه  
الحالة كالكسب ولا في السؤال في هذه الحالة وانما محرم عنه اي عن الكسب يفرض على من علم به  
اي محرمه ان يعلم او يدل عليه من يطعمه صونا عن الهلاك فان امتنعوا من ذلك حتى مات  
بشر كوفي الاثم واذن طه واحدا سقط عن الباقي ومن كان له قوت يومه لا يحل السؤال  
ويكره اعطاء سؤال جمع سائل كقصار جمع نامر المسجد فقد جاء في الامر بنا في يوم القيمة  
ليتم من يقبض الله فيقوم سؤال المسجد وقيل ان كان اكل في المسجد لا يتكلم في رقاب الناس  
ولا يتر بين يديه يميل لا يكره اعطاه وهو المختار كما في الاختيار فقد روى انهم كانوا يسئلون  
في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روي ان عليا رضي الله عنه نصد ونجأ  
في الصلوة ولا يجوز فعل هدية امره الجور لانه الغالب في حاله الحرمة الا اذا علم ان اكثر ماله  
من حله بان كانا صاحب تجارة او زرع فلو يئس به وفي البرازية غالب مال المديون است  
حلولا لا بأس بقبول هدية والكل ماله ما لم يبين ان من حرام لانه مال الناس لا يخلو عن  
حرام فيعتبر الغالب وان غالب مال الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال له انه  
حلول ورثته او شترضة ولهذا قال اصحابنا لا يخذل مورثا رثوة او ظلمانا علم  
وارثه ذلك بعينه لا يحل له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه حكما لا يانه فيستصدق



بنية الخصام وفي الثانية وقال العلوي وكان الامام ابو القاسم الحكم يأخذ جوائز السلطان  
والجيلة فيه ان يشترى شيئا بمال مطلق ثم يفقه عزاء ما يشاء كذا رواه الثاني عن الامام ومن  
الامام المتقي بطعام الطلبة يتجوز في قلبه حكم اكل والا لقوله صلى الله عليه وسلم تفقه  
قلبك الحديث وجواب الامام فيمن به ورجع ومما قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بسا  
لقراسة وفي الخلاصة السلطان اذا قدم شيئا من المأكولات ان يشتره بحل وان لم يشتر ولكن  
الرجل لا يعلم ان في الطعام شيئا مفسوما بعينه باح الكلمة وفي الثانية رجل غصب ثوبا فطبخ  
او حنطه فطبخها قال ابو بكر البلخي لعل الكرم عليه الصلوات وقول الامام وهذا ظاهر قوله  
لان على قول الامام ومحمد اذا غصب حنطة فطبخها او ثوبا فطبخه ينقطع حق المالك  
ويغير ملك الغاصب وقال ابو يوسف الكرم حرام قبل ان يرضى صاحبه ولا يكره اجارة بيتا سوا  
او بالقرينة ليخذه بيت نارا وكيسة او يبيع او يبايع معطوف على قوله ليخذه اي يباع فيه ثم  
عند الامام لان الاجارة واردة على منفعة البيت ولا معصية فيه وانما معصية بفعل المتاجر  
وهو فعل الفاعل على المحل وقيل منته كبيع الجارية لمن لا يبيعها او ياتيها من غيرها  
او يبيع العلوم من اللوطي كما في التبيين وغيره وهذا يخرج في جواز بيع العلوم من اللوطي  
والمنقول في كثير من المعبر ان يكره وعندنا يكره او يجوز بشئ من ذلك لانه  
اعانة على العقبة المعصية وبه قالت الامة الثالثة قالوا ان ما ذكره الامام مختص بسواد  
الكوفة لانه اغلب أهلها ذمي واما في سوادنا فلو فاعلام الاسلام ظاهرة فلو لم يكون  
من اجارة البيت ليخذه معبد ومفسقا في الاصح كما لا يمكن في الامصار لعدم الاذن  
من الحكم فيما يغلب فيه شعار الاسلام وعنه هذا قال ويكره في المصراجا وكذا في سواد  
غالبه اهل الاسلام لما مر ان شعار الاسلام ظاهرة ومن حمل الذي خربا جرحا لم عند  
الامام وعنه يكره ذلك لوجود الامانة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن  
في الخمر من او عدها حلالا او المحول اليه ولان المعصية في شربها لا في حملها مع ان الحمل  
يحمل على الارادة والتحليل والحديث يجوز على الحمل المقرون لقصد المعصية وعلى هذا  
الخلاف اذا جردت لتفعل عليها الخمر او اجرت نفسه ليرى الخنزير وكذا يبيع الزنار  
من النصارى والقسوة من الجوعى سعى ولو ان اسكانا امر انسان ان يتخذ حقا على  
ذم الجوعى او القسوة او خا طامره انسان ان يجتله ثوبا على ذم النفاق يكره له  
ان يفعل ذلك فلا بأس بقول هدية العبد التاجر واجابة دعوته وبهتادة كبر  
وابته واليه ان لا يجوز لانه تبرع والعبد ليس من اهله لانه يجوز في النسيء السيد  
للضرورة احتجنا كما في المأذون وكره قول كسوته ثوبا واهدائه احد الفقهاء  
لان لا ضرورة في الشئ الكثير كالدراهم والبناب بقي على الاصل وهو عدم الجواز وقيل  
في المعاملات قول الفرد ولو وصلة كان الشراء بعد افاستاد او كما في القول اي قول الفرد  
شرب الخمر من مسلم او كتابي ليحفظ من كسبه فيحل شربه او من جوعى فيجوز هذه  
العبادة الاولى من عبادة الكفر وهو قوله وقيل قد لا كافر في الحل والحرمة  
لاننا رجعنا الى قولنا هو مفسوم لانه من الحل والحرمة من الديانات وانما يقبل قوله

في المعاملات خاصة للضرورة انفق لكن حمل على الساهلة او على من حمل على المهره ويكون  
المراد يقبل قول الكافر فيما يؤدى الى الحل والحرمة لانه قال الخليل العيني انما بالحل الضمني  
وبالحرمة الحرمة الضمنية لانه اراد حاصلة مسئلة في الهدية وهو قول ومن ارسل اجيرا بجوبيا  
او خادما فاشترى له قال بشر بن عبد الله بن يهودى او نضر بن اوسم وسعه الكلمة لان قول الكافر  
مقبول في المعاملات لانه خبر صحيح لصدوره عن عقل ودين يقف فيه حرمة الكذب والحقبة  
ما سألته الى قبوله لكثرة وقوع المعاملات وان كان غير ذلك لم يسعه ان ياكل من سعة اذ  
كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم لانه لما قبل قول في الحل او في الحرمة ومرد الشيخ  
في الحل والحرمة هو هذا عن لما قبل قول في الحل او في الحرمة فاقم قال صاحب المنهج وقيل  
قول الفاسق والكافر في المعاملات لانها لا يكون وجودها في ما بين اجناس المسلمين فلو لم يشر طارئا  
ادى الى الحرج فيقول قوله مطلقا فحق الحرج كما اذا اخبرته وكل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء  
منه وكذا في الوكالات والمصاربات وهذا اذا غلب على الرأى صدقه اما اذا غلب عليه كذبه فله  
يعتمد عليه ويقبل قول العبد والامة والصبي في الهدية اهداها سيدى او الجير جودا اخذها  
لانه الهدايا تتبع عادة على يدى هؤلاء ويقبل قولهم والاذن بان قال العبد والامة  
او الصبي المميز ان ينفى مولاى في البيع والشراء يجوز لمن يبيع ويرى معاملة مع الغيران  
يباع ويشترى منه والابوة والى الحرج في استحضار الشهود الى مواضع العقود وسرط  
التعقل العدل في الديانات لانه لا يشترط وقوعه فلو خرج في شرائط العدالة ولا حاجة الى  
قبول قول الفاسق لانه منهم منها كالحزب عن نجاسة الماء فتم لا تقبل ان اخبر بها مسلم  
او عدل ولو وصلة كان انى او عدل لترحيم جانب الصديق في خبره لظهور عدالة ويكره  
في الفاسق بنجاسة الماء وروى خبر المستورم بعل يغالب راى له وان وقع في قلبه صدقه  
ينهم وان وقع كذبه يوضحه لترحيم جانب الكذب ولو اراق الماء الذي اخبر بنجاسته  
فاسق او مستور فتم عند غلبته في صدقه وتوضا سطوف على رطله اراق والمعى اولم  
يرق الماء وتوضا وتيم عند غلبته كذبه كان حوطا كان شح الوفاة وغيره وفي الجوهرة  
وهذا جواب الحكم اما لا جانا فيهم بعد الوضوء في البس المأخوذ من مقدان  
مسائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج اليه الانسان قدم البس لكثرة الاحتياذ الكسوة منها  
فرض وهو ما جوف من مايستر العورة ويدفع عن الخلق والبروق الله تعالى خذوا  
زيكتم عند كل مسجد ولباس عورتكم من الصلوة ولا تبتدوا على اداء الصلوة الا  
بستر العورة وظلم لا يحتل الحر والبز ويحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فصار نظير الطعام  
والشراب كان فرضا كما في الاخبار والاولى كونه من القصد والكتاب وهو المأثور وهو الجيد  
عن الخلية بين النسيء والنسيء لا يحرق في الدين ولا خذ الخلية في النسيء  
النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشهرةين وهو ما كان غاية الناس وما كان في فيها  
الحساسة وخيرا الامور الوسطى وسحب وهو الزائد على قدر الضرورة وفي النسيء وهو  
ما يحصل الزينة في الزاد والبراءة والقامة والتمتع الرفيق ونحوها لا خذ الزينة للمأثر  
به بقوله تعالى خذوا زينكم الآية واعطاهم الله تعالى خصوصا اذا كان فيهم امرأة وفي



الفتى العامة الطويلة وليس الثياب الواسعة حسن وحق الفقهاء الذين هم اعلام الهدى وروى  
النسابة الحسن ان يلبس ثياب الصلوة وفي الحديث صلوة مع عمامة خير من سبعين صلوة بغير  
عمامة وروى من صلح وجبه مشدودا كان خيرا من صلح سبعين صلوة وجبه مكشوف قال  
صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان يرى اثر نعمه على عبده ومما حرم وهو الثوب الخليل للفتنة في  
الجميع والامان وبما سمع الناس ان لم يكن لكبر وكذا جمع المال اذا كان لمن حلال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم خرج وعليه وراه قيمته الف درهم وبما قام عليه السلام الى الصلوة وعليه رداء قيمته اربعة  
الدرهم وروى وكان الامام يرتوي بردا قيمته اربعة دراهم وكان يقول التلوذم اذا رجعت الى  
بلدكم فليكن بالثياب النضر والرخى بلبس الغيل وامة لا وقتان ولبس احسن وبعض الا  
وقوات اظهار النعمة الله تعالى حتى لا يزدى المحتاجين كافي البرازية وفي القية والفتنة لا يخرج  
من بيت في ثياب حسنة واصحابه يقولون نحن نعرف حقيقة انه يحل له ان اكل الميتة ومكره  
وهو اللبس للتكبر والخيلاء لقول صلى الله عليه وسلم لقد اربى معدي كرب كل والبسوا ثياب  
من غير خيطة ويستحب الثوب الابيض والاسود لقول عليه السلام ان الله يحب الثياب الابيض  
وان حلل الجنة بيضاء وقد روى ان صلى الله عليه وسلم لبس الخنة السوداء والعمامة السوداء  
يوم فتح مكة ولا بأس بالازرق وفي الثمن وليس لا خنسة ويكره الثوب الاحمر والعصر  
للرجال لانه عليه السلام نهى عن لبس الاحمر والمصفر وفي المنع ولا بأس بلبس الثوب  
الاحمر وبه صرح ابو المكارم في شرح النقاية وهذا ظاهر فان المراد بالكرهية كراهة  
التزنية لانها ترجع الى خلق الاول كما صرح به كثير من الحقيقة لان كلمة لا بأس  
غالبها فيما ترك اوله كما قاله بعض اهل التحقيق لكن صرح صاحب كفاية  
محقق الملوك بالحرمة فاذا كان المراد كراهة التحريم وهو المجل عند الطلاق والسنن  
ارحاه طرق العامة بين كيفية هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم قد رتب وقيل الى  
وسط النظر وقيل الى موضع الجلوس وان اراد تجديد ثيابها نقضها كما تقدم ولا يلبسها  
على الارض دفعه هكذا فعل من فعل صلى الله عليه وسلم كان الاختيار ويجوز للنساء لبس  
الخبر وللرجال للرجال ولو جاز لبسها وبينه على المذهب كما في التفسير والتفسير لان  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الخبر والديلمج وقال انما يلبس من الاخلولة والحرمة  
وانما لبس تجديته آخر وهو رداء عدة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين  
منهم على رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدي يديه خبر وباحدي يده ذهب  
قال حرامان على كذا مني حلال لانهم ويروي حل لانهم الا ان القليل من هذا  
قال الاقرار بربع اصابع مضمومة قد يحرم وهو تناس قول ولا يحل وفي القية من  
اصابع عمر رضي الله عنه وذلك قيل بشراير خص فيه وفي المنع القليل من الخبر  
عفو وهو مقدار ثلث اصابع وربع يعني مضمومة وذلك كما علم من الثياب  
لان الناس يلبسون الثياب ولبسها الاعلوم والبراهن في ثيبتك الاعصار من غير نكير  
وان كان اكثر من الاربع فهو مكروه وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس  
جبة مكشوفة بالخبر وروى انه لبس فروة اطرافها من الديباج وكان العرق وذلك

انه تبع كما في السراج وفي الخبر الكبير العلم حلالا مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى هذا في الثياب  
وفي كثير من المعبرات من التقييد بثلث اصابع او اربعة وفيه رخصة عظيمة لما قبل  
بذلك من الاشتراف والعظماء وكذلك اذا كان في طرف فليسوع ولا بأس به اذا كان قد اربع  
اصابع او دونها في ظاهر المذهب كما في القية وعن محمد لا ينبغي ذلك وقلنسوة وان كان اقل من  
اربع اصابع وفي الحديث وانما رخص الامام في العلم في عرض الثوب قلت وهذا يدل على ان القيل  
في طوله يكره وبه جزم المولى خسرو ولكن اطلاق الهداية وكثير من المعبرات في القية وفي القية  
عند برهان صاحب المحيط عند الامام لا يكره لبس الخبر اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبس فوق  
لبس من غزل ونحوه لا يكره عنده فليفت ان البس فوق قباء او ثياب اخر محض او كانت  
جبة من حرير بياضا ليس بحريرو ولو لبسها في فوق قميص غزلي قال رضي الله عنه وفي هذه  
رخصة عظيمة في موضع عظم به البلوى ولكن طلبت هذا القول عن الامام في كثير من الكتب فلم  
اجد سوى هذا ثم قال القيل عن خلواني قال ومن الناس من يقول انما يكره الخبر اذا كان يست  
الجلود وما لا فله وعن ابن عباس رضي الله عنه انه كان عليه جبة من حرير فيقول له ذلك فقال  
لا تترك الى يايي الجسد وكما تحت ثوب من قطن ثم قال لان الصحيح ان كل حرام وفي الجامع  
للبرذوي ومن الناس من اباح لبس الخبر والديباج للرجال ومنهم من قال في حرام على النساء  
ايضا وعمامة الفقهاء على من اجل النساء وروى الرجال انتهى قال عبد البر في شرح الوهبانية  
بعد حكاية قدما على القية قلت وفي الحفظي من خزانة الاكل باللفظة قال الامام ومحمد لا بأس  
بلبس الخبر وقلنسوة الثعالب انتهى هذا مطلق وفيه زيادة يردع الامام كما في المنع وفي  
التفسير والثوب المنسوج يذهب بجل اذا كان هذا المقدار ولا بأس بكلمة ديباج للرجال  
لانها كالبس وكذلك لا بأس بملعة حرير توضع في عهد الصبي لانه ليس بلبس وفي القية ذكره الله  
المعولة من الابريس هو الصبي وكذلك قلنسوة وان كانت تحت العمامة واللبس الذي يعلق لكن  
في الفتاوى الصغرى والذخيرة وشرح القدوري لا يكره النك من الحرير عند الامام وعن ابى يوسف  
نكره واختلف في هضم عصبة الجراحة بالخبر وعن محمد لا بأس ان يكون عروة القيص ورة  
من الحرير وهو كالعلم يكون في الثوب ومعه غيره فلا بأس به وان كان وحده كراهة واكره  
نكته الحرير لانها لبس وحدها لانها اذا كان معه غيره فاللبس لا يكون معافا اليه بل يكون تبعا في  
اللبس والحرم هو اللبس الحرير كما في المحيط وفي القية في ولا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير  
على العين الزائدة الشامة الى الثياب وكذا الوصل على سبادة من الابريس لا يكره فان الحرام  
هو اللبس اما الانتفاع بلبس الوجه وليس بحرام ولا بأس للرجال والنساء بتوسده اى  
باتخاذ الحرير وسادة واقترن به انما خذاه فراشا والندم عليه وكذا ستر الحرير وتعليقه  
على الباب عند الامام خلوا قال العموم النهى وانه من ذل الكاثر والجارية والشبههم  
حرام قال عراياكم وذل الامام وبه قالت الائمة النعمة وهذا الخلاف على قول القدوري وصاحب  
المنظومة والجمع وذكر في الجامع الصغير الخلاف بين الامام ومحمد وذكر ابو الليث ابا يوسف  
مع الامام وله ما روى انه صلى الله عليه وسلم جبه على من ثبته حرير وقد كان على لباس ط  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرقعة حرير وكان القليل من اللبوس بياضا كالكعبة



فكذلك قليل من اللبن وهذا التوسد والافرش ولانه ليس يستعمل كامل بل يستعمل على سبيل  
الاستيذان قاصراً عن معنى الاستعمال والترين فلم يبلغ حكم التحريم من اللبن الذي هو استعمال  
البصل فلم يحرم بل كان ذلك تقييداً للبشر ونمواً وتربوا في ثم الاخرة ونظير اكتشاف  
الحورة في الصلوة فان القليل منه لا يفسد وكذا الكثير في الزمان القليل كما في المطيب وغيره  
ولا بأس بلبن ما سداه بالفتح اي ما سداه من الثوب بالنار حتى ان تار ابراهيم بكرا لهنة و  
سكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركة التاء الموحدة عرب او عرب ووجه ما دخل بين  
السدا وغيره اي يخرج اي غير ابراهيم سواء كان مغلوباً او غالباً او مساوياً للخبر كالتقصير  
الكتان والصوف يعف في الحرب وغيره لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون مثل هذا  
وكان الثوب يصير بالنسب بالجمجمة كونه في قرية فيضاف الحكم من كل  
والحرمة اليها دون السوى فتكون العبرة لما يظهر دونه ما يحق وقيل لا يلبس الا اذا علمت  
على الخبر والصحيح الاول وهذا الاجماع وعكسه اي ما حلت ابراهيم وسداه غيره كالبس  
في الحرب كافي غير وهذا ايضا بالاجماع للضرورة ويكره بفتح الباء ليس خالص اي الحرير  
فيها اي في دار الحرب عند الامام خلافا لما يجوز عندها لما روي انه صلى الله عليه وسلم خص  
لبس الحرير والديباخ في الحرب ولا فيه ضرورة في ان الصلوة تدفع مفر السلاخ وعب  
في عين العدو ليريقه ان اطلق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير والضرورة ان تفت  
بالمخلوط الذي لمحة حرير فلا حاجة الى ان الصلوة تدفع مفر السلاخ وهذا اذا كان الثوب صفيفاً  
لا يحصل به اتقاء العدو في الحرب اما اذا كان رقيقاً لا يحصل منه اتقاء فانه ليس لا يحل بالاجماع  
لعدم الفائدة ولا بأس بلبن الرد كلفا من جلود السباع والافنام وغيرهما من الميتة المدبوغة  
والزكية وكذلك الصدق والوبر واللبن لانها عين ظاهرة بساحة وقال ابو يوسف كره ثوب  
الذي يكون بين الزود والظفار ولا يراى تحت القربان لان الثوب يلبس والمنع عن يلبس  
يجوز لبس الثوب بالذهب والفضة لا يجوز للرجال اما الذهب فلما روي ان ابا القاسم عليه السلام  
في معنى الذهب في التزيين والتفاخر بها الا انما على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان له لفتة  
او اكثر فحرام والمنطقة بحيلة وحيلة السيف من فضة لا فيها مستنارة ما لا يجوز  
للرجال تحقيق معنى التواضع والفضة اغنى عن الذهب لانها من جنس واحد وقد  
ورد انما روي جواز المنعم بالفضة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة وكان  
في يده حتى توفي ثم في يدي بكره الى ان توفي ثم في يد عمر الى ان توفي ثم في يد عثمان الى ان  
وقع من يده في البرق نفق ما عظيم فلم يجده وقالوا ان قصد بالنعم التمجيد فكرهه  
وفي الاخبار ليس ان يكونه الخاتم على قدر شقال اودونه والا سمار الذهب في ثقب  
العتق الله كانه تابع كالحلم في الثوب ولا بعده ولا سائله وكما انه الثوب بذهب  
او فضة ولا يشد السن بالفضة ولا يجوز بالذهب عند الامام خلافا لما روي في الهدية  
ولا يشد انسان بالذهب ويشد بالفضة وهذا عند الامام وقال محمد لا بأس بالذهب  
ايضا وعند ابو يوسف من قول كل منهما فلهذا قال في التبيين عند الامام وابي يوسف  
لان الحرم كالباح الا للضرورة وهي تدفع بالفضة وقال محمد يجوز بالذهب ايضا

لما روي عن عروة بن سعيد شعبا حبيب انه يعم الكلاب فاقبح انفا من فضة فانت فامره  
صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا من ذهب وبه قالت الائمة الثمة قلنا الكلام في السن  
والمرور في الاثاق ولا يلزم من عدم الاثاق في الانت عدم الاثاق في السن الا ترى ان  
التخم جاز لاجل الختم ثم لما وقع الاشياء بالامانة لا يصار الى الاعلى ولا يجوز قياسه على الانت  
فكذلك هنا ويجوز ان صلى الله عليه وسلم خص عروبة بذلك كما خصه بغيره كما خص زبير بن  
عبد الرحمن رضي الله عنهم بلبن الحرير لاجل الحكمة وجسها ولا يتختم بحجر ولا صخر ولا حديد  
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الختم من هذه الانواع وقيل يباح بالحجر السائب لانه ليس بحجر  
ان ليس له ثقل الحجر واطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه كما في الهدية وفي الدرر نفق  
السرخي والاصفر لا بأس به كالعقيق فانه عليه السلام كان يتختم بالعقيق فانه بركة  
وفي الخاتمة والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صخر بل هو حجر ناعم  
فيه قليل من الحديد في المنع لان حل العقيق لما ثبت حل سائر الحجارة لعدم الفرق بين حجر وحجر  
يجوز الختم اذا كان الخلفه من الفضة والفضة من الحجر سواء كان عقيقاً او زبرجداً او فزوا  
او غيرها لكونها تابعة لان القوام بها ولا يعتبر بالفضة ويجعل الفضة الى باطن كذا يختلف  
المرأة لانها للزينة وحققا وليس فانها اليسرى لا في اليمن ولا في غير خضرة اليسرى من اصابعها  
وسوى الفقه ابو الليث بين اليمن واليسار وهو الحق لا خلاف في الروايات وترك الختم  
لغير السلطان والقاضي لعدم احتياجه اليه بخلاف السلطان والقاضي كما في الهدية وفي المنع  
وقاهر كلامهم ان لا خصوصية بها بل الحكم في كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وتترك الختم افضل لغير  
ذو حاجة اليه ليدخل فيه المبائرون والاقارب وغيرهم احتياج الختم لصلط المال  
كان انهم فائدة كما لا يخفى انتهى كذا في ذكر الشئ وجوز العلة هي الحاجة والضرورة خصوصاً في  
امر الاستحباب تدبر ويجوز الاكل والشرب من اياه مفضض والجوس على سبيل مفضض  
بشرط اتقاء موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب وقيل سعى  
موضع الفم واليد في موضع الجوس عنده هذا عند الامام ويكره ذلك عند ابو يوسف مطلقاً  
وعند محمد روايتان في رواية مع الامام وفي رواية مع ابي يوسف وعلى هذا الخلاف انما المص  
بالذهب والفضة والكرسي المنصب بها وكذا اذا فعل ذلك في السقف والسمكة وحلقة  
المرأة وجعل المصنف مذهبا او مفضضا كما لو جعله في فضة وسكون او في فضتها  
او في لجام او ركاب ولم يضيده موضع الذهب والفضة كما في التنوير في الهدية وغيرها  
وهذا لا خلاف في فيما تجلف واما التنوير الذي لا يخلص فله فلا بأس به بالاجماع لانه  
مستهلك فلا عبة لبقائه لو نالها ان مستهلك جزء من اياه جميع الاجزاء فيكون كما اذا شغل  
في موضع الذهب والفضة واللام ان ذلك تابع ولا معتب بالتواضع فله يكره كالحجبة  
الكنفوفة بالحرير والعلم في الثوب ويكره لبس الصبي ذهباً او حريراً لانه يعباده و  
لا ثم على الملبس كالحرفان سبقها الصبي حرام كثرها وكذا البسة والدم وفي التنوير لا بأس  
بلبن الصبي اللؤلؤ وكذا الباتع ويكره حل حرفة كسب العرق او المخاط او ماء الوضوء  
ان التلبس لانه نوع تجبر كنه هو الصحيح انها وان كانت الحاجة هو الصحيح لما يكره في الهدية



وعندها والرم وهو الحيط الذي يقع على الاصبع لتذكر الشئ كما من به كانه ليس بعش ما فيه  
من تعرض الغرض الصحيح وهو التذكر عند سريان اما سد الجيوب والسلاسل على بعض اعضاء  
فانه مكره كونه عشا محضا وحاصلا فكل ما فعل على وجه المتجبر فهو مكره وبدون  
فعله حاجة وفرونة لا يكره وهو نظير التزيين للجلوس والانتكاح <sup>في بيان احكام النظر</sup>  
ومحوه كالمسوح ومحم ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب اهله النظر الى موضع  
فيه خصل له احياه كحقن الناس ودفع حاجتهم والحائض والحائض بالحاء والصاد العجوة  
هي التي تحت النساء والقاللة والحائض الذي عمل الحقت ولا ينجي وزكل واحد منهم قدر الضرورة  
فانه يلزم ان يفضوا البصار من موضع المرض والحائض والحقة وفي البيتين وينبغي لتبصير  
ان يعلم امرأة اذا كان للرجل امر ان لا يمكن ان ينظر الى موضع ما يستطاع ان ما يثبت للضرورة يتقرب منه  
موضع المرض ثم ينظر ويعقد بصره عن ذلك الموضع ما استطاع ان ما يثبت للضرورة يتقرب منه  
وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد يثبت في الصلوة الا العورة ما بين السرة والركبة  
والركبة والسرة ليست بعورة خلافا لما يقول ابو عصمة والشافعي والركبة عورة خلافا للشافعي  
ثم حكم العورة في الركبة اخفاها في الفخذ وفي الفخذ اخفاها في السوءة حتى يكره في كنف  
الركبة برفق وانما اخفاها في السوءة يضرب اذا حر في القميص والاولى تكبير الرجل  
لتلايتهم ان الشافعي الاول وكذا الكوفيين فيما بعد وفيه استخار ان لا بأس بالنظر الى كنف  
الصبي الوجه وكذا الخلوة واللام يا امرأته انما كان في التجسس ونظر المرأة للسلسلة من المرأة  
لوجود الحائض او انعدام الشهوة غالبا لان المرأة لا تشتهي المرأة كما لا تشتهي الرجل ولا العورة  
واعتبر الى الانكشاف فيها بينهن وعن الامام ان ينظر امرأة المرأة كمنظر الرجل ذوات محارمه  
والاول اصح كما في اكثر الكتب المعتمدة ومن الرجل ينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة  
ان امتت الشهوة وذلك لان ما ليس بعورة لا يخلو فيه النساء والرجال فكان لها ان تنظر منه  
ما ليس بعورة لا يخلو فيه النساء ويحرم من الرجال فكان لها ان تنظر منه ما ليس بعورة  
وان كانت في قلبها شهوة او في كبريتها انها تشتهي او سكت في ذلك يستحب لها ان تنظر منه  
ولو كان الرجل هو الناظر لما يجوز له النظر منها كالوجه والكف لا ينظر اليه حتما في  
واما قيد السلسلة كان الذمية كمنظر الرجل اجنبى في الاصح الا بدنا المستنة كما في الجنبى وفي  
التنوير وكل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده وهو الاصح كشمس  
راسها وينظر الرجل الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل له اي للرجل وطها اقول عليه السلام  
عض بفرج الا عن زوجة قبل الاول ان لا ينظر كل واحد منهما العورة صاحبه لا يورث  
النسيان وكذا ينظر الرجل عورة نفسه لان الصديق رضي الله عنه كان لا ينظر الى عورته ولا  
يستحق بيمينه فقد وقال بعض انما لا يجوز ان ينظر في فرج امرأته وقت الوقاع ليكون بينه  
وتحصيل معنى المذمة وقيد الامة كمن ينظر الى وجهها لان ما لا يحل وطها كامة اشترط  
او استنوخة للغير والمخوفة لا يحل له النظر في فرجها وينظر من محارمه نساء او  
رعا عا او مساهرة بالسكاح وكذا باسفاف على الاصح كما في القميصان ولذا افاض في  
والمساهرة ان كان امرأته مساهرة غير ولو مكانة او مديرة او ام ولد او معتقة

البعيد عنده في الوجه والرائس والصدر والساق والعضدان امن شهوته لقوله تعالى  
ولا يبدن زينة من زينتهن ان المراد بالزينة مواضع الزينة بطريق حد والمضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه لان الرأس موضع التاج والشعر موضع القصاص الوجه موضع  
الكحل والعنق موضع القلاوة التي تنهى في الصدر والاذن موضع القرط والساق موضع الخلي  
والقدم موضع الحفصاة في محل النظر الى تلك الاعضاء لان المرأة تكون في بيتها وبيتها  
منهنا عادة ولا تكون ممتدة ويدخل عليها من بعض المحارم من غير شهيدان فلو حرم النظر  
الى هذه المواضع يؤدى الى الحرج وكذا الرغبة فعل المحرمة المؤبدة فلما تشبهت بخلاف ما  
وراهها لانها لا تنكشف عادة وحكم امه الغير حكم المحرم لانها تحتاج الى الخروج خوارج موافقا  
في ثياب منتهى وكان عمر رضي الله عنه اذا رأى جارية متفردة يغربها بالدره ويقول  
التي عنك الخار يا دارا تشبهين بالحرائر ولا يحل النظر الى بطنها وظهرها خلوا بالمحرمين  
مقابل فانه قال ينظر الى ظهرها وبطنها ولا بأس بستره اي تستر الرجل المواضع التي يحل  
النظر اليها من محارمه وامته غيره بشرط امن الشهوة في النظر والسر لا يحل الى ذلك  
في الدركاب والانزال في المسافة والمخالطة وكان صلى الله عليه وسلم يقبل راء من سوا طرفة  
رضي الله عنها ويقول اجد منها ريح الجنة ولا ينظر الرجل الى البطن والظهر والفخذ وال  
وصليته من اي عن الشهوة لانها ليست مواضع الزينة وقال الشافعي يجوز له ان ينظر الى  
محارمه وبطنها ولا ينظر الرجل الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة  
لان ابتداء الوجه والكف يلزمها بالضرورة للاخذ والاعطاء ولا ينظر الى قدمها لعدم  
الضرورة في ابتداءها في ظاهر الرواية وعند الامام يحل النظر الى قدمها اذا ظهر ما في حال  
الشئ وعمر ابى يوسف انه يباح النظر الى راعها ايضا لانها قد يبد منها عادة والا  
اي وان لم يأت من الشهوة فلا يجوز النظر الى الوجه والكفين لقوله عليه السلام من نظر الى عورة  
امرأة بشهوة صب في عينه الا نكاح يوم القيمة قالوا ولا بأس بالناسل في جسد ما لا يشهد  
عند الاداء فلا يجوز عند التحمل ان ينظر مع عدم امن الشهوة في الاصح لان وجود من لا يشتهي  
في التحمل ليس بعدوم تحلوه من يورثها وقيل يباح كما في النظر عند الاداء والاحكام عند الحكم  
وان لم يأتها مضطرا اليه في اقامة الشهادة والحكم عليها كما يجوز له النظر الى  
المعمر العورة لا قامة الشهادة على الزنا ولا يجوز من ذلك اي الوجه والكفين وان  
امن الشهوة ان كانت المرأة شابة قال صلى الله عليه وسلم من مشى كمن مشى امرأة ليس بها  
سبيل وضع على كف جرة يوم القيمة ولان السر غلظ من النظر لان الشهوة فيه اكثر ويجوز  
منه ان كانت مجوزا لا تشتهي لا فعدم خوف الفتن او هو شئ يأت على نفسه وعليها وان  
كان لا يأت على نفسه او عليها لا يحل له مصاحبتها لما فيه من التعريف للفتنة ويجوز النظر  
والمسرح خوف الشهوة عند اعادة الشراء او النكاح للضرورة وفي الهداية والطلاق ايضا  
في الجامع الصغير ولم يفصل بين وجود الشهوة وعدمها سواء كان في النظر وفي السمع حيث  
قال رجل اراد ان يشتري جارية لا بأس بان يمشى ساقها وذراعها وصدرها ينظر الى صدرها  
وساقها مكشوفتين وقال شيخنا يباح النظر في هذه الحالة وان اشترى للضرورة ولا يباح



إذا اشتري وكان أكثر رايه ذلك لأنه ستماع وفي الاختيار إذا اراد الرجل الشراء بما جاز له النظر  
مع الشهوة دون الميسر فعلى هذا يلزم للمفسر التفصيل أو الكساح فلو باس أن ينظر إليها  
مع الشهوة لما روي أن الغيرة إذا انبتت زوج امرأة فقال عليه السلام انظر إليها فإنه أحرى  
أي يدوم ينكحها والعبد مع سيرة كالاجنبى من الرجال حتى لا يجوز لهما أن يتدبرا من ريتهما  
الاما يجوز ان يتدبرا الاجنبى ولا يجوز ان ينظر مع سيرة اما يجوز ان ينظر اليه من اجنبى  
وقال مالك هو كالحرم وهو أحد قولى الشافعى والمجيب والحصى كالحمل اما المجبوب  
فإن يستحق فيزول قبل ان ينفذ ماءه المجبوب يحل خلع طه بالسنة وحقه وقيل لا يحل في الماء  
واما الحصى فليقول عليه رضي الله عنه الخصال فلو يبيع ما كان حراما قبل ولا يخل  
يجامع وكذا الخنزير والردى من الافعال كالحمل القاسق ويكره للرجل ان يقبل الرجل سوا  
كان فيه او يده عضو منه وكذا تقبل المرأة ثم امرأة وخذها عند النكاح ولو لم يلمس ولو لم يلمس  
او يعانقه في اراد بلاقين عند الطرفين وعند يوسف لا يكره لما روي انه عليه السلام عانق  
جعفر عند قدميه من الجنة وقيل ما بين عينيها ولها ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عانق  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ايما نوق بعضنا لبعض قال ايضا في بعض النسخ قال نعم  
قالوا الخنزير اذا لم يكن عليه غير الارزاق اما اذا كان عليها قميصا او حبة جاز بالاجتماع وقال  
ابو المنصور ان المكروه من العانقة ما كان على وجه الشهوة وما على وجه البر والكرامة  
فجاز عند الكل ولا بأس بانصالحه لا سيما سنة فديته متواترة في السنة وسنة وانصاحه  
بكتف يديه ولا يجوز للرجل معاينة الرجل وان كان كل منهما في جانب عن الفرائض كما في  
التسوية ولا بأس بتقبيل اليد العالم والراهد اعزاز الدين والظلمة في العادى لحدوله  
ويذكرهم بتعظيم مولده وازواجه كما في القهستاني وقال سفيان الثوري تقبل يد العالم  
والسلطان العادل سنة وقال عبد الله بن المبارك تقبل راسه لكن تقبل راسا العالم اجود  
وقال شريك الامم لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدحة ليقبله لم يجب وتقبل نفسه  
مكروه تقبل الارض بين يدي العلماء والسلطان فانه يكرهه والمائل والراضي انما  
لا يثبت عبادة الوثن هذا على وجه التحية فلو كان على وجه العبادة يكره وكذا من سجد  
على وجه التحية لا يكره ولكن يضر انما سركنا للكثرة وفي الظاهرية انه يكون بالسجدة  
مطلقا وقال نسابة انه سجد السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كقروى  
الاختيار ومن اكره على ان يسجد للملك افضل ان يسجد له كقروى لو سجد عند السلطان  
على وجه التحية لا يصير كاللوا في القهستان الامام الى قريب الركوع كالسجود وفي العمادى  
ويكره الاغتناء بغير فعل الجوسى وفي القهستان ويكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف وفي  
الحنية قيام الجالس في المجلس ان دخل عليه تعظيما له وكذا القيام لغيره ليس بكمروه لجسده  
واما المكروه محبة القيام من قيام له وان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره له ولا يكره  
قيام قارئ القرآن لم يجز عليه تعظيما له ان كان مستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين  
يدي العالم يعظيما له فاما في حق غيره فلا يجوز ويعزل الاول ما به عن امته عند الجاهل بل  
انها اى الامه لانه احق لها بالوطن لا يقبل الزوج عند زوجته الا بالاذن كان لها حقا

ولا تعد من الامه اذا بلغت في اراد واحد لوجود الاستبراء والمراة بالاذن ما يستبرأ من البسة  
الى الركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفها فصل في بيان احكام الاستبراء وهو  
طلب البراءة مطلقا وهنا طلب براءة الرحم من ملك امه رتبة براءة او غيره كهيبة ورجوع عنها  
او خلع او صلح او كتابته او علق عبد او صدقة او ميراث او غيره يبع بعد القبض او دفع الحنانية  
او نحوه لك يكره عليه اى على المالك وطهها ويكره دوا عليه اى دواى الوطنى كالسنة والقلة والنظر  
الى الفرج لامصاتها الى الوطنى ولا حتمال وقوعها في غير ملكه اذا ظهر للجمل او ادعاه البائع هذا  
رواه قال لا يكره لدواى لان الوطنى انما يكره لتدخله الملك وينتبه اليه وهذا معروم في الروى  
حتى يستبرأ المالك بحضته فمن خجصه وشهر في غيرها اى يستبرأ بشهر واحد في الصغيرة  
والآيسة والمنقطة الحيض فان الحيض قائم مقام الحيض في الحدة فكذلك في الاستبراء والاذن  
في انثائه بطل الاستبراء بالايام لان القدرة على الاصل قبل حصولها بالبدل يبطل حكم البدل  
كالعقد بالهودا حاضنة وفي الهديئة والاصل فيه قوله عليه السلام في سبابا او طابا الا  
لا توطئوا الجاهل حتى تضعف حملهن ولا الجاهل حتى يستبرأ من الحيض وهذا يفيد وجوب  
الاستبراء بسبب احداث الملك واليد لانه هو الوجود في مورد النكاح وهذا لان الحكمة فيه  
القرن عند براءة الرحم صيانة للباه المحرمة عند الاختلاص والانس من الاستبراء والولد  
عند المالك وذلك تحقق النخل او توجهه بما يحرم ورواه منقطة الحيض بان  
صارت مدة الطهر وهو لم تحيض لا بأس بحجب الاستبراء من شهر لا من عدة الايسة  
والصغيرة ليتبين انها ليست بحامل وفي اكثر القبريات لا تقدر في ظاهر الرواية عند الشيخين  
وعند محمد باربعة اشهر وعندهما عدة فرائح من الحرة المتوفى عنها زوجها وفي رواية  
عن محمد بن صفوان خمسة ايام وفي النسخة نقل عن الكافي والقوى عليه لان هذه المدة متى صحت  
للتعرف عند غسل يديهم بملك اليدين وهو دونه اولى وفي الامم الحامل الاستبراء بوضعها  
اى بوضع حملها لما روي انما ولو وضعت كانت الامه بكم استعمل بقوله يكره او شترية  
من امرأة او من مال طفل بان باع ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا اشتراه من مال ولده الصغير  
كما في العارية او من يكره عليه وطهها كالحرم رضاعا او ماهرة او نحوه ذلك ولكن غير  
ذي رحم محرم حتى لا تنفق الامه عليه وانما حرمت عليه اقامته لغيره سفل الرحم مقام  
تحقق لوجود البه وهو الملك واليد الحكم مدار على البه ومن لا يوسد اذا يقدر بزوج  
رجلها من ماله البائع لم يستبرأ وفي الاصلاح في هذا الحل كلام وفي شرح الوقاية لابن  
الشيخ جواب ان شئت فلتراجعها ويستحب لبراء البائنة ان يستحب لمن يبرأ من امه  
الموطوءة ان يستبرأ بها بترك الوطنى تحبها عند شغل رحم ما اراد بيعها بملكه ولا يجب  
لان ملك البائنة قائم وهو يقتض حوزا وطهها فلو لمالك ولا تكن في الاستبراء حصة  
ملكها الشترى فيها اى في الحصة يعنى لا يعتبر بالحصة التي شترى بها في خلل  
الحقيقة لان الواجب عليها الحصة الكاملة ولا تكن الحصة التي حدثت بملكها  
بسبب من الاكساب قبل ان ينفذ اى الامه لانها وجدت قبل علمه وهو الملك  
واليد جميعا فلا يعتبر احداهما او التي حاضنت بها قبل الاجازة



في بيع الفضولي لا باعها الفضول فحاص قبل الاجازة وان كانت في يد المشتري  
كما لا يعتبر بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها  
شراء صحيح لا تنقأ العلة وكذا الولاية اي لا تنقضي الولاية التي  
حصلت بعد سب الملك قبل القبض لانها العلة خلافا لابي يوسف  
وتكن خيفة وجدت تلك الخيفة بعد القبض وهي اي والحال ان الامنة  
مجبوسية فاسلمت لانها وجدت بعد سب وحرمة الوطى المانع وقد زال  
كافي حالة الخيف وكذا الكتابة بان كاتبها بعد الشراء فنجرت فيجب الاستبراء  
عند تلك نصيب شريكه في الامنة المشتركة بينهما لان السب قد تم في ذلك  
الوقت والحكم ايضا في تمام العلة لا يجب عند عود الابقة ورد الغصوبة  
والساقية على صفة المفعول وفيك المهرهونة لما تم من انعدام السب هذابقت  
في دار الاسلام ثم رجعت امانا بقيت الى دار الحرب ثم عادت اليه بوجه من  
الوجوه فكذلك عند الامام وعندهما يجب عليه الاستبراء ولا ثمرة الحيلة  
لا سقاطه اي الاستبراء عند ابي يوسف خلافا لما اذا عند مكرهه واخذ بالاول  
اي بعد كراهة الحيلة ان علم عدم الوطى من الملك الاول في هذا المهر او اخذ  
بالثاني بكرهه الحيلة ان احتمل الوطى منه وفي الدرر وبه يفتي والحيلة  
في اسقاطه ان لم تكن تحت اي تحت المشتري حرة ان يتزوجها اي الامة التي  
يزيد شترها هاشم سيدها ثم يشتريها بعد تسليمها المولى اليه ذكر هذا القيد  
في الخانية ولا بد منه كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح با  
الشراء فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء قيل لا يكتفى القبض بل بشرط ان  
يطاء الزوج قبل الشراء لان ملك النكاح لا يجمع مع ملك اليمين فلا توجد ائمة  
عند الشراء منكوحة ولا معتدة فيجب الاستبراء لتحقيقه وهو يحدث  
حل الوطى بملك اليمين اما لو وطئها نصبر معتدة فلا يجب الاستبراء وان كانت  
تحت حرة فان يزوجه البائع الى شخص من يثق به قبل البيع او يزوجه  
المشتري بشرط ان يكون امرها بيدها بعد البيع او يبيع البائع منه قبل القبض  
ثم يطلق الزوج قبل دخول بعد الشراء والقبض ان كان الزوج من البائع  
قبل البيع او بعد القبض ان كان الزوج من المشتري بعد البيع قبل  
القبض القبض يعني الحيلة ان ينكحها البائع قبل شراء المشتري رجلا يملك  
اعتماد ان يطلقها ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب  
الاستبراء لانه يشتري منكوحة الغير ولا يحل وطئها فلا يستبراء  
فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري وح لم يوجد حدوث  
الملك فلا يستبراء او ينكحها المشتري قبل القبض ذلك الرجل  
ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض  
يجب بعد القبض وح لا يحل الوطى فاذا حل

فاذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن ملك امين لا يجتمع في الجملة  
صفة امين كافي الغنا كمن في القمستان والجملة خالصة بحدوث اللين فانتة  
بما اختلف فيه ولم يجوز البصرة فكاها كاختين او بنت او مهابت او مهابت  
فله اي للمالك وطء احديهما فقطد ولشهما ودواعيه اي دواعي ذلك الواحدة  
فتطرون وطء الاخرى ودواعيه كالقبيل بشهوة المسبها فان وطئها او فعل بها  
شيئا من ذلك واعزم عليه وطء كل منهما ودواعيه حتى يحرم احدهما بتلك  
او نكاح صحيح اخر او عتق فاصل في البيع ويكره البيع العذرة وهي جميع الادب  
خالصة لان العادة لم تجر بالانتفاع بها وانما ينتفع بها بما اوتيت غالب  
عليها بالبقاء في الارض في تجوز بيعها ومن هذا قد جاز بيعها او مخلوطة  
برماد او توال في الصحيح وفي التبيين والصحيح عن الامام ان الانتفاع بالعذرة لما  
لصقة جائز وجاز بيع السهمين مطلقا وفي الصحيح عندنا لكونه مالا مستغنا به بغير  
الارض في الابنات وعند الامنة الثلثة لا تجوز بيع الترقين كالعذرة مطلقا لانها  
من الانجاس والانتفاع من العذرة الخالصة والمخلوطة والسرقيين كالبيع  
في الحكم وما كان بيعه غير جائز يكون الانتفاع به وما كان بيعه جائزا يكون الانتفاع  
به جائزا ومن رخص ارجارية يصل مع اخ بيعها فانه لا يبيعه صاحبها او صاحب الجارية  
بيعها او اشتريتها اي الجارية منه امن صاحبها او ذهبها الى صاحبها او تصدق  
صاحبها بها او الجارية على ووقع في قلبه ان يرد صدقه اي يصدق البائع  
الفاكل بهذه الكلمات حل له ان يرد لها شرائها او الجارية منه امن البائع وحل له  
وطئها ايضا بعد شرائها لانه اخبر بغير صحيح لا يمانع له وقول الواحد في المعاملات  
مقبول على اي وصف كان لا ممة وهذا ان كان ثقة وكذا اذا كان غير ثقة واكثر راية  
انه صادق لا بد له للجهل بالمعاملات غير كرامة الحاجة وان كان اكبر راية  
انه كاذب لا يبيع له الا بشروط من ذلك كما في الهداية ويجوز بيع بناء ممتدة  
لكونه ملك من بناها وهذا الاجماع لا يرى من بني على ارض الوقف جاز بيعه فهذا كذلك  
ويكره بيع ارضها اي ارض مكة واجارتها عند الامام لما روي ان النعمان قال كره  
البناء ببيعها ولا تجوز بيعها وكان الحرم وقف الخليل على بنيها عليه السلام  
ولقول علي السلام من اكل ارض مكة فكلها اكل الربوا خلوا فكلها  
لان ملكه لهم لظهور اختصاص ارضها بفضاء كالبنا وقوله عليه السلام  
وهل تركه قيل من رجع ريل على ان ارضها ملك ويقل الانتقال من ملك الى ملك  
وقد تعارف الناس ببيع ارضها والتورث عنها من غير كبير وهو من اقوى  
الحج وبه قول السانعي وقولنا رواية عن الامام وفي شرح الكفر للغير وبه يفتي  
ويكره الا حصار في اقوات ادميين كالبروضه والبيهم كالسبعير والنبي في بلد  
بعض باهله لانه تعلق به خو العامة فيد بقره بعض باهله لانه لو كان للمكبر  
لا يفر باهله فليس بمكروه لانه حين ملكه ولا ضرر فيه لغيره وعند ابي يوسف  
لا يختص بالاقوات بل يكره الاحتكار في كل ما يضر العامة ولو وضعية  
كان ذهب او فضة او ثوبا او نحو ذلك لانه اعتبر حقيقة الضرر اذ هو للفقير



وعند محمد الاختلاف في الثياب واختلاف في مدة الحبس المذكورة وقيل هي اربعون  
يوما لقوله عليه السلام من احتكر اربعين ليلة فقد برئت من الله وبرئ الله  
منه وقيل شهر كان ما دونه قليل عاجل كما مر هذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن  
الآن يلزم في مدة قليلة لكون التجارة غير محمود في الطعام وازاد في الحرام  
حال الاحتكار اياه الى القاضي المحتكر بيع ما يقتل من حاجته اي عن قوته  
وقرة عياله ودوابه فان امتنع المحتكر بيع ما يقتل من حاجته عن بيعه جسد القاني  
وعززه وباع عليه وقيل لا يبيع عند الامام وعندهما يبيع وقيل يبيعه بالاجماع  
وهو الصحيح كما في النسخ وغيره المذهب الى بصورة الاتفاق والاختلاف في وضعه  
لانه خالف حقه ولا فيما جليه من بلد اخر عند الامام لعدم تعلق اهل بلد بطعام  
بلد اخر وعند ابى يوسف يكون ان يجوز ما جليه من بلد اخر لا طلاق قوله  
عليه السلام من احتكر فهو خاطي وكذا يكره عند محمد ان كان يجلب منه المص  
عادة فهو بمنزلة فناء المص لتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا كان البلد  
يعود المجرى العادة بالمل منه الى المص لتعلق حق العامة به لم يتعلق به حق العامة  
اي قول محمد في المختار هذا اذا لم يوجد في الكتب التي اخذ المص من كتابه منها  
كما في الفرائد ويجوز بيع العيص الى عيص الغنم من يعلم انه يتخذ حراما كان  
المعصية لا يقدم بنفس العيص بل يبدل بغيره فصار عند العقد كسائر الاشربة  
من غسل ونحوه بخلاف بيع السيل من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه  
ولو باع مسلم حراما او في دينه من عملها كره لرب الدين اخذه يعني كان المسلم  
دين على مسلم فباع الذي عليه دين حراما واخذ ثمنها وقضوه الدين لا يحل للدين  
ان ياخذ ثمن الحرام بدينه وان كان المدين ذميا كايكرو والفرق ان البيع في  
الوجه الاول باطل لا بالخبر ليس بالتقوم فحق المسلم بقي الثمن على ملك المشتري  
فلا يحل اخذه وفي الوجه الثاني ان البيع صحيح لانه ما لا يتقدم في حق الكافر  
فيلزمه البايع فيحل اخذه منه ويكره التسعير لقوله عليه السلام لا تسعروا  
فان الله هو المسو القابض الباسط الرزاق وكان حق العاق قد فله فينبو له  
ان يتعير بخرقه اة ان اتى رباب الطعام في القيمة تعديا فاحشا كالضعف  
وتعير الحاكم عن ميانة حقوقه او بالتعير فلا بأس به اي بالتسعير بمسئونة  
اهل الخبرة اما اهل الرأي والبصر كان فيه ميانة حقوق المسلمين عن الضياع  
فان باع بالثمن ما سعه اجازة القاضي قبل اذا خاف البايع ان يقرضه الحاكم ان  
تقص من مسعور لا يحل باعه لكونه في معنى الكفر فالجمله فيه ان يقول  
المشتري يعني ما تحبه فنجند باي شيء باع كذا في الاختيار وغيره لكن  
في الهداية وغيرها ومن باع منهم ما قدره امام ما كان لا يكره على البيع  
وان لو وجد الرضا في التقدير فالمشتري اذا وجد البيع ناقصا منه له ان  
يرجع على البايع بالنقصان لان المقدار المعروف كالشرط ويجوز رده  
ما كبد للطفل منه من النفقة والكسوة وبيعه ابي يبيع ما لا بد للطفل من  
بيعه لحيه وعمه وامه وملتقطه ان هو اى الطفال في حجرهم وقال الشافعي

وما كان لا يجوز شرعا وهم يبيعون له الامر الحاكم ويجوز ان الطفل امة فقط اذا كان  
في حجرها لا نفق تملك امة في منافعه بغير عمو من بان يستخدمه فذلك اثم فما بعوض  
هذا الاجارة بالاولوية دون الاخ والعم والمناشط فانهم لا يملكون اثم منافعه  
ولو في حجرهم هذه رواية الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز ان يوجره للمنفق  
ويسلمه في مساعته فجعله من النوع الاول وهذا القرب لان فيه ضرورة نفعا محضا  
للصغير واما الالب والجدة ومبيهما فانهم يملكون التصرف بحكم الولاية ولذا  
لا يشترط ان يكون في ايديهم وحجرهم والله اعلم **فصل في المنفعة**  
يجوز المسابقة بالسهم والميل والحير والبقال والابل والاقدام لقوله  
عليه السلام لا سبق الا في حق او فضل او حاضر والمراد بالحق وبالفصل الرمي  
بالجاء والفرس والبغل وفي الحديث سابق رسول الله وابو بكر رضي الله عنهما  
عزم ولا يهتاج اليه في الجهاد والممكن والذوكلما هو من اسباب الجهاد  
فعمله مندوب اليه سببا لا قامة هذه الفريضة وبين النبي صلى الله عليه وسلم  
شيئا من الله في سبيل النصاب والرهان فان شرط شيئا في المسابقة  
جعل من احد الجانبين مثل ان يقول احدهما لصاحبه ان سبقتني اعطيتك كذا  
وان سبقتك اخذ منك شيئا او شرط فيها جعل من ثالث لا سبقهما مثل ان  
يقول ثالث المسابقين انيما سبق له على كذا جاز كانه مخير بين علي الحرب و  
الجهاد لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وفي القياس لا يجوز لانه يفتقر الى شرط  
وعند ائمة الشيعة لا يجوز في الاقدام وان شرط من كلا الجانبين يحرم بان يقول  
ان سبق فرسك اعطيتك وكذا وان سبق فرسك اعطيتك كذا لا يصير قاررا او القار  
حرام الا ان يكون بينهما فرس محلل كفيهما اي لفرسهما يتوهم ان يسبقهما  
ان يسبقهما احد المحلل منهما وان سبقاه لا يعطيهما شيئا الا بالعكس يعني بشرط  
انهما لو سبقاه يعطيهما ولو سبقهما لا ياخذ شيئا منهما كما في التسهيل وفيما  
بينهما ايهما سبق اخذ المال المشروط من الاخر لان المحلل خارج من ان يكون قاررا  
فيجوز وان لم يكن الفرسان محلا لهما لم يجز لانه فاداة في ادخاله بينهما فلم يجز  
حينئذ ان يكون قاررا وعلى ذلك جملته لو اختلف عالمان اثنان في مسئلة والله  
الرجوع الى شيخ فاضل وجعله على ذلك جملة قال وفي المنع لو وقع الاختلاف بين  
الشخصين بشرط احدهما لصاحبه انه اذا كان الجواب كما قالت اعطيتك كذا و  
ان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا فهذا اجازة في ما جاز الا فرس لعن بريح  
على الجهاد في طلب العلم لان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاهد وولية الفرس  
سنة قديمة وفيها مشوبة عظيمة ومن رعي اليها فليجب وان لم يجب اثم لفرس  
عليه السلام ومن لم يجب الدعوة فقد عصا الله ورسوله فان كان ضالما فاجاب  
ورعا وان لم يكن ضالما اكل ورعي وان لم ياكل اثم وجب كما في الاختيار ولا يرفع  
منها من الولية شيئا ولا يعطى سائلا او امة ان صاحبها لا ياذن في الاكل  
دون الرفع والاعطاء وان علم المدعون فيها لهما لا يجيب سواء كان من يقد  
به او لا لانه لا يلزم اجابة الدعوة اذا كان هناك من قال على ومنه صفت طعاما



قد مر رسول الله فرائض البيت تصاوير فرائضه ما فهم عليه لانه قد لزمه  
وان لم يعلم ان تمهله هو حتى حضر فان قدر على المنع فعل المنع لانه من غير منكر ولا  
وان لم يقدر عليه فان كان مقتدى به او كان للهو على المائدة فلا يقعد لان في ذلك  
شتمين الذين وفتح باب المصيبة على المسلمين وقال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى  
مع القوم الظالمين والاي وان لم يكن مقتدى به ولم يكن للهو على المائدة فلا  
باسر بالقعود والصبر فضا وكسيع الخيانة اذا هنا قال الامام انبليت به  
اي باللهو مرت فيصير صبره وهو اي قول الامام محمول على مائدة ان يصبر  
مقتدى باذ قد عرفت انه لا رخصة للمقتدى ودل قوله على حرمة كل الملهو  
حتى التفتي بضرب الغيب لان الابتلاء اما يكون بالحرم قبل عن الابتلاء عن  
الشرو ولو في المال فله يزد ما قال في الاصل من انه وفيه نظر لان الابتلاء يستعمل  
فيها فيها هو محذور والعواقب ولو كان مباحا وقوله عليه السلام من ابتلى  
بالقضاء الحرام انتهى لان الابتلاء يستعمل فيها يوجد فيه الشر كما هنا  
وفيها يقضي اليه غالب كما في القضاء ولذا قالوا اهاندا في حرمة كل الملهو  
ولم يقولوا ان على حرمة كل ما يطلق عليه كما في شرع الوقاية كمن الشيوخ الصبر  
على الحرام لا قامة الشدة لا يجوز يقال الظاهر انه يجلس معرضا عن اللهو منكره  
غير مستغل ولا متلذذ به فلم يتحقق منه الجور على اللهو فلهذا لا يكون  
مباحا اجرام والكلام منه اي بعضه ما يوجب جرمه كالسبيح ونحوه كالتمجيد والكبر  
والتهليل والصلوة على النبي واحاديث النبوة وعلم الفقه قال الله تعالى والذكرين  
الذين كثيرا اذا كراد وقد ياتي به اي بالسبيح ونحوه اذا فعله ويجلس الفسق  
وهو يعمل ما فيه من الاستهزاء والتمساق لموجبه وان قصد به اي يتحفظ  
السبيح فيه اي في مجلس الفسق الاعتبار واللفاظ والامكار لا فقال القاسقين  
وان يتغلوا عما فيه من الفسق فحسن وكذا من سبى في السوق بيعة ان الناس  
فلون فلعلهم تنهوا للخرة فهو افضل من تسبيحه في غير الجماع قال عليه السلام ذكر  
الله في الفا فلين كما لجاهد في سبيل الله كما في الاختيار ويكره فعله للتاجر عند فتح  
مناعد بان يقبل عند فتح المتاع لا اله الا الله او سبحان الله او سبحان الله على محبة  
عليه السلام فانه ياتي لانه لا يكون المتاع الدنيا بخلاف الفلاني او العالم اذ ا  
كثير او هل عند المازرة وفي مجلس العلم لانه يقصد به التعظيم والتفخيم والظهار  
متعا لالدين ويكره الترجيع بقراءة القرآن وكذا يكره الاستماع اليه لانه يشبه  
بفعل الفسقة حال فسقهم وهو التفخيم ولم يكن هذا في الابتداء ولذا كره في الاوان  
وقيل باسريه لقوله عليه السلام زينو القراء يا صوابكم وعز النبي صلى الله عليه وسلم انه كره  
رفع الصوت عند قراءة القرآن والحنان وفي البرازية انه يكره رفع الصوت  
بالذكر ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عبادة بالموت واخر بالبقاء سبحانه  
الحق الذي يموت والذخرف الحارب والتمكين الوعد فاما هنا به اي يرفع  
الصوت عند سماع الغناء المحرم الذي يسمونه وجداق الظاهر ان الموصول مع  
صفة لقوله الغناء لكن في تسميتهم الغناء وجد بحيث تدبر وفي التسهيل في الوجه

بعضه بسلب الاختيار فلا وجه للامكار بل هو تفصيل انتهى وفي الغيبة ولا بأس بها  
جما عمن على قراءة الاخلاص من جهرا عند ختم القرآن ولو قرأه واحد واستمع الباقي  
فهو اولى وكره الامام القراءة عند القبلة اهل القبلة حيفة وكذا يكره القعود  
على القبلة لانه اهانة وجوزها في القراءة عند القبلة بحمد ربه اي بقوله محمد اخذ  
للقعود لما فيه لور واذ انار بقراءة آية الكرسي سورة الفاتحة وغير ذلك عند  
القبور ومذهب اهل السنة والجماعة ان لا يشرع ان يجعل ثواب عمله لغيره ويصلي ويقرأ  
وقدر في الحج ويؤديه ما قال في كتابة المستحب الحج من انه اخبرنا سفيان الثوري قال  
حدثنا عمر بن عطاء قال شهدت محمد بن حنفية منبيا على ابن عباس رضي الله عنهما فذكر عليه  
اربعا وادخله من قبل القبلة وضرب عليه قسطا في يده ليأتم انتهي وظاهر ان ضرب  
القسط ليس الا لاجل القراءة لا غير في التوريط بين القبور لا يكره وفي المختار  
وفي القهستاني يستحب زيادة القبور فيقوم محمد بن الوجه فربا وبعد كما في ثبوت  
فيقول عليكم السلام ويرعوه مستقبل القبلة وقيل الدعاء اولى وقال السرخسي كذا سأل  
بالزيادة لئلا على الاصح ومنه اي ومن بعض الاحكام ما الاجرة ولا ورع  
ثم واقعد ونحوها لانه ليس بعبادة ولا معصية وقيل لا يكتب عليه الا جرمه ولا  
عقاب وعند محمد ما يد له عليه وعن ابن عباس انه قال ان الماشكة لا تكتب الا ما كان  
فيه اجرة ووزر وقيل يكتب ثم تجوز ما لا اجزاء فيه ويتبع ما فيه كاجزاء ثم قيل يجوز  
في كل اثنين وخمسين وفيهما لقرض الاعمال والاكثر من على انها تجوز يوم القيامة  
كما في الاختيار ومنه اي من بعض ما ياتي به كالكذب والغيبة والنهي والتمتة  
لان كل ذلك معصية حرام بالنقل والعقل وكذا التعلق فوق العادة لا التعلق بمذموم  
بمخلاف التواضع كانه محذور ويكره الكلام في المسجد وخلق الخيانة وفي الخلاه وحالة  
الجماع والكذب حرام في الحرب والمخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء اهل  
وفي دفع الظالم عن الظلم لا ما امرنا به هذا ولا يبالى الكذب اذا كانت نيته خالصة  
ويكره التعريف به اي بالكذب الا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت بغض  
فلا بأس به لانه صادق وقصده وقيل يكره لان كذب في الظاهر ولا غيبة الظالم  
يوزن الناس بقوله وفعله قال عليه السلام اذكر والفاجر بما فيه اذكر المجذرة  
الناس ولا اثم في السبوه اي بالظالم الى السلطان ليزجره لان من باب تشويه  
عن المنكر ومنع الظالم ولا غيبة الا لعلهم فاعيان اهل قرية ليس بغيبة لانه لا يريد  
به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو محمول نصا وكذا لفظ وفي التنوير  
وكما تكون الغيبة بالنساء تكون الغيبة بغير العين والاشارة باليد وكذا الرمز  
والكتابة والمركبة وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام وفي الدرر  
رجل يكره سبوا من اخيه المسلم على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان  
يذكر غناه وجه الغضب ولا السبب ويكره اللعب بالزرد والخطاطم وقدم  
تفضيها في الشهادة والاربعة عشر وهو لعب يستعمله اليهود وكل هو لقدم  
عند السلام كل لعب الزاد حرام الحديث وفي البرازية يتماع صوت الملهو معصية  
والجلوس عليه فاسق والتمتة بها كراي بالشفقة ويكره التعلق بالحصان بكسر



المعجزة وسكون الصادق خضر على وزن فاعل لا كنه تخير الناس على الخضر الذي هو  
مثله وقد نهي عنها ويكره وويل للسرير كادى سوله كان سورها الاستغفار  
لقول عليه السلام لعن الواصلة والمستوصلة الحديث ويكره قوله في الدعاء استلث  
بمقد العزم عرشك بتقديم العين او بتقديم القاف عند الطرفين لأن الكراهة في  
القول الثاني ظاهر لاستحالة القعود وكذا في الأول لأنه يوم توههم غيره بالعرش المحمدي  
والله تعالى بجميع صفاته قديم خلوقا كذا يوسف فإنه يجوز الأول فعنده لدعاء  
ما ترووه هو اللهم في استلث ما ترووه بمقد العزم عرشك المستلث الرحمة من كذا بك  
وباسمك الأعظم وذكر الأهل والكماتك التامة وبه أخذ أبو البيث والائمة الثالثة  
وقيل وجه الجواز جعل الفرصة للعرش العظيم كما وصف بالأمجد والكرم ويكره  
قوله استلث بحق أبنائك ورسلك او بحق البيت او بحق المستوفى الحرام اذ لا حق للحد  
على الله تعالى وإنما يجوز برحمته من شاء من غير وجوب عليه واستماع الملاحم حرام  
والمناصب ان يذكر بقوله ويكره تعبير المصحف والتعريف ان يجعل على كل عشر  
آيات من القرآن العظيم علامة ونقطته بفتح الهمزة نقطة المصحف وهو اظهر  
اعرابه لقول ابن مسعود رضي الله عنه والمصاحف التي لا يحفظ القرآن ولا  
يقدر بالقراءة الا بالنقطة فإنه ان نقط حتى خصوصاً في هذا الزمان فالمراد  
بمخصوص من يقرأهم كما كانوا يتقون عن البرء ثم كما اتدل وكانت الغزاة مسهلة  
عليهم اهل فيرون النقطة فحفظوا الاى ولا يكره العجي وعلى هذا الاساس  
يكتب اسامى السور وعدد الاى وهو وان كان المستحسن وكمن من شئ يختلف بها  
اختلاف الزمان والمكان ولا بأس بتجلية المصاحف الى المصحف لما فيها من تعظيمه  
كما في نقش المسجد وتزيين وفي القينة فيبقى لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن  
خط وابنية على حسن ورفعة وابتعد قرطاس بالتمهيد والبرق مدار وغيره  
السطور ويصح الحرق ويصح المصحف وعن الامام انه يكره ان يصف المصحف بان  
يكتب بقلم دقيق وكذا لا بأس بقبيلة المصحف كذا ابن عمر رضي الله عنهما وبأخذ المصحف كل  
عداة ويقبله ويقدر عهد ربي ومنور ربي عز وجل كما في القينة ولا بأس بقرنه  
الذي في المسجد الحرام وقال يكره ذلك في كل مسجد وقال الشافعي واجد يكره  
في المسجد الحرام ولا بأس بعبادة عبادته الذي اذ امرضه لا يجاع لان فيه اظهار  
محاسن الاسلام وكذا عبادته فاسبق في الامام وفي التوبة ويسلم على اهل الذمة ولا يزيده  
على قوله وتابك ان يرد عليه ويجوز اخفاء البهائم منفعة للناس لا نعلم الحفص  
طيب قبل الصواب خض البهائم اذ يقال لخصاء ما انزع خصيته ويجوز انزاع  
الحجر على الحمل اذ لو كان هذا الفعل حراما لما ركب النبي عليه السلام البغلة لما فيه من  
افهم بابه ويجوز الحقنة للرجال والنساء للتداوى بالاجماع ولا جمل الحمد اذا فحش  
يفض الى السبل والاجماع اذا كان ان الشافعي هو الله دون الرواة لا يجوز الحقنة  
بجسم كالحجر ومحوها قبل مجوز التدوير بالمحرم كالحجر والبول ان اخبره طبيب مسلم  
في خائفة فيمكن فيه كلام كما لا يخفى تأمل ولا بأس برزق العاقر من بيت المال  
كفاية يعزى بغيره ما يكره واهله في كل زمان سواء كان غنياً في الكسح

او فقيراً بلا شرط اذ لو شرط يكون التجار باجر على افضلا طاعة وذا لا يجوز  
هذا اذا كان بيت المال حلالاً لا جمع محقق وان كان حراماً جمع من باطل لم يحل  
اخذة وقد مر تفصيله بالقضاء ولا بأس بقائمة واثم الولد بلا محرم  
لان الاجنبى في الامة بمنزلة المحارم في النظر والمهر عند الاكابر كذا اثم الولد  
لقام العرق فيها وكذا المكاتبه ومقتضى البعض عند الامام والعقوى على انه يكره  
في زماننا الغلبة اهل الفساد والخلوة بها اى ولا بأس بالخلوة بالامة قيل  
تباع اعتباراً بالمحارم وقيل لا بما لا يعدم الضرورة ويكره جعل الرأية اى جعل  
الطوق الحد الثقيل المانع من تحريك الرأس في عتق عبده لانه عقوبة الكفار  
ويخرج كل احراق بالنار وفي النهاية لا بأس في زماننا لغلبة التمدد والفرار  
ولا يكره تعقيد احتراز عن الاباق والتمرد وهو سنة المسلمين والعساق  
ويكره ان يقرض بقا لا رداها لباخذ منه اى من البقال له اى بالدراهم  
ما يحتاج من الطعام وغيره الى ان يستغرق اى الدراهم فإنه فرض جرنفعاً  
وهو سائر عنه وينبغي ان يودعه اياه ثم ياخذ منه شيئاً وان ضاع فله شئ عليه  
لان الوديعة امانة والسنة تعليم الاطفاير وفي الدرر وجعل وقت لقلم اى فيه  
وجعل راسه يوم الجمعة قالوا ان كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره  
اليوم ما تأخيراً فاحشاً فان كان يكرهها لانه من كان يفرغ طويلاً لوزن قلمه  
فسيقار ان لم يجاوز اخته واخره تتركها بالاختيار فقد مستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من قلم الا فانه يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلياء الى الجمعة الاخرى  
وزيادة ثلثة ايام وينبغي ان يدفنه وان المعاقه فلا بأس به ويكره القاؤه في  
الكنيف والفتل والسنة تنف الا بطن وحلق اعانة والتارب وفي القينة  
ويستحب حلق عيانه وتنظيف بدنه بالاغسال وكل السبوح مرة فان لم يفعل فف  
خمس عشرة يوماً ولا عد في ذلك ما اولاه وقته اى التارب حسن وفي  
حق الغازي في دار الحرب ان توفير شارب يندون ولا بأس بدخول الحمام للرجال  
والنساء اما ان اذ ذل الخليفة وعرضه ويستحب كادى عليه لنقل الماء الى البيوت  
لحاجة الوضوء والشرب للنساء لا تنه عن الخروج فيلزم كسارتها  
جاتها وكذا انها اى اذعية من الخدق ففضل من اخذ او اى بيته خذ فزادته  
للملكة ويجوز اخذ من نحاس رصاص ونشيه او ادم وكذا ما سبى  
حيثما في اليهود جمع ليد للبر لا فيه خفعة ويكره للزينة وكذا الرخاء المستر  
على البيت يعنى لا يكره اذا كان لدفع البرد ويكره ان للتكثير واذا اراد الفرائض  
من المنفعة والكسوة وغيرها لا يجب ان يتعم بمظهر حسن وجوار جميله فلا  
باسر به فان النبي صلى الله عليه وسلم شرب مارية ام ابراهيم مع ما كان عنده من الحرير  
والاصلي فيه قوله تع قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والمصاغة يادى  
الكفاية ومن الباقى الى ما ينفع بالاذية اولى لان ما عند الله خير وابقى كتاب  
**احكام البواب** مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهة يجوز ان يكون من حيث  
ان مسائل هذا الكتاب ما يكره وما لا يكره ومحاكاة النسب في المصنف في اوقات







من الاستفاعة بغيره الا بحكمها هو الصحيح احتراز عما قيل الاربعون من كل الجوانب الاربعة  
من كل جانب عشرة اذرع كان ظاهر التدقيق بجميع الجوانب الاربعة والصحيح ما قلنا كان  
في الارض الزحوة الى ما يحفر دونها فيؤدي الى اختلاف حقه وكذا الاربعون ذراعا  
من كل جانب في الصحيح حريم بئر الناصح التي تخرج الماء بالناصح عند الامام  
وعندها للناصح ستون اى في جميعها ستون ذراعا لقوله عليه السلام حريم العين خمس  
ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناصح ستون ذراعا وقوله  
عليه السلام من حفر بئر ما حوله اربعون ذراعا من غير فصل ولا تعارض الميزان  
اخذنا بالاقول لستفقه وفي المحيط اذا كان هذا الماء رائدة على اربعين يزار عليها  
وحريم العين خمس اتم ذراع من كل جانب لما روينا ولا ان العين تستحق للزراعة ولا  
بدم من كان يحفر في الماء ومن جوف من يجمع فيه الماء ومن موضع يحفر عنه الماء الى  
المزارع والموانع فقد ازيدة قيل لو كان عادية فحريتها خمسون ذراعا عند الشافعي  
وما كان يعتبر العرف في الحرم ويمنع غيره اى غير حافة البئر والعين من الحفر حريمه  
لانه بالحفر ملكا حريم ذلك المحفور فليس لغيره ان يتصرف من ملكه ملكه لا يمنع من  
الحفر فيما وراءه وان حفر احد بئرا فيه اى في اخل الحرم ضمن الاول الثاني غير النقصان  
لغة لتعدي الثاني بتصرفه في ملك غيره وطول في معرفة النقصان ان يقوم اول  
قبل حفر الثانية وبعده فيضمن نقصان ما بينهما وليس الاول بنفسه ان يملأها  
بالتراب كما اذا هدم جدار غيره فانه لا يضمن بؤم بان يبنى جداره بل يضمن قيمة  
بنيانه ثم يبنى بنفسه هو الصحيح كما في الهداية وقيل يضمنه النقصان وان يابسه فكبير  
ما احفر لانه اذا اذنت له جداره حفر كما في النكاح بل يضمنه فانه يوافق في حفره  
وما غلب في الاول فلا ضمان فيه لانه غير متعقد اما ان كان باذن الامام فظاهر وكذا  
اذا كان بغير اذنه عندهما والعذر للامام ان يجعل الحفر شجرة وهو تيسر منه لغيره  
اذن الامام والتجديد كما يكون متعديا فلا ضمان بالاعتفاق وان كان لا يملكه بدون  
الاذن وما غلب في الثانية فنقصان متعدي فيه حيث حفر في ملك غيره كما في  
الهداية وان حفر بئر بامر الامام فيما وراءه فلو صار اى في حريم الاول قريبة  
منه فذهب ماء البئر الاولى وعرف اذ هابه من حفر الثاني فلو سئى عليه كانه  
متعديا فيما صنع الماء تحت الارض غير مملوك كالحدر فليس له ان يخاصه في  
تحويل ماء بئر الثاني كالتاجر ان كان له خافق فاشترى اخر حنينة خافقون  
لمثل تلك التجارات فسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصه الثاني كما  
في الدرر ولما في ذلك حفر فيما وراءه الحرم منفصل بحريم البئر الاولى والحرم ملك  
من الجوانب الثلاثة مما اى من جوانب هو حريم الحافر الاول سبق ملك الحافر  
الاول وفيه وان اراد التوسعة عليه حفر بعيدا من حريم البئر الاول والفتاة  
اى بحفر الماء تحت الارض حريم بقدر ما يحتاج اليه لا القاء الطين  
وتحده عند الامام وقوله حريم لها قائم يظهر ما فيها عنده لكونها جوفه رند  
كالنهر وقيل انه مقتضى الى رأى الامام كما في كذا روى عندها هو القاء  
كالنهر في استحقاق الحرم وان ظهر ما في هذا القاء فهو كالعين الفوارة

اجماعا فيقد حريمها بخمسائة ذراع ولا حريم لنهر فهو بحر كبير لا يحتاج الى الكرم  
في كل حين في ارض العير لا يحتاج الى كرم له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند  
الامام الا ان يقيم بنية على قبور الحرم له وعندها له اى للنهر مسنة اى مسنة  
لان تمسك عليها ويلقى طينه عليها قيل هذه المسئلة على من احب نهر في ارض موان  
باذن الامام لا يستحق الحرم عنده وعندها يستحقه لكن المحققين عن مسائلنا  
قالوا ان له الحرم بالاعتفاق بقدر ما يحتاج اليه لا القاء الطين ونحوه وهو الصحيح  
كما في القيساني نقلا عن التمه وهذا الحرم بقدر نصف عرضه من كل جانب عند  
ابن يوسف لان المقبر الحاجة القابلة وذلك بنقل ترابه الى حفره فيكون بئر كراه  
ويقدر عرضا عند محمد من كل جانب لانه قد لا يمكنه القاء التراب من الجانبين فيحتاج  
الى القائه في احدهما فيقدر في كل طرف بطن النهر والموضع عار هذا الاختلاف  
لهم انه لا استفاع بالنهر الا بالحريم لانه يحتاج الى المشي فيه لتسهيل الماء ولا  
يكون ذلك في بطنه والى القاء الطين ولا يمكنه النقل الى مكان بعيدا كجمع فيكون له  
الحريم اعتبارا بالبئر ولان الحرم ثبت في البئر بالنقل على حافة القيساني يقتصر على  
مورده ولان الحاجة في البئر اكثر لانه لا يمكن الاستفاعة بماء البئر بدون الاستفاعة  
الا بالحريم واما النهر ممكن الاستفاعة بمانه بدون الحريم وفي الشئ وانما الحقائق  
الامام وصاحبها حياه في موضع الاستنباه وهو ان يكون النهر موازيا للارض وكذا  
فاصل بينهما وان لا يكون الحرم مشغولا بحد احدهما كالفرس حتى لو كان مشغولا  
بحد احدهما كان احق به بالاعتفاق اشهر وانما قلنا بحر كبير لان البحر لو كان  
صغيرا يحتاج الى الكرم في كل وقت كما في الكفاية وهو قول محمد لا رفق بالناس الذين  
هم اهل النهر وغيرها وفي القيساني نقلا عن الكرماني والفتوى على قول الجمهور  
فالمنساة منه اخذه قوله الا في بقعة عند الكرماني ولما حبا الارض فترجع على الماء  
المزبور يعني لمنساة التراب بين التراب وبين نهر جل صفة المنساة والارض اى وارض  
الاخر والى الحال انها ليست في يد احد منهما بان لم يكن عليها غرس ولا طين ملق لواحد  
منها وانما صاحب الشغل اولى لانه صاحب يد وان كان لكل واحد منهما بئر  
فيها ولو كان عليه غرس يد من غرسه من مواضع الخلاف لصاحب الارض  
هذا عند الامام ان حريم عنده ولو يفرس فيها صاحب النهر ولا يلحق عليها طينه  
ولا يسر لكونها تعدى امانه في حق مالكها وقيل له اى لصاحب النهر المرور والقاء  
الطين فيها مالم يعمد وهو الصحيح كما في النبين لانه لا يبطل بذلك حرم صاحب  
الارض وبذلك جرت العادة ولكن لا يفرس فيه الا المالك وعندها هي المنساة  
لرب النهر فله ذلك اى الغرس واللقاء والمرور بناء على اصلها كما مر اتفاقا وقيل  
الفتوى ابو جعفر اذ يقول الامام في الغرس وبقائه في القاء الطين فليس  
فقط صاحب النهر ولا يبطل حرم مالكها ولكن يلحق الطين للحاجة والضرة  
ومن غرس شجرة في ارض موان فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب كما جزم به  
في المختار حيث قال ولو غرس شجرة في ارض موان فحريمها من كل جانب خمسة اذرع  
ليس لغيره ان يفرس فيه اشهر يمنع غيره من الغرس فيه لانه يحتاج الى الحرم ليدان



والوضع فيه فصل في شرب الماء لما فرغ من احياها اللوات ذكر ما يتعلق من مسائل  
الشرب لان احياها الحيوان يحتاج اليه وفي القصة التي في الشرب بالكمسهم السهم  
للمصدر فهو لغة الماء المشروب واليه اشار هل هو الشرب النصب شرب يوم  
معلوم او نصيب من الماء في الحظ العين من الماء الجاري والراك للحيوان ونزيلة  
زمان لا يتقاع بالماء سيقا للمزارع والدواب والشفقة شرب في ارضه او في السطح  
الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل الثياب او سحوها وشرب البهائم  
او سقاها من الماء للعطش وخوة مما يناسبه من البهائم ما لا ينطق له وذلك لما  
في صوته من البهائم لكن يخفى التباري بما بعد السباع والطيور كما في القصة  
الانهار العظام كالفرات نهر كوفه وجلة نهر بغداد وغيرها غير مملوكة وكل  
احد فيها في الانهار العظام حق الشفعة والوضوء ونصب الدوح وكري  
الى ارضه لقوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلثة الملاء والكلاء والنار لان  
الانتفاع بها بالانهار كما لا يتقاع بالانهار كما لا تنفع بالشمس والحرارة  
يتبع منه اخذ على وجهه كان وشروطه لجواز الانتفاع انما يقر الشق بالعمامة  
ولن كما مضى بان مال المالك الى جانب تفرق الاراضى ليس له الشق ونصب الرضى على  
لان شق النهر للرجى كشفقة للشمس وفي الانهار المملوكة والوجوه والبر والفتاة  
لكل حد حق الشفعة وحق سقي الدواب ان لم يخف التحريب لكثرة المواشي  
حتى خيف التحريب فكثر الدواب يمنع لان الحق لصاحبه على الخصوص وانما  
انما حق الشرب لغيره للضرورة فلا معنى لثباته على وجهه فيقر به صاحبه ولا يخف  
الايمان على جميع الماء الى الارض وفي الهداية الشفعة اذا كان ياتي على الماء كله بان  
كان جديا وكصغيرا وفيما يروى من اهل المواشي كثيرة ينقطع الماء بشربها قيل لا يمنع  
منه لان اهل لا يروى هاهنا في كل وقت فصار كما لم يات وهو سبيل في قسمة الشرب وقوله  
ان يمنع اعتبار السقي المزاعم والتاجر والجامع تقويت حقه انتهى وفي التبيين  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يمنع لا يطلو ما رويناه انفا فقال اكثرهم له ان يمنع منه  
كما يحقه ضرره ذلك كسقي الاراضى انتهى وهذا الخار المصداق بالاكثرة سقي  
او شجرة او ليس كحد سقي ارضه وشجرة من نهريه وفاتكه وبثمه وحوضه  
الا بانه مالكه لان الحق له في شق ارضه وفي المنع نقله عن الحائنة نهر لقوم لرجل  
ارض بكشبه ليس له شرب من هذا النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجرة او  
او زراعا ولا ان ينصب دوا على النهر كرسد وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب  
والاواني يسقي زرع او شجرة اختلف المشايخ واكصح انه ليس له ذلك وكاهل  
النهر ان يشقه وله كل احد اخذ اخذ الماء منها للوضوء وغسل الثياب ولو  
غير رضاء له لئلا يلزم ما هو مرفوع شرها وسقي شجرة حجر اى اتخذها في داره  
بالجوارى الا ان قال في المنع لو اتخذ في داره حفر او شجرة واراد ان يسقي زراعا  
او اواني من نهريه واختلفوا فيه قال بعضهم مستباح بالي ليرد ذلك الا اذا  
صاحب الماء كما ليس له سقي شجرة او حفر من غير ارضه وقال شمس الامة الشري  
انه لا يمنع من هذا المقدار واختار المصداق قال السرخسي كان الناس يتوسعون

فيه وبعدون للنع من الدانة وما احرم من الماء يجب او كونه وخوة لا يؤخذ الا بظلم  
ساحبه وله اى لصاحب الماء المحرم بشفقة اى بيع الماء لانه ملكه بالاحراز وصار  
كالصيد اذا اخذ الا انه لا قطع في سرقته بقيام شفعة الشربة فيه بالحديث فان  
قبل بهذا الاعتبار ينبغي ان لا يقطع في الامتياز كلها لان قولنا خلق لكم ما في الارض  
جميعا بصير شفعة قوله تعالى خلق لكم ما في الارض مقابل الجمع بالجمع تقتضى الا  
نقسام الاحاد بالاحاد كقولنا حرمت عليكم امهاتكم وقربانكم واحل لكم ما وراء ذلكم ولا  
يمحوز الزوائد على الاربع وفيما نحن فيه من الحديث اثبت الشربة للناس ولو كانت  
البر والعيون والنهر ملكا احد فله اى لصاحب الجمع المانع من يرد الشقة من  
الدخول اى في ملكه اذا كان يجد ما له اخذ بغير من هذا الماء في ارضه مباحة لعدم  
الضرورة فان لم يجد غير اى غير ذلك الماء كزعمه اى صاحب الماء ان يخرج اليه  
الماء او يملكه من التمكن من الدخول بشرط ان لا يكون شفعة وهذا عن الطحاوي  
وقيل ما قاله صحيح فيما اذا احتقر في ارض مملوكة له اما اذا احتقرها في ارض مملوكة  
ليس له ان يمنع كما في الهداية فان لم يفعل ما ذكر من الاخراج والتكليف وجب  
العطش على نفسه الطالب او لا رايته قولنا بالسلامة لابن عمر رضي الله عنه  
الرفقة يمنع حقه وهو الشفعة كما في البر والنهر ونحوهما مباح غير مملوكة  
وفي الماء المحرز في الاواني يقاتل بغير سلامه يعني عند خوف الحلاك اذا كان فيه  
فضل من حاجته ولا يقاتله بالسلامة لانه ملكه بالاحراز حتى كان له فضله كما  
انه ما مورايد فعليه قد حاجته فبالمنع خالف الامر فيؤديه كما في الاحتيا  
كما في الطعام طائل المحصة والمفهوم من الكافي ومن جوار ان يقاتله بالسلامة  
لانه قال الاولى ان يقاتل بغير سلامه لانه ارتكب معصية فصار ذلك بمنزلة التوليد  
فصل في كبرى الانهار العظام من بيت المال خبر كبرى الانهار وفي  
الهداية الانهار ثلثة نهر من غير مملوك كاحد ولم يدخل ماؤه وفي المقاسم بعد  
اى قط وخوة مملوك داخل ماؤه تحت القصة الا انه عام ونهر مملوك دخل  
ماؤه في القصة وهو كاحد والحاصل بينهما استحباب الشفعة به وعدمه  
كرهه على السلطان عمن بيت مال المسلمين لان شفعة الكرمي فيكون شفعة  
الكرمي لم يكون معرفته عليهم ويصرف ثمنه الخراج والحزيرة دون المشور  
الصدقات لان الثاني للمفقراء والاول للنواب وان لم يكن فيه اى بيت المال  
شئ فعلى العامة والامام يجبر الناس على كونه اجاءا لمصلحة العامة انهم  
لا يجتمعون ولا ينفقون عليها بانفسهم ولا يقبلونها ان لم يجبرهم الامام عليه  
وفي مثله قال عمر رضي الله عنه ليقم اولادكم الا ان يخرج للكرمي من كان يطبقه و  
يجعل مؤنة على الباسير الذين لا يطبقون بانفسهم كما يفعل في تجهيز الجوش فانه  
يخرج من كان يطبق على غثا ورفقا مؤنة على الاغنياء وكبرى ما ملك ودخل  
ماؤه في المقاسم قوله ما ملك على صيغة المبني للمفعول على رايته وهذه النوع  
انسان ان يكون عامما وجه والثاني ان يكون خاصا من كل وجه والغارق بينهما  
وما لا يستحقه الشفعة فهذا خاص من كل وجه وما لا يستحق فهو عام من وجه



فكره على اهله لا على بيت المال لان منفعة لهم على الخوض فيكون مؤنة عليهم لان  
الفرق بالعلم لا على اهل الشفة ويجبر من الحق الكرى لضربة الشراة وقيل  
لا يجبر في الملوكة الحاصر ويمكن دفعه بالكري بامر القاضي ثم يرجع على ابي  
ولا كذلك الاول ومؤنة الكرى المشتركة عليهم اي على الاباب من اعلاه من  
اعلى النهر واداجا وز الكرى ارض رجل من الشراة تسقط المؤنة عنه اي عن  
الرجل عند الامام وفي الثانية الفتوى على قوله وليس له اي للرجل يسقى ارضه ما لم  
يفرغ منها كونه عمه الكرى لا اختصاصه بالانتفاع بالماء دون شركائه قبل له  
اي للرجل ذلك اي السقي قبل فراغهم وعندنا اي المؤنة عليهم اي على الاباب  
جميعا من اوله اي اول النهر الى اخره بحسب الشرب ويأباه ان الشراة في النهر  
اذا كانا عشرة مثله فعلى كل واحد منهم عشرة مؤنة الكرى فاذا اجاز وزعنا ارضهم  
فعلى كل من الباقيين تسعها واداجا وزعنا ارض اخرى فعلى كل منها تسعها هذا عند  
الامام وقالا على كل منها اعتبار من اول الكرى الى اخره لا لصاحبها على حقا في  
السفل كاحتياجه الى تسيل ما فضل من الماء فيه وله ان القصد من الكرى انتفاع بها  
للسقي وقد حصل لصاحب الاعلى فلو يلزمه انتفاع غيره وليس له على صاحب السيل  
عمارة كما اذا كان له تسيل على سطح غيره وكيف وانه يمكن دفع الماء عن ارضه  
عز اعلاه ثم انسابه فعنه اذا اجاز ارضه كما ذكرناه وقيل اذا اجاز فوضعه نهر  
وهو مروي عن محمد والاول اصح لان له رايا في اتخاذ القوية من اعلاه واسفله  
اذا اجاز والكري ارضا حتى تسقط مؤنة قبل له ان يفتح الماء ليسقى ارضه  
كشراء الكرى في حقه وقيل ليس له وذلك ما لم يفرغ منها كونه فنيا لا اختصاصا كما في  
وتصح دعوى الشرب بل ارضه يستحقها لان الشرب قد يملك بالارض ارضا  
ووضعية وقد يباع بالارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحين فصار هو مريويا  
منفعاه فتصح الدعوى وتقبل البينة وفي القياس لا تنفع دعواه بدونها  
لعدم تحقق شرط صحة الدعوى وهو الاغلام والشرب لا يقبل الا لعلام لجهات  
المقام ومن كان له نهر جري في ارض غيره فاذا راد ارضه من الاجراء  
في ارضه فليس له ان يرب ذلك اي المنع ويترك على حاله لان موضع النهر  
مستعمل باجراء ماء فيكون في يده فعنه لا يخلو ويكون القول قوله في ارضه  
ملكه فان لم يكن في يده اولى يمكن له الشراة ولا طين معلق على جانب النهر  
اولم يكن له جاريا فانه اي الشراة وقصد اجراءه اي الشراة كما يسمع بكونه  
بينه انه اي النهر له او انه كان له حقا الاجراء في هذا النهر يسوقه الى ارضه  
لنسيبها فيقتضيه له كنباته بالجر ملك الرقبة اذا كانت الدعوى فيه او حق  
الاجراء باثبات الجري من غير دعوى الملك وعلى هذا المصنف في نهره وعلى سطح  
والميزاب والمسمى في دار الغير فحكم الاختلاف في تقاضيه في الشرب وقع  
من شدة المعنى بالواو في الميزاب والمنع لكن الظاهر بان فيها تدبر  
وان اختص جماعة في شرب اي نهرين قوم احتجوا في الشرب فالنهرين  
قسم الشرب على قدر اراضيهم لان المقصود بالشرب سقي الارض والحاجة

الذلك تختلف بقلة الاراضى وكثرة اراضيها وانما هو الحق كل واحد منهم من  
الشرب بقدر اراضيهم وبقدر حاجته بخلاف الطريق اذا اختلف فيه الشراة  
حيث يستوون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في ذلك سبعة الدار وضيقتها  
لان المقصود في الطريق لا يختلف باختلاف الدار الواسعة والضيقة ولا يمنع  
الا على منهم من سكر الشراة من سد فلو اخذ الماء من الجبل الى جهة الارض  
فانتشر لا يمنع الا على من يفتح اذا كان الارض الاعلى منهم مرتفعة والمسا  
قليلة بحيث لا يمكنه سقي ارضه بتمامها الا يسده لم يكن له ذلك لان الماء  
يكون مجوسا عن الباقيين في بعض المدة وفيه منع كلهم بل يكون لمن سبق اليه  
وفيه اعتبار بان الشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون الشراة التي يلوها  
اي يلوها رضاء الشراة الباقية وان وصلة لم شرب ارضه على اعلى بدونه  
اي الكرفان تراصوا على ان يسكر على النهر حتى يشرب بحصة او اصطالحوا على ان  
يسكر كل رجل منهم من نوبته لان الحق لهم الا انه اذا امكنه من ان يسكر يلوها او اب  
لا يسكر بما يسكر به كالطير او التراب من غير ارض لكونه ارضهم فان لم يسكر يلوها  
فبا التراب ولو كان الماء في النهر بحيث لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالعكر فانه  
يبداء باهل الاسفل حتى يردوا ثم بعد ذلك كاهل الاعلى ان يسكر وان يرتفع الماء  
الى اراضيهم وليس لواحد منهم اي من الشراة ان يشتر منه اي من النهر المشتركة  
نهر او ينصب عليه رحي او ينصب دالية وهي القار يستحق راي او ينصب عليه  
حبس او هو اسم لا يتخذ من الحبسة والالواح على النهر للادان البقية او بالشفق  
بكرصفة النهر المشتركة او بالنصب بتغير عن سنة الذي كاهل يجرى عليه ويسد  
جانب النهر فيوقف على ان شريكه الارض في ملكه ولا يضر بالنهر ولا يمانه اي الا اذا  
وضع رحي في ملكه بان وقع في بطن النهر وكان جانباه ملكا له ولا يخرج التسيل  
حالا كونه غير مضر بالنهر من كسر صفة ولا بالماء من اخراجه عن السنة فيجوز كما ذكرنا  
انفا ولا ان يوسع في النهر اي نهر من ارضه لانه يكسر طرف اصل النهر وينزله  
على مقدار حقه في اخذ الماء ولا ان يقسم بالايام او ما صفة بعد كون القيمة  
اي من القديم بالكوى بكسر الكاف جمع كوز يفتحها وقد يضم الكاف في المفرد فالجمع  
كوزة وعري ويجوز فيه المد والقصر المراد ثقب في الخشب او الحجر ليجرى الماء الى المزارع  
او الجدول اي ليس لواحد منهم ان يقسم بالايام ولا ما صفة مع ان القيمة مذكرة من  
القديم بالكوى وكذا ان يقسم بالكوى وقد كانت بالايام لان القديم يترك على قدمه  
ان يرضى الكل ولا ان يزيد كوة اي لو كان لكل منهم كوة سائة في نهره خاص ليس لواحد ان  
يزيد كوة وان وصلة لم يفر الباقيين لان الشراة خاصة بخلافه ما اذا كان الكوى في النهر العظيم  
لان لكل منهم ان يشق نهر منه ابتداء فكان له ان يزيد في الكوى بالطن بقا الاول كما  
في الهداية ولا ان ينقص بعض كوة وفي التبيين ولو اراد الاعلى من الشراة ان يترك  
الحاصر وفيه كوى بينهما ان يسد بعضهما دفعا لفيض الماء على عنها كناية بنزل  
ليس له ذلك لما فيه من الاضرار بالآخر وكذا اذا اراد ان يقسم النهر من صفة لان القيمة  
بالكوى تقدمت الا ان يتراضا لان الحق لهما اولا اي يسد لواحد ليسوق من يده الى ارض



اخرى له ليس لها اي للارض الاخرى منه اي من الشرب لا حتما لان يدعى ربا الارض  
بتقادم العهد حقا لا تلك الارض في الشرب وكذا اراد ان يسوي شربه في ارضه  
الاولى حتى ينتهي الى هذه الارض الاخرى لانه يستوفي فائدة على حقه لو اكره  
الاولى تشييع بعض الملة قبل ان يستوي الاخرى فان رضى البقية او بقية الشركاء  
بشيئ من ذلك المذكور من النقص والزيادة والقسمه من ايام وعرضها  
جاز لان الحق لهم ولهم السقاطه وهم اي البقية نقضه بعد اجازة ولو  
وتشتم من بعدهم لانه اعمارة الشرب لا مباداة الشرب بالشرب باطله وكذا  
اجازة الشرب لا يجوز لما عرف في موضعه فثبت الاعارة هذا ان القسمه باللكوي  
قد تمت وليست لا جدا ان ينقص تلك القسمه فانه انما صيغ على خلاف ذلك يكون  
كل واحد منهما معبرا بغيره من صاحبه فيرجع فيها هو ورثة في وقت نشاء  
لانه العارية عن كرامة كما في التبيين والشرب يورث لكونه حقا ماليا فيجوز فيه  
الارث ويوصى بالانتفاع به اي بعينه لا بقرينه اذ الوصية كالارث في الثبوت بعد  
الموت فيصير حكمها حكمه وجهالة الموصى به لا يمنع الوصية لانها من الوصية  
اوسع العقود حتى جازت للمعدوم المعدوم كما في المنع والبيع والشرب ولا يوجب  
يوجب ولا يتصدق ولا يلا ارض للجهالة الفاحشة وعدم تصور القبض وكونه غير متقو  
حتى لو ائتمن شرب انسان بان يسقي منه من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل  
وفي الهداية ولا يباع الشرب في دين صاحبه بعد موته بدون ارض كما في حال صوته وكيف  
يضع الامام الا اذا كان يضمن الى ارضه لا يضمن له فيبيعها باذن صاحبها ثم ينظر الخ  
الا وضاع الشرب وبدونه فيصرف في التقاوت الى قضاء الدين وان لم يوجد ذلك انتهى  
على ترك الميت بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها فيصرف الثمن الى ائتمن الارض  
والفاضل الى قضاء الدين ولا يجعل الشرب مهرا حتى لو تزوج امرأة على ان  
يكون الشرب مهرا لها بحسب مهر المثل عليه كالشرب ولا يجعل بدل صالح فيكون  
المدعى على دعواه ولا يضمن من ملأه ارضه قنن ارضه جاره ان تزوت لانه مسبب  
وليس بمقعد فيه فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في السب ان يكون متعلبا  
وانما لم يضمن بمقتضى فيه لانه ان ملأه ارضه ماء وسقيها كما في المنع وفي  
الفتاوى هذا اذا سقي في ثوبه مقدار حقه واما اذا سقي في ثوبه او راد على  
حقه يضمن على ما قال اسمعيل الزاهد في ذكر التمسك اذا سبق سقي غير مقدار  
فتعدى ضمن عليه الفتوى ولا يضمن من سقي من شرب غيره كانه الشرب ليس  
بما يتقوم وهذا على رواية الاصل وهو مختار الا بام المعروف بخوار زاده  
وعليه الفتوى كما في الفتاوى والزاهد في من سقي من شرب غيره يرفع الح  
السلطان لا يورثه بالحبس والعقب وفي المنع وان اخذ مرة بعد مرة يورثه  
السلطان بالنزب والحبس ان دأى ذلك **كتاب الاشربة** ذكر الاشربة  
بعد الشرب لانها عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لما نسبة  
لا حياء الموات ومن محاسنه بيان حرمتها اذ لا تشبهت في حسن  
اشيئ ما ينزل العقل الذي هو ملاك معرفة الكد تع وشكر انعامه فان قيل

ما بال رجل

ما بال رجل الامم السالفة مع احتياجهم الى ذلك قلت بان السكر حرام في جميع  
ديان وحرمة شرب القليل علينا كرامة لنا من الله تع لتوقع في المخطور ونحن  
منه دلتنا بالحرمة واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الفروج والاباحه قال  
الله تع هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال كلوا مما في الارض حلالا طيبا واما  
ثبت بعارض مطلقا او حروري فمالم يوجد من ذلك كل الحرمة فهي على الاباحه  
وقد دل كتاب الله تع وهو قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وقول النبي عليه السلام حرمت  
الخمر لعينها غاييلها وكثيرها وقد تواتر تحريمها عن النبي وعلية جماع الامة وانكر  
من كل شرب فالشرب لغة لم لا يشرب بها كان او غيره حلالا او غيره واصلا حلا  
ما هو لسكو وما يستخرج منه وهو اكثر عن عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف مخزون  
اي شرب الاشربة واصولها التار كالعنب والترو والذبيب والحبوبات كالتمر و  
الذرة والدخن والحلوة كالسكر والفايز والمسل والابان كلبن الابن  
والرمان والمخز من العنب خمسة انواع وستة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان  
ومن كل البواقي واحد وكل واحد منها على نوعين ومطلوع كما يشاء في حرم الخمر  
وان قلت وهو التي بكسر النون وتشديد الياء من ماء العنب اذا غلظ من غلا يغلى  
غليا وغليا اي صار اسفله واشتد اي قوى بحيث يصير مسكرا والقذف بالزبد  
بالاشربة اي رماء بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفو ويرق بشرط عند  
الامام لان الغليا بعد اية الشدة والقذف بالزبد والسكون كمال الشدة اذ به  
يتبين الصافي عن الكدخله فاطمنا لان عندها وعند الامم الشدة  
لا يشترط فيه القذف بالزبد لانه متى خمر قبل القذف احيا طابا به قال  
ابن السني في شرح الوقاية وخصر الخمر بالتي من ماء العنب اذا صار مسكرا  
باتفاق اهل اللغة واستعمل فيه وقال بعض الناس لفظ الخمر اسم لكل مسكرا  
كان او مطبوخا من له عنب او غيره لانه مشتق من محامر العقل وهو  
موجود في كل مسكر واجيب عنه انها تسمى هذا الخمر وهو الشدة والقوة  
والاحتماره وهو غير راحة لا للخفاقة ولوساها لستى لخاصته العقل وذا  
لا يدل على ان كل ما يخمر العقل مستخرج كالخمر لانه لم يحد بالكون بظهور  
وهذا لا يدل على ان كل ما ظهر يسمى الخمر مع ان المناسبة في الوضع تغير  
تادة كما في الخمر والخمر وقد تغير كما في الخمر والمجدار ويحرم الطلوع بكسر الطاء  
وتخفيف اللام ومدالغ وهو ما طبع منه اي من ماء العنب فذهب اقل من  
ثلثة كما في الوقاية والكنز لكن في البين نقلا عن المحيط الطلاء اسم المثلث وهذا  
اذا طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبقى ثلثه على ما يسمي من قريب ويؤيد المحيط  
تفسير الجوهري اياه بما ذهب ثلثاه وفي الهداية كما في المثلث وفي النهاية  
كما في المثلث اعتبر الذاهب اقل من ثلثه ويسمى الباقي ايضا سواء كان الذاهب  
قليل او كثيرا بعد ان لم يكن الذاهب ثلثين فان ذهب نصفه بالطحين وبقى النصف  
سمي منصف او ان طبع باوى طبخة يسمى باوى اسم كما يطبخ من ماء العنب حتى  
يذهب اقل من ثلثين سواء كان اقل من الثلث او النصف بعد ما صار مسكرا



اذ اغلوا واشتد وقذف بالزبد على اختلاف لانه رقيق ملذ مطرب يدعوى قليلا الى  
كثيره كالحلوه وهذا المجتمع عليه الفساق فيجرب منه ربه دفعا لما يتقرب به الفساق  
وقال ابو زاعي انه مباح وهو بعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس بخرم ويحرم  
السكر وهو الحرام في المغرب بفكرتين غير الرطب وهذا قال من ماء الرطب وفي  
المشع وشقاقه من سكرة الريح اذ انه سككت قسره الجوهره بنيد التمر وفي الهداية  
السكر هو الذي من ماء التمر في الرطب وفي العناية انها من التمر بالرطب لا من  
التخذ من ماء التمر اسمه بنيد التمر لا السكر وهو حلول على قول الشيخين فبين قول  
الجوهري والعقلاء نوع من اللفه فليست امل وانما يحرم اذ اغلوا واشتد وقذف  
بالزبد وقيله حلول وقيل حلول وقال الشريك ابن عبد الله هو مباح وان قذف  
بالزبد لقوله تعالى ومن شر ان النخل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا  
ان الذكر وقع في موضع المنه وهي لا يتحقق بالمحرم قيل في جوابه ان توصيفا  
المعطوف بالحسن لا يخلو عن الدابة علم ان في المعطوف عليه في مباح ان الامتنان  
مشروب بالتزبد فهو يتخذون سكرا ورزقا حسنا ويحرم بغير الزبيب وهو  
الذي من ماء الزبيب اذ اغلوا واشتد ويتاى فيه خلافا لا ورايع واشتراط  
قذف الزبد بهن اي في النقع والسكر والطلبه على ما في الخبر ان على الخلاق  
الواقع فيها والكل من الطلوه والنصف والباقي والسكر والنقع حرام  
لحديث كل سكر حرام ولعله كحل له سبله من العقل وحرمتها وحرمة هذه الاشياء  
دون حرمة الخمر فحاشية الخمر علية كالبول لثبوت حرمتها بدليل مقطوع و  
مخاسنة هذه الاشياء بخلاف في غلطها خفتها فان نجاستها خفيفة في رواية  
ويكفر مستحل الخمر لا تكاره الدليل القطعي دون هذه الاشياء لان حرمتها غير قطعية  
بل اجتهادية ويحده بشرط قطرة من الخمر وان وصلية لم يسكر بها وهذه الاشياء  
لا يحد فيها المالم لا الحدود في النجاسة ولا يتعدى الى المطبوخ ويجوز بيع هذه  
الاشياء ويقتن من تلقاها عند اتمام خلاها كما مر في الفصص وفي الخبر عدم  
جواز البيع وعدم الضمان على مختلف اجماعا اما عدم جواز البيع فاقوله عليه  
السلام ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكل ثمنها واما عدم الضمان فلسقطها  
فقد مرها في حق المسلم ولو طبخت الخمر او غيرها من الاشربة المحرمة بعد اشتداد لاكل  
وان وصلية ذهب الثلثان وبقى الثلث لان الطبخ للنقع من ثبوت الحرمة لا الرضا  
بعد ثبوتها لكن قيل لا يجد من شره ذلك المطبوخ مالم يسكر لانه في القليل ورد  
في التي والطبخ بورن الشهية والحديد في بها وعند السكر ياكل الخمر ويجعل بنيد  
التمر والزبيب اذ اطبخ اذ في طبخة وهو ان يطبخ الى ان يطبخ وان وصلية عند  
بمكته مالم يسكر بلانية فهو طرب بل بنيد لقوله عليه السلام لا تنبد والترطب  
والزبيب معا ولكن انبند واكل واحد منهما على حدة وهذا نص علمات  
المتخذ من كل واحد منهما فزاد مباح وهذا يجوز على المطبوخ منه اذ التي  
حرام باجماع الصحابة وفي الهداية والجميع في الطبخ بين العنب والتمر وبين التمر  
والزبيب لا يذهب ثلثه لان التمر كان يكتفى فيه باذني طبخة فغير العنب لا يكتفى

ان يذهب ثلثه فيعتبر جانب العنب احتياطا وكذا اذا جمع بين عنب العنب و  
نقع التمر قلنا انتم هذه الخالف لما قبله وهو قوله وفيه التمر والزبيب ان الخمر  
كل واحد منهما اذ في طبخة حلول تنقع وكذا يحل بنيد العسل والتمر والمطبخ  
والشعير والذرة وفي الهداية وفيه العسل والتمر وبنيد الحنطة والذرة  
والشعير حلول وان لم يطبخ وهذا عند الشيخين اذ كان من غيرهم ومروى والقول  
عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين وانما راي الكرامة والنخل خصالا حرم بها  
والمراد بيان الحكم التام كمن ياتي في قوله عليه السلام حرمت لغيرها وانكر من كل  
شراب الا ان يحل هذا على سكر من كل شراب يتخذ من هاتين الشجرتين غير الخمر  
كما في التسهيل لكن يرد ما رو عن النبي عليه السلام انه قال ما السكره كثير وقيله  
حرام وقال مسكر حرام اذ ان يقال ليس بثابت والين سلمت نبوته فهو محمول على  
القدح الاخير تنقع فان اتوا العقلاء في هذه الحيل مضطربة والخلط من الزبيب  
والتمر طبخت او لا هذا قيد لقوله وكذا بنيد العسل الى هنا لكن في الهداية وغيرها  
من المعبرين ولا يبين بالخلط لما رو عن ابن زيار انه قال فسألني ابن عمر عن  
بشرية ما كرتا هتدي الى اهلي فقدرت اليه من القدح خبيرة به لك فقال  
ما ذروناك على عجرة وذهب وهذا من الخلطين وكان يخلو بها لان مذهب  
ابن عمر تنقع الزبيب كان حراما وهو التمر منه ولا يورى الى الساقص وملوا  
عن التمر عند الخلطين محمول على حاله القوي وكان ذلك في الابتداء والاباحة  
في حاله السعة انتهى فلهذا ظهر المناقاة بين قول المصنف وهو طبخت او لا  
قبل الاشتداد ويؤيده ما رو عن عائشة رضي الله عنها قالت تنبذ رسول  
الله في مسقاه فياخذه قبضة من تمره وقبضة من زبيب فيطرحها فياثم  
يصب عليه الماء وينبذ عذاة فيشر به عيشة وينبذ عيشة فيشر به عذوة فلهذا  
ان قبل الاشتداد لا يثبت من العذوة وكذا في القينة غالباً تنقع وكذا يحل الثلث  
وهو عنب العنب اذ اطبخ حتى يذهب ثلثه وبقى الثلث ولا يعتبر بما خرج من  
القدر من بنيد العلبان من الزبد فالوطبخ عشرة اصوع من العنب فذهب  
صاع بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع وبقى الثلث فيحل وينبغي ان يكون  
واذا انقطع الطبخ اعيد وان كان قبل تبخير المذرة وغيرها حل والا حرام وهو  
المختار للمفتي كما في القهستاني واد وصلية اشتد وقذف مالم يسكن بلانية  
لهو عند الشيخين لانه لغلطه لا يدعوا الى اكله وشره وهو في نفسه عذاة  
فينبغي على الاصل الا باحكا من تفصيله قبله وفي الهداية والذي يصب الماء بعد  
ما ذهب ثلثه بالطنخ حتى يترك ثم يطبخ طبخه فيحكمه حكم الثلث لان صب الماء  
الاضعفا بخله فما اذا صب الماء على ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لان الماء  
يذهب اولا للطافية او يذهب منهما فله يكون الذاهب ثلث العنب وفي الهداية  
منها من هذه الاشياء روايان والصحيح وجوبه اي وجوب الحدات  
الفساق فيحقر عليه في زماننا اجتماع علمائنا لا شرية بل فوق ذلك  
وقوع طلوه من سكر منها لانه بمنزلة النائم وذهب العقل بالبيع وليس الزمان



والكل حرام عند محمد وعند مالك والشافعي به انه يقول محمد يعني لنفسه الزمان وعند  
محمد مثل قولهما وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف فيه والى ان يبينه وبين  
الشيخين انما هو قصد التقوى بمنزلة ما عند قصد انفسهم حرام اجزاء  
فانه يقع الطلاق بالاجماع لان انفسهم حرام وما يورث الحرام الى الحرام فهو حرام  
ايضا وخل الخرج للزوال لانه اذا اذها الذي هو علة الحرمة ولو وصلة خللت  
بغيره بالقاء معالج او خل عند القدم على السلام خير حكم خل حرامه وكان  
التخليل اصلوح كبرية الجلد كذا في صفة الاسكار وعند الشافعي بكونه تخليلها  
ولا يحل الخل الى اصله ان كان التخليل بالغامض في قول واحد لا احتمال بقاء  
اجزاء الخمر وان كان بغير الغامض في قول واحد في الحل الحاصل قولان ثم اذا صارت  
خلوا يظهر ما يورثها من انما واما اعلاه وهو الذي انتقض منه الخمر فقد قيل  
فيظهر شيئا دقلا يظهر ولو غسل بالخل فتخلل من ساعته ظهر له استحالة ولا  
باس بالاعتناء اى اتخاذ البند في الدابة وهذا الفرع والختم بفتح الخاء المهملة  
وسكون الهمزة وفتح الياء المثناة وهو الحكة الحرام يحل فيها الخمر ويؤتى  
بها من نواحى اليمن والمزقة هذا هو الماء المطلى بالزفت والبقع هو الحب  
المقود في هذه الظروف كانت مختصة بالحكة فلما حرمت الخمر استعمال  
هذه الظروف تشديدا في تحريم الخمر ثم انبذ ينظر فلو كان الوعاء عتيقا  
يفسل تلك فيظهر وان كان جديدا لا يظهر عند محمد لتسرب الخمر فيه بخلاف  
العتيق وعند ابى يوسف يغسل تلك ويجفف في كل مرة وقيل ابى يوسف بجملة  
مامره بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غيره متغير يحكم بطهارته  
وفي الخاتمة انه حكى عن الفقيه ابو جعفر ان الخمر اذا صارت خلوا يظهر الظرفا  
كله ولا يحتاج الى ذلك التكليف وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو اختيار الصدر  
الشهيد وعليه الفتوى وان جار الخل يرتفع الى اعلاه فيظهر كله ويكره تسرب  
دودي الخمر وهو ما سبق في اسفله وانه مشتط اى بدوى الخمر وانما اختصرت  
بالذكر مع ان الاستغناء به حرام لانه باثيرة من تحميم الشرج الشرج والمراد  
بالكرهية الحرمة كانه فيه اجزاء الخمر وهذا هو المفهوم من الهداية وغيرها  
ولذا قال في مختصر الوفاية وحرم تسرب دودي الخمر ولا يجد ساربه بلا مسكره  
لان وجوب الحد للزجر عن الميل والطبع لا يميل الى الدودي فقليله لا يدعو الى  
كثيره خلافا للشافعي فانه قال يحل له تسرب جزء الخمر ولا يجوز الاستغناء  
بالخمر لان الاستغناء بالبخير حرام كما حققناه في الكراهية ولا يجوز ان يدور  
بها اى بالخمر جرح بضم الجيم ولا يجوز ان يدور اى بها تدبيرة لانه  
نوع استغناء والدبر بالخرنوب قرحة دابة ولا يسقى ادميا ولو وصلة الله دوى  
كما بيناه للكراهية ولا يسقى الدواب مطلقا وقيل ان اريد سقى الدواب فيتم  
الخمر عليها اى الى الدابة فان قيدت اى الدابة الى الخمر لا بأس به اى بالفقود  
لانه لا يكون حاملا كما في الكلب مع كونه فانه ان ادعاه اليها فلا بأس به  
ان حملها اليه لا يجوز ولا بأس بالغذاء الذي روي في الخل لانه يصير خلوا كما

يحل اليه اى الى الدودي دون عكسه اى يحل الدودي اليه لان النجس يحل  
**كتاب الصيد** من اربعة كتاب الصيد كتاب الاشارة من حيث ان كل واحد  
من الاشارة والصيد مما يورث التسرور ومن حيث ان الصيد من الاطعمة  
ومناسبتها للاشارة بغير حكمة كما ان منها ما هو حلال او حرام كذلك من الصيد  
ما هو حلال وحرام الا انه قدم الاشارة لمقتضاها اقتفاء بالاحتراز عنها في  
مجانستها لمجانس المكاسب ولا فيه تحقيق منه الله بقوله وحلقكم في الارض  
جميعا وبسببه تختلف باختلاف حال الصائد فقد يكون للحاجة اليه وقد  
يكون اظهار الجلاء وقد يكون للتفرغ وهو اى الصيد بمن الاصلطاد ما  
انتمى للمصيد المنع بقوانينه او يحتاجه لان المصدر يطلق على الفقير كقرب  
الامر وهو جازن بالجوارح المعتمدة من الكلب والفهد والبادى والشاين والبا  
والعقاب والصقور وخوها وقيد صاحب التوزيع بشرط قابلية التعليم وبشرط  
كون الحيوان الذى يصاد به ليس بجمل العين فلا يجوز الصيد يدب واسد لعدم  
قابلية التعليم ولا يجوز بالخنزير لاجسامه فيه فلا حاجة الى الاستئذان فعلى  
هذا ينبغي ان لا يجوز الا صطياد الكلب على القول بجماعه عنه الا ان يقال  
ان النص ورد في حل الا صطياد به بخصوصه ولا يصل فيه قوله في حل لكم  
الطيان وما علمتم من الجوارح ملكيين تعلمونهن مما علمكم الله اى صيد ما علمتم  
من الجوارح وهو مطروق على الطيانات والجوارح والكرات والجمع الكلب  
والملكيات الملكيات وقيل ان يكون جارحة بنا بها حقيقة ويمكن حمل  
الاية على العينين بشرط الجملة حقيقة علمها هو ظاهر الرواية لان في اشتراط الجم  
من الكواكب علمه بالمتقين به ومعنى قوله ملكيين ملكيين الا صطياد تعلمونهن  
تؤدبونهن والمعلم من الكلاب مؤدبها من كل ما ادب جارحة بجملة  
كانت او طيرا كما في العينين والمخد من سهم وعبر لقوله عليه السلام ادويت  
مكة سرهكت وذكر اسم الله عليه فكل ما يؤكله الاكله اى يجوز اصطياد  
ما يؤكل لحمه بما ذكره كله ويجوز اصطياد ما لا يؤكل لحمه لجلده وسفوفه  
لاطلاق قوله تعالى واذا طأتم فاصطادوا ولا يختص باكل اللحم قال قائلهم صيد  
للملوك ارباب وقالب واذا ركبتم فصيدى الا بطلان لان صيد سبب الا  
نفع بجلده او شعره او دهنه او كذا مستد فاعشروا كل ذلك مشروء كما في  
الهداية ولا بد فيه اى في الصيد من الجمع اى موضع منه فوات بعد جرحه يؤكل  
في ظاهر الرواية كذا في الذبح الاختيارى يحصل بالجمع وكذا الذبح كمنظر اى  
وعند ابى يوسف وهو رواية الحسن عن الامام والشافعي في قول انه لا يشترط  
الجماع لان الجوارح في اية بالسبب والمخلب حقيقة كما مر قبله كما مر في اية  
فيه من كون المرسل اى مرسل الجوارح او الدامي مسلما او كاذبا وهو يعقل  
التسمية ويضبط على نحو ما ذكرنا في الزبايح وبه يصير اهلا للزكوة وان لا يترك  
التسمية عند الارسال او الدوى لقوله عليه السلام اعدى بين حاتم اذا ارسلت  
كلبك المعلم وذكر اسم الله فكل بشرط التسمية يحل الاكل وعند الشافعي لا يشترط



في رواية فقد بالعمد انه لو تركه لغيره ناسيا ساجل ايضا كما مر من الدجاج وكود  
الصيد ممنعا من الادنى قواد على الامتناع بالقوائم او الجناحين متوحشا  
قال ابن الشيخ في شرح الوفاية والمجوان كالطير والارباب اذا وقع في الشبكة او  
سقط في البئر او كان ضعيفا مجرورا هو متوحش غير ممنوع واذا استأنس  
بالادنى وهو ممنوع غير متوحش فلا يجزى الحكم المذكور من الذبح الا اضطر الى  
واة كان ممنوعا ولم يكن متوحشا في الاصل كالبقرة يكون صيدا وان كان متوحشا  
كالذئب والغلب لا يكون صيدا من الذبايح لانه لا يؤكل بل يكون صيدا يستف  
مجلده ولا بد ان لا يقعد المرسل والمهر والرمي عن طلبه بعد التواري عن بصره  
الا ان يقعد الى اجتهاد ناسية كقضاء حاجته وكل من جوع وشرب عوى  
عطش وسلق عن فرض وجلس عن عرق فان قعد عن طلبه بلا ضرورة فو  
جد ميتا يحرم اكله لقوله عليه السلام اكل هوان الارض قتلته كما سياتي  
تفصيله ولا بد ان يشارك المعلم غير المعلم بفتح اللام فيهما فلو ارسل  
الكلب المعلم وشادكم غير المعلم في جرح صيد لم يؤكل لانه اجتمع فيه الجوع  
والحرم والاحتراز منه يمكن فيرجح المحرم اجتنابا ولو شادكم دون  
كراهية التحريم على الصحيح ولا يشارك المعلم مرسل ثم مفعد مضافا  
الى من يحمل ارساله ككلب المرتد او الوثني او المجوسى وكلب لم يرسل للصيد  
او ارسل وترك السجينة بعد كذا بناء وان لا تطول وقفة اى وقفته  
المعلم بعد ارساله حتى لا يقطع ارساله بالسجينة لغير اكله للصيد ولو  
وقف القهقهة ومن الاحتمال في اخذ فلا يحرم لان ذلك عارته وكذا  
البعض الكلاب فلا يقطع به رد ارساله كما سياتي ويجوز لكل جارح  
عالم من السباع والطير من ذوات اربع او ثلث ارجل اخذ الصيد بطريق السباح  
التيخرج وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا يخطئ لم يحمل صيدا بل لا يجزى لانه  
لم يخرج كما في القهقهة ونبت التعلم يقابل البراء او بالرجوع الى اهل الخبرة  
عند الامام فان عنده كما قيل لان المقايير لا تعرف اجتهادها بل سماعا او  
سماعا فيقضي الى رأى المشايخ كما هو اصله في جنسها واختيار اهل الخبرة  
وكان ذلك يختلف باختلاف طباعها وقدرها وهو رواية الامام نبت التعلم  
في ذوات اربع ارجل ثلث ارجل لا تترك مرة يحمل على السبع ومنه على الترك  
بالشك و اذا ترك ثلث ارجل على ترك الاستفان والاشك بيقين لان الثلث  
مدة ضئيلة باختياره ايلو اذ عذر كما في مدة الخيار ونبت التعلم في ذوات  
الكل تحمل بالاجابة اذا رعى بعد ارسال وهو ما تواتر عن ابن عباس رضي وكان  
بدنه لا يحمل الضرب التعليم كما يحمل الكلب ومجوع واكثر بغيره مما يدل على  
التعلم فان في طبعه نفور يعرف زواله برجوعه بالداء سواء كان الرجوع  
بطبع اللحم او لا وقيل لو كان يرجع ما بطبع فهو معلم والا فلا وما مثل الفهد  
مما لا يحمل الضرب فتعلمه يترك اكله والاجابة جميعا لان في طبعه لا فقه اسرع  
النفور فلو اكل منه اى من الصيد البارى اكل اى يحمل اكل الباقي من هذا الصيد

لانه تعلمه بالاجابة لا يترك اكله بالاجماع الا عند الشافعي في الحدية كما يوه كل  
لان اكل منه الكلب والفهد عندنا مطلقا سواء كان نارا او معتبرا  
والشافعي قوله انما اذا اكل نارا فحق قول يحرم وفي قول يحل وانه قال مالك  
ولو اعتاد اكل ما ظهرت عادته فيه وهل يحرمها اكل منه قبل الذي ظهرت  
به عادته فيه وجهان والاصح ما قلنا لقوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك  
المعلمة وتكرك ثم الله فكل مما مسكه عليه الا ان ياكل الكلب للواكل  
فان اخاف ان يكون ذاهبا مسكه على نفسه كما في التبين وغيره فان اكل  
ذو الناب من الصيد وترك ذوات الناب الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صار  
بعده اى بعد ترك اكل صاده فكل من اكل ذوات الناب او بعد ترك الاجابة  
حتى يتعلم على الخلافة الذي بيناه انما ذكرنا ما صد قبله اى حرم ما صار  
قبل اكله وقبل ترك الاجابة لانه علامة الجهل والابتداء فظهر ان الحكم  
عليه بالتعلم خطأ وبقي ملكه فان كان مجرد اى بيته عند الامام خلافا لهما  
فان عندهما لا يحرم الا الذي اكل منه لان تعلمه علم بالاجتهاد فلا ينقص با  
احترازه وان لم يبق في ملكه بان يأكله او يتلفه لا يظهر الحرمة كغيره  
الحق المحلي وانها قلنا مجرد اى بيته لان ما ليس بمجرد بلان كان في الغارة  
بعد تثنية الحرمة اتفاقا وان شرب الكلب من دمه اى دم الصيد ولم ياكل من  
لحمه او نهشه اى الكلب فقطع منه اى من الصيد بضعة اى قطعة من اللحم  
ورماها اى من الصايد تلك البضعة واتبعه اى اتبع الكلب الصيد بعد التمسك  
والقطع والرمي فاخذه وقبله ولم ياكل منه اكل وذلك لا ما بالشرب بدون  
اكل مسكه على صاحبه وسلم اليه وكذا اذا قطع منه بضعة ولم ياكل الصيد  
لان الاول من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسكه عليه ما يصلح  
وكذا اذا لم ياكل واخذ ما رماه مطلوب صاحبه وفي كل منهما سلم الصيد  
صاحبه واذا كان في تحقق علمه وان وصله اكل الكلب لتلك البضعة  
صيده لان هذا السير لا يخل من الصيد اذ لم يبق صيد بعد تسليمه وقض ما  
وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد لانه لم يبق صيد كما اذا اتى  
اليه طعاما غيره او اكل هو اى الكلب بنفسه منه اى من الصيد بان حطفت  
شيئا منه بعد احرار صاحبه لانه خرج عن كونه صيدا في هذه الحالة بخلاف  
ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد اى نهش الصيد فقطع منه بضعة  
في كليهما ثم ادرك الصيد فقبله ولم ياكل منه لا يؤكل لما مر انه اكل فجا  
الاصطفا فبيننا انه جازا هل مسكه على نفسه وان خنقه اى خنق  
الكلب الصيد ولم يجزجه لا يؤكل لان الجرح شرط على ظاهر الرواية  
عليها ذكرناه وهذا يدلك على انه لا يحمل الجرح بالكسر وعن الامام انه  
اذا كسر عضوا فقبله لا بأس باكله لانه جراحة فهي كالجراحة الظاهرة



كما في الهداية وفي الغاية الفتوى على ظاهر الرواية وكذا ان شاذكم كذا غير معلوم  
او كلب مجوسى او كلب تركى مرسله التسمية عمداً هذه المسئلة مستدركة لا نقا  
ذكرت بعينها انفاً فائدة في ذكرها تأييداً ان يقال لو طمته لا قوله وان ارسل مسلم  
كلبه فخرج مجوسى فانه جرح والمراد بالزجر النهج اى هيجه فهاج بان صاح  
عليه فاذا داء في العود كما في التبيين حل اكل الصيد وبالكس يعنى ارسله مجوسى  
فخرج مسلم فانه جرح حرام اكله الحاصل انما اذا اجتمع الرسل والاعراض العبرة  
للارسال لان الزجر الزجره وان ارسله كونه بناء على ان ارسله فليس يفسد به  
الارسال لان الشئ لا يرتفع الا بمثله او بما فوقه كما في منجى الكى فلا يرتفع ارسل  
المسلم بزجر المجوسى والارسال بزجر المسلم فبق كل منهما على مكان عليه وفي الهداية  
وكل من لا يجوز ذكوره كالمترد والمجوسى وتارك التسمية عمداً في هذا بمنزلة المجوسى  
وان لم يرسل اى الكلب احد فخرج مسلم او غيره فالعبرة بالزجر اى لو شبع الكلب  
بنفسه على الصيد فخرج فانه جرح واخذ حل الكلب بمقتضى القياس ان لا يحل  
لان الارسل بمنزلة زكوة اضطرارية ولهذا شرط فيه التسمية وان لم يوجد  
لتقدم الزكوة حقيقة وحكما واذا استحسن ان الزجر عند عدم ارساله  
بمنزلة الارسل لانه انزجار عقيب زجره دليل على طاعته وان ارسله اى الكلب  
ولم يسم وقت ارساله عمداً فخرج فسمي بالعبث لحال الارسل يعنى ان لا يكون  
عبثاً بالتسمية وقت الزجر وان ارسله على صيد فاخذ الكلب يجر اى غير الصيد  
حل مادام على شئ ارساله وقال مالك لا يحل لانه يغير ارسله اذا ارسله لم يفتن  
بالمشا ولنا ان الارسل شرط غير مفيد لان المقصود حصول الصيد اذ لا يقدر على  
الوفاء به اذ لا يمكن تعليمه على وجه يأخذ ما عينه فسقط اعتباره مادام لم يعزل  
عن سمنه ولو عدل عن الصيد بمنه ويسر وشاغل في غير طلب الصيد وترك  
سمنه واتبع الصيد فاخذه لم يترك لانه غير مرسل اليه وكذا لو ارسله على صيد  
وتسميته واحدة فاخذ كلها حلت الصيد كلها لان المقصود به حصول الصيد  
والذبح يقع بالارسال وهو فعل واحد فيكتفى فيه بتسمية واحدة بخلاف من ذبح  
الساكنين بتسمية واحدة لان الثانية مذبوحة بفعل اخر فلا بد من تسمية اخرى  
وان ارسل النهد فمكن حتى التمكن ثم اخذ حل لان مكنته ذلك حيلة منه للصيد  
لا استراحة فله لقطع الارسل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك اى الكلب فيكون  
مع بمنزلة النهد ولو ارسله اى الكلب على صيد فقتله ثم اخذ اخر فقتله كالثور  
جميعاً لان الارسل قائم لم يقطع كالثور من صيد فاصاب اثنين اى اصابه وغير  
الكل ولو قتل الاول فمكن عليه طوك من الشاة ثم جرحه اخذ يوكل الشاة لا يقطع  
الارسال اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما كان استراحة بخلاف ما تقدم واذا  
رمى سهمه ومكنه سمي اكل ما اصاب اذ جرحه السهم لانه لا يرحى حكمى ولا حل بدون الذبح  
لما عنده من نجاته قال قال رسول الله عم اذا رميت فميت فخرقت فكل وان لم تحرق

فله ناكل

فلو ناكل وان ترك اى التسمية عمداً حرام كله لا بشرط التسمية في كل ذبح حقيقة وحكما  
بالنظر وان وقع الشهو به اى بصيد فتحامل اى تكلف في الشئ حمله للسهم وغاب  
الصيد لم يقعد الرامي عن طلبه اى الصيد وجده اى الصيد ميتاً حل ان لم يكن  
جراحة غير جراحة السهم لقوله عليه السلام لا يثلمه اذا رميت لم يملك وغاب  
ثلاثة فادركته فكل ما لم ينتن رواه مسلم اما وجده جراحة سوى جراحة سهمه  
لا يحل لانه يظهر الموت سبباً ان احدهما موجب للحل والاخر موجب لموته فيغلب  
الموجب للحرمه مع ان الموهوم في مثل هذا كما لم يتحقق دليل قوله عليه السلام لعجل  
هوام الارض فقتلته خلافاً لما في كماله ان قد عد عن طلبه ثم وجده ميتاً  
لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه فيحرم وهو القياس في الكل الا ان  
اتركناه للضرورة فيما لا يمكن التمسك عنه وبقي على اكله صل فيما يمكن وفي التبيين  
وجعلنا صيغتين في فتاوى من شرط حل الصيد ان لا يتواري عن بصره ثم قال  
وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتواري وان لم يقعد عن طلبه واليه اشار صاحب  
الهداية بقوله والذي روينا به حجة على مالك وقوله ان ما تواري عنك اذ لم يحل فاذا  
عاد لطلبه لا يحل وهذا ينير الى انه اذا تواري عنه لا يحل عندنا وان لم يقعد عن طلبه  
حتى اصابه فيكون كما سبقنا لقوله اذ وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب ولم يزل  
في طلبه حتى اصابه ميتاً اكل وان قد عد عنه لم يوكل فبني الامر على الطلب وعدمه  
على التواري وعدمه وعلى هذا اكثر كتب فقه اصحابنا ولو حمل ما ذكره على  
عدم صلبه كان يستقيم ولم يبق قص لكنه خلاف الظاهر انتهى لكن يمكن ان يقال ان  
كلام صاحب الهداية مبني على ان مدار الحل وعدمه عدم التواري وذكر الطلب فيما  
سبقه كعلام ان مجرد التواري لا يضربل لا بد مع هذا ان يقعد عن طلبه حتى يتحقق  
كمال التواري فانه اذا غاب المرص ولم يقعد الرامي عن طلبه فوجده ميتاً لا يعد هذا  
تواري وقد روى ليه صاحب الهداية بقوله اذ سقط اعتباره مادام في طلبه ضرورة ان  
لا يرمى الا صطياداً عنه تدبر وفي النهاية عن التغييب عن بصره في القيام والشا جر  
والمرادى والطير وما اصابه السهم يتجمل ويطيح حتى يغيب عن بصره فسقط  
اعتبار ضرورة اذا كان في طلبه لان الطالب لو قعد ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طلبه  
ولانه لو قعد ولا ضرورة فيما اذا قعد عن طلبه ولا بد لو قعد يكون التواري سبباً  
ويمكن الاحتراز عنه لك التواري بان يتبع الشاة ولا يفتل بل آخر والحكم فيها  
جرحه الكلب بالارسال كما حكم فيما جرحه السهم في جميع ما ذكره فان رماه اى الصيد  
فوقع فمات فمات اى في الماء او وقع على سطح او على جبل او شجر او حائط او اجرة ثم ردى  
منه اى اكله فمات حرم لان المتردية وهو حرم بالنظر لانه احتمل الموت بغير الرمي  
الماء من ذلك قبل هذا اذا لم يقع الجرح مهلكاً في الحال اذ لما كان مهلكاً فوقع في الماء  
لا يضر لان الحيوة الباقية فيه كالحية المذبوحة بعد الذبح فيؤكل وكذا السقوط لا يضر الجرح  
هذا اذا لم يكن الجرح في الحال اذ كان مهلكاً وبقي فيه من الحيوة بقدر ما في المذبوحة ثم ردى



يترك كما في النهاية وكذا يحرم لو وقع على نوح منصوب او قصبة منصوبة قائمة او حرفة  
طرف اجرة فخرج بها لاحتمال ان احد هذه الاشياء قتله تجده او بتدريه وهو ممكن  
الا حذر عنه وفي غنائه سد باب الاصطبار بخلافه وما اذا امكن التحريم لانه اعتبار  
كايه دى الى الجرح فامكن ترجيح المحرم على ما هو الاصل في الشرع كما في التبيين وكذا  
لو وقع على جبل او ظهر بيت ولم يتردد منه ولم يخرج من حله لانه وقوعه على هذه الاشياء على  
الارض سواء وفي الهداية وذكر في المشهور او وقع على صخرة فانسحق بطنه لم يؤكل لاحتمال الموت  
بسبب اخر وحججه الحاکم الشهيد وحمل مطلق المروى من قوله فاستقر عليها في الاصل على غير  
حالة الاشتقاق وحمل ما في رواية المتوفى شمس الائمة السرخسي على ما اصابه حد الصخرة فانسحق  
بطنه وهذا اذا ما فعله شمس الائمة اصح انتهى وان وقع في الماء فمات حرم هذه المسئلة من  
انها ذكرت بعينها انما فلا فائدة في ذكرها ثانيا الا ان يقال ذكرها تمهيد القول وان كان  
الطاهر ما يتا فوقع فيه اى في الماء فان انفس جرحه بظم الجرح فيه اى في الماء حرم لاحتمال  
الموت بالماء وبه قالت الائمة الثلاثة وان لم ينفس جرحه في الماء حل لتيقن الموت بالرمي  
مطلقة يحل عند الشافعي وما لك واذا لم ينفس جرحه في الماء حل لتيقن الموت بالرمي  
ويحرم ما قبله المراض وهو سهم لسهم لا رش له يمر على عرضه فيصيب برضه لقوله  
عليه السلام بغير ما اصاب بحد فكل وما اصاب برضه فانه لا يؤكل ولا يشرب منه بل من الحرج  
يتحقق معنى الزكوة كما في الهداية او البندق معطوف على المراضاى يحرم ما قبله البندق  
وهو بمنزلة مدورة يرمى بها لانه يندق ويكسر ولا يخرج فصار كالواض اذا لم يخرج ما قبله  
ولم يخرج قبله لها وان اصابه اى اصاب الرمي الصيد بجرحه بان رماه بجرحه وجرحه بجرحه  
يكسر الحمار بجرحه كذا في شرح المجمع والظاهر انه بالفتح بمعنى طرفه فان كان الحمار  
لا يؤكل لاحتمال انه قتله بنقله وان كان خفيفا اكل لتيقن الموت بالجرح وان كان  
خفيفا وجعله اى الجرح طويلا كالسهم وبه حدة فانه يحل لانه ينقل بجرحه والموت  
بمرودة حديدية ولم يضع بضعه لانه قتلها كما في الهداية وان لم يخرج لم يؤكل  
مطلقا اى سواء كان ثقيل او خفيفا لا اشتراط الجرح ولو رماه بسيف او بسكين  
فاصاب ظهره اى ظهر السيف او السكين او مقبضاى مقبض السيف او السكين فقتله  
لا يؤكل لانه قتله دقا الحديد وغيره سواء الاصل في هذه المسائل ان الموت  
اذا كان مضافا الى الجرح بيقين كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى النقل  
بيقين كان حراما وان وقع الشك في الشك ولا يدري ما بالجرع لو بالنقل كان  
حراما احتياطا او بشرط الجرح والادماء لقوله عليه السلام ما انهر الدم واقرى  
الا وداغ فكل شرط الا نهار وقيل بشرط الادماء لا يتان ما في وسعة وهو الجرح  
واخراج الدم ليس في وسعة فلا يكون مكلفا به لان الدم قد يكسر بالظلم والضيق  
المفترق بين المرق وكل ذلك ليس في وسعة وقيل ان كان الجرح كبيرا لا يشترط الادماء  
وان كان صغيرا يشترط لان الكبير انما لا يخرج منه الدم لعدمه والصغير يضيق الجرح  
ظاهرا فيكون التقصير منه وان اصاب السهم ظفاه اى ظلف الصيد بكسر الظاء حافر

او قرنه فان ارماه حل كله والا فلا يحل ليد قول من يشترط خروج الدم ولو خرج  
نشاة او غيرها فتحركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح يؤكل ولو لم يتحرك وخرج  
الدم المسفوح او تحركت ولم يخرج منها الدم اكلت وان علم حيوتها عند الذبح يؤكل  
وان لم يخرج الدم ولم يتحرك وان رميه قطع عضوانه اكل الصيد دون العضو  
اى يؤكل صيد قطع عضوانه بالرمي كاليد او الرجل لانه ذبح برضه ولا يؤكل عضو  
المقطوع لقوله عليه السلام ما بين من الخي فهو ميت قد ذكر عليه السلام الى مطلقا فيعرف  
الى الخي الحقيقي وعند الشافعي يؤكل كمن امان الصيد في الحال ولا يؤكل المبان منه  
الميلان وان قطعه اى العضو ولم يديه فان اكل اليامه فمات اكل العضو ايضا  
اى كما يؤكل الصيد لانه بمنزلة ساثر اجزائه والاى وان لم يحل لم يتوهم اليامه بل هو  
بان بقى منه معلقا بجملته قد يؤكل المبان لوجوب الابانة معنى والعبارة للمعان وان  
قبره اى شق الصمد طولا وكذا عرضا كما في الفهستان نصفين او قطعه اثنتان  
والاكثر من جانب العجز اكل الكل اى كل المبان والمبان منه جميعا لا يمكن بقائه  
الحياة بعد هذه الجرح فلو يتبين والحدوث بخلافه وما اذا كان الثلث من طرف  
بالرأس والثلث من طرف العجز لا يؤكل المبان منه لا المبان لا يسكن الحياة من الثلثين  
من طرفي حيوة المذبوح وبخلافه وما اذا قطع اقل من نصف الرأس اذ يؤكل  
المبان منه لا المبان لا يسكن الحياة المذكورة وكذا اكل الكل لو قطع نصف رأسه  
او اكثر المعلقة المذكورة واذا ارتكك الصيد حيا حيوة فوجوه المذبوح فلم يجد من  
زكوته لانه قد رعى الاصل وهو زكوة حقيقة قبل حصول المقصود باليد  
وهو الزكوة الاضطرابية ولم يذكر قبل موت الصيد فبطل حكم البدل فان تركها  
ان الزكوة متمكنا اى قاضيا منها اى من الزكوة حرم لما يتبين انفا وكذا يحرم لو تركها  
غير متمكنا منها اما لفقد الاله او لضيق الوقت ومع الاله الذبح وفيه من الحيوة  
قد قما يكون في المذبوح وظاهر الرواية لان زكوة الاضطرار انما تعتبر اذا لم يقع  
في يد حيوة وهذا في يده فيسقط اعتبار زكوة الاضطرار فيه وعن الشيخين  
وهو قول الشافعي انه يحل اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما في المذبوح بعد الذبح  
وان لم يبق من حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما يتوهم بقاؤه بعد هذا كما لا  
يشوبطنه واخرج ما فيه فلم يذكر حيا فيحل ولا يلزم تركه وفيه اشارة الى انه  
لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله فصل اكله وبه نأخذ كما في  
في الفهستان نقله عن النظم وقيل عن الامام لابد من تركه ايضا اى كما يكون فيه  
حيوة فوق ما يكون في المذبوح لانه وقع وزيد حيا فلا يحل الا بذكوة الاضطرار فان ذكاه  
حل اجماعا وكذا اكله ركبا المذبة اى التي سقطت من العلو والطبيخ اى التي ماتت من  
النظم وهو ضرب الكسبي والقرن والموقوفة اى التي قتلت بالخنسب والتي تفرق رشق  
الذبح بطنها وفيه اى وفي كل واحد من هذه الاربعة حيوة خفية اى من حيوة  
المذبوح او جليلة اى فوق حيوة المذبوح وقيل الحقيقة بان لم يتحرك ولكن بنفس  
بالحيوة والجليلة بان يتحرك حل اى يحل هذه الاربعة انا ذكيت وعليه الفتوى  
لقد رعا وما اكل السبع الا ما ذكيت به استثناء مطلقا من غير تفصيل فتناول اكله

مطلقا



ولأن المقصود تسهيل الدم النجس بقيل الزكوة وقد حصل وعند أبي يوسف أن كان أحد هذه الأربعة بحيث لا يحل بالتذكية لأنه لم يكن موطئ بالذبح أي مضاف إلى الذبح وبه قالت الأئمة الثلاثة وعند محمد أن كان يعيش فوق ما يعيش المذبح حل وأما أبي وإن لم يكن يعيش فوق ما يعيش المذبح بل كان يعيش مقدرا يعيش المذبح بل كان يعيش مقدرا يعيش المذبح فلا يحل بالتذكية لأن فيه حياة المذبح غير مقبض ومن دعي صيدا أو تحت أي حيلة ضعيفا وأخرجه عن غير الاستناع أي صير إلى حال لا يجوز من يداهيا ولكن يبرج حيونه ثم رماه أخر فقوله حرم أكله لاحتمال الموت بالثاني وهو ليس بذكوة للقدرة على كونه الاختيار وضمن الثاني قيمته أي قيمة الصيد للأول ملك الصيد بالتخانة والثاني يرميه التلصص ملكه فيضمن قيمته ميبك بالجرأة وفي البيهقي تفصيل فليطالع قبل يبرج حيونه لأنه لو لم يبرج حيونه بان قطع بالرمي الأول رأسه أو يربطه أو يحرقها يحل أكله لأن الموت مضاف إلى الأول والثاني كما في شرح المجع وإن لم يتخذه الأول ورماه الثاني فقتله حل أكله لأنه حين رمى الثاني كان صيدا القدرته على الاستناع وهو أن الصيد للثاني لأنه هو الذي أخذه وأخرجه عن غير الاستناع وقد قال عليه السلام الصيد لمن أخذه وفي البيهقي ولو نسيه معاقا صابيه أحدهما قبل الآخر وتخنه ثم أصابه الآخر أو رماه أحدهما أو لم يرمه الثاني قبل أن ينصبه الأول أو بعد ما أصابه قبل أن تخنه ثم أصابه الثاني فهو الأول ويؤكل وقال في كحل أكله ولو رماه معاقا ثم أصابه فهو بينهما لا يتناولهما في السبب الباري والكحل في هذا كالتسم حتى يملكه بالتخانة ولا يعتبر مساكم بدون التخانة وتماه فيه أن شئت فليراجع ومن أرسل كلبا على صيد فادركه ففترقه ففرعه أي طرحه على الأرض ثم ضربه فقتله أكله وكذا يؤكل لو أرسل كلبين ففترعه أحدهما وقتله الآخر لأن الاستناع ومن الجرح بعد الجرح ولا يدخل تحت التعليم ففعل عضوا ما لم يكن إرسال أحدهما بعد ما شئخه الأول ولو أرسل رجلين كل منهما كلبه ففترعه أحدهما وقتله الآخر حل أكله إذا كان إرسال الثاني قبل أن يتخنه الأول كما بينا وهو أي الصيد الأول وإن كان شئخه قبل أن يجرحه الثاني لأنه أخرجه عن حد الصيدية فملكه به ولا يحرم بجمع الثاني بعد ما شئخه الأول أو أرسل الثاني فحصل الصيد لكونه قبل أن يتخنه لأن المقبر في الحال الحرة حالة الإرسال فقدرته على الاستناع ولا يعتبر بعد لعدم قدرته عليه وعن هذا قال ولو أرسل الثاني بعد منع الأول لحرم لما بينا أن الإرسال إذا كان بعد الجرح والصيدية لم يكن موطئ ذكوة للقدرة على كونه الاختيار وضمن الثاني للثاني كما في الرمي لملك الصيد المملوك للأول بإرسال الثاني ومن سمع حنا أو صوتا خفيفا فرماه أو أرسل عليه كلبا فادركه ففترقه فقتله لا يعتبر بطلته مع تعيينه صدا كما في الهداية وذكر في المستق إذا سمع حنا بأل فطن أنه إنسان أو دابة فرماه فإذا ذلك الحرم صيد وأصابه أو أصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لأنه له وهو يدري الصيد ثم قال في كحل الصيد لا يوجب أن يرميه وهو يدري الصيد وأن يكون مرمية صيدا سواء كان مما يؤكل أو لا وهذا الوجه لأن الرمي إلى الأول ولو لم يقصده لا يعتبر صيدا فلا يمكن اعتباره ولو أصاب صيدا وقد قال في الهداية وأن يبين أنه حرم لا يحل المصا وحل قوله المختار على الروايتين عن أبي يوسف وتماه في البيهقي فليطالع

**كتاب الرهن** وجه المناسبة بين كتاب الرهن وكتاب الصيد أن كل واحد منهما سلب التحصيل المالك ومن محاسبته حصول النظر لكتاب الدين والمدينون هو أي الرهن لغة الحبس مطلقا قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وهو مشروء لقوله في قوله مقبوضة وبما روي أنه عليه السلام يترى من يهودى طعنا ما ورهنا بها دعة وقد انعقد الإجماع على ذلك لأنه عقد وثيقة لجلب الاستيفاء فيقبض بالوثيقة في بذر الرجوع إلى الكفالة كما في الحديث هو أي الرهن لغة الحبس مطلقا قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة بحزم عملها قلب الحبس وهو رهن عند جنيته للمفعول بالمصدر وهو يحكم على رهنه ورهون ورهن ورهن عا حصرته بحق يمكن استفاؤه أي استيفاء الحق منه أي من ذلك الشيء كالدين أي مثل ما وجب في الذمة حتى إذا الرهن بما لا يمكن استيفاءه من الرهن الرهن كتاب الرهن باطلا كالرهن بالقصاص المردود والمراد بالثمن المال ولذا قال البعض وهو حبيس المال يجوز كما قيل هو حبس العين بالدين فصار خروجا من الموم والحضور ويراد بالحق هنا ويتم الدين الواجب حقيقة وهو ظاهر كما لا يفتون في الذمة أو حكما كالإيمان المظهر بنفسها مثل المفسوب والمهر بدل الخلع وبهذا الصلح من دم البدن فلهذا الموجب أصلي وهذه الأيمان المثل والقيمة وما لها الدين ولهذا يعجز الكفالة والأبراء عن قيمته عند الجحور ويدل على هذا على عبارة الضمان فرد العين عند وجودها خلاص من الدين بخلاف العين الغير المضمونة كالودائع الغواري وبحال المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وفي الأصل وفي الشريعة حبس الشيء محبوسا بحد حبس الشيء محبوسا بحد الحبس هو الرهن كالأمر بخله في الجاهل أياه محبوسا بحد الحبس وفيه كلام لأنه لا يبرأ من ذلك لأن اللزوم في الرهن الشرعي كونه مقبوضا ومحبوسا عند الرهن أو العدل أن يجرد جعل الرهن الشيء محبوسا لا يقبضه ومن مطاوعة الرهن لا يأخذ الحق منه تدبير وينعقد الرهن بإيجاب من الراهن بأن قال رهنك هذا المال بكذا يدركك على يد من الرهن كما في سائر العقود حال كون ذلك العقد غير لازم لزوما شرعيا ويتم بالقبض اختلاف العلماء في القبول قال بعضهم أنه بشرط ما ذكر في المحيط يسير إلى أنه وإن كان بعضهم الإيجاب ركن والقبول بشرط أما البعض فشرط اللزوم وفي الذخيرة قال محمد لا يجوز زكاة المقبوض فقد أشار إلى أن القبض بشرط الجواز وقال في الاستيعام بشرط اللزوم وبه قال أكثر العلماء والأول أصح كما في النهاية وفي الكنز ولزم بإيجاب قبول ويتم بقبضته انتهى هو من ذهب خالك وفي البيهقي وهذا هو ظاهر الراهن لا يلزم بالإيجاب والقول لا يبرع كالحبة والضدقة ولكن ينقذ بها فيلزم استيفاء كمن الجواب بأن المراد باللزوم هو الانتقاد بدل عليه قوله ويتم بقبضته فإنه لو أراد ما هو ظاهر منه كما قال ابنه يتيه إذا لزم لا يحكم في تمامه لا الشئ أخذه بمرجوع أي يتم بالقبض حال كونه مجموعا احتراز عن رهن التمر على الشجر ورهن الزرع في الأرض لأن الرهن لم يبرأ من القبضه حال كونه مرفقا بملك الراهن وهو احتراز عن حكمه هو رهن الشجر دون التمر ورهن الأرض دون الزرع ورهن دار فيها مشاع الراهن حال كونه مرفقا بملكه بغيره اتصال حلقته وهو احتراز عن رهن المشاع كرهن نصف العبد والدار وفي الدرر قوله المعاني هو المناسب لهذه الألفاظ كما قيل أن الأول احتراز عن رهن المشاع والثاني



عن المنقول والثالث من دهن كمر على النجود والسجور كما لا يخفى على أهل النظر بدرو الخلية هو ان  
يخلو بين الرهن والمرتهن قيمة كالمهر في البيع وفي الرهن وفي البيع قبض اي في حكم قبض المرتهن  
وبه قال السافعي ومالك حتى اذا وجد من المداهن بحرق المرتهن ولم يأخذ فضاء من  
المرتهن كما ان الخلية في البيع قبض كذلك هذا في ظاهر الرواية لان الرهن بقدر وعلى  
الخلية دون البعض الحقيقي لكونه فعل الغير فلا يكتف به ولذا قيل الخلية تسليم الا  
ان ذكر القبض هنا ابلغ والنسب من التسليم لان القبض كان مخصوصا فيه فلهذا مخصوصا  
به كما في الحبة والسدقة وعمل الى يوسف ان القبض لا يثبت بها في المنقول الا بالنقل  
كما في الغصب لان القبض موجب للضمان قبل القياس على البيع المشروع اولى من القياس  
على البيع الممنوع وفي المانع فاذ قلت ينبغي ان تكون خلية الرهن في قبض الرهن ان القبض  
مخصوص عليه في الرهن بخلاف البيع وقد استدل المشايخ على شرطه والقبض في الرهن  
بقولهم تعالى فزها ان طلقا مضبوطة فانه امر بالرهن كانه المصدر متى قرب بالقيام في محل  
الجزء يرد به الامر كما في كثير من القرآن والاصل ان المضمون يدعى وجوده على كل الجهات اذا  
لضر عليه بالاستقلال وانما اذا ذكر في النص لم يرد عليه في غير ذلك كما ذكر  
فان القبض في البيع مخصوص عليه بقوله لا ان تكون خلية عن تراض فلو منع قال  
المعتزلي ليطر بيع المكرة ولم ينفذ وليس كذلك انتهى لكن لا تسلم هذه الموزونة  
بل اللازم من صحة ما يقول المعترض هو بوثوق صحة البيع بالرضا والى الله في سائر الخلية  
في الرهن فانها قبض في الجملة كما في البيع والحبة تدبر والراهن يرجع عنه اي عن الرهن  
قبل القبض لكونه غير تام وغير لازم قبل القبض فاذا قبض لزمت الرهن لما فرناه انما  
فلا رجوع بعده وهو اي الرهن مضمون بالاقل من قيمته اي الرهن ومن الدين اذا هلك  
دواقل ثم تفضل بغيره بالدم وكلمة من ليست تفضيلية بل بيانية والمعنى بالاقل  
هو من هذين المذكورين ايها كان وقال السافعي الرهن كلها امانة في يد المرتهن فلا  
يضمن من الدين بهلاكه لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه الذي دهنه له اي لا  
يكتسب الرهن عند المرتهن بل للراهن من اخذه بقضاء الدين فكان ذلك انما في الجملة  
في انهم اذا اشتروا الم يرد الدين الى هذه كذا يكون الرهن ملكا للمرتهن فابطل ذلك  
الدم ذلك لا يعلق الرهن من صاحبه الذي دهنه له اي للراهن الذي وايد عليه عزمه  
اي لو هلك كان الهلاك على الراهن قال معناه لا يصير مضمونا بالدين ولنا قوله عليه السلام  
للمرتهن بعد ما انفق من الرهن عنده ذهب حقه وقوله عليه السلام اذا عزم الرهن فهو  
بما فيه معناه علما قالوا اذا اشتبهت قيمة الرهن بعد ما هلك واجتماع العمانية  
والتابعين رضى على ان الرهن مضمون من اختلافهم في كفيته والقول بالامانة خرق له  
والمراد بقوله عليه السلام لا يعلق الرهن على ما قالوا الاحتباس الكلي بان يضمن موكاله  
كذا ذكره الكرخي عن السلف وعند الشيخ في رجل دفع الى رجل دهن واخذ دهن  
فقال ان جئتك بمحقة او كذا وكذا ولا في الرهن ذلك فقال ابراهيم لا يعلق الرهن بخلطه  
جوابا للمسئلة وتام تحقيقه في مخرج الهداية ونحوها تتبع فلو هلك كل الرهن  
في المرتهن وهما اي الرهن والدين سواء انما مساويان في المقدار صار المرتهن مستوفيا

دينه حكما فلا يطلب المرتهن من الراهن ولا الراهن من المرتهن شيئا وان كانت قيمته  
اي الرهن اكثر من الدين فالزيادة امانة في يد المرتهن لما روي عن علي رضي الله عنه قال  
المرتهن امين في الفضل ولا بالضمون يقع بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الا  
فلا يدخل الفضل في ضمانه خلافا لفرقة عنده مضمون بقيمة الهلاك لا بالاقل منها  
فدخل الفضل في ضمانه بالهلاك لان الفضل عن الهدى يكون مضمونا بغيره فيكون  
مضمونا وان كان الدين اكثر من قيمة الرهن سقط منها اي من الدين قدر القيمة اي قيمة  
الرهن وطول الناس الرهن بالباقي من الدين مثلا اذا كان الدين مائة ودينم والرهن  
ايسا مائة ودينم فما كان من غرضه صار المرتهن مستوفيا دينه حكما ولا يتولى  
مطالبة على الراهن فان كان الراهن يساوي مائة وخمسين درهما مثلا لمحتسبون  
امانة في يده فلا يضمنها الا بالتعدي وان كان الرهن يساوي تسعين يصير المرتهن مستوفيا  
من دينه تسعين درهما ويرجع على الراهن بعشرة دراهم وتعتبر قيمته او قيمة الرهن  
يوم القبض وفي المانع نقل عن الخلاصة وحكم الرهن انه لو هلك في يد المرتهن او لعد  
ينظر الى قيمته يوم القبض الى الدين فان كانت قيمته من الدين يسقط الدين بهلاكه  
اي اخر ما قاله وفي البيه ان ضمان الرهن على المرتهن كما لو ضمان الاجني فانه  
قيمته يوم القبض بخلاف ما لو ائتمنا اجني فان المرتهن يضمنه قيمته ويكون رهنا عند  
والواجب هنا في المستهلك قيمته يوم هلكه باستهلاكه ثم يجب وقال وان نقصت القيمة  
يتراجع التالى حسماته وقد كانت قيمته يوم القبض العا وجب استهلاكه حسماته  
لان ما انتقص كالهلاك وسقط الدين بقدره ويعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون  
لا يتراجع التراجع انما يرد ردها ظهر لك ان ما ذكره صاحب الفرائد من قوله  
قيمة الرهن يوم الهلاك لغرضه ان يده امانة فيه الى اخر ما قاله مخالف لصريح المنقول  
انتهى وفي التفسير مقرر من ان يسوم الرهن اذا لم يبين المقدار اي مقدار ما يضمنه  
من الدين ليس بمضمون من الدين في الاصح وهلك الرهن على ملك الراهن وله فكفنه  
اي كفت العبد الرهن او لا تراه الموهوبة عليه اي على الراهن لانه ملكه حقيقة وهو امانة  
في يد المرتهن حتى اذا اشتراه لا يضمن قبض الرهن من قبض الشرائكة قض امانة فلا  
يتوب عن قبض الرهن واذا كان ملكه فان عليه كفنه والمرتهن ان يطلب الراهن يده  
لان هلاك الرهن كسقط طلب الدين ويجب به اي يجب المرتهن الراهن بدينه  
وان وصليته كان الرهن عندك لان حقه بعد الرهن والمجس جزء الظلم قال  
ظهر مطلقه عند القاضي يجسد في الظلم وهو المماثلة وله اي المرتهن ان يجسد الرهن  
بعد تسريح عقده اي عقد الرهن حتى يضمنه دينه الا وقت التذرية اي المرتهن عن الدين  
لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى ما بقى القبض  
ولله والدين وليس عليه اي على المرتهن ان كان الرهن في يده اي المرتهن ان يمكن الرهن  
من بيعه اي من بيع الرهن لا يبقا مريدي لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقضى الدين  
بثمنه لا يجب على المرتهن ان يتمكن من البيع لان حكم الرهن الحسد الدائم الى ان  
يقضى الدين فكيف يصح القضاة من ثمنه وليس للمرتهن الا انتفاع بالرهن  
بالتحذام ولا يمكن ولا يليق الا بان الى ذلك لان حق المرتهن الحسد الى ان



يستوفى دينه دون الانتفاع ولا اجارته ولا اعادة اي المرتهن الانتفاع او باعارة  
اذا لم يكن له الانتفاع بنفسه فلو يكون مالكا لتسلط الغير عليه الا اذا كان المرتهن  
وفي المخرج وعن عبد الله بن محمد بن مسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند  
من ارتهن شيئا لا يحل له ان ينفع به شيء منه بوجه من الوجوه وان اذن الرهن  
لانه اذن له من الرباه لانه يستوفى دينه كاملا فبقوله لمنفعة القاء استوفى فضله فيكون  
ربا وهذا المصنف كذا رايته منقولة بهذا اللفظ الى الجامع لمحمد الائمة الترخيستي قلت  
وهو مخالف لكل عامية المعبرين فوق الحانية رجل رهن شاة واباع المرتهن ان يشرب  
ليس كما كان المرتهن ان يشرب ولا يكون ضامنا وفي الفتاوى الزينة اباح الرهن  
للمرتهن كل الثمن رفا كلها لم يضمن ثم قال يكره المرتهن الانتفاع بالرهن باذنه لانه  
وان اذن له في السكنى فلا رجوع بالاجرة انتهى فليحتمل ما تقدم على الدلالة وما في سائر  
المعتبرات على الحكم ويصير بذلك اي يصير المرتهن بالانتفاع قبل اذ كان متعديا  
اذا هو غير ما موربه من جهة المالك ولا يخل به اي بالتعدي الرهن لبقاء العقد قبل  
بستيفه الدين واذا اطلب المرتهن دينه امر بخصم باحضار الرهن او ان لم يكن للرهن  
مؤنة حمل بقرينة الا ان يعلم انه باق وكان قبضه قبض حقيقيا فلو وجب لقبض ماله  
مع قيام يد الاستيفاء لان حاله كحال ما اذا هلك في يد المرتهن تكرار الاستيفاء فاذا  
احضره اي المرتهن الرهن امر الراهن بتسليمه اليه او بتعيين حق المرتهن في الدين  
كما يعين حق الراهن في الرهن الحاضر تحقيقا للتسوية بينهما ثم امر المرتهن بتسليم  
الرهن كما امر البائع بتسليم المبيع بعد تسليم المشتري الثمن وكذا اي وكذا الحكم فيه  
مثل الحكم فيما تقدم لو طأ لبه المرتهن في غير بلد العقد اي بمقدار الرهن ولم يكن  
للمرتهن حمل ومؤنة فله اي المرتهن ان يستوفى دينه بلا تكليف احضار الرهن  
لان الواجب عليه التسليم بعد التحلية لا النخل من مكان الى مكان  
للمرتهن ان يحل المرتهن بالماله ما هلك وكذا اي المرتهن ان يستوفى دينه  
من الراهن ان كان الراهن وضع عند عدل بلير الراهن ولا يكلف باحضار بكونه  
في يد الغير بلير الراهن ولا يكلف ايضا المرتهن باحضار ثمنه من رهنه اي  
الرهن المرتهن بامر الراهن حتى يقبضه او الثمن من المشتري لانه صار دينه  
بالبائع بامر الراهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين ولو قبضه يملك احضر  
لقيام البدل ولا يكلف ايضا ان يقبضه حقه بتسليم حقه حتى يقبض  
الباق من الدين كونه لانه ان يحبس كل الرهن حتى يستوفى القيمة كما في جسد  
والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في  
عياله اجمعا مشاعرة او مسانعة لانه العدة بالمساكنة لا بالنفقة  
حتى ان الزوجة لو دفعت الرهن الى الزوج وكذا يضمن ان هلك مع ان الزوج  
ليس في نفقتها فان حفظه اي المرتهن الرهن بغيره اي بغير المذكورين  
او اودعه اي المرتهن عند اخر فلهك ضمن المرتهن كل قيمته كما لا مالك  
ما اذن له في ذلك فيضمن جميع قيمته كالمضرب لكونه متعديا وضمن  
المودع الثاني في عهد على الخلاء في الكسبي يبيح في مودع المورد ثم ان قصر قيمة الرهن

فيما اذا تورى المرتهن عليه من ضرر الدين بلساقتصاصا بمجرد القضاء بالقيمة  
اذا كان الدين حالا وطلب المرتهن الرهن بالفضل ان كان هناك فضل  
وان كان الدين مؤجلا يضمن قيمة الرهن ويكون القيمة رهنا عند المرتهن فاذا  
حل الاجل اخذه المرتهن به لانه وان قصص بالقيمة من حقه ان حقه كان الضمان  
رهنا عنده الى قضاء دينه لانه بدل الرهن فاخذ حقه وكذا يضمن جميع قيمته  
ان تقدم فيه اي في الرهن صريحا كما في الغصب لان الزيادة على مقدار طين الدين  
امانة وامانات تضمن بالانفاق وجعل الخاتم الرهن في ضمانه فلهك يضمن جميع  
قيمته لانه يستعمل فان جعله الى الخاتم والظاهر بالواوكة بالقائه في اصبع غير رها  
اي غير الخصم فلا يضمن لان ذلك بعد حفظا فظهر التعدي في الاول دون الثاني  
صبر على العادة فلو رهنه فائمين خائمين فليس خاتما فوق خاتم فانه كان ممن يتجمل  
بلين خائمين ضمن وان كان حافضا فلا يضمن وكذا يضمن بتعدي سائر الرهن لان ايضا  
يستعمل في التلثة فانه حفظ فان الشجعان يتقلدون في العادة كالتلثة وعليه اي  
المرتهن مؤنة حفظه اي الرهن اي باحتياجه من حفظه نفع الرهن ومؤنة رده اي  
الرهن المؤنة اي يرد المرتهن ان خرج من يده كجمل الكسبي ان كان قيمة الرهن مثل الدين ون  
كانت اقل منه فالمؤنة عليه ايضا بطريق الكسبي وكذا لا يضمن له وكذا مؤنة رده  
اي يرد المرتهن بان يرضى بغير الرهن او يخرجه بغيره اخر فدا وانه على المرتهن ان لا  
مسائر حوله واجبه عليه فيكون المؤنة عليه كاجرة بيت حفظ الاجرة حافظه وفي  
الهداية هذا في طاهر التروية وعن ابي يوسف ان كرا الى رهن من الرهن بمنزلة النفقة  
لانها مسير في بقية وفي هذا القسم جعله ليقف فانه على المرتهن ان لا يحتاج الى عارة يد  
الاستيفاء التي كانت له ليرده وكانت من مؤنة الرد فيلزمه وهذا اذا كانت قيمة  
الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن اكثر فله بقدر المضمون وعلى  
الراهن بقدر الزيادة عليه لانه امانة في يده والرهن في عارة اليد ويده في الربا  
بالمالك اذ هو كالمودع فيها فلهذا يكون على المالك وهذا بخلاف اجرة البيت الذي  
ذكرناه فان كل ما يجب على المرتهن وان كان في قيمة الرهن فضلا عن وجوب ذلك  
اي اجرة البيت بسبب الحبس وحق الحبس في اكل ثابت له فاما ان يجعل الما يلزمه  
كحل الضمان فيقدر لغير المضمون وعن هذا قال واما جعل الابن والمداوة او مداوة  
القروم ومعالجة الامراض والعداء من الجناية لمصنفه فنقسم على المضمون واما امانة  
يعني ما كان من حصة امانة فهو على الراهن واذا انقرض عندك ما نقلنا من الهداية  
كما لا يخفى عليك ما في المتن من الاختلاف ولو قال وعليه مؤنة حفظه كما جرت نية  
حفظ وحافظ وان كان في قيمة الرهن فضل وعليه مؤنة رده الى يده او رده جزء  
اذا كانت قيمته والدين سواء واما اذا كانت اكثر منه اي من الدين فنقسم على المضمون  
وامانة كالفداء من الجناية كما في اكثر المعبرين لكان اسلم تدبر مؤنة ببقية  
اي جعل الرهن باقيا ومؤنة اصله اي صلاحه فنفعته على الراهن كالنفع من  
سائر ماله ومثله واجره الراعي واجرة ظئر الرهن هذه افضلة مؤنة البقية وسبق البتة  
وتلقيح نخله اي نخل البستان وجزاه اي الثمر من النخل والقيمة بمصالحه كاصلاح جدران



وقيل الحثيث المضر وغيرهما هذه افضلة للمؤنة لا صلاح منافعه لا صلاحه ان ما  
يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتيقية فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل  
او لا لان العين ببقية على ملكه وكذا ما فعله مملوكة اخلو وتبقية عليه كما ان مؤنة  
ملكه كما في الهداية وما اراه اهدى او الراهن والمرتهن مما وجب على صاحبه بل امر  
اخر غير انما ضمني فهو متبرع بما اراه كما اذا قضى بين غيره بغير امره وما اراه بما وجب  
على صاحبه باهر القاضى يرجع الى المؤنة اي بما اراه وتبين صاحب المخرج في  
منه بقوله ويجعله ديناً على الآخر وقال لا يرجع عليه بمجرد القاضى من غير  
يجعله ديناً عليه لا يرجع كما في التبيين نقله عن المحيط وفي النهاية نقله عن الزخيرة فقال  
هذا الوعيد للمضرم كما في التبريد كما ان اول تبريد عن الامام انه لا يرجع به اذا اراه  
بل امر صاحبه حاضر ان كان صاحبه حاضر او ان كان ما امر القاضى كانه يمكنه  
ان لا يرجع الى القاضى فامر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين  
وهي قطع مسئلة الجرح لا القاضى بل الحاضر ولا ينفذ امر عليه ولو نفذ امر عليه  
لصار مجبوراً عليه ولا يملك الجرح عند وعند ابو يوسف يملك فينفذ امر عليه كما في  
التبيين وقال صاحب المخرج قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن سجد بل هذا هو  
رهنه عندى فالقول المرتهن كانه هو القاضى بخلو في ما اراه في الرهن رده على الراهن  
حيث لا يقبل قوله كذلك سأل الامانان العين المضروبة والرهن مضمون على المرتهن  
وفي التنازع خافيه وصدق المرتهن في دعوى ملكه ولا يصدق في دعوى الورود في شريح  
المجهر اراه في المرتهن هلاك الرجوع لم يقر البينة عليه ضمنه عندنا سواء كان الرهن  
من الاموال الظاهرة او الباطنة خله قال مالك في الباطنة وفي البرازية وزعم الراهن  
هلاكه عند المرتهن وسقط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض وهلك  
في يد الرهن فالقول للراهن فان برهنه فالمرتهن ايضا ويسقط الرهن كفاية الزيادة  
وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن وان برهنه فالمرتهن  
لا يثبته الضمان ان المرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك  
بعد ترك الانتفاع وعوده للرهن وقال المرتهن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتهن  
فلا يصدق الراهن في العود لا بحجة رهن عبد يساوى القابل في فوك المرتهن بعهدها  
وقال الراهن لا يمل ما عندك يملك الراهن باللك ما يعلم انه باعه وبجمله باللك ما  
عنده فانا حلف سقط الدين الا ان يرضى على البيع اذن الراهن المرتهن في ليس ثوب  
مرهون فعلى ما به المرتهن متحرفا وقال المحرف في ليس ذلك البيع وقال الراهن بالنسبة  
في ذلك اليوم ولا تحرق به فالقول للراهن وان اقر الراهن باليس فيه ولكن قال المحرف  
قبل للبسر وبعد فالقول للمرتهن ويجوز للمرتهن السفر بالرهن اذا كان الطريق امانا  
وان كان له حمل ومؤنة عند الامام كما اوردت وعند محمد ليس له بالرهن والوديعة  
ايضا اذا كان حمل ومؤنة وقامه في المخرج فليرجع باب ما يجوز ارتهاق  
والرهن به وما لا يجوز كما ذكر مقدمان الرهن شرع في تفصيل ما يجوز رهنه  
والرهن به ما لا يجوز الا التفصيل بعد الاجمال لا يصح رهن المساع وان كان المساع في الاجمال  
القسمية بخلاف الحقة حيث يجوز فيها الاجمال القسمة او كان من الشريك هذا عندنا

لا يوجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء المرتهن ويد الاستيفاء في الجزء الشائع لا يثبت  
لان شرط الصحة هو القبض ولم يتحقق وقال الشافعي يجوز فيما يصح من  
البيع وهو قول مالك واحمد كما هو موجب الرهن لم يتحقق البيع في الدين والشائع  
يجوز بيعه فيجوز رهنه كالمعسوم ولو طرأ الشيوع بعد ارتهاق قسمه  
عند الطرفين وقيل انه باطل لا يتعلق بذلك وليس يصح كذا الباطل عنه  
هو فيما اذا لم يكن الرهن مالا وان لم يكن القابل به مضمونا وما نحن فيناه  
ليست كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد جواز صورة الشيوع الطارئ  
ان يرد من الجميع ثم يتفاسخ في البعض واذا ان الراهن للعدل ان يبيع الرهن كيف  
شاء وبما يصفه وانه يتبع بقائه في رواية الاصل وهو الصحيح كما في المخرج  
كما في يوسف فانه لا يمنع لان حكم البقاء سهل من الابتداء فاشبه الحقة وانها  
فند كما في هذا الشيوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل وبالبقاء  
وقد قالوا باستثناء الهبة ومنها قسم من هذا الاصل لا يملكها كما يحتاج الى  
القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض فعلى هذا اندفع ما قاله  
ابو الكمام من ان وجهه على ما في الهداية وغيرها ان الكلام في محل الرهن في  
البقاء والابتداء فيمسوا كان كالمحرمة في النكاح ولا يمكن ان ينفق من الهبة  
فان الشيوع فيها ما ينفق ابتداء ما لا ينفق فلو وجهه كالمعسوم وهو بيان الفرق  
بين الرهن والهبة انتهى تدبر واعلم ان ما قبل البيع قبل الرهن الا في ربيعة بيع المساع  
جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره لا رهنه بيع المتعلق عنه بشرط قبل وجوده  
في غير الدين جائز لا رهنه يبيع المستفول جائز لا رهنه يبيع المتصل بغيره ولا رهنه  
بيع المتعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير الدين جائز لا رهنه كذا في شريح لا قطع  
ولا يصح رهنه الفرس على الشجر ولا يصح رهن الزرع في الارض بدو فيها ودون  
الارض كما امرنا فقبض بشرط الرهن ولا يمكن قبض بغيره وحده فضا في معنى  
المساع لا يصح رهن الشجر والارض مستفولين بالثمر والزرع دون الثمر والزرع  
لان الاتصال يقدم بالطرفين فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا باليس  
برهن لم يجز له كما يمكن قبض المرهون وحده وعند الامام ان رهن الارض  
بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الشجر بما وضعها  
بخلافها اذ رهن الدار بدون البناء لان البناء اسم للمنتهي فيصير بها جميع الارض  
وهي مستفولة يملك الراهن كما في الهداية ولورهن الشجر بما وضعها جائز لانه  
رهن الارض بما فيها من الشجر وذلك جائز ومجاورة ما ليس برهن كما يمنع الصمت  
ولو كان فيه تمديد يخل في الرهن كانه تابع لا اتصال فيدخل ببقاءها  
للعقل بخلافه في البيع لان البيع التخل بدون التمر جائز فلا ضرورة الى ادخاله من غير  
ذكره وبخلاف المساع من الدار حيث لا يوصل في رهن الدار من غير كذا لانه ليس بتابع  
بوجه ما وكذا يدخل الزرع والرتبة في رهن الارض ولا يدخل في البيع في ويدخل  
البناء والفرس في رهن الارض اي لو قال رهنك هذه الدار وهذه القرية واطلاق  
القول لم يخص شيئا دخل البناء والفرس او رهن الدار بما فيها اي في الدار



وفي الهبة ويحقق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه وحده وقد رهن  
بخصته ولا يطل كله لان الرهن جعل كانه ما وردا على الباقي ويمنع تسليم كونه  
الراهن او اتبعه في الدار المرهونة وكذا ما عدا في الوعاء المرهونة ويمنع تسليم  
دابة المرهونة الحامل عليها فلا يتم حتى يلقى الحمل لانه يشاغل بها بخلاف ما اذا رهن  
الحمل دونها حيث يكون رهنها تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار  
كما اذا رهن متاعا في دار ووعاء دون الدار او الوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا  
على دابة او لحمايانا ونحوه وفي الدابة مع التسليم والمال حيث لا يكون رهنه حتى  
يقرعه من رهنه سلمه اليه لانه من توابع الدابة بقرعة التمسك حتى قالوا يخل فيه  
من غير ذكر ولا يجوز رهن الخ والمذوق وام الولد والمكاتب لان ما وجب الرهن بثمن  
يد الاستيفاء والاستيفاء من هتوا متقدرا لا يستحقهم الحرة فصار رهن الخ  
يجوز الرهن بامانات كالوربعة والعارية والمضاربة ومال الشركة لانها ليست بمضمونة  
ولا يجوز الرهن بالدرك صورته باع وسام الى المشتري فجاز المشتري من الاستحقاق  
فاخذ الثمن رهنه فله الرهن باطل والكفالة به جائزة والفرق انه شرع للاستيفاء  
والاستيفاء الا في الواجب فلا يحتمل الاضافة والتعلق واما الكفالة فهي التزام بقرعة  
وذلك يحتملها كالتزام الصوم والصلاة ولا يجوز الرهن بما هو مضمون كالبيع  
في يد البائع فانه مضمون بالثمن حتى لو هلك ذهب بالثمن فلا يجب على البائع شيء  
لانه لا اعتبار بالباطل فلا يجب على المشتري شيء قال شيخ الاسلام انه فاسد لان البيع  
والرهن مال والفاسد باطل والصحيح بالحكم وفي المبوط انه جاز الرهن فيقضي باقل  
من قيمته ومن قيمة العين وانه اخذ العقيدة ابو سعيد البرقي والبوليث قبل  
الايمان بثلاثة غير مضمونة اصلا كالامانات وعين بنفسها مضمونة كالامانات  
وعين مضمونة بنفسها كالمنقوص ونحوه وعين غير مضمونة بل مضمونة بغيرها  
هو سقوط الثمن فصار هذا التسمية بالعين المضمونة بالقرعة ولا يجوز الرهن بالكتاب  
بالثمن ولا يجوز رهن الكفيل شيئا عند المكفول له لئلا يسلم المكفول له اليه لان ابتداء  
من الرهن متعذر وفي الثانية رجل تكفل عند رجل بمال رهنه الى سنة كان الرهن  
باطلا وكذا الكفالة الكفيل قال للطلاب في الكفالة امانات فلا بد من ثوب المال فهو على  
ثم اعطاء المكفول عنه رهنه لم يجز ولا يجوز الرهن بالتوصية في النفس وما دونها  
عند ولي القصاص لانه يمتنع بما وجب عليه لما مر من استيفاء القصاص من الرهن  
ممكن بخلاف الجنابة خطا لان استيفاءه لا يمتنع من الرهن ممكن وكذا بالشفقة  
اي لا يجوز رهن البائع والمشتري عند الشفعة لئلا يسلم الدار بالشفقة لان استيفاء البيع  
من الرهن غير ممكن او لو هلك المبيع لا يلزمه الغنم ولا يجوز راجع الناحية  
والشفقة لان الاجارة على ذلك باطلة شرعا فالرهن ايضا باطل لكونه في مقابلة  
غير جائز اصلا ولا يجوز رهن المولى شيئا بالعبد الخالي او العبد المديون لانه غير  
مضمون على المولى شيئا فاذ لم يصح الرهن في هذه الصور فالرهن انما اذا باخذ الرهن  
من المرتهن حتى لو هلك بالرهن في يد المرتهن قبل الطلب يملك به شيء اذا حكم  
للباخذ فيبقى الفجر باد مالك ولا يجوز للمسلم رهن الخ ولا ارتهاها من مسلم او ذمي

لا للمسلم لا يملك الاستيفاء اذا كان رهنه ولا يملك الاستيفاء اذا كان مرتها وكذا  
الحال في الخنزير ولا يضمن له اي السلم مرتها اي مرتها الخنزير ولو وصية زمت  
اي اذا كان المرتهن ذمتها لم يضمنها كما لا يضمنها بالقبض منه لانها ليست بمال  
في حق المسلم ويضمنها هو اي المسلم لو ارتهاها من ذمي اي اذا كان الرهن ذميا  
والمرتحن مسلما فملك في يد المرتحن يضمن المسلم الخنزير للذمي لانها مال منقوض  
في حقه فقصر الخنزير مضمونة على المسلم للذمي باقل من قيمتها وفي الدين كما يضمنها  
بالقبض ويصح الرهن بالدين ولو وصية موعود بان رهن شيئا من شيء لغيره  
وكذا من مال وعند الائمة الثلاثة كايصح الرهن به ولو هلك هذا الرهن في يد المرتحن  
لزمه او المرتحن دفع ما وعد الرهن اي ان رهن لقرضه الف درهم مثلا وهلك  
الرهن في يد المرتحن قبل ان يقرضه الفاء يجب على المرتحن تسليم الف للموعود الى  
المرهن جبراً كما الموعود جعل موجودا حكما باعتبار الحاجة لانه معقبوض  
من جهة الرهن الذي يصح على عياد وجوده فيعطى له حكمه كالمقبوض على سوم  
الشيء فيضمنه ان كان الدين مل قيمته اي الرهن او اقل منها اما اذا كان الدين  
اكثر من قيمته الرهن فعليه قدر قيمته هذا يسمى قدر الدين فان لم يسمه يات  
دهنه على ان يعطى شيئا فيكون في يده يعطى المرتحن الرهن ما شاء كانه بائنا  
صار مستوفيا شيئا فيكون بياضه اليه وقال محمد لا يصدق قائل من درهم والمض  
لم يلفظ الى هذا كانه غير متعارف كما قاله ابو المكارم لكن لا نسلم ذلك لان المع  
قد ذكر حكمه مما سبق وهو قول واما كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطول  
الراهن بالباقي تدبر وروى عن ابن يوسف اذا قال لغيره اقرضني وخذ هذا  
الرهن ولم يسم القرض فاحذر الرهن ولم يقرضه حتى ضاع الرهن فعليه قيمته  
الرهن في الدين المودع بالقرعة ما بلغت كالمقبوض على سوم الشيء وفي البرازي  
والحاصل في الرهن بالدين الموعود ان المستقرض اذا سمي شيئا ورهنه به وهلك الرهن  
قبل الاقراض اقل من القيمة ومن المسمى وان لم يكن سمي شيئا اختلف فيه  
الامام الثاني ومحمد وكذا قد قررناه فقلنا من التوفير ان المقبوض على سوم الرهن  
ان لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح تتبع ويصح الرهن براس المال المسلم  
ومن الصرف قبل الافتراق ولم يصح عند زر وهو قول الائمة الثلاثة كانه يبدل  
وروي ان الاستبدال اخذ ضرورة ومعنى الاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان عين  
امانة والمضمون هو المالية كما في الفهستان وبالمسلم فيه قبل الافتراق وبعد  
وعند زر فيه روايتان ثم اشار الى ما يظهر فيه فاشية جواز الرهن بالاشياء  
المذكورة بالقاء بقول فان هلك الرهن في مجلس العقد قبل الافتراق فقد انتهى  
ان صار المرتحن مستوفيا حكما وان افتراق قبل النقد لوجود القبض واتحاد  
الجسم من حيث المالية وقبل الهلاك او هلاك الرهن بطل العقد فيهما لعدم  
القبض حقيقة ولا حكما فان المرتحن لم يصرف بضاعة حقه الا بالهلاك  
والرهن بالمسلم فيه رهن ببدل او فسخ اي لو تبا سحنا السلم وبالمسلم فيه  
يكون ذلك رهن براس المال مستحسا تا حتى يحبس به والقياس ان لا يحبس به



لانه دين اخر وجب بسبب اخر وهو القبض والمسلم فيه وجب بالعقد فليكون الرهن  
باجدها رهنا باخر كما لو كان عليه دينان وراهم ووثائق وواجبها رهنا  
فقبض الذي به الرهن او ابراهمه ليس له حصة بالدين الاخر وجه الاستحسان  
انه ارتهن لمحقه الواجب بسبب العقد الذي جرى بينهما وهو المسلم فيه عند  
عدم الفسخ وراس المال عند الفسخ فيكون مجوسا به لانهم لم يقام مقامه اذ الرهن  
بالثمن يكون رهنا ببدله كما اذا ارتهن بالمفصوب فهلك المفصوب صار رهنا  
بقيمته وهلكه اي هلك الرهن بعد الفسخ فلو كان بالاصل اهلك الرهن  
بعد الفسخ هلك الرهن بالمسلم فيه لانه له به وان كان مجوسا بغيره  
وهو راس المال كمن باع عبد او سلم المبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقابل به البيع له ان يجبه  
لاخذ المبيع لان الثمن بدم ولو هلك المثلوثون لملك بالثمن ويصح الرهن بالاميان  
المضمونة بنفسها او بالمثل او بالقيمة كالمفصوب والمهر وبدل الخلع وبدل الصالح  
عن دم عم فان هذه الاشياء يجب تسليمها عند قيامها اذ لا يجوز البدل  
عند وجود الاصل وعند هلاكها يجب الايمان بثلثها ان كان لها مثل او بقتها ان  
لم يكن لها مثل فاذا هلك الرهن عند قيام العين فبدل الرهن يقال له اسلم العين  
وخزن المثلثة الاقل من قيمة العين ومن قيمة الرهن لان الرهن مضمون عندنا  
واذا هلك العين قبل هلاك الرهن يصير الرهن رهنا حياحي بقيمة العين المضمونة  
ثم اذا هلك الرهن يهلك بالاقبل من القيمة ومن قيمة الرهن ويصح الرهن بدلا  
الصالح عند التاروان وصلى اقر المدعى بعدم الرهن صورة لو اد رجل على رجل على  
رجل ديننا الذي رهن منه فانكر المدعى عليه فضا الحجة على خصمائه على الاكر واعطاء  
بها رهنا يساو حسماته فهلك الرهن عند المدين في تصادق ان الدين عليه  
فان المدين يضمن قيمته حسماته للرهن باعتبار الظاهر عن ابى يوسف وخلفه  
ليس عليه ان يرد شيئا ولو رهن الاب لدية عبد طلقه جاز لا يملك ايداعه وهذا  
انظر منه فحق الصبر لانه اذا هلك يهلك مضمونا والوديعة امانة ولو كان الوكيل  
للأب ان يرضه ماله بدين على نفسه لا بد منه وكذا الوصي اي الوصي مثل الأب في الحكم  
المذكور وعند ابى يوسف وزفر انهما لا يملكان ذلك وهو القياس لان الرهن امانة  
حكماء لا يملكانه الا بقاء حقيقة وجه الاستحسان ان في حقيقة الإبقاء امانة ملك  
الصغير من غيره ومن يقبله في الحال وفي الرهن حفظ مال الصغير في الحال مع بقاء  
ملكه فيه فان هلك العهد الرهن لزمهما اي الأب والوصي مثل ما سقط اي بالرهن  
من بينهما اي من دين الأب والوصي وكذا يضمنان الفضل ان كانت قيمة الرهن  
اكثر من الدين لانه امانة عند المدين ولها ولاية ايداع وذكر الترمذاني  
ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الأب بغير الدين والوصي بقدر  
القيمة لان للأب ان ينتفع بمال الصغير بخلاف الوصي وفي الذخيرة الشوية  
بينهما في الحكم وقال لا يضمنان الفضل لما من ابن خزيمة اي للأب  
او من عبد له الرهن تاجر دين عليه مع لو فور شفعته ان لا يضمنه شفعين  
او قيمته عباره مقام عارفين في هذا العقد كما في بيعه مال الصغير من نفسه فقول

شرط العقد بخلاف الوصي اي لو ارتهنه الوصي من نفسه او من هذين او رهن عياله من  
اليتم يحق لليتم عليه لم يجز وكل محض والواحد كما ينوي طرفي العقد في  
الرهن من ابيه الصغير ومن عبده الفاجر الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من  
نفسه اي الوصي بخلاف ابته الكبير وابته اي اب الوصي وعبده الذي عليه  
دين لانه ولايته له عليه بخلاف الوكيل بالبيع ان باع من هوكاه لانه فيهم فيه  
ولا يهتمة في الرهن لانه حكم واحد وان استدان الوصي لليتم في كسوته  
او طعامه وورده به متاعه اي متاع اليتم في لان الاستدانة جائزة للحاجة  
والرهن يقع ابقاءه لا يجرى فيجوز وكذلك لو اتجر لليتم فارتهن او رهن لان الاول  
للوصل التجارة ثمير لانه ولا يجزبه امن الارتهاان والرهن لانه ابقاءه في  
استيفاء وليس للمطل ان يبلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين  
لوقوعه لا زمان من جانبته ولو كان الأب رهنه فقضاء الابن رجع به في مال  
الأب لانه مضمون فيه فالحاجة الى احياله ملكه فاشبهه بمهر الرهن وكذلك اذا  
هلك قبل الاصل ان يفتكه الأب بغير قابض دينه بماله فله ان يرجع عليه  
ولو رهن شيئا بدين عبد فطهر العبد حر او بمن خل فطهر الخلق خيرا او بمن رهنه  
قطعت ماله والرهن مضمون لانه رهنة بدين واجب ظاهر وهو كان  
لانه اكثر من الدين الموعود وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكمل وموزون  
لانه يتحقق الاستيفاء منه فكان محكوما للرهن وان رهنه بجنسها فهلكها  
بملكها من الدين ولا عبء للجوذة لانه ساقطة الاعتبار عند المقابلة  
بالجنس في الاموال الربوية وهذا عند الامام يصير مستوفيا باعتبار الوزن  
دون القيمة وعند هاهنا كما يقيمتها ان خالفت وزنها فضمن بخلاف  
الجنس ويجعل رهنا مكان الهلاك قالوا وعند هاهنا ان لم يكن في اعتبار الوزن  
اصار با حدها بان كانت قيمه الرهن مثل وزنه فكذلك يغير يكون هلاكها  
بملكها من الدين عند الامام وان اختلف الحاق ضربا حدها بان كانت قيمته اكثر  
من وزنه او اقل ضمن المدين قيمته من خلاف جنس لم يجعل ما ضمن رهنا  
مكانه بكون دينه على حاله لانه لا وجه في الاستيفاء بالوزن لما فيه من الغرر  
بالمرتتهن ولا الى اعتبار القيمة لانه يؤدى الى الربا ففرقوا الى التصديق بخلاف الجنس  
ينقص القبض ويجعل مكانه ثم يملكه وفي النهاية والبيان تفصيل فليرجع  
ومن شري شيئا على ان يعطيه بالثمن رهنا بغيره او كفيلا بغيره صح استحسان  
لان شرط يلزم للعقد الرهن والكفالة لا شتيق وهو يلزم الوجوب  
وفي القيس يجوز لكونه صفة في صفة وهو شرطه وان كان الرهن رة  
الكفيل غائبا يردت معين شتيق لان المشتري عارضا رهنا شيئا حقيق او بطل  
كفيلا فقير لا يبعد من الشتيق فيبقى العقد بشرط غير ملام فيضده قياسا  
ويستحسانا لو كان الكفيل غائبا فخره في المجلس وقيل صح وكذا لو لم يكن  
الرهن مبيعا فانفق على تعيين الرهن في المجلس وانفق المشتري حاله جاز وبعد  
المجلس لا يجوز فان امتنع المشتري عن اعطائه اعطاه الرهن لا يجبر المشتري



على اعطائه عندئذ لان عقد الرهن ينشأ ولا جبر على التبرع وقال زفر بن جبر عليه  
لان الرهن صار بالشرط حقا من حقوقه كالمكالة المشروطة في عقد الرهن  
فيلزم الرهن بلزومه ويثبت للبائع الخيار ان شاء فبيع البيع ان الى عن عطاء  
الرهن وان شاء ترك الرهن لانه منفرد في العقد وما رضى له فخير  
بصفاته ان دفع المشتري الثمن حاله لا يفسخه لمحصل المقصود وهو  
الاتمان في العقود او دفع قيمة الرهن رهنه لان لا بد الاستيفاء ثبت على المعين  
وهو القيمة ومن شرطه ان قال المشتري لباعه امسك هذا الثوب مثلا  
حتى اعطيك الثمن فهو الرهن عند الطرفين وعند الجوسف وديعة  
لارهن وهو قول زفر والاعلة الثلاثة لان قوله امسك يحتمل الارمين الرهن  
والايداع لانه اقل وادون من الرهن فيقتصر بثبوته بخلاف ما اذا قال امسك  
بدنيك او بما لك لانه لما قابله بالدين فقد غلبت جهة الرهن ولما اتى بما يبنى  
عن معنى الرهن وهو الحبس الى ابقاء الثمن فالقيمة للعقد في المعاني الا يرد  
انه لو قال امسك هذا البكك يكون بيعا للتصريح بموجبا لبيع كانه قال امسك  
بكذا وافرقت بين ان يكون كذلك ان الثوب هو المشتري او لم يكن بعد ان كان  
بعد القبض لانه المبيع بعد القبض يصح ان يكون رهنه بتمنه حتى ثبت  
فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان قبل القبض كانه محبوس بالثمن وضمانه بخلاف  
صحة الرهن فيه فيكون مضمونا بضمناين مختلفين لاستحالة اجتماعهما  
حتى لو قال امسك المبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض فهلك المبيع  
البيع كما في التبيين ولورهن عديدين بالقبض فله اخذ احدهما بقضاء  
حصته اي حصة اخذها من الاصل كالمبيع لان المجموع محبوس بكل الدين  
فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من اجزاء الدين كحصيل المقصود وهو  
المباينة في الحبس الى ابقاء فصار كالمبيع في يد البائع فان سئى لكل واحد من  
اعيان الرهن شيئا من المال كذا رهنه فكذا كذلك الجواب في رواية الاصل  
وفي الزيادة ان له ان يقبضه اذا ادعى ما يثبت له وجه الاول ان العقد  
متحد لا يتفرق بغير التسمية كما في البيع وجه الثاني انه لا حاجة الى  
اتحاد كل واحد العقدين لا يصير شرطا في الاخر الا بدعيته لو قبل الرهن في  
اخذها جازحله في البيع ولورهن رجل عينة عند رجلين بدين لكل واحد  
منهما ادين الرجلين لان الرهن اخذ في جميع المعين في صفقة واحدة  
ولا يشيوع من الرهن وتوجهه حينئذ كونه محبوسا بالدين وهذا المحتمل كما  
يقبل الوصف بالتجزى فصار محبوسا بكل واحد منهما بخلاف القيمة من رجلين حتى لا  
يجوز عند الامام لان المعين تنقسم عليها فثبت الشيوع ضرورة والمقصود على كل واحد  
منهما يصير مستوفيا بالحل كذا في ليد اخذها اولى من الاخر فيقسم عليهما لان اشيئا  
مما يقبل التجزى فان كانا المرتهنان من حفظهما اي العين المرهونة وكل واحد  
منهما في نوبته كالعقل الذي عنده الرهن في حقه الاخر وفيه اسارة الى ان  
الارتقاء من كل واحد منهما باق ما لم يصل الرهن الى الراهن كما في العناية

وفي التبيين هذا اذا كان لا يتجزى فظاهر وان كان مما يتجزى وجب ان يحبس كل  
واحد منهما بالنصف فاني دفع احدهما الى الاخر وجب ان يضم النصف  
عند الامام خلافا لما فان قضى الراهن دين احدهما اي احد المرتهنين دون  
الاخر كطبخ كل العين رهنه عند الاخر لان جميع المعين رهنه في يد كل واحد  
منهما من غير فرق على ما ذكرنا فلو رهن اثنين من واحد صاوي ولما للواحد  
ان يمسك الرهن حتى يستوفي جميع حقه منهما لان قبض الرهن يحصل لكل  
من غير شيوع فصار نظير البائع وهما نظير المشتري ولو ادعى كل من الاثنين  
ان هذا رهنه فحل ما في هذا الشيء مضمون له من رهنه وقبضه اي الشيء وبرهنه  
عليه اي على ما ادعى بطل برهانها صورتها رجل في يده عند ادعاء رجلين  
يقول لكل واحد منهما الذي اليه قدره حتى يترك هذا الف درهم وقبضه منك  
واقام البيعة على مدعاها فهد باطل اذا وجه الى القضاء لكل واحد منهما  
لاستحالة ان يكون العبد الواحد كله وهذا اوكله لذلك في حالة واحدة  
ولا احدهما بكلمة لعدم اولى جهة على جهة الاخر ولا الى القضاء لكل  
صهما بالنصف لا قفاوه الى الشيوع فيستدرك العمل بهما وتعين السخاير  
ولا يمكن ان يقدرا كانهما ارتبهما معا تحت شرط مجهول لا يرجح لان ذلك  
يؤدي الى العمل بخلاف ما اقتضت الحجة لان كلا منهما اثبت بيعة جبا يكون  
وسيلة الى مثله في الاستيفاء وبهذا القضاء يثبت حين يكون وسيلة الى  
في الاستيفاء وليس هذا على وفق الحجة وما ذكرناه وان كان قياسا لكن محتمل  
اخذ به لقوم وادفع بالادلة هلك بهلك امانة لان الباطل لا حكم له  
هذا اذا لم يورخا فان اذ كان صاحب التاريخ اقام اولى وكذا اذا كان الرهن  
في يد احدهما كان صاحب اليد احق ولو كان هذا بعد موت الراهن او لو  
الراهن واقام كلا واحد منهما انه رهنه عنده وقبضه قبل ان يحكم بكون الرهن  
مع كل واحد منهما نصفه بدل من الرهن رهنه بحقه اي حقه كل منهما مستحقا  
وهو قولنا نظرين لان حكم الرهن هو الحبس في الحيوة وليس للشيوع وجه هنا  
بخلاف الممان ان بعده ليس له الحكم الا بالاستيفاء بان يبيعه في الدين مشاع  
او لم يشع فعند الجوسف يبطل هذا قياسا لان القضاء بالنصف من جاز في  
الحيوة للشيوع وكذا في الممان وفي التنوير اخذ جماعة المديون ليكون رهنه  
عنده لم يكن رهنه دفع ثوبين فقال خذاهما شئت رهنه بكذا فاخذها  
لم يكن واحد منهما رهنه قبل ان يمتحرا احدهما بابا رهنه ووجه على يد  
عدل لما فرغ من الاحكام الرجعة الى الرهن والمرتهن ذكر في هذا الباب  
الاحكام الرجعة الى النايبها وهو العبد لما ان الحكم الثاني ابدى بفقر حكم  
الاصول ان الممان بعد له من رهن الرهن والمرتهن بوضع الرهن في يده  
وزاد عليه بعض المعنفات فيد لا خرجت قال ورضنا ببيعة الرهن عند حلول  
صلنا به على ما هو الجواز بين الناس فيما هو الغالب ولا فرضا ببيعة الرهن  
عند حلول الاجل ليس بامرا لازم وعنه هذا قال في الكافي ليس للعبد بيع الرهن ما لم يملك



لانه ما مور بالمعنى فحسب على وضع الرهن عند عدل صاحبه وضعهما ويتم الرهن  
بقبض العدل هذا عندنا وقال زفر لا يصح لان العدل يملك عند الضمان  
بعد الاستحقاق فيقدم القبض وانه قال ابن ابي ليلى قلنا يده يد المرتهن فيصير  
والمضنون هو المالكية فيترتب له شتمين وليس له احد مما الى الراهن والمرهون  
اخذه اي اخذ الرهن منه اي من العدل بل رضى الآخر لثقل حوكل واحد  
حقا لا يضمن العدل قيمة الرهن بدفعه الى احد كما كان مودع الراهن  
في حق العين ومودع المرتهن في حق المالكية وكل واحد اجنب عن الآخر والمودع اذا  
دفع الى الاجنب يضمن ولا يملك لودفعه الى المرتهن يدفع بملك الغير لودفعه  
الى الراهن يظل اليد على المرتهن وذلك تعد وانه كره الرهن في اي يد العدل  
على المرتهن لانه يده في حق المالكية يد المرتهن والمالكية هي الضميمة فان  
وكل الراهن العدل والمرتهن بيعة اي بيع الرهن وقت حلول الاجل صح صحة الوكيل  
لان الرهن ملكه فله في يوكل من استأجره من بيع ماله معلقا ومنجزا  
فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فيما عداه بعد يلوقة لم يقع عند الامام لان  
امره وقع باطلا لعدم القدرة وقت الامارة بغير جازنا وقال يصح لقدرته  
عليه وقت الامتثال فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لا ينعزل الوكيل بالنعزل  
اي عزل الراهن بدون رضى المرتهن لثقل الحق بالمرتهن وفي القهستاني  
و لو وكل بعد الراهن بدون رضى المرتهن لثقل الحق بالمرتحن بالنعزل وهذا  
ظاهر الرواية وقال الشيخ الاسلام الصحيح انه لا ينعزل كما في الزخية لكن  
الصحيح العزل كما في الحاشية ولا ينعزل ايضا بموت الراهن ولا بموت المرتهن  
لان الوكالة المشروطة في ضمن عقد الرهن صادرة حقا من حقوقه فيلزم  
بلزوم اصله كما في الهداية لكن هذا الدليل يقتضي جواز عزله قيل ان يقبض  
المرتحن الرهن فان اللزوم انما يتحقق بالقبض الا ان يقال لما كانت هذه الوكالة  
قائمة في ضمن عقد الرهن فهو الها يكون في ضمن زواله ايضا تدبروله اي  
للوكل ببيعه اي بيع الرهن بعد موت الراهن ببيعة ورثة اي ورثة الراهن  
كما كان له حال حيوته ان يبيعه بغير حق الراهن وتبطل الوكالة بموت  
الوكيل فلا يقع في رايه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الادب  
ولان الموكل وحده برأيه لا برأى غيره كما في الهداية وهذا يقتضي ان يجوز بيع  
الوصي وان اقال الراهن للوكيل بالبيع اخبرتك ما صنعت فيه من بيني ورجع  
بذلك في الذخيرة وعن ابن يوسف ان وكيلا يوكل بملك ببيعة للزوم الوكالة  
كالمقارن وان امان الما ان يملك الوكيل المضارب بيعهما ولو وكله اي  
العدل بالبيع مطلقا ملك ببيعة بالتقدي والنسبة فلو نكاه اي العدل بعد  
اي بعد توكيله عند ببيعة نسبه لا يغير نسبه لانه لا يزوج فلهذا يوضع  
وكذا لا ينعزل بالنعزل الحكم كالموت الموكل وازداده ولحقه بد ار المرتحن  
الرهن لا يبطل بموته ولو بطل انما كان يبطل الحق الورثة وحق المرتحن مقدم  
عليه كما تقدم عارضا لانه من حله في الوكالة المفردة حين تبطل بالموت وبعزل

بعزل الموكل تمامه في البين فراجع ولا يبيع الراهن ولا المرتحن الرهن بل يرضى  
الحق لتعلقه عند كل منهما بالرهن كما بيناه وان حل الاجل والراهن او وارثه  
بعد موته غائب وادى الوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق الوكيل على بيعه اي الرهن  
بان يجسه القاض اياها فان لم يجد الجسد اياها فالقاضي يبيع عليه وهذا على  
اصلها ظاهر واما على اصل الامام فكل ذلك عند البعض لان جهة البيع بحيث  
لان بيع الرهن صار حقا للمرتحن ابقاء لحقه بخلاف سائر اموال المديون  
وقيل لا يبيع مال المديون عنده وفيه استعارة بانهم لو حضرا الراهن لم يجبر الوكيل  
بل اجبر كما في القهستاني ثم اننا البيع لا يفسد بهذا الاجبار لانه اجبار بحق  
فما ركه اجبار وفيه ابهام انه لا يجوز البيع قبل حلول الاجل وفي الحاشية لو  
سلط العدل على البيع مطلقا ولم يقل عند كل الدين فله ان يبيعه قبل ذلك  
كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها اي على الخصومة عند عينة مع كل ما اذا وكل  
المدعي عليه دحلا بخصومته بطلب المدعي ففان الموكل وادى الوكيل ان يجبر  
فانه يجبر على الخصومة لان المدعي جلي بسبل المدعي عليه اعتمادا على ان وكيله  
فله يكون للوكيل ان يبيع كما في الكافي وفيه استعارة بان تكون الوكالة بطلب  
المدعي لكن اطلاقه المتن يحالفه تدبر وفي البرجندى في اجبار الوكيل بالخصومة  
كالخلاف في اجبار الوكيل بيع الرهن وانما قيد الوكيل بالخصومة لان الوكيل  
يقضاه الدين لا يجبر اذا وكله بقضائه من مال نفسه بخلافه فما اذا وكله بقضا  
الدين من مال الموكل انشهر وكذا يجبر على بيعه لو شرطت الوكالة بعد عقد الرهن  
في الاصح وذكر السرخس ان في ظاهر الرواية لا يجبر الوكيل على البيع وعن ابن  
يوسف ان الجواب في الفضلين واحد اي يجبر سواء بشرط او لم بشرط ويؤيد  
اطلاق الجواب في الجامع الصغير فان باعه اي الرهن العدل فتمت اي تمت  
الرهن قائم مقامه اي مقام الرهن ولا فرق بين ان يكون الثمن مقبوضا او لم  
لقيامه مقام ما كان مقبوضا وهو الرهن وعلوكم اي علوكم الثمن او قوى  
على المشتري كملكه اي الرهن فيسقط بقدره دين المرتحن ولا ينظر الى قيمة الرهن  
من العدل بالذكر والظاهر ان اذا وكل المرتحن ببيع المرهون كان الحكم كذلك كما في  
البرجندى فان اوفاه اي الثمن بعد بيع العدل الرهن المرتحن او استحق الرهن  
وكان هالكا في يد المشتري فلم يستحق ان يضمن الراهن قيمة الرهن ان شاء  
لانه غاصب في حقه باخذ وبيع البيع والقبض اي قبض المرتحن الثمن  
بمقابله وبذلك ان الراهن يملك باراء الضمان مستند الى وقت الغصب فبين  
انه امره ببيع نفسه او ضمن العدل على قوله الرهن لانه متعدي في حقه بالبيع  
والتسليم ثم العدل على تقدير تضمينه في ان شاء ضمن الراهن لانه وكيل من  
جهة عامل له فيرجع عليه بما لحقه من الفدية ويصح ان اي البيع وقبض  
المرتحن ايضا لان العدل يملك باراء الضمان فبين ان باع ملك نفسه  
فله يرجع المرتحن على العدل بدينه او ضمن المرتحن ثمنه الذي اياه  
اليه لظهور اخذه اي الرهن المستحق شتره لانه وجد عينه مال يرجع المشتري



على العبد بتمتته لكونه عاقد الحقوق العقد راجعة اليه ثم يرجع هذا العبد على الرهن  
به أي بتمته لأنه الذي داخله في العهدة بتوكله عليه فيجب عليه تخليصه وحل  
القبض أي تبيين المدينين الثمن لأن مقبوضه مسلم. ويرجع العبد على المدين  
بالمثل الذي اداه اليه بانتقاض العهد بطل الثمن وكذا انتقاض قبضه بالضرورة  
ثم يرجع المدين على الراهن بتمته لأنه إذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد  
حقه في الدين كما كان فيرجع به على الراهن هذا على شرط التوكيل أما إذا لم يشترط  
في الرهن كخيار اللودل وعن هذا وإن لم يكن التوكيل بشرط في الرهن يرجع  
العبد على الراهن كما على الراهن سواء قبض المدين منه أو لم يقبض كما إذا باع  
بأمر الراهن وضاع الثمن يد من غير تعد منه ثم يتحقق الموهون وضعت العبد  
يرجع به على الراهن وإن هلك الرهن عند المدين ثم يتحقق فلا يتحقق أن يضمن  
الراهن قيمته إذا ساء لأنه متعدد في حقه بالتسليم ويصير المدين مستوفيا  
جديته لأن الراهن ملكه بأمر القضاء فصاح الأقباض وإن ساء أن يضمن  
المدين لأنه متعدد في حقه أيضا بالقبض ويرجع المدين بها أي بالقيمة  
التي ضمنها لأنه مفرور من جهة الراهن ويرجع بدينه على الراهن لأنه  
انتقض قبضه فيكون حقه كما كان قبل كما كان قد راع الضمان على الراهن  
والمالك في المضمون يثبت له عليه قرار الضمان فيبين أنه ذهن ملك نفسه  
يقال لما كان رجوع المدين على الراهن بسبب أنه مفرور من جهة كان الملك  
بالرجوع متأخرا عن عقد الرهن فيبين أنه ملك غيره **باب التصرف**  
في الرهن وجبايته والحماية عليه لما ذكر الرهن وأحكامه شرع فيما ينفذ  
عليه إذا عارض بعد وجوده بيع الراهن الرهن موقوف على إجازة المدين  
أو قضاء دينه وعن أبي يوسف أنه نافذ كالأعتاق لأنه تصرف في حال  
ملكه والصحيح ظاهر الرواية ليعتقد حق المدين في توقف على إجازته  
وإن تصرف الراهن في ملكه كالوصية يتوقف نفاذها فيما إذا علمت على  
إجازة الورثة ليعتقد حقه به فلا إجازة للمدين جاز كما كان المانع من المقار حقه  
وقد زال الإجازة وإن قضاه الراهن دينه جاز أيضا لأن المقترض لتفاد البيع  
موجود وهو التصرف الصاوي عن الأهل في المحل وقد زال المانع من المنعوق فإن  
إجازة صارتمه رها مكانه في الهدية فإذا نفذ البيع بإجازة المدين ينقل  
حقه إلى بدله هو الصحيح لأن حقه تعلق بالمالية والبذل لا حكم المبدل  
وصار كالعبد المدين إذا بيع بأرضائه الغناء ينتقل حقه إلى المبدل لا ينضم  
بالانتقال دون السقوط أساسا فكذا هذا عن أبي يوسف أنها يكون التمس رها  
إذا كان الراهن شرط أن يباع بدينه أما إذا لم يكن فلو والصحيح هو الأول  
وهذا كله إذا باع الراهن وهو قيد المدين أما إذا دفعه إلى الراهن فيقبل  
لا يبقى الرهن فلا يكون الثمن دها والصحيح أنه يبقى دها لأنه بمنزلة الأمانة  
ولا يبطل الرهن بكونه يبطل ضمانه كما في الهدية وإن لم يجر المدين البيع  
وتسحق لا يفسخ في الأصل أن يتحقق حق الفسخ له لضرورة صيانة حقه

ولا حاجة إلى هذه الضرورة إذ حقه المحل لا يبطل بانقضاء هذا العقد فيبقى  
موقوفًا وينفسخ في رواية ابن علقمة سماعة كقوله الفصول حتى لو استوفى  
الراهن فلا يبطل للمدين عليه وإذا كان موقوفًا فإن ساء المشتري جبر إلى  
أن يفسد الرهن لأن العجز على شرف الزوال أو رفع المشتري الأمر إلى القاضي فيفسخ  
أي يفسخ للمقاضي البيع بسبب العجز عن التسليم فإن وكاية الفسخ إلى القاضي  
لأن المشتري كما إذا باع العبد المشتري قبل القبض فإنه يتخير المشتري كما ذكرنا  
كذلك ههنا ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه لغيره ثانيا من غيره قبل أن يجبر المدين  
فالتالي موقوف أيضا على إجازته لأن الأول لم ينفذ والموقوف لا ينفذ توقف الثاني  
فلو أجاز المدين البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم أجاز رهنًا أو وهب  
غيره وأجاز المدين هذه العقد جاز البيع الأول والفرق وهو أن المدين ذو  
يخلف من البيع الثاني لأنه يتعلق حقه ببدله فيصير تعيينه لتعلق قائده به أما  
لا حق له في هذه العقود لأنه لا يدل في الهدية والرهن والذي في الإجازة بدل  
المنفعة لا بدل العيز وحقه فيما ليه البعير في المنفعة فكانت إجازته سقاطا  
لحقه من المانع فنفذ المبيع الأول فوضع الفرق كما في الهدية وصاح عتق الراهن  
موسر كان أو مفسر الرهن أما العبد الموهون بلو أن المدين كذا يصح تدبيره  
واستبداده عندنا لأنه تصرف صدر عن الأهل ورفع في المحل فخرجوا من الرضا  
لبطالون المحلية فلا يجوز استيفاء الدين منهم وإنما ينفذ بيعه للعجز عن التسليم  
مخلوفاً لا عتاق ولذا ينفذ عتاق الأبق دون بيعه فإن كان الراهن موسر  
طوب بدينه أن كان حاله أنه طوب بأمر القيمة تقع المقاصة بقدر الدين  
فلو فائدة فيه وأخذت قيمة الرهن أي أخذ المدين من الراهن قيمة العبد فجعلت  
أي القيمة رها مكانه لو كان الدين مؤجلا حتى يحل الدين لأن بسبب تضمين  
محقق وفي التضمين فائدة وهو أن يكون الكل رها وإذا حل الدين اقتضاء حقه  
إذا كان جسد حقه ورد الفضل كما في الهدية وإذا كان الراهن مفسر سعى العبد  
المعقود أو قل بدينه ومن الدين أي أن كانت القيمة أقل سعى العبد والقيمة  
وإن كان الدين أقل من القيمة سعى الدين وإنما سعى لأنه لا يمكن المدين من  
استيفاء حقه من الراهن الأوفر فيما أخذ من المستفيع بالعقد وهو العبد بمقدار  
عاليته إذ ليس أن يسعى فيما زاد على قدر رها ورجع العبد به أي بما سعى عليه  
إذا أيسر لأنه قضاء بالزمام الشرع ومن قرضين غيره وهو مفسر فيه يرجع على  
الخلاف في المستسقى في عتاق أحد الشريكين لأنه يؤدي ضمانا عليه لأنه أنما  
يسعى لتحصيل التوقع عنه ولتكميله عندها وقال الشافعي ينفذ إن كان موسر  
لا مكان تضمينه ولا ينفذ إن كان مفسر وتسعى المدين وأما الولد في التدبير والأكا  
ستيلد وفي كل الدين بلو رجوع لا تكتب المدين والمستولد ملك المولى فيسعيان  
في كل دينه بلو رجوع واللواقي ما تلحق بالراهن الرهن كاعتاقه موسر  
أي أن كان الدين حالا أحده منه كل الدين وإن كان مؤجلا أخذ قيمته يكون  
دهنا شدة إلى زمان طوله لأجل وإن أنكفه أي الرهن اجنبى أي عن الراهن



حتمه ان اشرف المرتهن قيمته الرهن يوم هلكه وكانت القيمة رهنا مسكنا  
لا انه احق بعين الرهن من حال قيامه فكذلك في غير ما قام مقامه والواجب  
في هذه المستهلك قيمته يوم هلكه باستهلاكه بجملة ضمانه على المرتهن  
يعتبر قيمته يوم القبض حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خمسائة وروم  
الاربعان الفاعزم خمسائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمسائة كانت  
المعبر في زمان الرهن يوم قبضه كما مر في ذلك في ضمانه لانه قبض بتمامه  
الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك المرتهن والدين مؤجل ضمن قيمته كل  
اللف بالافيد وكانت رهنا في يد حاكم قبل اهلاكه كان الضمان بدلا لغيره فاقه  
حكمه ويؤجل الدين والمضمون دينه اكثر من قيمته رجع بالفضل وان نقصت  
عن الدين تراجع السعر الى خمسمائة وقد كانت قيمته يوم القبض الفاد حب  
بالاستهلاك وخمسائة وسقط الدين خمسمائة لان ما انتقص كالهالك وسقط  
من الدين بقدره وتغير قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا يتبرج  
السعر ووجوبه عليه الباقي بالاتفاق وهو قيمته يوم التلف كما في الهدية وغيره  
وهو شكل فان القضاة يتراجع السعر الى ما يضمن مضمونا عليه ولا يعتبر في ذلك  
يسقط من الدين خمسمائة سوى ما ضمن بالاتفاق ويكون ما انتقص به كالهالك  
حتى يسقط الدين بقدره وهو لم ينتقص الاتراجع السعر وهو لا يعتبر فوجب  
ان لا يسقط الدين بقدره وهو لم يمتثل بالقيمة التي من الدين كما في التبرع  
لكن الاشكال ايضا على قول صاحب الهدية وغيره ويعتبر قيمته يوم القبض  
فهو مضمون بالقبض السابق لتراجع السعر كاشك ان القبض السابق  
مضمون عليه لانه قبض بتمامه فبالهالك يتقرر الضمان ولما كان المعبر  
قيمته يوم القبض وقد كانت قيمته يوم القبض الفاد انتقصت منها خمسمائة  
بتراجع السعر يسقط عن الدين كالحالة مقدار تمام الفاد خمسمائة منه بتمام  
تلافه وخمسائة منه بقبض السابق حيث كانت قيمته وقت القبض الفاد  
تاما ولا تافيد في سقوط منه لتراجع السعر اصله وهذا ظاهر من عبارة الهدية  
وغيرها تدبر ولو اعاد المرتهن والرهن اى قبل به مثل ما يفعل بالعارية والار  
فالعارية تملك المانع والمرتهن لا يملك ذلك وفي المانع تفصيل فليراجع من  
راهنه خرج من ضمانه لانه الضمان كايضا اعتبار قيمته وقد انتقص بالرد  
الى صاحبه فارتفع الضمان لا ارتفاع المقتضى فلو يكون مضمونا على صاحبه  
لان الاستمرار اذا بازائه وبرجوعه اى رجوع الرهن الى المرتهن يعود ضمانه  
حتى يذهب الدين بهلاكه لعدم القبض الموجب للضمان وله في المرتهن  
الرجوع من اعادة من يشاء لان عقد الرهن باق الا حكم الضمان في تلك  
الحالة ولو اعاد احداهما اى اعاد المرتهن والراهن الرهن باذن الآخر  
من اجب خرج من ضمانه ايضا كما بينا من ان الضمان كان باعتبار قبضه  
وقد انتقص فلو هلك في يده اى في يد المستعير رهنا كما كان لانه لم يخرج  
عن الرهنية بالاعارة ولا في كل واحد حقا محتمرا في الرهن وهذا بخلاف

الاجارة والبيع والهبة من الاجنبا اياها بشرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن  
فلا يخرج الا بقصد منه كما في الهدية فان مان الرهن قبل رده اى قبل رد المستعير  
الرهن الى المرتهن فالمرتهن احق به اى بالرهن من سائر القراء لان حكم الرهن  
باق فيه اذ يد العارية ليست بلزمة بكونه غير مضمون لا بد لغيره من ضمان فان  
ولد المرتهن وليس بمضمون بالهالك فظهر منه ان الضمان ليس من لوازم الرهن  
من كل وجه ولو استعار المرتهن الرهن او هلك بعد ما يبعد استعارة فلا يسقط  
ضمانه عن المرتهن اما الاول فبقا عقد الرهن واليد والضمان واما الثاني  
فلا يد العارية تدفع بالفرع فيبقى على اصل الرهن وصاحبه استعارة شئ له ليرهن  
من الرهن ذلك الشئ لانه مبرع باثبات ملك اليد فيعبر بالبرع باثبات ملك  
اليده وهو قضاة الدين بحاله ويجوز ان يفضل ملك اليد عن ملك الغير  
ثبوت المرتهن كما يفضل في حق المبيع ولو الا لان البيع يزول الملك وفي اليد  
فان اطلق المعبر لم يقيد بشئ رهنة اى المستعير بما شاء من قليل او كثير عند  
من يشاء عملا للاطلاق وان قيد المغير ما اعاد الرهن بقدر اوجبه ومرهني  
او ببلد يقيد به فليس للمستعير ان يتجاوز عنه اذ كل ذلك لا يجوز عن اعادة شئ من  
والحفظ والامانة ثم بين فائدة فقال فان خالف ما يقيد به المعبر فذلك كان ضامنا فانه  
المغير ضمن المستعير قيمته وتيم الرهن بدينه اى بين المستعير الرهن وبين مرتهنه لان كل  
منهما متعدد في حقه فصار الرهن كالغائب والمرتهن كصاحب الغائب ومن المرتهن  
ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير لما مر في الاستحقاق وان خالف الى غير ذلك  
عين له اكثر من قيمته فلهذا قل من ذلك بثلث قيمته واكثر فانه لا يضمن وان وافق  
المستعير في اتيائه بعد ما عينه المعبر وهلك عند مرتهنه صار مستوفيا دينه وان كانت  
قيمته مثل الدين او اكثر او صار مستوفيا قدر قيمة الرهن لو كانت اقل من الدين وطالب  
راهنه بباقي الدين اى بباقي الدين اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته ووجب  
للمعبر على المستعير من الدين لو صار مستوفيا دينه بان كانت قيمته كالدين او اكثر لانه  
قد رده كله او قدر القيمة لو صار مستوفيا قدر قيمة الرهن لانه قد رده ذلك القدر من  
دينه ولا تجب عليه قيمته مطلقا لانه قد وافق فلا يكون مضمونا ولو هلك عند المستعير  
قبل رده او بعد فله عن الرهن لا يضمن لانه لم يصرفه ربه به وهو الموجب للضمان  
على ما بيناه وان وصليته كان قد استعمله من قبله بالاستخدام او بالاركان او نحو ذلك  
امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لما في لو اراد المعبر ان يسلك الرهن  
بقضاء دين المرتهن من عنده فله ذلك وليس للمرتهن ان يبيع من تسليم الرهن  
بل يكون مجبرا على الدفع لان قضاؤه كقضاء الراهن ويخرج ملكه ورجوع المعبر كما  
على الراهن لكونه غير متبرع في القضاة لانه سعي في استحقاقه مالم ولو قال المستعير في يده  
قبل الرهن او بعد افساكه وادى المعبر هلكه عند المرتهن فالقيد للمستعير مع يمينه  
لان يترك الا بقاء دعواه الهلاك وان اتم الى المالكين فان قيل قد صار مضمونا عليه بالرهن  
وهو يدعي سقوط الضمان بالافسك فله يقول في ذلك كجبه كالفاجب يدعي رد المقتضى  
قلن الرهن وان كان اثباتا بدلا استيفاء ولكن حقيقة الا بقاء بالهالك فان اذكر الهلاك



فريد المرتبة فقد انكر الايقاع حقيقة والضماني بنه منه وكان منكر الضمان ولو اخطأ اختلا  
في قدر ما امر بالرهن فلهما غيري فالقول للمعتد لان الاذنا يستفاد من جهة ولو انكر اصله كان  
القول له فكذلك انكر وصفه وجناية الرهن على الرهن مضمونة لانه يتعلق به جوارحه  
وتعلق حق الغير بالمال المحط بالمال كالجاني في حق الضمان الا ترى ان يتعلق حق الوتر بمال  
المدين كمنع النفوذ بالتصرف فيما زاد على الثلث وكذا الوتر ان يلقوا العبد الموصى بحد  
ضيقا فتمت بشرى به بعد يقوم مقامه وكذا خلية المرتبة على مضمونه فيسقط من  
دينه بقدرها او بقدر الجناية لان عين الرهن اذا كان قد جناية اكثر من الدين يضمن  
قيمة الرهن المرتبة فزاد على الدين لان الكل صار مضمونا عليه بالاستهلاك وجناية الرهن  
عليهما على الرهن والمرتبة اذا كانت موجبة للمال اذا كانت خطاء في النفس او في  
رونها واما ما وجب القصاص فهو متبرع بالاجماع كافي اكثر المعيرات فعلى هذا الوعيد  
ليكون او تدبر او على ما هو راسا بل عند الامام خلا فالحال في المرتبة فان عند  
جناية الرهن على المرتبة معتبرة وهو من جنس الامة الا ان جناية الرهن على المرتبة  
جناية المملوك على المالك وجناية المملوك على المالك فيما يوجب المال عند اتفاق خط  
الجناية الموجبة للقصاص واما الخلة فيه فلها ان الجناية حصلت على المالك وفي  
الاعتبار فائدة وهو دفع العبد اليه بالجناية فتعبر ثم ان شاء الرهن والمرتبة  
ابطال الرهن ودفعه بالجناية الى المرتبة وان قال المرتبة كطلب الجناية فهو رهن  
على حاله ولم ان هذه الجناية لو اعتبرنا حال المرتبة كما على المرتبة التطهير من الجناية  
كامها حصلت في ضمانه فلم ينفذ وجوب التخليص عليه وجناية على ما قال المرتبة  
لا يعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه كفاية في اعتباره لانه يتعلق بها العبد  
مع ان التملك فائدة ولم يوجد وان كانت القيمة بقدر الامانة لان الفضل ليس في ضمانه فانه  
جناية العبد الوديعة على المستودع وعنه لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الجاني في ثباته  
كالغبنون وهذا بخلاف الجناية الرهن على ابن الرهن او على ابن المرتبة لانه املوك حقيقة  
متباينة فساد كالجناية على الاجنبى كما في الهرة ولورهن عبد يساوى العبد بالانفصال فلهما  
قيمة مائة بان انتقص سعة فقتله اي العبد رجل خطاء وعزم مائة وحل الكل يقتض  
المرتبة المائة فضاء من حقه ويسقط باقية وهو ستمائة وكذا يرجع على رهنه بشئ لان  
النقصان من حيث الشئ لا يوجب السقوط عندنا لان نقصان السعة عن ثور ربحان ان  
فيه وذا غير صغير واما نقصان العين فيقترب بفوات جزء منه فيسقط الدين في انتقامها  
لان في انتقاض المالية من جهة التسو لما كان الدين باقيا وبه الرهن بدلا لشيء  
ما مستوفيا اكل من ائتمار خلا فالزفر كان للمالية انتقضت فاشبه انتقاض الدين  
وان باعه اي المرتبة الرهن وهو العبد الذي يساوى الفاء وكان رهنه بالمائة بامره  
قبض المائة فضاء لحقه ورجع المرتبة بعد قبض المائة عليه اي على الرهن بالباقي اي باقى  
الدين وهو ستمائة وفي الكافي واما الفصل الرابع وهو ما في اباية مائة فانه لانه ان كان  
موضوع المثل ان سعة تراجع الى مائة فضاء لانه باعه بمثل قيمته فصاع بالاجماع وان كان  
موضوع المثل انه لم ينتقص فصاع البيع ايضا عند الامام ورجع عندها ان كان الرابع بمائتين  
واذا احتج البيع صار المرتبة وكل الرهن باباعه بانه ما كان الرهن بانه باعه بنفسه ولو كان كذلك بطل

الرهن ويبقى

الرهن ويبقى الدين لا يقدر ما استوفى كذا هذا وان قتل اي العبد الذي  
يساوى القابل نزول الشئ او بعد التروى عهده هو بعد مائة قد دفع بصيغة  
المجهولة اي دفع العبد الجاني مقام العبد المقتول بسبب قتله اقله الرهن  
بكل الدين وهو الالف عند الشيخين لان التغير لم يظهر في نفس العبد اذ العبد  
الساقي قام مقام الاول من حيث انه دم ولحم فكان تراجع سعة الى مائة فلو كان  
اول قائما وتراجع سعة لم يكن خيارا فذلك هنا وقال محمد هو بالخيار ان شاء دفع  
اي العبد المدفوع الى المرتبة بدنيه ولا شئ عليه غير وان شاء اقله بالدين  
لانه تغير في ضمان المرتبة فوجب التحجير وقال في بصير ان رهنه بمائة كان  
يد المرتبة بدلا لشيء وقدر بالملوك لانه اختلف به لا بقدر العشرة فيبقى الدين  
بقدره وان جنى العبد الرهن خطاء فداء المرتبة كان ضمان الجناية على الرهن  
والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق بقرينة وعلى تقدير الفداء يبقى الدين والعبد  
رهن وليس له ولاية الدفع ولا القتل اذ الدفع للمالك وهو ليس بالمالك  
ولا يرجع المرتبة على الرهن بشئ من الفداء لان العبد كله مضمون وجناية  
المضمون كجناية الضامن فلو رجع الرهن رجع الرهن عليه ولا يفيد وان ادى  
ان امتنع المرتبة من الفداء ان شاء يدفعه وان شاء يفدى عنه ويسقط الدين  
قاسا بفعل كل منهما من الرهن ان كان الدين اقل من قيمة الرهن او مساويا وان كان  
الدين اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي كما في اكثر المعيرات  
ليكون او تدبر وفي بعض المعيرات اذا ولدت الموهونة ولو قتل اسبا خطاء او  
استهلك مال انسان فله ضمان على المثل المرتبة بل يمكن طر الرهن بالدفع والفداء  
في الكسبة لانه غير مضمون على المرتبة فان دفع خرج من الرهن ولم  
يسقط شئ ومن الدين كما لو هلك في الابتداء وان قدس فهو رهن مع امه  
على حالهما ولو استهلك العبد الموهون ما لا يستغرق رقية فان ادى المرتبة  
الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان ادى قبل للرهن بعد  
في الدين الا ان يخاف ان يؤدى عنه فان ادى بطل دين المرتبة كما ذكرنا  
من الفداء وان لم يؤد بيع العبد في الدين تأخذ صاحب دين العبد دينه  
وتمايه في الهداية والكافي فليطالوها وفي المخرج لو رهن حيوانا من بني ادم  
فجنى البعض على البعض كان هدر ويصير كان هلك باقة منها وبه ولو رهن كل  
واحد منهما بمساوية الغابا لعين تقتل احدهما الاخر وجنى احدهما على الاخر  
فما دون النفس وكل الارش او كثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين المخرج عنه بقدره  
ولو كانا جميعا رهن بالقتل فقتل احدهما الاخر فله دفع وفداء ويبقى القاتل رهنه بتملة  
وجميعا ولو رهن عبدا او دابة فجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على  
الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا آخر ولو مات الرهن وصيه الرهن وقضى  
الدين كان الوصي قائم مقامه فان لم يكن له وصيه نصيب القاضى له وصيا وجره  
ان الوصي بذلك انما يبيع لانه للقاضى نصيب للمناظر الحقوق المسلمين او العجز عن انظر



لا يفتنهم ولا يفتنوا في الدين ان يدفع الثمن ثم ياخذ الولد في التوفير ولو اذند  
الراهن للمرتهن في كل زواجره الرهن فكلها فله ضمان عليه ولا ينسقط من قيمته  
الدين وان يفتنك الراهن الرهن حتى ملكك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة  
التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل ينسقط وما اصاب الزيادة  
لله اخذه المرتهن من الراهن كما هو في الحائنة وهو جارية فانه ضيعت جارية  
للمرتهن لم يسيقها اليه من دينه بخلاف ما لو رهن سنة فترب المرتهن من ثمنها فانه  
محتسب عليه من الدين تصح الزيادة في الرهن مثل ان يرهن ثوبا اخر فيكون مع الاول  
وهنا بالعبارة وان تصح الزيادة من الدين مثل ان يقول الراهن ارفد جسمي اخرج  
علي ان العبد الذي عندك رهنا لئلا يكون الرهن رهنا لئلا يكون الرهن رهنا لئلا يكون  
المرتحن لان الزيادة في الدين ترك الاستيفاء هو يكون من اقل العقد الرهن لان الزيادة  
في الدين توجب السقوط في الرهن وهو غير مشروط فلا يصح الرهن الا في رهنه  
بالدين الحادث بل يكون كل الرهن بمقابلته الدين السابق فانه هلك العبد الرهن  
بمسقط الدين الاول ويبقى الدين الثاني بل هو رهن فان عنه يجوز الزيادة في الدين  
فيستقطم من الرهن الرهن الثاني قياسا على الجانب الآخر لان الدين في باب الرهن  
كالدين في البيع والرهن كالدين في بيع الزيادة فيها في البيع وقال زفر السافعي  
لا يجوز الزيادة في الرهن ولا في الدين لعدم جوازها في الثمن والبيع ثم المراءى بقولهم  
ان الزيادة في الدين لا تصح لان يكون رهنا بالزيادة كما انه رهن باصل الدين وانما  
نفس الزيادة الدين على الدين فصح لان الاستدانة قبل قضاء الدين الاول جائزا جازما  
وان رهن عبيد بعد الف والفقير ودفع مكانه شبهة بدلي او اذلف فالاول رهن  
فان قيل الرهن مشروط في العبد الاول يكون رهنا كما كان حتى يرد المرتهن الى  
راهنه والمرتبقي امين في العبد الثاني حتى يجعله مكان الاول يرد الاول على الراهن  
في ربيع الثاني مضموما لان الاول دخل في ضمانه بالقبض وهما باقيا فلا يخرج عن  
الضمان الا بقضاء القبض ما دام الدين باقيا واذا بقى الاول في ضمانه لا يدخل الثاني  
في ضمانه لا يضاف دون احد هاتين لا يدخلها فارد الاول دخل الثاني في ضمانه  
ثم قيل ان شرط تجديد القبض وقيل لا يشترط كما في الهداية وغيره لكن في الحائنة رجل رهن  
عنه انسان عبيد بالقدوم ثم جاء الرهن بجارية وقال اخذها مكان العبد يصح  
ذلك ان قبض الثمن يفيهم من هذا انه ان قبض الرهن الثاني خرج الاول من ان  
يكون رهنا واذا قل على الراهن اولم يرد ولو ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وهبه  
ان الدين منه او من الراهن فهلك الرهن في المرتهن هلك بلا مشيئته حسنا او قال زفر  
يفض قيمته الرهن وهو القياس لان القبض وقع ومضموما فيبقى الضمان ما بقي  
القبض ولما ان ضمان الرهن باعتبار القبض والدين له كانه ضمان استيفاء وزا لا  
يتحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبقا جديهما وهو الدين والحكم انما بتبطل ذات  
وصفيين يرد بوزال اجدتها ولهذا لو ورد الرهن يستقط الضمان لعدم القبض  
ولو بقي الدين وكذا اذا ابراء عن الدين يستقط الضمان لعدم الدين وان بقى القبض فاما  
اذا ابراء المرتهن بعد ابراء مناع ثم لم يبق له ضمان فانه حق للمنع لم يبق ضمان

انفسهم وقد عين النظر في نصب الوصي لئلا يبا عليه لغيره ويستوي في حقه  
من غير ولو كان الدين على الميت فله الوصي بعض التركة عند عزم له من غرضه  
لم يجز ولو اخرج ان يردوه ولو لم تكن للميت عزم اخرجنا من الرهن **فصل** هذا  
الفصل في ما يملك المتفرقة التي تترك في اخل الكتب رهن رجل عتيق او عتيق النسب  
عند رجل قيمته عشرة دراهم بعتة فتمت العصاة صار حراً ثم تكلل اي صار خلو  
وهو اي والحال انه يساوي درهما اي عشرة دراهم فهو اي العتيق المذكور الذي  
صار خلو بعد ان صار حراً رهن بها اي بعتة دراهم لان عقد الرهن لم يطل  
بالحر لان ما صار حراً يملك البيع صالح محله للرهن لان المحل انما يكون بالمالية  
فيهما والخبر لا يصح محله لا بقاء البيع ويصالح لبقائه فان من باع عتيق فتمت  
في يد البائع في البيع ان يجزى في البيع لغير وصفه المبيع كما لو تقيب فانما  
خلة فقد زال الفارض قبل بقر حكمه فجعل كان لم يكن وان رهنه ساد قيمتها  
عشرة بعتة فماتت فدين جلد هاهنا وهرها ودرهما وهو رهن بسنة  
اي يدرج لان الرهن يقرر بالهلاك فاذا بقى بعض المحل يعود الحكم بقدره بخلاف  
ما اذا ماتت السنة المبيعة قبل القبض فدين جلد هاهنا لا يعود البيع بقدره على  
المشهور وان قال ببقاء المبيع يعود البيع هذا اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن  
درهما وان كانت قيمته يومئذ درهمين كان الجلد رهنا بدرهمين وفي البرزلية  
اشترى حكر بدوم ودين به فمات ثم هلك الرهن فظهر ان الحل والسنة مية  
هكذا مضموما بخلاف ما اذا اشترى حرا او خيرا او مينة او اجرا او رهن بالثمن  
شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه باطل وان انتقض الرهن عند المرتهن فارد  
وصفا يستقط من الدين بقدره بخلاف النقصان يتراجع التسرع ما عرف فلو رهن فردا  
قيمتها اربعون بعتة فافسد السوم صار ق قيمته عشرة يفتكه الراهن بدرهمين  
ونقص ويستقط ثلثه ورباع الدين لان كل من الف ومروءون برز الدين وبقى من ثلث  
الف وربعة فيبقى في الدين ايضا ربعة وتمام الرهن كولد ولينه وصوفه وعشرة  
للمرأه لانها متولد من ملكه ولا يدخل الكسب الهبة والصدقة لانها متولدة من اصل  
فياخذ الراهن في الحيا ويكون رهنا من اصل لانه تباع له والرهن حق متأكد زحم  
فيشرى الى الولد لا يضمن الراهن لا يملك ابطاله بخلاف الولد الجارية الحائنة حيث  
ليس حكم الحائنة بالولد وينبع منه فيه فان هلك النماء هلك بلا مشيئته لعدم دخول  
تحت العقد مقصود وان بقى النماء وهلك اذ لم يفتك الراهن بجمعة من الدين  
يقسم الدين على قيمته الاصل يوم القبض في قيمة النماء الفكاك لان الرهن يصير  
مضمونا بقبض الزيادة فيتم مقصودا بانفسه ان ابقى الى ذوقه والبيع يقابل سنة  
اذا صار مقصودا كولد البيع فما اصاب الاصل سقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا  
وما اصاب النماء افتك به صورته رجل رهن بعتة دراهم وقيمتها عشرة يوم القبض  
ثم ولد قيمته خمسة دراهم يوم الفكاك فصار قيمتها خمسة عشر والدين يقسم على قيمتها  
اثلا فاعيب ثلثا الدين للوم وهو ستة فنسقط ويبقى ثلثه للولد وهو ثلثه



ما يمنع غاصبا فيضمه القيمة وكذا الوارثته المرأة رها بالصدوق والبراءة أو هبتها  
وأدت والعيان ذالك قبل الدخول واختلفت منه على هذا فهم هلك الرهن في  
يد هابيلك فيقولون في هذا كله ولم يثبت شيئا يستحق الرهن كما في الإبراء  
ولو قبض المرتبة دينه أو بعضه منه أي من الرهن أو من غيره كما لم يتطوع  
أو شربه أي بالدين عينه أو بعضه أو صلته عنه أي عن الدين على شيء أو حال به  
أو حال الرهن من رهنه بدنه على آخره هلك الرهن في يد المرتبة قبل ردده لأن  
كان نفع الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لما تقر في موضعه أنا الذي  
تقتضي بالمالها يا نفسها لكن الاستيفاء يتعذر لعدم الفائدة لا يعقب طلبة  
مثله فيقتضي الحالة ورها هلك الرهن في الاستيفاء الأول وانقضى الاستيفاء في  
الثاني لثبوته في الاستيفاء ويرد ما قبض إلى من قبض منه هذا ضرورة إبقاء الرهن  
أو المستطوع أو الشراء أو الصلح وبطل الحوالة وبهلك الرهن بالدين إذا بالحوالة  
لا تسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقدم مقام ذمة المجهل ولذا يعود إلى ذمة  
المجهل أما إذا مات المحتال عليه مقلما وكذا أي كما بهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة  
يهلك به أيضا لو تصادق على عدم الدين هلك الرهن هلك بالدين لأن الدين  
مضمون أو بحرمة عند توهم الوجود كما في الدين الموجد وتزويج الجزية لاحتمال  
أن يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف الإبراء لأن  
الإبراء يسقط الدين أصلا وبالأستيفاء لا يسقط بل يثبت لكل واحد منهما على الآخر  
فتعذر الاستيفاء لما في عدم الفائدة وفي الثاني إذا تصادق على أن الدين بقي  
صراحت الرهن إذا كان تصادقا بعد هلك الرهن كان الدين كأنه ظاهر حين  
هلك الرهن وجوب الدين ظاهر يكون لصحة الرهن فصار مستوفيا أما إذا تصادقا  
على أن الدين والرهن قائم ثم هلك الرهن فإن هناك يهلك أمانة لا يتصادقهما  
ينقل الدين من الأصل فصلا الرهن لا يبقى بدو الدين وذكر في الإسلام الأجنبي  
أنهما إذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلفت مشايخنا فيه والصواب  
أنه لا يهلك مضمونا وفي التنوير كل حكم عرفية في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن  
الفاصد وفي كل موضع كان الرهن مالا والثالث له مصلحتا إلا أنه نفذ بقض  
لشرائط الجواز يتعقد الرهن بصفة التصادق في كل موضع لم يكن كذلك **كتاب**  
**الدين** أو الدين بالدين عقيب الرهن بصفة كذا الرهن لصيانة المال وحكم  
الجنان لصيانة النفس لما كان المال وسيلة لبقاء النفس وقدم الرهن على الجنان  
لأن الوسائل تقدم على المقاصد كما في أكثر الشروع وقال في غاية البيان ولكن قدم  
الرهن لأنه مشروع بالكتاب والسنن بخلاف الجنانية فإنها محظورة عما ليس لاد  
نسان فعله انتهى وأورد عليه أن هذا التعليل ليس بشيء لأن المقصود بالبيان  
في كتاب الجنان إنما هو أحكام الجنان في ذمة نفسها ولا شك أن أحكامها  
مشروطة بآنية بالكتاب والسنن فلا وجه لتأخيرها في هذه الجنية ويمكن الجواب  
فيه بأن كلام الرهن والجنانية من أفعال المكلفين ويثبت كل واحد منهما عما  
يتعلق بفعل المكلف من الأحكام الخمسة ولا شك في جواز الرهن وخطر الجنانية

ويكنى بهذا القدر في تقديمه عليهما كما لا يخفى والجنانية في اللغة اسم لما يكتب من الشر  
تسمية للمفعول بالمصدر من جن عليه شر جنانية ثم خص في بالرق وهو عام  
في كل ما يبيع ويشتري سواء تعلق بنفس أو مال أو عرض لأنه في الشرع خصه بفعل  
واقعه في النفس والأطراف لأن ما يقع في الأحوال السبعة الغصب السرقه وما وقع في الرهن  
اسمه القدر أو الضية في الأول يسمى قبله وهو لغة اسم لرجع مؤثر في هذه الحيوة مطلقا  
والمراو به هنا ما هو جنانية يتعلق به الأحكام من قصاص ودية وكفارة وحرمان  
واسم وهو على جنسية عمد وشبه عمد وخطا وجار مجرى الخطا وقيل بسبب وقيل هو  
على ثلاثة أنواع عمد وشبه عمد وخطا وللتأني في جنانية فيما دون النفس وبشرع  
القصص لما فيه من معنى الحيوة شرعا كما قال الله تعالى ونكحوا ما زوجكم من أنفسكم  
بين في المطول لأن فليزاجع والفرق بين هذه الآية وبين العرب القتلان في القتل بالدية  
وقفاحة مبيت في كتب البياعات لا مزيد عليه ثم شرع في بيان أحكام القتل فقال القتل  
أما عمد موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطاع الطريق والحرب والموالد وهو أن  
القصص طرية أن القاتل المكلف ما يحرم ضربه كما هو المشهور لما يفرق الأجزاء من سباع  
أعد للمريد أو محمد من جوارح خبث أو لبطه بكسر اللام وبالطاه المهملة فشر  
الغصب أو سرقة بالنار لأن النار من المخرقات للأجزاء كما في الكفاية وفي الكفاية  
لا ترى أن النار تعلق على الحيوة حتما إنما وضعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه  
في الزكوة وسال بها الدم حل وإن التجرد لمسل لا يحل وإنما اشترط في الآية ما ذكره العلامة  
هو القصد وهو من أعمال القلب لا يوقف عليه كبره ليله وهو مستعمل ما ذكر من أن كانت  
لنار في الليل مقام المدلول هذا عند الكفاية وعندهما وقال الشافعي أن يقصد ضربها بقتل  
غاليا حتى لو ضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمد عندها لا عنده نائم تحت  
لأن وجوب القصاص بالجمع عنده وفي النهاية أن الجمع لا يشترط في الجديد وما يشبهه  
كالنحو والفتنة والسر وغيرها فظاهر الرواية انتهى وفي الخلاصة رجل ضرب  
رجلا من قبيلة فإن أصابته الحديدة قتلته عند الكفاية وأصابه بظهره ولم يجرحه  
فوعدها لا شك أنه يجب القصاص وكذا عند الكفاية في ظاهر الرواية وفي النهاية  
أن طرية لمسله فمات منها قتل ولو ضربه بآلة برة أو ما يشبهه فمات لا يجب  
القصاص لكن لو غرز بآلة حتى مات يقتضيه العبرة للمزيد كما في البرزخية وفي  
رواية الطحاوي وعنه أنه لا يجب فعل هذه الرواية يقتضي الجرح سواء كان  
حديدا أو حصى أو حجارة أو غيره يكون الله يقتصدها الجرح وقال الصمد الشهيد  
والأصح أن القصاص عند الجرح في وسائط الميزان من الحديد وقال رجل أحمى  
نورا ورمى فيه انسانا أو القدر في نار لا يستطيع الخرج منها عليه القصاص من نار  
السباع وكذا كل ما يلبس عادة كالسلاح لأنه لا يعمل النار كالسلاح في حكم الزكوة حتى لو  
توقد النار فالمدح فاحتراق العروق يؤكل انتهى وهذا موافق لما قدمناه عن  
الكفاية ويجعل علمها إذا سال بها الدم وبه يحصل التوفيق بين كلامي صاحب  
الهداية والبرزخية وموجبه القتل العمد أو لم يوقد مع ومنه قتل مؤثما متوقدا  
بجراؤه جهنم وفي الحديث سباب المسلم فسوق قتل كفر وقال عليه السلام لم يؤا لآلينا



يكون على الذمة من قبل امره مسامحة عليه العقد الاجماع لكن الامة مخصوصة بقول المؤمن و  
المردع عام للمسلم والذي كما يجمع وان المسلم يقابل بالذمة عندنا كما قال لكن يمكن ان  
يقال ان موجبه في المؤمن ثبت بعبارة النص وفي الذي يدركه لثبوت الحق المسامحة وان  
في العصبية لا يقال ان الامة دليل للمؤمن على خلافه من كبر الكثرة في النار كما نقول  
ذلك في التحمل او براد بالحل وحلول الملك او براد بها الوعد الشريف تبين على عظم  
ذلك الجناية والقصاص من حيثها نصف على الحال من القصاص اي حال كونه تعينا  
خلافه فالتساوي فانه قال لا يعين القصاص بل الولي مختير بينه وبين الدية  
لقوله عليه السلام من قتل له قاتل فهو خير النظرين اما ان يقتل واما ان يؤدى  
ولنا قوله تعالى عليكم القصاص والدية وقوله تعالى وتبنا عليهم في ايات  
النفس بالنفس والمراد به القتل القود وما اوردته من الحديث فعلى تقدير صحته  
لا يجوز به الزيادة على النص لا في نسخ والى ذلك اشار ابن عباس بن بقول بقوله  
العقد قوده لا مال ماله ولا مال لا يصلح موجبا لعدم المماثلة فيه وبين كونه  
صورة ومعنى ذلك ان خلقا كثر ما لم يخلق كثر ما لم يخلق ولقد ذكرنا في ادم يستعمل بالظلمة  
والعبادة ان المال خلقا كثر ما لم يخلق كثر ما لم يخلق ومثله في حواشي فلو يصلح جاز  
وقائما مقامه ان الصالح على مال يجوز بالتراخي سواء كان باقل من الدية  
او اكثر منها الا ان يعنى على صفة المجهول اي الا ان يعنى الولي القصاص  
او يصلح على شيء من مال كثر انما والعقد افضل وكفارة فيه لا نها في  
كان ذاتا بين الخط والاباحة والقتل كبرية مجتمعة لا يلبق ان يكون الكفارة  
سائبة لوجوه معنى العبادة فيها ولقوله عليه السلام خمس من الكفارة لا كفارة  
فيهن منها قتل نفس بعد وعنده الشافعي عليه الكفارة كما في الخطاء من عادة حق  
لله في العبد واما شبهة عدم وجوبه اي القاتل قصدا بغيره كمن في العقد  
بما لا يفرق الاجزاء كالشجر مطلقا والجر ايضا ان كان غير محدود والتسوط  
واليه هذا عند الامام حله فالغير في القتل العظيم على ما في القتل العمد  
لان شبهة العمد عند الغير ضرب القاتل بالة لا يقتل شلها غالبا كالعصا  
والجر الصغير والتسوط واليه 2 موجبه اي شبهة العمد لا يتم لقضده ما هو  
محم شرعا والكفارة على القاتل كونه خطا زنا الى ان قد دخل في قوله تعالى ومن  
قتل مؤمنا خطا اكرهه والدية المطلقة على العاقلة النادرة للعاقلة  
اما وجوب القتل عليه السلام لان قتل خطا العمد في التسوط والعصا والجر  
فيه ذمة مطلقة مائة من اهل الحديث اما كون الذم على العاقلة فلا يثبت خطا  
من وجه فيكون معذور او فحق التخييف لذلك ولا يحتاج بنفس القتل في  
على العاقلة كالعاقلة الخطا ونجما تلك سبيل القضية عمره وهو ما روى  
عنه رضانه قضى بالدية على العاقلة في ثلث سنين والروى عنه كما هو المروي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف بالدية القود عظم على الدين اي ليس فيه  
قود لشبهه بالخطا وهو اي شبهة العمد فيما روى النفس من طرف عمدا  
باعتبار الغلب والالتفات في جيف بغير اذا عضوا جرحا جرحا وجب فيه

العقاص كان مما يراعى فيه المماثلة وليس فيما روى النفس شبه العمد كما كان النفس  
لان اللوق النفس يختلف باختلاف الاله ومادون النفس ليس كذلك لما روى  
عن ابن مالك ان عمته الربيع لطعت جارية فكسرت ثيابا فطلبوا منها  
العقد فابوا والارث فابوا الا العصار فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص  
فقال النبي نفي الكسر الارث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من صارت له من لو قسم  
على الله لا يرد وجهه ولا لته على ما نحن فيه ان الكفارة لو انت على النفس لا يوجب  
العقاص ورايتاها في يادونه ولا يتصور ان يكون فيه شبهة عمد كما في التبيين  
واما خطأ عطف على قول اما عمد او شبهة عمد وهو ان الخطا فسمان اما خطأ  
في العمد بان يرمى بمتكساة صيدا فاذا هو روى معصوم الدم انما سمي خطأ  
في العقد اي في الظن حيث ظن الا في صبي او المسلم حريا واما الخطا في العقل  
فقد بينه بقوله او في العقل غرضا فيصيب او ميا لانه خطأ في الفعل لا القصد  
فيكون معذور الاختلاف في المحل بخلاف ما لو تعدى موضع في جسه فاصاب  
موضعاً من غير ان يخطئ فيصيب القصاص اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع  
الى مقصوده فلو يوزن بخلاف ما اذا اراد رجل فاصاب عنقه واثباته فهو  
خطا كما في العتية وفي المنع قال في البدن والخطا قد يكون في نفس الفعل  
انما لو اراد ان يضرب برجل بالتيق فاصاب عنقه فبان ان راسه  
في هو عمد وقد يكون في من الفاعل اما الاول فمخوف بقصد صبيح فيصيب  
ادنيا وان يقصد رجلا فيصيب غيره وان قصد عضوا من رجل فاصاب عضوا  
اخر منه فهو عمد وليس بخطا واما في الثاني فمخوف ان يرمى الى انسان على طرف  
اله حربي او مرتد فاذا هو مسلم فقتله واما ما اجرى مجرى الخطا كما سمي  
القتل على عمر فقتله فمك لا حكمه حكم الخطا وليس بخطا حقيقة لعدم  
قصد التام المتيقن حتى يصير خطأ مقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب  
عليه ما انلفه كفيل الطفل فمك كالحط لا تم معذرة كالخطي وموجبها  
اي الخطا مطلقا او ما اجرى مجراه العقارة والدية على العاقلة لقوله تعالى  
فتمير يدفة مؤمنة ودية مسلمة الى اهل وقد مضى به عمر ضمن قلة سنين  
بمحرم من الصيانة فصار اجزاء واما في سبب كونه يحق بتر الجوارض  
حجب في غير ملكه بل اذن من له الاذن وهو قيد المتعاطفين فيهلك به انسان  
شبه بقوله في غير ملكه لانه لو فعله في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه ما روى  
في فعله فلم يكن متعديا فيه ومما ينبغي ان يعلم انه اذا مشى الها لك عليه  
بعد عمله بالحق فانه لا يلزم على الحاق شبهة وموجبه اي كل واحد من الجرح وقتع  
الجرح الدية على العاقلة لان سبب التلف وهو متعدي به بالحق ووضع الجرح  
فمك كالمباش للقتل فيجب فيه الدية صيانة للانفس فيكون على العاقلة  
لان العقل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون معذورا فيجب  
على العاقلة تخفيفا عنه لان الخطا بل اولى لعدم القتل منه مباشرة  
ولهذا قال لا يجب الكفارة فيه وفي المجتبى ذنب الحرق والوضع في ملك غيره



دور ذنب القتل قالوا لا اثم فيه ثم اقبل دونا ثم الحرف والوضع وكلها اي ما ذكر  
من انواع القتل كالعهد وشبهه والخطاء توجب حرمان الارث اهذه اي القتل بسبب  
قائه لا يجب حرمان الارث كما لا يوجب الكفارة وقال الشافعي هو ملحق بالخطاء  
من الاحكام **باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه** لما فرغ من بيان اقسام القتل  
كان من جملة العهد وهو قد يوجب القصاص وقد لا يوجبه احتياجا الى التخييل  
ذلك في باب على حد فقال يوجب القصاص بقتل من هو موقوف الدم على التأييد قوم  
التأييد صفة للموصوف بخبر وفي تقديره حقا واحترزه عن التثامن فان قوله  
**شبهة الاباحة** بالمواد الى دار الحرب فلا يكون محققون الدم على التأييد وقوله  
عند قيد للقتل ان قتل عدوه فهو منصوب عداه مفعول مطلق لبيان النوع  
واخترزه عن القتل العمد فانه لا يجب فيه القصاص من مكانه فيقتل الخراج  
لكمال التماثلة ويقتل بالعبد اقدم تعالى وكنا عليهم فيما ان القتل بالانفس  
وقوله نع كتب عليكم القصاص في القتلى ولقوله عليه السلام العمد قود  
ولا في القود يعتمد على المساواة في العصمة وهي اما في الدين او الدار ولا في  
التخصيص بالذكر في قوله تعالى الخ بالجز والعبد لا يبقى ما عداه مع ان اللوم  
لتعريف العهد لا تعريف الجسد على ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما في سبب  
نحو العهد الآية وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقرن تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد  
وانت خبير بان حمل اللوم في قوله تعالى الخ بالجز والعبد بالعبد على العهد  
كما روي عن ابن عباس في النزول بحكم مادة الاستدلال بهار راسا لان معنى  
يتمد لال الشافعي على حمل اللوم للجسد وليس كذلك والسم بالذي لعموم  
الكتاب والسمه ولما روي انه عليه السلام قتل مسلما بذمي وانما عطا الجزية  
لتكون اموالهم كموالنا وما نهم كموالنا خلاقا للشافعي لقوله عليه السلام  
لا يقتل مؤمن بكافر ولانه كالمساواة بينهما وقت الجنابة وكذا الكفر  
منع يعودن الشبهة ولنا ان المساواة في العصمة ثابتة نظر الى الخلف  
او الدار والبيع كمن الحارب ودون السلم والقتل بماله بوزن بانتقامه  
الشبهة والمراد بما رواه الحارث لسياقه وكذا وعهد في عهده والعطف  
للمفادية كما في الهداية ولا يقتل من المسلم والذي يستامس لانه غير  
معصوم على التأييد كما تقرر بقتل المستامن بقتل المساواة وهو  
القياس وفي الاستحسان ان لا يقتل لقيام معنى القتل فيه وفي الخ وبنفي  
ان يقتل على الاستحسان لتصرفهم بان العمل على الاستحسان الا في  
مسا كل مضبوطة بعمل فيها بالقياس ليست هذه المسئلة وقد اقتصر ملا  
خسر وفي مختصر على القياس انتهى ويقتل الذكربا لا نقتل في النهاية  
وذكر صاحب الشافعي في تفسير قوله تعالى ولا تقاتلوا الذين قالوا لا  
يقتل الذكربا نقتل نحن هذا مخالفا لعمامة كتب الشافعية ومالك  
ويقتل العاقلة بالاجنون بعكسه ويقتل ابالة بغيره اريزا ابالة لا بعكسه  
ايضا ويقتل العاجل بغيره اي بغير العاجل كالاغبي والزمن

ويقتل كامل الاطراف بما قصها اي ما قص الاطراف للعوامات المذكورة ويقتل  
الفرع باصله وان علا لعدم السقط لا يقتل الاصل بفرعه لقوله عليه السلام  
لا يقاتل الوالد بولده قالوا لا يقاتل ولا الجدة من قبل الاب والام وان علا والوالدة من  
والجدة من طرف الاب والام وان عللت وهو باطلا فله حجة على مالك في قوله بقتل  
اذا حجه ذبحا وله سبب لاجنائه فمن المحال ان يستحق له افاؤه ولهذا  
يجوز له قتله وان وجد في وصقة بعد ايقان له او زانيا وهو محضن والقصاص  
يستحق المقتول ثم يخلف الوارث كما في الهداية بل بحجج الدية في مال الاب القاتل  
لانه قتل ابنه عمه والعاقلة لا تقتل العمد في ثلث سنين وقال الشافعي  
يجب في الحال لان التأجيل كان للتخفيف في حق القاتل وهذا عامد فله  
ببشيرة ولنا ان المال ليس بماله للنفس فكان القياس ان لا يكون  
بدل اغنياء ان الشرع ورد به موجه فلا يعدل عنه ولا يقتل السيد بعبد  
ومدبره ومكاتبه لانه لو وجب القصاص لوجب له كما لو قتل غريمه يجب  
ان يجب له على نفسه قصاص وعبد ولده اي لا يقتل الوالد بقتله عبيد  
ولده لان الولد لا يستوجب القصاص على الاب وعبد بعرضه له اي ولا  
يقتل المولى بقتل عبيد بعرضه له وبعضه كخلاف القصاص لا يتجزئ فاذا  
سقط في البعد بسقط في الكل وان وردن قصاصا على ابيه بان قتل الاب  
امراة او قتل الاب اخا لامرأته ثم ماتت امرأته قبل ان تقتله فانت  
ابنهما منه بدت القصاص الذي لها على ابيه بسقط القصاص بحسب  
الابوة ولا قصاص على شريك الاب او المولى او شريك المولى المخطئ او شريك  
القتلى او شريك المجنون او شريك كل من يجب القصاص بقتله كزني  
المجد والام وغيرهما لما مر من انه اذا سقط في البعض لا حمل انه ملك البعض  
سقط في الكل لعدم التجزئ وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجبر الرهن  
المرتبه لان المرتبه لا ملك له فلا يملك القصاص والراهن لو تولاها يبطل حق  
المرتبه في الرهن فشرط اجتماعهما ليعتد حق المرتبه بصره وقيل  
لا يثبت القصاص لهما وان اجتمعا وقيد باجتماعهما حتى لو اختلفا قلها  
القيمة يكون رهنا مكانه وان قتل مكاتب عن وفاء وله اي للمساكنة  
وارث مع سيده فلا قصاص لان الصحابة اختلفوا في موته حر او رقيا  
فقال الاول المولى هو الوارث وعلى الثاني للمولى فاستنبه من له حق القصاص  
فارتفع وان لم يكن له وفاء يقتص سيده بالاجماع سواء كان السيد  
وارثا او لا لانه مات عبد ابلا رب الانفساع الكتابة بموذه عاجزا فيقتص  
المولى وكذا يقتص المولى ان كان له وفاء ولا وارث له غير سيده اي المكاتب  
عند الشيخين لان حق الاستيفاء للمولى يتعين لانعدام الوارث  
وتعدد السبب يقتضي تعدد الحكم ولا يردس الى المنازعة لا اتحاد الحكم  
للمولى خلافا لمحمد فان عنده لا يقتص المولى لانه لا يستوفى لاستيفاء  
سبب الاستيفاء وهو الولاء ان مات حر او المالك ان مات عبدا او القصاص بالليف



سواء قتل به او بغيره لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف والمراذبة السباع وقول  
عليه السلام لا تعدوا عباد الله وقال الشافعي بفعل بالقاتل مغل ما فعل ان كان  
فعل مشروعا فان مات فيها ولا آخر رقبته لان مغل القصاص على المساواة والقول  
قله اختلف اصحاب الشافعي فيه قال بعضهم رقبته ولا ينقل به ضله وانما  
القتل بجرح مشروع في الزعم فجاز ان يقتل به وقال بعضهم يتخذ له مثل الله من  
الحنث ويقتل به مثل ما فعل ومن الجرح يوجب الماء حتى يموت ولا في المعقود ان  
يقتل من طاع يرد الى المعقود قاتل قربه بعد اذا قطع رجل يد المعقود  
عمدا او قتل قربه كولد فولى المعقود يقتل ياه يقتض من جانب المعقود  
لان من الولاية على النفس شرعا كما راجع الى النفس وهي تشق القدر فيلبيد  
كالامكان وان يصالح الى كافي المعقود ان يصالح القاطع على ما قال قدر الدية  
او اكثر لانه انظر في حق المعقود ولو صالح على اقل منه لا يجوز فتجبت دية  
كاملة لان بعض ولاي يسهل ولا دية العفو لانه ابطال الحق بل عوض  
والصبي كالمعتق لان كل ما ثبت من الاحكام المذكورة لا في المعقود ثبت كافي  
الصبي والقاضي كافي وهو الصحيح عند عدم الاب في الاحكام المذكورة لانه  
قائم من السلطان والسلطان يقتض من قاتل القاتل الذي كاد في ذكركه  
كذا يقتض الناب وقول في الصحيح احتراز عمار وبن محمد ان القاضي لا  
يستوفي القصاص للصغير في النفس وانما دون النفس ولا ان يصالح كافي  
الحامية وفي النهاية قال ابو يوسف ليس للسلطان ان يقتض اذا كانت  
المقتول من اهل دار السلام الاسلام كالقبط كالمسلمة ان يعفو بغير  
حال لان الحق للمسلمين وقلنا للسلطان ولنا فيه دية عامة فعلى استيفاء  
وكذا الواو وهو كافي في جميع ذلك الا انه لا يقتض النفس لانه ليس له  
دوية على نفسه حتى لا يملك تزويجه والطرف لانه لم يستثن الا العود في  
النفس وفي كتاب الصالح ان الوصي لا يملك لانه تصرف في النفس بالايجاب  
منه فينزل منزلة الاستيفاء وجه المذكور هذا ان المقصود من الصالح المال  
وانه يجب بعقده كما يجب بعقده لا بخلق القصاص لان المقصود منه  
التشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العفو لان الاب لا يملكه لما فيه من ابطال  
فهو اول قالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كما لا يملكه  
في النفس المقصود متحد وهو التشفي وفي الاستحسان يملك لان الاطراف  
يملك بها مسكن الاموال فانها خلقت وقاية للانفس كالمال كذا في الهامة  
ومن قتل امرا كبيرا وصغارا بان كان مقتول بنون صغار وكبار او اخوة  
صغار وكبار فليكن القصاص من قاتله قبل كبر الصغار عند الامام كافي  
حد ثابت لتمامهم على الكمال فيجوز على انفراد واحتمال العفو من  
الصغير منقطع كافي ولا دية الاطراف بخلاف الكبيرين لان احتمال العفو

من الغائب ثابت خلفا لهما لان الحق مشترك بينهما فلا ينز بعضهم باستيفائه  
وبه قال الشافعي واحمد في رواية كانت الولاية لهما بالملك او بالقرابة وان كان  
وليا للصغير لا يقدر على التعرف في المال كالاخ والعلم فعلى الخلق فان كان الكبير جانيا  
عن الصغير يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير السن فعلى هذا ان  
عبارة النص واضحة وكان الاولى التفصيل تدبر ولو عاب احد البكر ينظر حضوره اجماعا  
لما بينا من احتمال العفو من الكبير الغائب وكذا الواسطي بعض الاولياء لم يضمن ثبت  
للقاتل في الجرح ولو كان الدم بين بين فعلى احد ما يقتل الا خفاه لم يعلم بعقد  
تسليمه يقتل قيا سالا يستحقه وان علم بعقده فانه لم يعلم بجرحه وقال طنب  
انه يحكي قتل لا يقتل بالدية في ماله وان علم بالجرمة يقتل سواء قضى القاضي  
بسقوط القصاص في نصب الساكنة او لم يقتض من امسك رجلا حتى قتله لا اخ  
عمدا فقتل ولي القاتل الممسك فعليه القصاص مطلق ومن قبل الجرح من المراسم  
منه ان جرحه لا بسبب ظاهر الجرح وان قتل بظهوره اي بظهور المراه او عساه  
فلا يقتض لكونه غير جراح وعلمه الذي عند الامام وعندهما يقتض وهو رواية  
عن الامام اعتبار منه الملائمة وهو الجديد وعنه انها يجب اذا جرح وهو الصحيح  
كما قرره عند الضرب بسجاة الميزان كما في هداية وكذا الخلق في كل منقل  
ان كان مما لا يطيقه الا نسا فاذ لم يخرج فعنده لا يقتض خله فلهما الوجور  
القتل بغير حق وهو من ههنا في كذا الخلق في التفرقة فعنده لا يقتض  
بغير حق ان كان الماء كثيرا بحيث لا يمكنه النجاة بالسباحة كالنجاة فالحصا  
ان عندهما يستوفي جزه وهو قول ائمة الثلاثة لكن عند الشافعي يفرق  
ايمان كان كثيرا لكن يمكن النجاة بالسباحة وهو شبه العمد عندنا وان كان قليلا  
لا يقتل به غالبا فله يقتض فيه بالاتفاق كما في شرح الوقاية لابن الشيخ وفي المخرج  
وان ساج ساعة فلا دية فيه وان القاه من سطح او جبل او بره ويرجى نجاة  
غاليا فهو خطاء العمد والا فعلى الخلق الواجب لها او ناوله واكرهه  
على شربه فلا تور فيه والدية على عاقلة وقيل على الخلق المعروف ان  
كان السم مقدرا ما يقتل غالبا وان ناوله فشر من غير كراه فله قصاص فيه  
ولا دية علم الشافعي به او لم يعلم ولو ادرخله بيتا فان فيه جوعا لم يضمن ثوبا  
عند الامام وعندهما يجب الدية ولو دونه احتياطات يقاربه وكذا الخلق  
في الحنث فعنده لا يقتض خلفا لهما وهو قول ائمة الثلاثة لوجود القتل  
بغير حق انه ان القصاص يتعلق بالعمد المحض وهو ان يقتل بالجرحة  
تعمل في نفس البينة ظاهرا وباطنا ولم يوجد والقود يستوفي بالسيف وفيه جميع  
والباطن فلا بد ويقول الامام يقتل اليوم في هذه المسائل وان تكرر القتل  
بالمثقل والتفريق والحق منه اي من القاتل قتل به اي بالقتل المكر اجماعا  
لكن قال صاحب الاختيار وان تكرر منه ذلك فالامام قتل ساسنة  
لانه سعي في الارض بالفساد ولا قصاص في القتل بموااة ضرب السوط  
كما مر بيانه وقال الشافعي فيه القصاص لان الموااة في ضرب السوط الى امان



دليل الهدية فيتحقق موجب العمد وهو القصاص ولنا ما روي الا ان قيل خطأ العمد  
قيل السوط والعصا وفيه ما نه من الابل ولا من هذا الالة غير موضوعه للقتل  
ومخرج اى عمدا فلم يزل اذ اشر حتى مات اقتصر من جاريه لوجود السبب  
وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف اليه كما في الهدية وعدم ما يبطل حكمه من  
العفو والتبعية لان الظاهر انه مات بذلك السبب لعدم حلال البئر فاضيف المحكم  
اليه وفي التوفير جرح شخص انسانا فمات المجرع فاقام اولياء المقتول بينة  
انه مات بسبب واقام الضارب بينة انه بتر ومات بعد مدة فيبينة ولي المقتول  
اولى واراد النبي الصف من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسلما ذلله حريبا  
فعليه الدية والكفارة لا القصاص لكون هذا من ادنوع الخطاة والواهدا لا يقتلوا  
فان كان في وصفه لشركا لا يجب شئ يسقط عصمته بتكثير سواده وان علم  
ان مسلم بعينه قد جاء به العدم ومكرها فتعذر بالترس وهو يعلم حاله ويجب  
القود فياسا وفي الاستحسان وعليه الدية لا الكفارة ولو اختلفا فقال ولي المقتول  
قصده بريد بعد ما علمت انه مكره من جهتهم في الوقوف من الصفو قال الراي  
انما تعذر للمشركين فانقول للراي انه لا يمسك بالاصا وهو اباحة الترس الى  
صفرهم ولو اتفق السرنيان ليل من المسلمين وكل واحد ترمي ان صاحبها من  
المشركين فاقتلوا فاجلوا عن قتلي ثم علموا ان شئ تأسسهم من دية ولا كفارة كان  
كل واحد منهما بالشر وقعا ملحا ويجب ان يفلسوا كما ذكره الترمذي ومن مات  
بفعل نفسه وزيد وجية واسد يعني من شئ نفسه وجرحه وزيد وعرق واسد  
ولرغته حية فمات من ذلك ضل زيد ثلث دية لان فعل الاسد والجحة حية واحد  
في كونه هدر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا مقبر في العقب حتى يات بالجماع  
ولا يصلي عليه عند ابي يوسف ويقتل فقط وقيل الاجنب مقبر في العقب  
حتى يات بالجماع ولا يصلي عليه عند ابي يوسف ويقتل فقط وقيل الاجنب  
معتبر في الدارين فماتت الافعال ثلثة اجناس فيندرج دية التعلق ثلثا  
فيكونا ثلثا بفعل الاجنب ثلثا فيلزمه ثلث الدية لكن في ماله انا عمدا وعلى  
عاقبته ان خطا ميقم من هذا الكلام ان يكون المقتول عاقلا بالغا والايام  
فعله بفعله الاسد والجحة فيكون هدر لا ينافيهم ان لا يتفاوت في جانيب  
الاسد والجحة زيادة من وطن فرسه حيث يكون فعل هذه الثلثة جنسا  
واحد كونه هدر مطلقا ايضا حتى لا ينقص بان تمام الفرض ايها عن ثلث  
الواحد عار زيد ومن شتر على المسلمين سيف وجب قتله لقول عبد السلام من شتر  
على المسلمين سيف فقد احل دمه اى احل دمه ودفع الضرر واجب فوجب عايم  
قتله اذ لم يكن دفعه الاله كما في اكثر المقترحات لكن الحديث يدل على اباحة قتله  
دون وجوبه فلا يتم الا بالليل العقب تدبر ولا شئ يقتله لانه باع سقطت  
عصمته بغيره فلم يات على القاتل شئ ولا يختلف بين ان يكون في الليل او  
بالنهار في معتد وغيره دة شئ في قتل من شتر على اخر سلاحا ليل او نهارا  
في معتد وغيره او شتر عليه عصا ليل او نهارا في غير قتل المشهور عليه

لانه السلاح لا يثبت فيحتاج الى دفعه بل يقتل ولو يختلف الحكم به بالنهار والليل  
او المجرع او غيره هذا في السلاح واما العصا فكذلك السلاح ان كانت خادعة للقتل  
لا فرق فيها بين الليل والنهار لانه لا يلحقها القود فكان له دفعه بالقتل  
بجلا وما اذا كان في المصر كما سياتي في المين ولا شئ على من اى شخص قتل من  
اى شخص اخر من قضاة ليل او نهارا اخرجته ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل  
لقوله عليه السلام في نذر ونيالك ولا نه يباع له القتل دفعا في ابتداء فكذا  
الاسترداد في الا يقتله ونا ويل المسئلة ان كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل  
كما في الهدية هو وغيرها وفي التبيين ولوعلم انه لو صاح عليه يظن ماله فقتله  
مع ذلك يجب القصاص عليه لانه قتله بغير حق وهو بمنزلة المعضوب منه اذا  
قتل القاص حيث يجب عليه القصاص كانه يقتل دفعه بالاستحسان حيث  
المسلمين والحكم فلا يسقط عصمة بخلاف السارق والذبي لا يدفع بالضياع  
انتهى وقال ابن الشيخ ولو في النهار لم يجز به بالسلاح فعلى هذا فرق بين  
القتل بعد الاصح او قتله حيث انه في الصورتين انما يمكن الدفع والاسترداد  
بدون القتل لا يقتل ان لم يمكن فلا فائدة يعتقد بها بقيد الاخذ في قتال ويجب  
القصاص عاريا من شهر عصا نهارا في مصر لا لها يثبت فيمكن ان يلحقه  
القود هذا في العصى التي تلبت اما العصى التي لا يثبت مثل السلاح في الحكم  
عند الاماميين حيث لم يفرق فيها بين الليل والنهار والمصر وغيره فيجوز قتله  
عندهما او شتر سيفا وضرب به اى بذلك السيف ولم يقتل ورجع الشاهر  
فقتله للمضروب يقاتل يعني يجب القصاص اذ اشترى رجل على رجل سلاحا  
فضربه الشاهر ولم يقتل فانصرف ثم ان المشهور عليه ضرب الشاهر فقتله  
لعصمة دم الشاهر بالانصراف كان هدر دمه كان باعتبار شتره وضربه فاذا  
انصرف عند ذلك غار الى ما كان عليه من العصمة فيقتصر من قتله لانه قتل  
رجلا معصوم الدم ولو شتر مجنون او صبي على اخر سيفا فقتله الاخر عمدا  
فعليه الدية في ماله اذ العاقلة لا تنجلي العمد لا تقتل شخص معصوما ولو قتل  
جلاصا عليه ضمة قيمته وعزاي يوسف لا تجب الدية والصبي والمجنون وجب القصاص  
في الدابة وقال الشافعي لا يجب في الكل لانه قتل دفعا عن نفسه ولنا ان فعل  
الصبي والمجنون والدابة غير متصف بالحرف فلم يقع بغيره فليسقط العصمة  
لعدم الاختيار الصبي وقتضى قتل النفس المعصومة من الاذى وجوب  
القصاص لكنه امتنع لوجود البيع وهو دفع الشرف تجب الدية في الاذى  
والعصمة في الدابة **باب ما اذا قتل من كان له مال** لما فرغ من بيان  
القصاص في النفس شرعا في بيان القصاص فيما دون النفس ان المجنون يتبع  
الكل هو اى القصاص فيما يمكن فيه الضمير راجع الى ما باعتبار اللفظ  
حفظ المماثلة بين الفعلين في المقدار دهي الاصل في الباب فان لم يكن  
لا تجب الا الدية اذ كان عمدا ثم فرغ عليه بقوله فيقتصر بقطع اليد من  
المفضل من الترييع والمرفق والمنكب لا قطع بين الترييع والمرفق او ما بينه



وبني الملك كنه كنه العظم حيث لا يمكن فيه رعاية المائلة كما ينبغي وان وصلية  
كانت اكبر من اليد للقطع لان منفعة اليد لا تختلف وهو البهيم لا يختلف بذلك  
وكذا الرجل اذا قطع من الفص من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلة بت  
بمفصل اصابع اليد والرجل للمائلة لان نصف الساق لعدم المائلة كما ينبغي  
وكذا يقتصر على العين ان ذهب نحوها بغير او غير وحى والحال ان العين قائمة  
قوله ان ذهب نحو اي بحيث لم تدفع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشخص او لم تقرب  
من الحية او قال ذلك طبيبان لان وفيه زمر الى ان لو ابيض بعض الشاظر او اصابها  
فرجة او سبل او شئ مما يقع بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه  
لو ذهب بياضه ثم ابر لم يكن عليه شئ قالوا وهذا اذا صار كما كان واما  
اذا عاد دون ذلك ففيه حكومة عدل والى انه اذا كان المجنى عليه اكبر من عي  
الحالي او اصغر فهو سواء كما في الفهستى نقلوا عن الزخري وفي الجوهرة لا تؤخذ  
العين اليمنى اليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا الصغها  
ويؤخذ اليهام اليمنى باليمن واليسرى باليسرى والوسطى بالوسطى  
ولا يؤخذ شئ من الاعضاء اليمنى الا باليمن ولا اليسرى الا باليسرى وفي المني  
فالحاصل انه لا يؤخذ شئ من الاعضاء الا بمثلها من العاطع ومن قطع يد  
اطرفها مسودا ونها جراحة لا يوجب نقصان ربه اليد يجب القصاص كما  
في المني لا يقتصر ان قلعت العين وذهب نورها اذ رعاية المائلة في القلع  
والاخصان غير ممكن ثم بين طريق ذهب نحوها بقوله فيجعل على الوجه  
قطن رطب وتشد عنه اخرى وتقابل العين بمرة عمدة حتى يذهب ضوءها  
وانما جعل هذا الوجه لصيانة الوجه والعين الاخرى عند الضرر ويقتصر  
على شئ في راي فيها المائلة كالموضحة وهي ان يظفر العظم كما ينبغي  
ولا قصاص عظم سورا السن لتعذر استيفاء المثل لانه لا يحتمل الزيادة  
والنقصان ولقد لم على السلام ولا قصاص في العظم وقال عمر بن مسعود انما  
في عظم اذ في السن وهو المراد بالحديث فان كان السن عظما فلا يستنأ  
متصل وان كان غير عظم فنقطع وقد اختلف الاطباء في ذلك فمنهم من  
قال هو طرف غضب يابس لانه لا يحد ويمنع تمام الحقة ومنهم من  
قال هو عظم واليه اميل المص فيقطع من الضارب ان قلع من الضروب  
سواء كان بينهما تفاوت في التصرف والكرا ولا لا منفعة السن لا تختلف  
بها بغيره بالمرء ان كسر الى ان يساوي لتحق المائلة في كسر كما قال الله تعالى  
والسن بالسن قيل لا تعلق بالقلع بل يبرء الى ان تنفجر الى الحكة ويستقطا سو  
ولا قصاص بين طرفي ذروا وذو عود لا في طرفي عودين في القطع  
والقتل وتخرجها لا لعدم المائلة والاراف عند ناله انها يملك بها مسلك  
الاموال فينت التفاضل بينهما في القيمة وعند الشافعي يجب القصاص في جميع  
ذلك اعتبارا بالاراف بالاخص لكونها تابعة لما ولا قصاص في قطع يدين  
نصف الساعد لما سلف من عدم امكان المائلة ولا قصاص في جراحة يرق

والجائفة هي العظيمة التي بلغت الخوف وانما قال يرق فانتها لان البر فيها نادر فا  
انما هو ان الثاني يقتصر الى الهلكة فلا يمكن رعاية المائلة في الاستيفاء الا ان  
قطعت الحشفة فقطح يقتصر لان موضع القطع معلوم قصاصا كما لمفصل ولو  
قطع بعض الحشفة او بعض الذكور فليقتصر عليه لان البعض لا يعلم مقدار و  
الشفة ان يقتصرها بالقطع يجب القصاص لا مكان اعتبار المساواة بخلاف  
اذا قطع بعضها لانه يتعذر اعتبارها وعن ابى يوسف ان قطع من الاصل يقتصر  
لا مكان اعتبار المائلة وفي المسمام والدمى سواء للساو وبينهما في الارش وفي  
خير المجاني عليه بين القصاص واذا رزق لو كانت يد العاطع شاة او ناقصة  
الا صابع لتعذر استيفاء حقه بكمال فتخير بين ان يتجاوز بدون حقه في القطع  
وبين ان ياخذ الارش كاملا كمن ابلغ مثليا لا انسان فانقطع عن ايدي الناس  
لم يبق الا الردى فانه يختار بين ان ياخذ للجور ناقصا وبين ان ياخذ القيمة  
ثم اذا استوفى القصاص بسقط حقه في الزيادة وقال الشافعي يضمه النقصان  
وتمامه في المني فليطالع وين او كان رأس الشاة اصغر او اكبر بحيث لا تستوي  
الشجة ما بين قرني المشجوع قريبه الى ما بين ناحيتي راسه وقد تنوعت  
الشجة ما بين قرني المشجوع فقوله لا تستوي الى فيكون رأس المشجوع  
اكبر فان الشجة انما كانت موجبة لكونها فتعذر الاستيفاء كما وان كان  
رأس المشجوع اكبر من رأس الشاة اصغر لما فيه من زيادة الشين فتخير ان  
شاة اخذ ارشها وان شاة اقتصد ويسقط حقه في الزيادة واما الثاني  
وهو ما كان رأس الشاة اكبر من رأس المشجوع اصغر فان الشين يزوال  
بازدياد الشجة فيزيد بالاستيفاء على فعله وبلاستيفاء قدر حقه  
لا ياخذ الشاة من الشين فلهذا قلنا بالخيار **فصل** لما كان في سقوط ط  
القصاص والصالح عنه بعد تحقق الجنابة واحكامها عقد هذا الفصل لذلك  
لتمييز مسائله عما سبق بيانه من الجنابات بانواعها فقال ويسقط القصاص  
بموت القاتل لقوات المحل وبفقو اولياءه ويصالحهم على مال وان قل المال لانه  
حقهم فيجوز تصرفهم فيه كيف شاؤوا ويجب المال المصالح عليه حاله بعد اذام  
الاولياء على مال عن القصاص وجب المال المصالح عليه قليلا كان وكثيرا حاله  
وان لم يذكر الحل والنجاس لانه مال ويجب بالعقد والاصل في مثاله  
الحلول كالمهر البتة ومنه عية الصالح ثابتة لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه  
شئ قال ابى عباس ومن نزلت هذه الآية في الصالح وقوله على السلام من قتل  
فاهله بين خيرتين بين ان ياخذ والمال وبين ان يقتلوا المرء اخذ المال برض  
القاتل وهو معنى الصالح ولانه حق ثابت للاولياء يجوز لهم التصرف فيه بانسقاطه  
مجانا وهو العقود بعوض وهو معنى الصالح بخلاف حق القاتل في القنف لا ت  
الغالب فيه حق الله فلا يجوز فيه العفو كذا التعويض وانما كان القليل  
والكثير فيه سواء ولانه ليس فيه شئ مقدس عافى فوضد الى رضاها كالمع  
وبدل الكفاية والاعتاق على مال بخلاف ما ان كان القتل خطاء فانه لا يجوز



بأكثر من الدية لأنه دين ثابت في الذمة بقوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله فيكون  
أكثر منه أو يسقط القصاص يصلح بعضهم أو الأولياء أو عقوقه أي البعض لأن  
كل واحد منهم يمكن من التعريف من نصيبه شقيقا واستقاطا بالعفو والصلح  
لأنه تصرف في خالص حقه وقدره سقوط حق البعض في القصاص مستوفى  
حق الباقي فيه لأنه لا يتجزئ بجلا في الوقت رجلين فعلى الأولياء من راف  
أحدهما حيث يكون الأولياء الآخر قبله لأن الواجب فيه قصاصا لا اختلاف  
القتل والمقتول فيسقط أحدهما لا يسقط الآخر ولمن بقي من الأولياء حصته  
من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح لأن استيفاء القصاص تغدو  
لمعنى في القاتل وهو يتوب عصمة بفعل البعض فيجب المال كما في الخطأ فإن  
العجز عن القصاص له معنى من القاتل وهو كونه خاطئا ولا حصة للعاقب  
لاستقاط حقه وقيل على العاقلة والصحيح هو الأول لأن القتل عمد والعاقلة  
لا تتحمل العمد ولو قتل حر وعبد شخصاً فامرأته وسيد العبد رجلا بالقصاص  
عن دمهما بالثمن فصالح فلهي نصفان يعني إذا قتل حر وعبد رجلا عمدا حتى  
يجب عليهما الدماء فامرأته ومولى العبد رجلا أن يصلح عن دمهما على الثمن  
ففعل فالألف على الحر ومولى العبد نصفان لأنه مقابل بالقصاص وهو عليهما  
على السواء فيقسم بدله عليهما على السواء ولا ألف واجب بالعقد وهو  
مضاف إليهما فينصف موصيه وهو ألف ويقبل الجمع بالألف والقياس أن  
لا يقبل لعدم المساواة وترك القياس باجماع الصحابة وفي روى أن سبعة  
من أهل صفاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر بن الخطاب وقال لو اجتمع أهل صفاء لقتلهم  
وكان زهوق الروح لا يتجزئ واشتركت الجماعة فيما لا يتجزئ بوجوب التكامل  
في كل واحد منهم فنضاف إلى كل واحد منهم كما كان له ليس بجمعة غير كوكبية  
الأمكان في باب النكاح ثم اعلم أنه لا بد في المتن من قيد أن يخرج كل واحد حرا  
مهلكا لأن زهوق الروح متحقق بالمساواة كما في تصحيح القدوري للشيخ  
قاسم حتى إن لم يخرج كل حرا مهلكا لا يقتل قال الزاهد في المجتبى إنما  
يقتل جميعهم إذا وجد من كل واحد منهم حرم يصلح الزهوق الروح فاما  
إذا كانوا نظارة أو مقربين أو معينين بالأساك والأخذ لا قصاص عليهم  
انتهى ويدل عليه قول الزيلعي في تعليل وجوب قتل الجمع بالألف لأن زهوق الروح  
لا يتجزئ واشتركت الجماعة فيما لا يتجزئ بوجوب التكامل في حق كل واحد منهم  
فيضاف إلى كل واحد منهم كأنه ليس بجمعة غير انتهى ويقبل الفرع بالجمع اكتفاء  
أدحضوا لبيانهم أي يكفي قتل الفرد حيث لا يجب الدية عندنا خلقا للشافعي  
لأنه يقتل ويجب المال للباقيين أن علم أول من قتل وأن لم يعلم أول المقولين يقتل لهم  
وقسمت الديات بينهم وقيل يقرع فيقتل لمن خرجت فرسته فيجوز المال للباقيين  
وأن حضر واحد من الأولياء قتل أي لذلك الواحد الحاضر يسقط حق الأولياء  
التبعية وهو القصاص عندنا لقول المحلل فصار كقوت العبد الجاني ولا ينقطع  
يدان بيد وإن امرأته سكنا فقطعا معا بل بينهما دية أي عتق يقطع يد رجلين

بيد رجل امرأته سكنا واحد على يد يقطع فمما يرد واحدة على المثل صفقة عندنا  
لأن كل واحد قاطع بعض اليد فله ماثلة لأن الانقطاع حصل باعتماد يد نفسها  
على المكين عند الأمر والمحل يتجزئ فبعضها إلى كل واحد بجلا في النفس لأن زهوق  
الروح لا يتجزئ وعند الشافعي يقطع يداها قياسا بالأنف كقوت الطرف تابعا  
طها أو زاجر لهما وقيل عند الشافعي يقطع يد أحدهما بالقرعة وعلى الآخر  
الدية قبل الوضع أحدهما الكمين من جانب والآخر وضع السكين الآخر من جانب ودر  
حتر التقاء السكنا لا يجب القصاص اتفاقا لأن كل واحد منهما قاطع للبعض فان  
قطع رجل يمين رجلين يسواء قطعهما معا وعلى التقابيل فلهما قطع يمينه ودية  
يديهما وهو نصف دية النفس فيقسم بينهما نصفين أن حضر معا كان المثلثة  
مرمية بالقيمة في الأطراف وعند الشافعي يقطع بالآل في التقابيل وللشارع ويقرع  
بينهما في الإقرار والقصاص لمن خرجت فرسته وللشارع وإن حضر أحدهما  
أراد المقتولين وقطع القاطع عند حضوره فله خال الدية أي دية واحدة لأن  
الحاضر في يميني يميني حقه وتبريد جحد القاتل بين أن لا يطلب أو يعفو عما  
أو يصلح فاد السقوط لم يبق محل الاستيفاء فيتميز حق الآخر في الدية لأنه أهله  
حق متحقق وصح إقرار العبد بقتل العمد ويقصونه عندنا لأنه غير متم فيه لأنه  
مضرب بالعبد مبق على أصل الحرية في حق الدم على الدية يسوؤه كان ما ولا حصة لا يجوز  
إقرار المولى عليه بالأخذ والقصاص وبطلان حق المولى بطريق الضمن فلا يزال  
خلو فالزوراد عنده لا يجوز إقراره لأنه يؤول إلى إبطال حق المولى وضاركا لقرار  
بالقتل خطأ ما وبالمال ومن روى جلا عمدا فقتل في آخر عمدا فقتل الأول لأنه عمد  
وعلى ما قبله الدية للثاني لأنه أحد نوعي الخطأ كأنه رجم أو ضربه فاصد والقتل شدة  
بتعد الأثر **فجعل** ومن قطع يد رجل ثم قتل أخاهما معاقلة يسوؤه كانا عمدتين  
أو خطائين أو مختلفين وإن تجللهما برة فيجب للقطع والقتل في العمدتين دية نصف  
دية في الخطائين والقطع والدية إذا كان القطع عمدا والقتل خطأ والقصاص ونصف  
الدية وعكسه وأصل فيه أن الجمع بين الحيات واجب ما أمكن بينهما الأول لأن  
القتل والأعم يقع بقرابات متعاقبة وفي اعتبار كل مرتبة بنفسها بعض الجمع  
أن يمكن الجمع فيعطل كل واحد حكم نفسه لتحلل البر بينهما أيضا في المختلفين وإذا كان  
لم يتجمل بينهما برة فاختلما عمدا وخطا بان كان القتل الخطأ والقتل خطأ أو  
بالقصاص أخذ بهما أيضا فيجب القطع والدية في الأولى والقصاص ونصف الدية في  
الثاني لسقوط الجمع لاختلاف الجانيين لكون أحدهما عمدا والآخر خطأ لا يؤخذ بهما  
أن كانا خطائين ولم يتجمل بينهما برة بل تكون دية واحدة لأن دية القتل لأن دية  
القطع إنما تجب عند التجمل أمر الفعل وهو أن يقام عدم السرية وفي العمدتين اللذين  
لم يتجمل بينهما برة يؤخذ بهما فيجب القطع والقتل عند الإمام وعندنا لا يقطع بل يقتل  
فقط فيدخل جزاء القطع لأن الجمع بينهما يمكن لتمام الفعلين وعدم تخلف  
البر فيجمع بينهما ولأن الجمع يسد راتلا اختد في بين هذين الفعلين لأن  
الموجب القود وهو بعد المساواة في الفعل وذلك أن يكون القتل بالقتل



والقطع بالقطع متعذر ولو ضرب به مائة سوط فبهر من سبعين ومات من عشرة وجب  
دنية واحدة فقط عند الامام لانه لما برز منها لا تبقى معتبرة في حق الارسل وان  
بقيت معتبرة في حق التعذيب المضارب في حق الاعتبار للجنينة وكذلك كل جرحا حقه  
اندمت ولم يبق لها اثر على اصل الامام وعن ابو يوسف في مثل حكومة عدل وعن  
محمد انه نجح جرحه الطيب ومن الادوية كما في الهداية وان جرحه اى جرحه  
المضروب مائة سوط وبقى لها الاثر في الجرحه بعد البرء ولم يمت بجرحه  
حكومة عدل عند الامام لبقاء الاثر والارسل وانما تجب باعتبار معزلة في  
النفس وان لم يبق لها اثر لا تجب متى عنده ومن قطعت يده عمدا فعلى المقطوع  
عز القطع فان منه اى من القطع فعلى فاطمة الدية في مال عند الامام لانه على عز  
وهو عز القتل فلما سرى بين آية القطع تجب ضمان القتل كان حقه في هذا القتل  
الا ان الدية وجبت لثبوتها لان صورة العدم موزنة للشبهة وعندها لا ينفرد  
المقطوع عن النفس بل يلزمه على القاطع ان يعفو عن القطع عن نفسه وهو  
احد الامرين هو القطع ان لم يسر او القتل ان سرى وان عفى المقطوع عن القطع وما  
يجوز منه اى من القطع او عفى من الجناية هذا هو عفو عن النفس اجماعا لكونه  
الجناية متنا ولا للسياوكة والمقتضى ان من مات من ذلك لا يمت عليه والعفو من كل  
المال والمظالم من ثلثه اى ثلث المال في ضمان كان القطع عمدا وعفى عنه كان من كل المال  
لان موجبه قود وهو ليس بمال فلم ينفذ به حق الورثة فيضام المقطوع على اكفان  
وان كان خطاه وعفى عنه فهو عفو عن الدية فيقتصر من ثلث المال لان الدية مال  
وحق الورثة ينفذ بها والعفو وصية فيضام من الثلث والنجس كالقطع اى العفو عن  
الشئ كالعفو عن القطع فاذا عفى المستجوع عن الشئ فان منها يضمن شاة  
ارسله عند الامام لان العفو موزن للشبهة فلا يضمن القتل وعندها لا يجب شئ  
اذا عفو عن الشئ عفو عن موجبه هو الارسل للشبهة فلا يضمن القتل وعندها  
لا يجب شئ اذا عفو عن الشئ عفو عن موجبه هو الارسل ان لم يسر او القتل ان  
سرى ولو عفى عن الشئ عفو عن نفسه عن نفسه كذا الوعى عن الشئ وما يجزى منها  
فهو عفو عن النفس ولو عفى عن الشئ خطاه فهو عفو معتبر من الثلث ولو عفى عن  
الشئ عمدا فهو عفو تمام وان قطعت امرأة يد رجل فزوجه على موجب يده ثم مات  
المقطوع يده فعليه مهرها وعليها الدية في مالها ان قطعت عمدا وعلى ما قلنا ان  
قطعت خطاه هذا عند الامام لان العفو عن اليد او القطع لا يكون تزويجا  
على ما يجزى منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزويجا عن القصاص في الطرف  
وليس بمال على تقدير الاستيفاء فعلى تقدير سقوط اولى فلا يصح للمهر فيجوز لها  
عليه مهر النفل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجزى بين الرجل والمرأة في الطرف  
فكيف تزوجه عليه اجيب ان الموجب الاصل للعد هو القصاص اطلاق قوله  
تعالى ولزوجه قصاصا وانما سقط التعذر لم تجب عليها الدية لان التزويج وان  
تضمن العفو لكن من القصاص في الطرف فان في سرى بينانه قتل لم يتساو العفو  
فيجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو في مال لانه عمدا والعاقلة لا تجمله فاذا

وجبت له الدية لعلها المصالحا ان يتوب او ان فضلت الدية تدره على الورثة وارج  
فوق المهر لدره على الورثة عليها وان كان القطع خطاه يكون تزويجا على ارسل  
العبد او اسرى الى النفس بين انه لا ارسل للميدون المسترعدوم فيجب مهر المثل كما ان  
تزويجا على ما في يده ولا شئ بها والدية واجبة بنقل القتل لانه خطاه ولا يقطع  
المقاصة لان الدية على العاقلة فيلزم ان تقع المقاصة على القول المختار في الدية  
وهو عدم وجوبها على العاقلة بل على القاتل وان تزوجه على اليد وما يجزى منها  
يعنه السرانية او على الجناية ثم مات من ذلك القطع فعليه مهر المثل في العمد لان هذا  
يزوجه على القصاص وهو ليس بمال فلا يصح مهر كما في لوند وجها على حشر او خنزير  
ويرفع عن العاقلة مقداره اى مقدار مهر المثل في الخطاه ان كان مهر المثل اقل من  
الدية والباقي من الدية وصية له على العاقلة فان خرج الباقي من الثلث سقطوا اى وان  
لم يخرج الباقي من الثلث فقد ما يجزى منه لانه تزوجه على الدية وهي تصح مهر لانه يعفى  
يقدر مهر المثل من جميع المال لانه وان كان مريضاً مرض الموت لكان التزويج من الحياة  
الاصلية ولا تصح في حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية والدية او كثر  
وكذا الحكم عندها في الصورة الاولى اى فيها اذا تزوجه على اليد لان مقتضى العفو عن اليد  
عفاً يحد منه عندها ان يعفو عنهما في الغضائين اى العمد والخطاه ومن قطعت يده  
بعدها اقتضاه من القاطع قتل فاطمه يعز لو ان رجه قطع يد رجل ما يقتله بان  
قطع يده ثم مات المقطوع الا انه قبل المقطوع الثاني وهو القاتل الاول قصاصاً  
لانه تبين ان الجناية كانت قبل عمد وحق المقصر القود واستيفاء القطع لا  
يوجب سقوط القود اذا استوفى طرف من عليه القصاص وعن ابى يوسف ان سقط  
حقه في القصاص من لانه اقدم على القتل فقد ابراهم ونحن نقول انما اقدم على القطع طشا  
منه اى من المقطوع الاول ان حقه فيه وبعد السرانية تبين انه في القود فلم يكن يبرأ  
منه بدون العلم به ومن قتل له ولي عمداً فقطع يده فقتله ثم عفى عن الفعل فعليه اى على  
قاطع اليد دية اليد عند الامام لانه يستوفى غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع  
وكان القياس ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة واذا سقط وجب المال ومن  
قطعت يده فاقص منه فاطمها بنفسه بلو حكم حاكم كما في الدرر فسر القطع الى  
فعليه اى على المقصد دية النفس عند الامام لان حقه في القطع كفى القتل ولما سرى  
كان قتله قطعاً فصار فعله بغير حق وما ينفذ بوصف السلامة هو من الواجب  
كالمرء الى الحر وما تحت فيه ليس منها اى العفو منه بل لکن يجب القصاص لانه  
رايه بشبهة فانقلبه الى الدية خلا فاطمها اي في هذه المسئلة والمسئلة التي قبلها  
اما في الاولى فلان اقدمه على القطع دليل على انه ابراه عن غيره واما في هذه المسئلة  
فلونه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم السرانية اذا احتراز عن السرانية  
خارج عن وسعة فلا ينفذ بشرط السلامة لما فيه من سد باب القصاص كاتمام  
والقصاص اذا قطع يد السارق فسر الى النفس فمات وكالبراءة والقصاص والحجامة  
والختان وكما لو قاتل قطع يده فقتلها فان وفي المخرج وضمان الصلحان من قرب  
ابيه وصية وتاديبا عليهما اى على ابى والابن عند الامام كخزب معلم صبياً او مسدداً



بغير اذنيه وسواه وان كان الضربا بينهما لا ضمان وكذا يضرب زوج امرأة ضربها  
تاويلها باب الشهادة في القتل واعقاب حاله لما كانت الشكوك في القتل امر  
متفق بالقتل او ردها بعد كركم القتل لان ما يتعلق بالشئ كان ادنى رغبة  
من نفس ذلك الشئ والقود يثبت للوارث بطريق الخلافة ابتداء لا بطريق الارث  
عند الامام لانه يثبت بعد الموت واليتيم ليراه لانه يملك شيئا امله اليه حاجة  
كالمال منه ولهذا يحجز وتقض ديونه وتنفذ وصاياه من ماله وطريق ثبوته  
الخلافة وعندهما بطريق الارث والفرق بينهما ان الورثة تستدعي سبق ملك  
المورث ثم الانتقال من الارث والخلوة لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلوة ههنا  
ما ذكره صدر الشريعة ان يقوم شخص مقام غيره من اقامة قتله في القتل اعتدى  
القاتل على المقتول بمثل ما اعتدى عليه لكنه عاجز عن اقامته فالورثة قالوا ما كان  
ان يكون المقتول ملكه ثم انتقل منه الى الورثة فلا يكون احدهم اى احد الورثة خصما عن  
تو البقية فيه اى انما نزل قتل القصاص من غير وكالة منهم فاذا اقيم القصاص اقيم جميعهم  
بجور في المال لان الميت اهل لان يملك المال ولذا الوصية بشئ وتعتبره من بعد  
موته بملكه وعندهما يثبت بطريق الورثة فلو طام احد بين حجة بقتل ابنتهما  
عمدا والاخصاب لزم اعادتهما اى اعادة الحجة بعد عود الغائب ليتمكن من الاستيفاء  
عند الامام وحاصله انه ليس للحاضر ان يستوفى القصاص قبل عود الغائب بل  
ان اقام الحاضر البيعة بحسن القاتل لانه صار متبعا بالقتل والمستمح بحبس فان عاد  
الغائب فليس لهما ان يقتلوه بتلك البيعة بل لا بد لهما من اعادة البيعة خلافا لما  
اى قال لا يلزم اعادتها بعد عود الغائب فلهما ان يقتلوه بتلك البيعة وفي قتل  
الخطاة والذين لا يلزم اعادة البيعة ارجاء الغائب بعد الحاضر لان هذا لا يوجب  
القود بل يوجب الدية فخطو ثبوته الورثة اجماعا وحاصل الكلام ان احد  
الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يدعى مالا للميت ودعيه كما اذا دعى احد  
الورثة شيئا من تركه الميت على احد وقام عليه بيعة يثبت حق الجميع بلا حاجة  
الى الدعوى والاثبات في الباقيين وكذا دعى احد على احد شيئا من التركة وقام عليه  
بيعة يثبت على جميعهم الى الدعوى والاثبات على الباقيين ولو برهن القاتل  
على عفو الوارث الغائب والحاضر حصم عن الغائب ويسقط القود اى لو اقام العائد  
البيعة على الوارث الحاضر ان الوارث الغائب قد عفى ينتصب الحاضر عن الغائب  
فتقبل بيعة العفو عليه لانه يدعى على الحاضر بسقوط حقه في القصاص وانتقال  
الى المال فاذا اقر عليه يصير الغائب مقصدا عليه شيئا ويسقط القود عن  
القاتل لعدم التجزئ وينقلب على الدية وكذا القتل عبد لرجل واحد احد الغائب  
قام القاتل بيعة على الحاضر ان شريكه الغائب قد عفى عنه ينتصب الحاضر  
خصما ويسقط القود كما بينا اتفاقا ولو شهد وليا قاصدا من بعض اخيهما  
لفت تلك الشهادة يعنى اذا كان اولياء المقتول تلك فتشهد تلك على الثالث  
انه عفى فتشهدا ههنا لا نهما باطلا بجران الى أنفسهما نفعا وهو انقلاب  
القود مالا وهو عفو منهما لانهما لا نهما لهما ان القصاص قد سقط وزعمهما متغير

في حق أنفسهما

في حق أنفسهما وهذه المسئلة على وجه اربعة ذكرها ولقولها فلما صدقتهما  
اي الوليين القاتل فقط وكذا بينهما المشهود عليه بالدية بينهما ان لا يثبت  
اياهما اقرهما بثلث الدية فليزم وادعى بطلون حق الشريك فلم يصدق فتجوز ما  
وعزم القاتل الدية ان لو كانا وذكرنا لبقول وان كذبهما القاتل بعد ان كذبهما  
الولي المشهود عليه بالعفو فلا يثبت لهما اي للوليين الشاهدين ولا خيهما ثلث الدية  
لانها شهادة بينهما عليه بالحق اقر بطلون حقهما في القصاص فصح اقرارهما  
في حق أنفسهما وادعى ان ثلثه مالا فلا تصدق دعواهما البيعة والموت المشهود  
عليه ثلث الدية لان دعواهما عليه العفو وهو ينكر فيقبل بصلبهما كونه بسقوط  
القصاص مضيق اليهما وذكرنا ثالث بقوله وان صدقتهما احوهما فقط دون القاتل  
عزم القاتل له اى لا يثبت الدية يعنى يزعم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك  
ثم ياخذانه اياخذ المجران الثلث منه اى من الشريك المصدق لان زعم الشريك  
انه عفى لتسويق المجران فلا يثبت له على القاتل ولهما على القاتل ثلث الدية  
وما في يد الشريك وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جند حقهم فيصرفه اليهما  
لا في يد كونه كمن قال لفلان على الف درهم فقال لفلان ليس ذلك وانما هو  
لفلان فان ذلك يصر في يده فكذا هذا وكذا يستحسن القصاص ان يملك المقتول  
يلزم القاتل بثلث الدية لان ما ادعى الشاهدان على القاتل لم يثبت لهما وانما ادعى القاتل  
بشك فيهما للشاهدين قد اقر المشهود عليه بثلث الدية لزعمه ان القصاص قد سقط  
بشهادتهما كما انما عفى والمقوله ما كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب  
الى عزمه فجعل الواجب للشاهدين وفي مثله كونه اقرارا كمن قال لفلان على كذا اقل  
المقوله ليس كذلك لكونه لفلان على ما بيناه كما في البيتين وانما خلف بنا هذا العمل  
في زمانه اى زمان القتل او مكانه اى زمانه بان قال احدهما قتله بعض وقال الاخر  
قتله بالسيف او قال احدهما قتله بعض وقال الاخر لا ادرى بماذا قتله بطلت  
شهادتهما لان القتل لا يشكر فالقتل في زمان اخر ومكان وكذا القتل باله  
اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الالة فلهذا قتل شهادة في فلم تقبل  
وكان اتفاق الشاهدين بشرط القبول ولم يوجد لان القاصدين كذب احدهما  
لاستحالة اجتماع ما ذكرنا بين احدهما الالة وقال الاخر كذا ادرى بماذا قتله  
فلا تقبل شهادتهما ايضا لان المطلق غير المفيد لان المطلق يوجب الدية  
على العاقلة فان اختلف حكمهما كالصورة الاولى فلا تقبل واما ان اشهد  
احدهما بالقتل غائبة والاخر على اقرار القاتل كان باطلا لا خلاف في المشهود  
فان احدهما قتل والاخر قوله وقد قرئ كتابا للشهادة انه لا يجمع بين قول وفعل وكذا تبطل  
الشهادة ولو كمل النصاب في كل واحد منهما بان شهد شاهدان انه قتله يوم الجمعة  
واخر ان انه قتله يوم السبت او شهد كذلك في المكان فيقتضيان كذب احدهما فيقتضي  
عدم الاولوية بالقبول ولو كمل احدا الفريقين دون الاخر قبل الكامل منهما لعدم العرض  
كما في المنع وان شهدا بالقتل وجهلا لالة بان قال لا ادرى بماذا قتله لزم الدية  
استحسانا والقصاص ان لا يقبل هذه الشهادة لان الفعل يختلف باختلاف الالة فجهل



المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بجمل فيجب اقل  
موجبه وهو الدية ولا بد من اجماعهم في الشهادة على اجماعهم بالمشهود عليه شرعا  
عليه ومثل ذلك يتبع شرعا لان الشرع اجاز الكذب في اصلاح ذنوب البين عليها و  
الحديث ليس بكذب من اصح بين اثنين ولو حال خير فهذا مثله او اخر منه فيجعل  
عليه وانما وجبت الدية في ماله ون العاقلة كان المطلق اجماعا على الكمال فلا يثبت  
الخطا بالثبوت ولو اقر كل واحد من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله  
ان يقول قتلنا جميعا لان تكذيب الولي في بعضهما اقر به وهو انفراد بالقتل لا يبطل  
الاقرار وان كان التضييق لان فسق المقر يمنع صحة اقراره كذا لو قال الولي كذا حدث  
قتله له ان يقتله دون الاخر ولو قال الولي في صورة الاقرار صدقنا ليس له ان يقتل  
واحد منهما كانه كل واحد منهما يدعي الاقرار بالقتل فتصديق يوجب ذلك فصار  
كأنه قال كل واحد منهما قتلته وحده ولم يثبت ذلك فيه احدهما يقول فيكون  
مقرا بان الاخر لم يقتله بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه دعوى فيقتل  
بغير تصديق فيقتلها باقرارهما ولو اقر رجل بان قتل فقامت البينة على ان  
انه قتل كلهما كان للولي قبل المقر من المشهود عليه ولو قال الولي كذا القدرين  
صدق انت قتلته اذ كنت كانه قتلته كما اذا قال ذلك لاحد المشهود عليه  
شهادة على رجل بقتل خطاه وحكم بالدية وجاء للمشهود بقتله حيا ضمنت  
العاقلة الولي او للمشهود ورجع المشهود على الولي والعقد كخطاه او الرجوع  
ولو شهد على اقراره او شهد على شهادة غيرها في الخطا لم يضمن ولو  
الدية للعاقلة كذا في التوفير ولو شهد بقتل زيد وعروا وشهدا اخر ان يقتل  
بكر اياه وادعوا قتلتهما لغناى الشهادة ان كان تكذيب الولي الشاهد في بعض  
ما شهد به هو انفراد في القتل يبطل الشهادة اصله لان التكذيب تضييق الشاهد  
يمنع القبول والعبرة بحالة الرمي لان الرمي كذا الرمي فعل الرمي ولا يقتل بعد  
يوجب اعتبار حاله وحال المحل والضمان عند ذلك لا الوصول الى المعتبر  
حالة الوصول في تبدل حال المرمى عند الاما فلو رمى مسلما عمدا فارتد فوصل  
السم اليه فمات نجب الدية عنده لان التضييق لورثة المرتد لكونه معصوما وقت  
الرمي لا القصاص كذا في رتبة بالشيعة فتجب الدية خلوها اي لا يثنى على الرامي  
لان التمس حصل في محل غير معصوم فيكون هذا ولا في المرتد اليه كان ميراثا  
باكثر من مائة من ماله كذا في ابراه بعد الجرح قبل الموت ولو رمى مرتدا فاسلم  
قبل الوصول لا يجزئ اتفاقا وكذا اذا رمى حربيا ثم اسلم لان الرمي ما انعقد  
موجباً للقتل ان لم تقوم المحل فله ينقلب موجبا بغير وزنه متقوما بغير ذلك  
وان رمى عمدا فاعتق فوصل السهام اليه بعد ما اعتق فعليه ان يعل الرامي قيمته بعد  
عند الشيخين لانه يصير قاتله من وقت الرمي وقد صار هو مملوكا في تلك الحالة فيجب  
قيمته وعند محمد عليه فضل ما بين قيمته مرتبا وبعده من لان توجه السهم عليه  
واجب اسراقه على المملوك حتى لو كانت قيمته قبل الرمي الغاو بعد ثمانية اشهر  
يلزم الرامي مائتان وقال في رجب عليه الدية لان الرمي يصير علة عند الامانة

اذملة الا تلافى لا تصير من غنائه فيصل به وقد تلف الخزانة رمى فمحم صيدا فمحملة  
من احرمة قبل الاصاله فوصل السهم الى الصيد فقتله وجب الجزاء اذ اعتبر  
بحالة الرمي وان رماه جلول فاحرم بعد الرمي فوصل السهم الى الصيد فقتله  
فلا يجب الجزاء لان رميه وقع حال كون حله لا وان وصل رجل فرجع مشهود  
بعد الرمي فوصل بعد رجوع المشهود لا يضمن الرامي كما ان العبرة بحالة الرمي  
وهو مباح الدم فيها ولو رمى مسلما صيدا فقتله اصاب مجوسيا فوصل حل  
الصيد في العكر يعني لو رمى صيدا فاسلم فوصل مجرم لان العبرة بحالة الرمي  
وهو الفصل في مسائل هذا الباب وذلك ما كتباق وانما عدل ابو يوسف ومحمد  
عن ذلك فيما اذا رمى الى مسلم فارتدوا ليعاذ بالله تعالى قبل الاصابة باعتبار  
انه صار ميراثا بالردة على ما بينا في اول هذا الفصل كما في المنع **كتاب الترات**  
وجه المناسبة في ذكر الترات بعد الجنايات كدية الدية احرر موجب الجناية المشروعة  
للمصانة ولما كان القصاص اشد صيانة قدم موجبه والديات المشروعة في النص  
ولما جمع دية وهو مصدور ودي القاتل المقتول اذ اعطى له المال الذي هو دية  
النفس وقال المولى المروني يا غي ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر واولها محروم  
كما في الميزب الدية المفلطة من اكل بل مائة ارباعا يعوضان الدية المفلطة في شبيه  
العمد يكون انواع بينها بقتل بنت مخاض وبنت لبون وحقان وجذاع قد سبق  
تفسير الكل في كتاب الزكوة من كل اى من كل واحدة منها خمر وعشرون فيكون  
جلبها مائة هذا عند الشيخين وعند محمد وهو قول الشافعي فثلثون حقه وثلثون  
جذعة واربعون ثنية قد سبق تفسيرها في كتاب الزكوة كما في الثاني خلطت  
بفتح القاء المعجمة وكسر اللام والقاء جمع خلفه وهو الجامل من الرق فيكون  
قوله في بطونها واولها صفة كاشعة وقاية النيان ان تغليط الدية  
مروى عن ابو مسعود وزيد وابي موسى لا يمتنع لكن اختلفوا في كيفية  
التغليط فعند الشيخين ما ذكره عند محمد والشافعي ما ذكرنا انما لقوله عليه السلام  
الا اني قتل خطاه العمد بالتسوط والعصر والحجر فيه دية مغلطة من اكل بل  
اربعون منها في بطونها او اكلها او اكله او اكله شبه العمد من دية الخطا المحض  
وريل الشيخين وقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من ابل وجهه لا يستكمل  
في ان الثاني عن النبي عليه السلام فهو هذا وما رواه احمد والشافعي وغيره  
اختلفوا في الصكابة من حصة التغليط فان عمر بن الخطاب وزياد بن ثابت  
والمغيرة بن سعدة قالوا مثل ما قال وقال عدي بن ثابت نجب اثلاثا ثلثة  
وثلاثون حقه وثلثة وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون خلفه وقال  
ابن مسعود من مثل ما قلنا ولا تدخل الدرهم في المقادير فكان المرفوع  
وصار معارضها رعيته وازا تعارضا كان الاخذ بالادنى وهو المتيقن  
اولى وفي النكاحية وكر في المبوط ان الشيخين احتجا بحديث الشافعي  
يزيد ان النبي عوم قصص في الدين من اكل ارباعا ومعلوم انه لم يرد به  
الخطا كما في الجمله تجب اجناسا فعلم ان المراد به شبه العمد على انه



قال عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابل والرداء في ما يكون منه فكان  
ما قلناه اولي لان الدية انما تجب عوضا والحق اصل لا يجوز ان تستحق  
بشي من المعاصيات الوجهين احدهما ان صفة الجمل لا يمكن الوقوف على  
حقيقتها والثاني ان الجنتين وجهه كالمفصل فيكون هذا من معنى الترائد  
على المائة عددا وبالاتفاق ليس التعليل من حيث العدد بل من حيث  
السن ثم ان الديارات تعتبر بالصدقات والشرع نهى عن اخذ الحوامل في  
الصدقات كانها كرائم اموال الناس فكذلك الديارات والتعليل غير اه بل  
بعد لا يزداد ولا ينقص والرداءم والثاني على عشرة الاف درهم او الف دينار وهي  
او الدية المغلظة في شبه العهد لما روي من الحديث هو وهو قوله عليه السلام  
الا ان قيل خطاه العمد بالسوط والعصى والحجر فيه دية مغلظة والدية  
المخففة مبتداه خبر وقول القدينا ربيعة كل دينار عشرة دراهم فقول من  
الذهب حالي من الف قدمت على صاحبها ومن الورق بقية الوار وكسر الرأه الفضة  
عشرة الف درهم وقال مالك والشافعي اثنا عشر الف درهم لما روي عن ابن عباس  
ان رجلا قتل فحمل النعم دية اثني عشر الف درهم رواه ابو داود الترمذي  
ولما عذ ابن عمر عن ان النبي عم قضى الدية فقتل البقرة الا في درهم وما قلناه  
روى للثقة به لانه اقل ويجمله ما رواه علي وزن خمسة ومارويه على وزن  
لسته وهكذا كانت الدرام في زمان النبي عم الى زمان عمر رضي الله عنهما  
الحجازي فانه قال كانت الدرام على عهد رسول الله عم ثلثة الواحد منها  
وزن عشرة ابر العشرة منها وزن عشرة وثمانون فيكون الواحد قدر دينار وان في  
وزن ستة وثمانين والمثلث وزن خمسة ابر العشرة منها وزن خمسة وثمانين  
فجمع عمر بين الثلثة فيلظفه فجعله ثابت ثلث درهم فصار ثلث المجموع  
وتماه في التبيين فليراجع دية ابل مائة قيمة كل ابل مائة درهم حال كونها  
احماسا ابن مخاض وكر وبت مخاض وبت لبنون جذعة من كل واحد  
عشرون لما روي ابن مسعود وروى ان النبي عم مال ودية الخطاء عشرون  
جذعة وعشرون جذعة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون  
بنت لبنون وعشرون بنت مخاض رواه ابو داود الترمذي واحمد والشافعي  
أخذ بذهبها غيره قال محمد بن عثمان ابن لبون مكان ابن مخاض والحديث  
حجة عليه ولا ريب من هذه مائة مائة من النعمين والابل عند الامام  
لان ماله غير المحلول فلا يجوز التقدير وان التقدير فمعرفة بالافاق  
المشهور وقال منها من هذه الانواع ومن البقر ايضا ما شجرة وقيمة  
كل بقرة خمسون ومن الغنم القاماة قيمة كل شاة خمس ومن الحمل ما  
كل حلة ثوبان او ثوب واحد اذا روي انه قيمة كل حلة خمسون لان عمر رضي  
الله عنه جعل غدا اهل ما كان وثمانية شبه العمد والخطاء وما احرى بحري الخطاء  
عقبا ان عناق دية مؤمنة فان عجز عناق عناق فصيام شهرين متتابعين  
لقول تعالى فأتوا بدية مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وبه

والقول وان كان عمدا في حق الزوج قتلها الآية ولا اطعم فيها اي هذه الكفارة  
لعدم ورود التصديقه والمقاييد لا تجب الا تنما عا واجماع اتفاق ربيع احد  
ابويه مسلم الكفارة لا يكون مؤثما بالبيعة لقولهم ثم الولد يتبع خير ابوين  
دينا ويقال كيف اكتفى هذا بالظاهر في سلوته اطرافه حتى اجاز التكفير به وما يكتفى  
بذلك في حق وجوب الضمان باثله فاطرافه لا نأ نقول الحاجة في التكفير الى دفع  
الواجب والظاهر يصالح حجة للدفع والحاجة في الاتلاف الى اتمام الضمان  
وهو لا يصالح حجة فيه ولا يظهر الاطراف فيها بعد التكفير وانما ذلك  
في الاتلاف فافتراقه اعتناق الجنتين لانه لم ترق حيوته ولا سلوته بعد الدية  
للمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وروى ذلك عن علي رضي الله عنه ومروعا  
وقال الشافعي لا ينتصف الثلث وما دونه يعتبر اذا كان الارش بقدر ثلث الدية  
وزن ذلك فالمرأة والرجل فيه سواء وان زاد على الثلث فما لها فيه على النصف  
مثال من حال الرجل ويجب للدمي مثل المسلم في النفس والاطراف عندنا  
لقول عليه السلام دية كل ذكرو في عهدنا الف دينار ولسا وبها في الحيوة  
والعصمة وكذا حكم المسلمين لما روي انه عليه السلام جعل دية كل ذكرو  
عندنا الف دينار ودية الكافي ثلث المسلم وهو اربعة الاف درهم اذ دية المسلم عند  
اثني عشر الف درهم كما ذكر دية الجوس ثلث دية المسلم وهو ثمانية  
درهم وعند مالك دية الكافي نصف دية المسلم وهو ستة الاف درهم اذ دية  
المسلم عنده ايضا اثني عشر الف درهم والدية انما كدية  
النفس اول هذا الفصل مع انه متفق عليه في احكام الدين فيها هو تبع لها وهو  
الا طراف تهيد الذكر ما بعده وتبركا بلفظ الحديث وهو قوله عليه السلام  
في النفس الدية وفي القاتل الدية وفي المارت الدية ولهذا قال وكذا في المارت  
وهو ما كان من الاصل الدين وكذا في النسيان الدية ان منع النطق لغيره منفعة  
مقصوده وهو النطق وكذا في قطع بعضه اذا منع في الكلام ولو قد تكلم  
الكلام ببعض الحروف وروى بعض تميم الدين على عدد الحروف وقيل على عدد  
حروف وهو ستة عشر حرفا التاء والتاء والجيم والذال والذال والراء  
والسين حرفا التاء والتاء والجيم والذال والذال والصاد والضاد  
والطاء والظاء واللام والنون والياء فما اصاب الغائب يمينه وقيل ان قد  
على اراه ان الحروف يجب حكومة عدل الحصول لانها مع الاختلاف وانما  
عند ارباب الاكثر يجب كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل منه مع الاختلاف  
واختاره المصنف لهذا قال او ادله اكثر الحروف تقويت منفعة الافهام وفي الصلب  
الدية ان منع الجماع وقطع الماء وفي الاوصاء الدية اذا منع من المسك البول  
لان من جنس المنافع وفي الذكر الدية لان في تقويت منفعة وهي الوطء والا  
ولمسك البول والرجل يورق الماء والا يورق الذي هو طهر في الاعلاف  
عادة وفي البزارية ان يطلع الذكر من اصله ان خطاه فدية وان عمد الخلق  
اصحابا وفي المتوفى لا قصاص فيه قالوا وهو قوله محمد وعنه ثلثي ان في الحشفة



النقصان وإذا قطع بعضها فلا نقصان وفي حشفة أو حشفة الذكر الذرية  
لا تقاها أصل في منفعة الأيلع والدق والقصة كالتابع لها وفي العقل الذرية  
إذا ذهب بالضرب لغوات منفعة الادراك لأن الاستدلال بالعقل يمتاز عن  
غيره من الحيوان وبه يستفهم في معاشه ومفاده وفي السمع والبصر وفي الشم وفي  
الدق يعق في كل منها الذرية كاملة لأن لكل واحد منها منفعة مقصودة و  
قد روي أن عمر رضى قتل رجل على رجل بأربع ديات بقرية واحدة وقعت  
على رأسه فذهب عقله وسمع وبصره وكلامه وقال أبو يوسف لا يعرف  
المذهاب والقول قول الجاني لأنه منكروا يلزمه بشئ إلا إذا صدقة أو نكاح  
عن النبيين وقيل لهاب البصر يعرفه الأطباء فيكون قول رجلين منهم مذهب  
حجة وقيل يستقبل به الشمس مفتوح العين فإذا دفت عينه علم أنها  
بأقية والأفلا وقيل يلقي بين يديه حية فإن ذهب منها علم أنها لم تذهب  
وإن لم تذهب فهي ذاهبة وطريق معرفة ذهاب السمع أن يغافل ثم ينادي فأن  
الهاب علم أنه لم يذهب وإن لم يذهب فهو ذاهب وروي عن سمعيل بن حماد أن  
امرأة فادعت أنها لا تسمع وتطاردت في مجلس حكمة فاشتغل بالقصاب  
عن النظر إليها ثم قال لها فإني أة غطيت عنك فاضطربت وتنازعت إلى جميع  
فتابها فظهر كذبها وفي الحكمة أن لم تنبت الذرية وكذلك في شعر الرأس  
الذرية أن لم تنبت يعمدنا خلق اللحية والرأس ولم تنبت الشعر فتجب الذرية  
في كل واحد منها لأنه إذا زال جاز على الكمال وقال مالك والساق في لا تنبت  
الذرية وتجب حكومة عدل لأن ذلك زيادة في الأرمي ولهذا ينوب بعد كمال  
الحلق وهذا يحلق الرأس واللحية في بعض البدن فلا تتعلق بها الذرية  
كشعر الصدر والساق إذ لا تتعلق به منفعة ولنا قول عدل في الرأس  
أو أخلق ولم تنبت الذرية كاملة والموقوف على مثل هذا المرفوع لأنه من  
المقارن فلا يفتدى إليه بالرأى وأما الحية العبد فقد روي الحسن عن أناس  
أنه يجب فيه كمال القيمة فلا يلزمنا والجواب المقصود من العبد الاستحسان  
دون الجمال وهو لا يفتقر بالخلق بخلاف الجحر لأن المقصود منه في حقه الجمال  
فوجب بقولته كمال الذرية وفي الشاوب حكومة عدل وإما وجب فيه  
حكومة عدل لأنه تابع للحمة وفي هذا التعليل إشارة إلى أن الواجب  
في بعض الحية حكومة عدل إذا كان دون النصف وإذا كان النصف فما  
لواجب به نصف الذرية كما في البرازية وذكر الفضل نف لحمة ينظر إلى  
الذاهب وإلى الباقي فيجب بحسبته وإزانتها بعض الحمة فحكومة عدل  
أنهم كذا الحجابات يجب فيها الذرية أو أحدها نصف الذرية خلاف  
السنا فني ومالك فإنه يجب عندهما حكومة عدل وكذا الأهداب  
لأنه لغوات بها الجمال على الكمال أو جسد المنفعة وهو دفع القذى  
من العينين وفي العينين الذرية لأن جسد المنفعة يفتقر بقواتها وفي  
ذنين والشفتين وذئب المرأة المتأقيد بغير المرأة لأن فيه تقوية منفعة

الأرضان جملته وذئب الرجل لأنه ليس فيه تقوية منفعة ولا الجمال على  
الكمال يجب فيه حكومة عدل وفي حلمات المرأة كمال الذرية وفي  
أحدها نصف الذرية وفي اليد والرجلين وفي استنار العينين جمع منفعة  
وهو منبأ الأهداب من طرف الجفن أخذ من شفرة الوادي والناو حبت  
الذرية فيما ذكر لغوات الجمال والمنفعة وفي كل واحد منهما ما في البيت  
كألة ذن والشفة واليد والرجل مثله نصف الذرية لأن النبي عليه وم كتب  
لعمر ابن جرير وفي العينين كمال الذرية وفي أحدهما نصف الذرية لأن تقوية  
الأنف تنفوت جسد المنفعة وكما لجمال فيجب كمال الذرية وفي تقوية  
النصف فيجب نصف الذرية وفي كل واحد مما هو أربعة من البدن ربعها  
أي ربع الذرية كالأستفار وفي كل أصبع من يد أو رجل عشرها لقوله عم  
وفي كل أصبع عشر من الأبل وفي كل مفصل منها من الأصابع فيها فيه مفصل  
كالأصابع نصف عشرها أي نصف عشر الذرية ومما فيه ثلثه مفصل كما في الأصابع  
مع ثلثه إلى ثلث عشر على المفصل كما تقسم دية اليد على الأصابع وفي كل من  
نصف عشرها وهو خمس من الأبل ومن الدراهم مائة درهم وكل عصب  
ذهب نصفه ففيه في ذلك العضو دية وإذا كان في اليد مثلت وعين أذهب  
صنوها بالقرين لأن وجوب الذرية يتعلق بتقوية جسد المنفعة ولا عبرة  
للمصورة بلا منفعة لكونها تابعة فلا يكون لها حصة من الأرض إلا إذا اتحد  
عند المنفعة قبل الاتحاد في كالأف اليد التي خلعت عن اليد عند المشقة فيها  
حكومة عدل أن لم يكن فيه جمال كيدان لونه وأرضه كالملاط كان فيه  
جمال كالأذن الشاخصه كذا في التبيين **فصل في الشجاعة** في أحكام  
الشجاعة بفصل عولج لتكثير مسائل الشجاعة أسما وحكما وأما لم يجب  
القدرة فيه لأنه لا يمكن اجتار المساواة فيه لأن ما دونه المعضية ليس له خدش  
إليه السكين وما فوقها كسر العظم ولا قصا مدنيه لقدم عليه السلام  
قصا من في العظم هذه رواية الحسن عن أناس وفي ظاهر الرواية يجب القصاص  
فيها ومن الموضحة الأفي الموضحة أن كانت على بالافتقار لما روي أنه عليه  
السلام قصا بالقصاص في الموضحة وكأنه يمكن أن ينهض السكين إلى  
العظم ولأنه يمكن أن يسير عودها بالمسار ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك  
ليقطع بها مقدار ما قطع فتساويان فيتحقق القصاص ومنها أي في  
الموضحة خطأ نصف عشر الذرية لما روي في كتاب عمر بن حنبل أن النبي  
قال في الموضحة خير من الأبل وهي أي الموضحة الشجاعة التي توضع العظم  
أف بينه وفي الهاشمية خير مقدم للمهاد الأفي وهو قول عمرها  
وهي أي الهاشمية الشجاعة التي توضع العظم أي كسرها عشر الذرية لقوله  
عليه السلام وفي الهاشمية عشرة من الأبل وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم  
أو تحوله بعد كسرها عشر الذرية ونصفه أو نصف عشرها  
فيكون خمسة عشر من الأبل والهد وهي الشجاعة التي تنقل إلى أم الدماغ



وهو الجلد الرقيقة التي تجمع الدم في تلك الدية لما روي انه عليه السلام قال وفي  
الامة ويروي في المامونة تلك الدية وكذا في الجافة اي يجب تلك الدية في الجافة  
ايضا وهي التي تصل الى الجوف فان نفذت الى الجافة الى الجانب الاخر فمما جازت  
ويجب تلكها اي تلك الدية لما روي عن ابي بكر الصديق انه في حكم في جافة نفذت  
الى الجانب الاخر بطلت الدية ولا بها ان نفذت صارت جافتين فيجب في كل  
واحدة منهما الثلث وفي كل من الجافة بالحاء والراء والقاد المسمى بالحملة  
وهي التي تستحق الجلد ولا يخرج الدم والدمعة بالعين المهملة وهي التي يخرج  
منه اي من الجروح ما يشبه الدم يعني يظهر الدم ولا تسيله بل يخرج في موضع  
الجراحة كالدمع في العين والدمعة وهي التي ينسيل الدم وعلى ما ذكره نبي الله  
سليم ما يسيله اكثر مما يكون في الدامة فالدمعة على ما ذكره في الجلد سواء  
كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يبرده ويسيله وفي الظهيرة  
ما يدنيه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدمعة ما يسيله كدمع العين  
والياضعة بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي التي تنفخ الجلد ان تقطعه  
ما جود وهو القطع والمثاقمة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه بعد قطع الجلد  
من تلاحم اي التام وتلاصق سمته بذلك نفاء ولا كما سمي للدين سمي والسمي  
بكثر السيل المهملة وسكون اليم والحاء المهملة وهي جلد رقيقة فوق العظم  
تحت اللحم تصل اليها اي الى تلك الجلد الرقيقة الشجة حكومة عدل  
لاجماع غير ما هو خبره حاشيتهم من قوله وفي كل من الجراحة الى اخر ما ذكر  
وسياق تفسير حكومة عدل وانما وجبت لانه ليس في كل منها ريش مقدر  
لشرا ولا لاهل دار فوجب اعتبار حكم العدل وهو ما نورد عن ابراهيم النخعي  
وعمر بن عبد العزيز وعن محمد بن عيسى اي فيما ذكر من انواع السجاع القصاص  
اذا كان عمدا كالموضحة وقد تقدم انها طاهر الداية في اول الفصل والسجاع  
تختص بالوجه والراس والجافة الجوف والجنب والظهر وما كان في غيرها  
يسمى جراحة لان الوارد فيما يختص بالوجه والراس والجوف والجنب والظهر  
لانه انما ورد الحكم على الشينين ولهذا قال وما سوى ذلك اي ما في الوجه و  
الجنب والظهر جراحات وفي الهداية وما لا يخفى ان فقد قبل لبس من الوجه وهو  
قد لا يملك حتى لو وجد فيهما ما فيه ريش مقدر وهذا لان الوجه مشتق من  
المواجهة والمواجهة للناظر فيها الا ان عندناهما من الوجه لا يتصلهما  
بة من غير فاصلة وقد يتحقق معنى المواجهة ايضا وفيها اي في الجراحات  
حكومة عدل وهي اي حكومة العدل على ما قال الطحاوي وانما يقع المجرم وعبد  
بلو في الدية ووجهه مع هذا الاثر ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فما نقص  
من قيمته وجب نسبة من دية من لا يرضى ان هذه التي عبد وقيمتها بلو هذا  
الاثر الله رهم ومنع ذلك اذ في شمانه فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عند  
الالف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم فمئة الف درهم  
فهو حكومة عدل وبذلك يقرر ان هذا هو التفسير بحكومة العدل في هذا

وهو عار ذكر

وهو عار ذكر الكرخي وهو ان ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك  
من نصف عشر الدية لانه ما لا يضرب به يد الى المنصوص قبل قول الكرخي اصح مما  
قاله الطحاوي لانه على ما روي عن ابي عبد الله بهذا الطريق فيمن قطع طرف منه وفي قطع  
اصابع اليد الواحدة وحدها او مع الكف نصف الدية لان الارش لا يزيد بسبب  
الكف لانها تابعة بل الواجب في كل اربع عشرة ابل فيكون خسون وهو نصف الدية  
وفي قطع الاصابع مع نصف التساعد نصف الدية وحكومة عدل وهو رواتبة  
عدا ان يوسق وعنه ان ما زاد على اصابع اليد والرجل فهو شبع الى المنكب والى  
الفخذ كما في الشرح او جبت في اليد الواحدة نصف الدية واليد لم تكن الجراحة  
الى فلان يزيد بقدر الشرح ولما ان اليد الالة باطشة والبطشة تعلق بالكف و  
الاصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع يتبع في حق التظيم ولانه لا وجه لانه  
يكون يتبع للاصابع لان بينهما عضو كاملا ولا الى ان يكون يتبع للكف  
لان ما يبع ولا تتبع للتبع كما في الهداية وفي قطع كوفيها اصبع عشر الدية ولو كان  
فيها اصبعين وهذا عند الامام لان الاصابع اصل حقيقة لان منفعة اليد وهي  
القبض والبسط والبطشة قائمة بها وكذا حكما لانه على السلام جعل الدية  
بمقابلة حيث اوجب في اليد نصف الدية وجعل كل اصبع عشر ابل ومن ضرورة  
ان يكون كلها بمقابلة اصابع كل الكف والاصل اولى بالاعتبار وان قل ولا يظهر التتابع  
بمقابلة الاصل فلو يعارض حيث يصار الى الترجيح بالكثرة وان تعارض فالترجيح  
بالاصل حقيقة حكما اولى من الترجيح بالكثرة وعندهما حجة اكثر من ارش  
الكف ودية الاصبع والاصبعين يدخل الاقل فيه اي في الاكثر لانه لا وجه  
بين الارشين لان الكل شئ واحد ولا الى اهدار احدهما من كل واحد من وجه  
فرجنا بالكثرة وان كان فيها اي في الكف ثلث اصابع فدية الاصابع  
ولا يثنى في الكف اجماعا لان الاصابع اصول ولا ريش حكم الكف فاستتعت  
الكف كما اذا كانت الاصابع قائمة وهي اربعة الاصابع الثلاثة الثلاثة اعشار  
الدية اجماعا يعولزم دية الاصابع متفق عليه كما ان اول يختلف فيه وفي  
الاصبع الزائد حكومته اي حكومة عدل شريفا للودي لكن لا منفعة فيها  
ولا رنية وكذا ان يلزم في الشارب حكومة عدل في الصحيح لانه تابع للحية  
وطارطفا من احوال الحية وحيمة الكوسبع ان يلزم حكومة عدل قال الزبيدي  
بخلاف حية الكوسبع حيث لا يجب فيها سائر لان الحية لا يتوقف على الحلق  
ولا تكون بالحلق الشين بالحلق بل ببقائه الشعان بالحقة ذلك فيكون نظيره  
من قلم ظفر غير بغير اذنه ويجوز ان يد الرجل حكومة عدل وكذا في ركب  
الخصي والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء ورفق العوراء والرجل  
والعرجاء والسن السوداء فانه لا يجب في هذه الاشياء الدية لعدم  
فوق جبر المنفعة وعدم جبال الشين السن السوداء ولكن يجب فيها الحكومة  
نشرها للودي لانها جزء منه وقا الشافعي يجب دية كاملة وذكر  
الخصي والعين لقول عليه السلام وفي الذكر الدية من غير فضل ولسان المنفعة



وهو الايلاج والافعال والاحمال هي المقبرة من هذا الموضع فادعرت كما يجب فيها  
المية كالعين القائمة بلونهم واليد المشدودة وكذا يجب حكومة عدل في عين الطفل  
ولسانه وذكره اذ لم يصح ذلك اى صحة كل منها بما يدل على ابصاره وتحرك  
ذكره وكلامه لان المقصود من هذه الاشياء المنفعة فاذا لم تعلم صحتها لا يجب  
الارشاد الكامل بالشك والبطا هو لا يصلح حجة للولزام بخلاف ذلك لان الشاخصة  
لان المقصود هو الحال وقد قوله على الكمال وكذلك لو استعمل الصبي كانه  
ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وانما علمت الغاية فيه بما ذكره حكمه حكم البالغ  
في الهدى والخطا وانما سجد رجل رجلا موضع قد ذهب عقله او سجد راسه  
ولم يثبت دخل ارشاد الوضعية في الدية لان فوات الفعل يبطل منفعة جميع الاعضاء  
اذ لا ينفع بدونه كما اذا اوصى فنان وارشد الموضوعة يجب بقوات جزئه  
من الشعر وقد تعلقا جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجزء في الكل  
كمن قطع اصبع لرجل فكذلك فشلت به يده كلها وان ذهب سمعه او بصره او كلامه  
لا يدخل ارشاد الوضعية في الدية لان كل متاجانية فيما دون النفس والمنفعة مختصة  
فانما الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة عائدة الى جميع الاعضاء كما مر  
عند الطرفين وعند الارشاد ان الشجة تدخل في دية السمع والنطق ولا يدخل في دية  
البصر هذا اذا كان خطا وانما اذا شج رجل موضع عمدا فذهب من ذلك سمعه  
وبصره فلا قصاص فيه عند الامام لكن يجب ارشاد الوضعية ودية السمع والبصر وعند  
يجب القصاص في الشجة والدية والسمع والبصر وان ذهب بها اى بالموضوعة عينه  
فلا قصاص ويجب ارشاد اى ارشاد الشجة وارشاد العينين عند الامام وعندهما  
يجب القصاص في الموضوعة والدية في العينين والاصول في ذلك عنده ان اذا اوجب  
مالا في البعض سقط القصاص سواء كان عضوين او عضوا واحدا وعندهما  
في العضوين محكما يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب  
ولا قصاص في اصبع قطعت فشلت اخرى حبسها بل يجب الارشاد عند الامام لان  
القصاص غير واجب لعدم المماثلة لان قطع الثاني على وجه يوجب شلل الاخر  
غير ممكن وعندهما وهو قول ذو الحسن يقتصر في القطوعة ويجب الدية في  
الاخرى اكثر من شلت لان القصاص واجب بالنقص ولو قطع مفصلها اى  
مفصل الاصبع او على شلل ما بقي من المفصل في الرمز في شرع الكفر وقول صاحب  
الهداية وغيره فشلت ما بقي من اصبع محمل تأني تدبر فلا قصاص بل الدية فيما  
وقع حكومة اى حكومة عدل فيما شمل انما وجبت الدية لانه مقدرا شرعا وتلزم  
الحكومة فيما بقي من شفاء تقدير الشرع فيه ولا قصاص لو كسر نفس من فا  
سواء باقية بل يجب دية تمام السن كلها وكذا الواح امر باقية او احدها او اصف  
والاصل في هذا عنده ان الفعل الواحد اذا اوجب مالا في البعض سقط القصاص  
سواء كانا عضوين او عضوا واحدا او اوجب مالا في البعض سقط القصاص  
اى السن فانه في الخطا على العاقلة وفي العمد فماله ولا يجب القصاص  
لانه لا يكون للمحج عليه ان يغرب منها يسوده بل يجب الارشاد في الخطا على

العاقلة وفي العمد فماله ولو قتل سن رجل شئت مكانها اخرى سقط ارشادها  
عند الامام لان الجناية قد زالت معنى لان الموجب فساد المنبت ولم يفسد حيث  
نبت مكانها اخرى فلم يفت المنفعة به ولا الدية حله فالحال ان الجناية قد  
محققت والحادثة بجهة مبتدأة من الله تعالى فصا كماله اقل مال انسان فيحصل  
للمتلف عليه مال آخر ويمن الصبي سقط اجماعا لان سن الصبي لا يقرر  
في مكانها فوجودها كعدمها فلم يعد فلعلها جناية وعن ابي يوسف ان لا يجب  
حكومة عدل لكان المالحاصل وان عار الرجل سنة القلعة الى مكانها اى  
السن فثبت عليها اللبس لا يسقط ارشادها اجماعا وعلى القالع كمال الارشاد  
لان هذا لا يفيد به الدية ولا ينفذ وقال شيخ الاسلام هذا اذا نبت الى مالها الاولى  
بعد الباقى في المنفعة والحال وانما اذا طارت فله سن عليه وكذا لو قطع اذنه  
فالعقوبة والتجديت يعنى يجب على القالع ارشادها لانها لا تعود الى ما كانت عليه  
ومن قتل سنة فاقص من قالها ثم نبتت اى نبت مكانها اخرى فعليه  
دية سن المقص منه لانه تبين انه امتنع في غير حق لان الموجب فساد المنبت  
لم يفسد حيث نبت مكانها اخرى وكذا لو ضرب سنة فترك فلوله الفخذ  
في المضرب وقوسقطت سنة فاختلف في سبب سقوطها فان قيل مضى السن  
والقول المضرب وان بعد مضىها فالقول المضارب فاشهدت الجناية وسبق  
في اقتصاص السن واقصا من الموضوعة حولا الاستسنا الاستسنا كما في المضرب  
وفي المانع ضرب سن انسان فترك ليتالى حولا لينظر شفعه ولو سقطت سنة  
واختلما قبل الحول فالقول المضرب ليفيد التأجيل بخلاف ما اذا شج مؤكدة  
ثم جاء وقد صارت مقلة حيث يكون القول المضارب لان الموضوعة كانت  
المنقلة والتريك يورث السقوط ولو اختلما بعد الحول كان القول المضارب  
لانه مذكور في مضى الاجل الذي ضرب للسن ولم يسقط فلو شئ على المضارب  
ولو اسودت بالضرب او اجمرة واحدة يجب اهر من كله لذهابها بالجمال وكذا  
يجب القصاص ما قبلها فاوجب في الاسود ومخدر كمال الارشاد ولم يفرق بين سن  
وقال ابو ابيني ان يفصل بين الاخرى وبين العوارض التي ترمى فوجب في القول  
حكومة عدل اذ لم يكون به منفعة المصنع وان كان يجب الارشاد كله كيف ما كان  
لفقدان الجمال وان اضررت يجب فيها حكومة عدل وقال في يجب فيها ارشاد السن  
كما لا ان الصفة تؤثر في تقويت الجمال كالسواد ولنا ان الصفة لا توجب تقويت  
الجمال ولا تقويت المنفعة فان الصفة لون السن في بعض الناس ولا كذلك  
السواد والجمرة والحفرة ولو شج رجلا فالتجديت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر سقط  
الارشاد عند الامام وعند ابي يوسف يجب ارشاد السن وهو حكومة عدل لان السن  
الموجب انزاله في المالحاصل لم ينزل وعند محمد عليه اجرة الطبيب لان ذلك  
لزمه بفعله وكانه اخذ ذلك من ماله واعطاه الطبيب فشرع في شغل الطي  
وقول ابي يوسف عليه ارشاد اجرة الطبيب والداواة فعلى هذا الاختلاف بين ابي  
يوسف ومحمد وللإمام ان الموجب المصل وهو الشين الذي يلحقه بفعله



مذوأل منفعة وقد زال برز ذلك بزوال الله والمنافع لا يتقدم إلا بالعقد  
لأجارة والمضاربة الصالحة حيث أوتيه العقد كالفاسد منها ولم يوجد شيء  
من ذلك وحق الجاني فلا يلزمه الفرامة وكذا الجاني لا يلزمه شيئا لأنه لا قيمة  
وكذا الجرحه يضرب فقال الله فهو على الاختلاف المذكور من سقوط الأرض عند  
الإمام وجوب الأرض عند أبي يوسف وجوب اجرة الطبيب عند محمد والبي  
الله محكومة عدل بالأجل وقد المسئلة بقوله لوجرحه كانه إذا ضربه ولم يجر  
في الأبدان لا يجب شيء بالاتفاق كذا في الشفاعة ولا يقتضيه في ادرك أو موثقة  
الأبعد البتة وقال الشافعي يقتضيه في الحال لأن الموجب قد تحقق فلا يجوز  
في القصاص ولما روى عنه عليه السلام أنه من الله أن يقتل من جرح حتى يبرأ  
صاحبه رواه أحمد والدارقطني وكان الجرحان يعتبر فيهما طالما الاحتمال أن  
تدبر إلى النفس فيظهر أن الله فلا يعلم أنه جرح إلا بالبرء وكل عمد سقط فيه  
القود لتسوية كقول أبي ابن شيبة قال لا بد في المال القاتل لما روى عن ابن عباس روى  
ومرفوعا لا يعقل العاقلة عمد ولا صالحة أو أقرقا وعمد الصبي المجنون خطأ ورسه  
على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حراما ذارت وذلك عندنا لعدم القصد الصحيح ولما  
روى أن مجنونا صالى على رجل بسيف فزربه فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فجلد عقله  
على عاقلة بحضرة من الصحابة وقال غيره وظلماؤه سواء كان الصبي مخطئا  
المرحمة والقول الخطأ الخاطئ لما استحق التخفيف حتى وجبت الذية على العا  
قلة وهو عذراولى بهذا التخفيف ولا نسلم تحقق العدية فإنها ترتب على العلم والعمل  
بالعقل والمجنون عديم العقل والصبي قاصر العاقل فإلى يتحقق منهما القصد وصار  
وحرمان المبدأ عقوبة وهما ليسا من أهل العقوبة والكفارة لاسمها سارة  
ولا ذنب تسترهما لانهما مرفوعا العلم كافي والمعنونه كالمجنون في لزوم الذية  
على عاقلة وعدم لزوم الكفارة وعدم الحرمان عن الأرض **وقيل في الخيف** ومن ضرب  
بطل امرأة فالت جنة ميتا فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم وانما سبقت الغرة  
لأنها قبل المقادير في الدنيا وأهل السنن أوله في الوجود ولهذا السبب أول الشهر غرة  
لأنه أول شهر يظهر منه كفاي التبيين وجبت فيه الغرة خمسمائة درهم سواء  
ذكر أو أنثى وهو نصف عشرية المرأة والقياس أن لا يجب شيء في الجنين لأنه  
لم يتيقن بحيوته وإنما وجبت له لما روى أن النبي عم قال في الجنين غرة  
عبد أو أمة قيمته خمسمائة درهم فتركها القياس جالسا وهو  
حجة على من قدرها بستمائة مخوما لك والشافعي وعلى  
العاقلة عندنا وقال مالك في حاله لأنه بدل الجزء ولنا  
أنه عليه السلام قصص بالعرة على العاقلة ولأنه بدل النفس  
ولهذا أسماه عليه السلام ذية جنة قال دوه وقالوا أندي  
من الأصابع ولا استهل الحديث إلا أن العواقل لا تعقل  
مادون خمسمائة درهم ويجوز السنة وقال الشافعي في ذلك

سنتين

سنتين فإن الفقه أي الجنين حي فان ذيته أو فغلبه الذية الكاملة لأنه ألفت حيا  
بالضرب السابق وأن الفت ميتا سواء كان الجنين ذكرا أو أنثى فماتت الأم فغرة الجنين  
ودية الله للأم لأنه جنة ميتا فيجب عليه موجبها فصا ركها إذا لم يح  
بشخصا ونفذ منه إلى آخر فقتله فإنه يجب ذبيان أن كان خطأ وإن كان  
عمدا يجب القصاص والدية كما في البيس وإن ماتت الأم فالقته أي الجنين  
حيا فمات الجنين ذيتها أي يجب دية الأم ودية أي دية الجنين لأنه قاتل  
لشخصين وإن ماتت الأم بالضرب ثم الفت الجنين ميتا فذيتها الدية الأم فقط  
ولا شيء في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين لأن الظاهر موثقه بالظن  
وضار كما القته ميتا وهي حية ولنا أن موت الأم أحد سببي موته لأنه يتحقق  
بموتها أن لنفسه بنفسها فلا يجب الضمان بالشاة وما يجب في الجنين يورث  
منه لأنه بدل نفسه ولا يرث منه المضارب المكونة فإنه مبستر طائلا ولا ميراث  
القاتل لهذه الصفة وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته أي الرقيق بالاجماع وهو  
الغرة لو ذكر أو عشرين قيمته لو كان أنثى وقال الشافعي فيه قيمة الأم لأنه جنة  
من وجه وضمان الأجزاء يؤخذ مقبلا منها من الأصل ولهذا وجب في الجنين  
الحرة عشرين قيمتها بالاجماع ولنا أنه بدل نفسه لا ضمان الطرف لا يجب الأعد  
ظهور النقصان في الأصل وكما معتبره في ضمان الجنين فكان بدل نفس الجنين  
في قدرها وعند أبي يوسف أن نقصت الأم ضمن نقصانها وآفادها  
قال أبو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الأم بالقائها الجنين  
اعتبار الجنين السهام لأن الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنه فجاز الاعتبار  
على أصله وإن ضربت أي أمة فميرسيدا حملها فالقته حيا لماتت يجب قيمته  
حيا لأن الحكم يقترب على سبب فببب القتل هنا الضرب السابق فعمل عليه  
فأمرته قيمته حيا إذا سبب وقع في حالة الرق وقدر أن العبة بحالة الرمي  
لا يلزم الوصول فلا يجب الدية ولا كفارة في أتلون الجنين لأن الشروع إنما ورد  
بإيجاب الكفارة في النفس المطلقة وهو جنة من وجه فلم يكن مورد النفس  
ولا في معناه وكل وجه ولذا لم يجب فيه دية كاملة وإن تبرع بها احتيا طبا  
فهو فصل لا تكابه مخطورا وقال الشافعي يجب كفارة لأنه نقص من وجه  
فأتلون النفس بوجوب الكفارة لما فيه من معنى العبادة والاستغفار مما منح  
والجنين المستبين بمقتضى خلقه ككأنه الخلق أي الجنين المخلق الذي هيئان  
بعض خلقه كالجنين النام في جميع ما ذكر من الأحكام وإن شربت دواء أو عالج  
فرجها لطرح جنينها حتى طرحته فالغرة على عاقلتها إن فعلت بلا إذن أبيه  
لأنها ألفت متعنتة فيجب عليه ضمانه وتحتل عنها العاقلة وإن فعلت ذلك  
بأذنه فلا تضمن الغرة على عاقلتها إذ لم يوجد منها التعدي بسبب هتيدنا  
والله أعلم **باب في القتل** لما فرغ من أحكام القتل مباشرة  
عقبه بذكر أحكامه ثم بدأ بالأول وأولى بالتقديم لأنه قتل بلواسطة والكثرة  
وقوعه من أحدث في طريق العامة كنفيا أو ميرا بأو جرحنا الجرحين فلهو البر



وقيل جزم بخرجه الانسان من الحائط ليدني عليه وقيل مجرى ماء مركب وفي الحائط  
وهو يضم الجيم وسكون الراء المهملة وضمت الصاد المهملة او كانا وسعيه ذلك  
لم يضرهم اي بالعامية لان الطريق معيد للتطرف فله الانتفاع ما لم تنظر العامة وبه  
وانما قد بدلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فما تحقق فيه  
الضرر يأم بأحدا ثم وكل منهم اثنان العامة ثمرة ومطالبة بالنقص لان كل واحد  
منهم له حقه بالمرور بنفسه وبدوا به فكان له حق النقص كما في الملك المشترك  
فان لكل واحد حق النقص لو احدث غيرهم فيه شيئا هذا اذا دني لنفسه واما  
ان ابنى للمسلمين فلا يتقص كذا كذا دوى عن محمد وتقصيل الكلام في هذا المقام  
انه هل يحل له احداثة في الطريق كذا ام لا وهل لا احد الخصومة في منعه من احداث  
فيه ووقفه بعده وهل يضمن فيما كان بسبب الاحداث اما الاحداث فقال شمس  
الائمة ان كان الاحداث يضر باهل الطريق فليس له ذلك وكان كان لا يضر باحد  
لسعة الطريق جازله احداثه فيه وعلى هذا القدر في الطريق للبيع والشراء  
يجوز ان لم يضر باحد وان اضر لم يجر واما الخصومة فيه فقال الامام لكل احد  
مسئلا كان او ذميا ان ينع من الوضع وان يكله الرفع اضرا ولم يضر ان كان  
الموضع بغير اذن الامام لان التدبير في امور العامة مقرون الى راي الامام ومن  
ابى يوسف لكل احداث ينع من الوضع قبل الوضع وليس له ان يكله الرفع بعد  
الوضع وعن محمد ليس لاحداث ينع قبل الوضع وكعبه اذ لم يكن فيه ضرر باحد  
لانه ما دون له في احداثه شرها واما الضمان بالاحداث فديناني فصيله شرها  
وفي الطريق الخاص لا ينع بلا اذن السركاء وان لم يضر لا ينع ملكهم ولهذا  
وجبت الشفعة لهم على كل حال فلا يجوز التصرف اضرهم اثم يضره اذ كان منهم بخلاف  
العام فانه ليس لاحداثه ملك فيجوز له الانتفاع به ما لم يضر باحد وعلى  
عاقلة دية من ملك يسقط عليها فيها كما لو حفر بئرا في طريق عام وخاص او  
وضع حجر فيه فتلغ به انسان فتجى على عاقلة دية لانه سبب هلاك  
معتقد احداثه وكذا لو عثر بقبض انسان فتجب الدية على العاقلة  
لما ذكر من السبب وان وقع العاشر على اخر فمات فانه ضمان على من احداثه  
اذا مات العاشر في اخر الذي مات بوقوعه عليهما فماتت ديتهمما على  
المحدث في الطريق ما به الاثارة لانه بمنزلة الدافع فكانه دفعه بيد على غيره  
وضمان على الذي شتر كانه مدفع في هذه الحالة فكان كالا لانه وان اصابه  
الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان اصابه الطرف الخارج ضمن يعني اذا  
سقط عليه طرف الميزاب فقتله ان كان ذلك الطرف متمكنا في الحائط فلا ضمان  
على صاحب الميزاب لانه غير متعدي فيه كما انه وضعه في ملكه وان كان الذي  
اصابه هو الطرف الخارج في الحائط ضمن الذي وضعه لكونه متعديا فيه  
ولا ضرورة لانه يمكن ان يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث  
لانه ليس بقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان جميعا وعلم ذلك وجب النصف  
وهو النصف كما اذا اخرج سبيع او انسان فانه يضمن النصف اعتبارا

للأحوال لانه يضمن في حال وقوع الضمان على الاحوال لان فيه النظر من الجانبين  
كما حفره بئرا او وضع حجرا في الطريق فتلغ به انسان قوله في الطريق متعلق  
بالحفر ووضع على التنازع وقوله فتلغ به انسان اي يضمن الدية عاقلة  
يعني كما ان من حفر بئرا او وضع فكذا يجب الدية على عاقلة من سبب تلغ  
انسان يسقط ما احدث من الكيف والميزاب والجرحين والدكان وان تلغ  
به بهيمة وضمانها في ماله اي اذا تلغ بالاحفر او الوضع او السقوط بهيمة  
فضمن ذلك البهيمة في مال المسبب بما ذكرنا من الضمان فلا نه متعدي فيه يضمن  
واما عدم تضمين العاقلة فلان العاقلة لا تتحمل ضمان المال وانما تتحمل ضمان  
النفس والقاء التراب واتخاذ الطين في الطريق كوضع الحجر وجوب الضمان  
لان كل ذلك سبب بنوع من التعدي وهذا وجوب الضمان اذا فعله  
اي جميع مذكر بلا اذن الامام يضمن لوجود التعدي فان فعل شيئا من ذلك  
بازنه اي الامام فلا ضمان لانه غير متعدي حيث فعل فعل باجر من الوكالة  
حقوق العامة وان كانا بغير امر فهو متعدي اما بالتصرف في حق غيره او بالافتيان  
على راي الامام كما في الهداية والافتيان الاستدوا بالراي كما في المختار  
وكذا لو حفر في ملكه لم يضمن لانه غير متعدي وكذا اذا حفر في فناء مرارة لان له  
ذلك لمصلحة داره والفناء في تصرفه وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا له  
فحق الحفر فيه لانه غير متعدي ولومات الواقع في البرجوعا او غما فلا ضمان  
على حافر وان وصلته حفر بلا اذن الامام لانه مات بفعل نفسه وهو الجرح  
والفناء الضمان انما يجب اذا ملت من الوقوع وعند محمد عليه الضمان  
في الوجوه كلها لان ذلك حصل بسبب الوقوع في البرجوعا او غما فلما مات  
جوعا ولا غما وعند ابى يوسف عليه الضمان في الغم لا في الجوع لانه لا سبب  
للغم سوى الوقوع فيه واما الجوع والعطش فلا يضمنان بالبرجوعا وان وضع  
حجرا فتجا اخر فضمان ما تلغ به على الثاني لان الفعل الاول وقد انقضى مكان  
الضمان على الذي نتجا لفرغ ما شغله وانما اشتغل بفعل الثاني موضع  
آخر ولو انتزع اي اخرج جناحا الى الطريق قال صاحب القاموس الجناح  
الروشن ثم قال الروشن هو الخنثى الموضوعة على جدار السطكين يمكن  
من المرور وقال صدر الشريعة القراع الجناح الجذوع الى الطريق وهو المناسب  
ان يرا دهناني دانه باعها الى الدار فضمان ما تلغ به اي بالجناح عليه  
اي على البائع لانه فعله هو الاشرع لم يفسخ بئرا والملكه عنه وكذا لو  
وضع خشبة في الطريق ثم بلغها اي الخشبة وبئرا البائع الى المشتري  
متعلق بئرا على تضمين بئرا الانتهاه كما في احمد الله اليك منها اي  
من الخشبة فتر كما اي الخشبة المشتري فضمان ما تلغ بها اي بالخشبة على  
البائع ايضا لان فعله هو وهو الوضع لم يفسخ بئرا والملكه وهو اعني الوضع  
موجب للضمان ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق ذلك الحجر شيئا ضمنه  
اي يضمن الواضع ما احرق لانه متعدي في ذلك الوضع ولو احرق بعد ما حرقته



اي الحجر الرجم الى موضع آخر لا يضمن لنسخ الرجم فله ان كانت اي الرجم ساكنة  
عند وضعه اي الحجر وفي النهاية لو حركت الرجم عن الحجر واقيد به كان عند  
بعض اصحابنا ان الرجم اذا هبت بشرها فاحرقت شيئا فان الضمان عليه  
في ذلك لان الرجم هبت بشرها ولم تذهب بعينها فالعين باقية في مكانها فكانت  
الجناية باقية فيكون الضمان عليه وقد مر ذلك مفصلا وقيل ان كان اليوم راجحا  
يضمنه هذا اختيار الترخي وكما ان الجنازة لا يقول بالضمان من غير تفصيل  
ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلت بسقوطه اي المحمول منه اي من الحاملين  
من حمل شيئا في الطريق المحمول على انسان او غيره فلتلف ضمن الحامل لان حمل المتاع  
في الطريق على راسه او على ظهره مباح له لكن مقيد بشرط السلامة بمنزلة  
الرمي الى الحد في الصيد وكذا يضمن من ادخل حصيرا اقليل او حصاة الى مسجد  
غيره اي غير حية بلاذن فعطب به احد هذا عند الامام كان تدبير امور  
المسجد مسلم الى اهله دون غيره فيكون فعل الغير تعديا او مقيدا بشرط السلامة  
فقصدا القرية والحجر في الزاوية انا خطاء الطريق خلوا لها لان عند  
لا يضمن لان القرية لا تقيد بشرط السلامة ولو ادخل هذه الاشياء الى المسجد  
حيه لا يضمن اجماعا كان هذه من القرب وكل واحد ما دون في اقامة ذلك فله  
يتقيد بشرط السلامة ولو ادخل هذه الاشياء الى المسجد حية لا يضمن اجماعا  
لان هذه من القرب وكل واحد ما دون في اقامة ذلك فله يتقيد بشرط السلامة  
فكان فاعلم مباحا مطلقا وكذا لا يضمن لو تلف شئ بسقوط رداءه هو كلب  
او الدابة لا يقصد حفظ ما يليه فيقع الجرم والتعدي بوضف السلامة  
وعند غيرنا ان ليس ما لا يلي عادة كدفع الحرب والجرم لا يسقط على انساب  
فتلف يضمن لان هذا ليس بمنزلة الحمل في الحمل يضمن ومن جلس في المسجد  
غير متصل فعطب به احد ضمنه عند الامام خلوا لها فانها قال لا يضمن  
على كل حال والى هذا انما يقول لا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم  
او لقراءة القرآن او نائم فيه في اثناء الصلوة وبين ان يمر فيه لاجل حاجته من الجوامع  
او يقعد للحديث او كرسد الاسلام ان الاظهر ما قاله لان المسجد  
انما بني للصلوة والذكر كما يمكن اداء الصلوة بالجماعة الا بالنظر لها فان  
المجلوس بها خا لانه من ضرورات الصلوة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة  
لشئ يكون حكمه حكمه وللادام ان المسجد جن للصلوة وهذه الاشياء  
ملحقة به مباحا مقيد بشرط السلامة ولا عزاء ان يكون الفعل مباحا  
او مندوبا اليه وهو مقيد بشرط السلامة كالرمي الى الكافر والى الصيد  
والمنشئ في الطريق والمنشئ في المسجد اذا اؤمك غيره والنوم فيه اذا انقلب  
على غيره وذكر شمس الامة ان الصحيح من مذهب الامام ان الجالس للنظر  
لا يضمن وانما الخلق من عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن  
ودرس الفقه والحديث ولا فرق ايضا بين مسجد حية وغيره في الصحيح  
اما المختلف فعيل في هذا الخلاف وقيل لا يضمن للخلق وذكر الفقيه ابو جعفر

سمعت ابا بكر يقول ان جلسوا لفرق القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجماع كما  
في المجلس مصليا لا يضمن اجماعا وان كان المجلس من غير اهله لا يضمن  
المسجد بني للصلوة فله يكون متعديا بذلك ولو استأجر رب الدار عملة  
جميع عامل الخراج الجنازة او النقلة من الدار فلتلف به اي بالخراج شئ  
فانه وان عليهم ان كان انسان قبل فراج عليهم لان التلف بفعلهم وما لم  
يقدر عوام يمين العمل مسلما الى رب الدار وهذا لانه انقلب فعلهم فتلف  
حتى وجبت عليهم الكفارة او القتل غير داخل في عقده فلا يسلم فاعلم  
اليه فاقصر عليهم وان كان التلف بعده اي بعد فراج عملة فعليه اي الضمان  
يكون على المستاجر حسنا لانه صالح الاستجار حتى لو استحق الاجر وقع  
فعلهم بمائة واصلا حافا فنقل فعلهم اليه فكان فعل بنفسه فلهذا يضمن  
ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب به لانه متعدي فيه من شئ  
عليه او توطئة به استجارا لحاق الضرر بالمارة وكذا ان ارشه اي رش الماء  
بحيث يزلق فيه من شئ عليه او توطئة به اي بالماء في الطريق واستوعب  
الماء الطريق فعطب به احد كما سبق انه متعدي في ذلك بالحق الضرر بالمارة  
وان فعل شيئا من ذلك المذكور من الصب والرش والوضوء في سكة غير نافذة  
وهو اي الصلوات بها من اهل الدار من اهل تلك السكة او قد فيها اي تلك السكة  
او وضع متاعه فيها لا يضمن لان لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكن من  
ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة فانه يجوز لكل واحد من الشركاء ان  
يفعل فيها ما هو من ضرورة السكنى وكذا لا يضمن ان رش ما لا يزلق به  
عمارة او توطئة به واستوعب الماء بعض الطريق ككله فتعد المار من المرور  
عليه اي على بعض الطريق الذي فيه الماء مع امكان ان لا يمر عليه لانه هو الذي  
حاط به نفسه وضاركم وينبغي ان يتر من جانب الى جانب فوقع فيها بخلاف  
ما اذا لم يعلم فوقع من غير علم بان كان المرور ليله او كان المار عمى فانه  
يضمن ووضع الخشبة في الطريق كالرش في استيعاب الطريق وعدمه  
يعني اذا استوعبت الخشبة الطريق يضمن وان لم يستوعب لا يضمن  
وفي المنع ولو جفر في مفازة او نحوها من الطريق في غير المصار او ضرب  
قسطاطا او نصب تنورا او ربط اداة لا يضمن كما في منية الفقهاء  
وفيه احتقار بشره في طريق مكة او غيره من الصبا في لم يضمن بخلاف  
الامصار دون الصبا في والصبا وان رش فتاء حانوت باذن صاحبه  
فالضمان على الامر بحسنا كما لو استأجره اي لا جبر ليقب له في فتاه حانوت  
فتلف فتلف فيه شئ بعد فراج فانه يجب الضمان على امر دون الجبر  
ولو كان امر بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الجبر لفساد الامر  
ولو كسر الطريق لا يضمن ما تلف بوضع كسبه وفي الكافي وما استأجر  
اجير الشئ له في فتاه حانوت فتعطل به انسان بعد فراج فانه  
يضمن الامر بحسنا ولو امر بالبناء في وسط الطريق ضمن الاجير لفساد الامر



بجملون البناء لانه باع وبما بينه وبين ربه احيات ذلك مثل في ثباته اذا كانت  
ليست ربه غيره وقد جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبروا في ذلك  
ولكن لما كان البناء غير مملوك له يتقيد بشرط السلامة ولو كسر الطريق  
فقط بموضع كسبه انسان كسبه لم يضمن كانه ما حدث في الطريق بشيئا وانما  
كسبه الطريق لانه يتضرر به المار ولا يؤذيهم التراب ولا يكون متعديا في هذا السبب  
ولو جرح الكاسية في الطريق ضمن ما تلف بها اي بالكاسية لتعديده بوضع  
شغله الطريق ولا ضمان فيما تلف بغيره فكل في المالك كانه ما دون فيه  
شئها فلا يكون متعديا نحو في ثناء عطف له اي المالك فيه الذي ذلك  
الفناء حق التعريف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل مسكة غيرنا فذرة  
لان ذلك لمصلحة داره وفي الفناء في تصرفه وفي الهداية اما اذا كان لجماعة  
المسلمين او مشتركا بان كان في مسكة غيرنا فذرة فانه يضمنه كانه سبب سبب  
لفعله في غير ملكه وان استاجر من حفره في عرف ثباته فالضمان على  
المستاجر كمال الاجير ان لم يعلم الاجير انه غير ثباته لان الاجير يعمل له  
وهذا يستوجب عليه وقد صار مغروبا من جهته حيث لم يعلمه ان ذلك  
كيس من ثباته وانما حفر عمدا على امره فلدفع ضرر الغزو ونقل فله  
الى الاخر وان علم الاجير انه غير ثباته فعلى الاجير اي يجب الضمان على  
اجير ليرضح امره لانه كملك نفسه ولا عزور من جهته لعدمه بذلك في  
محتا فالله وان قال المستاجر هو ثباتي وليس له فيه حق الحفر فالضمان  
على الاجير قيا بما لعلمه بعينه الامر فلم يوجد الغزو وعلى المستاجر  
استحسانا لان كونه فناء لم يترد كونه مملوكا لاهل بطلان يده في التعريف  
من القاء الطين والحطب وربط الدابة والركوب وبناء الدكان فكان  
امرا باحقر ملكه ظاهرا بالنظر الى ما ذكرنا فكفى ذلك لنقل الفعل اليه  
قال شيخ الاسلام اذا كان الطريق معروفا لله للعامة ضمن سنوا وقال له  
انه لي او لم يقل لعلمه بعينه الامر ومن ينسخر اي على زكريا بعد ان  
الامام فتعد بعد المرور عليها اي على تلك القنطرة فقطب فله ضمانات  
على الباقي لانه اذا تعد المرور وكان يصير او يجد موضعها اخر للمرور  
صار كانه تلف نفسه فثبت التلف اليه والسبب فاد لم يتعد بان كان على  
او لم يلا يضمن اذا ارضعه بغيره ان الامام اما اذا ارضعه باذن الاسام  
فلا يضمن **فصل في المسائل** المسائل لما ذكر احكام مسائل القتل  
التي تتعلق بالاشان مباشرة وتسبب اشع في بيان احكام القتل المتعلقة  
بالجوار وانما مال حائظ الى طريق العامة فطوبى به اي رب الحائظ  
بقضه من مسلم او حتى رجل او امرأ حرا ومكاتب لان الناس في المرور  
شركاء من ملك تقضه وهدمه ميطر التقدم من كل واحد منهم واستشهد  
عليه بان يقول حائظك هذا مخوف او مال فانقضه حتى لا يسقط  
واهدمه فانه ماله الاستهاد بعد الطلب ليس بشرط فيكون ذكر الاستهاد

فيما ذكر ليتم من اثبات الطلب عند الكافر فيكون من قبيل الاحتياط وهذا الكسوف  
وجود معنى الاستهاد او وقع الطلب عند الشهود بل ينبغي الاستهاد بلفظ الشهود  
او تدل عليه عبارة الاستهاد وفي المتخ لو قال استهدوا الى ان تقدمت الى هذا الرجل  
في هدم حائطه هذا صح ايضا ولو قال ينبغي لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب  
ولا استهاد بل هو مستهودة فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيما تلف به اي  
بانهدمه بنفس او ماله ضمن عاقلة اي عاقلة رب الحائظ النفس وهو  
ضمن حوائط رب الحائظ المال والقياس بان لا يضمن وهو قول الشافعي  
لانه لم يوجد منه صنع هو يتعد فيه كانه يبي الحائط في ملكه السقوط والميل  
ليس من صنعه فلا يضمن كما قيل الاستهاد وجه الاستحسان انه اذا مال  
الى الطريق فقد شغل هواء الطريق بحائطه ووقع في يده هواء المسلمين  
ورفعه في يده فاذا طوبى بالنقض في تعريف الهواء عن هذا الشغل لزمه  
ذلك فاذا لم يفرغ مع الممكن صار خائفا كانه شغله ابتداء باختياره وكذا  
لو طلب به من ملك تقضه كاب الطفل الذي وقع في عامة الشارع بدون  
الباء في اب لكن الصحيح ان يرسم بالياء ووصيه لقيام الولاية بها  
بالنقض في حقه والراهن فيصح التقدم اليه لتعديده على النقص بفات  
الرهن وارجاع المرهون الى يده والعبد التاجر لو مد يده لاهل ولاية  
النقض ثم ماتلف بالسقوط ان كان مالا فهو في ربة وان كان نفسا ففد  
عاقلة المولى ولو كان له عاقلة لان الاستهاد من وجهه على المولى وضمان  
المولى اليق بالعبد وضمان النفس بالمولى والمكاتب لانه مالك يده فيكون  
ولاية النقص له وضمان ما تلف بنفسا او مالا فيه حكم الضمان ما تلف  
في العبد التاجر ولا يضمن ان ياتيه اي الطريق ربة بعد الاستهاد وسام  
الى المشتري فسقط لانه خرج عن ملكه بالبيع سنوا قبضه المشتري  
او ككافي الدرر وعن امالي الكافي وليس في الهداية لفظ او في الجوهر شرط  
ان يكون بعد القبض حيث قال ولو باع الدار بعد ما استهد عليه وقبضها  
المشتري برمت من ضمانه وفي المتخ فان قلت هل قولهم خرج عن ملكه بيع  
قيد او لا قلت ليس بقيد بل غير البيع كذلك كالمثبة ونحوها قال في الحاوي  
القدس اذا استهد على صاحب الحائط المائل بالنقض خرج الحائط عن  
ملكه ببيع او غيره بطل الاستهاد والتقدم حتى اذا عار فسقط بعد ما  
يمكن النقص او قبله لا يجب الضمان بذلك الاستهاد استهد ولا يضمن  
ان سولب به اي بالنقض كالمتهن والمستاجر والمودع لانه ليس لهم  
قدرة على النقص فلا يفيد طلب النقص منهم وهذا لا يضمنون بما تلف  
من سقوطه وان بناه اي الحائط مائلا ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه  
وان لم يطلب بالنقص كما في اشراع الجناح ونحوه وهو خارج الجذوع  
من الجدار الى الطريق والبناء عليه والكيف لتعديده بالبناء على هذه  
الكيفية فان مال الحائط الى دار رجل فالطلب لربها اي لرب الدار لان الطلب



حق له أو ساكنها أي ساكن الدار فللساكن أن يطالبه لأن لهم المطالبة بأزاه  
ما شغل الدار فكذا إذا ما شغلها فيصح تأجيله وأما إذا شغلها فليس  
كل من مالك الدار وأما إذا شغلها فليس حتى لو سقط بعد مدة أو قبل وبعد الأبراء وتلف به  
شيء لا يضمن لأن الحق له فيصح تأجيله وإن سقاطه ولا يصح التأجيل فيما  
مال إلى الطريق لأن الحق للجامعة الناس ولو كان أي التأجيل من القاضي والمستهد  
لأنه حق المدة وليس للقاضي ولا للشاهد على صيغة سهم الفاعل إبطال  
حقهم ولو كان الحارث بن خمسة فاشهد على صيغة المفعول على أحدهم  
أي أحد الخمسة ضمن خمس ما تلف به عند إمام ويكون ذلك على عاقلة وعند  
نصفه أي نصف ما تلف به نصيب من الشاهد عليه فيصير نصيب من لم  
يشهد عليه هدر فافضها قسمين لهذا فلا يقع النصف كما مر في بعض  
الأسند ونسب الحية وجرح الرجل حيث يلزم الجارح نصف الذية وللإمام أن  
الموت حصل صلة واحدة وهو الثقل المقدرة أن أصله ليس بيلة وهو القليل  
حتى يعتبر كل جزء علة فتجمع العلة وإذا كان كذلك يضاف إلى العلة الواحدة  
ثم يقسم على أربابها بقدر الملك بخلاف الجراحات فإن كان جراحة علة  
التلف بنفسها صغيرت صغرت أو كبرت إلا أن عند المزاحمة أضيف إلى الكل  
لعدم الأولوية كما في الهداية وإن حفر أحد ثلثة في دارهم لم يبرأ غير اذن  
شريكه أو بني حائطه ضمن ثلثي ما تلف به عند إمام وعندهما ضمن نصفه  
أي نصف ما تلف به والدليل من الجانبين ههنا ذكر في مسئلة الشركة السابقة  
قبيل هذا **باب جنائية التهمة** والحماية عليهما يضمن الراكب في الطريق  
العامة وإنما قيد به لأنه لو كان ملكه لا يضمن شيئاً لأنه غير متعقد بخلاف  
فما إذا كان في طريق العامة فيضمن للتعدى ما وطئت دابته أو أصابت  
بيدها أو رجلها أو رأسها أو كرم أو خيلت برجلها أو بدنها  
والأصل في هذا أن الممرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط  
السلامة بمنزلة المنع لأن الحق في الطريق مشترك بين الناس فهو يتصرف  
في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه فالجناية مقيدة بشرط السلامة  
فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن كذا لو شرطنا عليه السلامة بما لا يمكن  
التحرز عنه يتعدى عليه شتيفاء حقه لأنه يمتنع عن المنع والسير مما لا  
أن يتأذى بما لا يمكن أن يتحرز عنه والتحرز عن الوطني وإصابة باليد والرجل  
والكدم وهو المعض بمقدم الإنسان أو الخيط وهو الضرب باليد أو الصدم  
وهو الضرب بنفس الدابة وما أشبه ذلك وسع الراكب إذا امتنع النظر  
في ذلك وأما ما لا يمكن التحرز عنه فهو ما ذكر بقوله كما ما نفعت برجلها  
أو بدنها قال في المغرب يقال نفخت الدابة بالفاء والحام المهيمنة أي ضربت  
بجدها فهاهنا إذا كانت مساندة أي إذا وقفها أي الراكب الدابة  
في الطريق قائم بالشفة سواء كانت بالرجل أو الزنب لأنه يمكن  
التحرز عن الإيقاع والتشغل وشغل الطريق به ولا ما عبط بدونها

أبوها مساندة أو واقفة يعني إذا مالته أو راشت في الطريق وهي سير فغط  
به إنسان لا ضمان عليه لأنه لا يمكن التحرز عنه وكذا إذا وقفها لذلك  
فلا ضمان من الدابة لا يفعل ذلك حتى يقع وهو أيضاً لا يمكن التحرز  
عنه فلهذا لا يضمن بذلك سواء كانت مساندة أو واقفة لأجله أي لأجل  
الروث أو البول فإن وقفها لأجله أي لأجل الروث أو البول ضمن ما عبط  
أي بالروث أو البول لأنه يكون متعدياً في الإيقاع لأنه ليس من ضرورات  
السير فإن أصابت بيدها أو رجلها حصة أو نواة أو نار أو عبا أو  
أو حجر صغيراً فضاء أي كل واحد مما ذكر عيا فذهب ضوهها لا يضمن  
لأنه لا يمكن التحرز عنه فإن سير الدابة لا يعرف عنه وإن كان حجر كبيراً يضمن  
لأنه مما يستطع كمنع عنه فسير الدابة ينقل عنه وإنما يكون التحرز  
فيه في السير ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الأصح  
لأن الدابة في أيديهم وهم يسيرونها ويصرفونها كيف يشاء وهو مختار  
أكثر المشايخ وقيل قائد القدور يضمن أي السائق النجدة أيضاً  
لا يضمنها الراكب والقائد قال البرجسدي وذكر القدر وروى في محقر  
أن السائق يضمن لما أصابت يدها دون رجلها يعني النجدة لأن السائق  
يرى النجدة فيمكن التحرز عنها والقائد لا يراها ولا يخفى أن هذا الفرق  
غير مؤثر فيمكن الاحتراز ولا كفارة عليهما أي على السائق والقائد  
والأحرمان أن أو وصية لهما تختصان بالمباشرة وليس من أحكام  
السبب ولا يخفى أنه لو أتى بالواو دون أو لكان السبب ولعله أنى بآمر  
وبناء على عدم جواز الوصية للوارث بخلاف الراكب فيما أو طاته الدابة  
بيدها أو برجلها فإن عليه الكفارة وخيان الراكب والوصية وذلك  
لتحقق المباشرة منه فإن التلف بثقله ونقل الدابة تبع له فإن سير  
الدابة مضاف إليه وعلى له وعلى سببان لأنه لا يتصل منهما إلى المحل  
شئ وإن اجتمع الراكب والقائد والسائق فالضمان عليهما أي  
عند البعض كل ذلك بسبب الضمان وقيل على الراكب وحده دون السائق  
والقائد لأن السائق مباح فيه كما ذكرنا والسائق سبب بالإضافة  
إلى المباشرة ولو أن اصطرم فارسان خطأ أحزاب أحدهما الآخر  
بنفسه أو اصطرم مائتين فمات أحدهما فمات كل واحد ردية  
الآخر عند ناله عند ناله لأنه هلكه أما مضاف إلى فعل نفسه أو فعل  
صاحبه أو فعلهما معاً لا سبيل إلى الأول مباح لا يصح في حق نفسه  
أن يضاف إليه الهلاك ففعله عن أن يصح في حق الضمان ولا الح  
الثالث لأن ما يركب من صالح وغيره لا يبرأ من الح فثبت الثالث  
قوله وإن كان فعلاً مباحاً وهو الشئ في الطريق إلا أنه في حق غيره  
يصح أن يضاف إليه الهلاك فيصالح أيضاً في حق الضمان  
وعند زفر والمشافعي يجب على عاقلة كل منهما نصف دية



الاخر لان كل واحد عطف بفعله وفعل صاحبه فكان نصفين احدهما مقبر  
والاخر هدر قيل لو كانا عاقلين في الاصطدام يضمن كل واحد نصف الدية  
للاخر اتفاقا وقيل هذا الوقوع كل واحد منهما على قفاه لتحقيق فعل الاصطدام  
يضمن كل واحد نصف الدية للاخر ولو وقع على وجهه فله شئ على واحد منهما  
وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه  
هدر قيل يجب عند الشك في نصف الدية سواء وقع على قفاه واظهر فان  
تجاوزا حمله فانقطع الحمل فانما كان وقعا على كل واحد منهما على ظهرهما  
فهما هدر لان كل واحد مات بقوة نفسه وان وقعا على وجههما فعلى  
عاقله كل واحد منهما دية الاخر لان كل واحد منهما مات بقوة صاحبه  
وان اختلفا في وقع احدهما على القفاه والاخر على الوجه فدية من وقع  
على ظهره فالذي وقع على القفاه كدية له وان وقع الاخر الحمل تجاوزا بالآخر  
فقطعه انسانا اخر فوقع كل منهما على القفاه فانما فديتهما على عاقلة  
اي عاقلة القاطع لانه مضى الى فعله فكان سببا وان ساق دابة فوقع  
سرجتها او غيره من ادواتها كالجام وما يحمل عليها على انسان فمات من  
السائق لانه متعدي في هذا السبب كذا الوقوع بتقصيره وهو ترك  
الشدة والاحكام فيه بخلاف الرداء لانه لا يتعد في العادة ولا يقيد بشرط  
السلامة وكذا من قاصد لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاتقه دون  
البطش فتقيد بشرط السلامة وكذا يضمن قائد فطار وطم بغير منه  
اي من ذلك القطا وانما وضمن القائد على عاقلة وضمان المال فلهما  
لان القائد عليه حفظ الطائر كالسائق وقدا مكنه الترخي عنه فصار  
متعديا بالتقصير في الحفظ والنسب بوصف التعدي بسبب الضمان  
وان كان مع القائد سائق فالضمان عليهما لان قائد الواحد قائد الكل  
وكذا سائقه كاتصال الازمة وهذا اذا كان السائق في جانب الابل اما اذا  
توسطها واخذ بزمام واحد يضمن ما عطف بما هو خلفه ويضمنان  
ما تلف بما بين يديه لان القائد لا يقود ما خلف السائق لان نقصان الزمام  
والسائق يسوق ما يكون قد ادمه ولو كان رجلا ركبا على بعير وسط القفا  
وكا يسوق منها شيئا لم يضمن ما اصاب الابل التي بين يديه لانه ليس سائق  
لها وكذا ما اصاب الابل التي خلفه لانه ليس يقائدها الا اذا كان اخذ  
بزمام خلفه اما البعير الذي هو راكبه فهو ضامن لما اصابه فيجب عليه  
وعلى القائد غير ما اصابه بالابطال فان ذلك ضمانة على راكب وحده  
لانه جعل فيه مباحا حتى يجرى عليه احكام المباشرين كما في التبيين  
فان راكب بعير على فطار بعير علم قائده فطيط به ان بالبعير مربوط انسان  
ضمن عاقلة القائد الدية لانه قائده للكل فيكون قائدا لذلك والقود  
سبب قريب لوجوب الضمان فلا يستقل الضمان المحقق بجعله ويجوز  
ان عاقلة القائد بها من هذا الدية على عاقلة ان على عاقلة الرباط قال

صدر الشريعة اقول ينبغي ان يكون في مال الرباط لانا الرباط او فقههم في خزان  
المالي وهذا مما تجمله العاقلة انتهى ويحاج عنه بان الرباط لما كان متعديا  
فيما صنع صار في التقدير هو الجاني وان كان كذلك وجبت الدية على عاقلة  
فان قيل ان كل واحد منهما سبب فكل ينبغي ان يجب الضمان على القائد و  
الرباط ابتداء اجيب بان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرباط كاتصال  
الثلاث به دون الرباط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع على عاقلة  
قالوا هذا اذا ربط الفطار ليس لان الرباط امر بالقود دلا له وان لم يعلم  
يكنه التحفظ عنه ولكن جهله لا ينبغي وجوب الضمان عليه لتحقيق الاولوف  
منه وانما ينبغي الاثم فيكون قرار الضمان على الرباط واما اذا ربط الابل  
واقفة ضمنها عاقلة القائد ولا يرجع عنه به على عاقلة الرباط لانه قائم بغير  
غيره لانه لا صريحا ولا كذبة فلا يرجع بما لحقه على احد وتامه في التبيين  
فليطالع ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه بان يمتن خلفه فامان  
احدهما مملوكا ضمن ما اصاب قوده اي فور الارسل بان لا يميل عنه او يسرق  
لا فله ينقل الى المرسل بسوقه كما يضاف فعل المكر فيما يصالح الذل له  
وفي الطير يضمن وان ساقه والفرق ان بدن البهيمة والكلب يحتمل السوق  
وبدن الطير لا يحتمل السوق فصار وجود السوق وعدنه بمنزلة وكذا  
لا يضمن في الدابة والكلب ان لم يسق لكون كل واحد من الدابة والكلب  
مستقلا في فعله او فعلت اي لدابة بنفسها ليلا او نهارا فاصابت ما لا  
او نفسها لا يضمن صاحبها لقوله عليه جرح البعير حيا قال محمد بن  
المتفلس لانه المسفل غير مضان اليه لعدم ما يوجب الذببة اليه من الارسل  
وعين وفي الهداية اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت في فورها  
فالمرسل ضامن لان سيرها مضان اليه مادامت تسير على سننها ولو  
انقطعت ينة انقطع حكم الارسل ان لم يكن له طريق اخر سواء وكذا  
اذا وقفت ثم تسارت بخلاف ما اذا وقفت بعد الارسل في الاصطبار ثم تسارت  
فاخذت الصيد يعني بجل صيده لان تلك الوقفة بعد الارسل في الاصطبار  
تحقق مقصود المرسل وهذه الوقفة من الدابة تنافي مقصود المرسل فتقطع  
حكم الارسل وبخلاف ما اذا ارسل الى صيد فاصاب نفسه او ما لا قوده حيث  
لا يضمن المرسل وفي الارسل في الطريق يضمنه لانه يشغل الطريق تعد فيضمن  
ما تولى لفته اما الارسل الاصطبار فضاو ولا تشيب الا بوصف التعدي  
ولو ارسل بهيمة فافسدت زرعها على فورها ضمن المرسل وان مال يمين  
وسما لا وله طريق اخر يضمنه في الكافي ومن فتح باب قفص وطار الطير  
او باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح لانه اعترض  
على السبب ففعل ما على اختيار وقال محمد بن يمين لا يطيران الطير هدر شرعا  
وكذا كل فعل بهيمة فكل نه جرح بلاء اختيار فضمن كما لو شق زقاقا ل  
ما فيه ومن ضرب دابة عليها راكب او تحسها اي الدابة التحس الطعن



فقتل او ضرب بيدها احد امغول فقتل وطرب على سبيل التمتع او نزلت  
الى الدابة او من ضربها او تحسبه فصد منه او ضربت بنفسها احد اهلها فمن  
هو في الضارب الدابة او الناحي لا يركب ان فعل الى الضارب الضارب او الناحي  
ذلك الضرب او الناحي حال السير او سير الدابة لا في الضارب او الناحي متعد  
في سببه والراكب غير متعد فيرجع جانبه في التفرغ للتقدم وان وقعها كفي  
ملكه فعلمها اي اوقف الراكب الدابة في غير ملكه والمثلة بحالها والضمان  
عليهما نصفين وانما قيد بقوله لا في ملكه لانه اذا اوقفها في ملكه بضم  
الراكب ايضا وان نعت الدابة الناحي فدمه هدر لانه بمنزلة الجاني على  
نفسه وان لقت الدابة الراكب فمات فصان على الناحي اي على عاقلة لا  
صه متعد في سببه ففنه الدية على العاقلة وان فعل ذلك اي الضرب او الناحي  
باذن الراكب فهو كفعل الراكب ولا ضمان عليه في نفيها لانه الراكب له وكفاية  
نفس الدابة وضربها فاذا امر غيره بما يملك ما بشرته جمل فعل المأمور كفعل  
الامر لكن الى وطئت الدابة احد في فرسها من غير ان يملك يمينه وليس بعد النحر  
بالاذن ودينه عليها لانه قد تحسها الناحي باذن الراكب فالدية عليها  
اذا كانت في فرسها الذي تحسها لانه يديرها في تلك الحالة مضان اليها وان  
يتناول ففعل السوق ولا يتناول من حيث انه اتلف في هذا الوجه يقتصر عليه  
فالركوب وان كان علة للوطء فالنحر ليس بشرط لهذه العلة كمن جرح انسانا  
فوقع في بئر حفها غيره على قارعة الطريق ومات فالدية عليها كما ان الحرف  
بشرط وجود علة اخرى وهو الوقوع دون علة الجرح فكذا هذا ولا يرجع  
الناحي على الراكب في الاصح لانه لم يامر بالابطاء والنحر يتفصل عنه  
والتلف انما حصل بالوطء كما لو امر صبيا بمسك يمسك على رقبته بتميرها  
فوطئت انسانا فان ضمن عاقلة الصبي دية ولا يرجع عاقلة الصبي  
بامرهم من الدية على الامر لانه امر بالتمير والابطاء فيفضل عنه وانما قال  
في الاجتزاف مما قيل يرجع الناحي على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعله  
بامر فرجع بما حقه من العهدة عليه وكذا لو ناول الصبي سلاطا فقتل به احدا  
فانه يضمن ولا يرجع على المناول وكذا الحكم في تحسها ومعها قاتل او سائق  
يعرف من قار دابة او ساقها فتحسها رجل اخر فانفلت فاصابت في فرسها فان  
لصنانا على الناحي وكذا اذا لما سائق فتحسها غيره كانه مضان اليه  
كما في الهداية وان تحسها شئ منصوب في الطريق فالصنان على من نصبه  
لان الناحي متعد بشغل الطريق فاضيف اليه كانه تحسها بفعل نفسه  
ولا فرق بين كون الناحي صبيا او بالغ لانه الضرب كالباليق اخذ بافاله  
فيكون الضمان في ماله وفي الكافي نقل عن السوطي واذا كان الناحي صبيا فهو  
كالرجل فان ضمان الدية تجب على عاقلة لانه يتوخذ بافاله وما في الهداية  
واذا كان صبيا في ماله محتمل ان يرد به اذا كانت الجناية على المال او في دار  
او في الموضحة وان كان الناحي صبيا فالا ضمان في رقبته في دفعه للمولى

بالضمان او بغيره بقدره جميع مسائله هذا الفصل والذي قبله ما كان  
الها لك ادنيا فالدية على العاقلة وان كان الها لك غيره اي غير الادنى  
في الضمان في مال الجاني لما مر ان العواقل لا تتحملون ضمان المال ومن فقاء عين  
نساء قضاب ضمن ما نقصها من حيث المالمية لان العصور منها اللحم  
فقط دون العمل فلا يعتبر فيها الا النقصان بلا تقدير وقيد بالعين لان في  
العينين ان شاء تركها على الثاني وضمن القيمة كاملة وان شاء ما مسكها  
وضمنه النقصان كما في البتين وفي الفرس او البعل او الحمار او بغير الجزار او  
بقربه بيع القيمة لما روي انه عليه السلام قضى بغير الدابة بربع القيمة  
وهكذا قضى عمر بن الخطاب لان اقامة العمل انما يكون بأربع اعين عيناها  
وعينا المستعمل لها فصرفا رتسكانها ذات اعين اربع فيجب الربع لقوان  
احوها وقال الشافعي يجب النقصان كما في النشاء قيل والقضاب ليس بقيد  
فالحكم في كل بقرة وبغير ربع القيمة في عين الواحدة وفي كل نساء النقصان  
وانما وضع المثلة في بقرة الجزار وجروره لئلا يتوهم انها معدن الحكم  
فيكون حكمها حكم النشاء وترك في الاصلح اضافة النشاء الى القضاب  
معللا بقوله لما فيه من بطة الاختصاص خصوصا عند ملا حظم التعليل  
وليس بصحيح وجوابه ان وضع المثلة من نساء القضاب ايضا لئلا  
يتوهم انها معدن الحكم فلا يعتبر النقصان فيما لا يتعلق باللحم بل يوجد  
نقصان وما ليتها لكونها في الحكم اللحم باعتبار المال **باب جناية**  
**الحر على العبد** ما فرغ من بيان احكام جناية المالك  
وهو الحر والجناية عليه شرع في بيان احكام المملوك وهو العبد واخر  
لا يخطأ رقة العبد عن زينة الحر كما في شرع الهداية ولما قل ان يقول  
انه ما وقع الفراغ من بيان احكام جناية الحر مطلقا بل بقية بيان جناية  
الحر على العبد وهو انما يتبين في هذا الباب فالأظهر ان يقال لما فرغ من بيان  
جناية الحر على الحر شرع في بيان جناية المملوك والجناية عليه ولما كان  
فيه تعلق بالمملوك البتة من جانب اخر لا يخطأ رتبة المملوك من المالك  
اعلم انهم اختلفوا في موجب جناية العبد قبل وجوبها الارش لان المضمون  
مطلقة من غير فصل لان للمولى ان يتخلص بالدفع تخفيفا او قبل وجوبها  
الدفع والمولى ان يتخلص بالعداء ولهذا ابراه المولى بهلاكه ولو كان الموجب  
الاصلي غيره لما برى بهلاكه لانه يفوت به الدفع لا الغد جناية المملوك  
لا توجب الارضا واحدا لو كان محلول لدفع بان كان قنا وهو الذي لم ينعقد  
لاشئ من جباب الحرية كالتميز وامومة الولد والكفاية واذا لم  
يكن محلول لدفع وان كان له شئ من جباب الحرية المذكورة فيما تلف فتوجب  
قيمة واحدة لو كان غير محلول الى الدفع ولا يخفى ان قوله والا يفيد ما صرح  
به من قوله فهو مستدرك بل فائقة وفرغ يقول فلوجب عيب خطأ  
هكذا في الهداية وغيره والقييد بالخطأ هنا انما يقيد في الجناية في النفس  
لانه اذا كان عيبا يجب القصاص وانما يقيد في النفس فلا يفيد كخطأ



العبد وعده فيما دون النفس سواء فاته بوجوب المال في الحالين اذ القصاص  
لا يجري بين العبد ولا بين العبيد ولا حران فيما دون النفس هذا اذا كانت  
العبد كبير او اما اذا كان صغيرا فغيره كالحطاء فان شاء ماله دفعه  
اي العبد بها اي بالجناية فيملكه وليها اي ولي الجناية وان شاء فبها بارشها  
اي الجنا وذلك لان العبد كمال ولا عاقلة ولا يمكن اهداها بالدم فجعلت رقبته  
مقام الارش الا انه خير المولى بين الدفع والفداء لكنه يفوت حقه في العبد  
بالكلية حاله قيد للدفع والفداء جميعا اما الدفع فلدونه ولا تأجيل في الاعيان  
واما الفداء فلدونه بدل العين فيكون في حكمه ثم الاصل عند كمال ان الخطا هو  
الارش وعندهما الاصل هو ان يصرق للمال الجناية كما قرأنا اختيار المولى  
الفداء وليس عندنا ما يؤدى فالفداء عبده عند الامام ويؤدى الارش من وجد  
وعندهما ان لم يؤدى الدية في الحال فعليه الدفع الا ان يرضى كوليها او في  
الاقتصر على دفع العبد اياه الى انه لو كسب العبد بعد الجناية كسبا واختار  
المولى دفعه لا يدفع الكسب اتفاقا ولو ولدن امته الجناية لا يدفع الولد عند  
صاحب المحيط وذكر شيخ الاسلام انه يدفع الولد كما في البرجندى فان مات  
العبد قبل ان يختار شيئا من الدفع والفداء يبطل حق المجن عليه لغزو محل  
محل الواجب وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لا يبطل حقه اي المجن  
عليه ولم يبرأ المولى لتحويل الحق من رقبته العبد الى اذنه المولى وبموت العبد  
لا تنفس ذمته فان فداء المولى مجن اي للعبد فانما الحكم كذلك لانه قد  
ظهر وظاهر عن الجناية الاولى فيجب الثانية الدفع او الفداء وان حثي جسا  
يتبين دفعه الى المولى العبد بها اي بالجنايتين فيقسمان بنسبة حقوقهما  
اي العبد المدفوع على قدر حقيقتهما او فداء بارشها اي بارش كل واحد منهما  
كن تعلق الاولى برقبة لا يمنع تعلق الثانية بها كما لا يكون المتلا حقة ثم دفعه  
اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحول واحصهم ارش جنايته وللمولى  
ان يفقدى من بعدهم وبما اخذ نصيب من العبد ويدفع الباقي الى غيره بخلاف  
الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا ولوليها واولياء حيث لم يكن  
له ان يفقدى من البعض ويدفع الباقي الى البعض كتحاق الحق فان باعه  
اي المولى العبد الماني او وهبه او اعنته لوديع او بتولدها اي الجارية الجانية  
حال كونه غير عالم بها اي بالجناية ضمن اي المولى الاقل من قيمته والاقل من ارشها  
لانه فوات حقه كما سنع فيضمن وحقه في اقلهما بخلاف اقراره على رايه  
الاصل لان المقر له يجا طيب بالدفع او الفداء لانه ليس فيه نقل الملك  
لا احتمال صدقه والحقه الكرخى بالبيع لزوال ملكه طاهر ولو باعه لمن  
المجن عليه فهو مختار بخلافه اذا وهبه منه لان المستحق اخذ بغير عرض  
لكون الهبة دون البيع واعتاق المجن عليه بامر المولى بمنزلة اعتاق المولى كان  
فعل تامر مضاف الى فعل الامر لوضر به بعد العلم بنقصه فهو مختار  
لانه جنس جنس منه وكذا وطء البكر دون الثيب الا اذا اعتقها بعد التزويج  
لانه عيب حكى وبخلافه الاستحلام لانه يختص بالملك وكذا اذن في النجاس

وان ركب يربون لان الاذن واليد لا يمنع الدفع وعند الشافعي في قول احمد  
في رواية وما لك ضمن الارش فقط وان عالما بها اي بالجناية ضمن اكرش  
فقط بالاجماع لانه صار مختارا للفداء كما لو علق اي المولى يعتقه بقتل زيد  
او ربه او سببه بان قال له ان قتلت زيد او قتلت زيد من تحت راسه فافت  
حز تقبل او ربي او سبب كان المولى مختارا في جميع ذلك للفداء وقال زفر  
يصير مختارا للفداء كان وقت ككلمة لا جناية ولا علم له بوجوده وبعد  
الجناية لم يوجد منه فعل يصير به مختارا للفداء وعليه القيمة ولنا ان  
التعلق مع علمه بانه يتعلق عند القتل وكل اختار فيلزم الدية وان  
قطع عبد يد حر حال كونه عمدا اي عابدا فدفع العبد اليه اي الى الحر الذي قطعت  
يد فاعتقه اي المدفع اليه فسرى اي القطع الى النفس فمات فالفداء صالح  
بالجناية لانه قصد صحة الاعناق وصحة له الا بالصالح عن الجناية  
وما يحدث منها ابتداء ولهذا الوضعية ورضيه جان وكان مضاعفا عن  
الجناية وما يحدث منها وان لم يكن اعنته اي العبد المجن ومات من السراية  
يرد العبد على سيده فينقاد او يوفى لانه ظهر ان الصالح كان باطلا لانه وقع  
على المال وهو العبد عن ربه اذ القصاص لا يجري بين العبد والحر والاطراف  
وبالسراية ظهر ان دية اليتيم واجبة وان الواجب هو القود فصار الصالح  
باطلا لان الصالح لا بد له من مصالح عنه والمصالح عنه المال فلم يوجد فبطل  
الصالح فوجب القصاص فالاولياء بالخيار ان شاءوا اعفوا عنه وان شاءوا  
قتلوه وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المقتول يده على عبده ودفعه الى القاطع  
العبد اليه اي المقتول فان اعنته المقتول ثم سري اي القطع الى القتل فمات  
فهو اي العبد صالح بها اي بالجناية وان لم يعتقه فسري رد العبد الى القاطع  
وافيدا واعفى والوجه ما بين ما سجد الحكم والعملة وفي الهداية وهذا الوضع  
يزو استلزامه فيما اذا عفى عن اليد ثم سري النفس ومات حيث لا يجب هناك قال  
يجب قبل ما ذكرنا جواب القياس فيكون الوضعان جميعا على قياس واذا  
شتمسان وقيل بينهما فرق ووجهه ان العفو عن اليد صريح ظاهر كان الحق  
كاللص في اليد من حيث الظاهر فيصالح العفو ظاهر فيبعد ذلك وان بطل  
حكما يبقى موجودا حقيقة فكل لثمة وجوب القصاص اما صحتها الصالح  
لا يبطل الجناية بل يقررها حيث صالح عنها على مال فاما اذا لم يبطل الجناية  
لم تمنع العقوبة هذا اذا لم يبقه ما اذا اعتقه فالخراج ما ذكرنا من قبل  
وان حتى عبدا دون مربيون جناية خطاء فاعتقه ام سيده عن علم بها  
اي بالجناية ضمن اي السيد لرب الدين الاقل من قيمته ولو ولي الجناية  
الاقل من قيمته اي العبد ومن ارشها اي الجناية لانه اتلف حقين كل واحد  
حد منهما مصفون بكل القيمة على انفراد او الدفع للدولة والبيع للفداء  
فكذلك عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ابقاء من الرقبة الواحدة على تقدير



كونه مملوكا بان يدفع الى الولي الجناية ثم يباع للفرار فيصنعها السيد المعتقد  
وان اعتقه بعد العلم فعليه قيمة لرب الدين وايش الجناية لا وليا له المعتقد  
عليه ولو ولدت مازونة مذبونة يباع الولد معها الى مع امه في بيتها اي اتم  
المأذون ولو حبت فولدت لا يدفع الولد في جانيها اي الجناية لولا الجناية  
والرب ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته ما قرى  
الى الولد كولد المومن بخلاف الجناية لان وجوب الدفع في ذمة الولي لا في ذمتها  
ولا يبرئ الى الولد ثم اعلم ان بشرى السراية الى الولدان يكون الوكارة بعد  
استحقاق الدين اما اذا ولدن ثم لم يقم الدين لا يتحقق حق الفرار سواء كسبت  
قبلا الدين او بعده ولو اقر رجل ان زيدا حرق عبده فقتله كك العبد فاعل قتل  
ولي المرق خطا فلا شئ له اي للمقريين انه اذا كان لرجل عبد ثم اخذ  
مولى ذلك العبد اعتقه ثم ان هذا العبد قتل وليا لهذا الزاعم خطا فلا شئ  
له لانه لم يزعم ان مولا اعتقه فقد ادعى دينه على قاتله وبراء العبد والولي  
يلزم ما اقر به ولم يصدق على العاقلة فله حجة وان قال معتق على صيغة المفعول  
فقلت بيمينه اخا زيدا قتل خطا قبل عتي وقال زيد بل عبده فالقول للمعتق  
لانه منكر للضمان لانه عنده الى حالة منافية للضمان هذا اذا كان العاقد  
في جناية العبد في حال رقه بحال وان قال المولى لامة اعتقها اي امة نفسه  
قصص على صيغة المتكلم بد قبل العتق وقالت امة ابل بعبده فالقول لها  
اي للامة لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرأه وهو تنكرفا القول للمنكر  
وكذا القول في كل ما اذا انشاها اي اخذ المولى من امة الاب والامه بان قال  
وطئت اوانت امتي وقالت لا بل بعد العتق فيكون القول قوله وكذا اذا انشاها  
من غلتها اي اكسبها لا يجب عليه الضمان وان كانت مذبونة وهذا عند  
وعند محدة يضمن المولى الا شيئا فانما عينه يوم المولى يرد على امة لانه  
منكر وجوب الضمان لانه لالفعل المحالة بمعودة منافية له كقوله المثلثة  
الاولى وكما في الوطء والفلة في القيام ان يبيها حينما اعترف بالاخذ منها ثم  
ادعى التملك وهو تنكرفا القول قول المنكر ولهذا يوم بالرة اليها ولها انه  
اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرأه فله يكون القول قوله وكما اذا قال لغيره  
اذ هبت عينك اليمنى ومحيي يميني تلك محكية فذهبت وسط العتق وقال  
المقر لا بل قفاتي يميني وعينك ذاهبة ولي عليك ادرش فالقول للمفعول عينه  
وعلى القافي ادرش لان القضاء حصل بغير التصار فلهما الا ان القافي يرد  
في البراءة وخضه منكر فكان القول قوله ولو امر عبدا مججورا وصبي صبيبا  
بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل لانه هو القاتل حقيقة وعنده  
وخطاؤه سواء ولا شئ على الامر سواء كان عبدا مججورا او صبيبا لانها  
لا يواخذان باقوالهما لعدم اعتبارهما شرعا ورجوعهما الى العاقلة على العبد  
بعد عتقه لان عدم اعتبار قول العبد انما هو الحق المولى وقد زال الحق المولى

بالاشاق لا على الصبي الامر اي لا يرجع العاقلة على الصبي كمن لنقصان الاهلية  
وفي البتة لا يرجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان جنانية وهو  
على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لكان الحجر وهذا الرق للفقهاء  
الا ترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شئ لكونه مستند  
الى حالة منافية للضمان ولهذا الوجه العبد يبرأ فاعتقه مولا ثم دفع است  
فهلك لا يجب على العبد شئ وانما تجب على المولى قيمة لان جنانيته لا توجب  
عليه شيئا وانما توجب على المولى فوجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيها العبد  
نفسه فيقتل ماله بالخصم ولو كان مأمورا العبد مثله بان امر العبد المجور  
عبد مججور مثله بقتل رجل دفع السيد العبد القاتل او فداءه ان كان القاتل  
خطا او كان القاتل عبدا او العبد المأمور صغيرا لان عمر الصغير كالحطاي  
وكا يرجع السيد على الامر في الحال لان الامر قول المجور وقول المجور غير معتبر  
فلا يواخذ به في الحال بل يجب ان يرجع السيد عليه اي على العبد بعد عتقه  
لزوال المانع وهو حق المولى باقل من قيمته ومن الفداء لان القيمة ان كانت  
اقل من الفداء فالعبد غير مضطر الى عطا ما لزيادة على القيمة قال لصديق  
الشريعة اقول ينبغي ان لا يرجع شئ لانه لا مصلح يصح والامر لم يوقع في هذه  
الورطة ليكال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور صبيبا انتهى وان كان  
القتل عبدا او المأمور عبدا كبيرا اقتصر لانه من العقوبة في هذا الذي ذكر من  
الحكم لا يقتصر ان يكون الامر المأمور مججورا وعليها كاحالة بل يكفي  
بان يكون الامر مججورا عليه العبد المأذون وباقى المثلثة كما قلنا فالحكم  
كذلك واما لو كان العبد مأمورا مآذونا والمأمور عبد مججورا وماذا يرد  
مولى العبد القاتل بعد الدفع والفداء على قيمة العبد الامر في الحال بقيمة  
عنده لانه امر بامرة صار غاصبا للمأمور وفداءه كقائه بالعصب والعبد  
المأذون ولو اقر بالعصب يواخذ به في حال رقه بخلاف المجور وان قتل  
عبد حزين لكل منهما وليا نفعوا احدهما في كل منهما دفع السيد نصفه  
الا الى الاخرين اي نصف العبد او فدى بدية لهما يعني للمولى الخيار ان شاء  
دفع نصف العبد الذين لم يعفوا من ولي القاتلين وان شاء فداءه بدية كاملة  
لانه كما عني احدهما في كل منهما سقطت القصاص في الكل وانقلب نصيب  
السالكين ما لا وهو فدية كاملة من كل واحد من القاتلين يجب له قضا من كل  
على حد فداء سقطت القصاص فوجب ان ينقلب كله مالا وذلك وثمان فيجب على  
المولى عشر ولذا العاقد دفع العبد غير ان نصيب العاقد سقط مجازا وانقلب نصيب  
السالكين مالا وذلك دية واحدة لكل واحد منهما نصف الدية او دفع نصف  
العبد لهما فيخير المولى بينهما وان قتل العبد احدهما او احدا من العبدين  
ففدا احدهما فدى السيد بدية كاملة لولي الخطا وفدى بنصفها لاهل العبد  
الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالاعفوي في النصف وصار كما فيكون خمسة الا في دفع  
ولم يطل شئ من حق ولي الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة الاف او دفعه اي دفع السيد



في قسمه الى الاولياء الثلاثة لولي الخطاء للعلم بيمين يمين من ولي العبد  
عند الامام فيضرب وليا الخطاء بالكل وهو عشرة آلاف العاق بالانصف  
وهو خمسة آلاف لان حقه في النصف وحقه في الكل فصار كل نصف نصفها  
حق ولي الخطاء في سهمين وحق غير العاق في الثلثا ثلثاه لولي الخطاء وثلثه لغير  
العاق وعند همد فقه السهم ارباعا سبعة ثلثه ارباعه لولي الخطاء و  
ثلثه ربعه لولي العبد بطريق المئاة فيسلم النصف لولي الخطاء بلومنا رعة  
الفرق بين من النصف الاخر فينصف فلهم ايقسم ارباعا وان قل عتبة فبين  
قريباهما يعني احدهما بطل الكل يعني اذا كان عبد بين رجلين فقتل العبد  
قريباهما لهما كما خيهما ففقا احدهما بطل حق الجميع عند الامام فلا يستحق  
غير العاق شيئا من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وقا يدفع العاق  
نصف نصيبه الى الاخران شيئا او يفديه بربع الدية وقيل محمد مع الامم  
ان شاء لان حق القصاص يقتضيها في العبد على الشيوع لانا الملك لا ينافي  
استحقاق القصاص عليه للمولى لا ينفق على اصل الحرية في حق الدم واذا وجب  
القصاص وجب لكل منهما نصف القود شيئا يعا نصفه في ملكه ونصفه  
في ملك صاحبه فاذا عفا احدهما انقلب نصيب الاخر وهو النصف ما كان  
غير انه شاع في كل العبد فاصاب نصيبه سقط لان المولى لا يستوجب  
على عبده ما لا وما اصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو  
الربع في دفع نصف نصيبه او يفديه بربع الدية وللإمام ان القصاص  
وجب حقاهما من غير تيقين فاحتمل انه وجب لكل منهما في كل العبد وفي  
النصف فتردد بين نصف او نصف صاحبه او فيهما شيئا فاعا وكل ذلك  
لا ينعى وجود القود لا يذخر ابا العبد في القود ليس بعضها باولي من بعض  
فاذا زال حقه الى المال احتمل وجوب الكل على احتمال تعلقه بنصيب صاحبه  
وبطلان الكل على احتمال التعلق بنصيبه ووجوب النصف بان يتعلق بهما  
شايئا والمال لا يجب بالشك **فصل** في بيان الجناية على العبد  
بعد ما نرى من بيان احكام الجناية العبد على عبده دية العبد قيمته لا  
العبد انقص حاله من الاخر فاذا كانت قيمة العبد قد ردت الحر او اكثر نقصت  
القيمة عن دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامه كدية الحر او اكثر  
يعنى ان من قتل عبدا خطاء تجب عليه قيمته ولا يزداد على عشرة آلاف درهم  
فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر فاولية بعشرة آلاف درهم الاثنية  
دراهم وفي الامه اذا زادت قيمتها على الدية يقضى بنجسة الا في العشرة في  
اظهل الروايتين وفي رواية الاثنية هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف في  
الثاني تجب قيمة العبد او الامه بالغة ما بلغت لما روي عن عمر وعلى وابن  
عمر بن ابيهم او جوا في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت وبه قالت الامم  
الثلاثة ولهما قوله تعالى ودية مسلمة الى اهله فانه اوجه مطلقا من غير  
فصل بين ان يكون حرا او عبدا وللدية اسم للواجب بمقابلته الادمية

وهو ادنى فيدخل في الضم وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت يعني  
اذا اهلك العبد في يد الغاصب فتجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجتماع  
لان ضمان الغاصب يكون باعتبار المالمية باعتبار الادمية وكل ما قدر من  
دية الحر قدر من قيمة الرقيق لما ان القيمة في الرقيق كالدية في الحر لا يتبادل  
الدم ففي يد ابي الرقيق نصف قيمته كما ان في يد الحر نصف دية ولا يزداد على  
خمس الا في الاثنية لان اليد من الادنى نصفه فيعتبر بأكمله وينقص  
هذا المقدار اظهارا لدنونه عن مرتبة الحر وقيل يضمن في الاطراف بحسبها  
بالغة ما بلغت ولا ينقص منه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال  
وهو الصحيح كما في الدرر وفي العناية وقوله لا يزداد على خمسة آلاف الا  
خمس اى لا يزداد على هذا المقدار قال في النهاية هذا الذي ذكره خلافا لظاهر  
الرواية فانه ذكر في المبسوط فاما طرف المملوك فقد بينا ان المعتبر فيه  
المالية لانه لا يضمن بالقصاص ولا بالكفارة فلهذا كان الواجب فيه  
القيمة بالقيمة بالغة ما بلغت الا ان محمد قال في بعض الروايات ان اخذ  
بهذا القول يؤدى الى انه يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله الى ان  
قال فلهذا لا يزداد على نصف بد نفسه فيكون الواجب خمسة آلاف الا في الاثنية  
انتهى في التنوير وتجب حكومة عدل في حجة قال في شرحه وهو رواية  
الاصل لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمل او روى الحسن عن الامام  
انه يجب كمال القيمة لا الجمل في حقه مقصود ايضا وفي المحبى خلق  
راسم عبد فلم يثبت قال الامام ان شاء المولى دفعه اليه واخذ قيمته  
قطع يد عبد عمدا فاشق قسري الى القتل اقتضى منه ان كان وارثه سيد  
فقط والاى بان كان له وارث غير سيده ففقط فلا يقتصر هذا عند الشيخين  
وعند محمد لا قصاص صلو اى سواء كان سيده فقط ولم يكن بل كما له  
وارثه غيره وعليه اى ان القاطع القاطع ان شاء المولى ما نقص الى حين العتق  
اى ما نقصه القطع الى ان اعتقه وانما لم يجب القصاص فيما اذا كان له وارث  
سواء لا يشتهى من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت  
الجمع فعلى اعتبار حالة الجمع ويكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الانانية  
فيكون الحق للمورثة فيتحقق الاستبراء ويتعد الاستيفاء فلهذا يجب على وجه  
يستوفى اذ الكلام فيما اذا كان للعبد ورثة اخر سوى المولى واجتماعها  
لا يزيل الاستبراء لان الملك يثبت لكل واحد منهما على حالين ولا يثبت  
على الدوام بينهما فلهذا يكون الاجتماع مقيدا او كيقاد باذن لكل واحد  
منهما لصاحبه لا كما كان الاثنان انما يصح اذا كان الاثنان يملك ذلك بخلاف  
العبد الموصى بخدمته لرجل وبقية الاخر اذا قل لهما لكل منهما من الحق  
ثابت من وقت الجمع الى وقت الموت فاذا اجتمعا زال الاستبراء ومن قال  
لعبدية احدهما حر فاستحق اى العبد بان يتجهما الاخر فين المولى العتق  
في احدهما بعد الشئ فادى شئهما له اى ارضى شئهما بذلك العبدين له اى للمولى



لأن العتق لم يكن نازلا في المعين والشبهة تضارب المعين فبقيا مملوكين في حق  
السبحة وان قلنا على صفة المجهول عند التعيين ثم بين المولى العتق في أحدهما  
قلنا المولى ردية حر وقبضه ان كان القاتل واحدا فقيمة العبد بين  
ولاديه حرين والفرق ان البيان ان شاء من وجه واظهار من وجه على  
ما عرف من اصول الفقه فاعتبر النشأ في حق المحل وبعد المولود ولم يبق محلا  
للبيان فاعتبر اظهارا محضا فيكون احدهما حرا بيقين حين الموت فيكون  
الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت قيمتهما  
على القاتل بنصف قيمة كل واحد منهما هذا اذا قتل معا ولو قتلها واحد  
على التعاقب يجب عليه قيمة الاول للسيد ودية الآخر لو ارثه لا يقبل احدهما  
نعين العتق بالضرورة لمن اخر وان قل كلاي كل واحد منهما واحد فقيمة  
العبد بين اي اقل اثنان كل من العبدين ولم يدروا لهما اوقته معا يجب على  
كل قاتل قيمة عتقه لان العتق المهم لا يتعين الا بالبيان وهو لا يتصور  
بعد الموت فلا يحكم بعتقه واحدهما ومن فقام عتق عبدا فان شاء سيده  
دفعه الى العبد اليه الى الفاء في واخذ قيمته وان شاء امسكه الى العبد  
ولا سئى له اي للمولى هذا عند الامام وعندهما ان شاء دفع العبد واخذ  
قيمه وان شاء امسكه الى العبد لكن ان امسكه فله اي للمولى ان يضمه  
اي الفاني بقضائه اي نقصان قيمة العبد لهما انه في الجناية بمنزلة المال  
فاوجب ذلك تخيير المولى على الوجه المذكور كما في سائر الاموال وله ان  
المالية وان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مهذرة فيه ولا في الاطراف  
ومن الاحكام الادمية ان لا ينقسم الضمان على الجزم الفاني والقائم بل يكون  
بازاء الفاني لا غير ولا يملك الجثة ومن الاحكام المالية ان ينقسم على الجزم  
الفاني والقائم فقلنا بانه لا ينقسم اعتبارا لادمية ويملك الجثة اعتبار  
الادمية وهذا اولى مما قلناه لا اعتبارا بجانب المالية فقط ~~فمن ان شاء~~  
~~في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا يثبت الجنايات~~  
~~الكثير والقليل متحد الجنايات لا خياره الاقل بلا شبهة فان جنى كل واحد~~  
~~من المذكورين جناية اخرى فعند الامام ساركت في الجناية الثانية الثانية~~  
~~ولي الجناية الاولى في القيمة ان وقعت اي القيمة اليه اي الى الاول او الى بقضاء~~  
~~ولا يطلب من الثانية من اولى شيئا انه لا تعدى من المولى بدفعها~~  
~~الى ولي الجناية لانه يجوز على الدفع بالقضاء فيبيع ولي الجناية الثانية~~  
~~الاولي فيشاركه فيها ويقسمانه على قدر حقهما والاى وان لم يدفع~~  
~~المولى القيمة الى الجناية اولى بقضاء بل برضاء فان شاء اتبع ولي الثانية~~  
~~ولي الجناية الاولى وان شاء اتبع المولى لان جناية المدبر وام الولد وانما~~  
~~توجب قيمته واحدة فاذا دفعها الى الاول باختياره صار تعديا في حق البا~~  
~~لان حصته وجبت عليه وليس له وكاية عليه حتى ينفذ هذا الدفع في حقه~~

فازالم ينفذ دفع المولى في حق الثاني في الجنايات ان شاء اتبع ولي الاول لانه يثبت  
انه قبض حقه ظاهرا فربه ضامنا فباخذ حقه منه وان شاء اتبع المولى  
لانه تعدى بدفع حقه اختيارا منه لا جبراً بخلاف ما لو كان يقضاه القا حث  
على ما بين انما هذا الامام وعندهما يتبع ولي الجناية الثانية والاى بكل حال  
اي سواء كان دفع المولى بقضاء القاضى او برضاءه ولا سئى على المولى لا  
ما فعله باختياره بمنزلة ما فعله بالقضاء لانه لا يصال حق الى مستحق ولم يكن  
الجناية الثانية موجودة مع جعل متعديا بالدفع وان اعتق المولى المدبر وقد  
جنى جنايات بان لا يلزمه الا قيمة واحدة لان دفع القيمة فيه كدفع العين ولا يترك  
فكذا ما قام مقامه وام الولد كما للمدبر في جميع ما ذكر من الاحكام وان اقر المدبر  
بجناية خطا لا يلزمه في شيء والحال ولا بعد عتقه لان موجب جناياته على  
المولى لا على نفسه واقراره على المولى غير نافذ **باب غصب العبد والعتق**  
**والمدبر والجناية في ذلك** لما ذكر حكم المدبر في الجناية ذكر في هذا الباب  
عليه ويرد منه وذكر حكم من يلحق به ولو قطع سيده عبده فغصب الما  
العبد بان غصب اخر فقات من القطع في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته  
اي العبد مقطوعا لان الغصب قاطع السراية لانه سب الملك كالباع فيبيع  
كانه هلك بانه سماءية فتجب قيمته اقطع وان قطع سيده اي العبد  
الترديد عند الغاصب فقات من القطع برى الغاصب من الضمان لان  
السراية مضافة الى البداية فصار المولى متعديا فيصير مستردا وكيف يكون  
كذلك وقد استولى عليه بحيث قطع وهو مسترد فبرى الغاصب من الضمان  
ولو غصب عبد مجبور عبد مجبور مثله فقات المعضوب في يده ان الغاصب  
ضمن لان المجبور عليه مؤاخذ بافعاله وهذا منها فيضمن حتى لو ثبت الغصب  
بالبيعة مبيع فيه بالحال بخلاف حتى لو اقر بالغصب كالباع بل يواخذ بعد العتق  
ولو غصب على صفة المفعول مدبر فيجوز ذلك المدبر عند غاصبه ثم رده الى  
مولاه فحجى عند سيده جناية ثم جنى عند غاصبه جناية اخرى او با امسك ضمن  
سيده قيمته لهما اي لولي الجنايتين فيكون بينهما نصفين لان جناية المدبر  
وان كثرت قيمته واحدة وانما كانت القيمة بينهما نصفين استوائتهما  
في السب ورجع السيد بنصفها اي بنصف القيمة التي ضمنها على الغاصب  
لانه ضمن القيمة بالجنايتين بنفسها سبب كان عند الغاصب ونصفها  
سبب اخر وجد عند فيرجع على الغاصب بالسبب الذي لحقه من جهة الغاصب  
فصار كانه لم يرد نصف العبد ودفعه الى رب الجناية الاولى في الصورة الاولى  
واذا جنى المدبر عند غاصبه ثم عند مولاه ثم رجع به ثانيا عليه اي على الغاصب  
لان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يراجه احد وانما انقضى  
باختياره من جهة الثانية فاذا وجد الاول شيئا من يد العبد يد المولى  
فارغما اخذه ليلتم حقه فاذا اخذه منع يرجع المولى ثانيا بما اخذه منه على  
الغاصب لانه يستحق من يده بسبب كان عند الغاصب وهذا عند الشيخين وعند



محمد لا يدفعه اي نصف القيمة الذي يرجع به على الغاصب او الى الجناية الاولى  
بل هو مسلم للمولى اذا للعوض ما اخذه ولى الجناية الاولى فلا يدفع اليه كذا يرد  
الى اجتماع البدل والمبدل عنه في ملك شخص واحد ولا يرجع ثانيا لان الذي  
يرجع به المولى على الغاصب عوض ما مسلم لولى الجناية الاولى فلا يرجع كذا  
يكرر الاستحقاق وفي الصورة الثانية وهي اذا اجنى المذبح عند موته جناية  
ثم عند غاصبه اخرى يدفعه اي يدفع المولى ما يرجع به على الغاصب او الى الجناية  
ولا يرجع للمولى على الغاصب ثانيا بعد دفعه الى ولى الجناية الاولى بالاجماع لان  
الجناية الاولى صدرت من المذبح وهو في يد المولى والقن في الفصلين اي فيما  
اذا اجنى عند غاصبه ثم عند موته كالمذبح الا ان الفرق بينهما انه اي المولى  
يدفعه القن وفي المذبح يدفع القيمة اي قيمة المذبح وحكم تكرار الرجوع والرجوع  
اختلافا واتفاقا فانه اذا دفع القن اليهما رجوع بنصف قيمته على الغاصب  
وسلم للمالك عند محمد وعندهما ليس له بل يدفعه الى الاولى وان دفعه اليه  
يرجع في الفصل الاول على الغاصب ثانيا وفي الفصل الثاني لا يرجع ولو غضب رجل  
مذبرا مرتين حتى المذبح عندك اي الغاصب في كل منهما اي في كل من المراتين عزم  
ستدفع قيمته لهما ان المولى الجنائيتين ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها  
اي القيمة المرددة للجناية الاولى ورجع به اي بالنصف عليه اي على الغاصب ثانيا  
اتفاقا وصورة المسئلة اله غضب رجل مذبرا حتى عنده خطاء ثم رده على  
المولى فغصبه ثانيا ثم جنى ذلك المذبح لولى الجنائيتين بان يجعل القيمة نصفين  
لنفسه رغبة بالتدبير وجب عليه قيمة واحدة بدل الرقة ثم يرد جهنمك السابق  
كالمسئلة الاولى وقيل على الاتفاق والى القول بالاختلاف واستدبر قوله وقيل  
فيه خلاف محمد والفرق بين محمد في الاولى والذي يرجع به عوض عما مسلم لولى  
الجناية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا بتكرار الجناية  
استحقاق اما في هذه المسئلة حرة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية  
لخصوها في يد الغاصب فلا يردى الى ما ذكره من غضب صبيا حرا اي ذهب به  
بغير اذن وليه وكره بلفظ الغضب مشاكلة اذ الغضب لا يتحقق الا  
في الاموال والخير ليس كذلك فمات الصبي في يد الزاهب به فجاء او يحيى فلا  
شيء عليه وان مات بصاحبه او نهش جبهه فعلى عاقلته ان يذهب  
وتبته اي ربة الصبي الحسن او القياس ان لا يضمن وهو قول زرارة الثاني  
لان الغضب لا يتحقق وجه الاحسان ان ضمانه ليس بكونه غاصبا بل  
لتبعية لانه قد ينقله الى مكان فيه الصواعق والحياة بمخاطرة الموت  
فجاء او يحيى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان  
تغلب فيه الحر والامر من الطاعون وغيره فانه يضمن ويجب الدية على عاقلة  
لقتله نسبيا قال في الغاية فان قيل فما حكم الحر الكيد اذا نقل الى هذه الاماكن فعديا  
فاسابه شئ من ذلك اجيب بانه ان ينظر ان كان الناقل قتله ولم يكن التحريم ضمانا  
المقصود بغيره عن حفظ نفسه بما فعل به فيجب الضمان على الغاصب وان لم ينفذ من حفظ

نفسه لا يضمن لان البالغ العاقل اذا لم يحفظ نفسه مع تمكنه من الحفظ كانا القتل  
منصفا الى تقصيره لا الى الغاصب فلو يضمن حكم الحر الصغير حيث لا يمكنه  
حفظ نفسه انتهى واو قل حتى يبرأ من امره عما عنده ضمن عاقلته يعني لو ادع  
مولى العبد بقتله صبي فقتله ذلك الصبي ضمن عاقلة العبد وان اكل الصبي طعاما  
او اهلك ما لا ادع فله ضمان عند الطرفين خله فالجواب يوسف والشافعي لانه  
اتلف ما لا يعضو بما منقوما حقا للمالك فيجب عليه ضمانه لهما ان المال غير  
العبد ليس بمضموم لنفسه بل بمضموم لحق المالك وفوق العضمة على نفسه حيث  
وضع ماله في يد الصبي بخلاف العبد فان عضمته لحق نفسه اذ هو مسمى على اصل  
الحرية في حق المالك فلهذا قلنا بضمنان العاقل عاقلة قيمة العبد ولو ادع على  
صبيغة المجهول عند عبد محجور مال فاستهلكه اي المال ضمن العبد بعد  
العتق في الحال عند الطرفين خلافا له اي لا يبرأ يوسف فانه اخذ به في الحال  
عنده ولا قرأه في الاعارة كالايداع فيهما اي في العبد والصبي والدليل  
من الجانبين ما مر اتفاقا والمراد بالصبي العاقل كما شرط في الجامع الصغير  
في الجامع الكبير وضع المسئلة وصبي عمر اثني عشر سنة وذلك دليل ان غير المال  
يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر فيه وفعله معتبر ولهذا قال وفي عمر  
العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل ايضا ما لا تملكه بل  
ايداع وتخوف لما بيننا ان التسليط فيه غير معتبر لعدم عقله وفعله معتبر  
فلهذا قلنا بالضمنان **باب القسامة** لما كان امر القتل في بعض الاحوال  
يؤول الى القسامة في احوال الديان في باب على حدة وهي في اللغة اثم وضع مق  
الاقسام وفي الشرع ايمان يقسم بها اهل محلة او دار وجدها فقتل به حرة  
او ان ضرب او خنق ولا يعلم من قتله يقسم خمسون رجلا من اهل المحلة يقول  
كل واحد منهم بالله ما قتله ولا علمت له قاتله وسببها وجود القتل كما ذكرنا  
وركنها اجزاء اليمين على لسان كل واحد من المقسمين بالله ما قتله ولا علمت  
له قاتله كما سمي وشروطها بلوغ المقسم وعقله وحرية وان يكون الميت  
الموجود على الكيفية المذكورة وتكمل اليمين خمسين اذا لم يبلغ المقسمون  
هذا العدد يكرر عليهم حتى يبلغ الخمسين وحكمها القضاء بوجوب بعد الحلف  
والحسب الى الحلف ان ابو ادعى المولى العمد والحكم بالدية عند التناول ان ادعى  
المولى القتل خطاء ومن يحاسبها خطا الدواة وصياستها عن الاهدار  
وخلافه من ديتهم بالقتل عن العصا من تعيين الميتين ثبت بالاحاديث  
المشهورة الواردة في باب القسامة اذا وجد ميت في محلة به اي بالميت  
ان القتل من جوع او خروج دم من اذنه او عينه لانه لا يخرج الدم منها  
عادة الا من شدة الضرب فيكون قتله ظاهري فيجب عليه احكامه او ان يضيق  
او ان يضرب ولم يدرك قاتله او لو علم قاتله سقطت القسامة عن اهلها وادعى  
وليه قتله اي الميت على اهلها اي على اهل المحلة كلهم وبعضهم عمد او خطأ  
ولا بينة له اي للمولى حلف على صيغة المسفل لجواب اذ الخمسون رجلا منهم



أي من أهل المحلة يحتمل دعوى الولى صفة حمسون وانما كان الاختيار للولى كان اليقين  
حقه سواء اختار من بينهم بالقتل كالفسقة أو النيان لوصالهم أهل  
المحلة لتحريمهم عن اليقين الكاذبة أكثر مما يتجره على الفسقة فان علموا  
القائل فيهم اظهروه ولم يخلصوا لو اختار في القسامة على واحد دون في قذف  
جاء لان هذه يمين وليست بشهادة فيعتبر أهلية اليقين بخلاف اللعان  
لانه شهادة وهي ليس بأهل الشهادة بالله ما قلناه وما علمنا له قائله  
فقد له بالله متعلق بخلاف كل واحد منهم بالله ما قلناه ولا علمنا له قائله ولا  
يجمع معه غيره في اسناد دفعي القتل لانه يجوز ان يكون قائله واحد وينوب  
بلفظ الجمع ان يكون قائله مع الجماعة وكذا العام فانه يجوز ان يكون عالما بالقتل  
وحد ويقتل ان يكون غيره عالما به فان قل اي فائدة في قوله ما علمنا له  
قائله مع ان شهادة أهل المحلة وغير مقبولة قلنا فائدة تعيين محل الخصومة  
فان الولى قد يخرج عن تعيينه وقد يظن عين القاتل لم قص على صفة المجهول  
على أهله أي المحلة بالدية لوجود القتل بينهم والاصل في ذلك ما روى  
ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كسب إلى أهل خير ان هذا قيل وخديين اظهركم  
فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل  
فانزل الله على موسى لما كان كذب نبيا فاستل الكهنة لك فكتب اليهم  
ان الله تعادى ان اختار منكم خمسين رجلا فيجلفون بالله ما قلناه ولا  
علمنا له قائله فأتواهم بغيره من الدية قالوا لقد قضيت فينا بالناس موسى أي بالوحى  
وما تم خلفه كالكبر في الاحكام المذكورة كان نام الخلق يفضل حيا طاهرا وان  
كان ناقصا خلق فلو شئ عليهم لانه الفصل ميتا طاهرا ولا يجلف الولى  
وان كان وارثا عداوة خلقا فالبشر في قائله قال ان كان هناك وارثا يختلف  
الاولياء خمسين يمينا فان جلفوا يقضى بالدية على المدعى عليه عمدا كانت  
دعوى القتل او خطأ في قوله يقضى بالقود اذا كانت الدعوى في العمد وهو  
قولنا ما لك وان لكل المدعى من اليقين خلف المدعى عليهم فان جلفوا برؤا ولا  
شئ عليهم وان تكلموا فليعلم القضاة في قول والدية في قول واللىث عندها  
قرينة حال الوقوع في القلب صدق المدعى بان يكون هناك علامة القتل على وجه  
بعينه كالدم او طاهر يشهد للمدعى من عداوة طاهرة او شهادة عدل او  
جماعة غير عدول ان أهل المحلة قتلوه وان لم يكن الظاهر شاهدا لمطاف أهل  
المحلة على ما قلناه واختلف في موضعين في تخلف المدعى او كبر في براءة أهل  
المحلة باليمين ان نفس أهلها اما أهل المحلة عن الخمسين كرون باليمين عليهم  
الى ان يتم خمسون لان اليقين واجب بالنظر وقد روى عن عمر رضي الله عنه قضى  
بالقسامة وسد شعبة واربعون رجلا تكرار اليقين على رجل منهم ليم به  
خمسون ثم قضى بالدية وعند شريح والنخعي مثله ومن كل منهم عن اليقين  
حبس حتى يجلف كل اليقين واجبة حكم فيه تعظيما لدمه ولهذا لا يجمع  
بين اليقين والدية بخلاف النكول في الاموال هذا اذا ادعى الولى القتل على جميع

على أهل المحلة او على بعض منهم غير معين والدعوى في العمد والخطأ سواء  
ولو ادعى على واحد منهم بعينه انه قتل عمدا او خطأ فكذلك الحكم على ما ذكر  
في البسوط وعزالي يوسف في غير رواية الاصول انه تسقط القسامة  
والدية عن الباقيين في القياس كما لو ادعى على واحد من غيرهم وفي المختار  
يجب القسامة والدية على أهل المحلة لا طلاق النصوص ومن قال منهم  
اي من المستخلفين قلنا فلا بد من تعيينه صريح الفا على عائد الى ولى وصير  
المفعول الى فلان في يمينه بان يقول بالله ما قلناه ولا علمنا له قائله ولا  
فلان لانه قد برأسقاط الخصومة عن نفسه بقوله انك فلان فلا يقبل  
قوله فيجلف كما ذكرنا وان ادعى الولى القتل على غيرهم اي على رجل من غير أهل  
المحلة تسقط عنهم اي من أهل المحلة وما اذا ادعى على واحد من أهل المحلة  
لا تبطل القسامة والدية عن أهلها عن الامام في رواية يكون ذلك منه  
لاهل المحلة كما في الحائفة ولا تقبل شهادتهم اي أهل المحلة به اي بالقتل  
على غيرهم اي على غير أهل المحلة الذي ادعى الولى القتل عليه هذا عند الامام  
خلافهما لبراءتهم من التهمة بادعاء الولى القتل على غيرهم كالوصية اذا خرج  
عن الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد لا تقبل شهادته واصله ان صار خصما  
في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضه ان يصير خصما ولا ينضب  
خصما بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلون متفق عليهما عند الكل غير  
انما يجعلون أهل المحلة ممن له عريضة ان يصير خصما وهو يجعله ممن يشبه  
خصما وعلى هذين الاصلين يأتي كثير من المسائل من ذلك الوكيل المخصوص  
اذا حاصم عند الحاكم ثم عزله لا تقبل شهادته والشفيع اذا طلب الشفيع  
ثم تركها لا يقبل شهادته والشفيع اذا طلب الشفيع ثم تركها لا يقبل  
شهادته بالبيع الا اذا ضم الوكيل ولم يطلب الشفيع الشفيع فتقبل شهادتها  
دفعها لكونها في عرضة المخصوصة وفي الرجعية اذا وجد القتل في محلة وادعى  
أهل المحلة ان فلانا قتلوه وهم واقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت  
الشهادة وبنت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولى القتل ذلك  
اولم يدعى بجلف ما اذا عينو رجلا واهل المحلة فان الدية والقسامة على أهل  
المحلة وفي الشروع على حالها ولم يضمن ذلك برأيتهم وروى عن الطرفين  
ان القسامة تسقط وفي النيسين ودعوى الولى على واحد من غير أهل  
المحلة تسقط القسامة عنهم وعلى معين منهم لا هذا ان ادعى الولى اما اذا  
ادعى المجرع فقال قتلني فلان فمات واقام وارثه بينة على رجل اخر لا  
تقبل بينة ولا تقبل شهادة أهل محلة به على غيرهم خلافهما وكذا على  
بعضهم ان ادعاء اي الولى اجماعا لان المخصوصة قائمة مع الكل لما مر انهم  
كانوا خصما في هذه الحادثة وبالشهادة تقطع المخصوصة عن نفسه  
لما تضمنها في هذه الشهادة ولا تقبل شهادته وفي رواية عن ابو يوسف  
انها تقبل فكان الاولى ترك قول اجماعا ووجود اكثر البدن او نصفه



مع الزمان في المحلة كوجوده كله لان هذا قبل وجد في محلة فلا كثر حكم الكل  
ولا قسامة على الصبي ولا على مجنون لان هذا قبل لان اليدين يجري على قول  
صحيح ولا يجري منهما قول صحيح على قاتل ولا على المرأة ولا على العبد  
حيث لم يكونا من اهل النضر واليهين على اهلها اذ اجمل كلما منهما  
قاتله ولا قسامة ولا دية في ميت لا اذ به من الضرب او بجرح الدم من فمه  
وانفه او ذكره او بصره لان الدم سبيل في هذه الموضع بقلة فلا يكون  
قتله لان القتل عرفا هو فانت الحيوة بسبب ممانعة الى والقسامة  
سبغت في المقتول وهو انما يابن الميت جنت انفة بالاشرفين لا انزله  
فهو ميت فله حاجة الى صيانة دمه عن الهدر ومن به ارض فهو مقتول  
واربها ان يكون به جراحة او ارضضه او جرح وكذا ان خرج الدم بغيره  
او اذنه لان الدم لا يخرج منها عادة ان يخرج في الباطن او وجد في محلة  
اقل من نصفه ولو كان الاقل مع الراس او وجد نصفه مستقوما بالطول  
او وجد فيه او رجله او راسه فلا شئ عليهم فيه لان الوجود ليس بقتل  
اذا اقل ليس كالكل ولا في هذا يودي الى تكرار القسامة والدية في قتل  
واحد فانما لو اوجبا بوجود النصف وهذه المحلة القسامة او الدية  
على اهلها لم يجز يدان ان يوجب اذا وجد النصف الاخر في محلة اخر  
القسامة والدية على اهلها وتكرار القسامة والدية في قتل واحد غير  
مستروع والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجزى  
فيه القسامة والدية في قتل واحد غير مستروع والاصل فيه ان الموجود  
الاول ان كان بحال لو وجد الباقي تجزى فيه القسامة والتجزي  
بأشوا وان وجد القتل على دابة يسوقها الى الدابة رجل فالدية على عاقلة  
اي عاقلة السابق سواء كان السابق مالكا للدابة او غير مالك لاهل  
المحلة لانه في يد ملك في ايديهم وكذا ان يضمن عاقلة القاتل الركاب لو كان  
بقدرها او ركبها لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وان اجتمعوا  
اي السابق والقائد والراكب فعليهم اي تجب الدية عليهم لانه في ايديهم فصار  
كما اذا وجد في دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار  
والفرق ان تدبر الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكيين لها تدبر الدار مالكيها  
وان لم يكن ساكنا فيها وقيل القسامة والدية على مالك الدابة فعلى هذا  
لا فرق بينها وبين الدار وان وجد قتل على دابة بين قريتين اي القتل الذي  
وجد على ظهر الدابة مرت بين القريتين لما روي انه عليه السلام امر قتل وجد  
بين قريتين بان يذرع فوجد اقرب الى احدهما يذرع فقتل عليه بالقسامة  
والدية بشرط سماع الصوت من القريتين ولم يقيد المص هنا هذا القيد  
نحوه لانك قال شارح الزيلعي هذا المحل على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم  
الصوت فلا شئ عليهم لانه اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت يمكنهم  
الصوت فينسبون الى التقصير في النضر بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا ينسبون

الى التقصير في النضر انتهى فصرح بهذا القيد في الواجبة حيث قال ولو وجد  
القتل بين القريتين ينظر الى ايها اقرب وانما تجب القسامة والدية على ارب  
القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع منه الصوت  
لا تجب على واحدة من القريتين ويبرأ حال المكان الذي وجد فيه القتل  
اذا كان مملوكا تجب القسامة على المالك والدية على عاقلة وان كان  
مناحيا لملكه في يد المالكين تجب الدية في بيت المال وفيها ايضا ولو وجد قتل  
في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية وهو على صاحب  
الارض لان العبر الملك والولاية وان وجد قتل في ارض نفسه فعلى عاقلة  
اي تجب الدية على عاقلة القتل لورثته وعندنا لا شئ فيه لانه لما وجد  
قتله في ارض نفسه ومن قتل بهد ردمه وقال الامام انما وجبت الدية على عاقلة  
لانه لو وجد غيره قتل في ذلك الموضع كانت الدية على عاقلة لان السبب  
وجود القتل في ذلك المكان كما نص عليه عمر بن حنبل وجد قتل في بيت  
الدار مملوكة لورثة لانه ليس من اهل الملك فلهذا كانت الدية على عاقلة  
وان وجد ان القتل في دار انسان فعليه اي على ذلك الانسان القسامة  
لان التدبير في حفظ الملك الحاصل الى المالك وعلى عاقلة الدية لان ضرره  
وقدرته بهم وان كان العاقلة حضورا يدخلون في القسامة ايضا اي كصاحب  
الدار عند الطرفين خلافه لا يوجب فانه قال لا قسامة على العاقلة لان  
رب الدار حاضر بها من غير قتلها يشاركم في القسامة كاهل المحلة فانه  
لا يشايركم على عاقلة فنها ولها ان الحضور الى فهم بقرة الموضع كما يلزم  
رب الدار اي يشايركم في القسامة والاى وان لم يكن العاقلة حضورا بل  
كانوا عابثين بحررت الامان عليه اي على رب الدار ووجبت الدية على  
العاقلة لما تقدم والقسامة على المالك دون السكان عند الطرفين اذا  
كان في المحلة سكان وملاك فالقسامة على الملاك عندهما وعندنا يوجب  
على الجميع لان ولاية التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى ولا نه عليه السلام  
قضى بالقسامة على اهل خيبر وقد كانوا سكانا ولا ن وجوبها عليهم  
لانهم لم يخطوا لوجود القتل بينهم والكل قد ذك سواهم ان كانوا  
ينقلون الى اهلهم باليل مثل الخيل والضياع يكون بالسكان في موضع وينصرفون  
الى اهلهم باليل فلا شئ عليهم ولها ان التدبير في حفظ المحلة الى المالك  
دون السكان لان السكان يشغلون في كل وقت من محلة الى محلة دون  
الملاك لان ما يكون من النظم وهو الشفعة يختص به الملاك فكذا اما  
يكون من الغرم وانما اهل خيبر فكانوا مملوكا سكانا للملك هم اصحاب الوفية  
والسكان وهم المستأجرون والمستعيرين والمودعون والمرتهنون وان  
وجد الضيف في دار المضيف قتلته فهو على رب الدار عند الامام وقال ابو يوسف  
ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة ان كان مختلطا فعليه الدية



والقسامة والفتوى اليوم على قول المروسي و هي اى القسامة على اهل الحنطة  
او اصحاب الاملاك القديمة الذي ملكوها حين فتح الامام البصرة وقسمها  
بين الفاعلين ولو بقي منهم اى من اهل الحنطة واحد دون المشتريين هذا عند  
الطرفين وعند ابي يوسف على المشتريين ايضا لان الضمان انما يجب بترك  
الحفظ فن له ولاية الحفظ ولهذا جعلوا مقتصرين و ولاية الحفظ بين المشتريين  
ولو كان الحنطة تأثير في التقدم كما شارك المشتري ولهما ان صاحب الحنطة  
هو المختص بتدبير المحلة والحلة تنسب اليه دون المشتريين وقيلما يترجمه  
المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة وو  
جوب الدية دون المشتري وقيل انما اجابا الامام بهذا بناء على ما هذه من  
اعادة اهل الكوفة في لما نعان اصحاب الحنطة في كل محلة يقومون بتدبير  
المحلة ويمشرون المشتريون في ذلك وان لم يبق من اهل الحنطة احد فعل المشتريين  
بالا اتفاق انما لم يبق من اهل الحنطة احد بان باعوا كلهم فالقسامة والدية  
على المشتريين لانه زال من تقدمهم او ترجمهم فانقلت الولاية اليهم عندهما  
وعند ابي يوسف حصلت لهم الولاية من ترجمهم والفرق بين التبيين حتى  
يظهر بالتأمل وان بيعت دارا ولم يقتصر فوجد فيها قتل فعلى البايع اى يجب  
القسامة والدية على عاقلة البايع عند الامام وعندهما على المشتري لانه انما  
انزل قاتله باعتبار التقصير في الحفظ والملك للمشتري قبل القبض في البيع  
الباق فلهم اوجب عليه القسامة والدية وله ان القدرة على الحفظ  
باليد بالملك واليد قبل القبض للبايع فكان مقصرا بالحفظ فوجب عليه  
وفي البيع بجبا رعى عاقلة ذاليد عند الامام وعندهما على من يصير الملك  
انما انزل قاتله باعتبار التقصير في الحفظ فلا تجب الا على من له ولاية  
الحفظ والولاية تستفاد بالملك لهذا لو كانت ودية يجب الدية على صاحب  
الدار دون المودع ما شرط فيه الحيا ويعتبر فيه قرار الملك وله ان الحفظ  
انما يكون في الايدي لا يقدر على الحفظ باليد دون الملك لا يقدر بالملك  
بدون والحاصل انه اعتبر اليد واما اعتبار الملك ان وجد واذا فتوقفت على  
اقرار الملك ولا تدرى على عاقلة ذي اليد لا يحجة انما الدار له يعني اذا  
كانت دار فوجد فيها قتل لا تقبل عاقلة حتى يشهد الشهود  
انما لصاحب اليد وان كانت تدل على الملك الا انها محتملة فلو كفى لا يجزى  
الضمان على العاقلة كما لا تكفى لاستحقاق الشفعة في دار المشفوعة لان  
ما ثبت بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح للدفع كما عرف في الاصول  
وه فرق بين ذلك ان يكون القتل الموجود فيها هو صاحب الدار او  
غيره وان وجد اى القتل في دار مشتركة مساهما مختلفة بان كان نصفها  
الرجل وبنصفها الاخر والاخر باقى فالقسامة والدية على الرؤوس  
لان هذا الحكم مضاف الى ولاية الحفظ وعند التفسير فيه ثبت احكام القتل

بدلالة الملك وولاية الحفظ ثابتة لهم على السؤال والدية واحدة لا يختلف  
انزها ليشاوق الملك فكان على عدد الرؤوس كالشفعة وان وجد  
اى القتل في سفينة فعلى من فيها اى في السفينة من الملاحين والركاب  
جميع الركاب اى يجب القسامة والدية على من كان في السفينة اربابها و  
سكانها المالك وغيره في ذلك سواء كان في تدبيرها سواء اذا اخبرهم امرها  
على مذهب ابي يوسف فقط لتسوية الدارين السكان والملاك واما  
على قولها فلا في السفينة تنقل وتحول فيكون في اليد حقيقة فانها مركبة  
كالدية وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها لا تنهى حتى الناس بالتدبير  
فيه وان وجد القتل بين فردين فعلى قريبتها اى القريبين الى القتل لما روي  
سابقا وان وجد في سوق مملوك فعلى المالك عند الامام وعند ابي يوسف  
على السكان سواء كانوا املاكا او غير مملوك قال صاحب التسهيل اقول  
ينبغي ان يشارك المملوك السكان وعند ابي يوسف كما في مسألة الدار  
وفي غير المملوك من الاسواق كالسواق جميع سائر وهو الطريق الاعظم  
على بيت المال اى يجب الدية على بيت المال بدون القسامة لانه المقصود بها  
القسامة في قيمة القتل وهذا لا يتحقق في حق العامة وفي الدرر اعلم  
ان الطريق ينقسم ابتداء الفسخين احدهما طريق خاص وهو يتخص  
لواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج والاخر وهو طريق العام وهو  
لا يتخص لواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج ويبنى ذلك الشارع وهو  
ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون البرزخية اكثر اهل  
المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في التنايع وفي مسجد محلة على اهلها  
كما لو وجد شارع المحلة والاخر الشارع الاعظم وهو ما يكون مرور جميع  
الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق و خارج البلد  
وهذا اوقال صاحب الهداية ومن وجد في الجامع والمسارح الاعظم فالقسامة  
فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى تدفع الشبهة ونصحت على الا وهام اثنين  
وقال صاحب النهاية في شرح قول صاحب الهداية وان لم يكن على الشارع  
العامة فعلى بيت المال انما اربابها ان يكون مائة عن الحال اما ما استوفى التي  
يكون في الحال فهي محفوظة اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة  
انتهى وقال الزيلعي وفي الجامع والشارع لا قسامة والدية على بيت لانه الشريعة  
في مسجد المحلة اليهم والجامع والشارع للعامة ثم قال بخلاف الاسواق المملوك  
لاهلها والتي في الحال والمساجد التي فيها حيث يجب الضمان على اهل المحلة او  
على المالك على اختلاف الذي لانها محفوظة بحفظ اربابها او بحفظ اهل  
المحلة انتهى ونحوه وفي البرازية وقد افتر بعض الفضلاء بوجوب القسامة  
والدية على ارباب المحلة قال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع  
ناثيا عن المحلة نص على ذلك مشروع الهداية وعامة كتب الفتوى انتهى  
وانما اطينا الكلام في هذا المقام لا يفهم من اطلاق المتن ان الدية فيما ذكر على بيت



من غير تعبد بالغيد عن المخلوق وكابد من اثار هذا التعبد كما هو في اكثر  
المقبرات وكذا يجب الدية على بيت المال ان وجد القتل في المسجد الجامع  
لانه للعامة لا يختص به واحد دون واحد وكذا ان وجد في السجن عند  
الطرفين وعند ابي يوسف على اهل السجن لما ان اهل السجن موقوفون  
وفي السكون في ذلك الموضع فكلما يقومون بحفظه والتدبير فيه ثم ذلك  
الموضع لمنفعة المسلمين فدية القتل الموجود فيه تكون على بيت المال  
وابو يوسف اعتبر كونهم سكانا وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع  
ما داموا فيه فالظاهر ان القتل حصل منهم قالوا وهذا لا خلاف في بناء على  
مسئلة الملاك والسكان كذا في الكافي وان وجد في قرية بتدبير القرية  
واليه الصحاح ليس بقرية هكذا في عامة النسخ بضمير المذكور فان صح  
يكون التذكير باعتبار الموضع والمكان والجملة صفة البرية قرية يسمونها  
اي القرية الصوت الجملة الفعلية صفة للقرية فهو هذا اما اذا سمع  
منها الصوت تكون فناء القرية وهم احو بالتدبير فيه لرعي موشهم الا يرى  
انه ليس لاحد ان يسمي ذلك الموضع بغير رضاهم واما ان لم يسمع منها  
الصوت الواقع في البرية فيعد ذلك الموضع من جملة الموات فلو يجب منه  
شيئ فلا يوصف اهل القرية والتقصية لان القتل بهذه الحالة لا يلحقه  
الثوب بتصوية وهذا هو المكن مملوكة لاحد فان كانت القسامة والدية  
عاقلة وكذا لو وجد في وسط القرية قال في المغرب هرب الكوفة والمدار  
به النهر العظيم لا يخوض في نهر الفرات فكانه قال وما يشبهه ولهذا قال  
في المبسوط اذا وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وذكر الوسط  
ليس بقيد احترازي لان حكم الشط حكم الوسط ما دام يجري بالقتل  
ماؤه واما وجد محتسبا بالشفقة او جابت النهر فعلى قرب القرية منه اي من  
الشفقة لان الشط في اديم بحيث يستقون منه ويوردون دوابهم عليه  
فكانوا احق بتدبيره فكان ضمان المتجسفة عليهم ولو كان نهر صغير  
لقوم معروفين فالقسامة والدية عليهم لانهم احق الناس بالاستغاغ  
باسفيا كذا فيهم والتدبير فيه في كبره واجراء المائة اليهم فكان بمنزلة  
المحل والنهر الصغير ما يستحق بالشركة فيه الشفقة وما لا يستحق بالشر  
الى الشفقة وهو نهر عظيم كالفرات ويجوز كذا في الكافي وان التقى قوم بالسيوف  
ثم اجلوا اي الكشفتوا او نفقوا عن قتل فعلى اهل المحلة لانه حفظ المحلة  
في مثل ذلك واجب على اهلها فحيث قصر في الحفظ وجب عليهم القسامة  
والدية الا ان يدعى وليه اي القتل على القوم اي الذي التقى او اجلوا او على  
واحد معين منهم فتسقط اي القسامة والدية اي عن اهل المحلة لانه  
يدعوا حمل مبررا لاهل المحلة عن القسامة والدية ولا يثبت القتل على  
اولئك القوم الذي التقى او اجلوا الا بحجة انهم قد دعوا لا يثبت الحق  
لقوله عليه السلام لو حرم الناس دعواهم ولا على قولهم دعاء قوم واموالهم

لكن البينة

لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر ولو جحد القاتل في مسكرى في موضع  
عسكر بارض غير مملوكة لاحد فان وجد في حياض وهو الخيمة من الصوت  
او قسطاط وهو الخيمة العظيمة فعلى رتبة اي رتبة الخباء والقسطاط واه  
على اقرب الدية والقسامة على اهل ذلك الخباء والقسطاط الا قربين  
منه اي من القتل لانه المعتبر هو اليد في الموضع الذي لا يملك لاحد فيه  
قالوا هذا اذا نزلوا قبالا كل متفرقين متفرقين ولما اذ نزلوا جملة تحت طين  
فالدية والقسامة على العسكر جميعهم لانهم لما نزلوا جملة تحت طين مارت  
الامنة كلها بمنزلة محلة واحدة فيكون منسوب اليهم كلهم فيجب غرامة  
ما وجد في خارج الخيام عليهم كلهم وان كانوا اي العسكر قد قاتلوا عدوا  
وجد قتل منهم فلا قسامة ولا دية عليهم لان الضمان المرد وقته فكانت  
هدرا وان كانت الارض التي نزل بها العسكر مملوكة لاحد فالعسكر كما  
لسكان والقسامة على المالك لا عليهم اي على العسكر لان المالك هو  
المختص بالتدبير في ملكه وحفظ ملكه اليه كما ان غيره للسكان مع الملك  
عند الطرفين خلا قال ابي يوسف فانه يوجب القسامة والدية على الملاك  
والسكان جميعا ودية المذكور فيما سبق فانه حاجة الى عارة ومنجد في  
قبيلة ثم نقل الى اهله ولم يزل زافرا حتى مات من تلك الجراحة فالقسامة  
والدية على القبيلة التي جرح فيها عند الامام وعند ابي يوسف لا شيء  
فيه لان القسامة والدية انما شريعت في القتل الموجود وهذا جرح  
بقتل صار كما لو لم يكن صاحب فراس فهو مريض والمريض اذا اتصل  
به الموت يجعل كالميت من اول سبب في حكم التصرفات فكذا في حكم القسامة  
والدية يجعل كانه مات حين جرح في ذلك الموضع فاما ان لم يكن صاحب  
فراس فهو في حكم التصرفات كالميت فكذا في حكم القسامة والدية  
وعلى هذا التحريم اذا وجد على ظهر انسان جملة الى بيتا فان بقى قوم  
او يوبين فان كان صاحب فراس ختم لومات فهو على الذي جملة كالميت  
لومات على ظهره وان كان يذهب ويحيى فلا شيء على من جملة وفيه خلاف  
لا في يوسف وهذا لان وجوده جرحا في يده كوجوده جرحا في المحلة  
كذا في الكافي واليه اشار بقوله ولو كان مع الجراح رجل فجل ذلك  
الجرح الى اهله ومات الجرح فمأهله فلا ضمان على الرجل الحامل  
عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يصح والعلة فيه من الطرفين  
ما استلفناه نقله عن الكافي ولوان رجلين كانا في بيت واحد فوجد  
احدهما مذبوحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلا قال محمد  
فانه يضمن لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل ان يكون قتل كذا فلا يجب  
الضمان بالشك دية عند ابي يوسف ولا في يوسف ان الظان الانسان  
لا يقتل نفسه فلا يعتبر هذا التوهم كما لا تعتبر اذا وجد محلة في محلة  
ولو وجد القتل في محلة قرية كرامة كررت اليمن عليها وتدمر  
عاقبتها عند الطرفين وعند ابي يوسف على ما قلنا القسامة ايضا







مرفوعا اليه عم انه قال لا تعقل العواقل ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما ذونا ارش  
الموصحة ولا نه يتناصر بالعبد والقرار والصلح لا يلزم ان العاقلة لتصور  
ولا يته عليهم وارش الموصحة نصف العشرة وان تحمل العاقلة تحمدا  
عن الاجاب بالخاطي والا جاني في القليل الا ان يصده اى العاقلة الموقر  
فيما اقربه لان التصديق اقر منهم فيلزمهم باقرارهم لان لهم ولاية على انفسهم  
والامتناع كان لحقهم فخر زال ولا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر العبد  
وتحمل نصف العشر فصاعدا لما من قوله عم ولا يعقل العاقلة عمدا ولا  
عبد ولا صلحا ولا اعترافا ولا ما ذونا ارش الموصحة نصف عشر بدل النفس  
ولان الاجاب على العاقلة لدفع الاجاب وعن الجاني وذلك في القليل دون  
الكثير فلهذا اوجبا الكثير العاقلة في الفاصل بينهما ارش الموصحة  
بالنصف وما دون ذلك يكون في الحال الجاني بل ذلك الاقل من نصف عشر الدية  
على الجاني والقياس فيه احد السنين اما التسوية بين الكثير القليل في اجاب  
الكل على العاقلة كما ذهب اليه الشافعي والتسوية بينهما في ان لا يجيب شي  
على العاقلة كما في ضمان المال لكما تركا القياس بالنسبة وانما جاءت النسبة  
في ارش الجاني نصف عشر بدل الرجل فيقتضي بذلك على العاقلة وفيما دونه  
يؤخذ بالقياس كذا في الكافي ولا تدخل النساء والصبيان في العقل لقول  
عم من لا يعقل مع العواقل صبي وامرأة ولان العقل انما يجب على اهل  
النسبة لتركهم من قبحم والناس لا يتناصرون بالعبيان والنساء ولهذا  
لا يوضع عليهم ما هو حلف النمرة والحرية وعلى هذا لو كان القائل صبي  
او امرأة لاشي عليها من الدية كان وجوب جزء من الدية على العاقل  
انما هو باعتبار انه احد العواقل لانه يضر نفسه والنمرة لا يتردد  
فيهما وفي التبيين وهو الصحيح اذا قلنا غيرهما وانما اذا باشر القتل  
با نفسهما فالصحيح انهما يشاذا كان العاقلة وكذا المجنون اذا قتل  
فالصحيح انه كواحد من العاقلة انتهى ولا يعقل مسلم عن كافر ولا  
بالعكر اى لا يعقل كافر عن مسلم لعدم التناصر ويعقل الكافر عن الكافر  
وان اختلفا فله الكفر مرة واحدة وان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهر  
كاليهود مع النصارى فان العداوة فيهما ظاهرة فلا يعقل بعضهم بعضا  
الناس بظهور العداوة فيهم هكذا روي عن ابى يوسف وان لم يكن للذي  
عاقلة فالدية في ماله في ثلث سنين من يوم يقتض عليه كراهي المسلم  
لما اذ الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه اى العاقلة لو كانت موجودة  
فاذا لم يوجد كانت الدية عليه والمسلم اذا لم تكن عاقلة يعقل عنه بيت  
المال لان الدية يجب بالنمرة وجماعة المسلمين يتناصرون وقيل المسلم  
كالذي فيجب الدية في ماله اذا لم تكن عاقلة وان جنى حرم على عبد خطاه  
فعلى القاتلة لان ضمان الادنى يجب على العاقلة اذا كان القتل خطاه  
قياسا على الحر وقال الشافعي في قول يجب على العاقل القاتل لانه يدرك  
المال عنه حتما وجب قيمته بالغة ما بلغت ولا خلاف في اطلاق العبد

ان ضمانها لا يجب على العاقلة لانه يسلك بها مسلك الاموال ولا تعقل العاقلة  
ما جنى العبد على حر لان العاقلة لا يكونه مخاطبا بجنايته العبد يملأه العاقلة  
فلا تحمل عن العاقلة عواقلهم قلنا لا تحمل جناية العبد عاقلة مولاة  
الاصل في ذلك قوله عليه السلام لا تعقل العاقلة عبدا ولا عبدا **كتاب**  
الايجب ظهورا في كتاب الوصايا في آخر الكتاب لان اموال الادنى  
في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله اختصاص بكتاب الجنائيات  
والديارات والجنائيات قد تقتضي الموت الذي وقته وقت الوصية والوصية  
في الاصل اسم بمعنى المصدر ثم سمي الموصية وصية كسماي العناية ومنه قوله  
تعالى من بعد وصية يوصون بها او دين الوصية في الشرع تملك معناه  
الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان غنيا او منفقة وسببها ان  
يذكر بالخير في الدنيا ويقل الدرجات العالية في العقب ومن سئلها كيف  
الموصى اهل التملك والموصى له اهل التملك والموصى به بعد الموت  
بعد موت الموصى لا قابلية للملك من الغير يعقد من العقود ومنها عدم  
الدين ومنها التقدير بثلاث التركة حتى انها لا تصح فيما زاد على الثلث ومنها  
بحر الموصى له اجنيا حتى لا يجوز الوصية للوارث الا باجازة بقيقته  
الورثة وركتها ان يقول او صيت بكذا الفلانة فيما سمي بجزء في الاصل  
المستولة فيها واما حكمها ففي حق الموصى له ان يملك الموصى له ملكا جديدا  
كما في الهبة وفي حق الموصى اقامة الموصى له ان يملك الموصى به فيما اوصى به  
فقام نفسه كالوارث واما صفتها فاذكر في المتن بقوله وهي مستحبة بما روي  
الثلث ان كان الورثة اعيان او يستغنون بانصابتهم لانه تروى بين الصدقة  
على الاجنى والهدية والهيبة بالترك للقريب واذا روي لقوله عليه السلام  
او صدقة يتقى بها رضاء الله تعالى وانه ان لم تكن الورثة اعيان  
ولا يستغنون بانصابتهم فتركها اى الوصية احب لما فيه من الصدقة  
على القريب وقد قال عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولا ت  
فيه حق الفقراء والقرابة جميعا ولا تصح الوصية بما زاد على الثلث لقوله  
عليه السلام في حديث سعد بن وقاص جاء رسول الله عم يعودني ومن وجع  
استدبني فقلت يا رسول الله وقد بلغت من الوجع ما ترى وانادى مال  
ولا يرثنى الا بنتي اى انا تصدق بثلثي مال قال لا قلت فاشتر يا رسول الله  
قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير وكبير انك ان تذر وثلثك  
اعيان خير لك من ان تدعهم عالة كما يكفون الناس ولا تصح الوصية لقاتل  
اى المورث مباشرة لقوله عم كوصية وقيد بقوله مباشرة احتراز عن القتل  
تسببا فانه لا يمنع صحة الوصية لعدم تناوله النص لقاتله ولا لوارثه  
لقوله عليه السلام كان الله تعالى اعطى كل ذنبا حقه الا لوكا وصية  
للوارث وكان بقيقه الورثة يتنازرون بايثاره بعضهم ففي تجوزية قطعة  
الرحم الا باجازة الورثة هتاء مما تقدم من عدم الصحة بما زاد على الثلث



تعلقها بالوصية صح اذها فان قيل اذا لم يتناولها اللفظ كان  
لا ينبغي ان لا يصح الاستثناء لانه اخراج مما يتناول المستثنى منه قلنا كفى  
بصحة التزوي بزيادة كما في استثناء من الملكية على القول بان من الجح  
على ان صحة الاستثناء لا يقتضي التناول بل دليل ما تم استثناءه فغير حنط  
من القدره ولان الاصل انما يصح افراده بالعقد يصح استثناءه وما لا  
يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه ويصح افراد الجمل بالوصية فيصح استثناء  
غايه الامر ان يكون استثناء منقطعا بمعنى لكن حيث لم يدخل تحت اللفظ  
بدى الوصية من القبول لان الايصاء تملك فلا بد من القبول ويعتبر القبول  
بعدموت الموصى لان اوان ثبت حكمها بعدموت الموصى وهو اعتبار للر  
والقبول في حياته اي حيوة الموصى كما ان اقال انت طالق عند رده فان  
ردّها وقبولها باطل قبل العقد وبه اي القبول تملك الوصية ولا تملك قبله  
لان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك اثبات الملك لغيره بل احيانا  
الا ان يكون الموصى له بعدموت الموصى قبل القبول فانه ان الموصى له يملكها  
اي الوصية وتصور لورثته اي ورثة الموصى له ولا حاجة الى القبول وهذا  
الاحتياط والقياس ان يطل الوصية ان احد لا يقدر على اثبات الملك لغيره  
بدون احتياض فصار يكون المشتري قبل القبول بعدا يوجب البيع وجد  
الاستحسان الوصية من جلب الموصى قدمت بموته فاما لا يباحق الضع  
من جهته وانما يتو قفنا لحق الموصى فاذ امان دخل في ملكه كما في البيع  
المشروط فيه الخيار للمشتري او البائع ثم مان من له الخيار قبل اتمام  
والتصح الوصية من صبره كما كتب وان ترك وقاه اما عدم حكم الوصية  
من الصبي فلهذا تبرع كالحبة والصدقة وذلك لان اعتبار عقله فيما يقفه  
دون ما يقفه الا يرى انه لا يعبر عقله في حق الطلاق والعتاق لان يقفه  
باعتبار اصل الوضع فكذلك تملك المال بطريق التبرع فيه ضرر باعتبار اصل  
الوضع وان كان ينفق نافعا باعتبار الحال والمعتبر في الضع والضرر  
الى اوضاع التصرفات لا الى ما يتعلق بحكم الحال واما وصية المكاتب فعلى  
ثلاثة قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله لانه لا ملك  
له حقيقة وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية الى ما يملكه  
بعد العتق بان قال اذا عتقت فثلث مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت  
باراه بدلا للكتابة او غيره ثم مان كان للموصى وان لم يعق حتى باست  
عن وقاه بطلت الوصية لان الملك لم يوجد له حقيقة وانما ثبت بطريق  
الضرورة قوله يظهر في حق ففاد الوصية وقسم يختلف فيه وهو ما اذا قال  
اوصيت ثلث مالي لفلان ثم عتق الوصية باطلة عند الامام وعندهما  
حائزة والوصية مؤخر عن الدين لان اذ اقره فرض الوصية تبرع فيه  
بالفرض فلا تصح الوصية ممن يحيط دينه بال الا ان يبراه الغرض  
فصح يصح لزوال المانع وهو بقائه الدين فاذا ابراه الغرض نفذت الوصية على الحد

تعلقه ووارثه بعينه تصح الوصية بما زاد على الثلث ولا للوارث في حال من  
الاحوال الا في حال التمسكها باجازة الورثة فتصح كون عدم الجواز كان  
استفهم فتجوز باجازتهم ولما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز وصية  
لوارث الا ان يشاء الورثة ويشترط ان يكون المبرع من اهل التبرع بان يكون  
عاقلا بالغاً وان اجاز البعض دون البعض يجوز على المجيز بقدر حصته  
دون غيره لو كانت على نفسه فقط ولا تعتبر اجازة الورثة في حال حيوة الموصى  
حتى كان لهم ان يرجعوا بعد موت الموصى وتصح الوصية بالثلث للرجعي  
وان لم يجز والقول عليه السلام تصدق عليكم بثلث اموالكم في احوالكم اكرم  
زيادة لكم في اعمالكم تضعونه حيث تشتم او قال حيث اجمع والاجماع  
على ذلك وتصح الوصية من المسلم للذمي او بالعكس قالوا والقول تعالى  
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين والدين والى الله بعقد الذمة سلوى  
المسلم في المعاملات والتبرعات حتى جاز التبرع من الجانبين في حال الحيوة  
فكذلك بعد الممان وفي الجماع الصغير الوصية هو في دارهم باطلة لانها  
بر وصلة وقد نهينا عن بر من يقاتلنا لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين  
قاتلوكم في الدين الاية وفي السير الكبير ما يد على الجوان ووجه التوفيق  
انه لا ينبغي ان يفصل وان فعل جاز كذا في الكافي وفيه تأمل واما وصية المبرع  
بعد ما دخل دارنا بامان فانها جائزة لانه لو كان يملك المال في حياته  
فكذلك بعد مماته فلهذا لا فرق وصية بالثلث وجميع ماله لان المسلم انما منع  
من الوصية بما زاد على الثلث نحو ورثة المسلمين فانما حقه موصوم فذلك  
لم يمنع حقه صحته الوصية بالجميع كما في شروع الجاع الصغير وتصح  
الوصية للجمل وبه اي الجمل ان كان بينها اي بين الوصية وبين وكادته  
اي الجمل اقل من ستة اشهر من وقت الوصية اما الاول فلان الوصية تحت  
الميراث لانها لا تخلو من وجه ان الموصى له الخليفة في بعض ماله كالورث  
ولهذا لا يحتاج الى القبض والجنين صالح خليفة في الارث فكذلك الوصية  
الا انها لا تد بالرة لان فيها معنى التملك بخلاف الارث فانه لا يخلو ولا يخلو  
ويخلو في الهبة لانها تملك محض وادوية لاحد عليه حتى يملك شيئا فان  
قيل ان الوصية شرطها القبول والجنين ليس من اهله فكيف تصح قلنا  
الوصية تشبها للهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول  
اذا امكن وليشبهها بالميراث فيسقط القبول اذا لم يكن عملا بالشبهين  
واما الثاني فانه مجرى في الوارثة فتجوز فيه الوصاية لما مر ان الوصاية  
اخت الميراث وقد ثبتنا بوجوده يوم الموت اذا انت بالولد لا قبل من  
ستة اشهر من يوم الموت ولا تصح الهبة له اي الجمل لما ان الهبة من  
شرائط القبول ولا يتصور ذلك من الجنين ولا بل عليه احد حتى يقض  
عنه وان اوصى بامته اي ام الجمل وورثه الجمل ان الجمل صححت الوصية واما  
استثناء لانهم الامه وانما يتناول الجمل لفظا لكنه يستحق باطلا واللفظ



المشروع لمصلحة اليها والموصى ان يرجع في وصيته كانه تبرع فجاز رجوعه عنها الهبة  
ولان قبول الوصية بعد الموت فجاز له الرجوع عنها قبل القول كما في سائر التبرعات  
ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة ولهذا قال قوله كان يقول رجعت  
عن وصيتي او فعلا وهو شره بقوله يقطع صفة فعله حق المالك في الغيب  
اي في المفصوب كقطع الثوب او خياطته او يزيل ملكه كالباع والهبة فانه  
اذا باع الموصى به او باعه كان رجوعا دالة لتمام الدلالة مقام الصريح فقام  
الفعل المذكور مقام الفعل القول وان وصية اشتراء او الموصى به او رجوع  
عن الهبة بعد ذلك اي بعد ما ذكر من البيع والهبة وزوال الملك ولا يجوز  
تملكه ثانيا بالشراء او الرجوع او يوجب معطوف على قوله يقطع الواقع  
صفة لفعلها اي له ان يرجع عن وصية بان فعل فعلا يوجب في الموصى به  
زيادة كما يمكن التسليم اليها اي تلك الزيادة كملت السويق بمن والبناء في  
الدار الحثوب بالقطن وقطع الثوب وذبح الشاة رجوع قوله والبناء في الدار  
والحثوب بالقطن يجوز ان يكون معطوفين على انت السويق وقوله وقطع  
الثوب مبتدأ خبره قوله رجوع ويجوز ان يكون مبتدأ هو قوله والبناء  
وما عطف عليه والخبر هو الرجوع والاول هو الاظهر لا يتنازع على مناع  
التسليم واما قطع الثوب وذبح الشاة فليسانه على استهلاكه وكون ذلك  
على الفعل يدل على ان مثله للمصرف الى حاجته فتبطل به الوصية ويكون رجوعا  
لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهدمها فانه ليس برجوع لان ذلك لا يشرط  
في نفيها وقت الوصية بل لانه تصرف في البناء والبناء تبع والتصرف  
في البناء يدل على إسقاط الحق عن الاصل وكذا هدم البناء تصرف في التتابع  
والجود ليس برجوع عند محمد خلافا لابي يوسف قال في الجامع الكبير ومن  
حجج الوصية لم يكن رجوعا وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع  
محمول على ان الجود كان عند غيبة الموصى له وعند حضرته يكون رجوعا  
على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان الجود كان عند حضرته  
الموصى له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر  
في الجامع قوله محمد وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف وهو الاصح لابي يوسف  
ان الرجوع في الوصية في الحال والجود فيها في الماضي والحال فهذا اول  
ان يكون رجوعا ولمحمد ان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجود ذلك الشيء  
وجود يقتضي سبق عدمه فلو كان الجود رجوعا لا تقتضي وجود الوصية  
وعدمها فيما سبق وهو محال ولا قوله آخر الوصية بان قيل له اخر الوصية  
فقالا اخرها لا يكون رجوعا لان التاخير ليس باسقاط بخلاف قوله تركت  
الوصية لان الترك اسقاط او كل وصية او وصيت بها لقوله في هي مرام  
فانه لا يكون رجوعا من الوصية ولو قال ما اوصيت به لفلان فهو لفلان رجوع  
لان اللفظ يدل على قطع الشركة واثبات التخصيص له فاتفقه رجوعا عن  
الاول بخلافه فانما اذا اوصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة

والمحل يقبلها فيكون مشتركا بينهما الا ان يكون فلان الثاني ميتا حين اوصى  
فالوصية الاولى يكون على حالها وبطل هبة المريض والوصية كجنيبة نكحها  
بعدها اي بعد ما ذكر من الهبة والوصية هكذا وجد في عامة النسخ بضمير الثاني  
والظاهر ان تكون النسخة بعدها اي بعد الهبة والوصية والاصل في هذا الفصل  
ان المعبر كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت كوقت الوصية كانه يملك  
مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى لو اوصى الى اخيه وهو وارث  
ثم ولد له ابن صححت الوصية للاخ وعكسها اذا اوصى لاخته وله ابن ثم ماتت الابن  
قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا والهبة والصدقة من المريض لو ارث  
نظير الوصية كانه وصية حكما حتى تعتبر من الثلث وقرار المريض للوارث  
على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث عند اقراره لانه وصية حكما  
حتى تعتبر من الثلث وقرار المريض للوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا  
او غير وارث عند اقراره لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت  
حتى لو اقر لشخص هو ليس بوارث له جازا اقراره وان صار وارثا بعد  
ذلك لكن بشرطه ان يكون وارثا بسبب حادث بعد اقراره وهو الحريصة  
وكذا الواقر كجنيبة ثم تزوجها لا يبطل اقرارها واذا اوردت بسبب قائم  
عند اقراره لا يصح كما لو اقر لاخته المحجوب ثم ماتت ابنته وكذا اقراره وصية  
وهبة كانه الكافر او الرقيق ان اسلم اذا عتق بذلك اي بعد ما ذكر من اقرار  
والوصية والهبة فلما قران المعبر فيها حال الموت واما اقراره فانه وان كان ملزما  
بنفسه لكن بسبب الارث وهو البتة وقت اقراره فيكون آتية الاشارة فصار  
با اعتبار التهمة ملحقا بالوصايا وهبة المقعد وهو الطعير عن المشي لدا في طبع  
والمفلوج الفالج داء يعرض في نصف البدن فيمنعه عن المحس والحركة الادوية  
والاسفل وهو الذي في يده ارتعاش وحركته والسلول وهو الذي يكون مرض  
السل وهدف في الرية تعتبر وصية من كل حاله ان طال مدة مرضه وقد روه  
بالسنة ولم يخف موته منه اي من المرض ولا اي وان لم يظهره مرضه وخيف  
موته منه فمن ثلثه اي ثلث ماله يعني ان من كان يتلى بواحد من هذه الامراض  
وتصرف بشئ من التبرعات ثم مات قبل تمام السنة كان مريضاً من الموت فتعتبر  
تبرعاته من الثلث وان مات بعد تمام السنة من حين تبرعه تبين انه لم يكن  
مريضاً من الموت لانه اذا اسلم في السنة الاربعة التي كل واحد منها ثلثه  
الهلاك صار المريض بمنزلة طبع من طبيعته وخبر صاحب من احكام  
المرض حتى يشتغل بالدواي كما في الدرر وفي البزازية والمريض الذي  
يكون تصرفه من الثلث بان يكون ذا فراش بحيث لا يطيق القيام لمصلحة  
وتجوز له الصلوة فاعدا ويحان عليه الموت كالفالج او صار من منا اولي  
الشق لا يكون له حكم المريض الا اذا تغير حاله عن ذلك التغير فما فعل  
في حال التغير فمن الثلث قال الفضلي مرض الموت ان لا يخرج الى حوائج  
نفسه وعليه اعتمد في التجريد انتهى بالوصية بان مال لما كان



افضى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم اجازة الورثة ثلث المال ذكر  
 تلك المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب ولو اوصى  
 بكل من اثنين ثلث ماله ولم يجر وارثه ذلك فسلم الثلث بينهما نصيبا  
 يعني اذ اوصى لرجل ثلث والاخر ثلث ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان  
 لانهما استويا في سبب الاحتقاق فيستويا في الاحتقاق والثلث يضيف عن حقها  
 والمحل يقبل الشركة فيكون الثلث بينهما نصفين لاستواء حقهما ولم يوجد  
 يدل عن الرجوع عن الاولى ولو اوصى لاحدهما بثلثه وللآخر بسدسه  
 ولم يجر الورثة قسم الثلث بينهما ثلثا بالاجماع لان كل واحد منهما يستحق  
 بسبب صحيح شرعا وضا في الثلث عن حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث  
 فيقسم على قدر حقهما بان يجعل الثلث ثلثة اسهم سهم لصاحب السدس  
 وسهمان لصاحب الثلث ولو اوصى لاحدهما بثلثه او بنصفه او بكاه  
 ولم يجر الورثة بنصف الثلث بينهما عند الامام لان الوصية باكثر من  
 الثلث اذ لم تجزها الورثة تكون باطلة فكان اوصى بالثلث لكل واحد  
 فينصف الثلث بينهما في جميع هذه الصور وعندهما بثلث الثلث في الاول  
 اى وصية للاخر بنصفه بثلثه فيكون لصاحب الثلث سهم منه ولصاحب  
 الثلثين سهمان ويجوز الثلث خمسين وثلثة اقسام والثلث اى وصية للاخر  
 فيكون خمسه لصاحب الثلث وثلثة اقسامه لصاحب النصف لان مجموع  
 الثلث والنصف اذ اجتمعا يكون ستة ونصفه ثلثة وثلثة لان مجموع  
 اثنين فيكون المجموع خمسة اسهم فيقسم الثلث بهذه السهام ويربع  
 الثلث في الثالث اى في وصية للاخر بكاه فيكون لصاحب الثلث ربعه  
 ولصاحب الكل ثلثة ارباعه وهذا الخلق مبني على اصل مختلف فيه  
 بين الامام وصاحبه واليهذا اشار بقوله ولا يضرب على صيغة المبني للمفعول  
 للموصى له بما زاد على الثلث عند الامام قال في شرح الوقاية المراد بالثرب  
 الضرب المصطلح عند الحساب فانه اذ اوصى بالثلث والكل فعند الامام  
 سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب الثلث النصف في ثلث المال  
 بينهما كما في الصور الثلث كلها وعندهما يقسم الثلث في الصورة الاولى  
 على ثلثة اسهم سهم لصاحب الثلث وسهمان لصاحب الثلثين وعلى  
 خمسة في الصورة الثانية ثلثة للموصى له بالنصف وسهمان للموصى له بالثلث  
 وعلى اربعة في الصورة الثالثة للموصى له بالكل وواحد للموصى له بالثلث الآ  
 والمحابة والسعاية والدرهم المرسل اما المحابة فصورتها انه اذا كان عبدان  
 لرجل قيمة احدهما الف ومائة وقيمة الاخر ستمائة فاوصى بالربيع احدهما  
 لفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فان المحابة حصلت لاحدهما بالف وللآخر  
 بخمسمائة والكل وصية لكونها في حالة المرض فان لم يكن للموصى مال لغيرها  
 ولم تجز الورثة حازن المحابة بقدر الثلث فيكون بينهما ثلثا ويضرب  
 الموصى له بالف بحسب وصية وهو الف والموصى له الاخر بحسب وصية

وهو الف والموصى له الاخر بحسب وصية وهي خمسمائة فلو كان هذا كسائر الوصايا  
 على قول الامام وجب ان لا يضرب الموصى له بالف في اكثر من خمسمائة واما  
 السعاية فصورتها ان يوصى بدين قيمة احدها الف وقيمة الاخر  
 الفان ولا مال له غيرهما ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا جميعا  
 من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما الف للذي  
 قيمته الفان ويسمى للباقي واما الدرهم المرسل اى المطلقة عن كونها  
 ثلثا او نصف او نحوهما فصورتها انهما لرجل بالدين والاخر بالف وثلث  
 ماله ولم تجز الورثة فانه يكون بينهما ثلثا وتبطل الوصية بنصيب ابنه  
 يعني لو اوصى بنصيب ابنه من ميراثه لغيره بطلت لان ما هو حق الابن  
 لا يصح ان يوصى به لغيره لما فيه من تعيب ما فرض الله ونقص الوصية  
 بمثل نصيب ابنه اذ لا مانع منه لان مثل الثلث غيره سواء كان له ابن موقوف  
 ولا كما في القاية وقال في كلتا هاتين الحالتين لان الجميع ماله في الحال وذكر  
 نصيب الابن للتقدير مع انه يجوز ان يكون على تقدير المضاف وهو مثل  
 ومثله شايع قال الله تع واستل القرية اى اهلها فلو كان له ابنا ولو اوصى  
 بمثل نصيب ابنه الاخر فله الموصى له الثلث والقياس ان يكون له النصف  
 عند اجازة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما  
 النصف ووجه ما في المتن انه قصد ان يجعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه  
 على نصيب ابنه وحاصله ان يجعل الموصى له كاحدهما وان كان له ثلثة  
 بنين او اوصى بمثل نصيب ابنه الاخر فالربع وعلى هذا القياس وان اوصى  
 بمجزء من ماله فالعين مفوض الى الورثة فيقال لهم اعطوه ما شئتم لانه  
 مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تبطل للجهاالة والورثة قائمون  
 مقام الموصى فكان السهم لبيان ان اوصى بسهم من ماله فالسدس عند  
 الامام وعندهما مثل نصيب احدهما اى احد الورثة الا ان يزيد النصيب على  
 الثلث ولا اجازة من الورثة ويسوي في اكثر من السهم والمجزء وهو اختيار  
 بعض المشايخ والمروى عن الامام ان السهم عبارة عن السدس وروى  
 مثل ذلك عن ابن مسعود وفي الجمع ولو اوصى بسهم من ماله احسن السهام  
 عند الامام ولا يزيد على السدس لان مجموع السدس اعدل الخارج فلا يتجاوز  
 عنه كما في الاقرار وهذا الشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال ان احسن  
 الايصاء اقله والثلث اقل من السدس فكيف جعله وقد اجاب عنه في  
 القاية بان جعله بمقتضى ما ورد من الاثر واللغة اما الاثر فما روى عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه وقدر دفعه الى النبي عرم فيما يروى ان السهم هو السدس واما  
 اللغة فان يابن ابن معوية قاض السهم قال السهم في اللغة عبارة عن السدس  
 قالوا المشايخ هذا في عرفهم وفي عرفنا السهم كالحزب فالتعيين فيه مفوض  
 الى رأي الورثة وان اوصى له بسدس ماله ثم بثلث ماله بان قال سدس  
 مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس او مجلس اخر ثلث مالي لفلان واجازوا



او الورثة فله الثلث لكون الدرر داخل في الثلث فلا يتناول اكثر من الثلث  
 وان اوصى بسدسه لفلان ثم سبكه سدسه له فله اي الموصى له الدرر  
 الواحد سواء حدد المجلس او اختلف هذا اقل المستقلين معا وانما كان له الدرر  
 في هذه الصورة لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثلثة عين الاول  
 كما قرر في الاصول وكما روى عن ابن عباس رضي في قوله تعالى فان مع العسر  
 ان مع العسر يسرا لن يقلب عسر يسرا وهذا يستلزم ذكره صدر الشريعة  
 ولم يجب عنه وهو قوله ثلث مالي ان كان اجازة فكاذب وان كان انشاء  
 يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان الدرر اجازة فكاذب  
 كان وفي الثلث انشاء فهو ممنوع واجاب عنه صاحب الدرر بان اجازة  
 انشاء وانما لم يجز له النصف عند اجازة لو كان النصف مدلول اللفظ  
 ليس كذلك فان الدرر والثلث في كلامه شايع وضمة الشايع لا يفيد  
 ازدياد في المقدار بل تعين الاكثر مقدما كان متوقفا وهذا قال الجمهور  
 في تعليقه لان الثلث يتضمن للسدس فان النصف لا يتصور في الشايع وضمة  
 الدرر الشايع الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة في العدة ولا يتناول اكثر من  
 الثلث وفائدة الاجازة ان تظهر فيما يكون متساوية للفظ واذا كان متساويا  
 لا اجازة وفي الغاية فان قيل فائدة في قوله اذا اجازته الورثة فالجواب  
 ان معناه حقه الثلث وانما اجازت الورثة لان الدرر يدخل في الثلث  
 من حيث انه يحتمل انه اراد بالثانية زيادة الدرر على الاول حتى يتم له  
 الثلث ويحتمل انه اراد ايجاب ثلث على الدرر فيجعل الدرر احدى الثلث  
 لانه يتقن وجعل كلامه على ما يمكنه وهو لا يصح بالثلث انتهى ولو اوصى  
 بثلث راحته او ثلث غنمه او ثلث ثيابه وهي اي الثياب من جنس واحد فملك  
 الثلثان وبق الثلث فله الباقي ان خرج من الثلث الى من ثلث ما بق من ماله  
 وهو الجميع وقال زفر له ثلث الباقي وكذا كل مكمل وموزون اي اذا هلك الثلثان  
 فلم يوص له ثلث الباقي وفي التسهيل استبان الى انه يشترط ان يكون المكمل  
 والموزون من جنس واحد وان اوصى بثلث ثيابه وهو متفاوتة الى ليست  
 من جنس واحد فله ثلث ما بق من الثياب لا خلت من الجنس وان اوصى بثلث  
 ثيابه وهو متفاوتة الى ليست من جنس واحد فله ثلث ما بق من الثياب  
 خلت من الجنس وان اوصى بثلث غنمه فهلك الثلثان فكذلك اي يكون له الثلث  
 ما بق من العبيد عند انكماش بناء على ان الظاهر هو اختلف اقسام المتفاوتين  
 بين اقراءهم فلا يمكن جميع حواجرهم من الواحد وعند ما فله كل الباقي  
 لانه جنس واحد حقيقة وان تفاوتت افرادهم وفي الظاهر وهذا الخلف في معنى  
 على قسمة الرقيق ففنداهم يقسم كل عبد على جدره فيما هلك يهلك على اثنان  
 بين الموصى له وبين الورثة وعند ما يقسم الكل قسمة واحدة وقيل انهما  
 يوافقان كما في العبد فقط فله خله وبينهم فان له ثلث ما بق والدواب  
 كالعبيد اختلفا واتفاقا وان اوصى بالثلاثة عين ودينه عين ان خرجت

الف من ثلث العين بان كان له ثلثة الف درهم فندفع له الف لانه امكن  
 ايصال كل مستحق الحق به بلا جسر فيصار اليه والاى وان لم تحس الف  
 من ثلث العين بان كان النقد ايضا الف والعين قيمتها الف مثلا دفع ثلث العين  
 للموصى له بالتمام بلع ودفع للموصى له ثلث ما يستوفى من الدين الى ان يستوفى  
 الف لان الموصى له يشريك الوارث فلو خصصناه بالعين المحب في حق الوارث  
 رتبة لان العين مزية على الدين اذ العين مال مطلق والدين مال في المال لا في الحال  
 فبان تعديل النظر من الجانبين فيما قلنا وان اوصى بالثلث من ماله لمزيد لغيره  
 واحده ميتة فله اي الثلث للميت لان الميت ليس باهل الوصية فلا يلزم  
 الحي الذي هو اهلها ومن ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف  
 الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه يكون لغوا فكان راضيا بكل الثلث  
 للميت وان قال ثلث مالي بين زيد وعمرو واحده ميت فالنصف للميت والنصف  
 للثلث للميت لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث  
 بخلاف لما تقدم وان اوصى بثلث ماله ولا مال له عند الوصية فاكتب الموصى  
 ما لا بعد الوصية فله الثلث كله وكما قال في اي الموصى لثلث ماله عند موت  
 لاقبله وان اوصى بثلث غنمه له اصلا او كان له غنم فملك قبل موته اي  
 الموصى بطلت الوصية لما تراءى ايجاب بعد الموت فيقبر قيامه عنده ولم  
 يوجد هذه وصية متعلقة بالعين فيبطل بطلانها عند الموت وان اوصى  
 الموصى غنما ثم مات تحت وصية في القول الصحيح لانها لو كانت بلفظ  
 المال لصح فكذلك لو كانت باسم نوعه وهذا لا وجوده قبل موته بفضل  
 ان المقيور وجوده عند الموت وانما قال في الصحيح احتراز عن قول بعض  
 المتأخرين ان الوصية بالهبة لانه اضاف الى المال خاص فصار بمنزلة التبعين  
 وان اوصى بثلث ماله ولا ماله له فله اي الموصى له قيمتها اي النساء لقول  
 من مالى ما على ان غرض الوصية بمالية النساء اذ ما ليتها توجد في مطلق المال  
 وبطل الوصية لو اوصى بثلث ماله ولا غنمه لانه لما قال من غنمي دل  
 على ان غرضه غير النساء جعلها جزء من الغنم بخلاف ما اذا اضافها الى المال  
 ولو اوصى بثلث ماله ولم يصفها الى ماله ولا غنمه لا نصي لان المصالح اضافها  
 الى المال بدون الاضافة الى المال يقتضي صورة النساء ومعناها وقيل يصح لانه  
 لما ذكر النساء وليس في ملكه ثلثة ماله المالية وان اوصى بثلث ماله  
 لا ماله او لاداه وهي اي امهات اولاده ثلث والفقراء والمساكين فلهن  
 اي الامهات اولاده ثلثة لثبتهن اجماسة وكل وريق من الفقراء والمساكين  
 خمس عند الشيخين وعند محمد لا ماله او لاداه ثلثة لثبتهن فيقسم على سبعة  
 اسهم للفقراء والمساكين سهمان ولا تمهات اولاده ثلثة اسهم واصله اثني  
 الوصية للفقراء والمساكين تتناول الواحد عنهم عند الشيخين كان المصالح  
 يتناول الواحد ويحمل الكل قال الله تعالى لا تجعل لك النساء من بعده وقد تقدم  
 صرفه الى الكل فتعين الواحد وعن محمد انها تتناول الجميع وادناه اثنان فصاعدا







وان وقع في نصيب صاحبه كانه مثل نصف البيت لانه يجب تنفيذها في البدل  
عند تقدير تنفيذها في عين الموصي به ولها ان اوصى بما يستقر ملكه فيه  
بالقسمة لان الظاهر انه يقصد الايصاء بملك منتفع به من كل وجه على  
الكمال وذلك يكون بالقسمة لان الانتفاع المشاع قاصر وقد يستقر ملكه  
في جميع البيت واد اوقع في نصيبه فنفذ الوصية في جميعه ومعنى المبادلة  
في القسمة تابع والمقصود تكيل المنفعة ولهذا يجبر على القسمة فيه ولا يخل  
الوصية اذا وقع البيت كله في نصيب شريكه ولو كانت مبادلة لطلت  
والاقرار بالوصية يعني اذا اقر بيت معين من دار مشتركة كان مثل الوصية  
به حتى يؤمر بتسليمه كله وان وقع البيت في نصيب المقر عند ما وان وقع  
في نصيب غيره يؤمر بتسليم قدره وعند محمد يؤمر بتسليم نصفه وان  
وقع في نصيب المقر وقد نصت ذرعه في نصيب الغير وقيل لا يخلو فيه  
اي في الاقرار لمحمد بل موافق للشخص وهو اى عدم الخلاف بين محمد  
والشخص وهو المختار والفرق لمحمد على هذه الرواية ان الاقرار بملكه  
الغير لغيره ثم ملك يؤمر بالتسليم المقر له والوصية بالملك للغير لا تصح  
حتى لو ملكه بوجه لرب الالف اجازة بعد موت الموصي بالغيرين من مال  
غيره فلم يجرها من الوجوه ثم مان لا تنفذ الوصية وان اوصى بالغيرين مال  
غيره فلم يجرها ان لرب الالف اجازة بعد موت الموصي والمنع بعد اجازة  
لانه تبرع بمال الغير فيستوفى على اذنه صاحبه فاذا اجاز كان منه ابتداء تبرع  
فله ان يمنع من التسليم كسائر التبرعات بخلاف الورثة لو اجاز واما زاد على الثلث  
فانه ليس لهم ان يمنع من التسليم بعدها لان الوصية في نفسها صحيحة  
لمضادتها ملكه وانما منعت لحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم  
من جهة الموصي وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابية بالثلث فعليه  
ان على المقر دفع ثلث نصيبه يستحيانا وقال زرعي عليه نصف ما في يده  
قياسا لان اقراره بالثلث تضمن اقراره بمساواته اليه والتسوية في اعطاء  
النصف يعني له النصف فصار كما اذا اقر احداهما باخ ثالثهما وجه  
الاستحيان انه اقرار بثلث شايع في كل التركة فكان مقر له بثلث كل  
جزء من التركة فله ثلث ذلك ولا يلزمه اكثر من ذلك ولا له لو اخذ  
نصف ما في يده لانه حقه على الثلث لانه ربما يقر الابن الاخر به ايضا  
فياخذ نصف ما في يده فيصير نصف التركة وهذا بخلاف ما لو اقر احداهما  
بدين لغيره فانه يعطيه كل ما في يده اذا كان الدين مستقرا لما في يده  
لان الدين مقدم على الميراث فقد اقر ان رب الدين اخونه بما في يده  
وانما الموصي له فهو شريك الوراث فصاح مقربان شريكه وشريكه اخيه  
في الثلث فلم يسلم له شيء الا ان يسلم للورث مثلا في الهادية الدعي  
رجل ديارا على ميت فاقر احد ابنيه قال الفقيه عندي ان يؤخذ منه

ما يخصه من الدين وهو قول الشافعي والبخاري وابن ابي ليلى وسفيان  
الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول ابعد من الضرر وقال بعض  
المشايخ يؤخذ من حصته المقر جميع الدين وبه يفتي اليوم لكن قال  
مشايخنا زيادة نفي لا يشترط وهو ان يقض القاض عليه باقراره لا يخل  
الدين في نصيبه بل يخل بقض القاض عليه ونظير تلك المسئلة ذكرت  
في الزيادة وان اقر احد الورثة اذ اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين  
كان على الميت فانها تقبل وتسمع شهادة المقر ولو كان الدين يخل نصيبه مجرد  
اقراره لزم ان لا يقبل شهادته لما فيه من المزم قال صاحب الزيادات  
وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فائدة عظيمة انتهى وان اوصى بامه  
فولدت بعد موته اي الموصي فلهما اي الامه وولدها للموصي له ان يخرجها  
من الثلث لان الام دخلت في الوصية والولد تبعها حين كان متصلا بالام  
فاذا ولدت ولدا قبل القسمة والتركه قبل القسمة متفاد على حكم ملك الميت  
قبلها حتى تقضى ديونه وتنفذ منها وصاياه دخل الولد في الوصية  
في الوصية فيكونان للموصي له والاى وان لم يخرجها من الثلث اخذ الموصي  
الثلث منها اي من الام ثم اخذ منه اي من الولد فياخذ الموصي له ما يخص  
من الام ولا فان فضل شيء ياخذ من الولد عند الامام وعندهما ياخذ  
منهما اي من الام والولد على السواء لان الولد دخل في الوصية تبعا حال  
اتصاله بها فلا يخرج عن الوصية بالانفصال فتنفذ الوصية فيهما على  
السواء من غير تقدير في الاخذ من الام وله ان الام اصل والولد تبع والتبع  
لا يترحم الاصل ولا يجوز نقض الاصل بالتبع وفي جعل الولد شريكا معها  
نقض الوصية بالام فلا يجوز بخلاف البيع والعق لان تنفيذ البيع والعق في الولد  
لا ينقض شيئا في الاصل بل يبقى تاما صحيحا الا انه يخط بعض الثمن عن الاصل  
ضرورة مقابلته بالولد اذا اتصل به القبض وذلك جائز ولا بأس به لان  
التمتع بيع لا يشترط وجوده عند البيع وينعقد البيع بدون ذكره وان كان فاسدا  
هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول في  
بعد القسمة فهو للموصي له لان التركة بالقسمة خرجت عن ملك الميت فثبت  
الزيادة على خالص ملك الموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر  
القدوري انه لا يصير موصيه ولا يعتبر خروجه عن الثلث وكان للموصي له  
من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير الموصي له حتى  
يعبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي  
لم تدخل تحت الوصية وبقي على حكم الميت لانه لم تدخل تحت الوصية  
او الكتب كالولد في جميع ما ذكرنا **باب العتق في الميراث** الا عتاق  
في المرض من انواع الوصية لكن لما كان احكام مفروضة افرد به



على حدة واخره من صريح الوصية لانه الاصل العبرة بحال التصرف المتخير وهو  
الذي اوجب الحكم في الحال كانت خرا و هبتك فان كان التصرف المتخير  
الصحة فمن كل المال وان كان في مرض الموت فمن ثلثه اي ثلث المال والبراد  
بالنصف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع خرا ان الاقرار بالدين والمرض  
ينفذ من كل المال والشكاع في المرض يكون المهر فيه من كل المال والنصف  
المضاف الى الموت وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت خرا بعد موت او هذا  
لزيد بعد موت بقدر من الثلث وان كان هذا التصرف والصحة فالمعتبر  
ليس حال العقد بل حالة الموت ومرض صاحبه صفة منه اي من المرض كالصحة  
فقوله مرض مبتدأ خبره قوله كالمصحة اما ان كان كالمصحة لان حق الغرضاء  
والورثة لا يتعلق بماله الا في مرض موته كانشاء فالخبر في مرض الموت والموت  
وهو ان يبيع عبدا قيمته ما كان بمائة مثلا والكفالة والمدة وصية اي كما  
لوصية ووجه السبب قوله في اعتبار من الثلث اي حكم هذه التعريفات كحكم  
الوصية خرا بقدر من الثلث ومزاجه اصحاب الوصايا في الضرب لا انها  
وصية حقيقة لان الوصية ايجاب وهذه التعريفات متبخرة في الحال فان  
اعتق وحالي وصان الثلث عنهما اي عن العتق والمجاجة فالمجانبان اولي  
اي تقدم على العتق هذا ان قدمت المجاجة على العتق وهما ان العتق والمجاجة  
سواء ان اخرت المجاجة بان اعتق عبدا قيمته مائة ثم باع عبدا قيمته مائة  
بمائة وكما مال له سواءا يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فيعتق نصف  
العبد ويبقى في نصف قيمته وصاحب المجاجة ياخذ العبد الاخر بمائة ويخمس  
وهذا عند الامام وقالاها سواء في المستثنين له ان المجاجة اقوى لانه  
في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اوك وهو لا يحتمل الرفق بمزاجهم  
المجاجة وهما بقدر ان العتق اولي لانه لا يحققه الفسخ ولا اعتبار بالتقدم  
في الذكر لانه لا يوجب التقديم في النكاح الا اذا اتحد المستحق واستوفى الحقوق  
وان اعتق بين محابتين بان حالي ثم اعتق ثم حالي قسم الثلث فنصف الثلث  
للاولى اي للمجاجة ونصف الثلث بين العتق والمجاجة الاخيرة لان العتق  
مقدم على الاخيرة فيستويان وفي الهداية اذا حالي ثم اعتق ثم حالي قسم الثلث  
بين المحابتين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المجاجة الاخيرة قسم بينهما  
وبين العتق لان العتق مقدم عليها فالمجاجة الاولى مساوية للعتق المتخير  
عنها وهو يناقض الدليل المذكور من جانب الامام والجواب ان شرط انشاء ان  
تلتزم القياس النتيجة القياس لذاته وقياس المساواة ليس كذلك كما عرف  
في موضعه انتهى لكن يرد عليه ان المساوى للمساوى للثمن مساو ولذلك  
انتهى فيعود للضرورة اللهم الا ان يقال ان مساواة المجاجة الاولى والثانية من جهة رسالة  
الثانية للعتق المقدم من جهة اخرى حيث انفكذ الجهة اندفع المذكور فان حالي بين

عتقين بان اعتق ثم حالي ثم اعتق فنصف الثلث للمجاجة ونصف الثلث  
للعتقين بان يقسم الثلث بين العتقين العتق الاولى والمجاجة ولما اصاب  
العتق قسم بينه وبين العتق الثاني هذا عند الامام وعندهما العتق اولي في الجميع لانه  
لا يحققه الفسخ بوجه من الوجوه بخلاف المجاجة فانه لا يحققه الفسخ وان  
اوصى بان يعتق عبده المائة فلهك منها درهم بطلت الوصية  
عند الامام وعندهما يعتق عبده بما بقي لانه وصية بنوعه قربة فيجب  
تنفيذها ما امكن قياسا على الوصية بالخرج ولو كان مكان العتق شيء آخر  
اتفاقا بما بقي وله ان وصية بالعتق لعبد يشترى بمائة من ماله وتنفيذها  
فمن يشترى باقل منه تنفذ في غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية  
بالخرج لا يهاقرية محضة هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل فصار كما اذا  
اوصى لرجل بمائة فلهك بعضها يدفع اليه الباقي قال الزيلعي هذه المسئلة مبنية  
على اصل اخر يختلف فيه وهو ان العتق حق الله نعم عندها تقبل الشهادة فيه  
من غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعنده حق العبد حتى لا تقبل الشهادة  
فيه من غير دعوى فاختل المستحق وهذا البناء صحيح لان الاصل بان ثبت  
مغروفا لا يسيل الى انكاره وبطل الوصية بعتق عبده لوجوب بعد موت سيده  
فدفع بها اي بالجناية كان حق ولي الجناية مقدم على حق الموصى له وهذا  
العبد نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الموصى وملك الموصى باقي الى ان  
يدفع وبالدفع يزول ملكه فاذا اخذ عن ملكه بطلت الوصية كما لو اوصى  
او وارثه بعد موت الموصى بالدين وان قضي اي العبد بان اعطى الورثة  
الفداء لولي الجناية بمقابلته العبد فلو بطل الوصية لانهم كانوا متبرعين بالفداء  
انما جازت الوصية لان العبد يبرئ عن الجناية فصار كانه لم يجز ولو اوصى  
لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة اي صحة الموصى  
وادعى الوارث عتقه في المرض فالقول للوارث مع اليمين وصورة المسئلة  
ان اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد فافر الموصى له والوارث ان الموصى اعتق  
هذا العبد لكن قال الموصى له اعتقه في الصحة لئلا يكون وصية ينفذ  
من الثلث وقال الوارث اعتقه في المرض يكون وصية فالقول قول الوارث  
مع يمينه ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته اي العبد او برهن زيد  
على دعواه وهي عتقه في الصحة فينفذ من جميع المال والوارث ينكر بتحقيقه  
ثلث ماله غير العبد فله يثبت الاستحقاق لزيد بلو برهان فان لم يبرهن خلف  
الوارث لم يعلم ان موثقه اعتقه في الصحة وانما كان القول للوارث كانت  
العتق من الحواري فحكم بحدوثه من اقرب الاوقات لليقين بها واقرب  
الاوقات هنا وقت المرض وكان الظاهر شيئا هذا للوارث فكان القول  
قوله مع اليمين الا ان يفضل من الثلث شيء قيمة العبد لانه لا مزاج له وتقوم البينة



ان العتق في الصحة ان النابة بالبينة بمنزلة النابت بالمعينة نعم البينة  
انما تقبل من خصم والمتحقق العبد عنده ولكنه اي الموصى صر له ماثلث ختم  
في اقامتها لا ثبات حقه ولو ادعى رجل على الميت ديناً ادعى العبد عتاقه  
في صحته وصدقها الوارث سعى العبد في قيمته وقدفع الى الغريم عند الامام  
وعندها لا يسع لها معار العتق في الصحة لا يجوز التساوية وله ان يقول  
بالدين اقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال والاقارب العتق يعتبر من الثلث  
فيجب ان يبطل العتق لكنه لا يحتمل البطلان فيبطل معنى بجاوب السعاية عليه  
ولان يستثنى العتق في الصحة انما يصح اذا لم يوجد شغل الدين وقد وجد  
الدين هنا فمضى الاستناد فوجب رده بالدين ورده بسعاية وعلى هذا الحديث  
اذا مات الرجل وترك ابناً والى درهم فقال رجل على الميت الف درهمين  
وقال رجل هذا الف الذي تركه ابوك كان ورية على عند ابك وقال الابن  
صدقها فعنده الف بينهما نصان انه لم يظهر الوديعة الا والدين  
ظاهر معها فتخاضها ان كان اقرب بالوديعة ثم بالدين وقال الوديعة  
احق بها ثبتت في عين الف والدين ثبتت في الزمة او لا ثم ينقل الى  
العين فكانت اسبق وصاحبها احق كما لو كان المورث حياً وقال صدقنا  
وذكر في الهداية فعنده الوديعة اقوى وعندها سواء والاصح ما ذكرنا  
اولاً وبه ينطبق شروع الجامع الصغير وشروع المنظومة في الكافي  
وان اجتمعت وصايا وضائق الثلث عنها قدمت الفرائض كالحج والزكوة  
والكفارة وان اخرها اي الموصى الفرائض في الذكوة لان الفرائض من النقل  
فان تساوت الوصايا في الفريضة او غيرها بان كان جميعها نقلت قدم  
ما قدمه الموصى كان الظاهر من حال الموصى ان يبداه بما هو الاخر عنده  
والثبوت بالظاهر كالنابت بالنص وقيل ان تساوت في الفريضة تقدم  
الزكوة على الحج وهو ما ذكره الطحاوي وقيل بالعكس قال في الكافي تختلف  
الرواية عن ابى يوسف الحج والزكوة وقال في احد البراهين يبداه بالحج  
وان اخره لان الحج ينادى بالبدن والمال والزكوة بالمال فحسب فكان الحج اقوى  
فيبداه به وروى عنهما تقدم عليه الزكوة بكل حال لان حق الفقير ثابت  
والحج فخص حق الله تعالى فكانت الزكوة اقوى ويقدم الحج والزكوة  
على الكفارات في القتل والطهار واليمين فرجها انما عليها فقد جاء  
فيها الرعيه ما لم يأت في كفارة فقال قال الله تعالى ومن كفر فان الله  
غنى عن العالمين وقال الله تع والذين يذكرون الذهب والفضة  
ولا ينفقونها في سبيل الله فيسرفهم بعذاب اليم وغير ذلك من الاخبار  
وتقدم الكفارات على صدقة الفطر لورود القرآن بوجوبها بخلاف  
صدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية للاتفاق في وجوبها

والاختلاف في وجوب التضحية وهو متفق على وجوبها الى التقديم على و  
هذا القياس يقدم بعض الواجبات على بعض كالنذر يقدم على الاضحية لان  
النذر ثابت بالكتاب ومنها وان اوصى اوصى بحجة الاسلام اجماعاً ان الورثة  
عنه اي عن الموصى رجلاً من بلده الذي يحج ذلك الرجل عنه حال كونه راجعاً  
لان الواجب عليه ان يحج من بلده فيجب الا حجاج عنه كما وجب لان الوصية  
لا ربه ما هو الواجب عليه وانما شرط ان يكون راجعاً لانه لا يلزمه ان يحج ما  
فوجب الحجاج عنه على الوجه الذي لزمه ان وقت النفقة للحجاج من بلده  
راجعاً والاي ران لم تفت النفقة فمن حيث نف النفقة وفي القيس لا يحج  
عنه لانه اوصى بالحج بصفة وقد عدت وجه الاستحسان اننا علم ان  
عرضه تنفيذ الوصية فنقد ما امكن وان حجاج حاجات الطريق اوصى  
ان يحج عنه حج من بلده عند الامام وزفر لان عمله قد انقطع عمله الامن  
ثلاث والخروج الى الحج ليس من الثلثة فظهر بموته ان سفره كان سفر الموت  
لا سفر الحج فكان في هذا المعنى كنه وجه للتجاسة اذا مات يحج عنه من بلده  
فكذا هنا وعندهما من حيث مان استحسان لان السفر بينة الحج وقرب  
وقد وقع اجماع على الله لقوله تع ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله  
ثم يدركه الموت فقد وقع اجماع على الله ولم ينقطع بموته فيكتب له مبرور  
فتدبر من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج  
بنية التجارة لانه لم يقع قرية فيحج عنه من بلده وعلى هذا الحديث  
اذا مات الحاج عن غير في الطريق فيحج عنه ثانياً من وطنه عند الامام  
وعندهما من حيث مان باب الوصية للقارب وغيرهم انما اخبرنا  
الباب عما تقدمه لان المذكور هذا الباب احكام الوصية لقوم مخصوصين  
والمذكور فيما تقدم احكامها على العموم والخصوص ايداناً للعموم جار  
الاستحسان ملاصقة قدم الوصية للحاج على الوصية للقارب تبعاً لما  
في الهداية وكان حق الكلام ان يقدم الوصية للقارب على الوصية للحاج  
نظراً الى ترجحة الباب واجاب عنه في الفاية الواو لا تدل على الترتيب  
بان الواو لا تدل على الترتيب وان التقديم في الذكر اهتماً بما امر الجار على حل  
الجار على الملاصق هو مذهب الامام وهو القيس وقد حمل قوله عليه السلام الجار  
احق بصيغته ومع الحديث ان الجار احق بالشفعة اذا كان ملاصقاً عندها  
جار الانسان من يسكن محله ويجمعهم مسجداً اي مسجد المحلة لان الكل  
يسمى جيراناً عرفاً قال عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وفسر  
كل من سمع النداء وكونه للقصور البر والجار لا يختص بالملاصق بل  
بالمقابل مقصود كبر الملاصق غير انه لا بد من نوع اختلاف فان جمعهم  
مسجد واحد فقد وجبه الاختلاف واذا اختلفوا في المسجد زال الاختلاف



وقال الشافعي الموار إلى أربعين دارا قلنا هذا الخبر ضعيف فقد قطعوا في رواية  
ويستوي فيه أي لفظ الجار الساكن والما لك والذكر والأنثى والمسلم والذمي  
والصغير والكبير كذلك وإنما دخل المذكورون في لفظ الجار لصداقتهم  
لغيره ويشترعوا ويدخل فيه اليد الساكن عنده كان مطلق هذا الاسم يتناول  
ولا يدخل عندها لأن الوصية له وصية لموكله وهو ليس بجار بخلاف القن  
المكاتب فإنه لا يملك ما في اليد إلا بملكه الأيسر أنه يجوز له أخذ الزكاة  
إذا كان موكله غنيا بخلاف القن والمدير وام الولد والأرملة تدخل لأن سكناها  
مضافة إليها ولا تدخل التي بغيره لأن سكناها مضافة إليها وإنما هي تبع فلم  
تكن جارا مطلقا وصهره من هو ذم وحرم من أمه من هو كونه عليه السلام  
لما تزوج صفية اعتق كل من ذلك من ذم وحرم منها أكراما لها وكانوا  
يسمعون أصهار النبي عزم وهذا التفسير اختيار محمد بن عبد الله وفي الصحيح  
الأصهار أهل البيت المرأة ولم يبقه بالمحرم وفي الكافي وإنما دخل في الوصية  
من كان صهر للموصي يوم موته بأن كانت المرأة منكوبة له عند الموت  
أو معتدة عنده بطلاق رجعي لأن المعتدة حالة الموت حتى لو مات الموصي المرأة  
في نكاحه أو عدته من طلاق رجعي فالطهر يستحق الوصية لأن الطلاق  
الرجعي لا يقطع النكاح وإن كانت في عدة من طلاق بائن أو ثلث لا يستحقها  
لأن انقطاع النكاح توجب انقطاع الصهرية انتهى وختمه من هو ذم  
وإن رحم محرم منه كالأزواج البنات والأخوات والعمات والخالات لأن  
الكل يمتحن خنا وكذلك كل ذي رحم محرم من أزواجهن عند محمد لأنهم  
يتمون لختاننا وقيل هذا في عرفهم وأما عزضا فلا يتناول الأزواج المحارم  
ويستوي في ذلك أي في الصهر والختن الحر والعبد والأقرب والأبعد لأن  
اللفظ يتناولهم جميعا وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأرحامه وذو قرابته  
وأنسابه الأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه يعني إذا وصى إلى أقاربه  
وأقربائه أو ذوى قرابته أو أرحامه أو ذوى أنسابه لكون  
الوصية للأب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه أي في كل  
واحد من هذه الألفاظ الوالدان والولد والوارث ويكون للثنتين فصلا  
هذا عند الإمام ويستوي فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى  
والمسلم والذمي وفي الخبر روايتان وكذا في ولد الولد ففي ظاهر الرواية عن  
الإمام أنهم يدخلون في رواية عن الشيخين أنهم لا يدخلون وأن لم يكن  
ذو رحم محرم منه بطلت الوصية عند الإمام لأنه ثبت أن الوصية منه  
معدوم فكانت باطلة وتكون الوصية للثنتين فصلا إذا كانا اخت  
الميراث والجميع في الميراث اثنتان فصلا فكذلك الوصية وعندها يدخل  
في الوصية من ينسب إليه أي الموصي من قبل الأب أو الأم إلى اقتراب له

بأن أسلم أو أدرك الإسلام وإن لم يسلم قبل بشرط إسلام الأب أو وصي وقيل  
لا بشرط ولكن بشرط أدركه للإسلام حتى لو وصى على نفسه لزمه قرابته  
فمن شرط الإسلام يصر الوصية إلى أولاد علي رضي الله عنه لا إلى  
أولاد أبي طالب ومن لم يشترط طهر فيها إلى أولاد أبي طالب فيدخل فيها أو كره  
عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد عبد المطلب بالاجماع لأنه لم يدرك الإسلام  
فمن له عمان وخالات الوصية لعميه يعني أو الوصي إلى أقاربه وله عمان  
وخالات الوصية لعميه عند الإمام لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب كما في الأثر  
وعندها لكل من سواه فيقسم بينهم أرباعا لأن لهم القرب يتساوون  
ولا يعتبر الأقرب ومن له عم وخالات نصف الوصية لعمه ونصف الخاليتين  
لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع وأوله في الوصية والأثر اثنتان فيكون الواحد  
النصف الآخر ولا يستحوله أقرب من الخالين فكان لهما وإن كان له عم واحد  
فقط فنصفها أي الوصية له أي للعم لأنه لا بد من اعتبار الجمع فيه ويرد النصف  
الأخر من الثلث إلى الورثة لعدم من يستحقه لأن النصف جمع وأدناه اثنتان  
في الوصية فلهذا يعطى له النصف والنصف الآخر الورثة وإن كان له  
عم وعمه وخالات الوصية للعم والعم على التسوية سواء قرابتهم  
وقرابة العمومة أقوى من قرابة الخوالة والعمه وإن لم يكن وأنه يمتحن حقيقة  
للوصية كما لو كان القريب دقيقا وكافرا وعندها الوصية لكل على  
السوية في جميع ذلك كما عرف من مذهبهما أنها لا يشترط أن الأقرب  
فالأقرب كما اشترط الإمام وأهل الرجل زوجته عند الإمام يعني إذا وصى  
لأهل رجلهم لزوجته وعندها أهل الرجل من بعدهم ونفسهم نفقة  
يعني عندهم أهل الرجل من كانوا في عياله ويلزمه نفقتهم اعتبارا للمنفق  
المؤبد بالنفس وهو قوله تعالى وأتوفى بأهلكم جميعين وقال الله تع  
فنجينا وأهله وأمرته والمراد من كان في عياله وللامام وقوله تع وسار  
بأهله أي زوجته بنت شعبة عم ومنه قوله تع تأهل بيعة كذا أي تزوج  
والطلاق ينصرف الحقيقة المستقلة كما في الهداية وأهل بيته يعني إذا  
أوصى لأهل بيته فلهذا هل بيته فيدخل فيه كل من ينسب إليه من أبائه  
إلى اقتراب له من الإسلام ويدخل فيه أوكاد البنات كأولاد الأخوات  
والأخوات من قرابته أمه لأنهم لا ينسبون إليه وإنما ينسبون إلى آبائهم وأبوه  
وحد من أهل بيته لأن الأب والمجد يهذان من أهل البيت وأهل بيته  
من ينسب إليه من جهة الأب لأن النسب إنما يكون من جهة الأب  
وجسده أهل بيت أبيه دون أمه لأن النسب يتجسد بابيه فصلا  
كأنه بخلاف قرابته حيث يدخل فيه ما كان من جهة الأم أيضا لأن  
الكل يستموت قرابة والوصية مبتدأ لبي فلهذا وهو صلب جملة  
وهو أب صلب حال من المضاف إليه المذكور خاصة خبره فلهذا يدخل فيه  
الأنثى لأن حقيقة هذا اللفظ إنما هو للذكور وهذا رواية عن الإمام وعنده



رواية اخرى عن الامام يدخل فيه الاثبات ايضا لا كالدخول في حيز الاثبات وبين  
فله راقا تغلب او مجازا رادة الفروع والوصية كورثة قد نزلت كمثل  
حظ الاثبات لان الاسم مشتق من الوراثة فاذن بان قصد التفضيل وهي  
في الاولاد المورث للذكر مثل حظ الانثيين فكانت الوصية كالميراث من حيث  
ان النصيب على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ماخذ الاستيفاء  
ولو اوصى تولد فلان للذكر ولا نفي على السواء لان الولد ينظم لكل  
ولا يدخل اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب لان الولد حقيقة يتناول  
ولد الصلب وتدخل فيه الاثبات حتى اذا كان له بنات صلب وبنات فوصية  
للبنات عملا بالحقيقة ما امكن العمل بها ويدخلون اي اولاد الابن عند عدمهم  
اي اولاد الصلب لانه لما تعدى العمل بالحقيقة صير الى المجاز بخلاف المسئلة  
الاولى دون اولاد البنات وانما لا يدخلون مطلقا لان اولاد البنات بما ينسبون  
الى اسمهم كمال الشايع بنو ابينا ثانيا وبناتنا بنوهن ابنا الرجال  
الا بعد وان الوصية لابي فلان وهو اي فلان ابوقبله كبن تيم مثالا  
لا يحصون كثرة اي الوصية باطله لانه لا يمكن نصيبه في حق الكل لعدم  
احصائهم فتبطل الوصية لتعدد الصرف وان اوصى لابيهم وعمي بهم  
او زمناهم واراملهم فللعن والفقيه والذكر والاثبات ان كانوا ان الموصي  
لهم يحصون لان الوصية بملك وامكن تحقيق معنى التملك في حقهم  
فيلحق الاحصاء عند ابي يوسف ان لا يحتاج من بعدهم الى حساب  
ولا كتاب فان احتج بالذلك لم يحصون وهذا هو السير وقال  
بعضهم هو مفوض الى راي القاضى كذا في شروع الهداية والفقهاء  
منهم خاصة ان كانوا لا يحصون لان المقصود من الوصية القرية  
وهذه الاسماء اعني الايتام وما بعده تشترى تحقيق الحاجة فتعمل على  
الفقر وان اوصى لمواليه في اي الوصية لمن اعتقهم في الصحة او  
المرض ولا وهم اي اولاد المعقنين من الرجال والنساء واقاقة قبل الوصية  
او بعدها سواء ولا يدخل فيه المديون وامهات اولادهم وعن ابي يوسف  
انهم يدخلون كنسب الاستحقاق كزعم في حقهم بحيث لا يحق  
الفسخ فنسبوا الى الولاة كالمعقنين ولا يدخل فيها مولى المولاة لان  
ولاة العتاقة بالعتق ولا المولاة بالعقد فهما معيان متغيران  
فلا ينظمهما لفظ واحد بخلاف اولاد المعقنين لانهم ينسبون الى المعقن بوسيلة  
ابائهم بولاة واحد ولا يدخل مولى المولى الا عند عدمهم او عدم المولى  
كانهم ليس الموصى حقيقة فهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلب فله يتناولهم  
الاسم الا عند عدم المولى حقيقة كما مر في ولد الولد مع وجود الولد او  
عدمه وتبطل الوصية ان كان له اي الموصى معقنون بكسر التاء و  
معقنون بفتح التاء يعزاد اوصى لمواليه وله موالا اعتقهم وموالا اعتقوه  
فالوصية باطله لان اللفظ مشترك في عموم له ولا قرينة ولا يدل

على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النفي والاثبات واختار شمس  
الائمة وصاحب الهداية انه يعم ان اوقع في حيز النفي كما لو حلف لا يكلم مولى فلان  
حيث يتناول الجميع والجواب عند قول عامة الاصحاب كما في العناية ان تركت  
الكلام مع المولى مطلقا ليس لوقوعه في النفي بل كالمحال على اليمين بعضه لهم  
وهو غير مختص وقد قرأ في التفسير بما كثر يد عليه فان قيل سلمنا ان لفظ المولى  
مشترك وحكمه التوقف فكيف حكم بطلانها قلنا ان ذلك فيما ادرامات الموصي  
قبل البيان والتوقف في مثله لا يفيد فان قيل الترجيح من جهة اخرى ممكن وهو ان  
مشتر المانع واجب الى المولى الذين اعتقوه وانما فضل الانعام في حق الذين اعتقهم  
هو مندوب اليه والصرف الى الواجب اولى من الصرف الى المندوب كما هو المروي  
عن ابي يوسف بهذا المعنى قلنا اجيب بانها معاوضة بجهة اخرى وهي  
جريان العرف بالوصية للفقراء والغالب في المعقنين بفتح التاء ان يكونوا اقرب  
في المعقنين بكسر التاء الغالب ان يكونوا اغنياء والمورث عرفا كالمشروط  
بشرط كما هو المروي عن ابي يوسف بهذا المعنى قلنا اجيب بانها معاوضة  
بجهة اخرى وهي جريان العرف بالوصية للفقراء والغالب في المعقنين بفتح  
التاء ان يكونوا اقربا في المعقنين بكسر التاء الغالب ان يكونوا اغنياء والمورث  
عرفا كالمشروط بشرط كما هو المروي عن ابي يوسف بهذا المعنى وامل الجمع اثنتان  
في الوصايا كالمورث بينات الوصايا اخت الوارث وقد ورد النص في القرآن  
باطلاق الجمع في الوارث فقلنا في الوصايا ان اقل الجمع فيها اثنتان ايضا جمل على  
ما ورد به النص في الوارث ان الوصية بالخدمة مستحقة ان الوصية بالخدمة مستحقة  
لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في بيان الوصايا المتعلقة  
بالاعيان واخر هذا الباب من جهة ان المنافع بعد وجوب الاعيان لوافق  
الوضع الطبع وتصح الوصية بالخدمة عبده وسكن داره وبغلتها اي العبد  
والارادة معينة كسنة او سنتين متدوا وابد لان المنفعة تحتل التملك  
بيد وعين بدل في حال الحيوة فتحتل التملك بعد المالك كالايمان دفعا  
للاحتاجة وهذا ان الموصى يفي العين على ملكه حتى يجعله مشغولا بتصرفه  
موقفا على حاجته وانما تحدث المنفعة على ملكه كما يتصور الوقوف عليه  
المنفعة على حكم ملك الواقع ويجوز موقفا ومدبرا كالعارية وهذا الجدة  
الميراث فالارث لا يجري في الخدمة بدون الرقبة لان الوارثة خله فانه تفسيرها  
ان يقوم الوارث مقام المورث فيما كان ملكا للمورث وهذا انما يتصور فيما  
يبقى وقتين والمنفعة لا تبقى ووقتين فاما الوصية فاجاب ملك بالعقد  
كالاجارة والاعارة وكذا الوصية بعتل العبد والارث لا يبدل المنفعة فاخذت  
حكمها فان خرج ذلك المذكور من رتبة العبد والارث من الثلث سلم الى الموصى له بخدمته  
وسكنائه وفيها لان حق الموصى له في الثلث لا يرد اجماع الورثة والارث وانما يخرج من  
الثلث قيمته الدار عينها اذنا وتها ميا في العبد يومين لهم ويوم له لان حق الموصى  
له في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعبد ولا يمكن قسمة العبد اجزاء



لأنه مما يحتمل القسمة ففرضنا المصوبات هذا إذا كانت الوصية غير موقوفة وإن كانت  
موقوفة بوقت كالسنة مثلا فإن كانت السنة غير معينة تخدم الورثة يومين  
والموصى له يوما إلى أن يمضوا ثلث سنين فإذا مضت سلم إلى الورثة لأن الوصى  
له استوفى حقه وإن كانت معينة فإن مضت السنة قبل موت الموصى بطلت  
الوصية وإن مات قبل مضتها تخدم الموصى له يوما والورثة يوما إلى أن تمض  
تلك السنة فإذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات الموصى بعد مضتها بعدها  
بخلاف الوصية بسكنى الدار إذا كانت لا تخرب من الثلث حيث تقسم بين الدار والورثة  
لأنه لا تنفع بها إلا مكان قسمة عين الدار أجزاء وهو على التسوية بينهما زمانا  
وإذا توفي المصوب بوقت قديم أحدهما زمانا ولو اقتسموا الدار بينهما من حيث الزمان  
يجوز أيضا لأن الحق لهم ألا أن الأول أولى لكونه أعدل فإذا مات الموصى له  
ردت إلى الوصية من العبد والدار إلى ورثة الموصى لأن واجب الحق للموصى له  
يستوفى المنافع على حكم ملكه فلا تستقل إلى وارث الموصى له لا تتحقق ابتداء  
من ملك الموصى ثابت في الحال فلا يتصور تملك الموصى له بعد موته ومن أوصى له  
بقلة الدار والعبد يجوز له السكنى والاستخدام على الأصح لأنه أوصى له بالقلة  
وهي الدار والعبد والتأثير وهذا استيفاء المنفعة نفسها ولا تشك فيهما متغيران  
وبينما وتوفي حق الورثة فإنه لو ظهر بين يمينهم أدلة من القلة بأكثر مما  
منه بعد استغلاطها بخلاف ما إذا استوفى المنافع نفسها وقوله في الأصح  
بأن احتراز عما قال بعضهم يجوز له السكنى والاستخدام كان المقصود بالمنفعة  
وهي حاصلة بهذين الطريقين ولا يجوز لمن أوصى له بالحزمة في العبد والسكنى  
في الدار أن يواجر العبد والدار وقال في قوله ذلك لأن تملك المنفعة بعقد يشترط  
إلى ما بعد الموت كتملك المنفعة في حال الحياة ولو تملك المنفعة بالاحتياز  
في حال الحياة تملك أجزائه وكذا إذا تملك المنفعة في حال الحياة بالوصية بعد  
وإذا كان المنافع كالأعيان عنده لما تم خلو المستعير عنه لا يملك المنفعة  
لأنها أيا حصة الاستفاد عنه ولهذا لا يتعلق بها لزوم ولنا أن الموصى له ملك  
المنفعة بغير عوض فله تملكها من غير عوض كالمستعير فإنه لا تملكها إلا  
وذلك لأن المستعير مالك للمنفعة إذ التملك في حال الحياة أقرب إلى الجواز  
بعد الممان وإذا احتملت المنفعة التملك بعد الموت بغير عوض فلا تخفى ذلك  
في حال الحياة أولى وإن أوصى له بثمره بستانه لما أن الموصى وفيه الثمران ثمرة  
أي للموصى له وهذه الثمرة الموجودة فقط أي لا ما يحدث بعدها وإن زاد  
أو زاد في تلك الوصية فقط أي أنه لا يوصى له في أي الثمرة الموجودة وما  
يستقبل مطبق على الظاهر على قوله وهو لا يستحق الثمرة الموجودة وما يحدث  
من الثمرة في المستقبل بل بالثابت في لفظ الموصى وإن أوصى له بقلة بستانه  
فله الموجود وما يستقبل وحاصله أنه إذا أوصى له بالقلة لم يخصها دائما  
والفرق بينهما أن الثمرة لهم للموجود عرفا فلا يتناول وما سجدت بعد الآ  
بالفزيد على ذلك كالأجرة وحجوه إنما القلة فينظم الموجود وما يكون بعرض

أن يوجد مرة بعد أخرى كما يقال في العرف فلو كان كل من قلة بستانه وارثه أو داره  
فيصد على ما يشفع ينتفع به في الحال وفي المستقبل وإن أوصى له بصوف عنده  
أو لبستها أو الغنم أو دارا أو دارا فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط سواء قال  
أبدا ولم يقل أي الموصى له ما يوجد من ذلك الموصى به ما في بطنها من الأوكاد  
وما في ضرعها من اللبن وما على ظهرها من الصوف يوم مات الموصى سواء قال  
أبدا ولم يقل لأنها إيجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الأشياء يومئذ الفرق بينها  
وبين ما تقدم أن الصوف والولد واللبن الموجودات يصح استحقاقها بالعقد  
فإنها ملك تبعاً لكل يصح استحقاقها بعد الوصية فأما الثمرة والقلة المعدومة  
فيصح استحقاقها بعد المزاولة والمعاملة فلا يستحق بالوصية أولى  
**وصية الذمي** أي أوصى له ذمي عقيب وصية المسلم لما أن أهل الذمة ملحقون  
بالمسلمين في المعاملات ولو جعل ذمي دار بيعة أو كنيسة في صحته ثم مات ذمي  
ميراثا أمّا عند الإمام فلا يورثها بئرلة الوقف ووقف المسلم يورث عنه فهذا  
وأما قلنا يورث عنه لأنه غير ذمي عنده وأما عندنا فالوصية باطلة لأن هذا  
موصية حقيقة وإن كان في معتقدهم قرية والوصية بالمعصية باطلة لأن تنفيذها  
تقريب المعصية ولو أوصى به أي جعل داره بيعة أو كنيسة لقوم مسلمين جاز  
الأبصار من الثلث اتفاقاً لأن في الوصية معنى التملك ومعنى الاستخلاف وللموصى  
ولاية كليهما كذا يجوز في غير المسلمين بأن أوصى لقوم غير مخصوصين هذا  
عند الإمام خلافاً لما قاله من أنها باطلة إلا أن يوصى المقوم بأعيانهم والحاصل أن  
وصايا الذمي على أربعة أوجه أحدها أن يوصى بما هو معصية عندنا وعندهم  
كالوصية للكنائس والتماثيل فهذا لا يصح إجماعاً إلا أن يكون المقوم بأعيانهم  
فتصح تملكها من الثلث فإن كانوا لا يحضرون لا تصح تملكها لأن التملك من الجاهل  
لا يصح ويمكن تصحيحها قرية لأنها معصية عند الكل وثانيها أن يوصى بما هو معصية  
عندهم قرية عندنا كما لو أوصى أن يجعل داره مسجداً وليس في المساجد أو أن  
بالبحر فهي باطلة بالإجماع اعتباراً لا تقارحاً لأننا نعلمهم بديانتهم وثالثها  
أن يوصى بما هو قرية عندنا وعندهم كما لو أوصى بثلث ماله للفقراء والمساكين  
أو لعتق الرقاب أو ليعتق في بيت المقدس فمن صححته إجماعاً لا تفادى الكل على كون  
ذلك قرية ورابعها أن يوصى بما هو قرية عندهم معصية عندنا كما لو أوصى أن  
يجعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار يشرح فيه آتية أو يدبج الخنزير ويطعم  
المسكين فهي صححة عند الإمام سمي قوماً ولم يسم وقالوا باطلة إلا أن يسمي قوماً  
بأعيانهم لها الأذهن وصية بمعصية وفي تنفيذها تقرير الوصية والتبديل في المعنى  
ردّها لا يبرها فوجب القول بالبطالان ولما أن المعتبر بديانهم في حقهم لأننا أن نقرهم  
ما يدنون وهي قرية عندهم فيصير الأبدى أنه لو أوصى بما هو قرية حقيقة معصية  
عندهم لا يجوز الوصية اعتباراً لديانتهم فكذلك عكسه وتصح وصية مساناً وإن  
له في دارنا بكل مال مسلم أو ذمي لأن القصر على الثلث شرعاً لثمة الورثة حتى تنفذ بطارتهم



وليس لورثته حق من شيء من أمواله والجزء على جهة عصوم لا يصلح ريلوا  
على المحرقة غير معصوم إذ حق أهل الحرب غير معصومة حتى لو كانت ورثته في دار  
الاسلام بامان أو بدمة يتقدر بقدر الثلث لمقتضى وان اوصى الى المستأمن ببعضه  
أو ببعض ماله ثم مات رد الباقي من ماله الى ورثته الذين في دار الحرب لأن الرد الى ورثته  
الذين في دار الحرب وقد قلتم بانهم ليس حق من شيء من الوصية كما في المستأمن مادام في دارنا  
نسواء كانت الوصية من مسلم أو من لانه مادام في دارنا فله حكم أهل الذمة في المعاملة  
حتى يصبح منه عقد عند التملك في حال حيوته ويصح تبرعه في حيوته فكذا بعد  
ممانته انه لا يجوز لانه من أهل الحرب لانه بقصد الرجوع ويمكن منه بخلاف الذي  
صاحب الهوى وهو الذي يتبع هوى نفسه ميل للبدعة وان لم يكن يهودا أي يحكم  
بغير ما ارتكب من الهوى فهو كالمسلم في الوصية لانا انما نثبتنا الاحكام على ظاهر  
الاسلام والآي وان لم يكن كذلك بل حكم بغير ما ارتكبه من الهوى فكلما لم يرد  
فيكون على الخلاف المروي بين الامام وصاحبيه في عرفاته قال في الكافي ووصايا  
المرتدة بالاجماع كالدنية لانها تبقى على الردة ولا تقبل عندنا انتهى وفي المنع والمرتدة  
في الوصية كالدنية لانها تبقى على الردة ولا تقبل فتصح وصاياها قال في الهداية  
وهو الاصح لانها تبقى على الردة بخلاف المرتدة لانه يقبل او يسلم قال في النهاية وذكر  
في صاحب الكتاب في الزيادة على خلاف هذا وقال بعضهم لا يكون بمنزلة الذمية وهو  
الصحيح فلا تصح منها وصية قلت والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال  
هناك وهو الصحيح وقال هنا الاصح وهما وجهان في كذا في العارية والرق بيننا  
وبين الذمية ان الذمية تقر على اعتقادها ولا شبه ان تكون كالدنية فيجوز  
صحتها لانها لا تقبل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها فكذلك الوصية وذكر في الزيادات ان  
من ارتد عن الاسلام الى النصرية او اليهودية او المجوسية فحكم وصاياه حكم من  
انقل اليهم فاصح منهم صح منه وهذا عندهما واما عند الامام فوصية مؤمنة  
ووصايا المرتدة نافذة بالاجماع لانها لا تقبل عندنا انتهى فليزيد ما ذكرنا عن المنع  
ان دعوى الاجماع على كون وصيتها نافذة محل نظر فليست بل ووصية الذمي تعتبر من  
الثابت ولا يصح لو ارتد كالتزامه أهل الذمة احكام المسلمين فيما يرجع الى المعاملات  
فيجوز عليهم احكامه كما في وصية المسلم ويجوز وصية الذمي من غير ملته كوصية  
نصراني ليهودي وبالعكس كالكفر ملته واحسن لا يجوز وصية لغيري في دار الحرب  
لان اختلاف الدارين يمنع الاثر فكذلك الوصية لانها تحت الميراث كما تقدم **باب**  
**الوصية** لما فرغ من بيان الوصية له تشرع في بيان احكام الوصية اليه وهو الوصى  
لان كتاب الوصايا ينظمه ايضا واما قدم احكام الوصى له لكثرتها وكون  
الحاجة الى معرفتها امس ومن اوصى الى رجل فقبل في جهة ورد الوصية في غيبة لا يرد  
لان الوصية ان معتد عليه فلو صار رد في غير وجهه سواء كان في حيوته او بعد  
ممانته صار من غير ذلك لان مقتضى فعله اعتبار لرد في غيبة ويبقى وصاياه كما كان فان قيل  
مال الفرق بين الوصى له والموصى اليه وان رد الوصى له بعد قبوله وبعد موت الوصى

يعتبر رد الوصى اليه قلنا ان تقع الوصية له الوصى له نفسه بخلاف الوصى اليه  
فان تقع الوصية راجع الى الوصى فكان في ردده بغير اضرار عليه وهو لا يجوز فلهذا  
قلنا لا يعتبر ردده دفعا للضرر عن الوصى وان رد في وجهه أي وجه الوصى برتد لانه  
ليس للوصى ولاية الزامه التفرق ولا عن ودرينه فتوقف على قبوله وان لم يقبل أي  
الموصى اليه ولم يرد بل سكت حتى مات الوصى فهو الوصى له بمقتضى القبول بعد  
لانه ليس للوصى ولاية الزام في غير محله وان باع الوصى شيئا من التركة ولم يبق  
رد وان كان غير المبالاة بقاءه فصار بغير التركة كقبول الوصية وينفذ بغيره وان  
لم يكن عالما بالايضا بخلاف الوكيل ان لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا ينفذ البيع  
فلا يكون من غير علم قبوله فان رد الوصى الوصاية بعد موته أي موت الوصى قبل  
صحي مالم ينفذ فاض ردده ولم يخرج من الوصاية لما قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل  
ولا يبطل الايضا لانه فيه ضرر بالميت وضرر الوصى في ابقاءه بجور بالشراي الا ان  
القاضي اذا خرج من الوصاية يصح لانه يجتهد فيه فكان له اخراجه بعد قبوله  
لا قبل كما بينا ان له اخراجه بعد قبوله حتى اذا رأى غيره اصالح كان له عزله و  
نصبه غيره وربما يعجز عن ذلك فيتضرر ببقاء الوصية فيدفع القاضي الضرر عنه  
وينصب الضرر حفاظا للميت يتصرف فيه فيندفع الضرر من الجانبين ولو قال لا قبل  
بعد ما اخرج القاضي لا يلتفت اليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج القاضي  
وان اوصى الى عبد او كافر او فاسق اخرج من الوصية ونصب غيره أي اذا اوصى الى هؤلاء  
المدكوريين اخرجهم القاضي عن الوصاية ويستبدل بغيرهم مكانهم وذكرنا في رد الوصى ان القاضي  
يخرجهم عن الوصية وهذا ان الوصية كانت لهم صحيحة لان الاخراج يكون بعد  
ويدل عليه ما في السراجية وقوله اذا اوصى الى عبد او ذمي او فاسق اخرجهم القاضي  
عن الوصاية ولو نصر فقبل الاخراج جاز انتهى وذكرنا في اصل ان الوصية بطلت  
لعدم الولاية لهم ووجه الصحة ثم الاخراج كما ذكره الزيلعي ان اصل النظر ثابت لقدرة  
العبد حقيقة ولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره على ما عرفنا من اصلنا وولاية الكافر  
في الجملة لانه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على اذنه المولى ويمكنه بعدها واما  
المعادن الدينية الباعثة على ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالجناية  
فيخرجهم القاضي عن الوصية وبقية غيرهم مقامهم ايهام للنظر وشرط في الاصل ان  
يكون الفاسق محو قامة عن المال لا يقدر بذلك في اخراجه مستبدله بغيره بخلاف  
ما اذا اوصى الى مكاتب غيره حيث لان المكاتب في منافقه كالحرة وان عجز بعد ذلك  
فالجواب فيه كالجواب في القن وان اوصى الى عبد فان كان كل الورثة صغار اصح  
الا يضاء عند الامام لانه محاطب مستبدل بالصرف فيكون اهل الوصية صاياه وليس كذلك  
عليه ولاية فان الصغار وان كانوا اهل الوصية لانه نظر في منافقة خلوا والحملا  
وهو القياس وقيل قولنا مستطاب ويرد مع الامام مرة مع أبي يوسف ووجه  
القياس ان الولاية متقدمة كما ان الرق ينافيها ولا ينافيها في اثنان الولاية للمملوك  
على المالك وهذا قبل المشرع ووجه ما ذكره الامام من بيان انه وان كان فيهم أي  
في الورثة كبير بطل الايضا الى عبد نفسه اجماعا لان الكبير ان يمتنع العبد من التفرق



او يبيع نصيبه فبمنعه المشتري عن التصرف فيمنع عن الوفاء بحق الوصاية ولو كان الوصي  
عاجزا عن القيام بالوصية اي امورها ضم القاضى اليه الى العاجز عيرة كان في الضم  
رعاية الحقين حق الوصي وحق الورثة لان تكميل النظر يحصل به لان النظر يتم باعانة  
غيره ولو تنكح الوصي الى القاضى ذلك فلا يجلب حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكى  
قد يكون نكاحا با تخفيف على نفسه وان كان الوصي قادرا على القيام بامور الوصاية ايضا  
لا يخرج عن صفة المجهول فاعله المنسوب منه هو القاضى وان شكا اليه الورثة  
كلهم او بعضهم منه فمن الوصي ما لم يطهر منه حيانة قال الزيلعي لو كان قادرا على  
التصرف وهذا ايضا ليس للقاضى ان يخرج به لانه مختار الميث ولو اختار غيره كان دونه  
فكان ابقاؤه اولى الا يرى انه يقدم على ابي الميث لعم وقور شفقتة فاولى ان يقدم على  
غيره وكذا اذا انتكحت الورثة كلهم او بعضهم الوصي اليه لا ينبغي ان يعزله حتى يرد له  
منه حيانة لانه يستفاد الولاية من الميث عزانه اذا ظهرت منه الحيانة فانت الامة  
والميث اما اختاره لاجلها وليس من النظر ابقاؤه بعد فوتها وهو لو كان حيا لخرجه  
منها فينوب القاضى منابه عند عجزه ويقوم بعم مقامه كانه مات ولا وصي له ولم يذكر  
ما اذا فعل القاضى بالسيرة وعزل الوصي لعدل المختار هل ينزل ام لا وذكر ذلك ق  
صينان في فتاواه حيث قال وصي الميث اذا كان عدة كافيا ولو عزله ينزل وكذا  
لو عزل القاضى لعدل الكافي ينزل كما ذكره كذا ذكره شيخ الامام المعروف بخوارزمي  
وقال ابن الشحنة في شرح الوصاية وفي وسائط المحيط ان القاضى يصير جارا انما  
قال وعند بعض المشايخ لا ينزل العدل الكافي بعزل القاضى كانه مختار الميث فيكون  
مقدما على القاضى وغير في القينة انزال العدل الكافي بخوارزمي زاده وان ظهر اليه  
المرغبات يستعده لانه مقدم على المتقدم لانه مختار الميث وان سنده البديع قال  
اذا كان هذا في وصي الميث فكيف وصي القاضى وصحوة في المبوط والهداية انتهى  
وفي جامع الفضولين الوصي من الميث لو كان عدة كافيا لا ينبغي للقاضى ان يعزله  
عزل قبل ينزل اقول لا يصح عندي انه لا ينزل لانه كالموصى وهو اشفق بنفسه  
من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفساد قضاء الزمان كما في المنع فقد انا  
ترجيح عدم صحة للعزل وان اوصى الى اثنين لا ينزله احدهما بالتصرف في مال الميث  
وان تصرف فيه فهو باطل وهذا عند الطرفين وقال ابو يوسف كل واحد منهما  
بالتصرف ولو اوصى الى رجلين ثم ان احدهما تصرف في مال غير الاشياء المعدودة ثم  
اجاز صاحبها فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد كذا في الجوهرة ثم انما ذكر  
في الجوهرة من الاشياء المعدودة التي يجوز لاحد الوصيين الانفراد بالتصرف فيها ما  
استثناه بقوله الاستثناء كمن وحينئذ فانه لا يفتى على الولاية وربما يكون احدهما  
نائبا في شرائط اجتماعهما فساد الميث الا يرى انه لو فعله عند الضرورة حين انه  
حاز وخصومة في حقوقه لا يما لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمعا لا يتكلم احدهما  
نائبها على انهما لو تكلمتا حال الخصومة معا لما لم يفهم القاضى دعواهما كاختلاف كلامهما  
بالاخر ولهذا لا ينزله بها احدا لو كان ايضا وقضاء دين كان على الميث وطلبه اي  
الدين الذي له على الغير وشراء حاجته الطفل لان في تأخيرها خوف لحقوق الغير

الهلك من الجوع والعري وقبول الحبة له اي للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا ملك  
الامام وكل من هو في يد ورد ودية معينة ونفقة وصية معينة واعتاق عبد  
معين لعدم الاحتياج الى الرأى في ذلك كله بخلاف ما اذا لم يكن المذكورات معينة فربما  
احتج فيها الى الرأى فلا ينزله احدها بذلك دون الآخر وورد معصوب فيجوز  
لاحد الوصيين ان يفرد به برده دون الآخر ولم يعيد والمقصود بكونه مقينا ولم يتنوا  
التصرف اطلاقه عن التقييد ووجهه ان ظاهر ما قل او شترى شراء فاسد فلكل  
واحد منهما ان يفرد برده ما تقدم من عدم الاحتياج الى الرأى وجمع اموال الصابغة  
وحفظ المال لان في التأخير الى اجتماعهما خوف الفوات ويبقى ما يخاف بلفظه  
اذا ستر الى الفساد ففي التأخير الى الاجتماع صدق بين هذا وبين الطرفين وعند  
ابي يوسف يجوز الانفراد لكل واحد منهما مطلقا ولا يختص الانفراد بالاشياء المقدسة  
لان الايصاء من باب الولاية والولاية اذا ثبت لثنين شرعا ثبت لكل واحد  
كما على الانفراد كالآخرين في ولاية الانكاح فكذا اذا ثبت بشرط وهذا لان الولاية  
لا يتحمل التجزؤ لانها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزئ لهما ان سبب  
هذه الولاية التفويض فلا بد من مراعاة صفة التفويض والوصي انما فرض الولاية  
اليهما معا وهذا الشرط فلم يثبت بدوه ذلك الشرط فارضوا بمرأى اثنين ورضي  
الواحد لا يكون كرايتها بخلاف الآخرين في الانكاح حق مشترك طاعا على الولي حدة لوطا لته  
بانكاحهما من كثر خاطب عليهما وهذا حق التصرف للوصي وبهذا بقى مخيرا في التصرف  
بمخلاف الاشياء المعدودة لانها من باب الضرورة مستثناة عن قول عد الشرح فلهذا  
قالوا يجوز الانفراد في الاشياء المعدودة دون غيرها ثم قبل الخلاف فيما اذا اوصى  
كل واحد منهما بعقد على حدة واما اذا اوصى اليهما بعقد واحد فلا ينزله احدهما  
بالاجماع ذكره الخواص قال ابوالثيث وهو الاجماع وبه نأخذ وقبل الخلاف في الفضلين  
جميعا ذكره الاسكاف وقال في المبوط هو الاجماع كما في التبيين فان مات احد الوصيين  
اقام القاضى غيره مقامه انما يوصى الى احدهما عند ما قلنا الباقي عاجز عن التفرد  
بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا اخر نظر الميث والورثة وعند ابي يوسف الحى  
منهما وان كان يقدر على التصرف لكن الوصي قصد ان يحلله متصرفا في حقوقه  
ذلك يمكن التحقق بنسب في اخر مكان الوصي الميث وان اوصى الوصي الذي مات  
الى الحى جاز الايصاء ويتصرف الحى وحده في ظاهر الرواية كما ان اوصى الى شخص اخر  
ولا يحتاج القاضى الى نصب وصي آخر ولا يحتاج القاضى لان راي الميث يكون باقيا  
حكما برأى من يخلفه عن الامام عنه انه الحى لا ينزله بالتصرف لان الوصي لم ير من نص  
فانه وحده فلا يكون الوصي ان يرضى بالام يعلم ان الوصي لم يرض بخلاف ما اذا اوصى  
الى غير لان المتوفى رضى برأى الاثنين وقد وجد وصي الوصي وصي في الترتيب  
اذ امان الوصي فلا وصي الى غيره فهو وصي في تركته وتركته الميث الاول قال الشافعي  
لا يكون وصيا في تركته الميث الاول لان الميث صرح اليه بالتصرف ولم يعق من اليه  
الايصاء الى غيره فلا يملكه بملكه ولانه رضى برأى غيره ولما ان الوصي يتصرف بولاية  
منقلة اليه فيملك الايصاء الى غيره كالجدر الا يرى ان الولاية التي نابتة للموصى مستقلة



ان الوصي ولهذا يقوم على الجرد ولولم ينتقل اليه لما تقدم عليه فاذا انتقلت اليه لولاية ملك الايصاء وكذا ان اوصى الوصي الميت اليه اي الى اخر في احديهما اي في احدى التركتين يعني ان اوصى الى اخرى تركته يكون وصيا فيهما عند الامام لان تركته موصيه تركته لان له ولايته تصرف فيهما خلافا لهما فانهما قالوا يقتصر على تركته لانه نص عليها ثم ان قول النص في احديهما يفيد عموم الوصية لتركته او تركته موصيه لكن في المذكور في عامة الكتب انه اذا اوصى تركته فقط يكون وصيا فيهما ولم يذكر وما اذا اوصى في تركته موصيه لكن قال المولى المعروف باخي او قال موصيه يشعر بلزوم وصيا فيهما على تقدير ذكر ما للموصي وحده بدون ذكر ماله ولم يجد فيه رواية في الاعتبار بل الموجود فيها انه اذا جعل وصيا في ماله نفسه فقط اوصى ماله موصيه او قال جعلته وصيا بغير قيد ففي جميع ذلك يصير وصيا في المالكين وما يشعروا في الترتيب وليس واحد منها انتهى وتصح قسمة الوصي بناية عن الورثة مع الموصي له سواء كان الورثة غيبا او صغارا اما يجوز للوصي ان يقسم تركته بين الورثة الغيب والصفا بين الموصي له بان يأخذ حصة الورثة ويسلم الباقي الى الموصي له فلا يرثه احد الورثة على الموصي له لو حلك حطمت يد الوصي كما الحلاك بعد تمام القسمة يكون علم من وقع الحلاك في نصيبه لا تصح مقاسمته اي الوصي بغيره اي الورثة بناية عن الموصي له والفرق ان الوصية هي خليفة الميت والوارث خليفة عن الميت ايضا حتى يرث بالعب ويدر عليه به فصالح الوصي خصما عن الوارث بناية عنه لان من كان خليفة لاحد كانه لما قام به نصا تصرفه تصرفه اذ كان غائبا فصاحت قسمة عليه اما الموصي له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لان الموصي له ملكا جديدا ولهذا لا يرث بالعب ولا يرث عليه فلم يصح الوصي خصما عنه عند غيبته فلم يكن تصرفه تصرفه اذ كان غائبا فلم تصح القسمة عليه فيرجع للموصي له عليه اي على الورثة بذلك ما بقى لو حلك خطه في يد الموصي لان القسمة حيث لم تصح لم تنفذ عليه غير ان الوصي يضمن لانه امين فيه وله ولاية الحفظ والتركه فيكون له ثلث الباقي لان الموصي له شريك الوارث في شئ ما تولى المشترك على الشريك ويبقى ما بقى على الشريك وصاحته القسمة للقاضي لو قام بناية عنه اي الوصي واخذ قسمة اي نصيب له الغائب لان للقاضي ولاية على الغائب فكانت قسمة نصيبه الغائب بنفسه اذ اصحت في يد من الغائب ولم يكن للموصي له على تسجيل الورثة تسجيل ولا على القاضي وفي الوصية ايج لو قاسم الورثة فضا عنده الى الوصي يؤخذ الاجر تلك ما بقى في يد الوصي يعني ان الوصي الميت يجر قسما له الوصي مع الورثة واخذ المال الموصي به فضا وفيه ايج عن الميت بثلث ما بقى من تركته وكذا لو دفعه لودع الوصي الموصي به من ايج فضا وفيه اي المدفع اليه واللام ولم ينع الى يوم خذ الاجر ثلث ما بقى من تركته لان القسمة لا تتراد لذاتها بل المقصود بها والجم فصار كما اذا هلك قبل القسمة فيخرج بثلث ما بقى وهذا عند الامام وعند الخوارج ان بقى من الثلث شرا خذوا فلاه لان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقى منها واذا لم يبق بطلت لغوات عملها وعند محمد بن حنبل لان القسمة حق الوصي لا يرثه انه لو اقر الوصي بنفسه ما لا يجر عند فساد بطلت الوصية فكذلك الوارث الوصي

الذي قام مقامه ولو باع الوصي من تركته عبد مع عبية الغريم جاز لان الوصي مقام الموصي وله بقاء الوصي بنفسه حال حيوتها زبيعه وان كان مريضا من الموت بغير محضر من الغريم فكذلك الوصي لانه قائم مقامه وذلك لانه حق الغريم مطلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطل بالمالية لغواتها خلف وهو الثمن بخلاف العبد المازون له في التجارة حيث لا يجوز للمولى بيعه لان الغريم حق الاستسعاء بخلاف ما نحن فيه وان اوصى ببيع ثمن من تركته ولا تصدق به على المساكين فيه وصيه وقبض ثمنه فضا وفيه وصي الحق المبيع ضمنه اي ضمن الوصي الثمن المشتري لانه عاقد التزم للعهد بالعقد على نفسه وهذا عهد لان المشتري منه ما لم يرض بدفع الثمن الا بسلام له المبيع ولم يسلم فقد اخذ الوصي مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ويرجع الوصي به اي بما ضمن في التركة اي تركته لبيت لانه عامل للميت في تنفيذ وصية فيرجع عليه كالوكيل وكان الامام يقول لا يرجع لانه ضمن لفعله وهذا القبض فلو يرجع على غيره ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع في جميع التركة ومن محله انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية لا تنفذها فاخذ الوصية ومحلها الثلث في الظاهر انه انما يرجع عليه لانه صار مفعولا من جهة الميت فكان الضمان دينا على الميت ومحل قضاء الدين كل التركة بخلاف القاضي او امينه ان اتولى البيع لانه لا عهد والتم التزم العهدة على القاضي بغير القفاء لتسادي الناس عن نقل القضاء خوفا من لزوم الضمان وتبطله بغير مصلح الناس وامين القاضي بغير عهدة كالرسول ولا كذلك الوصي لانه كالوكيل وان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وانه لم يرجع بشئ كان البيع وقع للميت كالورثة وصار كسائر الديون التي تكون على الاموات المفاتيح ولو قسم الوصي التركة فاصابا الوارث الصغير ثمن فقبضه الوصي وباعه وقبض ثمنه فضا وصي الحق ذلك الشئ الذي باعه الوصي ورجع الوصي في مال الصغير لانه عامل له ورجع الصغير على بقية الورثة يحصيه لبطون القسمة بالتحقق وما اصابه ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتقابن على صيغة المجهول فيه نائب الفاعل يتقابن ولا يصح بما لا يتقابن في مثله ان تصرفه مفيدا لنظر في حق الصغير قال الله تعالى ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولا نظف في الغبن الفاحش بخلاف الغبن اليسير لان في اعتبار تبطل مصلحته لعدم امكان التمر عنه والصبي المازون والعبد المازون والمكاتب يبيع ببيعهم وشراهم بالغبن الفاحش عند الامام لان تصرفهم بحكم المالكية اذ اذن في الجرد اما الوصي فتصرفه بحكم النيابة الرتبة فظهر في تنفيذ موضع النظر وعندهما لا يجوز بالغبن الفاحش لان العقد الذي عين فاحش بمنزلة الهبة من وجه فلا يملكه من يملك الهبة ويصحا لت اي بيع الوصي وشراؤه من نفسه ان كان فيه نفع للصغير كما ان اباغ الوصي متاعا له يساوي خمسة عشر عشرة من الصغير او ثمن من متاع الصغير ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من خذوا لهما قياسا على الوكيل واللام ما تولى من قوله تع ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والتصرف المذكور داخل



تحت الاستثناء قال ان يبيع اما اذا لم يكن فيه منفعة ظاهرة للبيوع فلا يجوز على قول  
محمد وظهر الروايات عن ابي يوسف انه لا يجوز على كل حال هذا في وصي الاب واما  
وصي القاض فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال كانه وكيله للاب ان لم يكن  
يشترى من مال الصغير لنفسه ان لم يكن فيه ضرر على الصغير بان كان بمنزلة القيمة  
او بغير بيع وقال المتأخرون من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار الصبي  
الا ان يكون على الميت دين او يرعى المشرى بضعف قيمته الا ان يكون للصغير حاجة  
الى الثمن قال الصدر الشهيد وبه يفتى وزاد في الفوائد الزينة على ما نقل التلخيص  
فلا تفسد مسائل نقله عن الظهيرية احدهما اذا كان وصية مرسلة لا يمكن تنفيذها  
الا منه وفيما اذا كانت غلة لم تزد على مؤنته وفيما اذا كان خاتونا او دار تحت  
عليه نقصان انتهى وزاد في الحاشية اخرى وهي اذا كان في العقار في يد مغلب  
وخاف الوصي عليه فلا يبيعه انتهى وله ان الوصي دفع المال الى مال الصغير  
ربه وشركه وبضاعة كانه قائم مقام الاب والاب هذه التفرقات فكذلك الوصي  
وله يقول الحالة على الاملاء من الملة وهي القفلة على اذنه والمفضل عليه  
المجمل المدينون على اعسر من المجمل المدينون لا وفيه تضييع المال اليتيم على بعض  
الوجوه وهو ان يحكم بسقوط حاكم يرى سقوط الدين اذا مات الثاني فلفظه ولا يرى  
الوجوه على الاول بخلافه في ما اذا كان المحتال عليه املاؤه واقدر على اداء الدين من  
المدين فان كان يجوز كونه خير اليتيم وان لم يكن يجوز خيرا لليتيم بان كان الثاني  
افسر من الاول لا يجوز بقي ان كان الثاني مثل الاول بفساد واستاراه فل يجوز ام  
لا اختلاف فيه المشايخ قال بعضهم وقال بعض لا يجوز ولا يجوز له ان الوصي لا يقرب  
الا من لا يضر فيه منفعة دينوية لليتيم ويحتمل التسوية لكان الاحتياط في  
عدم الجواز ويجوز للاقرار بما اخذ الغرض من مال الصغير لا للوصي والفرق ان  
للوصي ان يأخذ من مال الصبي بقدر حاجته وكذلك للوصي ان يتجر الوصي  
في مال الصغير لان المفوض اليه الحفظ دون التجارة ويجوز بيعه اي بيع الوصي  
على الكبير القائب اذا كان المبيع غير العقار كالا ب يبيع ما سوى العقار  
وكا يبيعه فكذلك وصيه كانه يقوم مقامه وكان القياس ان لا يملك الوصي غير  
العقار ايضا ولا الاب كما لا يملك على الكبير الحاضر الا انه كان فيه حفظ ماله  
جاء احتسابا فيما يتسارع اليه الفسار لان حفظ ثمنه اليه اليسر هو تلك الحفظ  
فكذلك وصيه واما العقار فيمنوط بنفسه فلا حاجة فيه ولو كان عليه دين باع  
العقار ثم ان كان الدين مستغرقا باع كله بالاجماع وان لم يكن مستغرقا باع  
بقدر الدين عندهما لعدم الحاجة الى اكثر من ذلك وعند امام جازله بيع كله  
كانه تعين حفظ المثلث والاصح ان لا يملك كانه نادر في التبيين ووصي  
الاب احتياطاً بالصغير من حدة كان بالوصية تنقل وكاية الاب اليه فكانت  
وذلك ان كان قائما معنى فيقدم على الحدة كانه نفسه وعند الشافعي الجدا حقه  
حيث اقامه الشرع مقام الاب عند عدمه فان لم يوص له الاب فالجد كالا ب  
اي ان لم يوص له الاب الى احد فالجد احق كانه استغرق من الغير لقيامه مقام الاب

في الارث حتى يملك الانكاح دون الوصي اما وصي الاب فانه مقدم عليه كما سبق بيانه  
فصل في النهاية لما لم تكن الشهادة في الوصية امر محتملا بالوصية  
امر كعدم عرافتها فيه شاهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل  
شهادتهما لا نهما يجزان نفعا لا نفسيهما باثبات المعين لهما فطلبت للثمة  
فاذا بطلت ضم القاض اليهما اذا كان في ضمن شهادتهما اقرا منهنهما بان  
الموصي ضم اليهما نائبا واقراهما جميعا عليهما فلا يتمكن من التصرف بعد ذلك  
يدونه فصارت في حقهما بمنزلة مالومات احدا لا وصيا الثلث فلما ضام ان يضم  
نائبا فذكر انهما ان يدعيه زيد انه وصي معهما فم تقبل شهادتهما وهذا  
احتسابا والقياس ان لا يقبل الاول وجه الاحتساب ان القاض وكاية نصيب  
الوصي ابتداء فيما اذا مات ولم يترك وصيا له وكاية ضم اخر اليهما فكان هذا  
مثله في ضم مدعي الوصاية وكذا لا تقبل لو شهد ابن الميت ان اباها اوصى  
الزيد وهو ينكر ذلك لجرهما بشهادتهما نفعا وهوان معيظهما حافظا للتركة  
فكما متهمين وشهادة المتهم غير مقبولة ولا لو ادعى المنهور له الوصاية  
تقبل احتسابا ووجهه ما ذكر في المسئلة الاولى ولغت اي بطلت شهادة الو  
صيين بمال للصغير يعني لو شهد الوصيان لو ادعى صغير بمال له على خير  
فلا تقبل شهادتهما سواء كان ذلك المال مستقدا اليه من الميت او من غيره  
للتهمة في شهادتهما وكذا لو شهدا شهادتهما للكبير في مال انتقل اليه من الميت  
كانه وكاية لهما في ذلك المال لان الميت انما اقامهما مقامه في تركته لا في  
غيرهما وهذا عند امام وعندهما يخبر شهادتهما للكبير في الوجهين اي  
في مال انتقل اليه سواء كان من الميت او غيره كانه لا تصرف لهما في حصة  
الكبير فاخذت هذه التهمة لرد شهادتهما وشهادة الوصي على الميت  
جائزة لان نفع التهمة في هذه الشهادة فتجوز عليه كانه اي للميت  
لما يتنا من تحقق التهمة بانباته لنفسه التصرف ولو كانت تلك الشهادة  
بعدا عن زمن الوصاية وان لم يحاصم كانه نفع التهمة في هذه الشهادة  
فتجوز عليه كله وان لم يكن الوصي حاضرا في هذه الصورة بان عزل  
القاض وضرب غير حاضرا هذه الدعوى كاحتمال التهمة بان يكون حتر  
لنفسه معتمرا مان وصايتة فيشهد حتر مان له ولو شهد رجل  
لاخرين بدين الف يجوز ان يكون الا لمضافا اليه وان يكون بدينين  
اذا فرعه مكررا وعلى وجه الاحتياط فهي بيانية على ميت وشهادة اخران  
لملا اي الشاهدين الا وليين فله اي مثل ذلك الدين فهو الف صحتا اي  
الشهادتان من الطرفين عندهما خلة فالابي يوسف فانها لا تنفع بشهادة  
واحد منهما للتهمة لكون الشهادة من كل منهما مشقة خوالف التركة  
في ذلك المال الذي اثبتاه على الميت ولهما ان الدين يجب في الدقة وهو بائنه  
لحقوقه في التركة ولهذا لو تبرع احدي بقضاء دين احدهما لا يشاركه  
الاخر وروى الحسن عن امامهم ابا جابر وامعا وشهدوا بالشهادة باطلا



واما اذا شهد اثنان لاثنين فقبلت شهادتهما بعد ذلك ادعى ذلك ادعى ذلك  
الشاهدان رينا اخر على الميت فشهد لهما الغريان الا لو كان تقبل وجهه هذه  
الرواية انهما ازلجا معا كان شهادتهما كل فريق معكوسة في طريقه الاخر فتحقق  
التهمة بخلاف ما اذا كانت دعوى الفريق الاخر في وقت اخر فانه حيث ثبتت  
الحق للفريق الاول بلو تهمة والثاني لا يراجعه فصار كالاول في استقاء التهمة  
ولو شهد كل فريق للاخر بوصية الحق لا تصح الشهادة من كل منهما لما بينا  
من التهمة في شهادة الاثني الذين ولو شهد احدهما الفريقين للاخر بوصية  
جارية والاخر له ادعى ذلك الفريق بوصية بعد صحت شهادة كل من الفريقين  
بالاتفاق لانه لا شركة ولا تهمة كذا لو كان احتمال المعاد وضمت في  
الشهادة باقية كما في صورة الشهادة بالدين او الوصية بالا لاف تامل وان شهد  
الفريق الاخر له اي للفريق الاول بوصية فلكل كصحة يعجزا عن شهد الفريق  
الاول بوصية للفريق الاخر بوصية فلكل كصحة شهادة كل واحد من  
الفريقين لما ان الشهادة في الصورة ايضا ثبتت المشاركة بين الفريقين  
مخلاف وصية العبد والجارية والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الخنثى**  
وهو على وزن فاعلي بالضم او رد عقيب الوصايا لان المسائل المتعلقة بالوصية  
من احوال بل هو ناقص القوة لانه لا شراقة على الموت وهذه المسائل من  
احوال بل هو ناقص القوة هو اي الخنثى من الخنثى بالفتح والسكون وهو  
الذين والتكسر والفتح للتأنيث ولهذا لا يلحقها الف ولا توفى وكان القياس  
ان يوصف بالمؤنث ويؤنث الضمير الرجوع كما هو المذكور في كلام النصارى  
الا ان الفقهاء نظر والى عدم تحقق التأنيث في ذاته فلم يلحقوا علامة  
التأنيث ووصفه وتذكيره تغليبا للذكورة وفي القهستاني وانما يؤنث  
لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في الاصل كالجاء والشكل من له ذكر وفتح  
اي ماله الرجال والى النساء وياحق به من عرى عن الاثنين جميعا وفي  
القهستاني خلافه لانه قال وفيما ذكره اشعار بان من علم بكنهه شئ منهما  
وخبر بوليه من سره ليس تخنثا ولذا قال الامام ابا يوسف انا لا نذكر  
السمه وقال محمد بن ابي حنيفة في حكم الاثنى فان بال من احدهما اعتبر به اي بال من ذكره  
وان بال من فرجه فائى لان الجمل السدوم مثل عنه كيف يورث فقال من حيث  
يقول ولا ان يقول من اي عضو كان فهو ذكرا لانه على انه هو العضو الاصل الصحيح  
والاخر بمنزلة العيب وان بال منهما اي من الذكر والفرج اعتبر به سبق لانه  
يدل سبق فرجه على انه هو المقصود الاصل وان استويا في الخروج فهو مشكك  
اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عندنا لم قال لا علم له به وهذا من  
جملة ما يتوقف من كمال ورعه ولا اعتبار بالكثرة اذ كثرة البول في كونه  
ذكرا او انثى عندنا خلافهما فانهما قالا لا ينسب الى اكثرهما لانه علام  
قوة ذلك العضو لكونه عضوا أصليا ولانه لا يخرج حكم الكل في اصول  
الشرع فترجح بالكثرة وبما قالت الامم الثلاثة والله ان كثرة الخروج كاندل

على القوة لانه قد يكون الانساع في احدهما وضيق في الاخر فادان بالخنثى بالسفن فان  
ظهر بعض علامات الرجال من نبات الحية او قدرة على الجماع او اختلاط كالمرجل  
او كان له ندى مستويا في حكمه حكم الرجال وان ظهر بعض علامات النساء  
من حيض وجبل وانكسار ندى وتزول لبن فيه ولا يكس من الوطء فامرأة في حكمه  
حكم النساء وان لم يظهر شئ من علامات الذكورة ولا من علامات الانوثة او  
تقاربت هذه المعالم مثل ما اذا خرج الحية او ياء في ويوت في مشكل اي فهو خنثى  
مشكك لعدم المرجح وعن الحسن بعد اضلاعه فان ضلع المرأة بواحد قال محمد  
لشكك قبل البلوغ فاذا بلغ فله اشكال وفي المبسوط اذا بلغ صاحب الاثنين  
لا بد ان يزول الاشكال لانه اذا جامع بذكره او بنبت له الحية او اختلط كاختلط  
الرجال فهو رجل وان ثبت له ندى كندى المرأة او اى خيضا او جومع كما  
يجامع او ظهر به جبل او نزل في تديه لبن فمرأة كما مر في المتن واذا  
ثبت الاشكال اخذ فيه اي في الخنثى المشكك بالا حوط يعضا بقناع الاحتمال  
كونه امرأة حتى لو صلى بغير قناع يستحب ان يعبد ها اذا كان حرا وكذا يستحب  
ان يجلس في صلواته جلوس المرأة لانه ان كان رجلا فقد ترك سنة وهو  
جائز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكرها كان السترة على النساء واجب  
ما استكر ويقف بين يمين الرجل والنساء فيقدم على النساء لاحتمال كونه رجلا  
ولو قد في صفهم اي في صف الرجال وفضلته تامة لكن يعبد من لا صفه  
من جانبيه ومن محذاته من خلفه لاحتمال انه امرأة فيفسد صلواته وهذا  
ازمنوى لامام امامة النساء فان لم ينو الامام الامامة فلا حاجة الى ان يعبد  
صلواتهم بل يعبد هو احتياطا وان وقف في صفهن اي صف النساء اعاد صلواته هو  
اي الخنثى فقط لاحتمال انه رجل فوجب الاعادة احتياطا ولا يلزم الخنثى حرا  
ولا حلتا لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للخنثى فيما يتردد بينه وبين الكفاية  
وبلبس الخنثى في احرامه ولا يكشف بغير نفسه عند رجل لانه لو كان مرهقة  
لم ينظر الى ما سوى الوجه والكنى منه ولو كان مرهقا لم ينظر الى ما تحت سرته الى  
ركبته ولا عند امرأة لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مرهقا لم ينظر الى  
ما تحت سرته الى كفاية او مرهقة كما في القهستاني ولا يخلو به اي بالبالغ وما في  
حكمه غير محرم من رجل وامرأة نحرزا عن احتمال الحرام ولا يسافر بلا محرم من الرجال  
ولا مع امرأة من عماره لاحتمال انه امرأة فيكون سفره من اثنين بلا محرم وهو  
غير جائز ولا يحنثه رجل وامرأة نحرزا عن النظر الى الفرج لاحتمال انه رجل  
او امرأة ولكن قد تقدم انه يجوز للطبيب والجراح النظر الى موضع النظر للضرورة  
والظاهر ان النظر الى موضع الختان من هذا القبيل لكن التنظير ليس بجمله لان  
الختان عندنا سنة تدبر وهذا اذا كان مرهقا والا فللمرجل ان يحنث بل يتابع  
له املا يخاله بالخنثى يحنثه من ماله ان كان له اي للخنثى ماله لانه يجوز  
للملوكة النظر اليه رجلا وامرأة في حال العذر والاى وان لم يكن له ماله فمن بيت المال  
بقرة من ثمنها ويشتر بها لانه اعد لنواب المسلمين وهذا اذا كان ابوه معسرا



فمن مال أبيه ثم أي بعد الخن تباع الأمة وجوبا ويرد ثمنها إلى بيت المال لوقوع الكسفة عنها وفيه إشعار بأنه لا يزوج عالة تجتنبه على ما قال شيخ الإسلام  
وذهب الجواهر إلى أنه يزوجه لأنه أن كان امرأة ينظر الخن إلى الجسد والكناع  
لغيره ولا ينظر المكشوفة إلى النكاح فإن ما قبل ظهور حاله من الذكورة والكنوة  
لا يفصل للاختلاف بل يبيحهم لا يمس شيئا فيه ولا الوجه واليد بخلاف الأصل  
وفيه إشعار بأن لا يشترى لأجل الفصل أنها اجنبية بعد الموت وكما حجة إلى  
حرقة على اليد عند التيمم لكن القهستاني هذا إذا كان التيمم محرما أو لا فقد  
يتم بالحرقة ويكفي في خمسة أبواب كما تكفي المرأة فهو أحيا كما أنه لا يثني  
ولا يحضر ما رآه من غسل رجل ولا امرأة كاحتمال الحائض وذهب شيخه قبرا إلى  
ستره بثوب عند الدفوق كاحتمال أنه انثى وستر قبرها واجب ويوضع الرجل  
أي جبا زنه لأنه ذكر يقي من ماله إلى الإمام ثم هو أي الخن ثوب الرجل مما يلي القبلة  
ثم توضع المرأة بقراب الخن ليعد عن النظر أن صلى عليهم جملة وعناية لحق  
الترتيب وفيه إشعار بأن الأفضل عند اجتماع الجنبا يزان بصل على كل مفرق لأنه  
البعد عن المحلوق وله أي للخن المشكل الخن النصيبين من الميراث لهذا الإمام  
واحكامه وعليه الفتوى كما في السراجية والخط الكفاية أن محمد مع الإمام وفي  
الظلم أن أبيه ستمعها في ظاهر الأصول أي الأقل من نصيب الذكور ومن نصيب  
الأنثى فإنه ينظر نصيبه على أنه ذكر وعلى أنه أنثى فيعطي الأقل منهما وإن كان  
محرما مع علم أحد التقديرين فله ثلثه ثم فرعه وقال قنونات أبوه عنه أي  
الخن وعن ابن قنينة بن سهران وله سهم عنه لأن الأقل متيقن وفيما زاد  
عليه شك والمال لا يجب بالشك ولو تركه وبيننا والمال بينهما نصفان فرضا  
ورد أو في القهستاني وزاد في صورتين أو في ما تفرغ فيه الخن أنثى كما ذكره  
المصنف والثانية يفرض فيه ذكر وهذا مشكل على صورتين أحدهما ما يكون فيه  
الخن محرما إذا تركت زوجها واختا الأب وأم وخنه فإنه أن كان اختا  
فله سهم حواله سدس تكملة للثنتين والكل من الزوج والخن نصف فعول  
المسئلة من ستة إلى سبعة وإن كان اختا محرما لأنه عصبية لم يقله شيء  
بحد فرضها وهو النصفان ولا ريب أنه الخن الحالين في فرض كونه ذكرا أو  
انثى ما يكون ولا غير محرما كما إذا تركت زوجها وأما وخنه الأب وأم فإنه إن  
كان الخن اختا الأب وأم فله نصف كالزوج ولله ثلث فعول المسئلة من ستة  
إلى ثمانية وإن كان اختا سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى الخن الحالين  
لأن السهم الواحد من ستة أقل من ثلثة سهم من ثمانية فيفرض كونه ذكر أيضا  
وفيما إذا تركت الخن أباه وأبنا عند التعبد له بفرض النجبين وهو ثلثة من  
سبعة عند أبي يوسف ثم يجاؤمها وذلك أن للابن عند الفراد كل الميراث  
وثلث نصفه فكان نصف الكل اثنين ونصف النصف واحد والمجموع ثلثة  
فإن الخن أربعة فعول إلى سبعة فيجعل للخن ثلثة وللبن أربعة والمجموع  
يكون سبعة وخمسة وخمسة من اثنين عشر عند محمد ثم يجاؤم ذلك أن كان

ذكر كان المال بينهما الثلثا فيكون له نصف النصف أي الربع ونصف الثلث  
أي السدس والباقي للابن فيحتاج إلى عدد له ربع سدس وأقل ذلك اثنا عشر  
وربعه ثلثة وسدسه اثنان والمجموع خمسة فهي الخن والباقي وهو سبعة  
للابن والفاضل بين التعيين في هذه الصورة إنما هو ثلث ربع السبع كما  
لا يخفى على المحاسب ولو قال يستدرك كل عدد له وكل امرأة النحر لا يتفق ما لم يستدرك  
لأن الخن لا يثبت بالشك ومن خلف بطلان واعتناق وإن كان ولد تلدينه  
غله ما فولدت خن ولو قال بعد ثمر اشكاله أنا ذكر ولا نرى يقبل قوله لأنه  
دعوى يحتاج إلى قضيته الدليل وقوله لو قبل اشكاله يقبل كما لا بد أن أمين في  
حد نفسه والقول قول الأمين ما لم يعرف خله وما قال **مسألة** قد ذكرنا  
قبل هذا ذكر مسائل شتى ومسائل منسوبة أو مسائل متفرقة من دوايب المصنفين  
أندرك ما لم يذكر لم يذكر فيه خصوصا إذا انتهى الكتب كتابه الآخر  
مبتدأه خن الأتي كالبيان وإياؤه ما يعرف متعلق بقوله وإياؤه به إقرار  
بخوض متعلق بالكتابة والإيماء على طريقة السارخ وكذا ما عطف عليه  
بقوله وله من ربع وشره ووصية وفرد وجب عليه أوله كالبيان إذا كان  
إيماء الآخر وكتابتها كالبيان وهو النطق باللسان يلزمه الأحكام المذكورة بال  
الإشارة لأن الإشارة تكون بياناً من القادر فما ظنك من العاجز وفي الهداية  
وإذا قرئ على الآخر كتاب وصية فقبل له تشهد عليك بما في هذا الكتاب فأدعى  
برأسه أي نعم أو كتب فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار فهو جازم فالسراج  
وإنما يقيد بقوله فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار كما يأتي من الآخر  
ومتعلق بالبيان على نوعين أحدهما ما يكون ذلك منه دلالة الإقرار مثل أن  
يترك رأسه عرضا والثاني ما يكون ذلك منه دلالة الإقرار مثل أن يترك  
رأسه عرضا والثاني طوك إذا كان معهودا منه في نعم انتهى وفيه كلام  
لما فسر باليهما برأسه في تقرير المسئلة بقوله نعم تعيين أن وضعهما فيما حله منه  
دلالة الإقرار فلم يبق حاجة بل تقرير جوابها إلى قوله فإذا جاء من ذلك ما يعرف  
أنه إقرار بل كان يتم قوله فهو جازم كما قال بعض الفضلاء لكن لا يخفى أن هذا الكلام  
لا ورود له لا نفيان السارخين أن يضا بقدر كلامهم كلام المصنفين على وجه  
الابيضاح من لم ينطق قال ما قال ولا يجد الآخر لفظا ولا غيره كالزنا وشرب  
الخمر لا يكون كتابه الآخر وإياؤه باللفظ ولا كتابته وإيماءه بالإقرار بالزنا  
وشرب الخمر كالبيان حتى يجدد كالحديث تدرك بالتهادة وفي كتابته وإيماءه  
شبهة وكذا الإجماع إذا كان مقدروا لبقائه احتمال كونه مصدقا للقاذف كما  
من الحرج وروى معتقل السنان أنه الذي اجتنب لسانه بحيث لا يقدر على النطق  
أن امتدبه ذلك الاعتقال إلى سنة وفي رواية وقيل قد امتد إلى أن الموت  
أزروى عن الإمام أنه قال إذا زادت العقلة إلى وقت الموت يجوز إقراره بالإقرار  
والاستئذان عليه لأنه غير عن النطق بعينه لا يرضى زواله قالوا وعليه الفتوى  
الإمام المجهول وعلمت استارته أي المعتقل فهو كآخرس وإن لم يتداول يعلم



أشارته فلا يكون كالآخرين كما هذا عندنا لأن الإشارة إنما تعتبر إذا صارت  
معهودة وذلك في أكثر من دون المعقل وكان الضرون في الأصل لازمة وفي العا  
رضي على شرف الزوال إلا أن عهدت الإشارة بالاعتداد فيكون بمنزلة الآخرى  
عند الشافعي حكم العقل حكم الآخر في الابتداء وعدمه لأن المحذور هو العجز ولا فرق  
بين الأصلي والعارض ولا بين القديم والحديث والكاتب من الغائبية بحجة لأنه  
قادر على المحذور فلا يكون في كونها حجة ضرورة محله وأخرى لكن قالوا الكتابة  
على يده أو جهة أمنا مستبين غير رسوم أو معنون مصدر مثل أن يكتب في أوله من فله  
الفلان أو يكتب إلى فلان في آخره من فلان على ما جرت به العادة وهو أي هذا المذكور  
من الكتابة كالنطق في الغائب والحاضر على ما قلنا في حجة في زماننا الختم  
بشرط لكونه معاداة وكذا الكتب على كاعتد حيث يشترط بناء على الوقت المعروف  
حتى لو كتب على الغير يكون غير رسوم فلهذا قال وأما مستبين غير رسوم كالكتابة  
على الجدران وورق في الشجر وينبغي فيه فليس بحجة الإبانة والبيان لأنه بمنزلة  
الكتابة من الصريح فلو يصح حجة أو ما غير مستبين كالكتابة على الهواء والله  
وهو بمنزلة كلام غير مسموع وأعيته به فلهذا ثبت به الحكم وإن تولى وأما الإشارة  
فهو حجة من الآخرى في حق هذه الأحكام للضرورة لأنها من حقوق العباد  
لا يختص هذه التصرفات بلفظ خاص بل يثبت بالفاظ كثيرة وثبت بفعل يدل  
على القول فلذا يجب الدأبث بأشارته لحاجته إلى ذلك والغالب في القصاص  
حق العبد والجور حواله تعالى وهي تسقط بالشبهة فإذا اضطرت الرخصة  
بمئة أقل منها من الرخصة تحرر وأكل في حالة الاختيار والآي وإن لم تكن  
المئة أقل منها بل مساوية أو أكثر فلهذا تولى حالة الاختيار ولكن يتحرر في المكافاة  
عند الضرر وفي الهداية فإن كانت المذبوحة أكثر تحرر وأكل وإن كانت المئة  
أكثر أو كانتا نصفين لم يترك وهذا إذا كانت الحالة حالة الاختيار وأما حالة الضرر  
فيحل له تناول جميع ذلك لأن المنة المقتضية تحمل في حالة الضرورة فإذ كان  
يحتمل أن يكون ذكية أو ليغترانه يتحرر لأنه مطبق بوصله إلى الرخصة في الجملة  
فليترك من غير ضرورة وقال الشافعي يجوز الأكل في حالة الاختيار وإن كانت  
المذبوحة أكثر لأن التحريم دليل ضروري فلو صار إليه من غير ضرورة ولا ضرورة  
لأن الحال حالة الاختيار ولنا أن الغلبة تنزل بمنزلة الضرورة في إفادة الكتاب  
الأيدي أن أسواق المسلمين لا تخلو عن اللحم والمشقوق والمغصوب ومع ذلك  
يجل تناول اعتمادا على الغالب وهذا لأن القليل لا يمكن الاحتراز عنه ولا  
يستطاع الاحتراز فسقط إيمان دفع اللحم كقيل الجحاشة وقيل الأكل  
بخلو ما إذا كانتا نصفين أو كانت المنة أغلب لأنه لا ضرورة وإذا اختلف  
والسنة والملتطخ بدم ورواها فاحذ منه مرة جاز يستعملها  
والخرق كالغسل لأن النار تاكل ما فيه من الخمسة حتى يبقى فيه شئ أو  
يحميله فقير الدم رماد فظن بالاحتياط قالوا إذا تيسر التمسك بغيره يظهر  
بالأرجح لا يتجر الخبز وتوجب السلطان الخراج لرب الأرض جلتها العشر

هذا عند أبي يوسف وعند الطرفين لا يجوز فيها لأنهما في جماعة المسلمين وله  
أن صاحب الخراج له حق في الخراج فصاح تركه عليه وهو صلة عن الإمام والعقل  
حق الفقراء على الخصوص كالزكاة ولا يجوز تركه عليه وعلى قول أبي يوسف  
الفتوى كما في التبيين وغيره وأما ترك الإمام خراج أرض رجل أو كرمه أو  
بستانه ولم تكن أهله لصري الخراج إليه عند أبي يوسف يحمل له وهو الفتوى  
عند محمد كتحمل له وعليه أن يجره إلى بيت المال وإن هو أهل ذلك وإن لم يجر  
أنه ولو ترك العشر لا يجوز بالاجماع ولو دفع العلم الأرض المملوكة إلى قوم أي  
عجز أصحاب الخراج عن زراعة الأرض وأراد الخراج ودفع العلم الأرض  
أي من أصحابها بالاجرة أي يجرها من القادومين على الزراعة ويأخذ الخراج  
من أجزائها ليطو الخراج مستحقه جاز ذلك من الإمام لما فيه من المصلحة  
فإن فضل شئ من أجزائها يدفعه إلى أصحابها وهم المدون لأن الأوجه إلى  
إزالة ملكهم بغير إيمانهم من غير ضرورة ولا وجه المقطع حق المقاتلة  
فتعين ما ذكرنا فإن لم يجد الإمام من يستأجرها بأعها الإمام لمن يقدر على  
الزراعة ولو لم يبعها يفوق حق المقاتلة في الخراج أصله ولو باع يفوق حق  
الملك في العين والفوات إلى الخلف كالفوات فيبيع تحقيقا للنقد من الجانبين  
وليس له أن يملكها بغير بيع عرض ثم أداها عنها يأخذ الخراج المأمن من الثمن  
أن كان عليهم خراج ورد الفضل إلى أصحابها قبل هذا فلهذا كان عندنا أن  
يملك بيع مال المدين بالدين والنفقة وأما عند الإمام فله يملك ذلك فلا  
يبيعها لكن بأمر ملكها ببيعها وقيل هذا قول الكل والفرق للإمام بين هذا  
الزام من رخصه لنفع عام وإزالة الضرر عن العام وذلك جائز عنده  
لأن الخراج حق متعلق برقة الأرض وصار كدين العبد المادون له ودين الميت في  
التمكة فإن القاضي يملك البيع فيها لتعلق الحق بالرقة كما في التبيين وكذا  
لوى قضاء رمضان ولم يبيع من أي يوم صح أي لو كان عليه قضاء صوم يوم  
أو أكثر من رمضان وأخذ فقضاءه بأول يوم من قضاة رمضان ولم يبيع  
أنه عن يوم كذا جاز ولا وكذا الرضا من يومين جاز عن يوم واحد  
ولو عن رمضان فلو يبيع في الأصح ما لم يبيع أنه صام عن رمضان سنة  
كذا كما في التبيين وكذا إذا يبيع في قضاء الصلوة لو تولى ظهر عليه مثلا  
ولم ينزل ظهره أو آخر ظهره أو ظهر يوم كذا ولو تولى ظهره عليه أو آخر ظهره عليه  
جاز لأن الصلوة بقيت بتعيينه وكذا الوقت معين يكونه أو كذا أو آخر  
فإذا تولى أو صلوة عليه وصل ما يليه بصيرة ولا أيضا فدخل في نية أول  
ظهره نيا وكذا إذا نال ما لا يتناهى وكذا الآخر وهذا مختص من لم يعرف  
الأوقات التي فاتته أو استبته عليه أو أراد التسهيل على نفسه وقيل  
يبيع نية عن رمضانين ونية ظهره مثلا فيهما أي في قضاء الصوم  
وقضاء الصلوة أيضا أي لو تولى قضاء رمضان ولم يبيع يوم وهذا  
قول بعض المشايخ لكن الأول أصح ولو ابتاع الصائم براق غيره فإن كان



جيبه لزمه الكفارة واذا اى وان لم يكن جيبه فلو يلزمه الكفارة ويجب القضاء  
كما مر بيانه في موضعنا وقيل بغير الحامى ع عذر في ترك الحج لان من الطريق  
بشرط الوجوب او بشرط الاداء على ما بين في موضعنا ولا يحصل ذلك مع  
قيل البعض في طريق الحج فكان معذورة في ترك الحج فله ياتم تركه ومن قال  
لازمة عندنا هذين توارث من كذا يعني انت صرت زوجة لى فقالت المرأة  
تقدم اى صرت كى يعقد النكاح بينهما ما لم يقل قول كرم لان قولها تقدم  
ايجاب فيما لم يوجد القبول لا يتحقق وقوله انت توارث من كذا وادونه على  
ببطل الاستتعام والمنسابة ولو قال لها اى امرأة عندنا هذين خريشتين  
راد ان من كذا ايتى معناه هل جعلت نفسك لى زوجة فقالت المرأة كرم  
ايتى اى جعلت فقال الرجل يترقم يعنى قبلت يعقد النكاح لبيتهما لان  
قولها كرم ايتى اى ايجاب قبول يترقم قبول ولو قال الرجل خريشتين  
الا بس من اذنا لى راد انى معناه هل جعلت نفسك لى زوجة كذا بنى فقال راد انى  
يعنى جعلت لا يتعد ما لم يقل قول كرم لان هذا اللفظ لا يبنى عن التملك  
ولو منع المرأة زوجها من الدخول عليها اى المرأة وهذا اى والحال ان  
الزوج يمكن معها اى يبيتها لى بيت المرأة كانت المرأة ناشرة لانها جنت  
نفسها منه بغير حق فلا تجب النفقة لها مادامت على منعه فيتحقق النكاح  
مما مضى كجسها نفسها فى منزل غيرها هذا اذا منعته منعه ومرادها  
السكنى فى منزلها ولو سكن فى بيت الغيب فامتنعت منه فلو يكون ناشرة  
لانها محقة اذا سكن فيه طهر وكذا لا تكون ناشرة لو كان المنع ليقعها الى  
منزل الزوج وكذا ان كانت ساكنة معه فى منزله ولم تمكنه من الوطء كانه  
يكن الوطء كرها عاليا فلو منعته ولو قال لا اسكن مع امك واريد  
فمنعكم وحده بيتا على حدة فليس لها ذلك كانه لا بد له من تحريمه فلا يمكن  
منعه من ذلك ولو قالت المرأة من اطلق ده فقال الزوج داه كبر وكبره  
كبر واداد او كبره بآدم معناه اعطى طلاقا فقال افرض وقدرى انه قد  
اعطى وانه قد فعل او انه كان قد فعل لا نقوله كبر معناه لا صلى امسك  
لكن معناه هنا افرض وقدرى ان نوى الطلاق يقع واداه ان لم يوفى  
يقع الاحتمال الوعد والايقاع فيحتاج الى اية الايقاع ولو قال الزوج  
داده انت فى جواب قولها من اطلق ده او كبره است يقع الطلاق وان  
وسلية لم ينزل له لا يحتل غير الايقاع فله يحتاج الى اية ولو قال داه  
انكار وكبره انكار يقع الطلاق وان وسلية نوى الوقوع والفرق بينهما  
ان فى الاول اخبار عن الوقوع مطلقا وفى الثانى ليس باخبارا كذا معنى قوله  
داده انكار واقرضت انه قد وقع او احسن فلو يقع به شئ ولو قال وه  
من استلبد نأيا مت بعينه لا يلحق اليوم القيمة او هله عمر اى كى يلقى  
فى جميع عمره او مدة عمره لا يقع الطلاق الا بالنية من الكتابات ولو قال  
لها حيلة زمان كن فهو اقرار بالطلاق الثالث لان معنى كلامه

افعل حيلة النساء مقصوده بهذا حفظ عذرك او عدى ايام عذرك فان هذا  
عندهم كناية عن وقوع الطلاق الثالث لان المرأة لا تستغل بامور العدة الباطنة  
سبقا ووقع الثالث ولو قال حيلة خويشتن كن فله يكون اقرار بالطلاق الثالث  
لان هذا السبب كناية عن الطلاق عندهم وفى التنوير قال ان كان الكه يعذب  
المتركن فامراته طالق قالوا لا تطلق امراته لان من لا يعذب وقامه فى  
شرحه فليطالع ولو قالت امرأة له اى للزوج كذا بين كرا يجتهد معناه هبت  
لك المهر من جنتك بان داه معناه مخلصا من نزاعك فان طلقها اى الزوج ع  
المرأة سقط المهر والا اى وان لم يطلقها فله يسقط المهر للخلق ولو  
قال العبد بامالكى او كمنه انا عبدك لا يعتق اى لا يقع العتق فى العبد  
ولا فى الامه لانه ليس بصريح العتق ولا كناية له فله يكون فيه سبب مما  
يقضى العتق بخلاف قوله لعبد يامولا لى كذا حقيقة ثبتت عن بنون  
الوكاه وذلك بالعتق فيعتق ولو ادعى الى فعل فقال المدعى بر من سؤك  
است يعنى على اليمين كذا اين كذا يعنى هذا الفعل نكنم اى لا افعل فهو  
اقرار باليمين بالله لا باليمين بغيره فمع كذا لطلاق ومحو عماله وعلى نحو  
المشروع وهو اليمين بالله فمع وان قال بر من سؤك است بطله فى  
معناه على اليمين بالطلاق فاقرار بالخلف بالطلاق للتصريح به  
حتى ان قوله نطق امراته وان قال قلت كذا لا يصدق احتياطا باب  
اليمين وكذا يكون اقرار بالخلف بالطلاق ولو قال من سؤك خاتم است  
كذا اين كذا ركن معناه انا خالف بيمين الموت ان افعل هذا الفعل فهو  
اقرار بالطلاق فى اعتبار العرف ولو قال المشتري للبائع بعد البيع بازده معناه  
رد الثمن فقال البائع يدهم اى رد يكون فتحا البيع لان قول المشتري بها  
بازده يتضمن قوله فسخت البيع وقول البائع يدهم يتضمن قوله قلت  
الفسخ فكان فسختا من الجانبين العقار المتنازع فيه لا يخرج من  
يد ذى اليد ما لم يبرهن المدعى على انه فى يده اى اذا ادعى عقارا كذا يتحقق  
بذكر المدعى انه فى يده المدعى عليه ويتصدق المدعى عليه فى ذلك بل يده  
من اقامه البينة انه فى يده المدعى عليه حتى يصح دعواه او علم القاضى  
فى الصحاح كما مر فى الدعوى لان يد المدعى عليه لا بد منه لصح الدعوى  
اذ هو شرط فيها ويحتمل ان يكون فى يده فاقامة البينة تنفى  
تهمة المواجهة فامتن القضاء عليه باخراجه من يده بخلاف  
المنقول لان البينة مستأهدة فلا يحتاج الى اثباتها بالبينة كما فى  
التبيين وفى البرازية هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعاه من  
ذى اليد واقراره بانه فى يده فانكر اشتره واقر بكونه فى يده لا يحتاج  
الى اقامة البينة على كونه فى يده ولا يصح قضاء القاضى فى عقار  
ليس فى ولايته لكن فى التنوير عقار كذا فى ولاية القاضى يصح قضاءه  
وهو فيه وقال فى شرحة وانما عدلنا عن ما اعتمدته كذا فى البرازية والحيلة



من ان القاضى ان قضاء القاضى في الحدود يصح وان لم يكن المحذور في كونه  
استهوى وفي تبين الكفر على عدم صحة القضاء بقوله كانه لا ولاية  
له في ذلك المكان قال وقد اختلف المشايخ فيه هل يعتبر المكان والاهل  
فقليل يعتبر المكان وقيل يعتبر الاهل حتى ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان  
على من يعتبر المكان ولا في غير ذلك لا هل علم من يعتبر الاهل وان خضع القاضى  
مع الحليفة من المصير قصص وان خرج وحده لم يجز قضاؤه فهذا ينبغي ان  
يكون على قول من اعتبر المكان كمن القضاء من اعلام الدين فيكون المصير  
سرقا فيه كالجمعة والعبدان وعن ابى يوسف ان المصير ليس بشرط فيه و  
اليه اشار محمد ايضا انتهى وفي البرانية ان ما اشار اليه محمد هو رواية  
الفراد رويته يفتى اذا قضى القاضى في حادثة بيته ثم قال رجعت عن  
قضائي اوريد الى ان يظهر لي عزم ذلك القضاء او وقت في تلبس الشهود  
او ابطلت حكمي ومخوذ لك لا يعتبر قوله والقضاء ما كان بعد  
دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة لان رايه الاول قد ترجح بالقضاء  
فلا ينقض باجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا بطلاله كانه تعلق به  
حق الغير وهو المدعى لا ترى ان الشاهد لما اتصل بشهادته القضاء  
لا يصح رجوعه ولا يملك ابطالها لما في موضعه فكذا القاضى وقال  
الشعبي كان رسول الله عم يقضي بالقضاء ثم نزل القرآن بعد الذي  
قضى بخلافه فلم يرد قضاؤه فيستأنف في المحيط وهذا يدل على  
ان القاضى اذا قضى باجتهاد من حادثة لا يرضيها ثم تحول عن رايه  
فانه يعرض للمستقبل بما هو احسن عنده ولا ينقض ما مضى من قضاؤه  
لان احداث الاجتهاد والراى دون نزل القرآن والنبى عليه السلام لم  
ينقض القضاء الذي قضى بالراى بالقرآن الذي نزل بعده فهذا اولى  
بجمله من ان قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين مضر فانه ينقض  
ذلك القضاء ورسول الله عم قضى باجتهاده ونزل القرآن بخلافه  
وهو مع ذلك لم ينقض قضاؤه الاول والفرق ان القاضى اذا قضى  
باجتهاده فالنص الذي هو مخالف الاجتهاده كان موجودا من قبل  
الا انه خفى عليه وكان الاجتهاد في محل النص فيصيح والنبى عليه السلام  
حالا لما قضى باجتهاده كالا جتهاد في محل لا يرضي فيه فصح وما رزلك  
شريعة له فاذا نزل القرآن مجله فيه صارنا مستأنا لذلك الشريعة  
كما في السابى وظاهر ان وقوع القضاء بالبينة لا بد منه في عدم صحة  
رجوع القاضى عنه وقيل في الخلاصة بذلك قال ابن وهب ويفهم  
من التقييد انه كان اذا قضى بعلمه يجوز له الرجوع وفي التنزيل اذا  
قال الشهود قضيت وانكر القاضى بان قال لم اقص فاقول للقاضى  
على القول المفتى به ما لم ينفذه قاض اخر اما اذا انقضه قاض اخر  
ليكون القول قولا فانه لم يقض لوجرد قضاء الثاني به ومن له على اخر

صاحب الحق قوماً سألته اي سأل اخبرته اي عن الحقالد عليه فاقرب  
اي بذلك الحق وهم اي التقدم يروونه اي المقر وليسمونه اي يسمعون اقراره  
وهو اي المقر لا يراهم صحت شهادتهم عليه بذلك الاقرار كان الاقرار مؤثراً  
بنفسه وقد علموه والعلم هو الركن في اطلاق اداء الشهادة قال الله تعالى  
الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال عليه السلام اذا علمت مثل التمسير في  
شهادة والا فادع وان سمعوا كلامه ولكن يروونه اي المقر فلا تصح شهادتهم  
عليه بذلك الاقرار لان النعمة تشبه النعمة فيجوز ان يكون المقر غير  
الا ان كانوا دخلوا البيت وعلموا انه ليس فيه احد سواء ثم جلسوا على  
الباب وليس للبيت مسلك غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره داخل ولم  
يرده وقت الاقرار لان العلم حاصل لهم في هذه الصورة فيجوز لهم ان يشهدوا  
كما امر في موضعته ولويس عقار وبعض اقداب البائع حاضريه البيع و  
سكت لا تسمع دعواه بعده بخلاف الاجنبي ولو جاز الا اذا انفرد  
المشتري فيه زعماً وبناً حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى  
للو طماع الفاسدة بخلاف ما اذا باع الفضولي ملك رجل والمالك  
ساكت حيث لا يكون رضى عندنا فالا بن ابى ليلى وفي التبيين لم  
يعين القريب نقضاً وفي الفتوى لا يثبت ذكرانه لو باع عقاراً وابنه  
وامراته حاضريه يعلم به وتعرف المشتري فيه زماناً ثم ادعى الابن انه ملكه  
ولم يكن ملك ابية وقت البيع اتفق مشايخنا على انه لا يسمع مثل هذه  
الدعوى وهو تلبس محض وحضوره عند البيع وتركه فيما مضى منه بانه  
ملك البائع وان لا حق له في المبيع وحبل سكوت في هذه الحالة كالا يضاعف  
بالاقرار قطعاً للطماع الفاسدة لاهل العصف الاضارب بالناس تقيده  
بالقريب ينبغي جواز ذلك مع القريب انتهى لكن لم يقيده المصنف بقوله  
ان يتصرف المشتري فيه نعمانا لانا التقيده به بوجوب التسوية بين  
القريب والجار مع ان الجار يخالفه قال الظهير ظهير الدين فتوى ائمة  
النقادى على ان سكرته لا يكون تسليم وله المطالبة والدعوى كما اذا  
كان الجار الساكت غير الولد والزوجة والقريب لان سكوت  
الساكت لا يجعل اقراره ائمة خوارج على ائمة سمرقند حيث لا يسمع دعواه  
واختار قاضيتان في قضاؤه انه يسمع في الزوجة لا في غيرها وفي المنع يقال  
المفتى ذلك ان راي المدعى الساكت الماخذ احواله افتى بعدم السماع و  
ان راي خلافة افتى بالسماع لكن الغالب على اهل الزمان لعننا وخذ  
يفتر الا بما اختاره اهل خوارزم ولو هبت امرأة مهرها من زوجها اي  
زوج المرأة ثم ماتت المرأة فطلب قاربها المهر منه وقالوا اي الورثة  
كانت الهبة في مهن موتها اي المرأة وقال الزوج لا بل وهبت في صحتها  
فالقول له اي للزوج وفي التبيين والقياس ان يكون القول للورثة  
لان الهبة حادثة بالحوادث تختلف الاوقات ووجه الاستحسان انهم



في سقوط المهر عن الزوج لان الهبة لان الهبة اقرب في مرض الموت فتد الملك  
وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وصى عبد الوارث فاعقبه الوارث او  
باحه ففقد تصرفه ولكن يجب عليه الضمان ان مات المودع في ذلك المرض رد  
الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث  
يدعي العود عليه بموتها والزوج ينكر القول قول المنكر انتهى وقال صاحب  
المنهج والقول للورثة هذا هو المعتمد كما في الحاشية ونقض كلامه رجل مات  
وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان الورث وهما اله  
في صحته وقبضه ونفته الورثة قالوا ان كان ذلك في المرض فالقول يكون  
قول من يدعي الهبة في المرض وان اقام البينة فالبينة بينة من يدعي  
الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير انتهى ولو اقر بحق ثم قال كنت  
كاذبا فيما اقررت حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر وليست بمطل  
فيما تدعى عليه عند ابو يوسف وهو حتمسان وعندهما ابو عمر بقبول المقر به  
الى المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا وله يصار مع  
الحالين كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه ابعد لتفرد به ذلك  
وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون صك اقرار  
ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار حجة على اعتبار هذه الحالة فيخلف  
وبه ايقول ابو يوسف يفتي بتغير احوال الناس وكثرة الخداع والجهالات  
وهو يتضرر بذلك والمدعي لا يصح اليقين ان كان صادقا فيضاد اليه كما  
في التبيين وفي مجموع الفتاوى ان البائع لا اقر قبض الثمن ثم قال لم اقبضه كمين  
المشترى حتمسانا وكذا الوارث الوهاب ثم انكر واراد حتمسا في الموهوب  
يخلف وكذا الوارث قبض الدين ثم قال كذبت وكذا الوارث المتدعي قبض  
المبيع ثم قال لم اقبضه فله ذلك حتمسا ناعنده لا عند الطرفين وروى  
ان محمد لما قلنا القضاء رجع الى قول ابو يوسف والاقرار ليس سببا للملك  
لانه ليسوا بالملك المقر المقر له لان الاقرار اخباري لا يثبت التصديق فيجوز  
تخلف مدلوله الوضع عنه بخلاف انشاء كالبائع او الهبة ونحوهما  
لانه ايجابا ومعنى يلفظ يقارنه في الوجود فيمتنع فيه التخلف ولو قال  
لاخر وكلتاك ببيع هذا الثمن فسكت لهما طيب صار وكيله لا يسكنه  
وعدم رفق ساعته دليل القول عادة ونظيره حبة الدين عن علي بن  
واذا سكنت حبة الهبة وسقط لما بيناه وان قال من ساعته لا اقبل  
مطل وبقى الدين على حاله ومن وكل امراته بطلوق نفسها لمملك  
الزوج الموكل عنهما لانه يمين من جهته لما فيه من معنى اليقين وهو  
تعلق بفعلها فلا يباح الرجوع عن اليقين وهو عليك من جهتها  
لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي مأملة لنفسها فلا يكون وكيله  
بخلاف الاجنبي كما في التبيين ولو قال لاخر وكلتاك بكذا على متى  
عن لك فانت وكلي فظن بقوله ان يقول عن لك ثم عز لك لان الوكالة

تعلقها بالشرط فيجوز تعليقها بالعزل عن الوكالة فاذا عزله العزل عن الوكالة  
المنجزة فتجزئ المعلقة فصار وكيله جديدا ثم بالعزل الثاني ان عزل عن الوكالة  
للمتأني كمان في التبيين ولو قال لاخر وكلتاك بكذا على اني كما عز لك فانت وكلي  
لا يكون معز ولا يل كل ما عز له كان وكلوا لان كلما تفيد عموم الافعال فاذا اراد ان  
يعزل له فظن به ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن المنجزة  
قانه اذا رجع عنها لا يفي بها اثر فاذا قال بعد ها وعزلت عن الوكالة المنجزة  
الحاصلة من لفظ كلما في عز له وقبض بدل الصلح قبل التفرق بشرط ان كانت  
الصلح دينيا بدين بان وقع الصلح على راسهم عن الدين او على شئ اخر في  
الذمة لانه صرف او بيع وفيه لا يجوز عن الدين بالدين والاى وان لم يكن  
دينا بدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا اعلى غير متعين لا يبقى دينيا في الذمة  
فجاز الافتراق وان كان مال الربوا كما اذا وقع الصلح على شعير بعينه عن  
حنطة في الذمة وقدر في موضعه ومن ادعى على صبي رافض الحله ابو ه  
ابو ه على مال الصبي فان كان له اى للمدعي بينة جاز الصلح ان كان بمثل قبل  
البينة او اكثر بما يتقارب فيه بين الناس لان للصبي فيه منفعه وهي سلامة  
العين لانه لو لم يصالح يستحق المدعي بالبينة فباء خذه فيكون هذا  
الصلح من الاب بمنزلة الشراء من المدعي وان لم تكن له اى للمدعي بينة او كانت  
البينة غير عادلة لا يجوز الصلح لان الاب يعبر متبرعا بمال الصبي بالصلح  
كشريا لانه لم يستحق المدعي شيئا من ماله لولا الصلح ومن قال لا بينة ولا  
على دعوى هذا الحق ثم برهن اى اقام بينة صح برهانه لانه يمكن ان تكون  
له بينة فتسبها ثم ذكرها بعد ذلك وعن الامام انها لا تقبل اظاها لتا قض  
وكذا وقال الاستحسان في هذه القضية ثم شهد لما قرع عن الامام انه لا تقبل  
ايضا وقيل تقبل وفاقان وفق وفي التنوير قال تركت دعوى على فلان و  
فوفت امرى الى اخره لا تسمع دعواه بعده وفي التبيين ولو قال ليس لي  
عند فلان شئ فادعى ثم جاء به فشهد فانه تقبل شئها دقه او قال لا حجة  
لي على فلان ثم اتى بالحجة فانها تقبل ولو قال لا اعلم لحقا على فلان ثم اقام البينة  
ان له عليه حقا تقبل ولو قال هذه الدار ليست لي او ذلك العبد ثم اقام  
البينة ان الدار والعبد له تقبل بينة لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد وكل  
اقراره لم يثبت به لغير حق كان لعزل او هذا تصح دعوى المدعي تسببه  
فقد بلغه تسببه لانه حين نقاه لم يثبت فيه حقا وللومام الذي ولاه الخليفة  
ان يقطع من الاقطاع انسانا من طريق الجارة وهي الشارع الاعظم ان لم يرض  
ذلك بالمارة لعموم ولايته في حق الكافة فيما نظر لهم وكان له ذلك من غير ان يلحق  
صراحا باحد الا ترى انه اذا اراد ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بالعكس  
وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك الامام الذي وكاه الخليفة  
بمنزلة الخليفة لانه نائبه فيملك ما يملكه ومن صا دره السلطان



فإن أراد أن يأخذ منه مالا ولم يعين السلطان ببيع ماله بل طلب منه جملة من المال  
فباع ماله فعد بيعة لأنه غير مكره به وإنما باع باختيار غاية الأمر أنه  
اجتاح إلى بيعه لا بقاء ما طلب منه وذلك لا يوجب الكره كالدين أو أحسن الدين  
فباع ماله لقضاء الدين الذي عليه فإنه يجوز لأنه باعه باختياره وإنما وقع  
الكره في ألا يبقا في البيع كما في البيوع ولو خرف أمرته بالغب خد وهبت مهرها  
منه لتصح الحبة انقذ رعي الغيب لأنها مكرهه عليه إذا أكرهه على المال ثبت  
بمثله وإن أكرهها أي المرأة على الخلع ففعلت يقع الطلاق لأن طلاق المكره واقع  
ولا يجب المال إذا الرضى بشرط فيه وقد انعدم على ما بيناه في أكرهه ولو لحالت  
أي المرأة أناسا بالمر على الزوج لباخذ منه عوض دينه مثله ثم وهبته من  
الزوج لا تصح الحبة لأنه تعلق به حق المال على مثال الرهن فصار كالموابع  
المرهون أو وهبه ومن اتخذ بغيره أو اتخذ بالوعدة في داره فترهما أي من المهر  
أو البالوعدة حائط جاره وطلب جاره وتحويله أي تحويل ذلك إلى موضع آخر  
لا يجب عليه أي على التحويل لأنه تصرف في خالص ملكه وإن سقط المانظفنة  
أي من ذلك لأن سبب النزاع يضمنه أي لا يضمن صاحب البيت لأن هذا سبب  
فلا يجب الضمان إلا بالتعدى ومن عمر دار زوجته بماله أي بالزوج بأذنها  
أي بأذن الزوج فالعمارة تكون لها أي للزوجة لأن الملك لها وقد صرح أمها  
بذلك والنفقة التي صرفها الزوج على العمارة دين له أي للزوج عليها  
أي على الزوجة لأنه غير منقطع فيرجع عليها لصحة الأمر فصار كالماور بقضا  
الدين وإن عمرها أي دارها أي للزوجة بلوادة العمارة لها أي للزوجة  
وهو أي الزوج في العمارة منقطع في الاتفاق فلا يكون له الرجوع عليه به  
وإن عمر لنفسه بلوادة لها أي الزوجة فالعمارة لذي الزوج لأن الآية التي بينا  
ملكه فلا يخرج من ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى ملكه ويكون غايضا للزوجة  
وإذا غلب ملك غيره بملكه فيؤمر بالتفريق أن طلبت ذلك كما في التبنين  
لكن تبقى صورة وهو أن يعمر لنفسه بأذنها في الزائد ينبغي أن يكون العمارة  
في هذه الصورة له والعرضة لها ولا يؤمر بالتفريق أن طلبته انتهى ومن  
أخذ غريمه فزعه إنسان من يده فلا ضمان على السارق إذا هرب  
الغريم لأن النزاع بسبب وقد دخل بينه وبين ضايع حقه فاعمل فاعمل فاعمل  
فلا يضاف إليه التلف كما أن أخل في العبد فاقبوا ولولا أن السارق على مال  
غيره فإن زال لا يجب عليه الضمان لأن التلف بفعل السرقة لا بالذلة ولكن  
أمسك هارباً فزعه حتى قله العدو فإن المسك لا يجب عليه الضمان  
فكذا هذا ومن في يده مال إنسان فقال له السلطان دفعه أي هذا المال  
إلى ولا قطع يدك أو ضربتك خمسين سوفاً لا يضمن الدافع لو دفع المال  
إلى السلطان لأنه مكره عليه فكان الضمان على المكره أو على الأخذ أيهما  
شاء المالك إن كان لا يأخذ فمخاراً أو أفعلى المكره فقط كما في التبيين

لكن إن كان المكره والأخذ هو السلطان فقط بشهادة قوله إلى فلا معنى لقوله  
أو على الأخذ تدبر ولو وضع في الصخر مئبله لصيده أي بالمئبل كما وحش  
وسمي عليه عند الوضع فجاء في اليوم الثاني وجد المئبل حياً وحامياً لا يحل أكله  
لأن الشرط أن يجرحه إنسان أو يذبحه ولم يوجد والتقييد باليوم الثاني اتفاق  
حتى لو وجدته ميتاً من ساعته لا يحل لعدم شرطه ويكره من الشاة الحية من  
الحصية والمثانة والذكر والعدة والمرارة والدم المسفوع لما روي عن  
أصل بن جميلة عن مجاهد قال كره رسول الله دم من الشاة الذكر والأنثى والقل  
والعدة والمرارة والمثانة والدم قال الإمام الدم حرام وكره السنة وذلك لقوله  
عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم فلما تناولوه النضر قطع بتحريمه وكره ما سواه  
لأنه مما استجنه الأنفس ونكرهه وهذا المعنى بسبب كراهة لقوله نحر ويحرم  
عليهم الجثث كما في التبيين لكن إن هذه الأشياء إن كانت من الجثث ينبغي  
القول بتحريمها لأن قوله تعالى يحرم عليهم الجثث ينطبقها كيف جعل كراهة  
وإن لم يكن كذلك فلا بد من الدليل على كراهة معناه وفي شرح الذهبية  
تفصيل وحاصله أن الإمام أطلق اسم الحرام على الدم المسفوع وسماه سواه  
مكرهها لأنه ثبت حرمة بدليل مقطوع به وهو النص المعتبر وهو قوله  
تعالى إن كان تكون ميتة أو دماً مسفوحاً وبقيت السنة لم يثبت بل بالاجتهاد  
يظهر الكتاب المحتمل للتأويل والحديث واللفظ أن يفرض مال الغائب والطفل  
واللقطة لقدرته على الاستقلال فلا يفتقر الحفظ به بخلاف الأب والو  
حي والمثقف العجزهم فيكون تضييعاً إلا أن الملتقط إذا اشتد اللقطة  
ومضى مدة الشدة ينبغي أن يحول له القرار من فقد لأنه لو تصديق  
به عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى كما في التبيين وفي الأقضية إنما  
يملك القاضى الأقرض إذا لم تحصل غلة لليتيم أما إذا وجدت فلا يملكه هذا  
روي عن محمد وينبغي أن يشترط لجواز إقراض القاضى عدم وصى اليتيم  
لو كان منصوب القاضى فإنه لم يجز عند الوصي وهو الصحيح كما في الفصول  
ولو كانت خشفة الصن ظاهراً من حيث رأى طنه محتاجاً والحال أنه لا يقطع  
جلده ذكره الأئمة خشفة جازت لك ختاناً على طاله لأن قطع جلده ذكره خشفة  
الخشفة فإذا كانت الخشفة ظاهرة فلو حاجة إلى القطع وإن كان توارى  
الخشفة يقطع الفضل ولو ختم ولم يقطع الجلدة كما ينظر أن قطع أكثر  
من النصف يكون ختاناً لأن لا أكثر حكم الكل وإن قطع ثماراً ولا يعد به  
لعدم الختان حقيقة وحكما وكذا جاز ترك ختانه لشيخه ولم وقال أهل  
البصرة لا يطبق الختان للعذر الظاهر والختان سنة وهو من شعائر  
الاسلام وخشايشه فلو اجتمع أهل بلدة على ترك حاربهم الإمام وقت  
الختان غير معلوم عند الإمام قال لا علم له بوقته ولم يرد عنها فيه شيء وقيل  
سبع سنين وقيل لا يجزى حتى يبلغه وقيل أقصاه اثني عشر سنة وقيل تسعة  
سنين وقيل وقته عشر سنين لأنه يؤمر بالصلاة إذا بلغ عشر اعتباراً أو تحقفاً



فتحتاج الى الحائلا ثم تسرع للطهارة وقيل ان كان قوما يطبق المحدثين واقله  
وهو ان يشبه بالفقه وحسن المرأة ليس سنة ولا يجوز ان يصلى غير الا  
نبيا والملائكة لا يطبقون البتة كما يقال اللهم صل على محمد واله وصحبه  
ومحذ ذلك لان الصلوة من العظم وهو ما ليس في غيرها من الدعوات  
وهي زيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولولا ذلك لم يتصور منه  
الخطايا والذنوب وانما يدعى له بالعفو والمغفرة والتجاوز ويستحب  
الترضى للصحابة والرحمة للتابعين ومن بعد من العلماء والعباد ولا يجوز  
اعطاء باسم النير وزوالمهريان اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام بل  
كفران ليس بالقول قصد تعظيم المذكور من النير وزوالمهريان كما بيناه  
في موضعه ولا باسم ليس بالقول لما روي ان النبي عليه السلام كان له قلدن  
يلبسها وقد صرح ذلك ولكتاب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل لما مرانه افضل  
قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا تقدم في الصلوة  
وهي اركان الاسلام وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر  
وامر اباؤكم والعلما في اصحاب الاقوال والمطامير شرعا تقدم والعلما ورثة  
الانبياء ثم على ما جاء به السنة ولما حفظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما  
لان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه واكتساب ما فيه لا مجرد الله و  
ذلك بالثاني لا بالتواني والمعا في قدر واللتزم اقله بأربعين يوما بقرا  
كل يوم حزبا ونصف حزب واول والله رالمص ان يحتم كتابه في بيان قراءة  
القران وكيفية الختم **كتاب الفرائض** في وجبة التاخير بين فلو يحتاج الى  
البيان في جميع فريضة من الفرض وهو التقدير يقال فرض القاضى الفقهاء  
اي قدرها وسمي هذا العلم فرائض لان الله تعالى قدره بنفسه ولم يفرض  
تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين تخصيص كل واحد من النصف فاربعة  
والثمن والثلاثين والثلث والستس بخلاف سائر الاحكام كالصلوة و  
الزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة وانما السنة تثبت هذه  
العلم من اشرف العلوم قال النبي عليه السلام العلم ثلثة وما سوى ذلك فضل اية  
محكمة او سنة قائمة او فريضة عادلة وقد حدث النبي ثم على تعليمه وتعلوا  
بقوله تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو سنتي وهو قول  
مثنى يفرع من اتمى يبدأ من تركه الميت الحالية عن تعلق حق الغير بعينها كما  
لرهن والعبد الجاني والمشتري قبل القبض فان صاحبه تقدم على التجهيز كما  
في حال حيوته وان لم يكن يبدأ بتجهيزه ودفنه اعتبارا بحال الحيوة فان  
المرء تقدم نفسه في حيوته فيما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والسكنى  
على اصحاب الدين ما لم يتعاق حق الغير بعين ماله فكذلك بعده وقائه فانه يقدم  
تجهيزه ودفنه بلا اسراف ولا تغيير وهو قد كف عن الكفاية او كف عن السنة  
او قدر ما عليه في حيوته من اوسط ثيابه او من الذي كان يترقب به في الايام  
والجمع والزبذبات على ما اختلفوا فيه وقال ابو يوسف كفى المرأة على زوجها

خله فالحمد فالصديق والشهيد وقاضيان الفتوى على قول الى يوسف ثم ينفق  
ويؤمله من جميع ماله في الباقي بعد التجهيز والدفن اي ثم يبدأ بموافاة دينه  
الذي له مطالب من جهة العباد لا دين الزكاة والكفارات ومخوها كن  
هذه الديون تسقط بالموت فلو يلزم الورثة اداؤها الا اذا اوصى بها  
او تبرعوا من عندهم ثم تنفذ وصاياهم من ثلث ما بقي بعد الدين اي ثم  
يبدأ بوصية اي بتنفيذها من ثلث ما بقي بعد التجهيز والدين وفي اكثر من  
الثلث لا يجوز الا اجازة الورثة على ما مر ثم هذا ليس بتقديم على الورثة  
وفي المعنى بل شريك لهم حتى ان اسلم له شمس لم للورثة ضعفه او اكثر  
ثم يقسم الباقي بين ورثته اي الذين ثبت ارضهم بالكتاب والسنة والاجماع  
والامة ويستحق الارث بسبب ونكاح وولاء كما سيأتي مفصلا ويبدأ  
باصحاب الفروض اي كل صاحب سهم مقدري في الكتاب والسنة او اجماع كما  
ذكره الترخي وتقدمهم على العصبة لقوله عليهم السلام لحقوا الفرائض  
باهلها فيما ابقتة فلو لم يدرى ذلك لم يبدى بها لعصبات النسبة فان المعصوبة  
النسبة اقوى من النسبة يزهدك الى ذلك ان اصحاب الفروض النسبة يبرهنهم  
دون اصحاب الفروض النسبة اعني الزوجين ثم يبدأ بالمعق بكن النساء بذكر  
كان او بنتا فان من اعق عبد اومة كان الولاء له ويرثه ويسمى ذلك  
ولاء العتاقة والعترة ثم عصبة او يبدأ عند عدم مولى العتاقة بعصبة  
المذكور وهذا قيد بدمه لقوله ليس للنساء من الولاء ما اعقن الحديث  
ثم الرد اي يبدأ بعد العصبات بالرد على ذوي الفروض النسبة لبقاء قرابتهم  
بعد اخذ الفرض دون ذوي الفروض النسبة ثم ذوي الارحام اي يبدأ عند  
الرد لا تنفاه ذوي الفروض النسبة بذوي الارحام وهم الذين لهم قرابة  
وليوا بقصة ولا ذوي سهم ثم مولى المولاة ان عند عدم هؤلاء المذكورين  
يبدأ في جميع الميراث بمولى المولاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد  
يبدأ به ايضا لكن في الباقي من فرضه وتفصيل مولى المولاة قدمته  
في موضعه ثم المقر له بسبب على الغير يثبت نسبه باقراره من ذلك  
القرار امانات المقر على اقراره يعني ان هذا المقر له مؤخر في اكرت عن  
مولى المولاة فقدم على الموصى له بجميع المال وفصله السيد في بشرح  
الفرائض فليطالع ثم الموصى له باكثر من الثلث اي اذا عدم من تقدم ذكره  
يبدأ من اوصى له بجميع المال فيكمل له وصية لان منعه عن ما زاد على  
الثلث لا جل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فقله عندنا ما عين له كمالا  
واضا اخر من المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم  
بليت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين فوضع التركة لبيت المال على ايها  
مال ضايع فصارت لبيت المال لجميع المسلمين فيوضع هناك ذلك بطريقا اكرت  
وعند السافعية ان بيتا المال ان كان متضمنا يقدم على ذوي الارحام والرد ولا يبرئ



عندهم اصل المولى الموالاة ولا للمولى بالنسب على الغير ولا للمولى له جميع المال  
يخرج الارث الرق وافر كان او ناقصا لان جميع ما في يد من المال فهو لمولى كذا فلورثنا  
عن اقربا له لوقع الملك لسيده فيكون ثورينا لا جنيب بلا سبب وانه باطل  
اجماعا والقول كما مر تفصيله واختلاف المثلين فلا يرث الكافر من المسلم ولا  
المسلم من الكافر على قول علي وزبير وعامة الصحابة واليه ذهب علمائنا  
والشافعي كما مر تفصيله واختلفوا في الدارين حقيقة كالحرب والدمى او حكميا كما  
لمستأمن والدمى والحريية من دارين مختلفين كما مر ذكره فلم حاجة الى التكرار  
والجميع على ثوريتهم من الرجال عشرة اهل وابوه اى ابيه الاب والابن وابنه والاهل  
وابنه والعم وابنه والزوجة ومولى النعمة اى مولى العتاقة ومن النساء سبع  
الامام والخزاة اى ام الام والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ومولا النعمة  
اى مولا العتاقة وهم اى الوارثون المجمع على ثوريتهم ثمان ذوقر من ذوقر  
اى المورث فذوقر من له سهم مقدور والسهم المقدور في كتاب الله ثمة ستة  
النصف وقد ذكر في كتاب الله ثمة في ثلثة مواضع فقال وان كانت واحدة  
اى البنت فلها النصف وقال ولكم نصف ما ترك ازواجكم وقال وله اخت  
فلها نصف ما ترك والربع وقد ذكر في موضعين حيث قال ولكم الربع مما تركن  
وقال وله الربع مما تركن والثلث وقد ذكر في موضع حيث قال وله النصف  
مما تركن والثلثان وقد ذكر في موضعين حيث قال في حق البنات فان كن النساء  
فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك في حق اخوات فان كانتا اثنتين فلهما  
الثلثان والثلث وقد ذكر في موضعين حيث قال فلامه الثلث وقال وان  
كانوا اولاد الام اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والسدس وقال  
وان كان اخوة فلامه السدس وقال في حق اولاد الام وله اخ او اخت  
ولكل واحد منهما السدس ثم شرع في التفصيل فقال فالنصف للبنت  
وبنت الابن عند عدمها اى عدم البنت لان بنت الابن قامت مقامها  
اذا عدمت البنت والنصف للاخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها  
اى عدم الاخوات لابوين اذا افردت عن اخواتهن واما اذا اختلطن بهن  
تصير عصيات بهن ويكون للذكر مثل حظ الانثيين لما سياتى والنصف  
للزوجة عند عدم الولد وولد الابن وقيد بولد الابن ليعتبر ولد البنت  
فان الحكم لا يكون كذلك بل يكون لها معه اوجه الربع والربع له اى للزوج  
عند وجود احدهما وان سفل لقوله تع ولكم نصف ما تركن ازواجكم  
ان لم يكن لهما ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج  
اما النصف واما الربع مما تركه امراته وللزوجة الربع وان وصليته  
تعددت عند عدمها اى الولد وولد الابن لقوله تعالى وله الربع مما  
تركتم ان لم يكن لكم ولد والثلثان لها اى للزوجة كذلك عند وجود  
احدهما اى الولد وولد الابن وادسفل لقوله تعالى فان كان لكم ولد فالثلثان

مما تركن

مما تركن وانه كان اكثر من واحدة اشركن فلهن اوجهين احدهما ان يلزم الاحاق  
ببقية الورثة لانه لو اعطى كل واحدة منهن ربعا ياخذن الكل اذا تركت  
اربع زوجات بل ولد والنصف مع الولد والثاني ان مقابلة الجميع بالجميع  
يقضي مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم وراهم وليسوا بآبائهم فيكون  
الواحدة الربع او الثلث عند انفرد بها بالنصف واذا كثر وقعت المناجاة  
بينهن فيصرف اليهن جميعا على السواء لعدم الاولوية ولفظ الولد يتناول  
ولد الابن فيكون مثله بالنصف او بالكلية فتصير له حالان والثلثان  
لكل اثنين فصاعدا ممن فرضت النصف وهي البنات والاخوات لقوله  
تع فان كن نسبا فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك والثلث للام عند عدم الولد  
وولد الابن وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات ولها مع هؤلاء السدس  
ولفظ الجميع والاخوة في قوله تع فان كان له اخوة يطلق على اثنين فيصير  
الام بهما نصف الثلث الى السدس من اى كانا اود من جهتين لان لفظ الاخوة يطلق  
على الكل وهذا قول جمهور الصحابة ومن وعنه ابن عباس رضي الله عنهما  
من الثلث الى السدس اى ثلثة منهن عملة بظاهر الآية وكها اى للام ثلث  
ما يبقى بعد فرض واحد الزوجين وربع وابوين والوجه وابوين فيكون  
لها السدس مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث  
الباقى بعد فرض احد الزوجين فصاعدا للام ثلثة احوال ثلث هو الكل وثلث  
ما يبقى بعد فرض احد الزوجين والسدس لابن عباس رضي الله عنهما ثلثة الباقى  
بليتها ثلث الكل والباقى للاب وضا لقرينة جمهور الصحابة رضي الله عنهم  
مكان الاب فيهما جده فلها الثلث للام ثلث الجميع عند الطرفين فلو بآلى  
لتفصيلها عليه لكونه اقرب منه خلوا فالابن يوسف فانها مع الجدة  
ايضا ثلث الباقى عنده كما في الاب فعلى هذه الرواية جعل الحد كالاب فقبح  
الام كما لا يعصها الاب الثلث للام ثلثين فصاعدا من ولد الام بقسم الثلث  
لذكرهم ولثلاثهم بالتبوية يعنى لانهم ستمهم تاخذ مثل ما تاخذ الذكر  
منهم بلا تفصيل المذكور على الاثنى لقوله تع وان كانا اكثر من ذلك فلهن  
شركاء في الثلث والشرك تقضي المساواة والسدس للواحد منهما اى لزوج  
الام ذكر او انثى لقوله تع وان كان رجل يورث كلولة او امرأته او ابنت  
فلها واحد منهما السدس والمراد به اولاد الام ولهذا اقر بعضهم وله  
اى او اخت ام والسدس للام عند وجود الولد وولد الابن او وجود  
الاثنين من الاخوة والاخوات كما سبق والسدس للاب مع الولد  
او ولد الابن فان كان مع الاب ابن فرضه اعني السدس والباقى للابن  
وان كان معه بنت فله السدس ايضا كمن اسم الولد يتناول الابن  
والبنت واللبنت النصف بالفرقة وما بقى للاب ايضا لانه اولى رجل  
ذكر من العصبات عند عدم الابن وولد الابن ولو شربا بالجماع  
قال الله تعالى يا بني ادم وليسد دخول الامن في الولد من باب المجمع بين الحقيقة



والمجاز لا هو من باب عموم المجاز او عرف كونه كالم ولد بدليل اخر  
وهو بان لا جماع ذكر السدس للجد الصحيح عند عدم اى عدم الاب لا ت  
الجد الصحيح من لا يدخل في نسبته الى الميت ام كلاب فان دخلت في نسبته  
الى الميت ام تجد قاسد فلويرث الا على انه من ذوى الارحام كانه تخلص الام  
في النسبة بقطع النسب اذ النسب الى الاباء لان النسب للتعريف والشهرة و  
ذلك بالمشهور وهو المذكور دون الاناث والسدس للجد الصحيح الصحيح  
وان وصليته تعدد كأم الأم مع أم الأب فيستركن في السدس اذا كانت  
ثابتة متحاذيات في الدرجة لقوله عم اطعموا الجدة السدس وابوكم  
اشرك بين الجدتين في السدس وكان ذلك بحضرة الصحابة ولم يكره عليه  
احد فكان اجماعا ثم عرفها فقال وهي الحقة الجدة الصحيحة من لا يدخل  
في نسبته الى الميت جد قاسد وهو من يتخلل في نسبته الى الميت ذكر بن نسيب  
والسدس بنت الابن وان وصليته تعدد مع الواحدة من بنات الصلب  
تكملة للثنتين لان حق البنات قد اخذت الواحدة النصف لقوة  
القربة فيبقى السدس من حق البنات فيأخذ البنات الابن واحدة او  
متعددة وما بقى من التركة فلاولى عصية فبنات الابن من ذوات القربى  
مع الواحدة من الصليات هذا الم يكن في رجبتهن ابن ابن وما اذا  
كانا معهن ابن ابن لكن عصية معه ولا يرث السدس كما سياتى  
وللاخت كلاب كذلك اى كمالها السدس وان تعددت مع اخوت الوفاة  
للبنين لان حق الاخوات الثلاث قد اخذت الاخوات الواحدة للبنين  
النصف فيعصيه السدس فيعطى للاخوات كماله للثنتين ولا يرث  
مع الاخوات كلاب وام ان يكون معهن اخ الاب فيعصيهن كما سياتى  
ان شاء الله تعالى فصل في اقسام العصبة النسبية ثلاثة عصبة  
بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره والعصبة بنفسه ذكر  
فان الابن لا يكون عصبة بل بغيرها او وقع غيرا ليس في نسبته الى  
الميت انتهى فان قلت الاخ كلاب وام عصبة بنفسه مع ان الام داخله  
في نسبته الى الميت قلت قرابة الاب اصل في التحقيق العصبية فانها  
لا تصح بانفرادها على اثباتها وهي ملقاة في اثبات العصبية لكما جعلنا  
منزلة وصف في زيد فرجعا بها الاخ كلاب وام على الاخ كلاب وهو ما يأخذ  
ما ابقته الغرائض وعند الافراد ان الافراد عن غيره في الوراثة يجوز  
جميع المال جهة واحدة وفي التبيين هذا رسم وليس كذلك لا يبعد  
الا على تقدم ان يعرف الوراثة كالم ولكن يعرف من هو العصبة منهم  
فيكون تعريفا بالحكم المقصود معرفة العصبة حتى يعطى ما ذكر ولا يتصور  
ذلك الا بعد معرفة اقربهم اى اقرب العصبات جزء الميت وهو الابن  
وابنه وان وصليته تسفل له خوهم في اسم الولد وغيره مجوزين بهم لغير  
تعريضكم الله في اوككم للذكر مثل حظ الانثيين الى ان قال سبحانه وبكوبة

لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولي فجلل الاب صاحب فممنوع الولد  
ولم يجعل للولد الذكر سهما مقدر لا تعين الثاني له قد لان الولد الذكر  
مقدم عليه بالوصوبة وابن الابن ان لا يقوم مقامه فيقدم عليه ايضا  
ومن حيث المعقول ان الابن ان يورث ولد ولد على والد ويختار صرف  
ماله ولا حله يدخل ماله عادة على ما قاله عليه السلام الولد منجمله بجمته و  
قضيه ذلك ان لا تجاوز بكسبه محل اختياره الا انما صرنا مقدار الفضل  
اصحاب القربى نصرف في الباقي على قضيه الدليل وان ينسب ان يقدم البنت  
ايضا عليه وعلى كل عصبة الا ان الشارع ابطال اختياره بتعيين القربى  
وجعل البنت كولي رجل ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح اى اب الاب وان وصليته  
تسفل لوليهم به الاب لان الله تعالى شهد بان الاخوة الكملية وهو الذي  
لا ولد له ولا ولد على ما بيناه فعلم بذلك انهم لا يورثون مع الاب ضرورة  
عليه اجماع الامة فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب البنين اليه بعد زوجه  
اصوله فما ظنك من هو ابعد منهم كالاعمام وغيرهم والجد يقدم مقامه في الوفاة  
عند عدم الاب ويقدم على الاخوة فكذا في الميراث وهو قول ابى بكر الصديق  
رضي وبه اخذ الامام ثم جزم عليه وهو الاخوة كلاب واولاد الاخوة كلاب ثم  
يتوهم وان وصليته تسفلوا وانما قدموا على الاعمام لان الله تعالى جعل  
الارث في الكملية للاخوة عند عدم الولد والوالد فعلم بذلك انهم يقدمون  
على الاعمام وانما قدم الاخ كلاب وام لانهم اقربون له من الجانبين ثم جزم  
جدا وهو الاعمام كلاب وبنين اولاد ثم يتوهم وان وصليته تسفلوا ثم جزم  
ابيه كذلك اى اوكهم بالميراث بعد الاخوات اعمام للميت لانهم جزء  
الجد فكانوا اقرب ثم اعمام الاب لكونهم اقرب بعد ذلك لانهم جزء الجد  
ثم اعمام الجد لانهم اقرب بعدهم ويقدم العم كلاب وام على العم كلاب ثم اعمام  
على اولادهم كلاب وام والعصبة بغيره من فرضه النصف والثلث  
وهم اربع من النساء يصرن عصبة باخوتهن ونفسهم للذكر مثل حظ  
الانثيين فالبنات بالابن وبنات الابن بالابن لقدم تعالى بوصيتكم الله  
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين والاخوات كلاب وام باخيهن والاخوات  
كل باخيهن لقدم تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ  
الانثيين ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبة كاصبر عصبة به  
اى باخوها كالعمة لا تصير عصبة بالعم الذي هو اخوها فالمال كله للمردون  
العمة وبنت العم لا تصير عصبة بالبن العم فالمال كله لابن العم دون بنت  
العم وبنت الاخ لا تصير عصبة باخوها فالمال كله لابن الاخ لان ابنته  
في ضرورة الاناث بالذكر عصبة انما هو في موضعين البنات بالبنين  
والاخوات بالاخوة والاثبات في كل منهما ذوات فروض فمن كلف  
من الاناث لا يتناول المتصورة العصبية مع غيره الاخوات كلاب وبنين ابوين  
يصرن عصبة مع البنات وبنات الابن والاولى ان يقول او بدل الواو قد تتر



لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوان مع البنات عصبية وانما سميت عصبية مع غيره  
ومع اخواتهن عصبية بغيره لان ذلك العنود هو البنات بشرط لصيرورتهم  
عصبية ولم يجعلهن عصبية بهن لان انفسهن ليس بعصبية فكيف يجعلهن عصبية  
عصبية بهن نكاحا بخلاف ما اذا كن عصبية باخواتهن لان الاخوة بانفسهن  
عصبية فيصيرن بهن عصبية تبعا وذو الابوين من العصبان مقدم على ذن  
الواحد ذن القرائتين من العصبان او لم يزد ذن قرابة واحدة مع تساو بينهما  
في الدرجة ذكر كان ذن القرائتين او انى لقوله عليه السلام ان اعياى ذن ام  
يتوارثون دون ذن العلات والمقصود من ذكر الامام ههنا اظهار ما يرجع  
به بنو الاعيان على ذن العلات حتى ان الاخت لا يورث مع البنت سواء  
كانت صلبية او بنت ابن ونسواء كانت واحدة او اكثر **فصل في حب الارب**  
خلاف لابن عباس رضي فان الاخت لا تصير عصبية مع البنات عصبية وعصبية  
ولد الزنا وولد الملاء عصبية مولى امته لانه كان له والنبي عليه السلام الحق  
ولد الملاء عصبية بانه فصار كشيخص قرابة له من جهة الاب فبذلك امته و  
يرثهم فلو ترك امه او بنتا والملاء عن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي  
يرد عليهما كان لم يكن له اب وكذا لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه  
والباقي بينهما فرضا وزدا ولو ترك امته واخاه لامته وابن الملاء عن فلامته  
الثالث ولاخيه لامته السدس والباقي رد عليهما ولا شيء لابن الملاء عن لانه  
كان له من جهة الاب ولومان ولد من الملاء عنه ورثه قوم ابية وهم اخوة  
ولا يرثونه قوم جدية وهم الاعمام واوادم وبهذا تعرف بقيقة مسائله وهذا  
ولد الزنا الا انها يفرقنا في مسألة واحدة وهو ان ولد الزنا يرث من قوم  
امته ميراثا كما ولد الملاء عنه يرث التوام ميراثا كما ولد وامه كما  
في الاختيار والاب مع البنت صاحب فرض وعصبية كما مر ذكره واخر العصبان  
مولى العتاقة لقوله عليه السلام الولاء لجمعة كجمعة النبي ولانه احياها مع  
الاعتاق فاشبه الولاء ثم عصبية اي عصبية مولى العتاقة على الترتيب  
المذكور بان يكون جزء المولى اولي وان سفل ثم اصوله ثم جزء ابية ثم جزء  
جده يقدمون بقوة القرابة عند الاستواء ويفعلوا درجة عند الشفاعة  
فمن ترك اب الاولي بالالف لانه في موضع النصب مولا وابن مولا فقال له  
كله لابن مولا لما مر ان الابن وابن الابن وان سفل مقدم على الاب وهذا عند  
الطرفين وعند ابى يوسف الملاء بالسدس والباقي للابن هذا قوله الاخر  
وهو احدى الرويتين عن ابن مسعود وبه قال الشيخ والخوف قولهما هو  
اختيارا لتسديد بن المسيب ومذهب الشافعي والقول الاول لابى يوسف  
ولو كان مكان الاب جد فكله لابن اتفاقا وذلك لان الاب كان لابن فاما  
العصوبة بحسب الظلال اتصال كل منهما بالميت بله واسطة وكون  
الابن اقرب يحتاج الى ما من ان زيادة قرابة امر حكيم فوقع الخلاف  
هناك بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من الجد

في الولاء اما ابى الايقاع المذلل لا يظهر ان ابى الايقاع عند ابى يوسف ايضا لانه  
اشبه بالابن من الجد بل كما في الفتوى ولو ترك جد مولا واع مولا فالحكم على  
ويكون الولاء بأكمله للجد عند الامام لانه اقرب للميت في العصبية من الابن بل هو  
وعندهما ميتا وان يكون الولاء بينهما نصفين والعصوبة انما ياخذها افضل  
من ذوى الفروض كما مر فلو تركت زوجا واخوة لام اخوة لابوين واما النصف  
للزوج والثالث للاخوة لام والسدس لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين كما ثبت  
المسئلة من ستة نصفه وهو الثالث للزوج وثلثه وهو الثاني للاخوة لام  
وسدسه وهو واحد للام وهو افضل من غيره ذوى الفروض حتى يعطى  
للاخوة لابوين وهم عصبية وبه قال ابو بكر الصديق رضي واخذ علمائنا وقال  
عثمان بن عفان رضي يترك الاولاد اب وام مع الاولاد لا يرثون وبه اخذ مالك  
والشافعي وكان عمر يقول ولا مثل ما قال الصديق رضي ثم رجع عنه الى قوله  
عثمان رضي وتبين رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب كما هو من ههنا  
فقام واحد من الاولاد اب وام وقال يا امير المؤمنين ولت سلم ان ابنا كذا  
جمارا لسان ام ولحقه فاطمك واسمه مليا وقال الصديق رضي بنوام واحدة  
تتركهم في الثلث فلهذا سميت المسئلة حارية ومنكرتة وعثمانية وعن هذا قال  
وتسمى المنكرتة والحارية **فصل في حب** وهو في اللغة الميعة وفي اصطلاح  
اهل هذا العلم منع يتحكم بعين عن ميراثه اما كله ويسمى حب الحرمان او بعضه  
ويسمى حب النقصان لو حوّل شخص اخر فشرع في تفصيل كل منهما فقال  
حب الحرمان مستف في حق ستة من الورثة الابن والاب والبنت والام والزوج  
والزوجة فان قلت قد يجب هذا الزوجين بالقبيل والردة والرقبة فلا يصح  
ان حب الحرمان مستف في هذا الزوجين قلت الكلام في الورثة وهم على كبر  
التقدير ليسوا بورثة ومن عداهم كحب الاعداء اقرب ويجوز ذن القرائتين  
الواحدة بذن من ابين من يدى يتخصص بدين معه اى مع وجود ذلك الشخص  
كان ابن الابن مثله فانه لا يورث مع الابن الاولاد الام حيث يد لون اى عصبية  
الى الميت بها اى ام ولكن يرثون معها اى مع الام قال الفضل الشافعي فان  
تحقيق هذا الاصل ان الشخص المذلل بان يتحقق جميع التركة لم يورث الموقوف  
مع وجوده سواء اتحد في سبب الاورث كما في الاب والجد والابن وابنته  
او لم يتحد كما في الاب والاخوة والاخوان فاما المذلل به لما احذر جميع المال  
لم يورث المذلل شيئا أصلا وان لم يتحقق المذلل به الجميع فانه اتحد في السبب كان الكسر  
كذلك كما في الام وام الام لان المذلل به لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمذلل  
من النصب الذي يتحقق ذلك السبب شيئا ليس له نصيب اخر فصار  
محررا ما كان لم يتحد في السبب كما في الام واوادم فان المذلل به جسد يأخذ  
نصيب الممتد الى سببه والمذلل يأخذ نصيب اخر مستد الى سبب اخر فلا حرمان فانه  
قلت ليست الامام تتحقق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من اصحاب الوارث



والصبيان قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض  
التركبة بالفرق وبعضها بالرد والميراث استحقاقا جميعها من جهة واحدة  
كما في العصبية وتحجب الاخوة مطلقا تحجب الحرمان بالابن وابنه وابن  
وصليته سفل واكابر لانهم كلاله وتورث الكلاله ميراثا بعد  
المولد والوالد كما في والجد عند الامام وتحجب اولاد العلوق وهي  
الاخوات واكافرات لاب بالاخ لا يورث لان ميراث الاخوة والاخوات  
لاب وام جان يخرج ميراث الاخوة والابلية واما ميراث الاخوة والاخوات  
لاب كبريات او كد الابن ذكرهم كذكورهم وانا انهم كانوا انهم فكما يحجب  
او كد الابن بالابن كذلك يحجب الاخوة والاخوات لاب بالاخ كاب واخ  
وعندها لا يحجب الاخوة لا يورث او كد الابن بالجد يورثه وهو اي الجد  
كاغ ان لم تنقصه المقاسمة عن الثلث عند عدم توري الفرض قال  
الفاضل الشريف ان الحجة يشبه الاب في حجب اولادهم في ذلك اذا زوج  
الصغير والصغيرة لم يكن لها خيارا ذابعا وفي انه لا ولاية للاخ في  
النكاح مع قيام الجد في ظاهر الرواية كالأب وفي انه لا ولاية للاخ في نقل  
الجد بولد الولد وفي ان حليلة كل واحد من الجانبين يحرم على الآخر وفي  
عدم قبول الشهادة وفي صحة ائتمار الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز  
دفع الزكاة اليه وفي انه لا تصرف في المال والنفس كالأب ويشبهه الاخ  
في انه اذا كان للصغير جد وام كانت النفقة عليهما انلا تأ على اعتبار  
الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا نفرض النفقة على الجد للعسر كالاخ وفي  
عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما  
بإسلام الجد وفي انه اذا اقربنا فله وابنه حتى لا يثبت المشتبك بقرانه  
وفي انه لا ينفذ له الميراثية كل ذلك كما في الاخ فلتا رضى هذه  
الاحكام اختلفت العلماء من الضميمة والتابعين وغيرهم في مسئلة  
الجد مع الاخوة فجعل كالأب في حجب الاخوة كالأخ وكالاخ في حجب كبريات  
ما وامت المقاسمة خيرا له فادامه كخير له اعطاه ذلك المال كانه  
مع أهله ويرثه التسدين فجعل الاخوة بضاعتهم ذلك ايضا اذا قسم المال  
بين الابوين فلام فلام الثلث وللأب الثلثان وهما في الدرجة الأولى  
ولما كان الجد والجد في الدرجة الثانية وكان للجد من كان للجد  
منعفه اعن الثلث فاذا كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف  
المال فهو خير له من الثلث وان كان معه اخوان فلهما اي المقاسمة  
والثلاثان متساويان واذا كان معه ثلث اخوة فالثالث خير له لان نصيبه  
بالمقاسمة حينئذ ربع هذا الميراث مع صاحب فرض او لم ينقصه المقاسمة عن  
السدس عند وجوده او وجوده في فرض يعنى اذا كانت معه اخوان وام جعل الجد كالاخ  
ويكون المال بينه وبين الاخوين للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا اذا كانت معه ثلاث اخوات

وان كانت معه اربع اخوات فالمقاسمة والثلث سواء كانه اجد كالاخ ويكون  
كأختين ويكون عدد الاخوات ستة ويكون الاثنان من الستة له والاثنان  
ذلك الثلث ويكون المقاسمة والثلث مستويان وان كانت معه خمس اخوات  
يكون الثلث خيرا له لانه ان جعل كالاخ يكون بمنزلة أختين فيكون عدد الاخوات  
سبع فيكون حصته ثمانية عن السدس فيكون الثلث خيرا له وباني اقسام  
المقاسمة مذكور في الفرائض مشروحا فليراجع والفتوى على قول الامام وهو  
يسقط الاخوة والاخوات وبينه فاذا استكمل بنات الصلب الثلاث سقط  
بنات الابن لان ارنهم كانت تكملة للثلاثين وقد كمل بنتين فيسقطن ان لا  
طريق لتوريتهن فضا وتعصبا الا ان يكون محدا لهن او اسفل منهن ان  
ابن يعصب من جداته ومن يفوقه لكن من ليست بذات ستم فانه لا يعصب  
ذات السهم كالبنات الصلبية مثلا وتسقط من دونه واذا كان يعصب ابن  
الابن من جداته من هو فوقه يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
سواء كان اجدان او لم يكن وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله  
عنه اخذ عامة العلماء وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال يسقطن بنات  
الابن بنات الصلب واذا كان معهن غلام ولا يقاسمته وان كانت البنت  
الصلبية واحدة وكان معهن غلام كان البنات الابن امسوا الى ابن  
من السدس المقاسمة وايها اقل حظا ثم الاصل وبنات الابن عند عدم بنات  
الصلب ان اقربهن الى الميت ينزل منزلة البنت الصلبية والى يليها في القرب  
منزلة بنات الابن وهكذا وان سفلين مثاله لو تركت ثلث البنات ابنا  
تقصهن اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض  
وثلاث اب وثلاث ابن ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض فالعلياء من الفرق  
الأول كايوازيها احد فيكون لها النصف والوسطى من الفرق الأول توزيها  
العلياء والفرق الثاني فيكون لها السدس تكملة للثلاثين ولا شئ للسفليات  
لان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبا ومن تجارها ومن فرقها من يكون  
صاحبه فرض حذر لو كان الغلام مع السفلى من الفرق الأول عصبا وعصب  
الوسطى من الفرق الثاني والعليا من الفرق الثالث عصب الجميع عراصوا  
الفرائض واذا استكمل الاخوات لا يورث الثلثين سقط الاخوات كاب كانت  
ارنهم كانت تكملة للثلاثين وقد كمل اختين فيسقطن الا ان يكون معهن  
اخ كاب فيعصبن كما في بنات الابن والجدات كلهن يسقطن باكم سواء  
كانت ابويات او اميات واكباويات خاصة كما في ذوات الاقيان كاب ايضا  
اي كما يسقطن باكم وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ونقل عن عمر  
بن مسعود وابو موسى الاشعري رضي الله عنهما عليهما اجمعين ان ام اب  
تورث واخاها شريح والحسن وابن سيرين لان ابن الجدات ليس له  
ما عباد الا ولاء لان الا ولاء باكثر لا يوجب استحقاق شئ من فرضها بل  
استحقاقهن الارث بتمام الجدة وينادي في هذا الاكم ام ام ام وام كاب وكاب



لا يوجب الا على النسيب الثانية ايضا وهو مردود بان مجرد الاسم بدون القرابة لا يوجب  
 الاستحقاق والقرابة لا تثبت بدون اعتبار الولاية فوجب الولاية الكبرى  
 ان الحدة الفاسدة لا تترتب مع كونها حدة لعدم الولاية وكذا ان سقط الولاية  
 بالحد الام لا يوجب وان علت كام ام اب هكذا فان تترتب مع الحدة فانها ليست  
 من قبله والقرابة من اي من الجدات من اي جهة كانت اي سواء كانت من  
 قبل ام او من قبل اب فوجب الحدة البعدي من اي جهة كانت فينت الحجب  
 في اقسام اربعة وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله واخري الروايتين عن زيد بن  
 ثابت وفي رواية اخرى عنه ان القرابة ان كانت من قبل اب والبعدي من قبل ام  
 فمما ينسب اليه فيكون حجب القرابة في اقسام ثلثة من تلك الاربعة وقد  
 عمل بهذه الرواية مالك والشافعي في الاصح من قوله ودليل الطرفين بين  
 في نشر وع الفرائض فليطالع وارنه كانت القرابة كام ام اب عند علمه مع ام  
 ام ام وكام ام عند علمه مع ام ام المحبوبة كام ام اب مع ام ام  
 وجود الاب فانها تحجب ام ام كام ام اب اعني ان تحجب الميت الاب وام ام اب  
 وام ام ام يكون المال كله للاب عندنا لان البعدي محبوبة بالقرابة والقرابة  
 محبوبة بالاب فاد اجتمع جدتان احداهما ذات قرابة واحدة كام ام اب  
 والجدة الاخرى ذات قرابتين كام اب اب وهو ايضا ام ام قلت السدس  
لذات القرابة الواحدة وثلثه للآخرى اي التي هي ذات قرابتين عند محمد و  
 ينصف عندنا يوسف باعتبار الابدان وهو قول زفر وقوضيها ان امرأة  
 زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد وهذه المرأة جدة لهذه الولد  
 الذي مات من قبل ابية لانها ام ام امه وليس جدة ذات قرابتين ثم نقول هناك  
 امرأة اخرى قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الابن  
 ابن الابن الاول الذي هو ابو الميت فهذه المرأة ام ام الميت فهي ذات قرابة  
 واحدة وهاتان المرأةتان جدتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعا فقد وجدت  
 ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة ودليل الطرفين بين في نشر وع الفرائض  
 والمردوم بالعدل ومحوه كالردة والكفر لا يحجب عنه اصله لا حجب نقصان  
 ولا حجب حرمان وهو قول عامة الصحابة رضي والحجب حجب الحرمان لا يحجب  
 غيره كما مر في الجدة كالاخوة والاختات لا يحجبهم الاب لا يحجبون الام من الثلث  
 الى السدس اما عند من مسعود فلان المردوم عنده حجب مع انه ليس بوارث  
 اصله فكذا المحجب بل هو اولي لانه اقرب واركة من وجهه واما عندنا فلان  
 المردوم انما جعلناه بمنزلة المردوم لانه ليس باهل البيت من كل وجه بخلاف  
 المحبوبة فانه اهل له من وجه دون وجه اخر فيجعل كالميت في حق استحقاق  
 الارث حتى لا يرد شيئا ويجعل حيا في حق المحب فهو وارث في حق المحجب  
 لولا حاجة يحجب فصل في وهو في اللغة يستعمل بمعنى الميل كقوله  
 تعالى ذلك ادنى لا تعبدوا او بمعنى كثرة العيال او بمعنى الارتفاع ومن هذا  
 المعنى اخيرا هذا المعنى المصطاح عليه وهو ان يزداد على المحجب من اجزائه

ان اضاق عن فهم وعن هذا قالوا اذا زادت سهام اصحاب الفريضة على الفريضة  
 فقد عالت الفريضة اعلم ان مجموع الخارج تسعة لكن في الحقيقة تسعة ستة  
 لكل فرض من الفروض الستة حال الانفراد وثلثة لها حال الاختلاف الا ان يخرج  
 الثلث والثلثين واحد ويخرج السدس واختلاف النصف ايضا واحد فيسقط  
 اثنان وبقي تسعة واربعة منها خارج لا نقول اصلا لان الفروض المتعلقة  
 بهذه الخارج الاربعة اما ان يبقى المال بها او يبقى منه شيء زائد الاثنان  
 والثلثان والاربعة والثمانية اما الاثنان فلو ان الخارج منه اثنان نصفان  
 كزوج واخت لا يورث الاب او نصف وما بقي كزوج واخت او بنت وعصبة  
 فلا يتصور في مسألة قط اجتماع اربعين ونصف واما الثلثة فلو ان الخارج  
 منها اثنان كاختين كام واختين لا يورث الاب واما ثلث وما  
 بقي كام او اختين كام وعصبة واما ثلثان وما بقي كاختين او اختين وعصبة  
 ولا يتصور في مسألة قط اجتماع ثلثين وثلثين او ثلث وثلثين  
 واما الاربعة فلو ان الخارج منها اربع ونصف وما بقي كزوج وبنت او  
 زوجة واخت وعصبة او ربع وما بقي كزوج وعصبة او ربع وثلث ما  
 بقي كزوج واثنين ولا يتصور في مسألة قط اجتماع ربعين ونصف وثلثة  
 منها تقول الستة الى عشرة وترا اى من حيث الوتر واراد به السبعة  
 والتسعة وشقعا اى من حيث الشفع واراد به الثمانية والعشرة مثال  
 عولها الى تسعة زوج واختين لا يورث الاب او زوج وجد واخت اب ومثال  
 عولها الى الثمانية زوج واخت من اب واختان من ام وزوج وثلث اخوات  
 متفرقات او زوج وام واخت من اب او زوج واختان من ابوين واخت  
 من ام وزوج وام واختان من اب ومثال عولها الى تسعة زوج وثلث  
 اخوات متفرقات وام او زوج واختان من ابوين وام واخت من ام  
 ومثال عولها الى عشرة زوج واختان من اب واختان من ام وام واخت  
 تقول الى تسعة عشر وترا الشقعا واراد به ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة  
 عشر ومثال عولها الى ثلثة عشر زوج وبنتان وام او زوجة واختان لا يورث  
 واخت كام او زوج وبنتان وام او زوجة ومثال عولها الى خمسة عشر  
 زوج وبنتان وابوان او زوجة واختان لا يورث وام ومثال عولها  
 الى تسعة عشر اربع اخوات كام ومثال اخوات لا يورثان وثلث زوجات  
 واربعة وعشرون تقول الى تسعة وعشرين عول واحد في المسئلة المنبرية  
 وعند ابن مسعود تقول الى واحد وثلثين وهي امرأة وبنتان وابوان وجد  
 نسبتها بالمنبرية مذكور في نشر وع الفرائض والرد ضد العول انما العول  
 ينقص سهام ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالزود والسطح  
 وينقص اصله المسئلة وذلك باة لا تنقص السهام الفريضة مع  
 عدم المستحق من العصبة فيرد الباقي على ذوي السهام الفريضة سوى  
 الزوجين بقدر سهامهم وهو قول عامة الصحابة ومضى جمهورهم



وبه اخذ اصحابنا وقالوا ثبت ثابت لا يرد الفضل على ذوى الفروض بل هو لبيت المال  
وبه اخذ مالك والشافعي وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه على الزوجين ايضا  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما على الثلثة الزوجين والجد فان كان من يرده عليه  
جنباً واحداً فالمسئلة من عدد رؤوسهم كبنين واخوين فانما المال استويا  
في الاستحقاق صاراً كابنتين او اخوين فجعل المال بينهما نصفين وكذا الجدات  
والمراربا لا ختين انهما ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما كذا او كام  
او لا بويين وان كانوا من يرده عليه جنسين او اكثر من جنسين فمن عدد سهام  
اي مجموع هتوكه سهام المحتملين الماخوذين من مخارج المسئلة فمن اثنين  
او تجعل المسئلة من اثنين لو كان في المسئلة سدسان كجدة واخذ كام كانت  
المسئلة حينئذ من ستة ولها منها اثنان بالفرض فاجعل اثنين اصل  
المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين وتجعل من ثلثة لو كان فيها ثلث وسدس  
كولدي كام مع كام واخوين كام وجدة او ام واخ كام وتجعل من اربعة  
لو كان فيها سدس ونصف كبنين وبنتا ابن او اخت لا بويين واخوات  
لا ب او اخت لا ب واخ كام او جدة مع واحد من يستحق النصف من البنات  
وتجعل من خمسة او كان فيها ثلث ونصف كاخت لا ب وام وام او سدسان  
ونصف كبنين وبنت ابن وام او ثلثان وسدس كبنين وام فالمسئلة  
في هذه الصور الثلث ايضا من ستة والسهام التي اخذت منها خمسة ففي  
الصورة الاولى للاخت من ابوين ثلثة اسهم وللبنين كام سهمان  
عليها ما ترها فان كان مع اول الظاهر بالاول والسمع الجسد الواحد من يرده عليه  
من لا يرده عليه كالزوج او الزوجة اعط فرضه او فرض من لا يرده عليه من اقل  
مخارجه ثم قسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرده عليه  
اعز ذلك الجسد الواحد كما كانت تقسم جميع المال على عدد رؤوسهم ان انفردوا  
لا يرده عليه فان استقام الباقي عليهم فيها وفعت هي اذ لا حاجة الى ضرب كزوج  
وثلاث بنات للزوج والزوج اعطه من اقل مخارجه الربع فاذا اخذ ربعه  
بقى ثلثة اسهم فاستقام على رؤوس البنات والآه او ان لم يستقم الباقي على عدد رؤوس  
من يرده عليهم فان وافق رؤوسهم ذلك الباقي لما حصل تصح منه المسئلة ضرب وفق  
رؤوسهم اي رؤوس من يرده عليهم من مخارج فرض من لا يرده عليه كزوج وست بنات  
فان اقل مخارج فرض من لا يرده عليه اربعة فان اعطيت الزوج واحد منها بقى  
ثلثة فلا يقسم على عدد رؤوس البنات لكن بينهما موافقة بالثلث فيضرب وفق  
عدد رؤوسهن وهو اثنان في الاربعة بثلث ثمانية للزوج منها سهمان وللبنات  
ستة وان باين رؤوسهم ذلك الباقي ضرب كل اسهم او رؤوس من يرده عليهم  
فيه اي على مخارج فرض من لا يرده عليه كزوج وخمس بنات اصلها من اثنتين  
لا اجتماع الربع والثلثين لكن يردها الى الاربعة التي اقل مخارج فرض من لا يرده عليه  
فاذا اعطيت الزوج هتهنا واحد منها بقى ثلثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما  
رئين عدد الرؤوس مائة فضربا كل عدد رؤوسهن في مخارج فرض من لا يرده عليه

اي الاربعة فحصل عشرون ومنها تصح المسئلة كالزوج واحد ضربناه في الفرض  
الذي خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياها وكان للبنات ثلث ضربناها في الخمس  
خمس عشرة فلكل واحد منهن ثلثة وان كان مع الثاني اي مع اجتماع جنسين من  
يرده عليه من لا يرده عليه قسم الباقي من مخارج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده  
عليه فان استقام عليها كزوجة واربع جدات وست اخوات كام فان اقل مخارج  
فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحد منها بقى ثلثة وهي هتهنا مشقة  
على مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلثة كذا حق اخوات كام الثلث وحق الجدات  
السدس فلا خوات بينهما والمجدان سهم واحد ففي هذه الصورة استقام الباقي  
على مسئلة من يرده عليه وتامة في شزوج الفرض فليطالع وآه اي وان لم يستقم ما بقى  
من مخارج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه ضرب جميع مسائلهم اي مسئلة  
من يرده عليه في مخارج فرض من لا يرده عليه فالمبلغ الحاصل من هذا الضرب مخارج فرض  
الفريقين كاربعة زوجات وجميع بنات وست جدات فان اقل مخارج فرض من لا يرده  
عليه وهو الثمانية فاذا انتمها اي الزوجات بقى سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي  
مسئلة من يرده عليه هتهنا لان الفريقين ثلثان وسدس بل بينهما مائة ففرض  
جميع مسئلة من يرده عليه اعني الخمسة في مخارج فرض من لا يرده عليه وهو ثمانية فيبلغ  
اربعين فهذا المبلغ مخارج فرض الفريقين فاذا اردت ان تعرف حصص كل فريق  
منهما من هذا المبلغ الذي هو مخارج فرضها فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم يقرب  
سهام من لا يرده عليه من اقل مخارج فرضه في مسئلة من يرده عليه فيكون الحاصل  
من يقرب من لا يرده عليه من المبلغ المذكور وضرب سهام من يرده عليه من مسائلهم  
وما بقى من مخارج فرض من لا يرده عليه فيكون الحاصل ذلك الفريق من يرده عليه وذلك  
لان حق كل فريق ممن يرده عليه انما هو في الباقي من مخارج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم  
ففي المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخارج واحد فاذا ضربناه في الخمسة  
التي هي مسئلة من يرده عليه كان الحاصل خمسة فهو حق الزوجات من اربعين  
والبنات اربعة فاذا ضربناها فيما بقى من مخارج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلغ ثمانية  
وعشرون فهذه من الاربعين والجدات واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة  
فهو للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرده عليه وان انكسر سهام  
الماخوذة من مخارج فرض من الفريقين على البعض او الجميع تصح المسئلة بالاول  
الانية فصل في رؤوسهم هو في اللغة بمعنى القرابة مطلقاً وفي الشرع  
قريب ليس بعصبة قوله بعصبة ليس المراد تعريف العصبة بل المقصود امتيازها  
من ذوى الفروض ولا رؤوسهم مفرد في كتاب الله تعالى او سنة رسول الله او  
اجماع الامة ويرث ذو الرحم كيرث العصبة عند عدم ذى السهم وعدم  
العصبة الا اذا كان ذو السهم احد الزوجين فيرث معه بعد اخذ فرضه  
لعدم الرد عليه وانما قيدنا بعدم العصبة لانه لا يكفي بعدم ذى السهم  
فقد هذا الوفاء لكان اصوب فمن انفرد منهم اي ليس بصلة انفرد بالبيان  
لمن احرز جميع المال كان عامة الصحابة اي اكثرهم رضي برون نوريت



ذوي الارحام وهو هذا وقال زيد بن ثابت لا ميراث لهم ويوضع المال في بيت المال  
وبه قال مالك والشافعي لما نقلوه واولوا الارحام بعضهم اولى ببعضهم اولى  
ببعضهم ان بعضنا بالنقل وقال عليه السلام الخال وارث من لا وارث له وروى ان ثابت  
بن جراح قال قال رسول الله عليه السلام لعاصم بن عدى هل تعرفون له فيكم  
شيئا فقال انه كان قتيلا غريبا لم يترك له الا ابن اخت هو ابولهبانة بن عبد  
المعتز فجعل رسول الله عليه السلام ميراثه له ولان الاصل القرابة بسبب الحقة  
الارث على ما بيننا الا ان هذه القرابة ابعد من سائر القرابات فتأخرون عنها  
والمال من كان له مستحقا يجوز صرفه الى بيت المال وكثير من اصحابنا الشافعي  
من ابن جراح خالفوه وذهبوا الى توريت ذوي الارحام وهو اختيار فقهاءهم  
للقوى في زماننا المتساوية المال وصرفه في غير المصارف كما في البيهقي و  
يرجحوا يقرب الدرجة ثم بقرة القرابة كما انهم بطريق العصبية فيقدم  
الاقرب على الابعد ومن له قوة القرابة على غيره في كل صنف منهم كما في  
العصبات ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة اذا استواء في الدرجة فمن  
يدى بوارث اولى من كل صنف كنبته بنت الابن اولى من ابن بنت البنت وابن  
بنت الابن اولى من ابن بنت البنت لان الوارث اقوى قرابة من غير الوارث  
بدليل تقدمه عليه في تحقاق الارث والمدى كجهتين او كنبته الامهات  
في العلات وان اختلف جهة القرابة فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة  
الام الثلث لان قرابة الاب اقوى فيكون لهم الثلثان والثلث لقرابة الام بثلث  
ابوهم الاب وابواب الام وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول  
والتمات والاقوال ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفرد يعنى اذا كان  
لاى الميت جدان من جهتين وكذلك ام فلقدوم الاب الثلثان ولقدوم الام  
الثلثان فاما اصحاب قوم الاب ثلثاه لقرابته من جهة امه وثلثه من قرابته  
من جهة امه وكذلك ما اصحاب قوم الام كما لو انفرد ايضا مثاله ابوام الى الاب  
وابواب الى ام الاب وابوام الى الام وابواب الى الام وعند الاستواء في القرب القرعة  
والجهة المذكور مثل حظ الاثنين لان الاصل في الميراث تفضل الذكر على الانثى  
نحو وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاحوات كما للنص على خلافه في القياس  
وتغير ابدان الفروع المتساوية الدرجات ان اتفقت صفة الاصول  
في الذكورة والا نوتة كابن بنت البنت وبنت البنت لاداء كلهم بوارث وكذا  
ان اختلفت صفة الاصول عند ابى يوسف وحسن بن زياد كنبته ابن البنت  
وابن بنت البنت لخلوهم عند ولد الوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط او انثى  
فقط نسوا وانى القسمة وان كانوا مختلفين فللذكر مثل حظ الانثيين وكذا  
يعتبر في القسمة صفات اصولهم اصلا وهو رواية شاذة عن الامام وعند محمد  
بوخذ الصفة في الاصول والعدد من الفروع ويقسم المال على اول بطن وقع  
فيه الاختلاف ان اختلفت الاصول بالذكورة والا نوتة للذكر مثل حظ الانثيين  
ثم يجعل الذكور من ذلك البطن على حدة ويجعل الاناث على حدة بعد القسمة

على الذكور والاثان فيقسم نصيب كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك  
ان كان فيما بينهما اختلاف او اثنى وان لم يكن بينهما في الذكورة والا نوتة  
بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط وانثى فقط منها حصص كل اصل الى  
فرعة وفي التراجية وشرحه وعند محمد يعتبر ابدان الفروع وان اتفقت صفة  
الاصول موافقا لها وتعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث  
الاصول مخالفا لها كما اذا ترك ابن بنت وبنت عند المال بينهما للذكر مثل  
حظ الانثيين باعتبار ابدان ابدان الفروع وصفا لهم فثلث المال لابن  
البنت وثلثه لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة  
الاصول منفعة ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عند المال  
بين الفروع الثلثان باعتبار ابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثى وعند  
محمد المال بين الاصول اعنى في البطن الثاني انثى ثلثاه لبنت ابن البنت  
نصيب ابنتها وثلثه لابن بنت لبنت نصيب امه وكذلك اذا كان في اوكة د  
البنات بطون مختلفة يقسم المال على اول بطن اختلفت في الاصول ثم  
يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة بعد القسمة فما اصاب للذكور  
من اول بطن وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعهم بحسب صفاتهم  
ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاصول اختلاف في الذكورة والا  
نوتة بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط وانثى فقط وان  
كان فيما بينهما من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب الذكور ويقسم على  
اعلى الخلاق الذي وقع في اوكه وهم يجعل الذكور ههنا ايضا طائفة والاناث  
طائفة على قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطى فروعهم وان  
لم يختلف الاصول التي بينهما وان اختلف يجمع ما اصاب لهم ويقسم على اعلى  
الخلاق الذي وقع في اوكه وههنا وهكذا العمل الى ان ينفصل تمامه فيها  
ان يثبت فليراجع ويقول محمد وهو انه لا يثبت عن الامام والقول  
الاول لا بى يوسف يعنى ذكر بعضهم ان مشايخ بخارا اخذوا بقول ابى  
يوسف في مسائل ذوي الارحام والحيض لانه ليس على المفتى وتقدم  
جزء الميت اى ترتيبهم كترتيب العصيان فيقدم فروعهم وهم اوكه والبنات  
واوكه بنات الابن وان سفل ثم يقدم اصله اى اصل الميت وهم الاجداد  
العاسدون وان علوا كابى ام الميت وابى امه والجدات العاسدات  
وان علون كام اى ام الميت وام ام امه ثم جزء امه وهم اوكه  
الاخوات وان سفلوا سواء كانت تلك اوكه او لا ذكورا او انثى سواء  
كانت الاخوات كام واب او كاب او كام وبنات الاخوة وان سفلن سواء  
كانت الاخوات من الابوين او من احدهما ثم يقدم جزء جد وههنا  
والخالات والاخوات والاعمام لام فانهم اخوة كابيه من امه واعتبرهم  
كونهم لام لانهم من الابوين ومن الاب عصبة وبنات الاعمام مطلقا  
ثم اوكه وههنا ثم جزء جد امه وامه وهم عمات الاب واوكه وظاهرا







اربعة فانه الزوج منها واحد الثلثة فلا يستقيم على اربعة التي هي سهام البنت  
والام بل يساهما مائة فيضرب هذا السهام التي بمنزلة الرأس في ذلك الاول  
فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة وللبنات شعبة وللأم ثلثة ثم تلك اربعة  
التي هي الزوج منقسمة على ورثة المذكورين فلزوجته واحد منها ولا مئة ثلث  
ما بقى وهو ايضا واحد ولا يورثه اثنان فاستقام ما في الزوج من التصحيح الاول  
على التصحيح الثاني وصحت المستلكن من التصحيح الاول والاى وان لم يستقيم  
نصيب الميت الثاني من فريضة الميت الاول على مسئلته فاضرب وفق التصحيح الثاني  
في جميع التصحيحات الاول ان وافق نصيبه مسئلته كما في التصحيح اذا انكسر سهام  
طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم رؤوس موافقة يضرب وفق عدد الرؤوس  
في اصل المسئلة فكذلك هنا يضرب وفق التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرأس  
هناك في التصحيح الاول القائم هنا مقام اصل المسئلة فيحصل ما تصح منه المسئلة  
كما اذا ماتت البنت ايضا في ذلك المثال وحلفت كذا كرايين وبنتا ووجه فاذما  
في يد هاتين التصحيحات الاول تسعة وتصحيح مسئلتها ستة وبنيها موافقة بالثلث  
فيضرب ثلث الستة وهو اثنان في ستة عشر فالبلغ وهو اثنان وثلثون مخرج  
المستلكن والاى وان لم يوافق نصيبه مسئلته فاضرب كل التصحيحات الثاني وكل  
التصحيحات الاول على قياس ما في باب التصحيح على تقدير المباشرة بين رؤوس طائفة  
وبين سهامهم فالجاء من الضرب مخرج المستلكن كما اذا ماتت في ذلك المثال  
الحجة التي هي أم المرأة المتوفاة او كحلفت زوجا واخوين فانه ما يزيد هاتعة  
كما عرفت انفا وتصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة واربعة مائة فاضرب اربعة  
في التصحيح السابق اعني اثنين وثلثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين وهي مخرج  
المستلكن وتامة في اليد الشريف ثم اضرب سهام ورثة الميت من تصحيح مسئلته  
في دفع التصحيح الثاني على تقدير الموافقة او في كله على تقدير المباشرة  
فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المخر وبن نصيبه من المبلغ  
المذكور والسبب ان التصحيح الثاني ووفق ههنا بمنزلة المخر وبن في اصل  
المسئلة واضرب سهام ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلته في وفق ما يورثه  
على تقدير الموافقة او في كله على تقدير المباشرة فهو الر الحاصل من هذا الضرب  
ينصب كل من بقى لانا حق ورثة الميت الثاني انها هو فيما في يده فصار سهام كل  
واحد منهم مخر وبن فيه فان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل المبلغ  
الذي صح منه المسئلة الاول والثانية مكان الاول والثالث مكان الثاني في العمل  
كان للميت الاول والثاني في صار ميتا واحدا فيصير الميت الثالث ميتا ثانيا وكذا  
تعمل ان مات رابع او خامس وهلم جرا الى غير النهاية فانه لما صار تصحيح  
الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت  
الرابع ميتا ثانيا وكذا الحال اذا صار تصحيح اربعة من الورثة تصحيحا واحدا  
كما في بمنزلة هيت واحد فصار الخامس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا نهاية  
تفصيل هذا الباب في شرح الغرائض للسيد فليراجع **كتاب الغرائض**

الستة المذكورة في كتاب الله تعالى **نوعان** على النصف ان يدان بالاكثر او على  
التنصيف ان يدان بالاقل فثلثة منها فرع وثلثة اخرى فرع **اخى الاول**  
**النصف** ونصفه اى نصف النصف وهو الربع ونصفه اى نصف الربع وهو الثمن  
والنوع الثاني **الثلثان** ونصفها اى نصف الثلثين وهو الثلثين ونصفها  
اى نصف نصف الثلثين وهو السدس والنصف مخرج من اثنين والربع من اربعة  
والثمن من ثمانية والثلثان من ثلثة والسدس من ستة فان مخرج  
كل فرض من هذه الفروض مبيعة من الاعداد اذ الربع مبيعة اربعة وكذا الباقي  
الا النصف فانه اثنين واثنان ليسا مبيعا للنصف فان كان في المسئلة نصف  
فقط كما فيمن خلف بنتا وامها لاب وام فهن اثنتان وان كان فيها الربع ووجه  
كما فيمن تركت الزوج مع الابن كانت من اربعة اربعة وان كان فيها الثمن فقط  
كما فيمن تركت الزوجة والابن كانت من ثمانية وان كان فيها الثلث ووجه كما  
اذا تركت امها واخا لاب وامها وكان فيها الثلثان فقط كما اذا تركت  
بنتين وعمها فهن من ثلثة وان كان فيها السدس فقط كما اذا تركت ابا  
ابن فهن من ستة وانا اختلط النصف من النوع الاول بالنوع الثاني كله  
اى بالثلثين والثلث والسدس كما تركت زوجا وامها واثنين لاب وام واثنين  
لام او اختلط ببعضه اى بعض النوع الثاني كما اذا اختلط النصف بالثلث  
فقط او بالثلثين فقط او بالسدس وحده او بالثلث والثلثين معا او بالثلثين  
معا والسدس معا فمستة فالمسئلة من ستة لان مخرج النصف اثنان ومخرج  
الثلث والثلثين ثلثة وكلاهما داخل في الستة فهي مخرج النصف المختلط  
بغيره والنوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة ايضا بين مخرج النصف والثلث  
مباشرة فاذا ضرب احدهما في الاخر حصل ستة فهي مخرج لهما او اختلط الربع  
من الاول بكل الثاني كما اذا خلف زوجة وامها واثنين لاب وام واثنين لام  
او ببعضه كما اذا اختلط بالثلثين والسدس معا او بالثلثين والثلث او بالثلث  
والسدس معا فمستة عشر فالمسئلة من اثنى عشر لان مخرج اقل جز من  
النوع الثاني هو الستة وقد دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فاكفينا بها مخرج  
لكل واختلط الثمن من النوع الاول بكل الثاني هذا انما يصور على راي ابن مسعود  
رضي واما على رايان فهو غير متصور كما قرى في موضعه او ببعضه كما اذا اختلط  
بالثلثين والسدس او بالثلث والسدس على رايه او بالثلثين والثلث على  
رايه او بالثلثين فقط او بالسدس فقط او بالثلث فقط فمستة اربعة وعشرين  
اى فالمسئلة من اربعة وعشرين لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة  
التي دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بها كما عرفت بين  
الستة ومخرج الثمن اعني الثمانية موافقة بالنصف فضر بنا نصف احدهما  
في كل الاخر فيحصل اربعة وعشرون وايجابين مخرج الثلث والثلثين ومخرج  
الثمن مائة فضر بنا الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين فمستة مخرج  
الفروض المختلطة بالثمن واذا انكسر سهام فرضي عليهم اى على الورثة من ذلك



الفريز وبانت سهامهم او سهامهم عددهم فاضرب عددهم اكل عدد  
 رؤسهم الكسر عليهم السهام في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وفي اصلها مع  
 عولها ان كانت عائلة كأمراة واخوين وان توافقا في احد عشر كاتين وعشرين  
 مع ثلثة وثلثين في اصل المسئلة اربعة فاد اخذت المرأة منها واحدا بق ثلثة  
 ولا يستقيم على اخوين وبينهما مياينة فضربا الاثنين في اصل المسئلة فحصل  
 ثمانية وثمانون من اصل المسئلة واحد ضرباها في الاثنين فام يتغير فالثان  
 لها وللخونين من اصل المسئلة ضرباها في الاثنين فحصل ستة فلكل واحدة  
 منها وان وافق سهامهم عددهم فاضرب عددهم اكل عدد رؤسهم الكسر عليهم السهام  
 في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة كأمراة وستة اخوة اصل المسئلة اربعة واد  
 اخذت المرأة واحدا منها بقي ثلثة ولا يستقيم على الستة وبينهما موافقة بالثلث  
 فضربا وفق عددهم وهو اثنتان في اصل المسئلة وهو اربعة فيكون ثمانية كان للزوج  
 واحد فغرب في اثنين فيكون اثنين وللأخوة ثلثة فغرب في اثنين يكون ستة  
 لكل واحد منهم سهم فاذا انكسر سهام فريقين او اكثر تمام اعداد رؤسهم  
 فاضرب اعداد اعداد في اصل المسئلة حتى يحصل ما تصح به المسئلة على جميع الرؤس  
 ثلث بنات وثلثة اعمام اصل المسئلة ثلثة اثنتان منها البنات وواحد للاعمام  
 فيكسر على الفريقين لكن بين اعداد رؤس البنات واعداد رؤس الاعمام تماثل فيضرب  
 عددا حدهما وهو اصل ثلثة في اصل المسئلة فيكون تسعة الثلث منها ستة  
 وهو حق البنات الثلث والباقي وهو ثلثة للاعمام وان تدخلت اعداد فاضرب  
 اكثرها اي اكثر اعداد في اصل المسئلة حتى ما تصح منه المسئلة كاربعة زوجات و  
 ثلثة جدان واثنتان اصلها من اثني عشر للزوجات الربع وهو ثلثة ولا يستقيم  
 عليها وللجدات السدس وهو سهمان ولا يستقيم عليهما ايضا وللأعمام  
 الباقي وهو سبعة وة موافقة بين اعداد و السهام لكن اعداد قد اخلت فيضرب  
 اكثرها وهو اثني عشر في اصل المسئلة وهو اثني عشر فيكون مائة واربعة واربعين  
 كانت للزوجات ثلثة فيضرب في اثني عشر فيكون ستة وثلثين وللجدات سهمان  
 فيضرب في اثني عشر فيكون اربعة وعشرين وللأعمام سبعة فيضرب في اثني عشر فيكون  
 اربعة وثمانين وان وافق بعض اعداد بعضه وفق احدى في جميع الثاني واخر  
 المبلغ في وفق الثالث ان وافق والاى وان لم يوافق ففي جميعه واضرب المبلغ في البا  
 كذلك اى وفقدان وافق والاى في جميعه كما ضرب الحاصل في اصل المسئلة  
 حتى يحصل ما تصح به المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة وثمان بنات  
 وستة اعمام من اربعة وعشرين للزوجات الثمن وهو ثلثة ولا يستقيم عليها  
 ولا توافق وللجدات السدس وهو اربعة ولا يستقيم عليها ولا توافق والبنات  
 الثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهلهن موافقة  
 بالنصف فرجح الى النصف وهو تسعة وبقى للأعمام سهم فعمما اربعة و  
 عشر وتسعة ثم طلبنا التوافق بينهما فوجدنا اربعة موافقة للستة بالنصف  
 فردنا احدى الى نصفها وضرباها في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق

للتعة بالثلث فضربا ثلث احدى في جميع الاخرى صار المبلغ ستة وثلثين و  
 بين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فضربا  
 ثلثة خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلثين فحصل مائة وثمانون ثم ضربنا  
 هذا المبلغ الثالث في اصل المسئلة اعني اربعة او عشرين فصار الحاصل اربعة  
 آلاف وثلث مائة وعشرين وتمايه في شروع الفرائض فليطالع وان بان بنت اربعة  
 فاضرب كل احدى في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم اخرج الحاصل  
 في اصل المسئلة حتى يحصل ما تصح منه المسئلة كأمراة وثلثين وبنات وبنات  
 وسبعة اعمام اصلها ايضا اربعة وعشرون للزوجين الثمن وهو ثلثة لا يستقيم  
 عليهما وبين رؤسهن وسهلهن مياينة فاضربا عددهم رؤسهن وللجدات  
 السدس وهو اربعة لا يستقيم عليهن وبين عددهم رؤسهن وسهلهن موافقة  
 بالنصف فاضربا نصف عددهم رؤسهن والبنات الثلثان وهو ستة عشر ك  
 يستقيم عليهن وبين عددهم رؤسهن وسهلهن موافقة بالنصف فاضربا نصف  
 رؤسهن وللأعمام الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبين عددهم رؤسهم  
 مياينة فاضربا عددهم رؤسهم فصار مائة من اعداد المتخوفة للرؤس اثنتان  
 وثلثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد مياينة فضربا الاثنين في الثلثة  
 صار ستة ثم ضربا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلثين ثم ضربا الثلثين في سبعة  
 فحصل اثنتان وعشرة ثم ضربا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون  
 فصار المجموع خمسة آلاف واربعين فمضت فيستقيم المسئلة على جميع الطوائف هذا  
 ان لم تكن المسئلة عائلة واما اذا كانت المسئلة عائلة فاضرب ما ضربته في كل  
 فيه مع العول في جميع ذلك علما قدرناه في المسائل المذكورة **فصل وتداخل**  
**العدد** يعرف بان يطرع الاقل من الاكثر من اثنين او اكثر فيبينه اى يعنى  
 الاقل الاكثر كالثلثة والثلثة او يقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه صحيحة  
 اى قسمه الاقل لا كسرها كالثثة فانها منقسمة على الثلث وعلى الاثنين ايضا  
 فلا كسرها فيصيب من الستة كل واحد من الثلثة اثنتان ومن اثنين ثلثة وقس  
 على ذلك سائر المتداخلين والسبب انه اذا عد عدد ما هو اكثر منه كانت  
 الاكثر مثلى الاقل وامثاله فيصيب باقسمة كل واحد من احاد الاقل صحيحة  
 بعد امثال الاقل في الاكثر ثم مثل المتداخلين بقوله كالحسنة مع العشرين  
 لا تلك اذا طرحت الحسنة من العشرين اربع مرات اثنتا عشرة فيهما تداخل  
 وكذلك اذا قسمت العشرين على الحسنة في اربعة اقسام صحيحة او بقول  
 التداخل هو ان يزيد على الاقل مثله وامثاله يساوى الاكثر وان يكون الاقل جزء  
 الاكثر جزء مغزى من الاكثر فله تداخل بين الستة والتسعة وان كان الستة  
 ثلث التسعة لانها ليست جزء مفرد او من شرط التداخل ان يكون الاقل زوجا  
 مع كون الاكثر فردا وان كان يزيد الاقل على نصف الاكثر ويعرف توافقهما اى  
 العدد في جزء كالنصف ونظائره بان تنقص الاقل من الاكثر من الجائدين  
 حتى يتوافقا واحدهما متباينان كالحسنة مع السبعة والتسعة واحد عشر

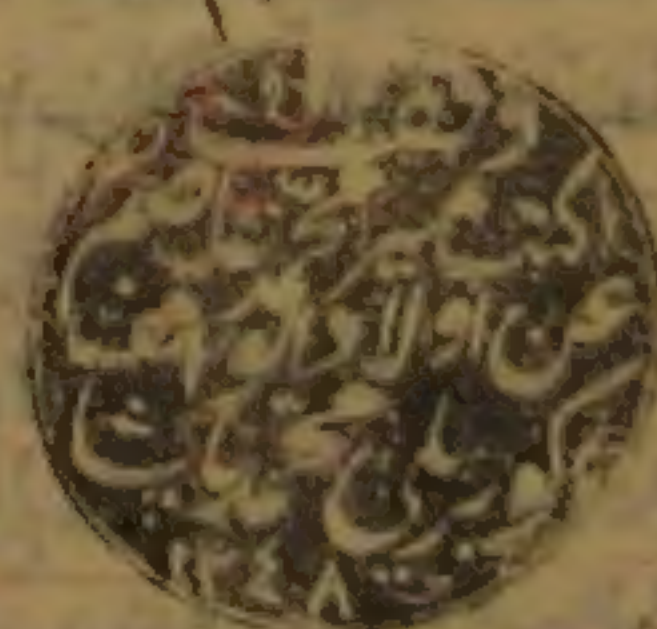


وان توافقا في اكثر من واحد فهما متوافقان فان كان الاكثر اثنين فهما متوافقان  
بالنصف كثمانية عشر مع الثمانية فانه اذا القيمة من ثمانية عشر ثمانية من ثياب  
بقى منها اثنان واذا التقى اثنان من ثمانية ثلث مائة بقى منها ايضا اثنان فهما  
متوافقان بالنصف وان كان الاكثر ثلاثة فالثلاثة كماله في التسعة والاثنان عشر  
او كان الاكثر اربعة فبالربع كالثمانية والاثنان عشر هكذا الى العشرة ومادونها  
بواحد من الكسور التسعة المشهورة وهي التصفا الى العشرة وليسمى مع  
ما يتركب منها بالاضافة او التكرير بالكسور المنطقية وان توافقا واحد  
عشر كاثنتين وعشرين مع ثلثة وثلثين فيجزء من احد عشر الى متوا  
فقان يجزء من احد عشر وهما جزا اى ان توافقا ثلثة عشر يتوافقان بجزء  
من ثلثة عشر ستة وعشرين وتسعة وثلثين مع خمسة واربعين فان خمسة  
عشر بعدهما معا فهما متوافقان بجزء منها وان اردت معرفة نصيب كل  
فريق كالبنات والجدات والزوجات والاعمام وغيرها من التصحيح الذي  
يستقام على الكل فاضربا كاله او لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته  
في اصل المسئلة اى في المضروب الذي ضربته في اصلها فما خرج من هذاب فهو  
نصيبه اى نصيب ذلك الفريق وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد من افراد  
ذلك الفريق من التصحيح فان شئت فانسب سهام كل فريق من اصل المسئلة  
المعدود وسهم مفردا عن اعداد رؤس غيرهم ثم اعطى مثل تلك النسبة من  
المضروب لكل فرد منهم من افراد ذلك الفريق وان اردت قسمة التركة  
بين الورثة والغرماء الواو والواصله ههنا مستعان لا واصله اذ  
لا يتصور القسمة بين الطائفتين معا لان التركة ان وقت اجمع الديون  
فلا قسمة بين الورثة فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موا  
فقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسام المبلغ  
الحاصل من هذا الضرب على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك  
الوارث مثاله زوج وام واختان ذاب وام اصلها من ستة وتقول الى  
ثمانية وللوم واحد وكل من الاختين سهمان فان فرضنا ان جميع التركة  
خمسون دينار يكون بين التصحيح والتركة موافقة بالنصف فنضرب سهام  
الزوج من التصحيح وهو ثلثة في وفق التركة وهو خمسة وعشرون يبلغ خمسة  
وسبعين ثم نقسم الخمسة والسبعين على وفق التصحيح وهو اربعة فيكون  
للزوج من التركة ثمانية عشر دينار وثلثة اربع دينار ونصف منها المأم  
من التصحيح وهو واحد في خمسة وعشرين وهو وفق التركة فيكون  
خمس وعشرين ثم نقسمها على وفق التصحيح وهو اربعة فيكون للام ثمانية  
دنانير وربع دينار ونضرب سهم كل من الاختين وهو سهمان في وفق التركة  
فيبلغ خمسين ثم نقسمها على وفق التصحيح وهو اربعة فيكون لكل واحد  
من الاختين اثني عشر دينار ونصف دينار وان لم يكن بينهما موافقة  
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام المبلغ الحاصل على جميع

فما خرج من هذه القسمة فهو نصيبه اى نصيب ذلك الوارث كما اذا فرضنا ان جميع  
التركة خمسة وعشرون دينار وكان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مائة  
فاد اردت تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح  
وهو ثلثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التصحيح اعني  
ثمانية يخرج تسعة دينار وثلثة اثمان دينار فهذه نصيب الزوج من التصحيح  
وهو ثلثة في كل التركة يحصل خمسة وتسعون واضرب ايضا نصيب الام من  
التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فان اقسما  
على الثمانية خرج ثلثة دنانير وثلث دينار وهو نصيب الام واضرب نصيب كل احد  
من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسون فان اقسمت هذا الحاصل  
على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار وهو نصيب كل احد من التركة وكذا  
العمل لمعرفة كل من الورثة يعني فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وفق  
التركة ثم اقسام المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق التصحيح المسئلة ان كان بين  
التركة في تصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل  
فريق من اصل المسئلة في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع تصحيح المسئلة فا  
الحاصل نصيب ذلك الفريق في الموافقة والمباينة وتامة في السيد فليطالع وفي القيمة  
بين الغرماء جعل مجموع الديون والتصحيح وكل دين من ديون الغرماء كسهمها من الورث  
ثم اعلم العمل المذكور فاذا كان للثمة غرضا لكل منهما ثلثة آلاف وستمائة غرضه  
لكل منهما الفان وكانت التركة عشرين كاد بين جميع الديون وذلك ثمانية عشر  
وبين التركة موافقة نصفية فنضرب الثلثة التي كانت لكل من الفريقين في  
نصف التركة وذلك عشرة ببلغ ثلثين ونقسم على نصف الديون وذلك تسعة  
فما خارج وذلك ثلثة وثلث ثلث نصيب كل منهما فيكون كليهما ستة وثلثان  
ويضرب الاثنان اللذان كان لكل من الغرماء الستة في عشرة ببلغ عشرين ونقسم  
التسعة فالحاج وذلك سهمان بينهما وستان نصيب كل منهما فيكون للغرماء  
الستة اثني عشر سهما واثني عشر سهما وذلك سهم وثلثان سهم فاد اضممت  
ثلثة عشر وثلثا الى ستة وثلثين ببلغ عشرين وان كانت التركة تسعة عشر  
بينهما وبين جميع الديون مباينة فنضرب ثلثة كل من الفريقين في تسعين عشر  
يبلغ تسعة وخمسة وخمسين فنقسم على ثمانية عشر فالحاج وهو ثلثة اسهم  
وتسعة ونصف تسع لكل منهما فيكون كليهما ستة اسهم وثلثة اسع و  
ذلك ثلثة اسهم فيضرب سهم كل من الغرماء الستة في تسعة عشر ببلغ ثمانية و  
ثلثين فيقسم على ثمانية عشر فالحاج وهو سهمان وتسع لكل منهما فالحاج الستة  
اثني عشر وستة اسع سهم وذلك ثلثة فاد اضممت اثني عشر وثلثين الى  
وثلث ببلغ تسعة عشر ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ معلوم منها او من  
التركة فاطرح نصيبه من التصحيح او الديون والاسم الباقي على سهام من بقى من الورثة  
او على ديونهم اى ديون من بقى من الغرماء مثاله زوج وام وعم ففيها نصف وثلث  
الكل وما بقى فاصلها ونصيبها من ستة فاد اصلح الزوج على شئ ما كان في ذمته



من المهر وخرج من البين تطرح سهامه من التصحيح وذلك ثلثة ويقسم باقى  
التركة على سهام الباوين على ما كان ثلثا ثلثاه للام وثلثة للحم قال الفقيه يبدى  
الفاضل نفسه النفيسة وروح الله ووجه وزاد في اعلى غرق الخان فتوجه هذا  
آخر كتابها ملتقى البحر ولم ال من الود وهو التقصير جهدا اى لم اضعت  
جهدا في عدم ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة وهو القدرى والمختار والكنز  
والوقاية كما مر في الخطبة والتمس على صيغة الكلام من الالتماس من الناظر فيه  
اى في هذا الكتاب ان المصالح على الاخذ لئلا منها اى مسائل الكتب الاربعة بان  
لا يذكر في محله ان يحذف مفعول التمس بحله فان الانسان محل الشك ان يسمى  
بشأن لا نه الناسى ولذلك قيل اول الناس اوان الناسى وليكن امر غائب ذلك  
اى لا يحاق بمجلة الاصل بعد التامل في مظان تلك المسائل اى بعد التامل في مواضع  
يظن تلك المسئلة منها فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة  
في موضع وفي غير موضع اخر فاكشفت بذكرها اى بذكر تلك المسئلة في احد  
المواضع فيظن ان هذا ليس في محله لكن بعد التامل يظهر وجهه ثم الى زنة  
مسائل كثيرة من الهداية وجميع البحرين قال في الخطبة ونزده من الهداية فيكون  
مناقضا لما قال هناك لكن اسلفنا التوفيق بينهما فله حاجة الى التكرار  
ولم ازد شيئا من غيرهما اى غير الهداية وجميع البحرين حتى يسهل الطلب  
على من اشتبه عليه صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة والله حسبي ونعم  
الوكيل الحمد لله على الكمال والتمام والصلوة والسلام على افضل الرسل  
الكرام محمد بن سيد الانام وعلى اله وصحبه العظام ما بقى على وجه الارض  
علماء الا علوم يعون الله العزيز الجليل وعليه الاعتماد والتعويل  
في ان يهديني سواء السبيل ويجعلني من رحمته في ظل طليل ويعصمني  
عن منزلة الافهام ويثبتني يوم تزول فيه الاقدار  
انه قريب مجيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت  
واليه انيب قد انتهى وتم بفضل  
الله اعظم لمؤلفه وشارحه  
وكاتبه وقارئه



حرره اطوى حانظ  
السيد عمر